وقفات مع أدعياء العقلانية

حول الدين و العقل ، و التراث و العلم

-

قراءة نقدية لفكر حسن حنفي ، و نصر حامد أبي زيد ، و هشام جعيط ، و أمثالهم -

الدكتور

خالد كبير علال

- حاصل على دكتوراه دولة في التاريخ الإسلامي من جامعة الجزائر-

- دار المحتسب-

2010-1431

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على خاتم الأنبياء و المرسلين محمد بن عبد الله ، و بعد: صنفتُ كتابي هذا تكملة لما كتبته في كتابين سابقين ، هما : الأخطاء التاريخية و المنهجية في مؤلفات محمد أركون و محمد عابد الجابري ،و كتاب : أباطيل و خرافات حول القرآن الكريم و النبي محمد- عليه الصلاة و السلام- . و قد عنونته ب: وقفات مع أدعياء العقلانية - حول الدين و العقل ، و التراث و العلم -. و تتعلق هذه الوقفات بأباطيل و مفتريات وردت في مؤلفات هؤلاء .

و ربما يستنكر بعض الناس استخدامي لعبارة: أدعياء العقلانية ،و إطلاقه على طائفة من الباحثين المعاصرين الذين يرفعون شعار العقل و العقلانية ،و يُلحقون أنفسهم بالعقلانيين. و هذا اعتراض وجيه و في محله ، لكنه يرتفع عندما يعلم المعترض المعنى الذي نقصده من عبارتي : العقلانية ، و أدعياء العقلانية ،و سنحدد معناهما بوضوح و تركيز في أول مبحث من الفصل الأول . و هناك سيقتنع بما ذهبتُ إليه إن كان حياديا موضوعيا غير مُعاند و لا متعصب للباطل .

و قد أقمتُ عملي هذا على منهج تحليلي استقرائي يقوم على ثلاثة مُنطلقات و أُسس كبرى ، ينطلق منها و يحتكم إليها في الفهم و التفسير ، و الاستنتاج و التعليق ، هي : الشرع الصحيح ،و العقل الصريح ، و العلم الصحيح . و ليس هو عملا انتقائيا لتصيّد الأخطاء و تضخيمها و تحميلها ما لا تحتمل ،و تقويلها ما لم تقل . و إنما هو عمل علمي يقوم على منهج استقرائي تجميعي شامل لأباطيل و مفتريات وردت في مؤلفات الذين رددت عليهم في كتابي هذا . فجمعتها و انتقدتها ،و بينت صحيحها من سقيمها ،و وضعتها في المكان الذي يليق بها حسب فهمي و قدراتي العلمية ،و فوق كل ذي علم عليم .

و عملي في كتابي هذا ليس عيبا و لا منقصة ،و قد مارسه أهل العلم قديما و حديثا . من ذلك تصنيف الشيخ أبي حامد الغزالي لكتابه: تهافت الفلاسفة ،و رد الفيلسوف ابن رشد الحفيد عليه في كتابه : تهافت التهافت . و أنا حُر في ممارسة ذلك ،و لا أتقيد فيه إلا بما يفرضه عليّ الشرع الصحيح ،و العقل الصريح ، و العلم الصحيح . و لا يحق لأحد أن يعترض عليّ فيما قُمتُ به ،و من يُصر على الاعتراض ، فبيني و بينه الدليل لا الأشخاص ،و لا المذاهب ،و لا المهاترات و لا المناوشات. و لا أدعي في عملي هذا الكمال ، فهو جهد بشري اجتهدتُ فيه حسب فهمي و علمي و قدراتي .و هو لا يخلو من النقائص و الأخطاء ،و قد بذلت وسعي لتفاديها .

و أما المراجع التي أخذتُ منها مادة كتابي هذا ، فهي لطائفة من أدعياء العقلانية المعاصرين المعروفين في العالم العربي و خارجه . و قد ركزّتُ أساسا على مؤلفات ثلاثة من هؤلاء ، أولهم : الباحث المصري حسن حنفي ، و قد رجعتُ إلى طائفة من كتبه ، منها : من العقيدة إلى الثورة ، و من النقل إلى الإبداع ، و الدين

و الثورة في مصر . و الثاني هو الباحث المصري نصر حامد أبو زيد ، و قد رجعتُ إلى أربعة من مصنفاته-التي تمكنتُ من الحصول عليها- ، هي: الاتجاه العقلي في التفسير ، و فلسفة التأويل ، و نقد الخطاب الديني ، و التفكير في زمن التكفير . و آخرهم-الثالث- هو الكاتب التونسي هشام جعيط ، و قد رجعتُ إلى ثلاثة من مؤلفاته ، هي : الوحي و القرآن و النبوة ، و تاريخية الدعوة المحمدية ،و الفتنة . و إلى جانب هؤلاء فقد رجعت إلى مصنفات أخرى لآخرين من أدعياء العقلانية ، منهم : جورج طرابيشي ،و فؤاد زكريا .

و أُشير هنا إلى ثلاثة أمور ضرورية :أولها هو أن الهدف الأساسي من هذا الكتاب هو المُساهمة في تخليص العقل من الأباطيل و الشبهات الكثيرة التي أثارها كثير من الباحثين المعاصرين ،و ألصقوها بالدين و العقل ، و العلم و التراث ، بدعوى العقلانية و الموضوعية ، و حرية البحث و الإبداع .

و الأمر الثاني هو أنه توجد في كتابنا هذا مواضيع و أفكار مُكررة في عدة مواضع من الكتاب . و هو أمر ليس سهوا و لا نقصا ،و إنما هو أمر تعمدتُه ، لأنه كان وظيفيا ،و هادفا ،و مطلوبا تتطلبه مواضيع الكتاب و قضاياها ،و سياقاته المتداخلة .

و الأمر الأخير- الثالث- هو أنه توجد أباطيل و مغالطات كثيرة في مُصنفات الذين رددتُ عليهم ، لم أذكرها و ضربتُ عنها صفحا لكثرتها ،أو لأنها مُتشابهة و مُتداخلة مع أباطيل و مفتريات أخرى .

و أخيرا حمدا لله تعالى ،و رزقنا الله و إياكم الإخلاص في القول و العمل ،و وفقنا لما يُحبه و يرضاه ،و له الحمد و المنة أولا و أخيرا .

أ ، د / خالد كبير علال

الجزائر ربيع 2010/1431

الفصل الأول

أباطيل حول الوحي والعقل وسلطة كل منهما

أولا: تحديد مفهوم العقلانية على ضوء الوحي و العقل.

ثانيا : أباطيل تتعلق بالوحي و العقل .

ثالثا: أباطيل تتعلق بطبيعة العلاقة بين الوحي والعقل.

رابعا: أباطيل تتعلق بسلطة الوحي وسلطة العقل.

أباطيل حول الوحي والعقل وسلطة كل منهما

تعد القضايا الفكرية المتعلقة بالوحي والعقل، وسلطة كل منهما من أهم القضايا التي شغلت العقل الإنساني قديما وحديثا، وهي من الأهمية بمكان، نظرا لارتباطها الوثيق والمباشر بالدين وحياة الإنسان وسعادته في الدنيا والآخرة. وقد خاض فيها كثير من أدعياء العقلانية بحق وبغير حق، وبعلم وبدون علم، وأثاروا حولها الشبهات والمزاعم، والأباطيل طعنا في الدين، وانتصارا لأهوائهم وظنونهم ومصالحهم المذهبية والمادية. فما تفاصيل ذلك؟ وما وجه الصواب فيه؟

أولا: تحديد مفهوم العقلانية على ضوء الوحي والعقل:

يدعي أدعياء العقلانية - كالذين نرد عليهم في كتابنا – أنهم عقلانيون ، و أصحاب العقل والعقلانية ، في كثير مما كتبوه عن الدين والعقل، والتراث والعلم[1] . فمن هو العقلاني؟ وما هو تعريف العقلانية وشروطها؟ وهل كان هؤلاء عقلانيون فيما كتبوه في مؤلفاتهم ؟ .

وعليه فمن هو العقلاني؟ فهل هو الذي عنده عقل، أو هو الذي يستخدم العقل؟ واضح جدا أن العقلاني ليس هو الذي عنده عقل، و إلا لكان كل بني آدم عقلانيين. وهذا لا يصح لأنه يتناقض مع الواقع المشاهد، فهو يشهد على أن البشر متناقضون في سلوكياتهم وأفكارهم ، وكثير منهم يتعمد الظلم والغش والقتل، ويرتكبون مختلف أنواع الانحرافات والمنكرات، ويؤمنون بالأفكار والمذاهب والعقائد المليئة بالأساطير والمتناقضات المخالفة للشرع والعقل والعلم. وهذا يصدق على الأفراد و الجماعات ، والشعوب والأمم في الصين والهند ، والغرب والشرق، وفي كل بقاع الأرض، فهؤلاء ليسوا عقلانيين.

[1] - سيأتي توثيق ذلك من خلال كتابنا هذا.

لكن هل يعني ذلك أن العقلاني هو الذي يستخدم عقله ؟ كلا، ليس العقلاني هو الذي يستخدم عقله؛ لأن القول بذلك يستلزم أن كل البشر عقلانيون بحكم أن كلهم يستخدمون عقولهم بالضرورة وهذا لا يصح، وواقع الناس شاهد على خلاف ذلك.

ويتبين من ذلك أن العقلاني ليس هو الذي عنده عقل ، ولا الذي يستخدمه فقط ، وإنما العقلاني هو الذي يحتكم إلى العقل، ويلتزم به ويأخذ بموجباته في كل أحواله,و من لا يلتزم بذلك فهو ليس عقلانيا. وعليه فإن العقلانية هي ممارسة فكرية تحتكم إلى العقل وتلتزم بأحكامه. ولنكون أكثر صوابا، وفاعلية وايجابية، يجب أن نضع العقل في مقامه الصحيح بلا إفراط ولا تفريط من جهة، وتتصف بالإخلاص والتجرد والحياد والموضوعية من جهة أخرى .و قمة العقلانية هي الجمع بين النقل الصحيح والعقل الصريح والعلم الصحيح .

والعقلانية نوعان أساسيان: الأولى هي العقلانية الفطرية الطبيعية التي جبل عليها العقل الإنساني، وتقوم أساسا على البديهيات والعقل الصريح الخالي من الخلفيات المذهبية والمصالح الدنيوية المغرضة.

وأما الثانية: فهي العقلانية العقدية أو المذهبية التي تقوم على العقائد والمذاهب التي يعتنقها البشر. و هذا يعني أن هذا النوع من العقلانية ليس عقلانية واحدة وإنما هو يتضمن عقلانيات كثيرة ومتنوعة حسب تعدد الأديان والمذاهب والاتجاهات الفكرية. وهذه العقلانية – وإن كانت قائمة على العقلانية الأولى – فهي ليست فطرية والغالب عليها أنها ليست قوية ولا مقنعة كالأولى ، لأنها فقدت قوتها وبديهيتها بسبب الأفكار التي اعتنقتها . و بمعنى آخر أنها عقلانية مكتسبة، فإذا لم تقم على الدين الصحيح والفكر السليم ، والنظر المستقيم، والسلوك القويم، فإنها تنشأ نشأة منحرفة ضررها أكبر من نفعها من جهة، وتفسد العقلانية الفطرية، وتمسخها وتسخّرها لخدمة مصالحها من جهة أخرى . و أما إذا قامت على الدين الصحيح والعقل الفطري الصريح، والعلم الصحيح فستكون نموذجا رائعا للعقلانية الصحيحة، وتمثل قمة العقلانية وطريقا إلى العبقرية المؤمنة التي تسعد صاحبها في الدنيا والآخرة معا.

و للعقلانية مجال يضيق ويتسع، حسب التزام صاحبها بالعقلانية وشروطها. لذا فإن الناس يجمعون بين العقلانية واللاعقلانية ، فمنهم من يتسع عنده مجال العقلانية ويضيق مجال اللاعقلانية ، و منهم من عقلانيتهم عكس الحالة الأولى . والشاهد على ذلك الواقع الذي نعيشه، فإذا نظرنا إلى طوائف أهل العلم - على اختلاف تخصصاتهم – نجد معظمهم يجمع بين العقلانية وضدها فَهُم علماء – في تخصصاتهم – باسم العقل والعقلانية والفكر العلمي، لكن منهم من يؤمن بخرافات الصوفية والشيعة، و منهم من يؤمن بأساطير الهندوس والبوذيين ، و اليهود والنصارى ، و منهم من يؤمن بخرافة الداروينية والصدفة ، والمادية الجدلية، ومنهم ... ومنهم... و لم ينج من ذلك إلا قلة من هؤلاء العلماء ، و هم الذين استقام منهجهم العلمي، الذي أقاموه على النقل الصحيح، والعقل الصريح، والعلم الصحيح. ومن ينحرف عن هذا المنهج فإنه سيبتعد عن العقل والعقلانية بقدر ابتعاده عنه.

و أشير هنا إلى أمر هام جدا، مفاده هو أن الله تعالى أشار في كتابه العزيز إلى ثلاثة أنواع من العقلانية : أولها العقلانية الفطرية، وهي التي خلقها الله تعالى في كل بني آدم لقوله سبحانه : {فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفاً فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ }-سورة الروم:30-، هذه العقلانية هي التي كثيرا ما خاطبها الله تعالى و ركّز عليها لإيقاظها و وإحيائها باستخدام عبارات تُحدث ذلك في الإنسان ، كقوله سبحانه : { أَفَلاَ تَعْقِلُونَ }-سورة البقرة:44-، و { أَفَلاَ تَتَفَكَّرُونَ }-سورة الأنعام:50- ،و {قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَهْدِي إلى الْحَقِّ قُلِ اللّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَن يَهْدِي إلى الْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لاَّ يَهِدِّيَ إِلاَّ أَن يُهْدَى فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ }-سورة يونس:35-،و {يَا أَيُّهَا الإنسان مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ ، الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ }-سورة الانفطار:7/6- ، و { فِي أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَاء رَكَّبَكَ }سورة الانفطار:8- .

وأما الثانية: فهي العقلانية المؤمنة التي جمعت بين عقلانية الفطرة وعقلانية الإيمان، فتكونت بذلك عقلانية مؤمنة متوازنة قوية أصلها ثابت وفرعها في السماء . و قد وردت صفات هذه العقلانية في نصوص شرعية كثيرة، منها قوله تعالى :

{الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللّهَ قِيَاماً وَقُعُوداً وَعَلَىَ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذا بَاطِلاً سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ }-سورة آل عمران:191- ،و {إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُوْلَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ }-سورة الحجرات:15- ، و قول الرسول- ﷺ-: « عَجَبًا لأَمْرِ الْمُؤْمِنِ إِنَّ أَمْرَهُ كُلَّهُ خَيْرٌ وَلَيْسَ ذَاكَ لأَحَدٍ إِلاَّ لِلْمُؤْمِنِ إِنْ أَصَابَتْهُ سَرَّاءُ شَكَرَ فَكَانَ خَيْرًا لَهُ وَإِنْ أَصَابَتْهُ ضَرَّاءُ صَبَرَ فَكَانَ خَيْرًا لَهُ »[2].

و الثالثة: هي عقلانية الكفر والضلال، والجحود قامت أساسا على العناد وإتباع الأهواء والظنون ، والخرافات والتحريفات ، و الرجم بالغيب والقول بلا علم ، لقوله تعالى: { و َلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيراً مِّنَ الْجِنِّ وَالإنس لَهُمْ قُلُوبٌ لاَّ يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لاَّ يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لاَّ يَسْمَعُونَ بِهَا أُوْلَـئِكَ كَالأنعام بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُوْلَـئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ }-سورة الأعراف:179- ،و { إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاء سَمَّيْتُمُوهَا أَنتُمْ وَآبَاؤُكُم مَّا أَنزَلَ اللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَانٍ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الأنفس وَلَقَدْ جَاءهُم مِّن رَّبِّهِمُ الْهُدَى }-سورة النجم:23-، و{ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ }-سورة آل عمران:71- ،و {الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءهُمْ وَإِنَّ فَرِيقاً مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ }-سورة البقرة:146- ، و {إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ }-سورة البقرة:6- .

وأما فيما يخص أدعياء العقلانية الذين نرد عليهم في كتابنا هذا ، فهم طائفة من أهل العلم جمعت بين العقلانية واللاعقلانية فيما كتبوه في مؤلفاتهم عن الدين والتراث ، والعقل والعلم . وقد ألحقناهم بأدعياء العقلانية لأنهم وقعوا في أخطاء كثيرة، ورددوا أباطيل باسم العقل والعلم ، والعقلانية والموضوعية مع أنهم - في الحقيقة – لم يكونوا علميين ولا عقلانيين، ولا موضوعيين ولا ملتزمين بالمنهج العلمي الصحيح . وإنما كثيرا ما اعتمدوا على التغليط والتحريف ، والتدليس و

---

[2] مسلم : الصحيح : دار الجيل بيروت ،و دار الأفاق الجديدة , بيروت ، دت ج 8 ص: 227 .

التأويل الفاسد ، وهذا ما سيظهره كتابنا هذا إن شاء الله تعالى . فكانوا فتنة لأنفسهم ولغيرهم، ولم يكونوا عقلانيين ولا علميين وإنما كانوا أدعياء للعقلانية فيما دوّنوه في مؤلفاتهم من أباطيل و مغالطات حول الدين و العقل ، و العلم و التراث .

ثانيا: أباطيل تتعلق بالوحي والعقل:

يتضمن هذا المبحث طائفة من الأباطيل والشبهات تتعلق بالوحي والعقل أثارها بعض الباحثين من أدعياء العقلانية المعاصرين نذكرها – للرد عليها – من خلال مواقف مركزة تمثل جانبا من جوانب موضوع الوحي والعقل.

أولها: هو أن الباحث المصري حسن حنفي زعم أن النقل - أي الوحي- لا يستقل بذاته لأنه ((يعتمد على صحة النقل وعلى اللغة وأسباب النزول ، والناسخ والمنسوخ ، كما يعتمد أيضا على العقل))[3] ، وزعمه هذا لا يصح لأنه أولا فعلى فرض احتياج الوحي لما ذكره الرجل فإن هذا لا يطعن في استقلالية الوحي لأن تلك لأمور هي وسائل للفهم ولا تنقص من مكانته ، ولا تفقده استقلاليته وأسبقيته ، فهو وحي إلهي لا يتقدمه شيء ، ونحن الذين نحتاج إلى وسائل لفهمه والتعامل معه، وفق المنهج الشرعي الصحيح المنبثق منه.

و ثانيا: إن الأمر ليس كما ذكره الرجل لأن الوحي ليس تابعا لتلك الشروط، كصحة النقل واللغة، وأسباب النزول لأنه قطعي الثبوت بشهادة القرآن والتاريخ المتواتر و من ثم فإن شرط صحة النقل يسقط بالنسبة للقرآن الكريم، ولا يمثل أية مشكلة . و أما اللغة فإن القرآن الكريم لا يحتاج إلى اللغة العربية من مصدر خارجي لأنه يتضمن بداخله لغته العربية التي نزل بها وهي بلسان عربي مبين، فلغته تفسر نفسها، ولا يحتاج إلى معاجم خارجية لأنه يحتوي بداخله معجمه اللغوي . لذا فإذا ما أردنا معرفة معنى: التأويل مثلا ، فنجمع كل الآيات التي وردت فيها هذه العبارات ومن خلالها نعرف معانيها حسب سياقها في الكلام . لهذا فإن القرآن لكريم هو المصدر الأول والأساسي للغة العربية ولا يضارعه ولا يدانيه في ذلك أي مصدر لغوي آخر. ثم بعد ذلك نستعين أيضا بالمصدر الثاني للغة

3 - حسن حنفي: موسوعة الحضارة العربية، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت 1986 ، ج 2 ص: 9 .

العربية ،و هو السنة النبوية الصحيحة، ثم بعد ذلك نستعين بالمصدر الثالث للغة العربية ،و هو ما صحّ من تراث الصحابة و التابعين .

وأما الناسخ والمنسوخ فهو جزء من الشرع مُبين في القرآن نفسه، أو بالسنة النبوية الصحيحة، وأما أسباب النزول فهي ليست مستقلة عن الشرع، فجانب منها مذكور في القرآن نفسه كقوله تعالى : {قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إلى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ }-سورة المجادلة:1- . و منها ما هو مذكور في الروايات الحديثية الصحيحة، ومنها ما هو غير صحيح فهو مرفوض ، و يوجد قسم من القرآن الكريم ليست له أسباب نزول لأنه ضمن آيات أخرى ، أو نزل دون مناسبة، ولم تسبقه واقعة تستدعي البيان، ولا سؤال يحتاج إلى جواب كقوله تعالى {خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلاَتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ وَاللّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ }-سورة التوبة:103- ،و قوله تعالى {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا قُمْتُمْ إلى الصَّلاةِ فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إلى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إلى الْكَعْبَينِ وَإِن كُنتُمْ جُنُباً فَاطَّهَّرُواْ وَإِن كُنتُم مَّرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاء أَحَدٌ مَّنكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لاَمَسْتُمُ النِّسَاء فَلَمْ تَجِدُواْ مَاء فَتَيَمَّمُواْ صَعِيداً طَيِّباً فَامْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُ مَا يُرِيدُ اللّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَـكِن يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ }-سورة المائدة:6- ،و غير ذلك من الآيات[4] . علما بأن عدم العلم بأسباب النزول لا يضر بالقرآن أبدا ، لأنها ليست ضرورية ، لسبب واضح هو أن القرآن الكريم كتاب محكم مفصل كامل شامل لا يأتيه الباطل أبدا ، لقوله سبحانه و تعالى {الَر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ }-سورة هود:1- ،و قوله تعالى : { وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ }-سورة النحل:89-، وقوله تعالى:{لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ }-سورة فصلت:42-. فهو كتاب يشرح نفسه بنفسه عن كمال و إحكام و شمولية و إعجاز ، فالوحي الإلهي مُكتفٍ من داخله بنفسه ، و هذا خلاف ما أراد أن يوهمنا به حسن حنفي فصوّر

4 - عمر سليمان الأشقر :تاريخ الفقه الإسلامي ، قصر الكتاب ، البليدة ص 1990 ص : 40 ، 41 .

الوحي بأنه ناقص و قاصر ،تتحكم فيه عوامل خارجية لفهمه، و من ثمّ فهو ظني الثبوت و الدلالة معا .

و أما بالنسبة للسنة النبوية الصحيحة ، فهي تابعة للقرآن الكريم ، و مُحكمة به ، و مُفَسرة به ، و مُفسِرة له أيضا من جهة ، وهي مفسرة لنفسها بنفسها موجهة أخرى . و بذلك يكون الشرع ، قرآنا و سنة مستقلا بنفسه مستغنيا عن غيره بمضمونه و منهاج فهمه و استدلاله .

و ثالثا إن الرجل أثار تلك الشبهات ليحط من مكانة الوحي ، ويقدم العقل عليه بدعوى أنه ناقص و ظني . و هذا زعم باطل لأنه نسي أو تناسى أن الوحي هو كلام الله المعجز الكامل المُحكم من جهة ، و أن العقل البشري – مهما أوتي من عبقرية – فهو ناقض بالضرورة من جهة أخرى . لأنه جزء من قوى الإنسان العقلية والمادية و الروحية ،و الإنسان كائن مخلوق محدود القدرات و محتاج إلى غيره ليعيش في هذه الدنيا . من ذلك أن العقل يأخذ معظم معلوماته من خارجه بواسطة حواسه النسبية المحدودة ، فهو ناقص محتاج إلى خالقه عز و جل و إلى بني جنسه ، و إلى قوى الطبيعة التي سخرها الله له .

لذا فإن العقل غير مستقل بنفسه و لن يستطيع أن يكون كذلك ، و هذا خلاف الوحي الإلهي ، الكامل المحكم المستقل عن الإنسان ،فهو ليس تابعا لأي مخلوق ، لأنه كلام الله تعالى .

و لو لم يكن الوحي مستقلا بنفسه عن المخلوقات ، ما وصفه الله تعالى بأنه (كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ }-سورة هود:1- ،و أنه " {لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ }-سورة فصلت:42- . و ما وصفه أيضا بأنه حق و علم ، كقوله سبحانه : { و َلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءهُم بَعْدَ الَّذِي جَاءكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللّهِ مِن وَلِيٍّ وَلاَ نَصِيرٍ }-سورة البقرة:120- ، و {يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءكُمُ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِن رَّبِّكُمْ فَآمِنُواْ خَيْراً لَّكُمْ وَإِن تَكْفُرُواْ فإن لِلّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَكَانَ اللّهُ عَلِيماً حَكِيماً }-سورة النساء:170- ،و {ذَلِكَ بأن اللّهَ نَزَّلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُواْ فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ }-سورة

البقرة:176- . و لو لم يكن كذلك ما تحدى الله به الإنس و الجن على أن يأتوا بمثله ،و ما أمرنا بإتباعه ،و لما توعد من لم يأخذ به بالخسران المُبين ، كقوله تعالى :{وَأَنَّ هَـذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ وَلاَ تَتَّبِعُواْ السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ }-سورة الأنعام:153- . وبذلك يتبين أن ما زعمه حسن حنفي ،لا يصح شرعا و لا عقلا ،و لا واقعا .

و الموقف الثاني مفاده هو أن حسن حنفي زعم أنه تقرر عند علماء أصول الدين القدماء أن الدليل النقلي وحده –دون العقلي – هو دليل ظني ،مما يعني ضرورة جعل العقل أساس الدين ،لأن ((النقل بدون العقل يكون مجرد ظن ،و لا يرقى إلى مرتبة اليقين)) [5] .

و زعم أيضا أنه ((أجمع علماء أصول الدين من قبل على أن كل الحجج النقلية حتى و لو تظافرت على إثبات شيء يقيني ما استطاعت ، و يظل ظنيا ،و لا يتحول إلى يقين إلا بحجة عقلية و لو واحدة)) [6] . و قال أيضا: ((ألم يتفق علماء أصول الدين المسلمون على أن الحجج النقلية كلها حتى و لو تظافرت ظنية ؟ و أنها لا تكون يقينا إلا بالحجة العقلية)) [7] .

و زعم أيضا أن مقولة : تأسيس النقل على العقل هي مقولة صحيحة ،و من الأسس المعرفية العامة التي استطاعت نظرية العلم –في العصر الإسلامي – من الوصول إليها [8]. و قال أيضا : ((و قد اختاروا قديما أن النقل أساس العقل عند الأشعرية . و ربما اختاروا أن العقل لا وصاية عليه لا من نقل و لا من حاكم و لا من غيره))[9] . و نصّ على أن العقل أساس النقل حتى لا ((ينغلق العقل على نفسه ،و يصبح الفكر ذاتا و موضوعا في آن واحد))[10] .

و ردا عليه أقول: أولا إن الرجل حكى خبر حدوث إجماع علماء أصول الدين و اتفاقهم على ما ذكره عنهم ،و لم يوثقه .و هذا خطأ منهجي كبير ،و ليس من

---

5 حسن حنفي ، من النقل إلى الإبداع ،دار قباء ،القاهرة 2000،1 ، مج 1 ج 1 ص: 15 . و موسوعة الحضارة العربية الإسلامية ، ج 2 ص: 125 .
6 حسن حنفي ، موسوعة الحضارة العربية ج2 ص: 15 .
7 - حسن حنفي ، الدين و الثورة في مصر، ج7 ص: 207 .
8 - موسوعة الحضارة العربية ج 2 ص: 16 .
9 - حسن حنفي ، الدين و الثورة في مصر ج6 ، ص: 360 .
10 - من النقل إلى الإبداع . مج3،ج2 ص: 206 ، 207 .

المنهجية العلمية في شيء . فكان عليه أن يوثق ما ادعاه و من حق القارئ عليه أن يطالبه بتوثيق ما حكاه عن هؤلاء . علما أن ما نقله عنهم ليس مما يُستنبط بالعقول و لا بفكر النفوس، و إنما هو خبر ، و الخبر يجب توثيقه . لذا نحن نطالبه بتوثيق ذلك الإجماع المزعوم، للإطلاع عليه و للتأكيد منه . و نحن على يقين بأنه لن يجده و لن يظفر به لأن ما زعمه لم يحدث ،و لا أجمع عليه علماء أصول الدين ، و لا غيرهم من علماء الأمة .

و تفصيل ذلك هو أن علماء أصول الدين اختلفوا في قضية تقديم العقل على الشرع ، أو تقديم الشرع على العقل . فإذا كان المعتزلة قالوا بأن العقل أسبق من النقل[11]، فإن غيرهم من أهل العلم لم يوافقوهم على ذلك ، فالأشاعرة عندهم النقل أساس العقل و أسبق منه ،و إن قالت طائفة منهم بأن العقل قد يسبق الوحي إذا تُوهم التناقض فيما يتعلق بالصفات الإلهية التي قد تُوهم التشبيه حسب مفهومهم له[12] . و قد نصّ الشيخ أبو حامد الغزالي الأشعري على أن في الشرع ما لا يستقل العقل بدركه و ((لا يقضي باستحالته، فقد يرد في الشرع بما يقصر العقل على الاستقلال بإدراكه . إذ لا يستقل العقل بادراك كون الطاعة سببا للسعادة في الآخرة))[13] . و نصّ المتكلم الفخر الرازي الأشعري على أن ((العقل لا يستقل في شيء من الأحكام بالقضاء أو النفي بالإثبات ،بل ذلك لا يستفاد إلا من الشرع))[14] .

و ذكر شيخ الإسلام تقي الدين بن تيمية أنه لا يوجد أحد من السلف من عارض القرآن بعقل ،و لا برأي،و لا قياس ،و لا ((بذوق ،و وجد،ومكاشفة ،و لا قال قط : قد تعارض في هذا العقل و النقل ، فضلا عن أن يقول: فيجب تقديم العقل)) . و قرر: إن الجزم بتقديم الدليل العقلي على النقلي هو((معلوم الفساد بالضرورة ،و هو

---

[11] - أبو الحسن البصري : المُعتمد في أصول الدين ، ج 2 ص: 193 . و حسن حنفي : من النقل إلى الإيداع ، مج 1 ج 1 ص: 15 .

[12] - ابن خلدون : المقدمة ط1،دار الكتب لعلمية ،بيروت ، 1993 ، ص: 367 و ما بعد ذلك ، 377 و ما بعد ذلك . و ابن تيمية : النبوات.ص :51 .

[13] - أبو حامد العزالي : المستصفى من علم الأصول ،دار الكتب العلمية بيروت ، 1996 ص:6 ، 45 ، 51 .

[14] - الفخر الرازي : الحصول في علم الصول ، ح5،ص:584 .

خلاف ما اتفق عليه العقلاء)) [15] . و نفس الأمر قرره تلميذه المحقق ابن قيم الجوزية فنص على أن العقل لا يستقل بنفسه دون الوحي[16] .

فأين إجماع علماء أصول الدين و اتفاقهم على أن العقل أساس الدين على حد زعم حسن حنفي ؟ . فالرحل أخذ موقف المعتزلة و عممه على كل علماء أصول الدين على اختلاف طوائفهم و اتجاهاتهم الفكرية ، و هذا عمل ليس من الموضوعية و لا من أخلاقيات و أبجديات البحث العلمي في شيء .

و ثانيا إن زعمه بأن الدليل النقلي ظني و لا يرقى إلى اليقين إلا بالدليل العقلي ، هو زعم لا يصح ، شرعا و لا عقلا . و سنناقشه فيه و نُبطله في موضع لاحق من هذا المبحث إن شاء الله تعالى .

و أما زعمه بأن تأسيس النقل على العقل هو مقولة صحيحة و من الأسس المعرفية التي توصل إليها العلم خلال العصر الإسلامي . فهو أمر فيه حق و باطل . و بيان ذلك هو أنه قد توجد حالات يكون فيها العقل هو الأساس و المنطلق ، و المرجع و الوسيلة و المآل ، و هي ثلاث حالات رئيسية : أولها يكون فيها العقل الأساس و المرجع عند عدم و جود الدين الإلهي الحق ،ففي هذه الحالة على الإنسان أن يتمسك بإيمانه بالله تعالى ،و يجتهد ليعيش حياة إنسانية كريمة ما وجد إلى ذلك سبيلا ، و مرجعه في كل ذلك العقل الصريح و العلم الصحيح .

و الحالة الثانية يكون فيها العقل هو الأساس و المآل عند وجود أديان باطلة مع عدم وجود الدين الحق ، ففي هذه الحالة عليه أن يتحمل مسؤوليته بقوة و شجاعة و جدارة ، فيتمسك بإيمانه بالله تعالى و يرفض تلك الأديان الزائفة جملة و تفصيلا ،و يعيش حياة طبيعية بلا خوف و لا قلق لأن إيمانه بالله تعالى هو رأس ماله، مرجعه في كل أحواله العقل الصريح و العلم الصحيح .

و أما الحالة الأخيرة – الثالثة – فيكون فيها العقل مرجعا و وسيلة في حالة وجود الدين الحق ، فيستخدمه في البحث عنه و التعرف عليه و التأكد من أنه هو دين الله تعالى ، فإذا وجده و تيقن من أنه كذلك ، فما عليه إلا الإيمان به ،و الخضوع له

---

[15] - ابن تيمية : مجموع الفتاوى ج 13 ص: 29 . و .تعارض العقل و النقل ج1 ص: 46 .
[16] - ابن قيم الجوزية : الصواعق المرسلة على الجهة و المعطلة ، ج 3 ص: 979 .

،و التسليم له . و هنا يتغير و ضع العقل مع الدين الحق فكان وسيلة و مرجعا أثناء البحث عنه و العثور عليه . لكن عندما آمن بدين الله أصبح الدين الحق هو الأساس و المنطلق و المرجع ، و العقل هو العابد لله تعالى ، و الخاضع لشرعه قلبا و قالبا . و هذا هو عين الحق شرعا و عقلا ، و هو الوضع الصحيح الذي يقول به الشرع الصحيح و العقل الصريح . و من يقول خلاف ذلك فلا هو متبع للشرع و لا للعقل ،و إنما هو متبع لأهوائه و ظنونه و شهواته .و يصدق عليه قوله تعالى : { إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الأنفس وَلَقَدْ جَاءهُم مِّن رَّبِّهِمُ الْهُدَى }-سورة النجم:23- .

و ثالثا إن مقولة : تأسيس النقل على العقل –في وجود الدين الحق –ليست كما زعم الرجل فهي ليست من الأسس المعرفية التي توصل إليها العلم في العصر الإسلامي، و إنما ذلك كان يمثل اتجاها ضمن تاريخ العلم عند المسلمين و لم يكن مُجمعا عليه بين أهل العلم . و هذا سبق أن بيناه ،و أبطلنا ما زعمه حسن حنفي عن ذلك الإجماع المزعوم .

و أما تصحيحه لتلك المقولة ، فهو تصحيح لا يصح شرعا و لا عقلا ،فأما شرعا فإن الله تعالى أوجب علينا إتباع دينه و الخضوع له قلبا و قالبا ،و من يخالفه في ذلك فجزاؤه جهنم و بئس المصير، فقال سبحانه و تعالى:{وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإنس إِلَّا لِيَعْبُدُونِ }-سورة الذاريات:56- ،و قوله تعالى:{وَأَنَّ هَـذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ وَلاَ تَتَّبِعُواْ السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ }-سورة الأنعام:153- ،و قوله تعالى : (َمَن يُطِعِ اللّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأنهارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ }-سورة النساء:13-،و قوله تعالى :{وَمَن يَعْصِ اللّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَاراً خَالِداً فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُّهِينٌ }-سورة النساء:14-، و قوله تعالى : {قُلْ إِنَّ صَلاَتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ }-سورة الأنعام:162- .

وأما عقلا فإن العقل الفطري الصريح يقول بداهة بأنه على المخلوق أن يكون عبدا عابدا لخالقه ،طائعا خاشعا له خائفا منه راجيا ما عنده محبا له ، فليس من

العقل القول بخلاف ذلك . فالكفر بالله ،أو عصيانه و الخروج على شرعه و الصد عن سبيله هو سلوك مخالف لما يقول العقل الفطري البديهي .

و كما أن العقل ينص على أنه على الجاهل إتباع العالم ،و على الأعمى أن يتبع البصير فإن العقل يأمر المخلوق بأن يطيع خالقه و يخضع له، و لا يصح أبدا أن يتقدم عليه، و لا أن يزاحمه و لا ينافسه ، و لا يجعل نفسه ندا له . و من يقول بخلاف ذلك فهو ليس متبعا لعقله و إنما هو متبع لأهوائه و مصالحه الدنيوية ، و لا يحق له أن يغلفها بدعاوى العقل و العقلانية .

و رابعا إن قوله بأن العقل أساس النقل ،حتى لا ينغلق العقل على نفسه و يصبح الفكر ذاتا و موضوعا في آن واحد. فهذا زعم لا يصح وهو و تلاعب بالألفاظ ، لأن العقل الإنساني –بحكم أنه ناقص – لا يستطيع الانغلاق على نفسه حتى و إن حاول ذلك . فهو لا ينمو و لا يتقوى و لا يزداد علما و كشفا و تجربة ، إلا بالانفتاح على الخارج حيث الطبيعة و العمران البشري . و أما الانغلاق الذي أشرنا إليه الرجل –فإذا تصورناه جدلا- فإنه سيحدث -ليس كما ادعى الرجل- و إنما سيحدث عندما يدعي العقل أنه يكفي نفسه بنفسه ، و أنه هو أساس النقل –أي الوحي – في هذه الحالة ينغلق العقل على نفسه ، و يحدث الذي تخوف منه حسن حنفي و حذر منه .

و أما إذا جعلنا الدين الحق ، هو أساس العقل فهذا لا يؤدي إلى ما حذر منه الرجل و إنما يؤدي إلى الانفتاح بشكل يقيني على عالم الألوهية ، و الجنة و النار ، و عالم التاريخ الصحيح للطبيعة و الإنسان. و يتعرف أيضا على علوم يقينية لا يمكنه معرفتها إلا بالوحي الإلهي الحق الذي هو دين الإسلام .

و أما قوله : ((و ربما اختار أنا أن العقل لا وصاية عليه لا من نقل و لا من حاكم و لا غيره)) فهذا الكلام غير علمي ، لأن العقل الفطري البديهي لا يقول ذلك ، و إنما يقول : أنا لا أخضع إلا للحق و لا أقبل أمرا إلا بدليلَ◌َ◌َ◌َصحيح من الشرع ،أو من العقل ،أو منهما جميعا . و الذي لا يقبل وصاية الدين الحق ، و لا الدليل الصحيح فهو ليس متبعا للشرع و لا للعقل و إنما هو متبع لأهوائه و ظنونه و

شهواته . و الوصاية التي نقول بها هنا ليست نقصا و لا عيبا و إنما هي كمال و عزة و شرف ، تقوم على النقل الصحيح و العقل الصريح و العلم الصحيح . و من يرفض هذه الوصاية فقد اتخذ إلهه هواه و عطل عقله ، و هو من الذين قال الله تعالى فيهم : { لَهُمْ قُلُوبٌ لاَّ يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لاَّ يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لاَّ يَسْمَعُونَ بِهَا أُوْلَـئِكَ كَالأنعام بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُوْلَـئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ }-سورة الأعراف:179-. و من الذين حكى الله عنهم أنهم يقولون يوم القيامة : {وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ }-سورة الملك:10-.

و أما الموقف الثالث فيتعلق بمدى حجية كل من العقل و الشرع و مكانة كل منهما و أسبقيته على الآخر ، و يتضمن طائفة متنوعة من أقوال الباحث حسن حنفي منها أنه قال:إن الدليل النقلي –أن الوحي –يصطدم بمشاكل اللغة ، و التعبير ، و الفهم ، لأنه ليس حجة عقلية بديهية ، و الدلالة اللفظية لا تفيد اليقين في علم أصول الدين ، عكس ما تفيده في علم أصول الفقه ، و من ثم فإن ((الدلائل النقلية كلها لا تفيد اليقين نظرا لاعتمادها على اللغات ....و بالتالي فإن الحجج النقلية كلها ظنية حتى لو تظافرت و اجتمعت على شيء أنه حق ، لم يثبت أنه كذلك إلا بالعقل و لو بحجة عقلية واحدة ، و ذلك لاعتمادها على اللغة و الرواية و الأقيسة و لاحتمال وجود المعارض العقلي ، و لا تتحول إلى يقين إلا بقرائن من الحس و المشاهدة))[17] .

و قال أيضا: لكن النقل لا يؤدي إلا إلى الظن برواياته و تغيراته . و أن الظن لا يغني من الحق شيئا ،و لو تظافرت كل الحجج النقلية على شيء فإنه يظل ظنينا و لا يتحول إلى يقين إلا بحجة عقلية))[18] . و زعم أيضا أن الحجج النقلية كلها لا تثبت شيئا لأنها ظنية [19] .

وردا عليه أقول:أولا إن الرجل يقصد بعبارة " الحجج النقلية" حجج القرآن و السنة، مع أن مصطلح النقل أوسع من ذلك، أنه يشمل كل ما يروي من المنقولات

---

[17] - حسن حنفي : من العقيدة إلى الثورة .ج1، ص:371-372 .

18 - حسن حنفي : اليمين و اليسار في الفكر الديني ..ص18 .

19 - حسن حنفي : من العقيدة إلى الثورة ..ج3، ص: 291 .

، فهل كل ما يروى و يُنقل ظني ، و لا يثبت شيئا ؟ إن قوله السابق لا يصح على الإطلاق ، لأن الرجل لم يفرق بين نوعي النقل ، و هما: التواتر و الآحاد ، فالمتواتر صحيح إذا توفرت فيه شروط الصحة ،وانتفى عنه الشك، ولا يحتاج إلى تحقيق لإثباته. و أما الآحاد فهو الخبر الذي يرويه أحاد الناس و لم تتوفر فيه شروط المتوارث ، لذا فهو يحتمل الخطأ و الصواب ، و الصدق و الكذب[20] .

و مع ذلك ، فإنه لا يصح إصدار حكم مطلق بأن النقل كله ظني و لا يصح ، و لا يثبت شيئا ، فهذا كلام بلا علم ، و لا يصح أن يصدر عن إنسان ينتمي إلى أهل العلم. و الحقيقة هي أن خبر الآحاد يحتمل الخطأ و الصواب و الصدق و الكذب ، لذا يجب إخضاعه للنقد و التمحيص للتأكد من صحته ، أو خطئه ، أو ترجيح صدقه من كذبه أو العكس . فإذا ما أخبرنا إنسان بخبر ما فهو قد يكون صادقا في خبره ،و قد يكون كاذبا فيه . و ما علينا –في هذه الحالة –إلا التأكد من صحته بنقده و تمحيصه ، و السعي إلى التحقق منه بالمشاهدة إن كان ذلك ممكنا بناء على قوله تعالى : {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْماً بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ }-سورة الحجرات:6- ، فالله تعالى أمرنا بالتحقق و التأكد بكل ما نستطيع ، مع أن الراوي مجروح لكنه أمرنا –مع ذلك – بالتثبت و التبين ، لأن المجروح قد يصدق . لكن حسن حنفي أصدر حكما بالإعدام في حق الشرع ، دون أي دليل صحيح و لا ضعيف ، إلا رغباته و مصالحه و مذهبيته، و أكد على أن الدليل الشرعي ظني و لا يثبت شيئا . مع أن الحقيقة خلاف ذلك ، فإذا ما أخبرنا إنسان بخبر ما ، و حققناه و تأكدنا منه فهذا دليل قاطع على أنه خبر الآحاد قد يكون صحيحا و صادقا و يقينيا . و هذا هو الأصل في حياة الإنسان قديما و حديثا ، فمعظم أخبارنا في حياتنا العادية تنقل إلينا بطريق الآحاد عن طريق أصحابنا و أولادنا و جيراننا و نأخذ بها ،و نصدق معظمها ، و نبني حياتنا عليها . و إذا اشترطنا فيها التواتر فستتوقف حياتنا ، لأنه لا يمكن أن يتوفر ذلك في أخبارنا و حياتنا اليومية من جهة، كما أنه يضر بالناس إذا اشترطناه

20 - سنعود إلى هذا الموضوع في الفصل الثالث من كتابنا هذا إن شاء الله .

من جهة أخرى. و هذا يُؤدي إلى كشف أسرار الناس و تعطيل مصالحهم . و عليه فإن خبر الآحاد قد يكون طريقا إلى الصدق و الحق و اليقين خلاف ما أراد أن يوهمنا به حسن حنفي .

و أما الدليل الشرعي ، فهو الذي قصده الرجل بكلامه السابق ، فصبّ عليه جام غضبه و تعصبه ، و نزع منه كل صدق و يقين بغير دليل صحيح و لا ضعيف و لم يكن فيه موضوعيا و لا طالبا للحق . و نسي أو تناسى أن القرآن الكريم قطعي الثبوت بدليل القرآن و التاريخ من جهة، و قطعي الدلالة لأنه كتاب مُحكم مُفصل لا يأتيه الباطل أبدا من جهة أخرى . لذا فإن زعمه السابق لا يصدق على القرآن الكريم . و أما بالنسبة للسنة النبوية فمنها ما هو صحيح متواتر ، و منها ما هو آحاد صحيح تم تحقيقه و تمحيصه إسنادا و متنا ، و فق منهج نقد الخبر في علم مصطلح الحديث . و منها ما هو ضعيف و موضوع فهو متروك لا يؤخذ له، و لا تصح نسبته إلى رسول الله -عليه الصلاة و السلام -[21] ، لكن الرجل تجاهل كل ذلك ،و أصدر تلك الأحكام الباطلة في حق الدليل الشرعي .

و ثانيا إن حسن حنفي – بتلك المزاعم و الأحكام – أنكر حقائق و يقينيات معروفة من دين الإسلام بالضرورة ، فزعمه بأن الدليل النقلي كله ظن و لا يثبت شيئا يعني أن القرآن كله لا حق فيه و لا يقين . و هذا زعم باطل لا يقوله مسلم ، بل لا يقوله إنسان موضوعي حيادي يحترم نفسه و عقله و علمه. لأن القرآن شاهد على نفسه بأنه كلام الله تعالى ، و أنه حق و برهان ، و هداية و نور ، بل أنه كله مُحكم و لا مُتشابه فيه لأنه –أن القرآن – عندما أشار إلى تضمنه للمحكم و المتشابه في قوله سبحانه :{هُوَ الَّذِيَ أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ في قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاء الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاء تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُوْلُواْ الألْبَابِ }-سورة آل عمران:7-، قصد بذلك أنه يتضمن آيات محكمة واضحة في ذاتها هي الأصل و منه آيات أخرى متشابهات

21 عن ذلك أنظر مثلا : محمد عجاج الخطيب : السنة قبل التدوين ،ط1/ مكتبة وهبة القاهرة 1963 .

تحتمل عدة تفسيرات و معان ، لكنها مُحكمة بالمحكمات ، و قد نصّ القرآن على أنه كتاب مُحكم مُفصل مُبيّن لا يأتيه الباطل في قولة تعالى: {هُوَ الَّذِيَ أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ }-سورة آل عمران:7- ،و {لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ }-سورة فصلت:42- ، فيكون الكتاب كله مُحكما مُفصلا لا تشابه فيه ، و يفسر نفسه بنفسه ، فهو قطعي الثبوت و قطعي الدلالة يستطيع التأكد من ذلك كل من التزم بالمنهج الشرعي في فهم القرآن الكريم[22]. و أما أدعياء العقلانية و أمثالهم من أهل الأهواء و الضلال فهم يرفضون ذلك المنهج ليس لأنه غير صحيح ، و إنما لأنه يخالف أهواءهم و مصالحهم ، لذا فهم لا يلتزمون به و يتعمدون تحريف الشرع لغايات في أنفسهم من دون أي دليل صحيح من الشرع ،و لا من العقل ،و لا من العلم .

و بذلك يتبين أن الرجل ارتكب جريمة كبرى في حق الشرع و العقل، عندما زعم أن الشرع لا يثبت شيئا و لا يقين فيه ، من دون أن يقدم أي دليل صحيح يؤيد به زعمه . فهل يصح في الشرع و العقل أن يكون ما ذكره الله تعالى في كتابه عن خلق العالم و الرسل ، و الجنة و النار ، و الجن و الشياطين ، و الشريعة و العقيدة ، ليس صحيحا و لا يقينا ، و ما هو إلا ظن و شك ؟ . و هل يُعقل أن ينزل الله تعالى كتابه الخاتم ، و يتحدى به الجن و الإنس ،و يكون كتابا ظنيا لا يقين فيه ؟ . و هل يُعقل أن يعد الله تعالى عباده بالجنة ،و يتوعد الكافرين منهم بالنار بكتاب ظني لا حق فيه و لا يقين ؟ . و نحن نعلم يقينا أن القرآن الكريم شاهد على نفسه بأنه حق و نور ،و كله حقائق .و كل من يقرأه يجد فيه حقائق واضحة ثابتة لا لُبس فيها ، فهل نتركها و نأخذ بمزاعم حسن حنفي و ظنونه ؟، كلا و ألف كلا ، إنه رجل لا يعي ما يقول ، أو أنه صاحب هوى يتعمد ذكر ذلك تغليطا و تحريفا و طعنا في الدين لغايات في نفسه. فما أسهل المزاعم ، فهي ليست أدلة ، و لا يعجز عنها أحد ، و هي رأس مال أدعياء العقلانية و أمثالهم من أهل الأهواء .

22 - هذا المنهج سنذكره بالتفصيل في موضوع لاحق من الفصل الثاني إن شاء الله تعالى .

وثالثا إن الرجل تحجج بأن الذي يجعل الدليل النقلي ظنيًا ،هو العوائق التي تعوق عن الفهم الصحيح له ،كاللغة والرواية ،والأقيسة ،والتفسير ، والفهم ،واحتمال وجود المعارض العقلي . وقوله هذا فيه جانب من الصحة ،وهو أمر يتعلق بكل المنقولات . حتى كلامنا اليومي المكتوب والمحكي قد يكتنفه بعض ذلك. لكن الرجل غاب عنه ،أو تناسى أن تلك العوائق لا تصدق على القرآن الكريم أصلا ، لأنه كتاب مُحكم ،مُبَّين ، مُفصَّل ،له منهجه الذاتي في الفهم ، والنقد ،والاستدلال ، وله أيضا معجمه اللغوي الداخلي . واللغة العربية هي التي تحتاج إليه، وليس هو الذي يحتاج إليها . فالقرآن يُفسر نفسه بنفسه ،ومن يفهمه بغير منهجه فهو على خطأ،ومن يُصر على ذلك فهو إما أنه جاهل، أو أنه محرِّف ومغالط ،ومعاند وصاحب هوى . لذا فإن اعتراضات حسن حنفي ، لا تصح ولا تصمد، أبدا، أمام حقائق القرآن الكريم ،والعقل الصريح ،والعلم الصحيح.

و أما فيما يخص تأثير اللغة العربية على الفهم الصحيح للدليل الشرعي ،فإن اللغة وسيلة للفهم والتعبير، يُعبّر بها عن الحقائق واليقينيات، كما يُعبر بها عن الظنون، والشكوك، و الترجيحات. فإذا كان الفهم صحيحا ،والدليل قويًا ،والمعطيات صحيحة و واضحة ،فإن هذا يؤدي إلى الصواب واليقين .وأما إذا كان الأمر خلاف ذلك ، فإنه سيؤدي إلى الظن ، أو الخطأ، أو الترجيح . وهذا يصدق على كل المواضيع الفكرية، سواء كانت نقلية ،أو مُشاهدة ، أو عقلية، الأمر الذي يعني أن اللغة ما هي إلا وسيلة ،لا دخل لها في ظنية النُصوص الشرعية أو يقينيتها . و هذا خلاف ما أراد أن يُوهمنا به حس حنفي الذي زعم أن اللغة تؤثر في جعل النُصوص الشرعية لا تُثبتُ شيئا !!.

وبما أنه سبق أن بينا أن نصوص الوحي قطعية الثبوت والدلالة، فإن فهمها يكون صحيحا ،واللغة تُعبر عنه بدقة و وضوح إذا تم الفهم بطريقة صحيحة .وأما إذا حدث خطأ ،أو انحراف في فهمها بسبب النوايا الفاسدة، والتأويل التحريفي، فهنا يحدث الانحراف ، ويكون الفهم غير صحيح. ليس لأن النصوص غير يقينية ، ولا

أنها غير مفهومه ،وإنما لأن المفسر للنصوص الشرعية هو الذي انحرف عن المنهج الصحيح في فهم الوحي فحرفه . فالعيب فيه ، وليس في الوحي .

وهو قد تحجج باللغة ، في أنها تساهم في جعل الدليل الشرعي ظنيا ،ونسي نفسه ،أو تناسها ،بأنه متناقض مع نفيه فيما زعمه. لأن هذه اللغة - التي زعم أنها تعوق فهم الوحي فهما صحيحا – هي نفسها التي استخدمها هو بنفسه في فهمه للشرع ،وعرضه لأفكاره، وفهمه للنصوص وسعيه لإقناعنا بصحة ويقينية ما ذهب إليه . فلماذا كانت هذه اللغة يقينية في نتائجها عندما استخدمها هو في فهم الوحي؟!، ولماذا ليست يقينية عندما يستخدمها مخالفوه في فهم الوحي، وتقرير حقائقه ؟. ولماذا هو يفهم بها حقيقة الوحي ،وغيره لا يفهم بها إلا الظنيات ؟!. و لماذا هو لا تعوقه تلك اللغة في فهم الوحي ، و تعوق غيره في فهمه ؟! ، و لماذا عندما يكتب هو باللغة العربية ، يكون كلامه صحيحا ويفهمه غيره ،و عندما يكتب بها مخالفوه لا يكون الأمر كذلك ؟! . إننا لا نجيب على هذه التساؤلات ، لأن أجوبتها واضحة بديهية معروفة بالضرورة من طبيعة تلك التساؤلات.

وهو متناقض أيضا، لأنه في الوقت الذي يزعم أن المنقولات ظنية ،ولا تُثبت شيئا، نجده ملأ كتبه بها ، نقلا عن المتكلمين، والفلاسفة ، والمؤرخين ، وعلماء الشريعة، و بنى عليها أفكاره ،و زعم أنها يقينية عقلانية ،ودافع عنها بحماس ،مستخدما اللغة العربية التي هي نفسها التي يُفهم بها الشرع. فهل يُعقل أن يكون ما كتبه حسن حنفي باللغة العربية، وما نقله عن هؤلاء ،و ما ذهب إليه يقينيا، وحقا، وصوابا، وصحيحا، لكن كلام الله ورسوله المكتوب باللغة العربية، هو ظني وليس يقينيا، ولا يُثبت شيئا؟؟!!. ومن الذي يكون كلامه حقا ويقينيا بالضرورة، كلام الله ورسوله أو كلام البشر ؟؟!!.

ورابعًا إن ما زعمه الرجل في حق العقل، مبالغ فيه جدًا جدًا .لأن يقينيات العقل الأولية قليلة جدًا، بالمقارنة إلى الحقائق التي يتوصل إليها بالبحث والاستقراء،و

المحاولة والخطأ . وقد أثبت الشرع[23] والواقع أن الإنسان يولد باستعدادات ، وقدرات كامنة فيه ،ثم تنمو تدريجيًا ، فيكتسب الإنسان الخبرات ، ويكتشف الحقائق ، ويؤسس العلوم ، بناء على مبادئ العقل الفطرية الأولية المعروفة . وهذا يُبين أن اليقينيات الأولية الفطرية قليلة بالمقارنة إلى الحقائق واليقينيات التي يكتشفها الإنسان من محيطه ، وهي ليست بديهية ، وإنما هي مكتسبة .

ومع أن العقل أكتشف حقائق كثيرة ، فإنه مايزال عاجزا عن معرفة أمور كثيرة جدًا جدًا ،في نفسه ، وعقله ،وجسده ، ومحيطه وفي العالم بأسره . كما أنه توجد – إلى جانب الحقائق التي توصل إليها الإنسان – نظريات، و ظنيات ، و ترجيحات ، واحتمالات كثيرة جدًا ، في مختلف العلوم ، لم يستطع العقل الوصول فيها ،إلى حقائق نهائية ثابتة . مما يعني- بالضرورة- أن العقل ليس كما وصفه حسن حنفي و غلوه فيه . وإنما هو قوة - على أهميتها – نسبية من قوى الروح ، تعتمد على الاحتمال والترجيح والاستقراء ، وأفعالها تحتمل الخطأ والصواب معا . وليست بديهية ، ولا يقينية بالضرورة، بل هي خليط من كل ذلك . وهذا هو الذي أغفله حسن حنفي ، وأصدر حكمه ببديهية ويقينية أحكام العقل مقابل ظنية نُصوص الشرع ،وعدم قدرتها على إثبات أي شيء . وهذا الزعم لا يصح ، وقد بينا بطلانه شرعا وعقلا ، و واقعًا ، وهو حكم لا يصح أن يصدر من إنسان يدعي العلم والعقلانية .

وليس صحيحًا ما زعمه الرجل ، من أن الدلالة اللفظية لا تفيد اليقين ، لأن الأمر لا يتعلق باللفظ ، من حيث أنه لغة ، فاللغة هي –في الحقيقة- وسيلة يمكن أن يُعبر بها عن الحقائق واليقينيات ، كما أنه يمكن أن يُعبر بها عن الأساطير والظنون ، والأباطيل و الاحتمالات . وإنما الأمر يتعلق بمدى وضُوح المبحوث فيه ،و بطريقة الاستدلال المستخدمة ، وبمدى صحة الاستنتاج . والشاهد على ذلك هو أن الحقائق العلمية التي أكتشفها الإنسان ، تقابلها نظريات أخرى كثيرة ، تثبت عدم صحتها أو ماتزال معلقة ،وكلها –تمَّ التعبير عنها- بلغة واحدة ، هي لغة الإنسان ، بحروفها ، ومفرداتها وجملها .

---

[23] - كقوله تعالى : « وَاللهُ أَخْرَجَكُم مِّن بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لاَ تَعْلَمُونَ شيئا وَجَعَلَ لَكُمُ الْسَّمْعَ وَالأَبْصَارَ وَالأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُون« النحل/78 .

وأما الموقف الرابع فيتعلق بمدى قوة العقل وأسبقيته على الشرع ، فزعم حسن حنفي أن النص الشرعي لا يُثبت شيئا، بل هو في حاجة إلى إثبات ، في حين أن العقل لا يقف شيء غامض أمامه . و هو قادر على إثبات كل شيء، أو نفيه ؛ فلا مفر من البداية بالدليل العقلي، فهو أساس النقل .و أن « النقل بدون العقل يكون مجرد ظن ، ولا يرقى إلى مرتبة اليقين ، فالنقل لا يتحدث بنفسه ، ولا يعرض نفسه إلا من خلال الذهن الإنساني . النقل وحده لا يثبت شيئا» . لكن العقل يؤدي إلى اليقين ببداهته وأولوياته ، وبراهينه واستقرائه .وميزة الدليل العقلي أنه يبدأ ببدائه يقينية ، و وضوح العقل وبداهته ، فلا يحتاج إلى إيمان مُسبق بأي نص ، ويقضي العقل على كل لَُبس في فهم النصوص[24] .

وأقول : إن الرجل لا يمل من تكرار مزاعمه وأباطيله المتعلقة بالدليل الشرعي مقابل الدليل العقلي ، فنفس الفكرة عبَّر عنها بتعابير مختلفة . و زعمه هذا غير صحيح في معظمه، و مملوء بالدعاوى ورُعونات النفس ، وبالكلام اللاعلمي ، واللاعقلاني ، واللاشرعي . وذلك أنه أولا زعم أن العقل لا يقف شيء غامض أمامه، وأنه قادر على إثبات أي شيء أو نفيه. وهذا زعم مضحك ، لا يصح أن يصدر عن إنسان من أهل العلم . فقائله إما أنه لا يعي ما يقول ، و إما أنه صاحب هوى يتعمد ذكر ذلك لغايات في نفسه . كالطعن في الشرع، والغلو في العقل ، ليفتح لنفسه طريقا يُقزِّم به الشرع ، ويتقدم عليه ، ويطرح أفكاره المهيّئة سلفا . و إلا فإنه قد أصبح من المعروف – شرعا وعقلا وعلما – أن كل علوم الإنسان نسبية، لسبب واحد ،هو أن أدواته نسبية، وعقله محدود، و قاصر على إدراك كل شيء . وقد أظهر الواقع الصحيح مدى عجز العقل في معرفة أمور كثيرة، لم يصل فيها إلى موقف يقيني صحيح، لمعرفة حقيقة نشأة الكون ،وخلق الحياة والإنسان ، وعجزه في علاج كثير من الأمراض المزمنة ، التي يعاني منها ملايين البشر، كمرض السكري، والسرطان، والإيدز، والحساسية وغيرها من الأمراض . فالإنسان مهما أُوتي من علم وعبقرية ، فهو محدود القدرات ،لأنه كائن مخلوق ناقص، {

1 - حسن حنفي : من العقيدة إلى الثورة ،ج1 ص:273 ،381،380. وموسوعة الحضارة العربية الإسلامية ،ج2 ص:125 .واليمين واليسار في الفكر الديني ،ص:18

وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُم مِّن الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً }-سورة الإسراء:85- ، و{ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْماً }- سورة طه:114- ، و { وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ }-سورة يوسف:76- . فهذا الذي ذكرناه حقيقة ثابتة، لا ينكرها أو يتناساها إلا مُتعصب أعماه هواه وتعصبه .

وثانيا إن قوله:إن العقل قادر على أن يقضي على كل لُبس في فهم النصوص ، هو قول فيه حق وباطل ،فأما الحق، فهو أن العقل يستطيع فهم كلام الله تعالى ، وكلما كان منهجه -في الفهم- سليما ،كان صوابه كثيرا، والعكس صحيح . وقوله هذا هو اعتراف من الرجل، بأن العقل يستطيع فهم نصوص الشرع ،ومعرفة مضمونها، وقد زعم سابقا أنها- أي النصوص الشرعية- لا تُفهم ولا تثبت شيئا . لكنه هنا، زعم أن العقل قادر على أن يقضي على كل لُبس في فهمها. فهذا تناقض واضح، رد به الرجل على نفسه، فلماذا لم تعُقه اللغة هنا؟!. ولماذا لم يعُقه الفهم والرواية، وأسباب النزول في تفسير الوحي وفهمه؟!..

وأما الباطل فهو زعمه بأن العقل قادر على أن يقضي على كل لُبس في فهم نُصوص الشرع ، فهذا كلام مبالغ فيه جدًا، وفيه باطل كثير أيضا .لأن الواقع يشهد على أن العلماء –قديما وحديثا- اختلفوا في فهم نُصوص الشرع، واختلفت مواقفهم حتى بين علماء المذهب الواحد. ولم يصلوا إلى فهم واحد في كثير من النصوص ،ولم يرتفع اللبس، وظل الخلاف قائما . فأين العقل الجبار المزعوم الذي يرفع كل لُبس في فهم النصوص ؟!. ونحن لا ننكر أنه إذا صدقت النوايا ،و صح منهج فهم الوحي، فإن كثيرا من الخلافات ستزول، وتسع قاعدة الاتفاق، ويضيق مجال الاختلاف ، لكن الاختلافات ستبقى خاصة في مجال الاجتهادات و الاختيارات التي لا نصوص صريحة فيها ، والتي قد تحتمل عدة قراءات ، وهذا حال اختلاف علماء الصحابة في كثير من المسائل الفقهية[25] .

وأما القول بأن العقل يبدأ بالبداهة والوضوح واليقين، فهذا قول لا يصح على إطلاقه ،ولا يعبر إلا على جانب من الحقيقة ،وهي أن العقل قد ينطلق في كثير من

---

25 أنظر مثلا عمر سليمان : الأشقر تاريخ الفقه الإسلامي ص68 وما بعدها .

أحكامه من اليقين والبداهة، لكن هذا ليس دائما . فإنه كثيرا ما ينطلق العقل من الظن، والاحتمال، والافتراض، مع ضبابية التصور، والشاهد على ذلك ما نجده من كثرة الفروض والنظريات في علوم الطبيعة والعمران البشري. فلو كانت قائمة على اليقينيات والبديهيات، والحقائق الواضحة، ما كانت فروضًا ونظريات، و ما حدث حولها خلاف بين أهل العلم. وعليه فإن العقل كما أنه قد ينطلق من اليقين والبديهة، فإنه قد ينطلق أيضا من الظن ،والشك، والاحتمال، والفرض. وهذا أمر ثابت لا جدال فيه، وهو من أبجديات التفكير العلمي.

فاليقين إذا ليس حكرا على العقل، ولا هو من ضرورياته في كل أحكامه .وهذا خلاف حال الشرع الذي هو كله حق، وعلم، ويقين ،ونور، وبرهان. بغض النظر عن العقل أَفَهِم الشرع فهما صحيحا أم أخطأ في فهمه ؟. فهذا لا يُغير من حقيقة مضمون الشرع أصلا . فهو حق ويقين في ذاته لا يتغير ولن يتغير، سواء فهمه الإنسان أم لم يفهمه. لكن الرجل عكس الأمر، وأراده عوجًا طعنًا في الدين وانتقاصًا من مكانته، وانتصارا للباطل الذي قال به.

وبذلك يتبين أن زعمه بأن الوحي -أي النقل- هو مجرد ظن، وأنه دون العقل ،هو زعم باطل، لا دليل عليه من الشرع، ولا من العقل، لسبب بديهي هو أن الشرع كلام الله ورسوله ،وبما أنه كذلك، فبالضرورة أنه حق ويقين. و هذا خلاف الدليل العقلي الذي هو دليل نسبي محدود، يجمع بين اليقين والشك ،والظن والاحتمال . وبما أن الدليل الشرعي هو حق وعلم في ذاته فلا يمكن للدليل العقلي أن يتقدمه، ولا يكون أساسا له، ولا يزاحمه ،ولا يساويه ولا يُضفي عليه اليقين والصلاحية والصواب ، فهذا لن يحدث مع الدين الحق. لكن في وسعه -أي العقل- أن يفهم الشرع ويكتشف أسراره وحِكَمه.

وثالثا إن زعمه بأن النقل لا يتحدث عن نفسه، ولا يعرف نفسه إلا من خلال الذهن الإنساني . فهو زعم باطل، فيه تغليط وتدليس على القراء. لأن الشرع وحي عرض نفسه بنفسه، فالله تعالى خاطبنا بكلامه ،وتجلى لنا في كتابه ،وعرض لنا فيه أصول دينه وفروعه. فالقرآن الكريم كتاب يتحدث بنفسه، ويعرض مضمونه،

ليس من خلال الذهن الإنساني ، وإنما عن طريق الوحي المعصوم بواسطة جبريل الروح الأمين، فأوصله إلينا رسول الله -عليه الصلاة والسلام- من دون أي تصرف ولا تدخل منه، لقوله تعالى :{ لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْأنه فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْأنه ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بيانه }-سورة القيامة:16-19-، و { قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِن تِلْقَاء نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلاَّ مَا يُوحَى إِلَيَّ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ }-سورة يونس:15- .

وأما العقل الإنساني فليس هو الذي يعرض الوحي، وإنما هو يقرأه، ويطلع عليه ويفهمه، ولا يستطيع التأثير في مضمونه . والعكس هو الصواب ،فإذا اتبع الإنسان منهج القرآن في فهمه، يكون أكثر صوابا و فهما له. وإذا قرأه بمنهج أهل الأهواء والضلال والتحريف، فإنه لن يفهمه فهما صحيحا كاملا ،ولا ينتفع به، إلا قليلا ،لأن القرآن في هذه الحالة يزيده ضلالا وبعدا عن الحق، لقوله تعالى : { وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانهم وَقْرًا وَإِذَا ذَكَرْتَ رَبَّكَ فِي القرآن وَحْدَهُ وَلَّوْاْ عَلَى أَدْبَارِهِمْ نُفُورًا }-سورة الإسراء:46- .

ومن ذلك أيضا أنه عندما يؤلف كاتب كتابا ما ، فإنه يعرض فيه فكره ومنهجه، ومواقفه من الفضائيات التي تناولها فيه ، فهو الذي يتحدث عن نفسه وفكره . وليس قُراء كتابه هم الذين يفعلون ذلك. فهم يقرؤون كتابه، ولا يتدخلون في مضمُونه. والكتاب هو الذي يعرض فكر صاحبه ويدافع عنه في حياته ومماته. فاللغة وسيلة نقرأ بها القرآن الكريم، ومؤلفات البشر، ولا دخل لها في تفسير مضمون أي كتاب وهذا خلاف ما أراد أن يوهمنا به حسن حنفي .

وفيما يخص زعمه بأن الوحي لا يُثبت شيئا وإنما هو الذي في حاجة إلى إثبات ، فهو زعم باطل أيضًا ،لأن الوحي الصحيح كله حقائق وعلوم ولا يحتاج إلى عامل خارجي لإثباته، لأنه يحتوي بداخله على أدلة وبراهين صادقة من جهة، ولا يحتاج إلى العقل ليجعل مضمونه صادقا صحيحا من جهة أخرى . لكنه -أي العقل -هو الوسيلة التي يتمكن بها الإنسان من الإطلاع بها على كلام الله وفهمه،والكشف عن براهينه، ومعطياته، ومعجزاته، التي يفرض بها الوحي نفسه على العقل كأدلة

قاطعة دامغة على أنه كلام الله من جهة ، ويتحداه على أن يأتي بمثله من جهة أخرى . فالعقل وسيلة، وليس هو الذي يُعطي للوحي صدقه ،وصلاحياته و إعجازه. لكنه هو الذي يفهمه، ويكشف عن إعجازه ،وأسراره وحِكَمه ،ويتبين له أنه كلام الله حقا وصدقًا.

ومما يُبطل زعمه أيضًا أنه هو شخصيًا رد على نفسه وناقضها ،عندما قرر ما يخالف زعمه السابق في مواضع كثيرة من كتبه . فمن ذلك أنه كان قد مدح المعتزلة والمتكلمين والفلاسفة و وصفهم بأنهم أصحاب العقل والبرهان، واستشهد بمواقفهم عندما زعم أنهم أجمعوا على أن العقل أساس الشرع . لكنه عاد مرة أخرى وذم علم الكلام وأهله ،ودعا إلى تغييره ،ونزع صفة العلم عنه[26].و الشاهد هنا هو أن هؤلاء كانوا من أهل العقل والعقلانية حسب حسن حنفي. والعقل أحكامه بديهية ويقينية عند الرجل . فلماذا لم يُوصل أهله إلى اليقين والبداهة، والحق والوضوح في أحكامهم وعلمهم ؟!. ولماذا اختلفوا ولم يجمع العقل بينهم ،وهو الذي قدسه الرجل وقدمه على الشرع ؟! ولماذا لم يوصلهم إلى اليقين والصواب ؟!.

ومن ذلك أيضا أنه انتقد منهج التفسير الذي اتبعه الفلاسفة المسلمون ،فذكر أن من عيوبه الوقوع في«التأمل النظري الخالص،والشطحات الفلسفية ،والنظريات البعيدة عن التصديق. إذ أن العقل قادر على تبرير كل شيء ، وعلى السير في كل طريق»[27] .

و قوله هذا، كلام صحيح، انتقد فيه الفلاسفة ،ورد به حسن حنفي على نفسه !. فأين اليقين الذي قدمه العقل لهؤلاء الفلاسفة ؟. وأين البديهيات التي ينطلق منها العقل في أحكامه ،ويوصله إلى الحقائق ؟!. وأين هذا العقل الذي لا يعجزه شيء على حد زعم حسن حنفي ؟. وأين هو لكي ينقذ هؤلاء مما وقعوا فيه ؟. ولماذا تركهم وقعوا في الأخطاء والشطحات والنظريات البعيدة عن التصديق ؟!. إن هؤلاء الفلاسفة جمعوا بين الانحراف في المنهج والتطبيق ، فأين العقل اليقيني والبديهي المزعوم ، ليُجنب هؤلاء مما وقعوا فيه ؟!. فأين هذا العقل الذي قدمه حسن حنفي

---

26 سنفصل في هذا الموضوع في الفصل الخامس إن شاء الله تعالى .

27 حسن حنفي : الدين والثورة: ج7 ص91 .

وجعله أسبق من الشرع ليُنقذ هؤلاء مما تورطوا فيه ؟ لا جواب صحيح على هذه التساؤلات ،لأنه لا وجود لهذا العقل المزعوم أصلا ، و إنما هو من أوهام الرجل ومغالطاته .

وهذا الانتقاد -الذي وجهه للفلاسفة- هو في الحقيقة انتقاد لاذع للعقل الذي قدمه حسن حنفي و بالغ في تعظيمه . و هو قد هدمه من جهة أخرى عندما اتهمه بعدم الموضوعية، وأنه في خدمة كل من يريده ، فهو مُتعدد الخدمات ،جاهز للقيام بأي دور يُطلب منه . إنه يبرر كل شيء ، ويسير في كل طريق .من دون اعتراض **!!**.فأين الموضوعية والنزاهة والبداهة، والحياد؟**!**. هذه هي بعض الصفات التي وصف بها حسن حنفي العقل الإنساني . فلماذا تخلى عنها، ولم يلتزم بها، وجعل نفسه في خدمة كل من يطلبه بحق وبغير حق . فهذا العقل هو الذي قدسه حسن حنفي وقدمه على كلام الله، وجعله حكما عليه **!!**.فالرجل سب العقل وطعن فيه، واتهمه بالنفاق، و سابقا كان قد قدّسه و ألّهه **!!**.

ومن تناقضاته أيضا، أنه سبق أن زعم بأن الدليل الشرعي لا سبيل إلى فهمه، بسبب عوائق اللغة ،والرواية والتفسير، لذا فهو ظني دوما ،ولا يثبت شيئا .لكنه نقض زعمه عندما زعم أيضا أن العقل يقضي على كل لبس في فهم النصوص الشرعية[28] . فهذا تناقض واضح **!** فلماذا لم تعُقه تلك العوائق ؟. وكيف استطاع أن يصل إلى ذلك الفهم الذي زعم أنه فهم صحيح للشرع؟. وألا يعني ذلك أن النص الشرعي له مضمون موضوعي ثابت يمكن فهمه فهما صحيحا وعلى حقيقته ؟. إن الرجل متناقض مع نفسه، اثبت هنا ما نفاه هناك. وهو هنا قد نصَّ على ما أكده الشرع عليه بأن الوحي الإلهي مُحكم مُبين واضح مُفصل ،يمكن للعقل أن يفهمه إذا التزم بالمنهج الصحيح في الفهم ، لقوله تعالى :« أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ القرآن أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا »-سورة محمد:24- ، و« فَأَمَّا الَّذِينَ في قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاء الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاء تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُوْلُواْ الألْبَابِ »-سورة آل عمران:7- .

28سبق توثيقه .

والموقف الخامس يتعلق بإظهار حقيقة موقف أدعياء العقلانية في حرصهم على الزعم بأن العقل أساس الوحي، وأنه أسبق منه. وقد أفصح عن هذا، حسن حنفي بتعبير واضح لا لُبس فيه، عندما زعم أن عبارة: قال الله، وقال الرسول، لا تعتبر حجة ،والنقل وحده لا يُثبت شيئا . وأنه يُخطئ كل من يستدل على العقيدة الإسلامية بقال الله، وقال الرسول، كما نفعل نحن في عصرنا هذا. وقال أيضا :إن كل من « بدأ بقول : قال الله ،وقال الرسول، فإنه لا يبغي مصلحة الناس. في حين أن كل من تحدث حديث العقل، وأعطى إحصاء للواقع، فإنه يدافع عن مصلحة الناس ومُستعد لمقارعة الحجة بالحجة، والبرهان بالبرهان»[29].

وردا عليه أقول:إن زعمه هذا باطل جملة وتفصيلا ، وقد سبق أن أبطلنا مزاعم الرجل المتعلقة بالشبهات التي أثارها حول العلاقة بين الشرع والعقل، وبيَّنا تهافت مزاعمه وبطلانها، والتي لا يؤيدها شرع صحيح ،ولا عقل صريح، ولا علم صحيح. لكننا هنا نضيف إلى ذلك أمورا أخرى زيادة في الرد عليه، وإبطالاً لمزاعمه .

أولا إن هذا الرجل لا يعي ما يقول ،أو أنه صاحب هوى يتعمد ذكر تلك الأباطيل والشبهات لغايات في نفسه من جهة، وللتشويش بها على القراء وتمرير أفكاره المبيتة من جهة أخرى . علما بأن ما زعمه الرجل لا يصدر عن مسلم صادق الإيمان لأنه لا يصح شرعا ولا عقلا، أن يرفض المسلم الاحتجاج ، والاستدلال بقال الله ،وقال الرسول . ولا يصح في العقل ولا في الشرع قبول الاحتجاج بأقوال من رفض الاحتجاج بأقوال الله عز وجل ورسوله .!! ومن يقول بذلك فهو متبع لهواه وليس لعقله ،وهو من أهل الأهواء والظنون، وليس من العقلانيين وأهل البرهان .

والنصوص الشرعية شاهدة ،على وجوب طاعة الله ورسوله، وضرورة الاحتكام إلى الشرع قلبًا وقالباً . كقوله سبحانه : «وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا

---

[29]حسن حنفي : اليمين واليسار ، ص:: 18

فَاتَّبِعُوهُ وَلاَ تَتَّبِعُواْ السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ »-سورة الأنعام:153– ، و «وَمَن يُطِعِ اللهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأنهارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ »-سورة النساء:13-،و «وَمَن يَعْصِ اللهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُّهِينٌ»- سورة النساء:14-، و(إِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إلى اللهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً »-سورة النساء: 59- . فوجوب طاعة الله ورسوله والاحتكام إلى الشرع كل ذلك هو من المعروف من دين الإسلام بالضرورة من جهة، ويُوَجِبُه العقل الصريح على كل مسلم من جهة أخرى .

وهو- بذلك الزعم- قد كشف عن نيته الحقيقية في إصراره المتكرر، على أن العقل أساس الشرع، وأنه أسبق منه ،وأن الشرع لا يُثبت شيئا. فهو أصر على ذلك الزعم الباطل، ليصل إلى تعطيل الإسلام ،وإقناع القراء بأنه من الخطأ الاحتجاج بقال الله، وقال الرسول . من دون أن يُقدم أي دليل صحيح من الشرع ولا من العقل. واكتفى بترديد الدعاوي، والمغالطات والشبهات، و التهويلات ،و إصدار الأحكام القطعية الجوفاء و الباطلة ، محاولة منه للتأثير على الناس بالتغليط والتدليس والتظليل والتحريف .

وثانيًا إن زعمه بأن « من بدأ بقول: قال الله، وقال الرسول، فإنه لا يبغي مصلحة الناس... »، هو زعم باطل، ومُضحك ، واتهام للمؤمنين في إيمانهم وإخلاصهم من دون دليل. كما أن زعمه هذا، هو خلاف الأصل المعروف ،وهو أن من يقول : يقول الله ورسوله هو أكثر الناس صدقاً وإخلاصاً، وحباً للخير و العمل الصالح، بحكم أنه مؤمن يخاف الله ويرجوه ،ويلتزم بأوامره ونواهيه ،ولا يتلاعب بالدين، والأصل في الكافر خلاف ذلك تماما، فالمؤمن الصادق جمع بين الإيمان والعمل الصالح لوجه الله تعالى ، لقوله تعالى : « وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْناً»-سورة البقرة: 83-،و « وَافْعَلُوا الْخَيْرَ»-سورة الحج:77 -،و «وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ إِنَّ اللهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ إِنَّ اللهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا »- سورة النساء:58- و«وَالَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأنهارُ خَالِدِينَ

فِيهَا أَبَدًا لَّهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَنُدْخِلُهُمْ ظِلاًّ ظَلِيلاً»-سورة النساء:57-،و«كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ »-سورة الأنبياء :90-،و«إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنكُمْ جَزَاء وَلَا شُكُورًا »-سورة الإنسان :9- فهذا هو الأصل في المؤمن، الذي يحتج بقال الله، وقال الرسول ، لكن حسن حنفي حرّفه ،وقلبه رأسا على عقب، طعنا في الدين، وإتباعا للأهواء والمصالح الدنيوية .

وأما ذكره لحكاية الإحصاء ضمن زعمه السابق، فلا معنى له ،وما هو إلا تدليس وتغليط، وتظليل وتلاعب بالألفاظ، لأن أي إنسان يستطيع أن يؤيد مزاعمه بدعاوي العقل، والإحصاء بحق وبغير حق. فاستخدام ذلك ليس مقياسا خاصا بحسن حنفي وأمثاله من أدعياء العقلانية .

وزعمه بأن اليسار هو الذي يدافع عن مصلحة الناس فهذا مجرد زعم ،والزعم ليس دليلا و لا يعجز عنه احد. ويستطيع أي إنسان أن يزعم بأن مذهبه ودينه يعملان لصالح الإنسانية . ولا أعرف مذهبا في الدنيا قال بأن الهدف من نشاطه هو نشر الظلم والجهل، ومحاربة العدالة والمساواة . وحتى الرأسمالية التي قاومها اليساريون في القرنين التاسع عشر والعشرين، لم أعثر لها في أدبياتها على أن هدفها في الحياة هو ظلم العمال، ونشر الفساد ،و الفقر والاستيلاء على ثروات الناس . و الواقع شاهد على أن العمال في الدول الرأسمالية المتقدمة أحسن حالا بكثير ، من العمال في الدول الأخرى .والتاريخ شاهد على أن الطغاة والظالمين -مع ممارستهم للظلم- كانوا يزعمون أن هدفهم هو الإصلاح و خدمة مصالح الناس ، منهم الطاغية فرعون، فإنه قال لقومه:« اتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ الرَّشَادِ »-سورة غافر:29-،و اتهم موسى-عليه السلام- بالفساد {وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرُونِي أَقْتُلْ مُوسَى وَلْيَدْعُ رَبَّهُ إِنِّي أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَن يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ }-سورة غافر:26-، وحتى الشيطان اللعين قال لأبينا آدم -عليه السلام- : « هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَى »سورة طه:12- ،و « وَإِذْ زَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ »-سورة الأنفال :48-،و « يَعِدُهُمْ وَيُمَنِّيهِمْ وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلاَّ غُرُورًا »-سورة

النساء:120- . وحتى الاستعمار-الاستدمار- الحديث، الذي أفسد البلاد والعباد ،وارتكب الجرائم في حق الأبرياء، واستولى على ثروات الشعوب الضعيفة فأنه من الشائع والمعروف أن دعاته زعموا أنه كان من أهداف الاستعمار تحضير الشعوب الضعيفة والمتخلفة !!.

ونفس الأمر يصدق على اليسار الذي زعم حسن حنفي أنه يخدم مصالح الناس ،ونسي أو تناسى أن ذلك مجرد شعار يمكن أن يرفعه أي إنسان، وضرب صفحا عن أعمال اليسار عندما حكم في كثير من البلدان ماذا فعل فيها. فجلب عليها الظلم والقهر والهوان ، والتسلط وتكميم الأفواه، وجرد الناس من أسباب المعارضة، وأهلك النسل والحرث ،وحارب الدين وفرض الإلحاد على الناس ،وجردهم من أموالهم . فتحول الناس إلى عبيد ، وأصبح معظم رجاله من كبار الإقطاعيين والرأسماليين باسم اليسار، والاشتراكية، والشيوعية. وهذا الذي ذكرناه ثابت معروف لا يحتاج إلى توثيق، وقد عشناه ورأيناه ،وسمعنا به ،و قرأناه[30].

و نحن لا ننكر بأنه قد يوجد من يقول بقول الله ورسوله وهو خائن لله والرسول والمسلمين .وهذا ديدن المنافقين في كل زمان ومكان. لكن هذا ليس أصلا ولا دليلا ،على صحة الحكم الذي أصدره حسن حنفي . لأن الأصل والصواب هو أن من يقول: قال الله ،وقال الرسول ،هو إنسان تقي ،من أهل الصدق والإيمان يعمل بإخلاص، ويسارع في الخيرات، ويقول للناس حسنا. والتاريخ شاهد على أن المسلمين الأتقياء الصادقين، كانوا رحمة على البلاد والعباد ،و نشروا العدل والأمان. كالصحابة الكرام، وعمر بن عبد العزيز ،ونور الدين محمود، وصلاح الدين الأيوبي ،وابن تيمية، وابن القيم الجوزية، و الشوكاني وغيرهم كثير جدا في مختلف أقطار العالم الإسلامي. فهؤلاء قالوا :قال الله ورسوله، وكانوا فعلا في خدمة الناس . و أمثال هؤلاء ما يزالون إلى يومنا هذا.

و أما حكاية الرجل بأنه يقارع الحجة بالحجة، والبرهان بالبرهان ،فهذا مجرد تظليل ،وتغليط ،وتلاعب بالألفاظ .لأن زعمه الذي نقلناه سابقا شاهد على أنه لم

---

[30] أنظر مثلا : محمد الغزالي : الإسلام في وجه الزحف الأحمر، المكتبة العصرية، بيروت، ص: 23 و ما بعدها .

يقمه على حجة ولا على برهان. وقد بينا بطلانه شرعا وعقلا و واقعا. لذا فلا نضيع وقتنا هنا للوقوف من جديد على هذا الزعم. والرجل عودنا أنه كثير الدعاوي والأباطيل قليل الحجة، ضعيف البرهان، رأس ماله الشكوك و الشبهات ، والتحريفات والتهويلات،و المغالطات و المفتريات . وسيتأكد هذا أكثر فيما يأتي من كتابنا هذا إن شاء الله تعالى .

وأشير هنا إلى أن قول حسن حنفي : « يُخطئ كل من يستدل على العقيدة الإسلامية بقال الله، وقال الرسول ،كما نفعل في عصرنا هذا»[31] . يُستنتج منه أننا نحن المعاصرون الذين نستدل بقال الله وقال الرسول، وأما المسلون السابقون، فلم يكونوا يفعلون ذلك. وهذا زعم باطل ومضحك أيضا .لأن الاستشهاد بكلام الله ورسوله، هو من ضروريات دين الإسلام ويقينياته. لكن الرجل مغالط أراد أن يوهمنا ويفتري على الشرع بهذا الزعم المُضحك .

والشواهد على استدلال السلف الأول -ومن جاء بعدهم - بقال الله، وقال الرسول كثيرة جداً جداً، يصعب إحصاؤها، فهي بالآلاف، بل بالملايين، بل أكثر من ذلك . ومصنفاتهم وآثارهم شاهدة على ذلك .وهي -أي الشواهد- من المتواترات لا تحتاج إلى توثيق، لكننا ردا على الرجل -نحيل القارئ لصحح البخاري[32] وصحيح مسلم [33]، والسنة لعبد الله بن أحمد بن حنبل[34] .

واضح من ذلك أن الرجل ينكر حقائق الدين ،ويشكك فيها، بلا دليل ولا حجة ،وإنما رأس ماله الشبهات والكلام بلا علم، وكأنه لا يريد أن يسمع من يقول : قال الله، وقال الرسول. ويحب أن يسمع من يقول: قال حسن حنفي ، وقال: فلان و فلتان من اليساريين والعلمانيين والملاحدة . و قد يصدق عليه بعض مما في قوله تعالى : « وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَإِذَا ذُكِرَ الَّذِينَ مِن دُونِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ »-سورة الزمر:45- .

---

[31] حسن حنفي : موسوعة الحضارة العربية الإسلامية ج2 ، ص:15

[32] ج1 ص: 12 15، 17

[33] ج 1 ص: 123 ، 128،130

[34] ج 1 ص: /103،116،164،300،382

وأما الموقف السادس فيتعلق بالمنهج الشرعي في الاستدلال، وقد وجه إليه حسن حنفي انتقادات سماها عيوبا. فذكر أن منهج الاستدلال من النص إلى الواقع، هو المنهج المعروف بطريقة قال الله، وقال الرسول . ويمكن تسميته بالمنهج النازل ،يكون فيه النص حجة للإقناع ،وحكم للتنفيذ ولكن « عيوب هذا المنهج هو أنه يبدأ من خارج الواقع ،أي لا يتعرض لمشكلة واقعية تحدث في حياتنا. كما أنه يعتمد على سلطة الوحي، وليس على العقل. وفي غياب العقل يسود الانفعال . كما أن هذا المنهج كثيرا ما يُسيء تفسير النص، يُخرجه عن سياقه. كما أن اختيار النص يقوم على ما يريد المحاور إثباته ،والمحاور الآخر يجد أيضا نصا في صفه يُفسره لصالحه، ويُخرجه أيضا عن سياقه. وينتهي الأمر إلى معركة بين النصوص ... ويصبح واقعنا فيه قولان . لذلك جعل القدماء كل الحجج النقلية ظنية. وأن كل النُصوص مهما تظافرت على شيء ، فإنها تظل ظنية ،ولا ترتقي إلى مرتبة اليقين، فاليقين لا يحدث إلا بالعقل»[35].

و أقول: إن قوله هذا غير صحيح في معظمه، لأنه أولا إن منهج الاستدلال الشرعي، هو منهج شامل كامل لا عيب فيه، مأخوذ من القرآن الكريم ،والسنة النبوية الصحيحة ،وليس كما زعم الرجل بأنه منهج غير واقعي ،بل هو منهج واقعي عملي، هدفه تغيير الواقع على أساس من الشرع . لذا عندما نزل الوحي شرع مباشرة في تغيير المجتمع ،والتفاعل معه وتوجيهه الوجهة الشرعية نحو الهدف الذي أُرسل من أجله رسول الله- ﷺ- لقوله تعالى : « هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ »-سورة الجمعة:2- . لذا نزل الوحي منجمًا حسب مراحل الدعوة والتشريع ،ومتطلبات الواقع. وما التدرج في تحريم الخمر إلا نموذج عملي دامغ على ما قلناه ،و على بطلان ما ادعاه حسن حنفي .

وأما إذا كان يقصد باعتراضه، بأن الوحي نزل في زمن قد فات، ولا يصلح لزماننا الحاضر .فهذا اعتراض لا يصح، لأن التشريع الإسلامي، تشريع رباني

---

[35] حسن حنفي : الدين والسورة في مصرج8 ص :82 .

شامل خالد صالح لكل زمان ومكان ، جمع بين الثوابت والمتغيرات. فالثوابت من عقائد، وعبادات وأخلاق وأصول التشريع والعبادات لا تتغير أبدا ، وإذا انحرف عنها المجتمع الإسلامي فيجب عليه أن يعود إليها ، لأن الشريعة هي الحكم ،وليس هو ، وهي الأصل الثابت ، هو الفرع المتغير. وأما المتغيرات فهي محكومة أيضا بأصول الشريعة وروحها ،ومقاصدها ومصالحها ،ومحركها الأساسي هو الاجتهاد، وبفضله يستطيع المجتمع الإسلامي، أن يواكب المتغيرات التي تطرأ عليه في أي زمان ومكان ،لذا كانت الشريعة ثابتة مرنة ،والفقه يقبل التغير حسب الأحوال والظروف والأماكن[36] .

وأما وصفه للشرع بأنه من الخارج ،فهذا ليس عيبا ولا يعتبر قدحا و لا نقصا فيه ،بل هو صفة ايجابية ،لأنه من عند الله تعالى خالق الإنسان ، فهو شرع مقدس من عند العزيز الحكيم شرّعه سبحانه لعباده ،و هو شرع كامل شامل مناسب لطبيعة الإنسان وفطرته. والله تعالى هو أعلم بما خلق لقوله سبحانه : « أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ »-سورة الملك:14- .

وأما حكاية الخارج، فلا معنى لها لأن الإنسان نفسه من الخارج، ولم يخلق نفسه ،فهو مخلوق كغيره من المخلوقات، التي هي كلها مخلوقة لله تعالى . ولا أحد من المخلوقات خلق نفسه، والإنسان نفسه، لا حياة له دون وسطه الخارجي. فهو غير ذاتي التغذية، ولا يستطيع أن يلبي حاجياته الضرورية دون وسطه الخارجي، فلا حياة للإنسان دون العوامل الخارجيةّ، من أرض ،وهواء، وغذاء ... علما بأنه لا يصح تقسيم الإنسان إلى داخل وخارج ،فهذا تقسيم غير علمي، ومخالف للحقيقة الشرعية والعلمية والواقعية . فالإنسان مخلوق لله تعالى ظاهرا وباطنا ،يؤثر ويتأثر، يأخذ ويعطي بداخله وخارجه .

و نسي الرجل أو تناسى بأن البشر كلهم يعيشون تحت ظل قوانين تفرضها عليهم دولهم من خارجهم، فهي قوانين مفروضة على الشعوب ،من وضع مجموعة من المشرعين، وضعوها حسب مبادئ وأهداف ومصالح تلك الدول، فأي القوانين

---

[36] انظر مثلا: عمر سليمان الأشقر : خصائص الشريعة الإسلامية ، قصر الكتاب-الجزائر-ص57 وما يتبعها .

أحسن وأولى بالتقديس والتطبيق والخضوع ؟.أهي قوانين شريعة الله أو قوانين شريعة البشر ؟!.علما بأن شريعة الله شريعة كاملة شاملة عادلة تنجي الإنسان في الدنيا والآخرة. لكن شريعة الإنسان فهي شريعة قاصرة ،خالطتها الأهواء والعصبيات، والمصالح الدنيوية ،ولا تضمن للإنسان السعادة الحقيقية في الدنيا ،وإن حققت له جانبا منها ،فإنها بالتأكيد لن تضمن له السعادة الأخروية ،ولن تُنجيه من جهنم و بئس المصير. فلا شك أن العقل الصريح يفضل شريعة الله على شريعة الإنسان . لكن حسن حنفي عكس الأمر لأنه لم يتبع عقله، وإنما اتبع رغباته وأهواءه ومصالحه الدنيوية.

علما بأن سلطة الشرع، لا تلغي العقل ولا تجمد الفكر ،ولا يسود فيها الانفعال كما زعم حسن حنفي . فالشرع ليس جمودا ،ولا انفعالا، ولا هو عدو للعقل ،وإنما هو حق وعلم ،و نور وهداية ،وبرهان ويقين ،وعاصم من الزلل. يأمر بالاجتهاد واستخدام العقل لفهم النُصوص،واكتشاف قوانين الطبيعة ،لتسخيرها لصالح الإنسان ، وفق المنهج الشرعي الشامل الكامل القائم على الوحي الصحيح أولا، و العقل الصريح ثانيا ،والعلم الصحيح ثالثا. لقوله تعالى :« وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً »-سورة الإسراء:36-،و « وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ »-سورة الجاثية:36–، و « أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ القرآن أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا »-سورة محمد:24-،و « قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ »-سورة النمل:64- .

وثانيا إن اعتراضات الرجل المتعلقة بالمتناظرين، فهي لا تصح عندما يلتزم المتناظران بالمنهج الشرعي في الجدال الحي، والمناظرة البريئة إلزامية للوصول إلى الحق. وفي هذه الحالة لا تحدث أي إساءة للنص، فلا يُحرّف ولا يُخرج من سياقه ،ولا يحدث انتقاء للنصوص، ولا إغفال لها، ولا ينتهي الأمر إلى معركة بين النصوص ،وإنما ينتهي إلى الاتفاق والإقرار بالحق في الغالب الأعم .

وأما ما حذَّر منه الرجل فهو يحدث عندما تكون المناظرة قائمة على انحراف في المنهج والقصد . كعدم الالتزام بالمنهج الشرعي في التفسير والاجتهاد ،وعدم

إخلاص النية من أجل الحق ، و إنما هي طلبا للشهرة والغلبة ،وانتصارا للمذاهب الباطلة . فالعيب ليس في الشرع ولا في منهجه وإنما هو في المتناظرين .وهذا ليس خاصا بالمتناظرين في الشريعة ،وإنما هو يشمل كل المتناظرين على اختلاف مذهبياتهم وأديانهم وتخصصاتهم . منهم الفلاسفة فمصنفاتهم شاهدة على أنها مليئة بالردود والمجادلات، والطعون، و التسفيه و التخطئة ، فيتحول الأمر إلى معركة فكرية مليئة بالنصوص والاستدلالات العقلية والشرعية معاً. لعل أبرز مثال على ذلك كتاب تهافت التهافت لابن رشد الحفيد في رده على كتاب ابي حامد الغزالي تهافت الفلاسفة .فهو كتاب تضمن معارك فكرية ضارية بين فيلسوفين .

فلماذا أغفل حسن حنفي ذلك ؟ ، مع أن كتاب تهافت التهافت مملوء بالظنيات والأخطاء والمخالفات الشرعية[37]. و هذا دليل قاطع يبطل زعم حسن حنفي بأن العقل هو الطريق الوحيد إلى اليقين، وأن أحكامه يقينية بديهية ،وهذا زعم سبق أن بينا تهافته أيضا .و مما يُبطل زعمه أيضا أن كتب الفلاسفة العلماء قديما و حديثا مملوءة بالظنيات و الانحرافات، و الأخطاء و المتناقضات، منها كتب حسن حنفي و أمثاله ، فلماذا لم يعصمهم العقل ؟؟. لكن الشرع الصحيح -خلاف زعم الرجل- هو علم وحق ،و يقين بالضرورة ،وليس لحسن حنفي في زعمه بظنية النصوص الشرعية، دليل صحيح من الشرع ،ولا من العقل، ولا من العلم .

ويؤكد ذلك أيضا أن حسن حنفي ذاته نقض زعمه ،و رد بنفسه على نفسه، عندما انتقد منهج الفلاسفة في التفسير، فذكر أن من عيوبه الوقوع في التأمل النظري الخالص، والشطحات الفلسفية ،والنظريات البعيدة عن التصديق.ثم أكد على أن « العقل قادر على تبرير كل شيء ،وعلى السير في كل طريق »[38] .إنه نقض زعمه بنفسه، فأين اليقين المزعوم الذي عند الفلاسفة ؟. ولماذا لم تُوصلهم عقولهم إلى اليقين والصواب ؟.ولماذا كان العقل متعدد الخدمات سخّر نفسه لخدمة كل ما يُطلب منه خدمة بحق وبغير حق ،بعلم وبغير علم ?!.

---

37 - عد ذلك انظر كتابنا :نقد فكر الفيلسوف ابن رشد الحفيد ،يوجد على شبكة الأنترنت يمكن العثور عليه بالبحث عن عنوان الكتاب او جزء منه ،و هو مطبوع و رقيا أيضا .

38 - الدين والثورة في مصر ج7،ص91

و أما إشارته للإجماع المزعوم، فقد سبق الرد عليه ،و بينا بطلان ما زعمه ،وأنه لم يحدث إجماع أصلا، لكن الرجل يغالط ويحرف للطعن في الدليل الشرعي، والانتصار للدليل العقلي المزعوم . علما بأن الشرع الحق كله حق ويقين، فَهِمه الإنسان أو لم يفهمه، اكتشف أسراره أو لم يكتشفها. لكن أحكام العقل ليست كذلك. فهي نسبية تحتمل الخطأ والصواب ،و تجمع بين اليقين والظن، والترجيح والاحتمال. فأحكامه ليست صحيحة بالضرورة ،وهذا خلاف حال الوحي الصحيح. فهو حق ويقين، بالضرورة .

وأما الموقف السابع فيتعلق بدعوى حسن حنفي أن النص الشرعي لا يُغني عن الدليل العقلي عند غيابه ، فزعم أن« الأدلة العقلية كل منها يصدر عن الآخر. فإن الموضوع يتحدد ببداهة العقل ،والنص لن يُغني عن الدليل العقلي إذا غاب، ولا ينقض الحجة العقلية إن وُجدت . والنُصوص نفسها إما عقل، أو واقع، هي عقل لأنها قائمة على العقل. فلا يوجد شيء في النص إلا ما أُعتمد على العقل أولا... »[39] .

وأقول : أولا أنه ليس صحيحاً أن موضوع الأدلة العقلية يتحدد ببداهة العقل ،لأن هذا حكم عام لا يصدق على كل مواضيع الأدلة العقلية، وإنما يصدق على بعضها. وذلك لأن الأدلة العقلية لا تقوم كلها مباشرة على بدائه العقول- التي هي منطلقات أولية يقينية- وإنما هي تقوم على مقدمات مختلفة من حيث القوة والضعف من جهة ، كما أن بدائه العقول تفقد بداهتها بتشعب الفكر والبحث من جهة أخرى . فتتدخل الظنون ،والاحتمالات، والأهواء والتعصبات ،والشكوك والترجيحات .وهنا لا تصبح أدلة العقل يقينية، وإنما تصبح خليطا من الخطأ والصواب، والشك واليقين، و من ثم لا تصبح أدلة العقل يقينية بالضرورة ،كما أراد أن يوهمنا به حسن حنفي .

وأما زعمه بأن النص الشرعي لا يُغني عن الدليل العقلي عند غيابه ،فإنه زعم باطل شرعا وعقلا . لأن النص الشرعي بذاته حق وعلم ويقين ،وهذا خلاف الدليل

---

[39] من العقيدة إلى الثورة ج1،ص:/203

العقلي الذي هو نسبي، وأحكامه خليط من الظن واليقين ،والترجيح والاحتمال ، والخطأ والصواب .و هذا يعني أن الدليل الشرعي يغني وحده عن الدليل العقلي إذا لم يكن يقينًا. ومن ثم فلا يصح إصدار الحكم الذي قاله حسن حنفي ، ويجب تقييده ،ويصبح الصواب في ذلك هو : إذا غاب الدليل العقلي ، وُجد الدليل الشرعي فهو حق ويقين ،وكاف بنفسه ،ويغنينا عن الدليل العقلي الغائب .وإذا وُجد الدليل العقلي الصحيح ،وغاب الدليل الشرعي ،أخذنا بالدليل العقلي الصحيح .وأما إذا اجتمع الدليلان الشرعي ،والعقلي الصحيح، أخذنا بهما معا ،ولا تناقض في ذلك .فهما هنا يتطابقان ،ولا يتناقضان فيحدث بينهما الاتفاق والتطابق. علما بأن الأسبقية في الأصل للشرع لا للعقل كما سبق أن بيناها .

وبذلك يتبين أن فكرة الاستغناء لا تصح بين الدليل الشرعي، والدليل العقلي الصحيح .لكن أحدهما قد يستغني عن الآخر ،إذا كان أحدهما غير صحيح .وهذا يحدث من حيث التطبيق العملي .وأما من حيث الأصل، فإن العلاقة بين الوحي والعقل، ليست علاقة تناقض ،ولا تنافر ولا صراع ، ولا اصطدام ،وإنما هي علاقة أولوية وتطابق ،لأن الشرع هو الأصل ،والعقل فرع عليه وتابع له، على أساس العلاقة بين الخالق والمخلوق . فجاء الوحي معبرا عن ذلك من جهة، ومنقذا للإنسان ليُوصله إلى خالقه ويعرّفه بالمهمة الأساسية التي خلقه من أجلها من جهة أخرى .و هذه العلاقة لن يستطيع العقل وحده الوصول إلى تقريرها بطريقة صحيحة ،ويقينية إلا عن طريق الوحي الحق .وفي هذه الحالة يكون العقل وسيلة لفهم الوحي ،وليس أصلا له.فلا العقل الصريح يستطيع الاستغناء على الشرع الصحيح .ولا الوحي جاء لتعطيل العقل وإبعاده عن فهم الشرع وتسخير الطبيعة لصالحه.وإنما وضعه في مكانه الصحيح والمناسب له .

وعليه فإن حاجة الشرع إلى العقل، هي حاجة وسيلة للفهم ،وليست عن نقص وقصور في الشرع ، فهي حاجة عن كمال و حكمة، بحكم أن الطريقة التي اختارها الله تعالى ليُخاطب بها عباده هي أنه جعل اللغة وسيلة لذلك .لقوله تعالى :« وَمَا

أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ اللهُ مَن يَشَاء وَيَهْدِي مَن يَشَاء وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ-سورة إبراهيم:4- ،و بذلك أصبح العقل وسيلة ضرورية لفهم الوحي. وهذا خلاف حاجة العقل إلى الشرع، فحاجته إليه عن نقص وقُصور وضعف، وليس عن كمال و استقلالية كما هو الحال مع الشرع . لذا فإنه-أي العقل- لا يستطيع الاستغناء عن الشرع أبدا ،وإذا ما تمرد على الشرع، فإنه سيظل و يتيه، ويخسر سعادة الدنيا والآخرة ،لقوله سبحانه :« وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فإن لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنسَى »-سورة طه: 124،125- ،و« مَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا »-سورة الأحزاب:36- .

وثانيا إن قوله بأن الدليل الشرعي لا ينقض الحجة العقلية إن وجدت .فالأمر لا يطرح بهذه الطريقة. ولا يصح طرحه بها ،لأن النص الشرعي الصحيح، لا يمكن أن يناقض الدليل العقلي الصحيح ،ولا الدليل العقلي الصريح يناقض الدليل الشرعي الصحيح .لأن الحق واحد ،ولا يتعدد ،ولا ينقض أحدهما الآخر وفي هذه الحالة، يحدث تطابق واتفاق بينهما ،وإذا غاب أحدهما ناب عنه الآخر، وبأيهما أخذنا فنحن على حق وصواب .علما بأن الدليل الشرعي الصحيح ينقض الدليل العقلي غير الصحيح .والدليل العقلي الصحيح ينقض الدليل الشرعي غير الصحيح. وأما زعمه بأن النُصوص الشرعية هي نفسها عقل أو واقع ،وأنها عقل ،لأنها قائمة عليه. فهذا كلام فيه تغليط وتدليس على القراء ،ولا يصح على إطلاقه .لأن الوحي-في ذاته- ليس عقلا ،ولا واقعا، ولا فكرا ،وإنما هو كلام الله تعالى ،كله حق وعلم و يقين ،ومع أنه موافق لبدائه العقول، و لصحيح الواقع الطبيعي والبشري، فإنه- مع ذلك – ليس عقلا ،ولا واقعا، وإنما هو كلام الله موافق للحق الذي في العقول والواقع من جهة، ومُهيمن على كل ذلك بحقه ويقينه و مصدره من جهة أخرى .

والموقف الثامن يتعلق بمحاولة بعض أدعياء العقلانية الانتصار لحكاية العقل أساس النقل باسم الشرع نفسه من جهة، ثم الطعن في الشرع بالشرع نفسه من جهة أخرى .من ذلك أن حسن حنفي قال:إن العقل أساس النقل ،وكل من يقدح في العقل

يقدح في النقل، لموافقة صحيح المنقول لصريح المعقول عند ابن تيمية السلفي الذي قال بموافقة صحيح المنقول لصريح المعقول ،وأن القدح في العقل قدح في النقل[40] .

وقوله هذا فيه حق وباطل ،وفيه تدليس على القراء أيضا .لأن القدح في العقل قد يكون قدحا في الشرع ،كأن ننفي عنه ما أثبته الشرع له . كإنكار قدرة العقل على الفهم والبحث ،واكتشاف قوانين وحقائق الطبيعة والعمران .فهذا القدح في العقل، هو في الحقيقة قدح في الشرع أيضا، لأن الشرع نفسه نصَّ على أن العقل قادر على القيام بذلك ،وأمره به ،وحثه عليه في نصوص كثيرة، كقوله سبحانه :« وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ »-سورة الجاثية:13-،و «قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُواْ فِي الأَرْضِ فانظروا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ »-سورة آل عمران:137-، و«قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فانظروا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ »-سورة العنكبوت:20-.

وأما القدح في الوحي الحق -النقل الصحيح- ، فهو قدح في العقل بالضرورة، وهذا لا يصدر عن العقل البديهي الصريح، وإنما يصدر عن أهل الأهواء والضلال، ويقولون به، ويطرحونه مغلفا بشبهاتهم باسم العقل والعقلانية ، مع أن الحقيقة هي أن العقل الصريح بريء من ذلك تماما .لذا فإن من يقول:إن العقل أساس الشرع ،وأسبق منه فهو في الحقيقة يطعن في العقل والشرع معا .

وبناءً على ذلك فإنه يمكن أن نقول: إن القدح في العقل لا يستلزم القدح في الشرع، لكن القدح في الشرع -الوحي الحق- يستلزم القدح في العقل بالضرورة .وهذا هو الذي لم يقرره حسن حنفي ، فهو قرر أن القدح في العقل يقدح في الشرع ،من دون أن يحدد الحالة التي يصدق عليها ذلك من جهة، ولم يعكس المقولة من جهة أخرى ، بأن يقول:إن القدح في الشرع، يقدح في العقل بالضرورة .فهو لم يقرر ذلك ،لأنه لو قرره، لنقض مقولة:إن العقل أساس الوحي، وأسبق منه. لم يقررها ليس لأنها باطلة ،وإنما لأنها تُبطل مزاعمه وشُبهاته حول دعوى أسبقية العقل على النقل .

---

[40] حسن حنفي : الدين والثورة في عصر ج7،ص:207،ج8،ص:263.ومن العقيدة إلى الثورة ،ج1،ص:294

وأما ما نقله الرجل عن الشيخ ابن تيمية ،فإنه لم يكن أمينا في نقل كلام الشيخ، و وجهه لتأييد رأيه ،خلاف ما أراده الشيخ من كلامه من جهة أخرى . وذلك أنه -أي ابن تيمية- قال:« وإذا كان الأمر كذلك ،كان القدح في الشرع قدحاً في دليله العقلي الدال على صحته بخلاف العكس. فكان القدح في الشرع قدحا في هذا العقل .وليس القدح في هذا العقل مستلزما للقدح في الشرع مطلقا».ومن« قدَّم العقل على الشرع، فقد قدح في العقل والشرع معا»ومن « قدَّم العقل على الشرع لزمه بطلان العقل والشرع. بل سَلِمَ له الشرع»[41] .

واضح من كلام الشيخ، أنه لا يقول بتقديم العقل على الشرع، وهذا خلاف ما نقله حسن حنفي عنه ،فتصرف في كلام الشيخ، لتأييد رأيه، وتقرير خلاف ما أراده ابن تيمية !.فلماذا هذا التحريف ،والتغليط ،والتدليس على القراء ؟!.

وأما الموقف التاسع فهو امتداد للموقف السابق، ومفاده أن حسن حنفي زعم أن جعل النقل أساس العقل ،والعقل تابعا له، يترتب عنه «إهدار للعقل ،وهو القاسم المشترك بين الناس ،وإنكار بداهته ، وحدسه، وأولياته ،وهي أساس العلم ،وبداية المعرفة، والارتكان إلى بداية أخرى أقل يقينا .وذلك لأنها نصوص مكتوبة، قد تكون صحيحة تاريخيا ،وقد تكون محرفة .لأنها نُصوص مكتوبة باللغة، وخاضعة في فهمها لقواعد اللغة ومناهج التفسير، وقد تكون مكتوبة بغير لغتها الأصلية ، مما يُسبب ضياع المعنى الأولي المقصود للكلمات ويختلف فهم الناس للنصوص ... »[42] .

وأقول : أولا إنه سبق أن بينا أن تقديم العقل على الشرع هو قدح في العقل والشرع معا ،خلاف ما يدعيه حسن حنفي ويُكثر من تكراره من أن العقل أساس النقل وأسبق منه. وذكرنا أن العقل قاصر محدود القدرات ،أحكامه خليط من اليقينيات والظنيات، والترجيحات والاحتمالات .وحتى إذا حرص على أن يكون يقينيا في كل أحكامه ،فإنه لن يستطيع ،لأنه مخلوق ،قاصر، نسبي في وسائله

[41] ابن تيمية :درء تعارض العقل والشرع ج3،ص:24 وما بعدها .
[42] حسن حنفي : اليمين واليسار في الفكر الديني ،ص:17

ومعطياته . لذا فلا يصح ولا يمكن أن يسبق العقل الوحي الصحيح، وهذا بشهادة دليل الشرع والعقل معاً.

وأما هدر العقل الذي حذر منه الرجل، فالحقيقة أن هدر العقل وهدمه يحدث عندما نحمله ما لا يطيق ، ونقدمه على خالقه ،وندخله في غير مجاله، ونضعه في غير موضعه . علما بأن تقديم الشرع الصحيح على العقل، ليس هدرا للعقل، ولا هدما له ،ولا قتلا له ،ولا تعطيلا له .وإنما هو وضع للعقل في مكانه الصحيح بلا إفراط ولا تفريط . لكن قوله يصدق فعلا و حقيقة عندما نقدم الدين الباطل على العقل الصريح و العلم الصحيح ، فهذا يجب أن لا يحدث ،و على العقل أن يتمرد على الباطل سواء تدثّر بالدين أو بالعقل ، أو بهما معا .

وليس صحيحا أن تقديم الشرع على العقل هو إنكار لبديهيات العقل وأولياته وإنما هو احتكام إليها، فإذا احتكمنا إلى العقل الفطري بموضوعية، وتحرر من الأهواء والخلفيات المذهبية المتعصبة، وقلنا له: أيهما يسبق الآخر الله أو الإنسان ، الوحي أو العقل، الشرع أو العقل ؟ فإنه سيجيب بلا تردد بقوله:إن الله أسبق من الإنسان ، والوحي أسبق من العقل ،والشرع أسبق من العقل . وهذا لا يعني إنكارا لبديهيات العقل وأولياته على حد زعم الرجل، وإنما هو إقرار بالبديهية العقلية من جهة ،و وضع للعقل في مكانه الصحيح من جهة أخرى . فالبديهيات والأوليات العقلية لا تقول بأسبقية العقل على الوحي الصحيح ،وإنما حسن حنفي هو الذي قوّلها ما لم تقله ولن تقله .

وثانيا إن الرجل ادعى أن النص الديني -عامة- بدايته أقل يقيناً، لأن فهمه فهما صحيحا تعوقه عوائق وحواجز ذكرناها في كلامه السابق. وقد عمم انتقاداته وملاحظاته على كل النصوص الدينية .وهذا لا يصح ،لأن ما ذكره لا يصدق أبدا على القرآن الكريم.فالرجل لا يفرق بين النص الصحيح ،والنص المحرف ،والنص الحقيقي و النص المختلق المكذوب ،فقال: إن النص قد يكون صحيحا تاريخيا، وقد لا يكون كذلك، وقد يكون مكتوبا بلغته الأصلية، وقد يكون مكتوبا بلغة أخرى . وهذه الاعتراضات والملاحظات لا تصدق على القرآن الكريم. لأنه قطعي الورود

والثبوت و قد كُتب بلغته الأصلية عند نزوله مباشرة ،وتحت إشراف من رسول الله – ﷺ- ووصلنا مكتوبا متواترا بلغته الأصلية[43].لكن الرجل تناسى ذلك، وتعمد التحريف والتغليط عندما لم يفرق بين القرآن الكريم و بين كتب اليهود والنصارى المحرفة إسنادا ومتنا[44].

وأما عائق اللغة والفهم ،والتفسير، فهذا أيضا لا يصدق على القرآن الكريم ،لأنه سبق أن بينا أنه كتاب محكم مفصل ، شامل كامل لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه . وأن له منهجه في الفهم والاستدلال والتفسير ، و له معجمه اللغوي بداخله ،و قد وصف الله تعالى كتابه بأنه كتاب:« أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ »سورة هود:1-،و «لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ »سورة فصلت:42-.

وفيما يخص منهجه في التفسير ،فسنتوسع فيه في المبحث الثاني من الفصل الثاني، إن شاء الله تعالى . لكننا-مع ذلك- نقول: إن القرآن الكريم له منهجه في فهمه، وتفسيره، فمن أراد فهمه فهما صحيحا فعليه أن يلتزم به. ومن لم يلتزم به فهو على منهج منحرف، ولا اعتبار لفهمه ورأيه إذا خالف ما قرره القرآن الكريم .ولا قيمة له لأنه من أهل الأهواء والظنون ،الذين في قلوبهم زيغ ،وقد ذمهم الله تعالى ، وكشفهم في قوله سبحانه :« َأَمَّا الَّذِينَ في قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاء الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاء تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُوْلُواْ الألْبَابِ »سورة آل عمران:7- .

وأما الموقف العاشر فيتعلق باستخدام أدلة الشرع في جدال غير المسلمين والرد عليهم ، ومفاده أن حسن حنفي زعم أن استعمال النُصوص كحجة « يقتضي إيمانا مسبقا بها ، سواء من الباحث، أو من القارئ ،وذلك يقلل من درجة شمولية البحث وعلميته ،ودرجة استقبال الفرد له ،في حين أن تحليل العقل لا يتطلب أي إيمان

---

[43] - انظر كتابنا: أباطيل وخرافات حول القرآن الكريم والنبي محمد-عليه الصلاة والسلام – موجود على الشبكة المعلوماتية ،و مطبوع ورقيا أيضا .

44 - انظر مثلا : احمد ديدات : هل الكتاب المقدس كلام الله، دار الهدى الجزائر . ،ومحمد أبو زهرة : الديانات القديمة، دار الفكر العربي ، القاهرة ،و محاضرات في النصرانية ، دار الفكر العربي ، القاهرة .وموريس بوكاي : دراسة الكتب المقدسة في ضوء المعارف الحديثة ، دار المعارف ، لبنان ، 1977 . وعبد الوهاب طويلة : الكتب المقدسة في ميزان التوثيق العلمي ، ط 2، دار السلام ، القاهرة 2002 .

مسبق بشيء، ولا يتطلب إلا العقل الصريح، أو رؤية الواقع الموصوف». كما أن الدليل النقلي -أي الشرعي- يقوم على التسليم المسبق بالنص كسلطة إلهية لا يمكن مناقشتها، أو نقدها ،أو رفضها فهو دليل إيماني صرف يعتمد على سلطة الوحي ، وليس على سلطة العقل ، ومن ثم فلا يلزم إلا المؤمن بها سلفا ولا يلزم الذين لا يؤمنون بالوحي[45] .

وذكر الباحث المصري نصر حامد أبو زيد أن المعتزلة كانوا يعتمدون على أدلة الشرع ،ثم لما جادلوا أهل الملل الأخرى ، وجدوا في فلسفاتهم وأديانهم قدرا من العمق والشمول النظري ، فكان «من الضروري للمعتزلة أن يتخلوا عن أدلتهم الدينية المستمدة من الكتاب والسنة وهي لا تقنع الخصم إلى أدلة جديدة ،لا يجد الخصم بدا من التسليم بها . وبعبارة أخرى كان على المعتزلة أن يميزوا أدلة العقل والشرع»[46] .

و وافق الباحث المغربي محمد عابد الجابري ما قاله هؤلاء ،وذكر أن المعتزلة عندما تصدوا للطوائف غير الإسلامية، ردوا عليهم بالعقل ثم علق الجابري على ذلك بقوله "وهل ينفع معهم الشرع وهم لا يؤمنون به ؟!."[47] .

وردا عليهم أقول: إن معظم ما قاله هؤلاء غير صحيح ،لأنه أولا إنهم نسوا أو تناسوا حقيقة شرعية كبرى هي أن دين الإسلام جاء إلى الإنس والجن معا ،والقرآن خاطب هؤلاء جميعا ، قال تعالى :« وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ»- سورة الأنبياء :107- ،وهذا يستلزم أن تكون في القرآن الأدلة المتنوعة التي تخاطب كل طائفة بما يناسبها وتقيم عليها الحجة . وهذا يستلزم بأن تكون أدلة مقنعة قوية ، تتضمن البراهين الدامغة لإقامة الحجة على مختلف طوائف الكافرين. لأنه لا معنى من مخاطبتهم بمنطق لا يؤمنون به ،ولا يقيم عليهم حججا دامغة لا تُرَد .و لهذا جاءت النصوص الشرعية مُتنوعة، منها ما هو موجه إلى المؤمنين ومنها ما هو موجه إلى المنافقين ، ومنها ما هو موجه إلى المشركين ،ومنها ما هو موجه

---

[45] - من العقيدة إلى الثورة ج1 ،ص:370،204،203

[46] نصر حامد أبو زيد : الاتجاه العقلي في التفسير ،..ص: 45

[47] عابد الجابري : العقل الأخلاقي العربي ط2، المركز الثقافي العربي ،2001، ص: 116

إلى اليهود والنصارى ، ومنها ما هو موجه إلى الملاحدة و الدهريين ، و منها ما هو موجه إلى الإنسان عامة كقوله تعالى :« يَا أَيُّهَا الإنسان مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ »سورة الانفطار:7،6-، و«يَا أَيُّهَا الإنسان إِنَّكَ كَادِحٌ إِلى رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَاقِيهِ »-سورة الانشقاق:6- ، « يَ◌ا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ »سورة البقرة:21-،و «يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ »-سورة آل عمران:71-،و (أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ أَمْ خَلَقُوا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بَل لَّا يُوقِنُون)-سورة الطور:35، 36- .

فالخطاب الشرعي ليس خطابا واحدا، وإنما هو خطاب متنوع ،لكل نوع أسلوبه وأدلته التي تناسب المخاطب وتقنعه . وهذا التنوع موجود أيضا في الخطاب العقلي فالدليل العقلي ليس نوعا واحدا، فالدليل الذي يخاطب به المسلم يختلف عن الدليل العقلي الذي يخاطب به اليهودي أو النصراني أو المجوسي، أو الملحد، أو العلماني. فليس من الشرع ولا من العقل أن يخاطب كل الناس والطوائف بمنطق واحد .

وبما أن الأمر كذلك ،فلا بد من استخدام النصوص الشرعية بطريقة صحيحة وحكيمة، ونضعها في المكان المناسب. فليس من الصواب، ولا من الحكمة أن نخاطب الكفار بقوله تعالى : «وَأَقِيمُواْ الصَّلاَةَ وَآتُواْ الزَّكَاةَ وَارْكَعُواْ مَعَ الرَّاكِعِينَ »سورة البقرة:43-،و « إِن الصَّلاَةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَّوْقُوتًا »سورة النساء:103-،و«مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَن يَعْمُرُواْ مَسَاجِدَ الله شَاهِدِينَ عَلَى أَنفُسِهِمْ بِالْكُفْرِ أُوْلَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ وَفِي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ »-سورة التوبة:17- . لكن من الواجب، و من الحكمة أن نخاطب الملاحدة والدهريين بما يبطل فكرهم ، كقوله تعالى : { أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ أَمْ خَلَقُوا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بَل لَّا يُوقِنُونَ }-سورة الطور:35، 36–، و«وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ وَمَا لَهُم بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ »-سورة الجاثية:24 - .

ونفس الأمر يقال عندما نرد على اليهود والنصارى، فنرد عليهم بالآيات التي تناسبهم ،وهذا هو الذي حدث عندما رد الله تعالى على أباطيل اليهود والنصارى

وكشف أكاذيبهم وانحرافاتهم. فقد خاطبهم بذلك وهم لا يؤمنون بدين الإسلام أصلا. وبذلك يتبين أن الزعم بأن القرآن موجه إلى المؤمنين فقط هو زعم باطل وافتراء على الشرع والحقيقة معا.

علما بأن الاحتجاج بالنصوص الشرعية لا يستلزم دوما الإيمان المسبق بها ،كما زعم هؤلاء فهذا استلزام لا يصح على إطلاقه. فلا يوجد أي مانع عقلي من أن يستخدم الكافر بالإسلام حجج القرآن العقلية والعلمية للانتفاع بها والرد بها على مخالفيه من الأديان الأخرى كاليهود والنصارى و الملاحدة بحكم أن أدلة الشرع أدلة صحيحة موافقة للعقل والواقع والعلم. كقوله تعالى : «أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ »سورة الطور- «لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ »سورة الأنبياء :35،36-، و{مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذاً لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ }-سورة المؤمنون:91-، و« وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللهِ وَقَالَتْ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللهِ ذَلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِؤُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَبْلُ قَاتَلَهُمُ اللهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ »سورة التوبة:30- .

والشاهد على ذلك أيضا هو أن كثيرا من المستشرقين والعلمانيين العرب الذين كتبوا في تاريخ العرب قبل الإسلام ، وفي السيرة النبوية، والخلافة الراشدة ،كانوا يستشهدون بالقرآن الكريم على صحة ما قالوا به ، ويقدمونه على المصادر الأخرى[48]. فلا مانع إذن من أن يحتج من لا يؤمن بالقرآن ، ببعض ما في القرآن من الأدلة التاريخية، والجغرافية ،والعلمية، والعقلية، وبهذا يسقط ما زعمه هؤلاء .

و ثانيا إنه يصح شرعا و عقلا مخاطبة الكفار بأدلة القرآن الكريم ،مع أنهم لا يؤمنون به . لأن القرآن جاء للناس كافة ، ومن ثم يحق لنا بل ويجب علينا أن نخاطبهم بالآيات التي تخصهم وتناسب مقام الرد عليهم .والشاهد على ذلك هو أن القرآن الكريم عندما نزل أول مرة، بدأ في مخاطبة كفار قريش، قبل أن يظهر المؤمنون، ثم منهم ظهرت الطائفة المؤمنة الأولى فمع أن قريشا لم تكن تؤمن

---

[48] - انظر مثلا ما كتبه العلماني هشام جعيط في كتابيه : الدعوة المحمدية والوحي والقرآن فمع كثرة أباطيله وتحريفاته فإنه كثيرا ما كان يرجح ما ذكره القرآن عن الروايات المخالفة له .

بالقرآن أصلا إلا أن القرآن خاطبها، وتحداها ،ودعاها إلى الإيمان، وسفّه أحلامها ، وتوعدها بسوء المصير إن هي أصرت على الكفر. فالقرآن الكريم خاطب الكفار قبل المؤمنين ،و ظل يُخاطبهم بعد ظهورهم . وكان رسول الله - ﷺ- يجادل قريشا بالقرآن فقد أمره الله تعالى بذلك في قوله سبحانه:« فَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَجَاهِدْهُم بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا »سورة الفرقان:25- . فالرد بالقرآن هو جهاد كبير، فلا يوجد أي مانع من أن نرد على الكفار بأدلة الشرع التي تناسبهم. و مقابل هذا لا يحق لأحد أن ينكر علينا ذلك لأننا لم نفعل ما يخالف الشرع ولا العقل وإنما فعلنا ما يوجبانه . فرددنا على الكفار بالنصوص التي تتعلق بباطلهم وانحرافهم ،ولم نرد عليهم بالنصوص التي تخص المؤمنين ، كالتي تأمر بالصلاة والصيام والزكاة والحج . فرددنا على باطلهم بالحق الذي جاء به الوحي الحق.

وفي هذه الحالة لا يصح للكافرين بدين الإسلام، أن يعترضوا علينا عندما رددنا عليهم بالشرع. لأننا لم نأمرهم بأداء ما يقوم به المؤمنون من صلاة ،و زكاة ،و صيام ... وإنما رددنا عليهم بأدلة شرعية علمية عقلية ،عليهم أن يردوا عليها إن كانوا قادرين على ذلك. ولا يهمهم مصدر هذه الأدلة . فهم أمام أدلة تتحداهم عليهم الرد عليها إن استطاعوا ، أو الإيمان بها والاستسلام للشرع ،أو الإنكار والجحود والعناد والإصرار على الكفر، مع العجز عن الرد على حجج الشرع . فهم أمام أدلة تتحداهم، وتكشف انحرافهم ،وضلالهم ،ولا ينفعهم الهروب ،ولا الزعم بأنها أدلة شرعية لا يُؤمنون بها . فالواجب عليهم الرد عليها لا التهرب والتملص لأن أدلة الشرع ستبقى تلاحقهم وتقض مضاجعهم إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

وأما ما اعترض به حسن حنفي من أن الاحتجاج بالأدلة الشرعية يقلل من درجة شمولية البحث وعلميته ،ودرجة قبول الفرد له . فهو اعتراض غير صحيح في معظمه ،لأن النصوص الشرعية ليست نوعا واحدا، وإنما هي نصوص شاملة ومتنوعة، فمنها ما يخص المؤمن، ومنها ما يخص اليهود والنصارى ومنها ما يتعلق بالمشركين والمجوس والملاحدة وغيرهم من طوائف الظلال و الكفر . وأما فيما يتعلق بالعلمية فإن نصوص الشرع كلها علمية لأنها حق وعلم ويقين .ولا يقلل من

ذلك كفر معظم البشر بها، فهي تبقى نصوصا شاملة علمية برهانية تتحدى البشر سواء آمنوا بها ، أو لم يؤمنوا بها ولا يضرها ولا يضرها كفرهم بها .

وأما زعمه بأن العقل -في تحليلاته- لا يتطلب إيمانا مسبقا بشيء إلا العقل الصريح أو رؤية الواقع الموصوف، فهو زعم لا يصح، وفيه تغليط ،وتدليس على القراء . لأن العقل ليس قوة مجردة تعمل آليا، وإنما هو غريزة في بني آدم يستخدمها الإنسان كما يريد هو على أساس من أفكاره وعقائده ،ومذهبيته ومصالحه . فالعقل لن يستطيع أن يعي أحكامه دون خلفياته الفكرية والمذهبية ،وهي التي تمثل الإيمان المسبق والمنطلق الذي يبني عليه الإنسان نشاطه العقلي، وهذا الذي حاول حسن حنفي نفيه ، ونسي أو تناسى نفسه بأن موقفه هذا له خلفيات مذهبية يؤمن بها حسن حنفي، منها انطلق في مواقفه من الشرع .

ولن يستطيع أي إنسان التخلص من تلك الخلفيات -بغض النظر عن نوعها-لأنه إذا حاول ذلك فإن نشاطه الفكري سيتوقف عن النشاط ، وإذا حاول تغييرها -أي الخلفيات المذهبية- فإنه يحتاج إلى خلفيات أخرى للتخلص من الأولى من جهة ، ثم لتحل محلها الجديدة من جهة أخرى . وهذه الخلفيات تقوم أساسا على نظرة الإنسان إلى الحياة والكون والإنسان ، وهذه النظرة هي التي تمثل الإيمان المسبق لأي إنسان، وعليها يقوم النشاط العلمي والعقلي الذي يمارسه كل أهل العلم. فلا نشاط علمي ولا عقلي دون خلفيات فكرية عقدية أو مذهبية . و هذا خلاف ما أراد أن يوهمنا به حسن حنفي، الذي هو نفسه عندما زعم ذلك كان واقعا تحت تأثير إيمانه المسبق بمذهبيته .

وثالثا إن حسن حنفي حطّ من قيمة الدليل الشرعي، وأراد أن يوهمنا بأن الأدلة الشرعية تقوم على التسليم الأعمى، فهي أدلة لا تقوم على حجة ولا على برهان. وهذا زعم باطل وافتراء على الشرع والحقيقة معا ،لأن الشرع يأخذ قوته و حجيته و برهانيته من جهتين: الأولى هي جهة القائل ،و هو الله تعالى و رسوله . و جهة المضمون المُتمثل في الحجج و الأدلة العقلية و الفطرية و العلمية التي تحملها النصوص الشرعية نفسها .

والشرع نفسه نص صراحة على أنه حق وعلم ،وبرهان وحجة ، وآيات بينات كقوله سبحانه :« يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءكُم بُرْهَانٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا »سورة النساء: 174-،و {قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءكُمُ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَنِ اهْتَدَى فإنما يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَن ضَلَّ فإنما يَضِلُّ عَلَيْهَا وَمَا أَنَاْ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ }-سورة يونس:108-،و{ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءهُم بَعْدَ الَّذِي جَاءكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللهِ مِن وَلِيٍّ وَلاَ نَصِيرٍ }- سورة البقرة: 120-،و « بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الظَّالِمُونَ »-سورة العنكبوت:49-،و« لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ »سورة النساء:165- .

والقرآن الكريم شاهد بنفسه على أنه كتاب معجز شامل كامل أدلته دامغة وحججه لا تُرد . فالمسلم أقام إيمانه على برهان علمي قطعي تحدى الله به الإنس والجن معا فلم يستطع مخلوق الرد على التحدي القرآني إلى يومنا هذا .ولن يكن ذلك في مقدورهم أبدا لقوله تعالى :« وَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ »سورة البقرة:24- فاستخدامنا للأدلة الشرعية ليس عيبا ولا نقصا، بل هو استخدام علمي عقلاني، نستطيع أن نرد به على كل فكر إنساني على وجه الأرض ردا علميا عقليا دامغا . و بذلك يسقط ما زعمه الرجل من أن الدليل الشرعي يفقد قدرته على الحوار مع الخصوم. فهذا زعم باطل تُبطله أدلة الشرع التي هي قادرة على دحض كل فكر إنساني منحرف .و قد جادل القرآن الكريم أهل الضلال على اختلاف نحلهم و مللهم وأبطل مزاعمهم ،و قد خصّ اليهود والنصارى بنصيب وافر من الردود ، فكشف نواياهم وسلوكياتهم ، وتحريفاتهم وضلالاتهم في آيات كثيرة ، كقوله تعالى :« يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ »سورة آل عمران:71- . ومن يطلع على ما كتبه المستشرقون و تلامذتهم ، من أباطيل حول الإسلام وتاريخه ،فإنه سيتأكد من صدق ما قاله القرآن الكريم عندما وصف هؤلاء بالتحريف ،وعدم الموضوعية، و إلباس الحق بالباطل عن تعمد وسبق إصرار وترصد .

وأما قول حسن حنفي بأن حجة العقل هي وحدها التي تنفع مع غير المسلمين، فهذا قوله فيه حق وباطل ، ولا يصح على إطلاقه . لأن حجة العقل مع أهميتها في مخاطبة غير المسلمين ، فهي من جهة أخرى نسبية كما سبق أن بيناه مرارا. و مهما كانت مكانة العقل ، فإنها لا تمنع من استخدام الدليل الشرعي في الرد على هؤلاء أيضا. بل أن العقل الفطري يقول : إن حجة الشرع أقوى الحجج إذا استخدمت بحكمة، و وضعت في مكانها المناسب .

و عليه فلا يصح في العقل ترك كلام الله -الذي هو حق وعلم ويقين وبرهان- والاكتفاء بالحجج العقلية وتقديمها على الشرع. فهذا انحراف منهجي خطير لذا فإن العقل البديهي يقرر صراحة بأنه يجب إدخال كلام الله في الرد على عباد الله الضالين .لأنه لا كلام أقوى من كلام الخالق عز وجل ،فهو سبحانه أعلم بما خلق وله الخلق والأمر ، و له الحجة البالغة، فهذا هو الذي يقوله العقل الصريح . لكن حسن حنفي يغالط ويتظاهر بالعقل وهو يدوس عليه ويحمّله ما ليس في مقدوره وهذا انحراف منهجي في التفكير،وهو من خصائص فكر حسن حنفي ، وأمثاله من أدعياء العقلانية .

وليس صحيحا أن حجج العقل يسلم بها كل البشر دائما ، لأن الواقع يشهد على خلاف ذلك ،فكل الفرق والأديان والمذاهب تدعي العقل والعقلانية ، والصواب والصحة . مع أنها في الواقع متناقضة فيما بينها، وتضلل بعضها بعضا ،ومتصارعة فيما بينها أيضا. فأين حجج العقول التي يسلم بها كل البشر ؟ فلو كانت تسلم بها ما كان ذلك حالها. بل إن بعض الطوائف يصل بها الأمر إلى إنكار قطعيات العقول وبديهياتها تعصبا لمذاهبها ومصالحها الدنيوية. والذين رفضوا حجج الشرع فإن رفضهم لها لا يعني أنهم رفضوها لأنها غير عقلانية وليست صحيحة، وإنما رفضوها تعصبا ،واستكبارا ،وجحودا . فهم كما رفضوا كثيرا من حجج العقول البديهية فإنهم رفضوا حجج الشرع القطعية . من ذلك أن العقل يقول: إن كلام الله مقدم على كلام الإنسان ، وإن كلام الله حق وعلم ويقين بالضرورة. لكن كلام الإنسان ليس كذلك، فهو خليط من الحق والباطل والظن واليقين ولا

يمكنه أبدا أن يتقدم على كلام الخالق ولا أن يساويه ،ولا أن يزاحمه . هذا ما يقوله الشرع الصحيح والعقل الصريح ، لكن أهل الأهواء والظنون يرفضون ذلك، ليس لأنه غير عقلاني ولا علمي ،وإنما لأنه يخالف أهواءهم ومصالحهم . فالعقول لم تجمع البشر ،لأن الأهواء فرقتهم وجندت عقولهم لخدمة أهوائهم ومصالحهم .

و ليس صحيحا أن الدليل الشرعي لا يُقنع الخصم على حد زعم نصر حامد أبي زيد فهذا افتراء على الشرع ،والعقل معا . لأنه لا يصح شرعا ولا عقلا الزعم بأن كلام الله لا يقنع غير المسلمين. فهذا زعم باطل وجهل بالله وكلامه لأن كلام الله تعالى متنوع منه ما هو موجه للمؤمنين، ومنه ما هو موجه للمنافقين أو لأهل الكتاب، أو لغيرهم من أهل الضلال . لذا علينا أن نخاطب كل طائفة بما يُناسبها من النُصوص الشرعية وفي هذه الحالة تكون نصوصاً قوية دامغة مؤثرة لن يستطيع المخاطبون بها نقضها والرد عليها . من ذلك أنه عندما زعم اليهود والنصارى أنهم من أبناء الله وأحبائه، حكى الله ذلك عنهم ورد عليهم ردا دامغا قويا أبطل زعمهم في قوله سبحانه :« وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى نَحْنُ أَبْنَاء اللهِ وَأَحِبَّاؤُهُ قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُم بِذُنُوبِكُم بَلْ أَنتُم بَشَرٌ مِّمَّنْ خَلَقَ يَغْفِرُ لِمَن يَشَاء وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاء وَلِلّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ »-سورة المائدة:18- . فهذا رد علمي دامغ لن يستطيع أهل الكتاب الرد عليه ردا صحيحا .وهذا الدليل يستطيع أي إنسان أن يستخدمه للرد على اليهود والنصارى وحتى وأن لم يكن مسلما .

ومن ذلك أيضا أدلة القرآن في الرد على الدهريين والملاحدة فهي أدلة علمية عقلية دامغة لن يستطيع هؤلاء، الرد عليها بالعقل ولا بالعلم ردا صحيحا. مع أنهم قد يرفضونها ويعرضون عنها تعصبا وجحودا لكنهم لن يقدروا على دحضها وإبطالها لأنها حجج عقلية بديهية دامغة كقوله تعالى :« أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ أَمْ خَلَقُوا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بَل لَّا يُوقِنُونَ »-سورة الطور:34، 35-، و« قَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ وَمَا لَهُم بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ »-سورة الجاثية:24-.

وأما قول حسن حنفي بأن الدليل الشرعي يقوم على التسليم المسبق بالنص كسلطة إلهية لا يمكن مناقشتها ،أو نقدها، أو رفضها، لأنه دليل إيماني صرف . فإنه قول فيه حق وباطل . وذلك أن التسليم للشرع ليس عيبا ولا نقضا وإنما هو أمر مطلوب شرعا وعقلا .و هو تسليم يقوم على الحق والعلم، ولا يقوم على الأهواء والخرافات والأباطيل كما أراد أن يوهمنا به حسن حنفي . وعليه فإنه لا يصح للمؤمن أن يعترض على خالقه ، فعلى المؤمن الطاعة والتسليم المطلقين لله تعالى ، وهذا هو عين الحق المؤيد بالشرع والعقل معا . وهذا لا يمنع المؤمن من استخدام عقله في فهم النصوص، ومعرفة أسرارها وحِكَمها و اكتشاف سنن الطبيعة ،والعمران البشري ،لتسخيرها في خدمة الإنسان . بل إن الشرع قد أمر بذلك فعلاً وحقاً في آيات كثيرة من القرآن الكريم ، كقوله تعالى :« قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُواْ فِي الأَرْضِ فانظروا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذَّبِينَ »-سورة آل عمران:137-، و {أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً }- سورة لقمان:20- ،و« يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالإنس إِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَن تَنفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ فإن فُذُوا لَا تَنفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ »-سورة الرحمن:33-،و « قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فانظروا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ »-سورة العنكبوت:20-.

وأما الإنسان الذي يقول: أنا مسلم ثم ينتقد النصوص الشرعية ، أو يعترض عليها ،فهو قد نقض إيمانه بها من جهة، وموقفه هذا مخالف للشرع والعقل معا من جهة أخرى . لأن إيمانه بها يفرض عليه الالتزام بها، وهذا ليس حجراً على العقل، وإنما هو موقف عقلي صحيح يفرضه الشرع والعقل معا على كل من يقول بأنه مسلم . لأنه ليس من العقل و لا من الشرع الإيمان بدين ما ثم مناقضته و الخروج عليه . وأما الكافر بدين الإسلام، فلا احد يمنعه من أن يدرس النصوص الشرعية ،و يناقشها ،ويرد عليها إن استطاع إلى ذلك سبيلا .والقرآن نفسه قد أمر الكفار والناس كلهم بقراءة القرآن وتدبره ، وتحداهم بأن يأتوا بمثله إن استطاعوا، فعجزوا عن الرد قديما وحديثا . وقد يأسهم الله تعالى بأنهم لن يأتوا بمثله أبدا، في قوله

سبحانه : « قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الإنس وَالْجِنُّ عَلَى أَن يَأْتُواْ بِمِثْلِ هَذَا القرآن لاَ يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا »-سورة الإسراء:88- ،و {فإن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ }-سورة البقرة:24-.

ورابعا إن ما قاله هؤلاء عن سلوك المعتزلة، ودفاعهم عنهم في موقفهم من الشرع والعقل، والفلسفات القديمة. هو أمر غير صحيح في معظمه لأن ما فعله المعتزلة، هو انحراف منهجي خطير جدا ،يتضمن الطعن في الشرع والعقل معا من جهة، هو سلبية وعجز وانهزامية من جهة أخرى . فأوقعهم ذلك في أخطاء منهجية أخرى فادحة ، لأنه لا يصح عقلا أن يؤمن إنسان بأن الله انزل كتابا معجزا شاملا خاتما للرسالات ، ولا يأتيه الباطل أبدا ، ولا يقدر احد على الإتيان بمثله ، أو الرد على حججه، وأن الله أوجب علينا إتباعه . ثم يتركه جانبا أو يجعله وراء ظهره و يبحث لنفسه عن مصادر ومناهج معرفية وسلوكية أخرى مخالفة لكتاب الله تعالى . فهذا لا يصح شرعا ولا عقلا ،ومن يفعله فهو متناقض مع نفسه و مع إيمانه بدين الإسلام .

وأما موقف المعتزلة فهو في الحقيقة ليس كما ذكره هؤلاء، من أنهم كانوا يعتمدون على أدلة الشرع ، ثم لما جادلوا غير المسلمين تركوها واستخدموا الأدلة العقلية محلها. لأن الحقيقة هي أن المعتزلة، حتى في جدالهم مع المسلمين لم يعتمدوا على الشرع أساسا، وإنما اعتمدوا على عقولهم القاصرة التي قدموها على الشرع، وهذا ثابت ومعروف عنهم وقد كرره حسن حنفي مرارا . فهم في الحقيقة اعتمدوا على عقولهم المحدودة وقدموها على الشرع وجعلوه وراء ظهورهم. الأمر الذي يعني أن استخدامهم للأدلة الشرعية كان ثانويا من باب التعضيد و الاستئناس ،أكثر مما هو من باب الاعتقاد والتأكيد على ضرورة الالتزام والاحتجاج بها على أنها أدلة شرعية يقينية . وإنما هي على أساس أنها أدلة ظنية ثانوية العقل أسبق منها وهو أساسها حسب زعمهم[49] .

[49] انظر : من النقل إلى الإبداع،ج1ص 15

فأين الزعم بأنهم كانوا يعتمدون على أدلة الشرع اعتمادا حقيقيا ؟!.إن موقفهم السابق هو طعن في الشرع وتقزيم له، واعتداء عليه وإهدار لمكانته، وتقدم عليه ورد له ،و ليس اهتماما به ،ولا تعظيما له، فالشرع لم يكن عندهم أصلا مُقدما ولا حَكَما فاصلا ، فلو كان كذلك ما قدموا عليه عقولهم القاصرة . وهذا خلاف ما أراد أن يوهمنا به هؤلاء .

وليس صحيحا أن المعتزلة -عندما تركوا أدلة الشرع واقبلوا على الفلسفات القديمة- كانوا مضطرين إلى ذلك فهذا لا يصح لأمرين هامين : الأول هو أن المعتزلة في الأصل يقدمون عقولهم القاصرة على شرع الله تعالى . فهم منذ البداية أبعدوا الشرع على أن يكون مصدرهم الأول والأساس والوحيد . ومن ثم فليست تلك الفلسفات هي التي دفعتهم إلى ذلك الموقف المنحرف من الشرع . فهم قد أبعدوه ابتداء قبل اتصالهم بتلك الفلسفات ، لأن أصلهم الأول هو تقديم عقولهم على الوحي الإلهي ، فهذا أصل عندهم و ليس استثناء . ومن ثم فلا مانع عندهم من استخدام أي مصادر معرفية أخرى باسم العقل، وهذا الذي حدث لهم في موقفهم من الفلسفات القديمة . فهو تحصيل حاصل لتقديم عقولهم على كلام خالقهم .

والثاني هو أن المعتزلة لم يكونوا مضطرين أبدا إلى تقديم العقل ولا تلك الفلسفات على الشرع الصحيح . فلو كانوا على الصراط المستقيم ما وقعوا في هذا الانحراف المنهجي الخطير، الذي افسد عليهم دينهم وفكرهم. أنه ليس من الشرع و لا من العقل تقديم عقولهم القاصرة على الوحي من جهة ،و الإقبال على تلك الفلسفات و الأديان القديمة و ترك الشرع من وراء ظهورهم من جهة أخرى . لذا فإن الصواب ليس كما ذكره هؤلاء وبرروا به موقف المعتزلة ، وإنما هو الرجوع إلى الشرع بإخلاص وصدق ، وشمولية لاستخراج منه مناهج البحث وطرق الاستدلال و التحقيق ، للرد على أهل الأهواء والظنون على اختلاف طوائفهم و مللهم . هذا هو المنطلق الأساسي والصحيح ، ثم بعد ذلك لنا أن نأخذ الصحيح النافع من غيرنا ،على أساس من الشرع الصحيح ،والعقل الصريح، والعلم الصحيح.

وكان على المعتزلة أيضا، ليس التمييز بين أدلة العقل والشرع كما زعم حامد أبو زيد ، وإنما كان عليهم أن يميزوا بين أدلة الشرع حسب المخاطبين بها فيجمعونها، ويصنفونها ثم يستخرجون منها مناهجها وأدلتها ،و معطياتها للرد بها على أهل الضلال والأهواء من جهة، ثم يوسعون بحوثهم -بناءً على تلك المعطيات – لاستخراج أدلة أخرى صحيحة موافقة للشرع والعقل والعلم للرد بها على غير المسلمين من جهة أخرى . لكنهم لم يفعلوا ذلك ، فتركوا المطلوب منهم وافسدوا الشرع ،وحرفوه . وليس صحيحا بأنه كان عليهم –أي المعتزلة – أن يتركوا أدلة الشرع، فلم يكن ذلك واجبا عليهم شرعا، ولا عقلا، وإنما أوجبه عليهم انحرافهم المنهجي في موقفهم من الوحي والعقل . و عليه فلا يصح تبرير موقفهم هذا ولا مدحهم عليه ، بل يجب انتقادهم و ذمهم فيما قالوا به .

وأما الزعم بأن المعتزلة تركوا أدلة الشرع، لأنها لم تكن تقنع الخصم فاقبلوا على أدلة العقل . فهذا زعم لا يصح لأنه سبق أن بينا أن أدلة الشرع الصحيح كلها حق ويقين ، والمطلوب ممن يستخدمها أن يأخذ بها بحكمة ويضعها في المكان المناسب من جهة، ولأن المعتزلة أهملوا الشرع ليس لأنه عاجز أو لا يصلح للرد به على الكفار، وإنما تركوه بسبب انحرافهم عنه، عندما قدموا العقل عليه من جهة أخرى . فهذا هو سبب تركهم لأدلة الشرع في جدالهم مع غير المسلمين وليس هو كما زعم هؤلاء من أن أدلة الشرع لم تكن تقنع الخصم . فذلك الانحراف هو الذي حرم المعتزلة من الاستفادة الكاملة والصحيحة من الأدلة الشرعية من جهة ، و كان سببا في إبعاد حجج الشرع من الرد بها على الكافرين من جهة أخرى . مع أنها نزلت في الأصل للرد بها عليهم ، فحرموا أنفسهم و غيرهم من الاستفادة منها و الانتفاع بها . فلو استخدموها لكانت أدلة قوية بيدهم وحجة على الكفار وإبطالا لضلالاتهم و مفترياتهم ،و الله تعالى أنزلها لتكون كذلك . .

و أما مدح حامد أبي زيد للفلسفات و الأديان القديمة بأنه كان فيها قدر من العمق والشمول النظري، وهو الذي أخذه منها المعتزلة . فهذا ثناء على تلك الفلسفات من جهة، وتبرير لما فعله المعتزلة في موقفهم منها وتسويق له من جهة أخرى . مع أن

الحقيقة هي أن الغالب على تلك الفلسفات والأديان: الضلال والشرك ،و كثرة الأخطاء والأباطيل والخرافات في إلهياتها و طبيعياتها ومنطقياتها[50] . وذلك القدر الذي أخذه المعتزلة من تلك الفلسفات والأديان، لم يكن واجبا عليهم أخذه منها ، و كان في مقدورهم الاستغناء عنه، وعدم أخذه منها أصلا . ثم الحصول عليه من الشرع، أو من البحث والتأمل والتجربة في الطبيعة والعمران البشري من دون الرجوع إلى تلك الفلسفات لأنه لم يكن من الضروري العودة إليها أصلا .

وأما الموقف الحادي عشر فيتعلق بحقيقة مضمون الوحي والعقل، فزعم حسن حنفي أن النقل -أي الشرع - لا يعطي إلا « افتراضات يمكن التحقق من صدقها في العقل ، ومن صحتها في الواقع كما يعطي حدوسا يمكن البرهنة على صدقها بالعقل ، وعلى صحتها في التجارب اليومية » . وزعم أن « الوحي يقدم الحدس، والعقل يقوم بالبرهان . الوحي يعطي الافتراض ، والعقل يتحقق من صدقه . الوحي يعطي الدفعة الأولى و يضع القطار على قضيبه ،والعقل يستمر في الدفعات المتتالية و يُسيّر القطار حتى محطة الوصول.الوحي مُعطى »[51].

وأقول: إن قوله هذا لا يصح ، وهو افتراء على الشرع ، وقول بلا دليل من الشرع ولا من العقل . إنه لم يقدم دليلا صحيحا ولا ضعيفا لتأييد زعمه، لذا فإن قوله هذا ما هو إلا زعم و وهم . والزعم ليس دليلا ولا يعجز عنه أحد ، لذا فنحن نطالبه بالدليل الذي اعتمد عليه فيما زعمه . و نحن على يقين بأنه لن يجده لأن الشرع نص صراحة على أن الوحي ليس افتراضات ولا حدوسا، وإنما هو كلام الله تعالى الذي هو حق ،وعلم ،و يقين ، وبرهان ،و هذا أمر سبق بيانه و توثيقه . فالوحي كلام الله ولا يحتاج أبدا إلى العقل ليملأه ،ولا لكي يجعله صادقا ، ولا لكي يجعله عقليا وعلميا. وإنما هو كتاب الله يحمل أدلة صدقه وإعجازه من داخله بالضرورة . وأما دور العقل فيتمثل في الشرح والبيان ، واكتشاف معجزات الوحي وأسراره وحِكَمه ، وإظهار أدلته الدامغة البالغة القاطعة « قُلْ فَلِلّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ »- سورة الأنعام:149- .

---

[50] انظر مثلا كتابنا : نقد فكر الفيلسوف ابن رشد الحفيد ، يوجد الكتاب على شبكة الأنترنت،و مطبوع و رقيا أيضا .

[51] حسن حنفي : من العقيدة إلى الثورة ،ج1 ، ص:373 . ومن النقل إلى الإبداع مج3 ،ج1 ص:17 ، 18

وأما المثال الذي ضربه بالدفعة الأولى التي تجعل القطار على السكة ، كمثال على العلاقة بين الوحي والعقل . فلا يصح ومخالف للشرع لأن الوحي هو الأساس، والمنطلق والموجه ،والرقيب من البداية إلى النهاية . والعقل وسيلة لفهم الشرع واستخراج معانيه، والحرص على تطبيقه و الالتزام به من جهة، والعمل جاهدا لعمارة الأرض ، واكتشاف سنن الطبيعة وتسخيرها لصالح الإنسان على هدى من الوحي من جهة أخرى . فالوحي لا يمكن الاستغناء عنه أبدا في كل مراحل الحياة ، وهذا أمر فرضه الله تعالى على بني آدم لأنه خلقهم لعبادته ، لذا قال سبحانه   « الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِينًا »-سورة المائدة:3- . فالإسلام هو الدين الذي ارتضاه الله لنا في كل أحوالنا إلى أن يقوم الناس إلى رب العالمين. وهذا خلاف ما قاله حسن حنفي وأراد أن يوهمنا به .

والموقف الثاني عشر يتعلق بموضوع اكتمال العقل، باكتمال الوحي، فذكر حسن حنفي رأيا للفيلسوف لسنج ووافقه عليه . و مفاده أن لنسج صاغ للتاريخ مسارا للوحي، مر فيه بثلاث مراحل ،أولها مرحلة اليهودية ،وفيها القانون الخارجي واعتبار الله مصدر خوف وطمع . والثانية مرحلة النصرانية، وهي مرحلة الحب الداخلي، واعتبار الله موضوع حب . والثالثة مرحلة استقلال العقل الإنساني و ثقته بنفسه وعدم احتياجه للوحي، وهي مرحلة عصر التنوير. ثم ربط حسن حنفي ما زعمه لسنج بالإسلام بقوله: « وإن شئنا الإسلام إذ كان الإسلام على ما يقوله المعتزلة يقوم على العقل ، وأن الشرع تابع للعقل » وقال أيضا: « يُثبت تطور الوحي إذن، أن الحقيقة موجودة إلى الأمام لا إلى الوراء»[52]

وزعم أيضا أن الوحي-بعدما اكتمل باكتمال النبوة- أعطى دورة جديدة للتاريخ وأعلن استقلال الوحي الإنساني في « المعرفة والسلوك ، في النظر والعمل .و إعطاء الإنسانية دفعة جديدة في التحرر والتقدم والبناء». وبعد ظهور الإسلام –وكان آخر الوحي – تم إعلان استقلال الوعي الإنساني واستقلال الطبيعة عن كل تدخل

---

[52] حسن حنفي : في فكرنا المعاصر ،ص92

خارجي لقد بلغ «العقل كماله ويستطيع الإنسان بعقله الإدراك المباشر ، كما يستطيع بعقله تغيير واقعه . لم يعد الإنسان بحاجة إلى نقل ، و إرادة خارجية لنصرته ، أو هزيمة أعداءه، كل شيء فيه طبيعي»[53] .

وزعم أيضا أن العقل هو الوريث الشرعي للوحي ولما « اكتمل الوحي فإن العقل هو التطور الطبيعي له»[54] . وذكر رأيا للمعتزلة و وافقهم عليه ، ومفاده أن المعتزلة قالوا: إن العقل أساس الشرع وكل «ما حسنه العقل حسنه الشرع ، بل أن العقل ما كان في حاجة إلى الشرع لأن الإنسان لا يحتاج إلى الوحي . وما الوحي إلا لطف من الله وكرم منه ، قد لا يحتاجه الإنسان لأن العقل فيه ما يغنيه، وقد عبر الفلاسفة أيضا عن هذه الحقيقة. فالدين والفلسفة شيء واحد متفقان في الموضوع والمنهج والغاية»[55] .

و زعم أيضا أن اكتمال الوحي لا يعني انتفاء النظر، بل يعني نهاية الوحي بعد تطور طويل، ومراحل متعددة حتى تحقيق استقلال الوصول إلى الحقيقة. ومستقلا بإرادته على تحقيق فكره ومُثله[56] . وعندما اكتمل الوحي برسالة الإسلام لم يصبح الإنسان في «حاجة إلى معونة خارجية في صورة معجزة أو غيرها ... وأن أية محاولة لفرض الوصايا على أفعال الإنسان من حيث التوجيه والأمر له، هي في حقيقة الأمر محاولة للقهر والتسلط ، وافتراض عجز الإنسان وعدم قدرته، يعطي الحاكم الحق في فرض الرقابة عليه»[57] .

وردا عليه أقول: إن قوله هذا غير صحيح في معظمه،و ليس فيه من الصواب إلا القليل ،وقد كرر فيه أخطاء وأباطيل سبق ذكرها والرد عليها و قد نضطر إلى إعادة بعضها لأن المقام يتطلب ذلك. أولا إن الرجل افترى على الشرع وحرفه و وجهه توجيها سيئاً لتأييد ما ذهب إليه، وافترى أيضا على العقل الفطري البديهي، وقوّله ما لا يقوله، وحمّله مالا يحتمل . وذلك أن الرجل زعم أن الوحي كان ناقصا

---

[53] في فكرنا المعاصر ،ص91
[54] من العقيدة إلى الثورة ،ج1،ص:380-381
[55] في فكرنا المعاصر ،ص:92
[56] من العقيدة إلى الثورة ،ج1،ص:294
[57] الدين والثورة في مصر ،ج7،ص:160

ثم اكتمل برسالة الإسلام الخاتمة، و كذلك العقل كان ناقصا فاكتمل هو أيضا باكتمال الرسالة . و زعمه هذا لا يصح لأن الحقيقة هي أن الوحي بدأ كاملا وخُتم كاملا ،بدليل الشواهد الآتية :أولها هو أن كلام الله لا يمكن أن يكون ناقصا، ولا يصح وصفه بذلك، فهو كامل بالضرورة لأنه كلام الله .والثاني مفاده هو أن الرسالات الإلهية دينها واحد، هو الإسلام. لقوله سبحانه :« إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللهِ الإِسْلاَمُ »-سورة آل عمران:19- ، و «شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَن يَشَاء وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ »-سورة الشورى:13-. فهي رسالات كاملة في أصولها العقيدية، والتشريعية ،والأخلاقية ... . والشاهد الثالث هو أن تلك الرسالات اختلفت في التشريعات الجزئية المتغيرة حسب تغير الزمان ،والمكان،والظروف،لقوله سبحانه :«لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا»-سورة المائدة:48- «ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاء الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ »-سورة الجاثية:18-.

فكل تلك الرسالات -مع هذه التغيرات- كانت كاملة أيضا في زمانها ومكانها ، وهذا يعني أن الوحي لم ينزل أبدا ناقصا ،وأن كل رسالة سماوية كانت كاملة في زمانها و مكانها ،وظروفها التي ظهرت فيها .لكن الذي حدث مع الرسالة الخاتمة ،هو أنها نزلت كاملة في زمانها ،ومكانها ،وظروفها ، وستبقى كذلك صالحة لكل زمان ،ومكان،لأنها هي الرسالة الخاتمة ،ولا يمكن أن تفقد صلاحياتها لقوله تعالى :« وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ »-سورة الأنبياء:107-،و« الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِينًا »-سورة المائدة:3- «وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلاَمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ »-سورة آل عمران:85-،و«كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ »-سورة هود:1- ،و «لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ »-سورة فصلت:42- .

فرسالة الإسلام هي الرسالة الخاتمة، لكنها صالحة لكل زمان ومكان. فهي جمعت بين الثبات والتغير، والأصول والفرع ،وبين الصلاحية والمرونة فتحافظ على ذاتيتها بأصولها الذاتية، وتواكب التطورات والتغيرات البشرية بمرونتها. فأصولها العقدية ،ّوالتشريعية، والأخلاقية ثابتة ،و واقعها الاجتهادي متغير ومرن ينطلق من الأصول ويواكب التغيرات في الفروع .وبذلك تكون شريعة الإسلام كاملة خالدة ،والوحي بدأ كاملا، وخُتم كاملا وسيبقى كذلك إلى يوم القيامة، وهذا خلاف ما زعمه حسن حنفي و أراد أن يوهمنا به .

وأما بالنسبة للعقل فهو في الحقيقة عزيزة في الإنسان ،وقوة من قوى الروح، وناقص ومحدود كباقي قدرات الإنسان الجسدية والروحية ،فهو مخلوق لله تعالى ،وكل مخلوق فهو ناقص بالضرورة ، فمهما أوتي من قوة وفاعلية ،ومهما حقق من انتصارات علمية فأنه سيظل ناقصا ، لأن النقص ذاتي وأساسي في الإنسان . و من المعروف والثابت في الواقع أن الإنسان حقق انتصارات كبرى في مجال العلوم، وتسخير الطبيعة، لكنه مع ذلك ما يزال ناقصا محدودة قدراته نسبية أحكامه .و قد أثبت العلم الحديث أن الإنسان محدود القدرات ،على الرغم ما حققه في مجال العلوم والتكنولوجيا، و أن أحكامه نسبية خليط من الحق والباطل ،و من الظن واليقين ،و من الخطأ والصواب . و أن ما حققه واكتشفه من حقائق علمية ، هو قليل جدا مما لم يكتشفه من جهة . و تبين أيضا أن الغرور الذي ركب كثيرا من أهل العلم في القرن التاسع عشر ،و مطلع القرن العشرين في غلوهم في العقل والرفع من شأن الإلحاد و الحط من شان الدين، والهجوم عليه قد تبين أن ذلك كان غرورا ولا أساس له من الصحة ،وما هو إلا أوهام وظنون ، خلفياتها مذهبية متعصبة ،وليست عقلانية ،ولا علمية[58] . فالعقل كان ناقصا، وما يزال ناقصا،و لن يبلغ الكمال النهائي أبدا، مهما حقق من انتصارات علمية، وسيبقى كذلك إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، والكمالات التي حققها الإنسان ،هي كمالات نسبية لا تخرجه من الدائرة النسبية أبدا.

---

[58] - انظر مثلا : وحيد الدين خان : الدين في مواجهة العلم ،ط4،المختار الإسلامي ، القاهرة ،1978،ص:3 وما بعدها . وانظر أيضا : روبرت افروس وجورج ستانسيو : العلم في منظوره الجديد ، ترجمة كمال جلايلي .عالم المعرفة ، الكويت 1981

و ثانيا إنه لا يوجد في الشرع ما يدل ولا ما يشير من قريب ولا من بعيد إلى أن العقل اكتمل واستقل عن الوحي . فهذا زعم باطل مختلق، والشرع يشهد على خلافه قطعا لأنه -أي الشرع- نص صراحة على أن الدين هو الذي اكتمل وليس العقل ،فهو لم يكتمل ليستغني عن الشرع ،وإنما أصبح قادرا على تحمل الرسالة الخاتمة بأن يكون عبدا لله في كل أحواله وداعيا لدينه ، ومجاهدا في سبيله. فالله تعالى قال لنا: -« الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِينًا »- سورة المائدة:3- فهو سبحانه أكمله وأمرنا بالالتزام به ،ورضيه لنا دينا ،ولم يقل لنا :« اليوم أكملت لكم عقولكم و رضيتها لكم دينا » . كما أن القول باكتمال العقل واستغنائه عن الوحي هو رفض للوحي وتعطيل له فالرجل – أي حسن حنفي- افترى على الشرع وحرفه و أبطله و هدمه .

ولو كان الشرع قد نصّ على اكتمال العقل كما نص على اكتمال الدين يكون عطل نفسه بنفسه . ولو كان كذلك فلا معنى من مجيء الرسالة الخاتمة أصلا ، ولا فائدة من وجود الشريعة بعقائدها وأخلاقها ، وفروعها وعباداتها ،و لا فائدة من الأمر بعبادة الله ،و لا بوجود الجنة و النار. لأن العقل في هذه الحالة ليس في حاجة إليها على حد زعم حسن حنفي . و بما أن الشرع نص على خلاف ذلك، فأوجب علينا عبادة الله والإيمان برسوله و الالتزام بدينه ،وتوعد الكفار بالخسران المبين، دل كل هذا بالضرورة على أن العقل لم يكتمل ولا يحق له التقدم على شرع الله ،ولا تعطيله، ولا تقزيمه، ولا مزاحمته . لكن الرجل المغالط استخدم الإسلام لهدم الإسلام .

وثالثا إن التغيرات التي حدثت للوحي-عبر مراحله التاريخية- لم تلغ كمالة ولا غيرت مضمونه . و إنما هي تغيرات تشريعية جزئية فروعية حدثت لمواكبة التحولات التاريخية التي حدثت في حياة البشر. فهي لم تمس أصوله العقدية ولا التشريعية ولا الأخلاقية ... بدليل قوله تعالى :« شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا

تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَن يَشَاء وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ »-سورة الشورى:13-

وأما ما نقله عن الفيلسوف لسنج وأيده فيه ، فلا يصح و مخالف للتاريخ الصحيح ،لأن دين الله تعالى لا تمثله ديانتان محرفتان ، هما:اليهودية والنصرانية ،وإنما تمثله كل الرسالات السماوية من آدم إلى محمد-عليهما الصلاة والسلام - فهي كلها مثلت دينا واحدا هو الإسلام لقوله تعالى :« إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللهِ الإِسْلاَمُ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوْتُواْ الْكِتَابَ إِلاَّ مِن بَعْدِ مَا جَاءهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ وَمَن يَكْفُرْ بِآيَاتِ اللهِ فإن اللهِ سَرِيعُ الْحِسَابِ »-سورة آل عمران:19- :« شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَن يَشَاء وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ »-سورة الشورى:13- .

وفيما يخص مشاعر الإنسان ،واستقلال عقله، في المرحلة الثالثة المزعومة، فهي حديث خرافة لأن الإنسان ما يزال إلى يومنا هذا ،هو نفسه الإنسان الذي خلقه الله تعالى على جبلته الأولى . فما يزال يحب ويكره ، يخاف و يرجو ، يؤمن بالله ويكفر به، يطيع الله و يعصيه .و ما تزال الأساطير تسيطر على أمم و شعوب كثيرة في عصر العلم والتكنولوجيا. وهذا ثابت ومشاهد في بلاد الهند ،والصين، واليابان ،والغرب ،وبلاد المسلمين، بل وما تزال كثير من عقول أهل العلم تجمع بين الخرافة والعلم ،و بين الأهواء والمنطق،و بين الظن واليقين. بل و حتى هذا الرأي الذي قال به لسنج فيه جانب خرافي وهمي. إن في هؤلاء العلماء من يؤمن بأساطير اليهود والنصارى ، ومنهم من يؤمن بخرافات الملاحدة والدهريين، ومنهم من يؤمن بخرافات الشيعة والصوفية ، ومنهم من يؤمن بخرافات الفلاسفة و المتكلمين !!.

فالعقل ما يزال ناقصا ،و يجمع بين العلم والخرافة ، وبين الظن واليقين. وما يزال متعصبا لأهوائه، وشهواته ،وظنونه ،ولم يستطع الوصول إلى إجابة صحيحة يقينه نهائية حول الأسئلة الأزلية المعروفة التي شغلت الإنسان وأرقته قديما وحديثا .

إنها المُعبر عنها بـ: من أين ؟، وإلى أين المصير؟،ولماذا أتينا ؟، هذه الأسئلة لن يحصل الإنسان على إجابة يقينية عنها إلا عن الله تعالى بواسطة الوحي . تلك الأسئلة هي من الأهمية بمكان على أساسها تقوم حياة الإنسان على وجه الأرض ،وهي التي تحدد له منطلقاته العقدية ،والسلوكية . وهذه الأسئلة أجاب عنها الوحي الإلهي إجابة شافية ،كافية ، منذ أول رسول إلى خاتم الأنبياء محمد رسول الله -عليه الصلاة والسلام- . و هذا خلاف ما زعمه حسن حنفي عن تطور الوحي ، وأن الحقيقة موجودة في الأمام لا في الخلف .فهذا زعم باطل ،وكلام بلا علم، مخالف للشرع ،والعقل ،والتاريخ الصحيح .

ولا يغيب عنا أن الوحي الخاتم -أي دين الإسلام- أعطى العقل دفعا جديدا وقويا ، وفتح له آفاقا كثيرة، ومجالات واسعة ،وأعاده إلى الطريق الصحيح في علاقته مع خالقه وبني جنسه ومع الطبيعة . لكنه لم يقل أبدا أن العقل اكتمل ،و لم يصبح واجبا عليه الالتزام بالشرع.فهذا لم يقله الوحي وإنما زعمه حسن حنفي و افتراه على الشرع والوحي .

وأشير هنا إلى أن الرجل وقع في تناقض واضح في زعمه السابق، ومع ما نقلناه عنه في موقعه من النقل والعقل . وذلك أنه كرر مرارا أن العقل أساس النقل، وأسبق منه. لكنه هنا خالف تلك المقولة وقال:إن العقل اكتمل باكتمال الوحي، وهذا يستلزم أن العقل كان ناقصا قبل اكتمال الوحي بالرسالة الخاتمة، و أنه لم يكتمل بذاته ومن داخله ،و إنما الوحي المكتمل هو الذي أكمله ،ومعنى هذا هو أن الوحي أسبق وأقوى من العقل ،وهذا نقض لدعوى الرجل بأن العقل أسبق من الشرع، وغني بذاته ،ومكتفٍ بنفسه .

و معنى كلامه أيضا هو أن كلا من العقل والوحي قد اكتملا، عند اكتمال الوحي ، بالرسالة الخاتمة، وهذا يعني أن كلا منهما أصبح كاملا غير محتاج إلى الآخر ،من جهة، وأنهما أصبحا متساويين من جهة أخرى . مما يعني أنه لا أحد يتقدم على الأخر . فأين حكاية العقل أساس النقل وأسبق منه ؟!.

وبما أنه زعم أن كلا من الوحي والعقل، قد اكتمل فأيهما نتبع ؟،وأيهما أولى بذلك، أوحي الله ، أو عقل الإنسان ؟؟ . لا شك أن العقل البديهي يقول: إن وحي الله أسبق و أولى من عقل الإنسان . لأن الإنسان مخلوق لله ، ولا يحق للمخلوق إن يسبق خالقه . فالقول باكتمال العقل، واستغنائه عن الوحي، هو نقض للشرع والعقل معا .

و رابعا إنه ليس صحيحا أن الشرع أعلن استقلال الإنسان عن الوحي ،وأن الله لم يعد يتدخل في سير الطبيعة وسلوكيات الإنسان . فهذا زعم باطل شرعا وواقعا ، فأما شرعا فإن الله تعالى نصّ صراحة على أنه هو الذي يُسيّر العالم وسلوكيات البشر بإذنه وإرادته، ولن يحدث أي شيء في الكون إلا بإذنه ومشيئته وحكمه لقوله سبحانه :« إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَن تَزُولَا وَلَئِن زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّن بَعْدِهِ أنه كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا »-سورة فاطر:41-،و « إِنَّ اللّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بأنفُسِهِمْ وَإِذَا أَرَادَ اللّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلاَ مَرَدَّ لَهُ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِ مِن وَالٍ »-سورة الرعد:11-، و«وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ »-سورة الأنفال:24-،و«وَمَا تَشَاؤُونَ إِلَّا أَن يَشَاء اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ »سورة التكوير:29- ،و« وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُواْ بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانهم يَعْمَهُونَ »سورة الأنعام:110- . فالعالم بأسره خاضع للإرادة الإلهية المطلقة ، فحتى النصر الذي يحققه الإنسان ،والاكتشافات العلمية التي يتوصل إليها ، لا تتم إلا على أساس { وَمَا النَّصْرُ إِلاَّ مِنْ عِندِ اللّهِ إِنَّ اللّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ }-سورة الأنفال:10- ،و { وَلاَ يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلاَّ بِمَا شَاء }-سورة البقرة:255- .

وأما واقعا فإنه شاهد على أن كلا من الواقعيّن الطبيعي والبشري مخلوق لله تعالى ولا واحد منهما خلق نفسه ، ولا يستطيع أن يتحكم في مصير هذا العالم إلا الله تعالى . فالإنسان لم يستقل عن الوحي ، ولن يستطيع أن ينفلت من القبضة الإلهية مهما أوتي من علم وتكنولوجيا . وكأن حسن حنفي يريد أن يقول:إن الإنسان بعدما اكتمل عقله لم يعد في حاجة إلى الله تعالى ، ولا إلى توجيهه وشرعه . وهذا زعم باطل لأن الإنسان لن يستطيع الاستغناء عن خالقه، اقر بذلك أو لم يقر،وأنه سيظل

في حاجة ضرورية إلى خالقه لثلاثة أمور أساسية هامة :أولها هو أن الإنسان لن يستطيع الوصول إلى إجابة يقينية عن الأسئلة المصيرية المعروفة (من أين ؟، وإلى أين ؟، ولماذا ؟) إلا عن طريق الوحي . والثاني هو أن الإنسان لن يستطيع أن يجمع بين سعادة الدنيا والآخرة، إلا عن طريق إيمانه بالله تعالى والالتزام بشرعه . و الثالث هو أن الإنسان لن يكون منطقيا مع نفسه وعمليا في نظرته إلى الكون والحياة والإنسان ، إلا بالإيمان بالله والالتزام بشرعه ،ومن يقول بخلاف ذلك فهو إنسان متبع لهواه، مخالف للمنطق والبديهية، متعلق بالأوهام والشبهات ، و لا اطلاع له بمنجزات العلم الحديث المتعلقة بالإيمان والدين ، وخلق العالم ونهايته .

وأما زعمه بأن العقل هو الوريث الشرعي للوحي، بعد اكتماله وأنه تطور طبيعي له . فهو زعم باطل وافتراء على الشرع، وتغليط وتدليس على القراء، لأن الشرع لم يمت ، ولم يغب، ولم يختف، ولم ينته دوره في الحياة، ولا انسحب منها ، حتى يزعم حسن حنفي بأن العقل ورث الشرع !!. وإنما الصواب هو أن الوحي اكتمل بالرسالة الخاتمة، ليكون دين الإسلام هو الدين الخالد إلى قيام الساعة لقوله تعالى :« الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِينًا »-سورة المائدة:3-. فالله تعالى رضي لنا الإسلام دينا بعدما أكمله، ولم يرض لنا عقولنا دينا . وهذا الذي نفاه الشرع ،هو الذي أراده حسن حنفي ودعا إليه .

ولا يصح أيضا الزعم بأن العقل هو تطور طبيعي للشرع، فهذا كلام باطل لأن الوحي كلام الله ،والعقل من مخلوقاته سبحانه ،فشتان بين الأمرين !. فالوحي هو الأساس، والمنطلق ،والموجه ،والمراقب للعقل، والمهيمن عليه . فليس من الشرع ،ولا من العقل القول بأن العقل هو تطور طبيعي للوحي ،و وريث له ،فالعقل مع أهميته ومكانته في الإسلام، فإنه عبد الله تعالى فهو ليس وريثا للوحي ولا امتدادا له، ولا منافسا له، ولا متقدما عليه ،وإنما هو عبد مأمور، بأن يكون عبدا لله تعالى بناء ،على الأمانة التي كُلف بحملها .

و واضح من كلام الرجل وخلفياته أن ما قاله حول اكتمال العقل باكتمال الوحي الهدف منه هو الوصول إلى تعطيل الشرع، وهدمه باسم الشرع والعقل بطريقة

تحريفية تغليطية، مخالف في ذلك طريقة أمثاله من أدعياء العقلانية ،الذين يرفضون الشرع صراحة،بدعوى العلمانية والتاريخية . أما هو فلم يفعل ذلك صراحة وإنما استخدم معطيات شرعية، لضرب الشرع كله . فذكر أمورا صحيحة، كقوله بأن الوحي اكتمل، وأنه أعطى للعقل دفعا جديدا نحو العلم والعقلانية ، والتحرر من الأساطير، لكنه لم يضع ذلك في المكان المناسب على أساس من الشرع نفسه ،وإنما استخدمه للانقلاب على الشرع والإجهاز عليه . فزعم أن اكتمال الوحي أدى إلى اكتمال العقل ،ومن ثم استقل العقل عن الوحي ولم يصبح في حاجة إليه ،وقد سبق أن بينا بطلان زعمه هذا ،ومخالفته للشرع والعقل معا، ولا يقول ذلك إلا أهل الأهواء والضلال من أدعياء العقلانية وأمثالهم.

وخامسا إن زعم الرجل بأن افتراض عجز العقل وتعصبه يعطي الحاكم الحق في فرض الرقابة عليه ،فالأمر ليس كذلك ،ولا توجد علاقة تلازم بين الأمرين. والصحيح هو أن القول باكتمال العقل هو الذي يؤدي إلى رفض الشرع وتعطيله ،واتخاذ العقل إله من دون الله ،و من ثم يعبد البشر بعضهم بعضا ،ويعبدون أهواءهم، ومصالحهم ،وظنونهم . وهذا الذي يريده أدعياء العقلانية من ذلك الزعم . علما بأن نقص العقل ومحدوديته هو أمر ثابت شرعا ،وعقلا، وعلما ،وقد سبق أن بينا ذلك مرارا.وأما علاقة ذلك بالحاكم فالأمر ليس كما زعم الرجل والصواب هو أن نقص العقل ونسبيته ، المفروض أنه يؤدي إلى رفض الخضوع لأي إنسان، لأن العاجز والناقص لا يصح له أن يكون حاكما ولا أن يحكم ناقصا مثله . و على كل بني آدم الخضوع لله تعالى الخالق العظيم الذي خلقنا لعبادته ،وفرض علينا عبادته ،فهو خالقنا ومولانا أنزل كتابه ليطاع ويعبد وفق شرعه. وأمرنا بأن نخشاه ولا نخشى غيره، ونخافه ولا نخاف أحدا سواه. وأمرنا بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق . وعليه فإنه لا يصح ولا يجوز أن يتسلط المخلوق على مخلوق مثله ،ولا أن يخضع الناقص لناقص مثله . وعلى كل مخلوق الخضوع لله تعالى فهذا الذي يفرضه الشرع الصحيح ،ويقوله العقل الصريح .

وأما ما ذكره حسن حنفي عن اللطف و حكاه عن المعتزلة والفلاسفة و وافقهم عليه ، فغير صحيح في معظمه ،هو تحامل على الشرع ،وافتراء عليه ،وتعطيل له. وذلك أن الله تعالى لطيف ورحيم وغفور، وأرسل رسوله الخاتم رحمة للعالمين من جهة، لكنه اوجب علينا عبادته وتوعد كل من يخالف شرعه بسوء المصير من جهة أخرى . فالرحمة واللطف لا يلغيان وجوب عبادته تعالى ،ولا يبطلان شرعه ،وهذا أمر معروف من دين الإسلام بالضرورة .وليس للإنسان الاختيار ولا إلغاء مبدأ العبادة، فهذا أمر مفروض عليه أحب أم كره. نعم في مقدوره أن يعصي خالقه ، ويتمرد على شرعه، لكنه لا يستطيع إلغاء مبدأ وجوب العبادة ،ومن ثم فعليه أن يتحمل مسؤولية كفره وضلاله، وتمرده على الشرع ، و سيكون مصيره معروفا مسبقا إن هو أصر على ضلاله وانحرافه. ،وبذلك يتبين أن حكاية اللطف والرحمة التي حكاها الرجل عن المعتزلة والفلاسفة ما هي إلا محاولة منهم للتخلص من الشرع وتعطيله ،لأنهم أخذوا جانبا منه ووضعوه في غير مكانه من جهة، واغفلوا جانبا آخر وهو أن الله تعالى مع أنه لطيف و رحيم ،فإنه أيضا شديد العقاب من جهة ثانية ،وأنه سبحانه فرض علينا عبادته وانزل كتابه وأمرنا بالالتزام به من جهة ثالثة . إنهم أهل أهواء وظنون ، و ليسوا أهل شرع ولا عقل ولا علم فيما نقلناه عنهم .

و ليس صحيحا أن كل ما حسنه العقل حسنه الشرع أيضا، فهذا حكم لا يصح على إطلاقه، فقد يحدث توافق بينهما على أمر ما ،لكن ليس دائما فقد لا يحدث ذلك لأمرين: الأول هو أن أحكام الشرع صحيحة مطلقا، لكن أحكام العقل ناقصة نسبية، لذا فليس بالضرورة أن تكون أحكامه مطابقة دوما لأحكام الشرع .

والأمر الثاني هو أن الواقع يشهد على أن الشرع حسن أمورا، وأمر بها لكن كثيرا من العقول أنكرت ذلك ولم تحسنه. من ذلك أن الله تعالى اوجب على الإنسان عبادته، ومدح المؤمنين وذم الكافرين، لكن كثيرا من البشر ينكرون ذلك ، و يستهجنونه، ويعملون على خلافه، فيدعون إلى الكفر والإلحاد، والضلال والانحلال

. وفي مقابل هؤلاء يوجد أناس آخرون مؤمنون ملتزمون بالشرع ويعملون على مقاومة هؤلاء . فلماذا هذا التباين المتناقض في أحكام العقل وموافقته ؟!.

و من ذلك أيضا أن كثيرا من العقول تُحسّن التعامل بالربا وشرب الخمر، مع أن ذلك مذموم ومحرم شرعا . وكثير من العقول تُحسّن مقولة : العقل أساس النقل وأسبق منه، مع أنه مخالفة للشرع الصحيح والعقل الصريح !

وأما ما نقله حسن حنفي عن الفلاسفة من أن الدين والفلسفة شيء واحد . فهو زعم باطل وافتراء على الفلسفة والشرع معا .لأن الوحي كلام الله الحق المعجز الكامل ،و الفلسفة هي أفكار بشرية فيها الحق والباطل و الخطأ و الصواب، و الظن واليقين، و الأهواء و الشبهات ،و الشكوك والاحتمالات . لذا فإنه من الكذب على الشرع و العقل، الزعم بذلك الكلام الباطل ،الذي نقله الرجل عن الفلاسفة .

كما أن الوحي اشمل من الفلسفة في الموضوع والمنهج والغاية، وذلك أن الوحي الصحيح موضوعه عالم الغيب والشهادة معا، وكلامه فيهما حق ويقين ، لكن الفلسفة كلامها في الإلهيات معظمه باطل ،تغلب عليه الظنون والأوهام، والأهواء والتخمينات، والكلام بلا علم ، وهذا يصدق على الفلسفة اليونانية ،التي كانت رائجة بين الفلاسفة المسلمين . وأما كلامها في عالم الشهادة فنسبي خليط من الحق والباطل ،و من الظن واليقين ،وأما كلامها عن الغاية من الخلق، فالفرق بينها وبين الشرع كبير جدا، لأن غاية الوحي هي عبادة الله تعالى ، وفق منهجه الشرعي ،ثم يكون يوم الحساب والعقاب والجزاء يوم القيامة . وأما الفلسفة فليس لها غاية واحدة لأنها ليست مذهبا واحدا ،ولا يحق لأي منها أن يكون هو المعبر عن الفلسفة دون المذاهب الأخرى . وبما أن المذاهب الفلسفية كثيرة واتجاهاتها متنوعة ومختلفة فإن غايتها هي أيضا كذلك . ولا يوجد فيها –حسب- علمي مذهب واحد يقوم على العبادة والخضوع للشرع، و يتبنى الشرع أساسا و غاية له . علما بأن كلام الفلسفة في الغاية من الكون هو مجرد تخمين ،ولا يمكنها الوصول فيها إلى أمر يقيني ، ولا يمكن لأحد أن يقول في ذلك كلاما صحيحا يقينيا إلا الله عز وجل .

ويتبين -في ختامنا لهذا المبحث- أن الزعم بأن العقل أساس الشرع ،وأن أدلته قطعية و أن الشرع أدلته ظنية كلها . هو زعم باطل مردود على قائليه، وقد تتبعنا الشبهات التي أثارها حسن حنفي وأثبتنا بطلانها شرعا وعقلا،ولله الحمد والمنة .

ثالثا: أباطيل تتعلق بطبيعة العلاقة بين الوحي والعقل:

نورد في هذا المبحث طائفة من الأباطيل والشبهات تتعلق بطبيعة العلاقة بين الشرع والعقل، نوردها على شكل مواقف قال بها بعض أدعياء العقلانية المعاصرين . الأول مفادها هو أن العلاقة بين العقل والوحي هي علاقة استقلال، وعدم وصاية، فزعم حسن حنفي أن العقل يقوم أساسا على الاستقلال عن كل ما سواه، من سلطة دينية أو سياسية ، وأنه استقل عندما اكتمل باكتمال الوحي، فلم يصبح في حاجة إلى وصاية خارجية[59] .

وأقول: إن قوله هذا فيه حق وباطل، فأما الحق فهو أن العقل مستقل عن كل سلطة بشرية تريد أن تفرض عليه قيودها ، وتسخره لمصالحها، و تحد من حريته ونشاطه . وأما الباطل فهو زعمه بأن العقل مستقل عن كل سلطة مطلقا ،وأنه لم يعد في حاجة إلى سلطة الوحي . فهذا لا يصح ومردود على صاحبه ،لأن العلاقة الحقيقية بين العقل والوحي، هي العلاقة القائمة بين الخالق والمخلوق، وبين الله والإنسان . و هذه العلاقة هي علاقة حقيقية ،لا يمكن إنكارها عمليا، سواء آمنا بها أو لم نؤمن بها . وعليه فإن العقل الإنساني ليس مستقلا في علاقته مع خالقه ،و هذا يفرض عليه أن يكون عبدا مطيعا لخالقه ملتزما بشرعه. ومن يزعم بأن العقل مستقل عن خالقه فهو مغرور و متكبر، ومريض ومتبع لهواه لا لعقله ومنطقه .

والموقف الثاني مفاده هو أن العلاقة التي كانت بين الدين والفلسفة هي علاقة حرب، وذلك أن حسن حنفي ذكر أن الدين « هو الذي يبدأ بالحرب ضد الفلسفة دفاعا عن السلطة ضد حرية النقد »[60] .

و أقول : إن كلامه هذا فيه حق وباطل، وذلك أنه يجب التفريق بين الدين الحق ،والدين الباطل ،فالأول هو الحجة ،وأما الثاني فليس حجة . كما أنه يجب التفريق

---

[59] حسن حنفي : في فكرنا المعاصر ،ص91 والدين والثورة في مصر ج7 ،ص:160 ، ج 8 ، ص:264 -265

[60] حسن حنفي : حوار الأجيال ، القاهرة ، دار قباء ، 1998،ص 156

بين العقل النظري البديهي الصريح، وبين العقل المذهبي المنحرف، ويجب التفريق بين الفكر الصحيح و الفكر الباطل ،و التفريق أيضا بين الفلسفة الصحيحة ،والفلسفة الباطلة الزائفة . هذا كله أغفله حسن حنفي وأصدر حكما عاما دون دليل صحيح . علما بأن الصحيح هو أن الإنسان المنحرف أو العقل المريض أو الفكر الفاسد هو البادئ بالحرب على طريقة إبليس اللعين الذي عصى ربه، ولم يطعه عندما أمره بالسجود لآدم، فأبى واستكبر وقال : { أَنَاْ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ }-سورة الأعراف:12- . فهذا الموقف الشيطاني مخالف للشرع وللعقل معا ،لأنه لا يصح للمخلوق أن يعصي ربه، ويرفض أوامره . هذا الطريق هو نفسه الذي سار عليه الإنسان الكافر بربه و العاصي له و المنحرف عن دينه . فالإنسان الذي ذلك حاله ،هو البادئ بالحرب لأنه رفض أن يكون عبدا لخالقه ،ورضي أن يكون عبدا لأهوائه ،وشهواته ،وشبهاته . وهذا يعني أنه اعترض على خالقه ورفض دينه ، فاستحق بذلك سخط الله وغضبه وعذابه . فمن البادئ بالحرب إذن ؟!. إنه الإنسان الضال المنحرف المريض، الذي أعلن الحرب على خالقه، رفض شرعه ودينه ،و سخر فكره وقدراته للتمرد على مولاه.

وأما العقل النظري الصريح والعقل السليم الصحيح . فلا يقولان ذلك ولا يفعلانه أبدا . فهما لم يُعلنا حربا على الله ،ولا على الدين الحق ،ولا على الفكر الصحيح ، وإنما اقر بالعبودية التامة لله تعالى :« قُلْ إِنَّ صَلاَتِي وَ نُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ »سورة الأنعام- . فعلا ذلك على أساس من الشرع الصحيح ، والعقل الصريح ، والعلم الصحيح .

وأما الدين الباطل فالتاريخ يشهد على أنه شارك في شن الحرب على كثير من أهل العلم، كما حدث في صراع الكنيسة مع كثير من العلماء في أوروبا، فضيقت عليهم ،واضطهدت بعضهم وفرضت آراءها على الناس بالقوة[61] .

و هذا الذي حدث لم يكن خاصا بالأديان الباطلة فقط، وإنما حدث مثله وأكثر منه على يد الفلسفات الباطلة أيضا. من ذلك ما فعلته الفلسفة اليونانية في الفكر البشري،

---

[61] انظر مثلا : يوسف كرم : تاريخ الفلسفة الحديثة ، دار القلم ، بيروت ، دت ، ص : 17،18،19 وما بعدها

فقد أضلته قرونا طويلة بأساطيرها وأباطيلها، وظنونها وشركياتها ،ومنطقها العقيم ،و بكثير من طبيعتها الخاطئة المخالفة للشرع وللعلم[62] . فكانت سببا في إفساد الفكر والسلوك ، وتأخير تقدم العلم ،الذي لم يتمكن من تحقيق انتصاراته الكبرى والأساسية، إلا بعدما تخلص من أباطيل الفلسفة اليونانية، في المنطقيات ،والإلهيات، والطبيعيات[63] .

و تلك الفلسفة –أي اليونانية – هي التي أفسدت أفكار و سلوكيات الفلاسفة المسلمين، فأنكروا حقائق الشرع، وقالوا بأباطيل تلك الفلسفة، فأنكروا النعيم المادي يوم القيامة ،و زعموا أن الله يعلم الكليات ولا يعلم الجزئيات ،وقالوا بأزلية العالم . الأمر الذي جعل الشيخ أبا حامد الغزالي يكفرهم بسبب ذلك، ويبدعهم في 17 مسالة[64] .

ومن ذلك أيضا ما حدث في الفترة الحديثة والمعاصرة، عندما هيمنت الفلسفة الاشتراكية والشيوعية على كثير من بلاد العالم فحاربت الدين بلا هوادة، وسعت إلى قلعه من جذوره ، ومارست القتل والتشريد في حق الأبرياء،وفرضت فكرها المادي بالقوة على رعاياها، وحاربت الأديان عامة ،والإسلام خاصة. فعلت كل ذلك -وغيره- انتصارا لتلك الفلسفة،وللسلطات التي كانت تتبناها في الاتحاد السوفياتي، والصين، وأوروبا الشرقية ، وفي كثير من بلاد المسلمين والعالم الثالث[65] .

وأما قوله بأن الدين شن الحرب ضد حرية النقد، فهو كلام فيه حق وباطل ،وذلك أن الدين الحق جاء ليحرر العقل من أغلال التقليد ،والجمود ،والسلبية ،وعبادة الأهواء والظنون،والعصبيات والشياطين . كما أنه أمر بالتفكير العلمي و النقد الصحيح ،والبعد عن التفكير الخرافي .والنصوص الشرعية في ذلك كثيرة جدا ،منها قوله تعالى: «وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً »-سورة الإسراء:36-، و«وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَاء فَلْيُؤْمِن

---

[62] للوقوف على نماذج من ذلك انظر كتابنا : فقد فكر الفيلسوف ابن رشد الحفيد على ضوء الشرع والعقل والعلم يوجد على شبكة الأنترنت،و هو مطبوع و رقيا أيضا .

[63] انظر مثلا : يوسف كرم المرجع السابق ص:19 وما بعدها

[64] الغزالي : المنقذ من الضلال ، المكتبة الثقافية ، بيروت ، ص: 17 و ما بعدها .

[65] انظر مثلا : محمد الغزالي : الإسلام في وجه الزحف الأحمر . ويوسف القرضاوي : الحلو ل المستوردة وكيف جنت امتنا...[65]

وَمَن شَاء فَلْيَكْفُرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا وَإِن يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا بِمَاء كَالْمُهْلِ يَشْوِي الْوُجُوهَ بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءتْ مُرْتَفَقًا »-سورة الكهف:29-، و«لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىَ لاَ انفِصَامَ لَهَا وَاللّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ »-سورة البقرة:256-، و«قُلْ هَاتُواْ بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ »-سورة البقرة:111-،و«إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الأنفُسُ »-سورة النجم:23-،و«وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُّنِيرٍ »-سورة الحج: 8- .

لكن الفكر المريض المنحرف اللاعقلاني هو الذي يحارب الفكر الصحيح ،والنقد العلمي الحيادي ، ويقاوم الشرع الصحيح والعقل الصريح . ويرفض أن يكون عبدا لله تعالى ، ويرضى أن يكون عبدا للأهواء والظنون،و الشهوات والشياطين . وكما أننا لا ننكر أنه وُجدت أديان باطلة قمعت حرية الفكر انتصارا لمصالحها ونفوذها السياسي ضد حرية الفكر، فإنه وجدت أيضا فلسفات منحرفة ضالة حاربت الدين وحرية الفكر انتصارا لأفكارها ونفوذها السياسي.

وبذلك يتبين أن علاقة الحرب التي ذكرها حسن حنفي هي في الحقيقة لم تظهر بين الدين الحق والعقل النظري البديهي الصريح ، وإنما ظهرت عندما انحرف الإنسان باسم الدين ،أو باسم العقل، مما أدى إلى تحريف الفكر والدين معا . علما بأن العلاقة الصحيحة بين الدين الحق والإنسان السوي –بعقله الصريح و قلبه السليم – هي علاقة عبودية المخلوق لخالقه العظيم القائمة على الحب والخوف والرجاء .

وأما الموقف الثالث فمفاده أن العلاقة بين العقل والوحي قد تكون علاقة تمرد قال بها الكاتب التونسي هشام جعيط ، فقال : « إلا أن العقل قد يتمرد أمام فكرة أن الله انزل كتابا على إنسان يطلب فيه الإيمان الصارم بوجوده ووحدانيته . كما قد يتمرد على فكرة أن الله تجسد في عيسى فقتل وصلب من أجل الإنسانية » . ثم قال : « ولا أتكلم هنا عن الفكر الحديث الذي طرد المقدس من العالم بل عن الماضي »[66] .

[66] هشام جعيط : الوحي والقرآن ،ص71

وأقول: إن كلامه هذا فيه حق وباطل ،مزج بينهما انتصارا لباطل، لأنه أولا من حق العقل أن يتمرد على الأباطيل والخرافات ، بل ويجب عليه فعل ذلك . لكن لا يحق له أن يتمرد على الحقائق والبراهين ،ولا أن يرفض الشرع الصحيح . لكنه – أي العقل – قد ينكر الحق يقاومه لسببين : إما أنه التبس عليه الأمر فلم يميز بين الحق والباطل فاتبع الباطل. وإما أنه تبين له الحق من الباطل لكنه جحد الحق واخذ بالباطل إتباعا لأهوائه ومصالحه . وفي هذه الحالة –أي الثانية – فإن موقفه هذا ليس موقفا عقلانيا، وإنما هو موقف متعصب ومتحيز للباطل وغير عقلاني، استخدم فيه العقل وسيلة لخدمة الأهواء والمصالح الدنيوية ،وموقف كهذا لا يصح تسميته موقفا عقلانيا ،وإنما هو موقف متعصب متحيز مخالف للشرع والعقل والعلم . وهذا هو الذي اخذ به هشام جعيط ،لأن العقل البديهي لا يستبعد و لا يستهجن ولا ينكر أن يحدث إمكانية اتصال بين الخالق والمخلوق عن طريق الوحي مثلا . فيكون النبي واسطة بين الخالق والمخلوق ، فأي مانع أو عائق يمنع إمكانية حدوث ذلك ؟! إنه لا يوجد أي مانع ولا عائق عقلي يمنع ذلك أو يستبعده . وهل يصح في العقل أن الله الخالق العظيم الحكيم يخلق الإنسان ثم يتركه هائما على وجهه ،فلا يعرّفه بالله الذي خلقه ولا بنفسه ولا بالغاية التي خلقه من أجلها ولا بالمصير الذي ينتظره ؟!. إن هذا لا يصح في العقل ومخالف للحكمة ،وهو عبث وإهمال يتنافى مع كمال الذات الإلهية وحكمتها ورحمتها .

والرأي الذي قال به هشام جعيط ليس جديدا فقد قالت به أقوام كافرة ضالة قبل ظهور الإسلام، لأنها اتبعت أهواءها وظنونها وشهواتها ولم تتبع عقولها الفطرية، وقد حكى الله عنهم أنهم قالوا ذلك ورد عليهم في قوله سبحانه : {وَمَا قَدَرُواْ اللّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُواْ مَا أَنزَلَ اللّهُ عَلَى بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ قُلْ مَنْ أَنزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاء بِهِ مُوسَى نُوراً وَهُدًى لِّلنَّاسِ }-سورة الأنعام:91- .

ولا يحق للعقل أن يتمرد على الحق الذي يقول: إن الله اتصل بالإنسان عن طريق الوحي . لأن هذا أمر نصّ عليه الشرع في قوله تعالى :« مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن

يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاء حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاء أنه عَلِيٌّ حَكِيمٌ »-سورة الشورى:51- . فهذا أمر صحيح قال به الشرع ولا ينكره العقل ، وإنما يُقر به ويستحبه ، ويُطالب به ولا يستبعده .

لكن يجب عليه – أي العقل – أن يتمرد على الدين الباطل والرأي الفاسد والفلسفة الضالة المنحرفة كالزعم بأن الله تجسد في عيسى –عليه السلام – فقُتل وصُلب من أجل خلاص الإنسان . فهذه خرافة مخالفة للشرع ومرفوضة لدى العقل الفطري، ومُستهجنه عنده ومُستبعده عقلا و واقعا . لكن هشام جعيط لم يميز بين التمرد المرفوض في موقفه من الحق، و بين التمرد المطلوب والمفروض على العقل فعله في موقفه من الأفكار الباطلة والمنحرفة والمخالفة للشرع والعقل معا.

وثانيا إن ما قاله عن الفكر الحديث فيه تظليل وتدليس وتعميم بلا حق لأن الفكر الحديث ليس اتجاها واحدا، بل فيه اتجاهات فكرية كثيرة حسب المنطلقات العقدية و المذهبية لدى أهل العلم. فمنه الفكر المادي الإلحادي والفكر المادي المؤمن ،والفكر المثالي ،والفكر الديني الإسلامي ، و الفكر الديني النصراني ،و الفكر الديني اليهودي، و الفكر الديني الهندوسي ،و الفكر الوضعي ،و الفكر الوجودي، و الفكر اللاأدري[67] . وعليه فلا يصح التعميم الذي قال به هشام جعيط، فليست كل التيارات الفكرية طردت المقدس من فكرها ،بل ما تزال تؤمن بكثير من خرافات ومقدسات الماضي، وهي موجودة في التيارات والمذاهب القديمة والحديثة، نجدها في الاتجاهات الصوفية والنصرانية واليهودية والبوذية والشيعية . فهذه الاتجاهات قديمة وجديدة في نفس الوقت ، ما تزال تؤمن بخرافاتها وأباطيلها شعوب كثيرة مع مخالفتها للشرع الصحيح، والعقل الصريح ،والعلم الصحيح[68] .

وأما الفكر المادي الحديث فهو وإن كان قد طرد المقدس الماضي القديم من فكره فقد قال بمقدس قديم أيضا وهو الإلحاد، فالإلحاد مقدس عند أصحابه قديما وحديثا،

[67] - انظر مثلا : يوسف كريم : تاريخ الفلسفة الحديثة وإمام عبد الفتاح إمام : مدخل الميتافيزيقيا ط1 ، نهضة مصر 2005 ، وعلى عبد المعطي محمد : مقدمات في الفلسفة ، زار النهضة العربية ،1985 و وجدان الدين خان : الدين في مواجهة العلم ، ط4 المختار الإسلامي القاهرة 1978.

[68] - كلامنا هذا لا يحتاج إلى توثيق لأن الأديان والمذاهب الخرافية القديمة ما تزال إلى يومنا هذا ولها أتباع كثيرون في مختلف جهات العالم.

فهو دينهم وإلههم . والإلحاد ليس جديدا، فهو وإن كان قليل الانتشار لكنه كان موجودا ، و تاريخ الفلسفة يذكره . وقد أشار القرآن الكريم إلى طائفة من الملاحدة معروفة بالدهرية أو بالدهريين في قوله سبحانه : «وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ وَمَا لَهُم بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ »-سورة الجاثية:24- كما أنه– أي الفكر المادي الحديث – استحدث واختلق مقدسات وخرافات جديدة ادخلها في فكره ،كعبادته للطبيعة، وقوله بالصدفة ،و الداروينية ،والمادية الجدلية، والمادية التاريخية[69] . والرجل نفسه –أي هشام جعيط –فكره مملوء بالأساطير و الاختلافات والأباطيل، نجدها في كتبه مع مخالفتها للعقل الصريح، والتاريخ الصحيح ،والعلم الحديث ،والشرع الصحيح . اختلقها وقدسها وبنى عليها فكره وقد أبطلنا كثيرا منها في كتاب خصصناه للرد عليه و على محمد عابد الجابري[70] . وسنذكر أمثلة أخرى من أباطيله في كتابنا هذا إن شاء الله تعالى .

والموقف الرابع موضوعه العلاقة بين العقل والوحي، وهي علاقة تبعية الوحي للعقل ،وليس العكس حسب حسن حنفي . فزعم أن الوحي تابع للعقل لأنه يحتاج إليه ويعتمد عليه في الفهم من جهة، وان الوحي يعتمد على صحة النقل وعلى اللغة وأسباب النزول والناسخ والمنسوخ من جهة أخرى [71] .

وقوله هذا غير صحيح في معظمه وقد سبق أن بينا بطلان جانب منه في المبحث الثاني من هذا الفصل –وهو الأول – لكننا مع ذلك – نقول : لا يصح أبدا أن يكون الوحي الصحيح تابعا للعقل وهذا بدليل الشرع والعقل معا. فأما دليل الشرع فهو أن الله تعالى قد اوجب على الإنسان عبادته وفق كتابه الذي انزله على رسله ، وهذا يستلزم أن يكون الوحي هو الأصل والأساس والعقل تابعا له ، لقوله سبحانه :« وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلاَ تَتَّبِعُواْ السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ»-سورة الأنعام:153-،و«وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللّهُ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ »-

---

[69] - انظر مثلا : يوسف كريم : تاريخ الفلسفة الحديثة . ومحمد قطب : مذاهب فكرية معاصرة ط3 ، دار الشروق ، القاهرة ، 1998 .
[70] - هو كتاب : أباطيل وخرافات حول القرآن الكريم والنبي محمد عليه الصلاة والسلام يوجد على شبكة الأنترنت،و مطبوع ورقيا
[71] - حسن حنفي : موسوعة الحضارة العربية الإسلامية ،ج2،ص:15 ، ومن العقيدة إلى الثورة ،ج1 ،ص: 380

سورة المائدة:44-،و«وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلاَمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ »-سورة آل عمران:85-،و«وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا »سورة الأحزاب:36- .

وأما عقلا فالأمر واضح أيضا فلا يصح للمخلوق أن يسبق خالقه، ولا يصح أن يتقدم الكلام الناقص على الكلام الإلهي المعجز المطلق المحكم المفصل. والعقل الذي يزعم خلاف ذلك هو عقل مريض أفسدته الأهواء والشبهات والتعصبات ، ولم يصبح عقلا بديهيا سويا. ومن ثم لا يصح الاعتماد عليه ولا الاحتكام إليه ،و لا الاحتجاج به في مثل تلك الأمور .

وأما الاعتراضات التي أوردها حسن حنفي ، فبعضها غير صحيح وبعضها الآخر ما هو إلا وسائل تابعة لشرع نفسه ،وليست مستقلة عنه ،ولا تتحكم فيه ،وليست مهيمنة عليه ، بل هو –أي الشرع – الأصل والمنطلق ،وهو المتحكم فيها . ومسالة صحة النقل ليست مطروحة أبدا بالنسبة للوحي الإلهي –أي القرآن الكريم – فهو قطعي الورود والثبوت بدليل الشرع والخبر المتواتر وهذا أمر سبق بيانه. وأما بالنسبة للغة فهي وسيلة لفهم الوحي، وهو مصدرها ، فالقرآن الكريم هو الوثيقة الأم والفريدة للغة العربية من جهة، و أن القرآن الكريم يتضمن بداخله معجمه اللغوي لفهمه وتفسير نفسه بنفسه من جهة أخرى .

وأما أسباب النزول فنتوسع فيها لاحقا إن شاء الله تعالى ، لكننا مع ذلك نقول :إن أسباب النزول تابعة للشرع وهو الذي أوجدها ويتحكم فيها ويوجهها ،وليست هي التي أوجدته ولا هي التي تسيره وتوجهه .علما بأن الشرع كثيرا ما يتضمن بداخله أسباب نزوله، كقوله تعالى :«قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا »-سورة المجادلة:1- . ومنه أيضا قسم ليست له أسباب نزول، فهناك آيات كثيرة نزلت دون مناسبة[72] .

وأما الناسخ و المنسوخ ، فيجب أن نعلم أن هذا العلم فيه أباطل كثيرة ، لذا يجب التنبه إلى ذلك . لأن أهل الأهواء وجدوا في النسخ وسيلة لتأييد مذاهبهم، فاختلقوا

---

[72] انظر عمر سليمان الأشقر : تاريخ الفقه الإسلامي ،ص:40

روايات كثيرة تتعلق بالنسخ و وجهوها حسب أهوائهم و مصالحهم[73] . لذا يجب تضيق مجاله والاعتماد أساسا على الوحي نفسه في معرفة الناسخ والمنسوخ ،عن طريق القرآن الكريم ،والسنة النبوية الصحيحة ،فالشرع هو أصل الناسخ والمنسوخ وهو أصل اللغة وأسباب النزول .فهو المصدر وغيره تابع له، وليس كما أراد أن يوهمنا به حسن حنفي .

وأما الموقف الخامس فيتعلق بتأثير النصوص الشرعية على نشاط العقل فزعم حسن حنفي أن الدليل الشرعي – أو النقلي – دليل خارجي إذا دخل على الخطاب العقلي كسره وقطعه. علما بأن العقل موطن البداهة و الوضوح والتميز والاتساق الفكري ، وله يقين داخلي مكتفٍ بذاته ولا يحتاج إلى يقين خارجي زائد . فإذا دخل عليه الدليل الشرعي كسر اتساقه النظري ، وقضى على استقلاله ،وجعل فكره قائما على براهين خارجية عنه وهي ظنية . كما أن الدليل النقلي – أي الشرعي - "يقضي على وظيفة العقل في تحليل الوقائع وعلى طبيعته المستقلة " وينقص من يقينه الداخلي[74] .

وردا عليه أقول : إن كلامه هذا لا يصح ، وفيه تغليط وتدليس على القراء ، لأنه أولا وصف الدليل الشرعي بأنه خارجي ومن ثم لا شرعية له في التدخل لتوجيه فكر الإنسان . وهذا زعم باطل من أساسه، لأن شرعية تدخل الوحي الإلهي في توجيهه فكر الإنسان وسلوكه هي شرعية لا يصح إنكارها ولا الطعن فيها ، ولا يحق لأي إنسان أن يرفضها، أو يستنكرها ،أو يستهجنها فهي علاقة لا تحتاج إلى إذن أو تسريح من احد . فهي علاقة طبيعية بين الخالق والمخلوق وضرورية للإنسان إذا رفضها ضل وأضل، وخسر الدنيا والآخرة ، فالله تعالى ليس بعيدا عن مخلوقاته فهو سبحانه الذي { يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَن تَزُولَا وَلَئِن زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّن بَعْدِهِ إِنَّهُ كَانَ حَلِيماً غَفُوراً }-فاطر:41-،و{يَسْأَلُهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ }-الرحمن:29- . فهو قريب من الإنسان

---

[73] - انظر مثلا صبحي الصالح : مباحث في علوم القرآن ، ط25 ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 2002 ، ص 259 وما بعدها
[74] حسن حنفي : من العقيدة إلى الثورة ج1،ص:380،372،103. وفي فكرنا المعاصر ،ص: 83

بكتابه وعلمه، وقدرته وإرادته ، وجنوده وحكمته ، لقوله تعالى :« نَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ »-سورة ق: 16.

وأما حكاية العامل الخارجي التي بنى عليها الرجل زعمه ،فهي مغالطة ولا تصح بالطريقة التي عرضها بها الرجل ،و طعن من خلالها في تأثير العوامل الخارجية في فكر الإنسان وسلوكه . مع أن الأمر ليس كما صوره أصلا ، لأن الإنسان ككائن مخلوق هو جزء من هذا الكون المخلوق لله تعالى ، يتأثر به ويؤثر فيه ، وعليه فإنه لا يصح القول: إن هذا عامل خارجي غير شرعي ، وهذا عامل داخل له الشرعية . فهذا زعم باطل لأن العالم بما فيه الإنسان يمثل وحدة واحدة والإنسان جزء منه محكوم بقوانينه وسننه ، ولا يستطيع أن يعيش من ذاته وبذاته مستقلا عن المخلوقات المحيطة به . فهو مخلوق ناقص بذاته ومحتاج إلى غيره ، وغير ذاتي التغذية ، فلا بد له من وسط خارجي يعيش فيه ويأخذ منه ما يحتاجه من فكر و أكل، ولباس وتنفس . ولا حياة له دون أرض وشمس ، وهواء وقمر، وليل ونهار . بل إن الإنسان يولد ولا يعلم شيئا، ثم يتفاعل مع واقعه الخارجي ، فيؤخذ منه كل ما يحتاجه ، لقوله تعالى :« وَاللهُ أَخْرَجَكُم مِّن بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لاَ تَعْلَمُونَ شيئا وَجَعَلَ لَكُمُ الْسَّمْعَ وَالأَبْصَارَ وَالأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ »-سورة النحل:78-.والواقع شاهد على صدق ما قرر القرآن الكريم ، فلا حياة للإنسان دون محيطه الخارجي فكرا وسلوكا . وليس للعقل خيار في ذلك ، وليس عيبا أن يأخذ منه فكر وتجاربه،و لباسه و طعامه . بل إن هدا مفروض عليه ، أحب أم كره ،و ليس له فيه خيار.

وثانيا إن تدخل العوامل الخارجية في نشاط العقل وأحكامه ،هو أمر ضروري وعادي لكنه قد يكون ايجابيا ، وقد يكون سلبيا فليس صحيحا ما زعمه حسن حنفي،بأنها ُتكسر الفكر وتُعطله وتفقده تجانسه .
فهذا تعميم لا يصح ،لأنه قد يحدث وقد لا يحدث، ويتعلق بطبيعة العامل الخارجي والموضوع محل البحث. فإذا كان العامل الخارجي صحيحا متسقا ومنسجما ومتجانسا مع الموضوع، وأُستخدم بطريقة صحيحة كان عامل قوة وتنوع، و صحة ويقين وإثراء. والواقع الذي نعيشه شاهد على ذلك. فعندما يكثر باحث ما من ذكر

الشواهد والأدلة الخارجية الصحيحة والمتنوعة حول موضوع ما، ويذكرها بطريقة سليمة ويعضها في المكان المناسب ،يكون عمله ممتازا ، و قويا ،ومتميزا، ومبدعا، وحاسما .

فكذلك الأمر بالنسبة للأدلة الشرعية الصحيحة ،فإذا استخدمها باحث ما بطريقة صحيحة كانت له مصدر ثقة ويقين وشرعية من جهة، ومصدر إثراء وتنوع وتوجيه وكلمة فصل من جهة أخرى . وأما الذي أشار إليه حسن حنفي وحذر منه فهو قد يحدث إذا كانت النصوص غير صحيحة، أو عندما تُستخدم بطريقة غير سليمة ،وتوضع في غير موضعها، وتُحمل ما لا تحتمله . وهذا ليس خاصا في النصوص الشرعية فقط، وإنما يصدق على كل الأدلة إذا لم تستخدم بطريقة صحيحة ، فيفسد المعنى ويضطرب الفهم ويفقد انسجامه وتناسقه .

والرجل متناقض مع نفسه وذلك أنه نسي أو تناسى أنه هو شخصيا استخدم أدلة خارجية كثيرة في مؤلفاته ، و بنى عليها فكره ،أخذها من القرآن الكريم، والسنة النبوية، ومن كتب الفلاسفة والمتكلمين وغيرهم من أهل العلم القدماء والمحدثين معا. فلماذا سمح لنفسه بأن يأخذ بالعوامل الخارجية ،وانتقد من يأخذ بها ، ودعا إلى عدم الأخذ بها ،و حثّ تقديم العقل على الشرع ، بدعوى أنها عوامل خارجية ؟!. ولماذا اتهم العامل الخارجي بأنه يكسر الفكر ويذهب انسجامه، ولم يعترف بأن فكره هو نفسه قد تعرض للتكسير والخلط وعدم التناسق،عندما استخدم العوامل الخارجية ؟!.

وأما زعمه بأن العقل موطن البداهة واليقين، فهذا زعم باطل في معظمه، لأن الثابت شرعا ،وعقلا وواقعا،هو أن العقل قوة نسبية من قوى الروح ، و هو خليط من اليقينيات،والظنيات، والشكوك والاحتمالات ،والظنون والترجيحات ،والحقائق والأباطيل ،مع التباين في نسبة ذلك من إنسان إلى أخر، وهذا أمر سبق أن ناقشناه وبيناه فيما تقدم من كتابنا هذا .

ولا يصح الزعم بأن العقل مكتف بنفسه ويقينه. فهذا افتراء على الشرع والعقل و العلم والواقع ،لأن الإنسان يولد ولا يعلم شيئا وليس له إلا القدرات والاستعدادات الفطرية العقلية والنفسية والجسدية ، لقوله سبحانه :« وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّن بُطُونِ

أُمَّهَاتِكُمْ لاَ تَعْلَمُونَ شيئا وَجَعَلَ لَكُمُ الْسَّمْعَ وَالأَبْصَارَ وَالأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ »-سورة النحل:78-. ثم عندما يتفاعل الإنسان مع محيطه الخارجي تنموا قدراته ويكتسب معارفه وتجاربه، بل حتى البديهيات العقلية هي ثمرة تفاعل قدراته الداخلية مع محيطه الخارجي . ومعظم ما لدى الإنسان من حقائق ويقينيات العلوم ،مأخوذة من الواقع الخارجي ،فهي ثمرة البحث والتأمل والتجربة و التفاعل بين العقل والواقع الخارجي .

و عليه فإن زعم حسن حنفي بأن العقل مكتف بذاته ،هو زعم لا يصح أراد أن يوهمنا به ليصل إلى رفض الشرع وتعطيله و تقزيمه . بدعوى أنه ظني وأن العقل مكتف بنفسه ،وليس في حاجة إلى الشرع . و الصواب هو أن العقل يأخذ يقينه من داخله ومن خارجه معا، ولن يستطيع الاستغناء عن محيطه الخارجي، كما أنه لن يستطيع أن يستغني عن خالقه . فهو محتاج إليه بالضرورة ،لأنه لن يستقيم له تفكير سليم صحيح مع الشرع الصحيح ،والعقل الصريح ،والعلم الصحيح، والقلب السليم ،إلا بالإيمان بخالقه من جهة ،ولن يصل إلى يقين فيما يتعلق بحقيقة الكون والحياة والإنسان إلا عن طريق الوحي الصحيح من جهة أخرى . وحتى إن حاول أدعياء العقلانية إنكار ذلك أو التقليل منه، فإن حالهم يشهد على إفلاسهم وبطلان مزاعمهم، فليس عندهم إلا الظنون والشكوك، والشبهات والأهواء ، والتناقضات و المزاعم، وليس عندهم من اليقين إلا القليل اليسير الذي لا يغني ولا يسمن من جوع . ويصدق عليهم قوله تعالى:« إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الأنفُسُ»-سورة النجم:23-،و«لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ فِتْنَةً لِّلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ »-سورة الحج:53-،و«وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ »-سورة الأنعام:121-.

و ثالثا إنه ليس صحيحا أن الدليل الشرعي ينقص من يقين العقل ،لأن الدليل الشرعي بما أنه كلام الله ورسوله، فهو بالضرورة حق ، ومن ثم فهو يزيد في يقين العقل ولا ينقص منه. وهو على حالات : فإما أن يأتيه بمعطيات يقينية جديدة لا يمكنه الوصول إليها، كالحقائق المتعلقة بالجنة والنار. و إما أن يأتيه بحقائق و أدلة

تزيده تأكيدا و يقينا بما عنده من يقين . وإما أن يأتيه بحقائق لم يكن يعلمها، لقوله تعالى :« مَا كُنتَ تَعْلَمُهَا أَنتَ وَلاَ قَوْمُكَ مِن قَبْلِ »-سورة هود:49- . وعليه فإن كل دليل صحيح يصل إلى العقل فسيكون في صالحه، فيزيد في علمه ومهارته ، واتساع افقه . وهذا خلاف ما زعمه حسن حنفي الذي أراد أن يوهمنا بما ادعاه.

فالوحي الإلهي لا ينقص من يقين العقل، ولا يشوش عليه ،وإنما ينقذه من الضياع ويضعه في المكان الصحيح المناسب له ، ويغنيه بالحقائق واليقينيات التي يعجز العقل من الوصول إليها . ويضع له منهاج عبادته لربه وسعادته في الدنيا والآخرة ، ويحثه على تدبر آيات الكتاب والأنفس والطبيعة لاكتشاف سننها وتسخيرها لصالح الإنسان من جهة ، ويأمره بالالتزام بالمنهج العلمي الصحيح في التفكير والبحث وطرق الاستدلال في كل المجالات العلوم من جهة أخرى . لقوله سبحانه :« وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً »-سورة الإسراء:36-،و«قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فانظروا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ»-سورة العنكبوت:20-«قُلْ سِيرُواْ فِي الأَرْضِ ثُمَّ انظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ »-سورة الأنعام:11-، و«قُلْ هَاتُواْ بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ »-سورة البقرة:111- . فالوحي الإلهي ليس كما زعم حسن حنفي، إنما هو مصدر علم ويقين ، ونور وهداية، وتوجيه وضبط ،وإنقاذ وتشجيع، وتصحيح و تصويب .

وأما زعمه بأن العقل له طبيعة مستقلة عن الوحي، فهذا أمر يحتاج إلى تفصيل لبيانه، نعم أن العقل جزء من الإنسان ، الذي هو مخلوق لله تعالى ،فالفارق أساسي بين الخالق والمخلوق . لكن هذا الانفصال لا يعطي للإنسان الاستقلالية التامة ،فهذا مخالف للواقع لأن الإنسان مخلوق ناقص محدود، لا يمكنه الاستغناء عن الله ،وهو تابع له ، وقدراته العقلية والنفسية والجسدية محدودة ،لا تمكّنه من الاستغناء والاستقلال الكلي عن خالقه من جهة، كما أن الإنسان في ذاته مفطور على الإقرار بخالقه والبحث عنه ، ومحبته وعبادته من جهة أخرى . لقوله تعالى «وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنفُسِهِمْ أَلَسْتَ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَى شَهِدْنَا أَن تَقُولُواْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ »-سورة الأعراف:172-،و «فِطْرَةَ اللَّهِ

الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ »-سورة الروم:30- .فحكاية استقلال الإنسان عن خالقه استقلالا تاما ، عن كمال واستغناء هي حديث خرافة لا يمل حسن حنفي وأمثاله من أدعياء العقلانية من ترديدها من دون دليل صحيح من الشرع و لا من العقل ولا من العلم .

والموقف السادس يتعلق بالتعارض والتناقض الذي قد يحدث بين الوحي والعقل، فيرى حسن حنفي أنه إذا حدث بينهما تعارض فالحَكُم هو العقل، و يُؤوّل الشرع ،لأن العقل أساس الشرع . وأشار إلى أنه لا وجود للدليل المركب من النقل والعقل ،والعقل والنقل، لأن كل وسط أقرب إلى احد الطرفين وهو أقرب إلى النقلي منه إلى العقلي. وينتهي في الغالب – في حالة التعارض – إلى تغليب النقل على العقل ،وهدم للعقل ويصعب التركيب بينهما لأنهما متضادان[75] .

وأقول: إن قوله هذا غير صحيح في معظمه ، لأنه أولا لا يمكن –من الناحية المبدئية – أن يوجد تعارض أو تضاد بين كلام الله وحقائق الكون، وبمعنى آخر أنه لا يمكن أن يوجد تناقض بين كتاب الله المسطور – وهو الوحي – وكتابه المنظور – وهو الطبيعة – ،لأن مصدرهما واحد وهو الله تعالى . لكن هذا لا يصدق على أفكار الإنسان وسلوكياته بالضرورة ،لأن الإنسان مخلوق يتمتع بالإرادة وحرية الاختيار . ومن ثم فإن أفكاره وسلوكياته لا تصدر عنه آليا وطبيعيا وغريزيا من دون تحكم منه ، فله القدرة على الرفض والقبول ،والإيمان والكفر .و أعماله ومواقفة تحتمل الخطأ والصواب، وليست على نمط واحد. لذا فإن نشاطه يختلف عن حركات الشمس والرياح والأمطار ،ومن ثم فليس من الضروري أن يوجد توافق بين أحكام الشرع و بين آراء العقل وأحكامه، فقد يحدث ذلك وقد لا يحدث . وبمعنى آخر، فإنه قد يوجد تطابق بينهما ،وقد يوجد اختلاف وتناقض .

و حدوث ذلك التناقض لا يقدح في الشرع، ولا يعطي للعقل أسبقية على الوحي، لأن ذلك إذا حدث فهو إما أن العقل استخدم دليلا غير صحيح فتناقض مع الوحي ، وإما أنه اخطأ في فهم الشرع فجاء فهمه مخالفا للشرع نفسه، وإما أنه اعتمد على

---

[75] حسن حنفي : من العقيدة إلى الثورة ج1،ص:380،273

حديث غير صحيح ، فجاء فهمه مخالفا للقرآن الكريم ،والسنة الصحيحة . لكن إذا كان المنطلق صحيحا ، والفهم سليما ، والنص الشرعي صحيحا فإنه لن يوجد تناقض ولا تعارض بين الوحي والعقل أبدا .لأن الحق الذي يحمله الشرع ،لا يتناقض مع الحق الذي يحمله العقل .

فالأمر ليس كما ذكره حسن حنفي وأراد أن يوهمنا به ، و إنما ذلك يحتاج إلى تفصيل الأمر لإظهار الوجه الصحيح من الخطأ فيما يتعلق بإمكانية حدوث تناقض بين الوحي والعقل . علما بأن افتراض حدوث تناقض وتعارض لا يصح افتراضه بين الشرع الصحيح والنظر العقلي السليم ،لأن أصل العلاقة بينهما هي التوافق والتطابق لا التعارض والتناقض .

وثانيا إن قوله: إذا حدث تعارض بين الوحي والعقل فإن الحُكم فيه للعقل لا للشرع . فهو فرض لا يصح افتراضه نظريا بين الوحي الحق ،والنظر الصحيح . و عليه فإنه لا يمكن أن يوجد في الواقع ، ولا يصح القول بتقديم العقل على الوحي، وبذلك يسقط ما ذهب إليه حسن حنفي ، من تحكيم العقل في النقل وتأويل الوحي . لأن الصواب –في هذه الحالة –هو العودة إلى الأصل في العلاقة بين الوحي والعقل وهي علاقة التطابق وعدم التناقض من جهة ،وإزالة التناقض المُتَوهم بسبب الخطأ في الفهم ،أو الاستدلال ،أو عدم صحة النص من جهة أخرى . وبذلك يكون التوافق هو الذي يجمع بين النقل الصحيح، والعقل الصريح ،وليس التعارض ولا التناقض. و كلامنا هذا يصدق على الدين الحق فقط ،و لا يصدق على الأديان الأخرى .

وأما ما قاله الرجل حول الجمع بين الدليل الشرعي والعقلي لتركيب دليل شرعي عقلي ،أو دليل عقلي شرعي . فالأمر ليس كما ذهب إليه بأنه لا وجود لدليل من هذا النوع .لأنه يمكن تركيب دليل يجمع بينهما، في حالات كثيرة فنحصل على الدليل الشرعي العقلي، والدليل العقلي الشرعي، بواسطة المزج بينهما وتفسير بعضهما ببعض ، من ذلك أنه إذا أخذنا دليلا شرعيا كقوله تعالى: « لَو كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ »-سورة الأنبياء:22 -، ثم شرحناه وأثريناه بادله عقلية أخرى ، نكون قد كونا دليلا شرعيا عقليا . وكذلك إذا آتينا بدليل

عقلي حول استحالة أن يظهر شيء من لا شيء أو أن يخلق المعدوم نفسه ، ثم طعمناه وأثريناه بقوله تعالى:« أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ أَمْ خَلَقُوا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بَل لَّا يُوقِنُونَ »-سورة الطور:35، 36- نكون قد تحصلنا على دليل عقلي شرعي.

والرجل قد ناقض نفسه عندما قرر أنه لا وجود لدليل يجمع بين الدليل الشرعي والعقلي، ثم عاد وقال : إنه يصعب التركيب بين الدليلين النقلي والعقلي لأنهما متضادان ،فهو هنا قال: يصعب ،وهناك قال : لا وجود لذلك التركيب فهذا تناقض لأنه إذا قلنا: يصعب التركيب فهذا يعني أنه صعب لكنه ممكن وليس بمستحيل . و إذا قلنا : لا وجود له . فهذا يعني أنه لا يمكن أن يوجد ومن ثم لا يصح القول: أنه يصعب التركيب بينهما ، فهو إما لا وجود له، وإما أنه يصعب وجوده، ومن ثم لا يصح الجمع بينهما خاصة ، وأنه وصفهما بالتضاد والمتضادان لا يجتمعان .

وأما قوله بأن تغليب الشرع على العقل في حالة تعارضهما يؤدي إلى هدم العقل، فهذا يحدث بين العقل والدين الباطل ،و بينه و بين الفلسفات الباطلة أيضا. لكنه لن يحدث بين الشرع الصحيح، والعقل الصريح ،والعلم الصحيح، ومن ثم فلا يُهمل الشرع، ولا العقل ،ولا العلم ،لأن الذي يجمع بينهم هو التوافق والتطابق لا التعارض والتناقض . علما بأن هذا لا ينفي أسبقية الوحي الصحيح على العقل ،فهذا أمر ثابت شرعا وعقلا، وليس هو هدما للعقل وإنما هو قول يُقره العقل الصريح من جهة ،و وضع للعقل في المكان المناسب وعدم تحميله ما لا يطيق من جهة أخرى . وهذا أمر سبق أن توسعنا فيه في المبحث الثاني من هذا الفصل .

و أشير هنا إلى أن نصر حامد أبا زيد ذكر أن التوفيق بين العقل والنقل هو معضلة في الفلسفة و علم الكلام معا[76] . وقوله هذا صحيح فقد شكل ذلك معضلة في الفلسفة وعلم الكلام . مع أن الحقيقة ليست كذلك ، وكان من الممكن جدا حلها وتجنبها لو أن الفلاسفة والمتكلمين وضعوا الموضوع في مكانه الصحيح، وتناولوه بمنهجية سليمة . لكن انحرافهم المنهجي أوقعهم في تلك المعضلة التي استعصت عن

[76] نصر أبو زيد : فلسفة التأويل ،.ص: 15

الحل ،وما تزال قائمة إلى يومنا هذا مثارة بين أهل العلم الذين على منهج هؤلاء . ولو أنهم وضعوا كلا من الوحي الحق، والعقل الصريح، في مكانه الصحيح بدليل من الشرع الصحيح ،والعقل الصريح، ما حدث إشكال ولا تعارض ، ولا تناقض ،ولا وُجدت معضلة أصلا . وبما أنهم انحرفوا عن المنهج الصحيح فقد حاروا واضطربوا و ضلوا ، و بقيت المعضلة قائمة بلا حل ، مع أنهم هم الذين توهموها وأوجدوها . فلو قدمنا كلام الله على عقول البشر ووضعنا العقل في مكانه الصحيح، بلا إفراط ولا تفريط، ما حدث إشكال ولا تناقض بين الشرع والعقل . وبما أن هؤلاء أصروا تقديم عقولهم على كلام ربهم ، وعارضوه بشبهاتهم وظنونهم ،فإن المعضلة ستظل قائمة , و التناقض لن يرفع. علما بأن ما قلناه عن التوافق بين الوحي والعقل لا يصدق على الأديان الباطلة وإنما هو يصدق فقط على دين الإسلام ،لأن الأديان الأخرى هي أديان محرّفة وباطلة من جهة،و هي في الحقيقة إنتاج فكري فلسفي بشري فاسد من جهة أخرى . ومن ثم فهي مخالفة للشرع الحق والعقل الصريح والعلم الصحيح بالضرورة ويجب رفضها وإبطالها و تأخيرها وتقديم العقل والعلم عليها .

وختاما لهذا المبحث يتبين أن الأباطيل التي ذكرناها عن بعض أدعياء العقلانية المتعلقة بطبيعة العلاقة بين الوحي والعقل، لا تعبر عن العلاقة الصحيحة بينهما، وإنما هي شبهات تعلق بها هؤلاء لتأييد باطلهم في الزعم بأن العقل أساس الشرع ، وأنه أسبق منه، مع أن الحقيقة خلاف ذلك. وقد بينا تهافت مزاعمهم وأظهرنا أن العلاقة الصحيحة بينهما هي علاقة عبودية الإنسان لخالقه عز وجل، القائمة على الحب والخوف والرجاء.

رابعا أباطيل تتعلق بسلطة الوحي وسلطة العقل:

نخصص هذا المبحث لطائفة من الأباطيل تتعلق بسلطة الوحي وسلطة العقل، قال بها الباحث المصري نصر حامد أبو زيد نذكرها من خلال المواقف الآتية : أولها يتمثل في أن الرجل زعم أن « النصوص في ذاتها لا تمتلك أي سلطة اللهم إلا السلطة المعرفية التي يحاول كل نص –بما هو نص – ممارستها في المجال

المعرفي الذي ينتمي إليه »[77]. وهذه السلطة – أي المعرفية – لا تتحول إلى سلطة ثقافية اجتماعية إلا بفعل الجماعة التي تتبنى النص وتحوله إلى إطار مرجعي ،وأما السلطة التي تتمتع بها النصوص فيُضفيها« عليها العقل الإنساني ، ولا تنبع من النص ذاته »[78] .

وردا عليه أقول: إن قوله هذا غير صحيح في معظمه ، وفيه تغليط وتدليس وتحريف للشرع . لأنه أولا إن النصوص لها سلطة حقيقية من جهتين ، هما : من جهة قائلها ومن جهة مضمونها، لكن الرجل اغفل سلطة القائل، وحرّف سلطة المضمون، وذلك عندما حدد سلطة المضمون في السلطة المعرفية فقط. وهذا لا يصح لأن سلطة النص ذاتية يحدد نوعها المضمون الذي يحمله ، فقد يكون النص غير معرفي فيكون سلطة أمر ونهي، أو سلطة تحذير و وعظ، أو سلطة تبليغ وإعلان ، أو سلطة شرح وبيان ،أو سلطة ترغيب وترهيب ،أو سلطة إعلان حرب .

وبما أن كل نص له سلطتان : سلطة القائل وسلطة المضمون فإن قوة النص تختلف من نص إلى أخر، حسب قوة القائل والمضمون . فإذا كتب عالم فيزيائي بارع متخصص مقالا في موضوع مُحدد من علم الفيزياء، ثم كتب عالم فيزيائي آخر مبتدئ مقالا في نفس الموضوع الأول، فإن الغالب الأعم هو أن مقال الأول له سلطة أقوى من سلطة الثاني . لأن المقال الأول اخذ قوته من مكانة كاتبه ،ومن المادة العلمية التي كتبها هذا المتخصص المتمهر في تخصصه .

وإذا أصدر كل من الوالي والوزير ورئيس الجمهورية أمرا حول موضوع واحد ،فلا شك أن لكل نص قوته وسلطته التنفيذية، لكن كل منها يختلف عن الآخر، من حيث درجة القوة والفاعلية والتنفيذ ، بسبب اختلاف مكانة صاحب النص، مع أن الموضوع واحد .

وبذلك يتبين أن ما زعمه الرجل لا يصح ، وأن كل نص يملك سلطة ذاتية تتفاوت قوتها ونفوذها وفاعليتها حسب قائلها ومضمونها . وهذا يصدق على كل نصوص

---

[77] نصر حامد أبو زيد : التفكير في زمن التكفير ،.ص:138

[78] - حامد أبو زيد : الإمام الشافعي ، ص: 15 16 .

البشر و يصدق من باب أولى على نصوص الشرع، التي هي أقوى من كل النصوص بالضرورة الشرعية والعقلية معا. وهل يُعقل أن يكون كلام الله ورسوله ليس له قوة وسلطة عملية في الواقع ، في حين أن كلام البشر له ذلك ؟!.

و ثانيا إننا إذا رجعنا إلى النصوص الشرعية نجدها مملوءة بالتأكيد على سلطة قائلها ومضمونها ، فهي قد نصت صراحة على أن الله تعالى هو الحَكَم و الحاكم ، والآمر والناهي ولا معقب لحكمه ، وأنه تعالى فرض على الإنسان عبادة ربه ،و أوجبها عليه من جهة ،وأمره بطاعة خالقه ونهاه عن مخالفته، وحذره و خوفه من سوء العاقبة إن هو لم يلتزم بشرعه من جهة أخرى . وهذا يستلزم بالضرورة أن النصوص الشرعية لها سلطة ذاتية تشريعية آمرة ناهية لا تدانيها سلطة أخرى أبدا .لأنه لا يصح شرعا ولا عقلا القول بوجود سلطة أقوى من سلطة الوحي الإلهي. والشاهد على ذلك نصوص كثيرة جدا ، منها قوله تعالى :« إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاء ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاء وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ »-سورة النحل:90-، و« أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ»-سورة النساء:59-،و«ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاء الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ »-سورة الجاثية:18-فمن ينكر سلطة الشرع الآمرة الناهية المغيرة للواقع فهو متعصب أعمى، ومعاند منحرف ،ومغالط مدلس صاحب هوى ينكر الشمس في رابعة النهار.

فسلطة النصوص الشرعية سلطة ذاتية لا تدانيها سلطة أي نصوص أخرى . علما بأن كل نص إلا وله سلطة تناسبه حسب قائله ومضمونه من جهة، كما أن الغريب في الأمر أن الرجل نفى عن الوحي سلطة الأمر والنهي والتقرير، ولم ينف عن نصوصه – التي دونها في كتبه – سلطة الحكم والتقرير من جهة أخرى . فنفى بها ما قرره الله تعالى في كتابه وأكد عليه ، فهذا تغليط وتحريف وتدليس على القراء، وافتراء على الشرع وتعطيل له . فهل يُعقل أن يكون كلام المخلوق له سلطة ذاتية وكلام الخالق لا سلطة ذاتية له ؟! .

والشاهد العلمي على بطلان زعمه هو أنه لو لم يكن للوحي سلطة ذاتية عملية تغييرية للواقع ، ما استطاع الإسلام أن يهدم المجتمع الجاهلي ويبني المجتمع الإسلامي، فقد حقق ذلك بأوامره ونواهيه. و لو لم يكن كذلك ما استجاب المسلمون لأداء فريضة الصلاة والجهاد,والصيام والحج, ومختلف الأوامر والنواهي الشرعية . فالإسلام كان ثورة عملية على الواقع الجاهلي والعالمي معا، على كل المستويات الفكرية منها والسلوكية . وهل يعقل أن يُقال: إن المسلمين أقاموا الصلاة ، وآتوا الزكاة ،وانتهوا عن شرب الخمر ،وامتنعوا من التعامل بالربا من عند أنفسهم، ومن دون أوامر ونواهٍ شرعية ? ، وأنهم لم يفهموا منها الالتزام والتطبيق الضروري، وإنما فعلوا ذك من عند أنفسهم .إن من يقول ذلك مخالف للشرع والتاريخ والعقل، وهو متعصب أعمى مفترٍ متبع لهواه .

وثالثا إن ما قاله الرجل عن دور الجماعة التي تتبنى النص وتحوله من سلطة معرفية إلى سلطة ثقافية اجتماعية واقعية . هو قول ناقص لأن النص الشرعي له سلطة ذاتية آمرة ناهيه حاكمة، وليست مقتصرة على السلطة المعرفية كما زعم الرجل . و قد جاء دور الجماعة المطبقة للشرع ليس لإعطائه السلطة وإنما جاء استجابة وتطبيقا لسلطة النص الآمرة الناهية والحاكمة . فليست الجماعة هي التي شرعت وأمرت ونهت، وإنما هي استجابت والتزمت وطبقت الشرع، حسب قدراتها وظروفها. وبذلك أصبح للشرع سلطتان: سلطة ذاتية تشريعية آمرة ناهية ،وسلطة عملية تنفيذية لسلطة الشرع الذاتية . فلولا سلطة النص الذاتية ما وجدت سلطته العملية على أيدي المؤمنين .

وذلك ليس خاصا بالشرع فقط، وإنما هو ينطبق أيضا كل القوانين التي تحكم دول العالم . فهي كقوانين لها سلطة ذاتية تشريعية أمرية تقريرية من جهة، ولها أيضا سلطة تنفيذية تتولى تطبيقها على أرض الواقع من جهة أخرى . وبذلك تتكامل وتتقوى السلطتان في الواقع العملي . فلماذا تكون لأوامر ونواهي الوالي والوزير والرئيس سلطة ذاتية تشريعية وتنفيذية ،ولا تكون لأوامر الشرع ونواهيه مثل تلك السلطة التي لهؤلاء ؟!. واضح من ذلك أن الرجل ليس عنده دليل ضعيف ولا

صحيح يؤيد به زعمه الباطل، و إنما قال بذلك لغايات في نفسه خطط لها مسبقا ستظهر لاحقا إن شاء الله تعالى .

ورابعا إن الرجل بلغ به تعصبه لمذهبيته وأهوائه إلى تحريف الشرع وإنكار ما هو معروف منه بالضرورة . و ذلك عندما زعم أن النص لا يمتلك سلطة ذاتية – إلا المعرفية – وإنما الفكر والعقل هما اللذان يضفيان عليه السلطة التي يُعرف بها. وهذا تحريف وتغليط ، وتدليس على القراء ، واستهزاء بهم ،لأن النصوص الشرعية شاهدة على نفسها بأنها تمتلك سلطات ذاتية تتناسب مع قائلها ومضمونها، تعطيها قوة وفاعلية ، وتأثيرا واقعيا. ولو كان الأمر كما زعم الرجل لأمكن تحويل كل النصوص التي في العالم إلى نص واحد . وهذا مستحيل لأن كل نص له ذاتيته وقوته وسلطته حسب قائله ومضمونه . وإذا كان الأمر كما زعم الرجل فلا معنى من الإكثار من النصوص وتنويعها !!.

وإذا أخذنا بما زعمه حامد أبو زيد يكون الرجل قد هدم نصوصه بنفسه ، وذلك بما أن النصوص ليس لها سلطة ذاتية، ونصوص حامد أبي زيد منها ، فتكون ما تضمنته نصوصه من أحكام ومواقف وأفكار ليست أصلية ولا ذاتية ولا سلطة فيها، وإنما فكر الرجل هو الذي أضفاها عليها . ومن ثم يحق لمن يقرأ نصوصه أن ينزع عنها ذلك ، ويضفي عليها فكرا آخر قد يناقض ما أضفاه عليها حامد أبو زيد . ومن ثم تفقد نصوص حامد أبي زيد كل قوتها وسلطتها !! فهل يرضى الرجل بذلك ؟! وإذا زعم أن نصوص البشر لا تخضع لما زعمه، فهذا تبرير لا يصح لأن النصوص كلها لها سلطة ذاتية من قائلها ومضمونها ولا فرق في ذلك بين نصوص الوحي ولا نصوص البشر .

والحقيقة هي أن الأمر ليس كما زعم الرجل ، وإنما هو أن دور العقل في التعامل مع النصوص الشرعية والبشرية ،هو الفهم الصحيح لها، وليس التدخل في تحريفها ، وتغيير معانيها ، فهذا فعل من عمل الهوى والتعصب وليس من عمل العقل الصريح ، ولا الفكر الموضوعي الحيادي النزيه . و لا يصح ولا يحق للعقل أن يُغير معاني النصوص، ولا أن يتسلط عليها، ولا أن يحرفها ، ولا يُحمّلها ما لا

تحتمل، ولا يقولها ما لم تقل. وعليه أن يلتزم بمعانيها التي تتضمنها وكل عمل يخالف ذلك ، فهو ليس من الشرع ،ولا من العقل، ولا من العلم ،ولا من الموضوعية في شيء ، وإنما هو تحريف متعمد للنص واعتداء عليه . وفي هذه الحالة توجد لدينا سلطتان ، هما : سلطة النص وسلطة الشارح والمفسر – هي سلطة العقل - وعلى الثاني أن يحترم سلطة النص ويلتزم بالمنهج العلمي الصحيح في فهم النصوص والتعامل معها . فإذا ما حاول العقل – أي المفسر – أن يُغير مضمون النص ويحرّفه يكون قد انحرف وجانب الصواب. وإنما عليه أن يستخدم سلطته لفهم النص فهما صحيحا ،وليس لنفي سلطته الذاتية، ثم يفهمه هو على هواه . لأنه لا تناقض بين السلطتين ولا تنافر بينهما، فتكون سلطة العقل خادمة وشارحة لسلطة نصوص الوحي، وهنا تجتمع السلطتان : سلطة النص الشرعي وسلطة العقل الشارح . الأولى هي التي تعرض نفسها وتفرض سلطتها ،والثانية تفهمه وتحلله وتكشف عن معانيه و مقاصده وأسراره .

ومن ذلك يتبين أن ما زعمه حامد أبو زيد من أن أتباع النصوص هم الذين أعطوا للنصوص سلطتها هو زعم باطل مردود عليه . و لا يقول به إلا المحرّفون للنصوص الذين في قلوبهم زيغ و يشترون بآيات الله ثمنا قليلا . وقد أشار إليهم القرآن الكريم وذمهم في قوله تعالى : {اشْتَرَوْاْ بِآيَاتِ اللهِ ثَمَناً قَلِيلاً فَصَدُّواْ عَن سَبِيلِهِ إِنَّهُمْ سَاء مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ }-سورة التوبة:9- ،و « َأَمَّا الَّذِينَ في قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاء الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاء تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُوْلُواْ الألْبَابِ »-سورة آل عمران:7- . وحتى في هذه الحالة فهؤلاء لم يغيروا ولا أزالوا سلطة الوحي الذاتية ،وإنما حرفوا النصوص بأهوائهم وظنونهم ومصالحهم، وحملوها أفكارا باطلة لا تحتملها . و مع هذا التحريف فإن نصوص الوحي لم تذهب سلطتها الذاتية ،ولن تذهب لأن كلام الله تعالى مُحكم مُفصل لا يأتيه الباطل أبدا ،ويفسر بعضه بعضا، ويكشف كل محاولات التحريف ،والتغليط ،والتدليس، ويفضح ألاعيب أصحابها من أدعياء العقلانية وأمثالهم من المحرّفين والمخرّفين .

وأما قوله بأن الفكر هو الذي يضفي على النصوص الشمولية والهيمنة ،فهذا قول لا يصح تعميمه . لأن ذلك قد يحدث و قد لا يحدث ، فالأمر مرتبط بطبيعة النص ، فالنص هو الحَكَم فإذا كان لا يحتمل ذلك ثم جاء مفسر و حرفه بتحميله ما لا يحتمل، وتقويله ما لم يقل، وجعله نصا شموليا مهيمنا ؛ فهذا تحريف وإفساد للنص. لكن إذا كانت النصوص الشرعية صرحت بأنها شاملة ومهيمنة وفصلت ذلك فهنا على الفكر الموضوعي أن يبين المعنى الحقيقي لها ولا ينفي عنها شموليتها وهيمنتها،ولا يقلل من خصائص ومدى اتصافها بذلك. و إن حاول -في هذه الحالة – تحريفها فإن عمله سينكشف بالوحي و العقل معا. علما بأن شمولية دين الإسلام للدين والدنيا وهيمنته على كل الأديان والمذاهب ليس ذلك أمرا أضفاه العقل على الإسلام ، وإنما هو أمر ثابت من دين الإسلام بالضرورة لقوله سبحانه :«مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللهُ وَلاَ تَتَّبِعْ أَهْوَاءهُمْ عَمَّا جَاءكَ مِنَ الْحَقِّ »-سورة المائدة:48-،و« الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ »-سورة المائدة:3-،و«وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ »-سورة الأنبياء:107-،و«تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ»-سورة النحل:89-،و«إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللهِ الإِسْلاَمُ »-سورة آل عمران:19-« وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلاَمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ »-سورة آل عمران:85- .

وبذلك يتبين أن الرجل افترى على الإسلام عندما نفى عنه الشمولية والهيمنة ،وهما من خصائصه وليسا ما أضفاه المفسرون على الإسلام عبر التاريخ الإسلامي. فهذا افتراء مكشوف وتجاوز للأدلة الشرعية، وتمسك بالأهواء والظنون ،والمصالح المذهبية للوصول إلى تقزيم دين الإسلام ، وإحلال العلمانية محله، وهذا أمر سنتوسع فيه في الفصل الأخير، ونكشف فيه أباطيل الرجل وخلفياته ،و مفترياته على الإسلام في نفيه لشموليته وهيمنته .

و خامسا إن الرجل متناقض مع نفسه ، وقد نقض زعمه في مواضع كثيرة من كتبه ،وهذا التناقض لابد أن يقع فيه كل ما قال بما زعمه نصر أبو زيد والشواهد الآتية تثبت ذلك : أولها إنه زعم أن العلاقة بين النص والمفسر هي علاقة جدلية تقوم

على التأثير المتبادل بينهما[79] .وهذا اعتراف منه بأن للنص سلطة التأثير وبمعنى آخر أن للنص قوة التأثير في القارئ والمفسر حسب مضمونها، ومن ثم فهي لها سلطة مؤثرة متنوعة حسب محتواها .

والشاهد الثاني مفاده هو أن الرجل ذكر أن خصومه اتهموه بأنه يقول بوجوب التحرر من سلطة نصوص القرآن والسنة في دعوته إلى التحرر من سلطة النصوص. فبين أن سلطة النصوص التي يقصدها هي سلطة النصوص الشارحة ،وليست سلطة نصوص الكتاب والسنة .[80] ومعنى كلامه هذا أنه يثبت سلطتين : الأولى سلطة الوحي ، والثانية سلطة النُصوص الشارحة.وهذا نقض لما كان قد زعمه سابقا من أن النصوص الشرعية لا سلطة ذاتية لها.

وأما إذا قال :إن السلطة التي أثبتها هنا،هي السلطة المعرفية ،التي سبق أن ذكرنا أنه أثبتها .فنقول :إن قوله الذي قاله هنا هو قول عام غير مخصص أثبت به سلطة غير محددة للنصوص . وحتى إذا أخذنا برأيه هذا جدلا ،فإن موقفه هذا غير صحيح ،وفيه تناقض أيضا لأنه لا يصح القول :إن نصوص الوحي كلها تتضمن سلطة معرفية. لأن الواقع شاهد على خلاف ذلك ويكذبه. فالنصوص الشرعية هي أمامنا شاهدة على أنها تتضمن سلطات كثيرة ومتنوعة ،منها المعرفية،والإخبارية ،والوعظية، والتربوية،و الأمرية ،والناهية ،والمنطقية، والاستدلالية، والمفهومية ،والعقدية. فعلى أي أساس وعلى أي دليل اعتمد الرجل في زعمه بأن للنصوص المعرفية سلطة معرفية ،وأن النصوص الأخرى -غير المعرفية- ليس لها سلطة تتفق مع مضمونها غير المعرفي؟!. فزعم الرجل فيه تناقض وعناد و تعتمد في الإصرار على التحريف لغايات في نفسه .

والنصوص الشرعية شاهدة على تنوع سلطتها المتنية-المضمون- و وحدة سلطة القائل. وهي سلطة الله تعالى كقائل ،وسلطة دينه كمضمون .من ذلك قوله سبحانه

---

[79] - هذه العلاقة – أي الجدلية – لا تصح وسنتناولها بالشرح والرد قريبا إن شاء الله تعالى لكننا ذكرناها هنا لحاجتنا إليها للرد على الرجل

[80] نصر حامد أبو زيد : الإمام الشافعي ، ص : 22

:« سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أنه الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أنه عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ »- سورة فصلت:53-« إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلاَ يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللّهَ رَبَّهُ }-سورة البقرة:282-،و«وَأَقِيمُواْ الصَّلاَةَ وَآتُواْ الزَّكَاةَ وَارْكَعُواْ مَعَ الرَّاكِعِينَ »-سورة البقرة:43-،و«وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ إِنَّ اللّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ إِنَّ اللّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا »-سورة النساء:58-،و«إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاء ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاء وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ »-سورة النحل:90- فسلطة القائل واحدة ،وسلطة المضمون متنوعة حسب تنوع كلام القائل.

والشاهد الثالث مفاده هو أن الرجل قال:« إنها السلطة التي يضفيها الفكر الديني على النصوص وليس من الضروري أن تكون نابعة منها »[81].واضح من كلامه أنه توجد سلطتان:سلطة النصوص الذاتية،وسلطة الفكر الشارح الذاتية.وقد يحدث تطابق بين السلطتين وقد لا يحدث ،وهذا نقض لزعمه بأن النصوص الشرعية لا سلطة لها إلا المعرفية .

وأما الشاهد الرابع فمفاده أن الرجل عندما كان يرد على منتقديه –في اعتماده على بعض الآيات –رد عليه بقوله: « إنه لو كان يحسن قراءة كلام الله تعالى ،لأدرك السياق ومناط المديح في النصوص القرآنية كلها »[82] .ومعنى كلامه هذا هو أن لنصوص القرآن سلطة ذاتية هي الحَكَم عند الاختلاف، وهي واضحة عند من يحسن قراءتها، لذا جعلها حامد أبو زيد هي الحكم والفصل بينه وبين الذين انتقدوه. وهذا نقض لزعمه السابق بأن الوحي لا سلطة ذاتية له .

والشاهد الخامس يتمثل في أن كتب نصر حامد أبي زيد مملوءة بالاحتجاج بالنصوص الشرعية استخدمها مع منتقديه في تفسير النصوص وتوجيهها حسب ما

---

[81] نفس المرجع ص:24

[82] نفس المرجع ص:52

يتفق مع مذهبيته[83]. فواضح من ذلك أن النصوص الشرعية التي احتج بها لها سلطة ذاتية متنوعة ،وإلا ما احتج بها ،ولا صح ذلك عنده عندما رد بها على مخالفيه.

والشاهد السادس مفاده هو أن الرجل نصّ على أن الإسلام جعل العلاقة بين السماء والأرض–أي بين الله و الإنسان - تتم عن طريق التوجيهات والإرشادات المُضمنة في القرآن الكريم، وسنة الوحي الثابتة عن النبي ﷺ[84] .وهذا اعتراف صريح منه ونقض لزعمه السابق بأن النصوص الشرعية لا سلطة ذاتية لها إلا المعرفية . وهو هنا قد جعل لها سلطة التوجيه والإرشاد وهي ليست من السلطة المعرفية بل هي سلطة عملية واسعة ومتنوعة تتمثل في سلطة التغيير و تشمل كل مجالات الحياة .

والشاهد الأخير-السابع- يتمثل في أن الرجل قال عن نفسه أنه:يدعو إلى الدراسة "العلمية" التي تُحدد مجال «فعالية النصوص تحديدا دقيقا بعيدا عن الاستشهاد العشوائي بها خارج السياق المحدد لها»[85] . وقوله هذا اعتراف منه بأن النصوص الشرعية لها فاعليتها على الواقع ، بمعني أن لها قوتها وسلطتها ومجال نشاطها في الواقع وهذا نقض لزعمه السابق.

علما بأن تحديد مجال فاعلية النصوص الشرعية لا يحدده العقل، وإنما الله تعالى هو الذي يحدد مجال فاعليه الشرع .وما على الإنسان إلا الاستجابة: فهماً وتطبيقاً ، واكتشافاً لأسراره وحِكَمه .ولا يحق له أن يقلصه ،ولا أن يجمده، ولا أن يعطله . فكل عمل من هذا القبيل هو تحريف للشرع واعتداء عليه وتصرف مرفوض شرعا وعقلا .

وأما الموقف الثاني فمفاده أن نصر حامد أبا زيد زعم أن سلطة العقل هي الأصل التي يتأسس عليها الوحي ذاته .ومع أنها قابلة للخطأ فإنها قادرة على تصويب أخطائها وهي ضد «الأحكام النهائية والقطعية واليقينية الحاسمة...»[86].

---

[83] انظر مثلا:التفكير في زمن التكفير ص:203 والإمام الشافعي:52

[84] التفكير في التكفير ص:203

[85] نفس المرجع ص:155

[86] حامد أبو زيد :نقد الخطاب الديني ص:131

وأقول :إن كلامه هذا هو نفس كلام حسن حنفي الذي سبق أن أبطلناه فيما تقدم من كتابنا هذا .لكننا نضيف هنا ما يأتي :إنه ليس صحيحا أن سلطة الوحي تتأسس على سلطة العقل، بمعنى : أسبقية سلطة العقل على سلطة الوحي وتبعية الوحي له. فهذا لا يصح لأن العقل والإنسان ككل من مخلوقات الله تعالى والوحي من كلامه سبحانه، ولا شك أن كلام الله أولى وأسبق من أفعال مخلوقاته كالنشاط العقلي عند الإنسان . وعليه فإن الوحي يمثل سلطة وقوة وفاعلية وله الأولوية و الولاية على العقل.وهي سلطة نصّ عليها الشرع الصحيح ، و يقول بها العقل الصريح الذي لا يقول أبدا عن نفسه بأنه أسبق من كلام الله، ولا أنه الأساس الذي يقوم عليه الوحي . و إنما يقرر أن العقل هو وسيلة لمعرفة الوحي وفهمه ، واكتشاف أسراره وحِكَمه . ولا يقول بأنه هو الذي جاء بالوحي ولا أنه بإمكانه الإتيان بمثله ، ولا أنه من حقه التقدم عليه و مزاحمته و مساواته . فالوحي مكتفٍ بذاته: تأسيسا وقوة ، سلطة وفاعلية . فهذه هي مكانته وخصائصه ، حتى وإن لم يتعرف عليه العقل أو أنكرها . فإن هذا لن يغير من حقيقة الوحي شيئا .

وأما قول الرجل بأن سلطة العقل ضد الأحكام النهائية والقطعية اليقينية الحاسمة. فهذا كلام لا يصح على إطلاقه ، وكلامه هذا هو نفسه شاهد على نقض حكمه هذا الذي أصدره . لأنه طرح كلامه هذا على أنه حُكم مطلق حاسم نفى به عن العقل تلك الأحكام ، فوقع فيما أراد نفيه . و الحقيقة هي أن العقل في مقدوره أن يصدر أحكاما قطعية في المواقف والقضايا الواضحة التي قام الدليل على صحتها وصدقها ،أو التي هي استنتاجات صحيحة من مقومات بديهية يقينية ، وهذا كثير جدا في حياة الإنسان. وفي كل العلوم توجد يقينيات وقطعيات مقابل ظنيات واحتمالات .وحياة الإنسان تقوم أساسا على اليقينيات العقلية والعملية المتعلقة بحياته العادية .وكل أصحاب العقائد الدينية والمذاهب الفكرية يقولون بأنهم أقاموا عقائدهم وتصوراتهم على حقائق ويقينيات ، بغض النظر عن مدى صدق ذلك من كذبه. المهم أنهم يعتقدون بذلك ،وهذا خلاف ما أراد أن يوهمنا به الرجل في زعمه بأن العقل ضد الأحكام القطعية واليقينية فالواقع يخالف ذلك الزعم .

وأشير هنا إلى أن حسن حنفي كان قد زعم أن العقل موطن اليقين والبداهة ،وأن حججه صادقة ، وأنه قادر على الوصول إلى اليقين وأحكامه قطعية .وهذا خلاف ما قاله حامد أبو زيد عندما نفى عن العقل قوله بالأحكام النهائية والقطعية واليقينية الحاسمة . فالرجلان مختلفان في موقفهما من أحكام العقل وقدرته من جهة. و متفقان على أن كلا مهما اصدر حُكما قطعيا من جهة أخرى .الأول –أن حسن حنفي-عظّم العقل واعتقد فيه العصمة لكي يصل إلى الزعم بأن العقل مكتفٍ بنفسه، وأحكامه يقينية ، ومن ثم فهو أسبق من الشرع الظني،وليس في حاجة إليه. و الثاني – حامد أبو زيد- استهجن و رفض الأحكام القطعية و اليقينية ليصل إلى الطعن في أحكام الشرع القطعية الثابتة اليقينية . فهو لا يريد أن يكون ذلك في الشرع لكي يتمكن من التلاعب بالشرع ويتجاوزه ، و لهذا نفى عنه السلطة الذاتية ، و أوّل الشرع تأويلا تحريفيا[87].

و الحقيقة هي أنه ليس عيبا أن يصدر العقل أحكاما قطعية يقينية بطريقة صحيحة و تكون في مكانها المناسب . و ليس عيبا أن يصدر العقل أحكاما ظنية احتمالية بناءا على المعطيات التي أمامه. والواجب على العقل أن يصدر النوعين من الأحكام بطريقة صحيحة ، وحسب طبيعة الأدلة المتوفرة . فيجزم في مواضع اليقين ،ويرجح في مواضع الظن والاحتمال ، ويتوقف في مواضع لا يستطيع التأكد أو التثبيت منها ، أو الترجيح فيها . وهذا هو الصواب في أحكام العقل خلاف ما زعمه حامد أبو زيد وأراد أن يوهمنا به ، محاولة منه لنفي قطعيات الشرع وثوابته ،بدعوى أن نصوص الشرع ظنيات، ولا سلطة ذاتية لها من جهة ، ويطرح علينا قطعياته المزعومة من جهة أخرى .

والموقف الثالث مفاده هو أن حامد أبا زيد زعم أن مبدأ تحكيم النصوص يؤدي إلى القضاء على استقلال العقل، بتحويله إلى تابع يقتات بالنصوص، ويلوذ ويحتمي بها[88] .

---

[87] سنتناول موضوع التأويل في الفصل الثالث إن شاء الله

[88] نقد الخطاب الديني ص:102

وردا عليه أقول:إن قوله هذا زعم باطل ، و فيه رعونة نفس و غرور ،وفيه افتراء على الشرع والعقل معا،وهو هنا ردد ما قاله حسن حنفي وأمثاله من أدعياء العقلانية في تقزيمهم للوحي ،ومبالغتهم في تعظيمهم للعقل . وقد سبق وأن بينا بطلان هذا الزعم فلا نعيده هنا. لكننا مع ذلك نقول:أولا إن العقل في أصله ليس مستقلا حتى يقال:إن مبدأ تحكيم النصوص يؤدي إلى القضاء على استقلال العقل. فهذا افتراء على الشرع والعقل والواقع ، لأن العقل قوة وغريزة في الإنسان من ضمن باقي قِوى الإنسان وغرائزه ، ومهما بالغنا في تعظيمه ووصف قدراته ، فهو في النهاية مخلوق لله تعالى ناقص محدود القدرات أحكامه نسبية ،لن يستطيع الخروج من ذلك . والذين يزعمون خلاف ذلك فنحن نتحداهم بأن يثبتوا زعمهم ، وإنتاجهم الفكري شاهد على عجزهم ، فليس عندهم في تعظيمهم للعقل إلا المبالغات ورعونات النفس، والغلو والمجازفات . وإنتاجهم الفكري شاهد ضدهم ، فهو عادي للغاية ، بل هزيل في كثير من جوانبه، وكتابنا هذا اظهر جانبا كبيرا من هزالة وضعف إنتاجهم ، وبطلان كثير مما فيه . فأين ثمار ونتاج غلوهم في تعظيمهم للعقل ؟. لذا فلا معنى ولا داعٍ لمثل تلك المبالغات والمغالطات التي يتظاهر بها أدعياء العقلانية كحسن حنفي ونصر حامد أبي زيد .

و الصواب في ذلك هو أن العقل الإنساني له الاستقلالية لكنها نسبية –أي غير مطلقة-لن يستطيع تجاوزها بحكم طبيعته لأنه مخلوق لله تعالى ، وهذا لا ينزع عنه مكانته المرموقة ، ولا يحرمه استقلاليته النسبية . و إنما علينا أن نضعه في الموضع الصحيح الذي يناسبه بلا إفراط ولا تفريط.

علما بأن ما زعمه الرجل يؤدي إلى افتقاد الوحي الصحيح لاستقلاليته المطلقة من جهة ، ويحط من قيمته ومكانته ويجعله أسيراً تابعا لأهواء وظنون البشر من جهة أخرى . بدعوى أسبقية العقل وحريته ، و هذا لا يصح ، لأنه ليس من الشرع ولا من العقل أن يكون الخالق تابعا لمخلوقه ،و الصواب هو أن يحدث العكس . لكن الرجل قزّم المطلق وآخره ، وعظّم النسبي وقدمه على المطلق ،بمعنى أنه قدم المخلوق على خالقه!!.

و ثانيا إنه لا يصح شرعا ولا عقلا أن يقال: إن تحكيم الوحي يُحوّل العقل إلى تابع له يقتات بنصوصه، ويلوذ ويحتمي به. فهذا غرور و رعونة نفسي، وتكبر على الحق وجهل بحقيقة الشرع والعقل معا. لأنه ليس عيبا ولا نقصا في أن يعبد الإنسان خالقه ، و يخضع له في فكره ومشاعره وسلوكه. بل إن هذا هو المطلوب شرعا وعقلا ،و به يحدث التطابق و التكامل بين الجانب المُسيّر من الإنسان مع الجانب المُخيّر فيه . لأن الجانب الأول خاضع فيه الإنسان لخالقه بالضرورة و ليس في مقدوره تغييره و لا الانفلات منه،و الجانب الثاني هو الذي للإنسان فيه حرية التصرف . فإذا عبد الإنسان خالقه وفق شرعه يحدث ذلك الاتفاق والتطابق ،والتكامل والانسجام في حياة الإنسان . وهنا تكمن سعادة الإنسان فيعيش سعيدا في الدنيا والآخرة، وهذه العلاقة الصحيحة بين الخالق والمخلوق هي التي يسعى أدعياء العقلانية إلى نفيها وتعطيلها وإنكارها و الافتراء- بسببها- على الشرع والعقل معا.

ولا يصح شرعا ولا عقلا وصف التزام العقل بالوحي بأنه يقتات بالنصوص ، فهذا زعم باطل لا يقوله عاقل يعي ما يقول.لأن الوحي هو كلام الله تعالى فيه الحق والنور، و الهداية و العلم . و الإيمان إذا أخذه الإنسان بإخلاص وعزم ، و ثقة وعلم ، وحكمة وقوة ، فإنه يصبح إنسانا آخر. فيزداد إيمانا و شجاعة ،علما وحكمة .....وما أسعد الإنسان الذي يفوز بذلك القرب من خالقه، وما أتعس الذي يفوته ذلك!! . لذا من يعرض عن وحي ربه فإنه ُيقبل بالضرورة على الظلام و التيه ، و يقتات على ظلاميات وأباطيل وخرافات البشر.و الذي يُقبل على وحي ربه لا يصح وصفه بأنه يقتات عليه ، فهذا جهل وضلال. لكن الذي يترك وحي ربه، ويقبل على أفكار البشر هو الذي يقتات على أهواء البشر و أوساخ عقولهم وضلالاتهم .

وليس عيبا ولا نقصا أن يحتمي العقل بالوحي ويلوذ به ، فهذا أمر مطلوب شرعا وعقلا ، فالمخلوق يحتمي بخالقه ،والضعيف يلوذ بالقوي ،والجاهل يلجأ إلى العالم ، والنسبي يلوذ بالمطلق . وإذا احتمى الإنسان بالوحي يكون احتمى بخالقه ولاذ به. وهنا تكمن حريته وسعادته، إنه سيسعد في الدنيا والآخرة ويتحرر من كل قيود

وشبهات ،وأباطيل وخرافات الأهواء والعصبيات والمذاهب. فلا يخضع إلا لخالقه ،ولا يخاف إلا منه . فالاحتماء بالوحي شجاعة وعقلانية، تحرر و تحدٍ ، وخلاف ذلك هو جبن وغرور، استكبار وجهل , رعونة نفس وعبودية لغير الله تعالى .

وأما الموقف الرابع فمفاده أن الرجل قال:إنه لا يوجد تصادم بين العقل و النص،و إنما نشأ التصادم بين العقل وسلطة النصوص حين« تتحول النصوص إلى سلطة مطلقة و مرجعية شاملة بفعل الفكر الديني . ثم ذكر أن سلطة العقل هي السلطة الوحيدة التي تُفهم على أساسها النصوص الدينية ،ومن ثم يصبح التقليل من شأن العقل مؤديا إلى إلغاء النصوص »[89]. وقال أيضا:إن أتباع النقل هم الذين أضفوا على النصوص سلطتها ، وأنه لا تصادم بين « العقل والنقل لسبب بديهي وبسيط هو أن العقل هو الأداة الوحيدة الممكنة لفهم النص وشرحه وتفسيره.و ليدلنا هؤلاء المدافعون عن النقل بتشويه العقل والتقليل من شأنه كيف يتلقى الإنسان الوحي ويتفاعل معه»[90]. وزعم أيضا أن الخطاب الديني سعى لتكريس سلطة النصوص الدينية ولتكريس شموليتها، مع أن الواقع هو تكريس سلطة عقول أصحابه وممثليه على باقي العقول[91].

وقوله هذا غير صحيح في معظمه ، لأنه أولا لا يصح إصدار حكم عام بأنه لا يوجد تصادم بين العقل والنص دون تحديد و وضع شروط لصحة ذلك . لأن الواقع شاهد على وجود تناقضات كثيرة بين العقل و نصوص البشر. و بين العقل و نصوص دينية كثيرة نجدها في كتب الديانات الباطلة والمحرفة . كما أنه قد توجد تناقضات وتصادمات بين العقل الصريح و الوحي الصحيح إذا انحرف العقل عن المنهج الصحيح ،أو أخطأ في فهمه ، أُو خرج من كونه وسيلة لفهم النص إلى كونه مزاحما له ، أو مساويا له ، أو متقدما عليه . فهنا يحدث تصادم بين العقل والوحي الصحيح . أما تصادمه مع الأديان الباطلة والمحرفة فهو طبيعي وعادي بل وضروري ، وعلى العقل أن يتمرد عليها ويتقدمها ويرفضها . لكن لا يحدث للعقل

---

[89] الإمام الشافعي ، ص: 16 .

[90] التفكير في زمن التكفير ص ،38، 39 .

[91] نفس المرجع ص:39

تصادم مع الوحي الحق في حالتين : الأولى هي الحالة النظرية التجريدية المبدئية ، فهي على مستوى الفكر المجرد لا يمكن تصوّر حدوث تصادم أو تناقض بين الوحي الصحيح والعقل الصريح ولا بينه وبين العلم الصحيح . و الحالة الثانية هي الحالة الواقعية المتمثلة في وجود الدين الحق على الواقع ، فإذا وُجد هذا الدين فإنه لا يمكن أن يحدث بينه وبين العقل الصريح تصادم أبدا.

وليس صحيحا أن التصادم يحدث بين العقل وسلطة النصوص عندما تتحول إلى سلطة مطلقة ومرجعية شاملة بفعل الفكر الديني المفسر لها. فهذا لا يصح لأن سبب حدوث التصادم سبق أن ذكرناه أعلاه من جهة ، كما أن التصادم ليس سببه – بالضرورة- الفكر الديني، ولا القول بسلطة الوحي المطلقة ومرجعيته الشاملة من جهة أخرى . فهذا لا يؤدي بالضرورة إلى ذلك التصادم ، كما أراد أن يوهمنا به حامد أبو زيد . فذلك قد يحدث إذا اخطأ الفكر الديني في الفهم ،أو حمّل النصوص الشرعية ما لا تحتمل وقوّلها ما لم تقل. فإذا كانت –مثلا- لا تحتمل الشمولية و الحاكمية المطلقة وحملها ذلك ، هنا يكون الفكر المفسر لها قد أخطأ واحدث تصادما بينها وبين العقل . لكنها إذا كانت تنص صراحة على الشمولية والهيمنة، والحاكمية المطلقة دينا ودنيا ثم جاء الفكر الديني واظهر ذلك وشرحه ، فهنا لم يحدث تحريف للشرع ،ولا جناية على العقل و لا حدث تصادم بينها ، ولن يحدث ذلك ابدأ . لذا فإن الرجل مُغالط ومُحرف ومُدلس على القراء ، لأنه عندما أراد أن ينفي عن الشرع شموليته وكماله وهيمنته وجمعه للدين والدنيا، زعم أن الفكر الديني هو الذي أضفى على الشرع ذلك ليدافع الرجل عن فكره العلماني،و يُقزّم الشرع الإسلامي ،ويعطله عن توجيه الدين والدنيا معا .وهذا سيتضح أكثر فيما يأتي لاحقا من كتابنا هذا بحول الله تعالى .

والرجل صب جام غضبه على الفكر الديني وكأن هذا الفكر لا صواب له في فهم الشرع ،وأن دوره هو التحريف لا الفهم الصحيح له من جهة ، وطرح الرجل فهمه للدين على أنه فهم صحيح له ،و مدافع عنه. مع أن حقيقة فكره أنه خصم عنيد للدين ، ومحرف له عن سبق إصرار وترصد ، بلا دليل صحيح من الشرع ولا من

العقل . علما بأن الفكر الديني إذا التزم المنهج الشرعي الصحيح في فهم الوحي سيكون صوابه كثيرا وخطؤه قليلا . و يحدث العكس إذا انحرف منهجيا في فهمه للوحي . فسبب التصادم ليس هو السلطة المطلقة للشرع ،ولا شموليته ،ولا هيمنته ،ولا فهم الفكر الديني للوحي ، وإنما سببه هو الانحراف في منهج فهم الشرع أصولا وتطبيقا . وهذا ينطبق على نصر حامد أبي زيد ، فهو بما أنه علماني متعصب نظر لدين الإسلام بنظرة مذهبية علمانية متعصبة ، فوجده يتناقض مع علمانيته ولا مكان لها في دين الإسلام . لأن الإسلام دين و دولة، ودنيا و آخرة و العلمانية دنيا بلا آخرة،و دين بلا إله ،فوجد الرجل نفسه بين: إما الكفر بالعلمانية والإيمان بالإسلام دنيا و آخرة ، وإما الإيمان بالعلمانية دينا دنيويا بلا آخرة .فاختار الطريق الثاني ،واخذ على نفسه العمل على تحريف دين الإسلام ،و تقزيمه و علمنته بكل ما يستطيع . وهذا طريق مرفوض شرعا وعقلا،وحتى علمانيا.لأن العلماني الصادق الموضوعي مع نفسه ،لا يفعل ذلك، وإنما بما أنه اختار العلمانية دينا له ، فليترك دين الإسلام أو غيره لحاله ولا يعمل على تحريفه وتطويعه وتعطيله .

وثانيا إن قوله بأن العقل هو السلطة الوحيدة التي تُفهم على أساسها النصوص الدينية ، هو قول فيه حق وباطل ،لأن الرجل هنا ذكر سلطة العقل واغفل سلطة الشرع الذاتية . وهذا أمر سبق أن ناقشناه وبينا بطلان ما زعمه الرجل حوله ، وأثبتنا أن لها سلطة ذاتية هي أصل الفهم وأساسه . ومن ثم فإن عملية الفهم لا تتم بطريقة صحيحة شرعا وعقلا وعلما ،إلا إذا تمت على أساس سلطة الشرع أولا ،ثم سلطة العقل ثانيا وعليه لا يصح أبدا الزعم بأن عملية فهم الوحي ،لا تتم إلا بسلطة العقل وعلى أساسه فقط.

علما بأن حقيقة دور العقل هي أنه وسيلة للفهم ،وطرف في العملية وليس على أساسه تفهم النصوص الشرعية –وكل النصوص أيضا- وإنما تُفهم أولا على أساس سلطتها الذاتية . بمعنى أنها تُفهم على أساس مضمونها ،وشرحها الداخلي الذاتي،لأن وحي الله تعالى كتاب مُحكم ،و مُفصل ،ومشروح من داخله.ولا يقبل أي تدخل

خارجي مخالفا لمضمونه ومنهج فهمه، قصد تحريفه والتلاعب به . فهو يأبى ذلك، و يرد على كل من يحاول تحريفه وإفساده بالتأويل التحريفي الذي يمارسه الذين في قلوبهم زيغ.

وبما أن الشرع كذلك فإن العقل هو وسيلة للفهم ،وطرف في فهم النصوص الشرعية .وكثيرا ما يكون دوره -في تعامله مع الوحي- دور القارئ والناقل عندما يتعامل مع النصوص الواضحة المحكمة والمشروحة بالنصوص نفسها . و مثال ذلك قوله تعالى:« وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلاَّ عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أنه عَدُوٌّ لِلّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لأَوَّاهٌ حَلِيمٌ »-سورة التوبة:114-. وإذا أردنا معرفة معنى الأهل والآل في القرآن واللغة نجمع الآيات التي ورد فيها اللفظان ، فنجدها تشرح نفسها بنفسها وتُحدد لنا المعنى الصحيح للأهل والآل .

وأما إذا كان النص متشابها أو صعب الفهم، فعلى العقل أن يفهم النص الشرعي جيدا ،و يُفسره بالمنهج الشرعي في التفسير .وفي هذه الحالة فإن العقل لا ينفرد بالفهم والشرح حسب هواه. و إنما هو محكوم بمحكمات الشرع، ومعطيات النصوص، وحقائق العقل والعلم .و بذلك يتبين أن العقل وسيلة وطرف في فهم الشرع ، وليس كما زعم نصر أبو زيد بأن العقل هو الطرف الوحيد في فهمه . و قولنا هذا ليس تقليلا من شأن العقل ، ولا تقزيما له،و إنما هو اعتراف بالحقيقة الموضوعية ،و وضع العقل في مكانه الصحيح، بلا إفراط و لا تفريط .

لكن الرجل هو المُغالط و المُبالغ في موقفه من العقل، لأن نسبية العقل و محدوديته أمر ثابت شرعا وعقلا ،علما واقعا كما سبق أن بيناه . لكن الرجل لا يبالي بذلك لتحقيق غايات في نفسه خطط لها سلفا انطلاقا من علمانيته التحريفية المتعصبة[92] . ومؤلفات الرجل -وأمثاله من أدعياء العقلانية- شاهدة على محدودية العقل ونسبيته ،وكثرة أخطائه ونقائصه، فهي مملوءة بالانحرافات المنهجية ،والأخطاء الشرعية والتاريخية والعلمية،سبق أن ذكرنا طرفا منها ،وسيأتي مزيد

[92] سنوثق ذلك ونتوسع فيه في الفصل الأخير إن شاء الله تعالى

منها فيما يأتي من كتابنا هذا . فلو كان العقل كما يزعم هؤلاء لتميزت كتبهم بالعبقرية والإبداع و العصمة ، وهذا لا وجود له في كتبهم، وخلافه هو الموجود .

و ليس صحيحا أن تقديم الشرع على العقل هو تقليل من شأن العقل الأمر الذي يؤدي إلى إلغاء النص أيضا . فهذا الزعم باطل لأن الصواب هو أن زعمه هو الذي يؤدي إلى تعطيل الشرع وتحريفه والطعن فيه . لأن القول بأن العقل -المحدود الناقص- أسبق من كلام الله تعلى وأحكم منه هو طعن في الشرع والعقل معا . و هو الذي أوقع الرجل في الغلو في موقفه من العقل من جهة .وتعطيل الشرع من جهة أخرى. فخالف بذلك العقل والشرع ،وطعن فيهما معا.

و ثالثا إن الرجل اشتد في نقد الفكر الديني في تفسيره للنصوص الشرعية، وحمّله مسؤولية حدوث تصادم بين العقل والوحي . وعمله هذا هو محاولة منه لتحريف الشرع من جهة ، وتحميل الفكر الديني مسؤولية حدوث ذلك التصادم من جهة أخرى .و هذا باطل مردود عليه ، لأن سلطة الوحي ذاتية وليست من إضفاء الفكر الديني. فنفى عن الشرع شموليته و حاكميته وهيمنته بدعوى أن الفكر الديني هو الذي أضفى ذلك عليه . و هذا افتراء على الشرع والفكر الديني معا.لأن الشرع شاهد بذاته وعلى نفسه بأنه يمتلك سلطته الذاتية التي من خصائصها الشمولية والحاكمية والهيمنة. و للفكر الديني أيضا سلطته في الفهم والتفسير، فإذا ما التزم بالمنهج الشرعي الصحيح في الفهم والتفسير يكون فهمه صحيحا موافقا للشرع والعقل معا ، و إذا اخطأ في ذلك يكون هو المخطئ ويبقى الشرع محتفظا بسلطته وشموليته و حاكميته .

والغريب في الأمر أن حامد أبا زيد اتهم الفكر الديني بتحريفه للشرع وتحميله ما لا يحتمل ، لكنه نسي أو تناسى نفسه أنه هو شخصيا يمارس نفس العمل بطريقة مخالفة للشرع والعقل معا. وذلك أنه تعمد التحريف عندما نفى عن الشرع سلطته من جهة ، ونسب إلى المفسرين سلطة سماها سلطة النصوص حرفوا بها الشرع حسب زعمه من جهة ثابتة، وطرح لنا فهمه للشرع كسلطة جديدة هي سلطة فكر

نصر حامد أبي زيد في فهمه للشرع من جهة ثالثة. فعمله هذا هو اخطر مما نسبه إلى الفكر الديني لأنه –أي حامد أبي زيد – يتعمد التحريف والافتراء على الشرع والعقل والاعتداء عليهما معا. فهو يعمل على تكريس سلطة فكره العلماني عن طريق الطعن في الشرع والفكر الديني معا بطريقة غير علمية مخالفة للشرع والعقل معا .

والموقف الخامس مفاده أن نصر حامد أبا زيد زعم أن العلاقة بين المفسر والنص هي علاقة تفاعل جدلية لكن هذا لا يدعو إلى إلغاء الوجود التاريخي للنص ولا إلى إلغاء ذاتية المفسر. وهذه العلاقة تثير معضلات على المستويين الوجودي والمعرفي .وزعم أيضا أن المفسرين جعلوا النصوص ناطقة خارج زمانها ومكانها ، و ظروفها وملابستها . و زعم أيضا أن عقل الرجال ومستوى معرفتهم وفهمهم هو الذي يحدد الدلالة ويصوغ المعنى[93].

و ردا عليه أقول:إن قوله هذا غير صحيح في معظمه، لأنه أولا ليس صحيحا أن العلاقة بين التفسير والنص هي علاقة تفاعل جدلي ،بمعنى أنها ليست علاقة تأثير متبادل بينهما. لكن الرجل أراد أن يوهمنا بأن العلاقة بينهما هي علاقة تأثير متبادل، ونسي أو تناسى أن هذا النوع من العلاقة لا يمكن أن يحدث إلا بين كلامين مباشرين، بمعنى أنه لا يحدث إلا بين شخصين متناظرين متجادلين. وهذا لا يمكن أن يوجد بين المفسر، والنص المكتوب.وفي هذه الحالة- أي حاله المفسر والنص المدون- توجد علاقة تأثير غير متبادل ،بمعنى أن النص يُؤثر في المفسر، فيتأثر به، لكنه لا يستطيع التأثير في النص كما تأثر هو به. فالتفاعل هنا هو تفاعل من جهة واحدة ،وليس من جهتين. فالنص يُؤثر ولا يتأثر ،والمفسر يتأثر بالنص ولا يؤثر فيه .

وكلامنا هذا هو من البديهيات المعروفة من الواقع الملموس بالضرورة. لكن الرجل خالف ذلك بلا دليل لغايات مذهبية في نفسه يريد الوصول إليها و الانتصار

[93] التفكير في زمن التكفير ص:38،39 ، 154 وفلسفة التأويل.....ص:13،11

لها، ولو بإنكار بديهيات الشرع والواقع . وهذا أمر كشفنا جانبا منه هنا ،وسينكشف المزيد منه لاحقا إن شاء الله تعالى .

و مما يبطل زعمه أيضا أننا درسنا نصوص نصر حامد أبي زيد ، فلم تتغير و لا أثرنا فيها ،و لم تتفاعل معنا ،ولا كان في مقدورنا فعل ذلك فيها ، فهذا لم يحدث ولن يحدث .و حتى الرجل نفسه لا يقبل أن يحدث ذلك لكلامه، و لو حدث ذلك فرضا ،لاتهم من فعله بتحريف كلامه والاعتداء عليه. لكنه زعم أن ذلك يحدث لنصوص الشرع عندما يتعامل معها المفسرون!!.

و أشير هنا إلى أن النص إذا كان مُحكما ،فإنه لا يحتمل إلا معنى واحدا ،و لن يستطيع العقل التلاعب به. وإذا ما أصر على ذلك ،فإنه سيحرّفه ،ويقع في تناقض مع النص نفسه، ومع النصوص الشرعية المُحكمة الأخرى ، ومع روح الشرع ومقاصده أيضا. فيكون تفسيره باطلا مرفوضا شرعا ،وعقلا،و واقعا. لأنه قام بعملية تحريف للنص ولم يقم بتفسيره بطريقة صحيحة. فانكشف عمله التحريفي .

وأما إذا كان النص الشرعي متشابها يحتمل عدة أوجه ، فإنه –مع ذلك- يبقى محافظا على ذاتيتة العامة، و معناه الإجمالي غير المتناقض .لأنه- في هذه الحالة- يكون يحتمل تفسيرات متنوعة ضمن اختلاف التنوع لا التناقض. لكنها إذا تناقضت فهذا يعني أنه يوجد خلل وانحراف في التفسير أدى إلى تناقض النص مع نفسه ، بمعنى أنه تعرض لتفسير غير صحيح. لأن النص المتشابه يحتمل اختلاف التنوع ،ولا يحتمل اختلاف التناقض. لأن الوحي كتاب إلهي مُحكم مُفصل لا يأتيه الباطل أبدا.

و من حق المفسر أن يقرأ النص المتشابه من معناه الظاهر والخفي إن كان يقبل ذلك. فيقرأ ما فوق السطور،وما تحتها ،وما بينها ، بطريقة علمية صحيحة على أساس من الشرع ،والعقل معا . ولا يحق له أن يُحمّل النص ما لا يحتمل ،و يقوّله ما لم يقل . وإذا ما حمّله ذلك فإنه سيقع في تناقض بين تفسيراته المحتملة من جهة ، و بينها وبين النصوص الشرعية المُحكمة التي لا تقبل التناقض من جهة أخرى . و إن هو أصر على تفسيراته التحريفية ،فإن عمله سيكون باطلا ،و لا قيمة

له شرعا ولا عقلا. ولن يستطيع الخروج من التناقض الذي وقع فيه.، ويبقى عمله مرفوضا من جهة ، ولن يستطيع التأثير في النصوص وتغيير معانيها من جهة أخرى . فلا هو خرج من التناقض ولا هو قدم تفسيرا صحيحا موافقا للشرع والعقل معا.

و ثانيا إن قوله بأن العلاقة الجدلية بين النص والمفسر ،لا تدعو إلى إلغاء الوجود التاريخي للنص ،هو قول فيه تغليط، وتدليس، وتعطيل للشرع . لأن الرجل نفى عن الشرع سلطته الذاتية ،و من ثم ألغى مضمونه الداخلي وتأثيره في الواقع ، فأصبح نصا معطلا، له وجود تاريخي وليس له تأثير واقعي عملي حقيقي يفرضه من ذاته على الواقع. وهذا زعم باطلا لأن النصوص الشرعية كما أنها تحمل جانبها التاريخي فإنها أيضا تحمل جانبها العملي المستمر بالضرورة ، فقوله تعالى :« إِنَّ الصَّلاَةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَّوْقُوتًا »-سورة النساء:103- يثبت الجانبين التاريخي و التطبيق العملي المستمر .

علما بأن قول الرجل بالعلاقة الجدلية بين المفسر والنص أوقعه في تناقضين : الأول هو أن القول بالعلاقة الجدلية يستلزم أن يكون النص له سلطة ذاتية ، كان الرجل قد نفاها عنه .لأن النص إذا كانت له علاقة جدلية فهو بالضرورة له سلطة ذاتية . والثاني هو أن القول بالعلاقة الجدلية يستلزم أن النص له تأثير فكري وعملي في المفسر ،و الرجل قد نفى ذلك عنه ،عندما زعم أن قول الرجال وقدراتهم هي التي تحدد الدلالات وتصوغ المعاني. فأغفل سلطة النص ،وتأثيره في تحديد المعنى . فالرجل متناقض ولا مخرج له منه إلا بالفهم الصحيح للوحي وفق المنهج الشرعي الذي اقره الشرع بنفسه[94].

و ثالثا ليس صحيحا ما زعمه الرجل بأن المفسرين هم الذي جعلوا النصوص الشرعية ناطقة خارج زمانها ومكانها وظروفها التي ظهرت فيها. فهو يريد أن يقول:إن القول بصلاحية دين الإسلام لكل زمان ومكان ،هو مما أضفاه المفسرون على دين الإسلام ،وليس هو منه. وهذا افتراء على الشرع والمفسرين معا. لأن

[94] سنتناول هذا الموضوع ونتوسع فيه لاحقا إن شاء الله تعالى .

القول بصلاحية الإسلام لكل زمان ومكان هو أمر معروف من دين الإسلام بالضرورة . بدليل الشواهد الآتية :أولها إن ختم النبوة بمحمد- عليه الصلاة والسلام- وإرساله إلى الإنس والجن كافة يستلزم أن يكون الإسلام صالحا لكل زمان ومكان إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها .

والثاني هو أن قوله تعالى :« الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِينًا »سورة المائدة:3-. يعني أن الدين كامل تام ارتضاه الله لنا دينا ، و هذا يعني أنه لا دين بعده ،وأنه دين صالح لكل زمان ومكان.

والشاهد الثالث مفاده هو أن الله تعالى نصّ صراحة على أن الدين عنده هو الإسلام ولا يقبل دينا غيره ، لقوله سبحانه :« إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللّهِ الإِسْلاَمُ »-سورة آل عمران:19-، و« وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلاَمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ »-سورة آل عمران:85- . وهذا يستلزم أن الإسلام صالح لكل زمان ومكان ،وإلا ما جعله الله حجة على البشر ،وما اتخذه دينا له ،وما أمر الناس بعبادته على أساس دين الإسلام .

وهو قد بنى زعمه هذا على قوله الباطل في إنكار بأن يكون للوحي سلطته الذاتية ،وتحميل الفكر الديني بأنه هو الذي أضفى على الشرع سلطته وشموليته وحاكميته . وهذا الزعم سبق أن ناقشناه فيه وأبطلناه .و هو هدم للوحي أقامه صاحبه على إنكار ضروريات الشرع ،بلا دليل صحيح ولا ضعيف ،وإنما أقامه على مذهبيته العلمانية المتعصبة والمحرفة للنصوص ليصل إلى الزعم بأن الشرع هو وليد زمانه الذي ظهر فيه ، وهو اليوم قد تجاوزه الزمن ولا يصلح لنا ولا لزماننا .وزعمه هذا مخالف للشرع والعقل معا ، قد سبق أن بينا ذلك مرارا.

و أما قوله بأن العلاقة بين المفسر والنص تثير معضلات على المستويين الوجودي والمعرفي. فهو اعتراف خطير وهام جدا ،اعترف فيه الرجل بما يثيره منهجه التحريفي من معضلات وإشكالات في تفسيره للوحي. فلو كان منهجا صحيحا سليما موافقا للشرع والعقل ما أثار ذلك . و السبب الأساسي في ذلك ، هو نفي الرجل لسلطة الوحي الذاتية من جهة ، وتقديم العقل على الشرع من جهة

أخرى . فالعيب ليس في الشرع الصحيح ولا في العقل الصريح ،وإنما العيب في العقل التحريفي المتعصب ، وفي المنهج التفسيري المعوج .

و فيما يخص زعمه الأخير بأن العقول بفهمها ومستواها المعرفي هي التي تحدد دلالة النصوص و تصوغ معانيها ، فهو زعم باطل يعبر عن مزاعمه السابقة ، ويحمل نفس الانحراف في المنهج والتطبيق. لأن عملية فهم الوحي وتفسيره لا يمكن أن تتم إلا بسلطتين هما: سلطة الوحي التي تحدد المعنى الداخلي للنص ، وسلطة العقل التي تحاول فهم النص وشرحه واكتشاف أسراره وحِكَمه من خلال سلطة النص الذاتية أولا ، ثم قدرات ومعارف سلطة العقل ثانيا. و لن تستطيع سلطة العقل التأثير في سلطة الوحي والتدخل فيها أبدا حتى وإن حاولت ذلك بالتلاعب والتحريف لأن تفسيرها لن يكون صحيحا ،ولا منسجما مع الوحي الحق ، ولا مع العقل الصريح ، ولا مع العلم الصحيح .لأن للوحي سلطة ذاتية هي الأصل التي تفشل أمامها كل محاولات التأويل التحريفي التي يمارسها الذين في قلوبهم زيغ من أدعياء العقلانية وأمثالهم .

وأما محاولات العقل في فهم النصوص ، فهو قد يفهم النص فهما صحيحا وقد يخطئ في فهمه له .وهذا لا يُغير من الأصل شيئا .لأن المعيار في معرفة الصواب من الخطأ هو الوحي أولا وليس العقل .لأنه –أي العقل- ليس هو الذي يحدد الدلالة الصحيحة للنص ،وإنما هو يسعى لفهمها فهما صحيحا، وذلك بعرضها على النص نفسه أولا، ثم على النصوص الشرعية الأخرى ثانيا ،ثم على المعطيات الصحيحة الأخرى المأخوذة من العقل والعلم ثالثا. وفي كل الحالات يبقى الوحي الصحيح هو المرجع الأول ،ولا يكون تابعا للعقل ،ولا لأي مرجع آخر.و بذلك تبقى فُهوم البشر فُهوماً نسبية لا يمكنها أن تكون حَكَما على الوحي الصحيح .لكن يمكنها أن تكون فاهمة وشارحة وموافقة وخادمة له، إذا التزمت بالمنهج العلمي الصحيح في فهمه وتفسيره . والفهوم قد تتعدد حول النص الواحد ، لكن التأكد من صحتها وصوابها لا يتم بالرجوع إليها ،وإنما يتم بإرجاعها إلى الوحي أولا ،ثم إلى حقائق العقل والواقع والعلم ثانيا.

وأما الموقف الأخير – السادس – فيتعلق بمقصود الرجل من نفيه سلطة الشرع ، وإصراره على القول بسلطة العقل وأسبقيته على الشرع من جهة ،ودعوته إلى التحرر من سلطة الشرع من جهة أخرى . و هو قد أفصح عن ذلك صراحة عندما ذكر أن مقصوده من دعوته إلى التحرر من سلطة النصوص هو التحرر من مفاهيم الهيمنة والشمول التي يضفيها بعضهم عليها. و هم يطرحون تأويلاتهم هم ، و تفسيراتهم وحدها[95].

و ذكر أيضا أن دعوته إلى التحرر من سلطة النصوص لا تعني التحرر من نصوص القرآن والسنة ،وإنما المقصود من ذلك هو التحرر من النصوص الشارحة لنصوص الشرع . و زعم أيضا أن ما يدعو إليه من نفي لسلطة الشرع و شموليته ليس "اعتداء على العقيدة ،أو استبعادا للدين"[96].

و زعم أيضا أن دعوته ليست تعطيلا للنصوص ،وإنما هي ممارسة للاجتهاد. ثم قارنها ببعض اجتهادات الخليفة عمر بن الخطاب –رضي الله عنه-، فذكر أن الخليفة عمر بن الخطاب لم ينصاع لبعض أوامر القرآن والسنة النبوية في إعطاء المؤلفة قلوبهم نصيبهم من الزكاة المذكور في القرآن بنص «لا يحتمل التأويل» . والمثال الثاني على ذلك هو أن عمر بن الخطاب لم يُقِم حد السرقة -عام الرمادة - المنصوص عليه في القرآن بنص لا يحتمل التأويل أيضا . ثم تساءل الرجل: هل كان عمر ينكر النصوص ؟ ولماذا لم ينكر عليه الصحابة ذلك الفعل ؟ فيكفرونه بدعوى تعطيل النصوص . ثم أشار إلى أن خصومه –الذين اتهموه بتعطيل الشرع- ليس أمامهم –في أغلب الظن-إلا التسليم بحق الاجتهاد مع تغيرات الزمان والمكان ، وما يترتب على ذلك من أن «سلطة النصوص مضفاة وليست سلطة ذاتية» . وهل عندما لم يحكم عمر بمنطوق الشرع في قطع يد السارق كان يخالف الإسلام، ويطالب بالتحرر من النصوص ؟ إنه قطعا ليس كذلك لأنه كان يدرك سياق النصوص ولم يكن يتعامل مع أحكامها على أنها تمثل سلطة مطلقة[97] .

---

[95] التفكير في زمن التكفير ص:74

[96] الإمام الشافعي ص:22و التفكير في زمن التكفير ص:147

[97] التفكير في زمن التكفير ،ص: 42،152

وردا عليه أقول: إن قوله هذا غير صحيح في معظمه ، وفيه تغليط وتدليس، وتحريف للشرع وتلاعب به . لأنه أولا إن الرجل لم يكن موضوعيا ودقيقا ولا واضحا ولا صريحا في استخدامه لمصطلح : سلطة النص التي نفاها ودعا إلى التحرر منها أيضا. فظاهر كلامه هو الدعوة إلى التخلص من نصوص الشرع .وهذا أمر واضح ومفهوم من كلامه دون لُبس ولا غموض. ثم أنه عندما أُنكر ذلك عليه و نُسب إلى أنه يدعوا إلى تعطيل الشرع تظاهر بأنه يدعو إلى التحرر من سلطة شُراح و مُفسري النصوص لكن الرجل- بعد ذلك- استمر في استخدام نفس المصطلح وهو: التحرر من سلطة النصوص . وتعبيره هذا واضح مُحكم ليس متشابها ،و عليه فلا يقال: إنه يحتمل معنيين أو أكثر. فهو واضح وشاهد على أن الرجل يقصد بذلك نصوص الشرع . لذا فإن ما قاله الرجل في شرح مقصوده يبقى ناقصا ، لأنه لا يرفع المعنى الظاهر والمفهوم من عبارة : التحرر من سلطة النصوص. لذا فيحق لنا أن نتهمه بأنه يتعمد التظليل والتلاعب والتدليس .لأنه لو كان فعلا يقصد من كلامه الشرح الذي ذكره ، لكان عليه أن يفرق بين نصوص الشرع ونصوص البشر.كأن يقول: سلطة النصوص الشرعية ، أو سلطة نصوص الوحي ، مقابل : سلطة نصوص البشر ، أو سلطة شروح المفسرين . لكنه لم يفعل ذلك ، وظل يستخدم ذلك التعبير الذي ينفي فيه سلطة الشرع من جهة، ويطعن في الشرع نفسه من جهة أخرى .

فلماذا هذا الإصرار على ذلك ، مع أنه تعبير يضر صاحبه ،و يفضحه وحجة عليه ؟!. واضح من ذلك أن الرجل كان يعبر عن موقفه بصراحة من الشرع ، فإذا انتقده خصومه في ذلك زعم وتظاهر أنه يقصد بذلك نصوص الشراح والمفسرين ولا يقصد الشرع نفسه. مع أن الواجب عليه شرعا وعقلا وعلما أن يكون دقيقا في ألفاظه وتبريراته . وعليه فإن إصرار الرجل على استخدام ذلك التعبير دليل دامغ على أنه يسعى فعلا إلى تعطيل الشرع وتحجيمه ،لتحل العلمانية محله كبديل لدين الإسلام . فالرجل داعية علماني متطرف متعصب محرف، قال بتلك المزاعم بعدما

تبين له أنه لا مكان لعلمانيته إلا بنفي سلطة الشرع وشموليته بالتحريف والافتراء والتغليط والعناد[98] .

وهو نفسه أعلن صراحة أن هدفه مما يدعوا إليه هو التخلص من فكرة هيمنة الدين وشموليته لكل جوانب الحياة .و لكي يصل إلى ذلك نفى سلطة الشرع الذاتية وجعله هلاميا لا أصالة له ، ولا ثوابت، ولا محكمات . و إنما هو عجينة تشكله العقول حسب أهوائها ومصالحها، وزمانها ومكانها، وهذه المزاعم سبق أن ناقشناها وبينا بطلانها . وهي شاهدة على أن الرجل مزدوج الخطاب: خطابه الأول هو الخطاب العلماني التحريفي للشرع الذي عبر عنه بصراحة في نفيه لسلطة الشرع . و خطابه الثاني هو أن الرجل عندما يحاصره منتقدوه وتنكشف نواياه وخططه لتعطيل الشرع ، يتظاهر بأنه لا يقصد ذلك، وإنما يقصد الفكر الديني المحرف للشرع حسب زعمه .

و ثانيا إنه يُلاحظ على الرجل أنه اتخذ أربع خطوات للوصول إلى ما خطط له سلفا: الأولى نفى فيها سلطة الشرع الذاتية الآمرة والناهية من دون أي دليل صحيح ولا ضعيف من الشرع ولا من العقل . والثانية زعم فيها أن العقل هو الأصل الذي يتأسس عليه الشرع ويُفهم أيضا . و الخطوة الثالثة اتهم فيها الفكر الإسلامي الشارح للنصوص بأنه حمّل الشرع ما لا يحتمل، وقوّله ما لم يقل ، و إنما هو الذي أضفى على الدين سلطته وشموليته ،وهيمنته وصلاحيته لكل زمان ومكان. والخطوة الأخيرة – الرابعة – هي نتيجة ضرورية للخطوات السابقة ومفادها أنه بما أن الشرع لا سلطة ذاتية له ، وأن العقل هو أساس الشرع وأسبق منه ، وأن المفسرين هم الذين يضفون على الشرع ما يريدونه منه وما ليس منه . فإنه –بناء على ذلك- فمن حق حامد أبي زيد أن يفسره وفق فكره ومذهبيته ليتفق مع قناعاته ،وأهدافه ومصالحه !!. فنفى عنه سلطته وشموليته، وصلاحيته لكل زمان ومكان. وبذلك عطله وقزّمه ، وحصره في زاوية ضيقة لتحل محله علمانيته التي يؤمن بها وينتصر لها ويبشر بها.

---

[98] سنتوسع في ذلك في الفصل الأخيران شاء الله تعالى .

ونحن هنا قد كشفنا خطة الرجل التحريفية للشرع ، وقد سبق أن أبطلنا مزاعمه التي اعتمد عليها ؛ ليتبين للقارئ أن الرجل كان يعمل على هدم دين الإسلام وتعطيله. وأنه لم يكن صادقا عندما زعم بأنه لا يعمل على تعطيل الشرع . علما بأنه –لتحقيق خطته- افترى على الشرع والعقل والفكر الديني وممثليه ،ولم يجد في ذلك حرجا ، ما دام يُحقق له ما خطط له سلفا . فالغاية تبرر الوسيلة !.

و ثالثا إن الرجل لا يبالي بأخطائه وتناقضاته من أجل تحقيق أهدافه. فمن ذلك أنه نفى أن تكون للشرع سلطة ذاتية فاعلة في الواقع مع أن زعمه هذا مخالف للشرع جملة وتفصيلا من جهة، ومخالف لما هو معروف من دين الإسلام بالضرورة من جهة أخرى . و منها أيضا أنه اتهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه بمخالفة النص الصريح الذي لا يحتمل التأويل عندما منع المؤلفة قلوبهم من أخذ نصيبهم من الزكاة ،وعندما أوقف قطع يد السارق في مجاعة عام الرمادة . فهذا تناقض مع زعمه السابق في نفيه لسلطة الشرع ونسف له من جهة ،واعتراف منه بأن النص الشرعي له سلطة ذاتية متنوعة وفاعلة تتعلق بالواقع من جهة ثانية . و للنصوص الشرعية أحكام مُحكمة لا تقبل التأويل ولا تحتمله من جهة ثالثة . وأنها ليست تابعة لفُهوم البشر حسب أهوائهم ومصالحهم ،وإنما هي نابعة من سلطتها الذاتية وافقت إرادة البشر أم خالفتها. فالرجل –باعترافه هذا- يكون قد هدم كل ما بناه و دافع عنه ، لكنه- مع ذلك- لا يبالي بما وقع فيه ، لأن له غايات مسبقة يعمل على تحقيقها حتى وإن خالف الشرع والعقل والعلم ، وتناقض مع نفسه .؛ لأن هواه ليس في ذلك، وإنما هو في الغايات التي يعمل على تحقيقها !!.

وأما ما قام به عمر بن الخطاب رضي الله عنه فهو ليس كما وجهه حامد أبو زيد وأراد أن يوهمنا به . و إنما هو اجتهاد منه في تعامله مع الشرع ،وليس تعطيلا لشرع ومخالفة له، ولا أنه أبى الانصياع له . فهو اجتهد في تطبيق الشرع حسب الظروف المستجدة في زمانه ، معتمدا على روح الشريعة ومقاصدها ، و مصالح المسلمين بجلب المصالح ودرء المفاسد . كل هذا تم على أساس سلطة الشرع

المهيمنة الشاملة للدين والدنيا معا. ولم يكن عمر ينظر إلى الشرع على أنه لا سلطة له كما هو حال حامد أبي زيد . لذا فلا مجال للمقارنة بين عمل الرجلين، لكن حامد أبا زيد مغالط ومدلس ومحرف للنصوص . لأن الخليفة عمر بن الخطاب مارس الاجتهاد انطلاقا من الشرع ومن أجله، وذلك أنه عندما أبى أن يعطي بعض الذين ألف النبي –عليه الصلاة والسلام – قلوبهم بالعطاء قال لهم :(هذا شيء كان النبي –عليه الصلاة والسلام –يعطيكموه تأليفا لكم على الإسلام ، واغني عنكم ، فإن ثبتم على الإسلام ، وإلا فبيننا وبينكم السيف)[99] . فهو هنا لم ينكر سهم المؤلفة قلوبهم ، ولا عطله كلية وإنما منع جماعة من العطاء كانت تأخذه زمن رسول الله – عليه الصلاة والسلام – وعلل موقفه هذا بما قاله لهم .فهو مجتهد في الالتزام بالشرع انطلاقا منه ومن أجله خدمة لمصالح الشرع والمسلمين معا. ولم ينكر عليه الصحابة و لا عارضوه ،ولا عابوا تصرفه ،ولا اتهموه بأنه خالف الشرع ،ولا أنه يعمل على تعطيله ، ولا أنه أنكر سلطة الشرع الذاتية[100].

وأما عدم تطبيق عمر لحد السرقة في مجاعة عام الرمادة، فهو أمر عادي وطبيعي موافق للشرع والعقل معا . وليس ذلك تعطيلا للشرع ،ولا هدرا ،ولا نفيا له .وإنما هو اجتهاد منه انطلاقا من الشرع ومن أجله، بل هو تطبيق للشرع من جهة أخرى . لأن الشرع الذي أمر بقطع يد السارق بشروط ، هو نفسه أمرنا بدرء الحدود بالشبهات ونص على أن الضرورات تبيح المحظورات ،وان المُكرَه والمُضطر رُفع عنهما القلم[101] . فالخليفة عمر أوقف حكما شرعيا بنصوص شرعية ، وطبق مكانه أمرا شرعيا بنصوص شرعية أخرى أيضا. وهذا خلاف ما فعله حامد أبو زيد الذي نفى سلطة الشرع الذاتية بلا دليل من الشرع ،ولا من العقل من أجل تعطيل الشرع وهدمه، وإحلال العلمانية محله.

[99] سيد سابق : فقه السنة، دار الجبل ، بيروت ،1995 ،ج1،ص:367

[100] انظر : نفسه،ج1،ص:367

[101] نفسه،ج1،ص: 367وما بعدها ومحمد بن علي الشوكاني : نيل الأوطار .ج8،ص:45

و بذلك يتبين أن مقارنة حامد أبي زيد لعمله بعمل عمر ابن الخطاب هو عمل في غير محله،وهو من التحريف والتدليس والتغليط . لأنه لا مجال للمقارنة بين عمل الرجلين من ثلاثة أوجه أساسية: أولها هو أن عمر بن الخطاب- رضي الله عنه – لم ينكر نصا ولا حكما، وإنما أوقف تطبيق بعض الأحكام الشرعية بالاعتماد على الشرع نفسه . بمعنى أنه أوقف نصا وطبق غيره . لكن حامد أبا زيد أنكر أمورا معروفة من الإسلام بالضرورة كنفيه لسلطة الشرع وشموليته بلا دليل . والوجه الثاني هو أن اجتهاد ابن الخطاب كان من أخل تطبيق الشرع لا من اجل تعطيله . لكن أبا زيد "اجتهد" لإنكار ضروريات الشرع وتقزيمه وتعطيله ، لتحل العلمانية محله . والوجه الأخير- الثالث- مفاده هو أن عمر بن الخطاب اجتهد انطلاقا من الشرع نفسه ، لكن أبا زيد "اجتهد" انطلاقا من مذهبيته العلمانية المتعصبة للباطل والمحرفة للشرع .

وبذلك يتضح جليا أن ما قاله نصر حامد أبو زيد حول سلطة النص والعقل غير صحيح في معظمه . وأنه تعمد الافتراء على الشرع عندما نفى عنه سلطته الذاتية المفروضة شرعا ،والمعروفة بالضرورة من دين الإسلام . فعل ذك طعنا في الدين، وتحريفا له ، وانتصارا لعلمانيته المحرفة للشرع .

وختاما لهذا الفصل – الأول – يتبين أن ما أثاره بعض أدعياء العقلانية من مغالطات وشبهات ، وما طرحوه من تحريفات وتدليسات تتعلق بالوحي والعقل، والعلاقة بينهما وسلطة كل منهما، ما هي إلا أباطيل ومفتريات ، ناقشناهم فيها وبينا تهافتها وبطلانها بدليل الشرع الصحيح، والعقل الصريح. والعلم الصحيح.

أولا : أباطيل تتعلق بالوحي والواقع .

....

الفصل الثاني

أباطيل حول الوحي والواقع والفكر العلمي

أولا : أباطيل تتعلق بالوحي والواقع .

ثانيا: أباطيل تتعلق بالوحي والفكر العلمي .

ثالثا : أباطيل حول الإعجاز القرآني وتفسيره العلمي .

رابعا : أباطيل تتعلق بدعوى تعدد الحق وتغيره

....

أباطيل حول الوحي والواقع والفكر العلمي

أثار بعض أدعياء العقلانية المعاصرين شبهات وأباطيل كثيرة جدا، تتعلق بالوحي والواقع، وبالوحي والفكر العلمي ، وبالإعجاز القرآني وتفسيره العلمي. وأخرى تتعلق بدعوى تعدد الحق وتغيره . فما تفاصيل ذلك ؟ وما هي خلفياتهم المذهبية في إثارتهم لتلك الشبهات والمفتريات والأباطيل ؟.

أولا : أباطيل تتعلق بالوحي والواقع .

نُفرد هذا المبحث لطائفة من الأباطيل والمفتريات ، تتعلق بالوحي والواقع قال بها بعض أدعياء العقلانية . نذكرها في خمس مجموعات كل منها يتضمن طائفة

من الأباطيل . الأولى تتعلق بالأسبقية بين الوحي والواقع وتحتوي على خمس مواقف فكرية :

أولها موضوعه : أولوية الواقع على الوحي ، فزعم حسن حنفي أن الواقع له أولوية على النص ، واستشهد على ذلك بتغيير الإمام الشافعي لاجتهاده عندما نزل بمصر ، وموقفه هذا – عند حنفي – هو نقطة ايجابية كَثُر الاستشهاد بها على تلك الأولوية[102] .

وأقول : أولا قبل الرد على الرجل لابد من تحديد معنى الواقع بدقة ، لأنه ضروري لكي يتضح الأمر وتكون المناقشة صحيحة مبنية على مقدمات متفق عليها . وعليه فإن الواقع واقعان: الأول هو الواقع الطبيعي المحيط بنا والموجود بداخلنا أيضا . فنحن -كبشر مخلوقين- جزء من الواقع الطبيعي المحكوم بسنن وقوانين لا تتغير، إلا أن يشاء الله رب العالمين . والثاني هو الواقع البشري الذي هو انعكاس لوجودنا الطبيعي على مستوى الفكر والدوافع والغرائز ، ومصالح الإنسان على أرض الواقع . وهذا الواقع يختلف عن الواقع الأول – وهو الطبيعي – لأنه يتمتع بهامش كبير من حرية الإرادة والتصرف والتفاعل ، والتأثير والتأثر بالواقع الطبيعي والبشري معا .

و ثانيا إنه ليس صحيحا أن الواقع له الأولوية على الشرع لأربعة أمور أساسية :أولها هو أن الوحي من كلام الله تعالى ، والكلام صفة أزلية لله تعالى ومن ثم فإن كلامه أولى من مخلوقاته مكانة وأسبقية . والأمر الثاني هو أن العالم بأسره خلقه الله تعالى بكلامه لقوله سبحانه:« إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شيئا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ »-سورة يس:82- . فكلامه سبحانه غير مخلوق خلق به العالم المخلوق من بينه الإنسان ، و من ثم فإن كلام الله أسبق وله الأولوية على المخلوقات .

والأمر الثالث هو أن الله تعالى أنزل الوحي على رسله لتغيير الواقع الذي يعيشه الإنسان ، فيخرجه من عبادة الأهواء والعباد إلى عبادة رب العباد من جهة ،

---

[102] حسن حنفي : حوار الأجيال ... ص:458

وليرشده إلى الطريق الصحيح للفوز بالدنيا والآخرة من جهة أخرى . فالوحي هو الذي جاء لتغيير الواقع البشري ، ومن ثم فهو المتحكم فيه وليس العكس .

والأمر الخير- الرابع- مفاده هو أن الوحي كلام الله ، ومن ثم فهو حق وعلم ، ونور وبرهان، ويقين و هداية. لكن الواقع البشري هو انعكاس لفكر الإنسان ودوافعه ، وغرائزه وسلوكياته. وهذه الانعكاسات هي خليط من الخطأ والصواب، والصدق والكذب،والحق والباطل،والظن واليقين،والشبهات والشهوات ،و عليه فإن الوحي أسبق من الواقع ، وأولى منه لأن الوحي يقيني، والواقع مرجع نسبي .

وأما استشهاده بتغيير الشافعي لاجتهاده عندما نزل مصر، فهو استشهاد لم يضعه في مكانه المناسب من جهة، ولا يصح الاستشهاد به على أولوية الواقع من جهة أخرى . وإنما الرجل هو الذي حول الحبة الصغيرة إلى قبة كبيرة، ونظر إليها من غير منطلقها الصحيح ،وسياقها السليم. لأن الشافعي لم يُغير منطلقه ولا منهاجه الفقهي العام ، فهو انتقل من مجتمع إسلامي في بغداد إلى مجتمع إسلامي آخر في مصر، فالمجتمع واحد ولم تتغير أصوله ولا غير الشافعي قناعته ومذهبيته السنية . فلما حل بمصر كانت له اجتهادات خالف بها اجتهادات أخرى قال بها في بغداد انطلاقا من نفس الأصول الشرعية السابقة. فظل الشرع هو المنطلق والأسبق ،والمتحكم في الواقع من جانبين :الأول هو أن المجتمع كان إسلاميا في بغداد ومصر. والثاني هو أن اجتهادات الشافعي كانت إسلامية أيضا . وعليه فليس الشرع الذي تغير هنا ، وإنما الشافعي غير بعض الاجتهادات بناء على الواقع الجديد في مصر،وقد وجد له حلولا في الشرع نفسه. فالشافعي لم يُغير الشرع و لا أخضعه للواقع ،و إنما أخضع الواقع الجديد للشرع ،و خرج باجتهادات جديدة موافقة للشرع و الواقع معا ، مع تبعية الواقع للشرع مجتمعا واجتهادا . فمن الذي غير الواقع بداية ? ومن هو المتحكم في الآخر؟.

وأما الموقف الثاني فمفاده أن حسن حنفي قال: إن الواقع أساس النقل وهو – أي النقل- لن يلغي الواقعة إذا كانت موجودة ولا يوجدها إذا لم تكن موجودة[103]. و أن

---

[103] من العقيدة إلى الثورة ،ج1 ،ص:103،369

النص – أي الوحي – متطور بتطور الواقع، وأن التجربة البشرية كانت وراء النص، وكلام الله في الحقيقة هو « كلام الإنسان طبقا لتجاربه وخبراته، فالوجود الإنساني الفردي والجماعي هو منشأ النص»[104] .

وردا عليه أقول: أولا إن معظم ما قاله الرجل باطل جملة وتفصيلا ، وهو كلام شاهد على أن صاحبه لا يعي ما يقول ، أو أنه صاحب هوى يتعمد ذكر مثل تلك الأباطيل والأوهام والمغالطات لغايات في نفسه . لأن ما نقلناه عنه يشهد كل من الشرع والعقل على أنه باطل ،وقد سبق أن بينا وأثبتنا أن الوحي له الأولوية و الأسبقية على العقل ،و من ثم على الواقع أيضا لأن العقل جزء منه ، فلا نعيده هنا . وبما أن الشرع جاء ليُغير الواقع و يجعله موافقا و خاضعا شرع الله تعالى ، فهذا يعني أن الواقع البشري كله يجب أن يكون تابعا للشرع من جهتين: الأولى هي أن الله تعالى خالق العالم و الإنسان ،و هذا يعني أنه على الإنسان أن يعود إلى خالقه . والثانية هي أن الإنسان خُلق لعبادة الله والوحي جاء ليأخذ بيده إلى هذه العبادة ، وهذا يعني أنه على الإنسان بسلوكياته وواقعه أن يكون تابعا للشرع . و هذا يعني أن الأسبقية لله وشرعه، وليست للإنسان و واقعه.

و أما زعمه بأن النص –أي الوحي – لن يلغي الواقعة إذا كانت موجودة ولا بوجودها إذا لم تكن موجودة . فهو زعم باطل بلا شك ، ومضحك ومثير للاستغراب أيضا . لأن التاريخ والواقع الحاضر يشهدان على أن النصوص الشرعية – أي الوحي – غيرت إفرادا وجماعات ، وأمما ودولا. والتغيير يستلزم إلغاء واقع موجود وإيجاد واقع جديد . والشواهد على ذلك كثيرة جدا فمن ذلك أن الأنبياء – عليهم السلام – غيروا كثيرا من واقعهم: فكرا وسلوكا ومجتمعا. فالذين امنوا بهم غيروا أفكارهم ومشاعرهم وسلوكياتهم ، والذين كفروا بهم كثير منهم عاقبهم الله تعالى ، ودمر عليهم واقعهم بمختلف أنواع العذاب ، فكان هذا سببا في تغيير واقعهم . وعندما ظهر الإسلام غير أوضاع الأفراد والجماعات والدول، واوجد واقعا جديدا يشمل أقطارا واسعة من العالم. وما يزال الوحي يغير من واقع

[104] حسن حنفي : مقدمة في علم الاستغراب ..ص:86

الأفراد والجماعات إلى يومنا هذا في مختلف أقطار العالم الإسلامي بل وفي العالم كله .

وفيما يخص زعمه بأن الواقع هو منشأ النص والمُطور له ، وهو الذي كان من ورائه . فهو زعم غير صحيح ، لأن الرجل نظر إلى الأمر من زاوية واحدة ، وبنظره جزئية مبتورة عن الأصل والهدف في موقفه السابق . و الدليل على أن الوحي هو المتحكم في الواقع و المنشئ والموجه له فكرا وسلوكا وغاية الشواهد الآتية: أولها هو أن الواقع الطبيعي والبشري كله مخلوق لله تعالى خلقه سبحانه بقوله :« إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شيئا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ »-سورة يس:82-. فليس لهذا الواقع استقلالية ذاتية حقيقية ، فهو تابع لخالقه و ليس متبوعا . و الشاهد الثاني هو أن الوحي نزل لتغيير الواقع ،ومن ثم فهو الحَكَم والموجه . والثالث –الأخير – هو أن الله تعالى خلق الإنسان وحدد له الغاية التي خلقه من أجلها، ومن ثم فليست له استقلالية ولا قدرة على تغيير ذلك. فهو مأمور واجب عليه أن يكون عبدا لله ، و إلا سيكون مصيره الخسران المبين . ومن ثم فليس للواقع البشري الحق و القدرة على أن يحدد لنفسه الغاية التي خُلق من أجلها،و لا أن يُغيرها . وهذا يعني أن الإنسان تابع للوحي: إيجادا وتوجيها وغاية ، فأين ما زعمه الرجل؟!.

لكن ذلك لا يعني أن الوحي لم يتفاعل مع الواقع الإنساني ، ولا يعني تفاعله معه أنه كان تابعا له وهو الذي أوجده . وإنما الصواب في ذلك هو أن الله تعالى أنزل الوحي ليغير الواقع الإنساني السيئ ،وليس الواقع هو الذي انزله. و هذا يعني أن تفاعل الوحي مع الواقع كان عن كمال وأولوية، و إرادة وهيمنة، وعن أمر ونهي ، و لم يكن عن تبعية ونقص . وعندما ختم الله تعالى رسالاته السماوية برسالة خاتم الأنبياء محمد – عليه الصلاة والسلام – واختياره من قريش، ثم من بني هاشم . لم يكن للواقع في ذلك دخل في الأمر ،ولا في النهي ، ولا في الوجوب أبدا ، وإنما تم كل ذلك وفق الإرادة الإلهية الحكيمة المطلقة. ولا يستطيع أي واقع تغيير واقعه لإيجاد رسالات إلهية جديدة أخرى ، بدليل أن الواقع الإنساني العالمي كان سيئا زمن عيسى – عليه السلام – و بعده ، ومع ذلك لم يكن عيسى رسولا إلى كل

العالم، ولا ظهر أنبياء آخرون بعده خلال 6 قرون قبل بعثة محمد رسول الله – علليه الصلاة والسلام – .

و عندما ظهر النبي الخاتم ، فلماذا لم يظهر في مناطق أخرى من العالم الشبيهة بالجزيرة العربية ، وربما كانت توجد مناطق أكثر ظلالا من قريش ؟ ولماذا ظهر في قريش ولم يظهر في قبيلة أخرى في اليمن مثلا ؟ ولماذا ... ولماذا ... ؟ وحتى بعد ظهور النبي الخاتم فإن كثيرا من الشعوب لم تصلها رسالة الإسلام إلى يومنا هذا ، كالذين يعيشون في أدغال إفريقيا والأمازون. فلماذا لم يظهر منهم أنبياء ، إذا كان الواقع هو الذي ينشئ الوحي والرسالات على ما زعمه حسن حنفي ؟! .

وأما ما زعمه بأن كلام الله – في حقيقته- هو كلام الإنسان ، فهذا زعم باطل وكلام مضحك ، مردود على صاحبه المُغالط والمُتلاعب بالألفاظ، والمفتري على الشرع والعقل والناس . فمتى كان كلام الله هو نفسه كلام الإنسان ؟!. فإذا كان كلام زيد ليس هو كلام عمرو ، فمن باب أولى أن يكون كلام الله ليس هو كلام الإنسان . والقرآن الكريم شاهد على نفسه بأنه كلام الله حقيقة ، فمع أنه مكتوب بلغة الإنسان ، فهو ليس كلاما إنسانيا ، وإنما هو كلام إلهي معجز . لذا تحدى به الله تعالى الإنس والجن على أن يأتوا بمثله ، ويأسهم بأنهم لن يأتوا بمثله أبدا . وأخبرنا أنه لو انزله على جبل «لَّرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ اللَّهِ»-سورة الحشر:21-. فهو ليس كلاما بشريا لذا تحدى الله تعالى به الإنس والجن معا . ولا يوجد كتاب يماثله في العالم بأسره ، مع أن الكتب الدينية المقدسة عند أصحابها البشرية منها والمحرفة كثيرة ومتشابهة في أخطائها وخرافاتها . لأنها ليست وحيا إلهيا ، وإنما هي أعمال بشرية[105] . لكن القرآن الكريم لا يصدق ذلك عليه تماما ، وقد وصفه الله تعالى بأنه : «تَنزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ »-سورة السجدة:2-،و« كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ »-سورة هود:1-. لكن الرجل تناسى ذلك وأغفله ، وتمسك بالأهواء والظنون والشبهات لغايات في نفسه.

[105] انظر مثلا : موريس بوكاي :دراسة الكتب المقدسة في ضوء المعارف الحديثة . و محمد أبو زهرة : الديانات القديمة .

و أما الموقف الثالث فمفاده أن حسن حنفي يرى أن الواقع مقياس ثالث يشمل العقل والنقل ،و يعطي مادة اليقين التي يحللها العقل في التجربة المباشرة. و هو أيضا مرجع صدق وتحقيق ، واحد لا يتغير، ولا يمكن الخطأ فيه ، لأنه واقع يمكن لأي فرد أن يتحقق من صدق الحكم عليه [106].

وأقول : إن قوله هذا غير صحيح في معظمه، ويجب التفريق بين الواقع الطبيعي والواقع البشري كما سبق أن بيناه . لأن الواقع البشري فيه الخطأ والصواب ، والحقائق والأباطيل ، والظلم والعدل . وبما أنه انعكاس لفكر الإنسان وغرائزه ومصالحه وسلوكياته ، فهو ليس مصدرا يقينيا مطلقا ، ولن يكون كذلك . و إنما هو مصدر نسبي لأنه انعكاس لنسبي ، ومن ثم فلا يمكن أن يكون مصدرا مُطلقا للحق واليقين . وبما أن كلا من العقل و الواقع البشري نسبي فإن المطلق الوحيد هو الوحي الصحيح الذي يعطينا اليقين المطلق .

و لا يصح الزعم بأن الواقع واحد لا يتغير، ولا يمكن الخطأ فيه ، بدعوى أنه واقع ملموس . فهذا زعم لا يصح ، وفيه تغليط وتدليس على القراء،لأن الواقع البشري غير ثابت في كثير من جوانبه من جهة ، و يتضمن مظاهر الخطأ والصواب والحق والباطل من جهة أخرى . و يأتيه الخطأ والانحراف من جانبين:الأول هو خطأ وانحراف في الانعكاس . بمعنى أن الأفكار والسلوكيات عندما تصدر من الإنسان تصدر خاطئة منحرفة فينعكس ذلك سلبا على الواقع. والجانب الثاني هو الخطأ والانحراف في النظر إلى الواقع ، إما لغموضه أو لخطأ في المنطلق والخلفية الفكرية للناظر،أو هما معا . وعليه فلا يصح أن يكون الواقع البشري مصدرا مطلقا لليقين ولا للصواب ، وإنما هو مصدر نسبي يجمع بين الحقائق والأباطيل، واليقينيات والظنيات لأنه انعكاس للإنسان النسبي.

وأما الموقف الرابع فمفاده أن حسن حنفي يرى أن الواقع والعقل هما المحك لمعرفة الحقيقة ،وعليهما يعرض الوحي للتحقق من صحته[107] .

---

[106] من العقيدة إلى الثورة ، ج1 ، ص:375،204

[107] من العقيدة إلى الثورة ج1 ، ص373

وأقول : ليس الأمر كما ذكر ،لأن الوحي الصحيح هو المِحَك المطلق الذي تُعرض عليه أفكار البشر وأفعالهم على أرض الواقع و ليس العكس. وأما العقل والواقع فقد يكونان مِحَكيّن في الأمور الصحيحة ، لكنهما ليسا كذلك في كل الأمور ،لأنهما نسبيان . وعليه فإن كل ما عارض الوحي الصحيح من أفكار البشر وواقعهم فهو باطل بالضرورة والعكس غير صحيح . كما أنه لا يمكن أن يوجد تناقض بين الوحي الصحيح ، والعقل الصريح ،والواقع الصحيح. فإذا ما ظهر تناقض ما ، فإما أنه ليس كذلك وإنما هو مُتوهم فقط ويجب إزالته . وإما أنه حدث لخطأ بسبب العقل ،أو الواقع ،أو هما معا . وإما أننا لم نفهم الوحي فهما صحيحا . وعليه فإن الوحي هو المِحك المطلق ،وليس كما أراد أن يوهمنا به حسن حنفي .

والموقف الأخير – الخامس – مفاده هو أن حسن حنفي زعم أن الواقع هو الذي يفرض نفسه ، وهو ابلغ من كل نص ،وهو مصدر النص ومنبعه. والبداية بالواقع هي الرجوع إلى المنبع والمصدر الأساس[108] . وزعم نصر حامد أبو زيد أن الواقع هو الأصل ولا سبيل لإهداره[109] .

و أقول : ليس صحيحا أن الواقع الإنساني يفرض نفسه ،لأن هذا الواقع هو انعكاس لأفكار و سلوكيات البشر ، ومن ثم فهو ليس حَكَما و لا مِحَكا مطلقا ،وإنما هو نسبي لأنه انعكاس لأفعال نسبية صاحبها كائن نسبي . وعليه فإنه لا يمكن أن يكون مصدرا للوحي ولا مصدرا مطلقا، ولا في مقدوره أن يفرض نفسه بالضرورة ؛ لأنه لا يملك ذاتية خاصة به لا تتغير كالواقع الطبيعي . و من ثم فإنه يمكن التحكم فيه وتغييره و إغفاله ، وإهداره حسب ما يريد الإنسان . فالإنسان هو المصدر والمنبع ، والمُتحكم في أفكاره وسلوكياته وواقعه ، وليس العكس. و صحيح أن الإنسان يتأثر بمحيطه وواقعه ، لكن الكلمة النهائية للإنسان ككائن عاقل مريد من جهة ، وأن الواقع لا ذاتية له لأنه انعكاس لأفكار الإنسان وسلوكياته من جهة أخرى .

---

[108] حسن حنفي : الدين والثورة في مصر ،ج7،ص: 74

[109] نقد الخطاب الديني ، ص:130

وبما أن الإنسان هو المصدر وليس الواقع ، فإنه لا الإنسان ولا الواقع هما مصدرا الوحي الصحيح .وإنما هو الله تعالى الذي هو خالق كل شيء والذي انزل وحيه ليغير الواقع المنحرف إلى واقع سليم موافق للشرع والعقل والعلم. فالوحي هو الأصل ،والمصدر ، والآمر ،والناهي ، والموجه ،والمربي .فهو الذي يفرض إرادته على الإنسان و واقعه وليس العكس .

وأما المجموعة الثانية فتتعلق بدعوى تأثير الواقع في الوحي وتتضمن أباطيل كثيرة قال بها بعض أدعياء العقلانية نذكرها من خلال المواقف الآتية : أولها يتمثل في أن حسن حنفي زعم أن الوحي مر بمراحل، تطوّر من خلالها من زمن آدم إلى محمد -عليهما الصلاة والسلام- فاكتمل في صورته النهائية في مرحلته الأخيرة . وكان مضمون الوحي موافقا للمرحلة التي يمر بها وكان يتغير بتغيرها[110] .

و ردا عليه أقول: إن كلام الرجل غير صحيح في معظمه ، ولا يصح القول بأن الوحي الإلهي تطور حسب المراحل التاريخية التي مر بها الإنسان . نعم إنه وجدت أديان باطلة أصلا ، وأخرى كان لها أصل صحيح ثم تغيرت وانحرفت ، وأثرت في الواقع وتأثرت به . لكن الوحي الإلهي الحق –وهو دين الإسلام- لم يحدث له ذلك ، ولا تطور في جوهره وأصوله العقدية ، ولا في المفاهيم والأخلاق ، ولا في التشريع . فهذا لم يحدث له أبدا ، لكن ذلك لا ينفي حدوث تغيرات جزئية تشريعية حسب تغير الزمان والمكان. فكان هذا تفاعلا ومواكبة من الوحي مع الواقع الجديد الذي كان يظهر فيه الوحي على أيدي الأنبياء، من دون أن يحدث فيه أي تغيير في جوهره وأساسياته . لقوله سبحانه :« شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَن يَشَاء وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ »-سورة الشورى:13-، و«كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ »-سورة البقرة:183- .

---

[110] حسن حنفي : في فكرنا المعاصر ،ص:175،92 والدين والثورة في مصر ،ج7،ص:159،157،156

و أما الواقع البشري فلم يكن له أي تأثير في أصول الدين وجوهره وأساسياته. لأن الدين هو الذي جاء ليُغير الواقع المنحرف و يجعله متفقا مع دين الله تعالى وليس العكس . و عليه فلا يصح أن يُغير الواقع الدين ،وإنما هو الذي يغير الواقع .لذا يجب أن يكون الدين ثابتا في أصوله و جوهره وأساسياته. وحتى الحالات التي لم يستجب فيها البشر للوحي فإن الوحي لم يتغير، وبقي محافظا على جوهره ، و الواقع هو الذي تغير بأن عاقبهم الله تعالى بكفرهم فدمر عليهم واقعهم .

و أما الحالات التي واكب فيها الوحي التغيرات البشرية ،وتفاعل معها فهي موافقات قائمة على أساس أوامر الوحي ، وكماله وشموليته وأولويته، وليس على أساس تبعية الوحي للواقع من جهة ، وذلك من مظاهر فعاليته وصلاحيته لكل زمن ومكان من جهة أخرى . فالوحي هو الآمر الناهي،والموجه والمراقب، والمنذر والمبشر.ولم يتغير ،ولا تطور في أصوله وجوهره وأساسياته ،ولا كان تابعا للعقل ولا للواقع . لكن حسن حنفي ُيغالط ويدلس، فقلل من أهمية الأصول والأساسيات الثابتة وقزمها ، وتمسك ببعض الجزئيات المتغيرة، وأخرجها من مكانها وضخمها ،وحولها من حبة صغيرة إلى قبة كبيرة.فعل ذلك تحقيقا لغايات في نفسه على حساب الشرع الصحيح ،والعقل الصريح ،والعلم الصحيح .

وأما الموقف الثاني فمفاده أن حسن حنفي زعم أن الوحي الإلهي تحول إلى علم إنساني لأنه نزل في " زمان معين، ومكان محدد ،ولدى شعب بعينه، فهمته الأفعال . وبالتالي فهو علم إنساني ، كما حدث في علم أصول الدين وأصول الفقه خاصة" . فهو – أي الوحي – بمجرد نزوله وكتابته وقراءته وفهمه وتفسيره أصبح علما إنسانيا[111] .

و قد وافقه على ذلك نصر حامد أبو زيد عندما زعم أن " النصوص دينية كانت أم بشرية، محكومة بقوانين ثابتة . والمصدر الإلهي للنصوص الدينية لا يخرجها عن هذه القوانين . لأنها تأنسنت منذ تجسدت في التاريخ واللغة، و وُجهت بمنطوقها

---

[111] حسن حنفي : من العقيدة والثورة ،ج1،ص:220،261

وجدالها إلى البشر في واقع تاريخي محدد . إنها محكومة بجدلية الثبات والتغير . فالنصوص ثابتة في المنطوق متحركة متغيرة في المفهوم "[112] .

و أقول :أولا ليس صحيحا أن الواقع: من لغة ، و تفاعل ، وزمان ، ومكان يؤدي إلى تحويل الوحي الإلهي إلى علم إنساني . فهذا افتراء على الشرع والعقل والواقع ،لأن الله تعالى وصف وحيه بأنه كلام الله بعدما إنزله على رسوله وتكوّن المجتمع الإسلامي، وتفاعل الناس معه بدليل قوله سبحانه :« وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلاَمَ اللهِ »-سورة التوبة:6-،و«يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ قُل لَّن تَتَّبِعُونَا كَذَٰلِكُمْ قَالَ اللَّهُ مِن قَبْلُ فَسَيَقُولُونَ بَلْ تَحْسُدُونَنَا بَلْ كَانُوا لَا يَفْقَهُونَ إِلَّا قَلِيلًا »-سورة الفتح:15- .وكذلك رسول الله -عليه الصلاة والسلام- فإنه وصف القرآن الكريم بأنه كلام الله بعدما نزل عليه وقرأه على الناس في قوله:" أحسن الكلام كلام الله وأحسن الهدى هدى محمد - عليه الصلاة والسلام-"[113] .و كذلك الصحابة- رضي الله عنهم – فقد كانوا يصفون القرآن الكريم بأنه كلام الله [114]. فالقرآن الكريم كان كلام الله وما يزال كذلك ، ولن يتحول إلى علم إنساني . ولماذا يتحول ? . فبما أنه كلام الله وقد تولى الله حفظه لفظا ومعنى فإنه لن يتأثر بقراءة الناس له ، ولا بزمان ،ولا بمكان ، ولا بلغة ولا بتفاعل الناس معه . ونحن عندما نقرأه لا نغير معناه ولا حروفه، ولا شكله ولا خطه ، فمن أين يأتيه التغير المزعوم ?!.

وأما الاحتجاج باللغة فلا يصح ،لأن اللغة هي مجرد وسيلة ناقلة للكلام، ولا دخل لها أبدا في تغيير الألفاظ والمعاني ،ويمكن أن ننقل بها أي كلام ولا يتغير. فما بالك بكلام الله تعالى الفعال لما يرد؟ ، إنه سبحانه يتكلم بما شاء من لغة، وكيفما يشاء . وبما أنه سبحانه تكفل بحفظ وحيه المكتوب فلا يمكن أن يتحول الوحي الإلهي المكتوب إلى علم أنساني .

---

[112] حامد أبو زيد : نقد الخطاب الديني ،ص:119

[113] النسائي : المجتبي من السنن ، ج3،ص:58، وقد صححه الألباني في مشكاة المصابيح ...ص:209

[114] الذهبي : مختصر العلو للعلي الغفار اختصره الألباني ، المكتب الإسلامي ، بيروت 1412هـ ، ص:16

ولا شك أن الإنسان يتفاعل مع الوحي في مختلف جوانب الحياة ، لكن هذا لا يؤثر في الوحي،ولا يغير مضمونه ولا ألفاظه . وإنما ينتج عن ذلك التفاعل واقع جديد: فكرا وسلوكا . وهذا هو الذي يؤدي إلى نشأة علم إنساني شرعي بمعنى أنه علم يقوم على نصوص الشرع وأفعال الإنسان . وهي التي أدت إلى نشأة أصول الدين وأصول الفقه، فهما علمان جمعا بين العلمين الإلهي والبشري قاما أساسا على معطيات الشرع وجهد الإنسان في الفهم والاستنتاج ، والإثراء والتقعيد . فأثمر ذلك ظهور علوم إسلامية كعلم الفقه ،والحديث ،وعلم التفسير وأصول الدين والأخلاق ،فهي علوم خليط بين الوحي والفكر البشري. لكن الوحي الإلهي يختلف عن تلك العلوم ، لأنه علم الهي خالص معجز، و هو علم وبرهان، ونور ويقين علومه كلها إلهية خالصة. و تُلحق به السنة النبوية الصحيحة الموافقة له ،لأنها ليست كلام إنسان عادي، وإنما هي كلام رسول الله – عليه الصلاة والسلام - . الذي أمرنا الله تعالى بإتباعه والالتزام به، وجعل من يطيع رسوله فقد أطاعه سبحانه . فكلام الرسول ليس بكلام إنسان عادي، وعليه فإن النصوص الشرعية تبقى وحيا مهما تفاعل معها البشر ،وادخلوها في كتبهم، فستبقى كذلك محافظة على ذاتيتها وخصائصها لا تتغير ألفاظها ولا معانيها ولا مصدرها ، ولا تتحول إلى علم إنساني أبدا .

و ثانيا إن ما زعمه نصر حامد أبو زيد لا يصح أيضا، وهو تغليط وتدليس وتلاعب بالألفاظ . لأن الوحي الإلهي الصحيح لا يمكن أن يكون محكوما في كل جوانبه بالقوانين التي تحكم نصوص البشر . لأن اختلاف الفاعل بين الخالق والمخلوق يستلزم وجود اختلاف أساسي و جوهري في كلام كل منها . ومن ثم لا تصح التسوية المطلقة بين كلام الخالق والمخلوق . وعليه فإن إنزال الله تعالى لكتابه بلغة إنسانية في زمان ومكان بشريين، لا يلزم أن كلام الله يجب أن يخضع إلى كل القوانين التي تحكم نصوص البشر. فهذا زعم بلا دليل ، لذا وجدنا الله تعالى عندما انزل كتابه وصفه بصفات وميزه بخصائص لا تتصف بها نصوص البشر. منها أنه كتاب معجز تحدى الله به الإنس والجن معا {قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنسُ

وَالْجِنُّ عَلَى أَن يَأْتُواْ بِمِثْلِ هَـذَا الْقُرْآنِ لاَ يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً }-الإسراء:88-، وأنه كتاب لو أنزله الله على« جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ اللَّهِ وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ»-سورة الحشر:21-. وأنه كتاب « لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ »-سورة فصلت:42-، و أنه كتاب « لَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اخْتِلاَفًا كَثِيرًا »-سورة النساء:82-،وأنه كتاب « لَّا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ »-سورة الواقعة:79-، و أنه كتاب« نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ »-سورة الشعراء:194،193-. وغير ذلك كثير، فالتعميم الذي أصدره الرجل بلا دليل ، لا يصح لأن فيه عدم تفريق بين كلام الله وكلام البشر من جهة ، و فيه إغفال للإرادة الإلهية التي تقول للشيء :كن فيكون.

وعليه فلا يصح الزعم بأن الوحي قد تأنسن، فهذا زعم باطل سبق أن أثبتنا بطلانه ، وهو- أن الوحي – لا يخضع أبدا لجدلية التغيير والثبات ، فهذا يصدق على كلام البشر لا على كلام الله تعالى . فالوحي ثابت بمنطوقه، ومعانيه، وألفاظه ، حتى وإن اختلفت الفهوم في شرحه، فهي قد اختلفت في ذلك من حيث العمق والاتساع ، والتأويل التحريفي ، لكن الوحي لم يتغير وظل هو الحَكم ،والأصل ،والمصدر. فما وافقه فصحيح ، وما خالفه فباطل ، فأين خرافة تغير مفاهيم الوحي بتغير الواقع التي قال بها الرجلان ؟!.

وأما الموقف الثالث فمفاده أن حسن حنفي زعم أن الفقهاء –خلال العصر الإسلامي – حاولوا «استنباط شريعة تصلح للناس في حياتهم ». و ذكر أنه هو شخصيا يسير على دربهم[115] .

و قوله هذا هو افتراء على الشرع والفقهاء والتاريخ ، وكان من الواجب عليه أن يوثق زعمه هذا ، لنطلع على المصدر الذي أخذ منه ذلك ، و لنتأكد منه . فنحن لم نعثر على أي شاهد فقهي ولا تاريخي يشهد على زعمه ، لذا فهو مطالب بتوثيقه .

[115] حسن حنفي : الدين والثورة في مصر ،ج7،ص:74

علما بأن حقيقة عمل الفقهاء هو توضيح الأحكام الشرعية وشرحها ،والاجتهاد لإيجاد حلول للمسائل التي ليست فيها نصوص صريحة بناء على نصوص الشريعة ومقاصدها وروحها . فلم يكن المجتمع الإسلامي بلا دين ولا بلا شريعة حتى يزعم حسن حنفي بأن هؤلاء حاولوا استنباط شريعة تصلح للناس . لأن الإسلام دين ودولة ، وشريعة وعقيدة ، سيف و مصحف ، ولم يكن أبدا في حاجة إلى من يستنبط منه شريعة تصلح للناس . فهذا افتراء مكشوف على دين الإسلام ، والله تعلى يقول :« لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا»-سورة المائدة:48- ،و«ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاء الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ »-سورة الجاثية:18- ،و«الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِينًا»-سورة المائدة:3- . فلا الإسلام كان في حاجة إلى تلك الشريعة المزعومة، ولا المسلون كانوا بلا شريعة لكي يحتاجوا إلى من يستنبط لهم تلك الشريعة المزعومة . فقد كان الإسلام مطبقا قبل التدوين الفقهي في القرنين الثاني والثالث وما بعدهما[116].

واضح من ذلك أن حسن حنفي حوّل الحبة الصغيرة إلى قبة كبيرة بعدما اقتلعها من أصولها. لأنه حوّل الاجتهاد الجزئي في الفروع و القائم على الدين وأساسيات الشريعة ، إلى الزعم بأن الفقهاء والمجتهدين حاولوا استنباط شريعة تصلح للناس . و هذا خلاف الحقيقة الشرعية والتاريخية معا . فهم اجتهدوا بأمر من الشرع وانطلاقا منه ، و خدمة له ولأهله ، فأنتجوا تراثا فقهيا غزيرا ومتنوعا، ولم يبدعوا شريعة ولا دينا . و إنتاجهم هذا شاهد على أنه قائم على الشريعة في أصولها و فروعها. لكن الرجل مغالط و مُدلس نسب إلى هؤلاء الفقهاء المجتهدين ما لم يفعلوه ، ليجد مبررا لنفسه يُوصله إلى تحقيق غايات في نفسه ، بدعوى أنه يجتهد كما اجتهد هؤلاء ، وأنه يسير على منهاجهم !!.

[116] انظر مثلا : عمر سليمان الأشقر :تاريخ الفقه الإسلامي .

والموقف الرابع مفاده هو حسن حنفي زعم أن تطبيق الشريعة الإسلامية لابد أن يبدأ بالعقيدة ، فنحاول "أولا عرض العقائد الإسلامية وتفسيرها طبقا لحاجيات العصر وملؤها بمضمون من واقع المسلمين "[117] .

و أقول:إنه من الشرع والعقل والحكمة أن تطبق الشريعة الإسلامية بمرحلية و روية وتدرج ،وأن تُهيأ لها الأرضية فكرا وواقعا. لكن لا يصح شرعا ولا عقلا ما دعا إليه حسن حنفي الذي جعل واقع المسلمين حَكما على الشرع. فنعرض عليه الشرع فما وافقه أخذنا به ، وما خالفه تركناه . بمعنى أننا نقوم بعملية انتقاء نفعية ، وهذا منهج باطل ومخالف للشرع والعقل معا . فأما شرعاً فإن الله تعالى حذرنا من أن نترك شرعه ،وتوعد من يفعل ذلك بسوء الخاتمة، وأنكر على من يأخذ من الشرع ما يتفق مع هواه ويترك ما يخالفه. و دين الإسلام جاء ليغير الواقع ويتحكم فيه، وليس العكس، والله تعالى خلقنا لنعبده وفق شريعته التي انزلها إلينا لقوله سبحانه: «وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإنس إِلَّا لِيَعْبُدُونِ »-سورة الذاريات:56-،و«أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاء مَن يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنكُمْ إِلاَّ خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إلى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ »-سورة البقرة:85-. لذا يجب أخذ الإسلام كله، ولا يصح إخضاعه للواقع لممارسة الاختيار والانتقاء على أساس من أهوائنا و مصالحنا الدنيوية. فدين الإسلام يرفض ذلك ، وهو دين كامل شامل مُحكم يقوم على الإيمان والعمل الصالح ولا انفكاك بينهما .

وأما عقلا فإن من يقوم بعملية انتقاء للشرع فيأخذ منه ما يتفق مع هواه ومصالحه،ويترك ما يخالف ذلك، فهو قد أقام الدليل الدامغ على أن إيمانه بدين الإسلام ليس إيمانا صحيحا من جهة ، وهو طعن في دين الإسلام ورد له من جهة أخرى . ومن يقول بذلك فهو متناقض مع نفسه ودينه بالضرورة ، وهل يُعقل أن يعتقد إنسان ما أن القرآن وحي الله الخاتم ، وأنه حجة الله على البشر، ثم يقول:أنا آخذ منه ما يتفق مع واقعي، واترك وأرفض ما يخالفه ؟!وهل يُعقل أن نجعل واقعنا السيئ المريض حَكَما على الوحي الإلهي المطلق ؟!.

---

[117] الدين والثورة في مصر ،ج7 ، ص:239

و واضح من موقف الرجل أنه يمارس الانتقاء حسب هواه ومصالحه. وهذا عمل مرفوض شرعا وعقلا ، ولا يليق بأهل العلم النزهاء الصادقين .و هو موقف مارس صاحبه من خلاله التغليط والتدليس،والتلاعب بالشرع وضحك به على الناس. فماذا يبقى من دين الإسلام إذا جعلنا الواقع الفاسد الذي يعيشه المسلمون حَكَما عليه ؟! .

و أما الموقف الخامس فيتمثل في زعم نصر حامد أبي زيد بأن الفكر الديني كغيره من أنواع الفكر محكوم بظروفه التاريخية والحقائق الاجتماعية لعصره[118].

وأقول:إن قوله هذا فيه حق وباطل ، فأما الحق الذي فيه فهو أنه لاشك أن الفكر البشري هو انعكاس للظروف العامة التي نشا فيها. و أما الباطل فيتمثل في حكمه العام الذي أصدره على كل فكر بما فيه الفكر الديني . فهذا حكم لا يصح على إطلاقه، لأن الفكر الصحيح الذي ينطلق من الوحي الصحيح ، و يفهمه فهما صحيحا وفق المنهج الشرعي الصحيح ، فإنه لا يمكن أن يكون-بالضرورة- محكوما بظروفه لأمرين أساسيين:الأول هو أن الوحي الذي اعتمد عليه ليس نتاجا بشريا ،وإنما هو كلام الله المحكمة أصوله وأساسياته . و الثاني هو أن الفكر الذي يقوم على هذا الوحي هو فكر صحيح ثابت ، و هو نتاج له وليس نتاجا للظروف التي ظهر فيها . ومن ثم فهو فكر صحيح صادق في كل زمان ومكان . لكن هذا لا ينفي بأن لهذا الفكر مواقف جزئية أخرى تكون انعكاسا لظروفه ، لأنها وليدة اجتهادات ظنية قامت على مقدمات غير يقينية. لكن هذا لا يتعلق بالفهم الصحيح القائم على محكمات الشرع وأساسياته .

والموقف السادس يتمثل في أن حامد أبا زيد زعم أن« النصوص الدينية ليست في التحليل النهائي سوى نصوص لغوية. بمعنى أنها تنتمي إلى بيئة ثقافية محددة تم إنتاجها طبقا لقوانين تلك الثقافة التي تُعد اللغة نظامها الدلالي المركزي» .وهي –أي النصوص الدينية- نصوص لغوية شأنها شأن أية نصوص أخرى في الثقافة ،وأن أصلها الإلهي لا يعني أن درسها وتحليلها يحتاج لمنهجية ذات طبيعة خاصة

118 نقد الخطاب الديني،ص:198،197

تتناسب مع طبيعتها الإلهية الخاصة بها.وهي في النهاية نصوص بشرية من جهة، وهي بالضرورة نصوص تاريخية من جهة أخرى .لأن دلالتها لا تنفك عن النظام اللغوي الثقافي الذي تُعد جزءا منه. وهي نصوص بشرية أيضا بحكم انتمائها إلى اللغة والثقافة زمن تشكلها وإنتاجها في فترة تاريخية محددة . وزعم أيضا أنه تبنى ذلك على أساس موضوعي يستند إلى حقائق التاريخ والنصوص ذاتها[119] .

وقد وافقه على زعمه هذا الكاتب المصري سيد القمني الذي زعم أن الشريعة كانت إلهية، إلا أنها أصبحت إنسانية عندما فُهمت وفُسرت وطُبقت على أرض الواقع[120] .

ثم زعم نصر حامد أبو زيد أن النص تكوّن من الواقع: من لغته وثقافته، فصبغت « مفاهيمه من خلال حركته بفاعلية البشر، تتجدد دلالته. فالواقع أولا، والواقع ثانيا، والواقع أخيرا»[121] .

وردا عليهم أقول: أولا إن ما زعمه هؤلاء باطل من ثلاثة أوجه أساسية: الأول مفاده هو أنه بما أن القرآن الكريم وحي الله وكلامه ، وأنه خاتم الرسالات، وأنه كتاب معجز تحدى الله به الإنس و الجن معا ، وأنه يمثل دين الله تعالى الذي لا يقبل دينا سواه ، وأن الرسول الذي جاء به هو خاتم الأنبياء مرسول إلى الإنس والجن معا ، وأن الشريعة التي جاء بها هي شريعة خالدة وصالحة لكل زمان ومكان ، فإن كل ذلك يستلزم بالضرورة أن الوحي الإلهي- القرآن- لم يكن انعكاسا لثقافة ولا لمجتمع ،ولا لأفراد ولا لجماعات. و بهذا تسقط دعوى الثقافة والظروف التاريخية التي زعمها هؤلاء .

والوجه الثاني هو أن الله تعالى أنزل وحيه لتغيير الواقع الجاهلي العربي والعالمي معا ليخرج الإنسان من عبادة الأهواء والعباد إلى عبادة رب الكون والعباد . وهذا يعني بالضرورة أنه- أي الوحي الإلهي- لم يكن انعكاسا ولا نتاجا للواقع العربي الجاهلي ولا العالمي .علما بأن الواقع الإنساني في منذ نشأته الأولى

---

[119] : نقد الخطاب الديني ،ص :203،206.

[120] سيد القمني : الخروج على النص : مقالات سيد القمني على موقع : محاور ، شبكة الأنترنيت

[121] حامد أبو زيد : نقد الخطاب الديني،ص:130

كان تابعا للوحي ولا استقلالية له . و ذلك أنه عندما أنزل الله تعالى آدم إلى الأرض وأمره وذريته بعبادته وفق دينه، كان كلما انحرف الإنسان عن الدين الحق أرسل الله إليه الأنبياء ليردوه إلى عبادة ربه ، إلى أن كان خاتمهم محمد رسول الله – عليه الصلاة والسلام - .ومعنى هذا أنه ليس للواقع البشري ذاتية مستقلة عن خالقه، فهو تابع لا متبوع، فرع لا أصل ، مَحكوم بالشرع لا حاكم عليه .

و آخرها -الوجه الثالث- مفاده هو أن الرجل أي- حامد أبو زيد- أكثر من الاستشهاد باللغة كدليل قوي على صحة زعمه بتبعية النص للواقع وإنسانيته. وهذا زعم باطل لأن اللغة ليست مصدرا للفكر، ولا هي مولدة له، وإنما هي وسيلة ووعاء لا غير. والفكر يُنسب لقائله وليس للغة التي يُتَكلم بها. والشواهد على ذلك كثيرة من الشرع والواقع معا. فمن الشرع أن الله تعالى أنزل وحيه ودينه على شعوب كثيرة بلغات مختلفة مع أن الدين واحد لقوله سبحانه:« شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ »-سورة الشورى:13- فاللغة هنا كانت وسيلة لنقل الوحي وليست مصدرا له، فكان الدين واحدا و اللغات و الشعوب ُمتعددة. وكذلك أشار الله تعالى إلى دور اللغة في البيان والنقل في قوله سبحانه: « وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ »-سورة إبراهيم:4- . و عليه فإنه بما أن القرآن وحي الله ،وهو بلسان عربي مبين ،وأن اللغة هي مجرد وسيلة ,فإن وحي الله هو نفسه وحي الله حقيقة لم يتأثر باللغة التي نزل بها ، ولا هي أثرت فيه ،ولا أخرجته عن أصله .

و أما الشواهد من الواقع فمنها أننا إذا أتينا بأربعة أشخاص أديانهم مختلفة ولغتهم واحدة وطلبنا من كل واحد منهم أن يكتب لنا نصا عن دينه، فلا شك أن كل واحد سيكتب نصا عن عقيدته يكون مخالفا للنصوص الأخرى ،مع أنها كُتبت كلها بلغة واحدة . فأين التأثير المزعوم للغة في تكوّن وإنتاج المفاهيم والعقائد والتصورات ؟! . ومنها أيضا أننا إذا طلبنا من إنسان يُتقن 5 لغات مثلا أن يكتب لنا بكل لغة نصا عن عقيدته ، فإنه بلا شك سيكتب خمسة نصوص كلها تحمل معنى

واحدا بخمسة لغات مختلفة . وهذا يعني – بالضرورة – أن العقل هو الذي يصنع الفكر ويولده و ليست اللغة التي هي وسيلة فقط . و بهذا يسقط ما زعمه الرجل ، ولم يكن للغة العربية أي تأثير في القرآن الكريم من حيث مصدره ومضمونه، وخلوده واستقلاليته.

وثانيا إنه بما أن الأمر كما بيناه فإن الوحي لم يكن انعكاسا للواقع ولا نتاجا له ،و بذلك يسقط ما زعمه حامد أبو زيد وسيد القمني من أن الواقع يحوّل الوحي إلى نصوص بشرية . فالوحي مازال إلهياً ،و لم يتغير بتعامل البشر معه، و هذا لا يمس أبدا مضمونه ومصدريته وخلوده . فعندما يطبق المسلم نصا شرعيا فهذا لا يؤثر في مضمونه ومصدريته، كأن يصلي ،أو يُزكي،أو يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر استجابة لأوامر الوحي . فهذا لا ُيحوّل الوحي إلى نص بشري أبدا، و يبقى وحيا إليها مهما قرأناه وتفاعلنا معه ، وطبقناه في الواقع . فكل هذا لن يؤثر فيه، ويبقى هو الآمر الناهي ،والموجه والرقيب .

و أما حكاية أن النص أصبح نصا تاريخيا ، فهذا فيه حق وباطل ، فأما الحق فهو أن الوحي له تاريخ من جانبين: الأول هو أن الوحي نفسه سجل بذاته حوادث تاريخية عند نزوله ، كقوله سبحانه :« قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إلى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ »-سورة المجادلة:1-. والثاني هو أن الوحي له تاريخ يشهد على بداية ومكان نزوله وتوقفه ، وهذا يشهد له التاريخ والشرع معا .

وأما الباطل في كلامه فهو زعمه بأن مضمون الوحي أصبح أيضا نصا تاريخيا . بمعنى أنه محكوم بظروفه التاريخية التي نزل فيها ، ومن ثم أصبح غير صالح لكل زمان ومكان ،فهو محكوم بتاريخيته. و هذا زعم باطل بالضرورة من دين الإسلام ،وقد سبق أن أبطلنا ذلك عندما أثبتنا أن الوحي الإلهي لم يكن انعكاسا لواقع ولا للغة ولا لثقافة .

وأما زعم حامد أبي زيد من أن دراسة الوحي لا تحتاج إلى منهجيات ذات صبغة خاصة تتناسب مع طبيعتها الإلهية . فهذا زعم لا يصح لأن الوحي الإلهي إذا

كان يشبه النصوص البشرية في أنه مثلها مكتوب بلغة بشرية ، فإنه مع ذلك يختلف عنها اختلافا جوهريا وأساسيا ، هو أنه كلام الله المعجز الكامل الذي لا يأتيه الباطل أبدا . وعليه فإن دراسة الوحي دراسة صحيحة وعلمية وحيادية تستلزم استخدام مناهج الشرع نفسه في الفهم والاستدلال، والتفسير و اللغة العربية ، والشرع قد نص على ذلك وتضمنه بوضوح[122] . لذا فإن أي قراءة للوحي من خارجه ، وبغير مناهجه فهي قراءة منحرفة ناقصة عاجزة عن الفهم الصحيح للوحي ، و ستكون كثيرة الأخطاء والأباطيل والتحريفات ، كما هو حال مصنفات أدعياء العقلانية الذين رددنا على بعضهم في كتابنا هذا . فهؤلاء الباحثون الأخطاء والانحرافات هي الأصل عندهم ، والصواب هو الاستثناء عندهم . لأن الانحراف في منهج الفهم والاستدلال يؤدي بالضرورة إلى كثرة الأخطاء وقلة الصواب ، مقابل الصواب في المنهج الذي يؤدي بالضرورة إلى كثرة الصواب وقلة الأخطاء ، و التي سببها في الغالب هو الخطأ في تطبيق المنهج وليس في المنهج نفسه .

وبذلك يتبين أن مزاعم حامد أبي زيد لم يثبت منها ولا زعم واحد من جهة ،و أنه لم يُقمها على حقائق التاريخ ولا الشرع ولا الواقع من جهة أخرى . بل أن هذه المصادر والمعطيات-التي اعتمد عليها- هي نفسها أثبتت خلاف مزاعمه، وبينت بطلانها .و اتضح أيضا أنه لم يكن موضوعيا و لا عقلانيا في طرحه لمزاعمه ودفاعه عنها من جهة ، معتمدا على الشبهات والمغالطات، والتحريفات والافتراء على الشرع والعقل والواقع من جهة أخرى .

و أما الموقف السابع فمفاده أن حامد أبا زيد أنكر على من قال: إنه يوجد إسلام واحد وكتاب واحد ، ولا يوجد إسلام متعدد: فلا يوجد إسلام تقدمي وآخر رجعي ولا إسلام ثوري وآخر استسلامي ، و لا إسلام سياسي وآخر اجتماعي، ولا إسلام للسلاطين وآخر للجماهير . ثم عقب على ذلك بقوله: إن ذلك القول ينقضه تاريخ الإسلام ذاته،الذي يشهد تعددا في الاتجاهات ،والتيارات، والفِرَق التي صاغت مواقفها بالتأويل والاجتهاد في فهم النصوص . ثم زعم أن الإصرار على وجود

---

[122] سنفصل منهج الفهم والاستدلال الشرعي في مبحث لاحق من هذا الفصل إن شاء الله تعالى .

إسلام واحد ، و رفض التعددية الفعلية في الواقع ، يؤدي إلى نتيجتين :الأولى هي أن « الإسلام معنى واحد ثابت لا تُؤثر فيه حركة التاريخ ،ولا يتأثر باختلاف المجتمعات ». والثانية هي أن « هذا المعنى الواحد الثابت تتملكه جماعة من البشر هم علماء الدين قطعا . و أن أعضاء هذه الجماعة مبرؤون من الأهواء والتحيزات الإنسانية والطبيعية »[123] .

وردا عليه أقول: أولا إن الرجل مغالط ومدلس أنكر حقيقة هي كالشمس في رابعة النهار ،و هي أن الإسلام دين واحد مصدره القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة الموافقة له . إنه دين غير مُتعدد ،و لم يتعدد ، و لن يتعدد مستقبلا، وهذه حقيقة موضوعية معروفة بالضرورة من دين الإسلام . كما أنه لا يصح تجزئة الإسلام وتسميته بالإسلام السياسي ، أو الاجتماعي، أو إسلام السلاطين، أو الجماهير ...إنما يجب وصفه بأنه دين واحد اسمه الإسلام ، لقوله سبحانه :« وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلاَمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ »-سورة آل عمران:85- ،و{إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللهِ الإِسْلاَمُ }-سورة آل عمران:19-، و {وَأَنَّ هَـذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ وَلاَ تَتَّبِعُواْ السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ }-سورة الأنعام:153- . فتلك التسميات ليست إسلاما ،وإنما هي فُهوم واتجاهات ومذاهب وأهواء قال بها أصحابها وهي التي تعددت وليس الإسلام ، و هي ما تزال تتعدد إلى يومنا هذا .

و الصحيح منها هو الفهم الشرعي الصحيح ، هو الذي يلتزم بالمنهج الشرعي في تفسير الوحي و فهمه . و هذا الفهم ليس حكرا على أحد،و لا على جماعة بعينها كما زعم الرجل،و إنما هو حكر على كل من التزم بالشرع: منهجاً ، و فهماً، و سلوكاً .

وأما ذكره لتاريخ الإسلام واستشهاده به، فهو دليل ضده لأن تاريخ الإسلام والمسلمين يشهدان على أن الذي تعدد ليس هو دين الإسلام نفسه ، وإنما الفهوم والمذاهب والاتجاهات هي التي تعددت ، فظهرت الخوارج والشيعة والمعتزلة وأهل

[123] نقد الخطاب الديني،ص:79

الحديث والفلاسفة... . فالرجل استشهد بشاهد ضده و أبطل به زعمه ،وكأنه لا يفرق بين دين الإسلام كوحي إلهي مصدره القرآن الكريم و السنة النبوية الصحيحة الموافقة له ، وبين تاريخ الإسلام وأهله . أو أنه تعمد ذلك ليغالط ويدلس به على القراء بأن دين الإسلام متعدد ليصل إلى غايات في نفسه خطط لها سلفا .

علما بأن تلك الفرق والمذاهب والاتجاهات لا تعبر بالضرورة عن دين الإسلام تعبيرا كاملا صحيحا. وإنما هي تعبر أساسا عن فكرها ومصالحها وخلفيتها المذهبية لتصل إلى ما تريد الوصول إليه باسم الإسلام . وكلما كانت صادقة في إيمانها و نيتها، ومستقيمة في الالتزام بالمنهج الشرعي في الفهم والتطبيق ،كانت أكثر صوابا وقربا من الشرع ،والعكس صحيح . وقد يصل انحراف بعضها عن الشرع إلى حد الضلال والردة والكفر بدين الإسلام كلية. وهذا قد حدث فعلا في التاريخ الإسلامي ،وما يزال ذلك مستمرا إلى يومنا هذا. فبعضها ليس لها من الإسلام إلا الاسم ، وكُتب الفِرَق والمِلل شاهدة على ذلك. فالشرع هو المنطلق والحَكَم والمِحَك ، وليست فهوم واتجاهات و أهواء الفرق والمذاهب . فهي لا تمثل دين الإسلام بالضرورة ، لكنها تمثل بالضرورة فكرها ومصالح أصحابها . وحتى الطوائف والمذاهب الصحيحة المنهج والسليمة النوايا فهي ليست الإسلام ذاته، وإنما هي تمثل الفهم الصحيح له والأولى به .

والإصرار على وجود إسلام واحد ليس إصرارا على الباطل، ولا إنكارا للحقائق ،ولا انحرافا عن الشرع والعقل، والواقع العلم . وإنما هو إقرار بالحقيقة الشرعية والتاريخية الواقعية بأن الإسلام دين واحد ، وهذه حقيقة ثابتة كالشمس في رابعة النهار، ومن ينكرها فهو مُتعصب مُحرّف متبع لهواه لا لعقله . ومن يُصر على ذلك فعلى عقله السلام .

وثانيا إن النتيجتين اللتين حذر منهما حامد أبو زيد لا تصحان،و هو مخطئ فيما ذهب إليه. لأن النتيجة الأولى لا يصح التحذير منها أبدا ، لأنها حقيقية واقعية محسوسة وهي أن الإسلام وحي الهي ودين واحد لا يتغير ولا يتأثر بحوادث التاريخ ولا الواقع، ولن يستطيع مخلوق أن يحرفه ، أو يأتي بمثله . فهو الأصل

والمصدر ، والآمر والناهي ، والمتحكم في الواقع والموجه له. و هو يواكب التغيرات والتحولات البشرية، ولا يصطدم بالصحيح منها ، و إنما يحث عليها ويرعاها ويأمر بها بأصوله وتشريعاته، وروحه و مقاصده. فهو دين يُشرِّع ولا يُشرَّع له ، و يأمر ولا يُؤمر ،و ينهي ولا يُنهى،و يهيمن ولا يُهيمن عليه .

وأما النتيجة الثانية فالأمر ليس كما صوره حامد أبو زيد ، فليس صحيحا أن الفهم الواحد للدين يؤدي بالضرورة إلى ظهور جماعة من علماء الدين تمتلك المعنى الواحد الثابت للدين .لأن المعنى الواحد الصحيح للشرع في أصوله ومحكماته هو من المعروف من دين الإسلام بالضرورة ،ولا يستطيع محرف أن يبطله ،ولا هو ملك لأحد ،ولا لجماعة بذاتها . ومن المفروض أن يكون قاسما مشتركا بين كل طوائف أهل العلم ، بل وبين كل المسلمين، لأنه ليس من المتشابه الذي قد تختلف حوله الاجتهادات والتفسيرات . وهذا يعني أن هذا الفهم الواحد الصحيح لا يمكن أن يكون خاصا بجماعة ، أو طائفة ،أو مذهب واحد ولا ينكره إلا أهل الأهواء . فالذي حذر منه الرجل لا يصح ،ومن يصر على ذلك فهو متبع لهواه لا للشرع ولا للعقل.

و بذلك يتضح أن الفهم الواحد الصحيح للشرع ليس هو كما حذر منه الرجل وإنما هو عامل جمع وقوة للأمة من جهة ، و لا يكون عامل تنازع واختلاف وتناقض من جهة أخرى . وإنما هو يُمثل أساسا قويا وواسعا تقوم عليه اجتهادات واختيارات أهل العلم .

و واضح من مزاعم الرجل أنه يرمي إلى هدم الإسلام كلية، لأن نفي وجود ثوابت و أصول لدين الإسلام يؤدي إلى ذلك الهدم بالضرورة من جهة ؛ كما أن ذلك الزعم يؤدي أيضا إلى أنه لا وجود للمذاهب ، ولا للأديان ،ولا للعلوم من جهة أخرى ، لأنه لا وجود لها دون ثوابت وأصول تقوم عليها. و عليه فإن مزاعم الرجل هي عامل هدم لا بناء ، و هذا دليل دامغ على بطلانها أيضا. و الرجل نسي، أو تناسى أنه مُتناقض مع نفسه عندما قدم لنا فكره كثابت صحيح احتكم إليه وطبقه على الإسلام من جهة ،و نفى به ثوابت الإسلام و أصوله من جهة أخرى !! فلماذا

فكره و فهمه له ثوابت وأصول و الإسلام ليس له ذلك ؟ ، و لماذا التغيرات التاريخية تفرض نفسها على الإسلام فتغيُرها و تُخرجه عن أصوله حسب زعم الرجل ،و لا ينطبق ذلك على فكره و مزاعمه أيضا ؟! .

علماً بأن الفهم الواحد الثابت الصحيح لدين الإسلام هو من بديهيات الشرع وليس خاصا بجماعة معينة من المسلمين. ولا هو يؤدي إلى ما حذر منه الرجل، ولا يوصل إلى القول بعصمة فرد أو جماعة معينة، فلا عصمة لأحد من البشر بعد رسول الله – عليه الصلاة والسلام – . ولا يقول بخلاف هذه الحقائق و الثوابت إلا أهل الأهواء المفترون على الشرع والعقل،والواقع والعلم. والرجل أنكر ثوابت الشرع ليصل إلى تحقيق غايات في نفسه تتضح جليا في الموقفين الثامن والتاسع الآتيين .

و الموقف الثامن يتعلق بموضوع التاريخية وتعني أن كل حادث تاريخي محكوم بظروفه التاريخية التي ظهر فيها ،ولا يتجاوزها ،ولا يصح إخراجه منها . وبهذا قال حامد أبو زيد وطبقه على النصوص الشرعية أيضا ، فزعم أنها محكومة بزمانها ومكانها، وظروفها وملابساتها، واستنكر على من يجعلها ناطقة خارج تلك الظروف[124]. ومن يفعل ذلك-حسب زعمه- فقد أهدر بعدها التاريخي الذي يحكمها ونزلت فيه، فيقع فهمها في الحاضر ونصها ينتمي إلى الماضي لغة على الأقل[125]

.

وأقول: أولا إن مبدأ التاريخية يصدق بنسبة كبيرة جدا على البشر فكرا وسلوكا ، بل هو القاعدة الأساسية في ذلك .لأن الإنسان مهما أوتي من عبقرية وقوة وقدرات، فهو -مع ذلك- إنسان نسبي ناقص محدود القدرات، محكوم بظروفه المحيطة به . لكن هذا ليس حُكما مطلقا بحيث لا يمكن تجاوزه أبدا . فهذا لا يقع بهذه الصرامة ، لأنه في مقدور بعض أهل العلم أن يتنبأ بأمور مستقبلية ، فتقع كما تنبأ بها . لأنه قام بقراءة علمية للمستقبل على ضوء الماضي والحاضر، واستشراف المستقبل، وبذلك فإنه قد يُوفق في وضع حلول للمستقبل يصدق بعضها أو أكثرها .

---

[124] التفكير في زمن التكفير ،ص:154

[125] نقد الخطاب الديني،ص:79

كما أنه يستطيع أن يطرح أفكارا عملية تستمر مطبقة في الواقع فترة طويلة ، وتتجاوز بذلك ظروفها التي ظهرت فيها . وهذا كله يدخل في إطار علم المستقبليات ،وهو من باب الاحتمال والترجيح وليس من باب اليقين المطلق ، لكنه – مع ذلك- يُمكن لجانب منه أن يتجاوز تاريخه التي ظهر فيه . و بما أن هذا قد يصدق على بعض الأفكار البشرية نسبيا زمانا و مكانا ، فإنه من باب أولى أن يصدق كلية على الوحي الإلهي الذي جعله الله تعالى خاتما للرسالات .

و بما أن الأمر كذلك فإنه كان على الرجل أن لا يُخلط بين الحوادث البشرية وبين كلام الله تعالى . لكن يبدو أن الرجل تعمد فعل ذلك لغايات في نفسه ، لأن الفرق بين أفعال البشر و كلام الله معروف بدليل الشرع و العقل. فالوحي الإلهي الخاتم-القرآن- في أصوله و عمومه ،و أساسيات فروعه لا يمكن أن يخضع للتاريخية التي تحكم الحوادث البشرية. لذا فإنه لو كان الوحي الإلهي يخضع للتاريخية ما جعله الله تعالى خاتما للرسالات ،وما تحدى به الإنس والجن إلى يوم القيامة، وما جعله شريعة خالدة صالحة لكل زمان ومكان .

فمضمون الوحي الإلهي الخاتم يأبى التاريخية ويتحداها، ويتجاوزها ولا يقبلها . من ذلك أن القرآن الكريم اخترق حجب غيب الماضي والمستقبل فتكلم عن الماضي: نشأة وتاريخا، وعن المستقبل: أحداثا ومصيرا. و كان يكشف عما يجول في نفوس المنافقين ومرضى القلوب قبل أن يظهر ذلك عليهم من سلوكياتهم . و كان يتحدى هؤلاء وغيرهم في أمور اختيارية لم تصدر منهم بعد ، و في مقدورهم تجنبها إن أرادوا ، لكنهم-مع ذلك- يفعلونها، ويصدر عنهم ما حذر منه القرآن الكريم ، كقوله تعالى : « سَيَقُولُ السُّفَهَاء مِنَ النَّاسِ مَا وَلاَّهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُواْ عَلَيْهَا قُل لِّلّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَن يَشَاء إلى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ »-سورة البقرة:142-، و«سَيَقُولُ لَكَ الْمُخَلَّفُونَ مِنَ الأَعْرَابِ شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا»-سورة الفتح:11-،و«سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَاء اللّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا وَلاَ حَرَّمْنَا مِن

شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِم حَتَّى ذَاقُواْ بَأْسَنَا قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِن تَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إَلاَّ تَخْرُصُونَ »-سورة الأنعام:148- .

و أما فيما يخص الأحكام الشرعية فالأمر ليس كما زعم الرجل أيضا ، لأنها أحكام صالحة لكل زمان ومكان، وليست مرتبطة بالظروف والأسباب التي نزلت بسببها لأن العبرة في عموم اللفظ وليست في خصوص السبب،و في ختام الرسالة و عالميتها. فإذا كانت بعض المحرمات لها أسباب نزلت بسببها، كتحريم الخمر، والزنا،والقذف فهي أوامر وأحكام شرعية يستمر العمل بها، وليست مرتبطة بأسباب نزولها . لذا جاءت أحكاما عامة تنطبق على كل المسلمين، وتشمل كل زمان ومكان . فالخمر حرام إلى يوم القيامة ،والصلاة واجبة على كل مسلم إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها . و هناك أحكام أخرى نزلت بسبب حادث فعله مسلم واحد ، لكن الحكم نزل عاما خاطب المسلمين كلهم ،ولم يكن خاصا بفرد ولا بمكان ولا بزمان. وهناك نصوص شرعية أخرى نزلت بلا سبب نزول، فليس لها مناسبة خاصة بها ، كقوله تعالى : «خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا»-سورة التوبة:103-، و«يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا قُمْتُمْ إلى الصَّلاةِ فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إلى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إلى الْكَعْبَينِ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُواْ وَإِن كُنتُم مَّرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاء أَحَدٌ مَّنكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لاَمَسْتُمُ النِّسَاء فَلَمْ تَجِدُواْ مَاء فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُ مَا يُرِيدُ اللهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَكِن يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ »-سورة المائدة:6-[126] .

فالوحي الإلهي الخاتم ليس محكوما بظروفه التي نزل فيها ولا هو يفقد صلاحيته .لأن أحكامه عامة مطلقة تصلح لكل زمان ومكان، والشريعة جمعت بين الثبات في أصولها وبين الاجتهاد في الفروع الجزئية المتغيرة، و بها تواكب التحولات البشرية . وأما حكاية اللغة التي كررها الرجل هنا ، فقد سبق أن أبطلنا مزاعمه المتعلقة بها ، وبينا أن لغة القرآن لم تتغير وهي مُتضَمّنة في القرآن نفسه ،وفي السنة النبوية

[126] عمر سليمان الأشقر : تاريخ الفقه الإسلامي ...،ص:40

الصحيحة الموافقة له . ومن ثم فإن الشرع يحتوي بداخله معجمه اللغوي الذي يشرح به نفسه بنفسه. لذا كانت أحكام الشرع ومفاهيمه الأساسية مُحكمة ثابتة لا تتغير لأنها من ضرورياته .

و واضح أيضا أن الرجل يريد أن يقول: إن الإسلام كان وليد ظروفه التاريخية التي ظهر فيها ، وبما أنها تغيرت ،فهو لم يعد صالحا لزماننا هذا ، وإن كان صالحا لزمانه. وهذا افتراء على الشرع والواقع ، المقصود منه تعطيل شرع الإسلام لإحلال العلمانية التي يؤمن بها الرجل محله[127] .

وأما الموقف التاسع- الأخير من المجموعة الثانية- فيتعلق بتطبيق الرجل للتاريخية المزعومة على بعض أحكام الشرع ، كشواهد على زعمه بخضوع الوحي للتاريخية التي تتحكم في سلوكيات البشر والشرع معا . فذكر على ذلك أربعة أمثلة كشواهد للاستدلال بها على أن بعض الأحكام الشرعية تجاوزها التطور التاريخي ، ومن ثم فهي قد فقدت صلاحياتها . وهذه النماذج تتعلق بالرق ، والجزية ، و الربا ، وميراث المرأة .

فبالنسبة للرق فقد ذكر الرجل أن تطور المجتمعات تجاوز نظام الرق الذي أصبح غير صالح لزماننا ، و قد كان للإسلام دور ايجابي في التعامل مع نظام الرق والحد منه . و الرق اليوم قد اختفى وأصبح من الماضي ، الذي ليس من المجدي التمسك بمغزى الموقف الإسلامي إلا على سبيل الاستشهاد التاريخي لا غير[128] .

و أقول إن الرجل أخلط الحق بالباطل ، و وجه الأمر لتأييد زعمه بأن الوحي خاضع للتاريخية ، وأن التطورات التاريخية قد تجاوزت بعض أحكامه، وأصبحت غير صالحة لزماننا . و هذا زعم لا يصح إصداره لأن اختفاء بعض الأحكام الشرعية أو معظمها من التطبيق العملي من حياة المسلمين ، لا يعني أن الزمن قد تجاوزها، أو أنها أصبحت غير صالحة للتطبيق ، وإنما يعني أن الإسلام انحصر من حياة المسلمين كمجتمع ودولة. و هذا عيب في المسلمين لا في الإسلام . كما أن ذلك لا يدل على عدم صلاحية أحكام الشرع المعطلة. لذا فإنه إذا عادت دولة

---

[127] سنخصص لهذا الموضوع الفصل الأخير إن شاء الله تعالى .

[128] نقد الخطاب الديني،ص:220،210

الإسلام الحقيقية إلى حياة المسلمين بالشورى والعدل ،و الإخاء و التعاون ، و العلم و العمل فإن أحكام الإسلام الصحيحة ستعود كلها للظهور تدريجيا .

وأما موضوع الرق فإن الإسلام لم يأمر به ، و لا حث عليه، و لا شجعه و إنما حث على التخلص منه، و شرع له أحكاما لتحقيق ذلك. فرغّب في العتق و جعله من القربات، و ربطه ببعض الكفارات ، و فتح المجال للعبيد بالتخلص منه عن طريق المكاتبة ، و خصص من مصاريف الزكاة مالا لفك الرقاب و عتقها . و قبل كل ذلك سوى بين البشر ،و أمر بالعدل بينهم، و جعل أكرمهم عند الله أتقاهم .و النصوص الدالة على ذلك كثيرة ، منها قوله تعالى : «فَكُّ رَقَبَةٍ »-سورة البلد:13-،و «تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلاَثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ »سورة المائدة:89-،و{ وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْراً وَآتُوهُم مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي }-سورة النور:33-،و«إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاء وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللهِ وَاللهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ »-سورة التوبة:60-.

و بناء على ذلك فإنه لا يصح القول: إن أحكام الرق في الإسلام قد تجاوزها الزمن. لأن هذه الأحكام لم يكن هدفها تكريس الرق ونشره والتشجيع عليه ،وإنما كان هدفها تضييق مجاله، والتخلص منه تدريجيا بطريقة صحيحة . و عليه فإن إلغاء الرق في القرن 19م ومنع المتاجرة في الرقيق هو هدف إسلامي تحقق على يد غير المسلمين ، و ليس هو تعطيلا لأحكام الرق في الإسلام التي هي نفسها لم تُشرع لتكريسه ،وإنما تعاملت معه بطريقة حكيمة وشرعت للتخلص منه مرحليا . فلو كان هدفها خلاف ذلك ،لما شرعت تلك الأحكام للتخلص منه . و عليه فإن إلغاء الرق هو هدف ومطلب إسلامي، و تحقيقه في الواقع ليس تعطيلا لأحكام الإسلام ،و إنما هو تطبيق لها .

وأشير هنا إلى أنه إذا كان الرق ممنوع دوليا في زماننا هذا فإنه لا يوجد أي مانع نظري من إمكانية أن يعود نظام الرق إلى حياة البشر مستقبلا في أي شكل من الأشكال . والشاهد على ذلك مثالان :الأول يتمثل في الاستعمار الغربي الحديث،

فهو ضرب من ضروب العبودية والرق . فهو في الوقت الذي ألغى رق الأفراد و المتاجرة بهم ، فأنه استعمر الشعوب الضعيفة وحولها إلى أمم مسترقة ، فعاملها معاملة العبيد في مختلف جوانب الحياة ، كما حدث في استعمار فرنسا للجزائر لمدة 132 سنة. وهذا الاستعمار ممكن أن يعود في أي زمن من الأزمان ،كاحتلال الولايات المتحدة لأفغانستان والعراق . و أما المثال الثاني فهو أنه إلى يومنا هذا مانزال نسمع ونقرأ في وسائل الإعلام المختلفة بوجود ما يعرف بالتجارة في البشر .

وفيما يخص موضوع الجزية المفروضة على أهل الذمة في المجتمع الإسلامي، فإن حامد أبا زيد يرى أن التطور التاريخي أسقط الجزية في العلاقة بين المسلم وغير المسلم . فتغير الوضع واستقر على مبدأ المساواة ، بصرف النظر عن الدين ،واللون ،والجنس ،ولا يصح التمسك بالجزية بعدما أسقطها التطور التاريخي[129] .

و أقول: أولا لا يصح القول بأن التطور التاريخي أسقط حكم الجزية من الشرع ، لأن الواقع البشري ليس حجة على الشرع ،وإنما الشرع هو حجة عليه. لأن الواقع الحاضر ليس إسلاميا ، فكيف يكون حجة على الإسلام ؟ . فعندما تعود دولة الإسلام الحقيقية بنظامها و مجتمعها الإسلاميين ،فإن أحكام الإسلام الصحيحة ستعود إلى الواقع لتحكم المجتمع الإسلامي . منها ما يتعلق بالعلاقة بين المسلمين وأهل الذمة الذين يعيشون بينهم ، فعليهم دفع الجزية ولهم كامل الحقوق الطبيعية والإنسانية التي كفلها لهم الشرع .و من حق الإسلام على الذين يعيشون في دولته أن يفرض عليهم ذلك ، كما فرض على المسلمين دفع الزكاة ،وطالبهم بدفع أموال أخرى لقوله تعالى :« خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلاَتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ وَاللّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ »-سورة التوبة:103-،و {وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ }-المعارج:24-،و«وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ »-سورة الذاريات:19- .

و ثانيا أنه من حق أي دولة أن تفرض على رعيتها ضرائب عادية بناءا على منطلقها الديني ،أو المذهبي ،أو العرفي ،أو المصلحي ،أو الوطني . وبما أن دولة

---

[129] نفسه ،ص :210.

الإسلام تقوم على دين الله تعالى ، فهي لا تنظر إلى رعيتها انطلاقا من اللون ،ولا من العرق ،ولا من الجنسية ،ولا من الجغرافيا ، وإنما تنظر إلى رعيتها من انطلاقا من الدين . لأن الله تعالى هو الذي خلقنا وفرض علينا عبادته ، فجعل المقياس في موقفه من بني آدم هو الإيمان والعمل الصالح ، لقوله سبحانه:{ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ }-سورة الحجرات:13-،و{وَالَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ أُولَـئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ }-سورة البقرة:82- .

فالبشر عباد الله ،والأرض أرضه ، والأموال أمواله ، فاختار سبحانه و تعالى أن يكون الإيمان والعمل الصالح هما المقياس الذي ينظر به إلى عباده، و يفرق به بينهم أيضا . فهل في هذا عيب ،أو نقص ، أو ظلم ؟! كلا أنه لا شيء فيه من ذلك ، فهو سبحانه حكيم خبير، وعزيز حكيم ،وفعال لما يريد، ولا يظلم أحدا . ومن ثم فلا يحق لأي إنسان أن يعيب أمرا على خالقه ، ولا أن يعترض عليه عندما جعل الإيمان والعمل الصالح هما الحَكَم في نظر الله تعالى إلى عباده.

وأما زعمه بأن الواقع الحالي استقربه مبدأ المساواة بين البشر بصرف النظر عن الدين ، واللون، والجنس . فهذا تغليظ لأن الدول الحديثة هي دول علمانية أسقطت الدين من مبدئها في النظر إلى رعيتها. لأنه لا أهمية له عندها في الحياة العملية ، و كثير منها تعاديه وتحاربه وتضيق على أهله . و التي لا تفعل ذلك معه ،فهي قد فصلته عن الدولة والمجتمع بشكل كبير جدا . وكل تلك الدول أبعدت الدين كمقياس لها ، واتخذت مقياسا آخر في النظر إلى رعيتها هو مقياس الجنسية والمواطنة . فهي تفرق بين رعيتها بذلك المقياس فتفرق بين صاحب الجنسية الأصلية والجنسية المكتسبة ، وبين الجنسية المكتسبة قديما والمكتسبة حديثا ، وبين المقيم الشرعي وغير الشرعي، وبين المهاجر الشرعي وغير الشرعي. وهذا المقياس هو الذي تُبنى عليه الحقوق والواجبات والمعاملات، وهي تختلف حسب اختلاف نوع الجنسية .

و بناء على ذلك فإن التفريق والتمييز بين الرعية ما يزال قائما في الدولة الواحدة ،وهذا خلاف ما أراد أن يوهمنا به الرجل . فلماذا لا يُعاب على تلك الدول في التفريق بين مواطنيها على أساس الجنسية ، و يُعاب على الإسلام لأنه فرق بين البشر على أساس دين الإسلام الذي جعله الله تعالى مقياسا فاصلا بين عباده؟!. إنه لا يصح الاعتراض على الله تعالى في جعله الإيمان والعمل الصالح هما الحد الفاصل بين عباده . فهناك إذن مقياسان: الهي رباني ، وبشري علماني ، فأيهما الصحيح و الأولى بالأخذ ؟! .

و أما بالنسبة لميراث المرأة في شريعة الإسلام فإن نصر حامد أبا زيد زعم أن النصوص الشرعية ليست لا « تساوي بين الرجل والمرأة في الميراث فقط، بل في جميع التشريعات ، وإن كانت تساوي بينهما في العمل والجزاء الدينيين » . من ذلك نصيب المرأة في الميراث ، فتأخذ نصف نصيب الرجل بعدما كانت مستبعدة تماما وهي في تبعية تامة له[130].و قال بذلك أيضا الكاتب جورج طرابيشي عندما زعم بأن حق المرأة في الميراث حسب الشريعة الإسلامية نصف حق الرجل ، وهذا إجحاف في حقها حسب زعم الكاتب[131] . و قد علق حامد أبو زيد على كلامه السابق بقوله: «اتجاه الوحي واضح تماما، وليس من المقبول أن يقف الإجهاد عند حدود المدى الذي وقف عنده الوحي . و إلا انهارت دعوى الصلاحية لكل زمان ومكان من أساسها. و اتسعت الفجوة بين الواقع المتحرك المتطور ،وبين النصوص التي يتمسك الخطاب الديني المعاصر بحرفيتها »[132] .

وأقول: أولا لا يصح النظر إلى أحكام الإسلام من خارج عقيدته وأصوله، فهي تنسجم معها تماما من جهة ،و مع العقل الصريح والعلم الصحيح ، والواقع السليم من جهة أخرى . لكنها لا تنسجم مع ما يخالف ذلك، وعليه فلا يصح أن يكون الواقع البشري المنحرف حَكَما على الوحي الإلهي . لأن الواقع الصحيح لا يُخالف الوحي الصحيح أبدا، بل هو موافق و تابع له . و موضوع الميراث هو مثال على

---

[130] حامد أبو زيد : نفس المرجع ، ص: 135،223

[131] جورج طرابيشي : العلمانية كجهادية – القسم الثاني من المقالة ، على موقع أوان في شبكة الأنترنت يوم 2008/16/1

[132] حامد ابو زيد : المرجع السابق ، ص :135

ذلك ، فلا ينفصل عن عقيدة الإسلام وشريعته . لذا يجب النظر إلى الميراث عامة ونصيب المرأة منه خاصة من المنظور الشرعي الصحيح و الشامل، و إلا وقعنا في الخطأ والخلط، والتحريف وسوء الفهم للشرع .

وثانيا أن زعم حامد أبي زيد بأن الشرع لم يسو بين الرجل والمرأة في جميع تشريعاته . هو زعم باطل ومضحك ، وفيه جهل بالشرع . فهو إما أنه لا يعي ما يقول، و إما أنه صاحب هوى قال ذلك عمدا للطعن في الشرع !. لأن العلاقة بين الرجل والمرأة تقوم على أساس المساواة لا على أساس التفريق و عدم المساواة بينهما. فالتسوية بينهما في الإسلام هي الأصل والتفريق بينهما هو الاستثناء بناء على الخصوصيات التي يختص بها كل منهما عن الأخر، حسب الاختلافات الخَلقية والوظيفية عند كل منهما .

والشواهد على أن الشرع سوى بين الرجل والمرأة كثيرة جدا، منها أنه سوى بينهما في أصل الخلقة والعبادة ، فكل منهما مكلف بالعبادة ومسئول عن أعماله. و كل منهما مأمور بأن يؤمن بأركان الإسلام الخمسة ، فلا توجد أركان خاصة بأحدهما دون الآخر ،و لا طالب المرأة بالإيمان بركنين ونصف. وكل منهما مطالب بالصلوات الخمس وركعاتها وأورادها، فلم يفرض على الرجل خمس صلوات وعلى المرأة صلاتين ونصف ،ولا فرض على المرأة نصف ركعات الصلوات الخمس .

كما أنه لا يوجد فرق بين الرجل والمرأة في حدود السرقة والزنا وشرب الخمر ، ولا في أصول الحج والعمرة ، فكل منهما يطوف بالكعبة ويسعى بين الصفا والمروة ويقف على عرفة . و هذا الذي ذكرناه معروف من دين الإسلام و لا يحتاج إلى توثيق[133] .

وأما نصيب المرأة في الميراث فهو ليس كما زعم الرجلان: حامد أبو زيد وجورج طرابيش فزعمهما باطل مردود عليهما ، لأنه لا يوجد في الشرع بأن نصيب المرأة دوما هو على النصف من نصيب الرجل. فهذا لا يصح ، وافتراء

[133] لكن مع ذلك انظر مثلا :.سابق : فقه السنة ، مج 2 ،ص:406،461 وما بعدها .

على الشرع ، وهما قد اغفلا مواضع كثيرة في الميراث لا يكون فيها نصيب المرأة على النصف من نصيب الرجل . والحقيقة هي أن المرأة ليس لها نصيب واحد في الميراث ،وإنما تأخذ نصيبها في شريعة الإسلام حسب موقعها في التركة التي تقسم حسب مواقع الأفراد المعنيين بالميراث . فقد تكون أما ، أو أختا ،أو زوجة ،أو جدة ، أو عمة ونصيبها في هذه الحالات ليس واحدا ولا يكون دوما على النصف من الرجل فقد يساويه ، وقد يقل عنه، وقد يزيد عليه. فمن ذلك أنه يتساوى نصيب المرأة مع الأب لقوله سبحانه : «وَلأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُ وَلَدٌ»-سورة النساء:11- ، ويتساوى أيضا في حالة ميراث الإخوة للأم لقوله سبحانه: «وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلاَلَةً أَو امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فإن كَانُوَاْ أَكْثَرَ مِن ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاء فِي الثُّلُثِ»سورة النساء:12- . و قد تأخذ المرأة نصيبا كبيرا في حالات أخرى ، فتأخذ نصف التركة إذا كانت بنتا واحدة، وتأخذ ثلثي التركة في حالة وجود بنتين فأكثر ، ويؤول باقي التركة إلى الورثة الآخرين من الرجال والنساء معا ، لقوله تعالى :« فإن كُنَّ نِسَاء فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ}-سورة النساء:11-. فنصيب المرأة ليس دائما على النصف من نصيب الرجل ، ولا هو اقل منه دوما ، بل توجد حالات تأخذ فيها المرأة اكبر من الرجل حسب موقعها في الأسرة والعائلة.

وأما اخذ البنت للنصف مع أخيها الذكر فهذا ليس ظلما للمرأة ولا إجحافا في حقها ، وإنما هو عين الحق والعدل ، وخلافه هو الظلم و الإجحاف في حق أخيها،لأنه هو المكلف شرعا بالقوامة و الإنفاق على البيت وليست المرأة. فنصيبها يبقى عندها ، ونصيبه هو ينفقه على نفسه و زوجته و أولاده، وعلى الذين يكفلهم من أبويه وإخوته إن وجدوا .

و ثالثا إن دعوة حامد أبي زيد إلى الاجتهاد في نصيب المرأة من الميراث الذي حدده الشرع بدعوى التطور التاريخي ومسايرة الواقع . هو دعوة باطلة مشبوهة ، و زعم مخالف للشرع والعقل معا. لأن الله تعالى أكمل دينه وأحكمه وفصله،

وأمرنا بإتباعه ،وتوعدنا بالخسران المبين إن خالفناه في ذلك . وهذا يعني أنه لا يحق ،ولا يصح أن نُغير أحكام الشرع من أجل الواقع المزعوم. وإنما المطلوب منا هو أن نغير واقعنا ، ونُخضعه للشرع وليس العكس . وليس من العقل ولا من المقبول أن ندعو إلى تغيير الشرع بدعوى الاجتهاد لنجعله موافقا مع أهوائنا ومصالحنا وشهواتنا . فهذه الدعوة لا مبرر لها من الشرع الصحيح ولا من العقل الصريح ، وإنما هي دعوة ماكرة تعمل لهدم الإسلام باسم الاجتهاد انتصارا للعلمانية و خدمة للأهواء .

و أما قول حامد أبي زيد من أن الخطاب الديني المعاصر هو الذي يمنع الاجتهاد في الأحكام الشرعية لتغييرها وجعلها مسايرة للواقع المعاصر. فهو قول فيه تغليط وتحريف وافتراء على الشرع والخطاب الديني معا، لأن الذي يمنع تحريف الشرع وهدمه باسم الاجتهاد هو الدين نفسه أولا ، ثم الخطاب الديني الصحيح ثانيا بأمر من الشرع نفسه ،وليس من عند الخطاب الديني نفسه . فالله سبحانه هو الذي أمرنا بإتباع شرعه ، وحذرنا من الانحراف عنه ،ونهانا عن التأويل التحريفي الفاسد ، لقوله سبحانه:« وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلاَ تَتَّبِعُواْ السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ »-سورة الأنعام:126-،و « الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِينًا »-سورة المائدة:3-، و« ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاء الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ »-سورة الجاثية:18-،و« فَأَمَّا الَّذِينَ في قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ »-سورة آل عمران:7- .

و واضح من ذلك أن الرجل يريد الوصول إلى تحريف الشرع وهدم قواعده بدعوى مسايرة الواقع، وجعل الشريعة صالحة لكل زمان و مكان حسب زعمه ، وعدم الوقوف في وجه التطورات البشرية في مختلف مجالاتها. وعمله هذا لا يقبله دين ولا عقل، ولا مذهب ولا علم ، لأنه يهدم ولا يبني، والاجتهاد في الثوابت والأصول يؤدي إلى التقويض والهدم و لا يؤدي إلى البناء والتطوير. والغريب في الأمر أن ذلك العمل رضيه الرجل للإسلام ولم يرضاه لمذهبيته وعلمانيته. فهو

قد دافع عنهما، و دعا إليهما، و حث على التمسك بهما، وبشر بهما كحل لمشاكل الإنسان من جهة ،و حرّف الإسلام من أجلهما من جهة أخرى !.

والرجل متعصب للباطل وغير موضوعي مع نفسه ولا مع غيره. لأن الباحث الموضوعي النزيه لا يسمح لنفسه بأن يتدخل في أديان ومذاهب غيره، و يُصر على تحريفها ويدعو أصحابها إلى ممارسة ذلك مع أديانهم ومذاهبهم. إنه لا يحق له أن يدعو إلى ذلك ،أو يكذب عليها، أو يُحرف نصوصها ،أو يحملها مالا تحتمل . لأنها ليست ملكه ، فإما أن يُؤمن بدين أو بمذهب منها ، وإما أن يتركها كلها ، ويبحث لنفسه دينا آخر. و إذا كان من حقه أن ينتقدها بطريقة علمية، فإنه لا يحق له أن يبدل نصوصها ويحرفها ،أو يفرض عليها أفكاره. لكن حامد أبا زيد لم يلتزم بذلك وسمح لنفسه بأن يحرف الشرع ويهدمه دون دليل صحيح ، بدعوى الاجتهاد و مسايرة الواقع .

ورابعا إن الرجل تظاهر بالغيرة على الشرع في دعوته إلى الاجتهاد لتغيير أحكام الشريعة . بدعوى أن عدم ممارسة ذلك يؤدي إلى انهيار دعوى صلاحية الشريعة لكل زمان ومكان من أساسها من جهة ،و يُؤدي إلى اتساع الفجوة بينها وبين الواقع من جهة أخرى !!. وهذا زعم لا يصح، لأن القول بصلاحية الشريعة لكل زمان ومكان ليس هو مجرد دعوى، وإنما هو حقيقة شرعية ثابتة، ومن ضروريات دين الإسلام الشامل الكامل المُحكم المُفصل . وزعمه هذا هو في الحقيقة هدم للشرع وتفويض له، بدعوى التطور والمواكبة . فهذا تغليط وتدليس، وتلاعب بالشرع وتحريف له، لأن إثبات صلاحية الشريعة لكل زمان ومكان هي من أصول الدين من جهة ، و تتحقق في الواقع بالعودة إلى الشريعة نفسها وتحكيمها في كل ظروفنا من جهة أخرى . ولا تتم بتحريف الشريعة بدعوى التطوير والمواكبة مع العصر حسب زعم الرجل. فهذا تحريف مُتعمد للشرع وتعطيل له، وهذا الذي يريده الرجل .

فإذا أخذنا بزعمه التحريفي فالشريعة تصبح غير صالحة لكل زمان ومكان، لأنه يؤدي إلى تحريفها وتعطيلها وإحلال شريعة أخرى محلها . و من ثم لا يبقى

للشرع شيء!، وماذا يبقى من الإسلام إذا غيرنا أحكامه وحرفنا شريعته؟! فلا يبقى إسلام ولا شريعة، ولا يصح تسمية تلك التحريفات بأنها إسلام. لأن الإسلام هو شرع الله ، وإذا حرفناه وبدلناه بشرائع البشر اختفى الإسلام وحلت محله العلمانية التي يؤمن بها حامد أبو زيد ويدعوا إليها . وهذا هو الذي يعمل الرجل للوصول إليه بدعوى مسايرة التطورات ومواكبتها . و هذا تحريف وتلاعب مرة باسم الإسلام و الاجتهاد، ومرة باسم الواقع والعقل، ومرة باسم التطورات التاريخية ، كل ذلك ليصل إلى تحقيق غايات في نفسه خطط لها سلفا.

و أما الفجوة التي حذر منها حامد أبو زيد من أنها ستتسع بين الواقع والوحي عندما لا نُخضع أحكام الوحي للتغيير ومساير الواقع . فهو تحذير باطل ، و فيه تغليط وتدليس على القراء .لأن تلك الفجوة وُجدت واتسعت ليس بسبب عدم صلاحية الشريعة لكل زمان ومكان، وإنما وجدت بسبب انحراف الواقع عن الشرع الصحيح ،والعقل الصريح من جهة، والإصرار على الانحراف وإتباع الأهواء والشبهات من جهة ثانية، وإبعاد الشرع من أن يحكم الإنسان في كل جوانب حياته من جهة ثالثة . لذا فإن تلك الفجوة ليست حجة على الشرع ،وإما هو الذي حجه عليها ،وهي ثمرة مرة لانحراف الإنسان ،وبعده عن الوحي الصحيح والعقل الصريح .

وأما المثال الأخير- الرابع- فيتعلق بالربا ، و مفاده أن حامد أبا زيد زعم أن الربا المذكور في النص تجاوزه الزمن، لأن معناه الأصلي اختفى من المعاملات الاقتصادية ،ولا يصدق ذلك المعنى على ما يسمى بالأرباح أو الفوائد في النظام الاقتصادي الحديث[134] .

و قوله هذا لا يصح ،وفيه تغالط وتدليس على القراء، وفيه أيضا افتراء على الشرع والواقع معا . لأن القروض المالية السائدة في الوقت الحاضر بين الدول والبنوك والتجار هي قروض ربوية تندرج ضمن ربا النسيئة المحرم شرعا . وهو القرض الذي يجر نفعا على صاحبه، ويقوم على الزيادة المشروطة يأخذها الدائن

[134] نصر حامد أبو زيد : نقد الخطاب الديني،ص:213

من المدين نظير التأجيل، و هذا مذكور في قوله تعالى :« فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لاَ تَظْلِمُونَ وَلاَ تُظْلَمُونَ »-سورة البقرة:279-. وهذا النوع من القروض هو الغالب على المعاملات المالية في العالم[135] . وهو من أسباب الأزمة العالمية الخانقة التي يعاني منها الاقتصاد العالمي في وقتنا الحاضر (2009-2010) ، ومن المعروف أن البنوك الإسلامية المعاصرة لم تتأثر بهذه الأزمة كما تأثرت بها البنوك التقليدية لأنها لا تتعامل بالربا.

و بذلك يتبين جليا أن النماذج الأربعة التي استشهد بها نصر حامد أبو زيد في قوله بخضوع الشريعة الإسلامية للتاريخية ، وأن بعض أحكامها قد فقدت صلاحيتها في الوقت الحاضر . ما هي إلا افتراء على الشرع ،وتحريف له وتغليط وتدليس على القراء .

وأما المجموعة الثالثة فموضوعها العلاقة بين الوحي وأسباب النزول وتتضمن طائفة من الأباطيل قال بها بعض أدعياء العقلانية نذكرها من خلال المواقف الآتية :

أولها مفاده هو أن حسن حنفي زعم أن الواقع هو المُتحكم في نزول الوحي لأنه « لا يشك أحد في أن أسباب النزول تعني أن الوحي الإسلامي نداء من الواقع، وليس فرضا عليه . فالواقع أسبق من الفكر، من حيث مناهج التغيير الاجتماعي، وحصر المشكلات ،وطريقة التفسير ، فتحريم الخمر كانت بدايته واقعة سكر ... »[136] .

وردا عليه أقول: أولا سبق أن بينا بالأدلة الدامغة أن الوحي هو الأسبق من العقل والواقع معا ، كما أن الواقع هو انعكاس لأفكار البشر وسلوكياتهم ومصالحهم . و لا يصح أن يكون حَكَما إلا إذا وافق الشرع الصحيح، والعقل الصريح والواقع الصحيح من جهة ، و أن كلا من الإنسان والواقع والعالم مخلوق لله تعالى من جهة أخرى . وبما أن الوحي كلام الله تعالى فالأمر كله له سبحانه ، فله الخلق

---

[135] انظر مثلا : أبو الأعلى المودودي : الربا ، دار الفكر ، بيروت ، ص:44 وما بعدها . والسيد سابق : فقه السنة ،32 ، ص : 188

[136] حسن حنفي : الدين والثورة في مصر ،ج7،ص:258

والأمر . والوحي هو الحَكَم وليس الإنسان ، ولا العقل ولا الواقع ، ولا الطبيعة و لا أي مخلوق آخر. لكن الرجل مغالط ومحرف فزعم أن الوحي الإسلامي نداء من الواقع، وليس فرضا عليه . و هذا لا يصح ، و الحقيقة هي خلاف زعمه، لأن الوحي هو نداء من السماء إلى الواقع وتفاعل معه من جهة، وفَرْض عليه من خالقه أحب أم كره من جهة أخرى . وقد حارب المشركون وأهل الكتاب الوحي الإلهي لكنه قهرهم وفرض سلطته عليهم ، وأزاح كل الحواجز التي وقفت أمامه. فالوحي الإلهي فرض نفسه على الواقع فرضا بالقوة ،و لم يكن نداء من الواقع ، فلو كان نداء منه ما حدث الذي حدث بينهما . وهذه حقيقة شرعية وتاريخية متواترة لا يمكن الشك فيها .

وأما حكاية الواقع أسبق من الفكر من حيث مناهج التغيير، فهذا لا يصح وهو نظرة جزئية للموضوع، لأن الحقيقة هي أن الواقع فكر والفكر واقع ، وكل ما في الواقع انعكاس للإنسان بفكره وأهوائه وغرائزه . فلا معنى لهذا التفريق من أجل الزعم بأن الواقع أسبق من الوحي والعقل معا. فهذا زعم باطل وتغليط وتدليس وتلاعب بالألفاظ .

و لو كان الواقع هو المتحكم في الوحي لنزل الوحي في كل مكان و زمان، ولما توقف الوحي من النزول أبدا ،و لنزل على آلاف البشر.لأن الواقع البشري كله يحتاج إلى الوحي الإلهي في كل أحواله و أزمانه. ولماذا لم يظهر رسول بين عيسى ومحمد -عليهما الصلاة والسلام- ؟ ولماذا لم يظهر نبي آخر بعد محمد– عليه الصلاة والسلام - .فالزعم الذي قاله الرجل باطل شرعا ، وعقلا، و واقعا .و الصواب في ذلك هو أن الله هو المتحكم في الوحي لا الواقع .

وأما حادثة تحريم الخمر فهي كغيرها من حوادث التشريع لا علاقة لها بما زعمه الرجل. الذي نظر إليها بطريقة غير صحيحة ذات خلفية مذهبية ليصل إلى غايات في نفسه . أنه قطع الحادثة من أصلها ومحيطها، و وجهها وجهة غير صحيحة ،لأن تحريم الخمر لو كان تابعا للواقع لما تم تحريمه أصلا ،لأن شرب الخمر كان متجذرا في الواقع ويكاد من المستحيل أن يتخلى عنه الناس . وهذا يعني

أنه كان على الوحي أن يستجيب لذلك فيحلله، أو يسكت عليه ولا يحرمه أصلا، بحكم زعم الرجل بأن الوحي كان نداء من الواقع ، فما على الوحي إلا أن يستجيب له و يُسايره . لكن الذي حدث خلاف ذلك تماما فالوحي هو الذي اوجد المجتمع المسلم من بين المجتمع الجاهلي. ثم بدأت التشريعات تنزل تدريجيا لتغير الواقع الجاهلي وبناء المجتمع الإسلامي. منها تحريم الخمر ، فأشار أولا إلى أن ضرره و إثمه أكبر من نفعه ، في قوله سبحانه: {يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا }-سورة البقرة:219- . ثم هيأ النفوس لتكون أكثر تقبلا و تهيأ للتحريم في قوله تعالى :« لاَ تَقْرَبُواْ الصَّلاَةَ وَأَنتُمْ سُكَارَى حَتَّىَ تَعْلَمُواْ مَا تَقُولُونَ »-سورة النساء:43-. ثم حرمها نهائيا في قوله سبحانه:« إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالأنصَابُ وَالأَزْلاَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ »-سورة المائدة:9- . فالوحي هو الذي اوجد المجتمع الإسلامي ، ثم هو الذي رباه و حرم عليه شرب الخمر ، فاستجاب الواقع للوحي ، ولم يحدث العكس . فمن الذي اوجد المجتمع المسلم ؟، ومن الذي غير الأخر و كانت له الغلبة ؟ .

وما يبطل زعمه أيضا هو أن السيرة النبوية شاهدة على رفض الواقع للوحي، وهذا خلاف ما زعمه الرجل و أراد أن يوهمنا بزعمه . فدعوة الإسلام واجهت مقاومة شديدة من قريش واليهود ، والمنافقين وغيرهم من العرب والعجم . فهذه المعارضة الشديدة والمتنوعة والواسعة دليل قاطع على أن الوحي الإسلامي لم يكن نداء من الواقع ، فلو كان كذلك لاحتضنه الواقع ولما قاومه . و عليه فإن الحقيقة هي أن الوحي كان نداء من السماء لتغير أوضاع الأرض. فتفاعل مع الواقع و تصارع معه حتى انتصر عليه ، وفرض نفسه عليه، و هذا تحقيق عملي لقوله سبحانه: «هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ »-سورة الصف:9 - .

والموقف الثاني مفاده أن حسن حنفي زعم أن أسباب النزول تعني أولوية الواقع على الفكر وأنه أساس النقل أيضا[137].

137 الدين والثورة في مصر ، ج8 ، ص:25 ،. ومن العقيدة إلى الثورة ج1،ص:369

و قوله هذا لا يصح أقامه على التغليط والتدليس، وإغفال حقائق الشرع والعقل والواقع، و التي نصت صراحة على خلاف زعمه. لأنه أولا لا يصح إدراج الوحي الإلهي ضمن عبارة الفكر ،لأن الفكر خاص بالإنسان أما الوحي فهو كلام الله تعالى يُسمى وحيا وكلاما ولا يسمى فكرا ،لأن الشرع سماه وحيا و كلاما لا فكرا.

وأما الواقع الذي سبقه الرجل على الوحي والفكر فقد سبق أن بينا بطلان زعمه هذا ،و بينا أن الوحي أسبق من العقل و الواقع معا، فلا نعيده هنا . وأما أسبقيته على الفكر فهو تغليط وتدليس من الرجل ،لأن الواقع نفسه هو انعكاس للفكر الإنساني ،و الفكر ذاته هو من الواقع أيضا. فالواقع فكر والفكر واقع والكل انعكاس للإنسان بفكره وأهوائه وغرائزه . و عليه فلا معنى لهذه المغالطات والتدليسات والتلاعبات . والإنسان والواقع كله مخلوق لله تعالى مفروض عليه أن يكون عبدا لخالقه، فلا العقل أسبق من الوحي والواقع، ولا الواقع أسبق منهما ، وإنما الوحي أسبق من كل مخلوق لأنه كلام الله انزله على بني آدم ليعبدوه بما شرعه لهم فيه .

والرجل نفسه أبطل ذلك الزعم ونقضه عندما قال :« هذا بالإضافة إلى أن حجة الواقع ليست حجة على الفكر ، وإلا كان كل الفقر في بلاد الإسلام حجة على أن الإسلام دين الفقر ... »[138]. وهذا ردا دامغ مُفحم صحيح رد به حسن حنفي على نفسه !!.

وثانيا إن الرجل يفتري على أسباب النزول عندما حملها ما ليس منها.لأن أسباب النزول ليست هي التي أوجدت الوحي ، ولا هي التي أوجدت المجتمع المسلم ، وإنما الوحي هو الذي اوجد المجتمع وأسباب النزول معا. و أصبح هو الآمر والناهي، والموجه والمربي وليس العكس . وحتى عندما يستجيب الوحي لأمر في الواقع ،أو يتفاعل معه ، فهذا مبني على أساس أن الوحي هو الأصل و المُوجِد، و المصدر وصاحب الكلمة الأخيرة ، ولم يفرض عليه الواقع شيئا ، و أن الكلمة الأولى والأخيرة له لا للواقع . وعندما اقر الشرع بعض المظاهر التي كانت سائدة في الجاهلية ، فإن هذا الإقرار لم يكن بأمر من الواقع ولا بضغط منه، وإنما كان

[138] حسن حنفي : الدين والثورة في مصر ،ج7،ص:258

بأمر من الوحي ولم يقر منه إلا بعض الخصال الحميدة التي كانت موجودة في العرب . وهي في الأصل من آثار النبوات السابقة والفطرة السليمة ، ولهذا قال الرسول – عليه الصلاة والسلام- :«إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق»[139] . فالوحي هو الذي اقر ذلك لأنه صحيح موافق الشرع فزكاة و ألحقه بالشرع ، وليس الواقع هو الذي فعل ذلك .

و أما الموقف الثالث من المجموعة الثالثة فمفاده أن حسن حنفي زعم أن النص هو«إجابة على سؤال يفرضه الواقع، بدليل أسباب النزول، والناسخ والمنسوخ، وبدليل الوحي عبر التاريخ عندما كانت الشريعة اللاحقة تنسخ السابقة[140] .

وقوله هذا لا يصح، وفيه تغليط وتدليس على القراء، أقامه صاحبه على نظرة جزئية تحريفية للشرع والواقع معا. لأن العلاقة بين أسباب النزول والناسخ والمنسوخ و بين الوحي ليست كما صورها الرجل. وإنما هي علاقة تقوم على تبعية فرع لأصل وليس العكس . كما أن الواقع موضوع للوحي وليس الوحي موضوعا له . وأسبقية الوحي على الواقع ثابتة قطعا بدليل الشواهد الآتية: منها إن الوحي كلام الله والواقع انعكاس لفكر و سلوكيات مخلوق هو الإنسان . و منها أن مكانة الوحي أعظم من مكانة الواقع ، لأنه كلام الله والواقع انعكاس للإنسان . و منها أن الوحي يقين وحق كله ، لكن الواقع نسبي ومحدود، فيه الحق والباطل ، والخطأ والصواب ، فهو انعكاس للإنسان النسبي . و منها أن الوحي هو الذي اوجد الواقع الإسلامي وليس العكس. و منها أن الآمر والناهي ،و المُشرّع والموجه هو الوحي وليس الواقع ، و ما عليه-أي الواقع- إلا الخضوع والاستسلام لخالقه .

علما بأن حوادث النزول ليست هي التي أنزلت الوحي وإنما الوحي هو الذي أوجدها من أساسها من جهة ، ثم تفاعل معها و تحكم فيها، فكانت هي أيضا من أسباب نزوله مع تبعيتها له من جهة أخرى . ولو كان في مقدورها إنزاله ، فلماذا لم تنزله في كل أقطار العالم التي كانت تعج بمختلف الانحرافات والظلالات، والكفريات والشركيات ، والمنكرات زمن نزول الوحي الإسلامي وقبله وبعده ؟.

---

[139] الألباني : الصحيحة ، ج 1 ص : 43 .

[140] حسن حنفي : حوار الأجيال ، .ص: 466

وبما أن ذلك لم يحدث دل على أن أسباب النزول هي نتيجة للوحي: إيجادا و توجيها ، أمرا و نهيا .هذا فضلا على أن قسما كبيرا من الوحي ليست له أسباب نزول لأنه نزل دون مناسبة ،وقد سبق أن ذكرنا أمثلة من ذلك [141] .

و أما حدوث النسخ في الوحي فلم يكن مفروضا من الواقع فرضا، ولا كان شاملا للدين كله. وإنما مس بعض الجزئيات المتغيرة ، وهي سنة من سنن الله تعالى في خلقه ، تمّ بأمره تعالى وحِكمته ، بدليل قوله تعالى :« مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللهَ عَلَىَ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ »-سورة البقرة:106- . فالله هو الناسخ وليس الواقع ، و الآية واضحة في أن الأمر كله لله وليس للواقع .ونحن لا ننكر أن الواقع له اعتبار لكن ليست له استقلالية ولا له القدرة على انزل الوحي ،ولا تغيره ،و لا نسخه ، ولا التحكم فيه . لذا فإن الله تعالى عندما نسخ آيات بأخرى كان نسخا محدودا بأمره و توجيهه. ثم توقف النسخ ولم يستمر ليشمل آيات أخرى من الكتاب. والمنسوخ منه قليل جدا ، و هو محكوم بالوحي وليس بالواقع الذي لا يستطيع نسخ أية آية منه زمن نزول الوحي و بعد توقفه .

و الموقف الرابع مفاده هو أن حسن حنفي زعم أن أسباب النزول تشير إلى أولوية الواقع على النص، فكانت" الواقعة تقع ثم يتلوها الوحي فالمنهج الإسلامي لا يبدأ بقال الله ، وقال الرسول، إنما يبدأ بالواقعة يطرح المشكلة ، وأن الواقع الاجتماعي يسبق الفكرة ... . وزعم أيضا أن "النص واقع والواقع نص »[142] .

و أقول: إن الرجل لا يمل من تكرار ذلك الباطل ، وهو إما أنه لا يعي ما يقول، أو أنه صاحب يتعمد التحريف والتغليط والتلاعب بالألفاظ لغايات في نفسه. فهو أولا ينظر إلى الفرع ويأخذ به ،و يغفل الأصل و يهمله و يقزمه . و هذا انحراف منهجي كبير وخطير. لأن الوحي هو الأصل الذي اوجد الواقع الإسلامي كله ، فهو تابع للوحي و جزء منه بالضرورة وموضوع له ،و ليس العكس .وهذه من بديهيات الشرع والتاريخ ، لكن الرجل مغالط ومحرف ، فعكس الأمر وأراد أن يوهمنا بأن الوحي تابع للواقع .

---

[141] انظر مثلا : عمر سليمان الأشقر :تاريخ الفقه الإسلامي،ص:40 .

[142] حسن حنفي : الدين والثورة في مصر ، ج7 ، ص :295 حوار الأجيال ، ص:466

والرجل نسي أو تناسى أن عبارة: قال الله هي أصل كل شيء ، وأسبق من كل مخلوق ،لأن الله سبحانه هو الذي اوجد كل مخلوقاته بقوله سبحانه: «إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شيئا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ »-سورة يس:-،و« ‌َإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلاَئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُواْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاء وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لاَ تَعْلَمُونَ »-سورة البقرة:30-، فعبارة : قال الله ، هي أصل الوجود كله بما فيه الواقع البشري .

وكلنا نعلم أن الدعوة الإسلامية كلها بدأت بعبارة: قال الله ، و قال الرسول فكان ذلك سببا في ظهور الواقع الإسلامي ، لقوله تعالى : «اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ خَلَقَ الإنسان مِنْ عَلَقٍ »-سورة العلق:1 ، 2- ، و{يَا أَيُّهَا الْمُزَّمِّلُ ، قُمْ فَأَنذِرْ}-سورة المزمل:1، 2- . فنهض النبي-عليه الصلاة و السلام- للقيام بالمهمة الربانية داعيا إلى الله تعالى .و قد سار على نهجه أصحابه و أمته من بعده في الدعوة إلى الإسلام بقال الله ،و قال رسوله ،و لا دعوة للإسلام دون ذلك .

وأما قول الرجل بأن الواقعة كانت تقع ثم يتلوها الوحي . فالأمر ليس كما أراد أن يُوهمنا به، لأن الواقعة ذاتها هي نتيجة لقال الله ، وقال رسوله من جهة، وهي جزء من المجتمع الذي أوجده الوحي و المُسيّر له و المُتحكم فيه من جهة أخرى . علما بأن قال الله ، وقال الرسول لا ينفيان سنن المجتمع وخصائصه , بل هما قد نصا على وجودها ، وأمرا بدراسة المجتمع دراسة علمية تقوم على التجربة والمشاهدة والبرهان، و حثا على العمل لاكتشاف سنن الطبيعة والعمران البشري[143] .

و ثانيا ليس صحيحا أن الواقع الاجتماعي يسبق الفكر ، فهذا تغليط وتظليل ،و نظرة جزئية للموضوع . لأن الواقع البشري كله انعكاس لفكر الإنسان ودوافعه ورغباته ، وليس العكس. فالفكر والإنسان عامة أسبق من الواقع البشري . والإنسان ككل هو المحرك الأول والأساسي لواقعه ، علما بأن كلاهما نسبي .

---

[143] للتوسع في ذلك انظر كتابنا : أخطاء المؤرخ ابن خلدون في كتابه المقدمة ،ص:170 وما بعدها

وأما قوله :" النص واقع والواقع نص " فهو قول فيه تغليط وتدليس على القراء ،لأن النص الشرعي هو واقع ملموس لكنه واقع يمثل نصا إلهيا ولا يمثل نصا بشريا . و أما الواقع فهو واقع بشري لا يمثل نصا إلهيا وإنما هو واقع إنساني يمثل انعكاسات أفكار الإنسان وغرائزه ومصالحه على الواقع العملي. و النص الإلهي تمثل في الواقع و تجلى فيه على شكل وحي مكتوب ، فأوجد واقعا إنسانيا إسلاميا ، ولم يحدث العكس .

و أما الموقف الخامس فيتعلق بزعم حسن حنفي بأن أسباب النزول تعني " أننا نختار من الوحي في كل مناسبة ما نجد فيه حلا لمشاكلنا ومآسينا ". و " كل محاولة لتفسير الوحي ككل وأخذه جملة واحدة معارضة لطريقة نزول الوحي في البداية " .و "القرآن يحتوي على حلول لمشاكل عدة ، لا يؤخذ منها إلا ما ساعد على حل مشاكل ، و إلا استمع الناس إلى كل نبي ، ولم يأخذوا أي شيء "[144] .

و أقول : أولا إن الرجل يفتري على الشرع ، ويتكلم بلا علم ، و يقرر أمورا بلا دليل من الوحي ،ولا من العقل ،ولا من العلم . مما يدل على أنه يسعى لإفساد الشرع وتعطيله وهدمه ، بدعوى أسباب النزول ، وهي في الحقيقة ضده، وكشفت مزاعمه من أساسها، و هذا سبق أن بيناه . و كان عليه أن يؤيد زعمه بالأدلة التي تؤيد ما ذهب إليه، لكنه لم يفعل ذلك ، واكتفى بالدعاوى و المزاعم ، ومتى كانت دليلا ؟! . و المزاعم رأس مال المفاليس ، ولا يعجز عنها احد ، ففي إمكان أي إنسان يزعم ما يريد ، لكن ليس في مقدور أي إنسان أن يؤيد زعمه بالدليل الصحيح .

و لا يوجد في الشرع نص يأمر بأن نختار منه ما يوافق أهواءنا ومصالحنا ونترك ما يخالفها. و الموجود فيه خلاف ذلك تماما ، فقد أمرنا الله تعالى بأن نأخذ بشرعه كله ، و حذرنا من مخالفته أو ترك بعض منه ، لقوله سبحانه :« ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاء الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ »-سورة الجاثية:18- ،و«وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلاَ تَتَّبِعُواْ السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ

---

[144] حسن حنفي : الدين والثورة في مصر ،ج7،ص:74

وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ »-سورة الأنعام: 153-، و«وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَن بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللّهُ إِلَيْكَ فإن تَوَلَّوْاْ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ »-سورة المائدة:49- . وقد أكمل الله تعالى دينه ورضيه لنا كاملا لا منقوصا ، لقوله سبحانه «الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِينًا »-سورة المائدة:3- فلم يقل لنا رضيت لكم بعضه ، أو بعض مما تختارونه انتم منه !! بل حذرنا من ذلك وشنّع على من يفعله في قوله سبحانه: «أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاء مَن يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنكُمْ إِلاَّ خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إلى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ }-سورة البقرة:85 - .و حذر سبحانه رسوله من أن يفتنه الضالون فيترك بعض ما انزله الله عليه، فقال له سبحانه : «وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَن بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللّهُ إِلَيْكَ فإن تَوَلَّوْاْ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ »-سورة المائدة:49- . فواضح ذلك أن الرجل مفترٍ مغالط يسعى لتحريف الشرع وتقويله ما لم يقل لغايات في نفسه !!.

و ثانيا إن كلا من الشرع والسيرة، وتاريخ الصحابة يشهد على أنه عندما كان الوحي ينزل كان المسلمون كلهم يلتزمون به، ولا يتركون منه شيئا ، ولا يختارون منه ما يتفق مع ظروفهم ومصالحهم . بل كانوا يأخذونه كله، و لم تكن لهم الخيرة من أمرهم . وقد قال الله تعالى لرسوله: «فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّىَ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُواْ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا »-سورة النساء:65- ،و «وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا »-سورة الأحزاب:36-. فأين الاختيار المزعوم الذي اختلقه حسن حنفي ، و افتراه على الشرع والتاريخ معا !!.

و بذلك يتبين أن الشرع حرم علينا بأن نختار من الشرع ما يتفق مع أهوائنا ومصالحنا ، وتوعد من يفعل ذلك بسوء المصير. وأمرنا بأخذه و تطبيقه كله، وإذا لم نقدر على تطبيقه كله ، نطبقه مرحليا حسب استطاعتنا وظروفنا. لقوله سبحانه:«

يُرِيدُ اللهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلاَ يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ »-سورة البقرة:185-،و«فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ »-سورة التغابن:16-،و«لاَ يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا »-سورة البقرة:286-،و {مَن كَفَرَ بِاللّهِ مِن بَعْدِ إيمَانِهِ إِلاَّ مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمَانِ وَلَـكِن مَّن شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْراً فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ اللهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ }-سورة النحل:106- .وهذا خلاف زعم الرجل الذي يؤدي إلى تعطيل الشرع وهدمه .

و أما الموقف السادس فمفاده أن حسن حنفي عرّف أسباب النزول بأنها هي الوقائع الأولى التي جاء النص واصفا ومشرعا لها . وكذلك الناسخ والمنسوخ اللذان يدلان على تكيّف الوحي طبقا لتغيرات الواقع ، وقدرات الإنسان ، وإمكانية التحقيق[145] .

و أقول: إن قوله هذا غير صحيح في معظمه ،وفيه تغليط وتدليس على القراء . لأن الصواب هو أن الوحي لم ينزل واصفا و متكيفا مع الواقع، وإنما نزل واصفا وهاديا ، مغيرا وهادما، مشرعا ومربيا ، و موجدا لمجتمع جديد. وأسباب النزول على نوعين : الأول يتعلق بالمجتمع الجاهلي نزل الوحي لهدمه كلية ، ودخل معه في حرب لا هوادة فيها حتى قضى عليه تماما . و الثاني يتعلق بالمجتمع الجديد الذي أوجده الإسلام ، وهو المجتمع الإسلامي . فشرع له، ورباه و رعاه ، و وجهه : أمراً ونهياً ، ترغيباً وترهيباً ، وفرض عليه العبودية الكاملة لله تعالى :« قُلْ إِنَّ صَلاَتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ »-سورة الأنعام:162-. فكل أسباب النزول كانت تابعة لسلطة الوحي وجودا وعدما .

و الشرع لم يأت ليتكيف مع الواقع الجاهلي ، وإنما جاء لهدمه والتخلص منه نهائيا من جهة ، ولبناء مجتمع إسلامي جديد خاضع للشرع قلبا وقالبا ،و ليس له من الأمر شيء من جهة أخرى . و هذا هو الذي حدث في الواقع بدليل الشرع و التاريخ . ولا يصح القول بأن الوحي تكيف مع الواقع الإسلامي بالناسخ والمنسوخ . فهذا تغليط وافتراء على الشرع والتاريخ معا، لأن النسخ كان قليلا جدا من جهة . وكان قائما على أساس المجتمع الذي أوجده الوحي نفسه من جهة ثانية ، والنسخ تم

---

[145] : من العقيدة إلى الثورة ،ج1،ص:203 ،204

بأمر من الشرع نفسه، فهو منه و إليه من جهة ثالثة. فالأمر كله للشرع لا هو للناسخ والمنسوخ ، ولا هو للواقع ، لأن الواقع هو الذي أوجده ،و لأن الناسخ و المنسوخ منه و إليه .

والموقف الأخير-السابع من المجموعة الثالثة- مفاده أن حسن حنفي زعم أن النص لما كان " فارغا إلا من الوقائع الأولى التي هي سبب نزوله فإنه كثيرا ما تتدخل الأهواء والمصالح الشخصية والظنون والمعتقدات لتملأ النص"[146] .

وردا عليه أقول:إن زعمه هذا غير صحيح ، وافتراء على الشرع والتاريخ معا. لأن الوحي شاهد بنفسه على أنه مملوء بعلوم وحقائق ، و تشريعات وأخبار كثيرة متنوعة . منها ما هو مرتبط بأسباب النزول ،و قسم آخر كبير جدا ليس مرتبطا بأسباب النزول ،و الكل من وحي الله و كلامه . والوحي المرتبط بأسباب النزول ذكرها كمدخل وسبب للتشريع ، و ليست هي المقصودة بذاتها. لذا كثيرا ما كان بعض المسلمين يكون سببا في نزول آية ، فينزل الوحي و يُشرّع للحادثة ،و لا يذكر اسم الصحابي ،و لا يجعل الحكم خاصا به ، و إنما يجعله عاما يشمل كل المسلمين . كقوله تعالى :{ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَائِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنكَراً مِّنَ الْقَوْلِ وَزُوراً وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَّا ذَلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَّا فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِيناً ذَلِكَ لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ)-سورة المجادلة:1-4-.و فالله تعالى ذكر السبب دون تخصص بشخص ، ولا مكان ، ولا زمان، ثم أصدر حكما شرعيا عاما خالدا. فالنص مملوء بالأحكام والمفاهيم ، والعقائد والأخلاق ،و التاريخ وكله في النهاية كلام الله تعالى الذي لا يأتيه الباطل أبدا . فهو ليس فارغا كما زعم الرجل الذي تعمد الافتراء على الشرع والتاريخ معا .

---

[146] من العقيدة إلى الثورة ،ج1،ص:376

فأسباب النزول كانت سببا في نزول قسم من آيات القرآن الكريم، و ليس كله من جهة ، و ليست هي التي ملأت النص، وإنما كانت سببا في نزوله مملوءا بالوحي الإلهي: من أحكام ومفاهيم ، وتصورات وأنباء الغيب وفضائل الأخلاق، وحقائق الطبيعة والعمران البشري . وعليه فإن الوحي ليس فارغا ، ولا يمكن لأهل الأهواء تغييره وتحميله ما لا يحتمل، وتقويل ما لم يقل . نعم لهم في ذلك محاولات وتحريفات كما فعل حسن حنفي و حامد أبي زيد . لكنها محاولات تأويلية تحريفية مغرضة ذات خلفية مذهبية متعصبة للباطل. ويمكن كشفها وإبطالها بالعودة إلى الوحي الصحيح ، والعقل الصريح، والعلم الصحيح .

و واضح من ذلك أن حسن حنفي قال بتلك المزاعم بناءا على خلفيته المذهبية لتحقيق غايات في نفسه خطط لها سلفا . منها أنها تجعل الوحي انعكاسا للظروف التي ظهر فيها في جزيرة العرب . و من ثم فهو قد فقد صلاحيته، و لا يمكن أن يكون صالحا لكل زمان ومكان ،بحكم أنه وليد ظروفه، ولم يكن وحيا إلهيا خالدا شاملا للدين والدنيا معا. وهذه المزاعم بينا بطلانها وتهافتها ، رغم إصرار الرجل عليها وكثرة ترديده لها .

وأما المجموعة الرابعة فهي أيضا تتضمن طائفة من الأباطيل التي قال بها بعض أدعياء العقلانية، موضوعها العلاقة بين صلاحية العقائد والأفكار و فاعليتها المصلحية في الواقع ، نذكرها من خلال المواقف الآتية: أولها يتمثل في أن حسن حنفي زعم أن " مقياس صحة العقائد ليس صدقها أو كذبها من الناحية النظرية، بل مقدار فاعليتها العلمية . إن الإثبات أو النفي النظريين لا يؤديان إلا إلى ضجة مفتعلة دون أي تغيير في حياة الناس اليومية "[147] .

و أقول :أولا إن قوله هذا غير صحيح في معظمه ، لأنه أولا إن القول بأن مقياس العقائد لمعرفة صدقها من كذبها ليس هو المقياس النظري، وإنما هو مقدار فاعليتها العملية في الواقع. هو قول لا يصح على إطلاقه ، لأنه لا يوجد مقياس واحد لمعرفة الخطأ من الصواب، والحق من الباطل،وإنما توجد عدة مقاييس

---

[147] حسن حنفي : في فكرنا المعاصر ،ص:93

يستخدمها العقل في عمله النقدي . وهي كلها مقاييس نسبية ما عدا المقياس الشرعي الصحيح الذي يعتمد عليه العقل بطريقة صحيحة في أحكامه. فهي قد تصيب في مواقف ،وقد تخطئ في أخرى ، لذا فلا يوجد مقياس بشري واحد مطلق يستخدمه العقل في كل أحكامه من جهة، كما أن الثابت عقلا وعلما و واقعا أن العقل الإنساني هو مصدر الفكر والنقد والتحقيق من جهة أخرى .و عليه فالعقل يُناقش الأفكار،ويجادل المخالفين مناقشة نظرية بناء على قدراته الذاتية ،وخلفياته المذهبية، ومعطياته الفكرية المأخوذة من البديهيات العقلية والنفسية ،ومن الواقع البشري والطبيعي معا . فهذا هو المصدر والمنطلق الصحيح لمعرفة صدق أو بطلان أي دين ،أو مذهب ، أو أي فكر . وهذا المنهج يمارسه كل إنسان من حيث يدري أو لا يدري، لأنه يعمل فطريا آليا في كل بني آدم .

لكن توجد حالات تكون فيها قضاياها نظرية تجريدية بحتة ، وأخرى علمية صرفة ،وأخرى تجمع بين النظري والعملي . وفي هذه الحالات يجب استخدام المنهج المناسب لكل حالة. فالقضايا النظرية التجريدية تخضع أساسا للنظر والتأمل النظريين. والقضايا الإنسانية العملية تخضع أساسا لمناهج العلوم الإنسانية العملية المتنوعة .والقضايا العلمية الطبيعية تخضع أساسا للتجربة والاستقراء وفق مناهج البحث التجريبية. والقضايا الفكرية والعملية المتعلقة بالعلوم الشرعية تخضع للمناهج الشرعية في الاجتهاد والاستدلال .

و ثانيا إنه لا يصح وضع فصل تام بين النظري والعملي، فهذا غير صحيح ولا يمكن أن يتحقق على أرض الواقع، لذا يجب الجمع بين الحالتين النظرية والعملية حسب الحالات والقضايا. لأن الإنسان مُكوّن من الجانبين وهما متداخلان وممتزجان، ولا يمكن إيجاد فصل تام بينهما ، فهذا مستحيل لأن الإنسان روح وعقل ، جسد وعاطفة . وعليه فإن كل العقائد والمذاهب والأفكار والاتجاهات لها جانبان : نظري وعملي ، وكلاهما ضروري ومطلوب، ولا يصح إهمال أي منهما. لذا وجدنا الله تعالى يأمر الإنسان بالجانبين، فكما أمره بأن يتدبر ويتأمل في نفسه وفي كتاب الله ، كقوله سبحانه:« وَفِي أَنفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ »-سورة الذاريات:21-

،و«أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ القرآن أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا »-سورة محمد:24-، فإنه أمره أيضا بأن يتدبر في محيطه البشري والطبيعي معا ، وأمره بالسير في الأرض ليسخر ثرواتها ،ويكشف سننهما الطبيعية والبشرية معا، كقوله سبحانه:« قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فانظروا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ »-سورة العنكبوت:20-،و {قُلِ انظُرُواْ مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا تُغْنِي الآيَاتُ وَالنُّذُرُ عَن قَوْمٍ لاَّ يُؤْمِنُونَ }-يونس:101-، وَ(سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ)-سورة الجاثية:13-،و «قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُواْ فِي الأَرْضِ فانظروا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذَّبِينَ »-سورة آل عمران:137- .

وعليه فإنه لا يصح الاعتماد على طريقة واحدة، ولا على مقياس واحد لمعرفة الخطأ والصواب والوصول إلى الحقيقة . وإنما على الإنسان أن يستخدم عقله ،وكل قدراته المادية والمعنوية للوصول إلى الحقيقة، والدين الصحيح، والفكر السليم النافع , وهذا خلاف ما أراد أن يوهمنا به حسن حنفي .

و ثالثا إن زعم الرجل بأن مقياس صحة العقائد من كذبها هو ما تقدمه من فاعلية في الواقع ،وأن النفي والإثبات لا يؤديان إلا إلى الفوضى من دون أي تغيير للواقع في حياة الناس. هو زعم لا يصح بدليل الشواهد الآتية :

أولها إنه عندما كانت الكنيسة والإقطاع يسيطران على أوروبا احدثا نشاطا وفاعلية في المجتمع الأوروبي، أديا إلى ظهور معارضة شديدة ضد رجال الكنيسة والإقطاع . فساهمت بقوة وفاعلية في ظهور الثورة العلمية والصناعية و الرأسمالية . وهذا يعني -حسب زعم حسن حنفي- أن أفكار الكنيسة والإقطاع كانت صحيحة صادقة، لأنها أحدثت نشاطا وزخما وفاعلية في أوروبا عند كل الأطراف . ثم عندما انهزم الإقطاع والكنيسة وفقدا الفاعلية والنشاط المؤثر في الواقع، أصبحت أفكارهما غير صحيحة ولا صادقة .ثم عندما انتصرت عليهما الرأسمالية وهيمنت على أوروبا وأحدثت فيها فاعلية ونشاطا كبيرين وأوصلتهما إلى الخروج من القارة الأوروبية، واحتلال معظم مناطق العالم الثالث في أسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، كانت الرأسمالية صحيحة صادقة محقة مصيبة في أفعالها على حد زعم حسن حنفي

. وهذا أمر باطل جملة و تفصيلا ، وغريب ومضحك أوصلنا إليه المقياس الذي قال به الرجل.

والشاهد الثاني مفاده هو أنه عندما انتصرت الرأسمالية بفاعلية وهيمنة أدى ذلك إلى ظهور معارضة جديدة تمثلت في اليسار الاشتراكي والشيوعي، ظهرا كرد فعل لما أحدثته الرأسمالية في الواقع من تأثير كبير. وفي هذه الحالة-بناء على زعم الرجل- كانت الرأسمالية على صواب واليسار على خطأ قبل أن يتقوى . فلما تقوى اليسار وأصبح فاعلا مؤثرا، وكوّن المعسكر اليساري في أوروبا وإفريقيا وآسيا وأمريكا ،أصبح مصيبا محقا ، وفي هذا الظرف أصبح كل من اليمين واليسار المهيمنان على العالم على حق وصواب على الرغم مما بينهما من اختلاف وتنازع وصراع . لكن عندما أنهار معسكر اليسار واختفت فاعليته ونشاطه المذهبي المؤثر والمهيمن فقد صحته وصوابه، وصدقه وظلت الرأسمالية عل صوابها وصدقها لأنها لم تنهار. ثم ازدادت حقا وصدقا وصوابا لأنها ازدادت قوة واتساعا وهيمنة بالقطبية الأحادية في العالم باسم الديمقراطية العولمة،و اقتصاد السوق. هذه الأباطيل والتناقضات أوصلنا إليها مقياس حسن حنفي المزعوم، إنها مهازل وجمع بين المتناقضات ،وتدليس على الناس وتلاعب بهم وافتراء على العقل و الواقع !! .

و الشاهد الثالث مفاده هو أنه عندما ظهر الإسلام في مكة المكرمة، وكان ضعيفا عددا وعدة ، لم يكن صحيحا ولا صوابا حسب زعم الرجل. لكنه عندما احدث تأثيرا و فاعلية ، وتقوى وانتصر على قريش والعرب ،والفرس والروم أصبح صحيحا صوابا صادقا. ثم عندما تراجع نفوذ الإسلام وفقد دولته وهيمنته على الواقع بانهزام المسلمين وتحلفهم ، فقد الإسلام صدقه وصحته وصوابه على حد زعم حسن حنفي . وهذه نتيجة باطلة ومضحكة لأن الإسلام هو حق مطلق، لم يتغير ولن يتغير، سواء كانت له و لأهلة قوة وفاعلية،أو لم يكن لهم ذلك .

و الشاهد الرابع مضمونه هو أنه قبل أن يتحرك اليهود لتكوين دولهم لهم في فلسطين كانوا على باطل ولا حق لهم في ذلك؛ لكنهم عندما تحركوا بدعم من الغرب،وأحدثوا فاعلية ونشاطا وتمكنوا من احتلال فلسطين سنة 1948، أصبحوا

على حق وصواب وصدق . وبما أنهم ما يزالون في نشاط وفاعلية ويحتلون فلسطين، فهم ما يزالون على حق وصواب .في مقابل ذلك نجد العرب والمسلمين كانوا على صواب وحق قبل أن يأخذ منهم اليهود فلسطين، فلما هزموهم وأخذوها منهم فقدوا الحق والصواب والصدق الذي كان معهم،و هم على هذا الحال حاليا. ثم لما هبت طائفة من الفلسطينيين للمقاومة والدفاع عن بلادهم ومقدساتهم ،وأحدثوا فاعلية ونشاطا أصبحوا على حق وصواب وصدق من جديد ، فهم واليهود وكل من له فاعلية ونشاط على ارض فلسطين فهو على حق وصواب !! . وهذا كلام باطل ومضحك مرفوض شرعا وعقلا ،ولا يقوله عاقل . لكن مقولة الرجل هي التي أوصلتنا إلى هذه الأباطيل و المُضحكات.

والشاهد الخامس مفاده هو أن هؤلاء عندما يتحرك جماعة من قطاع الطرق ويحدثون فاعلية ونشاطا في الواقع بتعرضهم للآمنين: قتلا ،ونهبا ،وتخويفا، وانتهاكا للأعراض يكون هؤلاء على حق وصواب لأنهم أحدثوا فاعلية في الواقع . وعندما يتصدى لهم الناس لمقاومتهم ويحدثون فاعلية ونشاطا في الواقع ولم يتغلبوا عليهم ، يكون الطرفان على حق وصواب.لكن إذا تغلبوا عليهم وقطعوا شأفتهم يفقد قطاع الطرق الحق والصواب بفقدانهم للفاعلية والنشاط في الواقع ،ويصبح الذين قاوموهم على حق وصواب ،لأن الفاعلية بيدهم . وبذلك يتبين أن قطاع الطرق كان لهم الحق والصواب بالظلم الذي مارسوه، لأنه كان يمثل نشاطا وفاعلية ،والمقاومون لهم أصبح لهم الحق والصواب ليس بالحق الذي خرجوا من أجله و حققوه، وإنما بالفاعلية والنشاط الذي مارسوه في التصدي لهؤلاء . و هذا العجائب ،و الغرائب ,و المهازل أوصلنا إليها زعم حسن حنفي !!! .

والشاهد الأخير –السادس- مفاده هو أن العالم يشهد بأن كل أصحاب الأديان والمذاهب والنحل لها فاعلية ونشاط على الواقع حسب قدراتها ونفوذها . فهي تعمل على نشر أفكارها والدفاع عنها وعن مصالحها، مع أنها متناقضة في أصولها وغاياتها ومتصارعة فيما بينها، لكن مقولة حسن حنفي تجعلها كلها على حق وصواب ،رغم كثرة تناقضاتها ،وخرافاتها ،وانحرافاتها. فهي صحيحة وعلى حق

وصواب حسب زعم الرجل، ليس لأنها تملك الدليل الصحيح والبرهان القاطع والحجة الدامغة والعلم الصحيح، وإنما لأنها نشطة وفاعلة ومؤثرة في الواقع . وتزاد حقا وصوابا كلما ازدادت فاعلية وتأثيرا في الواقع، لكنها تفقد ذلك تدريجيتا كلما تراجع نشاطها وفاعليتها ،و تفقده كلية إذا توقف فعلها ونشاطها **!!** . فهل يُعقل هذا الكلام ؟، وهل يقول هذا الكلام إنسان يعي ما يقول ؟ وهل يقوله عالم يحتكم إلى الشرع ،أو العقل ، أو العلم ؟**!** . إنه لا يقول ذلك إلا رجلان: الأول إنه رجل جاهل لا يعي ما يقول . والثاني إنه رجل صاحب هوى متعصب للباطل يتعمد ذكر ذلك لغايات في نفسه على حساب الشرع و العقل والعلم . فالمقولة التي قال بها حسن حنفي لم تقدم حلا ،وإنما أدخلتنا في متناقضات ،وأفسدت الفكر ،وهدمت العقل وأدخلته في تناقضات لا مخرج منها إلا ينبذها ورميها .

و رابعا إننا إذا عدنا إلى حسن حنفي نفسه نجده قد نقض زعمه في أن مقياس صحة العقائد و المذاهب ليس صدقها ولا كذبها، وإنما هو فاعليتها في الواقع. إنه نقضه بدليل الشاهدين الآتيين:الأول هو أن الرجل نفسه طرح مشروعه الفكري اليساري ودافع عنه و بشر به في بعض كتبه ، منها : كتاب الدين والثورة في مصر والعدد الأول من مجلة اليسار الإسلامي ، طرحه وتحمس له ودافع عنه على أنه هو الحل والحق ، والصواب والعدل، وأنه هو الذي يجمع الأمة ولا يتناقض مع الإسلام، وأنه فهم عصري واقعي الإسلام[148].وكلامه هذا شاهد على أن حسن حنفي قدم المقياس النظري على المقياس العملي في الواقع. فلماذا سمح لنفسه أن يقول بذلك قبل أن يخضع مشروعه للتطبيق والفاعلية في الواقع ؟**!**. وهو إلى يومنا هذا لم يتحقق ذلك المشروع النظري، فكان على الرجل أن لا يصف مشروعه بتلك الأوصاف قبل تطبيقه .

والشاهد الثاني مفاده هو أن حسن حنفي عندما كان يدافع عن الماركسية التي كانت مهيمنة على المعسكر الشيوعي، وما قيل عن انتشار الفقر في دوله الشيوعية، دافع عنه بقوله:" هذا بالإضافة إلى أن حجة الواقع ليست حجة على الفكر، وإلا

---

[148] انظر مثلا : الدين والثورة في مصر ،ج6 ، ص:330،331

كان كل الفقر في بلاد الإسلام حجة على أن الإسلام دين الفقر ...".[149] . وبقوله هذا يكون حسن حنفي قد رد على نفسه، ونقض مقولته السابقة من جهة ،وجعل الفكر هو الأصل وليس الواقع البشري لمجرد أنه واقع من جهة أخرى . وقوله هذا صحيح نوافقه عليه ، لكنه مناقض لمقولته السابقة التي تستلزم الجمع بين المتناقضات لمجرد أنها فاعلة مؤثرة في الواقع !! .

وأشير هنا إلى فائدتين هامتين: الأولى هي أن الحق لا يُعرف أساسا إلا بالدليل الصحيح الذي يحمله سواء كان دليلا نظريا ،أو شرعيا، أو ،واقعيا ،أو علميا ،أو خليطا من ذلك ، فلا يُعرف لمجرد أنه طُبق في الواقع وله فاعلية وتأثير فيه، أو لأن له دولة قوية تحميه وتدافع عنه، أو لأن أتباعه كثيرون أو قليلون . وإلا كان كل ما في الواقع البشري -من عقائد ومذاهب، وأفكار ونُظم- صحيحا ،وصوابا، وصادقا. وهذا كلام باطل لا يقوله عاقل،لأننا نعلم يقينا أن في تلك العقائد والمذاهب ،والأفكار والنظم حقائق وأباطيل ،وأساطير ومتناقضات تجعلها من المستحيل أن تكون كلها صحيحة صائبة صادقة . مع أنها ذات فاعلية ونشاط وتأثير كبير في الواقع.

و الفائدة الثانية مفادها هي أن الفكرة -أية فكرة- قد تكون صحيحة في ذاتها نظريا ، وعندما تُطبق في الواقع يقوم الدليل العملي على نجاحها وصحتها، وصدقها وصوابها . لكنها قد لا تجد من يطبقها في الواقع، فتظل صحيحة في نفسها نظريا لا عمليا . لكنها قد تُطبق في الواقع بطريقة غير صحيحة أو ناقصة، فيظهر للناس أن تطبيقها أثبت بطلانها عمليا،و من ثم فهي لا تصح نظريا أيضا. وهذا استنتاج غير صحيح ،لأن سبب فشل تطبيقها ليس هو عدم صلاحيتها نظريا وعمليا، وإنما هو وقوع خطأ في تطبيقها على أرض الواقع .

كما أنه قد تكون الفكرة -أية فكرة- باطلة في ذاتها نظريا، فإذا طُبقت في الواقع ظهر فشلها وبطلانها عمليا ، وقد لا تطبق في الواقع فتظل باطلة في ذاتها نظريا لا عمليا لأنها لم تجد من يُجرّبها في الواقع . لكنها قد تُطبق في الواقع أيضا على

---

[149] نفس المرجع ، ج7 ،ص :216

بطلانها ، فتتدخل عوامل خارجية في تطبيقها فتظهر جوانب ايجابية من تطبيقها في الواقع ، فينخدع بها أكثر الناس ويعتقدون بصوابها نظريا وعمليا. و يقولون: إنما نحن الذين أخطأنا في النظر إليها من الناحية الفكرية المجردة ، ولو لم تكن صحيحة ما نجح تطبيقها. وهذا استنتاج غير صحيح، لأن سبب نجاحها في الواقع ليس صوابها النظري ولا صلاحيتها العملية، وإنما هو تدخل عوامل خارجية ايجابية صحيحة كانت سببا في نجاحها من جهة. و أخفت بطلانها،و قللت من أثارها السلبية على الواقع من جهة ثانية . و أظهرت ايجابيات تلك العوامل في الواقع على أنها من آثار تلك الفكرة الباطلة من جهة ثالثة . لكن هذا الالتباس لا يطول، فسرعان ما ينكشف الأمر وتظهر حقيقة تلك الفكرة الباطلة ،وما حدث لها بتدخل تلك العوامل الخارجية الايجابية التي كانت سببا فيما حدث .

وبذلك يتبين أن الفاعلية الواقعية ليست مقياسا مطلقا، ولا دائما لتمييز الحق من الباطل ،والخطأ من الصواب ،وإنما هي مقياس نسبي من المقاييس النسبية الأخرى التي يستخدمها العقل البشري في نشاطه الفكري والعملي. وهذا خلاف ما أراد أن يوهمنا به حسن حنفي بزعمه السابق .

وأما الموقف الثاني- من المجموعة الرابعة- فيتمثل في زعم حسن حنفي بأنه "ليس المهم هو الإيمان ،أو الكفر النظريان ، ولكن مدى تأثير كل منهما في الحياة العملية وتوجيههما سلوك الإنسان نحو الخير والعدل "[150] .

وردا عليه أقول: إن قوله هذا لا يصح شرعا ولا عقلا ولا واقعا ، لأنه أولا إنه مخالف للشرع مخالفة صريحة و مُنكِر لما هو معروف من دين الإسلام بالضرورة . و ذلك أن الشرع نص في عشرات النصوص على أن الإيمان بعقائد الإسلام هو المقياس الإلهي الذي جعله الله تعالى حكما بين عباده ، لقوله تعالى :« إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ »-سورة الحجرات:13-،و«فَأَمَّا مَن أَعْطَى وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى وَأَمَّا مَن بَخِلَ وَاسْتَغْنَى وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى »-سورة الليل:5-10-،و «إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا

[150] من العقيدة إلى الصورة ، ج5 ، ص:23

بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُوْلَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ »-سورة الحجرات:15- . فالذين آمنوا وعملوا الصالحات مصيرهم إلى الجنة، والذين كفروا وعصوا فمصيرهم إلى النار. فهذا هو المقياس الشرعي الوحيد الذي جعله الله تعالى فاصلا بين عباده . لكن الرجل خالف ذلك وجعل الفاعلية في الحياة نحو الخير والعدل هو المقياس بين البشر دون النظر إلى إيمانهم بالله ورسوله ودينه ، أو كفرهم بذلك . فاتخذ مقياسا دنيويا نفعيا يشمل الذين آمنوا وعملوا الصالحات الدينية والدنيوية ، والذين كفروا وعملوا الصالحات الدنيوية . فلم يفرق بين الطائفتين من حيث المنطلق ولا الغايات، وإنما المهم والأهم عنده هو الفاعلية الدنيوية من أجل الخير والسعادة الأرضية. فهو أبعد الشرع ،واغفل يوم القيامة من جهة، واتخذ مقياسا منفعيا دنيويا مخالفا للشرع يوصل إلى الجنة الأرضية الموعودة حسب الرجل من جهة أخرى .

لكن هذا الحل هو مُخالفة صريحة للشرع ،و هروب مما قرره الدين من جهة، و إشغال للإنسان بدنياه عما ينتظره من مصير محتوم عندما يموت من جهة أخرى .و هذه جريمة كبرى تُرتكب في حق بني آدم . والإنسان العاقل لا يرضى لنفسه أن يخالف شرع الله ،و ينهمك في طلب دنياه لإشباع شهواته وأهوائه ، على حساب مصيره المحتوم الذي ينتظره يوم القيامة . فدعوة حسن حنفي هي دعوة مسمومة مدمرة للإنسان ، لا سند صحيح لها من الوحي، ولا من العقل ، ولا من العلم .

وثانيا إنه لا يصح عقلا أن نسوي بين المؤمن بخالقه والكافر به ، لأن الأول منسجم مع فطرته وموافق للشرع والعقل والعلم . وأما الثاني فهو معاند ومتكبر، وجاحد وعاصٍ للفطرة و الوحي ،و العقل و العلم . رأس ماله الشكوك والشبهات ،والظنون الأهواء من جهة ، ويعمل ضد مصلحته الدينية والدنيوية من جهة أخرى . لأنه ليس من مصلحة الإنسان أن يرتكب جريمة الكفر بخالقه ، ولأن كفره يكون وبالا عليه في الدنيا والآخرة، ولن يربح منه شيئا له قيمة حقيقية في الدنيا والآخرة . فلا هو اتبع الفطرة والبداهة، ولا اتبع الشرع والعقل ، ولا اتبع مصلحته الحقيقية التي تضمن له سعادة الدنيا والآخرة . وإنما هو اتبع أهواءه وشهواته الدنيوية ، فخسر سعادته الحقيقية في الدنيا والآخرة معا.

لكن المؤمن بخالقه خلاف ذلك تماما، فأمره كله خير، فهو منسجم مع فطرته وعقله وبديهياته ، وفي تناغم مع الكون ومظاهره . فهو عقلاني بامتياز لأنه متبع للوحي الصحيح، والعقل الفطري البديهي الصريح، والعلم الصحيح. لذا لا يصح التسوية بين المؤمن والكافر، لأن الفارق بينهما كبير جدا: منطلقا وفكرا، سلوكا وعاطفة . وهذا خلاف ما أراد أن يوهمنا به حسن حنفي عندما هوّن من أهمية الفارق الذي يفصل بين المؤمن والكافر، وكأنه أمر ثانوي وجوده وعدمه سيان . و هذا عمل لا يليق و لا يصح ، و زعم باطل مردود عليه شرعا وعقلا و واقعا .

و ثالثا إن الرجل مغالط أيضا عندما سوى بين نتائج كل من الإيمان والكفر، فزعم أن المهم هو الفاعلية في الواقع المؤدية إلى خير الإنسان وسعادته. ومعنى هذا أن كلا منهما قد تكون له نتائج مماثلة على أرض الواقع فتكون خيرا وعدلا على الإنسان . ومن ثم فلا يهم الكفر أو الإيمان بما أنهما يؤديان إلى نتائج واحدة، أو مماثلة . وهذا لا يصح شرعا ،ولا عقلا ،ولا واقعا . فأما شرعا فإن الله تعالى لم يسو بين المؤمن والكافر، وأشار مرارا إلى أن الإيمان شجرة طيبة و ثماره طيبة أيضا، وأن الكفر شجرة خبيثة وثمارها خبيثة أيضا. وأشار أيضا إلى أن الإيمان نور وهداية، وأن الكفر ظلمات وضلالات، كقوله سبحانه: «أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللهُ مَثَلاً كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاء تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا وَيَضْرِبُ اللهُ الأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ وَمَثلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ مِن فَوْقِ الأَرْضِ مَا لَهَا مِن قَرَارٍ »-سورة إبراهيم:24، 25-،و«إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاء وَالْمُنكَرِ وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ»سورة العنكبوت:45-،و«فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللهُ مَرَضاً»سورة البقرة:10-،و«وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِن نُّورٍ »-سورة النور:40-،و«لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ فِتْنَةً لِّلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ »-سورة الحج:53-،و«كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ »-سورة المطففين:14-،و« مَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فإن لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى »-سورة طه:124-،و«وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ »-سورة الزخرف:36-،و {اللهُ

وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُواْ يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إلى النُّوُرِ وَالَّذِينَ كَفَرُواْ أَوْلِيَآؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ النُّورِ إلى الظُّلُمَاتِ أُوْلَـئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ }-سورة البقرة:257-« مَن يُؤْمِن بِاللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ »-سورة التغابن:-. و قال رسول الله – عليه الصلاة والسلام – «« عَجَبًا لأَمْرِ الْمُؤْمِنِ إِنَّ أَمْرَهُ كُلَّهُ خَيْرٌ وَلَيْسَ ذَاكَ لأَحَدٍ إِلاَّ لِلْمُؤْمِنِ إِنْ أَصَابَتْهُ سَرَّاءُ شَكَرَ فَكَانَ خَيْرًا لَهُ وَإِنْ أَصَابَتْهُ ضَرَّاءُ صَبَرَ فَكَانَ خَيْرًا لَهُ »[151] .

وأما عقلا فإنه من البديهي أن المبادئ المتناقضة لا تكون مُنطلقاتها و آثارها واحدة ولا متساوية في الغالب الأعم . و عليه فإنه لا يمكن أن تتشابه أحوال المؤمن النفسية والسلوكية مع أحوال الكافر النفسية والسلوكية . لأن المؤمن الصادق له أصول وغايات ينطلق منها،و يعمل لأجلها تختلف تماما عن الأصول التي ينطلق منها الكافر،ويعمل على تحقيق غاياتها . وهذا مُشاهد في الواقع فالمؤمن التقي عفيف طاهر الظاهر والباطن بعيد عن مظاهر الفسق والانحلال . وأما الكافر فمتبع لهواه، وغارق في الشهوات المحرمة ، و ممارس لمختلف المنكرات ،و مُجاهر لعصيان خالقه و تكذيب دينه .

و أما واقعا فالمجتمعات الكافرة بدين الإسلام هي من أكثر المجتمعات اضطرابا وقلقا ، وحيرة وانحرافا، و شذوذا و انتحارا، وارتكابا للفواحش والمنكرات، وأحوالهم هذه ثابتة معروفة و منتشرة بينهم ، تذكرها مختلف وسائل الإعلام ، وهي بكثرة على الشبكة المعلوماتية .و هؤلاء يصدق عليهم قوله تعالى : « مَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فإن لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا »-سورة طه:124-125-،و«وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ »-سورة الزخرف:36-،و «لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ فِتْنَةً لِّلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ »-سورة الحج:53- .

[151] مسلم : الصحيح : دار الجيل بيروت ،و دار الأفاق الجديدة , بيروت ، دت ج 8 ص: 227 .

و أما ما يوجد في كثير من بلاد الكفار من عدل و رفاهية اجتماعية أكثر مما يوجد في بلاد المسلمين ، فإن سبب ذلك يعود إلى ثلاثة أمور أساسية : أولها ما بقي عند هؤلاء من بقايا الفطرة السليمة، لأن الإنسان مهما انحرف لا يمكن ينسلخ كلية عن فطرته الإنسانية،و يتحول إلى حيوان أعجم كلية ، وإنما تبقى فيه بقايا من صفات الفطرة الإنسانية السليمة . والأمر الثاني هو ما ورثه هؤلاء من بقايا أخلاقية إنسانية من عقائدهم ومذاهبهم الدينية المحرفة الموروثة عن القدماء. والثالث- الأخير- هو ما فرضه عليهم واقعهم وما استفادوه من تاريخهم ، وما أملته عليهم مصالحهم بعد الحروب الطاحنة المدمرة التي خاضوها في القرن التاسع عشر والعشرين . فاكتشفوا واقتنعوا بأنه لابد لهم من التعاون وتبادل المصالح ،والتوقف عما هم فيه من نزاع وصراع مدمر للبلاد و العباد . فاعتبروا بالتاريخ ،وجمعتهم المصالح الواقعية الواسعة لا الضيقة ، و حققوا لمجتمعاتهم جانبا كبيرا من العدل و المساواة و الرفاهية .

لكن مع ذلك فإن الخير الذي عندهم ناقص، و قائم على الأنانية والجشع ،و أقاموه على المنفعة الدنيوية المتبادلة المُضرة بالشعوب الأخرى . فهم في الوقت الذي أقاموا الحق والعدل، والرفاهية في بلدانهم ، استعمروا الشعوب الضعيفة ونكّلوا بها، واستولوا على خيراتها ،و أغنوا بها بلدانهم من جهة ؛ و حاربوا ثقافاتها وأديانها وخصوصياتها، ونشروا فيها الثقافة الغربية لسلخها عن أصولها وخصوصياتها من جهة أخرى . وحتى بعدما تحررت معظم الشعوب المحتلة فإن الاستعمار الغربي ما يزال قائما اقتصاديا، وفكريا ،وتكنولوجيا، ... باسم العولمة ،والديمقراطية ،و الاقتصاد الحر .

و أما المسلمون فإن المؤمنين الصادقين منهم عددهم قليل، وهم أحسن الناس قلبا وقالبا و أمرهم كله خير. لكن غالبية المسلمين ليسوا كذلك ، ولا هم في مستوى الإسلام . فهم مرض القلوب مُتهافتون على الدنيا ، وتدينهم مغشوش ، وسلبياتهم كثيرة جدا، ومجتمعاتهم مملوءة بالظلم والمنكرات . لذا فإن الإسلام حجة عليهم

وليسوا حجة عليه، فلا هم أخذوا بأسباب النهوض المادي الدنيوي،و لا هم أخذوا بأسباب النهوض الشرعي الدنيوي و الأخروي معا .

والموقف الثالث مفاده هو أن حسن حنفي زعم أن المطلوب من الدين ما يقدمه للإنسان في هذه الدنيا . فلا يهم إذا كان الدين وضع إجابات نظرية عن أسئلة نظرية محضة عن أصل الكون ونهايته، وإنما أن لا " يتعرض إلا لما يعرض على الناس من مشاكل عملية . فليكن الكون قديما أم حادثا ، ولكن الذي يهم هو الخبز لكل فم ،والدواء لكل مريض، والملبس لكل عارٍ، والمأوى لكل شريد ، والكلمة على كل لسان ثقيل "[152] .

وأقول: إن قوله هذا غير صحيح في معظمه، وهو قراءة علمانية مادية للدين ، مخالفة للشرع والعقل معا.لأنه أولا إن زعمه معارض للشرع معارضة صريحة ،لأن الشرع نصّ صراحة على أن الدين نزل لتعريف الإنسان بخالقه ووظيفته في هذه الدنيا . و أنه لم يُخلق عبثا، وإنما خُلق لعبادة ربه من خلال عمارته للأرض والتزامه بدين الله تعالى . وعليه فإن من آمن بربه وعمل صالحا والتزم بشرعه فمصيره إلى الجنة، ومن انحرف عن ذلك فمصيره إلى جهنم وبئس المهاد . وهذا نقض لما زعمه الرجل الذي حرّف الدين في أساسه وغايته، وجعله وسيلة دنيوية لخدمة الحياة المادية للإنسان في حياته الدنيوية من جهة؛ وعطل وظيفة الدين الأساسية التي أُنزل من أجلها من جهة أخرى . وهذا اعتداء على الدين ، وتحريف له ،وافتراء عليه ، لا يحق لحسن حنفي ولا لغيره أن يمارسه مع دين الإسلام ولا مع غيره من الأديان .

و ثانيا ليس صحيحا أنه لا يهم أكان العالم مخلوقا أو أزليا ، فهذا تغليط وتضليل ،لأن معرفة ذلك ضروري لكل بني آدم من طالبي الدنيا والدين معا. لأنه إذا كان الكون أزليا أبديا قديما لا بداية له ولا نهاية له ، فلا معنى لمجيء الدين أصلا . لأن ذلك يعني أنه لا قيامة ، ولا حساب وعقاب ، ولا جنة ولا نار . و هذا مخالف

---

[152] حسن حنفي : في فكرنا المعاصر ، ص:94

للشرع وتقويض و هدم له . مع أن دين الإسلام أكد مرارا وتكرارا على أن الله خالق هذا العالم، وأنه سينتهي وستقوم يوم القيامة لا محالة، وان الجنة والنار حق . فالقول بخلق العالم هام جدا للمؤمن ولغير المؤمن ، وعليه تنبني حياة البشر .

ولا تستقيم حياة أي إنسان على وجه الأرض:أفرادا وجماعات ، إلا إذا اتخذ موقفا واضحا من العالم : أهو مخلوق أم أزلي ؟! ،و بمعنى آخر لا تستقيم حياته إلا إذا اتخذ موقفا من الأسئلة المصيرية الفلسفية القديمة الجديدة ، وهي : من أين ؟ وإلى أين ؟ ولماذا ؟ . هذه الأسئلة لابد لكل إنسان أن يجيب عليها لكي تستقيم و تستمر حياته على وجه الأرض، بغض النظر عن نوع الإجابة التي يقدمها . لأن كلا من النافي ، و المُثبت ، والمتوقف في الإجابة عن تلك الأسئلة يكون قد أجاب عليها بموقفه منها ، و عليها يبني حياته . ومن ثم فإن الإجابة عليها ليست مجرد إجابات نظرية فقط ، وإنما هي أيضا إجابات ضرورية و مصيرية عليها تُبنى أعمال وحياة الإنسان في هذه الدنيا. وهذا خلاف ما أراد أن يوهمنا به حسن حنفي ، الذي هو نفسه نقض زعمه هذا ، لأنه لم يقل به إلا على أساس موقفه من الأسئلة السابقة .

وثالثا إن الرجل حط من أهمية أمر الآخرة بدعوى أن الدنيا أسبق منها أو أن الجانب المادي هو الذي يهم الإنسان في دنياه، وعليه أن يوليه كل اهتمامه. وهذا تغليط وتدليس، وغش وافتراء على الشرع، وإفساد لفكر الإنسان وسلوكياته. لأنه مهما يكن للجانب المادي الدنيوي من أهمية ،فإنه لا يصح تضخيمه حتى يطغى على الإنسان وينسيه حياته الأخروية الأبدية . فهي الأصل الذي يؤول إليه مصير الإنسان ، و ليس من الشرع ،ولا من العقل ،ولا من مصلحة الإنسان أن يكدح طوال حياته من أجل الدنيا وماديتها، ولا يهتم بآخرته ولا يعطيها ما تستحق من اهتمام وأولوية .و إنه لجريمة كبرى أن نُشغل الإنسان بدنياه و ننسيه آخرته . لأن الحياة الدنيوية مهما طالت فهي فانية زائلة لا محالة ، سواء شبع فيها الإنسان أم لم يشبع ، سَعد فيها أم لم يسعد .فكل ذلك زائل، وعندما يموت فإن قيامته قامت بالنسبة إليه، وكأنه لم يعش دقيقة، بل لم يعش لحظة واحدة . و هنا ما الذي ينفعه ؟ هل

تنفعه دنياه التي زرعها من أجل الدنيا، أم تنفعه الدنيا التي زرعها من أجل الآخرة ؟! الجواب واضح بلا شك بأن الثانية هي التي تنفعه لأنها خير وأبقى . فلماذا ندعو الإنسان إلى الاهتمام بدنياه دون آخرته ؟؟!! و لماذا لا ندعوه إلى لاهتمام بهما معا ؟؟ .

و أليس أنه من العقل ومن مصلحة الإنسان أن يجمع بين الدنيا والآخرة ؟. و أليس أنه من العقل ومن مصلحة الإنسان أنه إذا تعذر عليه الجمع بين الدنيا والآخرة ، عليه أن يفضل الآخرة الدائمة على الدنيا الزائلة ؟؟ . و أليس أنه من الغباء والجهل، والفساد والضرر بالإنسان أن نحثه على الاهتمام بالدنيا الزائلة، ونشجعه على إهمال الآخرة الدائمة ونزهّده فيها ؟! ، و أليس ذلك مَكر وخداع ، وغش ومعاندة للحق وللشرع وللعقل ؟! . وأية فائدة حقيقية يجنيها الإنسان من دنياه إذا خسر آخرته ؟ . فإذا خسر آخرته وربح دنياه يكون قد استمتع بدنيا ناقصة زائلة أوصلته إلى عذاب دائم مقيم . إنه إذا خسر دنياه وآخرته يكون قد خسر كل شيء ،و لم يربح شيئا . و هذا هو الخُسران المُبين ، وبئس المصير .

وهذا خلاف مصير المؤمن الصادق الإيمان ، فإنه عندما يموت يكون قد ربح الدنيا والآخرة معا . ربح الدنيا لأنه عاش فيها مؤمنا تقيا مطمئنا سعيدا، على نهج الشرع الصحيح ، والعقل الصريح ، والعلم الصحيح من جهة؛ و لأنه فاز في الآخرة بدخوله إلى جنة الخلد من جهة أخرى . فكانت الدنيا سبب فلاح المؤمن ، كما كانت سبب هلاك الكافر و خسرانه . فكل منهما زرع دنياه ، لكن شتان بين الزارعيّن وما نتج عن زرعهما !!.

وأما الموقف الأخير- الرابع من المجموعة الرابعة- فيتمثل في زعم حسن حنفي من أنه " لدينا الإمكانيات لإعادة الاختيار بين البدائل بما يتفق ومصلحة الأمة حاليا، من واقع المسؤولية ،ومن حق الفقيه في الاجتهاد طبقا للظروف. فلا يوجد في الفقه حل أبدي صالح بحذافيره لكل عصور"[153] .

---

[153] الدين والثورة في مصر ، ج6،ص:360

وأقول: واضح من كلامه أنه جعل الواقع عامة والمصلحة الدنيوية خاصة حَكَما على الفقه والشريعة معا. فلا شيء ثابت، وإنما كل شيء قابل للتغيير، المِحَك في ذلك هو الواقع والمصلحة. فهما الحَكَمان في صلاحية الشريعة من عدمها . وهذا زعم لا يصح ، و فيه باطل كثير و صواب قليل . لأنه أولا لا يصح أن ننظر إلى مصالح الأمة انطلاقا من المصلحة الدنيوية الصرفة ، وإنما يجب علينا أن ننظر إليها انطلاقا من المصلحة الشرعية أولا. ثم من المصلحة الدنيوية المشروعة ثانيا. والتي يجب أن تقوم أيضا على ضوابط المصلحة الشرعية ثالثا . لذا فإنه ليس من مصلحة الأمة أن تكون مصالحها قائمة على النظرة الدنيوية النفعية . لأن هذه النظرة مخالفة للشرع، وتضر بالمجتمع المسلم ولا تنفعه . لأن الأمة المستقيمة على الشرع تكون مصالحها -في الغالب الأعم- هي نفسها مصالح الشرع من جهة ؛ وتكون مصالح الشرع هي نفسها مصالح الأمة من جهة أخرى .

ولا يحق للفقيه أن يجتهد على هواه ، ولا على أساس الظروف المحيطة به فقط . وإنما يجب عليه أن يقيم اجتهاده على الشرع أولا ، ثم طبقا للظروف المحيطة به ثانيا . فاجتهاده يجب أن يكون محكوما بالضوابط الشرعية ، فيُحكّمها في الظروف المحيطة به، وليست هي التي تتحكم في الضوابط الشرعية . لأن الشرع أسبق من الواقع والعقل من جهة؛ ولأن الوحي جاء ليُغير الإنسان و واقعه ، و يُعبّدهم لله تعالى ،وفق شرعه المنزل من جهة أخرى .

و ثانيا إن الرجل نظر إلى الفقه الإسلامي نظرة جزئية ثم عممها عليه كله. فأصبح الفقه الإسلامي عنده هو مجرد اجتهادات لا توجد فيه أصول ، ولا ثوابت،ولا مُحكمات غير قابلة للتغيير ولا للتحويل، و التي يجب الالتزام فيها في كل الظروف . هذا كله أغفله الرجل وجعل الفقه كله قابلا للتغيير ،و يمكن التخلص منه بالتقادم وتطور الظروف البشرية . و بذلك يفقد الشرع صلاحيته كلها بمرور الزمن . وهذه نظرة خاطئة للفقه الإسلامي ،لأن الفقه الإسلامي يتكون من قسمين رئيسيين كبيرين واقعيين منفصلين من جهة، ومتصلين من جهة أخرى . الأول يتمثل في الأحكام الشرعية الأساسية المأخوذة من الشرع مباشرة دون اجتهاد ولا

ترجيح .وإنما هي مأخوذة من الشرع مباشرة بالقراءة والفهم العادي ، والجمع والتنظيم ، لأنها نصوص مُحكمة واضحة مطلوب من المسلم الالتزام بها وتطبيقها، وأخذها بقوة . كالأحكام المتعلقة بالصوم والصلاة، والزكاة والقتل ، والسرقة والزنا ، والربا والظلم، والغش والرشوة، وأكل أموال الناس بالباطل ،والتطفيف في الكيل ،و غيرها كثير جدا. و هي أيضا ليست من آرائهم واختياراتهم ، وإنما هي أحكام واضحة مُحكمة ، و هي التي تمثل علم الفقه الحقيقي الصحيح من بين علوم الشرع الأخرى .و قد تجلى عمل الفقهاء في الجمع والترتيب، و الفهم الشرح ، وهي أحكام ثابتة لا تتغير .

وأما الجانب الثاني فيتعلق باجتهادات الفقهاء القائمة على الرأي والقياس، واستنباط الأحكام الجديدة انطلاقا من النصوص الشرعية نفسها، ومن روحها ومقاصدها . وهذا العمل يمثل الجانب البشري في الفقه الإسلامي من جهة؛ ويمثل الحافز الشرعي في الاعتماد على النصوص من جهة ثانية . لكن الجانب الأول من الفقه هو علم الهي بحت . وبذلك يتبين أن الفقه الإسلامي يتكون من جانبين أساسيين: الأول إلهي صِرف ثابت لا يتغير، والثاني عمل بشري قائم على الإلهي ، وقابل للتغير حسب تغيّر الظروف: زمانا ومكانا وحالا ، لكنه لا يتغير كله بالضرورة .

وبناءً على ذلك فأن زعم حسن حنفي بأنه لا يوجد في الفقه حل أبدي كله صالح لكل العصفور . هو زعم لا يصح تعميمه على كل الفقه ، و إنما قد يصدق على بعض الأحكام الاجتهادية الجزئية المتغيرة بتغير الزمان والمكان والأحوال . وأما علم الفقه الصرف- بأصوله وأساسياته- لا يمكن أن يتغير.

و أما المجموعة الأخيرة -وهي الخامسة- فموضوعها تفسير الواقع بالقرآن وتفسير القرآن بالواقع ، و تتضمن طائفة من المواقف قال بها بعض أدعياء العقلانية ، نذكرها فيما يأتي : أولها يتمثل في زعم حسن حنفي بأنه لما "كان لا يوجد مقياس نظري لمعرفة التفسير الصحيح ، وكان الخلاف في التفسيرات النظرية

هو في الحقيقة اختلاف في المصالح ، فإن التفسير الصحيح إنما ينتج عن صراع القوى الاجتماعية"[154] .

و أقول: أولا إن الرجل اصدر حكما عاما بلا دليل صحيح ولا ضعيف ، نفى فيه وجود مقياس نظري لمعرفة التفسير الصحيح . و حُكمه هذا ما هو إلا زعم ، والزعم ليس دليلا، و لا يعجز عنه أحد . لذا فنحن نطالبه بالدليل الشرعي والعقلي لإثبات زعمه من جهة . علما بأن ما نفاه مخالف للشرع والعقل من جهة أخرى . لأن منهج التفسير النظري الصحيح موجود حقيقة في القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة الموافقة له ، بشهادة الشرع والعقل معا. فأما شرعا فإن وجود المنهج الشرعي في التفسير من ضروريات الشرع ، لأن الله تعالى وصف كتابه بأنه : كامل تام ، مُحكم مُفصّل ، مُهيمن مُبَين ، واضح مُفسّر لنفسه بنفسه ، خاتم لكل الرسالات ، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه . وكتاب هذه صفاته وخصائصه يستلزم أنه يمتلك منهجا ذاتيا لتفسير نفسه من داخله ، من أخذ به أصاب و أفلح ، و من انحرف عنه ظلّ وتاه وخسر.

و بناء على ذلك ، فالمنهج التفسيري موجود في القرآن، وأما خطواته العملية فهي أيضا موجودة ومُفصلة في كتاب الله تعالى ، أهمها خمس خطوات أساسية: أولها تفسير القرآن بالقرآن ، وهذا أحسن وأهم خطوات منهج التفسير الشرعي ، لأن القرآن يشرح نفسه بنفسه . ولهذا وصفه الله تعالى بأنه كتاب مُحكم ، ومُفصّل، ومُبّين ، وأمرنا بأن نتدبره ونفهمه ، وأعاب على الذين لا يفعلون ذلك، وأمرنا بالرد إلى الكتاب والسنة عند الاختلاف . والشواهد على ذلك كثيرة ، منها قوله تعالى :« كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ »-سورة هود:1-،و« آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ »-سورة البقرة:99-،و« كِتَابٍ مُّبِينٍ»-سورة النمل:1-،و« أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ القرآن أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا »-سورة محمد:24-،و« إِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إلى اللهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً »-سورة النساء:59- .

[154] الدين والثورة في مصر ، ج7،ص:119

و الخطوة الثانية تتمثل في تفسير القرآن الكريم بالسنة النبوية الصحيحة الموافقة له. و مفادها هو أن القرآن أمرنا أن نفسر بعض مما فيه بالسنة الصحيحة، كقوله تعالى :« لِتُبَيِّنَ لَهُمُ »-سورة النحل:64-،و « َإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إلى اللهِ وَالرَّسُولِ »-سورة النساء:59-،و« مَّنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ سورة النساء80:-

.

والخطوة الثالثة هي تفسير القرآن الكريم بتفسيرات الصحابة التي أجمعوا عليها . لأن الشرع أمرنا بإتباع سبيلهم ونهجهم ،وهم أعلم الناس بالشرع بعد رسول الله – عليه الصلاة والسلام – ولذا أمرنا الله تعالى بإتباع نهجهم في قوله سبحانه:« وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأنصار وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأنهارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ »-سورة التوبة:100-،و { وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءتْ مَصِيراً }-سورة النساء:115- .و هم ليسوا معصومين والشرع و لم يأمرنا بإتباع واحد أو طائفة منهم ، وإنما أمرنا بإتباع منهجهم وسبيلهم، و ما اجمعوا عليه ، لذا قال سبحانه:« فإن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إلى اللهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً »-سورة النساء:59- .. و هناك فرق أساسي بين الإتباع في المنهج و السبيل ،و ما اجمع عليه هؤلاء ، و بين اعتقاد العصمة في احدهم ،أو طائفة منهم . و عليه فإن الالتزام بأقوالهم وتقليدهم- مع اختلافهم و تنازعهم- ، هو فهم باطل مخالف للشرع والعقل، و لما كان الصحابة زمن النبوة وبعدها .

وأما الخطوة الرابعة فتتمثل في الاحتكام إلى حقائق العقل الفطرية والبديهية الصريحة، والتي قام الدليل العقلي على صحتها أيضا ، نستخدمها في فهم القرآن وتفسيره . وهذا أمر أرشد إليه القرآن وأمر به، وأنكر على من عطله ، و ألحق من عطل عقله وحواسه بالأنعام ، منها قوله تعالى : { يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تُحَآجُّونَ فِي إِبْرَاهِيمَ وَمَا أُنزِلَتِ التَّورَاةُ وَالإنجيل إِلاَّ مِن بَعْدِهِ أَفَلاَ تَعْقِلُونَ هَاأَنتُمْ هَؤُلاء حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِ عِلمٌ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِ عِلْمٌ وَاللهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ }-سورة

آل عمران:65،66-،و« لَهُمْ قُلُوبٌ لاَّ يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لاَّ يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لاَّ يَسْمَعُونَ بِهَا أُوْلَئِكَ كَالأنعام بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُوْلَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ »-سورة الأعراف:179-،و«وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً »-سورة الإسراء:-،و«أَفَلاَ يَتَدَبَّرُونَ القرآن وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اخْتِلاَفًا كَثِيرًا »-سورة النساء:82- .فهذا أمر إلهي بأن نتدبر القرآن بالعقل ونحتكم إليه .

و الخطوة الأخيرة-الخامسة- تتمثل في الاحتكام إلى حقائق الطبيعة و العمران البشري التي قام الدليل على صحتها . و هذه الحقائق يجب استخدامها في فهم كتاب الله وتفسيره ، لأن الشرع أمرنا بإتباع الحق والبعد عن الظنون والأهواء من جهة ؛ وأمرنا بالبحث عن حقائق الطبيعة والعمران بالسير في الأرض و النظر في الأفاق بحثا عنها لاكتشافها والانتفاع بها . وهذا يعني أن لهذه الحقائق اعتبار كبير في فهم كتاب الله المنظور وكتابه المسطور ، وإلا ما أمرنا الله تعالى بالبحث عنها لاكتشافها و تسخيرها لفائدة الإنسان ، كقوله سبحانه :« وَفِي أَنفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ »-سورة الذاريات:21-،و«قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُواْ فِي الأَرْضِ فانظروا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذَّبِينَ »-سورة آل عمران:137-،و«قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فانظروا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ »-سورة العنكبوت:20-«قُلِ انظُرُواْ مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ»-سورة يونس:101-،و{ قُلْ هَاتُواْ بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ }-سورة البقرة:111- .

و أما عقلا فإنه لا يُعقل أن ينزل الله تعالى كتابه المعجز الخاتم على الإنس والجن ، وعلى أساسه يحاسب الناس يوم القيامة، ويأمرنا بوجوب إتباعه ترغيبا وترهيبا ، ثم يترك كتابه مُغلقا لا يُفهم ، أو يتركه مفتوحا هلاميا لا ذاتية له ولا أصالة ، يتلاعب به المحرفون . فكل هذا باطل ، و ليس هو من الحِكمَة و لا من الرحمة ، و لا يليق بكتاب الله تعالى . وعليه فلابد أن يجعل الله-بإرادته و حكمته- في كتابه منهجا شرعيا ذاتيا كاملا عاصما يُفهم على أساسه كلامه ودينه . فوجود هذا المنهج ضروري عقلا وشرعا ، وإلا لا يمكن أن يكون كتاب الله تعالى كتابا

مُحكما مُفصلا كاملا خاتما حجة على الإنس والجن معا . وبما أن الأمر كذلك، فلابد أن يكون كتاب الله يملك منهجا تفسيريا ذاتيا كاملا شاملا مانعا . وهذا خلاف ما زعمه حسن حنفي الذي قال كلاما بلا علم ،و أراد أن يوهمنا به من دون دليل صحيح ولا ضعيف .

و ثالثا ليس صحيحا أن التفسير الصحيح مصدره صراع القوى الاجتماعية. فهذا قد يصدق في بعض الأحيان ، لكنه ليس صحيحا دوما . فقد يكون هذا التنوع من التفسير صحيحا ، وقد يكون باطلا ، وقد يكون خليطا من الخطأ والصواب . لذا فإن التفسير الصحيح هو الذي يعتمد على المنهج الشرعي في التفسير أولا، ثم الالتزام به عمليا ثانيا ، ثم الاستفادة بكل الحقائق الطبيعية والبشرية والشرعية المتوفرة لدى الإنسان ثالثا.

وأما الخلاف في التفسير، فله أسباب كثيرة وليس محصورا في اختلاف المصالح على رأي حسن حنفي . منها ما ذكره الرجل، ومنها الاختلاف في القدرات النفسية والعلمية، والخلفيات المذهبية و الولاءات السياسية.و منها عدم الالتزام بالمنهج الشرعي في التفسير، والخطأ في تطبيقه أيضا. و عدم الفهم الصحيح لمراد الوحي من جهة أخرى .

والموقف الثاني -من المجموعة الخامسة- مفاده أن حسن حنفي يرى أن الدعوة إلى العودة إلى القرآن-وهو المنبع- هي عودة مسدودة ومحفوفة بالمخاطر والصعوبات، تعوق دون تحقيق الهدف . وهذا هو الذي يغيب عن الداعين إلي تلك العودة . ومن تلك المخاطر:" تغيير الحاضر طبقا لنموذج الماضي، وأول تلك الصعوبات هو اللغة، لأنه لا اتصال بالكتاب إلا باللغة. وهذا يوقع في مناهج التفسير والتشتت بين التفسير اللغوي، والمعنوي، والباطني . خاصة وأن اللغة تحتوي على الحقيقة والمجاز، الظاهر والباطن، و المحكم والمتشابه . فتتحول مشكلة تغيير الواقع إلى مشكلة تأويل النصوص وتعارض الآيات . ولا يتم تغيير شيء في الواقع، ولا تتم العودة إلى المنبع الذي يتبخر في روافد عدة ، وتضيع وحدة الرؤية للواقع . و تحل محلها اختلافات المفسرين التي لا يمكن التوفيق بينها لتعارضها .

ومن تلك الصعوبات أيضا خطورة استخدام التفسير وسيلة مضادة لحركة الواقع للقضاء على تغييرات الواقع الطبيعية . ومنها أن يصبح التفسير مبررا للواقع ، فيصبح تابعا للواقع مبررا له. فيصبح المنبع-و هو القرآن- تابعا للطبيعة لا مصدرا له[155] .

وردا عليه أقول: أولا إن معظم ما قاله الرجل غير صحيح، وفيه تغليط وتدليس وافتراء على الشرع . لأنه لا يصح القول: إن العودة إلى القرآن مسدودة ومحفوفة بالمخاطر . لأنه لو كان الأمر كذلك، ما أمرنا الله تعالى بالعودة إلى كتابه والاحتكام إليه. ولما جعله حجته على الإنس والجن، ولما تحدى به الثقلين بأن يأتوا بمثله . ولما وصفه سبحانه بأنه كتاب مُحكم مُبين مُفصل، حجة وبرهان ، حق ونور . ولما توعد من خالقه بالخسران المبين، ولما وصفه بأنه الصراط المستقيم، ولما أمرنا بوجوب لزومه كقوله سبحانه:« وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلاَ تَتَّبِعُواْ السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ »-سورة الأنعام:126-. بل لوكا كما زعم الرجل لما انزله الله أصلا ، ولما بعث رسوله ابتداء ، لأنه لا معنى من إنزاله ولا فائدة منه . وبما أن الأمر خلاف ما زعمه الرجل ،و أن الله انزله وأمرنا بإتباعه فإن هذا يدل بالضرورة على أنه كتاب واضح مفهوم محكم ، يمكن فهمه و تطبيقه ، ومعرفة أسراره و حِكَمِه .

و لا يصح في العقل أن نصف العودة إلى كتاب الله بأنها عودة مسدودة ومحفوفة بالمخاطر !! فهذا طعن في العقل والوحي معا، وتعطيل للشرع كلية . فهل يعقل أن يكون كتاب الله هذا حاله ، في حين أن كُتب البشر- قديما و حديثا- خلاف ذلك ، فهي تُقرأ و تُفهم ؟؟!! .

و أما الطريق المسدود والمحفوف بالمخاطر الذي حذر منه الرجل، فهو قد يكون طريقا مسدودا أمام أهل الأهواء والظنون والتحريف من الوصول إلى كثير من حقائقه ،أو معظمها بسبب انحرافهم المنهجي في فهم القرآن. فالعيب فيهم و ليس في القرآن ، لذا فإن المفسرين الملتزمين بالمنهج الشرعي في التفسير لا يعترضهم

---
[155] في فكرنا المعاصر ، ص :184.

ذلك أبدا . ومن ثم تسقط اعتراضات الرجل، ولا يصح ولا يحق له أن يعممها ، ولا يصدرها حكما عاما . و عليه فإن هذا الرجل إما أنه لا علم له بالمنهج الشرعي في التفسير، وإما أنه تناساه لغايات في نفسه يريد الوصول إليها .

و ثانيا ليس صحيحا أن تفسير القرآن يعني تغيير الحاضر ليتطابق مع نموذج الماضي الذي نزل فيه القرآن . فهذا زعم باطل لأن القرآن الكريم كتاب الله تعالى ، وليس كتاب إنسان خاضع لتاريخيته التي ظهر فيها. فهو كتاب الله الخاتم الذي اخترق حواجز الغيب ماضيا وحاضرا ومستقبلا . والقرآن الكريم عندما نزل كان يتخلص من تاريخية الظروف التي نزل فيها والتي قد تعوقه ، ولم يسجل إلا بعضها التي لا تعوقه، وتكون شاهدا تاريخيا على الدعوة أيضا. هذا فضلا عن أحكامه التي نزلت دون أسباب نزول ، وعن مفاهيمه وأخباره وعقائده التي تجردت عن الزمان والمكان . وحتى أحكامه التي كانت تنزل لتصحيح بعض الانحرافات في المجتمع الإسلامي كانت تتخلص من تاريخيتها التي تخصصها ، فلم تذكر الأسماء و لا الأمكنة ، ولا تتقيد بذلك . وإنما كانت تنزل بالحكم وتعممه ، كقوله تعالى : «إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالأنصَابُ وَالأَزْلاَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ »-سورة المائدة:90- . فهذا حكم عام يشمل كل المسلمين ، وغير مرتبط بشخص معين ، ولا بزمان ولا بمكان محددين . وقل كذلك في كل الأحكام الشرعية ، فهي عامة ليست مرتبطة بظروفها التاريخية التي نزلت فيها ، كتحريم الزنا. فهو حكم عام يشمل المسلمين كلهم، وليس خاصا بفرد أو جماعة ، وهو تحريم مُؤبد ، لا يتغير ولن يتغير بتغير الزمان والمكان. وأما التغيرات و التحولات العملية التي تواكب التطورات البشرية على كل المستويات، فالاجتهاد الشرعي هو الذي يتولى التعامل معها وفق الضوابط الشرعية ،و بطريقة شرعية عقلانية علمية .

علما بأن مضمون القرآن لا يتمثل في الأحكام الشرعية العملية فقط ، فهي لا تمثل إلا القليل منه بالمقارنة إلى الجوانب الأخرى التي تضمنها القرآن ،و التي لا تخضع للتاريخية التي ظهر فيها كتاب الله . منها طبيعيات القرآن ومنطقياته،

وعقائده وأخلاقه ، وفضائله وقصصه ، ومفاهيمه وتصوراته عن الكون و الحياة والإنسان. وبذلك يسقط اعتراض الرجل من أساسه .

و أما موضوع اللغة فالرجل كرره مرارا ، وقد سبق أن بينا وجه الصواب في ذلك ، وأبطلنا مزاعمه واحتجاجه بها . علما بأن القرآن الكريم مُحكم مُفصل مُبين محفوظ ،معانيه مفهومة واضحة لمن يطلبها بالمنهج الشرعي . كما أنه يحتوي بداخله على معجمه اللغوي الذي يشرح به نفسه بنفسه . فإذا أردنا أن نعرف معنى التأويل في القرآن مثلا، نجمع كل الآيات الوارد فيها لفظ التأويل فنجدها تعطي لنا المعنى الصحيح له حسب موقعه في الجملة ، ونفس الأمر ينطبق على معنى الأهل والآل والوحي ...الخ . هذا فضلا على أن السنة النبوية الصحيحة هي مصدر لغوي ثان لمعرفة معاني لغة القرآن . وكذلك تفاسير الصحابة الثابتة عنهم فهي أيضا مصدر لغوي ثالث يستعان به لمعرفة معاني لغة القرآن ، لأن لغة الصحابة هي لغة كتاب الله، ولغة كلام رسول الله – عليه الصلاة والسلام -. ثم بعد ذلك يُستعان بأقوال التابعين والمعاجم اللغوية للشرح والإثراء والاستئناس. لكن يبقى القرآن الكريم هو المصدر الأساسي الأول للغة القرآن خاصة ، ولغة العرب عامة .

و من غرائب وتناقضات الرجل -وأمثاله من أدعياء العقلانية-، أنهم عندما يستخدمون اللغة العربية في فهم الشرع ، وتفسير القرآن الكريم - حسب خلفياتهم المذهبية- لا يشكون في قدراتها على الفهم والتفسير، ولا يطعنون فيها في فهمهم للشرع بها. فهي بالنسبة إليهم قادرة على أن توصلهم إلى الفهم الصحيح للشرع- حسب زعمهم- ، كقولهم بالتأويل التحريفي ، ودعوى ظنية الوحي ،والزعم بأن طريق القرآن مسدود ومحفوف بالمخاطر . هذه المزاعم فَهِمَها هؤلاء من الشرع باللغة العربية و عرضوا بها آراءهم على الناس، على أنها حقائق وأفكار صحيحة . فكيف استطاعوا أن يفهموا ذلك من الشرع باللغة العربية التي شككوا فيها ؟ ولماذا لم تعُقهم العوائق الأخرى التي زعموا أنها تعوق الفهم الصحيح للشرع ، كأسباب النزول، والناسخ والمنسوخ والتاريخية ؟! فهل هذه العوائق لا تعوقهم عندما يقرؤون هم القرآن الكريم وإنما تعوق غيرهم عندما يفسرونه ؟! . أليس هذا تناقض صارخ

وشاهد على أن هؤلاء مفترون على الشرع وعلى الناس وعلى العلم ، ويكيلون بمكيالين حسب أهوائهم . فهم -في تعاملهم مع الشرع- لا يحتكمون إلى الشرع، ولا إلى العقل، ولا إلى العلم، وإنما يحتكمون أساسا إلى أهوائهم وظنونهم ومصالحهم المادية والمذهبية .

وثالثا إن ما قاله الرجل عن اختلاف مناهج التفسير وخلفياتها ، فهو أمر صحيح ومعروف لكن الصواب ليس كما ذهب إليه حسن حنفي . لأن اختلاف تفسيرات أهل العلم لها أوجه عديدة ، أهمها ثلاثة: أولها الاختلاف العلمي الموضوعي بين المفسرين لأسباب موضوعية، كالتباين في القدرات والفهم ، وهذا لا خطر فيه إذا كان قائما على الحياد العلمي وتبني المنهج الشرعي في التفسير .

والثاني هو اختلاف أهل الأهواء والتحريف ، هؤلاء يحرفون الدين ولا ينطلقون منه: منهجا ولا فهما، وإنما ينطلقون من خلفياتهم المذهبية المخالفة للشرع غالبا، ثم يستخدمون التأويل التحريفي لتفسير القرآن الكريم وفق أهوائهم ومذاهبهم . وهذا منهج باطل مخالف للمنهج الشرعي في التفسير الذي سبق بيانه في الموقف السابق . وليس لاختلافات هؤلاء أي اعتبار ،ولا يلتفت إليها إلا للرد عليها عند الحاجة ، ولا يصح الأخذ بها مطلقا .

والوجه الأخير-الثالث- مفاده هو أن الاختلافات إذا كانت قائمة على المنهج الشرعي في التفسير ،و في المنطلق والتطبيق فهي من الاختلافات التي تندرج ضمن اختلاف التنوع لا اختلاف التناقض. ومن ثم فهي تساعد على الإثراء والتنوع ، والاستفادة من آراء واجتهادات أهل العلم ، وبالجمع بينها يكون الفهم أكثر عمقا، و صوابا، وإثراء . وأما الاختلافات المخالفة للشرع: أصلاً وتطبيقاً، فهي من صنف اختلاف التناقض ومن ثم لا يؤخذ بها، و يُرجع إليها للاعتبار و والرد عليها .

وأما قضية المجاز والمحكم المتشابه، فإن الأمر ليس كما صوره لنا حسن حنفي . لأن مفهوم المجاز في الشرع واللغة العربية يختلف عن مفهومه عند علماء الأصول عامة، وأصول الدين خاصة، الذين يمارسون تحريف النصوص الشرعية بدعوى المجاز . علما بأن المجاز في الشرع واللغة لا يعني نفي الحقيقة وإخراجها عن

أصلها وحقيقتها، وإنما هو أسلوب من أساليب اللغة العربية في التعبير عن نفس الحقيقة بأسلوب يحمل قرينة ملازمة تبين المقصود منه[156] .

و أما المُحكم والمُتشابه فهو ليس مشكلة بالنسبة لمن ينطلق من الشرع ويلتزم بمنهجه في التفسير ،لأن الوحي في المحصلة النهائية لا مُتشابه فيه ، و هو كله مُحكم مُفصل، مُبين واضح، مفسر مفهوم، عَلِمه من عَلِمه وجهله من جهله[157]. لكنه مع وضوحه، فهو مُشكل عند أهل الأهواء والتحريف ،لأنهم لا يلتزمون بالمنهج الشرعي العقلي في التفسير . مع أنه في الحقيقة ليس مشكلة أبدا ، وإنما هم الذين أشكلوه-جعلوه مشكلة- ، لذا هم يصطدمون -في تحريفهم للشرع- مع ثوابت دين الإسلام وأساسياته من جهة؛ ومع العقل الصريح والعلم الصحيح من جهة أخرى . فالخلل منهم لانحرافهم عن المنهج الصحيح في فهم القرآن وتفسيره .

و واضح أن حسن حنفي أهمل المنهج الشرعي في التفسير ، بل أنكر وجوده أصلا . ثم بالغ في تعقيد وتضخيم اختلافات المفسرين ليصل إلى النهاية إلى أنه لا حل لهذه المشكلة المزعومة إلا بتركها، والرجوع إلى ما اسماه بالتفسير الطبيعي . وهذا تغليط وتلاعب منه، لأن الصواب الذي يؤدي إلى تجنب العوائق التي أشار إليها ، هو الرجوع إلى المنهج الشرعي الصحيح في التفسير وليس إلى تعطيل الشرع والعودة إلى ما اسماه بالتفسير الطبيعي المزعوم . علما بأن المنهج الشرعي الصحيح في التفسير هو المنهج الشرعي العقلي الفطري الطبيعي . وقد سبق أن بينا أنه منهج يقوم على الوحي الصحيح ، والنقل الصحيح، والعقل الصريح، والعلم الصحيح . فهذا هو المنهج الشرعي الطبيعي ،وليس المنهج الحنفي المزعوم أنه طبيعي . فكل ما يخالف الوحي الصحيح ، ليس طبيعيا ،ولا عقليا ،ولا فطريا.و كل ما يتفق مع الوحي الصحيح أو يؤخذ منه بطريقة صحيحة ، فهو صحيح ،وعقلي ،وفطري وعلمي ، وطبيعي .

و أما ما قاله حسن حنفي عن العلاقة بين التفسير والواقع، وحذر منه . ففيه بعض الحق وليس كله ، لأن الوحي يجب أن يُستخدم لتغيير الواقع السيئ إلى واقع

---

[156] سنفصل هذا الموضوع في الفصل الثالث إن شاء الله تعالى

[157] سنعود لنصل في موضوع التأويل المحكم والمتشابه في الفصل الثالث إن شاء الله تعالى

حسن و أحسن ، موافقا للشرع والعقل والعلم . لكن لا يصح استخدمه ضد الواقع الصحيح من جهة؛ ولا يُستعمل لتبرير الواقع السيئ من جهة أخرى . لكن يصح استخدامه للدفاع عن الواقع الصحيح ،و للرد على المخالفين للشرع والواقع الموافق له .

والموقف الثالث – من المجموعة الخامسة – مفاده هو أن حسن حنفي يرى أن الاختلاف في تفسير المنقول -أي الشرع- راجع أساسا إلى الاختلاف في فهم المنقول[158] .

وأقول:إن ما ذكره الرجل في سبب الاختلاف في المنقول ليس هو السبب الرئيسي والحقيقي في ذلك الاختلاف، وإنما هو نتيجة ومظهر من مظاهره. وعليه فما هي الأسباب الحقيقية في اختلاف المفسرين في فهم المنقول ؟. إن ذلك الاختلاف يعود أساسا إلى أربعة أسباب: أولها يتمثل في النية وهي ترتبط بالمنطلق المذهبي للمفسر وغايته . وبمعنى أخر ما هو المنطلق المذهبي الذي ينطلق منه المفسر في نظرته إلى الشرع وتفسيره ؟ .وما هي الأهداف التي يرجوها من ذلك ؟. وهل ينطلق من الشرع نفسه لفهمه ومعرفة أهدافه وأسراره، أو أنه ينطلق من خلفياته المذهبية انتصارا لها ؟. فإذا كان الشرع منطلقه وغايته فهو على صواب ،وإذا كانت مذهبيته هي مُنطلقه و غايته ، فهو على خطأ . وهذا أخطر و أول سبب من أسباب الاختلاف في التفسير.

والسبب الثاني يتمثل في منهج التفسير ، فإذا التزم المفسر بالمنهج الشرعي في التفسير-منطلقا وتطبيقا- فإنه قد تجنب الخطأ والانحراف من الناحية النظرية والعملية في خطوطها الكبرى . لكنه إذا انحرف عن المنهج الشرعي فيكون هذا هو السبب الثاني في اختلاف المفسرين في تفسيراتهم ، وهو تابع للسبب الأول، ومرتبط به وامتداد له أيضا .

و السبب الثالث يتمثل في الخطأ في تطبيق المنهج، فإذا اتبع المفسر المنهج الشرعي الصحيح فإنه قد يخطئ في تطبيقه في بعض مراحله . لكن هذا قليل جدا

---

[158] حسن حنفي : من العقيدة إلى الثورة ،ج1،ص:204

إذا التزم المفسر بخطوات المنهج الشرعي التزاما صحيحا وكاملا . وفي هذه الحالة يكون صوابه كثير جدا، وخطؤه قليل جدا. وأما إذا اتبع المفسر المنهج المنحرف فإن أخطاءه ستكون كثيرة جدا ، وصوابه قليل جدا. لأن هذه الأخطاء هي أخطاء تطبيقية جاءت نتيجة الخطأ في السببين الأول والثاني. فنتج عن هذين الخطأين المنهجين أخطاء عملية كثيرة، مقابل صواب قليل جدا. وعليه فإننا ُنقرر: إن الصواب في المنطلق والمنهج يؤدي إلى كثرة الصواب وقلة الخطأ، وإذا كان تطبيقه صحيحا وصارما فإن الأخطاء لا تكاد تقع في الغالب إلا نادرا . لكن الخطأ في المنطلق والمنهج يؤدي في الغالب إلى كثرة الأخطاء وقلة الصواب .

وأما السبب الأخير- الرابع- فيتمثل في اختلاف المفسرين في قدراتهم الذاتية ، ومعارفهم المكتسبة، واختلاف زوايا نظرهم . فيؤدي ذلك إلى توسيع مجال الاختلاف وتعميقه ، وكثرة الآراء المتباينة . و يزداد ذلك عددا وعمقا وشدة، إذا اختلفت قدرات وغايات المفسرين ومناهجهم . وأما إذا توحدت فإن مجال الخلاف سيضيق ،وتتقارب وجهات النظر التي تندرج ضمن اختلاف التنوع لا التناقض .

ومما يؤكد ذلك أن حسن حنفي نفسه أشار إلى ما قررناه عندما نصّ على أن « كثيرا ما تتدخل الأهواء ، والمصالح الشخصية، والظنون والمعتقدات لتملأ النص » أي الوحي[159] .

فقوله هذا شاهد دامغ وصحيح على أن الأهواء والمصالح الشخصية، والظنون والمذاهب والمعتقدات تتدخل في إفساد النص الشرعي . لكن لا يصح القول :إن تلك التفسيرات المنحرفة تتدخل لتملأ النص، فهذا زعم باطل لأن النص الشرعي ليس فارغا، ولا يمكن تفريغه . لكن الذي يحدث هو أن المفسرين المنحرفين يحاولون تحريف النص الشرعي بالتأويل التحريفي، لإخراجه عن أصله ومدلوله الحقيقي ، لغايات في أنفسهم . لكن محاولاتهم هذه لن تتمكن من تحقيق ذلك، لأن النصوص الشرعية مُحكمة ومُفصلة ترفض أي تفسير يخالفها . وأي تفسير يحرف الشرع ، فاعلم أنه تفسير باطل شرعا، وعقلا، وعلما . و عليه فإن أعمال هؤلاء المفسرين

---

[159] من العقيدة إلى الثورة ،ج1،ص:376

المنحرفين ستنكشف ويتبين أنها تفسيرات باطلة ،و أن أصحابها من الذين في قلوبهم زيغ ، الذين ذكرهم الله تعالى في قوله سبحانه :« فَأَمَّا الَّذِينَ في قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاء الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاء تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُوْلُواْ الألْبَابِ »-سورة آل عمران:7- .

وأما الموقف الرابع-من المجموعة الخامسة- فمفاده هو أن حسن حنفي زعم أن " الوضع الاجتماعي للمفسر هو في النهاية الذي يحدد نوعية التفسير. فالخلافات بين التفسيرات هي في نهاية الأمر اختلافات بين الأوضاع الاجتماعية للمفسرين. فكل مفسر ينتمي إلى طبقة اجتماعية ،وكل تفسير يكشف عن ولائه لطبقته « وأن اختلاف التفسيرات يرجع أساسا إلى اختلاف المصالح، و اختلاف المصالح يرجع في النهاية إلى التركيب الطبقي للمجتمع»[160].

وردا عليه أقول: أولا إن الرجل يقول بالحتمية الطبقية الاجتماعية في تفسيره لحركة المجتمع على الطريقة الماركسية التي تقول بالتفسير الطبقي للمجتمع البشري على أساس العامل الاقتصادي المعروف بالمادية التاريخية. وهذان الزعمان باطلان بلا شك . لأن كل من يفسر السلوك البشري الإرادي بعامل واحد كالحتمية الاقتصادية، أو الاجتماعية ،أو الجغرافية ،أو العرقية ،أو الجنسية فهو تفسير لا يصح . لأن الإنسان كائن عاقل مريد قادر على الفعل والتحكم في الجانب الإرادي من شخصيته المتعلق بالأفكار والمشاعر والسلوكيات . و عليه فإن الإنسان مع تأثره بالواقع وتأثيره فيه، فهو في النهاية صاحب الكلمة الأخيرة في التغيير ،والتفاعل مع الواقع . فيستطيع أن يقول: نعم، أو لا ، حتى ضد مصالحه أن أراد ذلك . وفي مقدوره أن يتحكم في أهوائه ، وغرائزه ،ومصالحه ،وأن يتحدى واقعه ويغيره إن أراد ذلك ، واتخذ الأسباب والوسائل الموصلة إلى تحقيقه . وهذا أمر لا شك فيه، يشهد له الشرع والعقل والواقع .

---

[160] الدين والثورة في مصر ج7،ص:117

فأما من الشرع فهو قد نص صراحة على حرية الإنسان في المجال المُخير فيه، وأمره بالعبادة والعمل الصالح ، وحذره من الانحراف عن الشرع، وحمّله مسؤولية إهماله و تهاونه فيما كُلّف به . وهذا كله يستلزم أن الإنسان قادر على التغيير ،و التغلب على العوائق والصعوبات التي تواجهه على المستويين النفسي والاجتماعي . والشواهد الشرعية على ذلك كثيرة جدا ، منها قوله تعالى :« وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَاء فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاء فَلْيَكْفُرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا وَإِن يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا بِمَاء كَالْمُهْلِ يَشْوِي الْوُجُوهَ بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءتْ مُرْتَفَقًا »-سورة الكهف:29-، و«إِنَّ اللّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَإِذَا أَرَادَ اللّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلاَ مَرَدَّ لَهُ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِ مِن وَالٍ »-سورة الرعد:11-،و«وَقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إلى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ »-سورة التوبة:105-،و«وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا (7)فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا (8)قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا (9)وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّاهَا »-سورة الشمس:7-9-.

و أما عقلا فالأمر واضح أيضا، فكل إنسان يحس بداخله ومن نفسه أنه حر في مجالات واسعة ، وله القدرة والإرادة على تغيير نفسه وأفكاره ، وكثيرا من واقعه في منزله ومجتمعه. وكل الناس يحسون بذلك ، وفي مقدورهم فعله في الواقع . لكن اختلاف الهمم والقدرات ،و وجود العوائق النفسية والخارجية هي التي تحد من نشاطهم . لكن هذه العوائق ليست حتمية ، ويمكن تحديها وتجاوزها إذا توفرت الإرادة والشجاعة والعوامل المساعدة .

والشواهد الواقعية على ما ذكرناه كثيرة جدا، منها أن اختلاف الناس في عقائدهم ومصالحهم، ومذاهبهم وثوراتهم، هي أدلة قاطعة على عدم وجود تلك الحتمية الاجتماعية المزعومة . لأنها لو كانت موجودة فعلا وواقعا، ما حدث ذلك الاختلاف بين الناس أصلا . وبما أنه حدث ، فهذا يعني أنه توجد إرادة حرة قادرة على العمل، والتكيف مع الظروف ، أو تحديها ، أو رفضها و تحطيمها إن استدعى الأمر . و هذا أمر ثابت واضح في الثورات وحركات الإصلاح في كل جهات العالم قديما وحديثا . فهي أدلة قاطعة على قدرة الإنسان على التحدي والتغيير ،والتصدي

للواقع والخروج عليه وتغييره ، وأنه ليس خاضعا لأية حتمية اقتصادية ، ولا اجتماعية، ولا دينية، ولا غيرها من الحتميات المزعومة المتعلقة بالجانب الاختياري من حياة الإنسان. نعم توجد عوائق ،و لكنها ليست حتميات ،و يمكن التعامل معها و تغييرها كما يريد الإنسان .

كما أن سبب الاختلاف في التفسير ليس سببه الوضع الطبقي كما زعم حسن حنفي . وإنما سببه هو الانحراف عن المنهج الشرعي الصحيح في التفسير ،وهذا أمر سبق أن بيناه وفصلناه ، وذكرنا أربعة أسباب رئيسة في اختلاف التفاسير، ليس من بينها التفسير الطبقي الذي زعمه الرجل . لذا فإن الالتزام بالمنهج الشرعي في التفسير كفيل بأن يجنب المفسرين الوقوع في التفسيرات الخاطئة ، كالتفسير الطبقي المزعوم . لأنه لا يوجد أي مانع حقيقي قهري يمنع المفسر النزيه من الالتزام بالمنهج الشرعي ، بغض النظر عن الطبقية التي ينتمي إليها . و نحن لا ننكر بأن الانتماء الطبقي له تأثير في صاحبه ، لكنه تأثير ثانوي، وليس حتميا ،و يمكن تجاوزه ، إذا أراد المفسر ذلك، و تسلح بالموضوعية والشجاعة ، والتزم بالمنهج الشرعي في التفسير .

وثانيا إنه مما يبطل زعمه أيضا، هو أن الرجل نفسه له أقوال تناقض قوله بالتفسير الطبقي الحتمي من جهة ؛ وهي شواهد على بطلان زعمه أيضا من جهة أخرى . أولها يتمثل في أنه قال: عندما ظهر الإسلام تحقق استقلال الإنسان ، وأصبح خليفة الله في الأرض، أمينا على الرسالة ،ومُحققا للدعوة بعد « أن تحرر وجدانه من كل مظاهر القهر من قوى الطبيعة أو النظم الاجتماعية المسيطرة»[161] . وبغض النظر عن الأخطاء الموجودة في قوله هذا ، فهو من جهة أخرى شاهد على أن الإنسان مُتحرر من الحتمية الاجتماعية ، وأنه قادر على تغييرها إن وجدت . و بما أنه لا وجود حقيقي لها ، فالمفسر لا يخضع لها في تفسيره للقران الكريم ، فأين الحتمية الاجتماعية المزعومة ؟ .

---

[161] الدين والثورة ج7،ص:161

والقول الثاني يتمثل في قوله: «إن حجة الواقع ليست حجة على الفكر، وإلا كان الفقر في بلاد الإسلام حجة على أن دين الإسلام دين الفقر[162]. وبما أن الطبقية الاجتماعية وكل الطبقات هي جزء من الواقع ، و لا حجة للواقع على الفكر ، فهي إذن ليست حجة على الفكر، ومن ثم فالفكر قادر على التفكير الحر في كل مجالات الحياة من دون أن يخضع للطبقية ولا للحتمية الاجتماعية المزعومة .

والشاهد الثالث مفاده هو أن حسن حنفي أشار إلى أنه كثيرا ما تتدخل الأهواء والمصالح الشخصية، والظنون والمعتقدات في تغيير مضمون النصوص الشرعية[163] . ومعنى هذا أنه لا توجد حتمية اجتماعية طبقية ضاغطة تُحدد للمفسر نوع تفسيراته ،و إنما الحقيقة هي أنه تتدخل عوامل كثيرة في عملية التفسير، فتؤثر في المفسر وتضغط عليه . لكنها ليست عوامل حتمية ،و وهي مرتبطة أساسا بإرادة الإنسان الحرة المتحكمة في كل ذلك، وهي صاحبة الكلمة الأخيرة .

والشاهد الرابع مفاده هو أن الرجل ذكر أن الطبقات الاجتماعية، وهي: العليا، والوسطى، والدنيا ، كل منها تنتقي من النصوص الشرعية ما يخدمها ويدافع عن مصالحها[164] . وهذا شاهد قوي على أن المسألة ليست مسالة حتمية، ولا قهر،ولا ضرورة ،ولا هو خضوع قسري للطبقة الاجتماعية في تفسير القرآن . وإنما هي عملية اختيارية حرة تهدف إلى خدمة طبقة معينة حسب مصالحها، وهذا فعل إرادي حر اختياري لا حتمية فيه ولا قهر. و يستطيع أي مفسر-إن أراد- أن لا يخضع لضغوط طبقته التي ينتمي إليها،و يتخذ مواقف ضدها ،و يُفسر القرآن تفسيرا علميا موضوعيا، شرعيا لا طبقيا . و إلا ما كانت هناك عملية انتقاء واختيار من جهة؛ وما وُجد هذا التنوع في المجتمع أصلا . فوجود هذا التنوع هو دليل قاطع على عدم وجود تلك الحتمية المزعومة، وإلا كان المجتمع كله طبقة واحدة لو كانت تلك الحتمية موجودة . لكن الرجل بما أنه مغالط ومبالغ في مواقفه، فإنه حول المؤثرات والعوائق الداخلية والخارجية إلى حتميات وضروريات مفروضة على

---

[162] نفس المرجع ،ج7،ص:216

[163] من العقيدة إلى الثورة ،ج1 ص:376

[164] الدين والثورة في مصر ج7،ص:118

الإنسان . وهذا خطأ واضح فادح كبير .لأن الإنسان -بما أنه حر مريد مُختار- فهو قادر على المقاومة ، وتجاوز ما يعترضه إذا أراد ذلك .

و الشاهد الخامس يتمثل في المشروع الفكري الذي يدعوا إليه حسن حنفي وقد سماه اليسار الإسلامي . وهو مشروع تغييري يدعوا إلى تغيير الأوضاع برمتها ، وقلبها رأسا على عقب في مختلف مجالات الحياة حسب ما ذكره الرجل في كتابه الدين والثورة في مصر. وهذا المشروع لن يتحقق بناء على الحتمية الطبقية المزعومة التي قال بها الرجل . لأنه –حسب زعمه- هي المتحكمة في طبقات المجتمع ، بما أن كل طبقة خاضعة لظروفها بالضرورة الحتمية ، فهذا يعني أن كل طبقة غير قادرة على الخروج من طبقتها . ومن ثم فإن مشروعه لا يستطيع إحداث أي تغيير في الواقع ، لأن طبقاته محكومة بحتمية صارمة حسب نوع طبقتها . وكيف تستطيع الطبقة المعنية بالتغيير من أن تخرج من حتميتها الطبقية لتخطط لواقع لا تعيشه من جهة؛ وليس في الواقع ما يساعدها على ذلك لتصل إلى ذلك المشروع الموعود من جهة أخرى ؟ . وكيف استطاع حسن حنفي أن يفكر خارج طبقيته، و كتب عن الطبقة العليا، والوسطى ، والدنيا، وعن التاريخ الماضي الذي لم يعشه ؟ . فأين الحتمية المزعومة التي تتحكم في تفسير المفسرين للقران الكريم ؟؟.

والشاهد السادس مفاده هو أن حسن حنفي متناقض مع نفسه ، وذلك أنه كان قد أخذ بموقف المعتزلة في القضاء والقدر بدعوى أنه يدعو إلى تحرر الإنسان وقدرته على التغيير وصناعة مستقبله[165] . لكنه هنا قال بخلاف ذلك ، عندما قال بالحتمية الطبيعية المتحكمة في المفسرين في تفسيرهم للقرآن . فأين الحرية التي قال بها على طريقة المعتزلة ؟!.

وأما الشاهد الأخير - السابع- فيتمثل في أن حسن حنفي دعا إلى الأخذ بمنهج آخر في التفسير سماه :التفسير الطبيعي[166] .ومعنى هذا أنه يوجد بديل آخر للتفسير

---

[165] سنوثق ذلك و نتوسع فيه في الفصل الخامس بحول الله تعالى .

[166] في فكرنا المعاصر ،ص:184،185.

الاجتماعي الطبقي الحتمي من جهة ؛ وأن التفسير الطبقي ليس حتميا ويمكن تجاوزه وتعويضه بتفسير آخر من جهة أخرى .

و الموقف الخامس –من المجموعة الخامسة- مفاده هو أن حسن حنفي تبنى منهجا لتفسير القرآن سماه : المنهج الاجتماعي في التفسير ، يقوم أساسا على الانتقاء، فيأخذ من الشرع المواضيع التي يحتاجها المجتمع، كالحرية والديمقراطية، والعدالة، والمساواة . ولا يركز على العقائد إلا بما لها علاقة بقضايا المجتمع ، ولا يتناول المواضيع المتعلقة بالله واليوم الآخر ،وعالم الغيب ،و يقتصر على عالم الشهادة . وينظر إلى الدين من منظور إنساني خالص . وهذا المنهج عند الرجل لا بقوم على الدفاع عن الله ، فالله غني عن العالمين .ولا يدافع أيضا عن الإسلام لأن لهذا الدين ربا يحميه. وإنما يدافع عن المسلمين الذين لا يدافع عنهم غيرهم[167] .

ومن تفسيراته الاجتماعية المزعومة، أنه عندما سُئِل عن التفاضل بين الناس الذي اقره القرآن ونص عليه ، قال:إنما المسألة ليست في النص، وإنما في كيفية التعامل معه . ثم زعم أن مأساتنا في الواقع هي التفاوت في الرزق.، فهي المأساة والمشكلة . لذا لابد من البحث في النصوص الشرعية عن حل لذلك ، كقوله تعالى :« كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاء مِنكُمْ»-سورة الحشر:7- . ثم أشار إلى أن الذي يختار من القرآن آيات تعكس التفاوت في الرزق يعمل على ازدياد الكسب غير المشروع ،و يكون ضحية «للتفسير الرأسمالي للدين .المسألة إذن هي :هل يُفسر الدين لصالح الجماهير، أم لصالح الأقلية ؟. والتفسير لصالح الأغلبية هو الذي يخدم المصلحة العامة»[168] .

وردا عليه أقول:أولا إننا نطالبه بشرعية العمل الذي قام به، فيذكر لنا الأدلة الشرعية والعقلية على شرعية ذلك ، وصحة ما يقوم به، وإمكانية تطبيقه أيضا .و بما أنه لم يفعل بما طالبناه به ، فنحن نقول :

من الناحية الشرعية فإن ما قال به الرجل ودعا إليه لا يصح ، لأن دين الإسلام دين واحد شامل كامل مفصل مترابط محكم ، ومن ثم لا يصح تفكيكه واخذ جانب

---

[167] الدين والثورة في مصر ج7 ،ص:107،113

[168] نفس المرجع ج7 ،ص:279

منه وإهمال جوانبه الأخرى ، ولا يصح أيضا فصل فروعه عن أصوله . وهذا فعل حذرنا الله تعالى منه في قوله سبحانه:« َاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَن بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللّهُ إِلَيْكَ فإن تَوَلَّوْاْ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ »-سورة المائدة:49-،و« الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِينًا »-سورة المائدة:3-،و« أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاء مَن يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنكُمْ إِلاَّ خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إلى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ »سورة البقرة:85-،و« وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلاَ تَتَّبِعُواْ السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ سورة الأنعام:153- . فالعمل الذي قال به حسن حنفي هو عمل تحريفي مرفوض شرعا .

وأما عقلا فإن الدعوة إلى تجزئة الإسلام الكامل المُحكم المُفصل على مستوى الأصول والفروع ، هي دعوة إلى تحريف الوحي الإلهي، واعتداء عليه وتلاعب به، وإخراج له عن أصوله، وتعطيل له . و عمله هذا كالذي يقوم إلى إنسان سوي فيقطع يديه، ورجليه، و يسمل عينيه ، ثم يزعم أنه يعمل لصالح هذا الرجل.! فهل نصدقه؟، وهل ذلك في صالحه فعلا ؟، و أية فائدة من فعله ؟ . وماذا يستفيد هذا المقطوع من قطع إطرافه و سمل عينيه؟! . و هذا العمل نفسه الذي مارسه حسن حنفي في تفسيره المحرف للإسلام . ففصله عن عقائده واختار منه أمورا فرعية حسب هواه، وضرب آياته بعضها ببعض. ثم زعم أنه يُفسر الوحي الإلهي تفسيرا عصريا اجتماعيا من جهة؛ وزعم أنه يدافع عن المسلمين من جهة أخرى !!. لذا فإن عمله هذا هو عمل مرفوض شرعا وعقلا، يعمل على إفساد الإسلام و تعطيله وتحريفه .

وإما من ناحية إمكانية تطبيق مشروعه المزعوم في الواقع باسم الإسلام والمسلمين . فهو مشروع ميت أصلا، مرفوض شرعا وعقلا و واقعا . وماذا يبقى من الإسلام إذا نزعنا منه الإيمان بالله واليوم الآخر؟!. وهل الإسلام الذي ليس فيه ذلك يسمى إسلاما ؟! . إن دين الإسلام يقوم أساسا على الإيمان بالله واليوم الأخر،

ثم باقي أصول الإيمان الأخرى . لكن إذا نزعنا منه أو أبعدنا عنه الإيمان بالله واليوم الأخر أنهار كل شيء، ولم يبق إسلام قط : فلا دين ولا نبوة ، ولا نبي ولا شريعة ، لأن دين الإسلام -بعقائده وشريعته- يقوم على الإيمان بالله تعالى . فهذا الذي يريد الوصول إليه حسن حنفي ، وقد سماه: مشروع اليسار الإسلامي !! . إنه ليس فيه من الإسلام شيء ، وإنما هو مشروع علماني يساري تحريفي مُلفق اتخذ الدين مطية لإفساد الدين بالدين من جهة، والدعوة إلى العلمانية من جهة أخرى !!.

و ثانيا إنه لا شك أن الله تعالى غني عن العالمين، وهو الذي يتولى حفظ دينه ويدافع عن عباده المؤمنين،وعن المظلومين . لكن الرجل استخدم هذا الأمر من باب التغليط والتدليس، والتحريف والطعن في الدين . وذلك عندما زعم أنه لا يُدافع عن الله لأنه غني عن العالمين . و هذه كلمة حق أراد بها باطلا وطعنا في الدين . لأن الله تعالى –الغني عن العالمين – هو الذي أمرنا بأن ننصره وندافع عن دينه ،ونجاهد من أجله ، ليس عن نقص و حاجة ،و إنما عن غنى و كمال و حِكمة . لنقوم بالعبودية التي فرضها الله علينا ، فهو الذي أمرنا بذلك، لقوله تعالى :« إِنَّ اللّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُم بأن لَهُمُ الجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَاةِ وَالإنجيل وَالقرآن وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللّهِ فَاسْتَبْشِرُواْ بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُم بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ »-سورة التوبة:111- ،و«إِن تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ »-سورة محمد:7-،و«وَجَاهِدُواْ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللّهِ»-سورة التوبة:41– .وهذه الأوامر الشرعية جزء أساسي من الدين تندرج ضمن العبودية التامة لله تعالى التي أوجبها الله تعالى علينا .فنحن عندما ننتصر لله ورسوله ولدينه ، نكون قد استجبنا للشرع من جهة ، وتصدينا لأعداء الله والدين والمسلمين من جهة أخرى .

لكن هذا الرجل استخدم دين الإسلام كوسيلة لتحقيق مصالحه ومشروعه المزعوم ، لكنه رفض أن يدافع عنه وينتصر لله ولدينه، مع أن الله نفسه هو الذي أمره بذلك !. فالرجل متناقض مع نفسه ،ونسي أو تناسى إن الانتصار لله ولدينه هو

انتصار للحق ودفاع عنه، وعن المسلمين أيضا . وهو قد زعم أنه يدافع عن المسلمين ،ولو كان صادقا في ذلك لدافع عن دينهم من جهة؛ وعدم الدفاع عن الله وعن دينه والانتصار لهما، هو خذلان للمسلمين ، وانتصار لأعداء الله و المسلمين جهة أخرى . فالرجل في الحقيقة لم ينتصر لله ،ولا لدينه، ولا للمسلمين، وإنما انتصر لأهوائه و شهواته و مصالحه . و من أجلها حرف الدين ، ورد أوامره ، واستنكف أن يكون جنديا من جنود الله . مع أن هذه مرتبة عظيمة لا يصل إليها إلا الأنبياء، والشهداء، والصالحون، والدعاة الصادقون .

و عليه فإن الرجل لو كان صادقا في زعمه بأنه يدافع عن المسلمين ، لاستلزم ذلك الدفاع عن الله ودينه والانتصار لهما. لكن الرجل – وللأسف - رضي بأن يكون محرفا للشرع ، ومتناقضا معه، ولم يرض أن يكون جنديا لله يدافع عن دينه، ويدعو إليه ، ويتصدى لأعدائه على اختلاف أديانهم و مذاهبهم و مِللهم . فلم يرض بذلك ،ورضي أن يكون في خندق واحد مع المحرفين للدين ، فلم يستنكف من أن يكون جنديا مع هؤلاء، واستنكف من أن يكون جنديا من جنود الله!!! .

و ثانيا إن التعامل مع النصوص الشرعية التي نصت على التفاوت بين الناس وتفاضلهم فيما بينهم ، يجب أن يتم بطريقة صحيحة وفق المنهج الشرعي الصحيح في التفسير ، وليس وفق طريقة حسن حنفي التحريفية الانتقائية التلاعبية . إنه انتقى آيات وأغفل أخرى ، وضرب بعضها ببعض ، وحملها مالا تحتمل .وهذا منهج غير علمي،و ليس من الموضوعية في شيء، ولا يصح شرعا ولا عقلا . لذا فإنه كان على الرجل –إن أراد أن يكون موضوعيا- أن يجمع كل النصوص المتعلقة بموضوعه، ثم يفسرها وفق المنهج الشرعي الصحيح الذي سبق أن بيناه ،وأقمنا الشواهد الشرعية والعقلية على صحته وصوابه. لكن الرجل لم يفعل ذلك، فخطف آيات من هنا وهناك، ثم أخضعها لمنهجه التحريفي ليصل إلى غايات في نفسه ، خطط لها سلفا على حساب الشرع والعقل والعلم !!.

وليس صحيحا ما زعمه الرجل من أن مأساتنا هي التفاوت في الرزق . فهذا كلام لا يصح ،وغير علمي ،ومخالف للشرع والعقل والواقع . لأن الحقيقة هي أن ماساتنا

تتمثل في الظلم الاجتماعي بالمعنى الواسع . منها عدم العدل في توزيع الثروات ،وعدم تكافؤ الفرص ، و حرمان الأمة من أن تختار من يحكمها بالشورى والرضا والاختيار الحر الحقيقي. فمأساتنا ومشكلتنا ليست في التفاوت في الثروة بالضرورة . لأن التفاوت فيها هو نتيجة و ليس سببا، فقد يكون حقا وعدلا ومطلوبا، وقد يكون ظلما وباطلا . وبما أن الأمر كذلك فإن مأساتنا لا تكمن فيما زعمه حسن حنفي .

والشواهد على صحة ما قلناه كثيرة جدا ، منها أن التفاوت العادل بين الناس في الرزق هو حقيقة لا يمكن إنكارها شرعا ولا عقلا ولا واقعا.لأنها نتيجة حتمية و منطقية لاختلاف الناس في قدراتهم العقلية والجسمية ،و في دوافعهم ونشاطهم، وعقائدهم وهممهم، وطموحاتهم وأهدافهم .وبما أن الناس كذلك فأن التفاوت في الرزق – في هذه الحالة- ضروري وطبيعي ومن ينكره أو يرفضه فهو ظالم ومكابر، ومعاند ينكر الشمس في رابعة النهار ، تعصبا وإتباعا للهوى . و المطلوب في هذه الحالة أن يكون التفاوت بعدل وحكمة وتوازن، بلا إفراط ولا تفريط ، ولا يصح أن نعمل على إزالة هذا النوع من التفاوت، لأنه مخالف للشرع ،والعقل ،والفطرة ،والواقع ، وهو ظلم أيضا . و يؤدي في النهاية إلى قتل الهمم، والتشجيع على السلبية والخمول والكسل من جهة؛ و معاقبة المجتهد و مكافأة الكسول ، و إفساد المجتمع كله في النهاية من جهة أخرى .

لذلك فإن الشرع عندما نصّ على مبدأ التفاوت في الأرزاق، يكون قد نصّ على أمر طبيعي، وسنة كونية من سنن العمران البشري . وليس ذلك ظلما ولا عيبا ، لكنه -من جهة أخرى - حرّم الظلم و، و نهى عن احتكار الثروة ،و جعل للفقراء حقا في أموال الأغنياء ،و شرّع أحكاما تحد من التفاوت الطبقي الظالم والفاحش . لذا قال الله تعالى :« مَّا أَفَاء اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاء مِنكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فانتهوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ »-سورة الحشر:7– .و الشرع أقام مجتمعا قويا يقوم على العدل والإحسان والأخوة، لقوله سبحانه:« إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاء ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاء

وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ »سورة النحل:9-،و«إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ»-سورة الحجرات:10-،و«وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ »-سورة الذاريات: 19- .

وأما عقلا فبما أن الناس مختلفون في قدراتهم العقلية والجسمية، ونشاطاتهم وطموحاته الدنيوية، فإنه لا يصح ولا يعقل أن نسوي بينهم في أوضاعهم المادية و مكانتهم الاجتماعية . لأنه ليس من العقل أن نسوي بين المختلفين و المتناقضين ، وإنما من العدل أن نسوي بين المتساويين والمتماثلين . كما أنه من الظلم أن نسوي بين المجتهدين والكسالى وبين العلماء و الجهال .

وأما من الناحية الواقعية فإن الواقع الطبيعي شاهد على مبدأ التفاوت والتباين بين المخلوقات الجامدة وبين النباتات والحيوانات والأجناس البشرية . وعليه فإن التباين والتفاوت هما من السنن الإلهية في الطبيعة والعمران البشري، وهذا التفاوت هو أساس استمرار الحياة الطبيعية والبشرية معا. وبذلك يحدث التكامل بين مظاهر الطبيعة ، كالعلاقة بين حرارة الشمس وتبخر المسطحات المائية . فيتراكم السحاب بفعل حركة الرياح ،وحدوث التلقيح وتكاثف البخار في الطبقات العليا الباردة من الجو، فيؤدي ذلك إلى سقوط الأمطار، فتحيى الأرض بنباتها وحيوانها وإنسانها. ثم تتكرر الدورة ،وتستمر الحياة على وجه الأرض، بفضل التباين والتكامل بين مظاهر الطبيعة التي سخرها الله تعالى لذلك .

ونفس الأمر ينطبق على بني آدم ، فإذا كان التفاوت في الأرزاق بين الناس بطريقة عادلة على أساس القدرات والعمل، فهذا تفاوت طبيعي وفطري وضروري، يجب تشجيعه، والحفاظ عليه . لأنه أساس استمرار الحياة من جهة، و يشجع على الإبداع في كل مجالات الحياة من جهة أخرى . فإذا رفضناه وحاربناه ،وسعينا إلى منعه ، فإن هذا يؤدي إلى معاقبة المجتهدين، وقتل روح الإبداع فيهم، وتحطيم الطاقات والقدرات وتعطيلها .و مُكافأة البطالين و الطفيليين على ما هم عليه من خمول و سلبية وتشجيعهم على اخذ أرزاق غيرهم ظلما وعدوانا، بدعوى التساوي في الأرزاق ومحاربة التفاوت الطبقي .

و تلك جريمة كبرى في حق المجتمع بدعوى الدفاع عن مصلحة الجماهير. وهذا شعار قاتل استخدمه الانتهازيون للوصل إلى السلطة زمن الشيوعية والاشتراكية ، فركبوا موجة الجماهير و رفعوا الشعارات الجوفاء، فوصلوا بها إلى السلطة ،و أصبحوا من كبار الإقطاعيين والرأسماليين باسم الثورة والحزب والطبقة الكادحة . هذه حقائق عشناها وكثير منا ذاق ويلاتها في تاريخنا المعاصر. لكن الرجل نسي ذلك أو تناساه، و زعم أن من يفسر الشرع لصالح الأغلبية يخدم المصلحة العامة . وهذا تغليط وتدليس،لأن من يحمل ذلك الشعار قد يكون صادقا ويخدم عامة الناس، وقد يكون كاذبا ويستغل الشعار لخدمة نفسه وحاشيته باسم الأغلبية ،وقد يكون صادقا يخدم بذلك الشعار الأمة بأكملها . علما بأن التفسير الصحيح للشرع ليس كما زعم الرجل، لأن الشرع يجب أن يُفسر كما هو ، وليس من أجل الأقلية، ولا من أجل الأكثرية . فهذا تقسيم باطل لأن الشرع يحرم الظلم مطلقا، لا ضرر ولا ضرار ز لذا فإن الموقف الذي اتخذه حسن حنفي بين الأغلبية والأكثرية، هو موقف غير صحيح، مخالف للشرع والعقل معا .

علما بأن دين الإسلام دين إلهي شامل كامل، مُحكم مُفصل، مُهيمن مُستغنٍ عن كل الأديان والمذاهب ، فلا شرقية فيه ولا غربية، ولا يسار فيه ولا يمين، ولا اشتراكية فيه و لا رأسمالية . وكل من يحاول فعل ذلك فهو إما جاهل بدين الإسلام ، وأما أنه محرف مفتر مغالط صاحب هوى يتعمد فعل ذلك لغايات في نفسه .

وبذلك يتبين أن منهج حسن حنفي في التفسير المسمى بالمنهج الاجتماعي ، هو منهج ناقص وعاجز عن تقديم التفسير الصحيح للشرع . لأنه لا يقوم على أساس شرعي صحيح من جهة، ويعمل على التلاعب بالنصوص وتحريفها عمدا من جهة ثانية . ولا يقدم حلولا صحيحة ولا محققة ،و يؤدي إلى ضرب النصوص ببعضها من جهة ثالثة .

و أما الموقف الأخير – السادس من المجموعة الخامسة – فيتعلق بما اسماه حسن حنفي : التفسير الطبيعي ، فقال: بما أن العودة إلى القرآن طريق مسدود ومحفوف بالمخاطر والصعوبات، فإن البديل هو العودة إلى الطبيعة «فالطبيعة هي

مصدر الفكر ،وليس الفكر مصدرا للطبيعة ، لذا وجدنا الطبيعة استدعت الوحي، بدليل وجود أفراد قبل البعثة يرفضون عبادة الأصنام » . و زعم أنه يطرح التفسير الطبيعي الذي يبدأ من الواقع وليس من النص ، وجعل الواقع تفسيرا طبيعيا.[169]

و ردا عليه أقول: أولا إن الرجل مضطرب لم يستقر على موقف واحد من مناهج التفسير ، فمرة يقول بالتفسير الطبقي الحتمي، ومرة يقول بالتفسير الانتقائي للنصوص المسمى بالتفسير الاجتماعي، ومرة يقول بالتفسير المسمى بالطبيعي. ومع ذلك فإنه لم يصل إلى التفسير الصحيح الموافق للشرع والعقل معا .أنه تنكب الطريق، وظل ينتقل من انحراف إلى انحراف . ولا ادري هل أنه فعلا لم يصل إلى المنهج الصحيح في تفسير الشرع ، أو أنه تعمد ذلك لغايات في نفسه؟؟ !!.

و واضح من مصطلح : التفسير الطبيعي ، أنه مصطلح غامض وغير مُحدد ،ولا مضبوط ، يحتمل ثلاثة أمور، هي: إما أنه يقصد به المحيط الطبيعي الذي لا دخل للإنسان فيه ، و إما أنه يقصد به الواقع البشري وسماه الطبيعي . و إما أنه يقصد به الواقعيّن: الطبيعي والبشري . والأرجح أنه يقصد بمصطلح التفسير الطبيعي الأمر الثاني ، وهو الوسط الواقعي البشري ، بدليل أن قال في كلامه السابق: لذا وجدنا الطبيعة استدعت الوحي بدليل وجود أفراد قبل البعثة يرفضون عبادة الأصنام . و هؤلاء الأفراد بذلك السلوك هم بشر، و مظهر من مظاهر الواقع البشري ،وليسوا من الطبيعة ولا من وسطها . و عليه فإن الرجل لم يأت بجديد في هذا الموضوع ، لأنه قصد بمصطلح التفسير الطبيعي: التفسير الواقعي ، أو تحكم الواقع في الوحي ، وهذا أمر ردده الرجل مرارا وتكرارا، وقد رددنا عليه وأبطلنا احتجاجه به في أكثر من موضع . فلماذا هذا التلاعب والتحريف والتغليط يا رجل ؟!.

و نحن لا ننكر أنه يمكن أن نفسر القرآن بحقائق الطبيعة والمجتمع ، وقد سبق أن بينا أن من خطوات منهج التفسير الشرعي: تفسير القرآن بحقائق العقول والعلم

---

[169] حسن حنفي : في فكرنا المعاصر ،ص:185،184.

البشري والطبيعي . لكن الرجل عمّمَ الأمر، وهذا لا يصح لأن ما يعرفه الإنسان عن الطبيعة ليس صحيحا بالضرورة من جهة.و الواقع البشري ليس صحيحا بالضرورة ،لأنه انعكاس لفكر الإنسان وغرائزه وسلوكياته ، وهو خليط من الحقائق والأباطيل، و الظن واليقين ، لكن الرجل اغفل ذلك لغايات في نفسه. و عليه فإن الاحتكام إلى حقائق الطبيعة والعمران ليس من اكتشافه، بل هو أمر معروف بين أن العلم ، وهو من خطوات المنهج الشرعي في التفسير. و الجانب الصحيح من كلام حسن حنفي ليس جديدا ولا خاصا به .

و ثانيا أنه لا يصح القول بأن الطبيعة أسبق من الوحي وهي مصدره . فهذا كلام لا يصح ، وغير علمي ، لأن كلا الطبيعة والوحي من عند الله تعالى . وكما أن الوحي كلامه تعالى ، فإن الطبيعة أوجدها الله تعالى بكلامه أيضا ، لقوله سبحانه:« إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شيئا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ »-سورة يس:82- . لكن الوحي هو من كلامه، وليس من مخلوقاته ، ومن ثم فإن كلامه أسبق ، وأهم، وأعظم ، وأقدس من مخلوقاته تعالى . وهذا ثابت لما سبق أن قلناه ،و لأن الله تعالى أمرنا بأن نتبع وحيه ، ونهانا من إتباع غيره من الكلام ، ونهانا أن نتقدم بين يدي الله ورسوله، لقوله سبحانه:« َلا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللهِ وَرَسُولِهِ »-سورة الحجرات:1-،و« وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللهِ قِيلاً »-سورة النساء:122-،و« َفإن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إلى اللهِ وَالرَّسُولِ »-سورة النساء:59- .

و أما قوله بأن الطبيعة أسبق من الفكر ، فهذا لا يصح لأن الفكر هو نفسه جزء من الطبيعة ، فكيف تكون هي أسبق منه؟ . لأن الإنسان ككائن مخلوق بعقله وفكره، وغرائزه وجسمه، هو مخلوق طبيعي ،وجزء من الطبيعة. فكل منهما مخلوق لله تعالى وجزء من الطبيعة، فهما إذن متساويان من حيث الأصل والخلقة، وليست الطبيعة أسبق منه . لكن العقل –أي الفكر – أسبق وأفضل منها من جهة أن العقل هو الفاعل في الطبيعة ،و هي مُسخرة له و لفعله . و هذا مشاهد واقعيا ، و قد نصّ عليه الشرع كثيرا ، فاخبرنا الله تعالى أنه سخر للإنسان ما في السماوات والأرض ، وأمره بأن يجتهد ويكد ليُعمر الأرض . فالإنسان مُكرّم سخّر الله له

الطبيعة لخدمته ، مع أنه جزء منها ، لكنه مكرم عليها . وهذا دليل قاطع على أفضلية العقل على الطبيعة وأسبقيته عليها. لكن كلا منهما نسبي مخلوق لله تعالى مُطالب بالخضوع للوحي الإلهي ، الذي هو-أي الوحي- أسبق وأفضل وأعظم وأقدس منهما .

و الإنسان أخذ معارفه من ذاته وعقله، و من وسطه البشري والطبيعي، و من الوحي الإلهي . ثم يتفاعل مع محيطه: أخذاً وعطاءً . لكنه مع ذلك فهو كائن مُكرم فضّله الله تعالى على كثير مما خلق تفضيلا، و أوجب عليه أن يكون عبدا لله ، وحذره أن يتقدم على الله ورسوله .

وأما زعمه بأن الطبيعة استدعت الوحي بدليل وجود أفراد قبل البعثة رفضوا عبادة الأصنام . فهذا تغليط و تدليس ، وتحريف للشرع ،و حتمية مزعومة، وافتراء على الواقع التاريخي والشرعي معا . لأن ظهور هؤلاء كان ثمرة للوحي الإلهي، و ليسوا هم الذين أوجدوه ، بدليل الشواهد لثلاثة الآتية: أولها هو أن ظهور طائفة من الحنفاء من العرب واليهود والنصارى كانوا ينتظرون مجيء الرسول الخاتم ، سببه هو أن الوحي الإلهي السابق كان قد بشر بذلك، وليست الطبيعة المزعومة هي التي استدعت ذلك و بشّرت به . و هذا قد سجله القرآن الكريم في قوله سبحانه:« وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِن بَعْدِي اسْمُهُ »-سورة الصف:6-،و« الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالإنجيل يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَآئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالأَغْلاَلَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ آمَنُواْ بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُواْ النُّورَ الَّذِيَ أُنزِلَ مَعَهُ أُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ »-سورة الأعراف:157-،و« وَكَانُواْ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُواْ فَلَمَّا جَاءهُم مَّا عَرَفُواْ كَفَرُواْ بِهِ »-سورة البقرة:89- .

و الأمر الثاني هو أن ميل كثير من البشر إلى التوحيد ، و رفضهم للشرك وتطلعهم إلى التوحيد ،هو ميل فطري طبيعي في الإنسان ، فطره الله تعالى عليه . فعندما جاء الوحي من عند الله حدث انسجام و تفاعل بينه وبين الفطرة ،ولم يكن ذلك استدعاء خارجيا من الطبيعة، كما زعم الرجل. وهذا الأمر قد نصّ عليه الشرع

صراحة في قوله سبحانه:« فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ »-سورة الروم:30-، و« وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنفُسِهِمْ أَلَسْتَ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَى شَهِدْنَا أَن تَقُولُواْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ »-سورة الأعراف:172- .

والأمر الثالث هو أن الذي استدعى الرسالة الخاتمة ليست الطبيعة ، ولا الواقع البشري ، وإنما الإرادة الإلهية هي التي فعلت ذلك ، فكما أنها هي التي خلقت العالم ، فهي التي أرسلت الرسالات وهيأت الأرضية البشرية للرسالة الخاتمة. ولم يكن للطبيعة ولا للواقع في ذلك أمر، ولا استدعاء،و لا وجوب . بدليل أن الرسالة الخاتمة لم تظهر على أي من هؤلاء الأحناف، ولا ظهرت بين أهل الكتاب ،و لا الفرس ، و لا الهنود ،و لا الروم ,و لا ...إلخ . فلماذا ؟ ، مع أن العالم كله كان يعيش في جاهلية ،و في حاجة ماسة إلى النبوة و الوحي الإلهي .لكنها نزلت على شخص لم يكن أبدا يتوقع أن يكون رسولا ، لقوله سبحانه:« اللّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ سَيُصِيبُ الَّذِينَ أَجْرَمُواْ صَغَارٌ عِندَ اللّهِ وَعَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا كَانُواْ يَمْكُرُونَ »-سورة الأنعام:124–،و« مَا كُنتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِن جَعَلْنَاهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِ مَنْ نَّشَاء مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إلى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ »-سورة الشورى:52-،و« وَمَا كُنتَ تَرْجُو أَن يُلْقَى إِلَيْكَ الْكِتَابُ إِلَّا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ »-سورة القصص:86- . فالله تعالى هو الذي خلق العالم، وهو الذي أرسل الرسالات ،وهو الذي هيا الأرضية للرسالة الخاتمة التي هو أرسلها .و لم تستدعيها الطبيعة ولا الواقع، ولا مزاعم حسن حنفي . و هذا الرجل يتكلم بلا علم، ورأس ماله الظنون والشكوك، والشبهات والمبالغات حتى أنه يُحوّل الحبة الصغيرة جدا إلى قبة كبيرة جدا ، لتحريف الشرع وتحقيق غايات في نفسه.

وثالثا إن الأصل في تفسير الوحي هو إننا ننطلق من الوحي نفسه، ولا ننطلق من العقل ولا من الطبيعة .لأن الانطلاق من الوحي نفسه ، هو أمر منطقي وعادي جدا، و مطلوب شرعا وعقلا . و بما أننا نفسر الوحي الإلهي فلابد من الانطلاق منه أولا: كتابا وسنة . ثم بعد ذلك نستعين بكل الحقائق والمعطيات التي تساعدنا على

تفسيره ، نأخذها من العقول ، والواقع ،ومن الطبيعة . و هذا أمر طبيعي ومنطقي جدا ، لكن الرجل يريدها دائما عوجا لغايات في نفسه.

ونفس الأمر ينطبق على الطبيعة، فإذا أردنا تفسير مظاهرها فإننا نبدأ بها ومنها أولا ، ثم نستعين بكل ما يساعدنا على ذلك من الوحي والعقل و الواقع البشري . علما بأنه لا يوجد تناقض ،ولا مانع من أن ننطلق من الوحي الصحيح لتفسير بعض مظاهر الطبيعة المذكورة في الوحي الإلهي إن أمكن ذلك . فيكون الوحي هنا مُساعدا لنا على ذلك . فنفسر كتاب الله المنظور بكتابه المسطور ، فكل منهما من عند الله تعالى ، مع أسبقية المسطور على المنظور. وما علينا إلا أن نتسلح بالعلم والفهم الصحيح للوحي والطبيعة معا .وتفسيرنا للوحي بالطبيعة هو وسيلة من وسائل التفسير المطلوبة شرعا ، ولا ينفي أسبقية الوحي على الطبيعة . لأن ما قمنا به هو أمر مطلوب شرعا ،و هو أسبقية وسيلة وتطبيق ، وليست أسبقية مكانة وأهمية .

وختاما لهذا المبحث يتبين أن الأباطيل التي قال بها بعض أدعياء العقلانية بدعوى تحكم الواقع في الوحي وتبعيته له . لم يصح منها شيء ،وما هي إلا شبهات و مغالطات ومزاعم مخالفة الشرع الصحيح، والعقل الصريح، والعلم الصحيح . وقد ناقشناهم في ذلك، وبينا بطلانها وتهافتها بالأدلة الدامغة. ولله الحمد والمنة أولا وأخيرا.

ثانيا : أباطيل تتعلق بالوحي والفكر العلمي:

نخصص هذا المبحث لطائفة من الأباطيل تتعلق بالوحي الإلهي والفكر العلمي. نوردها في ثلاث مجموعات ، كل منها تتضمن طائفة من الشبهات والأكاذيب، والمغالطات والأباطيل التي قال بها بعض أدعياء العقلانية المعاصرين .

أولها تتضمن أفكارا وشبهات ومفتريات متفرقة تطعن في الوحي وتقزمه، وتحط من أهميته ومكانته ، بدعوى أنه يخالف الفكر العلمي الحديث . و سنذكرها من خلال المواقف الآتية : الأولى مفادها هو أن حسن حنفي فرّق بين الفكر العلمي والفكر الديني ، وجعل بينهما صراعا ونزاعا، يظهر عندما يتعلق الأمر بالظواهر

الطبيعية ، من حيث التعريف والتفسير، كظاهرة سقوط المطر. فالفكر العلمي جعل المطر بخارا يتصاعد من الأرض إلى الجو ثم يسقط، لكن الفكر الديني يجعل ذلك من فعل المعبود أو من اختراعاته[170] .

وأقول: أولا قبل الرد على الرجل أُشير هنا إلى أنه – في بعض كتبه -كان قد فرق بين الفكر الديني وبين التفكير الديني:الأول هو الدين نفسه ، والثاني هو التفسيرات التي يقول بها علماء الدين[171]. لكنه هنا خالف ذلك ولم يلتزم به في كتب أخرى ،فجعل معنى الفكر الديني يشمل الدين والتفكير الديني معا[172] . لكننا مع ذلك نقول:إن الدين الحق هو وحي الهي ، وكلام الله، ولا يصح وصفه بأنه فكر لأمرين : الأول هو أن الله تعالى وصف وحيه بأنه كلامه، ولم يصفه بأنه فكره ، لقوله تعالى :« وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاء حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاء أنه عَلِيٌّ حَكِيمٌ »-سورة الشورى:51-،و« حَتَّى يَسْمَعَ كَلاَمَ اللّهِ»-سورة التوبة:6– . و الأمر الثاني هو أن لفظ : فكر، هو مظهر من مظاهر نشاط العقل الإنساني ، ولا يعني حقا ولا صوابا، ولا باطلا ولا خطأ بالضرورة ، فو نشاط عقلي نسبي .وأما الوحي فهو كلام الله ، ومن ثم فهو حق وعلم ويقين بالضرورة ، لذا لا يصح وصفه بأنه فكر . لكن يصح وصفه بأنه علم ، لأمرين : الأول هو أن الله تعالى وصف وحيه بأنه علم ، في قوله سبحانه: { وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءهُم بَعْدَ الَّذِي جَاءكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللّهِ مِن وَلِيٍّ وَلاَ نَصِيرٍ}-سورة البقرة:120- . و الثاني هو أن عبارة : علم ، تعني الحق والصدق بالضرورة .

وأما عبارتا: الفكر الديني والتفكير الديني، فيصح إطلاقهما على الفكر الإنساني الديني ، فهو فكر ديني كصفة له ، مقابل الفكر السياسي ، والاقتصادي والفلسفي . وهو تفكير ديني كممارسة ، وفاعلية ، وإبداع على أرض الواقع . ولا يصح وصف الوحي الإلهي بأنه فكر ديني ، فهذا لا يصح شرعا ولا عقلا، وقد بينا ذلك أعلاه .

---

170 من العقيدة إلى الثورة ،ج1 ص:376، 565

171 في فكرنا المعاصر ،ص:83 وما بعدها.

172 انظر مثلا كتابه : من العقيدة إلى الثورة ،ج1 ص:665

كما أنه يجب التفريق بين التفكير الديني كفهم للدين ،وبين الدين نفسه الذي هو وحي الهي .

وأما تفريق الرجل بين الفكر العلمي والفكر الديني، فهو لا يصح. لأن المقياس الصحيح في التفريق بينهما ليس هو ما اعتمده حسن حنفي، وإنما هو مقياس الصحة والصواب فقط ، سواء تعلق بالدين ، أو بالفلسفة ،أو بمجالات أخرى من الفكر الإنساني . لذا فإنه ليس كل فكر فلسفي صحيح ، ولا كله باطل ، كما أنه ليس كل فكر ديني صحيح، ولا كله باطل . لكن الفكر الصحيح القائم على الدين الصحيح هو فكر علمي من دون شك . كما أن الفكر الديني إن لم يكن صحيحا مصدرا وفهما ، فهو فكر غير علمي .و نفس الأمر ينطبق على كل أنواع الفكر الإنساني الأخرى . مثاله : الفكر الفلسفي ، فإذا كان فكرا صحيحا فهو فكر علمي وان كان فكرا باطلا فهو ليس فكرا علميا .

و بذلك يتبين أن ما قرره حسن حنفي من وجود صراع ونزاع بين ما اسماه بالفكر «العلمي» والفكر الديني لا يصح القول به على إطلاقه . لأن الفكر الديني الصحيح هو فكر علمي ، كما أن الفكر الديني غير الصحيح ليس فكرا علميا. و الفكر البشري غير الديني الصحيح هو فكر علمي ، وإن كان غير صحيح فهو غير علمي ، مع أنه بشري . و عليه فإنه لا يوجد بين الفكرين الديني والعلمي صراع ولا نزاع ، لمجرد أنهما كذلك ، وإنما هو موجود بين الفكر الصحيح والفكر الباطل وبين الخطأ والصواب .

علما بأن الأصل هو عدم حدوث نزاع ولا صراع بين الدين الحق والفكر الصحيح . وأما إذا حدث ذلك فسببه : إما أن أحدهما غير صحيح ، أو هما معا، وإما أنه حدوث خطأ في فهم احدهما أو هما معا . فالأصل عدم حدوث نزاع بين الوحي الحق والعلم الصحيح ، لأن مصدرهما واحد هو الله تعالى. وأما ما سجله التاريخ من حدوث نزاعات وصراعات بين الأديان فيما بينها، وبينها وبين مختلف

المذاهب والتيارات الفكرية ، فإن هذا له أسباب كثيرة بعضها أسباب موضوعية، وأخرى أسباب ذاتية و مصلحية ومذهبية[173] .

والصراع بين الأفكار والمذاهب والأديان سببه ثلاثة أمور أساسية :الأول يتمثل في التناقض الذي قد يوجد بين تلك الأفكار والمذاهب والأديان. والثاني هو اختلاف نوايا ومصالح وأهواء أهل العلم .والثالث هو الاختلاف في الفهم بسبب التباين في القدرات العلمية وزوايا النظر. وقد تجتمع تلك الأمور الثلاثة في الخلاف الواحد ، فيؤدي ذلك إلى شدة النزاع بين أهل العلم . وعليه فإن النزاع قد يحدث بين الحق والباطل، وبين الباطل والباطل، وبين الحق والحق . وفي الحالة الأخيرة لا يحدث الخلاف والنزاع بسبب التناقض الفكري، لأنه غير موجود، لكنه يحدث بسبب الأمرين الأخيرين أو لأحدهما. لكن إذا صدقت النوايا، و صح الفهم ، فيختفي الخلاف ويزول التنازع .

و ثانيا إن المثال الذي ذكره حسن حنفي عن سقوط المطر كشاهد على النزاع بين ما أسماه بالفكر العلمي و الفكر الديني ،فالأمر ليس كما ذكره من جهة ، و لا يصدق على الفكر الديني الصحيح من جهة أخرى . لأن طريقة سقوط المطر التي ذكرها لا تخالف الدين الحق ، ولا الفكر الديني الصحيح القائم عليه .و قد أشار القرآن الكريم إلى طريقة سقوط المطر بطريقة علمية معجزة ، و أوفى من الطريقة التي ذكرها حسن حنفي ، و ذلك في قوله تعالى : {وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ فَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ وَمَا أَنتُمْ لَهُ بِخَازِنِينَ }-الحجر:22-، و{أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُزْجِي سَحَاباً ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ ثُمَّ يَجْعَلُهُ رُكَاماً فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِن بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِ مَن يَشَاءُ وَيَصْرِفُهُ عَن مَّن يَشَاءُ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ }-سورة النور:43-. فالآيات نصت على أمرين هامين: الأول هو أن الله تعالى هو الذي أوجد كل ذلك و سخره وفق سنن طبيعية .و الثاني هو أن هذه الآيات نصت على وجود ظواهر و سنن طبيعية تؤثر في بعضها عن طريق الحركة و التشكل عبر مراحل ،إلى أن يسقط المطر فينتفع به الإنسان و الحيوان و النبات. فالآيات جمعت بين عمل الخالق في مخلوقاته ،و دور سُننه في الطبيعة ، و كل منها يدل على الآخر.

لكن ما ذكره حسن حنفي هو مجرد وصف ظاهري لما يحدث من ظواهر في عملية سقوط المطر من دون الإشارة إلى خالقها ومسخرها من جهة . و من دون ذكر تفاصيل أخرى ذكرها الوحي و ربطها بالخالق وفضله و نعمه على أهل الأرض من جهة أخرى . فهذا هو الفكر القائم على الدين الحق و الفكر العلمي الصحيح الذي يجمع بين العلم و الإيمان . لذا فإن الرجل لم يوفق فيما قاله عن

---

[173] للاطلاع عما حدث بين الكنيسة ومخالفيها من أهل العلم ، انظر مثلا : تاريخ الفلسفة الحديثة ليوسف كرم .

العلاقة بين الدين الحق و العلم الصحيح . و الذي ذكره و المتعلق بالفكر العلمي هو جزء من الفكر الديني الصحيح القائم على الدين الحق و العقل الصريح و العلم الصحيح .

و الموقف الثاني يتمثل في التفريق الذي قال به حسن حنفي بين المعرفة الإنسانية و المعرفة المأخوذة من الوحي، فوصف الأولى بأنها علمية ، و وصف الثانية بأنها معرفة دينية[174] .

وأقول: إن التفريق بين المعرفتين من حيث المضمون لا يصح ، وهو تقسيم غير علمي مخالف للشرع و العقل معا . و الصواب في ذلك هو أن يكون التقسيم هكذا : المعرفة الإنسانية و المعرفة الدينية . فإذا كانت المعرفتان صحيحتين فهما معرفة علمية، و لا يصح وصف المعرفة الإنسانية بأنها علمية و المعرفة الدينية بأنها دينية و ليست علمية . فإذا كانت المعرفة البشرية غير صحيحة فهي غير علمية ، و إذا كانت المعرفة الدينية صحيحة فهي علمية دون المعرفة البشرية . لكن إذا ثبت أنها ـ أي الدينية ـ غير صحيحة فهي أيضا ليست علمية . و هذا ينطبق على كل الأديان الباطلة ، و الفهوم غير الصحيحة للوحي .

و أما الوحي الحق فهو كله حقائق و علوم و يقينيات ، و من ثم فإن معارفه كلها صحيحة بالضرورة . وأما ما يصل إليه الإنسان من حقائق و معلومات صحيحة ، فهي أيضا معارف علمية ، وأما إذا كانت غير صحيحة فهي ليست علمية .و عندما تكون المعرفتان علميتين فإن الفارق بينهما يتمثل في المصدر و الوسيلة و ليس في النتيجة ، فالمعرفة الدينية مصدرها الله تعالى و وسيلتها الوحي ، و المعرفة الإنسانية مصدرها الإنسان و الطبيعة و وسيلتها الفكر و الحواس .

وأما الموقف الثالث - من المجموعة الأولى - فمفاده هو أن حسن حنفي زعم أن مظهر الصراع بين الفكر الديني و الفكر العلمي هو أن ((الفكر العلمي يقوم على الوجود بالذات وتفسير الشيء من داخله ، في حين يقوم الفكر الديني على الوجود بالغير ، و تفسير الشيء من خارجه)) [175] .

و قوله هذا غير صحيح في معظمه ، وفيه بعض الحق لا يصدق إلاّ على الدين الحق و الفكر الديني الصحيح القائم عليه . و الباطل الغالب عليه لا يصدق إلاّ على الأديان الباطلة و الفكر الديني القائم عليها . و قولنا هذا سبق أن بيناه عندما أثبتنا بأن الفكر العلمي موجود في الفكر الديني الصحيح ،كما هو موجود في الفكر الإنساني الصحيح من غير الفكر الديني .

و عليه فإننا نقول: إنه لا يصح التفريق بين العاملين الدّاخلي و الخارجي في تفسير الظواهر البشرية و الطّبيعية . و لا يوجد دليل من الشّرع ،و لا من العقل ،و لا من العلم يسمح بالتفريق بين هذين العاملين فيُؤخذ بأحدهما و يُرفض الآخر. فهما

---

[174] حسن حنفي : في فكرنا المعاصر ، ص : 83 .

[175] حسن حنفي : من العقيدة إلى الثورة ، ج 2 ص : 44 .

حقيقتان لا يمكن إنكارهما و لا نفي أحدهما . علما بأن الرجل لم يقدم على زعمه دليلا صحيحا و لا ضعيفا لتأييده ، لذا فنحن نطالبه بالدّليل الّذي يؤيد ذلك ،لأن الزعم ليس دليلا ،و لا يعجز عنه أحد .

و الحقيقة هي أن المسألة ليست كما طرحها الرّجل ، لأن كلا التفسيرين و العامليّن مطلوبان و ضروريان لتفسير نشأة الكون و تطوره، و تعليل مختلف مظاهره الطبيعية و البشرية . لأن المسألة ليست في العامل الدّاخلي أو الخارجي ،فهذا موقف غير صحيح ، و فيه تغليط و تدليس على القراء . و إنما هي في مدى صحة الدليل و التفسير ، و لا يهمّ أكانا داخليين أو خارجيين أو جمعنا بينهما .

فبالنسبة لموقف الشّرع الصحيح – الذي يقوم عليه الفكر الدّيني الصحيح- وما قاله الرّجل فيه، و ما افتراه على الوحي . فالأمر ليس كما زعم ، لأن الشّرع نص مرارا على وجود العامليّن ، و استخدمهما ، و جمع بينهما في آيات كثيرة جدّا ، كقوله تعالى : { وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاء كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ }-سورة الأنبياء:30- . فالله تعالى أخبرنا أنه هو الذي خلق الماء ، و جعل فيه خاصية الإحياء و الإنبات . فالماء من خصائصه الطبيعية أنه يحيي العباد و الحيوان و النبات ، وهذا قانون إلهي خُصّ به الماء . فالآية أعطت لنا تفسيرين شرعيين و عقليين و علميين ، هما : الأول العامل الخارجي و المتمثل في القدرة الإلهية التي خلقت الماء . والثاني هو تفسير داخلي يتضمن إظهار خصائص الماء التي جعلها الله فيه ، فالماء جمع بين العامليّن . وهذا كثير جدّا في القرآن الكريم ، كقوله تعالى : {وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ فَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ وَمَا أَنتُمْ لَهُ بِخَازِنِينَ }-الحجر:22- . فالآية جمعت بين العامليّن : الله الخالق و المرسل للرياح ، و الرياح المتحركة التي تقوم بالتلقيح ، و هذا يؤدي إلى تراكم السحب ، و سقوط المطر ،و إحياء الأرض . فالشّرع الحق و الفكر الدّيني الصّحيح يستخدمان العامليّن و التّفسيرين الخارجي و الدّاخلي معا . وهذا خلاف ما زعمه حسن حنفي عندما ذكر أن الفكر الدّيني مطلقا يقوم على التّفسير الخارجي للأشياء ، و يبتعد عن التفسير الدّاخلي لها . فالرّجل مغالط و مفترٍ على دين الإسلام ،و هو بين يديه .

و أما من العقل فحال الإنسان شاهد على أنه عندما يحاول تفسير ما في فكره و نفسه ، وما حوله من مظاهر بشرية و طبيعية ، فإنه يستخدم كل العوامل التي تساعده على التفسير الصحيح ، و لا يفرق بين العوامل الدّاخلية و الخارجية . لأنها كلها عوامل صحيحة تمثل مظاهر حقيقية و واقعية إذا أُستخدمت بطريقة صحيحة و وُضعت في مكانها المناسب . لذا لا يصح التفريق بين العوامل على أساس الدّاخل و الخارج ، فهذا زعم باطل و تفسير خاطئ و تغليط و تدليس على القراء، ولا يصح الأخذ به مطلقا .

و الإنسان لن يستطيع أن يفسر ما حوله ، و ما يجول بخاطره إلاّ باستخدامه للعامليّن الدّاخلي و الخارجي بطريقة صحيحة . فعندما يسأل: لماذا أنا اليوم شديد الجوع ؟ يجد الجواب جاهزا معروفا، فيُجيب: لأنني لم آكل في هذا اليوم . و لماذا أنا اليوم شديد التّعب ؟ . فيُجيب: لأنني عملتُ كثيرا ولم آخذ فترة للراحة . لكنه عندما يسأل: من الذي خلقني ؟، و لماذا خُلقت ؟ و ما هو مصيري ؟ . فهنا لن يجد

الإجابة الصحيحة اليقينية من داخله ، فيبحث عنها من خارجه ، و لن يجدها إلاّ في الوحي الصحيح .

ونفس الأمر ينطبق على الإنسان عندما يحاول تفسير مظاهر الطبيعة المحيطة به . فعندما يرى كثيرا من النباتات قد يبست في فصل الصّيف ، يجد التعليل الأساسي في الطبيعة نفسها. و هو أن حرارة الشمس تشتد في فصل الصيف ، لأن الشّمس تكون عمودية على نصف الكرة الشمالي . وهذا تعليل علمي خارجي ، و هو حقيقة علمية ثابتة معروفة لدى الناس ، لأنها جزء من حياتهم . و هم بذلك يجمعون بين العامليّن الدّاخلي و الخارجي بطريقة عادية و فطرية ، من دون حرج ، ولا تناقض ،و استنكار . و هذا خلاف ما أراد أن يوهمنا به حسن حنفي .

و أما من العلم فالأمر أيضا ثابت ،و واضح جدا ، فالعلم يجمع بين العامليّن و التفسيرين في إثباته لحقائق علمية معروفة لدي أهل العلم . فمن ذلك أن ظاهرة المد و الجزر في البحر ، تحدث بسبب عامل خارجي أساسي هو التجاذب بين الأرض و القمر[176] . و كذلك تفسير سقوط الأمطار و النيازك و المذنبات على الأرض سببها عوامل خارجية ، وهذه حقائق معروفة ثابتة في العلم الحديث[177] .

و بذلك يتبين أن ما قاله الرّجل عن العامليّن الداخلي و الخارجي و تفريقه بينهما و تقزيمه للخارجي و تعظيمه للدّاخلي . هو زعم باطل جملة و تفصيلا مخالف للشّرع و للعقل و للعلم ، و ليس هو من العلم و لا من الموضوعية في شيء . و إنما هو موقف مذهبي متعصب للباطل من أجل غايات في نفس الرجل .

و الموقف الرّابع موضوعه : قِدَم العالم و حدوثه بين الفكر العلمي و الفكر الدّيني على حد زعم حسن حنفي . نتناوله عن طريق عرض طائفة من أقواله تتعلّق بقدم العالم و حدوثه – أي أزليته و خلقه – . أولها يتمثل في أنه زعم أن حجج الفلاسفة في قولهم بقدم العالم هي ((حجج منطقية ميتافيزيقية و حسية واضحة و قوّية ، يسهل اقتناع الإنسان بها ، بحيث يصعب الردّ عليها ، و تفنيدها)) .ثم أورد بعض حججهم في قولهم بقدم العالم و أزليته . منها أولا : لو كان العالم محدثا – مخلوقا – لاحتاج إلى محدث ، و هذا إلى محدث إلى مالا نهاية ، وهو محال . و ثانيا لو كان العالم محدثا لوجب أن يكون لفاعله غرض و حاجة لجلب نفع أو دفع ضرر ، و هذا محال على الله . و ثالثا لو كان محدثا لوجب كون القديم غير عالم بوجوده ، و هذا مما يوجب التغير في العلم ، و إن كان علمه قديما وجب قدم العالم . و ((كما أنه لا توجد دجاجة إلا من بيضة و لا بيضة إلا من دجاجة . و هكذا أبدا ، وهذا يوجب قدم العالم))[178] .

و ردا عليه أقول: إن قوله هذا زعم باطل جملة و تفصيلا . لأنه أولا مخالف للشرع الصّحيح ، و العقل الصريح و العلم الصّحيح . فأما مخالفته للشرع فهو أمر ثابت و واضح و معروف بالضرورة من دين الإسلام ، فالقرآن الكريم نصّ مرارا

[176] عبد الحميد سماحة : في أعماق الفضاء ، ط2 ، دار الشروق ، 1980 ، ص . 45 .

[177] أنظر مثلا : المرجع السابق .

[178] من العقيدة إلى الثورة ،ج 2ص:34

و تكرارا على أن العالم كلّه مخلوق لله تعالى بعد أن لم يكن، و أنه سبحانه خلقه من عدم بعد أن لم يكن موجودا ،وأنه خلقه خلال 6 مراحل –سماها القرآن أياما – لقوله تعالى : { إِنَّ رَبَّكُمُ اللهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثاً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ أَلاَ لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ تَبَارَكَ اللهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ }-سورة الأعراف:54- ،و { وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيراً }-سورة الفرقان:2-،و {ذَلِكُمُ اللهُ رَبُّكُمْ لا إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَاعْبُدُوهُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ }-الأنعام:102-،و {أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقاً فَفَتَقْنَاهُمَا وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاء كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ }-سورة الأنبياء:30-،و {إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شيئا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ }-سورة يس:82- .

و أما مخالفته للعقل فإنه واضح أيضا، وليس القول بقدمه هو المنطقي و الواضح ، و المحسوس حسب زعم الرّجل . و زعمه هذا هو مجرد دعوى ، و الدّعوى ليست دليلا، و لا يعجز عنها أحد . و الحقيقة هي أن العقل الصريح يقول بخلاف ذلك تماما . والحجج التي ذكرها و سمّاها حججا ما هي إلاّ شبهات و مغالطات، و معاندات و ظنون و تحكمات، توجد في عقول أصحابها المنحرفة فكريا و وجدانيا . لأنهم متبعون لأهوائهم و ظنونهم ، و مصالحهم ، و هي التي أفسدت عقولهم و فطرتهم و تفكيرهم . و تلك الشبهات التي سماها حججا منطقية ،لا وجود لها في العقول الفطرية البديهية الصريحة ، و إنما هي موجودة في العقول المذهبية المريضة المتعصبة للباطل .

و أما العقول الفطرية البديهية ، فهي تقول بخلق العالم و حدوثه ، بدليل ثلاثة شواهد عقلية فطرية بديهية حسية صحيحة قويّة جدا . أوّلها هو أن كل إنسان يحس في نفسه أنه مخلوق له بداية و ستكون له نهاية ، و يلاحظ ذلك أيضا في غيره من البشر، و في الحيوانات الذين هم يولدون و يموتون . و معنى هذا أن الإنسان له بداية ، وله نهاية و أنه ليس هو الذي خلق نفسه و لا غيره . و الشّاهد الثاني مفاده هو أنه بما أن الإنسان جزء من هذا الكون و يشبه كائناته الأخرى في جوانب كثيرة جدا ، كالضعف ،و المرض ، و الحركة ، و الموت ، و الميلاد وهي أيضا تشبهه في جوانب من صفاتها . فهذا يعني أن المخلوقات كلها مخلوقة كالإنسان ، و أن كل ما يحيط به هو مخلوق أيضا .

و الشاهد الثّالث – الأخير – مفاده هو أن الواقع يشهد على أن كل ما في العالم مُسيَّر و محكوم بقوانين لا يمكنه الخروج منها، و لا كان له فيها اختيار في وجوده .و معنى هذا أن هذا العالم بكل ما فيه عاجز ، و ناقص ، و مُسير ، و مقهور ، و مُسخر ، و هذا يعني أن ما في العالم مفتقر ، و ليس خالقا لنفسه، و لا غيره ،و أنه مفتقر إلى خالق يخلقه ،لأن العاجز لا يمكنه أن يوجد نفس ولا غيره .و الذي يثبت صحة كلامنا هذا دليل الشرع الذي سبق ذكره ،و دليل العلم الذي سنذكره قريبا .

وفي مقابل تلك الحجج العقلية البديهية الدامغة ليس عند القائلين بقدم العالم و أزليته من ذلك شيء ، و ليس عندهم إلاّ الشبهات و الظنون ، و التلاعبات و التدليسات . و لن يستقيم زعمهم إلاّ بالمشاهدة ، و هذا مستحيل من جهة ، كما أنهم

داسوا على العقل و العلم معا عندما خاضوا في غيب لا يمكنهم رؤيته و لا إدراكه ، و أصدروا فيه حكمهم بقدم العالم مع أنهم لم يروه ، و لا عندهم أدلّة عقلية ، و لا ملموسة صحيحة تثبت ذلك الزعم من جهة أخرى . فليس عندهم حجة منطقية ، و لا ميتافيزيقية ، و لا حسية ، وما عندهم إلاّ الظنون و الرجم بالغيب ، و من ثم لا يمكنهم إصدار حكم صحيح فيما ذهبوا إليه. و الدليل القاطع على بطلان زعمه أنه زعم مخالف لدليل الشرع و العقل ، و قد سبق بيانه ،و أنه مخالف أيضا لدليل العلم ،و سيأتي ذكره مباشرة فيما يأتي .

وأما من العلم فإن العلم الحديث من حقائقه ومسلّماته المعروفة : القول بخلق العالم و حدوثه ، و نهايته أيضا . فقد أثبت بأدلّة كثيرة بأن للكون بداية ، و ستكون له نهاية ، و أشهر نظريات نشأته نظرية :الانفجار العظيم[179] . و هي نظرية تتّفق مع ما قرّره القرآن الكريم في قوله تعالى : {أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقاً فَفَتَقْنَاهُمَا وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاء كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ }-سورة الأنبياء:30-، و {ثُمَّ اسْتَوَى إلى السَّمَاء وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ اِئْتِيَا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ }-سورة فصلت:11- .

فماذا بقي لما زعمه حسن حنفي و انتصر له ؟ ، و أدعى أنه يقوم على المنطق و الحس . إنه زعم مخالف للشّرع الصّحيح ، و العقل الصّريح، و العلم الصحيح . ! ! علما بأنه في كلام الرجل شاهد قوي على ضعف موقفه ، و على إحساسه بأن ما قاله ليس كما زعم بأنه يقوم على حجج قويّة منطقية و حسية . بدليل أنه ذكر في كلامه الأخير: ((بحيث يصعب الردّ عليها ، و تفنيدها)) . فهذا القول هو هدم لكلامه الأول ، لأن قوله الثاني يعني أن حجج القائلين بالقدم ليست صحيحة ، و لا ثابتة ولا يقينية عقلا ولا علما . لأنها لو كانت كذلك و كما وصفها سابقا بأنها منطقية ، و حسية و واضحة ، كان عليه أن يقول : لا يمكن الرد عليها ، و لا دحضها ، أو يستحيل الردّ عليها . و بما أنه قال : ((يصعب الرد عليها)) ، معنى ذلك أنها ليست صحيحة و لا ثابتة و يمكن الرد عليها و دحضها ، و تفنيدها بعد التشكيك فيها . وهذه هي الحقيقة فبما أن زعمه بقدم العالم مخالف للشرع الصحيح و العقل الصريح ، و العلم الصحيح ، فهي بالضرورة غير صحيحة و يمكن الرد عليها و دحضها . و أما قوله : ((يصعب الرد عليها)) ، فهو من باب التضليل و التدليس على القراء و التّلاعب بالألفاظ .

وثانيا إن الحجج التي ذكر أنها منطقية ، و حسية ، تؤيد القائلين بقدم العالم و أزليته ، هي كلها لا تصح لأمرين أساسيين: الأول هو أنها لا تصح ، لأنها تخالف الشرع الصحيح ، و العقل الصريح ، و العلم الصحيح ، كما سبق أن بيناه . و الثاني هو أنه يمكن إبطال حججه المزعومة كالآتي :

---

[179] أنظر مثلا : عبد الحميد سماحة : المرجع السابق ، ص :77 ، 78 ، 84 ، وفرنك كلوز : النهاية - الكوارث الكونية و أثرها في مسار الكون ، ترجمه مصطفى فهمي ، عالم المعرفة الكويت ،رقم : 111 ، 1994 ، ص : 11 و ما بعدها .

بالنسبة للحجة الأولى المزعومة ، فهي لا تصح ،لأن العلاقة بين الخالق و المخلوق ليست هي علاقة علة و معلول . ولا مُحدث بحادث ، فهذه العلاقة تحكم أفعال المخلوقين فيما بينهم ، و تأثيرها المتبادل فيما بينها. و أما العلاقة بين الخالق و المخلوق فهي علاقة خلق و إيجاد ، و ليست علاقة علة ومعلول . ومن ثم لا يستلزم ما قاله حسن حنفي من تتابع و تسلسل التأثير المتبادل بين العلة و المعلول إلى مالا نهاية ، لأن الخالق ليس مخلوقا ، و المخلوق ليس خالقا . و عليه فإن العملية تتوقف هنا بالضرورة الشرعية و المنطقية ، و لا يصح وصف العلاقة بينهما بأنها علاقة بين علة و معلول ، فهذا خطأ ، لأن الخالق ليس علة ، و المخلوق ليس معلولا . لذا لم يصف الله تعالى نفسه في كتابه الكريم بأنه علة ، ولا وصف مخلوقاته بأنها من معلولاته . لأن العلاقة بين العلة و المعلول قائمة على الدور، و الافتقار ،و التأثير المتبادل من حيث الوجود بالقوة ، و الوجود بالفعل . و بمعنى آخر : إذا قلنا : الإنسان معلول ، معناه أنه معلول لعلة سبقته . وهذا يعني أيضا أن العلة التي أعلته هي معلولة أيضا لعلة أخرى ، أو أنها قابلة بأن تكون كذلك ، بل هي معلولة لعلة أخرى بما أنها مخلوقة ، و هذا كله باطل لا يصح أن يُقال في جنب الله تعالى ، و لا أن يوصف به . فهو سبحانه وصف نفسه بأنه الأول و الآخر ، و المتقدم و المتأخر ، والحي الذي لا يموت ، و أنه { لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُواً أَحَد4}-سورة الإخلاص:3-4- . فهو سبحانه خالق و ليس علة ، و لا مخلوقا ، و الإنسان مخلوق ، و لا يصح وصفه بأنه معلول ، لأن العلية هي علاقة بين المخلوقات و الحوادث ، و ليست علاقة بين الخالق و المخلوق، لذا وجدنا الله تعالى نص صراحة على العلاقة التي تربطه بالإنسان و بكل ما في العالم ، بأنها علاقة خلق كما في قوله سبحانه: {اللّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ }-سورة إبراهيم:32-،و {أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لاَّ يَخْلُقُ أَفَلا تَذَكَّرُونَ }-سورة النحل:17-،و {وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللّهِ لاَ يَخْلُقُونَ شيئا وَهُمْ يُخْلَقُونَ }-سورة النحل:20-. واضح من ذلك أن حكاية العلة و المعلول باطلة أساسا، لأنها لا تصلح أن تكون علاقة بين الخالق و المخلوق ،وإنما هي علاقة تحكم المخلوقات فيما بينها. و بذلك تسقط شبهة حسن حنفي التي سماها حجة .

وأما حجته الثانية المزعومة ، فهي باطلة من أساسها لا يقولها إلا مُشبه، أو إنسان لا يعي ما يقول ، أو أنه صاحب هوى يتعمد ذكر ذلك لغايات في نفسه . لأنه بناها على أساس تشبيه أفعال الله بأفعال مخلوقاته ، و الذين يقولون بذلك يعرفون: بمشبهة الأفعال . و معظم حججهم المزعومة بنوها على هذا الانحراف الذي بنوه على تشبيه أفعال الله بأفعال مخلوقاته . لذا فإن القائلين بقدم العالم هم من المشبهة ،و ليسوا من المنزهين ،و إن تظاهروا به . و تفصيل ذلك هو أنهم زعموا أن القول بخلق العالم و حدوثه يعني أن الله يعمل لحاجة و رغبة ، وعن جلب نفع له . و هذه اعتراضات صبيانية ، بنوها على أساس تشبيه أفعال الله بأفعال مخلوقاته ، فهم فعلا من مشبهة الأفعال .لأن تلك الاعتراضات لا تتعلق بالخالق و لا تنطبق عليه، ، و إنما تتعلق بالمخلوقات و تنطبق عليهم . لأن الله تعالى هو الخالق العظيم الغني الجبار المتكبر ، الفعال لما يريد ، إذا { أَرَادَ شيئا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ }-سورة

يـس:82-. فهـو سـبحانه يفعـل عـن كمـال و غنـى ، و اختيـار و حكمـة، وعـدل و فضـل، و إحسـان و رحمـة ، و لا يفعـل أبـدا عـن نقـص ، و لا عـن حاجـة ، وهـذا واضح من قولـه سبحانه:{ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ مَا أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَـا أُرِيـدُ أَن يُطْعِمُـونِ إِنَّ اللَّهَ هُـوَ الـرَّزَّاقُ ذُو الْقُـوَّةِ الْمَتِـين }-سـورة الذاريات:56-58- .

فواضح من ذلك أنه سبحانه خلقنا لعبادته لكن ليس عن حاجة و نقص ،و إنما عن كمال و حِكمة ، و رحمة و عدل ، لذا لفت انتباهنا إلى أنه سبحانه ليس في حاجة إلى تلك العبادة ولا إلى مخلوقاته ـ في قوله: مَا أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِين } . فأفعـال الله تعـالى ليسـت كأفعـال مخلوقاته ، لذا لا يصح بأن توصف بأنها تصدر منه عن حاجة و نقص كما هو حال الإنسان . و من يقول ذلك فهو جاهل بالله ، و بالشرع ، ومن المشبهة ، و ليس هو من العقلانيين ، ولا من العلميين ،و لا من المُنزهين .و بهذا يسقط اعتراضـه الثـاني .

و أما الزعم الثالث فلا يصح هو أيضـا ، و قد بنوه على أساس إنكار علم الله الأزلـي ، بدعوى التغير. و هذا تشبيه آخر لعلم لله بعلم مخلوقاته , فهم فعلا من مشبهة الأفعال ، لأن حقيقة علم الله تعالى هو صفة أزلية له. ومن ثمّ فإن خلقه للعـالم كـان معلومـا لـه قبل خلقـه ، ثـم عنـدما خلقـه لـم يتغيـر علمـه بالزيـادة و لا بالنقصان . و هذا الخلق مرتبط أيضا بصفة الإرادة ، فهو سبحانه فعال لما يريد ، فعندما حان الوقت الذي حدده الله لخلق العالم خلقه فيه . فكـان في علمـه الأزلـي ثـم أخرجه للواقع في الزمن المحدد لـه ، و هذا كمـال لا نقص فيه . و أمـا دعوى أن القول بقدم العلم يعني قدم العـالم ، فهي شبهة باطلـة. لأن القول بأزليـة صفات الله تعالى – منها صفة العلم-، لا يعني أن فاعليتها قائمة على الإلزام و الضرورة ، وإنما الصفات هي التي أزلية بالضرورة ،و أما فاعليتها فهي قائمة على الاختيار، لأن الله تعالى فعال لما يريد . بمعنى أن الله تعالى صفاته أزلية و أفعاله اختيارية ، فهو يفعل ما يشاء ، و كيفما يشاء ، و متى يشاء ، لقوله سبحانه: {إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شيئا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ }-سورة يس82-،و{وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتعالى عَمَّا يُشْرِكُونَ }-سورة القصص:68- .

و حتى إذا قلنـا -جدلا و فرضـا- بإمكانيـة حوادث لا أول لهـا ، فهي أيضـا قائمـة على الاختيار لا الإلزام . بمعنى أن الله تعالى هو الذي اختار أنه يكون دائم الخلق و الإيجاد منذ الأزل . لكن هذا لا يعني أزلية العالم الذي نـراه ، و إنمـا يعنـي أن الله تعالى كان دائم الخلق و الإعدام ، والعملية مستمرة و ما تزال على تلك الطريقة . لكن كل مخلوقاته بعينها مخلوقة ، لها بداية و نهاية و ليست أزلية . و على كل الأحوال فإن ما قالوه لا يصح ، لأن الله تعالى فعال لما يريد ، وله صفات الكمال، و الأسماء الحسنى ،و أخبرنا أنه خلق العالم من عدم بإرادته و حكمته .

و أما زعمهم الرابع المتعلق بالدجاجة و البيضـة ، فهو زعم مفتعل و لا أسـاس صحيح له من الشّرع ،و لا من العقل ، و لا من العلم . وهي خرافة و وهم و عبث

، و لعب بالألفاظ ، و كثيرا ما يذكرها بعض أهل العلم على أنها مشكلة عويصة و شائكة . مع أن الأمر ليس كذلك ، ولا تصلح أن تكون حجة يُعترض بها على القول بخلق العالم ، و لا يصح استخدامها على أنها دليل على قِدمه. لأنه بما أن الكون ثَبُت أنه مخلوق شرعا و علما ، و أن كل ما فيه مخلوق ، ولا يحتاج إلى مخلوق قبله . لأن المسألة ليست قائمة على العلّة و المعلول ،و إنما هي قائمة على الخلق بين الخالق و المخلوق. و بما أن الله تعالى بدأ خلق بني آدم بخلق أبيهم آدم ، ثم خلق منه زوجته ، ثم حدث بينهما التزاوج و التوالد ، فما المانع من أن يكون الله تعالى بدأ خلق كل الحيوانات بما فيها الدجاجة بتلك الطريقة ،أو ما يشابهها ؟ . و بهذا تزول إشكالية الدجاجة و البيضة المزعومة من أساسها، و لا يصح طرحها بعد الآن . علما بأن الحي هو الذي يلد الجماد و ليس الميت هو الذي يلد الحي . فإذا اعتبرنا البيضة جمادا أو كائنا ميتاً ، فمن الضروري أن الدّجاجة أسبق من البيضة ، وهي التي تلدها ، و ليس العكس ، لأن الجماد لا يلد . و من كل ذلك يزول الإشكال المُتوهم ، الذي هو في الحقيقة ليس إشكالاً أصلا .

و أما القول الثّاني فمفاده أن حسن حنفي عقّب على القول بخلق العالم ، و قدمه ، والجواهر والأعراض ، بقوله: ((إن تحليل الطبيعة بحيث تؤدي إلى الحدوث ، و استبعاد كل ما سواه ، هو في حقيقة الأمر ، فكر ثنائي غير علمي ، موجه بأحكامٍ مسبقة ، و خاضع للأهواء ، و الانفعالات ، و العواطف الدينية . و قد سبب هذا _ عن حق _ رد فعل الدّهريين و الطبائعيين دفاعا عن الفكر العلمي . فموقف الدّهرية أقرب إلى الموقف العلمي الذي يجمع بين القدم و الحدوث : قدم الجواهر و حدوث الأعراض ، و اكتشاف قوانين الحركة ، و تفسيرها بالعلل الفرعية الدّاخلة في الموضوع ، و ليس بالعلل البعيدة الخارجة عنه . و الجواهر قديمة و الحوادث لا نهاية لها))[180] .

و قوله هذا باطل جملة و تفصيلاً ، و مردود على قائله ، و مخالف للشرع ، و العقل ، و العلم ، و فيه أيضا تغليط و تدليس ، و تلاعب بالألفاظ ، و هو قول بلا علم . لأن الرّجل انتصر للقائلين بأزلية العالم من دون أي دليل صحيح من العقل ، ولا من الشرع ، و لا من العلم ، و اتّهم الفكر القائل بخلق العالم بالانتقائية ، واللاعلمية ، و أنه موجّه بخلفيات فكرية مسبقة ... و هذا اتّهام باطل مردود على صاحبه . لأن القول بخلق العالم ، وعدم أزليته هو الحق الذي يقول به الشرع الصحيح ، و العقل الصريح، والعلم الصّحيح ، و هذا أمر سبق أن بيناه و أثبتناه . الأمر الذي يعني أن القول بأزلية العالم ، هو قول غير علمي ، و انتقائي ، و غير موضوعي، يقوم على الشبهات و المغالطات ، و المعاندات و المفتريات ،و التّضليلات و التلاعبات .

و أما اتّهامه للقائلين بخلق العالم بأن لهم خلفيات مذهبية خاضعة للأهواء و الانفعالات و العواطف الدّينية . فهو اتهام مردود , لأن كل فكر إلا وله خلفيات مذهبية ينطلق منها ، و من ثم فإن هذا ينطبق على القائلين بخلق العالم وبقدمه على حد سواء، و ليس خاصا بطرف واحد فقط . و عليه فليس العيب في وجود خلفيات

---

[180] من العقيدة إلى الثورة ، ج 2 ،ص:20 _ 21 .

مذهبية ينطلق منها الباحث ، فهذا أمر ضروري و لن ينفك عنه أحد، و إنما العيب و غير المقبول أيضا هو أن تُصرفه خلفياته عن الالتزام بالمنهج العلمي الصحيح ، و توقّعه في التحريف و التعصب للباطل . و ذلك الاتهام يمكن توجيهه بالعكس إلى الطّرف الآخر القائل بأزلية العالم . فيقال : إن هؤلاء أهل أهواء و مصالح و شهوات ، و لهم خلفيات مذهبية و دينية ينطلقون منها، يرون أن مصلحتهم تتمثل في القول بقدم العالم .و لأنها أيضا تتفق مع دينهم الدهري ، ومذهبيتهم العبثية . و بما أن القول بأزلية العالم يعني عدم وجود المعاد الأخروي و من ثم لا حساب ، و لا جنة و لا نار ، فكل ذلك في صالحهم ، لأنهم لم يُؤمنوا به و لا تهيؤا له، فقالوا بذلك الزعم و تشبّثوا به ! !.

و ليس صحيحاً أن القول بقدم العالم هو دفاع عن العلم ، فهذا تغليط و تدليس ، لأن الفكر العلمي الصحيح لا يقول بذلك . و إنما الفكر الدّهري و الإلحادي هو الذي يريد و يرغب أن يكون الأمر كذلك . و لهذا ألبس زعمه ثوب الفكر، و العقل ، و العلم ليُقنِع نفسه بزعمه . و أما الفكر العلمي الصحيح فهو خلاف ذلك تماما ، بدليل الشرع ، و العقل و العلم و قد سبق أن بيّنا ذلك . و ليس صحيحا أيضا أن الفكر العلمي هو الذي يجمع بين القول بقدم الجواهر، و حدوث الأعراض . فهذه خرافة من خرافات الدّهريين و الطبائعيين القدماء . لأن الثّابت شرعاً و علماً ، أن العالم بأسره مخلوق ، له بداية و ستكون له نهاية[181] .

و أما حكاية الجواهر الأزلية ، فهي خرافة و أوهام ، و ظنون و خيالات ، أخفى الرّجل حقيقتها . و هذه الجواهر المزعومة قال بها الفلاسفة الأرسطيون-المشاءون- هي عندهم من أجرام ما فوق فلك القمر ، وهي عقول أزلية عاقلة ، تشارك في تسيير العالم . فهي في الحقيقة آلهة ، يُقابلها ما تحت فلك القمر ، الذي هو عالم الكون و الفساد في الأرض ، الذي توجد فيه الأعراض[182] . و هذه كلها خرافات و ضلالات ، و شركيات مخالفة للشرع و العقل و العلم، قال بها هؤلاء الفلاسفة المشاءون .

و أما حكاية تفسير الظواهر الطبيعية بالأسباب الفرعية الذاتية ، بدلا من الأسباب البعيدة الخارجية ، فهي خرافة أيضا ، سبق أن ناقشناها ،و بينا بطلانها ، و ذكرنا وجه الصواب فيها ، في الموقف الثالث من هذه المجموعة فلا نعيده هنا .

و أما القول الثالث- من الموقف الرابع من المجموعة الأولى- فمفاده هو أن حسن حنفي وجه انتقادات للفكر الديني في مسألة إثبات حدوث العالم بالجواهر و الأعراض ،و وصف ذلك بالفكر الديني ، و قال: ((إن مفهومي الجوهر و العرض في حقيقة الأمر ، إنما يكشف عن طبيعة الفكر الديني الذي يُقسم العالميّن قسمين : قسم إيجابي ، و قسم منفي))[183] .

و أقول : إن الفكر الديني ليس اتجاها واحدا ، فمنه الصحيح ، و منه الباطل ، و منه الخليط الذي يجمع بين الحق و الباطل . و الصحيح منه هو فكر موافق للنقل

---

[181]- سبق توثيق ذلك ، و هذا من ضروريات الشرع و ثوابت العلم الحديث لا يحتاج إلى توثيق

[182]- للتوسع في ذلك أنظر مثلا كتابنا : نقد فكر الفيلسوف ابن رشد الحفيد ، على ضوء الشرع والعقل والعلم .و مختار بو لخماير: نظرية الطبيعيات عند ابن سينا ، ط 1 ، دار الحداثة ، بيروت، 1986، ص: 46 .

[183] - حسن حنفي : من العقيدة إلى الثورة ، ج 2 ص: 25 .

الصحيح ، و العقل الصريح ، و العلم الصحيح ، و هو فكر شرعي عقلاني علمي بالضرورة . و كل فكر ديني أو فلسفي يُخالف هذا الفكر الديني الصحيح ، فهو فكر باطل و زائف .

كما أن القول بالجواهر و الأعراض ، ليس خاصا بالفكر الديني ، و إنما هو موجود أيضا عند الفلاسفة المشائين القائلين بقدم العالم ،و هذا أمر أشار إليه حسن حنفي بنفسه[184]. لكن مفهوم المصطلحين يختلفان عند الفلاسفة و المتكلمين في جوانب كثيرة و أساسية . فمن المعاني الأساسية للجواهر عند الفلاسفة الأرسطيين أنها عقول و آلهة أزلية ضمن كائنات ما فوق فلك القمر . و قد ذكر أرسطو نفسه أن من معاني الجواهر أنها تُمثل الكائنات الحية و الموجودات الإلهية ، كالأجرام السماوية و أجزائها[185] . و قوله هذا لا يصح ، و هو كلام مُضحك و باطل ، و لا يصح أن يصدر عن إنسان عاقل يحترم نفسه و يتبع العقل و العلم . لكن لا نعجب من أرسطو ، فخرافاته و أباطيله و أخطاؤه كثيرة جدا ، نجدها مبعثرة في تراثه الفكري[186] .

و أما الجواهر و الأعراض عند المتكلمين المسلمين ، فهي عندهم حادثة مخلوقة ، يستخدمونها للتدليل على حدوث العالم[187] . و هذا خلاف معنى الجواهر عند الأرسطيين التي هي عندهم قديمة أزلية ، و يقولون بقدم العالم ، و قد سبق أن بينا ذلك .

و مع أن القول بحدوث العالم هو الصحيح ، و الموافق للشرع و العقل و العلم ، فإن طريقة الجواهر و الأعراض التي استخدمها المعتزلة و المتأثرون به، فهي طريقة ضعيفة جدا و لا يُعوّل عليها ، و لا يُركن إليها ،و قد أهملها الشرع الحكيم[188] . لذا فإن الفكر الديني الصحيح لا يقول بتلك الطريقة ، و يراها ضعيفة جدا ، و لا تفي بالغرض ، و لا تصمد أمام النقد العلمي الصحيح . فهي لا تقوم على أساس فكري سليم و قوي ، لأن حقيقة الموضوع ليست في أن هذا الجسم جوهر قائم بذاته ، و هذا عرض لا يقوم بذاته ، و إنما حقيقة الأمر هي أن هذا العالم إما أنه مخلوق ، أو غير مخلوق ، فإذا كان مخلوقا فإن جواهره و أعراضه مخلوقة مثله ، و إذا كان أزليا فهي أزلية مثله . و بما أنه سبق أن بينا أن العالم مخلوق ، فإنها هي أيضا مخلوقة مثله بالضرورة. لذا وجدنا الشرع قد حسم ذلك الأمر ، و نصّ على وجود أمرين لا ثالث لهما ، و هما : الخالق و المخلوق . فالخالق أزلي غير مخلوق ، و المخلوق حادث مخلوق لله بالضرورة .

و بذلك يتبين أن المنطلق الصحيح هو ما ذكره الشرع ، و قال به الفكر الديني الصحيح . و قد تضمن القرآن الكريم أدلة كثيرة على وجود الله تعالى و خلقه لهذا العالم ، يمكن تركيزها في ثلاثة أدلة أساسية ، هي : دليل الفطرة ، و دليل الخلق ، و دليل الحكمة و الإبداع . و الشواهد القرآنية على ذلك كثيرة جدا، منها قوله تعالى

---

[184] - نفس المرجع ، ج 2 ص: 21 .

[185]- أرسطو : كتاب الميتافيزيقا ، ملحق بكتاب مدخل إلى الميتافيزيقا ، لإمام عبد الفتاح إمام ، ط 1 ، نهضة مصر ، 2005 ، ص: 356 .

[186] - تجد نماذج كثيرة منها ، في كتابنا : نقد فكر الفيلسوف ابن رشد الحفيد .

[187] أنظر مثلا: ابن تيمية : درء التعارض ، ج 1 ص: 23، 60، 398 .

[188] للوقوف على ذلك ،و التوسع فيه ، أنظر مثلا: ابن تيمية : نفس المصدر .

: {وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَى شَهِدْنَا أَن تَقُولُواْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ }-سورة الأعراف:172-، و {فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفاً فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ }-سورة الروم:30-، و {أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ }-سورة الطور:35- ،و {أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقاً فَفَتَقْنَاهُمَا وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاء كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ }-سورة الأنبياء:30-، و {وَفِي أَنفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ }-سورة الذاريات:21-،و { وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيراً }-سورة الفرقان:2- .

و كما أن تلك الأدلة الأساسية هي أدلة شرعية ، فهي أيضا أدلة عقلية و علمية . فقد أثبت العلم الحديث أن العالم له بداية و نهاية ،و اكتشف كثيرا من سننه و مظاهر عظمته . و هي أدلة تندرج ضمن دليل الخلق ، و الحكمة ، و الفطرة ، و الإبداع ، التي هي أيضا شواهد دامغة على عظمة الخالق عز و جل.

و بذلك يتضح أن الفكر الديني الصحيح هو فكر شرعي ، عقلاني ، علمي ، لا يقوم على الظنون و الأهواء ، و لا على الأساطير و المغالطات ،و إنما يقوم على البديهة ، و الفطرة ، و الدليل الصحيح القائم على الشرع و العقل و العلم . و كذلك الفكر الفلسفي الصحيح ، إنه فكر موافق للفكر الديني الصحيح ، و مُخالف للفكر الفلسفي الفاسد الذي دافع عنه حسن حنفي الذي لم يُفرق بين الفكرين الديني و الفلسفي الصحيحين ، و بين الفكرين الديني و الفلسفي الفاسدين. .

و القول الرابع يتمثل في زعم حسن حنفي بأن أخطر شيء في القول بحدوث العالم ، هو ((تدمير العالم ،و إثبات عجز الإنسان ، مما يسمح لكل نظم القهر و التسلط بأن تقوم بدور الله الماسك بالعالم الحافظ له)) . و زعم أيضا أن القول بذلك هو إنكار لوجود العالم ،و ذهاب لما وراءه بحثا عن أمل ضائع . و هو أيضا حكم مُسبق يُنافي الفكر العلمي ،و ناتج عن تطهر ديني . فالحكم على ((العالم بأنه حادث يتضمن ضمنيا سلب العالم حقه في الوجود . فهو حادث ، أي أنه يحتاج في وجوده إلى غيره، ريشة في مهب الريح . و هو تصّور عادم للكون ، مُناقض للتصور العلمي القائم على الثبات و الاضطرار .. إن هذا الفصم بين الحركة و المحرك ، و المعلول و العلة ، لا يُيسر الحركة و التغير ، بل يُدمر العالم ، لأنه يجعل الأثر كله ،و الفعل كله للعلة دون المعلول ، و للمحرك دون المتحرك ، و بالتالي تسقط الطبيعة نهائيا ، و لا يبقى إلا ما بعد الطبيعة))[189] .

و ردا عليه أقول : إن قوله هذا باطل جملة و تفصيلا ، و مليء بالمغالطات و الافتراءات ، و التدليسات و الشبهات، و الأهواء و القول بلا علم . و هو في الحقيقة ليس كلاما عقليا و لا علميا ، و إنما هو ظنون و أوهام ، و تمنيات و تأسفات من حسن حنفي . فهو لا يريد للعالم أن يكون مخلوقا، لكي لا تكون له نهاية ، ليس لأن ذلك مستحيل ، و إنما نهايته هي تصديق لما قاله الشرع ، و توصل إلى المعاد الأخروي: الحساب و العقاب ، و الجنة و النار . و بما أن الرجل لا يُريد ذلك ، فإنه

[189] حسن حنفي : من العقيدة إلى الثورة ، ج 2 ص: 28 .

قال بقدم العالم و عدم نهايته ، فهو لا يُريد أن تكون له بداية ، لكي لا تكون لـه نهايـة ، و من ثم فلا معاد أخروي ، و لا جنة و لا نار . فهذا الذي تمناه حسن حنفي ، لكن هيهات ، إن نهاية العالم هي حقيقة شرعية ، و قال بها العقل الصريح ، و أثبتها العلم الصحيح ، و لن تنفع معها تمنيات حسن حنفي و لا تأسفاته و مغالطاته **!!** .

ثم بعد ذلك أقول : أولا إنـه سبق أن بينا بالأدلـة الصحيحة أن العالم مخلوق ، و أن له بداية و نهايـة . و عليـه فإن اعتراضـات حسن حنفي باطلـة من أساسـها ،و لا يحق لـه إثـارة تلك الشكوك ، و التأسفات ، و التمنيـات ، و البكـاء علـى العـالم . لأن ظاهرة الفناء و التدمير في العالم هي ظاهرة علمية ثابتة قطعا . من ذلك أن علماء الفلك ذكروا أن أجراما و كواكب و نجوما كثيرة ، تُولد و تموت في الفضاء الواسع ،و تحدث فيه أيضا اصطدامات كثيرة جدا . و أن أرضنا –التي نعيش عليها- هي أيضا مُعرّضة لهذه الأخطار من الأشعة الكونية ،و من الأجسام الغريبة التي في إمكانها تدمير الأرض[190] . فالرجل يتظاهر بالعلم و يختفي من ورائه من دون أي دليل صحيح ، بل أنه بعيد جدا عما يقوله علماء الطبيعة و الفلك عن نشأة الكون و نهايته ، حتى أن بعضهم قال : ((إن كوكبنا هذا هو كون هش عرضة للزوال في لحظة))[191] . فأين مزاعم حسن حنفي من هذه الحقيقة العلمية **؟!** .

علما بأن القول بتدمير العالم ليس هو كما صوّره الرجل ، بأنه تدمير عبثي سلبي . فهذا غير صحيح ، و لا يُعبر إلا عن رأي حسن حنفي و من يقول برأيه . و إنما هو – في الحقيقة – نهاية إيجابية هادفة بدليل الشواهد الآتية : أولها إنه بما أن العالم مخلوق لله تعالى ، فالنهاية من خصائصه ،و هي أمر طبيعي في حقه . و الثاني هو بما أن الله تعالى خلق العالم ليُؤدي وظيفة خُلق من أجلها ، فإنه عندما يُؤديها تصبح نهايته مطلوبة و ضرورية ،و عدم حدوثها هو عبث و نقص ،و مُخالفة للحكمة الإلهية . و الشاهد الثالث هو أن إنهاء العالم و تدميره ليس إنهاء للحياة كلية ، و إنما هو بداية لحياة جديدة ، و انتقال إلى عالم آخر .

و أما موضوع عجز الإنسان و الكون ، فهذا حقيقة موضوعية علمية مُشاهدة ، و ثابتة شرعا و عقلا و علما ، و قد سبق أن ناقشناه ، و بينا بطلان مزاعم حسن حنفي في الفصل الأول. و نحن لسنا أغبياء و لا مُغفلين حتى نترك ما أثبته الشرع و العلم،و نتمسك بمزاعم و ظنون حسن حنفي .

و زيادة على ذلك أقول: إن كل مخلوق هو عاجز بالضرورة ، لكن هذا لا ينفي عنه أنه قد يتمتع بقدرات و خصائص تتجلى فيها بعض مظاهر الحرية في القول و الفعل ، كما هو حال الإنسان . و اتصافه بذلك لا يُلغي و لا يُناقض أنه مخلوق لله تعالى ، لا يملك لنفسه حياة و لا موتا . فلم يكن له أي اختيار في وجوده ،و لا في قدراته ، و لا في نهايته . و من ينكر ذلك فهو معاند و مكابر، و مغرور و مُتبع لهواه .

علما بأن الإقرار بأن لكل من الكون و الإنسان له نهاية ، لا يلغي قوانين الطبيعة و لا سننها ،و لا خصائصها ، لأن تلك النهاية هي نفسها من سنن الطبيعة

---

[190] أنظر : فرنك كلوز : النهاية : الكوارث الكونية أثرها في مسار الكون ، ص: 9 9 و ما بعدها .

[191] نفس المرجع ، ص: 10 .

، فالعالم بأسره مخلوق ،و له نهاية ينتهي إليها . و العلم الحديث الذي أكتشف سنن الطبيعة ،و سخرها لخدمة الإنسان ، هو نفسه قال بأن للكون بداية ، و ستكون له نهاية ، و مع ذلك لم تُلغ قوانين الطبيعة . لكن لاشك أنها ستتوقف بنهاية العالم .
و القول بفناء العالم لا يُلغي فاعلية الإنسان ، و لا يمنعه من عمارة الأرض ، و نشر الحق و العدل بين الناس وفق الشرع الإلهي . و إنما هو الدافع الأساسي لفاعلية الإنسان ، و يجعل لحياته غاية و أملا . لكن حسن حنفي قلب الوضع لأنه يُريده عوجا . فهو يُريد كونا أزليا لا معاد فيه ، و لا جنة و لا نار ، على طريقة الدهريين الذين قالوا: إن هي إلا بطون تدفع ، و أرض تبلع . و قد حكى الله تعالى مقولتهم ،و رد عليها في قوله سبحانه: {وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ وَمَا لَهُم بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ }-سورة الجاثية:24-،و {إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ }-سورة المؤمنون:37- . فليس عندهم علم ، و إنما رأس مالهم الظن ، و الظن لا يغني عن الحق شيئا .
و أما زعمه بأن القول بحدوث العالم يسمح لكل نظم القهر بالتسلط ،و القيام بدور الإله . فهو ربط غير صحيح ، و لا علاقة صحيحة بينه و بين موضوعنا الذي نحن في صدد الكلام فيه . فلا توجد علاقة تلازم بين القول بحدوث العالم و وقوع الظلم و لا العدل . كما أنه لا يُوجد تلازم بين القول بأزلية العالم و حدوث العدل و لا الظلم . لكن للقولين تأثير كبير في حدوث الظلم و العدل بين الناس . علما بأن التاريخ يشهد على أن كبار الظلمة و الطغاة وُجدوا في المجتمعات المؤمنة ، و الكافرة ، و المُلحدة على حد سواء ، أمثال : الحجاج بن يوسف ، و هتلر ، و ستالين .
لكن مع ذلك فإن الأصل هو أن القول بخلق العالم ، و وجود المعاد الأخروي ، يُؤدي إلى التخويف من الظلم و التقليل منه ، لأن المؤمن الصادق يخاف الله تعالى و يتقيه ، و يحسب ألف حساب ليوم القيامة . فيكون ذلك زاجرا، و وازعا و مانعا داخليا له من الظلم أيضا . و هذا خلاف الذي لا يُؤمن بالمعاد الأخروي ، فلا يعتقد بوجود جنة ، و لا نار ، و لا حساب و لا عقاب ، فيصبح عرضة للسلبية ، و العبثية ، و اللامبالاة ، و لا يتورع من الظلم و أكل أموال الناس بالباطل ، و يصبح عبدا لأهوائه و شهواته. و التاريخ يشهد على حدوث ذلك ، منه ما حدث في الدول الشيوعية في القرن العشرين ، فهي قد حطمت الرقم القياسي في الظلم و الفساد ، و التحلل الأخلاقي ، و قتل الأبرياء ، حتى أنه قُتل الملايين من المسلمين في الاتحاد السوفياتي ، و يُوغسلافيا ، و الصين ، و غيرها من البلدان الشيوعية و الاشتراكية[192] .
و من شبهاته أيضا أنه زعم أن القول بخلق العالم هو بحث عن أمل ضائع . و زعمه هذا هو كلام بلا علم ، و زعم مخالف للشرع و العقل و العلم . لأن القول بالغائية هو الذي يُعطي للحياة الهدفية ، و الغائية ، و الأمل . و القول بخلق العالم و نهايته هو نفسه غائية و هدفية ، لأنه يُشير إلى أن هذا العالم خُلق من أجل غاية ،و لم يُخلق عبثا و لا سدى . و عليه فإن الأمل الضائع هو ما قال به حسن حنفي و

---

[192] أنظر مثلا : محمد الغزالي : الإسلام في وجه الزحف الأحمر .

أمثاله من أدعياء العقلانية . فهم يقولون بأزلية العالم عنادا و مُكابرة ، أملا منهم بأن يكون العالم كما يزعمون أزليا أبديا ، و من ثم لا معاد و لا حساب و لا عقاب ، و لا جنة ، و لا نار . فهذا هو الأمل الضائع الذي يتشبث به هؤلاء ، لكن هيهات ، إن المعاد الأخروي لقادم رغم أنف هؤلاء ، إنهم هم الضائعون . و أما المؤمنون بنهاية العالم فليسوا ضائعين ، لأن نهايته ثابتة بدليل الشرع و العقل و العلم . فهم أهل العلم و البرهان ،و أما حسن حنفي و أمثاله ، فهم أهل الظنون و الأهواء ، لا شرع صحيح عندهم ، و لا عقل صريح لديهم ، و لا علم صحيح معهم .

و أما قوله بأن القول بخلق العلم ناتج عن تطهر ديني ، فهذا ليس عيبا ، و لا نقصا ، و لا ذما ، و إنما هو شرف و أمل ، و طهارة و تزكية ، و موقف مشروع . فنحن أقمنا موقفنا في قولنا بخلق العالم ، على الشرع الصحيح ، و العقل الصريح ، و العلم الصحيح من جهة ، و على البداهة ، و الأمل ، و الحق ، و الطموح ، و الطهارة و التزكية من جهة أخرى . فاعتقادنا بيوم القيامة ليس عيبا ، و لا نقصا ، و متى كان التطهر عيبا ؟! . و متى كان الأمل و التطلع إلى ما عند الله نقصا و عيبا ؟ ! . إن الرجل مدحنا من حيث أراد أن يذمنا ، و كرر ما قاله الضالون القدماء للطائفة المؤمنة عندما قالوا : { أَخْرِجُوهُم مِّن قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ }-الأعراف:82- . و يحق لنا أن نعكس الأمر للرد على هؤلاء ، فنقول: إن القول بأزلية العالم ناتج عن مرض نفسي ، و عن نجاسة نفسية ، وعن دنس فكري ، و هو عصيان للبديهة ، و رغبة في إتباع الأهواء و الشبهات . فأنتج كل ذلك ضلالات و كفريات ، و انحرافات نفسية و سلوكية ، و بُعدا عن الله تعالى و شريعته . فأي الموقفين صحيح ؟ ، و أي الموقفين هو في صالح الإنسان في الدنيا و الآخرة ؟ ، و أي الموقفين مُتفق مع العقل و العلم ؟ .

و ثانيا إنه ليس صحيحا أن القول بخلق العالم هو سلب لحقه في الوجود ،و إعدام له ، و مناف للتصوّر العلمي القائم على الثبات و الاطراد . فهذا زعم لا يصح شرعا ،و لا عقلا ، و لا علما ، لأنه بما أن العالم كله- بما فيه الإنسان - مخلوق لله تعالى ، فليس له أي حق في الوجود من ذاته ،و ليس له أي حق في أن يُقرر مصيره ، و لا له الحق في الاعتراض ،و لا له الحق في الوجود بنفسه . لأن كل ذلك مرده إلى الله تعالى ، و من ثم فإن إنهاء العالم ليس سلبا لحقه ، و إنما هو استجابة لما قدره الله و قضاه ،و حق للخالق لا للمخلوق .

و من غرائب الرجل أنه دافع عن القول بأزلية العالم ، و تأسف على القول بحدوثه ، و سماه عبثا ، لكنه لم يتأسف على قوله بقدم العالم و ما يترتب عليه من تشجيع على الظلم ،و تضييع لحقوق المظلومين ، و نشر للتيه وللسلبية. إنه لم يفعل ذلك لأن القول بقدمه يعني إنكار المعاد الأخروي ،و من ثم لا حساب و لا عقاب ، و لا جنة و لا نار ، و بذلك يطمئن الظلمة و الطغاة، و تضيع حقوق المظلومين ،و يفلت الظلمة و الطغاة من العقاب . و هذا ليس من الشرع ، و لا من العقل ، و لا من العدل . فالقول بقدم العالم هو دعوة إلى الظلم و العبثية ، و هذا يجعل القول بحدوث العالم و نهايته ضرورة أخلاقية ، إضافة إلى أنه ضرورة شرعية و علمية

. و بذلك يكون حسن حنفي-بدعوته إلى القول بقدم العالم – قد وقف بجانب الظلم و الطغيان ، و لم يقف بجانب الحق و العدل .

و أشير هنا إلى أن كلام حسن حنفي السابق ، تضمن ألفاظا تنسجم مع القول بأزلية العالم ، و لا تنسجم مع القول بخلقه . من ذلك أنه وصف العلاقة بين الله و الكون بأنها علاقة علة و معلول ، و مُحرك و مُتحرك ، و هذه تعبيرات أرسطية قال بها القائلون بقدم العالم من المشائين[193] . و هي ألفاظ غير صحيحة ، لا تُعبّر عن العلاقة الصحيحة بين الخالق و المخلوق . و قد سبق أن تناولنا ذلك ، و بينا أن العلاقة بينهما هي علاقة خَلْق ، بشهادة الشرع و العلم معا . فالله تعالى خالق أزلي ، و ليس علة ، و لا مُحركا ، و المخلوق ليس معلولا ، و لا مُتحركا ، و إنما هو مخلوق لله الخالق العظيم ، و لا تحتاج العلاقة بينهما إلى دور ،و لا إلى تسلسل .

و أما القول الخامس فمفاده أن حسن حنفي زعم أن القول بحدوث العالم وخلقه ، هو دليل ضعيف ،و فيه إبطال كل فعل للطبيعة ،و إنكار لقوانين العلم[194].

و قوله هذا زعم باطل ، لا يمل الرجل من تكراره ، و فيه مغالطات و تدليسات ، و ليس فيه دليل صحيح . لأنه أولا إن دليل حدوث العالم ليس ضعيفا ، بل هو صحيح ثابت بدليل الشرع و العلم ،و إنما القول بقدمه و أزليته هو الباطل ، شرعا و عقلا و علما ،و لا دليل صحيح عليه، إلا الشكوك و الشبهات ، و الظنون و المغالطات ، و هذه ليست أدلة ،و لا حججا ، و لا براهين ، و إنما هي مزاعم و أباطيل . لكن الرجل يُغالط و يُدلس ، ليُوهمنا بأن زعمه صحيح ، من دون أن يُؤيده بأي دليل صحيح .

علما بأن القول بخلق العالم و نهايته ، لا يُبطل أفعال الطبيعة و لا قوانينها ، و إنما يُثبت أن الكون بقوانينه مخلوق ،له بدية و ستكون له نهاية . و قوانينه تعمل بلا تحويل و لا تبديل ، لقوله تعالى : {سُنَّةَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلُ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلاً }-سورة الفتح:23-،و { صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ }-سورة النمل:88-،و { وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيراً }-سورة الفرقان:2- ،و{لَا الشَّمْسُ يَنبَغِي لَهَا أَن تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ }-سورة يس:40-. لكنها ستتوقف عندما يحين وقت نهاية العالم . و هذا أمر ثابت شرعا ، و قال به العلم الصحيح ، و يقول به العقل الصريح . لكن الرجل خالف ذلك ،و جعله من وراء ظهره ، و تعلق بالظنون و الأهواء ، لغايات في نفسه .

و القول السادس- من الموقف الرابع من المجموعة الأولى- يتمثل في أن حسن حنفي زعم أن القول بقدم ((العالم لا يعني تعطيل الصانع عن الطبيعة ، بل تنزيه له عن الاشتغال بالعالم ،و التدخل في قوانين الطبيعة ، و إثباتا للحرية الإنسانية للعمل في العالم ، و للعلم الإنساني ، و لاكتشاف قوانينه)) . ثم أن الرجل دافع عن الإلحاد و أهله ، بدعوى أن ((الباعث على نفي الصانع باعث شرعي ، و هو الحفاظ على استقلال العالم ، و الحفاظ على الحرية الإنسانية فيه . و أن إثبات الصانع ليس له باعث آخر إلا القضاء على استقلال العالم ، و نفي الحرية الإنسانية

---

[193] سبق التطرق إلى هذا الموضوع ، و للتوسع فيه أنظر كتابنا : نقد فكر الفيلسوف ابن رشد الحفيد .

[194] حسن حنفي : من العقيدة إلى الثورة ، ج 2 ص : 39 .

، و هذا ما يفعله دليل الحدوث . و بالتالي كان موقف الملاحدة هو موقف الدفاع عن التنزيه ضد التشبيه ، و عن حرية الإنسان ضد جبره))[195].

و أقول : إن زعمه هذا باطل جملة و تفصيلا ، و مليء بالمغالطات و التدليسات ، و صاحبه متناقض مع نفسه . لذا فهو إما أنه لا يعي ما يقول ، أو أنه صاحب هوى يتعمد ذكر تلك الأباطيل و المغالطات لغايات في نفسه . لأنه أولا إن القول بقدم العالم هو نفسه تعطيل للخالق من أن يكون خالقا للعالم ، لأنه إذا كان العالم قديما ، فإن هذا يعني أنه أزلي أبدي كالخالق عز وجل ،و هذا يعني وجود إلهين أزليين . فالرجل عطّل الخالق عن الخلق ، و أوجد معه خالقا أزليا مثله . و هذا ضلال مُبين ،و عناد و جحود ، و تعطيل للخالق ، و قول بتعدد القدماء ،و قول بتعدد الآلهة .

و الرجل متناقض مع نفسه ، بدليل الشاهدين الآتيين : الأول أنه زعم أن القول بقدم العالم لا يُعطل الصانع عن الفعل . و هذا تناقض ، لأنه بما أن العالم أزلي أبدي ، فهذا يعني أنه غير مخلوق ، و من ثم فهو ليس من فعل الله ، و لا هو من مخلوقاته . فأي فعل بقي له ؟! . و الشاهد الثاني هو أن القول بقدم العالم ،و بوجود الله ، هو قول لا معنى له ، و لا فائدة منه ، و لا توجد بينهما علاقة ضرورة . فإذا قلنا بأزلية العالم و أبديته ، فهذا يعني أنه غير مخلوق لله ، و لا وجود لمعاد ، و لا لحساب و لا عقاب، و لا لجنة ، و لا لنار . و من ثم فلا معنى للقول بوجود الخالق ، و لا فائدة من وجوده ، و يمكن الاستغناء عنه ، لأن وجوده و عدم وجوده سيان في هذه الحالة .

فالرجل تكلم بلا شرع صحيح ، و بلا عقل صريح ، و لا علم صحيح ، و عطّل الخالق عن الخلق ، و نفى عنه وحدانيته و أزليته . و عطّله من أن يُرسل رسله ،و يُنزل عليهم كتبه . و عطّله من أن يكون حَكَما بين عباده بنفيه للمعاد الأخروي . ثم أنه بعد ذلك زعم أن قوله بقدم العالم ليس تعطيلا للصانع عن الصنعة !! ، فأية أُلوهية بقيت له ؟ ، و أي فعل فعله ؟ ، و أية صنعة صنعها ؟ .

ثم أن الرجل بلغ به ضلاله ،و انحرافه في تعطيله لله تعالى ، إلى نفي وجود الله كلية ، و ذلك عندما صوّب رأي الملاحدة في إنكارهم لله تعالى ،و انتصاره لرأيهم . و هذا تناقض صارخ وقع فيه حسن حنفي ، لأنه في البداية ، قال بوجود إلهين أزليين ، هما : الكون و الخالق ، ثم هنا دافع عن موقف الملاحدة ، و صوّبه . و هذا يعني إنكار وجود الله ، و القول بأزلية العالم ،و هذا إثبات لأزلي واحد ، هو الكون . ففي موقفه الأول عطّل الخالق ، و وصفه بالعجز ،و قال بتعدد الآلهة ، و في الثاني نفاه كلية و قال بتأليه الكون !! .

و أشير هنا إلى أن هذا الرجل إن كان يُؤمن بالله خالقا ، فإن إيمانه به يفرض عليه أن لا يُعطله عن الخلق . و إن كان مؤمنا بدين الإسلام ، فإن إيمانه به يفرض عليه أن ينتصر له ،و لا يُدافع عن الدهريين و الملاحدة . و إن كان لا يُؤمن بالله ،و لا بالإسلام ، فليُعلن ذلك صراحة ، ليكون منطقيا مع نفسه و غيره . و أما موقفه الذي أظهره هنا ، فهو موقف متناقض ، و مرفوض شرعا و عقلا ، علما و

---

[195] نفس المرجع ، ج 2 ص: 28 .

موضوعية ،و ليس من الحياد العلمي في شيء ، و لا يتبناه عاقل يحترم نفسه و علمه ، و غيره من الناس .
و لا يصح القول بأن الباعث على الإلحاد هو باعث شرعي ، فهذا كذب و تغليط ، و رعونة نفس ، و انتصار للباطل ، لأنه لا شرعية للإلحاد أبدا ، حتى في غياب الدين الحق . فلا شرعية له لأنه عصيان للبديهة ، و إنكار لحقائق الشرع و العقل و العلم من جهة ، و لأنه تعلق بالأوهام و الظنون ، و الشكوك و الشبهات ، و المغالطات و الأساطير من جهة أخرى . فالإلحاد جريمة فكرية و نفسية و كونية .
و أما زعمه بأن الإلحاد يُؤدي إلى استقلال الكون ، و استقلال الإنسان . فهو زعم باطل ، و افتراء على الحقيقة . لأن خلق الكون و نهايته ، و خضوعه لقوانين تحكمه قبل فنائه ،و إثبات حرية الإنسان و استقلاله النسبي ، كل ذلك هو من الحقائق الثابتة و المعروفة التي يعرفها كل الناس مؤمنهم و كافرهم ، و ليس الإلحاد هو الذي عرّفهم بذلك .
إنه لا معنى للمزايدات التي قال بها حسن حنفي في دفاعه عن الإلحاد و أهله من جهة ، و نسي أو تناسى أن الإلحاد كما أنه لن يُغير من الكون شيئا فيما يتعلق بحدوثه و نهايته ، فإنه-أي الإلحاد- اخترع لنفسه آلهة وهمية مزيفة ، حلت محل الإله الحق من جهة أخرى . فأسند إليها الملاحدة عمليات الخلق ، و فسروا بها مظاهر الطبيعة ، فقالوا مثلا : أرادت الطبيعة ، و شاءت الصدفة ، و استلزم قانون التطور ،و غضبت الطبيعة ... إلخ . فعلوا ذلك مع الطبيعة ، و أما الإنسان فقد جعله الإلحاد عبدا لأهوائه و شهواته ،و شُبهاته و شياطينه من جهة ،و أفسد عليه وجدانه و عقله ،و تفكيره و بديهياته ، و جعله متناقضا مع نفسه من جهة أخرى . فالملحد لا يقبل إن قيل له: إن السيارة التي عندك ليست سيارتك ، و لا أنت الذي اشتريتها ، و إنما هي دراجة فلان ، تحوّلت إلى سيارة ،و عليك أن تردها لصاحبها . إنه لن يقبل ذلك ،و سيدافع عن حقه بكل ما يستطيع . لكنه في مقابل ذلك يُناقض نفسه و نجده يزعم بأن العالم بكل ما فيه من مخلوقات جاء صدفة ، أو أنه خلق نفسه **!!** . إنه تناقض صارخ ، و زعم باطل ، لا سند له من الشرع ، و لا من العقل ، و لا من العلم . إنه الإلحاد الذي أفسد على أهله تفكيرهم ، و أوقعهم في ازدواجية المعايير ،و الإيمان بالأوهام و الخرافات . لكن الغريب في الأمر أيضا أن حسن حنفي زعم أن الإلحاد هو تنزيه ضد التشبيه **!!** ، فأي تنزيه عندهم ؟ ، و هل الملحد مُنزه ؟ ، إن الملحد مُعاند و جاحد ، مُعطل و مُشبه ، خُرافي و كافر بخالقه. فماذا يُنزّه ؟ ! .
و أما القول الأخير- السابع من الموقف الرابع من المجموعة الأولى- فمفاده أن حسن حنفي قال: إن نظرية قدم العالم لم تعد اليوم خطرا على الأمة[196] . و قوله هذا فيه اعتراف ، و إخفاء ، و تعصب ، و اعتداء على الأمة . فأما الاعتراف فهو أن قوله هذا يتضمن اعترافا منه بأن القول بقدم العالم في عصرنا الحالي لم يعد مقبولا ، من دون أن يذكر سبب ذلك . و كان من قبل قد دافع عن القول بقدم العالم ، و زعم أنه رأي قوي موافق للفكر العلمي **!!** .

[196] من العقيدة إلى الثورة ، ج 2 ص: 40 .

و أما الإخفاء ، فهو أن حسن حنفي لم يذكر لنا لماذا لم يعد القول بقدم العالم مقبولا في الوقت الحاضر ؟ ! . إنه أخفى حقيقة كبرى أثبتها العلم الحديث من جهة ، و نصّ عليها الشرع ،و قال بها العقل الصريح من جهة أخرى ، إنها قول العلم الحديث بخلق الكون و نهايته . فالرجل كان متعصبا للباطل ، و منتصرا للقول بقدم العالم ، فلما أبطل العلم زعمه ، لم يستطع الاعتراف بالحقيقة بطريقة صريحة و واضحة . علما بأن قول العلم الحديث بحدوث الكون و نهايته ، هو انتصار كبير للدين ،و العقل الصريح ،و العلم الصحيح من جهة ، و هو هزيمة نكراء للإلحاد و الكفر و الضلال من جهة أخرى .

و أما تعصبه ، فيتمثل في أنه سبق أن ذكرنا موقفه من الإلحاد و القول بقدم العالم ، و انتصاره لهما من جهة ، و هجومه على القائلين بحدوث العالم و نهايته من جهة أخرى . و زعم أن دليل القول بأزلية العالم ، هو دليل منطقي حسي قوي ، موافق للفكر العلمي . إنه قال بذلك و هو يعلم أنه زعم باطل ، مُخالف للشرع الصحيح ، و العقل الصريح ، و العلم الحديث . إن تعصبه للباطل منعه من الاعتراف الصريح المباشر بخطأ من قاله بقدم العلم و أبديته . لكنه اعترف بذلك ضمنيا عندما قال : إن القول بقدم العالم لم يعد يمثل اليوم خطرا على الأمة . إنه اعتراف مُحتشم ،و ناقص مُغلف بالتعصب للباطل ، لكنه في النهاية هو نسف و تدمير لمزاعم الرجل المتعلقة بقدم العالم .

و أما اعتداؤه على الأمة ، فأنه اعتدى عليها من جانبين: الأول هو أن انتصار الرجل للإلحاد و القول بقدم العالم ، هو انتصار للباطل ، و اعتداء على الأمة ، و كان من المفروض عليه أن يُدافع عنها ،و ينتصر لها ، لكنه لم يفعل ذلك . و الجانب الثاني هو أن الرجل مع اعترافه بأن القول بأزلية العالم لم يعد يُمثل خطرا على الأمة ، فإنه لم يعترف بخطئه ، و لا بما جناه على دينه و أمته ،و لا اعتذر عما صدر منه .

و أما الموقف الخامس – من المجموعة الأولى- ، فله علاقة بالموقف السابق ، و مفاده أن حسن حنفي استنكر على القائلين ببطلان الدور- التأثير المتبادل بين العلة و المعلول- و التسلسل فيما يتعلق بخلق الكون و حدوثه ، مع أن كلا منهما ممكن . فقد يكون الشيء علة نفسه : علة و معلولا ، في آن واحد ، كالسحاب علة الماء ، و الماء علة السحاب . و كذلك مثال الدجاجة و البيضة ، فلا وجود لدجاجة أولى ، أو لبيضة أولى . كما أن التسلسل إلى ما لا نهاية لا يستحيل ، سواء من الأول أو من الآخر . ثم تساءل : لماذا يكون التسلسل دائما طوليا في خط مستقيم ،و ليس دائريا ، فتكون العلة اللاحقة علة للسابقة ، و العلة السابقة علة للاحقة ، من دون أن يكون هناك سبق مطلق ، أو لحوق مطلق . و تساءل أيضا : لماذا يكون التسلسل إلى مالا نهاية مرفوضا ؟ ،مع أنه يكون باعثا مستمرا على تقدم العلم . لكن الوقوف عند علة مُفترضة للفكر يُوقف العلم . ثم قال : ((إن وقوف التسلسل إلى علة أولى ، وقوف تعسفي ليس له ما يُبرره من عقل ، أو واقع ، أو مطلب ، إلا رغبة إيمانية

لإثبات الله كموجود أول ، أو كعلة أولى . كما أنه خوف من المجهول ، و عجز عن حساب اللامتناهي))[197] .

و أقول : إن ما ذكره حسن حنفي فيه حق و باطل ، و خلط و تغليط ، و وضع لقانون العلية في غير مكانه الصحيح . لأنه أولا إن ذلك القانون هو قانون عام يحكم عالم المخلوقات الذي يقوم على التأثير و التأثر المتبادلين بين العلة و المعلول . و أما هل هو قانون متناه أو غير متناه ؟ ، و هل استمرار فاعليته مستحيلة ، أو ممكنة ؟ ، فإن هذا الأمر يحتمل الأمرين من الناحية النظرية ، لأننا يمكن أن نتصوّر نظريا وجود دور و تسلسل غير متناهيين ، و استمرار الفاعلية إلى مالا نهاية من الطرفين ، بناء على إمكانية استمرار التأثير المتبادل بين العلة و المعلول من الناحية النظرية ، لأنه لا يُوجد أي مانع عقلي يُوقف ذلك بالضرورة .

و الأمر الثاني هو أنه يمكن أن نتصور نظريا إمكانية توقف الفاعلية من الطرفين في حالة توقف التأثير المتبادل بين العلة و المعلول ، لأنه ليس من الضروري أن يتحول المعلول إلى علة أخرى ، و لا العلة إلى معلول آخر . و هذا الأمر يحدث في حالة اكتمال كل من العلة و المعلول ، فلا يحتاج أي منهما إلى أن يتحول إلى علة فاعلة ،و لا إلى معلول مفعول به . و من ثم فلا يُوجد أي دليل قطعي نظري يُوجب الاستمرار في الدور و التسلسل من جهة ، و لا يُوجب توقف ذلك من جهة أخرى . فالأمر يحتمل الأمرين من الناحية النظرية .

و أما مثال السحاب الذي ضربه حسن حنفي كمثال على إمكانية أن يكون الشيء الواحد علة نفسه ، فيكون علة و معلولا ، فالأمر ليس كما صوّره ،و قال به . لأن اجتماع العلة و المعلول في الشيء الواحد ليس ناتجا من داخل الشيء نفسه ، و بتأثير واحد . و إنما حدث بتأثير خارجي و داخلي من جهتين مختلفتين . فليس الماء علة للسحاب ، و إنما علته تتمثل في تدخل عوامل أخرى ، أهمها : بخار الماء ، و الرياح ، و الحرارة ، و حدوث التلقيح ، و هذه كلها عوامل خارجية . علما بأن بخار الماء ليس ماء ، فهو ذرات مبعثرة في الهواء ، تختلف حالته عن حالة الماء السائل ، لذا ليس في مقدورنا –عندما يغيب الماء- أن نشرب البخار الموجود في الهواء ، و لا أن نغتسل به ، و نغسل به ملابسنا. فوجود تشابه جزئي بينهما لا يعني أنهما شيء واحد ، و إلا كانت كل المخلوقات تمثل حالة واحدة بحكم أنها كلها تتكون من وحدة أساسية هي الذرة . و بما أن هذا لا يصح ، فإن مثال السحاب و الماء لا يصح أيضا ، و ليس في محله بالطريقة التي ذكرها حسن حنفي .

و أما مثال الدجاجة و البيضة ، فهو ليس لغزا و لا إشكالا ، و قد سبق أن ناقشناه ،و بينا وجه الصواب فيه . علما بأن هذا الإشكال المتوهم لا مبرر لإثارته ، لأنه بما أن الكون كله مخلوق ، له بداية و نهاية ، فإنه لا يحتاج إلى علة تسبقه ،و لا إلى علة تستمر إلى مالا نهاية . و بذلك يكون لكل من الدور و التسلسل له بداية و له نهاية ، و لا فرق هنا بين التسلسل الطولي أو الدائري ، فالأمر سيان . و كل ما قيل فيهما هو مجرد افتراض نظري يحتمل الاستمرار و التوقف معا ، لكن بما أن

---

[197] نفس المرجع ، ج 2 ص : 53 ، 54 .

الكون مخلوق له بداية و نهاية ، فإن الأمر قد حُسم ، و أصبح كل من الدور و التسلسل –بنوعيه- له بداية و لا نهاية ، و من ثم تسقط شبهات و مغالطات حسن حنفي المتعلقة بالدور و التسلسل .

و بناء على ذلك أُشير هنا إلى أمرين هامين جدا: الأول هو أن قانون العلية فاعل في الكون ، و يتفاعل بين مخلوقاته ، و لا يتحكم في العلاقة بين المخلوق و الخالق ، فهو لا يصلح لهذه العلاقة . لأنه قانون قائم على الافتقار و التأثير المتبادل بين المخلوقات ،و لا يتجاوز ذلك من جهة ، و لأنه لا ينطبق على الله تعالى ،و لا على العلاقة الموجودة بين الخالق و المخلوق ، أو بين الله و الكون من جهة أخرى . فهي علاقة لا تقوم على الدور و التسلسل ، و لا على العلة و المعلول ، و إنما هي علاقة خلق بين الخالق و المخلوق.

و تفصيل ذلك هو أن الله تعالى خالق لا مخلوق ، و من ثم فهو ليس معلولا و لا علة ، لأن قانون العلية يقوم على الافتقار و التأثير المتبادل بين العلة و المعلول . فالعلة هي نفسها كانت معلولة لعلة أخرى ، و المعلول قد يكون علة لمعلول آخر ، و هكذا . و هذا لا يصدق على الخالق عز و جل ،و لا يصح وصفه بالعلة و لا بالمعلول . فهو سبحانه الخالق العظيم ، و الحي الذي لا يموت ،و الغني الحميد ، و الأحد الصمد ، و الأول الذي ليس قبله شيء ، و الآخر الذي ليس بعده شيء . و من هذه صفاته- و غيرها من صفات الكمال- لا يمكن أن ينطبق عليه قانون العلية ،و لا أن يتحكم فيه . لذا لم يصف الله تعالى نفسه بأنه علة ، و لا أنه معلول ، لكنه وصف نفسه بصفات الكمال ، و أنه سبحانه لم يلد و لم يُولد،و ليس كمثله شيء، له الأسماء الحسنى .

و الأمر الثاني هو أنه بما أن قانون العلية فاعل في الكون بعد خلقه ، فإنه لا يصح تطبيقه على خلق الكون نفسه عندما خلقه الله تعالى . لأن عملية خلقه لم تكن عملية علة و معلول ، و إنما كانت عملية خلق إرادية حرة من الخالق عز و جل ، أوجدت المخلوق .و بما أنه سبحانه ليس علة ، و إنما هو خالق ، فإن خلق العالم لم يكن معلولا له ، و إنما كان مخلوقا له ، خلقه بإرادته و مشيئته و قدرته . فَالكون لم يُخلق بقانون العلية ، و إنما قانون العلية نفسه هو من مخلوقات الله الذي خلق الكون و أخضعه لقانون العلية ، و الكل من مخلوقاته سبحانه و تعالى .

و بما أن الله تعالى ليس علة ، فإن الكون ليس معلولا له ، و إنما هو من مخلوقاته . و عليه فإن قانون العلية لا يصح استخدامه لإثبات وجود الله على أساس العلاقة بين الخالق و المخلوق . و إنما هو مظهر من مظاهر الخلق الإلهي الذي يندرج ضمن دليل الحكمة و الإبداع و العظمة . و قد سبق أن بينا أن أعظم الأدلة على وجود الله تعالى هو دليل الخلق ، ثم دليل الفطرة ، ثم دليل الحكمة و العظمة و الإبداع .

و بما أن دليل الدور و التسلسل ضعيف جدا في الاستدلال على وجود الله ، بل أنه لا يصح ،و لا يصلح لذلك ، فإن ما قاله عنه حسن حنفي : بأن وقوف ((التسلسل إلى علة أولى ، وقوف تعسفي ليس له ما يُبرره من عقل ، أو واقع ، أو مطلب ، إلا رغبة إيمانية لإثبات وجود الله كموجود أول ، أو كعلة أولى ...)) . هو

اعتراض لا يصح ، و في غير محله من جهة ، كما أن الذين اعتمدوا على ذلك القانون في الاستدلال على وجود الله ، جانبوا الصواب ، و استدلالهم ضعيف جدا ، لأنه لا يصلح لذلك .

و عليه فإن إثبات وجود الله تعالى لا يتوقف على ذلك القانون ،و لا يقوم عليه ، و لا هو رغبة إيمانية لإثباته كموجود أول في ذلك التسلسل على حد قول حسن حنفي . و إنما وجوده تعالى تشهد عليه أدلة موضوعية علمية قطعية دامغة ، مذكورة في الوحي الصحيح ، و قال بها العقل الصريح ، و أثبتها العلم الصحيح ، كدليل الخلق ، و الفطرة ، و الحكمة و الإبداع .

و أما ما قاله الرجل عن العجز في حساب اللامتناهي ، فهو مجرد كلام نظري ، و قد سبق أن بينا أن قانون الدور و التسلسل يحتمل التناهي و اللاتناهي من الناحية النظرية فقط . لكنه في الواقع هو قانون متناهٍ ، لأنه يحكم كونا متناهيا ، له بداية و له نهاية ، بل و هو نفسه من مظاهره . و بذلك يسقط اعتراض حسن حنفي ، لأنه لا وجود لذلك الحساب اللامتناهي على أرض الواقع .

و الموقف السادس- من المجموعة الأولى- يتمثل في أن حسن حنفي يرى أن البراهين على وجود الله ، هي محاولات الشعور للاستدلال عقلا على وجود الذات المُشخصة ، إنها محاولات عقلية خالصة على وجود الله ، يقوم بها الذهن لتبرير الموقف الشعوري ، و إعطاء أساس عقلي لعواطف التأليه. فالبراهين ((على وجود الله لا تُثبت شيئا في الخارج ، بل تكيّف الشعور مع ذاته ، و محاولة الذهن إعطاء أساس نظري لعواطف التأليه))[198] .

و أقول: إن قوله هذا غير صحيح في معظمه ، و فيه تغليط و تدليس ، و تقزيم لأدلة وجود الله و الطعن فيها ، و التشكيك في وجود الله تعالى بطريقة خفية ، مع أن الحقيقة خلاف ذلك تماما . لأن أدلة وجود الله كلها أدلة موضوعية طبيعية في أصلها ، سواء تعلّقت بالشعور ، أو بالعقل ، أو بالطبيعة ، أو بالعلم . فالكون كله دليل قاطع دامغ ملموس شاهد على وجود الله سبحانه و تعالى .

و الدليل الشعوري هو دليل فطري في الإنسان ، و من ثم فهو دليل طبيعي حسي ملموس فُطر عليه الإنسان . و هو المقصود في قوله تعالى : {وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَى شَهِدْنَا أَن تَقُولُواْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ }-سورة الأعراف:172-،و {فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفاً فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ }-سورة الروم:30- . فالدليل الفطري هام جدا ، و لا يصح إغفاله ، أو تقزيمه ، أو تضعيفه .و قد حاول حسن حنفي فعل ذلك لغاية في نفسه ، باستخدام التهوين ، و التغليط ، و التشكيك في الدليل الشعوري . علما بأن الدليل الشعوري الفطري هو من أقوى الأدلة الطبيعية على وجود الله تعالى ، لأن الشيء الصحيح الذي يحسه الإنسان في نفسه و بداخله لا يستطيع غيره أن يُشككه فيه .

و الدليل العقلي الصحيح ، هو دليل قائم على بديهيات العقل المعروفة ،و هي معطيات طبيعية فطرية في الإنسان يؤمن بها من دون استدلال ، لأنها واضحة

---

[198] حسن حنفي : من العقيدة إلى الثورة ، ج 2ص : 60 .

تحمل دليل صدقها بداخلها . و بها يعرف الإنسان خالقه ، فهي دليل طبيعي عقلي كالشاهد الفطري المتعلق بالوجدان و العقل معا . و هذه البديهيات هي التي يقوم عليها الإيمان بوجود الله تعالى ، و عليها تقوم الأدلة على وجوده سبحانه و تعالى . و هي التي خاطب الله الإنسان من خلالها ، في قوله سبحانه : أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ أَمْ خَلَقُوا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بَل لَّا يُوقِنُون)-سورة الطور:35، 36-. فالدليل العقلي على وجود الله ، هو دليل عقلي طبيعي بديهي ، و هو دليل قطعي دامغ لا يصح إهماله ، و لا التهوين منه ،و لا إغفاله على طريقة حسن حنفي التغليطية التدليسية .

و أما الدليل الطبيعي ، فهو أيضا دليل ملموس و مُشاهد ، يتمثل في الطبيعة الموجودة فينا ، و المحيطة بنا ،و التي نتعامل معها بكل حواسنا . لذا فهي شاهد مادي قاطع على وجود الله من جهة ، و شاهدة على صفاته الحسنى ، و أفعاله البديعة المُتقنة ،و قدرته و حكمته الباهرة من جهة أخرى . لذا وجدنا القرآن الكريم أكثر من الاستدلال بمظاهر الطبيعة كأدلة قاطعة على وجود خالقها ، و تحدى بها أيضا في قوله تعالى : {هَذَا خَلْقُ اللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِن دُونِهِ بَلِ الظَّالِمُونَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ }-سورة لقمان:11- . فالكون دليل قاطع على وجود الله ،و المؤمنون بالله يستدلون به ، فماذا عند الملاحدة من أدلة مادية للاستدلال بها على إلحادهم ؟! ، ليس لديهم شيء ، إلا الظنون و الأهواء و الشبهات . لكن شتان ما بين الموقفين .

و أما الدليل العلمي المجرب ، فهو قد أثبت بأن الكون مخلوق ، له بداية ، و ستكون له نهاية من جهة ، و أظهر من مظاهر الحكمة و الإبداع في هذا الكون ما لم يكن يعرفه الإنسان قديما من جهة أخرى . فقدم لنا بذلك دليلين هامين على وجود الله تعالى ، هما : إثبات حدوث الكون بداية و نهاية ، و إظهار مظاهر القدرة الإلهية المبدعة . و بما أن الكون مخلوق ، فهذا يعني أنه مخلوق لخالق ، لأنه لا مخلوق دون خالق . و بما أن الكون عظيم ، و جميل و بديع ، فإن خالقه مُتصف بكل صفات الكمال . و هذا هو منطق الشرع و العقل ،و البديهة و العلم .

و بناء على ذلك فإنما زعمه حسن حنفي باطل ، و هو قد حاول تقزيم أدلة وجود الله ،و زعم أنها لا تُثبت شيئا في الخارج . و هذا كذب ، و تدليس ، و تغليط . لأن الأدلة التي ذكرناها ، كلها أدلة مادية طبيعية ملموسة تُثبت بالضرورة وجود الله تعالى . فالطبيعة –بمعناها الواسع- هي دليل قاطع دامغ على وجوده سبحانه و تعالى . فنحن نراه من خلال كتابه المنظور المتمثل في الطبيعة ، و من خلال كتابه المسطور المتمثل في وحيه المنزل . فنراه من خلال أفعاله و كلامه ، و لا نراه بذاته ، لكن وحيه و مخلوقاته دالة عليه . و هذه طريقة علمية موضوعية صحيحة ، أصبحت من أساسيات البحث العلمي الحديث في كثير من العلوم ، و سنعود إلى هذا الموضوع لاحقا إن شاء الله تعالى . فالله سبحانه لظاهر بمخلوقاته ، و باطن بذاته المقدسة ، و إذا كان الفيلسوف ديكارت أُشتهر عنه أنه قال: أنا أفكر فأنا موجود . فإنه يحق للإنسان ،و يجب عليه أن يقول: بما أنني أنا موجود ، فإن الله موجود . لأن وجوده سبحانه حقيقة و ضرورة فطرية و عقلية ، و طبيعية و علمية

، لذا قال سبحانه و تعالى : أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ أَمْ خَلَقُوا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بَل لَّا يُوقِنُون)-سورة الطور:35، 36-.

فتلك الأدلة تُثبت وجود الله حقيقة ، و ليست أنها لا تُبت شيئا في الخارج كما زعم حسن حنفي . فهي تُثبت خالقا لا يراه الإنسان ، و الفرق كبير جدا بين التعبيرين ، فشتان بين أدلة لا تُثبت شيئا في الخارج ، و بين أدلة تُثبت خالقا لا نراه . فكلام الرجل يتضمن نفي وجود الله أصلا . لكن ردنا عليه أبطل زعمه من جهة ، و أثبت وجود الله مع عدم رؤيتنا له من جهة أخرى . و عدم رؤيتنا له لا يعني أنه غير موجود ، لأن وجوده سبحانه لا يتعلق بالرؤية من عدمها ، و إنما يتعلق بالأدلة العلمية القطعية و الدامغة الدالة على وجوده سبحانه و تعالى .

و عليه فإن عدم رؤيتنا لشيء ما ، لا يعني أنه غير موجود ، فإذا ما قامت الأدلة الصحيحة على وجوده ، فهو موجود حتى و إن لم نره . و هذا أمر معروف و ثابت في العلم الحديث ، الذي أصبح يتعامل مع أشياء و حقائق لا يراها ، بل دخل في غيبيات لا نهاية لها ، كتعامله مع الجاذبية ، و الذرة و مكوناتها من جهة ، و تعامله مع علم الجيولوجيا و التاريخ الطبيعي للكون من جهة أخرى . فأصبح يتعامل مع معطيات طبيعية تاريخية حقيقية تعود إلى ملايين و ملايير السنين ، لا يراها ، و لا يُمكنه إعادتها لرؤيتها ، و مع ذلك فإنه يُؤمن بها ، و يتعامل معها على أنها حقائق ثابتة . فهذان العِلمان- الجيولوجي و التاريخ الطبيعي- هما علمان يقرآن تاريخ الكون من خلال حاضره ، الذي توجد فيه بقايا و آثار هي مفاتيح و شواهد لكثير مما حدث في التاريخ الطبيعي للكون. و هذا المنهج المُتبع في دراسة الجيولوجيا و التاريخ الطبيعي للكون ، هو نفسه الذي أمر الله تعالى بإتباعه لاكتشاف حقائق الكون، منها معرفة كيفية بداية الخلق، في قوله سبحانه: {قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ }-العنكبوت:20-. و هذا المنهج هو نفسه الذي يدل على وجود الله ، لأن مخلوقاته دالة على وجوده . فهو منهج علمي استدلالي استقرائي صحيح ، موافق للشرع و العقل و العلم . و هذا خلاف ما أراد أن يُوهمنا به حسن حنفي.

و بذلك يتبين أن المؤمن بالله تعالى ينطلق –في إيمانه به- من أرضية علمية يقينية صلبة ، تقوم على الوحي و الفطرة ، و البديهة و العقل ، و الطبيعة و العلم . لكن الملحد –ف ي كفره بالله- يفتقد إلى ذلك ، فليست له قاعدة صلبة ينطلق منها ، و رأس ماله مُخالفة الفطرة ، و معاندة العقل ، و عصيان البديهة ، و إنكار الوحي ،و مخالفة العلم من جهة ، و التشبث بالشبهات و الشكوك ، و إتباع الأهواء و الظنون ، و استخدام المغالطات و التدليسات من جهة أخرى . و بذلك فهو من بين الذين يصدق عليهم قوله تعالى : {وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ وَمَا لَهُم بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ }-سورة الجاثية:24-، { إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنفُسُ وَلَقَدْ جَاءهُم مِّن رَّبِّهِمُ الْهُدَى }-سورة النجم:23-، {وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُّنِيرٍ }-سورة الحج:8 .

و الموقف السابع مفاده هو أن هشام جعيط قال: ((إذا كان العلم المادي لا ينكر الإله ، فهو كذلك لا يحتاج إليه في تفسيراته))[199] .
و قوله هذا فيه جزء من الحق ، و كثير من الباطل . فأما الحق الناقص ، فيتمثل في قوله : إن العلم المادي لا ينكر الإله . فهذا صحيح بأن العلم المادي الصحيح لا ينكر وجود الله ، لكن الصواب هو ليس أنه لا يُنكره فقط ، و إنما يُثبته أيضا ، و يشهد له بالعظمة و الوحدانية من جهة ، و يُثبت صدق كتابه المنزل على محمد خاتم أنبيائه من جهة أخرى . و ذلك بفضل الاكتشافات العلمية الباهرة التي أبطلت شبهات الملاحدة ، و أظهرت صحة و صدق ما جاء في القرآن عن خلق الكون و مظاهره و نهايته . فالعلم الحديث حقق فتحا عظيما للدين عامة ، و لدين الإسلام خاصة ، و قصم ظهر الإلحاد ،و هزمه هزيمة نكراء[200] .
و أما الباطل الكثير ، فيتمثل في زعمه بأن العلم المادي لا يحتاج إلى الإله في تفسيراته . فهذا زعم باطل مردود على صاحبه ، لأن كل العلوم – من إنسانية و طبيعية- لابد لها من الإيمان بالله كأساس لقيامها . لأن الإنسان لا يستطيع أن يُقيم حياته و علومه في الحياة الدنيا ، إلا على أساس المواقف التي يتخذها من الإجابة على الأسئلة المصيرية المعروفة ، و التي تلاحق الإنسان في كل عصر و مصر ، و لا يمكنه الانفلات منها أبدا ، و هي : من أين أتينا ؟ ، و من الذي خلقنا ؟ ، و إلى أين المصير ؟ ، و لماذا أتينا ؟ . فالإنسان العاقل يُجيب بجواب عقلي علمي فطري ، أساسه الإيمان بالله ، و ما يترتب عن ذلك من الإيمان بعقائد إيمانية أخرى . و أما الإنسان الملحد فيجيب بجواب غير شرعي ، و لا علمي ،و لا عقلي و لا فطري ، أساسه إنكار وجود الله ، و ما يترتب عن ذلك من إنكار لعقائد أخرى . و أما الإنسان المتردد المِشكاك ، فهو يجيب بقوله : لا أدري . فليس لديه جواب ، إلا الهروب من الإجابة المباشرة ، و هذا الصنف من الناس يُعرفون باللاأدرية . لكن النتيجة عند هؤلاء واحدة ، هي أن كلا منهم اتخذ –من تلك الأسئلة- موقفا هو عقيدته و إلهه ،و عليه بنى حياته و تصوراته ،و نظرته إلى الكون و الإنسان و الحياة. فالأول آمن بالله ربا ، و الثاني اتخذ الإلحاد دينا، و جعل الطبيعة إله ،و الثالث تبنى اللاأدرية دينا و ربا .
و بناء على ذلك ، فإننا نجد مظاهر ما قلناه في المقدمات الأساسية للعلوم الإنسانية و الطبيعية معا ، فتتطرق إلى نشأة الكون ، و ظهور الإنسان ،و تطرح حول ذلك أسئلة كثيرة ، فتضع لها إجابات مذهبية تختلف من باحث إلى آخر ، تقوم أساسا على عقيدة كل باحث ، ونظرته إلى الكون ،و الحياة ، و الإنسان . و هذا يعني أن كل العلوم لا بد لها من منطلقات مذهبية أساسية تنطلق منها ، و يحتاج إليها أهل العلم في كثير من تفسيراتهم العلمية ،و هي تختلف باختلاف عقائدهم و مذاهبهم . و الرجل نفسه- و هو هشام جعيط- عندما قال بزعمه السابق ، قاله انطلاقا من خلفيته المذهبية العلمانية ،و لم ينطلق من شرع صحيح ،و لا من عقل صريح ، و لا من علم صحيح . و سنذكر له-لاحقا- مواقف مذهبية أخرى باطلة ،

---

[199] هشام جعيط : الوحي و القرآن ، ص: 93 .
[200] أنظر مثلا : وحيد الدين خان : الإسلام يتحدى ، ترجمة ظفر الإسلام خان ، ط 7 ، المختار الإسلامي ، القاهرة ، 1977 .

قالها بلا علم ، و لا موضوعية ، و لا عقلانية ،و إنما قالها بهوى ، و تعصب ، و علمانية .

فواضح من ذلك أنه لا أحد من الناس يستطيع أن يستغني عن إلهه الذي يُؤمن ، فلا بد أن يعود إليه في مختلف مجالات الحياة . مع الفارق الكبير بين من يُؤمن بالإله الحق ،و بين من يُؤمن بالآلهة المزيفة باسم الإلحاد و اللاأدرية . فالأول يُؤمن بالله الحق بدليل الشرع الصحيح ،و العقل الصريح ، و العلم الصحيح . و الثاني كفر بالإله الحق ، و آمن بآلهة مزيفة على أساس من أهوائه و ظنونه ،و شبهاته و شكوكه .

و أما الموقف الثامن – من المجموعة الأولى- ، فموضوعه الغيب بين الدين و العلم ، و قد زعم حسن حنفي أن الإسلام ليس دينا غيبيا . و أن الغيب في الإيمان الديني هو الاستسلام للقوى الغيبية و الأسطورية . و عندما تطرق إلى موضوع الجن و الشياطين ، و ما قاله المتكلمون حولهم ، عقّب على ذلك بقوله : ((تتراوح الإجابات بطبيعة الحال بين الإثبات و النفي . الإثبات تدعيما للتصوّر الديني للعالم ، و النفي بناء على التصوّر العلمي))[201] .

و ردا عليه أقول: أولا إن الغيب غيبان: غيب أسطوري خيالي وهمي ، لا حقيقة له في الواقع الطبيعي و لا البشري . و الثاني هو غيب حقيقي يُعبر عن حقائق و موجودات و كائنات لها وجود حقيقي في الواقع ، لكننا لا نراها . و عليه لا يصح شرعا ، و لا عقلا ، و لا علما إنكار الغيب الحقيقي ،و لا التشكيك فيه ، و لا ذمه ، لمجرد أنه غيب لا نراه،و إنما يجب تحديد نوع الغيب المقصود نفيه .

و الغيب الحقيقي نصّ الشرع على وجوده ،و يقول به العقل الصريح ، و العلم الصحيح . فأما الشرع فالأمر فيه واضح جدا أ ، لأنه من ضرورياته: الإيمان بالغيب ، لقوله تعالى : {الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ }-سورة البقرة:3- . و الغيب الحقيقي نوعان أيضا : الأول غيب له آثار مادية في الواقع ، كوجود الله تعالى ، فهو سبحانه غيب عنا بذاته ، لكنه ليس غيبيا عنا بمخلوقاته و وحيه . و الثاني هو غيب ليست له آثار مادية ملموسة في الواقع ، لكنه غيب حقيقي لأن الله تعالى هو الذي أخبرنا بوجوده ، كالمعاد الأخروي ، و الجنة و النار .

و أما عقلا ، فإنه لا يُوجد أي مانع عقلي يقول: إن كل ما لا يراه الإنسان غير موجود . فهذا حكم باطل مخالف للعقل و الشرع و العلم . لأن قائله أصدر حكما عاما بلا دليل صحيح من جهة ، و تكلم في أمر لا يُدركه من جهة أخرى . فهو لم يقم ببحث ، و لا باستقراء لكل ما في العالم ، ثم لم يجد شيئا غيبيا . و بما أنه لم يقم بذلك ، و لن يقدر على القيام به ، فإنه لا يحق له أن يقول ذلك الزعم لمجرد أنه لم يره . فنفي الغيب هو خطأ فادح ، و قول بلا علم ، و يمكن إثبات بطلان زعمه بالشاهديْن الآتيين : الأول هو أننا إذا نظرنا في كأس فيه ماء بالعين المجردة ، فإننا

[201] حسن حنفي : من العقيدة إلى الثورة ، ج 1 ص: 585 ، ج 4 ص: 208 . و في فكرنا المعاصر ، ص: 87 .

سنراه ماء عاديا ، لكن إذا نظرنا فيه بالمجهر العادي أو الإلكتروني ، فسيظهر لنا بداخله عالما من الكائنات الدقيقة .
و الشاهد الثاني هو أننا إذا نظرنا بالعين المجردة في الهواء في الظروف العادية ، فلا نرى فيه أشياء دقيقة ، لكننا لو نظر إليه بالعين المجردة من خلال أشعة الشمس التي تدخل من شقوق الباب مثلا ، فإننا سنرى دقائق كثيرة من العوالق ، ما كان لنا رؤيتها بغير ذلك . فتبين من المثالين أنه من الخطأ الفادح القول بأن ما لا يراه الإنسان غير موجود ، لأنه تبين منهما وجود كائنات لم تكن العين المجرة تراها ، فلما رأيناها بواسطة التجربتين السابقتين ، تبين لنا وجود كائنات لا نراها بالعين المجردة من جهة ، و أنه لا ما نع من إمكانية وجود كائنات أخرى ليس في مقدورنا رؤيتها الآن من جهة أخرى .
و أما علما ، فإن التجارب العلمية أثبتت بالأدلة الصحيحة وجود كائنات و عوالم دقيقة جدا ، لم يكن بوسع الإنسان رؤيتها . فلما وسّع تجاربه ،و اكتشف الوسائل التي تساعده على البحث اكتشف عوالم غريبة لم يكن يتصوّرها ، كعالم الذرة ، و الجراثيم ، و الفيروسات ، و الإلكترونات . و بذلك أصبح من الثابت علميا أن من يقول : كل ما لا تراه العين المجرة ، هو غيب لا وجود له . فهو جاهل لا يعي ما يقول ، أو أنه صاحب هوى متعصب أعمى ينتصر بالباطل لأفكاره المذهبية الزائفة .
علما بأن نفي الغيب لمجرد أننا لا نراه ، هو موقف مُخالف للشرع ، و العقل ، و العلم ، لأن عدم رؤيتنا لشيء ما لا يعني أنه غير موجود بالضرورة ،و لا أنه موجود بالضرورة ،و إنما هو يحتمل الأمرين معا ،و الدليل الصحيح هو الفيصل و الحكم .
و لولا إيمان العلماء بوجود غيب حقيقي ، ما تقدم العلم خطوة ، و ما حقق انتصاراته الكثيرة و الباهرة . فإيمانهم بأن الكون مملوء بالحقائق و الأسرار ، و الكائنات غير المرئية ، هو الذي حرّكهم للبحث ، و دفعهم إلى إنشاء المخابر و المراصد ، فبذلوا جهودا مضنية للكشف عن سنن الكون و حقائقه . فكانت نتيجة ذلك ما حققوه من مكتشفات و انتصارات في مختلف مجالات العلوم . فدلّ كل ذلك على أن الإيمان بوجود غيب حقيقي علمي هو أمر ضروري لتقدم العلوم .
و أما ما قاله حسن حنفي عن دين الإسلام بأنه ليس دينا غيبيا ، فهو قول ظاهر البطلان ، و كان عليه أن يحدد مقصوده بالغيب الذي نفاه . فهل هو الغيب العلمي الحقيقي ، أو هو الغيب الأسطوري ؟ . فإن قصد به الغيب الأول فهو موجود في الشرع ،و إن قصد به الغيب الثاني ، فلا وجود له في دين الإسلام كلية . لكن الرجل أصدر حكما عاما بنفي وجود الغيبين في الإسلام . و هذا خطأ بيّن لا يصح الوقوع فيه ، و هو هنا إما أنه لا يعي ما يقول ، أو أنه تعمد نفي ذلك لغاية في نفسه .
و ثانيا إن ما قاله الرجل عن الغيب في الإيمان الديني ، هو قول لا يصح تعميمه ، بحيث يشمل كل الغيوب في الإيمان الديني ، ،و في كل الأديان أيضا . فذلك لا يصح لأمرين: الأول هو أنه ليس كل الغيوب الموجودة في الأديان باطلة ، فمنها

الحقيقي و منها الخُرافي . و الأمر الثاني هو أن ذلك الحكم معظمه يصدق على الأديان و المذاهب الدينية الباطلة ، لكنه لا يصدق مُطلقا على الدين الحق ، الذي هو الإسلام .

علما بأن العيب في الإسلام ليس استسلاما للقوى الغيبية كما زعم حسن حنفي ، فهذا زعم باطل ، لا يصدق على دين الله تعالى ، لأن الاستسلام فيه لا يكون إلا لله سبحانه و تعالى . فهو سبحانه خلقنا لعبادته ، و أمرنا أن نُؤمن بالغيب ، لا بالاستسلام للقوى الغيبية . و الفرق بين الأمرين واضح و كبير جدا . قال سبحانه: {الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ }-سورة البقرة:3-، و{ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلى اللهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً }-سورة النساء:59- . فلا استسلام للقوى الغيبية ،و لا للقوى المرئية ، و إنما هو استسلام لله و لشرعه.

و أما ما قاله الرجل عن الجن و الشياطين ، فواضح من قوله أن يشك في وجودها و أحوالها ، بدعوى أن القول بوجودها يتنافى مع التصوّر العلمي ، و إن كان يتفق مع التصوّر الديني . و هذا زعم باطل ، لأنه لا يُوجد فرق بين الحقيقة الشرعية ، و الحقيقة العلمية التي يتوصل إليها الإنسان ، فهي في النهاية حقيقة علمية واحدة ، سواء أخذناها من الشرع ، أو من العقل ، أو من العلم . و عليه فإن وجود الجن و الشياطين هو حقيقة علمية لأمرين : الأول هو أن الدين الحق الصحيح أخبرنا بوجودها ، ،و لا يُوجد أصدق من كلام الله و رسوله . و الثاني هو أن إثباتها لا يتنافى مع العقل ، و لا مع العلم ، و لا يُوجد دليل ضعيف و لا صحيح ينفي وجودها . بل إن وجودها راجح بالعقل و العلم معا ، لأنه من الثابت علميا وجود كائنات كثيرة نُؤمن بوجودها و نتعامل معها ، مع أننا لا نرها ، كالجاذبية ، و الإلكترونات ، و البروتونات ، و الفيروسات . و عليه فإنه لا يوجد أي مانع عقلي و لا علمي يمنع من الإيمان بوجود كائنات غيبية أخرى لا نراها ، كالجن و الشياطين .و في مقابل ذلك فإنه ليس عند حسن حنفي دليل ضعيف و لا صحيح ، يُؤيد به زعمه المتعلق بالجن و الشياطين .

و أُشير هنا أيضا إلى أن حسن حنفي ذكر أن الفكر المادي في القرن التاسع تَمّ من خلاله القضاء على الأسطورة و المثاليات برد فعل عنيف عليها ، و بالنظرة العلمية ،و اعتبار التجربة هي المصدر الوحيد للمعرفة الإنسانية[202] .

و قوله هذا مُبالغ فيه جدا ، و فيه بعض الحق من جهة ، و إغفال لحقائق تاريخية و واقعية تُبطل حكمه العام الذي أصدره من جهة أخرى . و ذلك أن الفكر المادي ساهم في محاربة كثير من الأساطير و المثاليات الباطلة ، و دعّم منهج البحث العلمي الاستقرائي التجريب[203] . لكن الرجل نسي أو تناسى أن ما قاله مُخالف للواقع ، و ذلك أنه منذ القرن التاسع عشر و إلى يومنا هذا ما تزال كل الاتجاهات الدينية و الفلسفية موجودة بين أهل العلم في الغرب و الشرق معا ، و لكل اتجاه رجاله و أنصاره . و ما تزال الأساطير تعمل عملها في عقول كثير من أهل العلم و

---

[202] حسن حنفي : في فكرنا المعاصر ، ص: 94 .

[203] أنظر مثلا : يوسف كرم : تاريخ الفلسفة الحديثة ، ص: : 44 و ما بعدها .

العوام على حد سواء ، نجدها بين اليهود ،و النصارى ، و الملاحدة ، و البوذيين ، و الهندوس ، و الصوفية ، و الشيعة ، و غيرهم من الناس . فأين الزعم بأن الفكر المادي تمكن من القضاء على الأسطورة و المثاليات ؟! .
و قد غاب عنه أيضا أن الفكر المادي الذي حارب الأسطورة و المثاليات ، هو ذاته اختلق لنفسه أساطير جديدة ،و ألبسها ثوب العقل و العلم . كقوله بالصدفة ، و تأليه الطبيعة بأنها هي الخالقة و الفاعلة في الكون ، و قوله بنظرية التطور العضوي ، ،و قوله بنظريتي المادية التاريخية و الجدلية ،و القول بنظرية الأحوال الثلاث[204] . هذه الأفكار التي جاء بها الفكر المادي الحديث ، هي في الحقيقة ليست حقائق علمية ، و لا عقلية ، و إنما هي خرافات ،و أوهام ، و ظنون ، أُلبست ثوب العقل و العلم زورا و بهتانا . و كل من يدرسها بوعي و موضوعية و شجاعة ، و من دون انهزامية ، و بلا خلفيات مذهبية متعصبة للباطل ، فإنه سيتبن له أن الفكر المادي الحديث أنكر و حارب الأفكار و المذاهب و الأديان المخالفة له من جهة ، لكنه أختلق لنفسه خرافات و مفتريات و أباطيل جديدة باسم العقل و العلم ،و هي ليست منهما في شيء .

و الموقف السابع مفاده هو أن جورج طرابيشي زعم أن نظرية التطور- الداروينية- أجهزت بصورة نهائية على أسطورة آدم كأب للبشر ،و ردت أصل الإنسان إلى حيوان من جهة ، كما أن الثورة العلمية الحديثة كرّست حق العلم ،و حررت العقل من الأساطير الغيبية[205] .
و ردا عليه أقول: إن معظم ما قاله الرجل غير صحيح ، و فيه مغالطات و مبالغات ، و مجازفات و تدليسات . لأن العلم الحديث منذ ظهوره إلى يومنا هذا كل ما أثبته من **<u>حقائق</u>** كان في صالح الدين الحق من جهة ، و كان هدما للفكر المادي من جهة أخرى . و نحن نتحدى الرجل بأن يذكر لنا حقيقة-أقول حقيقة- علمية واحدة تخالف الدين الحق . و من أهم ما أثبته العلم الحديث -و كان في صالح الدين- هو قوله بحدوث الكون و نهايته ،و هذه الحقيقة هي ضربة قاصمة للفكر المادي . فجاء العلم الحديث و صدّق ما قاله الدين من أن الكون له بداية ،و ستكون له نهاية يوم القيامة . كما العلم الحديث أظهر معجزات القرآن المتعلقة بالإعجاز العلمي في القرآن الكريم ،و هي كثيرة و متنوعة تتعلق بعلم الأجنة ، و الفلك ، و الجيولوجيا ، و التاريخ القديم ، و الفيزياء ، و بغير ذلك من العلوم . و هذا الموضوع تخصص فيه علماء مختصون كثيرون ،و لهم في ذلك مجامع علمية ، و مصنفات كثيرة جدا .
و أما الفكر المادي الإلحادي فليس في جعبته شيء صحيح يُؤيد فكره من العقل الصريح ،و لا من العلم الصحيح . و إنما رأس ماله الأهواء و الظنون ، و الشكوك الشبهات ، و المغالطات و المفتريات. و كل ذلك لا يُغني عن الحق شيئا . و نحن

---

[204] عن ذلك أنظر مثلا : يوسف كرم : نفس المرجع .
[205] جورج طرابيشي : العلمانية كجهادية دنيوية ، موقع أوان على شبكة الأنترنت، يوم : 2008/11/01 .

نتحدى الماديين الملحدين بأن يأتوا بدليل واحد صحيح من العقل أو من العلم ، أو منهما مها ، يُؤيد مزاعمهم الكفرية الإلحادية .

و أما ما قاله عن نظرية التطور العضوي ، فهو كلام غير علمي ،و لا عقلاني . لأن هذه النظرية لم تصل أبدا على مرتبة الحقيقة العلمية الصحيحة المُتفق عليها ، و رغم ذلك انتشرت بين كثير من أهل العلم في القرن العشرين ، ليس لأنها حقيقة علمية ، و إنما لأنها كانت مدعومة ماديا و سياسيا و علميا من طرف المعسكر الشيوعي الملحد ، و من طرف الدوائر المتعاملة معه . فهذا هو السبب الرئيسي في انتشارها ،مع أنها خرافة .

و لا يُوجد أي دليل علمي صحيح يُثبت نظرية التطور ، و كل ما تحتج به فهو إما أنه شبهات و أباطيل مُختلقة ، أو أنها أدلة صحيحة حُرفت عن أصلها ، و وضعت في غير مكانها الصحيح ، ثم حُملت ما لا تحتمل . و بمعنى آخر أن الأدلة التي يُحتج بها لتأييد نظرية التطور ، كالحفريات ،و الهياكل العظمية ،و الجماجم ، فإن بعضها مزيف مختلق ، و بعضها الآخر لا يدل أبدا على التطور العضوي . و كل ما يُقدم على أنه آثار و حفريات لا تزيد على أنها هي أدلة على وجود كائنات مختلفة و متنوعة كانت تعيش قديما على وجه الأرض ، ثم انقرضت الآن، من دون تطور عضوي ، و لا أنها تطورت عن بعضها . لأن القول بذلك هو مجرد زعم باطل لا دليل عليه . و التنوّع الموجود في الكائنات كان قديما ، و ما يزالا قائما ،و لا علاقة له بالتطور العضوي ، ،و إنما هو اختلاف تنوع لا اختلاف تطور ، يشهد على وحدة الخالق و حكمته و قدرته على الفعل . و كلامي هذا لا أقوله من فراغ ، و إنما له ما يُدعمه من الشرع ، و العقل ، و من علم الحفريات ، و الجيولوجيا ، و علم الأجنة ، و الوراثة ،و الواقع الطبيعي الحيواني . و قد جمعت كل ذلك في كتاب أفردته لنقد نظرية التطور على ضوء الشرع و العقل و العلم . تبين منه أن ما يقوله التطوريون ما هو إلا شبهات ، و مغالطات ،و تحريفات ، و أن الداروينية برمتها ما هي إلا خرافة من خرافات الملاحدة و التطوريين ، تُضاف إلى خرافاتهم الأخرى [206] .

و يُؤيد ذلك أيضا أنه في نهاية سنة 2009 ، أو مطلع 2010 أعلن طائفة من علماء بعض الجامعات الأمريكية المختصين في تاريخ الأجناس خطأ نظرية التطوّر ، و أنها مخالفة لأحدث المكتشفات العلمية الحديثة . و هذا الخبر قد تناقلته مختلف وسائل الإعلام العالمية .

و أما الموقف الأخير-العاشر من المجموعة الأولى- ، فمفاده أن نصر حامد أبا زيد ذكر أن الخطاب الديني يجعل العالم يبدو مشتتا ،و الطبيعة مُبعثرة ، إلا من الخيط الذي يشد كل أجزاء العالم إلى الله . و ذكر أيضا أن هذا التصوّر لا ينتج أية معرفة علمية بالطبيعة ، و لا بالمجتمع . و هذا التصور هو امتداد للموقف الأشعري القديم الذي ينكر السببية في الطبيعة ، لحساب جبرية شاملة))[207] .

---

[206] أنظر كتابنا : الداروينية في ميزان الإسلام و العلم ، دار البلاغ ، الجزائر . و الكتاب متوفر أيضا على الشبكة المعلوماتية .

[207] نصر حام أبو زيد : نقد الخطاب الديني ، ص: 81 .

و أقول : إن قوله هذا هو حكم عام لا يصح إصداره و تعميمه على كل الخطاب الديني . لأن الخطاب الإسلامي فيه اتجاهات كثيرة ، كالاتجاه الصوفي ، و الشيعي الإمامي ، و الأشعري ، و الماتريدي ، و السلفي ، و غيرها . و هذه الاتجاهات كلها تدخل في الخطاب الديني من جهة ، و هي ليست حجة على الإسلام ،و لا حكما عليه من جهة أخرى . بل هو الحجة بنفسه و الحكم على غيره من الأديان و المذاهب الأخرى . و هي لا تُعبر بالضرورة عن موقف دين الإسلام ،و إنما هي تعبر أولا عن مذهبها و اتجاهها ، لكنها قد تُعبر عن الموقف الصحيح لدين الإسلام إذا كان منهجها سليما ،و فهمها صحيحا موافقا للشرع . لذا فإن الانتقادات التي ذكرها الرجل لا تصح في حق الإسلام ، و لا تصدق على الفكر الديني الصحيح الموافق للشرع و القائم عليه .

و بناء على ذلك فإن الفكر الإسلامي الصحيح ينص على أمرين مهمين أكد عليهما الشرع: الأول هو أن الله تعالى خالق كل شيء ،و أنه يُمسك السموات و الأرض أن تزولا ، و لا يعزب عنه شيء . و أنه سبحانه و تعالى إذا أراد شيئا ، فإنه يقول له : كن ، فيكون . و الأمر الثاني هو أنه مع ذلك فإن الكون مخلوق بإحكام و إتقان ، و محكوم بسنن إلهية لا تتبدل و لا تتحول ،و أن الكون محكوم بالسببية و الحكمة ، و العدل و الرحمة ،و التوازن المحكم الدقيق المُدهش . كل ذلك بأمر الله تعالى و إذنه ،و الشواهد الشرعية على ذلك كثيرة جدا ، منها قوله تعالى : {إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَن تَزُولَا وَلَئِن زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّن بَعْدِهِ إِنَّهُ كَانَ حَلِيماً غَفُوراً }-سورة فاطر:41-،و{إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ }-سورة يس:82- ،و {الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَداً وَلَمْ يَكُن لَّهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيراً }-سورة الفرقان:2-. فالانتقادات التي أشار إليها الرجل لا تصدق على الدين الحق ،و لا على الخطاب الإسلامي الصحيح القائم على الوحي الصحيح ،و العقل الصريح ، و العلم الصحيح . لكن الرجل اغفل ذلك ،و عمم حكمه ، إما لأنه لم يكن علم به ، أو أنه أغفل ذلك عمد لغايات في نفسه يريد الوصول إليها .

و أما المجموعة الثانية فموضوعها : قوانين الطبيعة و التدخل الإلهي فيها ، و هي تتضمن طائفة من الأباطيل قال بها بعض أدعياء العقلانية . و سنذكرها من خلال المواقف الآتية : أولها هو أن حسن حنفي زعم أنه عندما اكتمل الوحي برسالة الإسلام الخاتمة ، تَمَّ الإعلان عن استقلال الإنسان و الطبيعة عن كل تدخل خارجي . حتى أن ((الله عند الأصوليين لا يكاد يُذكر اسمه ،و لا يذكرون إلا الشارع ، أي واضع الشريعة . و لا يكاد يُذكر في الفلسفة ،و لا تذكر الفلسفة إلا واجب الوجود))[208] .

[208] حسن حنفي : في فكرنا المعاصر ، ص: 91 .

و أقول : إن قوله هذا زعم باطل ، و افتراء على الشرع ، و العقل و العلم . لأن الرجل لم يذكر دليلا يُثبت به زعمه ،و الشرع الذي احتج به ،و أشار إلى أنه اكتمل ، هو نفسه يُكذّبه ،و يبطل زعمه . و ذلك أن الشرع عندما نص على اكتمال الدين في قوله سبحانه: { الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِيناً }-سورة المائدة:3- ، لا يعني انفلات الإنسان و الكون عن الإرادة الإلهية ، و لا أن الإنسان له أن يفعل ما يريد . و إنما كما انه نصّ على اكتمال الدين فإنه نص أيضا على أن الله رضيه لنا دينا . و أنه يجب على الإنسان أن يكون عبدا لله ،و عليه أن يلتزم بشرعه . و أنه لم يُخلق إلا لعبادة ربه ،و إلا سيكون مصيره إلى جهنم و بئس المهاد . و نصّ أيضا على أن الكون بأسره في القبضة الإلهية ،و لن يستطيع هو و لا الإنسان الانفلات من القبضة الإلهية . و هذا الذي ذكرناه هو من بديهيات دين الإسلام و ضرورياته ، لكن حسن حنفي تعمد إغفاله .

و أما ما ذكره الرجل عن الأصوليين و الفلاسفة ، فالأمر ليس كما ذكره ، و بالغ فيه كثيرا ، و أخفى الحقيقة التي تخالف زعمه . و ذلك أن هؤلاء العلماء استخدموا عبارات : الشارع ، و الله تعالى ، و واجب الوجود ،و ليس كما زعم حسن حنفي بقوله ((لا يكاد)) ،و هي عبارة قريب معناها من عبارة : لم يستخدموها ، أو لم يستخدموها تقريبا . و قد رجعتُ إلى 12 كتابا أصوليا ،و بحثتُ فيها فوجدت الأمر خلاف ما زعمه الرجل . من ذلك كتاب البرهان في أصول الفقه لأمام الحرمين الجويني ، و كتاب المحصول للفخر الرازي ، و الاعتصام لأبي إسحاق الشاطبي ، فأحصيتُ فيها : 454 مرة ذُكرت فيها عبارة : الشارع ،و أحصيت-في مقابل ذلك- أكثر من 1640 مرة ذُكرت فيها عبارة : الله تعالى ، و أكثر من 360 مرة ذُكرت فيها عبارة : الله سبحانه [209] .

و قد عُدتُ أيضا إلى بعض كتب الفلاسفة المسلمين ، و هي: الإشارات و التنبيهات ، و الطبيعيات ،و هما لابن سينا ، و كتاب الحدائق في المطالب العالية للبطليوسي الأندلسي ، و بحثتُ فيها ، فعثرتُ على أكثر من 36 مرة ذُكرت فيها عبارة : الله تعالى ، أو الله سبحانه . أَفَليس هذا دليل دامغ على بطلان ما زعمه حسن حنفي ،و أنه كان مبالغا فيما ادعاه ؟ ! . أليس ما ذكرناه هو دليل دامغ على أنه لا يصح أن يُوصف بما وصفه حسن حنفي بعبارة : لا يكاد ،و لا بعبارة : لا يذكر الفلاسفة إلا واجب الوجود ؟! ، فمن الذي نصدق ، ما ذكره هؤلاء في كتبهم ، أو ما زعمه الرجل ؟! .

و الموقف الثاني مفاده أن حسن حنفي زعم أن الطبيعة مُستقلة تخضع لقوانين حتمية و مُطردة ، و أن الطبيعة في التصوّر الديني تابعة لإرادة مُشخصة ، تفعل ما تشاء بلا قانون، أو علية ، و بلا قصد أو غائية[210] . و قد وافقه على زعمه هشام

---

[209] لا نوثق هذه المعطيات ، لأنها موجودة في الكتب التي أشرنا إليها ، و لأن توثيقها يأخذ وقتا طويلا ،و مساحة واسعة من هامش الكتاب . لذا فمن أراد التأكد من ذلك فليستخدم الحاسب الآلي .

[210] حسن حنفي : من العقيدة إلى الثورة ، ج 1 ص: 566 .

جعيط ، الذي زعم أن قوانين الطبيعة لا تُخرق بأية إرادة كانت ،و أيد زعمه بالقرآن بقوله : ((القرآن واضح هنا: و لن تجد لسنة الله تبديلا))[211] .

و ردا عليهما أقول: إن قول الرجلين باطل جملة و تفصيلا ، و لم يذكرا عليه دليلا صحيحا من الشرع ،و لا من العقل ، و لا من العلم . و إنما اعتمدا-فيما زعماه- على الهوى ، و التعصب ، و القول بلا علم ، للوصول إلى غايات مُخطط لها سلفا .

و زعمهما هذا باطل شرعا ، و عقلا ، و علما ، فأما شرعا فالأمر واضح جدا ، و هو من ضروريات دين الإسلام . و تفصيل ذلك هو أن الله تعالى أكد مرارا على أنه خالق الكون بأسره ، و لا خالق سواه ، و أنه سبحانه خلقه لغاية ،و لم يخلقه عبثا ،، و أنه قد أتقنه و أحكمه بسُنن لا تتغير إلا بإذنه . و أنه سبحانه سيُنهيه عندما يحين أجله كما أوجده أول مرة . و الشواهد الشرعية على ذلك كثيرة جدا ، منها قوله سبحانه: {يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاء كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُ وَعْداً عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ }-الأنبياء:104-،و {أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاء أَن يَخْسِفَ بِكُمُ الأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ }-سورة الملك:16-،و {إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَن تَزُولَا وَلَئِن زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّن بَعْدِهِ إِنَّهُ كَانَ حَلِيماً غَفُوراً }-سورة فاطر:41- .

و أما عقلا ، فإنه لا يُوجد أي دليل عقلي يقول: إن قوانين الطبيعة لا تتغير ، و لا يُمكن أن تتغير ،و لن تتغير من جهة ، و أنها ستبقى إلى الأبد على حالها من جهة أخرى . هذا القول لا يصح ،و لا دليل عليه ، و من يقول به فهو لا يتكلم بعقله ، و إنما يتكلم بهواه و تعصبه للباطل . فالإنسان الذي لا يُريد ملقاة الله تعالى ،و لا يُريد أن يُحاسبه على ما قدمت يداه ، هو الذي يُريد أن تبقى قوانين الطبيعة أزلية لا تتغير ، فلا نهاية للكون ، و لا معاد أخروي ، و لا حساب و لا عقاب ،و لا جنة و لا نار. فهو هنا يُعبر عن رغبته و هواه ، و لا يُعبر عما يقوله العقل الصريح ، الذي يرى الكون خاضعا لقوانين تُسيّره ، لكنه لا يستطيع أن يصدر حكما مطلقا بأنها لن تتغير ، أو أنها ستتغير بالضرورة . فالأمر يحتمل الأمرين ، و علينا البحث عن الأدلة الصحيحة التي تُثبت أحد الأمرين . و هذا لم يفعله الرجلان ، و إنما أصدرا حكما قطعيا بأبدية تلك القوانين من دون أي دليل صحيح . و هذا موقف ليس من الشرع ، و لا من العقل ، و لا من العلم ، و لا من الموضوعية في شيء .

و بناء على ذلك فإن العقل الصريح لا ينكر من أن الخالق عز وجل في إمكانه و مقدوره، و من حقه أن يتدخل في كونه و مخلوقات بما يشاء ، و كيفما يشاء ، و متى يشاء . فإذا أراد أن يضع له حدا ، فمن حقه ، و في مقدوره فعل ذلك ، و لا يحق لأحد الاعتراض عليه . و مثاله – و لله المثل الأعلى- كصاحب مصنع ، فله مُطلق الحرية في تشغيله و توقيفه حسب ما يراه مفيدا له ، و يكون تصرفه هذا منطقيا ، و منسجما مع ملكيته لمصنعه ،و لا يتناقض مع العقل أبدا . و بما أن هذا صحيح في حق مالك المصنع ، فإن ذلك في جنب الله أولى و أصح ، و أحكم و أعدل . فهو سبحانه قادر حكيم ، فعال لمل يُريد ، له التصرف المطلق في مخلوقاته

---

[211] هشام جعيط : الوحي و القرآن ، ص: 80 .

،و لا يحق لمخلوق أن يعترض عليه أبدا. و من يفعل ذلك فهو جاهل معاند مُتكبر، ضال أحمق مريض !! .

و أما علما فحجته قوية و دامغة ، و ذلك بما أن العلم قال بحدوث الكون و نهايته ، فهذا يعني أنه غير مستقل ، و أن قوانينه ليست حتمية ، و لا أزلية و لا أبدية ،و أن لها بداية و نهاية . و قد ذكر علماء الطبيعة أن كوكبنا هذا آيل إلى النهاية و الزوال ،و أنه قد يتعرض لكوارث تأتي عليه كلية . فهو كون هش عرضة للزوال في أية لحظة . و لهم في ذلك توقعات نظرية كثيرة ، في كيفية زواله . و تبين لهم أن الإنسان كان مُخطئا عندما افترض أن الكون سيكون دائما كما هو الآن . لذا فإن الأرض يمكن أن تتعرض لمخاطر كونية فتدمرها في أية لحظة . مثال ذلك المذنب الذي سقط في سيبيريا سنة 1908 م ، فأفنى الحيوانات و الأشجار في دائرة ثلاثين ميلا . و كوكبنا هذا معرّض لخطر التصادم في كل لحظة بسبب الأخطار الخارجية[212] .

تلك هي بعض الشواهد العلمية الدامغة من علماء مختصين في علم الطبيعة، و هي تُبين بطلان ما زعمه حسن حنفي و هشام جعيط .و تدل أيضا على أن قوانين الطبيعة ليست حتمية مُؤبدة ،و إنما هي –مع وجودها- يمكن أن تزول و تُدمر في أية لحظة . فهذا التدمير حقيقة شرعية ، أكدها العلم الحديث، و لا ينكرها العقل الصريح .

و أما فيما يخص ما قاله حسن حنفي عن الطبيعة في التصوّر الديني ، فهو كلام عام إذا صدق على الأديان الباطلة ، فإنه لا يصدق على دين الإسلام ،و لا على الفكر الإسلامي الصحيح . و النصوص الشرعية الدالة على بطلان زعمه كثيرة جدا ، و هو قد أغفلها لغاية في نفسه . فهي قد نصت صراحة على أن الكون مخلوق لله ، و قد خلقه مُتقنا مُحكما، لا نقص فيه و لا خلل. كقوله سبحانه: {وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ }-النمل:88-،و { وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيراً }-سورة الفرقان:2- . و نصّ سبحانه على أنه خلق الكون وفق قوانين و سنن لا تتغير و لا تتبدل إلا أن يشاء الله ،و أنها ستتغير عندما يحين وقت نهاية العالم ،و هذا أمر سبق أن ذكرنا الآيات الدالة عليه ، فلا نعيده هنا .

و أما فيما يتعلق باستشهاد هشام جعيط بالقرآن الكريم لتأييد زعمه بأن قوانين الطبيعة لا يمكن أن تتغير ، فهو استشهاد لا يصح ،و هو افتراء على القرآن الكريم ،و على الحقيقة . لأن الآية التي ذكرها لا تنفي تدخل الإرادة الإلهية ،و إنهائها للكون ، و إنما هي قررت أمرا واقعا مُشاهدا هو أن هذا العالم مُحكم مُقدر ،و هو دليل دامغ على عظمة خالقه ، و لن يستطع أحد التصرف فيه ، أو تغييره إلا الله تعالى . لكن الرجل مغالط و مُحرف للشرع ، لأنه يعلم أن القرآن يُفسر بعضه بعضا من جهة ،و أنه توجد آيات كثيرة جدا نصت على أن الله تعالى هو الذي يُمسك السموات و الأرض أن تزولا ،و أنه سبحانه سيُنهي هذا العالم لا محالة

[212] انظر : فرانك كلوز : النهاية : الكوارث الكونية ، ص:: 10 ، 14 ، 15 ، 19 ، و ما بعدها ، 22 .

يوم القيامة من جهة أخرى . لكنه مع ذلك أغفل ما قرره الشرع ،و حرّفه عندما استشهد به في زعمه السابق . و الرجل استشهد بتلك الآية اعتمادا لا اعتقادا، لأنه لا يُؤمن بالقرآن أصلا ، و هو قد كذّبه و افترى عليه عشرات المرات ، بل مئات المرات ، في كثير من كتبه[213] . و لو كان حياديا موضوعيا لجمع كل الآيات المتعلقة بالموضوع ،و فسّرها تفسيرا موضوعيا سليما ،و فق المنهج الشرعي الصحيح في التفسير . لكنه لم يفعل ذلك لأنه صاحب هوى ، و لم يكن صاحب علم ، و لا حجة ، و لا بديهة ، و لا شرع ، في كثير مما كتبه حول دين الإسلام . إنه يتعامل معه بالتحريف و القص و التغليط ، و قد يطلع علينا برأي يزعم فيه أن القرآن يُحرم الصلاة ، لأنه قال: {فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ }-الماعون:4-،و {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَقْرَبُواْ الصَّلاَةَ }-سورة النساء:43- !! .

و أما الموقف الثالث – من المجموعة الثالثة- فمفاده أن الكاتب فؤاد زكريا زعم أن من مظاهر التفكير الأسطوري ، هو تفسير مظاهر الطبيعة بالغائية قياسا على ما يحدث في عالم الإنسان –الذي تتحكم فيه الغائية- ، ثم قال : ((و هكذا إنك إذا سألت لماذا يسقط المطر ؟ ، كان رد أنصار الفكر الغائي هو : لكي يروي الزرع . و إذا سألت لماذا يحدث الزلزال، أو الفيضان ؟ ، كان الرد : لكي يُعاقب الله أناسا ظالمين . و هكذا يتصور هؤلاء أن مسلك الطبيعة مماثل لمسالك الإنسان . فيقعون بذلك في شرك التفكير الأسطوري)) . و ((الواقع أن الطبيعة لا تعرف غايات بالمعنى الذي نفهم به نحن هذا اللفظ . بل إن حوادثها تحكمها الضرورة فحسب . و لا يحدث فيها شيء كسقوط المطر ، أو وقوع فيضان ...إلخ ، إلا إذا توافرت الأسباب الطبيعية المؤدية إليه . و عندما تتوافر هذه الأسباب يكون حدوث الظاهرة أمرا حتميا . و أما الغايات ، فإننا نحن الذين نخلقها ،و نستغل من أجلها حوادث الطبيعة , فنحن قد وجدنا المطر بالفعل ، ثم اكتشفنا بالتجربة فائدته في ري الزرع ، فخلقنا هذه الغاية . و أما المطر ذاته فكان يسقط سواء روينا به زرعنا ، أم لم نروه ،و قس على ذلك بقية الحالات))[214] .

و ذكر أيضا أن الدليل الواضح على إخفاق التعليل الغائي للظواهر الطبيعية ، هو أن التعليل كثيرا ما يتخبط و يتناقض ، مثال ذلك: إن المطر يرى فيه البعض أنه نزل لري المرويات . و يرى آخرون أنه نزل لري الإنسان و الحيوان . و يرى آخرون أن المطر يسقط للبركة . و يرى صاحب الكوخ الهش أن سقوط المطر نقمة عليه ،و لا يُصيب الأشرار وحدهم ، بل يُصيب الأبرياء كذلك . و نفس الأمر يتعلق بالزلازل ، فيتضرر بها أقوام ، و ينتفع بها آخرون . ثم قال: ((و هكذا تتباين الغايات التي يمكننا أن ننسبها إلى الظاهرة الواحدة حسب مصالحنا ، و وجهات نظرنا الخاصة)). و هذه التفسيرات مُستمدة من الخيال البشري ، و هو ((تفسير باطل لا يخلو من التخبط و التناقض))، لذا ((لم يكن من المستغرب أن يتخلى التفكير العلمي عن فكرة الغائية ،و يعدها امتدادا للطريقة الأسطورية في فهم العالم ... و هكذا أصبح العلم يقتصر على الأسباب التي تُؤدي إلى حدوث هذه الظواهر ،

---

[213] للوقوف على ذلك أنظر كتابنا : الذي خصصناه للرد على هشام جعيط و عابد الجابري فيما افترياه حول القرآن الكريم ، و عنوانه : أباطيل و خرافات حول القرآن الكريم و النبي محمد –عليه الصلاة و السلام- .

[214] فؤاد زكريا : التفكير العلمي ، عالم المعرفة ، الكويت ، 1978 ، ص: 51 .

أي على ما يُطلق عليه اسم العلل ، أو الأسباب الفاعلة ، و هي الشروط الضرورية التـي لا يحـدث الشـيء إلا إذا تـوافرت . و لا بـد إذا تـوافرت مـن أن يحـدث الشيء))[215] .

و ردا عليه أقول: إن قوله هذا باطل جملة و تفصيلا ، و لم يقدم دليلا صحيحا لتأييده ، و مارس التغليط و التحريف ، و التلاعب و التدليس فيما قاله ،و في الأمثلة التي ذكرها . و هو لم يقدم لنا قراءة عقلية ، و لا علمية ، و لا شرعية ، و إنما طرح قراءته الذاتية المبنية على هواه و مذهبيته الباطلة ، و فرضها على الطبيعة ،و عرضها على القراء على أنها قراءة علمية موضوعية . و الأدلة على بطلان زعمه ،و على صحة ما قلناه ، تتمثل فيما يأتي :

أولا إن الشرع الحكيم نصّ صراحة على وجود الغائية ،و الهدفية ، و الحكمة الباهرة في الكون ، بدليل الشاهدين الآتيين: أولها هو أن الله تعالى وصف نفسه بأنه حكيم ، و عليم ، و عزيز ، و خبير ، و بديع ، و رحيم ، و عادل ؛ و هذا-يعني بالضرورة- أن أفعاله تعالى كلها لا تحرج عن الحكمة ،و الغائية ، و العدل ، و المصلحة ،و الرحمة . و بمعنى آخر أنه لا توجد في أفعاله عبثية ،و لا خلل، ولا اضطراب ، و هذا يستلزم أن الكون كله مخلوق و موجه لتحقيق غايات و حِكم خلق من أجلها . و الشواهد الشرعية الدالة على ذلك كثيرة ، منها قوله سبحانه: {أَيَحْسَبُ الإنسان أَن يُتْرَكَ سُدًى }-سورة القيامة:36-، و {أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثاً وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ }-سورة المؤمنون:115-،و {وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاء وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَاطِلاً ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ }-سورة ص:27-، و { وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيراً }-سورة الفرقان:2-، و {وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ }-سورة النمل:88-،و {وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً مِّنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لَّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ }-سورة الجاثية:13-، و{وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ فَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ وَمَا أَنتُمْ لَهُ بِخَازِنِينَ }-سورة الحجر:22-.

و الشاهد الثاني هو أن الله تعالى ذكر صراحة أنه خلق الإنس و الجن ليعبدوه ،و ليتم لهم ذلك سخر لهم ما في السموات و الأرض ،و هذا يستلزم وجود الغائية في كل مظاهر الكون ، و الواقع يشهد على وجودها، فمظاهر الطبيعة مسخرة لخمة الإنسان بشهادة الشرع و العقل و العلم .

و قد نص الله تعالى على أنه يبتلي عباده بالسراء و الضراء ،و هو مظهر من مظاهر الحكمة و الغائية في الكون ، قال تعالى : { وَنَبْلُوكُم بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ }-سورة الأنبياء:35-، و قوانين الطبيعة نفسها لا تسير لوحدها ،و إنما الله تعالى هو الذي سخرها لأداء مهام معينة . و هذه المهام كما تظهر في الجانب الطبيعي ، فهي تظهر أيضا في الجانب البشري ، فهي تُؤدي مهام متعددة ، لقوله تعالى : {أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ السَّمَاءِ مَاء فَأَنبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنبِتُوا شَجَرَهَا أَإِلَهٌ مَّعَ اللَّهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ }-سورة

[215] نفس المرجع ن ص: 52 .

النمل:60-،و{وَآيَةٌ لَّهُمُ الْأَرْضُ الْمَيْتَةُ أَحْيَيْنَاهَا وَأَخْرَجْنَا مِنْهَا حَبّاً فَمِنْهُ يَأْكُلُونَ }-يس:33-، و {وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ فَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ وَمَا أَنتُمْ لَهُ بِخَازِنِينَ }-سورة الحجر:22-. فالله تعالى كما سخر الرياح لتحريك السحاب ،و تلقيح النبات ، فهو قد سخرها أيضا لعقاب بعض عباده ، أو لمكافأتهم ،و كل ذلك من سنن الله في الكون، كقوله سبحانه: {هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَّى إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُواْ بِهَا جَاءتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَاءهُمُ الْمَوْجُ مِن كُلِّ مكانٍ وَظَنُّواْ أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ دَعَوُاْ اللّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ لَئِنْ أَنجَيْتَنَا مِنْ هَذِهِ لَنَكُونَنِّ مِنَ الشَّاكِرِينَ }-سورة يونس:22- ،و {وَأَمَّا عَادٌ فَأُهْلِكُوا بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ }-سورة الحاقة:6 - . فقوانين الطبيعة مُسخرة لأداء مهام و غايات طبيعة و بشرية معا، و هذا ليس تناقضا ،و إنما هو اختلاف تكامل و تنوّع . و هذا خلاف ما قاله الرجل الذي أراد أن يوهمنا بزعمه السابق .

و ثانيا إنه لا يصح عقلا ،و لا علما ،و لا شرعا حصر الغائية في سلوكيات الإنسان ،و نفيها عن المخلوقات الأخرى . و من ينفيها عنها فهو مغالط و مُعاند ، و مُتعصب للباطل ينكر الشمس في رابعة النهار. و الشواهد الآتية تُبين ذلك بوضوح : أولها إن الرجل حصر الغائية في سلوكيات الإنسان الإرادية ، لأنه يحس بها ،و يُمارسها ،و يراها كل الناس،و لا يُمكنه إنكارها . لكن الحقيقة هي أن حتى المخلوقات الحية الأخرى لها وعي و تتحرك ، و تأكل و تنام ... إلخ ، فإذا كان الإنسان عندما يستجيب لحاجياته المتنوعة يفعل ذلك بغائية و حكمة و هدفية ، فلماذا لا تكون الحيوانات كذلك ، فهي تستجيب لحاجياتها وفق غايات خاصة بها ؟ . أنها لا تختلف في ذلك عن الإنسان ، فكل منها مخلوق طبيعي له غرائزه و حاجياته يعمل على تلبيتها في الواقع . إنه ليس لدى الرجل أي دليل صحيح يحصر الغائية في الإنسان ،و ينفيها عن الحيوان . و لن يستطيع إثبات زعمه إلا إذا دخل في وعي الحيوانات ،و اطلع على ما يدور في خواطرها ،و و تأكد من أنه ليست لها غايات . و هذا لن يتمكن من القيام به من جهة ، كما أن سلوكيات الحيوانات شاهدة على بطلان زعمه من جهة أخرى .

و الشاهد الثاني مفاده هو أن حياة الحيوانات حافلة بالشواهد المادية التي تدل على أنها تُشبه الإنسان في جوانب كثيرة من حياتها العملية . فلها وعي يُناسبها ، وهي حريصة على حياتها ، بالبحث عن الطعام ،و الدفاع عن نفسها . و بعضها يُهاجم الإنسان و يفترسه ،و بعضها الآخر يفر و يختفي منه . و النملة عندما تجد غذاء لا تستطيع حمله تأتي بمن يُساعدها من أخواتها لتأخذه إلى مدينتها . و إذا وضعنا أمامها حاجزا ، فإنها تعمل على تجاوزه . و هي تجمع الحبوب و تخزنها لوقت الحاجة . و الملاحظ في حياة الحيوانات يتبين له أن كلا منها له وسيلة اتصال بمثابة لغة تتفاهم بها فيما بينها ،و هذا أمر أشارت إليه دراسات علمية حديثة كثيرة و متنوعة ، نجدها في الكتب و الشبكة المعلوماتية ، و على صفحات الجرائد و المجلات . و وجود ذلك هو دليل دامغ على وجود الغائية في حياة الحيوانات ، فلا لغة دون غائية . و هذا أمر أكده القرآن الكريم، فقد نصّ صراحة على أن الحيوانات

أُمم أمثالنا ،و لها لغات تتفاهم بها ،و أنها تعرف الإيمان و الكفر ، كقوله تعالى : {وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلاَ طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلاَّ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم مَّا فَرَّطْنَا فِي الكِتَابِ مِن شَيْءٍ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ }-سورة الأنعام:38-،و قال الهدهد لسليمان-عليه السلام-{وَجَدتُّهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِن دُونِ اللَّهِ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ{24} أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ{25} اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ{26} -سورة النمل:23-.

و الشاهد الثالث هو أن الرجل مُتناقض مع نفسه ،و ذلك أنه أثبت الغائية لكائن طبيعي مخلوق هو الإنسان ،و نفاها عن الكائنات الطبيعية الأخرى من دون دليل من الشرع ،و لا من العقل ، و لا من العلم . و المفروض أنه يُثبتها لكل المخلوقات ، لأن الإنسان لا يختلف عن المخلوقات الأخرى من حيث أنه مخلوق طبيعي كالمخلوقات الطبيعية الأخرى . فلماذا يختلف هو عنها في الغائية ؟ ،و ما هو الدليل الصحيح على أنه يختلف عنها في ذلك ؟! . إن كلا من الشرع و الواقع يشهدان على أن لكل مخلوق في هذا الكون له غائية تناسبه .

و تناقض أيضا عندما جعل سلوكيات الإنسان الاختيارية لها غائية ،و نفاها عن جانبه الطبيعي اللاإرادي ، فجعله غير غائي . فهل يُعقل أن يكون سعي الإنسان للتناسل ، و ممارسة الزراعة و الصناعة و التجارة ،و غير ذلك من النشاطات ، هو من الأفعال الغائية في حياة الإنسان ، لكن دوافعه الباطنية كغريزة الزواج ،و الأكل ،و النوم ليست لها غائية ؟؟!! . فهذا زعم باطل و مُضحك ، و إذا قال الرجل: إنه لا يقصد ذلك ،و لم ينفه . قيل له: إن هذا الذي أثبته ، كما أنه موجود في الإنسان في جانبه الطبيعي ، فهو أيضا موجود في الحيوان ، فهي أيضا لها غرائز و دوافع تعمل على إشباعها ،و هذا يعني أن سلوكياتها هي أيضا لها غائية ، كسلوكيات الإنسان التي لها غائية، و هي استجابة لغرائزه و حاجياته . و عليه فليس أمام الرجل إلا أن ينفي الغائية عن الإنسان و الحيوان معا ، وهذا أمر لا يصح ، لأنه مخالف للشرع و العقل، و الواقع و العلم ،و إما أن يُثبتها لهما معا ،و هذا هو الصحيح ، الموافق للشرع و العقل و العلم و الواقع .

و أما اعتراض الرجل على اختلاف تفاسير الناس حول ظاهرة المطر ، أو الزلازل ، فالأمر ليس كما طرحه . لأن ما يراه الناس ،و ما قالوه في تفسيراتهم لا ينفي الغائية و الوظيفية ، و الحكمة في الطبيعة ، و إنما يُثبت كل ذلك من جهة ، و يُشير إلى اختلاف الناس في التفسير ، و هو-في الغالب- اختلاف تنوع لا اختلاف تناقض من جهة أخرى . و سببه اختلاف زوايا النظر ،و حالات و ظروف المفسرين ، فيكون هذا تنوعا و إثراء للموضوع . و لا أدري هل الرجل لا يُفرق بين اختلاف التناقض و التنوع ، أو أنه تعمد إغفال ذلك ، و وصفه بالتخبط و التناقض لغاية في نفسه ؟! . و قد يأتي مُفسر آخر فيجمع كل ما قيل عن غائية سقوط المطر ، و يزيد أشياء من عنده ، ثم يطرح كل ذلك كجواب واحد عن غائية المطر . فيصبح تفسيره رأيا واحد جامعا ، لا تخبط فيه ،و لا تناقض ،و لا تعدد في

الآراء .و بذلك يسقط اعتراض الرجل المتعلق بتعدد التفسيرات . و حتى في حالة تعدد الآراء ، و خطأ بعضها في التفسير و إظهار الغائية ، فإن هذا لا ينفي وجود الغائية ، و ليس دليلا على بطلان مبدأ الغائية و الحكمة في الطبيعة .

علما بأن تعدد غائية الظاهرة الواحدة ، كالمطر مثلا ، ليس هو كما أراد أن يُوهمنا به فؤاد زكريا ، و إنما هو تعدد لا عيب فيه ،و لا تخبط ،و لا تناقض ،و إنما هو أيضا تعدد يُظهر حكمة الخالق الباهرة و غائيته في مخلوقاته . فعندما نقول: إن المطر ينزل لري المزروعات ، و لسقي الإنسان و الحيوان ، و لغسل التربة ، و لتطهير الأرض ، و لتنقية الهواء ،و لتلطيف الجو ، و لعقاب الضالين ،و لإظهار نعمه و قدرته ،و حكمته ورحمته ، فإن كل هذا – و غيره- يتضمن تفسيرات غائية صحيحة ، هي شاهدة على الحكمة و الغائية في الكون . فتعدد التفسيرات الغائية للظاهرة الواحدة ، ليس بالضرورة أنه اختلاف تناقض ، فقد يكون اختلاف تنوع ،و من ثم فتفسيراته قد تكون كلها صحيحة ، أو بعضها صحيح . و مثال ذلك أنه قد يُوجد في الصيدليات دواء واحد متعددة الخصائص ، و العلاجات ،و الغايات ،فهو دواء واحد لكن يمكن استخدامه لعلاج عدة أمراض . فهل هذا خلط و تخبط و تناقض ؟ . كلا ، إنه ليس كذلك ،إنه تعدد إيجابي في خصائص الدواء العلاجية الغائية .

و ثالثا إن كلا من الشرع ، و العقل ، و العلم يُثبت أن كل قوانين الطبيعة و مخلوقاتها ، مخلوقة بدقة و إتقان ،و أنها تُؤدي وظيفة محددة محكومة بالضرورة و الحتمية . و هذا يعني أن كل ما في الطبيعة له غاية ، أو غايات يُؤديها ، لأنه لا وظيفة ،و لا وظائف دون غائية و حكمة. فبما أنه يقوم بوظيفة ، فهذا يعني أن له غاية و حكمة من وظيفته . فالمخلوقات – من أمطار و رياح ،و حيوانات و كواكب -، كلها لها وظائف تؤديها ، و هي أيضا متعاونة فيما بينها ، فالمطر لكي يسقط لا بد أن تتدخل و تتعاون عدة عوامل ليسقط بطريقة حتمية مُسخرة . و هذا دليل دامغ وجود غائية و حكمة في الكون . و بذلك تسقط مزاعم الرجل الذي أراد أن يُوهمنا عندما نفى الغائية عن مظاهر الطبيعة بدعوى الحتمية ، لأن الحتمية لا تنفي الغائية ، و لا الحكمة في الطبيعة ،و إنما هي دليل على وجود تسخير وظيفي لها من جهة ،و القول بالحتمية هو نفسه يتضمن الغائية و الوظيفية ، و الحكمة و الهدفية من جهة أخرى .

و قد أظهر العلم الحديث أن الكون قائم على الغائية : نشأة ، و تطورا ، و نهاية ، بدليل الشواهد الآتية : أولها بما أن العلم قال بأن للكون بداية ، و له عمر زمني مُقدر ، ثم بعد تكوّنه ظهرت الكائنات الحية ، آخرها الإنسان . ثم قال بأن للكون نهاية حتمية سائر إليها ، فإن هذا يعني أن الكون يسير نحو غاية كبرى ، تتخلله غايات وحِكم و وظائف جزئية في إطار المسار الغائي النهائي . و إلا لماذا يظهر الكون ، ثم تُخلق المخلوقات ، ثم يتجه الكون كله إلى الموت و النهاية و الدمار ؟؟!! . أليس في ذلك دليل دامغ على الغائية ؟؟ .

و الشاهد الثاني هو أن العلم الحديث قال: إن الكون نشأ - حسب نظرية الانفجار العظيم -و هي موافقة للقرآن- بحدوث انفجار في مادته الأولى ، فأدى ذلك إلى

تكوّن هذا الكون الكبير العظيم ،و البديع الجميل المعجز . فهل يُعقل أن الانفجار يُؤدي إلى البناء ؟! ، أنه لا يُعقل ، و إنما المعقول هو أن الانفجار يُؤدي إلى الدمار و الخراب و الهلاك . و بما أن هذا الانفجار لم يُؤد إلى ذلك ، و إنما أدى إلى نشأة هذا الكون البديع ، فإن هذا دليل قاطع و دامغ على أن الكون خلقه خالق لغايات و حِكم و وظائف مُسخر للقيام بها .

و الشاهد الثالث مفاده هو أن المتدبر في تاريخ نشأة الكون و تدرجه عبر مراحل زمنية طويلة ، يتبين له أن كل مرحلة كانت لها وظيفة غائية تؤديها ، ثم أن كل مرحلة هيأت الظروف لمرحلة أخرى قادمة ، و هكذا .فلما استقرت الأرض ظهر الماء ، ثم النبات ، ثم الحيوان ، ثم لما تهيأت الأرض تماما ظهر الإنسان ، فوجدها مهيأة له بهوائها ، و مائها، و نباتها ، و كنوزها ، و حيواناتها ...إلخ ، فهو لا يستطيع أن يعيش بدون ذلك . و هذا الأمر كما أن العلم قد ذكره ،و العقل يقول به ، فإن الشرع أشار إليه أيضا، في قوله تعالى : {وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِن فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاء لِّلسَّائِلِينَ }-سورة فصلت:10-،و { وَإِنَّ يَوْماً عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ }-سورة الحج:47-،و{هَلْ أَتَى عَلَى الإنسان حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شيئا مَّذْكُوراً }-سورة الإنسان :1-،و {وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلاَئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً }-سورة البقرة:30- .

و بذلك يتبين أن الكون قائم على الغائية : نشأة ، و تطورا ، و نهاية . و أن كل ما فيه له وظائف غائية يُؤديها . و هذا كله يُبطل مزاعم الرجل الذي أراد أن يُوهمنا بشبهاته و مغالطاته بنفيه للغائية ، بلا دليل صحيح من الشرع ، و لا من العقل ، و لا من العلم .

و أما زعمه بأن التفكير العلمي تخلى عن الغائية . فهو زعم لا يصح ، لأن العلم لم ينف الغائية ، و إنما أثبتها كما سبق أن بيناه من جهة ، و إنما الذين نفوها هم الماديون و الملحدون ، ليس لأنها غير موجودة ، و إنما لأنهم لا يرغبون في إثباتها ،و لا يريدونها ، لأنها تزعجهم ، و تُفسد عليهم فكرهم المادي من جهة ثانية . كما أن إثباتهم لها يضعهم في حرج شديد مع أنفسهم و معارضيهم من جهة ثالثة .

و كما أنه قد سبق أن بينا أن الغائية هي حقيقة كونية ثابتة شرعا ، و عقلا و علما ، فإن كثيرا من أهل العلم المختصين في علوم الطبيعة ، قد قالوا بوجود الغائية في الكون ، منهم : جيمس جينز ، و آرثر إيدينجتن ، و روبرت أغروس ، و ستانسيو ،و غيرهم[216] .

و أشير هنا إلى أن مما يزيد في إبطال مزاعم الرجل ، هو أن حتى بعض الاتجاهات المادية تقول بالغائية في الطبيعة ، منها : الاتجاه الداروينى ، فهو عندما يقول بخرافة التطور العضوي ، فإنه يزعم بأن لهذا التطور غاية يسعى إلى الوصول إليها ، ابتداء من أول خلية إلى ظهور الإنسان . و هذا بناء على آلية الانتخاب الطبيعي المزعوم ،و البقاء للأصلح[217] . فهذا التطور الخرافي المزعوم له دور وظيفي غائي ، و من ثم فهو ينقض ما زعمه الرجل .

---

[216] أنظر : روبرت أغروس : العلم في منظوره الجديد ، عالم المعرفة ، الكويت ، ص: 66، 67 ، 68 ، 69 ، 147 . و وحيد الدين خان : الدين في مواجهة العلم ، دار المختار الإسلامي ، القاهرة ، ص: 60، 61 ، 62 .

[217] للتوسع في ذلك، و للرد على خرافة التطور أنظر كتابنا : الداروينية في ميزان الإسلام و العلم .

علما بأن نُفاة الغائية ينفون وجود الغائية في الطبيعة من جهة ، لكنهم يُثبتون لها غائية أخرى !! . هي غائية عبثية عمياء ، تتخبط خبط عشواء . و هي غائية لا وجود لها في الطبيعة ،و إنما هي موجودة في فكرهم ،و نفوسهم ،و أهوائهم . و لكنهم مع ذلك ، فهم أثبتوها على حقيقتها في الطبيعة ، بمسميات أخرى ، فسموها الحتمية ، و السببية ، و العلية ، و هي تسميات تتضمن الغائية و الوظيفية و الحكمة ، أقروا بذلك أو أنكروها .

و أما الموقف الرابع- من المجموعة الثانية- فمفاده أن نصر حامد أبا زيد انتقد الخطاب الديني بأنه يرد كل الظواهر الطبيعية و الاجتماعية إلى المبدأ الأول ، الذي هو الله . و هذا يُؤدي –حسب زعمه- تلقائيا إلى ((نفي الإنسان ، كما يتم إلغاء القوانين الطبيعية و الاجتماعية ، و مصادرة أية معرفة لا سند لها من الخطاب الديني ، أو من سلطة العلماء)) . ثم أشار إلى أن الذي قال بذلك هو الخطاب الديني ،و ليس العقيدة[218] .

و أقول : إن قوله هذا فيه حق و باطل ، و كان عليه أن يُميز بين اتجاهات الخطاب الإسلامي المعاصر ؛ فهي ليست على اتفاق تام على كل المواضيع و القضايا الفكرية ،و لا الفقهية و الحركية . فإذا وُجد فيها من نفى السببية و الحكمة،و أهدر قوانين الطبيعة ، وجعل الأولياء و الأئمة يعلمون الغيب و يتصرفون في الكون ، فهذا لا يعني أن كل اتجاهات الفكر الإسلامي قالت بهذه الأباطيل و الخرافات . لذا فإن الصحيح هو أنه يُوجد الاتجاه الإسلامي الصحيح الذي لا يقول بتلك الأباطيل ، و لا أهدر قوانين الطبيعة ،و لا نفي هيمنة الله تعالى على الكون . و هذا الاتجاه ينطلق من نظرة شرعية صحيحة مغايرة للنظرة التي أشار إليها الرجل ، فهو يقوم على الوحي الصحيح ، و العقل الصريح ، و العلم الصحيح . و هذا هو المنهج الصحيح في تفسير كتاب الله المنظور و كتابه المسطور ، فيرد الأمر كله لله : خلقا ، و هيمنة ، و تسييرا . و هذا مبدأ شرعي ثابت ، و ليس خاصا بالخطاب الديني على حد زعم الرجل . فالله تعالى ذكر في نصوص كثيرة أنه خالق كل شيء ، و أن الأمر كله بيده سبحانه ، كقوله: {وَلِلّهِ غَيْبُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ الأَمْرُ كُلُّهُ فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ }-سورة هود:123-،و {إِنَّ رَبَّكُمُ اللّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثاً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ أَلاَ لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ تَبَارَكَ اللّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ }-سورة الأعراف:54-.

فالخلق كله لله ،و هو المهيمن و المُسير ، لكن هذا لا ينفي حرية الإنسان ،و لا يهدر قوانين الطبيعة ، لأن الله تعالى هو الذي أعطى للإنسان حريته ،و أحكم العالم بسنن و قوانين ثابتة لا تتبدل و لا تتحول إلا أن يشاء . و حرية الإنسان ثابتة شرعا و واقعا ، فأما شرعا فمنه قوله تعالى :{ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّاهَا}-سورة الشمس:7-9-، و{ فَأَمَّا مَن أَعْطَى وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى وَأَمَّا مَن بَخِلَ وَاسْتَغْنَى وَكَذَّبَ

---

[218] حامد أبو زيد : نقد الخطاب الديني ، ص: 81 .

بِالْحُسْنى فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى }-سورة الليل:5-10- . و أما واقعا فهو شاهد دامغ على أن كل إنسان له جانبان : جانب مُسيّر فيه ،و آخر مُخيّر فيه ، له فيه حرية واسعة ،و لا يحتاج إلى شواهد لإثباته ، لأن كل إنسان يجد ذلك في نفسه .

و عليه فإنه لا يُوجد تناقض بين إثبات الهيمنة الإلهية على الكون كله من جهة ،و بين إثبات قوانين الطبيعة و حرية الإنسان و مسؤوليته عن أعماله من جهة أخرى . و هذا أمر ثابت شرعا و واقعا ، و قد حاول الرجل نفيه بدعوى أن إثبات الهيمنة الإلهية على الكون يتناقض مع حرية الإنسان و ثبات قوانين الطبيعة ، و هذا زعم لا يصح ، و مُخالف للشرع و العقل و العلم .

و يمكن تقريب ذلك بصاحب مصنع- و لله المثل الأعلى- ، فهو مالكه ،و له فيه العمال و الآلات ،و الكل يعمل و يُنتج . فهل ملكيته لذلك ،و تسييره للمصنع يُلغي حرية عماله ،و يُعطل قوانين آلاته ؟! . أنها لا تلغي حريتهم ،ولا تعطل قوانينها ، لكنه يستطيع أن يُوقف المصنع إذا أراد . و بما أنه أنشأه للعمل و الإنتاج ، فإن مكيته و هيمنته على مصنعه لا تلغي حرية الإنسان ،و لا قوانين الآلات .

و الموقف الأخير- الخامس من المجموعة الثانية- مفاده هو أن جورج طرابيشي أشار إلى أن البشر كانوا يرون سقوط المطر من السماء يتم بإرادة إلهية ، قبل أن يتطور علم الأجواء العليا[219] . و معنى كلامه أنه بعد تطور علم الأجواء تبيّن أن المطر لا ينزل بإرادة إلهية . و هذا زعم باطل ، و فيه تغليط و تدليس على القراء . لأننا إذا قلنا: إن الله يُنزل المطر ، فإننا لا ننفي وجود العوامل الطبيعية – كالرياح و السحاب-، و دورها في إسقاط المطر ،و إنما أرجعنا الأمر إلى أصله الأول . كقولنا : بنى الأمير مدرسة ، أو بنى الرئيس مصنعا ، أو بني الملك مسجدا . فهذا لا يعني أن هؤلاء هم الذين باشروا العمل بأيديهم ،و إنما هم الذين أمروا بذلك من جهة ،و لا ينفي دور العمال في إنشاء تلك المباني من جهة أخرى .

و إذا قلنا: إن الرياح والسحب أسقطت الأمطار ، فهذا يُثبت دور الرياح و السحب ، لكنه لا ينفي وجود الإرادة الإلهية ،و تدخلها في تسيير العالم و هيمنها عليه . و مثال ذلك أنه إذا قلنا: دهست السيارة طفلا و قتلته . فمن المسئول عن ذلك ؟! ، نعم إن السيارة هي التي دهست الطفل و قتلته ، لكنها ليست هي المسئولة ،و إنما السائق هو المسئول عن كل ذلك . و عليه فلا يصح حجز السيارة و إطلاق صراح السائق ،و إذا فعلنا ذلك فنحن حمقى و مغفلون !! . و بذلك يتبين أن قوانين الطبيعة لها دور حقيقي و مُؤثر ، لكنها ليست هي التي خلقت نفسها ،و لا هي التي تتحكم في العالم ،و لا في مصيرها ،و إنما هي مخلوقة و مسخرة لأداء مهام وفق الإرادة الإلهية .

و الإنسان – منذ القديم إلى يومنا هذا- لم يكن ينفي دور العوامل الطبيعية في سقوط المطر ، فهو منذ القديم كان يربط سقوط المطر بالسحاب الثقيل ،و حجبه للشمس ، فهما عاملان طبيعيان فسّر الإنسان بهما سقوط المطر . فكان يُفسر الظواهر الطبيعية بالعوامل الموضوعية التي يراها ، فإذا عجز عن ذلك بحث لها عن أسباب غير مرئية ، يكمل بها تفسير الظواهر التي عرف جانبا من عواملها

[219] جورج طرابيشي : العلمانية كجهادية دنيوية ، موقع أوان ، على شبكة الأنترنت .

المادية المرئية . و الذي حدث في عصرنا-بالنسبة لسقوط المطر- هو توسيع لمعرفتنا بعملية سقوط المطر ،و ليس هو نفيا للإرادة الإلهية .

و ذلك واضح جدا في القرآن الكريم ، فالله تعالى جمع بين إرادته المطلقة ، و بين إرادة و فاعلية مخلوقاته من الكائنات الطبيعية و الحيوانية . فجمع بينهما بطريقة واضحة لا لُبس فيها ، كما في قوله سبحانه: {أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُزْجِي سَحَاباً ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ ثُمَّ يَجْعَلُهُ رُكَاماً فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِن بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِ مَن يَشَاءُ وَيَصْرِفُهُ عَن مَّن يَشَاءُ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ }-النور:43- ،و {وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ فَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ وَمَا أَنتُمْ لَهُ بِخَازِنِينَ }-الحجر:22- . فالله تعالى ذكر لنا نماذج واضحة رائعة في الجمع بين إرادته الحكيمة الفاعلة المطلقة ، و بين دور و فاعلية مخلوقاته في الطبيعة ، فجعل فعله يتداخل مع فعل مخلوقاته ،و كل يُؤدي دوره . فهو سبحانه أرسل الرياح ،و جعل فيها خاصية الحركة و التلقيح من جهة ، ثم تقوم هي بنفسها بعملية الحركة و التلقيح من جهة أخرى . و أشار أيضا إلى المصنع الطبيعي الموجود في السماء ،و فيه تتم عملية الطبخ في طبقات السحاب العليا .و قد وصفها القرآن الكريم بطريقة علمية إعجازية رائعة مذهلة ، لم يكن الإنسان يعرفها ،و لا رآها إلا بعد صعوده إلى الطبقات العليا بالطائرة .

و أما احتجاجه بعلم الأجواء ، فهذا العلم لا ينفي أبدا دور القدرة الإلهية ، لأن ما تم بفضل هذا العلم ، ليس نفيا للإرادة الإلهية ،و إنما هو عملية كشف و تعميق و توسيع للكيفية التي يتم بها سقوط المطر . و هي عملية أشار إليها القرآن الكريم منذ أكثر من 14 قرنا ، و كان الإنسان يعرف جانبا منها ، ثم توسعت معرفته بها بفضل العلم الحديث . و عليه فإن القضية ليست في كيفية سقوط المطر ، و إنما هي في : من الذي خلقه ؟ ،و لماذا جعله ينزل ؟ . و بما أن الله تعالى خالق كل شيء ، فمهما اكتشفنا من سنن الطبيعة و مظاهرها- و قد أمرنا الشرع باكتشافها و تسخيرها- ، فستظل الطبيعة مخلوقة و ناقصة ، و محتاجة إلى خالقها في كل لحظة ، لقوله سبحانه : {إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَن تَزُولَا وَلَئِن زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّن بَعْدِهِ إِنَّهُ كَانَ حَلِيماً غَفُوراً }-سورة فاطر:41- ،و هذه الحقيقة أشار إليها بعض علماء الطبيعة ، فقال أحدهم : ((إن كوننا هذا كون هش ، عرضة للزوال في أي لحظة)) ،و أرضنا معرضة للتصادم مع الإخطار الخارجية في كل لحظة[220] .

و بذلك يتضح أن ما قاله الرجل لا يصح ، و هو زعم له خلفيات مذهبية إلحادية من جهة ، و سوء فهم للعلاقة بين الإرادة الإلهية المطلقة الحرة ،و بين فاعلية مخلوقاته المؤثرة و الخاضعة أيضا للإرادة الإلهية المهيمنة من جهة أخرى .

و أما المجموعة الثالثة ، فموضوعها: معجزات الأنبياء و قوانين الطبيعة . و تتضمن طائفة من الأباطيل قال بها بعض أدعياء العقلانية ، سنذكرها من خلال المواقف الآتية :

أولها هو أن حسن حنفي زعم أن معجزات الأنبياء كانت خرقا لقوانين الطبيعة ، و صدما لبداهات العقل ، و نقضا لشهادة الحس ، و جريانا على غير المألوف من

---

[220] فرنك كلوز : النهاية ، ص: 10 ، 22 .

جهة . و كانت أيضا ضد الطبيعة و العقل،و هدّمت قوانينه ، و ناقضت استقلاله و إرادته ،و خالفت بداهاته و قوانينه من جهة أخرى . ثم زعم أن المعجزات مُستحيلة ،و قد وافقه على ذلك هشام جعيط[221] . ثم بلغ الضلال و الجهل بحسن حنفي أنه قال : أنه لا يحق لقدرة الله أن تفرض سلطانها على قدرة العقل و الطبيعة ، ما دام العقل أساس الوحي ،و أن حدوث المعجزات يدل على جهل بقوانين العلم[222] .

و أقول: إن ذلك الكلام باطل جملة و تفصيلا ، و لا دليل على صحته من الشرع ،و لا من العقل ، و لا من العلم ،و ما هو إلا مزاعم بُنيت على الأهواء و الظنون ، و التعصب للباطل . لأنه أولا إن الشرع نصّ صراحة – في آيات كثيرة جدا- على حدوث معجزات الأنبياء حدوثا حقيقيا واقعيا ،و أن الإيمان بها هو من المعروف بالضرورة من دين الإسلام ،و لا يحتاج إلى توثيق . و هذه المعجزات هي آيات و براهين أيد الله بها أنبياءه ، و هي متنوعة و متعددة ، منها قوله تعالى : {قُلْنَا يَا نَارُ كُونِي بَرْداً وَسَلَاماً عَلَى إِبْرَاهِيمَ }-سورة الأنبياء:69- ،و {فَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ }-سورة الشعراء:63- . فالمعجزات هي خوارق غير مألوفة للإنسان ، لكنها ليست مستحيلة شرعا ، و لا عقلا ، و لا علما . فهي من أفعال الله غير المألوفة للإنسان ، و من سننه الخارقة ،و ليست من سننه الجارية المألوفة ابني آدم . لكن عندما تكرر ظهورها على أيدي الأنبياء ، أصبحت معروفة بين الناس ، لذا كانوا يُطالبون أنبياءهم بأن يأتوهم بمعجزات ، كالتي جاء بها أنبياء سابقون ،و هذا قد سجله القرآن الكريم ، كقوله تعالى : {وَإِذَا جَاءتْهُمْ آيَةٌ قَالُواْ لَن نُّؤْمِنَ حَتَّى نُؤْتَى مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللّهِ }-سورة الأنعام:124- ،و {فَلَمَّا جَاءهُمُ الْحَقُّ مِنْ عِندِنَا قَالُوا لَوْلَا أُوتِيَ مِثْلَ مَا أُوتِيَ مُوسَى أَوَلَمْ يَكْفُرُوا بِمَا أُوتِيَ مُوسَى مِن قَبْلُ قَالُوا سِحْرَانِ تَظَاهَرَا وَقَالُوا إِنَّا بِكُلٍّ كَافِرُونَ }-سورة القصص:48- .

و لا يُوجد تناقض بين أفعال الله الجارية، و أفعاله الخارقة ، لأنها تندرج ضمن اختلاف التنوع لا اختلاف التناقض . فهي من مظاهر تنوّع مخلوقات القدرة الإلهية المطلقة ، التي لا يعجزها شيء في الأرض و لا في السماء . و لعل ما يُوضح ذلك أكثر هو أن في علم الفيزياء قوانين كثيرة ، و هي كلها صحيحة و ليست متناقضة ، لأن لكل قانون منها مجاله الخاص به . من ذلك قانون نيوتن ، فهو صحيح في مجاله ،و كان فتحا كبيرا في عصره ، لكن النظرية النسبية تجاوزته ،و كانت أهم و أشمل منه ، لكنها لم تُبطله ،و لا نفته ، و لا نقضته[223] .

و بما أن تلك المعجزات حدثت فعلا و حقيقة في الواقع ، بدليل أن الشرع أثبتها أولا ، و أشارت إليها الكتب الدينية القديمة ثانيا ، فهي ليست هدما لقوانين الكون و لا نفيا لها ، لأنها لو كانت كذلك لزالت قوانين الطبيعة ،و لأنهار الكون ،و ما بقيت حياة على وجه الأرض . و بما أن هذا لم يحدث ، فهذا يعني أن المعجزات حدثت فعلا ، و لم تكن مستحيلة . علما بأن تدخل الإرادة الإلهية في قوانين الكون ، هو

---

[221] حسن حنفي: من العقيدة إلى الثورة ، ج 4 ص: 73 ، 161 ، 162، 182، 183 . و هشام جعيط : الوحي و القرآن ، ص: 29 .
[222] حسن حنفي ، نفس المرجع ، ج 4 ص: 165، 182 .
[223] أنظر : منصور حسب النبي : الإشارات القرآنية للسرعة العظمى و النسبية ، دار المعارف القاهرة ، 2002 ، ص: 127 و ما بعدها . و أنظر أيضا كتابه : الزمان بين العلم و القرآن ، دار المعارف ، القاهرة ، 2002 .

أمر شرعي ،و طبيعي ، و ليس عيبا ،و لا مستحيلا ، و لا نقصا ، و لا نقضا لقوانين الكون . لأنه من حق الخالق أن يفعل ما يشاء في مخلوقاته .

و ثانيا إنه لا يُوجد أي مانع عقلي يمنع من أن يتدخل الخالق في الكون ،و يتصرف فيه بما يشاء ،و كيفما يشاء،و متى يشاء . فهذا ممكن و طبيعي جدا ،و ليس مستحيلا في حقه سبحانه و تعالى ، و لا يحق لأحد من مخلوقاته أن يعترض عليه . و هذا أمر بديهي لا يُخالفه إلا صاحب هوى ،و لا يعترض عليه إلا جاهل ، أو معاند ، أو جاحد مريض أعماه هواه ، و أصم أذنيه ،و أفسد تفكيره . و أليس من حق الصانع أن يتصرف في آلته كما يشاء ، فيزيد فيها ، و ينقص منها ،و يُوقفها ، أو يُشغلها كما يريد ،و حسب مصالحه ؟ . و أليس له الحق أيضا في أن يُحرقها ، أو يبيعها ، أو يتصدق بها ، أو يرميها و يُعوضها بآلة أخرى ؟. و بما أن كل هذا ممكن في حق الصانع مع صنعته ، و من حقه أيضا ، فإن الخالق- و له المثل الأعلى- أولى بذلك و أحق في أن يتعامل مع مخلوقاته كما يشاء .

و لو قلنا- فرضا و جدلا- أن الله تعالى غير قادر على التدخل و التصرف في قوانين الطبيعة ، و لا على خرقها و هدمها ، لقال الضالون من أدعياء العقلانية: إن هذا الخالق الذي تُؤمنون به عاجز ، و لا يستحق أن يكون خالقا و لا معبودا . و اعتراضهم هذا صحيح ، يشهد على صحته الشرع و العقل معا . لكننا عندما أثبتنا نحن ذلك لله تعالى ، أنكروه و قالوا بخلافه ، من دون أي دليل صحيح من الشرع ، و لا من العقل ، ولا من العلم . و هذا هو منطق أهل الأهواء و الظنون ،و أهل الظلال و العناد و الكبرياء . فالحق و الصواب عندهم هو ما يقولون به ، و ما خالفه فهو ليس حقا ، و لا صوابا ، ولا علما ، حتى و إن شهد على صحته الشرع ،و العقل ، و العلم **!!** .

و أما الزعم بأن خرق قوانين الطبيعة مُخالف للبديهيات ، فهو زعم باطل لا دليل صحيح عليه ،و الصواب هو أن القول بعدم قدرة الخالق على خرق قوانين مخلوقاته ، هو المخالف للبديهيات . لأنه من البديهي جدا أن يتصرف الخالق في مخلوقاته كما يريد ، لكن ليس من البديهي أن يكون عاجزا على التصرف فيها كما يريد . و لو كانت معجزات الأنبياء مخالفة لبديهيات العقول ، لاتفق البشر ، أو معظمهم على إنكارها ،و عدم الإيمان بها . و بما أن الذين أنكروها هم طائفة من الماديين و الملاحدة ، دلّ هذا على أنها ليست مخالفة لبديهيات العقول ، و إنما أنكرها هؤلاء لأنها تُخالف أهواءهم و مذهبياتهم .

و ثالثا إن العلم الحديث لا ينكر إمكانية خرق قوانين الكون ،و حدوث خوارق مخالفة لمألوف الناس . من ذلك : إن قول العلم بعدم أزلية الكون و أبديته ، يعني أن له بداية ، و ستكون له نهاية ،و قوانينه لم تكن موجودة ، ثم وُجدت ،و أنها ستزول و تُدمر عندما ينتهي العالم . و هذا دليل قاطع دامغ على أن قوانين الطبيعة ليست حتمية ، و لا أبدية ، و أنه يُمكن تُخرق و تُوقف و تُدمير كلية .

و الشاهد الثاني هو أن العلم الحديث أشار إلى أن كوننا- مع عظمته و قوته و اتقانه - ، فإنه كون هش ، و يمكن أن يزول في أية لحظة ، و ليس هو كما كان يتصوّر الإنسان بأنه سيظل دائما كما هو الآن . و أنه يمكن أن تتدخل عوامل

خارجية تُؤثر في مكونات الأرض ،و تُغير مظاهرها في أية لحظة من الزمن[224] .
و هذا يعني أن العلم الحديث يقول بإمكانية توقف ، أو زوال ، أو تدمير بعض قوانين الطبيعة أو كلها . و هذا أمر موافق للشرع و العقل معا .

و الشاهد الثالث –الأخير- مفاده أنه من المألوف عند البشر أن التوالد يتم عن طريق التزاوج بين الذكر و الأنثى ، فهذه هي الطريقة الطبيعية المعروفة و الجارية في التوالد بين البشر ، لذا فإنه عندما خلق الله تعالى آدم بلا أب و لا أم ، و خلق حواء بلا أم ، و عيسى بلا أب ، كان هذا معجزة خارقة لقانون التوالد بين البشر ،و هي فعلا معجزة ، لكنها لم تهدم طبيعة ،و لا عقلا ،و لا قانونا . ثم أن العلم الحديث نفسه فعل ما يُشبه ذلك في وقتنا الحالي ، عندما تمكن العلماء- باستخدام هندسة الوراثة ،و الاستنساخ البشري – من توليد كائنات حية من أنثى بلا ذكر ،و هذا قد حدث مع النعجة دولي المشهورة . فهذه الطريقة خارقة للسنة المألوفة لدينا ، و قد أحدثت-عند ظهورها- ضجة عالمية ،و جدلا كبيرا بين الناس ، ثم بعد ذلك هدأت الأمور، و أصبحت السنة الخارقة عادية و قريبة من السنة الجارية . حدث كل ذلك ،و لم ينهدم علم ،و لا عقل ، و لا طبيعة . و تبين من ذلك أن القانون الخارق للقانون الجاري هو فتح جديد للعلم ،و ليس نقضا و لا هدما له من جهة ، و أنه فتح مجالا واسعا للعلم ، و بينا لنا أن معجزات الأنبياء - عليهم السلام- ليست مستحيلة عقلا ، و لا علما ، و لا كانت هدما للعقل و لا للطبيعة من جهة ثانية . و أن مُنكريها هم المخالفون للشرع و العقل و العلم ، و الجاهلون بالله ، فما قدروه حق قدره ،و لا لاحترموا عقولهم من جهة ثالثة .
و أما الموقف الثاني – من المجموعة الثالثة- فمفاده أن حسن حنفي فرّق بين المعجزة و الآية ، فهذه الأخيرة ليست معجزة ، و إنما هي دليل مُتسق مع الطبيعة و العقل ، و هي صادقة ، لكن المعجزة ضد الطبيعة و العقل ،و قد تكون خادعة كالسحر. و فرّق أيضا بين المعجزة و الإعجاز ، فالمعجزة كانت تدخل ضمن التدخل الإلهي المباشر في الطبيعة ، ثم لما ظهر الإسلام استبدل الإسلام المعجزة بالإعجاز ،و جعله أحد البراهين على صدق الوحي ،و هو التحدي الإنساني . و زعم أيضا أن المعجزات معارضة لجوهر الإسلام ،و هي مُستحيلة من حيث المبدأ في آخر مرحلة من مراحل النبوة[225] .
و قوله هذا غير صحيح ، و فيه تغليط و تدليس ، لأنه أولا إن المبدأ الذي فرّق به بين المعجزة و الآية ،و بين المعجزة و الإعجاز لا يصح ، لأنه مخالف للقرآن الكريم . و ذلك أن الله تعالى وصف كلا من معجزات الأنبياء ،و القرآن الكريم بأنها آيات بينات . و معنى هذا أن كل ما جاء به الأنبياء ، و منهم خاتمهم محمد – عليه الصلاة و السلام- ، هو من الآيات البينات ، و من ثم فهي معجزات أيضا ،و لا تختلف إلا في النوع فقط . فالقرآن معجزة علمية خارقة خالدة ،و هو من آيات الله الباهرات ،و القرآن نفسه مُكوّن من آيات ؛ و آيات الأنبياء السابقين هي

[224] فرنك كلوز : المرجع السابق ، ص: 10 ، 14 ، 15 ، 19 ، 22 .
[225] حسن حنفي : من العقيدة إلى الثورة ، ج 4 ص: 73 ، 162 ، 165 . و في فكرنا المعاصر ، ص : 91 .

معجزات خارقة محدودة الزمان و المكان تجلت في مظاهر طبيعية مُعينة . و الدليل على ذلك قوله تعالى : {وَمَا مَنَعَنَا أَن نُّرْسِلَ بِالآيَاتِ إِلاَّ أَن كَذَّبَ بِهَا الأَوَّلُونَ وَآتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً فَظَلَمُواْ بِهَا وَمَا نُرْسِلُ بِالآيَاتِ إِلاَّ تَخْوِيفاً }-سورة الإسراء:59-،و {كَدَأْبِ آلِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَذَّبُواْ بِآيَاتِنَا فَأَخَذَهُمُ اللّهُ بِذُنُوبِهِمْ وَاللّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ }-سورة آل عمران:11-،و {وَلَقَدْ أَنزَلْنَا إِلَيْكَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَمَا يَكْفُرُ بِهَا إِلاَّ الْفَاسِقُونَ }-سورة البقرة:99-،و {فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الطُّوفَانَ وَالْجَرَادَ وَالْقُمَّلَ وَالضَّفَادِعَ وَالدَّمَ آيَاتٍ مُّفَصَّلاَتٍ فَاسْتَكْبَرُواْ وَكَانُواْ قَوْماً مُّجْرِمِينَ }-سورة الأعراف:133- .

كما أن تفريقه بين المعجزة و الإعجاز هو تفريق لا يصح أيضا ، لأن القرآن الكريم وصف معجزات الأنبياء ،و القرآن الكريم بأنهما آيات بينات ، كما سبق أن بيناه . علما بأنه لا توجد في القرآن عبارة تصف القرآن بأنه معجزة ، أو إعجاز ،و إنما فيه وصف له بأنه آيات تحدى الله به الإنس و الجن معا . و بما أن الله تحدى به الثقلين ، فهذا يعني أنه مُعجزة ،و مُعجز ،و فيه إعجاز ، فالمعجزة بالضرورة فيها إعجاز ،و إلا ما كانت معجزة . و كذلك آيات الأنبياء السابقين ، كانت آيات فيها إعجاز ، فهي معجزات أيضا ،و الفرق بينها و بين معجزة خاتم الأنبياء في النوع فقط .

و لا يصح وصف معجزات الأنبياء بأنها قد تكون خادعة كالسحر. فهذا زعم باطل ، لأن معجزات الأنبياء آيات و براهين ربأنية حقيقية ،و ليست من السحر ، و لا من تلبيسات المشعوذين و الشياطين . و أما ما يظهر على يد السحرة ، فهو من الشعوذة و السحر ،و التلبيسات الشيطانية . و مثاله ما حدث بين موسى-عليه السلام- و سحرة فرعون ، فما إن أظهروا خداعهم ، حتى أنكشف زيفهم بالمعجزة الإلهية التي أيد بها الله تعالى نبيه موسى . و الإسلام قد حرم السحر و ذمه ،و جعله من عمل الشياطين، لقوله سبحانه: { وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَـكِنَّ الشَّيْاطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ }-سورة البقرة:102-،و {وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوا إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى }-سورة طه:69-،و {فَلَمَّا أَلْقَواْ قَالَ مُوسَى مَا جِئْتُم بِهِ السِّحْرُ إِنَّ اللّهَ سَيُبْطِلُهُ إِنَّ اللّهَ لاَ يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ }-سورة يونس:81-. و عليه فلا يصح القول بأنه قد تكون معجزات الأنبياء خادعة كالسحر ، فمعجزاتهم لا يمكن أن تكون كذلك .

و ثانيا أنه ليس صحيحا الزعم بأن المعجزات معارضة لجوهر الإسلام ،و أنها مستحيلة . فهذا افتراء مُتعمد على الشرع ،و تكذيب صريح له باسمه . و الله تعالى قد أفرد لمعجزات الأنبياء السابقين مساحات واسعة من القرآن الكريم ،و وصفها بأنها آيات بينات باهرات ، و حجج و براهين دامغات أيد بها أنبياءه السابقين . و عليه فإن الإيمان بالمعجزات ليس نقصا و لا عيبا ،و هي حجج و براهين إلهية ثابتة قطعا ،و معروفة من دين الإسلام بالضرورة ،و من ينكرها مُتعمدا فليس بمسلم .

و لا يصح أن يُقال: إن المعجزات مستحيلة من حيث المبدأ في آخر مرحلة من مراحل النبوة . فهذا تحريف للشرع ، و إنكار لما قرره ، لأن الشرع نصّ صراحة على ختم النبوة و استمرار المعجزة ، فمحمد- عليه الصلاة و السلام- هو خاتم الأنبياء

و المرسلين ،و كتابه هو آخر الكتب الإلهية المنزلة ، لكنه كتاب معجز ، لا تنقضي آياته و معجزاته ، و هي دائمة مستمرة إلى يوم القيامة . فالنبوة توقفت ،و المعجزة ما تزال مستمرة ،و لم تصبح مستحيلة بعد توقفها ، لكنها مُستحيلة خارج القرآن الكريم من جهة ، لكنها ليست مستحيلة بالنسبة لله تعالى ، فهو الذي أظهرها لنا في كتابه المعجز ،و قد يُظهرها لنا في كتابه المنظور –أي الكون- من دون نبي ، لقوله تعالى : {سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ }-سورة فصلت:53- .

و زعم أيضا أن المعجزات انتهت منذ ظهور المسيح و وفاته[226] . و زعمه هذا لا يصح ، لأن المعجزات النبوية لم تتوقف بموت المسيح-عليه السلام- ،و ظهرت أيضا على يد خاتم الأنبياء محمد-عليه الصلاة و السلام - ، منها القرآن الكريم ، و حادثة الإسراء و المعراج . و الرجل متناقض مع نفسه أيضا ، فقد نقلنا عنه سابقا أنه زعم بأن المعجزات مستحيلة ، و هي هدم للعقل و الطبيعة ، ثم هو هنا يزعم أنها كانت موجودة زمن عيسى بن مريم ، ثم توقفت من بعده ، فهذا يعني أنها ليست مستحيلة ،و لا هي هدم للعقل و لا للطبيعة !! . ثم هو بعد ذلك زعم أن المعجزات أصبحت مستحيلة في آخر مرحلة من مراحل النبوة على يد النبي الخاتم محمد –عليه الصلاة و السلام- ،و هذا نقض لزعمه السابق بأن المعجزات توقفت بوفاة المسيح .

إن الرجل مضطرب و متناقض في موقفه من المعجزات و خرق قوانين الطبيعة ، ، فمرة ينكر وجودها أصلا ، و مرة يُظهر إيمانه بها . من ذلك أنه سبق أن ذكرنا أنه أنكر المعجزات ،و زعم أنها مستحيلة . و من ذلك أنه قال : ((أجرى الله المعجزات ، و تدخل في سير قوانين الطبيعة ، حتى يُثبت بالدليل الحسي المباشر وجوده و قدرته . و هذه مرحلة الوحي الإلهي))[227]. و قال أيضا : ((مع أن المعجزات ليست بالضرورة كسرا لقانون الطبيعة ، فعندما كان موسى و عيسى يُحاولان صدم الشعور اليهودي ، لإثبات أن الله قادر بالمعجزات ؛ كان ذلك بإذن الله))[228] . و ذكر أيضا أن المعجزات أدت دورها قبل ظهور الإسلام ، حيث كان التدخل الإلهي المباشر في الطبيعة[229] .

فواضح من ذلك أن الرجل أثبت وقوع المعجزات ،و أظهر إيمانه بها ،و حدوثها في الواقع ، و نفي أيضا من أن تكون بالضرورة كسرا لقانون الطبيعة . فالرجل مُتناقض في موقفه من المعجزات و خرقها لقوانين الطبيعة . فهو إما أنه لا يُؤمن بها أصلا ، و تظاهر بالإيمان بها لغاية في نفسه . أو أنه لا يُؤمن بها أيضا ، لكنه أظهر إثباتها من باب الفرض و الجدل و حكاية الأقوال ،و شرح موقف الشرع منها . أو أنه مُضطرب في موقفه منها ، بين النفي و الإثبات ، و لم يتمكن من حسم موقفه النهائي منها . أو أنه لم يكن يُؤمن بها ، ثم غير موقفه و أصبح يُؤمن

---

[226] حسن حنفي : في فكرنا المعاصر ، ص: 91 .

[227] حسن حنفي : الدين و الثورة ، ج 7 ص: 157 .

[228] نفس المرجع ، ج 8 ص: 242 .

[229] حسن حنفي : في فكرنا المعاصر ، ص: 91 .

بها . أو أنه كان يُؤمن بها ، ثم غير موقفه وأصبح منكرا لها . فالله تعالى أعلم بحال هذا الرجل المتناقض .
و الموقف الثالث يتعلق بمعجزة الإسراء و المعراج ، و مفاده أن حسن حنفي زعم أن رواية الإسراء و المعراج ، تُشبه بعض الأساطير القديمة عند اليونان و النصارى ،و أنها ((تُشير إلى جوانب غيبية ،و الإسلام ليس دينا غيبيا)) . و زعم أيضا أنه لم يكن للحادثة فائدة علمية عامة ،و إذا كانت رؤية خاصة ما الفائدة منها . و هل هي مكافأة للرسول ؟ ، و كيف تُعطى له المكافأة و الرسالة لم تتم[230] ؟ .
و أقول: إن الرجل لا يُفرق بل و لا يُريد أن يُفرق بين الأساطير ، و بين كلام الله و رسوله . و أساطير اليونان و غيرهم من الأمم ، هي خرافات لأنه لا دليل على صدقها من العقل ،و لا من الواقع ،و لا من الشرع . لكن ما يقوله الوحي فهو حق بالضرورة ، و لا يمكن أن يكون أسطورة ، لأنه يمثل كلام الله و رسوله . و قد سبق أن بينا معنى الوحي و أنواعه ،و أثبتنا أن الغيب الذي ذكره الشرع هو غيب حق ، و ليس غيب خرافة ،و لا يتناقض مع العقل ،و لا مع العلم ،و هو حلاف الغيب الأسطوري الذي لا حقيقة له في الواقع .
و حادثة الإسراء و المعراج ، هي حادثة ثابتة بالقرآن الكريم ،و ليست مجرد رواية كما زعم الرجل . بدليل قوله تعالى : {سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إلى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ }-الإسراء:1-،و عن المعراج قال سبحانه:{ وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أخرى عِندَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى عِندَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى إِذْ يَغْشَى السِّدْرَةَ مَا يَغْشَى مَا زَاغَ الْبَصَرُ وَمَا طَغَى لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى}-سورة النجم :13- 18-. و كما أنهما ثبتتا بالقرآن الكريم ، فقد ثبتتا أيضا بالسنة النبوية الصحيحة ، و فيهما أُسري بالرسول-عليه الصلاة و السلام- إلى بيت المقدس ،و عُرج به أيضا إلى السماء العليا عند جنة المأوى ،و فيها التقى بالأنبياء ،و فُرضت عليه الصلاة[231] .
و ليس صحيحا أن حادثة الإسراء و المعراج لم تكن لها فائدة ، فهذا زعم باطل ،و كلام بلا علم ، و افتراء على الشرع . و قد كانت لها أهمية كبيرة ، بدليل الشواهد الآتية : منها إن الله تعالى أشار إلى بعض حِكَمها في قوله سبحانه:{ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ }- ،و { لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى} . فأراه الآيات الباهرات ليُثبت فؤاده ،و يزيده قوة و إيمانا و ثباتا ، لأنه هو الأصل الذي تقوم عليه الدعوة العملية في الواقع . و الثاني مأخوذ من قوله تعالى : {سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إلى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ} ، فهذا رباط مقدس بين المسجد الحرام و المسجد الأقصى ، فهما للمسلمين معا . و الشاهد الثالث هو أن الحادثة كانت مناسبة عظيمة لفرض الصلاة ، التي هي من أركان الإسلام ، و من أعظم شعائره . و الرابع هو أن الحادثة كانت امتحانا للمسلمين الأوائل ، فيثبت الصادقون و يزدادون إيمانا ،و يسقط الضعفاء و المنهزمون و المتخاذلون .

[230] حسن حنفي : من العقيدة إلى الثورة ، ج 4 ص: 208 ، 209 .

[231] البخاري : الصحيح ، ج 1 ص: 79 . ابن كثير : البداية و النهاية ، ط 4 ، دار المعرفة ، بيروت ، مج 2 ، ص: 121 ، 122 .

و الشاهد الرابع هو أن الحادثة كانت مكافأة لرسول الله و تنفيسا له، لما قام به من مجهودات كبيرة في ظرف 10 سنوات ، من صبر و جهاد ،و دعوة و ثبات ، و لِمَا أصابه من أذي قريش له و لأصحابه،و لِمَا لحقه من حزن لموت عمه و زوجته خديجة[232] . و لا يُشترط أن تكون المكافأة في النهاية كما زعم الرجل ، فقد تكون مطلوبة أكثر من مرة حسب مراحل الدعوة ، لأن لكل مرحلة ظروفها و مصاعبها ، و من ثم فإن كل مرحلة لها مكافأة تناسبها . ألا ترى أن وزارات التربية و التعليم تُكافئ التلاميذ النجباء و المتفوقين في كل سنة ، و في كل مراحل التعليم ، ثم تُتوج ذلك بمكافأة المتفوقين من الناجحين في شهادة البكالوريا .

و أما الموقف الرابع – من المجموعة الثالثة- فمفاده أن هشام جعيط زعم أن القرآن ابتعد عن ((الخوارق لأنها مستحيلة في ذاتها ، و مستحيل الإيمان بها في الوسط))- أي الوسط القرشي- . ثم زعم أيضا أن معجزات ((الأنبياء من قبل لم توجد فعلا ، و إنما رُوي بعدهم أنها وُجدت ، و سرت القصة عبر التاريخ على أنها وقعت)) . و زعم أيضا أن القرآن استرجع الأساطير القديمة للالتحام بالتقليد التوحيدي و تصديقه[233].

و ردا عليه أقول: إن قوله هذا زعم باطل جملة و تفصيلا ، و هذا الرجل مُفترٍ و مُحرف ، و مُغالط و معاند ، يتكلم بلا علم، و لا يُفرق بين هواه و بين الدليل الشرعي أو العقلي ، أو العلمي . فهواه عنده هو الدليل ، حتى و إن خالف حقائق الشرع و العقل و العلم و الواقع . و تفصيل ذلك هو أنه سبق أن بينا أن المعجزات ليست مستحيلة الوقوع ،و إنما ممكنة شرعا و عقلا و علما ،و قد حدثت فعلا و حقيقة في الواقع بدليل الشرع و التاريخ الصحيح . و الرجل قد افترى على القرآن عندما زعم أن القرآن ابتعد عن الخوارق ، فهذا كذب ، لأن القرآن نصّ صراحة على وقوع المعجزات زمن الأنبياء السابقين من جهة ، و أكد على أن القرآن هو معجزة النبي الخاتم الخالدة من جهة أخرى .

و لا يُوجد في القرآن بأن المعجزات مستحيلة في ذاتها ،و لا أنه يستحيل الإيمان بها في زمانه . و إنما قال: {وَمَا مَنَعَنَا أَن نُّرْسِلَ بِالآيَاتِ إِلاَّ أَن كَذَّبَ بِهَا الأَوَّلُونَ وَآتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً فَظَلَمُواْ بِهَا وَمَا نُرْسِلُ بِالآيَاتِ إِلاَّ تَخْوِيفاً }-سورة الإسراء:59- . فهي ليست مستحيلة في ذاتها ، و لا مستحيل الإيمان بها ، و إنما هي ممكنة ، و وقعت فعلا على أيدي أنبياء كثيرين ، فآمن بها بعض الناس كسحرة فرعون ،و كفر بها أكثرهم . فالقرآن الكريم لم يقل أنها مستحيلة ،و لا أنه يستحيل بها ، لكن الرجل حرفه و افترى عليه .

و ثانيا إن الرجل تكلم بلا علم ،و تجاوز أبجديات البحث العلمي الموضوعي الحيادي ، عندما زعم أن المعجزات لم تحدث في الحقيقة ، و إنما رُويت بعد الأنبياء على أنها وقعت ، ثم تناقلها الناس عبر التاريخ ، فجاء القرآن و استرجع ذلك . و هذا زعم باطل مردود عليه بدليل الشواهد الآتية : أولها إن الرجل لم يكن علميا و لا موضوعيا في تناوله للموضوع . فكان عليه-على الأقل- أن يطرحها من باب

---

[232] أنظر مثلا : سعيد رمضان البوطي : فقه السيرة ، ط1 ، دار الفكر ، الجزائر ، 1991 ، ص: 108 .

[233] هشام جعيط : الوحي و القرآن ، ص: 29، 79 ، 80 .

الاحتمال . فيقول مثلا: إن القول بحدوثها يقبل التصديق ، كما يقبل التكذيب ،و في هذه الحالة يجب البحث أن الأدلة لإثبات ، أو ترجيح أحد الاحتمالين ، لأنه لا إثبات بلا دليل ،و لا ترجيح بلا مرجح . لكن الرجل ضرب صفحا عن كل ذلك ، و نفى وقوع معجزات الأنبياء ،و زعم أن الناس اختلقوها ، من دون أي دليل من الشرع،و لا التاريخ و لا من العقل ،و لا من العلم .

و كان من الواجب عليه أن يُقدم الدليل الصحيح على صدق زعمه . فلم يقدم دليلا صحيحا و لا ضعيفا ،و اكتفى بالزعم ،و الزعم ليس دليلا ، لا يعجز عنه أحد . و عليه فإن زعمه لن يستقيم حتى يُقدم الدليل الصحيح على زعمه ،و هذا لن يظفر به إلى الأبد . و ردنا هذا كاف وحده لإبطال زعمه من أساسه . و هذا الرجل صاحب هوى و تعصب للباطل، و هو من الذين يصدق عليهم قوله تعالى : { إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنفُسُ وَلَقَدْ جَاءهُم مِّن رَّبِّهِمُ الْهُدَى }-سورة النجم:23- ،و {يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ }-سورة آل عمران:71- .

و الشاهد الثاني هو أن الرجل قوّل القرآن ما لم يقل ،و حمّله ما لا يحتمل ،و افترى عليه مُتعمدا ، عندما زعم أن ما ذكره القرآن من معجزات الأنبياء ليس حقيقة ،و إنما هو حكى ما اختلقه الناس . فهذا تحريف و كذب متعمدين على القرآن ، و لن يستقيم زعمه إلا إذا جاء بدليل من القرآن ينص صراحة على صحة الزعم الذي قال به . و بما أن هذا لا يُوجد في القرآن ،و إنما خلافه هو الموجود الذي نصّ على أن معجزات الأنباء حدثت حقيقة ، فإن زعمه باطل مردود عليه ،و هو افتراء مُتعمد على الشرع و التاريخ و الناس.

و الشاهد الثالث هو أن القرآن الكريم أكد عشرات المرات على أن معجزات الأنبياء السابقين حدثت في الواقع فعلا و حقيقة ، و قد جعلها الله تعالى من براهين أنبيائه ،و سماها آيات بينات ، كقوله تعالى : { وَلَقَدْ جَاءهُم مُّوسَى بِالْبَيِّنَاتِ فَاسْتَكْبَرُوا فِي الْأَرْضِ وَمَا كَانُوا سَابِقِينَ }-العنكبوت:39-،وقُلْ قَدْ جَاءكُمْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِي بِالْبَيِّنَاتِ وَبِالَّذِي قُلْتُمْ فَلِمَ قَتَلْتُمُوهُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ }-سورة آل عمران:183- ،و{ لَقَدْ جَاءتْهُمْ رُسُلُنَا بِالبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيراً مِّنْهُم بَعْدَ ذَلِكَ فِي الأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ }-سورة المائدة:32- . فلو لم تكن تلك المعجزات حوادث حقيقية ما جعلها الله حججا و براهين بأيدي أنبيائه على أقوامهم ،و لا وصفها بأنها آيات بينات !! .

و الشاهد الأخير- هو الرابع – مفاده أنه لو لم تكن معجزات الأنبياء آيات واقعية حقيقية ما كان إنكار الكفار لها سببا في هلاكهم . فلا يُعقل و لا يصح أن يُعاقبهم الله تعالى على إنكارهم لأمر غير موجود ،و لا يصح أن يأمرهم بأن يُؤمنوا بشيء لا وجود له في الواقع !! . و بما أن الله تعالى أخبرنا أنه أهلك أقواما لأنهم كذّبوا بآياته ، فهذا دليل قاطع دامغ على أن معجزات الأنبياء آيات واقعية حقيقية . كقوله تعالى : {كَدَأْبِ آلِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَذَّبُواْ بِآيَاتِنَا فَأَخَذَهُمُ اللّهُ بِذُنُوبِهِمْ وَاللّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ }-سورة آل عمران:11-،و {فَأَنجَيْنَاهُ وَالَّذِينَ مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا وَقَطَعْنَا دَابِرَ الَّذِينَ كَذَّبُواْ بِآيَاتِنَا وَمَا كَانُواْ مُؤْمِنِينَ }-سورة الأعراف:72- . و

عندما طلب الحواريون من عيسى-عليه السلام – بأن يدعوا الله بأن يُنزل عليهم مائدة من السماء ، كان جواب الله تعالى : {قَالَ اللهُ إِنِّي مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ فَمَن يَكْفُرْ بَعْدُ مِنكُمْ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَاباً لاَّ أُعَذِّبُهُ أَحَداً مِّنَ الْعَالَمِينَ }-سورة المائدة:115- . فلو كانت معجزة إنزال المائدة خرافة ، ما قال الله ذلك للحواريين و ما هددهم بذلك العذاب الشديد .

و أما الموقف الأخير – الخامس من المجموعة الثالثة- فيتعلق بمقال كتبه جورج طرابيشي عنوانه: نبي بلا معجزة[234] . و قصد به النبي الخاتم محمد-عليه الصلاة و السلام- ، و قد أثار في مقاله طائفة من الشبهات و الأباطيل ، و المغالطات و التدليسات ، معروف بطلانها بالضرورة من دين الإسلام ،و التاريخ الصحيح من السيرة النبوية . و قد أثارها بطريقة انتقائية في تعامله مع النصوص الشرعية ، و أغفل آيات و أحاديث كثيرة تُبطل مزاعمه . لذا فنحن لا نتوسع في رد أباطيله و مفترياته لأنها ظاهرة البطلان: شرعا و تاريخيا ، و سنكتفي بذكر ثلاثة شواهد دامغة تُبطلها من أساسها . أولها هو أن القرآن الكريم نصّ صراحة على أن معجزة النبي محمد-عليه الصلاة و السلام- الدالة على نبوته هي القرآن الكريم ،و قد تحدى الله به الجن و الإنس معا ، على أن يأتوا بمثله ، ثم يأسهم من أن يتمكنوا من الإتيان بمثله من جهة . كما أنه أشار إلى أنه لم يُؤيد نبيه الخاتم بالمعجزات التي أيد بها الأنبياء السابقين ،و إنما أيده بمعجزة علمية عالمية خالدة من جهة أخرى . قال تعالى : {قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَن يَأْتُواْ بِمِثْلِ هَـذَا الْقُرْآنِ لاَ يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً }-سورة الإسراء:88-،و {فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ }-سورة البقرة:24- ،و{وَمَا مَنَعَنَا أَن نُّرْسِلَ بِالآيَاتِ إِلاَّ أَن كَذَّبَ بِهَا الأَوَّلُونَ وَآتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً فَظَلَمُواْ بِهَا وَمَا نُرْسِلُ بِالآيَاتِ إِلاَّ تَخْوِيفاً }-سورة الإسراء:59- .

و الشاهد الثاني هو أن رسول الله- عليه الصلاة و السلام – كان يعلم ،و على يقين من أن معجزته الأساسية التي أيده الله بها هي القرآن الكريم ، بدليل قوله تعالى : {أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَى لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ }-سورة العنكبوت:51- . و بدليل قوله –عليه الصلاة و السلام قال:{ مَا مِنْ الْأَنْبِيَاءِ نَبِيٌّ إِلَّا أُعْطِيَ مَا مِثْلُهُ آمَنَ عَلَيْهِ الْبَشَرُ وَإِنَّمَا كَانَ الَّذِي أُوتِيتُ وَحْيًا أَوْحَاهُ اللَّهُ إِلَيَّ فَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَكْثَرَهُمْ تَابِعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ}[235] .

و الشاهد الأخير- الرابع- هو شاهد غريب جدا ، و مفاده أن الرجل نفسه بعدما جعل لمقاله عنوان : نبي بلا معجزة ، ثم شرع في إثارة شبهاته ،و أباطيله ، و مغالطاته ، ختم مقاله بأمرين هامين جدا: الأول هو أن الرجل أورد ردود القرآن الكريم على الشبهات و الأباطيل التي أثارها الرجل حكاية عن كفار العرب، و التي أثارها هو أيضا. فجاء عرضه للرد القرآني عرضا صحيحا و جيدا في عمومه ، أبطل به ما أثاره من اعتراضات و شبهات و أباطيل[236] .

---

[234] أنظر المقال في موقع : أوان ، على الشبكة المعلوماتية .

[235] البخاري: الصحيح ، ج 6 ص: 182 .

[236] طرابيشي : المرجع السابق .

و الأمر الثاني هو أن الرجل نفسه ذكر كلاما من عنده نقض به عنوان مقاله و ما تضمّنه من أباطيل و مغالطات . فمن ذلك أنه وصف القرآن الكريم بأنه ((هو المعجزة البيانية الوحيدة التي يستطيع الرسول أن يُشهرها دليلا على مرسوليته)) . و ((لا جدال في أن هذا التحدي- أي التحدي القرآني- أتى مفعوله على أن فرضية الإعجاز عُدت عقيدة مركزية في جميع كتب التفسير ،و علم الكلام . فقد بقى القرآن على امتداد أربعة عشر قرنا هجريا فريد نوعه ، لا محاكٍ له ،و لا مُضارع معترفا به . و تمّ تكريسه بوصفه المعجزة الباقية على مدى- الزمن لرسول- ما أُوتي معجزة غيره))[237] .

و بذلك يكون جورج طرابيشي نقض مزاعمه و شبهاته ،و لم يصبح عنوان مقاله : نبي بلا معجزة ،و إنما أصبح عنونه: نبي بمعجزة خالدة ، أو نبي بمعجزة لا مثيل لها .

و مع أن الرجل تناقض مع نفسه ، إلا أنه أظهر قدرا من الموضوعية في ختام مقاله ، فتغلب على بعض تعصباته المذهبية و المصلحية ، و غيّر طريقته التي بدأ بها مقاله من جهة ؛ لكنه وقع في أخطاء سببها خلفيته المذهبية المادية المتعصبة ضد القرآن من جهة أخرى . أولها إنه وصف القرآن بأنه المعجزة البيانية ،و هذا وصف صحيح يصدق على القرآن ، لكنه وصف ناقص ،و فيه تقزيم له ، لأن القرآن جوانبه الإعجازية كثيرة ، منها : الإعجاز التاريخي ، و العلمي ، و التشريعي ، و العددي، و البياني ، و القرآن الكريم شاهد على ذلك بنفسه ،و قد أُلفت في ذلك مصنفات كثيرة .

و الخطأ الثاني هو أن الرجل وصف الإعجاز القرآني بأنه فرضية ، و هذا لا يصح ،و تعمد في إنكار الحقيقة ، لأن إعجاز القرآن هو حقيقة علمية موضوعية مادية ثابتة قديما و حديثا ، و ليس هو فرضية و لا احتمالا . فهو كتاب معجز بضرورة الشرع و الواقع معا .

و آخرها- الخطأ الثالث- هو أن الرجل قال عن القرآن بأنه : ((تَمّ تكريسه بوصفه المعجزة الباقية)) . و هذا تعبير مَلتبس ، فمن الذي كرّسه كذلك ؟ ، ظاهر كلامه أن العلماء المسلمين هم الذين كرّسوه . و هذا لا يصح ، و افتراء مُتعمد على الشرع و التاريخ، و على هؤلاء ، لأن الذي جعل القرآن معجزة خالدة هو الله سبحانه و تعالى ، لقوله سبحانه: {قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَن يَأْتُواْ بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لاَ يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً }-سورة الإسراء:88-،و {فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ }-سورة البقرة:24-. فهذا تحدٍ إلهي ، تحدى الله به الجن و الإنس معا ، فهو إعجاز رباني و ليس تكريسا بشريا .

[237] نفسه .

و ختاما لهذا المبحث ، يتضح منه أن الشبهات و المفتريات التي أثارها بعض أدعياء العقلانية المتعلقة بالوحي و الفكر العلمي ، ما هي إلا أباطيل و مغالطات ، لها خلفيات مذهبية متعصبة للباطل ، و مخالفة للشرع و العقل معا . و قد تبين أنها بعيدة عن الفكر العلمي الصحيح ، و إن تلبّست به . و أن أصحابها مارسوا التحريف و التغليط لتحقيق غايات في أنفسهم ، و لم يكونوا في مستوى الشرع الصحيح ،و لا العقل الصريح ، و لا العلم الصحيح . و إنما اختفوا وراء لافتة : الفكر العلمي ، للتضليل و المتاجرة به ، طعنا في الإسلام ، و نشرا لأفكارهم ، و تحقيقا لمصالحهم الدنيوية .

ثالثا : أباطل حول الإعجاز القرآني و تفسيره العلمي:

أثار بعض أدعياء العقلانية شبهات و أباطيل ،و مفتريات و مغالطات حول الإعجاز القرآني و تفسيره العلمي . اتخذوا- من خلالها- مواقف تقزيمية للإعجاز القرآني من جهة ، و استنكروا تفسيره تفسيرا علميا من جهة أخرى . فاعترضوا على ذلك بشبهات و مغالطات كثيرة[238] ، سنذكر معظمها من خلال المواقف الآتية : أولها هو أن حسن حنفي حدد مجال الإعجاز القرآني في التشريع و الأدب ، فهو إعجاز تشريعي أدبي ، فيه تحدٍ للبشرية ، بمعنى استحالة التقليد . و أما الإخبار بالمستقبل-عند الرجل- فهو ليس من الإعجاز القرآني ، لأن التنبؤ بالمستقبل يستطيع الإنسان أن يفعله ، إن كان عارفا بسنن المجتمع و التاريخ ، و ممارسة الاستقراء . و هذا ليس غيبا ، و إنما هو قراءة للمستقبل ، بالاعتماد على شواهد التاريخ و الحاضر[239] .

و أقول: أولا لا يصح حصر الإعجاز القرآني في مجالي الأدب و التشريع ، فهو حصر بلا دليل من الشرع و لا من العقل ، و لا يصح الأخذ به . لذا فإن مجالات الإعجاز القرآني كثيرة ،و لا يستطيع أحد ،ولا يحق له أن يحصرها . و الدليل على ذلك الشاهدان الآتيان: الأول هو أن القرآن الكريم وصف نفسه بأنه حق و نور ، و علم و برهان ، و أنه لا يأتيه الباطل أبدا ، و أنه كتاب معجز ،و كل ذلك يعني أنه معجز بكل ما فيه من علوم و مفاهيم ،و أخبار و تشريعات ، و طبيعيات و منطقيات ، ... إلخ . و عليه فإنه لا يصح حصر مجالات إعجازه ، فهي في اتساع و تنوّع دائمين ، بدليل أنه بفضل التطور العلمي الحديث ، ظهر الإعجاز العلمي ،و التاريخي ، و الرقمي[240] .

و الشاهد الثاني هو أنه بما أن الله تعالى تحدى بالقرآن الجن و الإنس معا ،و يأّسهم من أن يتمكنوا من الإتيان بمثله ، فإن ذلك يستلزم تنوع و توسع مجالات إعجازه و عدم حصرها و لا توقفها . لأن توقفها و حصرها يجعلان القرآن غير قادر على مواكبة التطورات العلمية و البشرية ، فيضيق مجاله و يضعف تحديه من

---

[238] سبق أن رددت على بعض أدعياء العقلانية و شبهاتهم في كتابينا : الأخطاء التاريخية و المنهجية في مؤلفات محمد أركون و محمد عابد الجابري، و كتاب : أباطيل و خرافات حول القرآن الكريم و النبي محمد-عليه الصلاة و السلام - . و نحن هنا نتناول الموضوع بطريقة أخرى ، حسب سياق مواضيع المبحث ، إن شاء الله تعالى .

[239] حسن حنفي : من العقيدة إلى الثورة ، ج 4 ص: 183، 189 ن 200 ، 203 ، 209 .

[240] للتوسع في ذلك أنظر : عبد الدائم الكحيل : موسوعة الإعجاز العلمي في القرآن الكريم ، و هي موجودة في موقع المؤلف على شبكة الأنترنت.

جهة .و يصبح غير قادر على أداء وظيفته العالمية كحجة إلهية على الإنس و الجن من جهة أخرى .
و مما يُؤيد ذلك أيضا هو بما أن الله تعالى تحدى به الجن و الإنس معا ، و أن الغالبية العظمى من البشر لا يعرفون اللغة العربية ،و من يعرفها منهم غالبيتهم لا يتقنونها ، فإن كل هؤلاء لا يتذوقون إعجاز القرآن الأدبي و البلاغي ،و يصبح عندهم إعجازا سماعيا تاريخيا ،و ليس إعجازا ماديا ملموسا ،و بذلك تضعف حجته و إعجازه لديهم . و ربما قد ينكره بعضهم إذا شككه فيه البلغاء من أعداء الإسلام .
و عليه فإن كل ذلك يجعل من توسع مجالات إعجاز القرآن و تنوعها و عدم حصرها ، أمرا ضروريا لا بد منه . و هذا هو الذي يتفق مع المعجزة القرآنية الخالدة . علما بأن الله تعالى عندما تحدى به العرب ، لم يكن خاصا بهم ،و إنما كان موجها أيضا لغيرهم من الإنس و الجن معا . و لم يكن إعجازه مقتصرا على جانبه اللغوي فقط ، و إنما كان تحديا عاما يشمل القرآن كله .
و ثانيا إن زعم حسن حنفي بأن إخبار القرآن بحوادث المستقبل ليس إعجازا ، لأنه يُشبه التنبؤ الإنساني . هو زعم لا يصح ، لأن علم الله لا تحده حدود الماضي ،و لا الحاضر ، و لا المستقبل ، و هو انكشاف مطلق ، لذا كان الله تعالى عالم الغيب و الشهادة . لكن الإنسان لا يعلم الغيب ،و إنما هو يُحاول قراءة غيب الماضي والمستقبل بما عنده من قدرات و علوم و تجارب ، بواسطة التنبؤ بقراءة المستقبليات المتوقعة . و هذا ليس علما انكشافيا ،و إنما هو محاولة نسبية ظنية احتمالية ، في قدراتها و نتائجها . و لهذا قال الله تعالى : {كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَن تَكْرَهُواْ شيئا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَن تُحِبُّواْ شيئا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ وَاللّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ }-سورة البقرة:216-. فتوقعات الإنسان المستقبلية نسبية فيها الخطأ و الصواب ، و هذا خلاف أخبار القرآن المستقبلية التي هي صحيحة بالضرورة شرعا و عقلا و واقعا .
لذا فإنما أخبر به القرآن الكريم من أخبار مستقبلية فهو إعجاز غيبي حقيقي ، و من دلائل النبوة حقا و فعلا . و الأمثلة على ذلك كثيرة ، منها ما تحقق في الواقع كما أخبر به ، و منها ما يتعلق بالمستقبل البعيد و لم يحن وقته المحدد له ليتحقق .
من ذلك إخبار القرآن بأن العالم سينتهي ،و تضطرب مظاهره ، كقوله تعالى :{ إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ وَإِذَا النُّجُومُ انكَدَرَتْ وَإِذَا الْجِبَالُ سُيِّرَتْ وَإِذَا الْعِشَارُ عُطِّلَتْ وَإِذَا الْوُحُوشُ حُشِرَتْ وَإِذَا الْبِحَارُ سُجِّرَتْ وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَت}-سورة التكوير:1-7-، و {يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاء كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُ وَعْداً عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ }-سورة الأنبياء:104- ، . و هذا الذي قرره القرآن منذ أربعة عشر قرنا ، قال به علماء طبيعة معاصرون ،و لهم في ذلك تنبؤات مبنية على معطيات علمية صحيحة[241]. و الذي قاله القرآن هو إعجاز علمي مستقبلي ، لكن الذي قاله هؤلاء العلماء ليس إخبارا إعجازيا ، و إنما هو تنبؤات علمية مبنية على معطيات علمية معروفة لديهم .

[241] أنظر مثلا : فرنك كلوز : النهاية ، ص: 14 ، 15 .

و من إخباراته المستقبلة التي تحققت في الواقع ، إخباره بما سيقع بين الفرس و الروم ، في قوله سبحانه:{ غُلِبَتِ الرُّومُ{2} فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُم مِّن بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ{3} فِي بِضْعِ سِنِينَ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ{4} بِنَصْرِ اللَّهِ يَنصُرُ مَن يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ}-سورة الروم:2-5-. و إخباره بأن الله سينصر دينه و يُظهره على الدين كله ، لقوله سبحانه: {هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ }-سورة التوبة:33- . و منها أيضا أن الله تعالى أخبرنا أن اليهود و النصارى لن يرضوا عنا ، و أن بعضهم من بعض ، و أنهم يتعاونون ضدنا ، و هذا أمر نشاهده في الواقع ، فالنصارى هم الذين احتلونا و صنعوا دولة اليهود، و يتعاونون معهم ،و يحمونهم ، و كلهم حرب على الإسلام و المسلمين . و هذا كله يندرج في قوله تعالى : {وَلَن تَرْضَى عَنكَ الْيَهُودُ وَلاَ النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَى اللّهِ هُوَ الْهُدَى وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءهُم بَعْدَ الَّذِي جَاءكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللّهِ مِن وَلِيٍّ وَلاَ نَصِيرٍ }-سورة البقرة:120-،و{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَتَّخِذُواْ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاء بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللّهَ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ }-سورة المائدة:51- .

ومنها أيضا أن الله تعالى تحدى الإنس و الجن بأن يأتوا بمثل القرآن ، ثم يأسهم من أن يقدروا على الإتيان به حاضرا و مستقبلا ، لقوله سبحانه: {قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَن يَأْتُواْ بِمِثْلِ هَـذَا الْقُرْآنِ لاَ يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً }-سورة الإسراء:88-،و {فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ }-سورة البقرة:24- . و هذا التحدي قد تحقق في الماضي و الحاضر ، و سيظل قائما في المستقبل إلى يوم القيامة .

و منها أيضا إحبارات مستقبلية إعجازية ، تتعلق بحرية الإنسان ،و في مقدوره معارضتها و تكذيبها ، لكنه لا يفعله ،و يتحقق فيه الوعد القرآني المستقبلي بطريقة إعجازية باهرة . من ذلك قوله تعالى :{ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ مَا أَغْنَى عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ سَيَصْلَى نَاراً ذَاتَ لَهَبٍ وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ فِي جِيدِهَا حَبْلٌ مِّن مَّسَد }-سورة المسد :1-5- . فالقرآن الكريم أكد على أن أبا لهب و زوجته لن يُؤمنا ، و سيموتان كافرين ،و يُدخلان جهنم . و هذا قد تحقق في الواقع فعلا و حقيقة من جهة ،و هو إخبار مستقبلي بمصيرهما المشئوم ، و تحدٍ لهما في أمر اختياري بإمكانهما ما معارضته و تكذيبه من جهة أخرى . فكان في مقدورهما تكذيب القرآن بأن يُؤمنا بالإسلام ، إما خوفا على مصيرهما ،و إما تكذيبا للقرآن ، و إما جمعا بين الأمرين . لكنهما لم يفعلا ذلك و بقيا على كفرهما ، تصديقا لما أخبر به القرآن و أكد عليه . و هذا إعجاز باهر ،و تحدٍ للرجل و زوجته في أمر اختياري ، بل هو أيضا تحدٍ صارخ لقريش ، و لكل الكفار من العرب و أهل الكتاب المعاصرين لنزول تلك السورة . لأنهم هم أيضا يعنيهم الأمر ، و قد فتح لهم القرآن مجالا و طريقا لتكذيبه و معارضته إن استطاعوا . لأنه كان بمقدورهم أن يطلبوا من أبي لهب و زوجته أن يُظهرا إيمانهما بالإسلام و الالتزام به ، لتكذيب القرآن و النبي محمد-عليه الصلاة و السلام- ، و الإضرار بهما ،و تشكيك المسلمين في دينهم ،

و التشهير بالقرآن بين الناس . لكن كل ذلك لم يحدث ، مع أنه كان يُمثل فرصة ذهبية بيد أعداء الإسلام ، أنه لم يحدث لأن الذي أخبرنا بمصير أبي لهب و زوجته ، هو الله تعالى علام الغيوب ، الذي يعلم أنه لا الرجل و لا زوجته ،و لا الكفار كلهم أنهم سُيقدمون على تكذيب ما أخبر به ، و تحداهم به في أمر اختياري . !! فهذا نوع من الإعجاز المستقبلي الحقيقي الباهر الذي يُبطل مزاعم حسن حنفي .

و من ذلك أيضا أن القرآن الكريم كثيرا ما أخبر بأمور مستقبلية ستصدر من المنافقين و اليهود ، و الأعراب و المشركين ، و هي أمور اختيارية يمكنهم تكذيبها بعدم الوقوع فيها ، و في مصلحتهم عدم فعلها ، لتكذيب القرآن ، و تشكيك المسلمين في دينهم ،و حماية أنفسهم بأن لا يصدر منهم ما انتقدهم به القرآن الكريم . لكن مع كل ذلك فقد صدرت منهم السلوكيات التي أخبر بها القرآن الكريم ،و هتك سترهم بها ،و فضحهم من خلالها ، كقوله سبحانه: {سَيَقُولُ السُّفَهَاء مِنَ النَّاسِ مَا وَلاَّهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُواْ عَلَيْهَا قُل لِّلّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ }-سورة البقرة:142-، و {سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَاء اللّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا وَلاَ حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِم حَتَّى ذَاقُواْ بَأْسَنَا}-سورة الأنعام:148-،و {سَيَقُولُ لَكَ الْمُخَلَّفُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا فَاسْتَغْفِرْ لَنَا يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ }-سورة الفتح:11-،و {سَيَقُولُ الْمُخَلَّفُونَ إِذَا انطَلَقْتُمْ إِلَى مَغَانِمَ لِتَأْخُذُوهَا ذَرُونَا نَتَّبِعْكُمْ يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ قُل لَّن تَتَّبِعُونَا كَذَلِكُمْ قَالَ اللَّهُ مِن قَبْلُ فَسَيَقُولُونَ بَلْ تَحْسُدُونَنَا بَلْ كَانُوا لَا يَفْقَهُونَ إِلَّا قَلِيلاً }-سورة الفتح:15- .

فالقرآن الكريم جمع بين نوعين من الإعجاز المستقبلي ، هما : الإخبار بوقوع أمور مستقبلية ستقع بالضرورة ، و بصفة التأكيد و الإثبات ، لا بصفة الاحتمال و الظن و الترجيح كما هو حال تنبوءات الإنسان التي قد تصدق و قد لا تصدق . و الثاني هو أنه تحدى أعداء الإسلام بإخباره بمصير بعضهم المشئوم ،و بصدور أفعال منهم مستقبلية ليست في صالحهم ،و في إمكانهم عدم فعلها للإضرار بالإسلام و أهله ، و مع ذلك صدرت منهم ما أخبر به القرآن الكريم . فكان ذلك ضدهم و في صالح القرآن ، فتحقق على يدهم جانبا من الإعجاز القرآني المستقبلي بطريقة باهرة مذهلة من جهة ، و تبين منها أيضا بطلان مزاعم حسن حنفي من جهة أخرى .

و أما الموقف الثاني فمضمونه أن حسن حنفي ذكر أن الإعجاز القرآني هو تحدٍ للقدرة البشرية ، بمعنى استحالة التقليد ،و ليس خرقا لقوانين الطبيعة و لا هدما لمبادئ العقل[242] .

و أقول : ليس الأمر كما ذكره الرجل ، و إنما هو خلافه . بمعنى أن الإعجاز القرآني هو فعلا و حقيقة خارق لقانون الطبيعة المتعلق بقدرات الإنس و الجن معا . لأنه بما أن القرآن تحدى هؤلاء ،و أكد على أنهم لا يُمكنهم الإتيان بمثله أبدا ، فإن هذا يستلزم أنه إعجاز خارق لقانون الطبيعة المتعلق بقدرات هؤلاء .

---

[242] حسن حنفي : من العقيدة إلى الثورة ، ج 4 ص: 189 . و موسوعة الحضارة العربية الإسلامية ، ج 2 ص: 31 .

و ذلك أنه من الثابت عقلا و واقعا ، أن أي إنسان- مهما كانت قدراته- إذا أبدع عملا ما ، فإنه يمكن لإنسان آخر أن يأتي بمثله ، أو بأحسن منه . و إذا ما أدعى إنسان ما أنه سينجز ، أو أنجز عملا لن يستطيع غيره من البشر الإتيان بمثله ، أو بأحسن منه ، فسيكون كاذبا ،و هو إما أنه جاهل ،و إما أنه مغرور ،و إما أنه أخطأ فيما ذهب إليه . و لا يصح لأحد أن يدعي ذلك إلا نبي مرسل ، لأنه مؤيد بالقدرة الإلهية ، فيكون عمله خارقا بالضرورة .

و الرجل في كلامه تناقض ، فمرة قال : إن إعجاز القرآن ليس خرقا لقوانين الطبيعة . و مرة أخرى قال : إن القرآن هو تحدٍ للقدرة البشرية ، بمعنى استحالة التقليد . فإقراره بتحدي القرآن للقدرة البشرية يعني أنه خارق لقوانين الطبيعة المتعلقة بقدرات الإنس و الجن . فالإقرار بذلك التحدي يستلزم القول بخرق تلك القوانين . علما بأن هذا الخرق ليس هدما للطبيعة و لا للعقل ،و إنما هو سنة إلهية خارقة تجاوزت سنة إلهية أخرى جارية في مخلوقات الله تعالى .

و الموقف الثالث مفاده أن حسن حنفي يرى أنه ليس من هدف الدين إقامة العلم الطبيعي ،و لا إعطاء حقائق علمية عن الظواهر الطبيعية[243] .

و قوله غير صحيح في معظمه ، و مُخالف للشرع و العقل معا . لأنه أولا إن الرجل لم يذكر دليلا صحيحا و لا ضعيفا لتأييد قوله ،و اكتفى بذكر رأيه و رغبته ،و ما يُريده هو من الدين . و هذا مجرد زعم ، و الزعم ليس دليلا ،و لا يعجز عنه أحد ، لذا فنحن نطالبه بالدليل الذي يُثبتُ زعمه . علما بأن زعمه هذا لن يثبت إلا إذا جاءنا بدليل صريح من الدين الحق ، ينص على ما ذهب إليه حسن حنفي ، و هذا الدليل لن يحصل عليه الرجل ، لأنه لا وجود له في دين الإسلام . و عليه فإن زعمه هذا ما هو إلا رغبة شخصية تُعبر عما يُريده هو من الدين من جهة ، و لا تقبل به إلا الأديان الباطلة و المحرفة التي في صالحها ما قاله الرجل من جهة أخرى .

و أما من الناحية الموضوعية ، فإنه لا يُوجد أي مانع شرعي ، و لا عقلي ، ولا علمي يمنع من أن يكون للدين دور في إقامة علوم الطبيعة ،و إعطاء حقائق و أساسيات عنها . فهذا ليس مستحيلا ،ولا ممنوعا ،و لا معطلا للشرع ، و لا للعقل ، و لا للعلم ، بل هو هادٍ ، و معين ، و مُفيد جدا في مجال العقائد و المناهج ،و السلوك و طرق الاستدلال . لأن تلك المعطيات العلمية- التي يُقدمها الدين الحق- تمد جسورا و روابط بين علوم الشرع و العقل و الطبيعة ، لكي لا ينحرف الإنسان عن منهاج ربه ،و لا يحدث تناقض ،و لا صراع ،و لا انفصام بين تلك العلوم . و لا يُؤدي أيضا إلى ازدواجية في المعايير و المقاييس الفكرية بين الدين الحق و العلم الصحيح .

و الشرع الإلهي شاهد على بطلان زعم حسن حنفي ، من جانبين : الأول هو أن القرآن ذاته وصف نفسه بأنه كتاب مُحكم كامل شامل ، مُفصل مُعجز مُهيمن ،

---

[243] حسن حنفي : في فكرنا المعاصر ، ص: 87 .

و لا يأتيه الباطل أبدا[244] ، و هذا كله يستلزم حتما أن يكون الكتاب الإلهي الحق متضمنا لحقائق علمية كثيرة تتعلق بالكون و الإنسان و الحياة . ،و إلا ما كان كتابا إلهيا متصفا بتلك الخصائص التي ذكرناها .

و الجانب الثاني هو أن القرآن ذاته شاهد بنفسه على أنه كتاب مملوء بحقائق علمية كثيرة جدا ، تتعلق بمختلف مظاهر الطبيعة ، كعلم الجيولوجيا ، و علم الأجنة ، و علم البحار ، و علم الفلك ، و علم النبات ، و علم التاريخ الطبيعي ، و علم المناهج و طرق الاستدلال[245] . فماذا نفعل بهذه الحقائق الكثيرة و الباهرة ؟ فهل ننكرها ،و نجحد ما هو موجود في كتاب الله ، كما فعل حسن حنفي ؟ ! ، كلا لا نفعل ذلك ،و زعم الرجل باطل ، و مُخالف للشرع و العقل و العلم .

علما بأن ذكر أساسيات من العلوم الطبيعية الضرورية في الدين الحق ، هو أمر ضروري .و هذا بدليل القرآن الكريم الذي يتضمن من ذلك أشياء كثيرة من جهة ، و بدليل العقل الصريح الذي يرى أن تضمنها لذلك هو من ضروريات الدين الحق من جهة أخرى . و ذلك أنه من الضروري أن يُقدم الدين الحق للإنسان الحقائق الكبرى المتعلقة بطبيعيات الكون و الحياة و الإنسان . لتكون إجابة على الأسئلة الفكرية الملحة المتعلقة بالعالم و مظاهره من جهة ،و لتكون أيضا وسيلة للإيمان و العمل الصالح ، و أساسا لمناهج البحث و الاستدلال في مختلف العلوم من جهة أخرى .

لذلك كانت الكتب الإلهية السابقة- قبل تحريفها- تتضمن تلك الأساسيات من علوم الطبيعة ، بدليل الشواهد الثلاثة الآتية: أولها يتمثل في القرآن الكريم ، فبما أنه كتاب إلهي تضمن جانبا كبيرا من تلك العلوم ، فهذا يعني أن الكتب الإلهية التي سبقته هي أيضا كانت تتضمن جانبا من تلك العلوم ، لأن الحاجة إليها ضرورية .

و الشاهد الثاني يتمثل في أن الله تعالى وصف التوراة الحقيقية –غير المحرفة- بقوله سبحانه: {إِنَّا أَنزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ }-سورة المائدة:44-،و {ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَاماً عَلَى الَّذِيَ أَحْسَنَ وَتَفْصِيلاً لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَّعَلَّهُم بِلِقَاء رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ }-سورة الأنعام:154-. و هذا الوصف الشامل للتوراة ، يستلزم أنه كان كتابا شاملا لمختلف جوانب الحياة ، منها الناحية العلمية الضرورية المتعلقة بعلوم الطبيعة .

و الشاهد الثالث يتعلق بدور الأنبياء في تعليم الناس ، و تزويدهم بمعلومات تتعلق بمختلف جوانب الحياة ، كالتي تتعلق بعلوم الطبيعة. و الشاهد على ذلك قوله تعالى -على لسان نوح مع قومه- :{ مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَاراً وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَاراً أَلَمْ تَرَوْا كَيْفَ خَلَقَ اللَّهُ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقاً وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُوراً وَجَعَلَ الشَّمْسَ سِرَاجاً وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتاً ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجاً وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ بِسَاطاً لِتَسْلُكُوا مِنْهَا سُبُلاً فِجَاجاً}-سورة نوح: 13-20- . فنوح-عليه السلام- ذكّر قومه بِنِعَم الله عليهم ، تخللها ذكر لحقائق طبيعية هامة تتعلق بالفلك ،و علم الأجنة ، و الجغرافيا ، قبل أن يخوض فيها العلم البشري زمن الفراعنة ، و البابليين

[244] سبق ذكر النصوص الشرعية الشاهدة على ذلك ، فلا نعيدها هنا ،و هي معروفة .

[245] عن ذلك أنظر مثلا : موريس بوكاي : دراسة الكتب المقدسة في ضوء المعارف الحديثة . و عبد الدائم الكحيل : موسوعة الإعجاز العلمي في القرآن . و عن طرق الاستدلال أنظر كتابنا : الأخطاء التاريخية و المنهجية في مؤلفات أركون و الجابري .

، و اليونـان ، و مـن جـاء بعـدهم ، بحكـم أنـه ظهـر قبـل هـؤلاء . و قـد أخبـرهم بمعلـومتين فلكيتـين هـامتين جـدا ، همـا: إن القمـر مُظلـم ، يـنعكس عليـه النـور مـن الشمس ، التي هي سراج و هاج ، و هذا يعني أنها مصدر للحرارة و الضوء معا . و نحـن نعلـم أن أرسـطو أصـحابه ، و مـن تـأثر بهـم مـن الفلاسـفة المسـلمين كـانوا يزعمون أن الشمس باردة و ليست مصدرا للحرارة ،و هذا خطأ علمي فادح مُخـالف للشرع و العلم معا[246] .

و بذلك يتبن أنه لا يصح شرعا ،ولا عقلا أن يُنزل الله كتابا خاتما معجزا ، و لا يكون متضمنا لأساسيات من حقائق علوم الطبيعة و الإنسان . و أن أي كتـاب دينـي يزعم أنه من عند الله ،و لا يتضمن تلك الحقائق من العلوم ، فهو ليس كتبا إلهيا ، و إنما هو كتاب بشري نُسب إلى الله تعالى زورا و بهتانا .

و أمـا الموقـف الرابـع فمفـاده أن حامـد أبـا زيـد قـال: ((لقـد فَهِـمَ المسـلمون أن النصـوص الدينيـة لا تطـرح تفسـيرا للظـواهر الطبيعيـة و الإنسـانية . و أن تفسـيرها متروك لفاعلية العقل البشري المتطور دائما لاكتشاف الآفاق)) الطبيعية و الإنسـاني ة[247] .

و أقول : إن الرجل أصدر حكما عاما فيما ذهب إليه ، و هو حكم غيـر صـحيح ، و كان عليه أن يُوثق ما نقلـه عـن المسلمين . و الرجـل قد تجاهـل حقـائق الشـرع ،و حوّل الحبة الصغيرة جدا إلى قبة كبيرة جدا . و يبدوا أنـه أنطلـق مـن حـديث:(انتم اعلم بأمر دنياكم)[248] ، ففهمـه علـى غيـر حقيقتـه ، ثـم زعـم أن المسلمين فهمـوا مـن النصوص الشرعية ما نقله عنهم . و هذا افتراء على المسلمين ،و على الشرع معا ، و قـد بحثـت عمـا نسبه إليهم فلـم أعثـر علـى أي شـاهد يـدل علـى ذلـك . و حتـى إذا سلمنا- بذلك جدلا- على أن بعض أهل العلم من المسلمين قال بذلك الفهـم ، فهـو فهـم غيـر صـحيح ،و مخـالف الشـرع ، لأن النصـوص الشـرعية مملـوءة بالتفسـيرات المتعلقة بالظواهر الطبيعية و الإنسـانية ،و قـد أُلفت فـي ذلـك كتـب كثيـرة علـى أيـدي علماء مختصين[249] .

و تُمثل تلك التفسيرات العلمية الشرعية منطلقات أساسية و ضوابط للفكر العلمـي من جهة ،و هي شواهد و نماذج للإعجاز العلمـي القرآنـي مـن جهـة أخـرى . و هـي لا تعـوق العقـل ، و لا تعطلـه عـن البحـث العلمـي ، و إنمـا تحثـه علـى البحـث و الاكتشاف ،و تعطي له النماذج للاستعانة بهـا. من ذلك قولـه تعـالى : {وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَتَيْنِ فَمَحَوْنَا آيَةَ اللَّيْلِ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً لِتَبْتَغُواْ فَضْلاً مِّن رَّبِّكُمْ وَلِتَعْلَمُواْ عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَاهُ تَفْصِيلاً }-سورة الإسراء:12- ،و{جَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُوراً وَجَعَلَ الشَّمْسَ سِرَاجاً}-سورة نـوح:16- . فهذه الآيـات

---

[246] للتوسع في ذلك أنظر كتابنا : نقد فكر الفيلسوف ابن رشد الحفيد على ضوء الشرع و العقل و العلم .

[247] حامد أبو زيد : نقد الخطاب الديني ، ص: 189 .

[248] مسلم : الصحيح ، ج 7 ص: 95 .

[249] من ذلك : كتاب المنهج الإيماني للدراسات الكونية في القرآن الكريم ، و كتاب الظواهر الجغرافية بين العلم و القرآن ،و هما للدكتور عبد العليم عبد الرحمن خضر . و كتاب : السنن الإلهية في الأمم و الجماعات و الأفراد في الشريعة الإسلامية ، للدكتور عبد الكريم زيدان .

تحمل جانبين هامين : الأول هو أن تلك الآيات تفسر بعضها ببعض ،و تتضمن جانبا من التاريخ الطبيعي للشمس و القمر. و الجانب الثاني هو أن تلك الآيات تتضمن جانبا هاما من الإعجاز العلمي في القرآن الكريم ، ليس هنا مجال توضيحه ،و قد تناولته بالتفصيل الكتب المتخصصة في ذلك .

و نفس الأمر ينطبق على الظواهر الإنسانية ، فإن القرآن اهتم بها كثيرا ، فعرضها و عللها ، و حثّ على دراستها و تدبرها و اكتشاف سننها . من ذلك قوله تعالى : {قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُواْ فِي الأَرْضِ فَانْظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ }-سورة آل عمران:137-،و { وَتِلْكَ الأيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللّهُ الَّذِينَ آمَنُواْ وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَاء وَاللّهُ لاَ يُحِبُّ الظَّالِمِينَ }-سورة آل عمران:140-،و { وَلَوْلاَ دَفْعُ اللّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الأَرْضُ وَلَكِنَّ اللّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ }-سورة البقرة:251- ، و غير ذلك كثير جدا[250] .

و الموقف الخامس مفاده هو أن الكاتب المصري سيد القمني زعم أن للعلم شروطا لا تلتقي بحال مع النصوص ، لأن ((النصوص ثابتة ، و العلم متغير ، و النصوص إلهية ، و العلم إنساني)) . و المجامع المهتمة بالإعجاز العلمي لم تُحقق شيئا له قيمة عملية ،و أنها تُبعد الشباب عن البحث العلمي الصحيح ،و تضل عالة على الغرب تستهلك ما يكتشفه[251].

و أقول : إن قوله هذا غير صحيح في معظمه ، و فيه تغليط و تدليس . لأن الحقيقة هي أنه توجد أرضية علمية واحدة بين الوحي الصحيح ،و العقل الصريح ، و العلم الصحيح . و أما زعمه بأن للعلم شروطا لا تلتقي بحال معه النصوص ، فهو زعم باطل ،و نحن نطالبه بأن يذكر على زعمه أمثلة ، لكي نطلع عليها ،و نتأكد منها ، فنأخذ بها إن كانت صحيحة ، و نبطلها إن كانت زائفة .

علما بأن دين الإسلام قد وضع أساسيات العلوم الطبيعية و الإنسانية ، من ناحية المناهج و طرق الاستدلال ،و من ناحية المعلومات و الحقائق الضرورية المتعلقة بتلك العلوم ، و هذا أمر سبق أن بينا جانبا منه ،و أشرنا إلى بعض الكتب التي تخصصت فيه ، فلا نعيده هنا .

و أما قوله بتغير العلم ، فالأمر ليس كما ذكره ، لأن العلم له جانبان: الأول هو الجانب الثابت في العلوم ،و هذا لا يتغير لأنه قائم على الحقائق التي قام الدليل الصحيح على صدقها و صحتها ،و لولاها ما قامت للعلوم قائمة . و هذا هو الجانب الأساسي في العلم الذي أغفله الرجل عمدا . و أما الجانب الثاني من العلم فيتمثل في النظريات و الاجتهادات ، و التفسيرات التي يطرحها العلماء ، كمحاولات اجتهادية لتفسير بعض الظواهر العلمية . و هي لم يقم الدليل العلمي الصحيح على صحتها ،و لا على نقضها . و عندما يتوفر الدليل الصحيح ، فقد يُصححها ،و قد يُعدلها ،و قد يرفضها . لكن الرجل أغفل الجانب الثابت من العلم ،و تعلق بالجانب الظني منه ، ليصل إلى القول بأن لا يصح الاعتماد على العلم في تفسير القرآن تفسيرا علميا. و هذا خطأ مُتعمد منه لغايات في نفسه . علما بأنه لا يصح شرعا ، و لا عقلا ، إبعاد

---

[250] للتوسع في ذلك أنظر :عبد الكريم زيدان : السنن الإلهية في الأمم و الجماعات و الأفراد، ط2 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1998 .

[251] سيد القمني : مقالات سيد القمني ، رقم : 8 ، فتاوى تعيق العقل و علماء الضياع ، موقع محاور ، على شبكة الأنترنت .

كتاب الله المسطور من أن نفسره بكتاب الله المنظور ،و لا إبعاد كتابه المنظور من أن نفسره بكتابه المسطور.

و حتى إذا فسرنا القرآن الكريم بالنظريات العلمية –التي لم تثبت صحتها و لا بطلانها- ، فلا مانع من ذلك ، فهو محاولة علمية تندرج ضمن محاولات العلماء للوصول إلى تفسير صحيح للآيات الكونية في القرآن الكريم . فهو اجتهاد من أجل الفهم و التفسير ، الذي أمر به الله تعالى في قوله: {أَفَلاَ يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اخْتِلاَفاً كَثِيراً }-سورة النساء:82-،و {أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا }-سورة محمد:24-،و {كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِّيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُوا الْأَلْبَابِ }-سورة ص:29- . فهم كغيرهم من المفسرين يجتهدون في فهم القرآن الكريم ، فلماذا ننكر عليهم ذلك،و لا ننكر على غيرهم من المفسرين في تفسيراتهم للقرآن ؟ ! . فمن حق علماء الإعجاز العلمي الاستعانة بالنظريات العلمية في تفسيرهم للقرآن الكريم ، من أجل الوصول إلى التفسير الصحيح ، وفق المنهج الشرعي في التفسير. و بذلك قد يكون مسلكهم طريقا إلى الصواب، و قد يكون الخطأ طريقا إلى اكتشاف حقائق كانت مجهولة . و حتى إذا افترضنا أن بعضهم أخطأ في تفسيره لبعض الآيات ، فذلك لا يضر الشرع شيئا ، و هم كغيرهم من المفسرين، من أصاب له أجران،و من أخطأ له اجر واحد .

و أما قوله بأن النصوص وحي إلهي ، و العلم علم إنساني ، فهو من باب التغليط و التدليس ، لأن الله تعالى انزل كتابه للناس بما يوافق طبيعتهم،و يُناسبهم في تعاملهم معه ، و إلا لماذا أنزله ،و أمرهم بالإيمان به ؟ ، و لماذا أمرهم بقراءته ، و تدبره ، و الأخذ به ؟ . فلو لم يكن ذلك في مقدورهم ، ما أنزله وما أمرهم بالالتزام به . و لهذا قال سبحانه: {إِنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ لِلنَّاسِ بِالْحَقِّ فَمَنِ اهْتَدَى فَلِنَفْسِهِ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَمَا أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ سورة الزمر:41-،و {وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِلنَّاسِ مِن كُلِّ مَثَلٍ وَكَانَ الإنسان أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلاً }-سورة الكهف:54- . فالله تعالى أنزل القرآن للناس ، و أمرهم بتدبره و الالتزام به ، و هذا كله يُبطل زعم الرجل من أساسه .

و أما ما قاله عن مجامع الإعجاز العلمي ، فإن الأمر ليس كما صوّره الرجل . لأن هذه المجامع استقطبت نخبة من كبار العلماء المختصين في مختلف العلوم ،و كان لها الفضل في إنجاز بحوث و تأليف كتب هامة تتعلق بمختلف جوانب الإعجاز العلمي القرآن و السنة من جهة . و كانت سببا في رجوع كثير من أبناء المسلمين التائهين المنهزمين فكريا إلى رحاب دينهم من جهة ثانية . و كانت سببا في دخول كثير من الكفار في دين الإسلام لما رأوه من مظاهر الإعجاز القرآني من جهة ثالثة[252] . و أقامت الحجة العلمية الدامغة على كل البشر على صدق رسالة النبي الخاتم محمد بن عبد الله- عليه الصلاة و السلام- . .

و أما انتقاده للمجامع العلمية بأنها عالة على الغرب ، فهذا العيب ليست مجامع الإعجاز هي السبب فيه ، و إنما هو عيب عام سببه تخلف المسلمين بدولهم و

[252] للوقوف على ذلك يمكن الرجوع لإلى موقع الهيئة العالمية للإعجاز العلمي في القرآن و السنة ، على شبكة الأنترنت.

شعوبهم ، و مؤسساتهم العلمية . و مع ذلك فإنه بإمكان علماء الإعجاز العلمي أن يجتهدوا ،و يُبدعوا في مجالات كثيرة ، من دون الاعتماد الأساسي على الغرب ،و يكون لهم في ذلك فضل السبق . و هذا الأمر بدأ في الظهور فعلا ، و من يُتابع ما يقوم به علماء الإعجاز العلمي يجدهم يذكرون أنهم جربوا أمورا و اكتشفوها بأنفسهم ، منهم : زغلول النجار ، و عبد الدائم الكحيل ، و جميل صدقي دويك ، عبد المجيد الزنداني ،و غيرهم كثير .

و حتى في حالة تبعية هؤلاء التامة للغرب ، فإن هذا لا يمنعهم من مواصلة أبحاثهم في الإعجاز العلمي ، لأن العلم إنساني الأصل ، فليس عنصريا ، و لا موطن له، و لا خاصا بشعب دون آخر . ألم تر أن أوروبا أخذت الثورة الصناعية من بريطانيا ، و من أوروبا انتقلت إلى أمريكا و اليابان ، و جنوب شرق آسيا . لذلك فأنه من حق علماء الإعجاز العلمي أن يفسروا القرآن بكل الحقائق التي توصل العلم إليها من دون النظر إلى مُكتشفها ،و لا إلى موطنه .

و أما الموقف السادس فمفاده هو أن حسن حنفي زعم أن ((كل محاولات التوفيق بين العلم و الدين ،و استخدام أحدث النظريات العلمية في الضوء و الذرة ، لتبرير عقائد الدين . كل هذه المحاولات مُدانة يطبعها جهل بالغاية من العقائد ، و من العلم على السواء . كما أن ذلك التوفيق ينتهي إلى الخلط بين العلوم الإنسانية و العلوم الطبيعية . فالدين أقرب إلى العلوم الإنسانية منه إلى العلوم الطبيعية)) . لذلك ((عندما يُؤخذ من الدين علم الطبيعة تصبح مُشخصة غائية ، تعرف الأخلاق ، و تُؤمن بالقيم ، فكل شيء يُسبح بحمده ،و لكننا لا نفقه تسبيحه)) .وعليه فلا نكثر من الأمثلة ، إذا كان المنهج مرفوضا أساسا[253].

و ردا عليه أقول: أولا إن معظم ما قاله غير صحيح ، و فيه تغليط و تدليس على القراء . لأن العلاقة التي تجمع بين الدين الحق و العلم الطبيعي الصحيح ، هي علاقة تطابق و توافق ، مع أسبقية الوحي على العقل و العلم معا . لأن كلا من الدين الحق و العلم الطبيعي هو من عند الله تعالى ، فنحن أمام كتابين إلهيين ، هما : كتاب الله المسطور ، و كتابه المنظور ، و عليه فلا يصح ،و لا يُعقل أن يُوجد بينهما نزاع في المنهج ،و لا في الموضوع ،و لا في الحقائق ،و لا في طرق الاستدلال . و من ثم فلا يصح القول: إننا نقوم محاولات للتوفيق بين الدين و العلم على حد زعم حسن حنفي . لأن القيام بذلك لا يكون إلا بين المتعارضين ، و هذا لا يصدق على الدين الحق ،و العلم الصحيح .

و إذا ما تُوهم تعارض أو تناقض بينهما ، فسببه سوء الفهم ، أو الاعتماد على غير الصحيح من الدين ، أو من العلم ، أو منهما معا . علما بأنه يُوجد فرق أساسي بين قولنا: إن الدين الحق يتطابق مع العلم الصحيح ، و بين قولنا: إننا نقوم بمحاولة توفيق بينهما . في الأول لا يُوجد اختلاف و تناقض ،و في الثاني يعني أنه يُوجد نزاع ،و اختلاف ، نعمل على إزالتهما للتقريب بينهما . و هذا تحريف ،و لا يصح القيام به بين الدين الحق و العلم الصحيح ، لأنه غير موجود ،و لا يُوجد بينهما

---

[253] حسن حنفي : في فكرنا المعاصر ، ص: 86 ، 87 .

أصلا ، عندما يكون الفهم صحيحا . و إنما يُوجد ذلك بين الدين الباطل، أو المحرف ، و بين العلم الصحيح ، و محاولة التوفيق بينها هي محاولة تحريفية ،و ستفشل في النهاية ، لأنه لا يمكن أيجاد تطابق صحيح بينهما.

و أما قوله بأن القيام بمحاولات التوفيق بين الدين و العلم الطبيعي ، هي جهل بالغاية من العقائد و العلم . فالأمر ليس كذلك ، لأن الغاية الأساسية منهما هي معرفة الله تعالى ،و عبادته على أساس من الشرع الصحيح ، و العقل الصريح، و العلم الصحيح . بدليل أن الله تعالى خلق الكون و سخره للإنسان ، لقوله تعالى : {وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً مِّنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لَّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ }-سورة الجاثية:13-، و خلق الإنسان ليعبد الله الذي خلقه و حمّله الأمانة و فق الشرع الإلهي . و هذا يستلزم أن كل من الإنسان و الكون يجب أن يكون عابدا لله ،و من يُخالف هذه البديهة الشرعية و العقلية ، فهو إما صاحب هوى ، أو جاهل بالغاية الحقيقية من الدين ،و العقل . و عليه فإنه ليس عيبا ،و لا نقصا ، و لا يحق لأحد أن يعترض علينا عندما نأخذ من الدين ما فيه من علوم طبيعية نستعين بها في فهم علوم الطبيعة ؛ و نأخذ من علوم الطبيعة ما يُساعدنا على فهم الدين ، و الكشف عن أسراره و حِكمه . فمن حقنا فعل ذلك ، لأن الله سبحانه أمرنا به ، عندما حثنا على التدبر في كتابيه المسطور و المنظور .

و بذلك يتبين أن علوم الطبيعة و الإنسان تقوم على أُسس علمية إيمانية إسلامية ، ذات غايات ربانية أخلاقية ،و إنسانية و علمية . و هذا هو المطلوب تحقيقه في الواقع، فليس عيبا أن تصبح العلوم كلها مؤمنة ، ذات غايات إيمانية ربانية إنسانية ، فهذا هو الوضع الطبيعي ، لأننا رددنا المخلوقات إلى خالقها . و هذا خلاف ما أراد أن يُوهمنا به حسن حنفي ، عندما استهجن ذلك ،و استنكره كأنه جريمة **!!** ، لكنه لم يستنكر على الماديين ، و الملحدين ، و العلمانيين ، عندما استخدموا العلوم الطبيعة لخدمة مذهبياتهم و مصالحهم ، فروّجوا لخرافاتهم باسم العلم الحديث ، كخرافة الصدفة ، و الداروينية ، و المادية الجدلية . هذه الخرافات و الأباطيل سكت عنها حسن حنفي . و يبدو أنه لا مانع عنده من استخدام العلوم الحديثة لنشر أفكار و أخلاقيات هؤلاء ، فهو عمل مقبول و غير مُدان . وأما أسلمة تلك العلوم بأخلاق و منطلقات و غايات إيمانية ، فهو عمل مُدان و مرفوض عنده **!!** . ليس لأنه باطل،و مُخالف للعقل و العلم ،و إنما لأنه لا يتفق مع مذهبيته و مصالحه .

و ثانيا إن زعمه بأن التوفيق بين الدين و العلم ينتهي إلى الخلط بين علوم الطبيعة و الإنسان ،و بين علوم الدين ، فهذا زعم لا يصح . لأنه سبق أن بينا أننا لا نحتاج إلى التوفيق بين تلك العلوم ، لأنها تقوم أساسا على التوافق و التطابق ، لا على التعارض و الاختلاف . و عليه فإن التطابق الموجود بينها لا يعني إلغاء بعضها ، و اختلاطها فيما بينها بحيث يُؤدي إلى اختفائها ، فهذا لا يحدث ، و ستبقى علوم الوحي إلهية صرفة، و علوم الطبيعة و الإنسان محتفظة بذاتها . و هذا لا يمنع أيضا من إمكانية ظهور علوم جديدة تكون وسطا جامعا بين علوم الوحي ،و

علوم الطبيعة و الإنسان ، و هذا أيضا لا ضرر فيه ، لأنه سيكون رابطا لمد جسور التواصل و الإثراء بين العلوم .
و أما قوله بأن الدين أقرب إلى العلوم الإنسانية من العلوم الطبيعية ، فالأمر ليس كذلك ، لأن الصواب هو أن الدين الحق هو القاعدة الأساسية و العريضة لكل العلوم الطبيعية و الإنسانية معا . و العلاقات بينه و بين علوم الطبيعة قوية جدا ، و مظاهرها كثيرة جدا أيضا ، نجدها متجلية في الآيات الكونية التي تغطي مساحات واسعة من القرآن الكريم.
و بذلك يتضح أن ما يقوم به المختصون في التفسير العلمي للقرآن ، ليس عيبا ،و لا نقصا ،و لا خطأ ، و لا مُدانا، و ليس هو انحرافا منهجيا كما زعم حسن حنفي . و ما على هؤلاء إلا المواصلة- على أساس منهج علمي صارم صحيح - لاكتشاف مظاهر الإعجاز القرآني و أسراره ، و لقطع الطريق أمام المشككين و المحرفين، و المغالطين و المشوشين . و إظهار أن العمل المُدان و المرفوض ،و عير المنهجي ، هو ما يطرحه هؤلاء من تشويشات و تشكيكات لغايات في أنفسهم .
و الموقف السابع مفاده أن حسن حنفي انتقد جمال الدين الأفغاني عندما استشهد بآيات قرآنية قارنها ببعض المكتشفات العلمية في زمانه . و يرى حنفي أن الأفغاني فعل ذلك عن إحساس بالنقص ،و كأن القرآن كتاب في العلوم الطبيعية . و وصف عمله بأنه تقريظ للدين عن جهل ، ثم قال:((فلا يضير القرآن في شيء آلا يحتوي على الحقائق ، و لن يزيد العلم شيئا أن يُؤيده القرآن . و هو وضع خاطئ لمشكلة التراث و التجديد . و ذلك برؤية آخر المكتشفات العلمية في القرآن ، تعويضا للنقص ، أو إحساسا بالهيبة أمام العلم)) . ثم قال أيضا : إنه حتى إذا صدقنا بما قاله الأفغاني ، فإن ((طريق التقدم و الكشف هو العلم . و القرآن تابع له بتصديقه عليه))[254] .
و أقول : إن قوله هذا غير صحيح في معظمه، و فيه تغليط و تدليس على القراء . لأنه أولا ليس عيبا و لا نقصا إذا فسرنا القرآن بالحقائق العلمية الحديثة ، لأن الشرع نفسه أمرنا بتدبر القرآن و تفسيره بكل ما نستطيع من حقائق العقل و العلم . و لهذه العملية دوافع مشروعة و جوانب صحيحة ،و إن كان بعضها لا يصح . فإذا فسرناه بالعلم الحديث لكي نستعين به في الفهم و الكشف عن الحقائق العلمية الواردة فيه ، فهذا وجه صحيح و مقبول . و إذا فسرناه بذلك العلم لكي نبين وجود الإعجاز العلمي في القرآن ،و سبقه لبعض ما قرره العلم الحديث ، فهذا وجه صحيح و مقبول أيضا . و إذا فسرناه بذلك العلم لإظهار التوافق و التطابق بين الدين الحق و العلم الصحيح ، بحكم أن الاثنين من عند الله تعالى من جهة ؛ و للرد به على القائلين بوجود تناقض و صراع بين كل الأديان و العلم من جهة أخرى ، فهذا وجه صحيح ، و مقصد مطلوب إظهاره . و إذا فسرناه بالعلم الحديث لإظهار الصدق السبق العلميين لكتاب الله من جهة ، و إقامة البرهان الدامغ، و الحجة البالغة على الكفار ، بأن القرآن كتاب الله من جهة أخرى ، فهذا وجه صحيح و نافع جدا، و مطلوب بإلحاح أيضا . و إذا فسره بعض المسلمين المنهزمين – من مرضى القلوب

[254] حسن حنفي : في فكرنا المعاصر ، ص: 106 .

وضعفاء الإيمان- بالعلم الحديث من منطلق الإحساس بالنقص و الهزيمة ، ليجد لنفسه طريقا يرفع به إيمانه ،و يتخلص من هزيمته النفسية و الفكرية ، بإظهار موافقة ما قاله القرآن لما جاء في العلم الحديث . فهذا وجه فيه نقص و انهزامية ، لكنه مقبول لأمثال هؤلاء المسلمين .

و أما إذا فسرنا القرآن الكريم بالعلم الحديث من منطلق الهزيمة و التبعية ، فنجعل القرآن تابعا للعلم محكوما به ، فما وافقه قبلناه ، و ما خالفه أوّلناه تأويلا تحريفيا حتى يتفق مع العلم ،و يصبح العلم حكما على الوحي . فهذا لا يصح ، و مرفوض شرعا و عقلا و علما ، لأن الوحي الصحيح أسبق من العقل و العلم البشريين ،و هذا أمر سبق أن ناقشناه و بيناه في الفصل الأول . و عليه فإن تقريظ الدين للعلم، و تقريظ العلم للدين ليس عيبا ،و لا نقصا ،و لا مستحيلا ،و إنما هو أمر صحيح،و مطلوب . و لا يصح ذلك إلا إذا تمت العملية بطريقة غير صحيحة .

و أما بالنسبة لما قاله الرجل عن العلاقة بين القرآن و علوم الطبيعة ، فالصواب في ذلك ليس بالطريقة التي ذكرها حسن حنفي . لأنه إذا كان القرآن ليس كتابا في علوم الطبيعة ، لأنه كتاب وحي و إيمان ، و عبادة و تشريع ، فأنه أيضا هو كتاب إلهي مملوء بحقائق علوم الطبيعة و الإنسان ، و وجودها فيه أمر ضروري و مطلوب . لأنها تؤدي وظيفة إيمانية معرفية فكرية ، يقوم عليها الوحي الصحيح ، و العقل الصريح ، و العلم الصحيح .

لذا فإن قول الرجل: ((فلا يضير القرآن في شيء ألا يحتوي على الحقائق العلمية)) . هو قول غير صحيح ، له خلفية مذهبية ترمي إلى صرف المسلمين عن الاهتمام بطبيعيات القرآن من جهة ، و إبعادهم من الاستعانة بالعلوم الحديثة في تفسيرهم للقرآن الكريم من جهة أخرى . لأن الرجل يعلم أن استخدام المسلمين لذلك هو دليل قوي دامغ لإظهار صدق دين الإسلام ، و الرد على أعدائه من أهل الكتاب ،و الماديين و العلمانيين . فهو يسعى –من حيث يدري أو لا يدري- إلى حرمان المسلمين من استخدام ذلك في صراعهم الفكري مع خصومهم الكثيرين .

علما بأنه لا يصح شرعا و لا عقلا ، أن يكون كتاب الله المعجز لا يحتوي على الحقائق العلمية . فعدم احتوائه على ذلك يضره كثيرا ، و يُسئ إليه و يُشكك فيه ، بل و يطعن فيه ، و لا يجعله أهلا بأن يكون كتابا لله . بل و عدم وجودها فيه ، هو دليل على أنه ليس كتابا إلهيا .

و أما شرعا فالقرآن شاهد ب نفسه على أنه مملوء بالحقائق العلمية الطبيعية و الإنسانية معا ،و قد أُلفت في ذلك كتب كثيرة . و عليه فنحن لا نغمض أعيننا عن ذلك ،و نتبع مزاعم حسن حنفي . و لو لم تكن تلك الحقائق الكونية مطلوبة و هامة ، و لها فوائد و غايات تُؤديها ، لما ذكرها الله تعالى في كتابه المُحكم المعجز .

و أما عقلا فلا يُعقل أن يُنزل الله كتابا معجزا خاتما يكون حجة على الجن و الإنس ، و لا يكون متضمنا للحقائق الكونية الكثيرة و المتنوعة ، المتعلقة بعلوم الطبيعة و الإنسان . فوجودها ضروري لتكون تلك الحقائق قاعدة عريضة لكل العلوم . و لتقدم للإنسان الإجابات الصحيحة المتعلقة بالأسئلة الكونية الكبرى . و لتكون براهين و شواهد علمية مادية على أن القرآن هو كتاب الله المعجز الذي لا

يأتيه الباطل أبدا . و لتكون أيضا حججا علمية للرد بها على شبهات و مغالطات أعداء الإسلام .

و بذلك يتبين أن ما فعله الشيخ جمال الدين الأفغاني ليس عيبا ،و لا نقصا ، و لا جريمة ، و لا يُؤدي بالضرورة إلى ما حذّر منه حسن حنفي . و قد بينا الأوجه الصحيحة التي يمكن-على ضوئها- تفسير القرآن الكريم بالعلم الطبيعي الحديث .

و أما الموقف الأخير – الثامن – فمفاده أن حسن حنفي ذكر أن التفسير العلمي للقرآن له بعض المميزات الإيجابية ، ذكر منها ثلاثة ، لكن سلبياته كثيرة ، ذكر منها عشرة عيوب . أولها يتمثل في قوله: ((إن هذا التفسير يبدأ من الآخر ،و ليس من الذات ، إحساسا بالدونية أمامه . فينشأ لدينا مركب نقص تجاه الآخر . فنتحول إلى مُستهلكين لحضارة الغير ، لا مُبدعين ، ناقلين لا مكتشفين ، تلاميذ إلى الأبد ، دون أن نكون أساتذة))[255] .

و أقول: إن هذا العيب الذي ذكره الرجل ، سبق أن أجبنا على جانب منه في الموقف السابق ، عندما تكلمنا عن دوافع التفسير العلمي للقرآن ،و أوجهه الصحيحة ،و بينا غير الصحيح منها ، و عليه فلا نعيد ذلك هنا . لكننا نقول: إن ما قاله الرجل هنا ، غير صحيح في معظمه ، و ما حذّر منه ليس لازما أن يحدث ، إذا تمّ التفسير بطريقة شرعية علمية صحيحة . فإذا بدأ المفسر من الشرع نفسه ، و بقناعة ذاتية من دون الانطلاق من الآخر ، و يتبع المنهج الشرعي الصحيح في التفسير ، فيستخرج الآيات المتعلقة بالحقائق العلمية ، فيفسرها بالقرآن ، ثم بالسنة النبوية الصحيحة ، ثم بالعقل الصريح، ثم بالعلم الصحيح . يكون هنا قد مارس عملية التفسير العلمي للقرآن بعلمية وعزة ، لا دونية فيها و لا نقص . و العلم ليس ملكا لأحد، و لا موطن له ،و لا يحق لأحد أن يحتكره ، و من حق المفسر المسلم أن يأخذه أنى وجده . و يستطيع أن يُبدع في تفسيره العلمي للقرآن ، و يتجاوز مرحلة الاستهلاك و التتلمذ إن كان قد مر بها . علما بأن الاستعانة بالغير ليس عيبا ،و لا نقصا ، لأن كل أهل العلم يستفيدون من نتائج و تجارب غيرهم من العلماء . و بذلك نتخلّص من الحتمية التي حذّر منه حسن حنفي عندما زعم بأننا سنبقى تلامذة إلى الأبد .

و العيب الثاني مفاده أن حسن حنفي زعم أن التفسير العلمي للقرآن يُؤدي إلى اسمرار النقل إلى فترة طويلة دون اللحاق بالنظريات العلمية ،و نظل عرضة للصدمة الحضارية [256] .

و قوله هذا فيه تغليط و تهويل ، و تدليس على القراء ، لأن ما حذّر منه ليس لازما ،و ليس سببه التفسير العلمي للقرآن ،و إنما سببه هو التخلف العام الذي تعاني منه أمتنا . فليس التفسير العلمي هو الذي أخّرها و خلّفها،و لا هو الذي أوصلها إلى ما هي عليه من ضعف و تخلف و هوان . لأن تخلفها يعود إلى قرون قبل ظهور التفسير العلمي للقرآن في العصر الحديث . و السبب الأساسي في تخلفنا و هزيمتنا هو العامل السياسي الداخلي أولا ،و السياسي الخارجي ثانيا . فليس التفسير العلمي

---

[255] حسن حنفي : الدين و الثورة في مصر ، ج 7 ص: 96 ، 97 .

[256] نفسه ، ج 7 ص: 97 .

للقرآن هو الذي أوقعنا في ذلك ، فهذا افتراء ، و زعم باطل . بل إن التفسير العلمي للقرآن قد يكون طريقا إلى التحرر و الإبداع ، لأنه يبعث فينا-عند ممارسته- العزة و الرفعة،و التفوق و الدافعية للإبداع و الاكتشاف ،و الاعتزاز بديننا و أمتنا . و يفتح لنا مجالا للسعي لامتلاك المقومات الأساسية للعلم و التكنولوجيا . و من ثم يصبح التفسير العلمي للقرآن هو المُنجي لنا مما حذّرنا منه حسن حنفي . فلا تُصيبنا صدمة حضارية ،و لا نبقى رهينة الغرب ،و لا عالة عليه .

و أما العيب الثالث ، فمفاده أن حسن حنفي يرى أن التفسير العلمي للقرآن يُؤدي إلى اقتلاع العلم من جذوره في الغرب ،و أخذ آخر منجزات العلم ، دون التصوّر العلمي للعالم ، الذي ينشأ بناء على تطور العلم ، و ظروف نشأته . فأخذ العلم دون التصوّر العلمي يجعل العلم مجرد ترجمات و معارف ، من دون أن تحدث إعادة بناء لتصوّرنا للعالم على أساس تصوّر علمي . فإننا نكون كالحمار يحمل أسفارا[257] .

و أقول: إن اعتراضه هذا ضعيف جدا، بل و لا يصح ، و إن صح فحدوثه ليس ضروريا ، لمن يمارس التفسير العلمي للقرآن الكريم . و أما بالنسبة للنهضة العلمية كأمة ، فهذا أمر آخر ، لا يتحقق إلا بتهيئة الأرضية الصحيحة : مذهبيا ، و سياسيا ، و اجتماعيا ، و ماديا ...إلخ ، و هذا أمر ضروري لأية انطلاقة علمية شاملة . لكنه لا يتطلب أرضية نمطية واحدة ، فهي تختلف من أمة إلى أخرى ،و من مجتمع إلى آخر . لأن علوم الطبيعة علوم موضوعية حيادية يمكن فصلها عن مجتمعها الديني، أو المذهبي، أو السياسي الذي نشأت فيه ،و تعويضها بأرضية جديدة: دينيا ، و مذهبيا، و سياسيا ، و اجتماعيا . و لهذا وجدنا دولا متطورة أخذت العلم عن دول أخرى ، مع اختلاف لغاتها ، و أديانها ، و مذاهبها ، و تقاليدها، و أهدافها ،و مصالحها . فالعلوم الطبيعية هي علوم موضوعية حيادية ، يمكن لأي أمة أن تأخذها و تستوردها إذا هيأت الأرضية الداخلية المناسبة .

و أما بالنسبة لمفسر القرآن تفسيرا علميا ، فهو يأخذ حقائق العلم مجردة عن خلفياتها الدينية و المذهبية ، و اللغوية و العرقية ، و يُوظفها في تفسيره العلمي للقرآن الكريم ، سواء أخذها من الغرب ، أو من الشرق ، أو من بلاده ، أو اكتشفها هو بنفسه . و بذلك يكون هذا المفسر قد قام بوظيفته من دون أن يقع في المحاذير التي حذّر منها حسن حنفي .

و يبدو أن الرجل أراد أن يُؤشكل الموضوع ، ليقول لنا: من يريد أن يأخذ علوم الطبيعة من الغرب لتفسير القرآن تفسيرا علميا ، عليه أن يأخذ بعقائد و تصورات الغرب حول الكون و الإنسان و الحياة . و إذا أخذ بذلك فعليه أن يتخلى عن عقائده و تصوراته، بحكم أنه أخذ بتصورات الغرب ، التي حلت محل تصوراته السابقة. و إذا أخذ بها فهذا أيضا يُوقعه في تعارض بين هذه التصورات ، و القرآن الذي يُريد تفسيره تفسيرا علميا ، بحكم أن تصورات الغرب مُخالفة لمفاهيم و تصورات القرآن المتعلقة بالكون و الحياة و الإنسان . هذه الأشكلة هي التي يبدو أن حسن حنفي كان يريد أن يقولها ، و يصل إليها في اعتراضه على التفسير العلمي للقرآن .

---

[257] نفسه ، ج 7 ص: 97 .

لكنها في الحقيقة هي أشكلة زائفة و لا تصح ، لأنه سبق أن بينا أن علوم الطبيعة هي علوم موضوعية حيادية يمكن فصلها عن خلفياتها المذهبية و الاجتماعية من جهة، و يمكن نقلها إلى أي أمة ، و إلى أي بلد من جهة أخرى . كما أن العلم الطبيعي هو علم حيادي ، لا يتدخل في تغيير عقائد الناس ، حتى و إن كانت تتناقض معه ،و لا تتغير إلا إذا أراد أصحابها تغييرها لتنسجم مع ما يقوله العلم ، أو مع ما يُخالفه . و لهذا إذا نظرنا إلى علماء الطبيعة في العالم ، نجد عقائدهم مُتباينة و متناقضة ، فمنهم اليهودي، و النصراني، و المسلم، و البوذي، و الملحد، و الهندوسي ،و الطاوي.

و العيب الرابع هو أن حسن حنفي ذكر أن التفسير العلمي للقرآن بالعلم الحديث ، يُؤدي إلى الانقطاع عن تراث الأمة العلمي ، و الجهل به،و الانفصال عنه ،و هو الذي ساهم في تطور العلم الغربي[258] .

و أقول : إن اعتراضه هذا لا يصح ، وليس سببه التفسير العلمي للقرآن الكريم ،و لا ممارسته تُؤدي إلى ما حذّر منه الرجل، و لا يستلزمه أيضا . لأن الانقطاع عن تراث الأمة ، ليس جديدا ، فهو حقيقة واقعية حدث قبل أن يظهر التفسير العلمي للقرآن ، بل إن من عوامل ظهوره هو تخلف الأمة، و انقطاعها شبه التام عن دينها و تراثها و مجتمعها الأول .

و ممارسة التفسير العلمي للقرآن لا تقطع المفسر عن تاريخه و تراثه، بل العكس فهو عندما يمارس ذلك التفسير فإنه يرجع إلى أقوال السلف من الصحابة و التابعين و غيرهم ، ليستفيد بها في فهمه للقرآن ،و قد يجد فيها أقوالا صحيحة موافقة لما قاله العلم الحديث .

هذا فضلا على أن التفسير العلمي للقرآن هو اتجاه تفسيري حديث، يُضاف إلى الاتجاهات التفسيرية الأخرى المعروفة ، كالاتجاه اللغوي ،و الفقهي ، و الصوفي، و السياسي ، و التاريخي . فهو ليس نقيضا لتلك الاتجاهات ، و ليس بديلا عنها ، لأنه يندرج ضمن اختلاف التنوع لا اختلاف التناقض . و عليه فهو لا يقطعنا عن تراثنا ،و لا يُشكل خطرا عليه ،و لا تهديدا له،و بذلك يسقط اعتراض حسن حنفي .

و العيب الخامس مفاده هو أن حسن حنفي زعم أن ((الإعجاب بالعلم دون غيره من إنجازات الحضارة الغربية في الفن و السياسة ، و الاقتصاد و الاجتماع ، و أساليب الحياة . في حين أن العلم الغربي واحد ، و أخذ الحضارة الغربية مرتبط بها ارتباط الجزء بالكل . فأخذنا العلم دون حضارة العلم ،و زرعناه في بيئة ثقافية ليست بيئته ، فحدث تجاور في حياتنا بين الحاسب الآلي و صراع الولي))[259] .

و أقول: إن اعتراضه هذا لا يصح ، و فيه تغليط و تدليس ،و قد أجبنا على جانب منه في العيب السابق . و بينا أنه لا توجد أية حتمية مفروضة على الإنسان في أخذه للعلم الطبيعي ، فله الحرية التامة في فصل العلم الطبيعي عن أرضيته الدينية و اللغوية ، و السياسية و الاجتماعية، التي ظهر فيها، و تعويضها بأرضية جديدة

---

[258] نفسه ، ج 7 ص: 97 .

[259] نفس المرجع ، ج 7 ص: 98 .

تناسبه . و العلم الطبيعي علم موضوعي حيادي ، يمكن فصله عن منشئه، و لا يصح ربطه بأية أرضية دينية ، أو سياسية معينة .

و الشاهد على ذلك أنه من الثابت تاريخيا أن أوربا استفادت من الحضارة الإسلامية ، لكنها مع ذلك لم تأخذ دينها الإسلامي ،و لا لغتها العربية. و عندما ظهرت الثورة الصناعية في بريطانيا، أخذت منها دول أوروبا ثورتها الصناعية، و لم تأخذ لغتها الانجليزية ،ولا مذهبها البروتستانتي . و كذلك حال اليابان ، فعندما أخذت العلم من الغرب ، لم تأخذ من الغرب لغاته، و لا مذاهبه الدينية .

و لا يصح وصف العلم الحديث بأنه علم غربي، فهذا تحريف و تضليل . لأن العلم في ذاته هو علم إنساني حيادي ، شاركت في نشأته و تطويره و تشييده الإنسانية كلها ،و ما تزال تشارك في ذلك إلى يومنا هذا . و الشاهد على ذلك هو أن العلم اليوم أصبح عالميا ،و مراكزه كثيرة ، و ليس محصورة في الغرب . و نحن نرى اليوم علماء كثيرين من مختلف الأجناس و البلدان يعملون في مخابر العلم في أمريكا ، و كندا ،و اليابان، و استراليا، و ماليزيا ،و أوروبا ، و كوريا الجنوبية .

و أما قوله بأننا أخذنا العلم وزرعناه في غير بيئته ، فالخلل ليس كما صوّره حسن حنفي، و إنما هو أننا أخذنا بعض العلم بطريقة ناقصة، و من دون أن نهيئ له الأرضية الصحيحة التي تناسبه و تتقبله ، لينشأ فيها نشأة طبيعية صحيحة . و هذا لا يتطلب منا نقل بيئته الغربية،و إنما يتطلب منا أن تكون البيئة مناسبة جاذبة مشجعة ،و لا تكون بيئة طاردة مُفسدة مُعاقبة لمن يطلب العلم . وهذا الأمر قد جربته دول ليست عربية ، و معظمها من دول العالم الثالث ، و قد نجحت فيه نجاحا كبيرا ، كاليابان ،و كوريا الجنوبية ، و سنغافورة ، و ماليزيا، و تركيا حاليا .

و أما بالنسبة للمفسر المسلم الذي يستخدم العلم الحديث لتفسير القرآن الكريم تفسيرا علميا، فهو لا يأخذ منه إلا حقائقه ، أو نظرياته التي يمكن أن يستعين بها . على أن يُجردها من خلفياتها المذهبية إن وُجدت . و عمله هذا لا حرج فيه ، فهو موافق للشرع،و للعقل، و للعلم ، و للمصلحة العملية .

و العيب السادس مفاده هو أن حسن حنفي يرى أن ((البداية بالعلم و تفسير الدين طبقا للآخر اكتشافاته ، يعطي العلم زمام المبادرة ، و يجعل الدين مجرد لاحق للعلم . فيكون الفضل للعلم على الدين ،و يكون السبق للعلماء على الأنبياء ، و يكون النبي هو العامل المحرك للمطلق ، مما يُعطي العلم أكثر ما يستحق، و الدين أقل ما يستحق))[260] .

و أقول : إن الأمر ليس كما صوّره الرجل ، و فيه تغليط و تدليس على القراء، لأن التفسير العلمي للقرآن لا بد أن ينضبط بالضوابط الشرعية ، و يلتزم بخطوات المنهج الشرعي في التفسير . فإذا خالفها فهو قد ينحرف عن الشرع ،و يجب عليه أن يعود إلى ذلك المنهج . منها أنه يجب أن يكون المنطلق في التفسير العلمي للقرآن هو الوحي، فهو الأصل و المنطلق، و الحَكَم و المِحك ، و القول الفصل ، لأنه –أي الوحي- أسبق من العقل، و الواقع، و العلم البشري . فإذا ما خالفت أية

---

[260] نفسه ، ج 7 ص: 98 .

نظرية علمية ، حقيقة شرعية ، فالوحي هنا هو الأصل و المرجع و الأسبق . علما بأن العلم الصحيح لا يمكن أن يخالف الوحي الصحيح ،و العكس صحيح . و عليه فإنما خالف الوحي الصحيح ، فهو ليس بعلم ، و إذا خالف الوحي العلم الصحيح ، فهو ليس وحيا صحيحا .

و أما إشارة الرجل إلى أن بداية التفسير العلمي للقرآن ، تبدأ من العلم إلى الدين ،و هذا يُعطي أسبقية للعلم على الدين . فالأمر ليس كذلك ، لأن كل تفسير للقرآن يبدأ أولا من القرآن ، ثم يرجع إليه ثانيا . و منه التفسير العلمي، و ذلك أن المفسر يقرأ القرآن و يتدبره لكي يُفسره تفسيرا علميا ، و هو هنا أمام طريقين: إما أن يخرج من القرآن للبحث عن الحقائق و النظريات العلمية ليفسر بها الآيات الكونية ، و عندما يجدها يرجع ثانية إلى تلك الآيات و يجتهد في تفسيرها بما تحصل عليه من حقائق و نظريات علمية .
و إما أن يتبع الطريق الثاني ، و هو أن المفسر يأخذ بعض حقائق القرآن الكونية ، أو التاريخية ، و يخرج منه للبحث عن تلك الحقائق و الكشف عنها في الواقع ، فإذا وجدها فيربط بينها و بين ما ذكره القرآن حولها ،و يُبرز الأعجاز القرآني في ذلك . و مثال ذلك أن القرآن أشار إلى أن سفينة نوح-عليه السلام- استقرت بجبل الجودي ، فعلى المهتمين بذلك أن يكوّنوا فريقا من الباحثين المختصين للبحث عن السفينة في ذلك الجبل . و نفس الأمر ينطبق على مدينة إرم ذات العماد التي أشار القرآن الكريم إلى أنها توجد في الأحقاف.
علما بأن العبرة ليست في من هو الأسبق ؟ ،و إنما هي في صواب التفسير ، و سلامة المنهج . و عليه فإنما أثاره الرجل من أسبقية العلم على الدين،و أسبقية العلماء على الأنبياء ، هو أمر غير صحيح ، و لا علاقة له بالتفسير العلمي للقرآن . و قد سبق أن ناقشنا ذلك في الفصل الأول ،و بينا أن الوحي الصحيح ، أساس العقل،و الواقع،و العلم ، و هذا يعني أن الأنبياء أسبق و أفضل من العلماء . مع أنه يجب التفريق بين أسبقية الدين كمكانة و مرتبة، و قداسة و أهمية ،و بين أسبقية العلم كممارسة و تجربة عملية لتفسير الأسبق مكانة و هو الوحي . فهذه أسبقية لا تنقض الأولى ،و لا حرج فيها ،و هي نفسها يمكن تطبيقها انطلاقا من الدين إلى العلم كممارسة و تطبيق .

و أما العيب السابع فمفاده أن حسن حنفي يرى أن ((التوفيق بين الدين و العلم، و أخذ من العلم ما يتفق مع الدين ،و رفض ما يُخالفه، أو أخذ من الدين ما يتفق مع العلم ،و بالتالي ابتسار العلم و الدين معا ، و تأويل أحدهما بالآخر. مما يُؤدي إلى سوء فهم الدين و العلم على حد سواء))[261] .
و أقول : إن قوله هذا لا يصح، لأنه اعتراض باطل ، بناه على مقدمات غير صحيحة ، فنتائجه غير صحيحة هي أيضا . لأن الرجل لا يفرق بين الأديان ، فهي عنده كلها سواء ، مع أن الحقيقة خلاف ذلك . نعم أنه توجد تناقضات و تعارضات

---

[261] حسن حنفي : الدين و الثورة في مصر ، ج 7 ص: 98 .

بين العلم الصحيح و الأديان الباطلة و المحرفة ، و لا يمكن الجمع بينه و بينها ، لكن الأمر يختلف تماما مع الدين الحق – و هو الإسلام- ، فلا يُوجد فيه ما يُخالف العقل الصريح، و لا العلم الصحيح من جهة ، و لا يُوجد في العلم ما يُخالف الدين الصحيح من جهة ثانية . و بذلك تسقط اعتراض حسن حنفي ، و لا يصح افتراضه، و لا الأخذ به، و لا تصوّر حدوثه في الواقع .

و عليه فإن كل ما يُخالف الدين الحق ، فهو ليس علما صحيحا ،و كل دين يُخالف العقل الصريح، و العلم الصحيح ، فهو دين باطل بالضرورة ،و ليس هو الدين الحق الذي أنزله الله تعالى للناس ، لأنه لا يُعقل ، و لا يُمكن شرعا ،و لا عقلا ، و لا علما أن يتناقض كتاب الله المسطور مع كتابه المنظور.

لذا فنحن نطالب الرجل بأن يذكر لنا مثالا، أو أمثلة من الدين الحق تخالف العلم الصحيح ،و العكس أيضا، فيعطي لنا نموذجا ، أو نماذج من العلم الصحيح تخالف الدين الصحيح . و حتى إذا افترضنا – جدلا- أنه وُجد تناقض بينهما ، فهو ليس تناقضا حقيقيا، و إنما هو تناقض مُتوهم ، سببه خطأ في فهم الوحي، أو العلم ، أو هما معا . و بما أنه ليس تناقضا حقيقيا ، فيمكن دفعه و إزالته ، لأنه لا يمكن أن يحدث تناقض حقيقي بين الدين الحق و العلم الصحيح .

و بناء على ذلك فإنه لا مانع من تفسير الدين الحق بالعلم ، و تفسير العلم الصحيح بالدين الحق . و في الحالتين هو إعجاز علمي باهر للقرآن الكريم . و بهذه الطريقة لا يحدث سوء فهم للدين و لا للعلم ، شريطة أن لا يُعتمد إلا على الحقائق العلمية الثابتة . و أما النظريات و التفسيرات التي لم يقم الدليل القطعي على صحتها ،و لا على بطلانها، فيمكن الاستعانة بها ، كنظريات ظنية لا كحقائق . و لا يصح استخدامها حجة إذا كانت تخالف الدين الحق ،و في هذه الحالة يكون الدين الحق هو الأصل و الحَكَم و الأساس ،و لا يُسمى ذلك تناقضا بين الدين الحق و العلم الصحيح ،و إنما هو تناقض بين الدين الحق و ظنيات و نظريات علمية غير صحيحة .

و العيب الثامن مفاده أن حسن حنفي زعم أن التفسير العلمي للقرآن من عيوبه أنه يُؤدي إلى ((سوء فهم العلم حتى يُمكنه تأييد الدين ، خاصة الإيمان بالغيبيات . و سوء فهم الدين لتأييد العلم الذي يسمح بتأويل الغيبيات . و سوء تفسير العلم ،و اتهام بعض نظرياته بالإلحاد و الكفر . و سوء تفسير الدين لإدانة العلم ، أو لإعلان براءته ،و الوقوع نهائيا في ازدواجية المعرفة و المنهج))[262] .

و أقول: إن قوله هذا غير صحيح في معظمه ، بل لا يصح بنحو 99% ، لأن الرجل أولا ، قال بذلك على أساس وجود التناقض بين الدين و العلم ،و هذا لا يصح القول به بين الدين الحق و العلم الصحيح ؛ لكن يصح القول به بين العلم الصحيح و الأديان الباطلة و المحرفة . لكننا –انطلاقا من الدين الحق- نقول : إن قوله: ((سوء فهم العلم حتى يمكنه تأييد الدين ، خاصة الإيمان بالغيبيات)) . هو قول باطل جملة و تفصيلا ، لأن معنى كلامه بالمعكوس هو ((حسن فهم العلم حتى يمكنه من عدم تأييد الدين، خاصة الإيمان بالغيبيات)) ، و هذا زعم لا يصح ، لأن العلم الصحيح ، في خدمة الدين الحق، و الدين الحق في خدمة العلم الصحيح . لأن الدين الحق

[262] نفسه ، ج 7 ص: 98 .

يمثل كتاب الله المسطور ، و العلم الصحيح يُعبر عن حقائق كتاب الله المنظور ، و عليه فإنه لا يمكن أن يُوجد بينهما تناقض و لا تناحر ،و بهذا يسقط زعم الرجل من أساسه . علما بأن العلم الحديث لا ينكر الغيب العلمي الحقيقي ،و هو الذي اكتشف منه جانبا هاما ، لم يكن يعرفه الإنسان من قبل . و إنما هو ينكر الغيب الخرافي المبني على الأساطير و الظنون و الأهواء . فالغيب الحقيقي قال به الشرع ،و العقل الصريح ، و العلم الصحيح ،و لولا إيمان العلماء بوجوده ما بحثوا ،و ما استكشفوا ،و ما وصلوا إلى حقائق علمية هي من غيبيات العلم الحديث ، كالذرة و مكوناتها .و هذا أمر سبق أن ناقشناه و بينا وجه الصواب فيه، فلا نعيده هنا.

فسوء فهم العلم الصحيح هو الذي يُؤدي إلى مهاجمة الدين الحق ، و الطعن فيه، و إنكار بعض حقائقه . كما أن سوء فهم الدين الحق قد يُؤدي إلى مهاجمة العلم الصحيح ،و إنكار بعض حقائقه . فالذي ذكرناه هو الصواب في المسألة ،و ليس هو ما أراد أن يُوهمنا به حسن حنفي .

كما أن قوله: ((سوء فهم الدين لتأييد العلم الذي يسمح بتأويل الغيبيات)) . هو أيضا لا يصح بين الدين الحق و العلم الصحيح . و الصواب هو أن نقول : ((حسن فهم الدين الحق لتأييد العلم الصحيح ، الذي لا يسمح بتأويل الغيبيات)) . و لا يصح أن يُقال : إساءة فهم الدين الحق لتأييد العلم الصحيح ؛ لأن كلا منهما حق . و إنما المطلوب حسن فهم الدين الحق ، لتأييد العلم الصحيح ، و العكس صحيح . علما بأن العلم الصحيح لا يسمح بالتأويل التحريفي للغيبيات المذكورة في الشرع ، و لا بتأويل نصوصه بذلك التأويل . لأن العلم الصحيح لا ينكر غيبيات الدين الحق، و لا الغيب الحقيقي عامة .

و ثانيا إن قوله: ((و سوء تفسير العلم ، و اتهام بعض نظرياته بالإلحاد أو الكفر)) ، هو أيضا لا يصح ، لأن ما ينسب للعلم ليس كله علما ، و إنما هو على ثلاثة أنواع : الأول يمثل الحقائق العلمية التي قام الدليل الصحيح على ثبوتها ،و هذا النوع لا يتناقض أبدا مع الدين الحق ،و مع العقل الصريح ، و يجب الأخذ به . و النوع الثاني يتمثل في النظريات و الفرضيات العلمية ، التي هي محاولات لتفسير بعض ظواهر الطبيعة ، لكنها ما تزال ظنية احتمالية ، لم يقم الدليل الصحيح على صحتها ،و لا على بطلانها ، أو على تعديلها . و هذا النوع قد يُوافق الشرع و قد يُخالفه ، فما وافقه نستعين به في التفسير العلمي للقرآن ، و ما خالفه نرفضه ، و ليس هو حجة على الشرع ، و لا على العقل ، و لا على العلم .

و النوع الثالث – الأخير- يتمثل في آراء و وجهات نظر ليست من صميم العلم الطبيعي، و لا من نظرياته ، و إنما هو من أدبياته و هوامشه . و مضمونه خليط من أراء احتمالية ظنية ،و تخمينات و أهواء ،و أفكار مذهبية متعصبة ، و كلها ينتسب إلى الفكر العلمي . و هذا النوع ليس حجة على الدين الحق، و لا على العقل الصريح، و لا على العلم الصحيح . و لا يصح الاعتماد عليها ، إلا بعد نقدها، و قيام الدليل الصحيح على صوابها .

و هذا الذي قلناه ليس من سوء فهم العلم –كما زعم حسن حنفي- و إنما هو من حسن فهمه و تفسيره ،و وضع الشيء في مكانه المناسب . لذا لا يصح إلحاق

النوعين الثاني و الثالث بالعلم الصحيح من جهة ، و لا يحق اتهام من يرفضهما بأنه عدو للعلم ، أو أنه يرفضه ، أو لا يفهمه ، أو يتعصب ضده من جهة ثانية . كما أنه يحق لنا وصف الآراء و النظريات و الفرضيات الباطلة المنتسبة للعلم ، بأنها أفكار باطلة . و إذا كانت ذات صبغة كفرية ، أو إلحادية ، أو مادية فإنه يحق لنا ، بل و يجب علينا وصفها بصفاتها الحقيقية ، بأنها إلحادية و كفرية ، لكي نُطهّر العلم منها ،و نضعها في مكانها المناسب ، و نُحذّر الناس منها ، و لا نغالطهم بإلحاقها بالعلم ، و هي ليست منه . و من يخالفنا فهذا ، فهو إما غير واع بما قلناه، أو أنه صاحب هوى ينتصر لأفكاره الباطلة باسم العلم ، على حساب الدين الحق، و العقل الصريح ، و العلم الصحيح . و من حق أي إنسان ، بل و يجب عليه أن يُخلّص العلم الصحيح من الأساطير و الأباطيل التي أدخلها فيه أدعياء العقلانية ، لينتصروا بها لمذهبياتهم ، و ليطعنوا بها في الدين باسم العلم .

و بالنسبة لقوله: ((سوء تفسير الدين لإدانة العلم ، أو لإعلان براءته)) . ففيه حق و باطل ، فالحق هو أن سوء تفسير الدين قد يُؤدي إلى إدانة العلم . و أما الباطل فهو أن الذي يُبرئ العلم ليس هو سوء تفسير الدين على رأي حسن حنفي ، و إنما الذي يُبرئه هو حسن تفسير الدين . علما بأن إدانة العلم الصحيح بالدين الحق هو سوء فهم للدين ،و لا يصح الوقوع فيه . كما أن سوء تفسير الدين الحق يُؤدي إلى الإساءة للدين نفسه أولا ، و إلى إدانة العلم الصحيح ثانيا .

و أما قوله: ((و الوقوع نهائيا في ازدواجية المعرفة و المنهج)) . فهو لا يصح ، لأن المقدمات التي بنى عليها رأيه غير صحيحة . علما بأن المعرفة العلمية واحدة لا تتعدد ،و إن تعددت طرق الوصول إليها . فهي لا تتعد سواء أخذناها من الدين الحق ، أو من العقل الصريح ، أو من العلم الصحيح . فالمعرفة إذا كانت صحيحة فهي واحدة . و أما ذكره لازدواجية المنهج فلا تصح أيضا ، لأن مناهج البحث العلمي هي في الأصل مُتعددة ، بتعدد ميادينها و مواضيعها . فلا يُوجد منهج واحد يصلح لكل العلوم . و هذا التعدد ضروري و مطلوب ، بسبب تعدد مواضيع العلوم ،و من المعروف و الثابت بالتجربة أن الموضوع هو الذي يُحدد منهجه ، لذا فهو يندرج ضمن اختلاف التنوع، لا اختلاف التناقض . و لا يُوجد أي تناقض بين مناهج العلوم الطبيعية و الإنسانية ،و بين مناهج العلوم الشرعية .و كل المناهج المُستخدمة في علوم البشر لها أصولها في الشريعة بطريقة أو أخرى ،و لها علاقة بأصول طرق الاستدلال في الشرع أيضا[263] .

و العيب التاسع مفاده هو أن حسن حنفي ذكر أن من عيوب التفسير العلمي أنه يُحوّل ((الأمر كله إلى مكسب و تجارة ، من أجهزة الإعلام في مجتمعات أمية أنصاف متعلمة ، تتعجب من حكمة الله في مخلوقاته، و من إيمان العلماء بالغيبيات ، فيرسخ إيمانها الحافظ ، الذي يُؤيده العلم ،و لا ترى في العلم إلا تأييد العقائد الإيمانية))[264] .

---

[263] تناولنا موضوع طرق الاستدلال في الشرع بشيء من التفصيل ، في كتابنا : الأخطاء التاريخية و المنهجية في مؤلفات محمد أركون و محمد عابد الجابري .

[264] حسن حنفي : الدين و الثورة في مصر ، ج 7 ص: 98 .

و أقول: إن قوله هذا ، هو كلام زائد ، لا علاقة أساسية له بالموضوع الذي نحن في صدد مناقشته . و يبدو أنه ذكره هنا للتشويش ، و التقزيم ، و التغليط ، لأن موضوع استغلال وسائل الإعلام لذلك ، ليس سببه التفسير العلمي للقرآن ، و إنما وسائل الإعلام هي التي وجدت فيه مادة تجارية جالبة للأموال بسب إقبال الناس على موضوع الإعجاز العلمي في القرآن . و هذا الاهتمام من وسائل الإعلام ليس خاصا بالإعجاز العلمي في القرآن ، و إنما هي أيضا نجدها تُروّج كثيرا للرياضة ، و الفن ،و السينما ،و ما يتعلق بأسرار و خصوصيات الشخصيات المشهورة .

علما بأن من حق الأمة الإسلامية أن تستخدم وسائل الإعلام لتعريف المسلمين و العالم كله بكل مظاهر الإعجاز القرآني ،و منه العلمي ، لأن القرآن هو كتاب الله المعجز الذي تحدى الله به الجن الإنس معا . لذا يجب على المسلمين أن يُعرفوا بالإعجاز القرآني بكل ما يملكون . و هل هذا ممنوع ، أو عيب ؟! ، و لماذا ينزعج أدعياء العقلانية من الإعجاز العلمي في القرآن[265] ؟ ! .

و من يُتابع القنوات الفضائية ، و يطلع على ما يُنشر في الشبكة المعلوماتية العالمية ، يتبين له أن العالم يعيش صراعا فكريا رهيبا يشمل مختلف مجالات الحياة ، بين مختلف الأديان ،و المذاهب ، و التيارات الدينية و العلمانية من جهة ، و بين الدول فيما بينها من جهة أخرى . و كلها تستخدم وسائل الإعلام المتنوعة لخدمة أفكارها و مذاهبها و مصالحها . فلماذا إذن ننكر على المسلمين استخدامهم لوسائل الإعلام لتعريف المسلمين و العالم بالإعجاز العلمي في القرآن ؟ ! ، أليس من حقهم فعل ذلك ؟ ، لماذا أهل الباطل يستخدمون مختلف وسائل الإعلام للدعوة إلى أباطيلهم و ضلالاتهم ،و لا ينكر عليهم أدعياء العقلانية ؟ !

و من حق دور النشر و وسائل الإعلام أن تجني أرباحا مما تقوم به، فهي تُصرف أموالا كبيرة لنشر الكتب ،و المطبوعات ،و إصدار الأقراص المضغوطة المتعلقة بالإعجاز العلمي في القرآن . فهي تخدم دينها و أمتها ،و تجني أرباحا مشروعة . فلماذا نعيب عليها ذلك ؟! ،و لماذا ينزعج أدعياء العقلانية من فعلها ؟! . علما بأن الاهتمام بذلك لا ينفي الاهتمام بكل العلوم النافعة ، التي هي ضرورية للمجتمع ، و للتفسير العلمي أيضا ، كما أن التفسير العلمي نفسه يمكن تحويله إلى نتائج علمية عملية تفيد الناس في حياتهم العادية . و أما إذا استخدمت بعض الدول و المؤسسات ذلك الإعجاز لخدمة مصالحها ، فهذا ليس سببه التفسير العلمي للقرآن ،و لا يتحمل هو مسؤوليته . ،و لا يكون هذا دافعا لمنع التفسير العلمي، أو الطعن فيه .

و ليس عيبا أن نُعرّف الناس بالإعجاز العلمي في القرآن ، فهو هو عمل محبوب، و مطلوب ، و مفيد . و ليس عيبا أن نقوي إيمان الناس بخالقهم ، ليزدادوا إيمانا ،و إخلاصا ، و استقامة . و ليس عيبا أن يتعرف الناس على عظمة خالقهم ، من خلال ذلك الإعجاز ، بل هذا مطلوب و نافع ،و من حق الناس أن يعرفوا ذلك . فهل هذا عيب عندما استنكره حسن حنفي ؟! . و أليس تعريف الناس بخالقهم و

---

[265] للإطلاع على أسباب انزعاج هؤلاء و غيرهم من الإعجاز العلمي في القرآن ، أنظر كتابنا : الأخطاء التاريخية و المنهجية في مؤلفات محمد أركون و محمد عابد الجابري .

مظاهر عظمته ، أولى و أنفع لهم من تعريفهم بأقوال ، و آراء ،و ضلالات ،و شركيات ،و كفريات كثير من الفلاسفة و العلماء ؟ !.

و أما العيب الأخير- العاشر – فمفاده أن حسن حنفي ذكر أن من عيوب التفسير العلمي للقرآن أنه يُؤدي إلى ((إغفال القضايا الاجتماعية و السياسية التي تشغل بال الجماهير، و التي عليها تتوقف حياتهم . و تزييف الوعي القومي ، بشغله بموضوعات تبعده عن واقعه الاجتماعي السياسي ،و كأن الله لا يظهر إلا في الطبيعة دون المجتمع))[266] .

و قوله هذا لا يصح ،و فيه تغليط و تدليس ،و تعصب للباطل ضد التفسير العلمي للقرآن . لأن الأمر الذي أشار إليه- إن كان حدث فعلا- فليس التفسير العلمي هو المسئول عنه ، لأن الذين يُمارسونه يقومون بعمل علمي نبيل شرعا و عقلا و علما من جهة ، و يُساهم في بناء المجتمع المسلم بناء فكريا علميا صحيحا من جهة أخرى . لأنه عمل من شأنه أن يبعث في الأمة العزة ، و الأصالة ، و الشجاعة العلمية ،و الإبداع في المجال العلمي ،و يُقيم الحجة العلمية القرآنية على العالم أيضا. لكن إذا ظهرت طائفة من الناس استغلت ذلك التفسير لأغراض سياسية ، فألهت الناس به، و صرفتهم عن الاهتمام بقضاياهم اليومية النافعة ، فالمسئول عن ذلك ليس التفسير العلمي و لا رجاله ،و إنما تلك الطائفة هي المسئولة عنه .

و هذا الصنف من الناس موجود في كل زمان و مكان ، فهم انتهازيون يستخدمون مختلف الأفكار و الشعارات الرائجة في زمانهم ،و يُسخرونها لخدمة مصالحهم . فقد استخدموها زمن المعسكر الاشتراكي و الشيوعي ، ثم استخدموها حاليا باسم الديمقراطية ، و العقلانية ، و العولمة . و هم كما يتاجرون بالشعارات الدنيوية ، فإنهم يُتاجرون أيضا بالشعارات الدينية ، و كل ذلك لا يضر التفسير العلمي للقرآن ، و لا هو مسئول عنه . لأنه تفسير صحيح ،و مطلوب شرعاً و عقلاً و علماً ، و النقائص التي قد تظهر منه ، سببها الخطأ في تطبيق المنهج الشرعي في التفسير ،و ليس سببها انحراف المنهج في ذاته .

و بذلك يتبين أن الانتقادات التي وجهها حسن حنفي للتفسير العلمي للقرآن الكريم لم تصح ، و ما هي إلا مغالطات و أباطيل و تحريفات ، ذكرها للطعن في هذا التفسير و تقزيمه . و قد أورد عشرة عيوب كانتقادات و آثار سلبية لذلك التفسير ، لكنه لم يركز على إيجابياته ومحاسنه، و أشار – بإيجاز شديد – إلى أنه توجد بعض الايجابيات لذلك التفسير ، ذكر منها ثلاثا في أقل من صفحة ، و أغفل ايجابيات أخرى هامة جدا . و لا ندري لماذا أغفلها ؟ ، أنسيها أم تناساها ؟ ، لكن يبدو أنه تعمد إغفالها لغايات في نفسه ، لأنها ليست صعبة الاستنتاج ، و يمكن أن يُدركها كل من يتدبر في الموضوع بحيادية و شمولية .

و قبل ذكرنا لتلك الايجابيات- التي أغفلها حسن حنفي- يجب ذكر الميزات الايجابيات الثلاث التي أشار إليها الرجل . أولها عبّر عنها بقوله: ((الرغبة في التحديث و الجرأة على الجديد و الإقبال على منجزات العصر . و خروج من

---

[266] نفس المرجع ، ج 7 ص: 99 ، 100 .

التقوقع على الذات ،و إعادة التعلم من الغير ، و أخذ الحكمة من أي مصدر كانت ، حتى و لو كانت من الأمم القاصية عنا ، مما يعطي هذا التفسير ميزة على تفسير القدماء))[267] .

و الثانية هي: ((احترام العلم نسبيا ،و توجيه العقل نحو العلم ، مما يُساعد على إعادة التوازن في حياتنا القومية بين العلم و الدين ، و مواجهة لون آخر من ألوان الفكر البشري من جهد العلماء ،و ليس فقط من عطاء الأنبياء))[268] .

و الثالثة-الأخيرة- هي : ((اللحاق بآخر إنجازات العلم ،و إعادة التفسير طبقا لآخر النظريات العلمية ،و بالتالي الاتجاه أكثر فأكثر نحو التفسير الزمني التاريخي المتغير في مقابل التفسير الأبدي الصالح لكل زمان و مكان))[269] .

تلك هي الميزات الايجابية التي أشار إليه حسن حنفي ،و هي ميزات ناقصة ،و في بعضها غمز و تدليس لتقزيم تلك الإيجابيات . و أما الايجابيات الهامة التي أغفلها الرجل ، فسنذكر منها سبعا بحول الله تعالى : أولها إقامة الحجة على البشرية بالدليل العلمي الدامغ الملموس على صدق الوحي القرآني الخاتم ،و من ثم على صدق نبوة النبي الأمي محمد بن عبد الله- عليه الصلاة و السلام - .

و الثانية هي إظهار الفارق الأساسي و الكبير بين القرآن الكريم و الكتب الدينية الأخرى ، كالتي عند الهندوس و اليهود النصارى ، التي لا تتمتع بالتوثيق التاريخي ، و لا تتضمن من الأدلة و البراهين و الإعجاز ما يُثبتُ صحتها ،و هذا خلاف القرآن الكريم الذي يتمتع بالتوثيق التاريخي ،و يتضمن من الإعجاز التاريخي ،و العلمي و العددي ،و التشريعي و البلاغي ما تحدى به الإنس و الجن معا من جهة . و هي مملوءة بالأساطير و المستحيلات العقلية ، و بالأخطاء التاريخية و العلمية ، و ليس من ذلك شيء في القرآن الكريم من جهة أخرى [270] .

و الايجابية الثالثة هي إظهار التطابق و التوافق التامين بين الدين الحق و العلم الصحيح من جهة ، و إبطال شبهات و أباطيل القائلين بوجود تناقص بين الدين و العلم ، من دون التمييز بين الدين الحق و الأديان الباطلة و المحرفة من جهة أخرى . و هي أديان تتناقض فعلا و حقا مع الدين الحق ،و العقل الصريح ، و العلم الصحيح .

و الايجابية الرابعة تتمثل في أن ذلك التفسير يُظهر السبق القرآني على العلم الحديث في كثير من حقائق علوم الطبيعة من جهة ، و يُقيم الدليل الدامغ على أسبقية الوحي اإلإلهي على العقل و العلم معا من جهة أخرى .

و أما الايجابية الخامسة فهي أن التفسير العلمي للقرآن الكريم –بما يُظهره من إعجاز دامغ و باهر- من شأنه أن يُدخل كثيرا من الكفار في دين الإسلام[271] ، و يُرجع كثيرا من أبناء المسلمين الضالين التائهين المنهزمين فكريا إلى دينهم ،و

---

[267] نفس المرجع ، ج 7 ص: 96 .

[268] نفسه ، ج 7 ص : 96 .

[269] نفسه ، ج 7 ص: 96 .

[270] عن ذلك أنظر مثلا : محمد أبو زهرة : الديانات القديمة . و موريس بوكاي : دراسة الكتب المقدسة في ضوء المعارف الحديثة . و عبد الوهاب طويلة : الكتب المقدسة في ميزان التوثيق ، ط 2 ، دار السلام ، القاهرة ، 2002 .

[271] و هذا قد حدث فعلا ، و من يرجع إلى مواقع الإعجاز العلمي على الشبكة المعلوماتية سيجد نماذج من ذلك ، منها موقع : الهيئة العالمية للإعجاز العلمي في القرآن الكريم و السنة النبوية .

يزيد في تقوية إيمان كثير من المسلمين الملتزمين لما يرونه من آيات الله الباهرات تتجلى أمامهم ، فيكون ذلك من باب { لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي }-سورة البقرة:260- .
و السادسة مفادها هو أن ذلك التفسير يُساعد على إيجاد أرضية علمية جديدة كأساس لعلوم الطبيعة أولا ،و لعلوم الإنسان ثانيا ، تقوم على الدين الحق ،و العقل الصريح ، و العلم الصحيح . و من ثم يتم التخلص من الخلفيات المادية و الإلحادية و العلمانية التي نشأ عليها العلم الحديث في الغرب ،و بها انتقل إلى بلاد المسلمين .
و آخرها- الايجابية السابعة- تتمثل في إمكانية الاستفادة من طبيعيات القرآن الكريم للوصول إلى اكتشاف حقائق علمية جديدة انطلاقا من القرآن الكريم . و بذلك يحدث التكامل و التأثير المتبادل ،و التعانق بين الدين الحق و العلم الصحيح . فنكتشف حقائق الوحي بالعلم الصحيح ،و نكتشف حقائق الطبيعة بالوحي الصحيح ،و بذلك نفسر كتاب الله المسطور بكتابه المنظور و العكس صحيح .
تلك هي أهم ايجابيات التفسير العلمي حسب ما اعتقد ، فلماذا أغفلها حسن حنفي ؟ ، و لماذا كانت معارضته له شديدة ؟ ، يبدو أنه فعل ذلك لأن التفسير العلمي للقرآن ليس في صالحه ،و لا في صالح أمثاله من أدعياء العقلانية ، فلو كان في صالحهم ما عارضوه ، و ما حاربوه ،و ما أثاروا حوله الشكوك و الشبهات و المفتريات . إنهم فعلوا ذلك لأنه تفسير يُفسد عليهم مشروعهم الفكري العلماني ، و يُبطل شبهاتهم حول الشرع ، و يكشف كثيرا من مغالطاتهم و مفترياتهم حول الإسلام و العلم . لذا فإنه لم يبق أمامهم إلا مقاومة التفسير العلمي للقرآن الكريم ، بإنكاره و إثارة الشبهات حوله ،و تخويف المسلمين منه ،و التظاهر بحرصهم على الدين مما قد يُصيبه من مخاطر جراء ذلك التفسير . فعلوا ذلك لعله يضع حدا لموضوع التفسير العلمي للقرآن ، أو يُقزّمه و يحد من انتشاره و تأثيره في الناس . لكن ذلك لم يتحقق ، فهذا العلم في توسع دائم: منهجا و موضوعا ، و هو الآن أقوى مما كان عليه في الماضي ، و هذا بفضل مؤسساته و رجاله المختصين الكثيرين،و بتوفيق من الله تعالى .

رابعا : أباطيل تتعلق بدعوى تعدد الحق و تغيره :

نخصص هذا المبحث لطائفة من الأباطيل قال بها بعض أدعياء العقلانية ، تتعلق بدعوى نعدد الحق النظري ،و تغيرّه من جهة ،و أنه لا وجود للخطأ و الصواب فيما يقع من اختلاف في الآراء بين أهل العلم من جهة أخرى . ،و سنذكرها من خلال المواقف الفكرية الآتية :
أولها يتمثل في أن حسن حنفي يرى أن ((فكرة الخطأ من الناحية الحضارية لا وجود لها ، كل مفكر ما هو إلا مُعبر عن موقفه الحضاري . و المواقف الحضارية تتغير بفعل التاريخ ،و يكون الخطأ هو أخذ موقف حضاري مُخالف للحظة التاريخية التي يُوجد فيها المفكر ، أي أنه يُعبر عن موقف حضاري سابق- الحركة السلفية- ،و عن موقف قادم – الحركة العلمانية-))[272] .
و أقول: إن قوله هذا غير صحيح في معظمه ، و و فيه تغليط و تدليس . لأنه أولا إن الخطأ هو الخطأ ،و الصواب هو الصواب ،و لا علاقة له بالجانب الحضاري ،و

---

[272] حسن حنفي : من العقيدة إلى الثورة ، ج 1 ص: 199 .

لا بغيره من الجوانب الحياتية الأخرى . و المواقف الحضارية هي – في حقيقتها- مواقف فكرية لا تختلف عن المواقف الفكرية و العملية الأخرى . و هي كلها مواقف تحتمل الخطأ و الصواب ، فإذا ما تخذ إنسان ما موقفا من منطلق فكري غير صحيح ،و أخطأ في قراءته للواقع ، فإن موقفه هذا لم يصح مُنطلقا و لا تطبيقا . لكن يمكن أن يكون المنطلق صحيحا و التطبيق خطأ ، و يمكن أن يكون المنطلق خطأ و التطبيق صوابا ، لتدخل عوامل أخرى صوّبت ذلك . و قد يكون المنطلق صوابا و التطبيق صوابا أيضا ،و هذا هو الأصل المتحكم في المواقف الفكرية .

و عليه فإن أي موقف – مهما كان نوعه- فإنه يحتمل الخطأ و الصواب . و المِحَك في ذلك هو مدى صحة الدليل-النظري أو المادي- الذي يحمله ،و مدى موافقته للوحي الصحيح ، و العقل الصريح ، و العلم الصحيح .

و ثانيا إنه ليس بالضرورة أن المواقف الحضارية تتغير مع حركة التاريخ ، لأن بعضها قد يظل قائما ، لأن مبررات وجوده-النظرية و العملية- ما تزال قائمة رغم مرور قرون عديدة من ظهوره . مثاله : الأديان و المذاهب القديمة المعروفة في زماننا هذا ، فهي ما تزال قائمة إلى يومنا هذا ،و لها تأثير واضح على أتباعها في توجيه أفكارهم و مشاعرهم و سلوكياتهم .

كما أن بعضها-أي المواقف- لا يصح أن نقول: أنها تغيرت ، بمعنى أنها أصبحت غير صحيحة ، و إنما نقول : تجاوزها الزمن ،و ظهرت مكانها مواقف جديدة تساير الواقع الحاضر . لكن المواقف السابقة ما تزال صادقة صحيحة ،و صالحة للظروف التي ظهرت فيها ، فإذا ما عادت ظروفها إلى الظهور من جديد ، فإنها- أي المواقف السابقة- ستعود إلى الواقع و تصبح صالحة له و متماشية معه . و هذا يندرج ضمن اختلاف التنوع لا اختلاف التناقض .

و ليس صحيحا أن الخطأ محصور فيما ذكره حسن حنفي ،و المتمثل في ((أخذ موقف حضاري مخالف للحظة التاريخية التي يُوجد فيها)) ، فهذا ليس مقياسا للخطأ ، لأنه لا يصح أن يكون الواقع مقياسا مطلقا و مرجعا نهائيا للخطأ و الصواب ، لأن الواقع هو انعكاس لأفكار و سلوكيات البشر النسبية الناقصة و الظنية . و عليه فلا يصح أن يكون الواقع مقياسا مطلقا للحق و الصواب ،و لا للحق و الخطأ ،ولا للحق و الباطل ،و هذا أمر سبق أن ناقشناه و بينا وجه الصواب فيه .

و بناء على ذلك فإنه يمكن أن يتخذ إنسان ما موقفا معارضا لواقعه و يكون موقفا صحيحا صائبا . و هذا خلاف ما أراد أن يُوهمنا به حسن حنفي الذي فرض علينا حتمية وهمية ليتسلط بها على الناس ،و يفرض بها فكره المعوّج عليهم .

و الشاهد على بطلان ذلك أيضا هو أن أدعياء العقلانية لهم مواقف كثيرة مُخالفة و معارضة لكثير من مظاهر الواقع الإسلامي الذي يعيشه المسلمون حاليا . فلماذا خالفوه و قاوموه و لم يُسايروه ؟ حتى تكون مواقفهم مُسايرة للحظة التاريخية التي يعيشها مجتمعهم ، و هم جزء منه ، فيكون ذلك صحيحا مع مخالفته لقناعاتهم التي يُؤمنون بها !! . و بما أنهم خالفوه و قاوموه ، فمواقفهم منه خاطئة ،و لا يصح الاعتماد عليها ، لأنهم خالفوا واقعهم الحاضر . و هذا يتناقض مع ما يقولونه من

أنهم أصحاب مشاريع تغيرية عملية للنهوض بالمسلمين !! . فموقفهم هذا دليل دامغ قاطع على بطلان مقياس الخطأ الذي ذكره حسن حنفي ،و حصره في ((أخذ موقف حضاري مُخالف للحظة التاريخية التي يُوجد فيها)) !!.

و الموقف الثاني مفاده هو أن نصر حامد زعم أن ((منهجية الفكر تكشف صفة الصدق أو عدمه من ((منظر رؤية العالم التي تختلف من جماعة إلى أخرى ، داخل الثقافة الواحدة بتفاصيلها)) . و في تحليلنا للفكر يصبح الصدق أو عدم الصدق أمورا نسبية ، أو تاريخية بالمعنى الاجتماعي))[273] .

و أقول: إن قوله هذا غير صحيح في معظمه ، و هو يُشبه قول حسن حنفي في الموقف الأول ،و قد بينا بطلانه و تهافته . لكننا نضيف ما يأتي : إن المصدر الوحيد و الصحيح لمعرفة الصدق من عدمه ،و الخطأ من الصواب ، ليس هو المواقف الحضارية ، و لا الخلفيات المذهبية ،و لا الرُؤى داخل الثقافة الواحدة و لا خارجها ؛ و إنما هو الوحي الصحيح أولا ، ثم العقل الصريح ثانيا ، و العلم الصحيح ثالثا .

و أُشير هنا إلى أمر هام جدا مفاده هو أن القول بنسبية أفكار الإنسان و أفعاله لا يعني أن كل ما ينتج عنه غير صحيح ، و إنما المقصود من ذلك – بشهادة الشرع و الواقع و العقل- هو أن ما يصدر عن الإنسان من أفكار و أفعال قد يكون صواباً ،و قد يكون خطأً ، و قد يكون خليطاً من ذلك . لكن قد يكون خطؤه أكثر من صوابه ، و قد يكون صوابه أكثر من خطئه . و هذا يُبطل زعم الرجل الذي أراد أن يُوهمنا به .

و أما الموقف الثالث فمفاده أن حسن حنفي زعم أن تعدد قراءات أهل العلم حول الموضوع الواحد لا مجال فيه للخطأ و الصواب ، فالكل مُجتهد . و الحق النظري مُتعدد عند الفقهاء ، و أما العملي فواحد . بمعنى أن ((الاجتهادات النظرية كلها ممكنة ، ما دامت كلها تُؤدي إلى المصلحة العامة)) . و عليه فلا يُوجد في ((الفقه و الاستدلال صواب و خطأ ، و الكل مُصيب ، لأن الحق مُتعدد عند جمهور الفقهاء)) . و ذكر حنفي عن نفسه بأنه لا يصدر أحكاما بالخطأ و لا بالصواب ، فالكل مُجتهد[274] .

و أقول: إن قوله هذا باطل جملة و تفصيلا ، لأنه أولا لا يصح الزعم بأنه لا مجال للخطأ و الصواب في تعدد قراءات أهل العلم و اختلافاتها . لأن تلك القراءات لها حالات يكون فيها الخطأ و الصواب ضروريا . أولها حالة التناقض ، و مفاده أنه إذا وُجد أمران متناقضان فهما لا يجتمعان و لا يرتفعان ، فلابد أن يكون أحدهما خطأ و الآخر صحيح . و الحالة الثانية هي أنه إذا وُجد فيها ما يوافق الشرع و ما لا يتفق معه ، فهنا بالضرورة ما يُوافق الشرع هو الصحيح ،و ما يُخالفه خطأ . و الحالة الثالثة هي أنه إذا كانت تتضمن أراءً فيها ما يتفق مع العقل و ما يُخالفه ، فالذي يتفق معه هو الصواب و الآخر خطأ . و الحالة الرابعة- الأخيرة – مفادها أنه

---

[273] حامد أبو زيد : الإمام الشافعي ، ص: 10 ,

[274] حسن حنفي : من النقل إلى الإبداع ، ج1 ، ص: 60 ، ج 3 ، ص: 101 . و الدين و الثورة في مصر ، ج 6 ص: 331 ، ج 8 ص: 99 . و حوار الأجيال ، ص: 457 .

إذا تضمنت ما يتفق مع العلم و ما يُخالفه ، فهي هنا تتضمن الخطأ و الصواب ، فما وافق العلم فصحيح و ما خالفه فباطل .

و أما إذا لم تكن تلك الآراء و القراءات مخالفة للشرع ،و لا للعقل ، و لا للعلم ،و ليست متناقضة فيما بينها ، فهي أراء متنوعة . إما أنها اختلفت في العبارات و معانيها واحدة ، فيكون الخلاف لفظيا و المعنى واحد . و إما أنها تندرج في اختلاف التنوع لا التناقض ، بمعنى أنها اتفقت على المعنى الأساسي ،و اختلفت حول أطرافه و حواشيه ، من حيث التوسع و الإثراء و الشمول ، و في هذه الحالة فهي أيضا لم تتعدد من جهة الخطأ و الصواب .

و أما ما قاله الرجل عن الفقه ، فهو أمر غريب جدا ، لأن من يقول ذلك فهو إما أنه لا يعي ما يقول ، و لا يعرف من الفقه إلا اسمه ، و إما أنه صاحب هوى تعمد ذكر ذلك الكلام لغايات في نفسه .لأن الفقه هو من أكثر العلوم الشرعية احتواء لعبارات الخطأ و الصواب ،و ما يُؤدي إلى نفس المعنى . نجد ذلك بين الفقهاء فيما بينهم ، و بين المذاهب فيما بينها أيضا ،و حتى بين فقهاء المذهب الواحد . و حتى المذاهب الفقهية المعروفة كان من أسباب ظهورها هو الخطأ و الصواب ، و ذلك أن أصحابها و ممثليها كان كل منهم يرى أن رأيه صحيح ،و رأي مخالفه خطأ . و كُتب الفقه مملوءة بالألفاظ المعبرة عن الخطأ و الصواب بصراحة أو بالتضمن ، كقولهم : يجوز و لا يجوز ، يُجزي و لا يُجزي ، حلال و حرام ، يصح و لا يصح ، يجب و لا يجب[275] .

علما بأن ما قاله الرجل مُخالف للشرع صراحة ، لأن الله تعالى نص صراحة على أن الإنسان عرضة للخطأ و الصواب ،و أن سلوكه فيه الحق و الباطل ،و أن دين الإسلام هو الدين الحق ،و أن كل الأديان الأخرى أديان باطلة ،و هذا كله معروف من دين الإسلام بالضرورة ؛ كقوله تعالى : {فَذَلِكُمُ اللّهُ رَبُّكُمُ الْحَقُّ فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلاَّ الضَّلاَلُ فَأَنَّى تُصْرَفُونَ }-سورة يونس:3-،و{وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلاَمِ دِيناً فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ }-سورة آل عمران:85-،و{هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ }-سورة الصف:9-،و { وَلاَ يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ }-سورة التوبة:29- . و ما وجود الجنة و النار إلا دليل قاطع دامغ على وجود الخطأ و الصواب ،و الحق و الباطل ، فالجنة يدخلها أهل الحق و الصواب ،و جهنم يدخلها المُخطئون و أهل الباطل . و قد صحّ عن رسول الله-عليه الصلاة و السلام- أنه قال:{ كل بني آدم خطاء و خير الخطائين التوابون}[276] ، و { إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران و إذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر واحد". }[277] .

و أما قوله بأن ((الاجتهادات النظرية كلها ممكنة ما دامت كلها تُؤدي إلى المصلحة العامة)) ، فهو قول غير سليم ،و لا يصح على إطلاقه ، لأنن ليس كل الاجتهادات النظرية هي ممكنة بالضرورة ، فقد تكون متناقضة ،و بعضها أو كلها

---

[275] أنظر مثلا : السيد سابق : فقه السنة ، دار الجيل ، بيروت ، 1995 ، ج 3 ص: 26 ، 29 . و عمر سليمان الأشقر : المدخل إلى دراسة المدارس و المذاهب الفقهية ، ط 2 ، دار النفائس ، الأردن ، 1998 ، ص: 50 و ما بعدها .

[276] الألباني: صحيح الجامع الصغير ، ج 2 ص: 418 .

[277] نفس المرجع ، ج 1 ص: 88 .

قد يكون مستحيلا . و قد تكون كلها أو بعضها ممكنا . و لا دخل هنا للمصلحة العامة كمعيار و وحيد و نهائي للخطأ و الصواب . فهي ليست معيارا صحيحا دوما ، فقد تكون المصلحة العامة خطأ و باطلا و ظلما ، إذا لم تتم بطريقة موضوعية عادلة صحيحة . و مثاله : الاستعمار الفرنسي للجزائر ، فهو قد خدم المصلحة العامة للشعب الفرنسي خاصة ،و للنصارى و الغربيين عامة ، لكنه لم يكن عملا صائبا ، و لا حقا ، و لا عدلا ، و إنما كان ظلما و عدوانا ، خطأً و باطلا . و نفس الأمر ينطبق على الاحتلال اليهودي لفلسطين ، فلا شك أنه خدم المصلحة العامة لليهود من جهة ، و خدم المصلحة العامة للغرب من جهة أخرى ، لكنه-مع ذلك- لم يكن حقا و لا عدلا و لا صوابا ، و إنما كان ظلما و باطلا ، عدوانا و خطأً .

و بذلك يتبين أن الحق النظري واحد لا يتعدد ،و إنما وجهات النظر و الآراء الشخصية هي التي قد تتعدد . فهي ليست صحيحة و لا باطلة بالضرورة ، و إنما هي أراء ظنية يجب إخضاعها لميزان الحق و الصواب ، القائم على الوحي الصحيح ،و العقل الصريح ، و العلم الصحيح ، فما وافق ذلك فصحيح ،و ما خالفه فباطل و لا يصح . لكن قولنا بعدم تعدد الحق الواحد ، لا يعني أنه لا يُوجد في الكون إلا حق واحد ، فليس هذا هو مقصودنا ، لأن الحقائق في الكون كثيرة جدا ، و إنما مقصودنا هو أن الحق الواحد بعينه هو الذي لا يتعدد .

و أما ما ذكره عن نفسه بأنه لا يصدر أحكاما على غيره بالخطأ و لا بالصواب ، فهو قول لا يصح ،و لا يمكن تطبيقه في الواقع . لأن كل من يحمل القلم لينشر فكره ،و يرد به على مخالفيه ، فإنه بالضرورة يُخطئ رأيا ،و يُصوّب آخر ، و ينتصر لرأي، و يرد غيره . و إلا فإنه لن يتمكن من فعل شيء ،و ما عليه إلا يحط القلم ،و يطوي صحفه ،و يتوقف عن التأليف ،و يبحث لنفسه عن عمل لا علاقة له بالقلم . و حتى الأعمال الأخرى لا تخلو من الخطأ و الصواب ، و الحق و الباطل .

و هو متناقض مع نفسه أيضا ، فكتبه شاهدة عليه ، و هي مملوءة بالردود و الانتقادات ، رد بها على مخالفيه . فمن ذلك أنه خَطّأ القائلين بتقديم الشرع على العقل و الواقع ،و انتصر لمخالفيهم . و انتقد دعاة التفسير العلمي للقرآن و ممارسيه ،و خطّأهم في ذلك . و اتهم المثبتين للمعجزات بأنهم هدموا العقل و الطبيعة معا .

و من ذلك أيضا أن حسن حنفي أفرد في كتابه : حوار الأجيال فصلا لنقد فكر نصر حامد أبي زيد ، فكان مما أورده فيه أنه خصص مبحثا لإيجابيات و سلبيات كتاب الإمام الشافعي لحامد أبي زيد . و انتقده أيضا في موقفه من الإجماع و القياس ، فكان مما قاله : ((و منذ البداية هنا خطأ في اسم المشروع بين المستوى العلمي و المستوى الشعبي))[278] . و الشاهد على ذلك أيضا هو الموقف الرابع الآتي ذكره ، و فيه خَطّأ من يُخالفه في الرأي بصراحة . فتلك الشواهد هي أدلة قاطعة دامغة على أن الرجل ناقض نفسه بممارسته للتخطئة و التصويب .

و الموقف الرابع مفاده هو أن حسن حنفي زعم أنه ((يُخطئ من يظن أن تفسيرا معينا للدين هو الدين في ذاته . فالتفسيرات متعددة ،و لكن الدين واحد ،و كلها

---

[278] حسن حنفي : حوار الأجيال ، ص: 457 ، 458 ، 461 ، و ما بعدها ، 474 .

شـرعية لأنهـا تعتمـد علـى نصـوص الـدين . و لا احتكـار فـي التفسـير ،و لا تكفيـر لأحدها دون الأخرى))[279] .

و أقول: لا يمكن أن تكون كل التفسيرات شرعية إلا إذا كانت قائمـة علـى المنـهج الشرعي الصحيح في التفسير من جهة ، و موافقة للشرع في الأصول و التطبيـق و النتائج من جهة أخرى . فإذا خالفت ذلك ، أو كانت متناقضة فيما بينها ، أو مخالفـة للعقل الصريح و العلم الصحيح ، فهي غير شرعية ،و ليست صحيحة أيضا . و إنمـا هـي تفسـيرات اجتهاديـة خاطئـة ، أو أنهـا تفسـيرات تحريفيـة باطلـة يُمارسـها أهـل الأهواء و مرضـى القلوب باستخدام التأويل التحريفـي لغايـات فـي أنفسـهم . و عليـه فإنـه لا يصـح جعـل كـل التفسـيرات شـرعية لمجـرد أنهـا اعتمـدت علـى النصـوص الشـرعية ، فهـذا تغلـيط و تـدليس ،و تحريـف للشـرع ،و يفـتح المجـال للضـالين و المُحرفين بأن يقولـوا فـي الشـرع حسـب أهوائهم و مصـالحهم . و حتـى حسـن حنفـي مارس هذا النوع من التأويل في تحريف الشرع بدعوى التفسير ، فعندما كـان يتكلم عن الاشتراكية و المال في القرآن ، استدل على الاشتراكية في الأموال بقولـه تعـالى : { وَشَارِكْهُمْ فِي الأَمْوَالِ }-سورة الإسراء:64-، و هذا تأويل تحريفي مُتعمد سنعود إليه لاحقا لبيانه و إبطاله إن شاء الله تعالى .

و أما المقيـاس الـذي ذكـره – لشرعية تلك التفسيرات- فهو مقيـاس لا يمكـن أن ينطبـق علـى كل التفسيرات ، لأن فيـه مـا يُخـالف الشرع ، و ظـاهر البطـلان مـن جهة ، و لابد من تحديده بدقة و وضوح و شرعية من الـوحي و العقـل و العلـم ،و و ضع له ضوابط شرعية من جهـة أخرى . و هـذه الضـوابط ليست مـن عندنـا ،و لا من غيرنا من البشر ، و إنما هي مأخوذة من الشرع الذي نصّ عليها و أشـار إليهـا . أولهـا تقـديم الـوحي علـى العقـل و الأهـواء و المصـالح . و ثانيهـا الالتـزام بـالمنهج الشرعي في تفسير الوحي ،و هذا أمر قد سبق أن بيناه مع الضابط الأول .

و الضابط الثالث هو تقديم الشرع على أقاويل الشيوخ و المذاهب و الروايـات ، لقوله تعالى : {فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إلى اللهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُـونَ بِـاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً }-سورة النساء:59-، و {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ }-سـورة الحجـرات:1- . و الضـابط الأخيـر- الرابـع- يتمثـل فـي إبعـاد التأويـل التحريفـي عنـد قـراءة النصـوص الشرعية ، بل رفضه مُطلقا ، لأنه تأويل مذموم مُحرّف للشـرع ، يُمارسـه مرضـى القلوب الـذين ذكرهم الله تعـالى فـي قولـه: { فَأَمَّا الَّذِينَ فـي قُلُوبِهِمْ زَيْـغٌ فَيَتَّبِعُـونَ مَـا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاء الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاء تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَـهُ إِلاَّ اللهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُوْلُواْ الألْبَابِ }-سورة آل عمران:7- .

تلك هـي أهم الضـوابط الشرعية التـي يقوم عليهـا التفسير الصـحيح للنصـوص الشـرعية، و المكوّنـة للمـنهج الشـرعي فـي التأويـل الصـحيح . يُقابلهـا مـنهج أهـل الأهواء و مرضى القلوب الذي هو على خلاف تلك الضوابط . لذا فإن تفسيراتهم المخالفة لها باطلة و لا قيمة لها في ميزان الشرع و العقل و العلم. لأن العبرة ليست

[279] حسن حنفي : الدين و الثورة ، ج 7 ص: 117 .

في تعدد التفسيرات ، و إنما العبرة في صوابها و التزامها بالمنهج الشرعي في التفسير .

و بناء على ذلك فإنه يحق لأهل التفسير الحق أن يحتكروا التفسير الصحيح للنصوص الشرعية ، و أن يردوا على المحرفين و أهل الأهواء الذين في قلوبهم زيغ من جهة ، و أن يُظهروا أباطيلهم و تحريفاتهم للشرع من جهة أخرى . علما بأن ما قلناه عن التفسير الحق لا يمنع حدوث الاختلاف العلمي الموضوعي بين أهل العلم، و الذي يُثري التفسير و يُوسّعه و يُعمّقه . فهذا اختلاف موضوعي مشروع له ما يُبرره ، و ليس على طريقة التفسير التحريفي الذي يتلاعب بالنصوص ،و يضرب بعضها ببعض ، ولا يلتزم بالمنهج الشرعي في التفسير .

و أما الخامس- الأخير- فمفاده أن حسن حنفي نصّ على أن الحق مُتعدد عند الفقهاء ،و أن الحق النظري مُتعدد عندهم . و أما الحق العملي فواحد . و قال أيضا : ((و تعدد الحق في العمليات وارد على رأي القدماء)) ، و قد ((أجمع الفقهاء على أن الحق النظري مُتعدد ،و أن الحق العملي واحد))[280] .

و ردا عليه أقول: إن قوله هذا غير صحيح في معظمه ، و فيه تناقض أيضا . لأنه مرة قال: إن الحق العملي غير متعدد عند الفقهاء بالإجماع . و مرة قال : إن تعدد الحق في العمليات وارد عن القدماء . فهذا تناقض ظاهر ، لأنه نقض للقول الأول !! .

و أما الإجماع المزعوم الذي حكاه حسن حنفي عن الفقهاء ، فهو لا يصح ، لأنه لم يحدث في التاريخ ، و لا أجمع عليه الفقهاء . و كان على الرجل أن يُوثق ما ذكره عن هؤلاء الفقهاء ، كشاهد على ما قاله ،و ليُمكن غيره من العودة إلى مصدر الخبر للتأكد منه ، لكنه لم يفعل ذلك ، و لا وثّق معلوماته . و هذا نقص كبير في منهج التوثيق العلمي .

و حقيقة ذلك هي أن ذلك الإجماع المزعوم لم يحدث أصلا ، و إنما الذي حدث هو أن بعض الفقهاء قال بأن الحق النظري مُتعدد ، لكن غالبية الفقهاء خالفوا ذلك ، و قالوا: إن الحق غير متعدد ،و الاختلاف ، فيه خطأ و صواب ، قال بهذا كبار الصحابة و من جاء بعدهم . من ذلك قول عمر ابن الخطاب لأبي موسى الأشعري- رضي الله عنهما- في كتاب القضاء: ((لا يمنعك قضاء قضيته بالأمس ، راجعت فيه نفسك ،و هُديت فيه لرشدك ، أن ترجع فيه إلى الحق ، فإن الحق قديم ، و الرجوع إلى الحق أولى من التمادي في الباطل)) . و قال الإمام مالك بن أنس: ((ما الحق إلا واحد ، قولان مختلفان لا يكونان صوابا جميعا))[281] . و قال الفقيه ابن عبد البر: ((الاختلاف ليس بحجة عند أحد علمته من فقهاء الأمة ، إلا من لا بصر له ، و لا معرفة عنده ،و لا حجة في قوله))[282] .

---

[280] حسن حنفي : الدين و الثورة ، ج 6 ص: 331 ، 356 . و ج 7 ص: 111 ، ج 8 ص: 99 . و حوار الأجيال ، ص : 457 .

[281] ابن تيمية : مجموع الفتاوى ، ج 13 ص: 124 ، ج 20 ص: 19 . و عمر سليمان الأشقر : تاريخ الفقه الإسلامي ، ص: 156 ، 157 .

[282] الأشقر : نفسه ، ص: 157 .

و ذكر المتكلم الشهرستاني أن أكثر الأصوليين قالوا: إن المُصيب واحد ،و إن لم يتعين بعينه[283] . و ذكر الحافظ ابن حجر العسقلاني أن الجمهور قالوا: إن المُصيب واحد ، خلاف الجاحظ و العنبري المعتزليّين[284] . و كان الفقيه أبو إسحاق الشيرازي الشافعي يقول: إن المصيب واحد ، و من ((يُصوّب المجتهدين ، هذا أوله سفسطة و آخره زندقة))[285] . و نصّ ابن حزم الأندلسي على أن الحق واحد ، و سائر الأقوال كلها باطلة . و أشار إلى أن طائفة من أهل العلم قالت بخلاف ذلك[286] .

فأين الإجماع المزعوم الذي ذكره حسن حنفي ؟ ! . إنه لم يحدث ، و قد قال بخلافه جمهور العلماء . و إنما قِلة منهم قالت بتعدد الحق ، إما لأنها أخطأت فيما ذهبت إليه ، و إما أن منها من قال بذلك من باب التغليط و التدليس ليتخلص من الضوابط الشرعية و العلمية في تفسير الوحي و الالتزام به من جهة ؛و لتمرير أفكاره و إيجاد مبررات شرعية زائفة لها من جهة ثانية ؛ و ليضمن لها و لنفسه مكانا بين أهل العلم من جهة ثالثة .

و ختاما لهذا الفصل- و هو الثاني- يتبين منه أن أدعياء العقلانية - الذين رددنا عليهم- لم يكونوا عقلانيين ، و لا علميين ، و لا موضوعيين في معظم القضايا و المواضيع المتعلقة بالوحي و الواقع ،و الفكر العلمي ،و إنما كانوا من أهل الأهواء و الأباطيل ،و التحريفات و المغالطات . و قد ناقشناهم في كل ما أثاروه من قضايا و شكوك و شُبهات ، و بينا بطلانها و تهافتها شرعا و عقلا و علما .

---

[283] الملل و النحل ، ج 1 ص: 200 .

[284] فتح الباري ، ج 7 ص: 409 .

[285] أبو المعالي الجويني : البرهان في أصول الفقه ، ج 2 ص: 861 ، 862 .

[286] ابن حزم : الإحكام في أصول الأحكام ، دار الحديث ، القاهرة ، 1404 ، ج 5 ص: 68 .

الفصل الثالث

أباطيل حول أصول الدين و أصول الفقه

أ- أباطيل حول أصول الدين :

أولا : أباطيل تتعلق بالتأويل .
ثانيا : أباطيل تتعلق بالإيمان .
ثالثا : أباطيل تتعلق بالصفات الإلهية .
رابعا : أباطيل تتعلق بالجبر و الاختيار ، و الشر و الخير .
خامسا : أباطيل تتعلق بقضية التكفير .
سادسا : أباطيل تتعلق بخلق العالم و أزليته ،و بالمعاد الأخروي
سابعا : أباطيل تتعلق بمكانة النبي- عليه الصلاة و السلام- .
ثامنا : أباطيل تتعلق بالتسوية بين الأديان .

ب- أباطيل حول أصول الفقه :

الموقف الأول : مكانة القرآن و السنة عند حامد أبي زيد .
الموقف الثاني : الزعم بأن السنة ليست هي المصدر الثاني للتشريع
الموقف الثالث : الزعم بأن السنة النبوية ليست وحيا .
الموقف الرابع : الزعم بأن السنة لا تستقل بالتشريع .
الموقف الخامس : حقيقة عمل الإمام الشافعي في السنة النبوية .
الموقف السادس : زعم لهشام جعيط حول السنة النبوية .
الموقف السابع : حول موقف الإمام أبي حنيفة من الإجماع .

....

أباطيل حول أصول الدين و أصول الفقه

خاض كثير من أدعياء العقلانية في قضايا كثيرة و متنوعة تتعلق بأصول الدين ،و أصول الفقه . فكانت لهم منها مواقف و آراء تضمّنت أباطيل و مغالطات و تحريفات كثيرة ، لا سند صحيح لها من الشرع و لا من العقل ، و لا من العلم . سنذكرها من خلال المبحثين الآتيين:

أ- أباطيل حول أصول الدين :

يتضمن هذا المبحث أباطيل كثيرة ، قال بها بعض أدعياء العقلانية تتعلق بالتأويل و الإيمان ، و التكفير و الصفات الإلهية ،و نهاية العلم و المعاد الأخروي ،و غيرها من القضايا و المواضيع المتنوعة ذات الصلة بأصول الدين . و سنذكرها – بحول الله تعالى - في ثمانية مطالب رئيسية مركزة . فما تفاصيلها ؟ ، و ما مدى التزام هؤلاء بالعقلانية و الحياد العلمي ؟ .

أولا : أباطيل تتعلق بالتأويل :

قبل الدخول في مناقشة هؤلاء و الرد على أباطيلهم و مغالطاتهم في مواقفهم من التأويل و استخدامهم له ، يجب تحديد أولا المعنى الصحيح للتأويل تحديدا شرعيا و لغويا .

فبالنسبة لمعناه لغة ، فقد ذكر ابن منظور الإفريقي أن معنى التأويل في اللغة العربية هو : التفسير ،و التدبير ، و التقدير ، و مآل الشيء الذي يصير إليه . و عبارات : التأويل ، و المعنى ، و التفسير معناها واحد[287] . و أما معناه في الشرع ، فله معنيان : أولهما حقيقة الشيء و ما يؤول أمره إليه ، كقوله تعالى : { {وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُّواْ لَهُ سُجَّداً وَقَالَ يَا أَبَتِ هَـذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِن قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقّاً وَقَدْ أَحْسَنَ بَي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ وَجَاء بِكُم مِّنَ الْبَدْوِ }-سورة يوسف:100-،و {هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَاءتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاء فَيَشْفَعُواْ لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ قَدْ خَسِرُواْ أَنفُسَهُمْ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَفْتَرُونَ }-سورة الأعراف:53-، بمعنى يوم يأتي حقيقة ما أُخبروا به من أمر المعاد .و المعنى الثاني هو : التفسير و البيان ، و التعبير عن الشيء ، كقوله تعالى : ((نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِ إِنَّا نَرَاكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ))- سورة يوسف : 36 - [288].

و أما معناه عند السلف من المفسرين و الفقهاء و المحدثين ، فمعناه التفسير و البيان ، و بهذا المعنى عرف هؤلاء معاني القرآن الكريم و الحديث النبوي

---

[287] ا بن منظور : لسان العرب ، ط1 ، بيروت ، دار صادر ، ج 11 ص: 32 . و الفيروز آبادي : القاموس المحيط ، ص: 1244 .

[288] ابن كثير : تفسير القرآن العظيم ، بيروت ، دار الفكر ، 1401 ، ج1 ص: 348 .

الشريف[289] . و أما معناه عند المتأخرين ، من المتكلمين و الأصوليين فهو: ((صرف اللفظ عن ظاهره و حقيقته ، إلى مجازه و ما يُخالف ظاهره ،و هذا هو الشائع عندهم)) . لذا يُقال: ((التأويل على خلاف الأصل)) ، و ((التأويل يحتاج إلى دليل)) .و هذا المعنى لم يكن السلف يُريدونه بلفظ التأويل ،و لا هو معنى التأويل في كتاب الله تعالى [290] .

و يتبين من ذلك أنه يُوجد تطابق تام بين معنى التأويل في الشرع و اللغة ،و أن علماء السلف أخذوا بالمعنى الشرعي و اللغوي للتأويل ، المتمثل في التفسير و البيان و الشرح . الأمر الذي يدل على أن المعنى الصحيح للتأويل هو ما وافق الشرع أولا ، و اللغة العربية ثانيا ، و ما كان عليه السلف الأول ثالثا . و ما خالف ذلك فهو باطل ، و تحريف للنصوص الشرعية و تلاعب بها ،و هو التأويل الذي قال به المؤولون من المتأخرين .

و عليه فإن التأويل تأويلان: تأويل صحيح شرعا و لغة . و تأويل تحريفي فاسد باطل شرعا و لغة، و هو الذي عليه أدعياء العقلانية ، يقولون به ،و يُطبقونه في مؤلفاتهم . و لا يغيب عنا أن التأويل بالمعنى الشرعي أصبح يُعرف بالتفسير في الغالب الأعم ، و أن التأويل بالمعنى التحريفي هو الذي يُعرف الآن بالتأويل في معظم الأحيان ،و هو الذي يستخدمه أدعياء العقلانية و يسمونه تأويلا . علما بأن القرآن الكريم قد جعل الذين يأخذون بالتأويل التحريفي من الذين في قلوبهم زيغ ، لقوله سبحانه:{ فَأَمَّا الَّذِينَ في قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاء الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاء تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُوْلُواْ الألْبَابِ }-سورة آل عمران:7- .

و أما بالنسبة لمواقف هؤلاء – أي أدعياء العقلانية – من التأويل و قضاياه ، فسنذكر منها خمسة مواقف : أولها هو ما ذكره نصر حامد أبو زيد من أن معنى التأويل و التفسير عند علماء القرآن هو أن التفسير يتعلق بالرواية ، و بينما يتعلق التأويل بالدراية . بمعنى أن التفسير مُرتبط بالرواية و النقل ،و التأويل مُرتبط بفاعلية العقل و الاستنباط[291] .

و أقول: إن قوله هذا لا يصح ، لأن التقسيم الذي ذكره لا دليل صحيح يُثبته ، و لأن معنى التأويل الصحيح حدده الشرع و اللغة ،و لا يُوجد فيه التقسيم الذي ذكره أبو زيد . بل إن معناه عام يشمل الفهم و التفسير من دون تخصيص لمعناه ، و الأصل في تسميته ليس لفظ التفسير ، و إنما هو التأويل الذي يعني التفسير ، و البيان ،و التوضيح . فالتقسيم الذي ذكره الرجل غير صحيح ،و لا أصل صحيح له في الشرع و لا في اللغة .

كما أنه كان عليه أن يُفرّق بين القرآن و الحديث فيما يتعلق بالرواية و الدراية ، لأن القرآن الكريم لا توجد فيه رواية كالحديث ، و إنما هو كتاب واحد مُحكم فيه

---

[289] ابن تيمية : دقائق التفسير ، حققه محمد السيد الجليند ، مؤسسة علوم القرآن ، دمشق ، 1404 ج 1 ص: 329 . و ابن قيم الجوزية : الصواعق المرسلة ، ط2 ، تحقيق : د. علي بن محمد الدخيل الله ، دار العاصمة – الرياض ،1418 - 1998 ج 1 ص: 175 . و ابن سلام : غريب الحديث ، ط1 ، تحقيق : د. محمد عبد المعيد خانج ، دار الكتاب العربي – بيروت ، 13962 ، ص: 141 ، 146 ، 154

[290] ابن تيمية : نفس المصدر ، ج 1 ص: 330 . و ابن القيم : نفس المصدر ، ج 1 ص: 175 .

[291] حامد أبو زيد : نقد الخطاب الديني ، ص: 141 .

الحفظ و التلاوة ،و الفهم و التدبر ،و التفسير و التذكر ، و التدبر و التفسير هما الأصل في التعامل مع القرآن الكريم ، لذا أمرنا الله تعالى بذلك في قوله سبحانه: {أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا }-سورة محمد:24-،و {كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِّيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُوا الْأَلْبَابِ }-سورة ص:29-.

و أُشير هنا إلى أن الرجل عندما ذكر ذلك التقسيم أشار إلى كتاب البرهان في علوم القرآن للزركشي ، لكنه لم يكن أمينا فيما نقله ؛ لأن الزركشي عندما تطرق إلى معنى التأويل و التفسير ذكر آراء أهل العلم و اختلافهم في ذلك . فمنهم من قال: إن التفسير و التأويل معناهما واحد بحسب الاستعمال . لكن الزركشي يرى أن الصحيح تغايرهما . و منهم من قال: إن التفسير أعم من التأويل ،و أكثر ما يُستعمل في معاني مفردات الألفاظ . و قال آخرون : إن التفسير يتعلق بالرواية ،و التأويل يتعلق بالدراية[292] .

فالفرق واضح بين ما ذكره الرجل و بين ما ذكره الزركشي ، فقول أبي زيد يُشير إلى أن علماء القرآن مُتفق بينهم على أن التفسير يتعلق بالرواية ،و التأويل يتعلق بالدراية . و هذا لا يصح ، لأن الذي ذكره الزركشي شاهد على أن علماء القرآن اختلفوا في معنى التفسير و التأويل،و لم يتفقوا على ما ذكره حامد أبو زيد . فهو لم يكن أمينا فيما نقله عنهم ، و أغلب الظن أنه تعمد ذلك ، لأن الأمر واضح لا لُبس فيه ، و من المُستبعد جدا أنه أخطأ في النقل .

و أُشير هنا إلى أن التقسيم الذي ذكره الرجل لا يصح ، لأنه مخالف للمعنى الصحيح للتأويل الذي سبق أن حددناه شرعا و لغة ،و لِمَا كان عليه السلف الأول في معنى التأويل عندهم . و الشاهد على ذلك أيضا هو أن تفاسير بعض كبار المفسرين لم تكن تتبع ذلك التقسيم الذي أشار إليه حامد أبو زيد . من ذلك أن تفسير ابن جرير الطبري المُسمى : جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، مملوء بالتفسير بالرواية و الدراية ، أو بالمأثور و المعقول ، و قد سماه صاحبه بذلك الاسم ،و لم يُفرق فيه بين التأويل و التفسير بالطريقة التي أشار إليها الرجل . و الطبري قد استخدم لفظي التأويل و التفسير معا في مباحث كثيرة من تفسيره ، دون أن يُفرق بينهما[293] . و منهم أيضا الحافظ ابن كثير ، فقد سمى تفسيره : تفسير القرآن العظيم ، و قد جمع فيه بين التفسير بالرواية و الدراية ، و لم يُفرّق بين التأويل و التفسير كما زعم حامد أبو زيد[294] .

ثم أن الرجل استنكر التفريق بين التفسير و التأويل ، و هي ((تفرقة تُعلي من شأن التفسير ، و تغض من قيمة التأويل ، على أساس من موضوعية الأول ، و ذاتية الثاني)) ، و تلك الموضوعية تقوم على أساس معنى النص اللغوي كما فهمه السلف . و أشار إلى أن التفرقة بين التأويل و التفسير متأخرة ، لأن الطبري سمى تفسيره : جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، و كان الصحابي عبد الله بن عباس يرى أنه يعلم تأويل القرآن[295] .

---

[292] الزركشي : البرهان في علوم القرآن ، ج 2 ص: 149 ، 150 .

[293] الطبري : جامع البيان ، المعروف بتفسير الطبري ، ج 1 ص: 75 ، 220 ، 262 .

[294] أنظر مثلا : ابن كثير : تفسير القرآن العظيم ، ج 1 ص: 4 ، 5 ، 21 ، 28 .

[295] حامد أبو زيد : فلسفة التأويل ، ص: 11 ، 13 .

و أقول: إن الأمر ليس كذلك ، لأن الأصل في الموضوع هو أنه لم تكن هناك تفرقة بين التأويل و التفسير ، فكانا مترادفين كل منهما يُفسر الآخر ،و يُؤدي نفس المعنى . و إنما التفرقة كانت بين التأويل الشرعي و التأويل التحريفي الذي ذمه القرآن . و الشرع هو الذي فرّق بين التأويلين ، و هذا أمر سبق أن بيناه .
و أُشير هنا إلى أن التفريق بين التأويلين الشرعي و التحريفي ، كما أن القرآن قد أشار إليه ، فإنه قد حدث مُبكرا منذ القرن الأول الهجري و ما بعده ، عندما استخدمت الفرق و الطوائف المذهبية و السياسية التأويل التحريفي في صراعاتها الفكرية و السياسية و العسكرية[296] . و بذلك حدث خلط بين التأويلين الشرعي و التحريفي ، لأن الذين استخدموا التأويل المخالف للشرع لم يسموه تأويلا تحريفيا ،و إنما سموه تأويلا لغايات في أنفسهم . فلما حدث ذلك أنكر ذلك علماء أهل السنة ،و ذموا تأويلاتهم التحريفية ، و ردوا على أباطيلهم و حذّروا منهم . من ذلك كتاب الرد على الزنادقة لأحمد بن حنبل ، و كتاب خلق أفعال العباد و الرد على الجهمية للبخاري ، و النقض على المريسي ، و الرد على الجهمية لعثمان الدارمي ، و كتاب تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ، و هذه الكتب- وغيرها- مطبوعة و متداولة بين أهل العلم .
و ذكر حامد أبو زيد أن التأويل أصبح معضلة عند الفلاسفة و الصوفية معا[297] . و قوله هذا صحيح ، فقد أصبح تأويلهم يُمثل معضلة عند هؤلاء و أمثالهم من المتقدمين و المتأخرين معا . إنه مُعضلة عند هؤلاء ، لأنه تأويل تحريفي ،و ليس تأويلا شرعيا . فهو تأويل مُختلق لإفساد دين الإسلام ، و خدمة مذاهب و مصالح أهل الأهواء قديما و حديثا . إنه مُعضلة لدى أصحابه ،و سيضل كذلك ما داموا على طريقتهم التحريفية ، و لا يُوصلهم إلا إلى المتاهات و التناقضات ، و الطرق المسدودة . و الشاهد على ذلك أيضا هو أن الرجل نفسه اعترف أن ذلك التأويل أصبح معضلة عند الصوفية و الفلاسفة .

و أما الموقف الثاني فمفاده أن حسن حنفي زعم أن التأويل[298] ضروري للتعامل مع النص ، و أنه لا سبيل لتجنب التجسيم و التشبيه ، و مواجهة الروايات و حل تعارضها ، إلا بالتأويل . و أنه لا يُوجد نص إلا و يُمكن تأويله[299] .
و أقول: إن التأويل الشرعي- بمعنى التفسير و البيان- ضروري لمن أراد فهم الشرع فهما صحيحا وفق المنهج الشرعي الموافق للعقل الصريح و العلم الصحيح . و أما التأويل التحريفي- و هو الذي قصده الرجل- فهو أيضا ضروري لمن يُمارسون التحريف و التغليط لتطويع الشرع و تحريفه خدمة لمذاهبهم و مصالحهم .
و واضح من كلام الرجل أنه يقول بالتأويل التحريفي و يدعو إلي استخدامه في مجال الصفات و غيرها . و هذا حل زائف و باطل ، لأن تأويله هذا لا شرعية له

---

[296] كالذي حدث بين الخوارج و معارضيهم ،و الشيعة و خصومهم ،و الأمويين و معارضيهم من مختلف الطوائف .
[297] حامد أبو زيد : المرجع السابق ، ص : 8 ، 16 .
[298] عندما نستخدم لفظ التأويل على لسان أدعياء العقلانية و أمثالهم ، نقصد به التأويل التحريفي ، لأنه هو المُعتمد عندهم .
[299] حسن حنفي : من العقيدة إلى الثورة ، ج 1 ص: 375 ، ج 2 ص: 231 ، 269 ، ج 4 ص: 313 .

شرعا ،و لا لغة ، و لا عقلا . و إنما هو مشكلة بحد ذاته ، و ليس هو حلا ، و لا ضروريا ، و لا مُستحبا ، و سنبين ذلك لاحقا فيما يأتي من هذا الفصل .

و لا يصح زعمه بأنه لا يُوجد نص إلا و يمكن تأويله ، فهذا تغليط و تحريف ، لأن النصوص الشرعية مُحكمة تُفسر نفسها بنفسها ، و لا تقبل التأويل التحريفي ، و إذا ما أُوّلت به فسيكون ذلك تأويلا تحريفيا مرفوضا شرعا و عقلا ، و يُمكن كشف زيفه و بطلانه بالرجوع إلى المنهج الشرعي في تفسير الوحي . و بذلك يسقط زعمه الذي افتخر به ، و سنزيده إبطالا و تهافتا فيما يأتي من هذا المبحث .

و الموقف الثالث مفاده أن نصر حامد ذكر قولا منسوبا لعلي ابن أبي طالب –رضي الله عنه- ردّ به على الخوارج بقوله: ((إن عقل الرجال و مستوى معرفتهم و فهمهم هو الذي يُحدد الدلالة ،و يصوغ المعنى))[300] .

و ردا عليه أقول: إن قوله هذا باطل جملة و تفصيلا ، و لا يقوله العقل الصريح ،و إنما يقوله العقل المذهبي المريض المتعصب للباطل ،و المُمارس للتأويل التحريفي . لأنه أولا إن القول المنسوب لعلي بن أبي طالب لا يصح تاريخيا ، لأنه ورد ضمن رواية باطلة ، لم تصح إسنادا و لا متنا ،و هذا أمر تأكدتُ منه بعد البحث و التحقيق في هذا الخبر[301] ، لذا لا يصح الاستشهاد و لا الاحتجاج به .

كما أن الرجل لم يكن أمينا في نقله لذلك القول المنسوب لعلي ، فأخرجه من سياقه ،و حمّله ما لا يحتمل ،و قوّل عليا ما لم يقل . و الشاهد على ذلك هو أن النص الكامل يذكر أن عليا ردّ على الخوارج بقوله: ((أذكروا قولي لكم و معصيتكم إياي ، فلما أبيتم إلا الكتاب اشترطتُ على الحكمين أن يُحييا ما أحيا القرآن ، و أن يُميتا ما أمات القرآن ... إلى أن قال : ((إنا لسنا حكّمنا الرجال ،و إنما حكّمنا القرآن ، و هذا القرآن هو خط مسطور بين دفتين لا ينطق ،و إنما يتكلم به الرجال))[302] .

فواضح من ذلك أن النص شاهد على أن نصر حامد تصرّف فيه بطريقة غير علمية و لا موضوعية من جهة ، و وجّهه وجهة مذهبية تحريفية لغاية في نفسه من جهة أخرى . لأن ذلك النص المنسوب لعلي نصّ صراحة على عكس ما أراده نصر حامد أبو زيد ، و ذلك أنه - أي النص- ذكر أن أحكام القرآن مُحددة من داخله و ليست من خارجه ، بدليل قوله : ((من أحيا القرآن)) ، و ((ما أمات القرآن)) ، و ((أن يحكما بالقرآن)) ، و ((ليس لنا أن نخالف حكما بما في القرآن)) ، و ((إنما حكّمنا القرآن)) . فالقرآن هو الحَكَم ،و يتضمن أحكامه و معانيه من داخله ،و هو المرجع والحكم و ليست عقول الرجال . و ذلك القول نفى أن يكون القرآن ينطق بالكلام البشري ، و أثبت أن البشر هم الذين ينطقون بأحكامه و معانيه . و هذا أمر ثابت يشهد الواقع على ثبوته و صحته . و عليه فإن للقرآن نُطقان: الأول هو كلام القرآن عن نفسه ، فهو ناطق كتابة و إحكاما . و الثاني هو قراءة الناس له، و نطقهم به ، و فهمهم له ، و هذا النطق تابع للأول و ليس العكس .

---

[300] حامد أبو زيد : التفكير في زمن التكفير ، ص: 38 ، 39 .

[301] أنظر كتابنا : قضية التحكيم في موقعة صفين ، دار البلاغ ، الجزائر . و الكتاب موجود على الشبكة المعلوماتية .

[302] الطبري : تاريخ الطبري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1997 ، ج 3 ص: 110 .

و ثانيا إن زعمه بأن العقل هو الذي يُحدد الدلالة و يصوغ المعنى هو زعم باطل ، و قد سبق أن ناقشناه و بينا تهافته و بطلانه في مبحث سلطة النص من الفصل الأول ، لكننا هنا نضيف ثلاثة شواهد تزيد زعم الرجل تهافتا . أولها هو أن القرآن الكريم شاهد على نفسه بأنه كتاب مُحكم مُفصل مُبيّن محفوظ لا يأتيه الباطل أبدا ، و كتاب هذه صفاته لابد أنه هو الذي يحدد مفاهيمه و معانية ،و ليست العقول هي التي تُحددها .

و الشاهد الثاني مفاده أن نصر حامد اعترف صراحة بأن في القرآن نصوصا لا تحتمل التأويل[303] . و معنى هذا أن النصوص الشرعية هي التي تُحدد معانيها و دلالاتها ،و ليست العقول هي التي تُحدد لها ذلك ، حتى أن كلام الرجل يتضمن أن العقول لا تستطيع تأويلها ، لأنها لا تقبل التأويل . و هذا نقض لزعمه السابق ، و هدم لبنائه الفكري الذي أقامه على التأويل التحريفي .

و الشاهد الأخير- الثالث – مفاده أنه من البديهي أن الذي يُؤلف كتابا يُدوّن فيه أفكاره و يُعرضها على غيره ، و عليه فإن الكاتب هو الذي يُحدد دلالاته و معانيه و أهدافه . و هذا أمر لا جدال فيه ، و لا يصح إن يُقال: إن القراء هم الذين يُحددون معاني الكتاب و دلالاته ،و إنما هم يقرؤون أفكار المؤلف من خلال كتابه ،و إن اختلفت مستويات درجة فهمهم للكتاب . و بما أن الأمر كذلك ،و أن القرآن كتاب الله تعالى و كلامه ، فبالضرورة أنه سبحانه هو الذي حدد معاني و دلالات كتابه . و من ينكر ذلك فهو إما جاهل أو صاحب هوى يتعمد التحريف و التلاعب و التغليط لغايات في نفسه .

و هل نحن الآن عندما نرد على أباطيل و مفتريات بعض أدعياء العقلانية نحن الذين حددنا معانيها و دلالاتها ، أم هم الذين ذكروها في كتبهم و حددوا معانيها و مراميها ؟؟! . واضح بداهة أنهم هم الذين قاموا بذلك ، لكن أهل الأهواء وصل بهم تعصبهم إلى إنكار البديهيات و المحسوسات خدمة لمذاهبهم و مصالحهم .

و أما الموقف الرابع فهو امتداد للموقف السابق ، و مفاده أن حسن حنفي زعم أن النُصوص الشرعية هي ((قوالب دون مضمون ،و أنها مجرد قوالب يمكن ملؤها حسب مقتضيات كل موقف . فالموقف هو الأصل لا النص . و الأهواء و المصالح الشخصية ،و الظنون و المعتقدات تتدخل لتملأ النص لأنه فارغ ، إلا من الوقائع الأولى التي هي سبب نزوله . و هي التي فسّرت النصوص و أوّلتها . و القرآن لا يتحدث عن نفسه ، بل يتحدث به الناس . و قد خضع لتأويلات مُتعددة بتعدد الأشخاص لاختلاف الأهواء ، و الطبائع ،و الغايات . كما يختلف فهمه باختلاف العصور و الأزمان[304] ، و لا يُوجد ((نص و لو كان صريحا لا يختلف عليه اثنان))[305] . و النص سلاح ذو حدين يمكن استخدامه و توجيهه ضد قائله ،و قلب الحجة النقلية عليه . و يستطيع كل مذهب أن يعتمد على نص ، أو يجد له نصا في الكتاب يُؤيده ، بل يستطيع أيضا كل أهل المذاهب المتعارضة أن يجدوا جميعهم نُصوصا لتأييدهم عن حسن نية ،و سوء نية . و النص يُستخدم خادما لا مخدوما ، و تابعا لا

---

[303] حامد أبو زيد : المرجع السابق ، ص: 14 .

[304] حسن حنفي : من العقيدة إلى الثورة ، ج 1 ص: 201 ، 375 ، 376 . و حوار الأجيال ، ص: 36 .

[305] حسن حنفي : اليسار و اليمين في الفكر الديني ، ص: 17 .

متبوعا ،و ((عموم النص تعطيه القدرة على خدمة الجميع على قدر المساواة . يعرض خدماته على الجميع ، و يمكن إثبات شيئين متعارضين من فريقين مختلفين بنفس النص))[306].

و ردا عليه أقول: أولا إن الرجل مُغالط و مُدلس مُتلاعب و مُعاند ، و مُفتر على الشرع و الحقيقة و على الناس . و نحن لا نترك حقائق الوحي و الواقع و نصدق مزاعم و أوهام و مفتريات هذا الرجل . و مزاعمه هذه لا تختلف عن مزاعم نصر حامد أبي زيد فيما قاله عن سلطة النص و دور العقل فيها ، فمنطلق الرجلين واحد ،و غايتهما واحدة أيضا . و هذا أمر سبق أن توسعنا في مناقشته و إبطاله في الفصل الأول ، فلا نعيد ذلك هنا ، لكننا نُضيف أمورا أخرى لم نركز عليها سابقا ، أو لم نذكرها أصلا .

و هذا الرجل لم ينطلق – في مزاعمه- من منطلق شرعي ،و لا عقلي ، و لا علمي ،و لا موضوعي ،و لا واقعي صحيح ، و إنما انطلق من منطلق مذهبي ذاتي تحريفي مُتعصب أقامه على التأويل التحريفي كوسيلة لتفسير القرآن حسب هواه . و هذا إصرار منه على التحريف و التغليط ،و التلاعب بالنصوص . لذا وجدناه أصدر أحكاما عامة بلا دليل ليُقنع بها نفسه من جهة ، و يُغالط و يُدلس بها على القراء من جهة أخرى . و الحقيقة هي أن القرآن الكريم ليس كما زعم الرجل بأنه مجرد قوالب فارغة يُمكن أن يملؤها أي إنسان بأهوائه و خلفياته المذهبية . فهذا زعم باطل لأمرين: الأول هو أن النصوص الشرعية ليست فارغة ،و لا هي قوالب جوفاء ، و إنما هي متضمنة لكلام الله و وحيه في كتاب مُحكم مُفصل لا يأتيه الباطل أبدا . و كتاب هذه صفاته يستحيل أن يكون كما زعم حسن حنفي .

و من جهة أخرى فإنه يستحيل عقلا و واقعا أن يكتب إنسان كتابا ثم يُقال : أنه كتاب فارغ لا مضمون فيه ،و أنه مجرد قوالب جوفاء . فهذا زعم باطل بضرورة العقل و الواقع ، و إلا ليس هو كتابا ،و إنما هو أوراق فارغة ، و بما أنه كتاب ملموس له مؤلفه ، فهو بالضرورة مملوء بمضمون يُعبر عن أفكار صاحبه ،و لن يستطيع أحد تفريغه . و ها هي كُتب حسن حنفي حاملة لفكره ، فهل يُقال: إنها فارغة ، أو يستطيع أحد أن يُفرّغها من مضمونها ؟ ! ، كلا ، و ألف كلا . فإذا كان هذا حال كتب البشر ، فما بالك ب كتاب الله المُحكم المعجز المُفصل ؟ ! .

و الأمر الثاني هو أن العبرة ليست في وجود التأويلات التحريفية ، أو إمكانية طرحها ، فهذا أمر مُسلم به شرعا و تاريخا و واقعا ،و إنما العبرة في مدى التزامها بالمنهج الشرعي في التفسير ، و في مدى صحتها و اتفاقها مع الوحي و العقل و العلم . و عليه فلا قيمة لتلك التأويلات التحريفية التي افتخر بها الرجل ، و هي تأويلات باطلة يمكن كشفها و نقضها بسهولة .

و ثانيا إن قوله بأن القرآن لا يتحدث عن نفسه ، و إنما الناس يتحدثون به ، هو قول فيه حق و باطل . فأما الباطل فهو قوله : إن القرآن لا يتحدث عن نفسه . فهذا افتراء على القرآن و الحقيقة ، لأن أي كتاب في العالم إلا و يتحدث عن نفسه و

---

[306] حسن حنفي : من العقيدة إلى الثورة ، ج 1 ص: 317 .

مضمونه ، بمعنى أنه يتحدث عن أفكار و مرامي صاحبه . فمؤلفه تحدث إلينا عن طريق كتابه ، ليس نطقا بالصوت و إنما نطقا بالكتابة . و هذا ينطبق على كل الكتب ، منها القرآن الكريم .

و أما الحق الذي في قوله فهو أن الناس يتحدثون بالقرآن ، و بكل كتاب يقرؤونه . فهذا أمر صحيح لا شك فيه ، بمعنى أنهم ينطقون به بناء على ما فيه ، فيتحدثون به نطقا لا تدخلا في مضمونه و لا ملأً له . فلو كان فارغا ما كان كتابا ، و لو جمعنا أوراقا فارغة ما كونت كتابا ،و إلا أصبح في استطاعة أي إنسان أن يصبح مؤلفا لمجرد جمعه للأوراق !! .

و ليس صحيحا أن فهم القرآن يتغير حسب اختلاف العصور و الأزمان ، فهذا كلام عام لا يصح قوله بهذا التعميم . لأن الشرع فيه مُحكمات و ثوابت و أركان تتعلق بالعقائد و الفروع ، و المفاهيم و التصورات ،و الطبيعيات و المنطقيات لا يمكن أن تتغير و لا تقبل التأويل التحريفي . لكن ذلك لا يمنع من وجود آيات تقبل الإثراء و التوسيع ،و تحتمل عدة أوجه من التفسيرات ، لكنها مع ذلك فهي لا تقبل التناقض ، و محكومة بمُحكمات الشرع و ضوابط التفسير الصحيح . لكن الرجل جاء إلى هذا القسم من الآيات و عممه على كامل القرآن من جهة ، و أغفل مُحكمات الشرع و ثوابته المُتحكمة في ذلك القسم من جهة ثانية ، و أخضعه للتأويل التحريفي من جهة ثالثة . و هذا عمل تحريفي لا يصح شرعا و لا عقلا و لا علما ،و لا يصح أن يصدر من باحث يحترم علمه و نفسه و غيره .

و أما ما ذكره حسن حنفي عن أسباب النزول كدليل على زعمه فالأمر ليس كذلك . و هذا الرجل كثير التكرار لمسألة أسباب النزول كوسيلة لتحريف الشرع و تعطيله و الإجهاز عليه . مع أنها – في الحقيقة- هي ضده و لا تخدم أهدافه ، و قد سبق أن ناقشناه في ذلك و أبطلنا مزاعمه . و نحن هنا نُضيف أمورا أخرى ، فنقول : إن الرجل لم يضع أسباب النزول في مكانها المناسب من الشرع ،و لا حدد علاقتها الصحيحة بالقرآن الكريم . و تناسى أن القرآن هو الأصل ، و المُتحكم في أسباب النزول ، و هي تابعة له و ليس هو تابعا لها ،و هو المُتحكم في مضمونه و ليست هي المُتحكمة في مضمونه .

و مع ذلك فإن مضمون القرآن الكريم هو على أربعة أقسام في علاقته بأسباب النزول : أولها قسم منه نزل بلا مناسبة و بلا أسباب نزول ، و هذا القسم سبق أن أشرنا إليه و ذكرنا نماذج منه فلا نعيده هنا . و الثاني هو قسم له أسباب نزول نزل بسببها ، لكنه – عندما نزل- تحرر منها ، فلم يُسجلها و لا أشار إليها . لكننا إذا رجعنا إلى كتب التفسير نجد فيها روايات تذكر أسباب نزول آيات هذا القسم ، منها الصحيح و منها المكذوب .

و القسم الثالث يتضمن آيات قرآنية أشارت إلى أسباب نزولها ، ثم بنت عليها أحكامها و أوامرها ، كقوله تعالى : {قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ }-سورة المجادلة:1- . فهذا القسم مُتضمن لجانب من أسباب نزوله ، و هو جزء لا يتجزأ من الوحي ، و مضمونه هو المتحكم فيه و ليست أسباب النزول هي المتحكمة فيه .

و أما القسم الأخير – و هو الرابع- فهو قسم سجل جانبا كبيرا من أسباب النزول المتعلقة بتاريخ الوحي و الدعوة الإسلامية في العهدين المكي و المدني ، كتسجيله لحادثة الهجرة ،و غزوتي بدر و أحد ،و غزوتي الأحزاب و حُنين . فهو وحي إلهي سجل جانبا مهما و ضروريا من تاريخ الوحي و النبوة .

و بذلك يتبين أن الرجل أخطأ في موقفه من أسباب النزول ، و وجهها توجيها تحريفيا لتعطيل دين الإسلام ، و تفريغه من مضمونه الإلهي ، و جعله مرحلة تاريخية تجاوزها الزمن . فعل ذلك انطلاقا من تبنيه للتأويل التحريفي الذي قال به ، و دعا إليه ، و دافع عنه .

و أما إذا قيل: صحيح أن في القرآن آيات مُحكمات و أُخر مُحكمات ، لكنه لم يُحددها و لا ميزها لنُفرّق بين المُحكم و المُتشابه . و بما أن الأمر كذلك فعلى الشرع أن يقبل التأويلين: الصحيح و التحريفي ، و بمعنى آخر عليه أن يقبل كل التأويلات و يأخذ بها .

و أقول: إن ذلك الاعتراض لا يصح و باطل من أساسه ، لأنه قائم على نظرة جزئية لموضوع المُحكم و المُتشابه ، أو أنه قائم على الهوى رغبة في التحريف ، أو أنه قائم عليهما معا . و تفصيل ذلك هو أنه يجب النظر إلى القرآن الكريم من جانبين : الأول هو أن القرآن نَصّ على أمرين هامين ، هما : إن في القرآن مُحكم و متشابه من جهة ، و أنه من جهة أخرى مُحكم مُفصل مُبين لا يأتيه الباطل أبدا . و هذا يستلزم أن القرآن في مجموعه كتاب مُحكم مفهوم لا مُتشابه فيه ، لأنه مفسر لنفسه بنفسه ، و شارح لمتشابهاته بمُحكماته.

و الجانب الثاني هو أن القرآن الكريم يتضمن بداخله منهج فهمه و تدبره ، و هو منهج يتكون من معجم القرآن اللغوي –الذي هو بلسان عربي مُبين - و من منهجه في البيان والتفسير . و هذا أمر سبق أن بيناه و ذكرنا النصوص الشرعية المبينة لذلك، فلا نعيده هنا .

و بذلك يتبين أن القرآن الكريم مُحكم بمضمونه و بمنهجه في الفهم و التفسير . و من ثم فهو لا يقبل كل التأويلات ، و إنما يقبل التأويلات الموافقة له ، لأنها تفسيرات صحيحة ،و يرفض التأويلات المخالفة له ، إما لأنها تأويلات خاطئة ، و إما لأنها تأويلات تحريفية مُغرضة .

و ثالثا إن الرجل ذكر كلاما صحيحا عندما أشار إلى أن الأهواء و المصالح ، و الخلفيات المذهبية كانت وراء التأويلات التي ذكرها . لكنه أخطأ من جانبين : الأول زعمه بأن الأهواء و المصالح هي التي ملأت النصوص الفارغة . فهذا لا يصح ، و افتراء على الشرع ، و إنكار للمحسوس . لأن النصوص الشرعية ليست فارغة ،و إنما الأهواء و المصالح هي التي سعت إلى تحريفها فلم تقدر على ذلك ، و لن تتمكن من تحقيقه .

و الجانب الثاني هو أن حسن حنفي أشار إلى تأثير الأهواء و المصالح في تأويل النصوص الشرعية ، و لم يُبين تأثيرها السلبي في تحريفها للنصوص . و لم يُشر إلى عدم شرعية تدخل الأهواء و المصالح في تأويلها للوحي ، بل أنه زكاها

و اعترف بشرعيتها ، و بنى عليها أفكاره و مواقفه ،و جعلها حَكَما على الوحي !!
.
و أما زعمه بأن عموم النص جعله قادرا على خدمة الجميع على ((قدر المساواة ،و يعرض خدماته على الجميع . و يمكن إثبات شيئين متعارضين من فريقين مختلفين بنفس النص)) . فهو زعم باطل لا يقوله إلا جاهل لا يعي ما يقول، أو صاحب هوى تعمد ذكر ذلك من جهة ،و هو مُفترٍ على الشرع و الحقيقة من جهة أخرى . لأن نصوص الوحي هي في النهاية كلها مُحكمة مُفصلة تشرح نفسها بنفسها كما سبق أن بيناه . و عليه فهي لا تخدم كل الاتجاهات ،و لا تقبل إلا التأويلات الصحيحة . لكن الرجل مُصر على باطله و انحرافه في موقفه من تفسير القرآن الكريم . فلم يُرد أن يُفرّق بين المنهج الشرعي في التفسير ،و منهج أهل الأهواء و التحريف في تفسيرهم للقرآن . و لم يرد أن يُفرق بين المُخلصين الذين يأخذون القرآن كله ،و بين أهل الأهواء الذين ينتقون من القرآن ما يرونه يخدم مذاهبهم و مصالحهم على طريقة {فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ }-سورة الماعون:4- .
و بذلك يتبين أن نصوص الوحي لا تخدم و لا تستجيب إلا لأصحاب المنهج الشرعي في تفسير الوحي و فهمه . و أما منهج أهل الأهواء الذي قال به حسن حنفي و دعا إليه و دافع عنه ، فهو منهج تحريفي لا شرعية له ، و لن يستطيع تفسير القرآن تفسيرا صحيحا ، و كل تأويلاته التحريفية التي يطرحها يمكن إبطالها و كشف زيفها بسهولة من جهة ؛ كما أن القرآن الكريم لن يستجيب لها من جهة أخرى . و هذا خلاف ما زعمه الرجل و أراد أن يُوهمنا به عندما سوى بين كل التأويلات .
علما بأن منهج أهل الأهواء في تعامله التحريفي مع الوحي الإلهي ليس جديدا ، فهو قد وُجد قديما و ما يزال قائما إلى يومنا هذا . و قد أشار القرآن الكريم إلى هؤلاء و منهجهم ،و فضحهم و ذمهم ، كقوله تعالى : { فَأَمَّا الَّذِينَ في قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاء الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاء تَأْوِيلِهِ }-سورة آل عمران:7-،و { يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ وَنَسُواْ حَظّاً مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِ }-سورة المائدة:13-،و {يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ }-سورة آل عمران:71-. فأهل الأهواء منهجهم واحد ، أقاموه على الإنكار و الجحود ،و الظنون و الأهواء ،و المغالطات و التحريفات .
و أما زعمه بأنه يُمكن إثبات شيئين مُتعارضين من فريقين مختلفين بنفس النص ،و على قدر المساواة . فهو زعم باطل ،و لا يصح في ميزان منهج التفسير الشرعي ،و إنما هو من أباطيل منهج المؤولين المحرفين لنصوص الوحي حسب أهوائهم . و ذلك الزعم لا يثبت أيضا لأنه زعم إمكانية إثبات أمرين متعارضين بالشرع ، و هذا لا يصح ، و لا يحدث في الحقيقة ، و لا يمكن إثباته شرعا بطريقة صحيحة، لأن الشرع مُحكم مُفصل لا يقبل التعارض و لا التناقض . و من ثم فإن ذلك الزعم لا يمكن إثباته عقلا و لا علما ، لأن ما خالف الوحي الصحيح ، فهو بالضرورة مُخالف للعقل الصريح ، و العلم الصحيح .

و يُلاحظ على الرجل أنه اكتفى بترديد المزاعم و الشبهات من دون أي أن يذكر أي مثال يُؤيد به رأيه ، لذا كان عليه أن يذكر على الأقل مثالا واحدا. و نحن نطالبه بذلك ، لأنه بالمثال يتضح المقال من جهة ، و من خلاله يمكن الرد عليه ، و كشف تحريفاته من جهة أخرى . لكن الرجل اكتفى بترديد المزاعم ، و هي ليس دليلا ،و لا يعجز عنها أحد. و عليه فإن نصوص الشرع ليست سلاحا ذا حدين ، و إنما هي سلاح له حد واحد صحيح ، يقوم على المنهج الشرعي في التفسير ،و كل ما يُخالفه فهو ليس منه ، و إنما هو من التأويلات التحريفية المذمومة شرعا و عقلا و علما .

و أما بالنسبة لما ذكره عن الخادم و المخدوم ،و التابع و المتبوع ، فالأمر ليس كما ذكره . لأنه بما أن الإسلام دين الله تعالى ، فإن الأسبقية له شرعا و عقلا و علما ، و هذا أمر سبق أن بيناه في الفصل الأول . فله الأسبقية و القداسة و المكانة المرموقة من جهة ، لكنه هو خادم و مخدوم ،و تابع و متبوع من جهة أخرى . فهو خادم لنا لأن الله تعالى أنزله ليُنقذنا به ،و يُخرجنا من الظلمات إلى النور . و هو مخدوم لأننا أُمرنا بأن نُؤمن به ،و نلتزم بشريعته ، و ندافع عنه . و هو تابع من جهة أنه تابع لله الذي تكلم به و أنزله على رسوله ، و تابع لنا لأنه انزل إلينا . و هو متبوع لأ نا أُمرنا بالإيمان به و إتباع شريعته . و في كل هذه الحالات كان فيها الشرع كاملا مُقدسا ، حاكما لا محكوما ، و هذا خلاف ما أراد أن يُوهمنا به حسن حنفي الذي عندما أشار إلى هذا الأمر أراد به تقزيم الشرع و تنقيصه .

و رابعا إن زعمه بأنه ((لا يُوجد نص حتى لو كان صريحا لا يختلف عليه اثنان)) . فهو زعم باطل لأمرين: الأول هو بما أن الوحي مُحكم مُفصل مُبين فإنه بالضرورة لا يختلف حول أساسيات أصوله و فروعه الذين يتبعون المنهج الشرعي في تفسير الوحي و فهمه ، و إلا ما كان مُحكما مُفصلا من جهة ، و لما أنزله الله إلينا و أمرنا بالتمسك به و الاجتماع عليه من جهة أخرى .

و الأمر الثاني هو أن الثابت تاريخيا أن الصحابة و أهل السنة أجمعوا على أصول الدين و أركانه و أساسيات فروعه ، كالإيمان بالله و النبوة ، و الملائكة و اليوم الآخر ، و الصلاة و الزكاة ، و الصوم و الحج ، و تحريم الربا و الخمر ، و الكذب و الغش . و نحن إذا رجعنا إلى كتب الفقه و التفسير كثيرا ما نجد فيها عبارات : اجمعوا ، رأي الجمهور ، هذا رأي جماعة من السلف[307] . و معنى ذلك أن الاتفاق قد حصل ليس بين اثنين فقط ، و إنما بين جماعات و جماهير ، بل و بين أمة الإسلام كلها قبل الفتنة الكبرى ، كان يجمعها فكر عام موحد قائم أساسا على القرآن الكريم .

و هذا الذي ذكرناه حول أهل السنة ينطبق أيضا على الفرق الأخرى المنحرفة عن الشرع ، فهي أيضا مُجمعة و متفقة على أصول و فروع تجمعها ، بناء على تفسيرات نصية خاصة بها ، و إلا ما كانت كل فرقة تمثل جماعة واحدة . و نفس الأمر ينطبق على أدعياء العقلانية ، فهم مدرسة فكرية تجمعهم أفكار عامة متشابهة ، كثير منها مأخوذ من الوحي بطريقة تأويلية تحريفية . فأهل الحق متفقون على

[307] أنظر مثلا : السيد سابق : فقه السنة ، ج 3 ص: 14 ، 20 ، 21 ، 22 .

الحق الذي يجمعهم في موقفهم من الشرع ، و أهل الأهواء مُتفقون على الباطل الذي يجمعهم في موقفهم من الشرع أيضا . و هذا دليل قاطع دامغ على بطلان ما ادعاه حسن حنفي .

و خامسا إن الرجل نقض مزاعمه السابقة بنفسه ، و ذلك عندما أصدر أحكاما واضحة ، و اتخذ مواقف ثابتة و مُحددة تتعلق بالشرع ،و نصّ صراحة على أن في الوحي مُحكمات لا تحتاج إلى تأويل ، و أن للتأويل شروطا تُقيده . مما يعني أن نصوص الوحي لها مضمونها و ذاتيتها ،و ليست قوالب فارغة تستجيب لكل التأويلات . و أما أقواله التي تثبت ما ذكرناه ، فمنها أنه قال : ((للتأويل شروط و مقاييس لتفادي الأهواء عند ممارسة التفسير ، منها : اللغة ، و أسباب النزول ، و المصالح العامة . كما أن المُتشابه له قواعد تُحيله إلى مُحكم ، فتسكن النفس إليه . و الإنسان قادر على إحكام المُتشابه بما لديه من قرائن)) . و قال أيضا: ((في الوحي نصوص صريحة جلية واضحة ، لا يحتاج فهمها إلى تأويل ، أو إلى سبب نزول ، بل إلى مُجرد الحدس البسيط ،و فيه معنى واضح . لكن التأويل بلا شروط يُذهبه ،و يُحوّل المُحكم إلى مُتشابه ،و الظاهر إلى مُؤوّل ، و المُبين إلى مُجمل ،و الحقيقي إلى مجاز))[308] .

و من ذلك أيضا أنه عندما تكلم عن مُحاولات الفلاسفة المسلمين تأويل ما يتعلق بالألوهية ، و خلق العالم ، و خلود النفس علّق على ذلك بقوله: ((في حين أنها حقائق واضحة في الوحي ، لم تكن في حاجة إلى كل هذا العناء))[309] . و قال أيضا : و الوحي فطري في الإنسان يدركه ببداهة الحس ،و أوليات العقل ، و معطيات الوجدان[310] . و أصدر أحكاما قطعية باسم الشرع كقوله: ((و كل ذلك ليس من الدين في شيء)) ، و ((في الإسلام لا يعلم الغيب إلا الله)) ، و ((أن الشهادة تعني رفض كل آلهة العصر المُزيفة))[311] .

و أقول : في كلام الرجل ما لا يصح ، كزعمه بأنه يمكن تحويل المُحكم إلى مُتشابه ، و هذا غير صحيح ، و قد سبق أن بينا بطلانه . لكن الذي يهمنا هنا هو أن الرجل اعترف بأن لنصوص الوحي ذاتيتها ، و ثوابتها ، و قواعدها و مُحكماتها الواضحات ، و أن التأويل القائم على الأهواء هو الذي يُفسد معانيها . و هذا يعني أن نُصوص الوحي ليست فارغة ، و لا هي قوالب جوفاء ، و بهذا يكون حسن حنفي قد نقض مزاعمه السابقة ، و رد على نفسه بنفسه **!!**.

و أما الموقف الخامس فيتضمن أربعة نماذج من التأويل التحريفي الذي مارسه حسن حنفي في تعامله مع القرآن الكريم . الأول مفاده أن الرجل زعم أنه لا سبيل إلا التأويل لآيات الصفات من أجل التنزيه . فالمكان هو ((التدبير ، و الاستواء هو الاستيلاء ، أو الاحتواء و التسخير ، و الوقوع في قبضة لقدرة . كما تقول العرب:

---

[308] حسن حنفي : من العقيدة إلى الثورة ، ج 1 ص: 297 ، 375 ، 377 . و الدين و الثورة في مصر ، ج 7 ص: 80 ، 88 ، 89 .

[309] الدين و الثورة ، ج 7 ص: 92 .

[310] من العقيدة إلى الثورة ، ج 1 ص: 250 .

[311] اليمين و اليسار في الفكر الديني ، ص: 36 ، 37 ، 38 ، 43 .

استولى الأمير على مملكته ، عند دخول العباد تحت طوعه . قد يعني المكان الحضور و المعية . قد يعني العرش المُلك ، و الكرسي العلم ،و هو الأقرب إلى التقوى . فالتنزيه موقف عقلي ،و إمعانا في التقوى))[312] .

و أقول: إن الرجل لم يقدم حلا ، و قد مارس التأويل التحريفي ،و هو التشبيه بعينه ، انطلق منه و انتهى إليه . إنه من مُشبهة الأفعال ، سمى تشبيهه تنزيها دون دليل صحيح . لأنه أولا يجب النظر إلى الاستواء و كل آيات الصفات انطلاقا من الشرع نفسه ، فهو يُفسر نفسه بنفسه ، و قد وضع القاعدة الذهبية في التنزيه و الإثبات ،و هي التي يجب الاحتكام إليها في كل ما يتعلق بموضوع الصفات الإلهية . و هي تقوم أساسا على قوله تعالى : { لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ }-سورة الشورى:11-،و {وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُواً أَحَدٌ }-سورة الإخلاص:4-، {فَلاَ تَضْرِبُواْ لِلّهِ الأَمْثَالَ إِنَّ اللّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ }-سورة النحل:74-،و {وَلِلّهِ الأَسْمَاء الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُواْ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَآئِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ }-سورة الأعراف:180- . و بما أن الشرع مُحكم مُفصل يفسر نفسه بنفسه ، فآيات الصفات هي أيضا مُحكمة مُبينة ، و محكومة بالقاعدة الذهبية ، و من ثم فهي لا تُشبه صفات المخلوقين بالضرورة من جهة ، و هي صفات كمال مُطلق تليق بذات الله تعالى من جهة أخرى . و أما التشابه الموجود في الأسماء بينها و بين صفات المخلوقين ، فهو مجرد اتفاق و تشابه في الاسم فقط ، لأن الاختلاف في الذات يستلزم الاختلاف في الصفات ،و بما أن الله تعالى ليس كمثله شيء ، فصفاته لا يُشبهها شيء من صفات مخلوقاته . و هذا التباين موجود حتى بين صفات المخلوقات ، فإذا قلنا : رأس الإنسان ، و رأس الدبوس ، و رأس النملة ، فهذا مجرد اشتراك في الاسم ،و إلا الفارق كبير بين حقيقة هذا الأسماء و كيفياتها . فإذا كان هذا التباين موجود بين المخلوقين فما بالك بين الخالق و المخلوق ؟ ! . و عليه فإن إثباتنا للصفات الإلهية هو إثبات وجود لا إثبات كيفية . و بذلك تسقط تحريفات و مغالطات حسن حنفي المتعلقة بصفة الاستواء و الصفات الأخرى .

و مثال ذلك هو أن الرجل نظر إلى صفة الاستواء على أنها لا تليق بالله تعالى ، و أنها تُشبه صفات المخلوق ، فظن أن الحل هو تأويلها بالتأويل التحريفي ، فنفى وصف الله تعالى لنفسه بالاستواء- و هو الأعلم بذاته و صفاته- ، ثم وصفه بصفات أخرى بديلة عن صفة الاستواء ، كالاستيلاء ، و الاحتواء ، و التدبير ، وظن أنه قدم حلا صحيحا لما توهمه نقصا . لكنه نسي ،أو تناسى أن العبارات التي اقترحها هي أيضا يتصف بها الإنسان ، كالاستيلاء ، و التدبير . فلم يقدم حلا ،و إنما وقع في إشكال لا مخرج له منه ، إنه وقع في التشبيه من حيث أراد التخلص منه !! .

كما أنه حرّف صفة الاستواء بقوله : ((كما تقول العرب : استولى الأمير على المدينة)) . فهو هنا وصف الله تعالى بالتشبيه و التنقيص ، فأما التشبيه فقد شبهه بالأمير الذي يستولي على مملكته ، فهو هنا لم يقدم حلا ،و إنما وقع في التشبيه من حيث أراد الفرار منه !! . و أما التنقيص فهو عندما شبه الله تعالى بالأمير فإنه

[312] من العقيدة إلى الثورة ، ج 2 ص: 231 .

وصفه أيضا بصفة نقص في قوله ((استولى الأمير على مملكته)) ، بمعنى أنه لم يكن مستوليا على مملكته ، ثم دخل في صراع مع غيره ، فتغلب عليه و استولى على المملكة . و هذه صفة نقص لا يصح أبدا أن يُوصف الله تعالى بها ، أو تُضرب له مثلا . لأنه سبحانه ليس كمثله شيء ، و هو الخالق العظيم ،و القوي الجبار ، و الغني الكبير ، الذي لا منازع له في مُلكه ، لذا لا يصح أن يُقال: استولى الله على ملكه . لأن هذا يعني وجود آلهة أخرى نازعته في ملكه ، فتغلب عليها ، و هذا زعم باطل شرعا و عقلا . و عليه فإن الرجل وقع في التشبيه و التنقيص ،و لم يُوصله تأويله التحريفي إلى التنزيه التي تظاهر به !! .

و بذلك يتبين أن حسن حنفي انطلق من خطأ فوقع في خطأ آخر . لأن الحل الذي قدمه لم يكن حلا ، و إنما كان إشكالا . و مهما بدّل من صفات شرعية بصفات تأويلية تحريفية من عنده ، فإنه لن يخرج من الإشكال ،و سيظل كذلك مادام يقول بالتأويل التحريفي و يُمارسه . فهو إذا أوّل صفات شرعية بصفات تأويلية تحريفية اخترعها من عنده ، يكون قد حرّف الشرع و تقدم عليه ، و بدّل ما وصف الله به نفسه من صفات بصفات أخرى مختلقة . و هذا عمل مرفوض شرعا و عقلا من جهة ، و لأن الشرع لا يُوجد فيه تشبيه ، و لا تجسيم ، و لا تكييف ، و إنما فيه الإثبات و التنزيه من جهة أخرى . لكن الرجل هو الذي توهم التشبيه في الصفات الإلهية ، لأنه نظر إليها من خلال نظرته إلى صفات المخلوقين و أفعالهم ، و لم ينظر إليها من خلال القاعدة الشرعية في الإثبات و التنزيه . فالرجل انطلق من التشبيه و عاد إليه ، و لم يُوصله إلى التنزيه ، لأنه طلبه بمنهج التشبيه لا بمنهج التنزيه ، و لن يصل إليه إلا بالطريقة الشرعية في الإثبات و التنزيه .

و أما نفي الرجل للمكان عن الله تعالى ،و تأويله للعرش بأنه يعني الحضور و المعية ، فهو تأويل لا يصح ،و لم يُقدم حلا . لأن الحضور و المعية لا ينفيان المكان- العرش- ،و ليسا بديلين عنه من جهة ، لأنه سبحانه وصف نفسه بالحضور و المعية مع مخلوقاته ، و وصف نفسه أيضا بأنه على العشر استوي من جهة أخرى . فهو سبحانه حاضر مع مخلوقاته بعلمه ، و قدرته ، و إرادته ، و جنده ، كقوله تعالى : {أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِن ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ }-سورة المجادلة:7- . و مع ذلك فهو سبحانه بائن عن خلقه مستوٍ بذاته على عرشه ،و ليس كمثله شيء ، و هو مكان يليق به ، و وجوده ليس عيبا و لا نقصا ولا مستحيلا . لأن كل موجود لابد له من مكان موجود فيه ،و يليق به حسب ذاته . و الذي ليس له مكان هو المعدوم ، بحكم أنه لا وجود له أصلا . و بما أن الله تعالى موجود ، فبالضرورة له مكان يليق به ، سماه الله تعالى العرش و الكرسي ، لقوله سبحانه: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى }-سورة طه:5- ،ووَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَلاَ يَؤُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ }-سورة البقرة:255-. فهو سبحانه له ذلك من دون تحديد ، و لا تكييف ، و لا تشبيه ، و لا تجسيم ، و لا تمثيل ، و

إنما هو الإثبات و التنزيه ، بحكم أن اختلاف الذات يستلزم اختلاف الصفات من جهة ،و إن إثباتنا لذلك هو إثبات وجود لا إثبات كيفية من جهة أخرى .

و بذلك يتبين أن ما قال به حسن حنفي هو المخالف للشرع و العقل ،و ليس هو من التقوى و لا من التنزيه ، و إنما هو من التحريف و التغليط و التعطيل . و هذا خلاف ما أراد أن يُوهمنا به عندما وصف تحريفه للصفات بأنه من التنزيه و العقل و التقوى **!!** .

و أما النموذج الثاني فمفاده أن حسن حنفي قال: ((ربما اختاروا قديما أن الله ليس كمثله شيء ، بعيدا عن الناس ، بعيدا عن الشعب ، بعيدا عن الأرض . فقد أختار أنا ... أن الله و الأرض شيء واحد ، أن الله و الشعب شيء واحد ، و الله و العدالة الاجتماعية شيء واحد . و سوف أجد في القرآن ما يُؤيدني ، كما يجد الآخرون ما يُؤيدهم ، { إله السموات و الأرض} ، و{رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرحْمَنِ لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَاباً }-سورة النبأ:37-، و {وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاء إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ }-سورة الزخرف:84- ، فمن يأخذ أرضي يأخذ نصف إلهي))[313] .

و ردا عليه أقول : إن قوله هذا هو نموذج للتأويل التحريفي الذي يقول به الرجل و يفتخر به ، و هو امتداد لمواقفه السابقة التي ناقشناه فيها ،و بينا بطلانها . و زعمه هذا أقامه على الافتراء على الشرع و العقل ، و لم يُقمه على أساس من المنهج الشرعي في التفسير ، و لا على العقل الصريح ،و لا على العلم الصحيح من جهة ، و هو زعم مُخالف للشرع صراحة ،و ليس من الموضوعية و لا من العلمية في شيء من جهة أخرى . لأنه أقامه على التحريف ،و التلاعب بالنصوص ، و التعامل معها بالانتقاء و الإغفال حسب هواه و مذهبيته و مصالحه .

و ليس صحيحا أن القرآن يُؤيده فيما زعمه ، و إنما القرآن يذمه و يكشف حقيقة عمله التحريفي ، و يُلحقه بالذين في قلوبهم مرض، بدليل الشواهد الثلاثة الآتية : أولها هو أنه ليس القدماء هم الذين اختاروا أن الله ليس كمثله شيء ،و إنما الله تعالى هو الذي وصف نفسه بذلك في قوله سبحانه : { لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ }-سورة الشورى:11-، و هذه هي عقيدة المسلمين في الصفات قديما و حديثا ،و أما عقائد أهل الأهواء في الصفات ، فهي كانت و ماتزال مخالفة للشرع و العقل معا.

و الشاهد الثاني هو إن الرجل افترى على القرآن عندما زعم أنه يخدم كل الاتجاهات و هذا باطل ، لأن القرآن كتاب مُحكم مُفصل لا تناقض فيه و لا يخدم المحرفين له من جهة ، و هو كتاب يتضمن بداخله منهجه في الفهم و التفسير من جهة أخرى . فمن التزم بذلك في التعامل معه فهو على صواب ، و من خالف ذلك فهو على خطأ و انحراف ، و هذا المسلك هو الذي اتبعه حسن حنفي و زعم أن القرآن يخدمه ، مع أن الحقيقة خلاف ذلك .

و الشاهد الأخير- الثالث- مفاده هو أن القرآن الكريم ذم التأويل التحريفي و أهله ، في قوله تعالى : { فَأَمَّا الَّذِينَ في قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاء الْفِتْنَةِ

---

[313] حسن حنفي : الدين و الثورة ، ج 6 ص: 360 .

وَابْتِغَاء تَأْوِيلِهِ }-سورة آل عمران:7- ،و بما أن حسن حنفي اتبع التأويل التحريفي ، حتى أوصله إلى القول بوحدة الوجود ، فإن القرآن لا يخدمه ، و إنما يذمه و يُلحقه بالمحرفين الذين في قلوبهم زيغ .

و بذلك يتبين أن الرجل لم يكن يبحث عن التفسير الشرعي الصحيح لآيات الصفات ، و إنما كان يبحث عن التأويل التحريفي لها . لذا لم يلتزم بالمنهج الشرعي في النظر إليها و التعامل معها ،و لا جمع آيات العلو و الاستواء ليُفسرها وفق ذلك المنهج تفسيرا صحيحا شموليا كاملا . و إنما ذكر آيات لتأييد زعمه ، منها قوله تعالى : {وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاء إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ }-سورة الزخرف:84- ، و هذه الآية ليست دليلا على قوله بوحدة الوجود ،و لا على تعدد الإله ،ولا على انقسامه حسب ما أشار إلى ذلك حسن حنفي بنفسه . و هذه مزاعم باطلة صاحبها يتعمد مخالفة الشرع ، و لم يُقدر الله حق قدره ،و لا التزم بالمنهج العلمي الصحيح في تعامله مع تلك الآية . و ذلك أنه يجب النظر إليها و فهمها من ثلاثة مُنطلقات أساسية : الأول هو التوحيد ، فالله تعالى واحد أحد لم يلد و لم يُولد ،و هو رب السموات و الأرض و ما بينهما،و ،و لا يوجد إله للسماء،و إله للأرض . و على هذا الأساس يجب فهم كلام الرجل.

و الثاني هو أنه يجب النظر إليها انطلاقا من القاعدة الشرعية في الإثبات و التنزيه ،و التعامل معها على ضوء ما تقرره آيات العلو و الاستواء الأخرى ، كقوله تعالى : {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى }-سورة طه:5-،و{ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَلاَ يَؤُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ }-سورة البقرة:255-، و { إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ }-سورة فاطر:10-، و {إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ }-سورة النساء:105-،و{ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى فَأَوْحَى إلى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى أَفَتُمَارُونَهُ عَلَى مَا يَرَى وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أخرى عِندَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى }-سورة النجم:10-14 . فهذه الآيات أدلة قاطعة على أن الله تعالى في السماء ،و أن عرشه و كرسيه ليس ككرسي و عرش البشر ، و على ضوئها يجب فهم الآية التي استشهد بها حسن حنفي .

و المُنطلق الثالث هو أنه يجب فهم تلك الآية- التي ذكرها الرجل- فهما صحيحا بلا تأويل تحريفي ، فهي تعني أن الله تعالى كما أنه هو إله السموات ، فهو أيضا إله الأرض ، لأنه هو رب السموات و الأرض ، مع أنه مستو على عرشه . و مثاله أننا إذا قلنا : إن عمر ابن الحطاب –رضي الله عنه- هو الذي في المدينة خليفة و في دمشق خليفة . فإن كلامنا هذا صحيح المعنى ، لا ثنائية فيه و لا وحدة وجود ، فهو خليفة واحد على المدينتين مع أنه كان مقيما في المدينة .

و النموذج الثالث يتعلق بموضوع الهداية و الضلال ، فذكر حسن حنفي أن الشرع نصّ على أن الهداية و الضلال بيد الله ، بدليل دعاء الإنسان لله بالهداية . ثم زعم أن النصوص الشرعية المتعلقة بذلك يمكن ((إعادة تأويلها لصالح حرية الأفعال ، و معارضتها بحجج مُضادة)) ، و أن الدعاء بالهداية و الضلال هو عجز

،و تخلٍ عن تحقيق الغايات بالفعل . الدعاء ((سلوك شعبي عام ،و ليس من سلوك العقلاء . من صفات العجزين ، و ليس من شيمة المناضلين))[314] .

و أقول: إن قوله هذا باطل في معظمه ، و مُخالف للشرع و العقل و الواقع ، و فيه جهل و غرور . لأنه أولا إن الرجل لم يفهم موضوع الهداية و الضلال فهماً صحيحا ، فهو يتصور أن القول بأنهما بيد الله يعني نفي إرادة الإنسان من أن يكون لها دور في الهداية و الضلال ، و هذا غير صحيح . كما أن القول بأن الهداية و الضلال بيد الإنسان لا ينفي تدخل الإرادة الإلهية في ذلك . و هو عندما أشار إلى النصوص الشرعية لم يُفسرها تفسيرا صحيحا ،و إنما أخضعها للتأويل التحريفي لا للتأويل الصحيح ، ثم زعم أنها مُتعارضة . و هذا لا يصح ، لأن القرآن كتاب مُحكم مُفصل لا يأتيه الباطل أبدا ، و يُفسر نفسه بنفسه .

و الصواب في كل ذلك ، هو أن الإنسان لا يملك أصل الهداية و لا الضلال ، فلو كان يملكهما لهدى كل الناس أنفسهم و أصبحوا مهتدين ، فإذا وجدوا الهداية نافعة مُفيدة لهم ، بقوا على ذلك ؛ و إذا لم يجدوها كذلك ، جعلوا أنفسهم ضالين ، فإذا وجدوا الضلال نافعا و مُفيدا لهم تمسكوا به . و هذا كله غير صحيح ، لأنه مخالف للواقع ، فليس في مقدور الناس أن يملكوا أصل الهداية و لا الضلال ، فكما هم مخلوقون ناقصون عاجزون يموتون من غير إرادتهم ، فهم أيضا لا يملكون الهداية و لا الضلال . و عليه فإن الله تعالى هو الخالق و المالك لكل شيء بما فيه الهداية و الضلال . و بما أنه سبحانه خلق الإنسان لعبادته ، و هداه النجدين: إما إلى طريق الخير ،و إما إلى طريق الشر ، و كلّفه بحمل الأمانة ، فإن الله جعل أمر الهداية و الضلال يتم بإرادتين ، هما : إرادة الله أولا ، ثم إرادة الإنسان التي منحها الله له ثانيا ، و أمره بعبادته ، و جعل للهداية و الضلال أسبابا و نتائج . فمن أخذ بأسباب الهداية هداه الله إلى الطريق المستقيم ، ثم يُدخله الجنة ، و من أخذ بأسباب الضلال أضله الله و أدخله جهنم.

و بناء على ذلك فالإنسان مخلوق لله تعالى جعله مُسيرا في أمور ، و مُخيرا في أمور أخرى ، فهو – في مجال اختياره- يفعل ما يُريد ، و ليس هو مُكبلا ، و لا مُسيرا في ذلك . فإذا اختار الضلال أو الهداية ، فليس الله تعالى هو الذي أجبره على فعل الأعمال الموصلة إلى الضلال ، و لا هو الذي أجبره على فعل الأعمال الموصلة إلى الهداية ، لقوله سبحانه:{ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّاهَا}-سورة الشمس:7-10- ،و { إِنَّ اللّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ }-سورة الرعد:11-، و{ فَأَمَّا مَن أَعْطَى وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى وَأَمَّا مَن بَخِلَ وَاسْتَغْنَى وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى}-سورة الليل: 5-10-.

و ثانيا إن ما قاله عن الدعاء ، هو كلام باطل مردود عليه ، و هو جهل بالله و بشريعته و بحقيقة الدعاء الإيجابية . و يبدو أن هذا الرجل نظر إلى الدعاء من

[314] حسن حنفي : من العقيدة إلى الثورة ، ج 3 ص: 291 ، 292 .

خلال ما يراه من سلبية عامة المسلمين مع كثرة أدعيتهم في الصلوات الخمس و الجُمعات ، فلم تظهر عليهم أثارها الإيجابية المرجوة منها ،و إنما الظاهر عليهم السلبية و الانهزامية ، و التخلف في كل مجالات الحياة . فهذه الأوضاع السيئة ليس سببها الدعاء ، ولا العيب فيه ، و إنما سببها المسلمون أنفسهم ، لأنهم أكثروا من الأدعية من دون الالتزام بشروط الدعاء ، و على رأسها إخلاص الدين لله تعالى ،و الالتزام بشرعه ، لقوله سبحانه:{ فادعوا الله مخلصين له الدين}-سورة غافر:14- ،و {إِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِي وَلْيُؤْمِنُواْ بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ }-سورة البقرة:186- .

و لا يصح وصفه للدعاء بأنه عجز ، و ليس من سلوك العقلاء ، فهذا كلام باطل ، و طعن فيما هو ثابت من دين الإسلام بالضرورة . لأن الدعاء من العبادة ، و قد أمرنا الله تعالى به ، و هو من صفات الأنبياء و الصالحين و العقلاء ، لقوله سبحانه: {وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ }-سورة غافر:60-،و { إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَباً وَرَهَباً وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ }-سورة الأنبياء:90-، و {وَالَّذِينَ جَاؤُوا مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلّاً لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ }-سورة الحشر:10-. و بذلك يتبين أن ذلك الزعم باطل و مُضحك ، و أن صاحبه إما أنه جاهل لا يعي ما يقول ، و إما أنه صاحب تعمد ذكر ذلك لغايات في نفسه .

علما بأن الدعاء الصحيح المبني على الإخلاص ليس عجزا ، و لا سلبية ،و لا ركونا إلى الظلمة ، و لا كسلا عن القيام بالواجبات ، و إنما هو دعاء قائم على الإيمان و الإخلاص ، و الأمل و العمل . فهو قوة روحية يطلب بها المؤمن من خالقه العون و الصبر ، و التأييد و التوفيق في أعماله ، و النصر على أعدائه . فهذا ليس عجزا ، و إنما هو نوع من أنواع السلاح ، إنه سلاح روحي من أجل الجهاد و الاجتهاد ، و المجاهدة و المغالبة . و ليس من العجز ،و لا من العيب ، و لا من النقص أن يدعو الإنسان خالقه بأن يهديه و يقويه ، و ينصره و يغفر له . فهذا أمر فطري و بديهي و عقلاني ، يجعل من الواجب على كل إنسان أن يدعو الله تعالى بأن يهديه و ينصره ،و يغفر له ... إلخ .

و إذا كان الإنسان المظلوم من حقه أن يترجى إنسانا مثله ،و يطلب منه المساعدة لكي يسترجع حقوقه المغصوبة ،و لا يُعد ذلك عيبا في حقه . فأنه من الأولى على الإنسان ، و من الواجب عليه ، و من الأفضل له ، أن يدعو خالقه و يتضرع إليه ، و يرجوه و يخافه . فهذا دعاء شجاعة و إخلاص ، و قيام بالواجب ، و اعتراف بالجميل و بحقيقة الإنسان الناقص النسبي ،و ليس هو دعاء كسل و سلبية و ركون للدنيا .

و أُشير هنا إلى أن حسن حنفي أغفل حقائق التاريخ الدامغة التي تشهد على أن الذين مارسوا الدعاء بشروطه كاملة قد حققوا انتصارات باهرة على أنفسهم و أعدائهم . و أهم مثال على ذلك هو ما حققه النبي الخاتم محمد – عليه الصلاة و

السلام- فقد نجح في تربية أصحابه ،و الانتصار على أعدائه ،و تكوين دولة هزمت العرب و اليهود ،و الفرس و الروم ، كل ذلك تحقق بفضل الإيمان و الدعاء و العمل الصالح . فهذا هو الدعاء الإيجابي الذي أغفله حسن حنفي ،و عمم انتقاده على الدعاء عامة .

و أما النموذج الأخير – الرابع- فمفاده أن حسن حنفي عندما تكلم عن المال في القرآن الكريم نصّ على أن المال مال الله يُوجه إلى خدمة الآخرين ،و ليس إرثا و لا احتكارا ، أو ملكا لأحد . ثم قال: و بتعبير آخر: المال مُشاركة بنص القرآن { وَشَارِكْهُمْ فِي الأَمْوَالِ }الإسراء64-[315] .

و أقول: إن قوله هذا فيه تأويل تحريفي مُتعمد ،و هو نموذج آخر من تلاعبات حنفي بالنصوص الشرعية بدعوى التأويل. و تفصيل ذلك هو أن الآية التي ذكرها لا علاقة لها بموضوع المشاركة في المال الذي كان يتكلم فيه ، و إنما كانت في سياق آخر مُغاير تماما . فجاء الرجل و اقتطع الآية من سياقها و حمّلها ما لا تحتمل ، و قوّلها ما لم تقل . لأن الآية التي استشهد بها الرجل هي جزء من الخطاب الإلهي الموجه إلى الشيطان ،و لم تكن موجهة إلى الإنسان ، و لا كان موضوعها المال في القرآن . و إنما الله تعالى خاطب بها الشيطان بقوله : { قَالَ اذْهَبْ فَمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَاء مَّوْفُوراًوَاسْتَفْزِزْ مَنِ اسْتَطَعْتَ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِم بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ وَشَارِكْهُمْ فِي الأَمْوَالِ وَالأَوْلادِ وَعِدْهُمْ وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلاَّ غُرُوراً }-سورة الإسراء:63-64-. فلماذا هذا التحريف المُتعمد ؟! ، و هل هذا من الموضوعية و الحياد العلمي ، أم هو من الذاتية و التعصب للباطل ؟! ، و هل هذا تأويل علمي ، أم هو تأويل تحريفي يقوم على التلاعب و التضليل ؟ ! .

و أما الموقف الأخير- السادس – فيتعلق بالمجاز ،و هو وسيلة من الوسائل التي يستعملها أدعياء العقلانية في تأويلهم التحريفي للنصوص الشرعية ،و قبل تفصيل ذلك يجب تعريف المجاز أولا . و معناه: هو اللفظ المُستعمل في غير موضوعه الأصلي على وجه يصح ، كوصفنا للرجل الشجاع بأنه أسد . و لا يجوز حمل اللفظ على مجازه إلا بدليل صحيح يمنع من إرادة الحقيقة ، و هو ما يُسمى في علم البيان بالقرينة . و تقسيم اللفظ إلى حقيقة و مجاز هو اصطلاح حادث بعد انقضاء القرون الثلاثة الأولى . و يرى الشيخ الموفق بن قدامة المقدسي (ت 620هجرية) أن المجاز موجود في القرآن ، كقوله تعالى : {وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ }-سورة يوسف:82-،و { فَوَجَدَا فِيهَا جِدَاراً يُرِيدُ أَنْ }-سورة الكهف:77- . فذلك مجاز لأن اللفظ أُستعمل في غير موضعه ، و من منع فقد ((كابر ، و من سلّم و قال: لا أسميه مجازا ، فهو نزاع في عبارة ، لا فائدة من المشاحة فيه ، و الله أعلم))[316] .

ذلك هو تعريف المجاز، فهل القول به يُؤدي إلى التأويل التحريفي الذي يقول به أدعياء العقلانية ؟ . يرى نصر حامد أبو زيد أن للوحي قراءتين: الأولى قراءة

[315] حسن حنفي : اليمين و اليسار في الفكر الديني ، ص: 52 .

[316] ابن بدران الدمشقي : نزهة الخاطر العاطر في شرح كتاب روضة الناظر و جنة المناظر ، ط 2 ، دار ابن حزم ، بيروت ، 1995 ، ص: 150 . و محمد العثيمين : الأصول من علم الأصول ، الدار السلفية ، الجزائر ، ص: 18 .

نصية حرفية ، و الثانية قراءة تأويلية مجازية . ثم دعا إلى التخلص من القراءة الأولى ،و الأخذ بالثانية ، لتفادي-حسب زعمه- الفهم و التصوّر الأسطوري لآيات الصفات ، كوصف الله تعالى بأنه مَلِك على العرش و الكرسي . و عنده أن هذه النصوص إذا فُهمت حرفيا تُساهم في تشكيل صورة أسطورية عن عالم الغيب. و كذلك ما ورد عن اللوح المحفوظ في النصوص الشرعية ، يجب فهمه ((فهما مجازيا لا فهما حرفيا)) . بمعنى أن الله حفظ القرآن في الدنيا و ليس في السماء[317].

و أقول: إن تفريقه بين القراءتين ، و استبعاده للأولى و أخذه بالثانية ، هو عمل لا يصح ، لأنه لا تناقض بينهما ، و لكل منهما دوره ، فالقراءة النصية الحرفية المباشرة هي الأصل والأساس ،و القراءة النصية الحرفية المجازية هي جزء من القراءة الأولى و امتداد لها . فلا قراءة صحيحة للنصوص إلا بالقراءة النصية الحرفية المباشرة . فهي الأساس لكل قراءة ، لأنها هي التي تُبين لنا المقصود من النص ، فإذا كان واضحا صريحا فهي التي تُبين لنا ذلك و تدلنا عليه ، و إذا كان غامضا ، أو مُتشابها يحتمل عدة قراءات فهي –أي القراءة النصية الحرفية- هي التي تُبين لنا ذلك و تدلنا عليه أيضا . و إذا كان يتضمن تشبيها ، أو كناية ، أو مجازا فهي التي تُبين لنا ذلك و تدلنا عليه أيضا . و في الحالة التي يكون النص فيها يتضمن مجازا يجب فهمه بالطريقة النصية الحرفية المجازية الصحيحة المبنية على القراءة النصية الحرفية المباشرة للوحي الموافقة للشرع و اللغة معا . على أن تتم كل عمليات فهم نصوص الوحي انطلاقا من منهج التفسير الشرعي لا التأويلي التحريفي .

و بناء على ذلك فليست القراءة النصية المجازية بديلا عن القراءة النصية الحرفية ، و لا هي مناقضة لها ؛ و إنما هي جزء منها ، و امتداد لها ، و نتيجتها ليست مناقضة للقراءة الأولى . لأنه إذا قلنا: فلان شجاع ، أو عبّرنا عن ذلك بقولنا: فلان أسد ، أو قلنا عن شخص آخر : فلان مكار و مراوغ ، أو وصفناه بقولنا: فلان ثعلب ، فإن النتيجة واحدة في كل حالة . ففي الحالة الأولى عبّرنا تعبيرا نصيا حرفيا مباشرا عن صفة الرجل بأنه شجاع ، ثم عبرنا عنه تعبيرا نصيا حرفيا مجازيا بطريقة غير مباشرة بأنه أسد . و نفس الأمر ينطبق على الحالة الثانية. فلا يُوجد أي تناقض بين التعبير المباشر و غير المباشر، و في التعبيرين توجد حقيقة واحدة ، و إنما عبرنا عنها بتعبيرين: مباشر و غير مباشر .

لذا لا يصح التفريق بين عبارتي: الحقيقة و المجاز ، على أساس أن كلا منهما يُعبر عن حقيقتين مختلفتين ، فهذا لا يصح ، و إنما الصواب هو أن كلا منهما يُعبر عن حقيقة واحدة فقط . فلفظ : الحقيقة لا ينفي المجاز ، و لفظ : المجاز لا ينفي الحقيقة و إنما يُعبر عنها بأسلوب غير مباشر، فهما تعبيران عن معنى واحد . و هذا خلاف ما أراد أن يُوهمنا به حامد أبو زيد بأنه يُوجد تناقض بين القراءتين : النصية الحرفية المباشرة ، و النصية الحرفية المجازية . فزعمه لا يصح ،و هو افتراء على الحقيقة و تلاعب بالألفاظ و تدليس على القراء .

---

[317] حامد أبو زيد : نقد الخطاب الديني ، ص: 207 . و التفكير في زمن التكفير ، ص: 74 ، 202 ، 203 .

و بذلك يتبين أن الأسلوب النصي الحرفي المباشر لا يتناقض مع الأسلوب النصي الحرفي غير المباشر الذي هو المجاز . فهما أسلوبان من أساليب اللغة العربية للتعبير عن الحقيقة الواحدة: الأول هو الأصل ،و الثاني تابع للأول و نابع منه ،و ليس مناقضا له . و عليه فإن الرجل لم يُمارس المجاز الصحيح ،و إنما مارس التأويل المجازي التحريفي ،و دعا إلى استخدامه ،و التخلي عن القراءة الحرفية الأصلية ،و تعويضها بالقراءة التحريفية لتحريف النصوص الشرعية باسم المجاز ،و المجاز من ذلك بريء . و موقفه هذا لا يصح و قد سبق بيان بطلانه ، و أية قراءة لا تقوم على القراءة النصية الحرفية المباشرة أو تُخالفها ، فهي قراءة باطلة مُسبقا .

و ثانيا إن ما ذكره الرجل عن العرش و الكرسي ،و عن القراءة الأسطورية عن عالم الغيب ، فإن الخلل ليس في نصوص الوحي ،و لا في إثبات الصفات المُتعلقة بذلك ،و لا في القراءة الحرفية المباشرة لها ،و إنما هو في القراءة التشبيهية للنصوص . و ذلك أن هذا الرجل لم ينظر إلى الصفات الإلهية من خلال قاعدة الإثبات و التنزيه الشرعية التي سبق ذكرها ، و إنما نظر إليها من خلال صفات المخلوقين . فهو كحسن حنفي من مُشبهة الأفعال ، نظر إلى صفات الله و أفعاله من خلال تشبيهها بصفات المخلوقين و أفعالهم ، فوقع في التشبيه الذي حذّر منه من جهة ، و جعله يُمارس التحريف باسم المجاز من جهة أخرى . و الحقيقة هي أننا إذا نظرنا إلى صفات الله تعالى كالعلو ، و العرش ،و الكرسي على أساس قاعدة التنزيه الشرعية فلا نقع أبدا فيما حذّر منه الرجل . لأننا عندما نُثبت لله تعالى صفات العرش و الكرسي و الاستواء ، فإنه لا يصح تكييفها ،و لا تجسيمها ، و لا تشبيهها ، لأن الله تعالى ليس كمثله شيء في ذاته ، و لا في صفاته ،و لا في أفعاله . و مثاله صفة الكرسي ، فيجب أن لا نشبهه بكرسي الإنسان ، لأن الكرسي الذي أثبته الله لنفسه و صفه بأنه : وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَلاَ يَؤُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ }-سورة البقرة:255- . فشتان بين الكرسيين ، فلا تشابه بينهما إلا في الاسم !! . لكن الرجل تجاهل ذلك ، و زعم أن للكرسي صورة أسطورية ، و هذا زعم باطل ، لأنه نظر إلى الصفات من خلال التشبيه و التجسيم لا من خلال قاعدة الإثبات و التنزيه الشرعية ، فوقع في ما فرّ منه .

و أما موقفه من اللوح المحفوظ فهو موقف غير علمي و لا يصح ، لأنه نظر إليه نظرة تشبيهية كنظرته إلى الألواح المادية التي نعرفها ، و هذا خطأ منهجي كبير في التعامل مع الغيبيات . فاللوح المحفوظ مخلوق لله تعالى ، المطلوب منا الإيمان به على أساس أنه إثبات وجود لا إثبات كيفية . و لا يصح النظر إليه على أنه كاللوح الخشبي الذي نعرفه من جهة ، كما أنه لا يُوجد أي مانع عقلي و لا علمي يمنعنا من الإيمان بوجود مخلوقات لا نراها ، و لا نستطيع تكييفها و وصفها من جهة أخرى . مع أنه قد يكون لبعضها أسماء تشترك فيها مع أسماء مخلوقات مادية معروفة لدينا . و بما أن وجود اللوح المحفوظ ثابت شرعا لقوله تعالى :{ بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ }-سورة البروج:21-22- . و بما أن وجوده ممكن عقلا ، فإنه يجب الإيمان بوجوده ، مع أننا لا نعرف حقيقته و لا صفاته . و لا يُوجد

أي تناقض بين حفظ القرآن في اللوح المحفوظ في السماء ،و حفظه في كتاب ورقي في الدنيا ، فهذا اختلاف تنوع لا اختلاف تناقض ، و مثاله أنه في عصرنا الحالي أصبح عندنا نوعان من الكتب: الكتاب الورقي ، و الكتاب الإلكتروني . و عليه فإنه لا يصح ما دعا إليه حامد أبو زيد بوجوب فهم أن المقصود باللوح المحفوظ هو أن الله حفظ القرآن في الدنيا و ليس في السماء .

و ختاما لمبحث التأويل يتبين منه أن التأويل الذي قال به حسن حنفي و حامد أبو زيد ن هو تأويل تحريفي مُخالف للشرع و العقل و اللغة العربية ، و لا يصح الأخذ به . و هو ليس حلا و إنما هو مُشكلة لا مخرج منها إلا بالعودة إلى المنهج الشرعي في التفسير ،و الأخذ بالقاعدة الشرعية في إثبات الصفات و تنزيهها .

و اتضح أيضا أن سبب إصرار الرجلين على الأخذ بالتأويل التحريفي ، ليس لأنه منهج صحيح في تفسير الوحي ،و إنما لأنه يُمكنهما من تحقيق أهدافهما المذهبية و المصلحية من جهة ، و وجدا فيه وسيلة و سلاحا لتحريف الشرع باسم التأويل و المجاز من جهة أخرى .

<u>ثانيا أباطيل تتعلق بالإيمان :</u>

أثار بعض أدعياء العقلانية شبهات و أباطيل تتعلق بالإيمان و ما يتصل به من مكونات ، نذكر بعضها من خلال المواقف الآتية : الأول مفاده أن حسن حنفي ذكر أن الإيمان عند المعتزلة و الخوارج هو قول ، و عمل ، و تصديق ، فجعلوا العمل من الإيمان ، ثم قال: و قد أنظم أهل السلف و على رأسهم الفقهاء مثل ابن حزم إلى مفهوم المعتزلة و الخوارج في التوحيد بين الإيمان و العمل)) ،و الإيمان عند المعتزلة يزيد و ينقص[318] .

و أقول : إن قوله هذا غير صحيح في معظمه ، لأنه أولا إن جعل العمل من الإيمان ليس خاصا بالمعتزلة و لا بغيرهم ،و إنما هو أمر نصّ عليه الشرع صراحة ،و هو معروف منه بالضرورة ، كقوله تعالى : {وَالَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً وَعْدَ اللهِ حَقّاً وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللهِ قِيلاً }-سورة النساء:122- ، و قد صحّ عن الرسول-عليه الصلاة و السلام – أنه قال:**{** الإيمان بضع وستون شعبة فأفضلها قول لا إله إلا الله وأدناها إماطة الأذى عن الطريق والحياء شعبة من الإيمان**}**[319]

و ليس صحيحا أن السلف و أهل السنة اتبعوا المعتزلة و الخوارج في موقفهم من الإيمان . فهذا غير صحيح من جهة ، و الرجل لم يُعرف معنى الإيمان عند المعتزلة و الخوارج تعريفا كاملا من جهة ثانية . و لا عرّف معنى الإيمان عند أهل السنة المُغاير لمعناه عند المعتزلة و الخوارج ،و إن وُجد تقاطع بين التعريفين من جهة ثالثة .

فبالنسبة لموقف المعتزلة و الخوارج من الإيمان ، فهو عندهم شيء واحد لا يتجزأ و لا يتبعض ، فإذا زال بعضه زال كله ، و إذا ثبت جميعه فلا يتجزأ ، لذا فهم حكموا بأن ((صاحب الكبيرة ليس معه شيء من الإيمان)) . و الإيمان عندهم

---

[318] حسن حنفي : موسوعة الحضارة العربية الإسلامية ، ج 2 ص: 38 .

[319] مسلم : الصحيح ، ج 1 ص: 63 .

قول و اعتقاد وعمل ، و من أخل ((بالعمل كأن ترك فريضة و لم يتب ، فقد خرج من الإيمان ،و استحق الخلود في النار أبدا))[320] .

و أما الإيمان عند السلف و أهل السنة فهو عندهم نطق باللسان ،و اعتقاد بالجنان ،و عمل بالجوارح ، يزيد و ينقص . و لا يزول بزوال الأعمال ، لأنها ليست في مستوى الاعتقاد ، بحيث إذا فرّط أحد فيها كان كافرا ، و هذا ليس كالذي يُفرّط في شرط من شروط كمال الإيمان . خلاف المعتزلة و الخوارج الذين جعلوا الأعمال شرطا في صحة الإيمان في نفس مستوى الاعتقاد . لكن الأعمال عند أهل السنة هي شرط في كمال الإيمان ،و ليست شرطا في وجوده . لذا فإن الإيمان عندهم يقبل التبعيض و التجزئة ، و أن قليل الأعمال يُخرج صاحبه من النار . و هذا خلاف المعتزلة و الخوارج القائلين بأن الإيمان واحد لا يقبل التجزئة[321] .

و ثانيا إن قوله بأن الإيمان عند المعتزلة يزيد و ينقص ، هو ليس قولهم ، و إنما هو قول أهل السنة و قد سبق ذكره و توثيقه . و أما المعتزلة و الخوارج فجعلوا الإيمان شيئا واحدا ، إذا زال بعضه زال كله ، فلا يتبعض و لا يتجزأ . لذا حكموا على صاحب الكبيرة بأنه ليس معه شيء من الإيمان[322] . و عليه فإن الإيمان عند هؤلاء لا يزيد و لا ينقص ، و هذا خلاف ما حكاه عنهم حسن حنفي !! .

و أُشير هنا إلى أن موقف المعتزلة و الخوارج من الإيمان كما أنه مُخالف لموقف أهل السنة في جوانب منه ، فأنهم خالف في ذلك أيضا الشرع أولا ،و الواقع ثانيا . فأما شرعا فإن الله تعالى جعل الجنة للمؤمنين ،و النار للكفار و المنافقين و عُصاة المسلمين ،و أخبرنا أن الجنة يدخلها المقربون و أصحاب اليمين ،و هذا الاختلاف في المرتبة دليل قاطع على الاختلاف في درجات الإيمان و الأعمال . و كذلك أصحاب النار فتعدد طوائفها من كفار ، و منافقين ، و عُصاة المسلمين هو دليل قاطع على اختلاف درجات كفرهم و أعمالهم ، فمنهم من يخلد فيها ، و منهم من يخرج منها كعصاة المسلمين ، و كل من كان في قلبه ذرة من إيمان ، لقوله عليه الصلاة و السلام : « يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَكَانَ فِى قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ شَعِيرَةً ثُمَّ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ بُرَّةً ثُمَّ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ ذَرَّةً »[323] .

فواضح من ذلك أن الإيمان يزيد و ينقص ،و أن الكفر هو أيضا يزيد و ينقص . لكن المعتزلة و الخوارج خالفوا صريح الشرع لِمَا ذكرناه ،و لنصوصه الصريحة التي نصت على زيادة الإيمان ونقصانه . منها قوله تعالى : {وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ }-سورة محمد:17-، و {وَلَمَّا رَأَى الْمُؤْمِنُونَ الْأَحْزَابَ قَالُوا هَذَا مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَصَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَمَا زَادَهُمْ إِلَّا إِيمَاناً وَتَسْلِيماً }-سورة الأحزاب:22-،و { وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَاناً وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ }-

---

[320] ابن تيمية : مجموع الفتاوى ، ج 7 ص: 510 . و إبراهيم التهامي : مسألة الإيمان بين أهل السنة و الفرق المخالفة ، ط1 ، دار قرطبة ، الجزائر ، 2006 ، ص: 14 ، 16 ، 17 .

[321] نفس المصدر ، ج 7 ص: 511 ، 549 . و نفس المرجع ، ص: 14 ، 19 .

[322] ابن تيمية : نفس المصدر ، ج 7 ص: 510 .

[323] مسلم : الصحيح ، ج 1 ص: 125 .

الأنفال:2-، و {أَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْساً إِلى رِجْسِهِمْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كَافِرُونَ }-سورة التوبة:12- . و أما من السنة النبوية ، فقد صح عن النبي- عليه الصلاة و السلام- قال : « مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ وَذَلِكَ أَضْعَفُ الإِيمَانِ »[324] ، و (لا يزني الزاني حين يزني و هو مؤمن ، و لا يشرب الخمر حين يشرب و هو مؤمن ، و لا يسرق حين يسرق و هو مؤمن)[325] .

و أما مخالفة موقفهم للواقع ، فهو واضح أيضا ، لأن سلوكيات الناس تشهد على اختلاف درجات إيمانهم و أعمالهم . و هذا يصدق على المسلمين ،و على كل أصحاب الأديان و المذاهب على اختلافها و تنوّعها . و الشاهد على ذلك هو أنه عندما يكون الإنسان صادقا و مخلصا في إيمانه بدين ، أو بمذهب ما ، نجده أكثر فاعلية و إنتاجا ، و شجاعة و تضحية . و إذا ما ضَعُف إيمانه –لأسباب ما- قلّ نشاطه و إنتاجه ،و ضعُف صبره و صموده . و هذا كله مُرتبط أساسا بالإيمان: قوة وضعفا ، زيادة و نقصانا ، و بالظروف بالمحيطة بالإنسان : ترغيبا و ترهيبا ، طردا و جذبا .

و الموقف الثاني مفاده أن هشام جعيط زعم أن النواة الأساسية لدين الإسلام هي ((تجلية الله ليس بالبرهان ،و إنما بالوحي))[326] .

وأقول: إن الله تعالى تجلى لعباده في كتابيه : كتابه المنظور و هو الكون ، و كتابه المسطور و هو الوحي . لكن هذا التجلي ليس بالطريقة التحريفية التقزيمية المغرضة التي استخدمها هشام جعيط للطعن في القرآن الكريم و تنقيصه . و الحقيقة هي أن كلا من الكتابين تضمن براهين و آيات بينات دامغات على وجود الله تعالى و تجليه لمخلوقاته . فبالنسبة للوحي القرآني فإن الله تعالى تجلى فيه لعباده ، و جعله برهانا قاطعا دامغا على وجوده و صحة الوحي القرآني . و قد تجلى ذلك من ثلاثة جوانب أساسية من القرآن الكريم : أولها هو أن الوحي الإلهي القرآني كله برهان و آيات بينات ، لأنه كلام الله تعالى ، لذا وصفه سبحانه بأنه برهان و نور ، حق و علم ، هداية و معجزة خالدة ، لقوله سبحانه: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءكُم بُرْهَانٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُوراً مُّبِيناً }-سورة النساء:174-،و{الَر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ }-سورة هود:1-،و{لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ }-سورة فصلت:42-،و { وَلَكِن جَعَلْنَاهُ نُوراً نَّهْدِي بِهِ مَنْ نَّشَاء مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ }-سورة الشورى:52-،و {وَكَذَلِكَ أَنزَلْنَاهُ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَأَنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يُرِيدُ }-سورة الحج:16-،و {قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَن يَأْتُواْ بِمِثْلِ هَـذَا الْقُرْآنِ لاَ يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً }-سورة الإسراء:88-. تلك الصفات هي من خصائص الوحي القرآني الذي لا يُوجد كتاب في العالم يُقاربه ، ولا يُماثله ، ولا يتجاوزه ، و كتاب تلك صفاته لا شك أنه برهان علمي قاطع دامغ بضرورة الشرع و العقل .

---

[324] نفس المصدر ، ج 1 ص: 50 .

[325] الألباني: الصحيحة ، ج 6 ص: 499 .

[326] هشام جعيط : الوحي و القرآن ، ص: 12 .

و الجانب الثاني يتمثل في مضمون الوحي القرآني و تفاصيله التي تشمل مختلف مجالات العلوم و الكون و الحياة . منها الجانب المتعلق بالعقل ، و البداهة ، والفطرة ، و طرق الاستدلال ، و مخاطبة العقل و القلب معا . فهو كتاب يمثل معجزة علمية فكرية عقلية ، و حججه قوية بديهية ، و براهينه دامغة لا تُرد ؛ و من يردها فإنه لن يستطيع أن يردها بالعقل و لا بالعلم ،و إنما يردها بالإنكار و الجحود ،و التعصب الأعمى ، و التحريف و الافتراء ، و التغليط و التلاعب ، و من هذا حاله فهو إنسان مريض ،و ليس من أهل العلم النزهاء ، و لا قيمة لموقفه و لا لفكره .

و الآيات القرآنية الدالة على ما ذكرناه عن حجج القرآن و براهينه ،و طرق استدلاله ،هي كثيرة جدا ، نذكر منها الآيات الآتية : منها قوله تعالى :{ أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ أَمْ خَلَقُوا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بَل لَّا يُوقِنُونَ}-سورة الطور:35-36-،و {وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ وَمَا لَهُم بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ }-سورة الجاثية:24-،و {لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ }-سورة الأنبياء:22- ،و {فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفاً فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ }-سورة الروم:30-،و {وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُواْ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَأَنفَقُواْ مِمَّا رَزَقَهُمُ اللّهُ وَكَانَ اللّهُ بِهِم عَلِيماً }-سورة النساء:39- .

و أما الجانب الأخير- الثالث – فيتعلق بآيات الكون و مظاهره ، و هي كثيرة جدا متجلية في آيات الأفاق والأنفس ، والتاريخ والعمران البشري ،و كل هذا يندرج ضمن ما يُعرف اليوم بالإعجاز العلمي في القرآن الكريم ، و قد سبق أن توسعنا فيه في الفصل الثاني . والذي يهمنا هنا هو أن ذلك الإعجاز هو من أعظم مظاهر الصدق و السبق القرآنيين الدالين على أن القرآن و حي إلهي . و ليس هنا مجال تفصيل مظاهر ذلك الإعجاز ، لكننا نذكر هنا طرفا منه . ففيما يتعلق بنشأة الكون قوله تعالى :{أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقاً فَفَتَقْنَاهُمَا وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاء كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ }-سورة الأنبياء: 30- .و فيما يتعلق بنمو الجنين و تطوره في بطن أمه قوله تعالى : {ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَاماً فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْماً ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقاً آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ }-سورة المؤمنون:14-،و و فيما يخص تكوّن اللبن في بطون الأنعام قوله تعالى : {وَإِنَّ لَكُمْ فِي الأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِ مِن بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَّبَناً خَالِصاً سَآئِغاً لِلشَّارِبِينَ }-سورة النحل:66-. تلك النماذج كافية كشواهد على ما ذكرناه ، و من يريد التوسع في ذلك فليرجع إلى الكتب المتخصصة في ذلك ، فهي كثيرة جدا .

و بذلك يتبين أن كتاب الله المسطور- و هو الوحي- مُعجز بذاته من جهة ، و براهينه و أدلته و حججه الدامغة مُتجلية و مشهودة في الواقع- الكون المنظور- على مستوى العقول و النفوس ، و مظاهر الطبيعة العلوية و السفلية معا . فالكتابان برهانان إلهيان ، و كل منهما شاهد على نفسه و على الآخر. و هذا خلاف ما أراد أن يُوهمنا به هشام جعيط .

و أما الموقف الثالث فمفاده أن هشام جعيط قال: إن محمد و عيسى إنسانان وُجدا حقا ، و محمد طلب منا أن نُؤمن بالله ،و جاء بالقرآن، و هذا أمر ثابت ملموس ، و أما ((الله فلا نعرفه ، و لا نراه ، و هل هو موجود حقا ؟))[327] .
و أقول: إنه من حق الرجل أن يُعبر عن فكره ، و يتساءل و يعترض ، و يُعبر عن اعتقاده بحرية ، و عما يجول بداخله من شكوك و شبهات ، و مغالطات و اعتراضات . لكن يجب عليه أن يكون عقلانيا علميا موضوعيا في طرحه لأفكاره ، لكن ما أثاره من شك و اعتراض فيما يتعلق بوجود الله تعالى لم يكن فيه علميا و لا موضوعيا ، و إنما كان مُشككا مُغالطا مُتهكما . فترك حقائق العقل و العلم و الشرع ،و تعلق بالشكوك و الشبهات و الظنون ، و بنى عليها موقفه من الله تعالى ، فجاء موقفا ظنيا لا أساس صحيح له من العقل ، و لا من العلم ، و لا من الشرع .
و أما قوله بأننا لا نعرف الله ، فهو زعم باطل ، و عناد مقصود ، و اعتراض لا يصح . لأن الله تعالى تجلى لعباده من خلال مخلوقاته ، فهي شواهد و أدلة مادية ملموسة و مشهودة على وجوده سبحانه . و تجلى لهم أيضا من خلال إرساله للرسل و إنزاله للكتب . فالله تعالى تعرّف إلى عباده من خلال مخلوقاته و وحيه ، فهو ليس مجهولا ، و لا غريبا عن الإنسان ، فمن أراد أن يعرفه فما عليه إلا النظر و التدبر في نفسه ،و في الكون المحيط به ،و في الوحي الإلهي المنزل . و عليه فلا يوجد أي أساس عقلي و لا علمي و لا شرعي للتشكيك في وجود الله تعالى ،و لهذا استنكرت رسل الله على الكفار شكهم في الله تعالى ،و قد ورد ذلك في قوله سبحانه: {قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إلى أَجَلٍ مُّسَمًّى }-سورة إبراهيم:10-.
و الذين لا يعرفون الله تعالى من بني آدم فهم على ثلاثة أصناف رئيسية : صنف يمثل طائفة من الناس هم يبحثون عن الله تعالى ، و سيصلون إلى الإيمان به إذا أخلصوا نواياهم ، و تدبروا ببديهية و موضوعية في أنفسهم و الطبيعة و الوحي .
و الصنف الثاني يمثل طائفة من الناس لم يعرفوا الله تعالى ، لأنهم لم يهتموا بهذا الموضوع ، لانشغالهم بالحياة اليومية و همومها ، و هؤلاء سيعرفون الله تعالى بسهولة عندما ينتبهون من غفلتهم ، و يُبحثون عنه بإخلاص .
و الصنف الثالث يمثل طائفة من الناس لم يعرفوا الله تعالى لأنهم هم الذين لم يريدوا معرفته ، و اتخذوا منه موقف الرفض و العداء له و لدينه و للمؤمنين به ، و هشام جعيط من هذا الصنف . و هؤلاء مُتبعون لأهوائهم و مصالحهم ، و رأس مالهم الظنون و الشكوك ، و الشبهات و المعاندات، تعلّقوا بها مُقابل حقائق الشرع و العقل و العلم المتجلية في آيات الأفاق و الأنفس و الأكوان ، التي تشهد كلها على وجود الله تعالى . فشتان بين الموقفين ؟ ! .
و أما قوله : إننا لا نراه ، فهو اعتراض غير علمي و لا عقلاني ، و لا شرعي و لا واقعي ،و لا يصح أن يصدر عن إنسان ينتمي إلى أهل العلم ،و لا عن إنسان عاقل. و إنما يصدر عن إنسان جاهل لا يعي ما يقول ، أو عن صاحب هوى تعمد

[327] هشام جعيط : المرجع السابق ، ص: 71 ,

ذكر ذلك لغايات في نفسه ، أو عن مريض مضطرب مِشكاك يُعاني من أزمة نفسية و فكرية لم يحسم أمرها و هي المتعلقة بالأسئلة الكونية القديمة المعروفة : من أين ؟ ، و إلى أين ؟ ، و لماذا ؟ . و على أية حال فإن من ينكر أمرا ، أو يشك فيه لمجرد أنه لا يراه ، فهذا دليل على أنه ليس إنسانا سويا ، و أنه ليس من الراسخين في العلم . و قد سبق أن ناقشنا موضوع الغيب و توسعنا فيه في الفصل الثاني ، و بينا أن الغيب الحقيقي أصبح من ضروريات العلم الحديث ، و لولا إيمان العلماء به ما تقدم علمهم خطوة واحدة ،و ما حقق الانتصارات الباهرة التي حققها في وقتنا الحاضر .

و أما قوله : ((هل هو موجود حقا)) ، فهذا اعتراض متعلق بشبهاته السابقة من جهة ، و يخص هشام جعيط و أمثاله من جهة أخرى . و هو ليس اعتراضا عقلانيا و لا شرعيا ، و لا علميا و لا واقعيا ، لأن وجود الكون و الإنسان هو دليل قطعي دامغ على وجود الله تعالى . و لا يصح إبعاد هذا الدليل الكوني القاطع الدامغ و الانصراف عنه ، و التعلق بالشكوك و الأهواء ، و الشبهات و الظنون كبديل عن ذلك الدليل الكوني المادي الملموس . و من يفعل ذلك و يتعلق به فهو ليس عقلانيا و لا علميا ، و إنما هو من أهل الظنون و الأهواء ، و من الذين يصدق عليهم قوله تعالى : {وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ وَمَا لَهُم بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ }-الجاثية:24-، {وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلاَّ ظَنّاً إَنَّ الظَّنَّ لاَ يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شيئاً إِنَّ اللّهَ عَلَيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ }-يونس:36-،و {لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ فِتْنَةً لِّلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ }-سورة الحج:53-. فليس لهم علم و لا يقين، و إنما رأس مالهم الظن و الهوى، و الشكوك و الشبهات .

و أما الموقف الرابع فمفاده أن حسن حنفي عندما تكلم عن الوحي الإلهي كان مما قاله: ((و عندما نتحدث عن الوحي كمقصد من الله إلى الإنسان . فإننا لا نستعمل لفظة: الله للدلالة على شخص ، أو ذات ، أو قدرة مُشخصة ، أو غيرها . بل نتحدث عن واقعة الوحي ذاتها . و لفظ الله ليس إلا لفظا حرفيا استعمله الناس للدلالة على معنى عام . و يمكن استعماله مبدئيا نظرا لسهولة استخدامه في إيصال المعنى. و لكنه ليس اسما بمعنى أنه يدل على جوهر)) . ثم زعم حسن حنفي أن الوحي هو علم إنسان ،و ليس علم إله[328] .

و ردا عليه أقول: أولا إن هذا الرجل مُفترٍ على الشرع و الحقيقة ،و على المسلمين و الناس أجمعين . و هو إما أنه مريض لا يعي ما يقول ، و إما أنه صاحب هوى تعمد ذكر ذلك لغايات في نفسه من جهة ،و هو قد صرّح بوضوح أنه لا يُؤمن بالله أصلا ، و أنه يُتاجر باسمه ،و باسم الإسلام و الوحي من جهة أخرى . و نحن لا نجبره على أن يُؤمن بخالقه ، و يدين بدين الإسلام ، فهو المسئول عن مواقفه ، وأفكاره ، و أعماله أمام الله تعالى . لكننا نُطالبه بأن يكون علميا عقلانيا موضوعيا ،و لا يكون مُحرفا متلونا ،و مُغالطا مدلسا يضع السموم في العسل . و

[328] حسن حنفي : من العقيدة إلى الثورة ، ج 2 ص: 556 ، 557 ، 559 .

عليه أن يترك دين الإسلام لحاله و لأهله ، و لا يعمل على تحريفه و هدمه و التلاعب به . لأن الإنسان الموضوعي العلمي العقلاني يحترم نفسه و علمه ، و غيره من بني آدم ،و لا يعتدي عليهم و لا على عقائدهم بالظلم و التحريف ، و التلاعب و الافتراء . و هذا هو الذي فعله هذا الرجل ، إنه حرّف الوحي الإلهي ،و افترى عليه و على أهله .

و واضح من كلامه السابق أنه أعلن صراحة بأنه ينكر وجود الله تعالى ، لكنه يناقض نفسه عندما يزعم أنه إسلامي ،و صاحب مشروع اليسار الإسلامي ، و يحتج بالقرآن و السنة ، و من كلامه في ذلك أنه قال: إن الله هو المرسل الذي أنزل الوحي إلى المرسل إليه ،و هو الإنسان [329] . و قال أيضا: من ينكر وجود الله فهو كافر . ثم ناقض نفسه عندما قال عن نفسه : أنه يُؤمن بوحي بلا خالق[330] . فالرجل كفر نفسه بنفسه ، إنه مزدوج الشخصية ، بل أنه متعدد الشخصية **!!** .

و ثانيا أنه واضح من كلام الرجل أن يَكذِب على الشرع و يُكذّبه ،و يتعمد تحريفه و التلاعب به عن سبق إصرار و ترصد . فهو في الحقيقة لا يتكلم عما يقوله الوحي الإلهي ،و إنما يتكلم عن هواه و مذهبيته المادية و العلمانية . و لو كان موضوعيا محترما للشرع و العلم و للمسلمين ما ذكر ذلك باسم دين الإسلام ، و هو يعلم أنه كلام باطل ليس منه ، و أنه يُمارس التحريف و التلاعب باسمه **!!** . إنه استخدم لفظ الوحي لتكذيب الشرع و تحريفه ، و فزعم أنه –أي الوحي- ليس دليلا عن الله ،و إنما هو عِلم إنسان و ليس عِلم إله . إنه أنكر الوحي باسم الوحي ،و فرّغه من مضمونه ، و قطعه عن مصدره الإلهي ،و استخدمه لتضليل الناس به و الاختفاء من ورائه .

و أما الرد على مزاعمه ، فهي ظاهرة البطلان ،و لا تحتاج إلى جهد كبير للرد عليها ، لأن ما قاله الرجل ليس علما، و لا فكرا معقولا ،و إنما هو أهواء و ظنون ، و لا ذكر عليه دليلا صحيحا و لا ضعيفا . و القرآن شاهد بنفسه على بطلان ذلك ، فهو ناطق بذاته من أوله إلى آخره على أنه وحي إلهي ، و أنه كلام الله رب السموات و الأرض .

و ليس صحيحا أن لفظ الجلالة: الله ، هو لفظ عُرفي استعمله الناس للدلالة على معنى عام . فهذا كذب على مكشوف على الشرع و على الناس . لأن الشرع نصّ مرارا على أن الله تعالى هو الخالق المبدع للكون كله . و لأن الناس – قديما و حديثا- يُؤمنون بأن الله هو خالق هذا الكون ،و أن له وجودا حقيقيا ،و قد سجل ذلك القرآن الكريم في قوله سبحانه : {وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ }-سورة العنكبوت:61-. و الواقع شاهد على ذلك أيضا ، فلو سألنا إنسانا عاديا و قلنا له من هو الله ؟ ، لقال بداهة : هو خالق هذا العالم .

[329] نفس المرجع ، ج 2 ص: 556 .
[330] حسن حنفي : اليمين و اليسار في الفكر الديني ، ص: 20 .

و أما الموقف الخامس فمفاده أن حسن حنفي زعم أن التوحيد ((لا يعني إثبات ذات مُشخصة فاعلة ، خارج العالم و الإنسان ,؛ بل وجود الوعي داخل الإنسان باعتباره ذاتا))[331] .

و أقول: إن قوله هذا هو امتداد لموقفه السابق و نتيجة له ، فبما أنه أنكر وجود الله ، فبالضرورة لا يُوجد توحيد خارجي ، بل لا يُوجد توحيد إلهي أصلا ، لا داخليا ولا خارجيا . و هو زعم قاله بلا دليل صحيح و لا ضعيف ، و إنما هذا الرجل يعرض ظنونه و مزاعمه على أنها صحيحة ،و تُمثل الحقيقة ، من دون أي دليل أصلا. و نسي أو تناسى أن الزعم ليس دليلا ، و الزعم لا يعجز عنه أحد . و تجاهل أن كلا من النافي لأمر ما أو المُثبت له مُطالب بالدليل الصحيح لتأييد مزاعمه . لكن الرجل ضرب بكل ذلك عرض الحائط ، و داس على أبجديات الاستدلال العلمي المطلوب توفرها في كل بحث علمي . و أصبح يُمارس التحريف و التخريف ، و يضحك بهما على القراء حسب أهوائه و مصالحه.

و أما التوحيد الذي قال به الرجل ، فهو في الحقيقة ليس توحيدا إلهيا بشهادة الرجل نفسه ، لأنه كان قد أنكر وجود الله أصلا في الموقف السابق ، ثم هو هنا صرّح بأن التوحيد الذي يعنيه ليس توحيدا له وجود موضوعي خارجي ، و إنما هو توحيد موجود في الوعي الذاتي للإنسان . فالرجل لا يتكلم عن التوحيد الإلهي ،و إنما يتكلم عن التوحيد المخلوق المتمثل في الكون و مظاهره . و بمعنى آخر القول بوحدة الوجود ، فلا وجود إلا لتوحيد واحد هو العالم الموجود بكل مخلوقاته . و بما أن هذا الرجل كان قد أيد القول بأزلية العالم و أبديته فالنتيجة هي أنه لا وجود على الحقيقة إلا هذا الكون . فهذه هو التوحيد الذي يقول به حسن حنفي مُخالفا به الشرع و العقل و العلم ،و يضحك به على الناس .

و واضح أيضا أن توحيده المزعوم ليس هو التوحيد الشرعي ، و إنما هو توحيد خيالي مُختلق زائف لا رصيد له ،و لا حقيقة له في الواقع ، فهو توحيد بلا إله . و هذا ليس توحيدا ،و إنما هو أهواء و ظنون ،و تحريفات و مغالطات . و عليه فلا يصح و لا يحق لهذا الرجل من أن يستخدم مصطلحا شرعيا هو : التوحيد ، لينكر به نفس التوحيد ،و هو التوحيد الإلهي ، و يُعوّضه بتوحيد باطل زائف هو توحيد وحدة الوجود. علما بأن هذا التوحيد ليس توحيدا ، و أنه يُؤدي في النهاية بأصحابه إلى إنكار وجود الله أصلا ، و هذا الذي وقع فيه حسن حنفي .

و أُشير هنا إلى أن التوحيد الإسلامي يقوم على التفريق بين الخالق و المخلوق ،و هذا ثابت بدليل الشرع و العقل و العلم . فأما الشرعي فهو واضح من دين الإسلام بالضرورة أن الله تعالى فرّق بين ذاته كخالق و بين الكون كمخلوق له . فهذا هو التوحيد الشرعي الذي يقوم على الفصل التام بين الله و مخلوقاته . و الشواهد الشرعية على ذلك كثيرة جدا ، منها قوله تعالى :{ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُواً أَحَدٌ }-سورة الإخلاص:1-4-،و{اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ }-سورة الزمر:62- ،و {أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لاَّ يَخْلُقُ أَفَلا تَذَكَّرُونَ }-سورة النحل:17-،و {ثُمَّ اسْتَوَى إلى السَّمَاء وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا

[331] حسن حنفي : من العقيدة إلى الثورة ، ج 5 ص: 23 .

وَلِلْأَرْضِ اِئْتِيَا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ }-سورة فصلت:11-،و {رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرحْمَنِ لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَاباً }-سورة النبأ:37- .

و أما دليل العقل فيتمثل في أن العقل الفطري يحكم بالبداهة أنه كائن مخلوق كغيره من المخلوقات المحيطة به . و يحس بداخله و وجدانه و عقله أنه مخلوق و مفطور عن البحث عن خالقه . و بهذا الموقف العقلي و الوجداني يُفرق الإنسان بين الخالق و المخلوق ، و يُقر بالتوحيد الصحيح ، و هو نفسه التوحيد الإسلامي .

و أما الدليل العلمي فيتمثل في أن العلم الحديث أبطل القول بأزلية العالم و أبديته ،و قال بأنه مخلوق له بداية ، و أنه سائر إلى الزوال و ستكون له نهاية ، و هذا أمر سبق بيانه و توثيقه . و معنى ذلك أن للكون خالقا ، و هذا دليل دامغ على وجود الخالق من جهة ،و على التفريق بينه و بين مخلوقاته من جهة أخرى ، و هذا موافق للتوحيد الإسلامي ، و دليل دامغ على بطلان التوحيد المزعوم الزائف الذي قال به حسن حنفي .

و الموقف السادس مفاده هو أن حسن حنفي دعا فيه-حسب زعمه- إلى الانتقال من ((التشبيه إلى التنزيه ، و من الله المُشخّص إلى الله المبدأ العقلي الشامل الذي تتوحد أمامه قوى الإنسان))[332] .

و أقول: إن قوله هذا هو امتداد لموقفه السابق ، و باطل مثله ، و هذا الذي دعا إليه هو تنزيه وهمي خيالي لا رصيد و لا حقيقة له ، مُخالف للتنزيه الشرعي القائم على قاعدة التنزيه و الإثبات الشرعية ، و على التفريق بين الخالق و المخلوق . و أما تنزيهه المزعوم فهو مبني على فكرة وحدة الوجود التي سماها: المبدأ العقلي الشامل ، و هذا زعم باطل و تلاعب بالألفاظ ، لأنه إذا كان هذا المبدأ العقلي يُعبر عن وجود الله الخالق لهذا الكون ، فهذا يستلزم أن الله له وجود حقيقي خارجي مُباين للعالم ، و مُنفصل عنه . و من ثم يصبح ذلك المبدأ العقلي ليس كما زعم الرجل ، و إنما هو مبدأ له رصيد يُعبر عن وجود حقيقي لله الخالق للكون و المُباين له . و أما إذا كان هذا المبدأ العقلي الشامل كما وصفه الرجل بأنه مجرد فكرة صورية ، و لا يُعبر عن وجود ذات خارج العالم ، و التي هي الله الخالق للعالم و المُباين له ، فإن هذا المبدأ المزعوم ما هو إلا خرافة ، و وهم و خيال ، و لفظ لغوي أجوف ، و من يقول به فهو لا يُؤمن بإسلام و لا بإله . و ما على الرجل إلا التوقف عن هذا التحريف و التغليط ، و ليضع حدا لأباطيله و مفترياته و مغالطاته ، التي يشغل بها الناس و يضحك بها عليهم ، و يُخادع بها نفسه و غيره أيضا. لأن هذا الطريق الذي يسير عليه لا يليق بأهل العلم الموضوعيين الصادقين ، و لا هو سبيل الراسخين في العلم .

و أما ذكره للتنزيه و التشبيه ، فهو ذكر لا معنى له ، لأن المبدأ الذي قال به الرجل هو نفي لوجود الله ، و بما أن الأمر كذلك ، فلا معنى للكلام عن التنزيه و التشبيه ، و لا يصح وصف ذلك المبدأ بالتنزيه و لا بالتشبيه ، لأنه لا وجود له في الحقيقة !! . و إن أصر الرجل على ذلك ، فهو في الحقيقة لم يتخلص من التشبيه و

[332] حسن حنفي : الدين و الثورة في مصر ، ج 6 ص: 209 .

إنما وقع فيه ، فشبه الله بالمبدأ العقلي البشري ، و شبهه بالمعدوم عندما نفى وجوده الحقيقي !! .

و أُشير هنا إلى أن هذا الرجل كثير التكرار لعبارة : التشخيص ، و الله المُشخص[333] ، مُقابل التنزيه المزعوم الذي يتظاهر به . و هذا كله تحريف و تغليط ، و تدليس على الناس . لأن هذا الرجل بما أنه نفى وجود الله الخالق المُباين للعالم ، فلا معنى للكلام عن التشخيص و التنزيه . علما بأن عبارة : التشخيص ، هي لفظ باطل شرعا و عقلا . لأنه بما أن الله تعالى ليس كمثله شيء ، فلا يصح وصفه بالتشخيص . و بما أنه سبحانه موجود و ليس كمثله شيء ، فلابد أن يُوصف بصفات الكمال . لكن زعم الرجل يُؤدي إلى عكس ذلك ، لأنه يقول بنفيها ، و النفي يُؤدي بالضرورة إلى نفي وجود الله أصلا . و تفصيل ذلك هو أنه بما أن كل موجود لابد له من صفات تليق به ، و بما أن هذا الرجل نفي الصفات عن الله بدعوى التشخيص ، فهذا يستلزم نفي وجود الله بالضرورة ، لأن الذي لا صفات له هو المعدوم لا الموجود . و هذا النفي الذي ذكرناه قال به حسن حنفي ، عندما صرّح بإنكاره لوجود الله كخالق مُباين للكون و مُنفصل عنه ،و زعم أنه مُجرد مبدأ عقلي لا حقيقة له في الواقع !!. و هذه كلها مزاعم باطلة سبق أن بينا بطلانها .

و الموقف السابع مفاده أن حسن حنفي زعم أنه ليس أمام الإنسان عندما يتحدث عن ذات الله إلا التشبيه بنفسه ،و القياس على العالم ،و إثبات ((أوصاف الإنسان الإيجابية كصفات ثبوتية لله ،و نفي أوصاف الإنسان السلبية كصفات سلوبية عن الله . و بالتالي يكون كل حديث عن الله هو حديث عن الإنسان نفسه . يتوهم الإنسان أنه يتحدث عن الله في حين أنه يتحدث عن نفسه))[334] .

و ردا عليه أقول: إن الأمر ليس كما عرضه الرجل ، و في كلامه تغليط و تدليس ،و إغفال للشرع . علما بأنه لا يُوجد أمام الإنسان إلا مصدران ، منهما يتعرف على الله تعالى و صفاته و أفعاله ،و لا يُوجد طريق واحد فقط . المصدر الأول يتمثل في الكون و ما فيه من مخلوقات ، و المصدر الثاني هو الله تعالى الذي تجلى لعباده بالوحي . فالخالق سبحانه تجلى للإنسان من خلال مخلوقاته و وحيه . و عليه فليس صحيحا أن الإنسان يتكلم عن نفسه عندما يتحدث عن الله ، و إنما الرجل عكس الأمر . لأن الإنسان عندما يستخدم عقله وفق المنهج الصحيح في التفكير في الخالق و خلق العالم يكتشف خالقه ، و يتعرف عليه من خلال مخلوقاته كلها ، من إنسان ، و حيوان ، و جماد ، و كواكب .

و الدليل على ذلك هو أن العقل الفطري الصريح إذا تدبر في نفسه و في المخلوقات الأخرى ، بطريقة صحيحة و موضوعية فإنه يصل إلى نتيجة يقينية بأنه لابد لهذا الكون من خالق أزلي عظيم ، مُتصف بكل صفات الكمال و العظمة و الجمال ، و هي صفات يشهد الكون على اتصاف الخالق بها . فهل هذه النتيجة تُمثل تحدث الإنسان عن نفسه كما زعم الرجل ؟ ! . كلا ، و ألف كلا ، أنها نتيجة تُمثل جوابا عن بحث الإنسان عن خالق هذا الكون . فالإنسان اكتشف الخالق من خلال

---

[333] سبق ذكر ذلك مرارا ، و آخره ورد في الموقف السادس .

[334] حسن حنفي : من العقيدة إلى الثورة ، ج 1 ص: 82 .

مخلوقاته ،و لم يتحدث عن نفسه كما زعم الرجل ، بدليل أن النتيجة التي توصل إليها العقل الفطري لا تنطبق أبدا على الإنسان ،و إنما تنطبق فقط على الخالق الأزلي العظيم المُتصف بكل صفات الكمال . و حتى عندما يتدبر الإنسان في نفسه فإنه يكتشف نفسه بأنه مخلوق ناقص لخالق أزلي عظيم ليس كمثله شيء . و في هذه الحالة يكون الإنسان قد تحدث عن خالقه و لم يتحدث عن نفسه ، و هذا خلاف ما أراد أن يُوهمنا به حسن حنفي .

و تلك النتيجة التي وصل إليها العقل الإنساني في إثباته للخالق ، هي نفسها موجودة في الوحي الإلهي . و هذا تطابق بين ما قرره كتاب الله المسطور و بين ما وصل إليه العقل من تدبره في كتاب الله المنظور. و تفصيل ذلك هو أن القرآن الكريم شاهد على صحة تلك النتيجة التي توصل إليه العقل الإنساني . فقد نصّ الله تعالى في آيات كثيرة على أنه خالق الكون و أنه لا خالق سواه ،و أنه مُتصف بصفات الكمال و الجلال،و أنه ليس كمثله شيء ، و أنه السميع البصير ، و العزيز الحكيم ، و الجبار المُتكبر ،وأنه الرحمن الرحيم . و كل هذه الصفات – و غيرها- وصل إليها العقل الفطري من خلال تدبره في نفسه و العالم المحيط به ، فكانت النتيجة واحدة ، بين ما قرره الوحي و بين وصل إليه العقل الفطري . فلو كان الإنسان يتحدث عن نفسه عندما يتحدث عن الله ، ما حدث ذلك التوافق و التطابق ، و ما كانت النتيجة واحدة .

لكن عندما يتحدث الإنسان عن شهواته و أهوائه و مصالحه الدنيوية ، فهو هنا فعلا يتحدث عن نفسه و لا يتحدث عن خالقه . لكنه عندما يبحث عن خالقه من خلال مخلوقاته و وحيه ، فإنه –في هذه الحالة- لا يبحث و لا يتحدث إلا عن خالقه . و هذا خلاف ما أراد أن يُوهمنا به حسن حنفي .

و زعم أيضا أن تصوّرنا لله على أنه ((موجود كامل ، هو في الحقيقة تعبير عن رغبة ، و تحقيق لمطلب ، و تمنٍ لأمل ، و نظرة بعيدة إلى هدف ، و سير حثيث نحو غاية ، و ليس حكما على وجود في الخارج . فنحن بهذا التصور نُعبر عن أعز ما لدينا ، و عن أعمق تمنياتنا في أن نكون كاملين عاملين قادرين ... فذات الله هو ذاتنا مدفوعا إلى الحد الأقصى ... ذات الله المطلق هو ذاتنا نحو المطلق))[335] .

و قوله هذا هو امتداد لزعمه السابق ، يندرج ضمن إنكاره لوجود الله و قوله بوحدة الوجود ، و هو كلام بلا علم ، و زعم لا دليل عليه . و هذا الرجل قرر هنا ما يتفق مع هواه و مصالحه ، و نسي أو تناسى أنه ذكر زعما لا دليل له عليه ، و هو كلام لا يليق أن يصدر عن رجل ينتمي إلى أهل العلم . فهو بزعمه هذا لا يختلف عما يُقرره الخرافيون و أهل الأهواء في مصنفاتهم . فما وافق أهواءهم صحيح ، و ما خالفها فهو ليس بصحيح ، و هذا وحده كافٍ لنسف زعمه ، لأنه يفتقد كلية إلى أبجديات الاستدلال العلمي الصحيح .

---

[335] نفس المرجع ، ج 1 ص: 83 .

و مما يُبطل زعمه أيضا هو أن كل إنسان يدرك من نفسه أنه لا يُمثل ذات الله ،و لا هو الله ، ولا الله بداخله ، و إنما هو إنسان مخلوق ناقص له بداية و له نهاية . و هذا يعني-بالضرورة- أن ما زعمه حسن حنفي هو كلام باطل مردود على صاحبه من جهة ، و أنه بعدما نفى وجود الله كخالق مُباين للعالم ، هو الآن ينفيه ثانية على مستوى قوله بفكرة الحلول و وحدة الوجود من جهة أخرى !! . فهذا الرجل أمره غريب ، لا أدري هل يعي ما يقول ، أو أنه يتعمد ذكر ذلك لغايات في نفسه ، أو أنه يُعاني من أزمة نفسية و فكرية جعلته فريسة للشكوك و الشبهات ؟! .

و ليس صحيحا أن تصورنا لله بأنه موجود كامل هو مجرد تعبير عن رغباتنا و آمالنا . فهذا زعم باطل ، و الحقيقة هي أن تصورنا الكامل لله تعالى هو أمر نصّ عليه الشرع الصحيح ، و يقول به العقل الصريح و العلم الصحيح ، و تنطق به الفطرة السليمة . فاعتقادنا بالكمال الإلهي المطلق لله تعالى ، ليس كما زعم الرجل ، و إنما هو إقرار بواقع مُشاهد من الكون و الوحي من جهة ،و استنتاج عقلي فطري علمي مأخوذ من عقولنا ، و فطرنا، و نفوسنا، و كتاب ربنا ،و من الكون المحيط بنا من جهة أخرى .

و بما أن كلا من الوحي و العلم اتفقا على أن هذا الكون العظيم مخلوق له بداية و ستكون له نهاية ؛ فهذا يعني أن له خالقا عظيما كاملا ، لأنه لا مخلوق بلا خالق . و عليه فإن تصورنا لله تعالى ليس وهما ،و لا رغبة كما زعم الرجل ، و إنما هو حقيقة شرعية و عقلية ، و فطرية علمية . و قد شهد بذلك العالم الفيزيائي جيمس جينز عندما قال: ((إن العلم الحديث يفرض علينا أن نُعيد النظر في أفكارنا عن العالم . إن الكون يشهد بوجود قوة منظمة أو مُهيمنة))[336] .

فالوحي الصحيح ، و العقل الصريح ، و الفطرة السليمة ، و العلم الصحيح كل ذلك هو الذي يفرض علينا القول بوجود الله الخالق الكامل المُطلق المُباين للكون ،و ليس ما زعمه حسن حنفي المُتعمد للتحريف و التغليط . فليست الرغبات هي التي أوجدت الله ،و لسنا نحن الذين أوجدناه ،و إنما الله هو الذي أوجدنا ، و عَرّفنا بنفسه من خلال مخلوقاته و وحيه ، فوجدناه و عرفناه . إنه سبحانه كبرى اليقينيات الكونية بشهادة الوحي و الوجود . إنه سبحانه موجود ليس لأننا نحن الذين أوجدناه ،و إنما لأننا نحن موجودون ، و وجودنا يستلزم وجوده ،و لا مخلوق بلا خالق ، و وجود المخلوق يستلزم وجود الخالق ، و ليس العكس .

لكن لا يغيب عنا أنه إذا كنا قد بينا أنه ليست الرغبات و لا الأهواء هي التي أوجدت الله تعالى ، فإن الأهواء و الرغبات المنحرفة هي التي أنكرت وجود الله ، أنكرته جحودا و تكبرا ، بعدما أهملت أدلة الشرع ،و داست على أدلة العقل و العلم . إن أصحابها استنكفوا عن عبادة ربهم ،و أرادوها عِوجا ، فعبدوا أهواءهم و شياطينهم ، و تعلّقوا بالظنون و الأهواء و الشبهات ، و نسوا أو تناسوا أن ما تعلّقوا به لا يُغني عن الحق و لا عن أليقين شيئا .

---

[336] وحيد الدين خان : الدين في مواجهة العلم ، ص: 63 .

و أما الموقف الثامن فمفاده هو أن حسن حنفي زعم أن النبوة ليست أمرا يقينيا ،و تظل ظنية خالصة[337] .

و قوله هذا لا يصح لأنه زعم ، و الزعم ليس حجة و لا يعجز عنه أحد من جهة ، و لأنه مخالف للشرع ، و لا دليل على صحته من جهة أخرى . و كل ما فعله أنه أدخل أمر النبوة في مجال الظن و الإمكان و الاحتمال ، و نسي أو تناسى أن عمله هذا ليس دليلا ، لأن الأمر الظني لا يعني أنه خطأ بالضرورة ،و إنما يعني أنه يحتمل الخطأ و الصواب ، و الصدق و الكذب بدرجة واحدة ، و التحقيق- القائم على الدليل الصحيح- هو المِحَك في الحكم النهائي على ذلك الأمر بالخطأ أو بالصواب . لكن الرجل لم يفعل ذلك ، و اتخذ موقفا من النبوة بلا تحقيق و بلا دليل ، و هذا انحراف منهجي كبير في منطق الاستدلال العلمي.

و بناء على ذلك فإن الظني لا يبقى ظنيا بالضرورة ، فإذا ما توفرت الأدلة الصحيحة الدامغة فإن الظني يخرج من الظن و الإمكان و الاحتمال ،و يتحول إلى القطع و اليقين . و هذا ينطبق على نبوة خاتم الأنبياء محمد-عليه الصلاة و السلام- ، فهي مع أنها ذات بُعد تاريخي من حيث ظهورها ، إلا أنها قطعية الثبوت بثلاثة أدلة دامغة : الأول يتعلق بالقرآن الكريم ككتاب إلهي جاء به محمد –عليه الصلاة و السلام- ، هذا الكتاب قطعي الورود و الثبوت ، وصلنا بالتواتر المكتوب ، و التواتر المحفوظ ، و التواتر الإسنادي[338] . و الدليل القطعي الثاني يتعلق بمضمون القرآن الكريم ، إنه مضمون مُعجز تحدى الله تعالى به الإنس و الجن ، و مظاهر إعجازه كثيرة جدا ، و قد صُنفت فيها كتب كثيرة . فالقرآن مُعجزة خالدة و دليل قطعي دامغ على صدق نبوة محمد –عليه الصلاة و السلام- . و الدليل الثالث الدامغ يتمثل في التاريخ الصحيح الموافق للقرآن الكريم ،و للمتواتر من حوادث السيرة النبوية و تاريخ صدر الإسلام . فهذا التاريخ شاهد قطعي دامغ على صدق نبوة النبي الخاتم محمد بن عبد الله –صلى الله عليه و سلم- .

و ربما يقول بعض الناس: إن ما قلته ليس ثابتا و لا قطعيا ، لأن معظم البشر لا يُؤمنون بنبوة النبي محمد ،و لو كانت قطعية كما ذكرت ما أنكرها هؤلاء . و أقول: هذا اعتراض وجيه لكنه لا يصح فيما يتعلق بنبوة نبي الإسلام ، بدليل الشواهد الآتية : أولها هو أن موقف المنكرين لنبوة النبي-عليه الصلاة و السلام- لا يُغير من حقيقة و قطعية نبوة نبي الإسلام في شيء ، فهي يقينية رغم إنكار هؤلاء لها ، لأنها قامت على معطيات علمية و تاريخية قطعية يقينية سبق أن بيناها ، و لن يستطيع هؤلاء إبطالها ،و إن أنكروها.

و الشاهد الثاني هو أن كثيرا من بني آدم أو أكثرهم يتعاملون مع الأديان و المذاهب بأهوائهم و مصالحهم ، و تعصباتهم و موروثاتهم ، و لا يتعاملون معها بعقولهم إلا قليلا . و عليه فإن مواقفهم ليست حجة بالضرورة ، فقد يرفضون الحق لمجرد أنه يُهدد مصالحهم و طوائفهم ، أو لأنه لا يتفق مع أهوائهم .

---

[337] حسن حنفي : من العقيدة إلى الثورة ، ج 5 ص: 470 .

[338] للوقوف على ذلك أنظر مثلا : صبحي الصالح : مباحث في علوم القرآن ، دار العلم للملايين ، بيروت . و محمد الزفزاف : التعريف بالقرآن و الحديث ، دار الفلاح ، الكويت .

و الشاهد الثالث مفاده هو أن التاريخ و الواقع يشهدان على أن كثيرا من البشر أو أكثرهم ينكرون القطعيات و يُؤمنون بالخرافات و المستحيلات ، و هذا يعني أن إنكارهم للقطعيات ليس دليلا على أنها ليست قطعية يقينية ، و أن إيمانهم بالخرافات و المستحيلات ليس دليلا على وجودها و صحتها . و عليه فإن إنكارهم لنبوة محمد-عليه الصلاة و السلام- ليس دليلا على عدم قطعيتها . و الأمثلة على ما ذكرناه كثيرة جدا ، منها أن من البشر من يعتقد أن واحد يُساوي ثلاثة ، و ثلاثة تساوي واحد ، و منهم يعتقد أن الله حل في بعض مخلوقاته ، و منهم من يعتقد بوحدة الوجود فيزعم أن الله هو الكون و الكون هو الله ، و منهم يعتقد أن الكون خلق نفسه ، أو أنه خُلق صدفة ، و منهم من يعتقد أن إمامه أو شيخه يعلم الغيب و يتصرف في الكون ...إلخ . فهؤلاء وغيرهم أنكروا قطعيات مع أنها يقينية ثابتة ، و آمنوا بخرافات و مُستحيلات مع أنها باطلة !! .

و بذلك يتبين أن موقف المنكرين لنبوة النبي محمد-عليه الصلاة و السلام- ليس موقفا عقلانيا و لا علميا ، و إنما هو موقف إنكار و جحود ، وجهل و عناد ، و تعصب للباطل. و قد كشف الله تعالى أحوالهم و مواقفهم في آيات كثيرة ، منها قوله تعالى : {قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لاَ يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللّهِ يَجْحَدُونَ }-سورة الأنعام:33-،و {وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْماً وَعُلُوّاً فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ }-سورة النمل:14-،و {يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ }-سورة آل عمران:71-،و {الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءهُمْ وَإِنَّ فَرِيقاً مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ }-سورة البقرة:146-.

و أما بالنسبة لموضوع ظنية النبوة فقد تبين- مما ذكرناه- أن ما زعمه حسن حنفي من أن النبوة ظنية ، هو زعم لا يصح فيما يتعلق بنبوة نبي الإسلام-عليه الصلاة و السلام - . و مع أن الرجل قال بظنيتها في قوله السابق إلا أنه نقضه بقول آخر يقول فيه: ((فليست النبوة الآن في حاجة إلى إثبات ، فلا أحد ينكر النبوات ، سواء في مراحلها ، أو في المرحلة الأخيرة))[339] . واضح من كلامه أن النبوة ليست من الظنيات ،و إنما هي من البديهيات و اليقينيات حتى أنها لم تصبح في حاجة إلى إثبات . و هذا نقض صريح و صارخ لزعمه السابق . ،و قوله هذا ليس صحيحا على إطلاقه ، لأن كثيرا من البشر مايزالون لا يُؤمنون بالنبوة ، كالماديين و الملاحدة ، بل وحتى أن بعض الأديان الأرضية لا تقول بالنبوة كالبوذية و الكونفوشيوسية[340] . و من المعروف أيضا أن النبوة تعرّضت لموجة إنكار عارمة و داهمة خلال القرنين التاسع عشر و العشرين ، لم يعرف لها التاريخ مثيلا من حيث الاتساع و القوة ، و الإنكار ، تمّ ذلك على أيدي الماديين و الملاحدة ، خاصة زمن المعسكرين الشيوعي و الاشتراكي[341] .

---

[339] حسن حنفي : من العقيدة إلى الثورة ، ج 4 ص: 127 .

[340] أنظر مثلا : محمد أبو زهرة : الديانات القديمة ، ص: 58 ، 66 .

[341] أنظر مثلا : محمد الغزالي : الإسلام في وجه الزحف الأحمر .

و أما الموقف الأخير- التاسع- فمفاده أن حسن حنفي زعم أنه لا يحتاج الإنسان ليكون مسلما بأن يُؤمن بالجن و الملائكة و الشياطين ... بل يمكن ((للمسلم المعاصر أن ينكر كل الجانب الغيبي في الدين ،و يكون مسلما حقا في سلوكه))[342]
.

و أقول: إن قوله باطل مردود عليه ، و فيه تناقض صارخ ، يدل على أن صاحبه إما أنه لا يعي ما يقول ، أو أنه صاحب يتعمد ذكر ذلك لغايات في نفسه ، أو أنه إنسان مريض يُعاني من أزمة نفسية و فكرية أفسدت عليه تفكيره ، و جعلته فريسة للشكوك و الشبهات ،و الأهواء و الظنون . و هو بزعمه هذا يكون قد داس على أبجديات الاستدلال العلمي الصحيح ، لأنه يُقرر المتناقضات ،و يُخالف ضروريات دين الإسلام ، من دون أي دليل صحيح و لا ضعيف ، إلا إتباع الهوى ، و هذا ليس دليلا و لا حجة . و واضح من ذلك أن الرجل يعمل على هدم الإسلام من أهم أركانه الأساسية ، و هو الجانب الغيبي منه ، فإذا أنكرناه أنهار الإسلام و لم يبق له وجود أصلا . لأن فروعه مبنية على أصوله ،و أصوله مبنية على الجانب الغيبي ، فإذا أنكرنا جانبه الغيبي أنهار كل شيء ،و لم يبق منه شيء .
علما بأن من ينكر الجانب الغيبي من دين الإسلام ليس مسلما ، لأنه أنكر أساس الإسلام و أصله، و بذلك لن يكون مسلما في عقيدته ، و لا في فكره ، و لا في سلوكه . و من ينكر ذلك ثم يزعم أنه مسلم ، فهو منافق و كذاب، و مغالط و معاند ، و مُحرف للشرع عن سبق إصرار و ترصد . فلماذا هذا الحرص الشديد على تحريف الإسلام و هدمه يا رجل ؟! ، اترك الإسلام لحاله و لأهله ، و اتخذ لنفسك دينا يتفق مع هواك و مذهبيتك و مصالحك .
و أُشير هنا إلى أنه لا يُوجد أي مبرر صحيح يدعو إلى إنكار الجانب الغيبي من دين الإسلام . لأن الغيب الذي يقوم عليه الإسلام ليس غيبا وهميا و لا خرافيا ، و إنما هم غيب حقيقي علمي ، و هذا الغيب أصبح من حقائق العقل الصريح و العلم الصحيح، و هذا أمر سبق أن بيناه و أثبتناه في الفصل الأول فلا نعيده هنا. كما أنه يُلاحظ على حسن حنفي انه يعمل على هدم الإسلام ،و يُصر على تسمية عمله إسلاما . و هذا دليل دامغ على أن الرجل صاحب مشروع فكري علماني يعمل على هدم الإسلام من داخله باسم الإسلام .

و في ختامنا لهذا المطلب يتبن منه أن ما أثاره بعض أدعياء العقلانية من أباطيل تتعلق بموضوع الإيمان ، لم يصح منها شيء ، و ما هي إلا مُفتريات و مغالطات ، و شُبهات و تحريفات مُخالفة للوحي الصحيح ،و للعقل الصريح ، و للعلم الصحيح . و قد ناقشناهم في مزاعمهم ،و بينا بطلانها و تهافتها ،و لله الحمد و المنة .
ثالثا : أباطيل تتعلق بالصفات الإلهية :
نتناول في هذا المطلب طائفة من الأباطيل و المفتريات تتعلق بالصفات الإلهية ، قال بها بعض أدعياء العقلانية . و سنذكرها من خلال المواقف الآتية : الأول يتمثل في أن حسن حنفي طرح سؤالا ذكره القدماء ، و مفاده : هل يجوز تسمية الله

[342] حسن حنفي : في فكرنا المعاصر ، ص: 93 .

بصفاته بواسطة العقل قبل أن يأتي السمع-أي الوحي- ؟ . فعلقّ الرجل على ذلك بقوله: ((إن الحديث عن الله سابق على السمع ، و تالٍ له . و ما السمع إلا أحد الأحاديث عن الله ، و تخصيص السمع عن الله بلا مبرر))[343] .

و أقول : ليس صحيحا أن حديث العقل عن صفات الله أسبق من الوحي- أي السمع- لأن أول إنسان عرف الله تعالى هو أبونا آدم-عليه السلام- ،و هو أول نبي أيضا، و الله تعالى هو الذي كلّمه و علّمه، و كلّفه بالعبودية عندما أنزله إلى الأرض ، كلّفه بذلك على أساس دين الإسلام ، الذي هو دين الله تعالى لقوله سبحانه: {إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللّهِ الإِسْلاَمُ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوْتُواْ الْكِتَابَ إِلاَّ مِن بَعْدِ مَا جَاءهُمُ الْعِلْمُ بَغْياً بَيْنَهُمْ وَمَن يَكْفُرْ بِآيَاتِ اللّهِ فَإِنَّ اللّهِ سَرِيعُ الْحِسَابِ }-سورة آل عمران:19- ، ثم بعد ذلك كثرت ذرية آدم و اختلطت اجتهاداتهم بما جاء به الأنبياء من الوحي الإلهي إلى خاتمهم محمد-عليه الصلاة و السلام - .

و لا يصح أيضا أن نسوي بين حديث الإنسان عن الله ، و حديث الله تعالى عن نفسه . فلا مجال للمقارنة أبدا ، فهي تسوية باطلة و خطأ فادح ، و مرفوض شرعا و عقلا . لأن الله تعالى هو الذي يعرف نفسه معرفة كاملة شاملة لا نقص فيها ،و ما يعرفه عنه بنو آدم قليل جدا ، و قد عرفوه بقراءتهم و تدبرهم في الكون و الوحي . و الشاهد على ذلك من البديهة و الشرع ، فأما من البديهة فمن المعروف أن ما يعرفه الإنسان عن نفسه من خصوصيات و أسرار ، لا يمكن أن يعرفه غيره عنه ، إلا ما أظهره هو عن نفسه في غالب الأحيان ، و لله المثل الأعلى. و من الوحي قوله سبحانه: {أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ }-سورة الملك:14- ،و { وَاللّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ }-سورة البقرة:216-،و { إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلاَ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنتَ عَلاَّمُ الْغُيُوبِ }-سورة المائدة-:116- . فحديث الله عن نفسه لا يضاهيه ، و لا يُساويه ، و لا يتجاوزه حديث آخر أبدا ،و كلامه سبحانه عن نفسه كله حق و يقين .

و أما العقل البشري ففي مقدوره أن يتكلم عن الله، و صفاته بصفة عامة ، و ذلك من خلال تدبره في الكون و مظاهره . فإذا ما استخدم عقله الفطري بطريقة صحيحة ، فإنه سيصل إلى حقائق كثيرة تتعلق بالله تعالى ، كوجوده و وحدانيته ، و اتصافه بصفات الكمال ، كالعلم و القدرة ، و الحكمة و الرحمة . لكنه – مع ذلك- تبقى معرفته ناقصة نسبية استنتاجية ، لا تصل إلى معرفة كل ما يتعلق بذات الله و صفاته من جهة ، و تبقى معرفة محدودة من حيث العمق و الاتساع و اليقين من جهة أخرى . لكنها- مع ذلك- فهي معرفة هامة جدا ، و كافية بأن تجعل الإنسان يؤمن بخالقه كخطوة أولى ، ثم يأتي الوحي الإلهي ليأخذ بيده ، فيزيده إيمانا و يقينا و علما ، و يُعرّفه بالغيب الذي يجهله ،و بالمهمة التي خُلق من أجلها ،و بالشريعة التي افترضها الله تعالى عليه . و بذل يُوصل الوحي الإنسان إلى علم اليقين ،و يوم القيامة يرى ما ينتظره بعين اليقين.

و أما إذا استخدم الإنسان عقله بطريقة غير علمية و لا عقلانية ،و بخلفيات إلحادية ،و بنوايا سيئة ، فإنه لن يصل إلى نفس النتائج التي توصل إليها العقل

---

[343] حسن حنفي : من العثيدة إلى الثورة ، ج 2 ص: 262 .

الفطري العلمي ، فقد يُوصله إلى إنكار وجود الله ، أو القول بوحدة الوجود ، أو نفي الصفات الإلهية . لأنه انحرف مُنطلقا و منهجا ، فلم تكن نيته سليمة حسنة ،و لا كان منهجه الاستدلالي عقلانيا و لا علميا .

و بذلك يتبين أن حديث الله تعالى عن نفسه هو علم يقيني لا شك فيه ، و هو أسبق و أولى ، و أحق و أعظم ،و أقدس من تحدث الإنسان عن ذات الله و صفاته . و مع أهمية تحدث الإنسان عن الله تعالى ، فإنه لا مجال للمقارنة بينه و بين تحدث الله عن نفسه .

و أما الموقف الثاني فيتعلق بموقف المعتزلة من الصفات الإلهية ،و يتمثل فيما ذكره عنهم حسن حنفي ، و حامد أبو زيد ، و الشيخ تقي الدين بن تيمية . فذكر حسن حنفي أن المعتزلة أنكرت الصفات الإلهية حرصا على التنزيه ، و هي ((تنكر كل صور التشبيه و التجسيم حتى و إن اضطرت إلى تأويل النصوص لإثبات معانيها العقلية)) . و قال أيضا: إن التنزيه للذات الإلهية لم يظهر إلا عند المعتزلة، و هو تنزيه تجريدي عالٍ . و استطاع تنزيههم أن يقضي على كل مظاهر التشبيه و التشخيص . فأعطوا بذلك الأساس الخُلقي للتوحيد ،و اعتبار الصفات الإلهية مبادئ للسلوك . و كان هدفهم من إنكار الصفات هو مُحاولة الحديث عن الذات الإلهية بأقصى درجة ممكنة من التجريد ، دون الوقوع في التجسيم أو التشبيه[344] .

و ردا عليه أقول: أولا إن موقف المعتزلة من الصفات فيه تناقض من جهة، و لا يصح شرعا و لا عقلا من جهة أخرى . فأما شرعا فإن الله تعالى أثبت لنفسه صفات الكمال ،و نفى عنها التشبيه و التمثيل و التكييف ، و سماها حسنى انطلاقا من قاعدة الإثبات و التنزيه الشرعية التي سبق أن بيناها و وثقناها . لكن المعتزلة أنكروا ما أثبته الله لنفسه ،و نفوه بلا دليل صحيح من الشرع و لا من العقل . فمن الأولى بالإتباع ؟ ، و من الذي على صواب ؟ ، أنه بلا شك أن ما قرره الشرع هو الأولى و الصحيح و الصواب . لكن المعتزلة لم يحترموا الشرع و لا العقل ،و تقدموا على الله و رسوله . فهم على خطأ: منهجا و تطبيقا ، و لا يحق لهم أن ينفوا ما أثبته الله تعالى لنفسه . لذا فإنه لا قيمة لموقفهم ،و هم من الذين يُلحدون في صفات الله و أسمائه ، لقوله تعالى : {وَلِلّهِ الأَسْمَاء الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُواْ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَآئِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ }-سورة الأعراف:180- . فالقوم على انحراف منهجي كبير ،و لا تشفع لهم نواياهم إن كانت حسنة ، لأنها لا تُغير من انحرافهم و أخطائهم شيئا .

و أما عقلا فإن موقفهم من الصفات لا يصح من جانبين: الأول هو أنه ليس من العقل نفي ما أثبته الله لنفسه . لأنه نفي لا مبرر له عقلا و لا علما . و لأنه تقدم على الله و رسوله . و من يفعل ذلك فهو إما أنه جاهل لا يعي ما يقول ، و إما أنه صاحب هوى يقول بذلك لغايات في نفسه . و على أية حال فهو موقف مُخالف للعقل و للشرع معا .

و الجانب الثاني هو أن إنكار الصفات الإلهية هو أمر لا يصح و باطل بالضرورة العقلية . لأنه بما أن الله تعالى موجود ، فإنه بالضرورة أنه مُتصف

---

[344] حسن حنفي : من العقيدة إلى الثورة ، ج 1 ص: 108 ، ج 2 ص: 208 ، ج 5 ص: 611 ، ج 8 ص: 263 .

بصفات تليق به ، و بما أنه هو الخالق فلا بد أن يكون متصفا بكل صفات الكمال ، و إلا ما كان خالقا و لا موجودا . لأن إنكار صفاته يُوصلهم إلى إنكار ذاته و وجوده أصلا ، بحكم أن كل موجود لا بد له من صفات تليق به ، و إلا ليس هو بموجود ،و الذي ليس له صفات هو المعدوم لا الموجود . و بما أن المعتزلة أنكروا صفات الله ، فهذا يعني أنه غير موجود ، لأن المعدوم هو الذي ليست له صفات لا الموجود . فلا حل أمامهم إلا إثبات ما أثبته الله لنفسه من الصفات ، أو إنكارها ، و هذا ينتهي بهم إلى إنكار وجود الله أصلا . و هذا الأمر قد انتهى إليه حسن حنفي عندما أنكر وجود الله ، و قال بوحدة الوجود ، و قد سبق أن بيناه و وثقناه .

و أما زعم الرجل بأن المعتزلة أنكروا الصفات و نفوها ، لكنهم أوّلوها ،و أثبتوا معانيها العقلية . فهو تناقض و تغليط و تدليس على القراء ،و تلاعب بالألفاظ . لأنه بما أنهم أنكروا الصفات مُطلقا ، فأية معانٍ بقيت ؟ !، و ماذا يُؤوّلون ؟! . كما أن القول بإثبات المعاني يعني أن هذه المعاني العقلية لها ما يُقابلها من صفات إلهية حقيقية ، و إذا لم يكن ما يُقابلها من ذلك ، فهذا يعني أن تلك المعاني العقلية ما هي إلا أوهام و خيالات ،و لا حقيقة لها أصلا . و من ثم لا يصح التحدث عنها ،و لا القول بإثباتها ، وأن المعتزلة يضحكون بها على الناس و على أنفسهم !! .

و عليه فإن القول بالمعاني العقلية هو إثبات للصفات الإلهية بالضرورة ، و النفي للصفات هو نفي للمعاني العقلية بالضرورة أيضا . فليس أمامهم إلا النفي للصفات و المعاني العقلية ،و إما الإثبات لهما معا .فلا إثبات لمعانٍ عقلية مع نفي للصفات .

و ثانيا إن الزعم بأن موقف المعتزلة يُؤدي إلى التنزيه ، و يُبعد عن التشبيه و التجسيم ، هو زعم باطل . لأنه بينا سابقا أن حقيقة موقفهم يُؤدي إلى التعطيل ، ثم نفي وجود الله أصلا ، أقروا بذلك ، أو لم يُقروا به من جهة ، كما أن مُشكلة المعتزلة مع الصفات الإلهية هي مُشكلة منهج بالدرجة الأولى من جهة أخرى . لأنها تقوم على خطأ منهجي كبير ، هو أنهم من مُشبهة الأفعال. بمعنى أنهم ينظرون إلى الصفات الإلهية انطلاقا من أنفسهم ، و ما يُحيط بهم ، و لا ينظرون إليها انطلاقا من أنها صفات الخالق عزّ و جل الذي ليس كمثله شيء ، وفق قاعدة التنزيه الشرعية التي تقدم بيانها .فهذا الانحراف المنهجي هو الذي جعلهم من مُشبهة الأفعال و الصفات . و من ثم بحثوا لأنفسهم عن مخرج ، فاستخدموا النفي و التأويل التحريفي ، فأوقعهم ذلك في النفي ، و التعطيل ، و الإنكار و التشبيه ، و لم يُوصلهم إلى التنزيه ، و إثبات ما أثبته الله تعالى لنفسه ، و هو التنزيه القائم على الشرع الصحيح ، و العقل الصريح . فلا هم اتبعوا الشرع، و لا العقل، و لا أخرجهم منهجهم من التعطيل ، و لا أوصلهم إلى التنزيه . و بذلك تسقط مُبررات حسن حنفي الذي أراد أن يُوهمنا بما ذهب إليه .

و لا يصح القول: إن موقف المعتزلة أوصلهم إلى التنزيه ، و الصواب هو أنه أوصلهم إلى نتيجتين باطلتين: الأولى هي أن موقف المعتزلة نفسه هو موقف تشبيهي ، لذا وصفناهم بأنهم من مُشبهة الصفات والأفعال . فلوا نظروا إلى الصفات الإلهية انطلاقا من التنزيه الشرعي ما وقعوا في التشبيه الذي زعموا أنهم فروا منه . و النتيجة الثانية هي أن ممارستهم للنفي و الإنكار بالتأويل التحريفي

لآيات الصفات أوصلهم إلى التعطيل، و من ثم الوقوع في تشبيه آخر ، له وجهان: الأول هو تعطيل الله عن الأفعال، و من ثم تشبيهه بالجمادات . و الوجه الثاني هو الوقوع في تعطيل آخر ،و المتمثل في نفي الصفات مُطلقا ، و هذا يُوصلهم إلى نفي الذات الإلهية كلية ، و من ثم تشبيهها بالمعدومات . فالمعتزلة انطلقوا من التشبيه و عادوا إليه ، لأنه من لوازم مذهبهم ، أقروا به أو لم يُقروا به . و هم قد زعموا التنزيه فلم ينطلقوا منه ، و لا وصلوا إليه ، و انطلقوا من التعطيل و و عادوا إليه و لم يتخلصوا منه . و دلك بسبب ابتعادهم عن المنهج الشرعي في التعامل مع الصفات الإلهية خاصة ، و الوحي عامة . لأن عمدتهم في ذلك هو الاعتماد على التأويل التحريفي ، و هذا أمر سبق بيانه في مبحث التأويل من الفصل الثالث . لذا فهم لم يتخلصوا من التشبيه ، و لن يتخلّصوا منه ، و وقعوا في التعطيل و لن يتخلصوا منه ، و لن يصلوا إلى التنزيه الصحيح . و لن يتخلّصوا من التناقض الذي وقعوا فيه إلا بترك منهجهم المنحرف القائم على تقديم العقل على الشرع ،و الاعتماد على التأويل التحريفي من جهة ، و الأخذ بالمنهج الشرعي الصحيح في تقديم الوحي على العقل ، و الأخذ بالتأويل الشرعي الصحيح من جهة أخرى .

و ثالثا أنه ليست العبرة في النوايا و الغايات هي الأصل في كل الأمور ، فإذا كان المنهج مُنحرفا ، و المُنطلق خطأ ، فالنتائج ستكون باطلة في الغالب الأعم . و لا عبرة هنا بالنوايا و الغايات إذا كانت صادقة تُريد الوصول إلى الحقيقة ، لأنها لن تصل إلى دلك في الغالب الأعم ، بسبب ذلك الانحراف . و عليه فإذا كانت المعتزلة تُريد التنزيه ، فهذا مطلب ليس خاصا بها . لأنه أولا هو أصل من أصول العقائد الإسلامية ، و لأنها ثانيا أن كل الفرق تستطيع أن تقول: إن الغاية من موقفها من الصفات هي الوصول إلى التنزيه ، و البعد عن التشبيه و التجسيم . لذا فإن المطلوب شرعا و عقلا هو تبني الموقف الصحيح من الصفات الموافق للشرع الصحيح ، و العقل الصريح . و عليه فإن الزعم بأن المعتزلة أرادوا التنزيه ليس مبررا ، و لا شافعا لهم في انحرافهم و خطئهم في موقفهم من الصفات الإلهية ،ولا يُحوّل موقفهم الخاطئ إلى موقف صائب . فمسلكهم لا يصح منهجا ، و لا تطبيقا ، و لا نتيجة ، و لا دخل هنا للتبريرات والاعتذارات ، بدعوى أنهم أرادوا التنزيه ، و نواياهم كانت حسنة .

كما أنه من الخطأ الفاحش ،والمُغالطات المكشوفة زعم حسن حنفي من أن التنزيه لم يظهر إلا عند المعتزلة . فهذا زعم باطل ، لأن موقف المعتزلة ليس تنزيها ، و إنما هو نفي و تعطيل ، لا يصح تسميته تنزيها شرعا ، و لا عقلا . لأن التنزيه الحقيقي لم يُوجد أولا إلا في الوحي الإلهي مند آدم إلى محمد-عليهما الصلاة و السلام- ، و هو أسبق ظهورا من المعتزلة ، و كل الفلسفات البشرية ، و قد سبق أن بينا أساسياته المُكونة له ، انطلاقا من قاعدة التنزيه الشرعية .

و أما زعمه بأن موقف المعتزلة من الصفات هو الأساس الخُلقي للتوحيد و مبادئ السلوك . فهو زعم باطل و مُضحك ، و تحريف للحقيقة ، و افتراء على المعتزلة أنفسهم ، و على الناس أيضا . لأن إنكار المعتزلة للصفات ، و نفيهم لها ،

سبق أن بينا أنه يُؤدي إلى تعطيلين: الأول هو تعطيل يُؤدي إلى وصف الله تعالى بالجمادات ، و الثاني هو تعطيل يُؤدي إلى نفي وجود الله تعالى أصلا . فأين الصفات التي تُبنى عليها مبادئ السلوك ، و الأساس الخُلقي للتوحيد ؟؟ ، و أي توحيد عند المعتزلة حتى تُبني عليه الأسس الخُلقية و السلوكية ؟ . إن نفي المعتزلة للصفات و تعطيلها ، يعني بالضرورة نسف كل أساس أخلاقي و سلوكي للتوحيد . فقول الرجل فيه تغليط و تدليس ، لأن الذي يُثبت الصفات الإلهية هو الذي من حقه أن يقول: إن الأساس الأخلاقي و السلوكي للإنسان المسلم يقوم أساسا على إثبات الصفات الإلهية . كقولنا: إن الله تعالى مُتصف بصفة الحكمة ، و هي مذكورة في الوحي ،و ظاهرة و مُتجلية في الكون و مظاهره ، فعلى الإنسان أن يسعى ليتصف بها ليكون حكيما . و يقول أيضا: إن الله تعالى مُتصف بالرحمة ، و هي مذكورة في الوحي ، و أثارها ظاهرة في نعم الله ، و جميل أفعاله ، فعلى الإنسان أن يتصف بها في تعامله مع أخيه الإنسان . لذا قال رسول الله –عليه الصلاة و السلام -:(الراحمون يرحمهم الرحمن تبارك وتعالى ، ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء)[345]. و يقال كذلك ع باقي الصفات الإلهية حسب نوعها . لكن الذي ينفي الصفات و يُعطلها كالمعتزلة ، فماذا يقول ؟؟ ، و كيف يعتمد عليها ،و هو لا يُثبتها ؟ ، فأين الأساس الأخلاقي و السلوكي المزعوم ؟ لذا فإن المُثبتين للصفات هم الذين يتعبدون الله بها في عباداتهم و سلوكياتهم ، و أما المُنكرون لها فلا ينطبق ذلك عليهم ، لأنهم لا يُؤمنون بها أصلا . و هذا خلاف ما أراد أن يُوهمنا به حسن حنفي ، و هو مُناقض أيضا لمذهب المعتزلة .

و هو مُتناقض أيضا عندما ذكر أن المعتزلة نفوا الصفات الإلهية، و أنكروها من جهة ، ثم قال: إن المعتزلة أثبتوا معانيها العقلية من جهة أخرى . فهذا تناقض واضح ، لأن نفيهم لها يستلزم نفي إثبات وجود المعاني العقلية أيضا . كما أن القول بإثباتهم للمعاني العقلية يستلزم إثباتهم للصفات الإلهية أيضا . و إلا كانت حكاية المعاني العقلية خرافة ، و وهم ، و خيال .

و تناقض أيضا عندما قال: إن التنزيه الاعتزالي استطاع أن ((يقضي على كل مظاهر التشبيه و التشخيص)) . ثم قال: لم يسلم تنزيه المعتزلة من التشبيه ، أو على الأقل من ألفاظه ، و تصوراته و معانيه . و هو قائم على قدر من التشخيص للذات الإلهية ، و تصوّرها على أنها ذات إنسانية لها صفات و أفعال[346] . فهذا تناقض صارخ ، بين قوله الأول ، و الثاني من جهة ، و هو اعتراف مُحتشم بما سبق أن بيناه من أن المعتزلة مُشبهة ، و مُعطلة من جهة أخرى .

و أما ما قاله نصر حامد أبو زيد عن موقف المعتزلة من الصفات الإلهية . فإنه ذكر أن المعتزلة استخدموا مبدأ المجاز و أنضجوه ، سعيا منهم لنفي ((التصورات الشعبية عن الذات الإلهية، و عن أفعالها)) . فكان موقفهم من الصفات هو ((اجتهادات في مجال التوحيد ، و نفي مُشابهة الذات الإلهية للبشر . وهي تلك الاجتهادات العقلية الفلسفية التي أفضت بهم إلى تأويل آيات الصفات تأويلا يتباعد

[345] الألباني: الصحيحة ، ج 2 ص: 594 .

[346] حسن حنفي : من العقيدة إلى الثورة ، ج 1 ص: 109 ، 254 .

بها عن الفهم الحرفي المفضي إلى التشبيه، بمعنى مُشابهة الله سبحانه و تعالى للبشر))[347] .

و أقول: إن موقف المعتزلة الحقيقي من الصفات هو نفيها و إنكارها ، و ليس التأويل المجازي التحريفي لها . و هم و إن استعملوه فقد استعملوه وسيلة لتحريف آيات الصفات ، فنفوا الصفات و معانيها ، و أثبتوا لله أسماء جوفاء بلا معانٍ[348] .

و ليس صحيحا أن موقفهم من الصفات هو اجتهاد عقلي ، و إنما هو اجتهاد تحريفي مُخالف للشرع الصحيح ، و العقل الصريح . و قد سبق أن بينا أن موقف المعتزلة يُؤدي بالضرورة إلى تعطيلين: الأول جزئي يُشبّه الخالق بالجمادات ، و الثاني كلي يُشبه الله تعالى بالمعدومات . علما بأن الفهم الصحيح للصفات ليس كما زعمه الرجل ، و لا حسن حنفي ، و لا المعتزلة ، و إنما هو ما قرره الشرع الذي جمع بين الإثبات و التنزيه ، ففصّل في الإثبات ، و أجمل في التنزيه ،و المُتمثل في قاعدة التنزيه الشرعية ، التي عليها تُعرض آيات الصفات . و بذلك يكون الشرع هو الذي جمع بين الإثبات و التنزيه بطريقة شرعية عقلية ، و ليس المعتزلة هم الذين نزّهوا الله كما زعم حامد أبو زيد . فالشرع أثبت الصفات إثبات وجود لا إثبات كيفية ، فجمع بين التنزيه و الإثبات ، بلا تعطيل و لا تحريف ، و لا تجسيم و لا تشبيه ، و لا تكييف و لا تحديد ، بناءً على قاعدة التنزيه الشرعية .

و الحقيقة هي أن تصوّر المعتزلة هو الذي يُمثل التصوّر الشعبي للذات الإلهية و صفاتها . لأنهم لو أخذوا بما يقوله الشرع و العقل الصريح ، بأن الله تعالى ليس كمثله شيء في ذاته و صفاته ،و أنه مُتصف بكل صفات الكمال، فبالضرورة تكون صفاته و أفعاله ، مُخالفة تماما لصفات و أفعال مخلوقاته ، لأن اختلاف الذات يستلزم اختلاف الصفات . لكنهم خالفوا ذلك ، و نظروا إلى الله تعالى بالمنظور الشعبي التشبيهي التجسيمي ، فوجدوا أنفسهم في ورطة ، إما إثبات ذلك ،و إما نفيه و إنكاره ، فنفوّه و لم يأخذوا بالطريقة الشرعية ؛ فأوقعهم ذلك في مُخالفة الشرع و تحريفه ،, مخالفة العقل و عصيانه من جهة ، و الوقوع من جديد في تشبيه الله تعالى بالجمادات و المعدومات من جهة أخرى .

و أما بالنسبة لما ذكره الشيخ تقي الدين بن تيمية عن موقف المعتزلة من الصفات ، فإنه قال عنهم : إنهم أثبتوا لله ((الأسماء دون ما تضمنته من الصفات ، فمنهم من جعل العليم ، و القدير ، و السميع ، و البصير كالأعلام المحضة المترادفات . و منهم من قال : عليم بلا علم ، قدير بلا قدرة ، سميع و بصير ، بلا سمع و لا بصر . فأثبتوا الاسم دون ما تضمنه من الصفات)) . و موقفهم من الصفات و التوحيد هو ((في التحقيق تعطيل مُستلزم للتمثيل و الإشراك))[349] . و قوله هذا صحيح ، و فيه وصف دقيق لموقف المعتزلة من الصفات ، و ما فيه من نفي لما أثبته الشرع

---

[347] نصر حامد أبو زيد : الاتجاه العقلي في التفسير ، ص: 5 . و التفكير في زمن التكفير ، ص: 75 .

[348] عن ذلك أنظر ما كتبه عنهم حسن حنفي . و عن إثباتهم للأسماء الجوفاء دون معاني الصفات ، أنظر : ابن تيمية : منهاج السنة النبوية ، ج 3 ص: 8 . و القاضي عبد الجبار : شرح الأصول الخمسة ، موفم للنشر ، الجزائر ، 1990 ، ج 1 ، مقدمة المقدم ، و ص: 10 و ما بعدها

[349] ابن تيمية : مجموع الفتاوى ، ج 3 ص: 8 . و بيان تلبيس الجهمية ، ج 1 ص: 482 .

،و لما يقوله العقل الصريح ، و ما يترتب عن موقفهم من نتائج باطلة ، انتهت بهم إلى التشبيه و الشرك ، و النفي و التعطيل .

و أما الموقف الثالث- الخاص بالصفات - ، فيتعلق بالتشبيه عند حسن حنفي ، فزعم أن موقف أهل السنة يُشبه موقف المُشبهة في موقفهم من إثبات الصفات ((مع التفسير الحرفي للآيات ، يُؤدي في نهاية الأمر إلى التشبيه . فالله يستوي على العرش ، و مع ذلك فتحررا من الوقوع في التجسيم الفظ ، والتشبيه الممقوت ، جُعلت الصفات بلا كيف ، إثباتا للصفات ، و نفيا للكيفية . خطوة إلى الأمام ، و خطوة إلى الخلف))[350] .

و ردا عليه أقول: إن قوله هذا باطل جملة و تفصيلا ، بسبب مفهومه الخاطئ لمعنى التشبيه عند حسن حنفي ، و عدم التفريق بين معنى التشبيه عند أهل السنة من السلف و أهل الحديث ، و معناه عند المشبهة و المُجسمة . و واضح من كلامه أن معنى التشبيه عنده هو إثبات الصفات التي أثبتها الشرع لله تعالى ، فمن أثبتها فهو مُشبه عند حنفي و أمثاله من المؤوّلين و المحرفين للشرع . لكن مفهومه عند أهل السنة ليس كذلك ، و مفهومهم موافق للشرع الصحيح ، و العقل الصريح ، و معناه : إن التشبيه عندهم ليس هو إثبات الصفات لله تعالى بالطريقة الشرعية ، و إنما أن نقول مثلا: ذات الله تُشبه ذوات مخلوقاته ، أو سمعه يُشبه سمع الإنسان ، أو بصره يُشبه بصر بني آدم . و هذا المفهوم مرفوض عندهم ، و لا يصح ، و هو قول المشبهة و المجسمة من جهة ، و مُخالف للشرع و العقل من جهة أخرى . لذا فهم يقولون: لله نفس ، و نفسه لا تُشبه نفوس مخلوقاته . و لله سمع و سمعه لا يُشبه سمع الإنسان . و هكذا مع باقي الصفات الواردة في الشرع[351] .و هذا المنهج مأخوذ من القاعدة الشرعية في التنزيه و الإثبات ، التي جمعت بين التنزيه و الإثبات معا ، فأجملت في الأول، و فصّلت في الثاني . و هي تقوم على أربعة نصوص قرآنية أساسية ، و المُمثلة في قوله تعالى : : { لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ }-سورة الشورى:11-،و {وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُواً أَحَدٌ }-سورة الإخلاص:4-، {فَلاَ تَضْرِبُواْ لِلّهِ الأَمْثَالَ إِنَّ اللّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ }-سورة النحل:74-،و {وَلِلّهِ الأَسْمَاء الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُواْ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَآئِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ }-سورة الأعراف:180 . واضح من ذلك أن مفهوم أهل السنة في الصفات ، و موقفهم منها يجمع بين الإثبات و النفي ، مع عدم المُشابهة بين الخالق و المخلوق في ذاته و صفاته .لأن اختلاف الذات يستلزم اختلاف الصفات ، فإثبات أهل السنة لها ، هو إثبات وجود لا إثبات كيفية[352] .

و بذلك يتبين أن التنزيه عند أهل السنة ليس هو نفيا للصفات ، و إنما هو إثباتها مع نفي مُشابهتها للمخلوقات . و أما المُشبهة فليس عندهم تنزيه أصلا ، و لا تصح المقارنة بينهم و بين أهل السنة . لكن التنزيه عند حسن حنفي هو نفي الصفات و

---

[350] حسن حنفي : من العقيدة إلى الثورة ، ج 2 ، ص: 230 .

[351] أنظر مثلا : ابن قيم الجوزية: مختصر الصواعق المرسلة ، ج 1 ص : 55 .و الروح ، حققه محمد اسكندر يلدا ط1 بيروت ، دار الكتب العلمية ن 1982 ، ص :354 .و ابن عقيل : الرد على الأشاعرة العزال ، ص : 68 .و ابن قدامة المقدسي: لمعة الاعتقاد ، ص :42 ، 43 . و ابن الجوزي : تلبيس إبليس ص : 29 .

[352] أنظر مثلا : المصادر المذكورة أعلاه في الهامش السابق ، و صديق حسن خان القنوجي: عقيدة أهل الأثر ، ط3 ، دار الإمام مالك ، الجزائر ، 1414 ، ص: 61 .

تعطيلها ، و هو نفسه موقف المعتزلة ، و هو خلاف مفهوم أهل السنة الذي يقوم على الإثبات و نفي المُشابهة . و بما أن موقف حنفي هو موقف المعتزلة ، فنحن قد سبق أن ناقشناه، و بينا تهافته، و أنه ينتهي بالضرورة إلى التعطيل الجزئي-التشبيه بالجمادات- ، أو إلى التعطيل الكلي-التشبيه بالمعدومات- . فأهل السنة ليسوا مُشبهة ، ولا مُجسمة ، و لا مُعطلة ، و لا مُؤوّلة ، و لا مُكيّفة ، و إنما هم مُثبتة و مُنزهة . لكن حسن حنفي و أمثاله ، هم المُعطلة ، و النفاة ، و المُشبهة ، لأن موقفهم ينتهي بهم إلى ذلك بالضرورة ، أقروا بذلك أو أنكروه ، فالنتيجة لا تتغير .

علما بأن القراءة الحرفية الصحيحة للنص ليست عيبا ، و لا نقصا ، بل هي مطلوبة ، و ضرورية ، و هي الطريق الوحيد الصحيح الموصل إلى التنزيه و الإثبات معا .و هذا المنهج لم يبتدعه السنيون ، و إنما أخذوه من الشرع ، و هو الذي كان عليه السلف الصالح من الصحابة و التابعين و تابعيهم[353] .

و مثال ذلك : إذا قلنا وجه الإنسان ، و وجه الثوب ، و وجه الحائط ، نكون قد أثبتنا ثلاثة وجوه ؛ لكن هذا لا يعني أنها وجوه مُتشابهة ذاتا و صفات ، و هذا معروف بالبديهة . فإذا كان هذا الفارق واضح ، و موجود بين المخلوقات في عدم تشابهها في ذواتها و صفاتها ، مع اشتراكها في الاسم ، فمن باب أولى ، و من البديهي أن تكون ذات الله تعالى و صفاته ، لا تُشبه ذوات و صفات مخلوقاته بالضرورة ، حتى و إن اشتركت في كثير من الأسماء ، كقولنا : الله موجود و الإنسان موجود ، و الله بصير و سميع ، و الإنسان بصير و سميع .فكل من الخالق و المخلوق له ذاته و صفات التي تليق به ، و لا تُشبه الآخر . فنحن أثبتنا و نزّهنا ، و نفينا التشبيه ، و التجسيم ، و التعطيل ، و التكييف ، و رفضنا التأويل التحريفي كلية . فلم نقدم خُطوة إلى الإمام ،و لا أخرى إلى الخلف ، و إنما اتبعنا ما يقوله الشرع الصحيح و العقل الصريح ، و هذا خلاف منهج حسن الحنفي الذي لا يقوم على أي أساس صحيح من الشرع و لا من العقل ، و إنما يقوم على التأويل التحريفي ، و سوء الفهم للنصوص الشرعية ، و عدم استخدام العقل بطريقة صحيحة . و عليه فإنه كما لا يصح للمُشبه أن يُشبه ذاته و صفاته، بذات الله و صفاته ، فكذلك لا يصح للمعطل و النافي للصفات أن ينظر لنصوص الصفات بأنها تحمل تشبيها، أو أنها مُوهمة له ، فهذا خطأ منهجي كبير ، لا يصح الأخذ به شرعا و لا عقلا . لأن اختلاف الذات يستلزم اختلاف الصفات من جهة ، و يجب النظر إليها انطلاقا من قاعدة التنزيه الشرعية المعروفة من جهة أخرى . و بما أن الرجل – حسن حنفي- لم يلتزم بذلك ، فإنه قد وقع في التعطيل و النفي و التشبيه ، و لم يُوصله منهجه إلى التنزيه ، و إن زعم ذلك و أصر عليه .

و زعم أيضا أن إثبات الصفات الواردة في الشرع ، و القول بأنها صفات بلا كيف ، هو مثل ((القول بجسم لا كالأجسام ، خطوة على الأمام و خطوة إلى الوراء ، إقدام و إحجام ، تشبيه ثم تنزيه . فالصفة لا يُدركها الإنسان إلا على نحو معين ، و لا تُوجد صفة تشبيه بلا إحالة لشيء))[354] .

---

[353] أنظر مثلا : المصادر المذكورة في الهامش السابق .

[354] حسن حنفي: المرجع السابق ، ج 2 ، ص: 190 .

و أقول : إن إثبات الصفات بلا كيف ليس تشبيها ، و إنما هو إثبات و تنزيه ، مأخوذ من قوله تعالى : { لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ }-سورة الشورى:11-، فالآية تضمنت نفيا للمماثلة و التشبيه،و وإثباتا للصفات كالسمع و البصر ، . فهذا هو الإثبات بلا كيف ، فهو أمر صحيح و بديهي ، موافق للشرع و العقل معا . فهذا الإثبات ليس تشبيها و لا تجسيما ، و من ينكر ذلك فهو أيضا مُجسم أحب أم كره . و ذلك بما أنه يقول بوجود الله ، فهذا يستلزم إثباتا للذات و الصفات ، و من يرفض ذلك فهو لا يُؤمن بالله ، لأن موقفه يُوصله إلى وصف الله تعالى بالمعدومات ، و هذا يعني أنه غير موجود ، و هذا هو الذي يستلزمه موقف حسن حنفي و أمثاله من المعتزلة قديما و حديثا . لكن لا يصح تعميم ما قلناه على كل صفات المخلوقين ، و وصف الله بها ، و لا يصح أيضا تطبيقها على كل ما ورد في صفات الله تعالى ؛ لأن المعروف عند أهل السنة أن أسماء الله تعالى و صفاته ، توقيفية ، فلا يُوصف الله تعالى إلا بما وصف الله بها نفسه ،أو وصفه بها رسوله-عليه الصلاة و السلام- في سنته الصحيحة الموافقة للقرآن[355] . و صفاته سبحانه كلها صفات حسنى و كمال ، لا نقص فيها أبدا . و عليه فإنه لا يصح وصف الله تعالى بصفة الجسمية ، لأنها ليست صفة له ،و لم يثبت شرعا أنها صفة له .

و بذلك يتبين- مما ذكرناه- أن التشابه الوحيد بين صفات الخالق و المخلوق ، هو التشابه في الأسماء فقط ، و لا يُوجد أي تشابه في حقيقة الكنه و الذات و الصفات . فالله تعالى موجود و له صفات تليق به ، و الإنسان موجود و له صفات تليق به أيضا ، لكن الأول هو الخالق العظيم ، و الثاني هو المخلوق الضعيف . و عليه فلا مجال للمقارنة ، ولا للمشابهة بينهما في الذات و لا في الصفات ، و اختلاف الذات يستلزم اختلاف الصفات . و من ثم لا يصح اعتراض حسن حنفي ، الذي ينطلق من التشبيه في نظرته للذات الإلهية و صفاتها ، و لا ينظر إليها بمنظار التنزيه الشرعي . لذا فهو انطلق من التشبيه ،و عاد إليه ، و لم يستطع الخروج منه . فهو كالمعتزلة من مُشبهة الصفات و الأفعال من جهة ، و من المعطلين النفاة من جهة أخرى .

ثم أن الرجل- بناء على مفهومه للتشبيه- زعم أن مقولة الإمام مالك بن أنس المشهورة : ((الاستواء معلوم ، و الكيف مجهول ، و الإيمان به واجب ن و السؤال عنه بدعة)) . هي مقولة تحتوي على ثلاثة أخطاء[356] ، و موقف رابع صحيح ، ثم ذكر تلك الأخطاء كالأتي: الأول هو أن الاستواء ليس معلوما ، و إلا لما اختلفت ((الفرق فيه ، و لا يكون معلوما إلا من طريق التنزيه ، و الصور الفنية ، و التأويل المجازي بلا استواء. بمعنى الاستيلاء ، أو القدرة على العظمة)) . و الثاني مفاده أن القول بأن الإيمان به ((واجب مُضاد لنظرية العلم التي تقوم على النظر و الاستدلال ، دون التقليد و التسليم و الإذعان)). و الثالث هو أنه ما دام ((الاستواء معلوما ، فلا يكون الكيف مجهولا ، لأننا لم نعد بصدد التشبيه الحسي ، بل أمام المعنى و الدلالة . و طبيعة العلم المعرفة ، ليس الجهل أحد أركان

---

[355] أنظر مثلا : ابن أبي العز الحنفي : شرح العقيدة الطحاوية ، ط 9 ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، 1988 ، ص: 218 و ما بعدها .

[356] تذكر أن حسن حنفي كان قد زعم أنه لا يحكم على أحد بالخطأ و الصواب ، و أنه لا مجال لذلك في مثل هذه المسائل الفكرية . و هو هنا قد نقض زعمه ، و حكم على مقولة مالك بأنها تضمنت أربعة أخطاء ، و صوابا واحدا .

العلم . بل من مُضادات العلم ، كالشك ، و التقليد ، و الظن ، و الوهم)) . و أما الموقف الصحيح ، فهو أن ((السؤال عنه بدعة ، لأنها إثارة لمشكلة ، و إغفالا لقواعد اللغة ، و للمعاني المجازية ، كما أنها قضية لا تعم بها البلوى ، و لا تمس مصالح المسلمين))[357] .

و أقول: إن اعتراضه هذا غير صحيح ، و اعتراضاته التي سماها أخطاء في مقولة مالك ليست أخطاء ، و إنما الأخطاء هي اعتراضاته عليها . لأنه أولا إن الاستواء معلوم حقا عن طريق الوحي ، فهو ثابت شرعا ، و لا ينكره العقل الصريح أبدا ، لأنه –أي الاستواء- صفة كمال، و ليست صفة نقص . و اختلاف الفِرَق حوله ليس دليلا على أنه غير معلوم ، لأنه بما أن ذلك ثبت في الشرع ، فاختلاف الفِرَق حوله ليس حجة أبدا ، و لا قيمة له ، و ما ثبُت في الوحي لا ترده أراء العلماء ، و لا اختلافات الفِرَق ، و لا الروايات المخالفة له ، فالشرع هو الحَكَم و لا حَكَم غيرها ، و من عارضه فهو على خطأ كائن من كان .
علما بأن الاختلاف حول صفة الاستواء ، أو غيرها من الصفات ، ليس حجة قطعية ، و لا يُؤدي بالضرورة إلى بطلان الأمر المُختلف فيه . لأن الاختلاف قد يحدث مثلا بسب أن الموضوع لم يكن واضحا ، أو أنه غير ثابت ، أو أنه غير صحيح ، أو أنه وقع خطأ في فهمه بسبب قلة العلم ،أو سوء الفهم ، أو أنه وقع ذلك لإتباع الأهواء ، و العصبيات ، و المذهبيات . و هذا أمر ثابت في الماضي و الحاضر .
وعليه فإن اختلاف الفِرَق حول الاستواء ليس سببه أنه غير ثابت شرعا ، أو غير واضح ، ،و إنما سببه أن الفرق المُنكرة له اتبعت مذاهبها و انتصرت لها بالباطل ، على حساب الحق ، و لم تلتزم بالمنهج الشرعي في تفسير الوحي . كما أن الرجل نسي أو تناسى أن اعتراضه يمكن استخدامه ضده ، فنقول : بما أن الناس اختلفوا حول الاستواء ، فإن الرأي الذي طرحه حسن حنفي و انتصر له ، لا يصح . و بما أن الناس اختلفوا مع حسن حنفي في أفكاره و مشروعه الفكري الذي دوّنه في كتبه ، و ناضل من أجله ، فإن كل ذلك خطأ و لا يصح ، لأن كثيرا من الناس اختلفوا معه في ذلك، و لم يوافقوه عليه. فمادا يقول حسن حنفي؟؟ . و بناء طريقة استدلاله المزعومة ، فإنه لا يكاد يُوجد أحد على وجه الأرض على صواب ، لأنه ما من رأي فلسفي، أو ديني ، إلا و اختلف أهل العلم حوله ،و هذا يعني أن كل الآراء و الاجتهادات باطلة لمجرد أن الناس اختلفوا فيها . و حتى الإسلام نفسه غير صحيح ، لمجرد أن أهل الأديان الأخرى لم تُؤمن به . و نفس الأمر ينطبق على كل الأديان و المذاهب . و هذا زعم باطل و عبث ، أوصلنا إليه ما ادعاه حسن حنفي في تخطئته لمقولة مالك حسب زعمه .
و أما ما قاله الرجل عن المجاز ، فهو لا يصح أيضا ، لأن المجاز الصحيح لا ينفي الحقيقة و لا الصفات ، و إنما هو يُعبر عنها بأسلوب آخر معروف في اللغة العربية بالمجاز ، و هذا أمر سبق أن بيناه ، و أبطلنا فيه مزاعم الرجل و أمثاله

[357] حسن حنفي : من العقيدة إلى الثورة ، ج 2 ، ص: 230 .

الذين يُمارسون التأويل التحريفي باسم المجاز. و هذا هو الذي مارسه حسن حنفي و أوصله إلى تحريف الشرع . بدليل أنه زعم أن الاستواء يعني الاستيلاء ، أو القدرة و العظمة ، و هذا تغليط و تدليس و تحريف فيما يتعلق بالاستيلاء ، لأنه صفة نقص ، لا يصح وصف الله بها ، و إنما المخلوق هو الذي يُوصف بها . و هي صفة تعني أن صاحبها كان مقهورا ، ثم دخل في صراع مع غيره ، فتغلب عليه و استولى على ما كان عنده . و هذا وصف لا يصح وصف الله تعالى به ، و لا نسبته إليه . فالرجل زعم أنه فرّ من التشبيه فوقع فيه ، بل لم يخرج منه أصلا ، إنه أطلق منه و عاد إليه ، و وصف الله تعالى بما لم يصف به نفسه . فنفى عنه صفة كمال ، و وصفه بصفة نقص ، لأن صفة الاستواء أحسن و أولى من صفة الاستيلاء ، ففرّ من التنزيه الإلهي ، و وقع في التشبيه الاعتزالي .

و أما تأويله للاستواء بالقدرة على العظمة ، فهو لا يصح أيضا ، لأنه صحيح أن الله تعالى وصف نفسه بأنه قدير ، و قادر ، و عظيم ، لكنه وصف نفسه أيضا بأنه أستوى على العرش أيضا ، و هذا يعني أن هذه الصفات مُتباينة ، و ليست مترادفة المعاني ، و ليس لها معنى واحد . و عليه فإنه لا يصح تأويل الاستواء بالقدرة على العظمة ، و لا تنوب أية صفة عن الأخرى ، لأن كتاب الله تعالى مُحكم دقيق لا عبث فيه أبدا .

و نسي الرجل ، أو تناسى أن الحل الذي طرحه ليس حلا و لا جوابا صحيحا يحل الإشكال ، لأن قوله بالقدرة على العظمة ، أو بالاستيلاء ، يجعله يقع في التشبيه و لا يُخرجه منه ، لأنه وصف الله تعالى بصفة يتصف بها الإنسان أيضا ، الذي له القدرة على أن يكون عظيما، و يستولي على غيره . و أما إذا دافع الرجل عن نفسه بقوله: أنا أثبت القدرة على العظمة على ما يليق بالله تعالى ، على أساس أنه سبحانه{ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ }-سورة الشورى:11-. فإننا نقول له: إنك في هذه الحالة قد تخليت عن منهجك المنحرف ، فلم تأخذ بالمجاز و التأويل التحريفيّين، و إنما اتبعت المنهج الشرعي و العقلي في إثبات الصفات و تنزيهها ، وعليك أن تترك تأويلك التحريفي لكل الصفات ، و منها صفة الاستواء ، و تقول: إنه استواء يليق بالله تعالى ، و لا يُشبه استواء الإنسان ، و لا استواء غيره من المخلوقات . و أما إذا أصر الرجل على موقفه فإنه لن يخرج من التعطيل و التشبيه ، و لن يصل إلى التنزيه الصحيح ما دام يأخذ بالمجاز و التأويل التحريفيّين للشرع .

و ثانيا إن ما قاله الرجل في الخطأ الثاني لا يصح ، لأن إثبات ما أثبته الله تعالى لنفسه ، هو الحق بعينه ،و ليس مُصادما للعقل و لا للعلم ، بل هو عين العقل و العلم ، و هو برهان و حجة الله على البشر . و عليه فإن إتباع الشرع الصحيح لا يُخالف النظر و لا الاستدلال ، و ليس هو تقليدا ، و إنما هم موقف عقلي علمي صحيح يقوم على الوحي ، و العقل ، و العلم . فكلام الله تعالى عن نفسه هو أصح كلام ، و لا يتقدمه كلام آخر أبدا .

كما أن التسليم لله تعالى و الإذعان له ليس عيبا ، و لا نقصا ، و إنما هو عين الحق و العلم ، لأنه تسليم و إذعان للحق الذي هو الله تعالى الخالق العظيم . فليس

من العقل ، و لا من العلم ، و لا من الشرع ، و لا من الحكمة ، و لا من المصلحة الاعتراض على الله تعالى من جهة ، و أن التسليم لله تعالى ، و الإذعان له هو قمة العلم و العقل ، و البداهة و الحرية ، و السعادة و المصلحة من جهة أخرى . و خلاف ذلك هو الجهل و الهوى ، و الجحود و العناد ، و الأنانية و التعصب للباطل .

و ثالثا إن انتقاده الثالث – الذي خطّأ فيه مالكا- هو انتقاد لا يصح ، و في غير محله ، و لا يقوله إلا إنسان لا يعي ما يقول ، أو صاحب هوى ، أو رجل يُعاني من أزمة فكرية و نفسية أفقدته توازنه و قدرته على التفكير الصحيح . لأن العلم بالشيء لا يستلزم بالضرورة معرفة كُنهه ، و طبيعته ، و حقيقته الداخلية ، سواء تعلّق ذلك بأمور مرئية ملموسة ، أو بأمور معنوية أو غير ملموسة و لا مرئية ، . و هذا أمر ثابت شرعا و عقلا ، و علما و واقعا . و الشواهد على ذلك كثيرة ، منها: إن الإنسان يؤمن بوجود أشياء كثيرة ، و يجهل كنهها و كيفيتها و حقيقتها ، كالروح التي بداخلنا فنحس بوجودها لكننا نجهل حقيقتها . و الله تعالى موجود ،و نحن نؤمن بأنه مُتصف بصفات الكمال ، و أنه أرسل الرسل ، و أنزل الكتب ، لكننا لا نُراه ، و لا نُدرك ذاتها . و العلم الحديث يقول بوجود الكهرباء و لا يعرف حقيقتها . و يقول بوجود الجاذبية و لا يعرف كنهها . و يقول بوجود الذرة و مكوناتها من إلكترونات ، و بروتونات ، و نيوترونات ، و كواركات ، و يجهل حقيقتها و كنهها . و عليه فإن زعم الرجل لا يصح و مردود عليه ، و هو الذي لا سند له من الشرع ، و لا من العقل ، و لا من العلم .

و واضح – مما ذكرناه – أن انتقادات الرجل لمقولة مالك لم تصح ، و ما هي إلا شُبهات و مغالطات . و أن مقولة مالك هي مقولة صحيحة موافقة للشرع و العقل معا . كما أنه زعم أن الأخذ بآيات الصفات كما وردت في الشرع يُؤدي إلى التشبيه ، و من ثم فهو يُمثل مُشكلة . فهل لديه حلول مُقترحة لحلها ؟ ، إنه سبق أن أبطلنا بعضها، و هنا سنذكر أقوالا أخرى طرحها الرجل لحل تلك المُشكلة المزعومة .

أولها يتمثل في أنه زعم أن ((لا سبيل لتجنب التجسيم و التشبيه ، و مواجهة الروايات، و حل تعارضها ، إلا بالتأويل))[358] . و قوله هذا لا يصح ، لأن التأويل الذي يقصده الرجل ، و يدعوا إلى استخدامه هو التأويل التحريفي ، لا التأويل الصحيح الموافق للشرع و اللغة العربية من جهة ، كما أن آيات الصفات لا يُوجد فيها تشبيه و لا تجسيم ، و لا تكييف و لا تعطيل ، و إنما فيها الإثبات و التنزيه من جهة أخرى . و هذا أمر ثابت قطعا على أساس قاعدة التنزيه الشرعية ، و من ثم فإنما توهّمه الرجل- و أمثاله- من وجود تشبيه ، و تعارض ، و إشكالات تتعلق بالصفات ، ما هي إلا توهمات لا وجود لها في الشرع الصحيح ، و لا في العقل الصريح . و أما الذي أوقعه في ذلك فسببان: الأول هو عدم الأخذ بالمنهج الشرعي في تفسير النصوص الشرعية ، و الثاني هو نفي الصفات و تعطيلها ، و الأخذ بالتأويل و المجاز التحريفيّين .

---

[358] حسن حنفي : من العقيدة إلى الثورة ، ج 2 ص: 269 .

و أما إشارته إلى الروايات المتعارضة ، و قوله بأن التأويل هو الكفيل بتجنبها. فالأمر ليس كذلك ،لأن قضية الروايات الحديثية و التاريخية المتعارضة ، تُحل على مُستويين: الأول هو جمع الروايات ، ثم تحقيقها بنقد أسانيدها و متونها معا ، فنأخذ بصحيحها ، و نترك سقيمها. وأما المستوى الثاني ، فهو إخضاع الصحيح منها للمنهج الشرعي في التفسير،ولا نُخضعها للتأويل التحريفي الذي يقول به الرجل .

و بما أنه لا وجود للتشبيه ،و لا للتجسيم في الشرع ،و أن الروايات الحديثية و التاريخية ، تُحقق أولا ، ثم تُفهم على أساس المنهج الشرعي في فهم الشرع و تفسيره ثانيا ، فإن الحل الذي طرحه الرجل لا يصح . لأنه بناه على مُشكلة وهمية لا وجود لها في الشرع و لا في الحقيقة من جهة ، و أن تأويله التحريفي لا يصلح حلا لآيات الصفات ، و لا للروايات المتعارضة من جهة أخرى . لأنه هو في ذاته مشكلة و ليس حلا، و قد سبق و أن أثبتنا أن منهجه يُؤدي بالضرورة إلى التعطيل الجزئي و الكلي معا فيما يتعلق بالصفات .

و القول الثاني مفاده أن حسن حنفي يرى أنه ((لا سبيل إلى الاحتراز من التشبيه إذن، إلا بآيات السلوب ، و في مقدمتها (ليس كمثله شيء ،و هو السميع البصير) . النفي قبل الإثبات ، النفي للتنزيه ، و الإثبات للتقريب إلى الأفهام ، و ليس لإثبات الصفات، و إلا وقعنا من جديد في مخاطر التشبيه ،و ربما التجسيم))[359] .

و أقول: إن قوله هذا غير صحيح في معظمه ، لأنه أولا لا يصح استخدام الانتقاء ، و الإغفال ، و التحريف ، في التعامل مع النصوص الشرعية ، لأن القرآن الكريم كتاب واحد مُحكم مُفصل ، يشرح نفسه بنفسه . و الرجل لم يلتزم بالمنهج الشرعي في فهم القرآن و تفسيره ، و تعامل معه بطريقة غير علمية . و ذلك أنه أثبت النفي الذي نصّت عليه الآية ، لكنه نفى الإثبات الذي أثبتته الآية نفسها ، من دون أي دليل صحيح و لا ضعيف من الشرع ، و لا من العقل ، و لا منهما معا . كما أنه فهم الآية و وجهها من خارجها بتأويل تحريفي لها ، و لم يفهمها من داخلها ، و بالمنهج الشرعي في التفسير. إنه لم يفعل ذلك ، و زعم أن إثبات الصفات يُؤدي على التشبيه ، لأنه نظر إليها من خلال مفهومه التحريفي لمعنى التشبيه . مع أن الآية التي ذكرها تُبطل زعمه ، لكنه حرّفها ،و قوّلها ما لم تقل. وهي قد أثبتت الصفات و نزّهتها ، و نفت عنها التشبيه و التجسم ، و النفي و التعطيل ، لكن الرجل تسلّط عليها بالتأويل التحريفي ، فأفسد معناها ، و وقع في النفي ، و التعطيل ، و التناقض .

كما أن تلك الآية أثبتت لله تعالى الذات و الصفات ، و نفت عنها مماثلتها للمخلوقات ،و ليس فيها ما يُشير إلى أن هذا الإثبات هو لمجرد التقريب للأذهان فقط ،و ليس من أجل الإثبات . فزعمه لا يصح ، و هو افتراء مُتعمد على الآية و الشرع كله . لأن الله تعالى وصف نفسه بصراحة أنه سميع و بصير، كقوله : { وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ }-سورة الشورى:11-،{قَالَ لَا تَخَافَا إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى }-سورة طه:46-، فواضح من ذلك أن الله تعالى أثبت لنفسه السمع و البصر ، مع

[359] نفس المرجع ، ج 2 ص: 203 .

عدم المشابهة و المماثلة . فهذا هو التنزيه الذي أثبته الشرع ، و يقول به العقل الصريح . و أما التنزيه المزعوم الذي قال به حسن حنفي و أمثاله ، فهو النفي و التعطيل ، المتضمن للتشبيه أيضا .

و ثانيا إن في كلام الرجل تناقضا واضحا، و ذلك أنه إذا كانت الصفات الواردة في الشرع ليست صفات على الحقيقة ،و إنما ذُكرت للتقريب إلى الأفهام ،و ليس لإثباتها . فأية فائدة ،و أية جدوى من ورود آية التنزيه ؟ ، و ماذا نُنزه ؟ . كما أن الرجل كان قد نفى الصفات كلية ، ثم زعم هنا أن تلك الآية ((ليس كمثله شيء و هو السميع البصير)) تضمنت نفيا للتنزيه ، فماذا ننفي ، و ماذا نُنزه ، بما أن الرجل كان قد نفى الصفات ،و زعم أن الآية لم تُثبت صفات،و إنما هي للتقريب فقط ؟ ؟ . فالرجل مُتناقض ، و مُحرّف للآية ، التي أثبتت لله ذاتا و صفات ، و نفت عنها مشابهتها لذوات و صفات المخلوقين . فجاء الرجل فأنكر الإثبات ، و أخذ بالنفي ، مع أن القول بالنفي يستلزم الإثبات ، و إلا ماذا ينفي ؟ .

و بذلك يتبين أن الأخذ بالنفي و الإثبات كما وردا في تلك الآية لا يُوقعان في التشبيه و لا التجسيم . و من يزعم ذلك فهو يطعن في الشرع و يُحرفه ، و ينفي و يُعطل ما أثبته الله لنفسه في أعظم أية تتعلق بالصفات تنزيها و إثباتا من جهة ، و يُوقع صاحبه في التعطيل و التشبيه من جهة أخرى .و ذلك لأن زعمه يُوصله بالضرورة إلى وصف الله بالجمادات و المعدومات .

و أما ما قاله الرجل عن التقريب إلى الأفهام ، فالأمر ليس كما فهمه ، و أراد أن يُوهمنا به. لأن التقريب الصحيح ، معناه أن هذا التقريب لا يعني نفي الصفات ،و إنما يعني إثباتها بأسماء تُشبه بعض أسماء الصفات التي عند الإنسان ، كالسمع و البصر ، و القدرة و الكلام من جهة ، ثم نفي مُشابهتها لذات الله تعالى و صفاته في الكُنه والحقيقة من جهة أخرى . فالتقريب الصحيح المقصود هنا ليس هو في نفي الصفات ،و إنما هو في الاشتراك في الأسماء فقط ، مع التباين الكلي في حقيقة الذات و الصفات ، على أساس التباين بين الخالق و المخلوق .

و أما القول الثالث-المطروح كحل لقضية الصفات- فمفاده أن حسن حنفي قال: إن القول بأن الصفات في الإنسان على الحقيقة ، و في الله على الحقيقة ، هو مُستحيل، لأنه لا يمكن إدراك الله في الحقيقة . بمعنى أنه مُتصف بها حقيقة . و لا يمكن تصوّر-ذلك- إلا بقياس الغائب على الشاهد . و لا يمكن أن تكون الصفات في الله و الإنسان معا . لأنها ((تقوم كلها على قياس الغائب على الشاهد ، و الله الغائب، و الإنسان هو الشاهد)) . و الإنسان لا يعرف إلا نفسه ، و لا يقيس إلا على ذاته. ثم ذكر أن الصواب في الموضوع هو أن تكون ((الصفات في الإنسان على الحقيقة ،و في الله على المجاز.لأن الإنسان له سمع ، و بصر، وكلام . ثم يُسقط خصائصه على غيره في ظروف نفسية و اجتماعية مُعينة))[360] .

و أقول: إن الرجل إما أنه لا يعي ما يقول ، و إما أنه صاحب هوى يتعمد ذلك ، و مُصر عليه لغايات في نفسه . لأن الحق واضح ، و هو مُصر على رفضه ، و التمسك بمنهجه الخاطئ المتعلق بالصفات ، الذي هو مُشكلة و ليس حلا ، و لا دليل

[360] حسن حنفي : المرجع السابق ، ج 2 ص: 553 .

صحيح عليه من الشرع ،و لا من العقل . و قد تبين من كلامه أن الرجل من مُشبهة الصفات والأفعال، فهو لا ينظر إلى الموضوع من منظور التنزيه الشرعي ، و إنما ينظر إليه من منظور التشبيه، ثم يستخدم التأويل التحريفي فيزداد انحرافا ،و يتحوّل التنزيه إلى نفي ، و تعطيل ، و تشبيه .

و ليس صحيحا أننا لا نستطيع التأكد من اتصاف الله تعالى بالصفات التي وصف بها نفسه ، فهذا زعم باطل ، و اعتراض لا يصح شرعا ، و لا عقلا ، و لا واقعا . فأما شرعا فإن الله تعالى هو الذي وصف نفسه بتلك الصفات ، فوصف نفسه بأنه الرحمن الرحيم ،و السميع البصير، و الظاهر و الباطن،و القادر و الحكيم . و بما أن الله تعالى هو الذي وصف نفسه بذلك ، فهذا يعني أن كلامه حق ، و أنه من مصدر يقيني مُقدس ، و لا يُوجد أي كائن آخر يستطيع أن يتكلم عن الله و صفاته بطريقة صحيحة، و كاملة ، و شاملة ، و يقينية ، إلا الله تعالى . و هذا دليل قاطع دامغ كاف لإبطال مزاعم حسن حنفي .

و أما عقلا ، فإن الإنسان كما أنه يستطيع يُثبت و يصف صفات نفسه ، فإنه يستطيع أيضا أن يُثبت صفات لكائنات أخرى لم يرها، ولا تكون صفاتها مُخالفة ، ولا مُماثلة لصفاته بالضرورة . لأنه عندما يستخدم قياس الغائب على الشاهد لا يستخدمه دائما بطريقة و بصيغة واحدة ، وإنما يستخدمه حسب طبيعة الغائب الذي يقيسه على الشاهد . فالقياس الذي نستخدمه عند دراسة التاريخ الطبيعي للأرض، و نقيسه على حاضرها ، يختلف عن القياس الذي نستخدمه عندما ندرس التاريخ الطبيعي للحيوانات و نقيسه بحاضرها. و كذلك عندما ندرس التاريخ الطبيعي للإنسان ، لا يصح أن نطبق عليه مقياسا ، ثم نطبقه أيضا على الكائنات و الجمادات الأخرى . فإذا وصفنا رأس الإنسان ، و رأس الديناصور ، و رأس الجبل ، و رأس البركان ، فلا يصح أن نطبق على ذلك مقياس الغائب على الشاهد على أساس التماثل ، و إنما نطبقه على أساس عدم التماثل . و عليه فإن مقياس الغائب على الشاهد ليست له حالة واحدة ، بل له حالات ، هي: التماثل الكلي ، أو التماثل الجزئي، و الاختلاف الكلي ، أو الاختلاف الجزئي . و بذلك لا يصح القول بأن الإنسان لا يعرف إلا نفسه ، و لا يقيس إلا عليها على أساس التماثل الكلي .و إنما الصواب هو أن الإنسان يعرف أنه ليس هو الوحيد في هذا العلم ، و أن معه كائنات أخرى كثيرة تشاركه فيه ، تُشبهه في خصائص و تُخالفه في أخرى . و من ثم يجب عليه أن يستخدم مقياس الغائب على الشاهد حسب الحالات و الظروف، ولا يستخدمه بطريقة نمطية واحدة ، و هذا مُخالف لما قاله حسن حنفي ، و أراد أن يُوهمنا به .

و عليه فإن قياس الغائب على الشاهد فيما يتعلق بالله تعالى ، يجب استخدامه على أساس عدم المماثلة بين الخالق و المخلوق . و بذلك يسقط اعتراض حسن حنفي ، و يصبح ضده ، و هذا الذي لم يرد الرجل فهمه ، و زعم أنه مُستحيل تعصبا لباطله ، و لانحرافه المنهجي المتعلق بالصفات . و أما حكاية المجاز فقد سبق أن تناولناه بشيء من التفصيل، و بينا حقيقته، و بطلان استخدام حسن حنفي له بطريقته التحريفية المخالفة للشرع و اللغة العربية .

و أما واقعا ، فالعلم المادي المشهود- الطبيعي و البشري- شاهد قاطع دامغ على أن خالقه عظيم ، مُتصف بكل صفات الكمال من جهة ، وأن خالقه لا يُماثل مخلوقاته في ذاته و صفاته . فلو كان مثلها ما كان خالقا ، و ما استطاع خلق هذا الكون العظيم. و هذه نتيجة فطرية بديهية يقول بها العقل الفطري بداهة .

و بذلك يتضح جليا، أن الله تعالى ليس غائبا كما زعم الرجل ، بل هو معروف بمخلوقاته- كتابه المنظور- ، و بوحيه-كتابه المسطور-، فهو سبحانه الظاهر بمخلوقاته و وحيه ، و الباطن بذاته .

و أما القول الأخير- الرابع- فيتمل في أن الرجل يرى أن الطريقة المُثلى لإثبات التنزيه ، هي ((طريقة النفي ، نفي كل الصفات تحاشيا للتشبيه)) ، و قد يكون نفي كل شيء حلا للقضية من الأساس[361] .

و أقول: إن قوله هذا هو تكرار لما قاله سابقا ، ذكره بأسلوب آخر . و قد ناقشناه في ذلك ، و بينا بطلانه و تهافته،و مخالفته للشرع و العقل معا . لكننا- مع ذلك- نقول: إن إصرار الرجل على النفي هو موقف غير علمي ، و إصرار على الباطل . لأنه بما أن الله تعالى أثبت لنفسه صفات الكمال ، مع التنزيه و عدم المماثلة مع مخلوقاته ، فلماذا هذا الإصرار على النفي و التعطيل ؟ ، و ما الفائدة منه ؟ . إن إصراره هذا هو اعتداء على الشرع و العقل ، و خروج عن المنهج العلمي الصحيح ، و إصرار على التحريف و التعطيل و مغالطة الناس .

و واضح من ذلك أيضا، أن الرجل ينطلق من خلفيات مذهبية ليصل إلى تحقيق غايات في نفسه . لذا وجدناه مُصرا على نفي ما أثبته الله تعالى لنفسه من جهة ، و لا يُبالي بالتناقض ،و النتائج الخطيرة التي أوصله إليها إصراره على النفي و التعطيل ،والتأويل التحريف . من ذلك أنه وقع في تناقض واضح ،و لم يُبال به، و هو أنه نفى كل الصفات كلية كحل للمشكلة المزعومة ، ثم زعم أن ذلك هو الطريقة المُثلى لإثبات التنزيه ، فأي تنزيه بقي ، بعدما نفينا كل الصفات ؟؟ ، إنه لم يبق إثبات لكي نُنزهه ، وإنما أوصلنا النفي الكلي إلى التناقض ،و نفي وجود الله ، عندما وصفناه بالمعدومات . و عليه فإن التنزيه المزعوم لن يتحقق بالنفي الجزئي ، و لا بالكلي ، و إنما يتحقق بالإثبات و عدم المماثلة .

و نسي الرجل، أو تناسى أن القول بالنفي الكلي للصفات ليس حلا للقضية من أساسها ، و لا هو طريقا للتنزيه المزعوم. و إنما هو –في الحقيقة- إنكار لوجود الله تعالى ،لأن الذي لا صفات له هو المعدوم ، و أما الموجود فلا بد له من صفات تليق به ، و يستحيل أن يُوجد كائن بلا صفات . و بما أن الرجل مُصر على نفي الصفات و إنكارها ، فإن موقفه يُؤدي بالضرورة إلى التعطيل الجزئي فيشبه الله بالجمادات ،و أو إلى التعطيل الكلي فيجعله من المعدومات ، و المعدوم لا وجود له في الواقع . و لا ننسى بأن الرجل كان قد صرّح بأنه لا يُؤمن بالله خالقا للعالم ،و لا مُباينا له ، و بما أن الأمر هكذا ، فلماذا حسن حنفي يختفي وراء الصفات و ما يتعلق بها ،و يُدافع عن موقف المعتزلة، و يُخالفه أيضا ؟ .

---

[361] نفس المرجع ، ج 2 ص: 211، 231 .

و بذلك يتبين أن الرجل لم يُقدم حلا لمشكلة الصفات، التي هي في الحقيقة ليست مُشكلة أصلا ،و إنما هي مُشكلة بمفهومه الخاطئ في موقفه من الصفات من جهة ،و أنه وقع في التعطيل و التشبيه من جهة أخرى ، و قد سبق أن فصلنا ذلك فلا نعيده هنا . فالرجل لم يُقدم حلا ، و إنما وقع في مشكلة لا حل صحيح لها إلا بالعودة إلى الطريقة الشرعية في التعامل مع آيات الصفات .

و أما الموقف الرابع فيتعلق بقضية ما يُعرف ب: هل الصفات عين الذات ، أو زائدة على الذات . فذكر حسن حنفي أن الأشاعرة و أهل السنة قالوا بتعدد القدماء ، بإثباتهم للصفات الزائدة على الذات[362] .

و أقول: إن قوله هذا غير صحيح في معظمه، و فيه غموض و تغليط ، لأنه إذا كان المقصود من ذلك : القول بتعدد الذوات القديمة ، فهذا كلام باطل ، و شرك ، و قول بتعدد الآلهة ، لا يقوله مسلم أبدا . و أما إذا كان المقصود من ذلك إثبات الصفات الأزلية للذات الإلهية الأزلية –القديمة- ، فهذا صحيح ، لأن الصفات تابعة للذات و لا تنفك عنها . و من ثم فإذا كانت الذات أزلية ، فهي أزلية بالضرورة ، و ذاتها غير مُتعددة ، و إذا كانت الذات مخلوقة ، فصفاتها مخلوقة حادثة بالضرورة أيضا. و عليه فإن حكاية الصفات الزائدة على الذات ، أو غير زائدة عليها ، لا معنى لها ،و في غير محلها .

و بما أن أهل السنة- سلفا و خلفا- يقولون بوحدة الذات الإلهية ، فلا يصح اتهام حسن حنفي لهم و المزايدة عليهم ، بأنهم يقولون بتعدد القدماء . فهذا اتهام مشبوه ، و فيه تغليط ، لأنه يجب التفريق بين القول بتعدد القدماء كذات ، و هذا هو المحظور ، و بين القول بتعدد القدماء ، بمعنى تعدد الصفات الأزلية التابعة للذات الإلهية الأزلية-القديمة-،و هذا صحيح و ضروري، لأن الصفات تابعة للذات و لا تنفك عنها كما سبق أن بيناه . لكن حسن حنفي اكتفى بالاتهام من دون تحديد له ، علما بأنه يقصد بتعدد القدماء ، القول بإثبات الصفات و تعددها، و بما أنه ينفي الصفات مُطلقا ،فإنه اتهم مخالفيه بذلك الاتهام الباطل المشبوه .

و أما ما قاله عن الأشاعرة و أهل السنة ، فإن السنيين المتقدمين لم يقولوا بأن الصفات زائدة على الذات ، ولا هي عين الذات ،و إنما أثبتوا لله تعالى صفات الكمال الواردة في الشرع ،و أن الذات الإلهية لا تنفك عن الصفات ، كالعلم ،و القدرة[363] .والذين قالوا منهم بأن الصفات زائدة على (الذات لم يقصدوا القول بتعدد القدماء كذات ،و إنما كان قصدهم هو أنها زائدة على ما أثبتة نفاة الصفات من الذات . فإنهم أثبتوا ذاتا مجردة لا صفات لها ، فأثبت أهل السنة الصفات زائدة على ما أثبته هؤلاء فهي زيادة في العلم و الاعتقاد و الخبر لا زيادة على نفس الله ﷻ و تقدست أسماؤه بل نفسه المقدسة متصفة بهذه الصفات لا يمكن أن تفارقها فلا توجد الصفات بدون الذات و لا الذات بدون الصفات)[364] .

---

[362] نفس المرجع ، ج 2 ، ص: 121 .

[363] ابن تيمية : مجموع الفتاوى ، ج 17 ، ص: 161 ، 162 .

[364] نفسه ، ج 17 ، ص: 162 .

و ذكر حسن حنفي أن المعتزلة قالوا بتساوي الذات والصفات[365] . بمعنى أنهم قالوا: إن الصفات عين الذات. و هم قالوا بذلك بعدما نفوا الصفات الإلهية و عطّلوها كما هو معروف عنهم ، و سبق أن ذكرناه . و ذكر الشيخ ابن تيمية أن المعتزلة نفوا أن يكون ((لله وصف قائم: علم ، أو قدرة ، أو إرادة ، أو كلام)) . ثم صاروا يقولون:" هؤلاء أثبتوا صفات زائدة على الذات ، وقد صار طائفة من مناظريهم الصفاتية يوافقونهم على هذا الإطلاق ويقولون الصفات زادة على الذات التي وصفوا لها صفات و وصف، فيُشعرون الناس أن هناك ذاتا متميزة عن الصفات، وأن لها صفات متميزة عن الذات" ، فيُشنع نفاة الصفات على هؤلاء بشناعات[366] .

علما بأن موقف المعتزلة فيه تناقض صارخ بسبب انحرافهم المنهجي في موقفهم من الصفات الإلهية. لأن قولهم بأن الصفات عين الذات، هو نفي لموقفهم المُنكر و النافي للصفات و المُعطل لها كلية. لأن قولهم بأنها عين الذات ، هو إثبات لها ،و ليس نفيا و لا تعطيلا لها . فمرة ينفونها بدعوى التشبيه ، و مرة يُثبتونها بدعوى أنها عين الذات و ليست زائدة عليها. و هذا تناقض صارخ ، لأن حكاية عين الذات ، أو أنها زائدة عليها ، كلام زائد ،و لا يُقدم و لا يُؤخر في حقيقته، و لا معنى له. و ليس أمامهم إلا النفي المُطلق لها، أو الإثبات الكلي لها وفق الطريقة الشرعية . فإما أن الله تعالى مُتصف بصفات الكمال، و إما أنه غير مُتصف بها ،و أما حكاية عين الذات ، أو زائدة عليها ، فهي حكاية باطلة من أساسها ، و هي لعب بالألفاظ ،و رجم بالغيب .

و ليس صحيحا أن نفي الصفات يُؤدي إلى التنزيه ، فهذا تغليط ، و زعم باطل، لأن نفي الصفات يُؤدي إلى التعطيل ، و قد يُوصل أصحابه إلى التعطيل الكلي ، و من ثم نفي وجود الله أصلا. و هذا يُوقع المعتزلة في تناقض آخر، و هو أنهم يُؤمنون بالله تعالى ، و إيمانهم هذا ينقض عليهم نفيهم للصفات و إنكارهم لها . لأن كل موجود لابد له من صفات تليق به بالضرورة ،و الذي ليس له صفات هو المعدوم . فنفيهم للصفات أوصلهم إلى التعطيل الجزئي و الكلي ، و إيمانهم بالله يستلزم إثبات صفاته ، ،و هذا ينقض عليهم قولهم بنفيها و إنكارها ، و من ثم تعطيلها . فالمعتزلة في تناقض، و في تخبط لا مخرج لهم منه إلا بالعودة إلى الشرع، و فهمه بالمنهج الشرعي الصحيح في مجال الصفات ،و في كل مجالات الشرع الأخرى للتخلص من التأويل التحريفي ، الذي أفسد عليهم مذهبهم . لكن المعروف عن المعتزلة القدماء منهم والجدد، أنهم ظلوا على انحرافهم و تناقضهم ، و لم يُغيّروا منهجهم رغم ظهور بطلانه، و مخالفته للشرع و العقل معا .

و أُشير هنا أيضا إلى أن مما يُبطل حكاية الصفات عين الذات ، أو أنها زائدة عليها ، أمران: الأول هو أن الشرع أثبت لله تعالى صفات الكمال ، و لم يُفرق بين هل هي عين الذات ، أو أنها زائدة عليها ؟ . مما يعني أن الحكاية برمتها لا معنى و أهمية لها . و الثاني هو أن كلا من قال بأحد الرأيين يكون قد خاض في أمر غيبي لا يُمكنه إدراكه ،و لا له من الشرع شاهد على رأيه ، و من ثم يكون كلامه رجما

---

[365] حسن حنفي : الدين و الثورة في مصر ، ج 7 ص: 42 .

[366] ابن تيمية : المصدر السابق ، ج 5 ص: 335 .

بالغيب، و لا قيمة له شرعا و لا عقلا و لا علما . و لا يحق لأحد من الطرفين أن يجزم برأيه، لأن الحكم على الشيء جزء من تصوّره . و من ثم فإن الخوض في ذلك مرفوض، و لا يصح .

و تلخيصا لما ذكرناه، يمكن حصر تناقضات المعتزلة في موقفهم من الصفات في ثلاثة تناقضات أساسية : أولها هو أنهم نفوا ما أثبته الله تعالى لنفسه من الصفات ، و هذا أوقعهم في تناقض واضح مع الشرع الذي يُؤمنون به ، و هو يفرض عليهم الإيمان بكل ما جاء به . و الثاني هو أن إيمانهم بوجود الله يُلزمهم إثبات صفاته ، و إلا فهم لا يُؤمنون به ، لأن اتصاف الله تعالى بصفات الكمال هو من ضروريات الألوهية . لكنهم مع ذلك نفوا صفاته ، فتناقضوا مع الشرع والعقل معا . و أما التناقض الأخير- الثالث- فهو أن نفيهم للصفات ، و إصرارهم على إنكارها يُلزمهم إنكار وجود الله تعالى ، لأن الذي لا صفات له هو المعدوم ، و بما أنهم يُؤمنون بالله ، فهذا يعني أنه موجود ، و بما أنه موجود فهذا يستلزم اتصافه بصفات الكمال ، و هذا ينقض نفيهم للصفات ، و من ثم فهم متناقضون مع أنفسهم .

و زعم الرجل أيضا أن ((إثبات الصفات زائدة على الذات ، و إثبات قدمها ، يُؤدي لا محالة إلى التشبيه . هناك صفات زائدة على الذات ، كالسمع ، و البصر ، و الكلام ، و الإرادة ، إثبات قِدمها يُوقع في تناقض . لأن الصفات الإنسانية لا تكون إلا حادثة ، في حين أن نفي الصفات ، و اعتبارها عين الذات ، ثم القول بحدوثها ، يُؤدي لا محالة إلى التنزيه . إذاً تبقى الذات وحدها قديمة خالصة ، و تُؤوّل الصفات كمعان للذات . فالسمع و البصر، و الكلام و العلم ، إدراكا و تعبيرا ، و الإرادة للقدرة تحقيقا ، و لا تُثار مسألة الصلة بين قدم الذات و حدوث الصفات))[367] .

و أقول: إن قوله هذا لا يصح ، و فيه تغليط و تناقض ، و تلاعب بالألفاظ . لأنه أولا إن الرجل اختبأ وراء حكاية الصفات زائدة على الذات لينفي الصفات ، و يتهم من يُثبتها بأنه يقول بالتشبيه لا محالة . و هذا اتهام باطل ، و قد سبق أن بينا أن تلك الحكاية غير صحيحة ، و لا جدوى منها ، و أن الذين قالوا بها من أهل السنة لم يقصدوا بها ما ذهب إليه حسن حنفي الذي شنّع به عليهم .

و بما أن كل موجود لا بد له من صفات تليق به ، و إلا كان معدوما ، فإن الله تعالى له صفات كمال تليق به ، و هي بالضرورة أزلية ، لأن الصفة تتبع الموصوف، و ليست منفصلة عنه . و من ثم فإن أزلية الذات تستلزم أزلية الصفات ، و هي صفة كمال في حق الله تعالى ، و لا يصح عدم اتصافها بها . و هذا ليس تشبيها ، و لا تجسيما ، و لا تكييفا ، و لا يُؤدي إلى ذلك أبدا ، و لا يُوجد في ذلك أي تناقض الذي أراد أن يُوهمنا به حسن حنفي . و إنما زعمه هو الذي يُوقع في التناقض ، لأنه لا يصح شرعا، و لا عقلا ، أن تكون الذات أزلية و صفاتها ليست أزلية مثلها ، بل بالضرورة أنها أزلية . و لا يصح أيضا أن تكون الذات مخلوقة، و صفاتها ليست مخلوقة مثلها ، بل أنها بالضرورة مخلوقة . و عليه فإن عدم إثبات الصفات الأزلية لله هو الذي يُوقع في التناقض ، لأن وجود الذات الأزلية يستلزم

---

[367] حسن حنفي : من العقيدة إلى الثورة ، ج 2 ص: 327 ، 328 .

اتصافها بالصفات الأزلية ، كما أنه لا ذات دون صفات ، و لا موجود دون صفات تليق به . و بما أن الله تعالى هو الحي الذي لا يموت ، و أنه هو الأول و الذي ليس قبله شيء ، و الآخر الذي ليس بعده شيء ، فصفاته أزلية بالضرورة .

و ثانيا إن ما ذكره عن الصفات الإنسانية ، من أنها لا تكون إلا حادثة ، فهو مثال ضده ، و ليس في صالحه ، لأنه شاهد على أن الصفات تابعة للذات ، فالذات الإنسانية مخلوقة ، فصفاتها مخلوقة هي أيضا . كما أن ذكره لهذا المثال هو دليل آخر على أن حسن حنفي من مُشبهة الصفات و الأفعال ، لا ينظر إلي الصفات الإلهية إلا من خلال نظرته إلى صفات المخلوق ، مُخالفا بذلك الطريقة الصحيحة في النظر إلى صفات الله على أنها لا تُشبه صفات المخلوق .

و أما الحل الذي طرحه الرجل ، فهو مُشكلة و ليس حلا ، لأن زعمه بأن نفي الصفات و اعتبارها عين الذات ، ثم القول بحدوثها يُؤدي لا محالة إلى التنزيه . هو زعم باطل و متناقض ، لأن نفيها ثم اعتبارها عين الذات هو تناقض ، بحكم أن نفيها يستلزم عدم إثباتها ، كما أن القول بأنها عين الذات يستلزم إثباتها ، و هذا نقض للنفي الأول . فإما أن تُنفى كلية ، و إما أن تُبت كلها .

كما أن قوله بحدوثها أيضا ، هو نقض للنفي الأول ، و مُخالف لإثباتها الأول ، بدعوى أنها عين الذات . فالرجل نفاها أولا ، ثم أثبتها ثانيا بدعوى أنها عين الذات ، و هذا يعني أنها أزلية أيضا ، بحكم أنها عين الذات التي هي أزلية بالضرورة . ثم أنه قال بحدوثها، و هذا يعني أنها ليست منفية ، لأنه أثبتها عندما قال بحدوثها . و ليست هي عين الذات ،و لا هي أزلية ، لأنه أثبتها و قال بحدوثها من جهة ، و شبهها بصفات المخلوق عندما قال بحدوثها من جهة أخرى ، لأن المخلوق هو الذي صفاته حادثة مخلوقة . فأين التنزيه المزعوم ؟، و متى كان نفي الصفات و تعطيلا يُؤديان إلى التنزيه ؟؟ .

وأما قوله بأن الذات تبقى وحدها قديمة خالصة بلا صفات، فهو رجم بالغيب ، و كلام على الله بلا علم ، و مخالف للشرع و العقل معا ، و ليس له على زعمه دليل صحيح من الشرع و لا من العقل ، و ليس عنده إلا الظن و الزعم ، و هذا ليس دليلا ، و لا يعجز عنه أحد . لأنه لا ذات دون صفات ، و لا موجود دون صفات ، و الإصرار على ذلك الزعم ، هو إصرار على الباطل و التناقض ، و مخالفة صريحة للشرع و العقل معا . كما أنه يُؤدي بالضرورة على إنكار وجود الله كلية ، و هذا قد انتهى إليه حسن حنفي ، عندما صرّح بذلك فيما تقدم ذكره من كتابنا هذا .

و تناقض مع نفسه أيضا عندما قال بتأويل الصفات كمعان للذات ، و أدخل السمع و البصر و الكلام ، في العلم إدراكا و تعبيرا ، و جعل الإرادة للقدرة تحقيقا . زعم ذلك على أساس زعمه بأن الذات وحدها هي القديمة ، و هذا تناقض صارخ ، لأن القول بإثبات تلك الصفات كمعان للذات ، هو نفسه إثبات لبعض الصفات من جهة ،و نفي للنفي الأول الذي نفى به كل الصفات من جهة أخرى . لأنه إذا كانت لهذه المعاني وجود حقيقي في الذات ، فهي صفات حقيقة بالضرورة . و إذا لم يكن لها وجود حقيقي في الذات ، فهي أوهام و ظنون ، و لعب بالألفاظ ، و تغليط للناس ، و لا يصح أبدا وصفها بأنها معان للذات .

كما أن إدخاله لصفات السمع و البصر و الكلام في العلم ، فهو إثبات لصفة العلم من جهة ، و إثبات لتلك الصفات باسم العلم من جهة أخرى . فالرجل أراد أن ينفي تلك الصفات ، فأثبتها من وراء صفة العلم ، و هذا تلاعب ، و تغليط ، و تدليس على الناس . فأصبحت صفة العلم تقوم بدور صفة السمع ، و البصر ، و الكلام ، فهي صفة مُتعددة المهام ، و بها أصبحت الذات الإلهية تسمع و تبصر و تتكلم بصفة واحدة . علما بأن تلك الصفات لا تنوب عن بعضها ، فالكلام لا ينوب عن العلم ، و لا العلم ينوب عن البصر ، و لو كان الأمر كذلك ما وصف الله تعالى نفسه بتلك الصفات منفردة . كما أن الرجل بإثباته لتك الصفات باسم العلم يكون قد نقض النفي الأول الذي نفى فيه كل الصفات ، كما أنه نقض الثاني بالنفي الأول .

علما بأن إثباته لصفتي العلم و القدرة يُوقعه في التشبيه أيضا ، لأن التشبيه عنده هو إثبات الصفات[368] . و بما أنه أثبت صفتي العلم و القدرة ، فهو إذن مُشبه و ليس مُنزها،و نقض نفيه الكلي للصفات . و ليس أمامه إلا نفي ما أثبته ، و بذلك يرجع إلى النفي الكلي الذي ينتهي به إلى إنكار وجود الله كلية ، و هذا أمر كان قد صرّح بها فيما تقدم من كتابنا هذا . و أما إذا أراد أن يخرج من ذلك ، فما عليه إلا أن يتخلى عن منهج النفي و التعطيل ، و يُثبت الصفات بالطريقة الصحية الموافقة للشرع الصحيح ، و العقل الصريح ، و بذلك يتخلص من مشكلة الصفات كلية، و يخرج من دائرة التناقضات التي لم يتمكن من الخروج منها ، و كانت تلازمه في كل خطواته .

و أما الموقف الخامس فمفاده أن حسن حنفي يرى أن التفويض في الصفات ، كقولنا: ((الله أعلم)) ، هو مُعارض بقراءة ((و الراسخون في العلم))-سورة آل عمران:7- ، إذا كانت الفاصلة بعدها . كما أنه خوف، و جبن، و إرجاء ، و هو إتباع لسلف الأمة ، ينتهي إلى التقليد[369] .

و أقول: إن ما قاله عن التفويض لا يصح، لأن التفويض في مجال الصفات عند السلف ، هو إثبات الصفات ، و الإقرار بها ، دون تشبيه ، و لا تجسيم ، و لا تكييف ، و لا تعطيل ، مع التفويض و التسليم لله تعالى في معرفة كنهها و حقيقتها[370] . و هذا موقف موضوعي صحيح ، موافق للشرع ، و العقل ، و العلم . لأنه لا يصح للعقل أن يخوض في أمور لا يُدركها ،و لا يتصوّرها ، و لا يُمكنه معرفة كنهها و حقيقتها . فإذا خالف ذلك ، و خاض فيما لا يُدركه ، و لا يعرفه ، و لا يُمكنه الوصول إلى معرفته، فإنه يكون قد خالف الشرع ، و العقل ، و العلم ، و ارتمى في أحضان المجهول و الأوهام ، و تكلم في أمور بلا علم ، و لا حجة، و ليس له في ذلك إلا الظن و الهوى، و الرجم بالغيب . فالتفويض ليس جبنا ، و لا

---

[368] سبق توثيق ذلك .

[369] حسن حنفي : من العقيدة إلى الثورة ، ج 2 ص: 203 .

[370] أنظر مثلا : الذهبي: السير ، ج 4 ص: 279، 280 ، ج 7 ص: 312 ، ج 10 ص: 80 ، 284 ج 11 ص: 376 ، ج 15 ص: 86 . و الخلال : السنة ، ج 3 ص: 259 . و البيهقي: الاعتقاد ، ص: 117 . و ابن أبي يعلى: طبقات الحنابلة ، ج 1 ص: 224 . و الموفق بن قدامة : ذم التأويل ، حققه بدر البدر ، ط1 ، الكويتت ، الدار السلفية ، ص: 222 و ما بعدها .

خوفا ، و إنما هو موقف شرعي ، و عقلي ، و علمي صحيح ، يقوم على معطيات صحيحة ، و مبررات عقلية واقعية وجيهة .
علما بأن التفويض لا يقتصر على الصفات الإلهية فقط ، فقد يمتد إلى مواضيع أخرى يعجز فيها الإنسان عن معرفة حقيقتها و كنهها ، فيُقر بوجودها ، و يتعامل مع ما يعرفه منها من صفات و خصائص ،و يترك ، أو يُفوّض ، أو يُؤجل معرفة ما يجهله منها لاحقا ، فقد يتوصل إلى معرفته مُستقبلا ، و قد لا يتوصل إلى معرفته أبدا . من ذلك : ظاهرة الكهرباء ، و الذرة ، و الجاذبية ، فالإنسان لا يعرف كنه و حقيقة هذه الظواهر الطبيعية ، لكنه تعامل معها ، و سخّرها لخدمته ، بناء على ما يعرفه منها من خصائص و مظاهر . فهو قد فوّض ، أو أجل ما لا يعرفه منها ، و تعامل مع ما يعرفه منها ، فلو بقي مُصرا على ضرورة معرفة كنهها و حقيقتها ، بدعوى عد التسليم بالعجز ، و الخوف ، و الجبن ، ما تقدمت أبحاثه العلمية في تعامله معها، و ما حقق ما حققه من انتصارات باهرة في مجال علم الفيزياء ، و التكنولوجيا . فهده الانتصارات و الكشوفات جاءت ثمرة لتعامله مع ما يعرفه منها .
فالتفويض الصحيح ، هو موقف علمي صحيح ، يتضمن الاعتراف بالعجز في الوصول إلى حقيقة ما لا يمكن الوصول إلى معرفته. فليس عيبا أن نُثبت لله تعالى صفات الكمال ، مع التنزيه و عدم المماثلة ، ثم تفويض معرفة كُنهها و حقيقتها لله تعالى ، ثم نقول: الله أعلم ، فهذا ليس عيبا ، و إنما هو عين الحق المُؤيد بالشرع ، و العقل ، و العلم . و إنما العيب هو القيام بخلاف ذلك ، فيقع صاحبه في التعالم ، و الغرور ، و رعونة النفس ، و القول بلا علم .
و عليه فإنه إدا ما اجتهد الإنسان في البحث ، و النقد ، و التحقيق ، بحثا عن الحقيقة ، و اكتشافا لسنن الطبيعة ، و بذل كل ما يستطيع للوصل إلى ذلك ، ثم قال: و الله أعلم . فهذا ليس عيبا ، لأنه في هذه الحالة لم ينف العلم عن نفسه ، و لا نفى بأنه لن يصل إلى أية حقيقة علمية، و إنما اعترف لخالقه بالعلم المطلق من جهة ، و اعترف أيضا بأن أعماله نسبية فيها الخطأ و الصواب من جهة أخرى . و هذا موقف صحيح يشهد له الشرع و العقل و العلم .
و هو-أي حسن حنفي- عندما استنكف من عبارة: الله أعلم ، بدعوى عدم التسليم بالعجز و النقص ، فقد عوّض ذلك بالتعالم ، و الدعاوى العريضة ، و المزاعم الباطلة، و كتبه التي بين أيدينا شاهدة على ما نقول ، فهي مملوءة بالأخطاء المنهجية والعلمية، و فيها كثير من الطامات و المغالطات ، و المخالفات الشرعية، و الأباطيل و المفتريات ، و قد سبق أن ذكرنا منها نماذج كثيرة ، و البقية تأتي لا حقا إن شاء الله تعالى .
و أما استشهاده بقراءة ((الراسخون في العلم)) إذا كانت الفاصلة بعدها . بمعنى أنها هكذا : ((و لا يعلم تأويله إلا الله و الراسخون في العلم)) . و ليس هكذا ((و لا يعلم تأويله إلا الله ، و الراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا)) . فهو جعل الراسخين في العلم يعلمون تأويله كالله تعالى . و هذا استدلال لا يصح لأمرين: الأول هو أن سياق الآية يشهد على أن الوقف غير صحيح ، لأن

قوله تعالى ((و الراسخون في العلم)) تابع لما يأتي بعده ، و ليس لما قبله ، بدليل سياق الكلام بعد ذلك ، و هو ((... و الراسخون في العلم **يقولون آمنا به كُل من عند ربنا** ...)) . فمن هم الذين يقولون ذلك ؟ ، و ماذا يقولون ؟ ، و لماذا يقولون ؟ ، إنهم الراسخون في العلم ، هم الذين فهموا ، و سلّموا ، و فوّضوا أمر معرفة ذلك لله تعالى . فهذا اعتراف منهم بالعجز عن فهم ، و وعي ، و ليس عن جهل و تعصب ، و لا عن سلبية و تقليد . علما بأن عدم الأخذ بما ذهبنا إليه يجعل الكلام ناقصا، و ليس لفعل القول: **((يقولون** آمنا به ...)) فاعل ، و يجعله بلا معنى أيضا ، مما يعني أن تسليمهم هو دليل دامغ على عدم علم هؤلاء بالتأويل الذي اختص به الله تعالى .

و الأمر الثاني هو أنه لا يصح لحسن حنفي الاحتجاج بقوله تعالى : ((و الراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا...)) ، لأنها آية نصت على التسليم و التفويض ، و هذا خلاف ما أراد أن يقوله الرجل الذي طعن في ذلك من جهة ، و على فرض أنها تحتمل ما ذهب إليه حسن حنفي ، فهي أيضا تحتمل خلافها كما بيناه من جهة أخرى . فهي إذن احتمالية ، و من ثم فلا يصح الاحتجاج بها ، لأنه إذا دخل الاحتمال سقط الاستدلال .

و يُلاحظ على الرجل أنه لم يُفرق بين الإتباع و التقليد ، مع أن الفرق بينهما أساسي و جوهري . و عليه فإن ذم إتباع السلف بدعوى أنه ينتهي إلى التقليد هو قول لا يصح ، و لا يليق. لأن الإتباع معناه :تبني آراء و أفكار، و اجتهادات أهل العلم، و الأخذ بها بناء على الدليل و الحجة . و أما التقليد ، فهو : الأخذ بآراء و أفكار ، و اجتهادات أهل العلم بلا دليل و لا حجة ، و لا مناقشة[371] . و عليه فإن إتباع آراء و اجتهادات أهل العلم من السلف و غيرهم ، ليس عيبا، و لا نقصا ، و لا يمنع من الاجتهاد و الإبداع ، و إنما المجتهد يستفيد مما عندهم عن وعي و فهم ، و يزيد عليها اجتهاداته و اختياراته . فهذا موقف علمي صحيح ، يقوم على الدليل ، فإذا ما وافق المتبع رأي عالم مُتقدم عليه ، أو معاصر له ، فهو في هذه الحالة ليس مُقلدا له ، و إنما وافقه بناء على الدليل الذي معه . وقد يُخالفه في آراء أخرى إذا كان دليله ضعيفا . فالحَكَمُ هنا هو الدليل لا التقليد ، و الحجة لا مكانة الرجال . فالإتباع ليس عيبا ، و إنما التقليد هو النقص و العجز في حق من يستطيع أن يجتهد . و من ثم فإن حسن حنفي لم يُوفق فيما قاله ، و لا أدري هل أنه لا يعرف الفرق بين الإتباع و التقليد ، أو أنه تعمد القول بذلك لغاية في نفسه .

و الموقف السادس يتعلق بصفة الكلام، و مفاده أن حسن حنفي زعم أن كلام الله بعدما نزل، و كُتب ، و قُرئ، أصبح عِلما إنسانيا، و ليس علما إلهياً[372].

و قوله هذا غير صحيح، لأنه لا تصح التسوية بين كلام الله و كلم الإنسان ، و الفارق بينهما هو الفارق بين الخالق و المخلوق. كما أن الكلام يُنسب إلى قائله ، و لا يُنسب إلى اللغة تُكلّم بها ، أو نُقل بها ، فقد يتكلم شخص واحد كلاما واحدا بخمس لغات، و يبقى كلاما واحدا منسوبا إلى قائله، و لا يُنسب إلى خمس لغات .

---

[371] عمر سليمان الأشقر : المدخل إلى دراسة المدارس و المذاهب الفقهية ، ص: 174 ، و ما بعدها ، ص: 215 .
[372] حسن حنفي : من العقيدة إلى الثورة ، ج 1 ص: 261 ، ج 2 ص : 259 .

كما أنه قد يتكلم عشرة أشخاص بكلام واحد ، أو مُختلف بعشر لغات ، فيبقى الكلام منسوبا إلى قائليه، و لا يُنسب إلى اللغة التي تُكلّم بها . ففي كل الحالات تبقى اللغة وسيلة ، و الكلام يُنسب إلى قائله ن، و ليس إلى اللغة التي تُكلّم بها . و بما أن القرآن كلام الله لفظا و معنى، فهو كلامه ، و سيبقى كلامه مع نزوله باللغة العربية، و حتى و إن أنزله بغيرها، فسيبقى كلاما لله . لذا كانت كل الكتب الإلهية التي أنزلها الله تعالى بلغات مختلفة ، تمثل كلامه ، و لا تمثل اللغات التي نزل و كُتب بها ، فهي وسلة و ستبقى كذلك .

و الشاهد على ذلك أيضا، هو أن الله تعالى عندما أنزل القرآن،و أثناء نزوله، و تدوينه باللغة العربية ، و قراءة المسلمين له، فإنه كان كلام الله، و بقي كلامه و كتابه، و وحيه ، لذا وصفه الله تعالى بقوله: {تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ }-سورة الزمر:1-،و {إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِن بَعْدِهِ }-سورة النساء:163-،و {وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلاَمَ اللّهِ }-سورة التوبة:6-. و قد كان رسول الله –عليه الصلاة و السلام- و صحابته و المسلمون من بعدهم يصفون القرآن الكريم ، بأنه كتاب الله ، و وحيه ، و كلامه[373] . فلو كانت طبيعة القرآن و صفته الإلهية تغيّرت بعدما نَزل و دُوّن و قُرئ ، ما وصفه الله ، و رسوله ، و المسلمون بأنه كلام الله و وحيه و كتابه . علما بأن الرجل عندما زعم ذلك لم يقدم دليلا صحيحا و لا ضعيفا على زعمه ، و إنما ذكر زعما بناه على رغبته وهواه لغايات في نفسه . و الزعم ليس دليلا ، و لا يعجز عنه أحد ، و ليس من العلم في شيء.

و عليه فإن القرآن الكريم هو كلام الله ابتداءً و انتهاءً ، فلم يتغير بنزوله ، و لا بتدوينه ، و لا بتلاوته ، و لا بفهمه ، و لن يتغير شيء منه ، لأن الله تعالى تولى حفظه ، و تحدى به الإنس و الجن معا. و لو كان كلاما عاديا لأمكن للإنس و الجن الإتيان بمثله ، و هذا لم يحدث ، و لن يحدث مستقبلا .

و زعم أيضا أنه يُوجد التباس حول: هل القرآن كلام الله باعتباره مصدر الوحي ، أو كلام الإنسان باعتباره مُتلقي الوحي و قارئه، و فاهمه . ثم انتهى إلى الزعم بأنه كلام الإنساني كون حديثا عن الله ، و ليس حديثا من الله[374] .

و أقول: إن أمر القرآن واضح وضوح الشمس ، لكن الرجل يُغالط ، و يتكلم بلا علم ،و يُدلس و يُشكك في حقيقة القرآن لغايات في نفسه . منها السعي لنفي الصفة الإلهية عن القرآن الكريم ، و ما يترتب عن ذلك من أثار خطيرة على دين الإسلام ، تصب كلها في صالح حسن حنفي ، و أمثاله من أدعياء العقلانية . إنه قال بذلك مع أن الحقيقة واضحة شرعا و عقلا و واقعا ، فأما شرعا فقد سبق أن بينا أن الله تعالى وصف القرآن- بعد نزوله و تدوينه- بأنه كتابه ، و وحيه ،و كلامه ، و وصفه بذلك أيضا رسول الله و صحابته و المسلمون من بعدهم .

و أما عقلا و واقعا ، فمن المعروف أن القول- أي قول- يُنسب لقائله ابتداء و انتهاء، و لا يُنسب لحامله ، و لا لكاتبه ، و لا لقارئه ، و لا إلى اللغة التي كُتب

[373] أنظر مثلا: الألباني: الصحيحة ، ج 1 ص: 168 ، ج 3ص: 24 . و صحيح و ضعيف النسائي، ج 3 ص: 455 . و مختصر العلو للعلي الغفار ، المكتب الإسلامي، بيروت ، ص: 16 ، 75 .

[374] نفس المرجع ، ج 1ص: 54 .

بها، أو تُكلّم بها .و هل نحن الآن عندما نطالع كتب حسن حنفي و ننتقدها ، هل هي تحمل كلامه ، أو كلام من يقرأها ؟؟ لاشك أنها تحمل كلامه ، و ستظل تحمله و لو قرأها كل البشر ، و ستبقى كذلك إلى الأبد . و لا شك أن من يقول خلاف ذلك فهو إما أنه لا يعي ما يقول ، و إما أنه صاحب هوى مُغالط مُتلاعب يتعمد التحريف لغايات في نفسه .

وبما أن القرآن كلام الله، و كل كلام يُنسب لقائله ابتداء و انتهاء ، فإن القرآن سيظل كلام الله لفظا و معنى، و لن يتغير أبدا . و من ثم فإن القرآن ليس حديث الإنسان من الله كما زعم الرجل ، و أراد أن يُوهمنا به . و إنما هو كلام الله ابتداء و انتهاء ، تكلّم به بنفسه عن ذاته وعن مخلوقاته ، و ضمّنه أوامره و نواهيه.و عليه فإن الإنسان عندما يقرأ القرآن يقرأ كلام الله حقيقة ، و لا يتحدث عن الله ،و لا عن نفسه . و نحن الآن عندما نقرأ كتب حسن حنفي فإننا نقرأ كلامه حقيقة ، بكلامه هو عن فكره و نفسه ، و لا نتحدث نحن عنه و لا عن أنفسنا، لكننا عندما نأتي نعرض فكره لنرد عليه مثلا ، يكون كلامنا هذا هو حديث منا عن حسن حنفي و فكره .

ثم أن الرجل عندما تطرق إلى اختلاف المتكلمين حول صفة الكلام الإلهي ، أهو مخلوق ، أو غير مخلوق ؟، و هل هو كلام الله حقيقة ؟، علّق على ذلك بقوله:((و الحقيقة أن هذا وضع خاطئ للمشكلة ، فالكلام لا يُنسب إلى شخص المُتكلم، أو حتى إلى السامع ، بل يُدرس في نفسه ، لا يحتاج الأمر إلى افتراض شخص مُتكلم. لأن الكلام موجود بالفعل بدليل الوحي ، لا يهم أن يكون الوحي كلام شخص مُتكلم ، بل هو مجرد كلام . و الذهن البشري يبحث بعد واقعة الكلام ،و ليس قبلها . المقصود من الكلام هو اتجاه الكلام و غايته ، و ليس مصدره و أصله)) . ثم زعم أنه ((لا يدل الوحي على أن هناك مُتكلما ، بل على أن هناك مُستمعا))[375] .

و نقضا لزعمه أقول: إن الرجل هو الذي أخرج الأمر من وضعه الطبيعي الصحيح ، إلى الوضع التحريفي التغليطي التدليسي . و زعمه هذا باطل جملة و تفصيلا ، و مُثير للضحك و الاستغراب معا ، و فيه تعمد في الافتراء على الشرع و على الناس . لأنه أولا إن الرجل لم يطرح حلا للخلاف الذي أشار إليه ، و إنما طرح باطلا جديدا ، لغاية في نفسه، هي : نزع الصفة الإلهية عن القرآن بطريقة تغليطية تحريفية ، بدعوى أن مصدر الكلام و صاحبه لا يهمنا ، من دون أن يُؤيد زعمه بدليل صحيح و لا ضعيف ، و من ثم فشل في الدفاع عن زعمه، و اكتفى بترديده. علما بأن الكلام-أي كلام- صادر من مُتكلم ، فهو بالضرورة تابع له ، و هو الذي يتحمل ما ينتج عنه ، و لا يصح نفي و إغفال مُتكلمه ، و لا نسبته إلى غير صاحبه ، و من يفعل ذلك فهو محرف و مُغالط .

و أما زعمه بأنه لا يهم أن يكون الوحي كلام شخص ، فهو مجرد كلام . فهذا زعم باطل ، لأن الوحي بما أنه كلام الله ، فلا يصح نسبته إلى غير الله ، و لا وصفه بأنه كلام شخص ، لأنه لا يصح وصف الله تعالى بأنه شخص ، فلا يُوجد

---

[375] نفس المرجع ، ج 2 ص: 443 .

دليل في الشرع وصف الله تعالى بأنه شخص . و من يفعل ذلك ، فهو مُحرف للشرع ، و مُعتد عليه .
و ليس صحيحا أن العقل البشري يبحث بعد الواقعة لا قبلها ، فهذا زعم باطل ، و افتراء على العقل و الواقع ، و تغليط و تدليس على القراء . لأن أي باحث يكتب في موضوع ما ، إلا و يتطلب منه الرجوع إلى الماضي و الخلفيات ،و عليه أن يقرأ ما قبل الكلام ، و ما بعده ، و ما تحته ، و ما بينه ، و ما فوقه . كما أن كثيرا من القضايا الفكرية و الاجتماعية لا يمكن فهمها صحيحا ، و وضع العلاج المناسب لها ، إلا بالعودة إلى أصولها التاريخية ، و خلفياتها المذهبية و المصلحية. و مثال ذلك : القضية الفلسطينية ، فإذا ما حاول باحث دراسة القضية الفلسطينية دراسة نقدية تحليلية شاملة، يجب عليه الرجوع إلى تاريخها ،و خلفياتها المذهبية والمصلحية،و إلى أقوال رجالها من الفلسطينيين ، و العرب ، و الغرب ، و اليهود . كما الغالب على الأطباء إذا جاءهم مريض سألوه عن تاريخه المرضي ، و حتى عن وضعه الاجتماعي . كما أن رجال القضاء لا يمكنهم إصدار الأحكام في معظم قضايا الناس إلا بالرجوع إلى تاريخها ، و دوافعها ، و خلفياته . و عليه فإنه واضح من ذلك أن حسن حنفي إما أنه لا يعي ما يقول ، و إما أنه صاحب يتعمد ذكر الأباطيل لغايات في نفسه .
و ثانيا إن تصوّر ذلك الزعم كاف لإبطاله ، لأنه سيؤدي إلى فوضى عارمة في كل مجالات الحية ، فتتعطل مصالحهم ، و تضيع حقوقهم . فماذا يحدث لو أن المحاكم تعاملت مع الأقوال، و الشهادات، و الشواهد، و التُهم المدونة عندها ، من دون تحديد لأسماء أصحابها و لا معرفة بهم ؟ ، و ما ذا يحدث لو أن الكُتب تُنشر من دون ذكر لمؤلفيها ، و من دون إرجاع الأقوال التي تضمنتها إلى أصحابها؟ ، و ماذا يحدث لو أن الجرائد و الصحف و المجلات ، تصدر من دون أن تحدد أسماء كُتاب مقالاتها ؟ ، و ماذا يحدث لو أن الطلبة قدموا أوراق الإجابة على الامتحانات من دون أن يذكروا أسماءهم عليها، و لا كتبوا عليها ما يدل على أصحابها ؟ ، و هل يُعقل أن يُطلب منهم ذلك ؟ ، و ماذا يحدث لو أن الوزارات و الهيئات، و المصالح الإدارية تُصدر أوامرها ، و مراسيمها من دون تحديد لمصادرها ، و لا لأسماء مسئوليها ، و لا لأسماء المعنيين بالأوامر ؟. و ماذا يحدث لو أن الشركات تُوظّف عمالها من دون أن تعرف أسماءهم ، و وضعياتهم الاجتماعية ؟ ، و هل يرضى حسن حنفي أن تُنشر كتبه من دون ذكر اسمه عليها ، أو تصدر باسم شخص آخر ؟؟ . و هل يمكن قراءة القرآن إذا حذفنا قائله ، و هو الله تعالى ؟ ، و هل يمكن قراءة القرآن إذا لم نُميز بين أقوال الأنبياء ، و الكفار ، و بين أقوال الملائكة و الجن و الشياطين ، و بين أقوال المؤمنين و الكفار ؟ ؟ . تلك التساؤلات و غيرها لم نجب عليها ، لأن إجابتها معروفة بداهة ، و من الخطأ الرد عليها ، فهي بذاتها شاهدة على بطلان زعم حسن حنفي .
و ثالثا إن حسن حنفي أوصله تعصبه للباطل حتى أنه أنكر المعروف من دين الإسلام بالضرورة ، عندما زعم أن الوحي لا يدل على أن هناك مُتكلما ، و إنما يدل على أن هناك مُستمعا . فهذا كذب ، و افتراء مُتعمد على الوحي ، لأن القرآن

نصّ صراحة في مئات الآيات على أنه كلام الله و وحيه و كتابه و شريعته ، و هو الذي أرسل رسوله بالهدى و دين الحق ، و هو الذي أرسل الأنبياء السابقين ، و أنه هو الذي خاطب الملائكة و إبليس و آدم ، و الشواهد القرآنية على ذلك كثيرة جدا، منها قوله تعالى :{تَنزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ }-سورة السجدة:2-،و{إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ }-سورة الأنبياء:92 -،و {وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِي وَلْيُؤْمِنُواْ بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ }-سورة البقرة:186-،و {قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ }-سورة المجادلة:1-،و {إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِن }-سورة النساء:163 .

علما بأن تحديد مصدر الكلام و صاحبه ضروري ، و هو الأصل في التعامل مع الناس ، و إلا أصبحنا نتعامل مع المجاهيل ، و بذلك تتعطل حياتنا. كما أن قيمة الكلام و أهميته يكمنان في المصدر القائل ، فشتان بين كلام الله و بين كلام البشر ، و بين كلام البواب و كلام المدير ، و بين كلام المدير و كلام الوزير ، و بين كلام الوزير و كلام رئيس الجمهورية. لكن قد توجد حالات استثنائية قليلة جدا يمكن فيها أن نتعامل مع بعض الأقوال لا يكون فيها معرفة قائلها ضروريا ، لكن هذه الأقوال نفسها قد تصبح معرفة قائلها ضروريا إذا تغير هدف و موضوع استخدامها ، فيصبح معرفة صاحبها مطلوبا . من ذلك أنه من الممكن أن نستفيد ببعض الحكم و الأمثال ، من دون حاجة إلى معرفة قائليها . لكن قد يتغير اهتمامنا فتصبح معرفة قائليها ضروريا ، كأن يقوم باحث بدراسة الأدب الشعبي من حِكَم، و قصص ، و أمثال في بلد من البلدان . لكن الرجل نسي ، أو تناسى الأصل في الكلام ،و جاء إلى الاستثناء النادر المحكوم بظروفه ، و ضخمه و جعله هو الأصل و القاعدة . فقلب الأمر ، وتحوّل الاستثناء من حبة صغيرة ، إلى قبة كبيرة . و هذا هو التحريف بعينيه ، خدمة لغايات مذهبية مُخطط لها سلفا .

و زعم أيضا أن القرآن واحد ، إذا قُرئ بالعربية فهو قرآن ، و ((بالعبرية فهو توراة ، أو زبور ، و بالسريانية فهو إنجيل ، الكلام واحد، و التعبير مُتعدد اللغات))[376]. و معنى زعمه هذا هو أن كلام الله واحد ، لا يتبعض ،و لا يتعدد بتعدد الأهداف و الغايات ، و المواضيع و الظروف . و هذا ليس كلامه ، و لا كلام المعتزلة الذين يأخذ بمذهبهم ،و إنما هو قول الأشاعرة أخذه حسن حنفي عنهم[377] . و هذا زعم باطل شرعا و واقعا ، و هو كلام على الله بلا علم ، و رجم بالغيب ، لم يذكر الرجل دليلا صحيحا و لا ضعيفا لتأييده ، و إنما اكتفى بالزعم ، و الزعم ليس دليلا ، و لا يعجز عنه أحد .

فأما شرعا فهو ظاهر البطلان من عدة أوجه : أولها هو أن كلام الله تعالى مُتعدد، و لا نهاية له، و أنه سبحانه يتكلم متى شاء ، و بما شاء ، و كيفما يشاء ، لقوله سبحانه:{قُل لَّوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَاداً لِّكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَداً }-سورة الكهف:109-،و {وَمَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ الَّتِي

---

[376] نفس المرجع ، ج 2 ص: 44 ، 440 .

[377] أنظر مثلا كتابنا : الأزمة العقيدية بين الأشاعرة و أهل الحديث ، ص: 118 و ما بعدها .

أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِن رُّوحِنَا وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِ وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ }-سورة التحريم:12-، {وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْياً أَوْ مِن وَرَاء حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلِيٌّ حَكِيمٌ }-سورة الشورى:51-،و{وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتعالى عَمَّا يُشْرِكُونَ }-سورة القصص:68- .

و الوجه الثاني هو أن الله تعالى تكلّم حقيقة مع بعض مخلوقاته بكلام مُختلف حسب موضوعه . فتكلم مع الملائكة و الشيطان ، و مع آدم و موسى وإبراهيم –عليهم السلام- ، كقوله سبحانه: {وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلاَئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُواْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاء وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لاَ تَعْلَمُونَ }-سورة البقرة:30-،و(وَكَلَّمَ اللّهُ مُوسَى تَكْلِيماً }-سورة النساء:164- {وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِـي الْمَوْتَى قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَى وَلَـكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءاً ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْياً وَاعْلَمْ أَنَّ اللّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ }-سورة البقرة:260-،و {لَمَّا جَاء مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَن تَرَانِي وَلَـكِنِ انظُرْ إلى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مكانه فَسَوْفَ تَرَانِي }-سورة الأعراف:143- .

و الوجه الأخير-الثالث- يتمثل في أن الله تعالى أنزل عدة كتب على رسله ، تحمل في طياتها وحي الله و كلامه ، كالتوراة ، والإنجيل ، و القرآن ، و هي تتضمن أصولا عقدية و تشريعية و أخلاقية واحدة ، لكنها مع ذلك فهي مُختلفة في كثير من تشريعاتها ، و شموليتها الزمنية و المكانية ، و في ظروفها و شخصياتها . و قد ميّز الله تعالى القرآن عن تلك الكتب بالإعجاز ، و الشمولية ، و الهيمنة ، و الحاكمية ، و الخلود . فلو كانت تلك الكتب تمثل كتابا واحدة ما ميزها الله تعالى باسمها ، و بكثير من مضمونها ، و خصائصها ، و لا خصّ القرآن بالإعجاز، بالخلود ، و الهيمنة ، و الشمولية ،و العالمية .

و أما واقعا فإنه بناء على التطور التاريخي ، لا يمكن أن يكون الكتاب اللاحق هو نفسه الكتاب السابق ، لأن الكتاب اللاحق نزل في ظروف غير ظروف السابق . لذا فمن الضروري نجد حوادث في الإنجيل لا نجدها في التوراة ، و نجد في القرآن حوادث و قضايا ، لا توجد في التوراة و لا الإنجيل ، كالحوادث التي سجلها القرآن و قد وقعت بعد إنزال التوراة و الإنجيل بقرون ، كحادثة أصحاب الفيل ، و بداية الدعوة الإسلامي، و ما حدث للمسلمين في العهدين المكي و المدني، من محن وغزوات، و صراع مع اليهود و المشركين ، و غير ذلك كثير جدا . فهذه الحوادث لا يمكن أن توجد في تلك الكتب لو قُرئ القرآن بالعبرية أو تُرجم إليها. و أليس من العناد و المُكابرة، و الجحود و التعصب للباطل أن يُقال: إن قوله تعالى : (تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ مَا أَغْنَى عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ سَيَصْلَى نَاراً ذَاتَ لَهَبٍ وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ فِي جِيدِهَا حَبْلٌ مِّن مَّسَدٍ }-سورة المسد :1-5-،و { فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَراً زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَراً وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولاً }-سورة الأحزاب:37-،و {لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شيئا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ

الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ }-سورة التوبة:25- . نعم إن القول بأن هذه الآيات هي نفسها تصبح موجودة في التوراة و الأناجيل لو قُرئ القرآن بالعبرية ، أو بالسريانية، هو كلام بطل و مُضحك ،و من يقول به فقد داس على عقله ، و أنه لا يعي ما يقول ، أو أنه صاحب هو يتعمد ذكر الأباطيل لغايات في نفسه .

و الواقع الصحيح شاهد على بطلان ذلك الزعم أيضا ، لأننا لو كتبنا القرآن بحروف عبرية ، أو سريانية –لاحظ لم نقل ترجمته- ثم قرأناه ، فإنه سيبقى كما هو قرآنا ، و لن يتغير . و أما إذا ترجمنا معاني القرآن إلى اللغتين العبرية و السريانية ،و غيرهما من لغات العالم – و هدأ قد حدث حقيقة- ، فإنه لن يتغير إلى كتب أخرى ، و سيبقى معبرا عن معاني القرآن الكريم .

علما بأن الذي يُغير معاني الكلام ليست اللغة، و إنما الذي يُغيره هو تغير موضوع الكلام حسب الزمان و المكان، و الظروف و الأحوال . و تبقى اللغة- في كل الأحوال- مجرد وسلة للتعبير لا غير . فإذا أفتى عالم بفتوى ما ، حول موضوع معين ، ثم نشرناها بين المسلمين حسب لغاتهم ، فإن الفتوى لا و لن تتغير . و إذا ما غيّر ذلك العالم فتواه لتغيّر الزمان و المكان ، و الظروف و الأحوال ، ثم نشرناها بين المسلمين حسب لغاتهم ، فهي أيضا لن تتغير ، و تبقى تُخالف الأولى، و تُمثل الرأي الجديد . و عليه فإن الذي يُغير معنى الكلام ليست اللغة ، و إنما هو تغير موضوع الكلام و ظروفه . و هذا أمر بديهي معروف ، لكن التعصب للباطل ، و للمذاهب المنحرفة ، يُوصل أصحابه إلى إنكار حقائق الشرع ،و الواقع، و بدائه العقول .

و أما نصر حامد أبو زيد فإنه يرى أن كلام الله تعالى يدخل في ((دائرة الأفعال الإلهية ، و ليس الصفات الأزلية القديمة المحايثة للذات)) . و أن ظهور الصفات في الفعل الإلهي هو ((التحقق التاريخي. من هنا يمكن القول: إن القول الإلهي " كن" في افتتاح الوجود، أو فيما يتلو ذلك من موجودات إلى أبد الآبدين ، يدخل دائرة الفعل الزماني، الفعل في التاريخ))[378] .

و أقول: إن قوله هذا غير صحيح في معظمه، لأن صفة الكلام هي صفة ذات أزلية، و كل صفاته سبحانه هي صفات ذات أزلية. و التفريق بين صفات الذات و الفعل ، هو تقسيم نظري مُبتدع ، لا ضير فيه إذا وُضع في مكانه الصحيح ، و أما إذا أُخرج من ذلك ، و أُسيء استخدامه فلا يصح ، و يجب رفضه . لأن الله تعالى وصف نفسه بصفات الذات و الأفعال معا ، من دون تفريق بينهما . و أفعاله سبحانه تقوم على صفاته، لأنه عندما وصف نفسه بأنه:{ سَمِيعٌ عَلِيمٌ }-سورة البقرة:227- ،و{ َهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ }-سورة الشورى:11- ، وصف نفسه أيضا بصفة الفعل بأنه يسمع و يرى ، في قوله:{قَالَ لَا تَخَافَا إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى }-سورة طه:46-، و عندما وصف نفسه بأنه: {إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ }-سورة الذاريات:58- فإنه وصف نفسه بصفة الفعل أيضا ، في قوله سبحانه:{زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَيَسْخَرُونَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ اتَّقَواْ فَوْقَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَاللّهُ يَرْزُقُ مَن يَشَاءُ

---

[378] نصر أبو زيد : التفكير في زمن التكفير ، ص: 207 .

بِغَيْرِ حِسَابٍ }-سورة البقرة:212- ، فهو سبحانه يسمع بصفة السمع ، و يرزق بصفة الرزاق ، و هكذا مع باقي صفات الأفعال ، فأفعاله سبحانه تقوم على صفاته الأزلية .

و عليه فإن صفة الكلام هي صفة ذات أزلية ، و لا تدخل في دائرة الأفعال الإلهية كصفة ، و إنما تدخل فيها كفعل للمتكلم ، فيتكلم سبحانه متى شاء ، و كيفما شاء ، و بما شاء . لذا يجب التفريق بين صفة الكلام كصفة ذات أزلية ، وبين فعل التكلم المتعلق بالإرادة الإلهية المطلقة، لأنه سبحانه{ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ }-سورة هود:107- . و فعل التكلم ،و كل صفات الأفعال لا تتعلق بصفاتها فقط ، و إنما تتعلق أساسا بالإرادة الإلهية، لأنه سبحانه فعال لما يريد ، فهو رزاق و رحيم ، لكنه يرزق من يشاء ، و يرحم من يشاء ، فالأفعال الإلهية كلها مُتعلقة بما يُريده و يختاره سبحانه و تعالى . و من خلال أفعاله تظهر آثار صفاته ،و ليست صفاته هي التي تظهر ، بدليل قوله سبحانه: {فَانظُرْ إِلَى آثَارِ رَحْمَتِ اللَّهِ كَيْفَ يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا إِنَّ ذَلِكَ لَمُحْيِي الْمَوْتَى وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ }- سورة الروم:50- .

و أما دخول القول الإلهي:((كن)) في دائرة الإيجاد و التكوين ،و التاريخ الإنساني ، فهذا صحيح ، يُشبه دخول الوحي الإلهي في حياة الإنسان ، لكن الأمر ليس كما ذهب إليه الرجل بعد ذلك . لأن وحي الله ، و عبارة (كن) ، كل ذلك من كلامه و وحيه سبحانه،و لم يتحوّل إلى مخلوق ، بدليل أنه سبحانه مع إنزاله للقرآن، و تدوينه و قراء الناس له ، وصفه بأنه كلامه، و وحيه، و كتابه ، و هذا سبق أن ناقشناه و بيناه .

و أما عبارة (كن) ، فهي من كلام الله ، يخلق بها ما يشاء و يختار ، لقوله سبحانه: {إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شيئا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ }-سورة يس:82- . فالله تعالى يخلق بعبارة(كن) ، و ليست هي المخلوقة ، و لا هي من مخلوقاته ، فهي من الكلام الإلهي الذي يُوجد الله بها المخلوقات ، لذا قال سبحانه: { أَلاَ لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ تَبَارَكَ اللهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ }-سورة الأعراف:54-، فعبارة (كن) من أمره سبحانه ،و هي من كلامه و ليست من مخلوقاته.

لذلك يجب التفريق بين الفعل و المفعول ، فالفعل هو من كلام الله و هو عبارة (كن) ، و المفعول هو ما نتج عن فعل (كن) ،و هو المخلوق . فالمفعول هو المخلوق ، و الفعل هو من كلام الله الذي هو عبارة (كن) . علماً بأن دخول الفعل الإلهي مجال التاريخ الإنساني بفعل (كن) لا يُخرجه من الكلام الإلهي ،و لا يجعله فعلا بشريا ، لأن الذي تحوّل إلى ذلك هو ما ترتب عن ذلك الفعل من آثار في حياة الإنسان .لذا ظل القرآن كلاما إلهيا مع أنه دخل مجال التاريخ الإنساني ، فقرأه الناس ،و دوّنه ، و حفظوه ،و تأثروا به ، لكنه مع ذلك ظل كلاما إلهيا لأنه من كلام الله و ليس من مخلوقاته .

و أُشير هنا إلى الرجل أخرج صفات الأفعال من أن تكون صفات ذات ، منها صفة الكلام ، ليصل إلى ما قاله المعتزلة قديما ، و هو القول بخلق القرآن ، و أنه مخلوق لا يختلف عن المخلوقات الإلهية الأخرى . لذا جعل كلا من الإيجاد، و

الخلق ، و الكلام من صفات الأفعال[379] . و معنى كلامه هو أن الخلق و الإيجاد أوجدا المخلوقات المعروفة ، و الكلام أوجد القرآن . و هذا لا يصح ، و تحريف للقرآن أيضا ، لأن أفعال الله تعالى كلها غير مخلوقة ، لأنها هي التي توجد ،و تخلق ، و ترزق ، و قد سبق أن بينا الفرق بين الفعل و المفعول ، أو بين الأفعال و المفعولات. و القرآن الكريم هو من كلام الله ، كما أن عبارة(كن) هي أيضا من كلامه سبحانه، دورها الإيجاد و التكوين ، كما أن دور القرآن هداية البشر لتعبيد العباد لرب العباد. و هذا خلاف ما أراد أن يُوهمنا به حامد أبو زيد . فالقرآن ليس مخلوقا ، و لم توجده عبارة(كن) ، لأن كلا منهما من كلام ،وليسا من مخلوقاته .

و أما الموقف السابع فهو امتداد للموقف السابق ، و يتعلق بموضوع خلق القرآن . فهل القرآن مخلوق ، أو غير مخلوق ؟ ، و هل هو قديم ، أو غير قديم ؟ . ذكر نصر أبو زيد رأي المعتزلة ،و انتصر له ، و انتقد مخالفيه ، و مفاده أنهم -أي المعتزلة- قالوا:إن القرآن حادث مخلوق ، لأنه ليس صفة من صفات الذات الأزلية ، فهو فعل إلهي ،و ليس صفة . فهو من صفات الأفعال التي لها تعلق بالعالم. و قالوا أيضا: إن صفة الكلام تستلزم وجود المخاطب الذي يتوجه إليه المتكلم بالكلام، و لو((وصفنا الله تعالى بأنه مُتكلم منذ الأزل أي كلامه قديم لكان معنى ذلك ، أنه كان يتكلم دون وجود مُخاطب)) ، قبل خلقه للعالم . و هذا يُنافي الحكمة الإلهية[380] .

و ذكر أيضا أن الفكر الديني عموما يستحضر المعنى السلفي لقدم كلام الله –أي القرآن- ، و هذا المفهوم قالت به فرقة كلامية ، لم يسمها الرجل . و هذه الرؤية تبناها الفكر الديني المعاصر، و ما يرتبط بها ، من معنى قِدَم القرآن و أزلية الوحي. و أشار الرجل إلى موقف المعتزلة، و مدحه و صوّبه .و ذكر أيضا أن الفكر الديني المعاصر قال بقِدَم القرآن و أزليته ، بوصفه صفة قديمة من صفات الذات الإلهية[381] .

و ذكر حسن حنفي أن الحنابلة – و جعلهم من الحشوية- قالوا: إن القرآن من كلام الله ، و هو قديم بالأصوات . لذلك سُمي مذهبهم بمذهب المُشبهة الحلولية المُجسمة. كما أنهم لم يُفرقوا بين القراءة و المقروء ، و لا بين التلاوة و المتلو[382] .

و أقول: إن قولهما غير صحيح في معظمه، لأنه أولا إن الصواب في مسألة كلام الله تعالى ، ليست كما ذهب إليه هؤلاء ، لأن الكلام كصفة يختلف عن الكلام كفعل و تعلق به ، فكصفة هو صفة ذات أزلية ،و ليست صفة فعل ، لكنها كفعل للمتكلم هي صفة فعل ، تتعلق بالإرادة الإلهية المطلقة ، في التكلم من عدمه ، فهو سبحانه يتكلم متى شاء ،و بما يشاء، و كيفما يشاء . لأنه سبحانه فعال لما يريد ، و يفعل ما يشاء و يختار . و من ثم فإن القرآن الكريم هو من كلام الله المُتعلق بفعله الإرادي عندما يُريد أن يتكلم ، لكنه-أي القرآن- ليس هو صفة الكلام الذاتية الأزلية .

---

[379] نفس المرجع ، ص: 209 .

[380] نفس المرجع ، ص: 200، 201 ، 206 .

[381] حامد أبو زيد : نقد الخطاب الديني ، ص : 202 ، 205 .

[382] حسن حنفي : من العقيدة إلى الثورة ، ج 2 ص: 436 ، 437 .

و القرآن الكريم- الذي هو من كلام الله – يختلف عن عبارة (كن) التي هي أيضا من كلام الله ، التي يخلق بها ما يشاء و يختار ، لقوله سبحانه: {إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شيئا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ }-سورة يس:82- . فهنا عندنا: فِعل و مفعول ، أمر و خلق ، لكن هذا لا ينطبق على القرآن ، لأنه من كلام الله فقط ، و ليس مُخصصا ليُخلق به ، و لا هو مخلوق ، فهو من كلام الله مُنزل لعبادة الله بشيرا و نذيرا . و من ثم فإن كلام الله تعالى مُتعدد ، و مُتبعض ، لا نهاية له ، منه عبارة(كن) ، و منه القرآن الكريم ، و منه تكليمه للملائكة و الشيطان ، و منه تكليمه لبعض أنبيائه . و كل ذلك من كلام الله ، ليس مخلوقا، على تنوّعه و تعدده .

و أما اعتراض المعتزلة بأن إثبات صفة الكلام لله يُؤدي إلى وصفه بأنه مُتكلم منذ الأزل ،و هذا ينافي الحكمة حسب زعمهم . فهو اعتراض لا يصح ، و فيه تغليط و جهل بالله تعالى ، و الصواب في ذلك ليس كما قال المعتزلة ، و لا كما قال الذين قالوا بقِدَم القرآن . لأنه يجب التفريق بين القرآن كجزء من كلام الله ، و بين صفة الكلام كصفة ذات أزلية قائمة بذاته سبحانه، و إثباتها لا يستلزم أن الله ظل يتكلم مُنذ الأزل، و سيظل كذلك إلى الأبد ، لأن الصفة كصفات ذات أزلية ، فعلها مُتعلق بالإرادة الإلهية المُطلقة ، بحكم أنه سبحانه فعال لما يريد ، و يفعل ما يشاء و يختار ، فيتكلم متى يشاء ، و بما يشاء، و كيفما يشاء، و هذا أمر نصّ عليه الشرع ، و هو من كمال الألوهية و ضرورياتها، و إلا كان الله عاجزا، و مناقضا لما نصّ عله سبحانه بأنه فعال لما يريد،و له الخلق و الأمر،و يفعل ما يشاء و يختار . و مثال ذلك- ولله المثل الأعلى- إذا قلنا: فلان كاتب ، هل معنى هذا أنه طول حياته و هو يكتب ، أو أنه يكتب متى يُريد ؟ ، لا شك أنه لا يكتب طول حياته ، و إنما يكتب متى يريد ، و هذا لا ينفي عنه صفة الكتابة ، و أنه موصوف بأنه الكُتاب ، فهي صفة ذاتية فيه ، و هو المُتحكم فيها ، و هذه صفة كمال لا صفة نقص. فإذا كان هذا حال صفة المخلوق ، فما بالك بحال صفة الخالق الفعال لما يريد ، و الذي على كل شيء قدير ؟ ؟ . و من ثم يتبين أن اعتراض المعتزلة هو اعتراض صبياني ، و باطل من أساسه ، و يدل على مدى جهلهم بالله تعالى .

و ثانيا ليس كل الفكر الديني المعاصر يقول بقِدم القرآن ، فالفكر المُتأثر بأصول المعتزلة في الصفات و غيرها، لا يقول بقدم القرآن كالفكر الشيعي مثلا[383] . و في أهل السنة من لا يقول بقِدم القرآن ، و يُمثل هذا الاتجاه كبار المدرسة السلفية من الحنابلة و أهل الحديث ، الذين يقولون: كلام الله غير مخلوق ، منه بدأ و إليه يعود .و أما ما قيل عن السلف و الحنابلة أنهم قالوا: إن القرآن قديم . فهذا غير صحيح ، و افتراء على القوم ، لأن أول من قال بأن القرآن قديم ، هو عبد الله بن كلاب البصري(ق:3 الهجري) ، و لم يُعرف ذلك عن احد من السلف . و المتواتر عنهم قولهم: القرآن كلام الله غير مخلوق ، و أن الله يتكلم بمشيئته و قدرته . و لم يقل أحد من أئمة السنة ، كأحمد و البخاري ، و ابن المبارك ، أن القرآن قديم . لكن أبا

[383] سيأتي توثيق ذلك لاحقا .

الحسن الأشعري قال برأي ابن كلاب بأن القرآن قديم ، ثم قال الأشاعرة بقوله من بعده[384] .

و ليس صحيحا أن مذهب الحنابلة سُمي مذهبهم بأنه مذهب المَشبهة الحلولية المُجسمة . فهذا الاسم المركب لا يُعرف به مذهب الحنابلة و أهل الحديث ، فهم لا يقولون بذلك أبدا، و إن كان بعض خُصومهم قد يكذبون عليهم ، و يتهمونهم بالتجسيم ، و التشبيه، والحشو، في إطار المجادلات و المهاترات التي كانت تحدث بينهم و بين معارضيهم[385]. كما أن قول حسن حنفي بأن الحنابلة لم يُفرّقوا بين التلاوة و المتلو، و بين القراءة و المقروء ، هو قول مُبالغ فيه أيضا ، فإذا صدق على بعض المنتسبين إليهم ، فإن كبار علمائهم فرّقوا بين ذلك صراحة ، و بينوا وجه الصواب فيه . منهم ابن قيم الجوزية في كتابه الصواعق المُرسلة على الجهمية و المعطلة ، فذكر أن كلا من أحمد و البخاري ، فرّقا بين صوت القارئ ، و هي التلاوة ، و بين كلام الله ، الذي هو المتلو و المقروء . ثم توسع في المسألة و بيّن وجهه الصواب فيها، و انتصر للرأي الذي فرّق بين التلاوة و المتلو ،والقراءة و المقروء[386] .

و إذا كانت المعتزلة قالت بأن القرآن مخلوق ، و الأشعرية بأنه قديم ، و لم يقل السلف و الحنابلة مخلوقا و لا قديما ، فأين الصواب في ذلك ؟. أنه سبق أن بينا أن قول المعتزلة بأن القرآن مخلوق ، هو قول غير صحيح . و أما القول بأنه قديم ، فهو أيضا لا يصح ، لأن القرآن ليس هو نفسه صفة الكلام الذاتية الأزلية ، و إنما هو فعل إلهي يتعلق بصفة الكلام ، فالله تعالى تكلّم بالقرآن ،و بغيره من الكتب السابقة ، و تكلّم أيضا مع بعض مخلوقاته . و هذا يعني أن كلامه سبحانه مَتعدد و مُتنوّع ، و ليس قديما لأمرين: أولهما هو أن كلام الله متبعض ، و متنوّع ، و متعدد ، تجلى في الكتب المُنزلة ، و في تكليم الله تعالى لبعض مخلوقاته ،و هذا يعني أن كلامه تعالى له بدايات و له نهايات ، بحكم أنه سبحانه يتكلم متى يشاء ، و بما يشاء ، و كيفما يشاء ، و من ثم فهو ليس قديما . و الأمر الثاني هو أن القول بقِدَم القرآن ، يُؤدي إلى تعدد القدماء و الأزليين ، بحكم أن كلام الله تعالى مُتعدد ، و مُتنوع ، منه القرآن الكريم ،و ملام الله الذي كلّم به بعض مخلوقات . و هذا لا يصح ، لأنه لا أزلي إلا الله تعالى بذاته و صفاته التي لا تنفك عن ذاته . و من ثم فإن القرآن الكريم لا هو مخلوق ، و لا هو قديم ، و إنما هو كلام الله منه صدر ،و إليه يعود ،و لا يصح وصفه بأنه مخلوق ، لأنه غير مخلوق ، كما سبق أن بيناه .و لا يصح وصفه بأنه قديم ، لأنه ليس قديما أيضا ، لأنه فعل لصفة الكلام الأزلية القائمة بالذات ،و الأفعال الإلهية تابعة لصفاتها الأزلية ، و لا تتحول إلى مفعولات أثناء فعلها . و عليه فلا يصح وصفها بأنها مخلوقة ، و لا بأنها قديمة ، و لهذا قال السلف عن القرآن: إنه كلام الله منه صدر ، و إليه يعود . فلا يحمل صفة الأزلي ، و لا صفة المخلوق ، لأنه ليس قديما ،و لا مخلوقا .

---

[384] أنظر : ابن تيمية : مجموع الفتاوى ، ج 5ص: 466 ، 497 ، 533 ، 556 ،557 ، ج 7 ص: 761 . و صديق خان القنوجي: قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر ، ص: 71 . و أبو بكر الباقلأن ي : الأن صاف ، ص: 89 ، 106 ، 107 .

[385] أنظر مثلا : كتابنا : الأزمة العقيدية بين الأشاعرة و أهل الحديث ، ص: 38 و ما بعدها .

[386] ابن قيم الجوزية : مُختصر الصواعق المرسلة على الجهمية و المعطلة ، دار الفكر ، بيروت ، 1998 ، ص: 660 و ما بعدها .

و الموقف الثامن مفاده هو أن نصر حامد أبا زيد زعم أن كلا من القرآن و عيسى-عليه السلام- هو كلمة الله ، و ذلك أنه إذا كان ((القرآن أُلقي إلى محمد ، فإن عيسى بالمثل كلمة الله { أَلْقَاهَا إلى مَرْيَمَ وَرُوحٌ }-سورة النساء:171-، أي أن أن محمدا يُساوي مريم ، و الوسيط في الحالتين جبريل ، الذي تمثل لمريم" بشرا سويا" ، و قد تمثل أيضا لمحمد في صورة أعرابي ، و في الحالتين يمكن القول :" إن كلام الله قد تجسد في شكل ملموس ، في كلتا الديانتين: تجسد في المسيحية في مخلوق بشري ، هو المسيح ، و تجسد في الإسلام نصا لغويا ، و في لغة بشرية ، هي اللغة العربية ، و في كلتا الحالتين صار الإلهي بشريا ، أو تأنسن الإلهي))[387] .

و أقول: إن كلامه هذا لا يصح ، و فيه تغليط ، و تحريف للشرع ،و إغفال لنصوص شرعية استبعدها الرجل لأنها تخالف زعمه و تنقضه من جهة ، و أنه لم يلتزم بالمنهج الشرعي في تفسير القرآن الكريم من جهة أخرى . فأهمل آيات ، و حرّف أخرى ، و وحمّل آيات ما لا تحتمل،و وجهها توجيهيا مذهبيا تحريفيا لغايات في نفسه ، أهمها : القول بخلق القرآن ، و أنه أصبح بشريا لا إلهيا ، و أنه لا فرق بين ما يقوله النصارى في المسيح ،و ما يقوله المسلمون في القرآن ، و أنه لا يصح للمسلمين أن يعترضوا على من يقول بأن الله تجسد في المسيح.

و دحضا لمزاعمه أقول: أولا أنه لا توجد أية في القرآن صرّحت بأن عيسى-عليه السلام- هو كلمة الله ، و إنما الموجود هو قوله تعالى : {إِذْ قَالَتِ الْمَلآئِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَجِيهاً فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ }-سورة آل عمران:45-،و { إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إلى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ }-سورة النساء:171-،و {قَالَ إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَاماً زَكِيّاً }-سورة مريم:19-،و {وَمَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِن رُّوحِنَا وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِ وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ }-سورة التحريم:12- . فهذه الآيات تشرح بعضها بعضا ، و ليس فيها تصريح بأن الكلمة التي أُلقيت إلى مريم هي: عيسى ، و إنما يتبين من مجموعها أن جبريل هو الذي تولى عملية التبشير و الخلق بأمر من الله تعالى ، فبشر مريم بكلام من الله تضمن تبشيرها بالغلام ، ثم تولى هو عملية الخلق بكلمة(كن) ، التي هي أيضا من كلام الله ، فخُلق عيسى -عليه السلام- ، فليس هو كلمة(كن) ، و إنما هو خُلق بها ، فهو مفعول لفعل(كن) .

كما أنه توجد آيات أخرى صريحة شرحت المعنى السابق بوضوح ، و بينت أن المقصود بالكلمة هي كلمة (كن) ، و ليس المسيح هو كلمة (كن) ، و إنما هو مفعول، و مخلوق ، و مُكوّن من كلمة (كن) ، بدليل الآيات الآتية : أولها هي أن الله تعالى نَصّ على أمر عام شامل يتعلق بكل المخلوقات ، مفاده هو أن الله تعالى يخلق بقوله: (كن) ، فينتج عن ذلك إيجاد المخلوق ، لقوله سبحانه: {إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ }-سورة يس:82-، و بما أن عيسى - عليه السلام – مخلوق ، و عبد الله و رسوله ، و ابن مريم ، و قد وصفه القرآن بذلك في عدة آيات

[387] حامد أبو زيد : نقد الخطاب الديني ، ص: 48 ، 205 .

، كقوله تعالى : {إِنْ هُوَ إِلَّا عَبْدٌ أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ وَجَعَلْنَاهُ مَثَلاً لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ }-سورة الزخرف:59-،و { إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللّهِ }-سورة النساء:171- و هذا يعني أنه - أي عيسى - ليس هو كلمة (كن) ، التي هي من كلام الله ، و إنما هو نتاج لها . فهو مُكوّن ، و مفعول ، و مخلوق بكلمة (كن).

و الآية الثانية هي قوله تعالى : {إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِندَ اللّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ ثِمَّ قَالَ لَهُ كُن فَيَكُونُ }-سورة آل عمران:59- ، و هذا دليل قاطع دامغ على أن عيسى مخلوق لله تعالى بكلمة (كن) ، و أن خلقه لا يختلف عن خلق آدم ،و لا عن خلق أي مخلوق آخر. و من ثم فإن عيسى-عليه السلام- ليس هو كلمة (كن) ، و إنما هو مفعول و مخلوق لها .

و الآية الثالثة هي أن الله تعالى عندما ذكر قصة مريم ،و ميلاد المسيح –عليهما السلام- في سورة مريم ، عقّب على ذلك بقوله سبحانه: {ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ سُبْحَانَهُ إِذَا قَضَى أَمْراً فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ }-سورة مريم:34-35-. فهذا شاهد دامغ قاطع على أن عيسى ليس هو كلمة الله، و إنما هو مخلوق بكلمة (كن) ، و ليس هو عبارة (كن) أيضا كما زعم الرجل .

و ثانيا إن مما يُبطل زعمه أيضا ، هو أن الفارق واضح بين كلام الله الذي منه القرآن الكريم ، وبين عيسى-عليه السلام- الذي هو مخلوق لله بكلمة (كن) ، بدليل أن الله تعالى وصف عيسى بأنه عبده و رسوله ، و أنه ابن مريم ، و أنه مخلوق بكلمة(كن) كباقي المخلوقات ، و أنه لن يستنكف بأن يكون عبدا لله . لكنه لم يصف القرآن بذلك ، و لا بصفة واحدة من تلك الأوصاف ، فلم يصفه بأنه عبده ، و لا أنه رسوله ، ولا أنه مخلوق بكلمة (كن) ،و لا أنه ابن كذا . كما أنه سبحانه لم يُقارن بين القرآن و عيسى ، كما قارن بينه-أي عيسى- و آدم . و من جهة أخرى فإنه سبحانه وصف القرآن بأنه كلامه و وحيه ، و أنه في لوح محفوظ ، و لم يصف عيسى بذلك . فالفرق واضح بين القرآن و عيسي ، فالقرآن ليس هو كلمة (كن) ، و إنما هو من كلام الله ، و تلك الكلمة هي أيضا من كلام الله ، و من كلامه الموجود في القرآن أيضا ، و هي عبارة مُخصصة للخلق ، خُلق بها عيسى بن مريم و كل المخلوقات ، و أما القرآن فهو كلام الله المُعجز المنزل على رسوله محمد –عليه الصلاة و السلام- لتعبيد العباد لرب العباد .

و بناء على ذلك فبما أن القرآن كلام الله نزل باللغة العربية ، فهو ليس مخلوقا بنزوله بها ، و ما اللغة إلا وسيلة تجلى فيها كلام الله تعالى ، كما تجلى من فبل في لغات أخرى . لكن عيسى –عليه السلام- لم تتجسد فيه كلمة الله(كن)، و إنما خُلق بها، كما خُلقت بها كل المخلوقات .

علما بأن الله تعالى أخبرنا أنه بَشّر بعض الأنبياء بأنه سيرزقهم بالولد بعدما كبروا ، كإبراهيم ، و زكريا –عليهما السلام- ، و كما بشر هؤلاء ، فقد بشّر أيضا مريم بأنه سيرزقها بالمسيح عيسى بن مريم . فكانت البشارة بكلام من الله بواسطة الملاك جبريل ، و أما عملية خلق هؤلاء ، و منهم المسيح ، فتمت –في كل الحالات- بكلمة (كن) . فالمسيح إذن ليس هو كلمة الله .

و ختاما لهذا المبحث يتبين أن نفي المعتزلة – و أمثالهم- للصفات الإلهية هو موقف غير صحيح، مُخالف للشرع و العقل معا . لأنهم نظروا إليها بمنظور التشبيه لا التنزيه . لذا قلنا: إن هؤلاء من مُشبهة الصفات و الأفعال ، فانتهى بهم ذلك إلى التعطيل الجزئي و الكلي من جهة ، و شبّهوا الله تعالى بالجمادات و المعدومات من جهة أخرى . فلا هم أخذوا بالتنزيه الصحيح ، ولا هم تخلّصوا من التعطيل و التشبيه .

رابعا: أباطيل تتعلق بالجبر و الاختيار،و الشر و الخير في العالم:

يتضمن هذا المبحث طائفة من الأباطيل قال بها بعض أدعياء العقلانية ، تتعلق بموضوع الجبر و الاختيار ، و وجود الشر و الخير في العالم ، سنذكرها من خلال المواقف التالية : أولها هو أن حسن حنفي زعم أن نفي الصفات الإلهية له صلة بإثبات أفعال الإنسان ، ثم زعم أن ((إثبات قِدَم الإرادة يُؤدي إلى نفي الحرية الإنسانية . كما أن نفي قِدَمها يُؤدي بالضرورة إلى إثبات الحرية الإنسانية))[388] .

و أقول:إن قوله هذا باطل جملة و تفصيلا، و فيه تغليط و سوء فهم للموضوع ، و إنكار لما أثبته الشرع ،و يشهد به الواقع . و بما أن موضوع الصفات سبق أن تناولناه ، و أبطلنا شبهات و أباطيل النفاة المتعلقة بالصفات ، و بينا أن الله تعالى مُتصف بكل صفات الكمال، و هي أزلية لا تنفك عن الذات ؛ فإنما زعمه حسن حنفي هنا من نفي قِدَم الإرادة الإلهية ، هو زعم باطل . لأن قِدَم الإرادة الإلهية هي من ضروريات الألوهية، و هذا بشهادة الشرع ، و العقل ، و الواقع ، و إنكارها لا يُؤدي إلى إثبات إرادة الإنسان ، و إنما يُؤدي إلى تعطيل الله ، و وصفه بالعجز أولا ، ثم عدم قدرته على الخلق ثانيا ، ثم إنكار وجود الله ثالثا . و بما أن الكون موجود فإن هذا دليل قاطع على أن خالقه مُتصف بكل صفات العظمة و الكمال الأزلية ، كالقدرة ،و الإرادة الحرة المطلقة . و هذا ثابت شرعا أيضا ، لقوله سبحانه: إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ }-البقرة:20-،و{وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتعالى عَمَّا يُشْرِكُونَ }-سورة القصص:68- .و قد تجلى ذلك في وجود الإنسان بجانبيه المُسيّر و المُخيّر، و كل ذلك دليل دامغ على اتصاف الذات الإلهية بالقدرة ،والإرادة و الاختيار ، و لو لم يكن الله تعالى مُتصفا بذلك لما ظهرت بعض آثارها في مخلوقاته ، كالإنسان . منها المذكور في قوله تعالى : وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا{7} فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا{8} قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا{9} وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّاهَا}-سورة الشمس:7-10-. فإرادة الإنسان الحرة النسبية هي من إرادة الله الكلية المطلقة . و عليه فإن نفي قِدَم الإرادة الإلهية هو نفي لإرادة الإنسان ،و إثباتها هو إثبات لإرادة الإنسان .

و أما الموقف الثاني ، فهو امتداد للموقف الأول ، و مفاده أن حسن حنفي أنكر إمكانية التوفيق بين صفات الله ، و بين حرية الإنسان ، و أكد على أن أفعال الناس ، إما أن تكون حرة ، أو لا تكون حرة ، و أن التوفيق بين ذلك يُؤدي إلى ((تأجيل

---

[388] حسن حنفي : من العقيدة إلى الثورة ، ج 3 ، ص: 22 ، 44 .

الصراع ،و ليس إلى إلغائه ، فيتفجر بعد ذلك . و لا يبقى إلا احتواء أحد الأطراف للآخر عن طريق التأويل))[389] .

و أقول: إن قوله هذا لا يصح ، و لا يُعبر عن الحقيقة الشرعية ، و لا الواقعية ، و إنما يُعبر عن رأي الرجل ، و رغبته ، و مذهبيته . و هذا الرجل إما أنه لا يعي ما يقول ، أو أنه صاحب هو يتعمد إثارة مثل هذه الشبهات و الأباطيل لغايات في نفسه، أو أنه يُعاني من مُشكلة نفسية و فكرية تتعلق بالموضوع الذي طرحه . و الرجل فيما زعمه لم يقدم عليه دليلا صحيحا و لا ضعيفا من الشرع و لا من العقل . و الذي قاله ما هو إلا زعم ، لا حجة فيه و لا برهان ، و الزعم ليس دليلا و لا حجة ، و لا يعجز عنه أحد . و زعمه هذا لا اعتبار له ، لأنه يُخالف الشرع و الواقع الصحيح معا ، لأن الإنسان مخلوق لله تعالى ، أحب الإنسان ذلك أم كرهه ، فإنه لن يُغير من تلك الحقيقة شيئا ، و هو محكوم بسنن الله في خلقه ، فليس للإنسان اختيار في أن يُخلق أو لا يُخلق ، و لن يستطيع أن يختار والديه ، و لا لونه ، و لا المكان الذي يُولد فيه ،و لن يستطيع الفرار من الموت ...إلخ .

لكن من جهة أخرى فإن للإنسان هامش واسع من حرية التصرف ، فيستطيع أن يُؤمن بخالقه ، أو يكفر به ، أو يسرق أو لا يسرق ، و في مقدوره أن يغض بصره أو لا يغضه ، و أن يظلم الناس أو لا يظلمهم ، و أن يقتل أو لا يقتل. لكنه في كل هذه الحالات الإرادية و غيرها فأنه مخلوق لله تعالى ، و لن يستطيع أن يفلت من قبضته . و بذلك يتبين أن الإنسان –أحب أم كره- فهو مُسيّر في جانب من حياته ، و مُخيّر في جانب آخر من حياته ، و هذه الحقيقة يشهد لها الشرع و الواقع . و ليس هو الذي جعل نفسه مُسيّرا و مُخيّرا ، و إنما الله تعالى هو الذي خلقه على ذلك ، و هذه حقيقة محسوسة و مرئية لا يمكن إنكارها . و من يحاول إنكار ذلك فهو مُكابر ، و مُعاند ، و مُغالط ، و صاحب هوى ، أو جاهل لا يعي ما يقول . فالإنسان لن يستطيع أن يكون كما يريد في كل جوانب حياته ،لأنه محكوم بالإرادة الإلهية، و بالسنن الإلهية في الطبيعة التي خلقها الله تعالى ، قال سبحانه: {وَمَا تَشَاؤُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ }-سورة التكوير:29- .و عليه فإن الإنسان ليس كما زعم حسن حنفي بأنه إما أن يكون حرا أو لا يكون حرا ، فهذا زعم باطل ، لأن الإنسان لن يستطيع أن يكون حرا مُطلقا من كل قيد ، يفعل ما يُريد ،و لن يستطيع أيضا أن يجعل نفسه مُجبرا في كل أحواله ، بمعنى أنه لن يستطيع إلغاء الجانب المُخيّر من حياته . هذه الحقيقة هي التي حاول حسن حنفي إنكارها، و لن يستطيع ذلك ، لأنه و إن أنكرها كلاما، فإنه لن يستطيع إنكارها بلسان الحال و الواقع المُشاهد الذي ينقضها عليه بالضرورة .

كما أن الذي ذكرناه يُبطل تشكيكه في إمكانية التوفيق ، و لا يستدعي تدخل التأويل الذي أشار إليه حسن حنفي ، و هو يقصد بذلك التأويل التحريفي ، لا التأويل الصحيح الموافق للشرع و اللغة العربية . و الدليل على إبطال زعمه هو ما سبق أن بيناه- بدليل الشرع و الواقع- من أن الإنسان ليس حرا مُطلقا ، و ليس مجبرا مُكبلا في كل أحواله ، و إنما هو مخلوق لله مُسيّر و مُخيّر ، و هذه حقيقة ثابتة ملموسة

---

[389] نفس المرجع ، ج 3 ص: 43 .

من كبرى اليقينيات الشرعية و الكونية ، من ينكرها فهو صاحب هوى مُتعصب ينكر الشمس في رابعة النهار. و بذلك يتبين أيضا أن ما أثاره حسن حنفي ما هو إلا مُشكلة وهمية ، لا دليل عليها من الشرع و لا من الواقع .

و من مزاعمه أيضا أنه استنكر ما نقله عن المتكلمين القدماء ، من أنهم تصّوروا أن الله يتدخل في تحديد مستقبل الإنسان و مصيره. في حين أن الإنسان - في تحقيق رسالته في الحياة- هو الذي يُحدد مُستقبله، و كيفية خلوده . ثم قال:((و هكذا دخل الله بصفاته و أفعاله في كل المشاكل الإنسانية ، و الطبيعية ، و وُضعت المشاكل كلها وضعا لاهوتيا))[390] .

و أقول: إن قوله هذا غير صحيح في معظمه ، لأنه اثبت حرية الإنسان ، و نفي تدخل الإرادة الإلهية في تسيير سلوكيات الإنسان . مع أن الحقيقة خلاف ذلك ،و هي الإنسان ليس وحده في هذا العالم ، و لا هو خالقه ، ولا سيده ، و لا هو خَلَق نفسه و جعلها مُسيرة و مُخيرة معا . كما أنه لا يستطيع أن يتحكم في العالم، و لا في الواقع البشري، كما يُريده هو بالضرورة . و مع أن الإنسان طرف أساسي في التحكم في مشاعره ،و أفكاره، و سلوكياته ، و مستقبله، إلا أنه لا يستطيع أن يتحكم في كل ذلك بالضرورة كما يُريد هو ، فقد يحدث ذلك و قد لا يحدث . و هذا بحكم أن الإنسان مخلوق لله ، مُسيّر في جانب من حياته ، و مُخيّر في جانب آخر منها ، و كل ذلك بفعل الإرادة الإلهية ، التي تتدخل في تسيير الكون و سلوكيات الإنسان ، و هذا أمر ثابت شرعا و واقعا.

فأما شرعا فإن الله تعالى أخبرنا أنه سبحانه هو المُتحكم في الكون وفق سنن خلقها ، لا تتبدل و لا تتحول إلا بإذنه إن شاء ذلك ، و هذا أمر سبق أن تناولناه ، و بينا وجه الصواب فيه في الفصل الثاني . و أخبرنا أيضا أنه سبحانه أنه يتدخل في سلوكيات الإنسان و مشاعره و فكره ،و ليس في مقدور الإنسان أن يفعل و يحقق في دنياه كل ما يُريده و يسعى إلى تحقيقه ، فلا يتم له ذلك إلا إذا شاء الله تعالى . فلا يُوجد في كونه إلا ما أراده و شاءه ، لكن يُوجد فيه ما لا يُحبه و لا يرضاه ، و ما لم يأمر به . لقوله تعالى :{وَمَا تَشَاؤُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ }-سورة التكوير:29-،و { إِنَّ اللّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَإِذَا أَرَادَ اللّهُ بِقَوْمٍ سُوءاً فَلاَ مَرَدَّ لَهُ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِ مِن وَالٍ }-سورة الرعد:11- . فمع أن بداية التغيير تبدأ من الإنسان ، إلا أن ذلك لا يكفي ، و لا يتم ، ولا يتحقق في الواقع إلا بعد الإذن الإلهي، و تدخل فعل الله الذي يُغير الواقع . فالله تعالى طرف أساسي في عملية التغيير في حياة البشر .

و من ذلك أيضا قوله سبحانه: { وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ }-سورة الأنفال:24-،و{وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُواْ بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ }-سورة الأنعام:110-،و {وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْراً }-سورة الإسراء:46-. فالله تعالى يتدخل ،و يتحكم في توجيه مشاعر ، و أفكار ، و قلوب البشر ، يفعل ذلك بعدله ،و حكمته، و رحمته، و قدرته . و من ذلك أيضا ، قوله تعالى : {إِن تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنكُمْ وَلَا يَرْضَى

---

[390] نفس المرجع ، ج 1 ص: 85، 86 .

لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ }-سورة الزمر:7- ، فمع أنه سبحانه لا يرضى لعباده الكفر، و لا يأمر به ، فإن الكفر هو الغالب على البشر ، قديما و حديثا ، و هو مُتعلق بإرادة الله و مشيئته ،و ليس مُتعلقا بحبه و رضاه . فقد أراده و لم يُحبه و لا رضيه،و لا أمر به . لذا قلنا: إنه لا يُوجد في مخلوقات الله إلا ما أراده ، لكنه يُوجد فيه ما لا يُحبه و لا يرضاه،و لا أمر به . و بذلك يتبين أن الإنسان لا يعمل وحده في واقعه و سلوكياته ،و لن يستطيع أن يفعل ما يُريده ، ولا أن يُحقق كل ما يسعى إليه ، لأن إرادته محكومة بالإرادة الإلهية المطلقة . فالإنسان يريد، و الله يُريد، و لا يكون إلا ما يُريده الله ، سواء وافق ما يريده الإنسان ، أو لم يُوافقه .

و أما واقعا فهو شاهد على ما قرره الشرع و مُؤيد له ، فليس كل ما يُريده الإنسان و يسعى إليه ، يستطيع تحقيقه في الواقع . فكم من تلميذ مَجتهد رسب في امتحان البكالوريا. و كم من رياضي حيوي نشط لم ينجح في تحقيق طموحاته. و كم من تاجر حريص على ماله بارت تجارته . و في مقابل هؤلاء كم من أناس نجحوا في تحقيق طموحاتهم و أهدافهم التي عملوا من أجلها . و الإنسان يحس بداخله أنه لا يستطيع أن يتحكم في كل ما يحدث بداخله: من أفكار ومشاعر ، فقلبه الذي بين جنبيه لا يستطيع أحيانا التحكم فيه ، فتتقلب أحواله ،و قد تهجم عليه الخواطر و الوساوس فتبلبل فكره ، و تقهره ، و تجعله فريسة للظنون ،و الشكوك ، و الشبهات . و كثيرا ما تصرعه شهواته ،و يضعف أمامها ،و لا يستطيع مقاومتها و التحكم فيها ، و قد يُصاب في النهاية بالوسواس القهري . و كل هذه العوائق –و غيرها- تحد من إرادة الإنسان و حريته من أن يُحقق كل ما يُريد تحقيقه و يعمل من أجله . لكن مع ذلك يبقى الإنسان هو المسئول الأول عن أعماله و مصيره ، لأن الأحوال التي ذكرناها هي عوائق في الطريق ، و من سنن الحياة ، على الإنسان أن يُجاهد نفسه ، و يتعامل معها بإيجابية و صبر ، و طول نفس ليتجاوزها ، وقد ينجح في ذلك و قد يفشل .

و الإنسان ليس وحده في هذا العالم ، و لا هو المتحكم فيه ، و لا يستطيع أن يُحقق كل ما يُحبه و يُريده و يعمل على تحقيقه ،و سعيه هذا هو الأساس و المُنطلق لتحقيق ما يُريده ، فبدونه لن يُحقق شيئا . لكن إرادته ليس حرة طليقة تعمل كل ما تريد، فهي محكومة بسنن الطبيعة و المجتمع ،و العاطفة و الوجدان ، و قبل كل ذلك فهي محكومة بالإرادة الإلهية المُطلقة، أحب الإنسان ذلك أم كرهه ، أقر به أم لم يُقر به. لذا قال تعالى : {وَمَا تَشَاؤُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ }-سورة التكوير:29-،و { إِنَّ اللّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ }-سورة الرعد:11- ، فمع ضرورة وجود إرادة الإنسان وجهده و نشاطه ليحدث التغيير في الواقع ، فإن هذا وحده لا يكفي لتغيير واقع الإنسان ، فلا بد من الموافقة و التوفيق الإلهيين ، ليحدث ذلك ،و إلا لن يحدث ، لأنه لا يحدث في الكون إلا ما أراده الله و شاءه . و مثال ذلك هو أن امتلاك الإنسان للدراهم لا يُمكّنه بالضرورة شراء ما يريده من الدكان، فيستطيع صاحب الدكان –بحق و بغير حق- أن لا يُبيعه ما يُريد شراءه ، مع توفره في الدكان . فوجود الدراهم و توفر السلعة غير كافيين للشراء إذا لم يُوافق صاحب الدكان على البيع. و قياسا على ذلك فإن الجهد البشري- في هذه

الدنيا- لا يكفي وحده ليتمكن الإنسان من تحقيق ما يُريده ، ما لم توافق عليه الإرادة الإلهية و تأذن به ، لأنه لا يُمكن أن يوجد شيء في الكون ما لم يُريده الله و يشاءه ، و إن كان لا يُحبه و لا يرضاه . و أعماله سبحانه لا تخرج عن العدل، و الحكمة ، و الرحمة، و الحق . فالتغيير يبدأ من الإنسان ، و لا يكفي وحده حتى يأذن له الله و يُريده ، ثم يُغيره .

و لا يُوجد أي تناقض بين الإرادتين الإلهية و البشرية، فالأولى شاملة مُطلقة مُهيمنة ، عادلة حكيمة ، و الثانية نسبية محكومة بالأولى ، و تابعة لها ، و هي مصدرها ، لكن لها مجال واسع في الحركة و النشاط و التغيير . لذا حمّلها الله تعالى أمانة العبادة و تعمير الأرض . و في مقدورها أيضا أن تقول: نعم ، أو لا ، و تؤمن أو تكفر ، لذا وُجد في هذا العالم - قديما وحديثا- ما لا يُحبه الله ، و ما لا يرضاه ، و ما لم يأمر به ، مقابل وجود ما يحبه، و ما أمر به ، و كل ذلك لا يخرج عن الإرادة الإلهية أبدا ، فما وجد في هذا العالم فلا بد أن الله تعالى أراده . لكن وجود ذلك التنوّع في سلوكيات الإنسان شاهد قاطع على حرية الإنسان المرتبطة بمجال اختياره و حريته، و عدم تناقضها مع الإرادة الإلهية المُطلقة المهيمنة . و بذلك يتبين خطأ الذين يعتقدون بوجود تناقض بين القول بقدرة الإنسان على الفعل، و بين الإيمان بقدرة الله الشاملة و إرادته المهيمنة النافذة .

و الموقف الثالث مفاده أن حسن حنفي زعم أن ((الجبر ناتج عن النقل ، و رفض إعمال العقل ، و الاختيار ناتج عن العقل، و تأويل النقل))[391] . و قوله هذا لا يصح ، و قد طرح موقفه بطريقة غير صحيحة ، أوصلته إلى موقف خاطئ . و ذلك لأن كلا من الجبر و الاختيار هما حقيقتان ثابتتان يشهد لهما الشرع و الواقع معا. و كل من يُحاول إنكار أحدهما فهو على خطأ ،و لن يصل إلى نتيجة صحيحة شافية ،و سيبقى مُضطربا ، و مُتناقضا مع الشرع و الواقع معا. لأن الجانب الجبري في الإنسان ،و الكون عامة ، حقيقة قطعية ثابتة مُتجلية في العالم كله، و لا ينكرها إلا معاند مكابر متعصب للباطل ، ينكرها بلسانه ،و خاضع لها بأفعاله ، و هذا أمر سبق بيانه شرعا و واقعا في الموقف السابق ، فلا نعيده هنا .

و كذلك الجانب الاختياري في حياة الإنسان ، فهو حقيقة ثابتة أيضا ، كالشمس في رابعة النهار، لا يمكن إنكارها، و من ينكرها فهو مُعاند مُكابر مُتعصب للباطل ، ينكر ذلك بلسانه، و ينقضه بسلوكياته. فهو جبري بلسانه ، و قدري بأفعاله و سلوكياته الإرادية . و نفس الأمر ينطبق على المنكر للجانب الجبري من حياة الإنسان ، فهو قدري بلسانه، و جبري بأفعاله و سلوكياته اللاإرادية .

و أما زعمه بأن الجبر ناتج عن النقل و رفض إعمال العقل ، فهو لا يصح ، لأن الشرع نص صراحة على ما سبق أن بيناه من الواقع بأن الإنسان مَسيّر و مُخير ، بدليل قوله تعالى : {وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ }-سورة البلد:10-،و {وَمَا تَشَاؤُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ }-سورة التكوير:29- ،و(نَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّاهَا)-سورة الشمس:7-10-.و هذا الذي

---

[391] حسن حنفي : موسوعة الحضارة العربية الإسلامية ، ج 2 ص: 103 .

قرره الشرع ثابت أيضا عقلا و واقعا ، و هذا خلاف ما أراد أن يُوهمنا به حسن حنفي عندما اتهم الشرع بالجبر، وعدم إعمال العقل .

و أما قوله بأن الاختيار ناتج عن العقل و تأويل الشرع . فإن الصواب ليس كما قاله ، و إنما هو أن حرية الإنسان و جبريته حقيقتان يشهد عليهما الشرع ، و العقل ، و الواقع ، و لا يحتاج أبدا إلى التأويل التحريفي الذي يقصده الرجل لأن الأمر واضح كالشمس و كل محاولة لإنكار حرية الإنسان ، أو جبريته هي محاولة باطلة شرعا، و عقلا ، و واقعا .

و أما الموقف الأخير – الرابع- فيتعلق بوجود الشر و الخير في العالم ، فيرى حسن حنفي أن الإنسان خالق أفعاله ، و مسئول عن الخير و الشر في العالم . و قد كان المُتكلم القديم ، يتصوّر أن الخير و الشر من عند الله ، في ((حين أنها مسؤولية إنسانية ،و اختيار حر للإنسان كخالق لأفعاله في أوضاع اجتماعية معينة هو مسؤول عنها))[392] .

و أقول: إن قوله هذا غير صحيح في معظمه ، أقامه على نظرة جزئية من الموضوع الذي تناوله. لأنه أولا إن الإنسان لا يخلق أعماله ، لأنه هو مخلوق و ليس خالقا ، و المخلوق لا يخلق ،و إنما الخالق هو الذي يخلق. و المخلوق يعمل ، و يفعل ، و يكسب ، و يصنع ، و يجني نتائج أعماله ، لذا فهو مسئول عن أعماله ، ومُحاسب عليها ، لقوله سبحانه: {ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ }-سورة الروم:41-، و الواقع شاهد على ذلك ، فالإنسان كثير الظلم و الفساد في الأرض بما كسبت أيدي بني آدم.

و ثانيا إن مسألة وجود الشر و الخير في العالم يجب النظر إليها بنظرة شاملة ، و من جانبين أساسيين، و لا يصح النظر إليها نظرة جزئية ، و من جانب واحد فقط . فبالنسبة للجانب الأول ، فيتعلق بوجود الخير و الشر في العالم ،و هذا أمر ثابت لا شك فيه . لكن أسبابه تختلف فيما بينها ، و هي على ثلاثة أنواع من حيث أسبابه: أولها يتمثل في وجود الشر و الخير الذي لم يُوجده الإنسان ،و لا كان هو سببا في وجوده ، و إنما الله تعالى هو الذي خلقه ، كالخيرات و الشرور التي نراها بسبب عوامل طبيعة لا دخل للإنسان فيها . فقد تسقط الأمطار، فتنفع أقواما ، و تغرق آخرين ، فهذا السقوط فيه خير و شر بالنسبة إلى هؤلاء . و كل ذلك خلقه الله تعالى ابتداء و انتهاء ، و يندرج كله ضمن أفعاله سبحانه التي لا تخرج عن العدل، أو الحكمة ، أو الرحمة ، و قد تشمل كل ذلك أو معظمه ، بحكم أن الله تعالى أفعاله كلها كمال ، و عدل ، و رحمة ، و جمال ، و حكمة ، فهو سبحانه لا يعبث ،و لا يظلم أحدا.

و النوع الثاني من الخير و الشر ، سببه الإنسان ، فهو الذي أوجده و نشره ، فهو بحكم أنه إنسان قد يحكم بالعدل و ينشر الخير، و قد يحكم بالظلم و ينشر الفساد ،و يأكل أموال الناس بالباطل. فهذا النوع من الخير و الشر سببه الإنسان ، و هو المسؤول عنه أيضا .

---

[392] حسن حنفي : من العقيدة إلى الثورة ، ج 1 ص: 85 ، ج 5 ص: 611 .

و أما النوع الثالث من الخير و الشر ، فسببه الإنسان أيضا ، لكن آثاره على الواقع لا تُمارس بأيدي الإنسان مباشرة في الواقع ، كما في النوع الأول ، و إنما تظهر في الواقع بسبب التدخل الإلهي ، كأن يرزق الله تعالى عباده المؤمنين بالخيرات الكثيرة، و الأمن الدائم، و الذرية الصالحة ، و البركة النافعة ،و الثروات الكثيرة و المتنوعة . أو كأن يُعاقب الله تعالى الكفار و الظالمين ، بالجفاف و الزلازل، والأوبئة و الأزمات الاقتصادية و الاجتماعية ،و الأمراض الفتاكة المستعصية على العلاج . و هذا النوع حدث في التاريخ و ما يزال يحدث إلى يومنا هذا . و قد أخبرنا الله تعالى أنه عاقب أقواما كثيرين كفروا بربهم ،و كذّبوا رسله ،و ارتكبوا الفواحش و المنكرات ، كالذي حدث لقوم نوح، و عاد ، و صالح ، و لوط ، و فرعون .

و أما الجانب الثاني فيتعلق بالقضاء و القدر ، فكل الخيرات و الشرور –على اختلاف أسابها و أنواعها- تدخل في قضاء الله و قدره ،و هي من مخلوقاته ،و لا يمكن أن يُوجد شيء في العالم إلا و هو ضمن القضاء و القدر. لأنه لا يُوجد في مخلوقات الله إلا ما أراده و شاءه ، و إن كان من بينه مالا يُحبه ، و لا يرضاه ، و لا أمر به . لقوله تعالى :{ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيراً }-سورة الفرقان:2-،و {مَا أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ سورة الحديد:22-{اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ }-سورة الزمر:62-. و ذلك كله من كمال الألوهية و عظمتها ، و قدرة الله ،و حكمته الباهرة . و هذا لا ينفي حرية الإنسان ،و لا يُصادرها ، لأن سبق العلم و التقدير و القضاء ، كل ذلك لا يلزم الجبر و لا الإكراه ، و إنما هو من كمال الألوهية و ضرورياتها ، و الإنسان يبقى مسؤولا عن أعماله الاختيارية ، مع دخولها في القضاء و القدر .

و زعم الرجل أيضا، أن الذين حاولوا التوفيق بين أفعال الله و أفعال الإنسان ، جعلوا الأفعال الحسنة من الله ، و الأفعال القبيحة من الإنسان . و كأن الله له الخير ، و الإنسان له الشر، و هذه قسمة ضيزى، و هي نظرة ثنائية تجعل للفعل فاعلين: فاعل للخير، و فاعل للشر. ثم تساءل: ((و كيف يتخلى الله عن مسؤولية فعل القبائح و الشرور ، بدعوى التنزيه ؟ . و كيف يكون الله أنانيا يحتفظ لنفسه بالخير، و يترك للإنسان الشر ؟. ألا يكون الإنسان في هذه الحالة أكثر أُلوهية من الله ، بتحمله المسؤولية كاملة عن الشرور ، و بتضحيته بالذات في سبيل الآخر))[393] .

و ردا عليه أقول: إن قوله هذا باطل ، و فيه غرور و افتراء ، وجهل بالله و سوء أدب معه ، و فيه خطأ في تناول قضية الخير و الشر من جهة ، و لا هو طرح الحل الصحيح لها من جهة أخرى . و إن كان من حقه أن يتساءل ، و يطرح الفروض ، و يسعى لإيجاد الحل الصحيح لقضية الخير و الشر ، لكن الرجل أخطأ في الطرح ، و الحل معا . لأنه أولا إن كل ما في الكون من مخلوقات، و أفعال و شرور ، هو من خلق الله تعالى ، فهو خالق كل شيء و لا خالق سواه ،و هذه حقيقة من كبرى اليقينيات الشرعية و الكونية معا .

---

[393] نفس المرجع ، ج 3 ص: 41 ، 42 .

كما أن العلاقة بين أفعال الله تعالى و أفعال الإنسان ، هي علاقة واضحة ، و ليست مُشكلة أصلا ، فهي علاقة مخلوق مُكلف من خالقه الذي خلقه لعبادته ،و فق شرعه المُنَزّل ، فإن أبى و تمرّد فعليه أن يتحمل عاقبة ذلك .

و أما ما قاله الرجل عن الخير و الشر ، فإنه لم يكن موضوعيا فيما قاله ، و لا كان مُدركا لأبعاد القضية و خلفياتها و نتائجها ، أو أنه لم يُرد أن يُدرك ذلك و تعمد إغفاله لغايات في نفسه . فقد سبق أن بينا أن الخير و الشر هما على ثلاثة أنواع: نوع من عند الله ابتداء و انتهاء ، خلقهما وفق عدله، و رحمته، و حكمته . و الثاني من الإنسان ابتداء و انتهاء ، ضمن مجال الاختيار الذي يتمتع به . و الثالث من الإنسان ابتداء ، و من الله انتهاء ، كنتيجة لما قام به الإنسان .

و ثانيا إن ما قاله حسن حنفي عن نسبة الأفعال الحسنة إلى الله تعالى ، و نسبة الأفعال القبيحة و الشريرة إلى الإنسان . فإن الأمر ليس كما ذكره الرجل ، و قد سبق أن بينا أن من أفعال الله تعالى منها ما ينفع الإنسان ، و منها ما يضره ، و مع نسبتها إلى الله فهي في الحقيقة، لا تخرج عن العدل ، أو الحكمة ، أو الرحمة ، و لا يمكن أن تكون عبثا، ولا ظُلما . لأن الله تعالى هو العادل ، و الحكيم ، و العزيز، و الخبير ، و الجبار، و القدوس ، و الرحمن الرحيم ، و الشديد العقاب ، فأفعاله سبحانه كلها حق و عدل ، أو حكمة ، أو رحمة . و من ثم لا يصح وصف أفعال الله تعالى بأنها قبيحة ، و حتى الذين يتضررون بأفعاله ، فهي إما أن تكون اختبارا لهم ، أو تطهيرا لهم، أو عدلا فيهم ، أو رحمة بهم ، أو حكمة فيهم و في غيرهم .

و أُشير هنا إلى أنه توجد أعمال حسنة خيرية يفعلها الإنسان ،و يُشاركه الله في فعلها ، و أخرى ليست أعمال حسنة ، يفعلها الإنسان ، و لا يُشاركه الله في فعلها ،و يتحمل الإنسان وحدها وزرها . و مثال ذلك أنه عندما يطيع المُسلم ربه ، و يلتزم بأوامره ، و يتجنب نواهيه ، كأن يُصلي، و يُزكي، و يتعاون على البر و التقوى ، ثم يُجازيه الله على ذلك بالقبول و المغفرة ، و دخول الجنة ، لا يكون الفضل هنا للإنسان وحده ، و إنما هو أولا لله تعالى ، لأنه هو الذي عرّفه الحلال و الحرم ، و أمره و نهاه ، و وفّقه لذلك ، و لولاه ما عرف الإنسان من ذلك شيئا . فهذه الأعمال فعلها الإنسان ، لكن الفضل أولا يعود إلى الله تعالى ، ثم للإنسان ثانيا .

و أما عندما يُخالف الإنسان الأوامر و النواهي الشرعية، و يرتكب الفواحش ، و الجرائم ، و المُنكرات ، فإنه في هذه الحالة هو الذي يتحمل نتائج أعماله لوحده . لأن الله تعالى بيّن له الخير و الشر ، و الحلال و الحرام ،و نهاه عن إتباع طريق الشر ، وحذّره من مغبة السير فيه . لكنه خالف ذلك و اتبع الهوى و طريق الشيطان، و في هذه الحالة يتحمل الإنسان وحده نتائج انحرافه ،و لا يلومن إلا نفسه ، و لا يصح أبدا نسبة ذلك إلى الله تعالى . علما بأن كل ما حدث في الحالتين داخل في القضاء و القدر ، ففي الأولى إن الله قضى و قدّر لأمر أراده ،و أحبه ، و رضي به ، و كان عالما به مُسبقا لأنه علام الغيوب . و في الحالة الثانية ، فإنه

سبحانه قضى وقدّر لأمر أراده أن يحدث، و لم يأمر به، و لا أحبه، و لا رضي به ، لكنه كان عالما به مُسبقا لأنه علام الغيوب .
و بذلك تسقط أباطيل و مغالطات واتهامات حسن حنفي التي أساء فيها الأدب مع خالقه . إنه تساءل عن تساؤلات ، و له الحق في ذلك ، و في أن يبحث لها عن إجابات بطريقة صحيحة و مُؤدبة ، لكنه أساء الأدب في طرحها ، إما لأنه جاهل بالله ، و بشرعه ، و بما يقوله العقل الصريح، و إما أنه صاحب هوى تعمد ذكر ذلك لغايات في نفسه .
و زعم أيضا أنه إذا كان ((من المعقول أن يصدر الخير عن الشر ، فكيف يصدر الشر عن الخير ؟ . و أين مسؤولية الإنسان في الاختيار ، و في التمييز بين الحسن و القبيح)). و كيف نُثبت القضاء و القدر بخيره و شره ، دون حتى التساؤل: ((كيف يكون المُؤَلّه المُعَظّم خالقا للشر ؟ ، بالتالي يضيع التنزيه في زحمة إثبات خلق الله الشامل لكل شيء))[394] .
و أقول: إن قوله هذا غير صحيح في معظمه ، و لا أدري هل الرجل لا يعي ما يقول ، أو أنه يتعمد ذكر الأباطيل لغايات في نفسه . لأنه أولا إنه من المنطقي جدا ، و من المعقول أيضا أن يصدر الشر عن الخير ، و الخير عن الشر ، . فالحاكم الظالم المُفسد الشرير ، تصدر عنه أحكام ظالمة ، و شريرة ، و فاسدة في حق رعيته ، لكنه من جهة أخرى تصدر عنه أعمال خيرة حسنة ينفع بها نفسه و أهله و حاشيته ، و حتى رعيته المقهورة قد تنتفع ببعض أعماله الإيجابية القليلة ، لأن الإنسان مهما كان شريرا لا يتحول إلى شرير ظالم طاغية 100% ، و إنما تبقى فيه بقايا و خطوط الخير . و كذلك الحاكم العادل المُصلح ، فالغالب على أعماله الصلاح ، و فعل الخيرات ، و العدل بين الناس ، لكن قد يصدر منه الشر من جهتين: الأولى هو أنه يستخدمه لمعاقبة المفسدين و المجرمين ، و الظالمين و الأشرار ،و في هذه الحالة لا يُعد ذلك شرا ،و إنما هو عدل بالنسبة إليه ، و شر بالنسبة للمُعاقبين . و الجهة الثانية هي أنه قد يستخدم الشر خطأ و نسيانا و اجتهادا، و سوء تقدير للعواقب . و في كل الحالات فإن الشر قد يصدر عن الخير ، و الخير قد يصدر عن الشر ، فكل ذلك ممكن و معقول ، و له أسباب و خلفيات موضوعية تُؤدي إلى ذلك .و هذا خلاف ما أراد أن يُهمنا به حسن حنفي .
و أما بالنسبة لله تعالى ، فهو سبحانه له الكمال المُطلق، و الحكمة البالغة ، و الأسماء الحسنى، و الصفات المُثلى ،و هو الفعال لما يُريد . و كما أنه عزيز حكيم ، و غفور رحيم ، فإنه سبحانه شديد العقاب، و جبار مُتكبر ، ذو القوة المتين . و بما أن الأمر كذلك فإن في أفعاله سبحانه ما ينفع الإنسان و يضره ، لكنها في كل الحالات ليست ظلما، فهي لا تخرج من الحكمة ، أو العدل ، أو الرحمة . فالله تعالى يبتلي عباده بالخير و الشر، و بالسراء و الضراء ، فالمؤمن طائع لربه في السراء و الضراء ، فيكون جزاؤه جنة الخلد ، و هذا تحقق له بعدل من الله و رحمته و حكمته . و أما الكافر فهو قد رفض طاعة خالقه ، و من الكفار من أنكر وجود الله أصلا ، و هؤلاء كانوا حربا على الله ، و دينه ، و رسوله ،و المؤمنين ، فيكون مصيرهم

[394] حسن حنفي : من العقيدة إلى الثورة ، ج3 ص: 87 .

نار جهنم خالدين فيها . فالله تعالى تعامل مع الكافر بعدله ، و حكمته ، و إن كانت النار بالنسبة للكافر شرا ، فهي بالنسبة لله عدل و حكمة ،و ليست ظلما ، لأنه ليس من العدل و لا من الحكمة أن يُدخل الله الكفار الجنة .

و أما بالنسبة لما يحدث في الطبيعة من كوارث كالزلازل ، و البراكين ، و الجفاف ، و الفيضانات ، و ما يترتب عنها من خسائر و أضرار تلحق بالإنسان ، فيجب النظر إليها بنظرة شمولية ، لأن لتلك الكوارث فوائد أيضا ،و فيها حِكَم بالغة، و هي لا تُعد شرا و لا ظلما في حق الله تعالى ، لأنه سبحانه لا يُوجد في أفعاله ظلم و لا عبث ، و أفعاله كلها لا تخرج عن العدل ، أو الحكمة ، أو الرحمة . فقد تكون تلك الكوارث سببا في ظهور معادن جديدة ، و تفتح للعلماء مجالا لأجراء مزيدا من البحوث و التجارب حول باطن الأرض و مكوناتها .و قد تكون سببا في اكتشاف أمور كانت مجهولة لديهم . و قد تكون سببا في دفع الإنسان للإبداع ،و الاحتياط أكثر في التعامل مع مثل تلك المظاهر الطبيعية . كما أنها تقدم للإنسان الدليل المادي بإمكانية فناء الحياة على وجه الأرض في أية لحظة ، في حالة ما كانت تلك الكوارث قوية و شاملة ، و بذلك يحين يوم القيامة. و تُنبه الإنسان أيضا إلى أنه ما يزال ضعيفا أمام قوة الله التي يستخدم فيها مظاهر الطبيعة لمعاقبة الظالمين ، فما على الإنسان إلا الرجوع إلى ربه ،و يحتاط لنفسه ، قبل أن يُباغته الموت .

و أما بالنسبة للبشر الذين قتلوا بسبب الكوارث ، فإن الله تعالى ليس ظالما لهم ، و أن ما أصابهم في النهاية هو في صالحهم . فالمؤمن الذي مات بسبب الكوارث ، فإن ذلك يكون في ميزان حسناته ،و يغفر له به كثيرا من سيئاته ،و قد يُدخله الجنة مباشرة . و ربما كان موته في هذه الكارثة أحسن له من بقائه حياً . و أما بالنسبة للكافر، فإن موته بسبب الكوارث ، قد يكون رحمة به ، فيُخفف به عنه من عذاب جهنم . و موته بالكارثة قد يكون في صالحه أيضا ، لأنه لو استمر حيا ، لارتكب من الذنوب و الجرائم ، أكثر مما كان قد ارتكبه عند حدوث الكارثة .

و بذلك يتبين أن أفعال الله تعالى لا ظلم فيها و لا جور ، و لا تخرج عن العدل ، أو الرحمة ، أو الحكمة . و أن الشر بأنواعه الثلاثة منها ما سببه الإنسان ،و هو مسؤول عنه ، و منها ما كان الإنسان سببا في ظهوره فعاقبه الله بسببه ، و منها شر خلقه الله ليُؤدي دورا لا يخرج عن الحكمة ، أو العدل ، أو الرحمة ، و لا ظلم فيه ،و لا اعتداء ، ولا فيه تضييع لحقوق الإنسان .

و ثانيا إن إشارته إلى حرية الإنسان و مسؤوليته ، هو أمر لا دخل له فيما نحن فيه ، بل هو حجة على حسن حنفي ، لأن الإقرار بأن الإنسان قادر على التمييز بين الخير و الشر ، و الحُسن و القُبح ، و أنه مسؤول عن أعماله ، هو دليل دامغ على أن الإنسان حُر و مُختار في جانب كبير من حياته من جهة ، و أن حريته و اختياره ، ليسا من عند نفسه ، و إنما هما من عند خالقه من جهة أخرى . و هذا كله أكد عليه الشرع ، و الواقع شاهد عليه . كما أن إثبات القضاء و القدر لا علاقة له البتة بحرية الإنسان و اختياره ، و هذا أمر قد سبق أن ناقشناه بينا وجه الصواب فيه .

و أما إشارة حسن حنفي إلى حكاية التنزيه، فلا دخل لها هنا، لأنه لا تناقض بين إثبات التنزيه لله تعالى ، و إثبات وجود الشر و الخير في أفعاله سبحانه ، لأن الشر الذي خلقه الله تعالى لا يطعن في تنزيهه ، لأنه ضروري ، و قد خلقه ليُؤدي دورا في هذه الحياة الدنيا ، بلا ظلم ، ولا اعتداء ، و لا عبث ،و قد سبق بيان ذلك . و التنزيه الحقيقي لا يتحقق إلا بإحقاق العدل الإلهي ، الذي لا يسوي بين المؤمنين و الكفار ، و لا بين الأتقياء و الفجار، لقوله تعالى :{أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ }-سورة ص:28-،و{ أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ }-سورة:35-36- .

ثم أن حسن حنفي زعم أيضا- على طريقة المعتزلة- أن أفعال الله تتم ((طبقا لما فيه صلاح العباد ،و لم يُدخر الله وسعا في فعل الأصلح لهم))[395] .

و أقول:إن أفعال الله تعالى لا تقوم على ما زعمه الرجل، و إنما تقوم على أساس العبودية التي فرضها الله تعالى على الإنسان . فمن آمن و عمل صالحا ، فمصيره إلى الجنة خالدا فيها، و من كفر و تمرد ، و ارتكب الفواحش و المُنكرات ، فمصيره إلى جهنم و بئس المهاد . و أفعال الله تعالى لا تخرج عن العدل ، أو الحكمة ، أو الرحمة ، و لا يُوجد فيها ظلم و لا عبث ، و هذا الذي نصت عليه النصوص الشرعية ، كقوله سبحانه: {أَيَحْسَبُ الإنسان أَن يُتْرَكَ سُدًى }-سورة القيامة:36-،و { وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَداً }-سورة الكهف:49-،و {وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاء وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَاطِلاً ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ }-ص:27- . و لا يُوجد في الشرع أن أفعال الله تعالى تتم طبقا لما فيه صلاح العباد و فعل الأصلح لهم ، و إنما تقوم على أساس التكليف بالعبودية ، كما سبق بيانه ، فالإنسان الذي يُؤمن و يعمل صالحا مصيره إلى الجنة ،و الإنسان الكافر ، و الظالم ، مصيره على النار . هذه هي القاعدة تحكم العلاقة بين الله و الإنسان ، و أما حكاية الصلاح و الأصلح فهي حديث خرافة، لا دليل صحيح عليها من الشرع و لا من العقل .

و مما يُبطل زعمه أيضا الشواهد الآتية : أولها هو أن الله تعالى أخبرنا أن أكثر الناس غير مؤمنين، و هذا يعني أن معظم البشر يدخلون جهنم ، لقوله تعالى : {وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِن كُلِّ مَثَلٍ فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلاَّ كُفُوراً }-سورة الإسراء-89-،و {وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ }-سورة يوسف:103-. و هذا المصير الخطير ليس في صالح العباد ،و لا هو الأصلح لهم ، و لو كان الله يفعل لهم الصالح و الأصلح ما كان أكثرهم كافرا ، و بما أنهم كانوا كذلك دلّ الأمر على بطلان ما زعمه حسن حنفي من جهة ، و أن أعمال هؤلاء في الدنيا هي العامل الحاسم و الأساسي في مصيرهم النهائي من جهة أخرى .

و الشاهد الثاني مفاده هو أنه لو كان الأمر كما زعم الرجل ، ما خلق الله تعالى النار أصلا ، لأنه ليس في صالح الإنسان ،و لا هو من الأصلح له أن تُخلق جهنم ، لكن عدم خلقها، و خلق الجنة هو الذي في صالح الإنسان ،و الأصلح له أيضا ، فيدخل الله تعالى المؤمنين الجنة، و يميت الكفار و الطغاة ،و يُحولهم إلى عدم ،و

---

[395] المرجع السابق ، ج 3 ص: 467 .

يحرمهم من نعيم الجنة.و مع أن هذا هو الصالح و الأصلح للإنسان فإنه لم يحدث، لأن الله خلق الجنة و النار .
و الشاهد الثالث هو أنه لو كان الأمر كما زعم حسن حنفي ، لخلق الله تعالى الجنة فقط ، فيُدخل المؤمنين الصالحين الدرجات العليا في الجنة ، و يُدخل الكفار و الظالمين و المجرمين الدركات السفلى من الجنة ، و هذا هو الذي في صالح الإنسان ،و الأصلح له . لكن هذا لم يحدث ،و لن يحدث ، لأن الله تعالى ما فعل ذلك، و إنما خلق الجنة و النار ،و كلّف الإنسان بعبادته،و على أساسها يكون مصيره النهائي .
و الشاهد الرابع مفاده هو أنه لو كان الأمر على ما زعمه الرجل ، ما فرض الله تعالى على الإنسان عبادته أصلا ، و ما ابتلاه بالخير و الشر فتنة ، لأن ذلك يُعرض الناس للفشل و السقوط ، و من ثم عدم دخول الجنة ،و هذا ليس في صالحهم ،ولا هو الأصلح لهم . فكان من الصالح ، و الأصلح لهم أن يُمتعهم في الدنيا متاعا حسنا ، ثم يزيدهم من فضله و إحسانه بإدخالهم الجنة خالدين فيها أبدا . لكن هذا لم يحدث ، مما يعني أن زعم الرجل باطل .
و الشاهد الأخير- الخامس- مفاده هو أن الله تعالى أخبرنا أن أكثر الناس كفار ، و من ثم فإن معظمهم سيدخلون جهنم خالدين فيها ، فلو أن الأمر كما زعم الرجل ، فإنه كان من صالح هؤلاء ، و الأصلح لهم أن لا يخلقهم الله تعالى نهائيا ، لأن خلقه لهم لم يكن في صالحهم ،و لا هو الأصلح لهم . و بما أن الله خلقهم ، دلّ ذلك على بطلان ما زعمه حسن حنفي .
و أُشير هنا إلى أن زعم الرجل- الذي هو قول المعتزلة – يُؤدي إلى تعطيل مبدأ العبودية و التكليف و الابتلاء ، و يُعطل أيضا مبدأ إرسال الأنبياء و الرسل ، و إنزال الكتب ،و المعاد الأخروي . لأن وجود ذلك ليس في صالح البشر ،و لا هو الأصلح لهم ، و عدمه هو الأصلح لهم . و هدا كله مناقض للشرع جملة و تفصيلا من جهة ، كما أنه مُناقض لموقف حسن حنفي النافي للصفات و المُعطل لها من جهة أخرى . لأنه هنا أثبت لله أفعالا زعم أنها في صالح الإنسان و الأصلح له ، و كان سابقا قد نفاها حتى انتهي به الأمر إلى التعطيل الكلي . و هذا تناقض صارخ ، لأن القول بالصالح و الأصلح يستلزم إثبات صفات لله تعالى ، لأنه لا أفعال دون صفات ، كما أن القول بنفيها يستلزم إبطال حكاية الصالح و الأصلح كلية . لكن الرجل لا يُبالي بذلك ، فالتناقض سمة من سمات فكره و مذهبيته المضطربة .
و يتبين- مما تقدم ذكره- أن مواقف حسن حنفي من مسألة الجبر و الاختيار ، و وجود الشر و الخير في العالم ، ما هي –في الغالب- إلا شُبهات ، و أباطيل ، أثارها الرجل لغايات في نفسه من جهة ، و للتشويش بها على الفهم الصحيح لها من جهة أخرى . كما أنه خالف-بتلك المواقف- الشرع الصحيح ، و العقل الصريح ، و الواقع الصحيح. و أن زعمه بأن ما قاله عن الجبر و الاختيار هو إثبات لحرية الإنسان و اختياره ، هو زعم لا يصح ، بتلك الطريقة ، لأن إثبات حرية الإنسان و اختياره ، هو أمر بديهي شرعا ، و عقلا ، و واقعا ،و لا يحتاج إلى الدخول في مناقشات نظرية جوفاء،و لا إلى نفي ما أثبته الشرع . و أن ما قاله عن أفعال الله

بأنها تتم طبقا لما فيه صلاح العباد و الأصلح لهم ، ما هو إلا زعم باطل ، و مُضحك ، و مُخالف للشرع و مُعطل له.

خامسا : أباطيل تتعلق بقضية التكفير :

أثار بعض أدعياء العقلانية شبهات و أباطيل كثيرة تتعلق بموضوع التكفير بين المسلمين ، نظروا إليها انطلاقا من خلفياتهم المذهبية و مصالحهم الدنيوية ، لغايات في أنفسهم ، يسعون إلى تحقيقها ، على حساب دين الإسلام و أهله . و سنذكر بعضها من خلال المواقف الآتية: أولها يتمثل في أن حسن حنفي زعم أن حديث ((ستفترق أمتي إلى ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة ...)) ، هو حديث ظني ضعيف ، شكك فيه ابن حزم ، و العز بن عبد السلام ، بل هو حديث موضوع ، لأنه يُكفر اجتهادات الأمة كلها، و لا يستبقي إلا واحدا ، هو اجتهاد الدولة القائمة ... و هذا يتنافى مع تراث الأمة، و يُجافي روح التشريع ، إذ لا تجتمع هذه الأمة على ضلالة . و كلنا راد ، و مردود عليه ، و الصحابة كالنجوم فبأيهم اقتدينا اهتدينا[396] .

و لأنه أيضا حديث ظني، لم يُرو لفظا و معنى ، حتى لو كان سنده صحيحا. و هو حديث لا يتفق مع الحس أو العقل ، لأنه معارض بأحاديث أخرى تفيد أن التعدد و الاختلاف رحمة ، و إنما نُقل بعد الفتنة و الصراعات بين الفرق . كما أنه مانع للحوار فيما بيننا[397] .

و أقول: إن قوله هذا غير صحيح في معظمه ، و فيه تغليط و تدليس على القراء . لأنه أولا إن الحديث صحيح إسنادا و متنا ، و قد صححه جمع من كبار الحفاظ و نُقاد الحديث ، كالترمذي ، و ابن ماجة ، و ابن حبان ، و الحاكم ، و ابن تيمية ، و الألباني[398]. علما بأن الحديث الظني لا يعني أنه غير صحيح ، و إنما يعني أنه حديث آحاد يحتمل الصحة ، كما يحتمل الضعف معا . لذا فقبل قبوله أو رفضه ، يجب تحقيقه إسنادا و متنا ، لمعرفة أهو صحيح أو ضعيف ؟ . و الحديث الذي بين أيدنا قد حققه كبار نقاد الحديث- كالذين سبق ذكرهم- و أثبتوا صحته . لذا فإن اعتراضات حسن حنفي في تشكيكه في صحة الحديث تسقط و لا تصح .

و أما صحته متنا ، فهو صحيح أيضا ، موافق للشرع ، و للتاريخ ، و للواقع . فأما شرعا فإن القرآن الكريم نصّ صراحة على أنه توجد طائفة تنتسب إلى المسلمين ، و تعيش معهم ، و مع ذلك فهي كافرة ، و تتمثل في طائفة المنافقين و مرضى القلوب ، فقد كفرهم القرآن صراحة ، كقوله تعالى :{إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرْكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيراً }-سورة النساء:145-. و هده الطائفة من الناس لم تختف من بين صفوف المسلمين، فهي ما تزال تعيش بينهم على يومنا هذا . و هي التي تعاونت مع الاستعمار الغربي ، و ما تزال تتعاون معه و مع أعداء الإسلام و المسلمين، و تعمل على هدم الإسلام بمختلف الوسائل.

---

[396] حسن حنفي ، ومحمد عابد الجابري : حوار المشرق و المغرب ، ط1 ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، بيروت ، 1990 ، ص: 7 .

[397] نفس المرجع ، ص: 133، 134 .

[398] ابن تيمية : مجموع الفتاوى ، ج 3 ص: 345 . و الألباني : صحيح ابن ماجة ، ج 2 ص: 364 . و الجامع الصغير و زياداته ، ج1 ص: 81 ، رقم: 380 . و ظلال الجنة ، ج 1 ص: 27 ، 28 .

كما أن القرآن الكريم أشار صراحة إلى وجود طائفة من بين المسلمين ، تؤمن ثم تكفر ، ثم تُؤمن ثم تكفر، لقوله تعالى : {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ آمَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ ازْدَادُواْ كُفْراً لَّمْ يَكُنِ اللّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلاَ لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلاً }-سورة النساء:137- . و لا يُوجد أي مانع شرعي ، و لا عقلي ، و لا تاريخي يمنع من أن يتكرر ظهور هذه الطائفة من بين المسلمين في كل زمان و مكان . و المهم أن هذه الجماعة تنتمي إلى المسلمين ،و تعيش بنهم ، و مع ذلك فهي كافرة .

و أشار القرآن أيضا إلى أن أمة الإسلام قد تفترق و تنقسم على نفسها ، و تخرج منها فرق ضالة منحرفة ، كقوله تعالى :{إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعاً لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إلى اللّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ }-الأنعام:159- . و صَحّ عن رسول الله –عليه الصلاة و السلام – أن قال:" لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ"[399].

و أما الشواهد التاريخية و الواقعية على صحة ذلك الحديث ، فهي كثيرة جدا ، منها هو أن الأمة المسلمة انقسمت حقيقة على نفسها، و دخلت في صراعات فكرية و مُسلحة، و وقعت بينها فتن مأساوية دامية من جهة ، و كفّرت بعضها بعضا من جهة أخرى . و كتب التواريخ و الفرق ، شاهدة ذلك . فانقسمت الأمة إلى طوائف كثيرة ، أشهرها: الخوارج ، و الرافضة ، المعتزلة ، و أهل السنة ، و المجسمة . فهذا التفرق و التمزق و التناحر دليل قاطع دامغ على صحة حديث افتراق الأمة ، و انحرافها عن الشرع . علما بأن ذلك التفرق و التمزق و التناحر ما يزال قائما إلى يومنا هذا ، كما هو الحال في العراق، و لبنان ، و اليمن ، و باكستان .

و ما يزال صراعها الفكري قائما أيضا على أشده إلى يومنا هذا، فما تزال التيارات الفلسفية ، و المعتزلية ، و الرافضية ، و السلفية ، و الأشعرية ، و الماتريدية ، و الصوفية ، في صراع فكري مرير فيما بينها . و من يدخل إلى الشبكة المعلوماتية ، و يتصفح مواقعها سيجد صراعا فكريا حادا بين تلك الفرق ، يتمثل في التبديع ، و التفسيق ، و التكفير ،و غير ذلك . و هذا كله شاهد على صحة حديث افتراق الأمة .

و ثانيا ليس صحيحا أن حديث الفرقة الناجية يُكفر كل اجتهادات الأمة ، و لا يستبقي منها إلا واحدا . لأن الحديث كفّر الفرق الضالة المنحرفة عن الشرع ،و من ثم رفض اجتهاداتها المناقضة لأصول الإسلام المعروفة منه بالضرورة . و الحقيقة أن من يُناقض الأصول الشرعية ، لا تُسمى مواقفه اجتهادات ،و إنما هي ضلالات ،و كفريات ،و انحرافات معظمها مُتعمد. و ذلك الحديث لم يرفض اجتهادات علماء أهل السنة ، و هي كثيرة و متنوعة ، منها الصحيح ، و منها غير الصحيح ، و منها ما يندرج ضمن اختلاف التنوع لا اختلاف التناقض ، و منها القوي ، و منها الضعيف[400] .

و ليس صحيحا أن ذلك الحديث يتنافى مع روح التشريع الإسلامي ، بل العكس أنه ينسجم معه انسجاما واضحا ، إذا تمّ فهمه وفق المنهج الشرعي في فهم

---

[399] البلخاري: الصحيح ، ج 1ص: 35 .

[400] أنظر مثلا : ابن قدامة المقدسي : المُغني في الفقه . و سيد سابق : فقه السنة .

النصوص و تفسيرها ، و فق المنهج الشرعي في التفسير الذي سبق أن بيناه . و أما الحديث الذي ذكره بقوله: ((لا تجتمع هذه الأمة على ضلالة)) ، فهو في الأصل حديث نبوي صحيح نصه: ((إن أمتي لا تجتمع على ضلالة))[401] ،و هو يُخالف ما أراد الرجل أن يُوهمنا به باستخدامه لهذا الحديث . لأن الحديث نَصّ على أن الأمة لا تجتمع على ضلالة ، و يقصد بها الأمة المستقيمة على الشرع ، و لا يدخل فيها من انحرف و خرج عنه ، بدليل أن القرآن الكريم أخرج طائفة المنافقين من دين الإسلام . و بما أن الأمة ككل قد اختلفت- قديما و حديثا- ، و تناحرت و تقاتلت ، و كفرت بعضها بعضا ، فهذا يعني أن الأمة غير مُجتمعة على حق ، و إنما هي مجتمعة على ضلال ، لأنها مجتمعة على الفرقة و التناحر و الاقتتال ، و هذا الوضع هو المُكرّس قديما و حديثا ، فهي إذن مجتمعة على ضلال ، و من ثم فإن الحديث لا يتعلق بها ،و لا يخصها .

و أما الأمة التي قصدها الحديث بأنها لا تجتمع على ضلال ، فهي ليست أمة الفرق المتناحرة التي تنتسب إلى الإسلام تاريخيا ، و هي مخالفة له ، و مناقضة لأصوله، بل و هي حرب عليه من حيث تدري أو لا تدري . و إنما يقصد الأمة المتمسكة بالقرآن الكريم ، و السنة النبوية الصحيحة الموافقة له ، و السائرة على النهج الذي كان عليه السابقون الأولون من المهاجرين و الأنصار ،و الذين اتبعوهم بإحسان . و هذه الأمة هي أهل السنة و الجماعة ، التي لا تجتمع على ضلالة ،و هي الفرقة الناجية ، التي قصدها الحديث الشريف ، و لله الحمد و المنة .

و أما فيما يتعلق بالرقم الذي ذكره الحديث ، من أن الأمة ستفترق إلى 73 فرقة ، فتفسيره له أوجه : إما أنه يقصد بذلك تحديد الانقسام بدقة ، و هو 73 ، و هذا إما أنه قد حدث فعلا و حقيقة في التاريخ ، و قد بلغت الفرق ذلك العدد ، و قد أحصى بعض علماء الفرق ذلك ، و بينوا أن الأمة قد انقسمت فعلا إلى 73 فرقة ، و هذا فعله عبد القاهر البغدادي في كتابه الفرق بين الفرق[402] . و إما أن تفرق الأمة لم يصل قديما إلى ذلك العدد، لكنه لا مانع من أنه سيبلغ ذلك مستقبلا، لأن الحديث غير مَقيد بزمان محدد ،و الواقع يشهد على أن الأمة ككل ما تزال تنقسم على نفسها على يومنا هذا ، فقد ظهرت في العصر الحديث و ما بعده ، طوائف جديدة ، كالقاديانية ، و البابية ، و البهائية ، و جماعة القرآنيين ، و جماعة الأحباش. و إما أن يكون المقصود من ذلك الحديث ، ليس العدد بنفسه ،و إنما المقصود منه الإشارة إلى كثرة الانقسامات ،و هو يدخل ضمن صيغ المبالغة . و على كل الحالات فإن الواقع يشهد على صحة الحديث و لا يُناقضه.

و ثالثا عن قوله بأن حديث الفرقة الناجية تعارضه أحاديث أخرى ، فالأمر ليس كذلك ، لأن حديث((اختلاف أمتي رحمة))، و حديث ((أصحابي كالنجوم ...)) ، هما حديثان لا يصحان ، لأنهما موضوعان[403] من جهة ، و معناهما معارض للشرع و مقاصده ،و لمصالح الأمة من جهة أخرى . لأن الشرع أمرنا بالوحدة و

---

[401] الألبأني: الجامع الصغير و زياداته ، ج 1 ص: 267 . و الصحيحة ، ج 1 ص: 44 .

[402] أنظر الباب الأول و الثاني من الكتاب ، ص: 4 و ما بعدها ، ص: 11 و ما بعدها .

[403] الشوكاني : الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ، ص: 397 . و الألباني : السلسلة الضعيفة ، ج 1 ص: 141، 144 ، ج 4 ص: 447 .

التعاون ، و حذرنا من الفرقة و الاختلاف ، فكيف يكون اختلافنا و تشتتنا و تناحرنا رحمة ؟ ! . علما بأن الاختلاف الذي حدث في الأمة هو اختلاف عميق و لم يكن اختلافا سطحيا في بعض المسائل الفقهية، و إنما هو اختلاف في الأصول و العقائد و المصالح ، انتهى بها إلى الانقسام ،و التناحر و الاقتتال ، و التكفير و اختصاص كل طائفة بأحيائها ، و مساجدها ، و مدارسها ، و بمحاربها في الجامع الواحد ، كما كان حادثا في الحرم المكي ، و الجامع الأموي بدمشق ، و المسجد الأقصى[404] . فهل هذه المآسي و المهازل ، تُسمى رحمة؟؟!! .

و أما الحديث الثاني فلا يصح متنه هو أيضا ، لأن الصحابة اختلفوا في أمور كثيرة ، و كان فيهم المُخطئ و المُصيب ، فكيف يكونون كلهم على صواب ، و الحق لا يتعدد ؟؟ ، كما أن القرآن الكريم يُخالف ذلك صراحة ، لقوله تعالى : { فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إلى اللهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً }-سورة النساء:59- . فأمرنا بالرد إلى الله و الرسول عند التنازع ، و لم يأمر بالرد إلى الصحابة ، أو إلى بعضهم ، و هذا خلاف ما زعمه ذلك الحديث المكذوب الذي أمرنا بالاقتداء بكل الصحابة مطلقا على اختلافهم ، و رد بعضهم على بعض .

و ليس صحيحا أن حديث الفرقة الناجية يمنع الحوار، لأن الذي يمنع الأمة من الحوار فيما بينها هو اختلافها ، و تناحرها ،و تعصبها لمذاهبها ، و تكفيرها لبعضها . فالمفروض أن حديث الفرقة الناجية يكون سببا في تخلّص الأمة من انقساماتها ،و أمراضها ، و تناحراها ، لأنه حديث يذمها ، و يفضحها ، و يُهددها ،و يدعوها إلى العودة إلى الصراط المستقيم،و لا يُقرّها على انقسامها و انحرافها . فما عليها-إن كانت صادقة- إلا الإسراع للرجوع إلى منهج الفرقة الناجية ، و إلا ستواجه المصير المحتوم الذي ينتظرها: ((كلها في النار إلا واحدة)) . لكن المؤسف حقا أن الفرق الإسلامية التاريخية لم تجتمع على الشرع و الحق و الوحدة ،و إنما اجتمعت على تكريس الفرقة و التناحر،و الحفاظ على ذلك بكل الوسائل ، فكانت شاهدة بنفسها على صحة حديث الفرقة الناجية!! .

و أما قول حسن حنفي بأن حديث الفرقة الناجية هو عنصر مُناهض للديمقراطية ، و التعددية السياسية ، و الانتخابات الحرة . فهو قول لا يصح ، و فيه تغليط و تدليس ، لأن موضوع الإيمان و الكفر لا تحدده و لا تُعرّفه السياسة و لا الانتخابات ، و لا مصالح الناس الدنيوية، و إنما الله تعالى هو الذي يُعرّف الإيمان، و يُحدد شروطه و حدوده و آثاره . و أما حكاية الديمقراطية و الانتخابات ، فإن الحديث لا يُخالف ذلك ، و لا يمنعه ،و إنما يُساعد على تحقيقه ، لأن هدفه الحقيقي هو جمع الأمة، و تخليصها من أمراضها الفكرية و السلوكية التي تنخر فيها من جهة ، و يُساعدها على أن تُمارس الشورى و التعددية السياسية في إطار من الوحدة الإسلامية ، التي تتباين فيها الآراء و تتكاتف، و تتعاون على أساس القاعدة الواسعة الجامعة من جهة ثانية . و تتنوع في إطار اختلاف التنوع المثمر لا اختلاف

---

[404] للتوسع في ذلك أنظر كتابنا : التعصب المذهبي في التاريخ الإسلامي ، و الكتاب موجد على شبكة الأن ترنت،و مطبوع ورقيا أيضا . .

التناقض من جهة ثالثة . و ذلك الحديث هو الذي يُهيئ لها الأرضية المتينة التي تضمن للأمة ممارسة الشورى و التعددية في مجتمع واحد قوي متنوّع غير متناقض .

و لا يمكن أن تنجح الشورى و التعددية في أمة مُفككة مُتناحرة ، و متناقضة فكريا و سلوكيا و مصلحيا . و الدليل على ذلك شهادة التاريخ و الواقع . فأما من التاريخ فإن أمة الإسلام عندما كانت أمة واحدة، مع وجود التنوّع البَنّاء في الاجتهاد زمن الخلافة الراشدة ، فكانت الأمة رمزا للقوة ، و العدالة ، و الأخوة، و حققت انتصارات باهرة عسكريا و سياسيا ، لكنها عندما فقدت تلك الوحدة ، ضاع كل شيء ، و عجزت الأمة من أن تستعيد وحدتها و دولة الشورى إلى يومنا هذا .

و أما الشاهد من الواقع فيتمثل في أن الدول الكبرى التي نجحت فيها الديمقراطية و التعددية إلى حد كبير ، على مستواها الداخلي ، هي الدول التي تجمعها قاعدة واحد ة صلبة غير متناقضة ، و أحزابها المتنوعة هي في الحقيقة حزب واحد تجمعه مبادئ كبرى أساسية تمثل مصالح الأمة تمثيلا صحيحا ، فالحزبان الرئيسيان في الولايات المتحدة أو بريطانيا ، هما في الحقيقة وجهان لعملة واحدة ، . و لو كانت هذه الدول مُنقسمة مذهبيا و مصلحيا ، إلى درجة التناقض و التناحر ، ما حققت الذي حققته من انتصارات في مختلف المجالات . و هذا الذي تفتقده أمة الإسلام ، فلو رجعت إلى حديث الفرقة الناجية ، لتوحدت و نجت مما هي فيه ، من تخلف ، و ظلم ، و تناحر ، و فُرقة ، و هوان، و سلبية . فالحديث جاء ليجمع الأمة ، و يُعالج أمراضها ، و هذا خلاف ما أراد أن يُوهمنا به حسن حنفي ، عندما جعل الحديث عامل هدم و فرقة ، و كأن هذه الأمة المسكينة كانت موحدة قوية متماسكة ، فجاء حديث الفرقة الناجية ، ليُفرّقها و يكسرها ، و يُضعفها !!. مع أن الحقيقة المرة هي أن هذه الأمة تفرّقت و انقسمت على نفسها شيعا و أحزابا منذ نحو 14 قرنا ، و ما تزال على ذلك الحال إلى يومنا هذا . فعلى الذين يسعون إلى جمع الأمة و توحيدها ،و إرجاعها إلى دينها ، أن يدعوها إلى التخلي عن أباطيلها وضلالاتها المذهبية ، و ترجع بإخلاص إلى حديث الفرقة الناجية ليأخذ بيدها إلى الطريق الصحيح الذي يجمعها، و يردها إلى كتاب ربها عودة صحيحة: إخلاصا و سلوكا و منهجا .

و الموقف الثاني مفاده هو أن حسن حنفي ذكر أن أهل السنة من الأشاعرة و أهل الحديث جعلوا أنفسهم الفرقة الناجية، و أخرجوا الفرق الأخرى منها ، و ضللوها. و أشار إلى أن عقائد الفرقة الناجية لم تظهر إلا في النهاية عندما حددتها الأشعرية في مذهب مُتسق[405].

و أقول: ليس عيبا أن يجعل أهل السنة أنفسهم هم الفرقة الناجية ، فمن حقهم ذلك ، و هم من الذين رووا حديث الفرقة الناجية ، فموقفهم أمر بديهي و مطلوب، بل و ضروري ، بحكم أنهم ممثلو الفرقة الناجية ، و من ينكر عليهم ذلك فالحَكَم هو القرآن الكريم ، و السنة النبوية الموافقة له . علما بأن موقفهم هذا ليس خاصا بهم ،

---

[405] حسن حنفي : الدين و الثورة في مصر ، ج 8 ص: 78 . و من العقيدة إلى الثورة ، ج 5 ص: 28 ، 587 .

فحتى الفرق الأخرى تدعي أنها على صواب ،و من يُخالفها فهو على باطل ، أو كافر ، و من ثم فهي التي تُمثل الفرقة الناجية . و لم أقرأ ،و لا سمعتُ أن فرقة من الفرق المنفصلة عن الأمة ، قالت: إنها على باطل و ضلال ، و أن غيرها على حق و صواب !! . و عليه فلا يصح تخصيص أهل السنة بذلك الانتقاد ، و قد نقل الشيخ ابن تيمية عن فقيه الشيعة الطوسي الاثنى عشري أنه قال: إن الإمامية الاثنى عشرية تعتقد أنها هي الفرقة الناجية[406] . و قد نَصّ على ذلك محدث الرافضة الاثنى عشرية أبو جعفر محمد الكليني(ت329هجرية) بأن الطائفة الاثنى عشرية هي الفرقة المُحقة ، و من خالفها فهو ضال و كافر[407] .

كما أنه ليس صحيحا أن عقائد الفرقة الناجية ظهرت على يد الأشعرية في القرن الرابع الهجري و ما بعده . فهذا غير صحيح ، لأن أهل السنة من السلف و أهل الحديث – و هم أصل أهل السنة- قد أظهروا عقائدهم و بينوها ،و نصّوا على أنهم هم الفرقة الناجية خلال القرون الثلاثة الهجرية الأولى ، قبل ظهور الأشعرية في القرن الرابع الهجري[408] . كما أنهم عبّروا عن عقائدهم ، و دافعوا عنها ، و ردوا على مُخالفيهم بمؤلفاتهم التي صنّفوها في القرن الثالث الهجري ، قبل أن يصنف الأشعري كتبه على منهج أهل السنة خلال الثلث الأول من القرن الرابع الهجري . فمن ذلك : كتاب الرد على الزنادقة لأحمد بن حنبل ، و خلق أفعال العباد ، و الرد على الجهمية ، للبخاري ، و النقض على بشر المريسي ، و الرد على الجهمية ، و هما للدارمي ، و تأويل مُختلف الحديث لابن قتيبة ، و هذه الكتب منشورة ، و مُتداولة بين أهل العلم .

و أما الموقف الثالث ، فيتمثل في أن حسن حنفي زعم أن الفرق المذهبية و الكلامية- في حضارتنا القديمة- لم ((يتهم أحد فيها الآخر ، كما نفعل نحن هذه الأيام بتوزيع اتهامات الكفر و الخيانة)) . ثم أشار إلى أن المعتزلة و الفلاسفة ابتعدوا عن التعصب ، و تكفير الخصوم . و أن الأشاعرة لا يُكفرون أحدا من أهل القبلة[409] .

و أقول : إن قوله هذا باطل جملة و تفصيلا ، و لا أدري هل هذا الرجل لا يعي ما يقول ، أو أنه صاحي هوى يتعمد ذكر مثل هذه الأباطيل لغايات في نفسه ؟ ! . لأن زعمه هذا مُخالف للواقع التاريخي و الحاضر تماما ، الذي يشهد على أن التكفير كانت له سوق رائجة في تاريخنا الإسلامي منذ القرن الأول الهجري إلى يومنا هذا . و الشواهد على ذلك كثيرة جدا ، و كتب الفرق و الملل مملوءة بالتكفير ، و التضليل ، و التبديع ، حتى أن ذلك يمكن القول أنه بلغ حد التواتر الذي لا يحتاج إلى توثيق . و حتى حسن حنفي نفسه ذكر أمثلة على ذلك : أولها يتمثل في أقوال لحسن حنفي نقض بها زعمه السابق ، منها أنه قال: ((و الحقيقة أن التكفير سلاح ضد الخصوم تحت ستار العقائد . سلاح مُتبادل بين السلطة و المعارضة، بل

---

[406] ابن تيمية : منهاج السنة النبوية ، ج 3 ص: 460 .

[407] الكليني : الأصول من الكافي ، ج 1 ص: 185 ، 187 ، 258 .

[408] أنظر مثلا : المروزي : السنة ، ص: 24 . و الخلال : السنة ، ص: 259 . و الذهبي : العلو للعلي الغفار ، ص: 171 .

[409] حسن حنفي : الدين و الثورة ، ج 7 ص: 90، 91 ، ج 8 ص: 262 . و موسوعة الحضارة العربة الإسلامية ، ج 2 ص: 39 .

و سلاح مُتبادل بين فرق المعارضة بعضها ضد بعض)) [410] . و منها أنه نقضه أيضا عندما قال: إن أهل السنة جعلوا أنفسهم هم الفرقة الناجية: أهل الحق و الاستقامة ، و غيرهم من الخوارج ، و القدرية ، و الرافضة ، لا يجوز مناكحتهم ، و أموالهم حلال عليهم . و هم دار حرب ،و على الدولة حربهم و تكفيرهم أولا ، ثم تستأصلهم ثانيا[411] .

و نقضه أيضا عندما ذكر أن الشيخ تقي الدين بن تيمية اتهم الفلاسفة بالكفر ، و الإلحاد ،و الزندقة[412] . و نقض كلامه السابق الذي خَصّ به الأشاعرة بأنهم لا يُكفّرون أحدا من أهل القبلة . فقد نقضه بكلام آخر له سبق أن ذكرناه ، و فيه ذكر أن الأشاعرة كانوا من بين أهل السنة ، الذين جعلوا أنفسهم هم الفرقة الناجية ،و أخرجوا الفرق الأخرى ،و ضللّوها و كفّروها[413]. فهذا تناقض واضح بين هذين القولين ، فالرجل نقض زعمه بنفسه ! .

و أما الشاهد الثاني –على بطلان زعمه- ، فمفاده أن الشيعة الإمامية الاثنى عشرية ، كفّرت كل مُخالفيها ، من الخوارج ،و الشيعة الزيدية ،و الإسماعيلية ، و أهل السنة، و نصّت على أن كل من لم يُؤمن بعقائدها في الإمامة ، و العصمة، فهو كافر، حتى أن ثقتهم ابن بابويه القمي –الملقب بالصدوق- قال:((واعتقادنا فيمن جحد إمامة أمير المؤمنين على بن أبي طالب ، أنه كمن جحد نبوة جميع الأنبياء))[414] . فماذا يقول الرجل ؟؟.

و الشاهد الثالث مفاده هو أن الشيخ ابن تيمية نَصّ على أن من قال من الشيعة : بتعرض للقرآن للتحريف ،و إن الصحابة ارتدوا إلا قليلا منهم ، لا يبلغون بضعة عشر ، أو أنهم فسقوا . فلا ريب في كفره[415] . و الثابت في عقائد الشيعة الإمامية أنها تُكفر كل من لم يُؤمن بعقائدها في موقفها من الصحابة و غيرهم من المذاهب الأخرى . و هذا سبق أن أشرنا إليه و وثقناه في الشاهد السابق ،و هو الثاني[416] .

و الشاهد الرابع يتعلق بالمعتزلة، و قد ألحقهم حسن حنفي بالفرق الكلامية ، ثم خصّهم بالذكر بأنهم ابتعدوا عن التكفير و التعصب في موقفهم من مُخالفيهم . و هذا زعم لا يصح ، لأمرين هما: الأول هو أن الرجل نفسه نقض قوله هذا عندما نقلنا عنه أنه ذكر أن الفرق - دون استثناء- استخدمت التكفير سلاحا ضد بعضها . و الثاني هو أن المعتزلة كفروا بعضهم و غيرهم أيضا . فقد كان أبو هاشم الجُبائي المعتزلي يُكفر أصحابه المُخالفين له، فكفّروه هم أيضا . و قد تبادل مُعتزلة البصرة

---

[410] من العقيدة إلى الثورة ، ج 5 ص: 406 .

[411] نفس المرجع ، ج 5 ص: 28 .

[412] حسن حنفي : من النقل إلى الإبداع ، مج3 ، ج2 ص: 207 .

[413] سبق توثيق ذلك في الموقف السابق ,

[414] أنظر : الكُليني : الكافي ، ج 1 ص: 185، 187 ، 258 ، 397 . و محمد الرضا المُظفر : عقائد الإمامية ، ط2 ، دار الإرشاد ، بيروت ، 1988 ، ص: 89 ، 90 ، 91 ، 93 . و محمد الخضير : نظرة الإمامية الاثني عشرية للزيدية ، قدم له محمد المهدي ، مكتبة الرضوان ، مصر ، 2006 ، ص: 6 ، 7 ، 24 ، 25 ، 34 ، 35 ، 41 ، 72 ، 76 .

[415] ابن تيمية: الصارم المسلول على شاتم الرسول، ط& ، دار ابن حزم، بيروت ، ج 1 ، ص: 590 .

[416] و أنظر أيضا : الفخر الرازي : اعتقادات فرق المسلمين و المشركين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1402 ، ص: 44 ، 46 ، 56 .

و معتزلة بغداد التكفير فيما بينهم[417].و كان أكثر المعتزلة يُكفرون مُخالفيهم[418] . و مرتكب الكبيرة عندهم معروف أنهم يقولون بخلوده في النار[419] .
و أما الشاهد الأخير – الخامس- فيتعلق بالفلاسفة ، فقد كان حسن حنفي قد خَصّهم بالذكر و المدح كالمعتزلة ، فزعم أنهم ابتعدوا عن التكفير و التعصب . و هذا زعم باطل ، لأن الفلاسفة-خلال العصر الإسلامي- كان فيهم تعصب كبير للفلسفة اليونانية عامة ، و الأرسطية خاصة ، حتى أن ابن رشد الحفيد بلغ به تعصبه لأرسطو بأن اعتقد فيه القداسة و العصمة من جهة، و ذم من خالفه من أهل السنة ،و اتهمهم بالتشبيه و التجسم،و سماهم حشوية من جهة أخرى [420] . و بسبب تعصب هؤلاء لتلك الفلسفة ، و مخالفتهم لكثير من قطعيات الشرع ، ذمهم كثير من علماء أهل السنة و كفّروهم ، كأبي حامد الغزالي، و أبي عمرو بن الصلاح ، و ابن تيمية ، و قد كفّرهم الغزالي صراحة في كتابه المُنقذ من الضلال ، لأنهم أنكروا ثلاثة أصول معروفة من دين الإسلام بالضرورة ،و هي : قولهم بأزلية العالم و قدمه ، و قولهم بأن الله يعلم الكليات و لا يعلم الجزئيات ، و إنكارهم للنعيم المادي يوم القيامة[421] .
و أما فيما يخص التكفير والتضليل ، و الخصومة و التعصب ، بين الفلاسفة أنفسهم ، فمن ذلك: أنه كانت طائفة من الفلاسفة تُكفّر الطبيب الفيلسوف أبا بكر الرازي(ق:4 الهجري) ، و ممن كفّره: الفيلسوف ابن رضوان المصري(ق:5 الهجري)[422] . و الشاهد الثاني مفاده هو أنه كانت بين الفيلسوفين ابن رضوان المصري ، و ابن بطلان النصراني مراسلات عجيبة ، وقع فيها كل منهما في الآخر،و سفّه كل منهما رأي الآخر[423] .و الشاهد الثالث هو أنه كانت بين الطبيبين أبي علي بن سينا(ق:5 الهجري) ،و أبي الفرج بن الطيب خُصومة شديدة ، فكان الأول يذم الثاني و يستهجن مُؤلفاته[424] . و الشاهد الأخير - الرابع- ، مفاده أن المُترجم المتفلسف حُنين ابن إسحاق كان مُتعصبا للنصرانية ،و قد حدثت بينه و بين جماعة من إخوانه المترجمين النصارى اتهامات ، و تعصبات ،و تآمر ، و وشايات و تضليل[425] . فهذه الشواهد تُبطل زعم حسن حنفي بأن الفلاسفة و المعتزلة ابتعدوا عن التعصب و التكفير .
و الموقف الرابع يتعلق بالآراء و الحلول التي يراها حسن حنفي بأنها تساعد على إيجاد حل لمشكلة التكفير بين المسلمين . فمن ذلك أنه دعا إلى البعد عن

[417] أبو المُضفر الاسفراييني: التبصير في الدين ، ط 1 ، عالم الكتب ، بيروت، 1983 ، ص: 88 . و الفخر الرازي : نفس المرجع ، ص: 44 ، 46 ، 56 .
[418] ابن تيمية : منهاج السنة النبوية ، ج 5 ص: 158 .
[419] سبق توثيق ذلك عندما ذكرنا موقف الخوارج و المعتزلة من الإيمان .
[420] للتوسع في ذلك أنظر كتابنا : نقد فكر الفيلسوف ابن رشد الحفيد ، و الكتاب موجود على الشبكة المعلوماتية و مطبوع ورقيا .
[421] الغزالي : المنقذ من الضلال ، المكتبة الثقافية ، بيروت ، ص: 17 و ما بعدها . و كتابنا : مقاومة أهل السنة للفلسفة اليونانية ، و الكتاب موجود على الشبكة المعلوماتية .
[422] ابن أبي أُصيبعة : عيون الأنباء في طبقات الأطباء ، ج 1 ، ص: 284 .
[423] نفس المصدر ، ج 1 ص: 227 .
[424] نفس المصدر ، ج 1 ص: 172 .
[425] نفس المصدر ، ج 1 ص: 172 . و القفطي : أخبار العلماء بأخبار الحكماء ، ص: 77 .

التكفير لأنه ((خروج عن الدين و العلم معا)) ، لأن ((كل نظرية اجتهاد ،و كل اجتهاد شرعي ...))[426].

و أقول : إن قوله هذا فيه حق و باطل، و ليس صحيحا أن التكفير هو خروج على الدين، لأن مبدأ التكفير هو مبدأ أساسي في دين الإسلام ،و هو من ضرورياته , فلا دين لا إيمان فيه و لا تكفير ، و كل الأديان و المذاهب فيها إيمان و تكفير . و الشرع نَصّ صراحة على وجود الإيمان و الكفر ، و من يبتغي غير الإسلام دينا ، فهو كافر خالد في النار . و قد نَصّ الإسلام على وجود طائفة تعيش بين المسلمين و تنتمي إليهم ، و هي من الكفار و مصيرها في الدرك الأسفل من النار ، هي طائفة المنافقين . و عليه فإن الخطأ ليس في وجود مبدأ التكفير في الدين ، و إنما هو في استخدامه بطريقة غير شرعية ، و وضعه في غير مكانه الصحيح المناسب له. ففي هذه الحالة يكون التكفير خروجا عن الدين و العلم معا ،

و أما إذا كفّرنا من يستحق التكفير، كالمنكر لأساسيات دين الإسلام و ضرورياته ، فيكون حكمنا حكما صحيحا شرعا و عقلا و علما .بل هو ضروري و مطلوب ، لأنه لا يصح السكوت عن الخارجين عن دين الإسلام ، بدعوى أنهم من أهل القبلة ، أو الحفاظ على وحدة الأمة ، فهذه تبريرات باطلة ، لأن المنافقين كانوا من أهل القبلة و قد كفّرهم الله تعالى ، و أمر رسوله بجهادهم و مقاومتهم . كما أن البكاء على وحدة الأمة ، هو تغليط و تحريف للتاريخ ، لأن أمة الإسلام انقسمت على نفسها ،و تناحرت وتقاتلت ، و كفرت بعضها بعضا منذ القرن الأول الهجري إلى يومنا هذا . فأين هذه الوحدة التي نبكي عليها، و نخاف عليها من الضياع ؟ ! . أنها غير موجودة أصلا ، و من ثم فلا معنى للبكاء عليها ، لتُتخذ وسيلة لعدم فضح و تكفير الضالين الخارجين عن الإسلام و المُحاربين له .

و إذا كانت كل وجهة نظر اجتهاد ، فإنه ليس كل اجتهاد هو اجتهاد شرعي: مُنطلقا و نتيجة . فإذا لم ينطلق من الكتاب و السنة الصحيحة الموافقة له ، و لم يلتزم بالمنهج الشرعي في التفسير ، و انتهى إلى نتائج مُخالفة للشرع ، فإن اجتهاده باطل جملة و تفصيلا . علما بأن الخطأ في المنهج يُؤدي في الغالب إلى كثرة الأخطاء و قلة الصواب، و الصواب في المنهج يُؤدي في الغالب إلى كثرة الصواب و قلة الخطأ. و عليه فليس كل اجتهاد شرعي ، فإذا خالف الشرع فهو باطل و ليس شرعيا . لكن الخطأ في الاجتهاد الشرعي لا يعني التكفير ،و إنما هو خطأ في الاجتهاد ،و في هذه الحالة يكون للمجتهد أجر واحد .

و أما الاجتهاد غير الشرعي ، فهو الاجتهاد القائم على التأويل التحريفي للشرع ، الذي يرمي إلى إنكار حقائق الدين الثابتة ،و المعروفة منه بالضرورة أيضا . و مُمارس ذلك هو ضال مُضل ، عليه أن يحكم هو على نفسه بالكفر-إن كان موضوعيا- ، قبل أن يُكفّره الشرع و المسلمون .

ثم أن الرجل بلغ بع انحرافه و تعصبه للباطل ، أنه دعا إلى عدم تكفير حتى الذين ينكرون ضروريات الدين و أساسياته . فزعم أن النبوة و المعاد الأخروي من السمعيات التي ((لا يمكن الوصول فيها إلى يقين عقلي ،و التي لا تعتمد إلا على

---

[426] حسن حنفي : من العقيدة إلى الثورة ، ج 5 ص: 594 ، 595 .

النقل وحده ، و من ثم فهي ظنية ، لا يُكفّر مُنكروها)) . و أما التي يُكفّر فيها مُنكروها فهي وجود الله ، و وجود الإنسان ، فمن أنكرهما فهو كافر[427] !!!!.

وأقول: إن زعمه هذا باطل جملة و تفصيلا ، و مُثير للضحك و الاستغراب ،و صاحبه إما أنه لا يعي ما يقول ، و إما أنه صاحب هوى يتعمد ذكر تلك الأباطيل ، لغايات في نفسه . و زعمه هذا لا يصح شرعا و لا عقلا ، لأنه أولا لا يصح للرجل أن يتكلم عن التكفير باسم الإسلام ، ثم هو يُخالفه، و ينكر أصوله و أساسياته ، و لا يحتكم إليه ،و لا يلتزم به . فهو لم يعتمد على دين الإسلام، و إنما اعتمد على هواه و مذهبيته ومصالحه الدنيوية ،و هذا ليس من الدين ،و لا من العلم ، و ليس من الموضوعية في شيء . إنه أنكر ضروريات الدين من دون أي دليل صحيح ، من الشرع و لا من العقل ، و من الثابت قطعا أن من أصول الإيمان في دين الإسلام الإيمان بالنبوة و اليوم الآخر ، و لا وجود لدين الإسلام بلا نبوة و لا معاد أخروي ، و من كفر بهما أو بأحدهما فهو كافر بالضرورة ، لقوله تعالى : {وَمَن لَّمْ يُؤْمِن بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ فَإِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَعِيراً }-سورة الفتح:13-،و{وأَنَّ الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَاباً أَلِيماً }-سورة الإسراء:10-،{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ آمِنُواْ بِاللّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِيَ أَنزَلَ مِن قَبْلُ وَمَن يَكْفُرْ بِاللّهِ وَمَلاَئِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلاَلاً بَعِيداً }-سورة النساء:136- .

و الحقيقة هي أن ذلك الزعم الباطل ، لا يقوله إنسان عقلاني يحترم نفسه و علمه ،و دين الإسلام و أهله . لأن الذي ينكر النبوة فهو قد كفر بدين الإسلام بالضرورة ، لأنه لا إسلام دون نبوة ، و أن زعمه هذا يجعل كل من يُؤمن بالله مُسلما سواء كان من أبناء المسلمين، أو من اليهود و النصارى ،و المشركين و الهندوس و غيرهم ، و هذا زعم بالطل شرعا . كما أنه يجعل ظهور الإسلام عبثا ،و لا فائدة من ظهوره أصلا ، لأنه عندما ظهر كانت معظم البشرية تُؤمن بالله من اليهود و النصارى و المشركين، لقوله تعالى : {وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ }-سورة العنكبوت:61- . وحسب زعمه فإن هؤلاء ليسوا كفارا ،و لا فائدة من إرسال الرسل ،و إنزال الكتب . و هذا كله ينتهي إلى تعطيل كل النبوات و هدم دين الإسلام ، فمادام الناس يؤمنون بالله ، فهم مؤمنون ،و ليسوا كفارا ، و من ثم لا معنى من إرسال الرسل و إنزال الكتب . و هذا كله لا يصح شرعا، و مُخالف له بالضرورة، أوصلنا إليه الزعم الباطل الذي قاله حسن حنفي .

و ثانيا إن اعتراضه بأن لا يمكن الوصول إلى يقين فيما يتعلق بالنبوة في اليوم الآخر ، شرعا و لا عقلا . فالأمر ليس كذلك ، لأن ثبوت النبوة و المعاد الأخروي هو أمر يقيني قطعي ، لأن القرآن قطعي الورود و الثبوت من جهة ، و قطعي الدلالة المباشرة المتعلقة بأركان الإيمان و الإسلام ،و أساسيات الدين و فروعه ، فهي كلها قطعية لا تقبل التأويل التحريفي ، و معروفة من الدين بالضرورة ، كالنبوة و المعاد الأخروي . و من ثم فإن تلك الأركان و الأصول هي من اليقينيات

[427] حسن حنفي : اليمين و اليسار في الفكر الديني ، ص: 20 .

ورودا و دلالة من جهة ، كما أنه سبق أن أبطلنا مزاعم الرجل المتعلقة بالوحي و العقل و الواقع من جهة أخرى . و بينا أسبقية الوحي على العقل و الواقع معا ، و بذلك يسقط زعم الرجل ،لأنه أقامه على حكاية أسبقية العقل على الوحي .

و أما عقلا فإن فإنه إذا كانت النبوة ظنية عقلا ، بمعنى أنها تحتمل الصدق و الكذب ،فإن ذلك لا يعني أنها باطلة ، لذا فإنه يمكن الوصول فيها إلى ترجيح قوي جدا ، و جعلها قريبة من الحق و اليقين العقلي ، و من ثم فلا تصبح مستحيلة ،و لا مرجوحة ، و إنما تصبح راجحة بقوة ، و يزيدها اليقين الشرعي قوة و صوابا . لذا فإن النبوة ليست مستحيلة عقلا ، و إنما هي ممكنة ، فما المانع من أن يتصل الخالق عز وجل بالبشر عن طريق بعضهم ليُعرفهم بنفسه ،و بالغاية التي خُلق من أجلها ،و بالمصير الذي ينتظرهم ؟ . إنه لا يُوجد أي مانع لذلك ، بل الراجح أن ذلك هو المطلوب حدوثه ، لأنه ليس من الحكمة ، و لا من العقل أن يخلق الله تعالى هذا الكون العظيم ،و الإنسان العجيب ،و يتركهما سدى و عبثا !! . إنه ليس من الحكمة أن يُخلق الإنسان و يُترك هكذا ، فلا يعرف من أين جاء ؟ ، و لا إلى أين يذهب ؟ ، و لا لماذا خُلق ؟ ، إن الخالق العظيم مُنزه من أن يترك عبده ضالا تائها ، لا يعرف إجابة صحيحة يقينية عن تلك الأسئلة المصيرية و الخطيرة و الهامة . و لهذا عندما زعم بعض الضالين من بني آدم بأن الله لم يُنزل وحيا، و أنه خلق الكون عبثا ، ردّ عليهم بقوله سبحانه: {وَمَا قَدَرُواْ اللّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُواْ مَا أَنزَلَ اللّهُ عَلَى بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ قُلْ مَنْ أَنزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاء بِهِ مُوسَى نُوراً وَهُدًى }-سورة الأنعام:91-،و{وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاء وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَاطِلاً ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ }-سورة ص:27- .

و كذلك يوم القيامة، فهو كما أنه ثابت قطعا بالشرع ، فهو أيضا ليس مُستحيلا عقلا و لا علما . بل أنه مُمكن و راجح بقوة ، و مطلوب أخلاقيا و علميا . لأن عالم البشر مملوء بظلم كثير و كبير ، ليس من الحق ، و لا من العدل، و لا من العقل ،و لا من الأخلاق أن يفلت الطغاة و الظلمة من العقاب،و تذهب حقوق المظلومين الذين لم يأخذوا حقوقهم في الدنيا ، ولا نال هؤلاء الظلمة جزاء ظلمهم و طغيانهم في الحياة الدنيا .

و أما علما فإن العلم الحديث نَصّ صراحة على أن للكون بداية ،و ستكون له نهاية محتومة ،و هذا يعني أن الكون له غاية خُلق من أجلها ، وأن المعاد الأخروي مُمكن جدا ، بل راجح بقوة . و بالجمع بين اليقين الشرعي المتعلق بالنبوة و المعاد الأخروي ، و بين رجحانهما القوي عقلا و علما ، فإنهما يصبحان من اليقنيات الشرعية الكونية ، رغم مزاعم حسن حنفي و مغالطاته و أباطيله .

علما بأن المسلم يُؤمن بالنبوة و المعاد الأخروي بالضرورة ، بحكم أنه مُسلم ، فإذا أنكرهما فهو متناقض مع نفسه ، و قد نقض إيمانه . و عليه فهو قد كان مُسلما ثم أرتد و خرج عن دين الإسلام ، و إما إنه جاهل بدينه ،و إما أنه مُنافق يُخفي الكفر و يُظهر الإسلام . و الإنسان العقلاني الموضوعي الشُجاع لا يرضى لنفسه أن يكون مُنافقا مُغالطا مُدلسا ،فإن كان كذلك فليُعلنه صراحة ، لأنه يأبى أن يُسمى مُسلما و هو ليس بمُسلم . فالرضا بذلك هو نفاق ، و كذب ، و تدليس،و افتراء

الإسلام و الناس . لذا فإنما زعمه الرجل ، هو مناقض لدين الإسلام ، و تحريف و هدم مُتعمد له ، لأنه لا إسلام دون نبوة و لا معاد أخروي !! .

و من حلوله المُقترحة أيضا ، فأنه ذكر أن المواقف المذهبية للفرق الطائفية هي في الحقيقة تباين في المواقف السياسية ، فإذا ما ((أرجعنا الإلهيات إلى الإنسانيات و بالتالي العودة إلى التجارب الإنسانية الأولى التي فيها نشأت الإلهيات ، ينتهي سبب التكفير)) . و من ثم أمكن نزع سلاح التكفير ، و السماح باختلاف الأُطر النظرية على أساس أنها اجتهادات نظرية في مواقف اجتماعية ، مُختلفة ، و تظل كلها شرعية))[428] .

و أقول: صحيح أن الظروف التاريخية التي مرت بتلك الفرق و المذاهب ساهمت في تكويناها: فكرا و تنظيما ، سلوكا وطائفة . و من ثم فهي تُساعدنا في معرفة دور تلك الظروف في نشأة تلك الفرق و تطوّرها على كل المستويات ، لكنها- مع أهميتها- فهي غير كافية ،و ليست عاملا حاسما لوضع حد لظاهرة التكفير ، ولا لتفكيك تلك المذاهب، لأمرين أساسيين: الأول هو أن الفِرَق الأولى المُؤسسة لظاهرة المذاهب و الطوائف بين المسلمين كانت أسباب ظهورها قائمة على الدين و دولته: مجتمعا و فكرا. و الخلافات السياسية و القبلية و المصلحية التي ظهرت زمن الخليفة عثمان- رضي الله عنه- و ما بعده ، كانت قائمة على أساس دين الإسلام : دولة و مجتمعا، فكرا و سلوكا ، فاتخذت تلك الأسباب و الخلافات صبغة دينية أصلا و فرعا . و من ثم فإن تلك الفرق لم تُمارس سياسة علمانية، أو دنيوية ، و إنما مارست سياسة شرعية باسم الدين ، لهذا اتخذت لنفسها مبادئ مذهبية دينية إسلامية مُقدسة باسم الإسلام ،و اختصت كل طائفة بمبادئ تناسبها .

و أما الأمر الثاني فهو أن تلك الفِرَق حوّلت آراءها و خلافاتها إلى مذاهب و عقائد دينية ، بعدما جرّدتها عن ظروفها التاريخية التي ظهرت فيها ، و المرتبطة بالدين أيضا. و بذلك تأسست المذاهب و العقائد ، و قدّست كل طائفة مذهبها و عقائدها، و حكمت على مُخالفيها- من خلالها- بالضلال و الانحراف عن الشرع ، و أصبحت كل طائفة تدعي أنها هي التي تمثل الإسلام الصحيح . و هذا الذي ذكرناه تاريخ متواتر لا يحتاج إلى توثيق ، و قد ذكرته كُتب التواريخ و الفِرَق و الملل . و بذلك لم تصبح العودة إلى الظروف التاريخية التي ظهرت فيها تلك الفرق كافية لوضع حد لظاهرة الانقسام و التكفير، و إنما هي عامل مُساعد ضعيف . لذا فإذا أردنا أن نضع حدا لظاهرة التكفير فلا بد من اتخاذ خُطوات عملية ضرورية تتعلق بالنفوس و النوايا، و المبادئ الأساسية للمذاهب ، لأن التكفير ظهر نتيجة حتمية لكل ذالك ، سنذكرها في الخطوات الآتية:

الخطوة الأولى هي صدق النوايا في طلب الحق و الرجوع إليه في كل الأحوال .و الثانية هي أنه لا بد من إبعاد مبادئ تلك المذاهب و وضعها جانبا . و الخطوة الثالثة مفادها هو أنه لا بد من الرجوع إلى الكتاب و السنة الصحيحة الموافقة له ،و الاحتكام إليهما دون خلفيات مذهبية، لقوله تعالى : {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ

[428] حسن حنفي : من العقيدة إلى الثورة ، ج 5 ص: 407 .

وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إلى اللهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً }-سورة النساء:59-.

و الرابعة هي أنه لا بد من فهم الشرع فهما صحيحا يقوم على المنهج الشرعي في فهم الوحي و تفسيره ، مع إبعاد التأويل التحريفي تماما. و قد سبق أن بينا خُطوات المنهج الشرعي من جهة ، و بينا بطلان التأويل التحريفي من جهة أخرى .

و الخطوة الأخيرة-الخامسة- مفادها هو أنه يجب عرض مبادئ تلك الفرق- دون تعصب للباطل- على الفهم الصحيح المأخوذ من الشرع حسب الخطوات السابقة ، مع الاستعانة بالعقل الصريح ، و العلم الصريح . فما وافق ذلك من تلك المذاهب أخذناه ،و ما خالفه رفضناه من دون تعصب لشخص،و لا لفرقة،و لا يكون تعصبنا إلا للحق المُتمثل في الشرع و الدليل الصحيح . و بذلك نستطيع الوصول إلى الفهم الصحيح للشرع ، و تمييز صحيح الأفكار و الروايات من سقيمها ، و من ثم تزول- تدريجيا- الحواجز النفسية ،و التعصبات و الخلفيات المذهبية ، التي كانت تفرّق الأمة ، و يختفي التناحر و التكفير بالتدريج ، أو يضيق مجال ذلك إلى أدنى حد له. و بذلك تتقارب طوائف الأمة لتنصهر تدريجيا من جديد في أمة واحدة . و لا يتحقق ذلك إلا صدقت النوايا ، و توفرت الإرادتان السياسية و العلمية معا .

و أُشير هنا – في ختامنا لهذا المبحث- إلى أن موضوع التكفير يجب وضعه في مكانه الصحيح ، و المناسب له بلا إفراط و لا تفريط ،و بلا غلو و لا تقزيم . لأن التكفير مبدأ شرعي من أساسيات دين الإسلام ، يُقابل مبدأ الإيمان ، كما تُقابل النار الجنة . علما بأن كل الأديان فيها إيمان و كفر ، و لا يُعقل وجود دين لا إيمان فيه و لا تكفير ، بل و حتى المذاهب الفكرية الأرضية فيها الإيمان وعدمه بطريقة تناسبها . لذا يجب استخدام التكفير بطريقة صحيحة وفق الضوابط الشرعية .

و قد تبين لي أن حسن حنفي- في اهتمامه بالتكفير- لم يكن يبحث عن الفهم الصحيح للتكفير في الإسلام، و لا عن الحلول الصحيحة لحل قضية التكفير بين الفرق الإسلامية ، و إنما كان همه الأول السعي لاستخدام الإسلام للتخلص من مبدأ التكفير كلية إن أمكنه ذلك ، أو تضييق دائرته إلى أدنى حد ممكن ، بحيث يصبح الكافر هو الذي لا يُؤمن بالله فقط ،و أما من أنكر باقي أركان الدين و أصوله فهو ليس كافرا . بدليل أنه انتهى به الأمر إلى تعطيل الشرع و هدمه عندما زعم أن المُنكر للنبوة و المعاد الأخروي ليس كافرا !! . و هنا انكشف الرجل، و تبين أنه يسعى إلى جعل كل ضال ، و منحرف ، و منافق ، و كافر مُسلما، له مكانة في دين الإسلام و أهله ، بدعوى الوحدة الوطنية ،و مواجهة الغرب[429] ، كل ذلك على حساب الإسلام ،و الحقيقة ، و العقل ، و العلم . و هذا عمل مرفوض شرعا و عقلا ،لأنه يقوم على تحريف الدين و التلاعب به ،و الوقوع في التناقضات . و عمل كهذا لن ينجح ، لأنه لا يملك مقومات النجاح ، و هو محاولة تحريفية يندرج ضمن أعمال أدعياء العقلانية لتحريف دين الإسلام ،و الدعوة لأفكارهم العلمانية الهدامة للدين و الدنيا معا . علما بأنه يُمكن بناء الوحدة الوطنية،و التصدي للغرب ، و لكل

---

[429] حسن حنفي : حوار الأجيال ، ص: 461 . و حوار المشرق و المغرب ، ص: 134 ، 135 .

أنواع الظلم و الانحراف ، بالإسلام نفسه من دون حاجة إلى تحريفه و التلاعب به .

سادسا: أباطيل تتعلق بخلق العالم و قِدمه و المعاد الأخروي:

سبق أن تناولنا موضوع خلق العالم و قِدَمه في الفصل الثاني، و بينا بطلان مزاعم حسن حنفي في ترجيحه لرأي القائلين بقدمه، و أثبتنا بأنه مخلوق له بداية و له نهاية . لكننا هنا سنتطرق إلى أباطيل أخرى تتعلق بحدوث الكون و أزليته، و بالمعاد الأخروي، و الجنة و النار، سنذكرها من خلال المواقف الآتية :

أولها هو أن حسن حنفي زعم أن ((القول بقدم العالم لا يعني تعطيل الصانع ، بل تنزيها له عن الاشتغال بالعالم ،و التدخل في قوانين الطبيعة، و إثباتا لحكمته في ترك العلية و الغائية ، و تركا للحرية الإنسانية للعمل في العلم ، و للعلم الإنساني ،و لاكتشاف قوانينه))[430] .

وأقول: أولا بما أن الكون ثَبُت شرعا و علما بأنه مخلوق ، له بداية وستكون له نهاية أيضا ، فإن هذا يستلزم بطلان ما زعمه الرجل . كما أن القول بخلقه يعني أن الله تعالى خلقه حقيقة ، لأنه لا مخلوق دون خالق . ومن ثم فإن الله تعالى قد مارس الخلق ، و تدخل في تسيير العالم ، و هذا هو التنزيه الحقيقي له سبحانه و تعالى ، و ليس ما زعمه الرجل من أن تعطيله عن الخلق هو التنزيه ، فهذا لا يصح ، و مخالف للشرع و العلم ،و لا يقوله العقل الصريح . و إنما القول بعدم خلقه للكون هو التعطيل لأفعاله ، و وصفه بالعجز و العبثية .

علما بأن القول بقد العالم يعني أن الله تعالى لم يخلق الكون بحكم أنه أزلي لا بداية له ، و هذا إنكار لما قاله الشرع و العلم من جهة ،و إثبات لوجود أزليين ، هما:الله الأزلي، و الكون الأزلي ، و هذا يُوصل إلى القول بوجود إلهيين أزليين ، و هذا كفر ، و شرك ، وضلال من جهة أخرى . و نسي الرجل أو تناسى أنه كان قد اتهم-ظلما وزورا- من يُثبت الصفات الأزلية لله تعالى بأنه يقول بتعدد القدماء ، و ها هو الآن يقول بتعدد القدماء صراحة ،و يقع في الشرك و القول بإلهين أزليين !! .

كما أن قوله بقِدم العالم يجعل الإيمان بوجود الله أمرا ثانويا لا أهمية له ، بل و ليس ضروريا أيضا ، فوجوده أو عدم وجوده سيان ، فليس هو الذي خلق العالم ، و إنما هو أزلي مثله ، و من ثم يُمكن الاستغناء عن الله ، و الإيمان بالكون الأزلي وحده ،و هذا الكفر و الضلال أوصلنا إليه زعم حسن حنفي المخالف للشرع و العلم معا .

كما أن قوله بقدم العالم يُؤدي إلى إنكار المعاد الأخروي برمته ، فلا قيامة ، و لا حساب و لا عقاب ، و لا جنة و لا نار ، لأن ذلك لا يكون إلا بنهاية العالم ، و بما أنه أزلي لا بداية له ولا نهاية حسب زعم الرجل، فهذا يعني بالضرورة إنكار المعاد الأخروي الذي نَصّ عليه الشرع و جعله من أركان الإيمان . و كل تلك الأباطيل أوصلنا إليها قول حسن حنفي بقدم العالم ، بلا دليل من الشرع و لا من العالم ، إلا إتباع الظن و الهوى ، لأن من يتعمد في مخالفة الشرع و لا من العلم

---

[430] حسن حنفي : من العقيدة إلى الثورة ، ج 2 ص: 28 .

فهو ليس من العقلانيين ، و لا من الموضوعيين ، و إنما هو من أهل الأهواء و الظنون .
و ثانيا إن الحِكمة و الغائية لا تُثبتان حقيقة إلا بالقول بخلق العالم ، لأن هذا يعني أن الكون له بادية و له نهاية ، و من ثم فله حِكُم و غايات خُلق من أجلها، سيُؤديها ثم ينتهي دوره . و هذا هو الذي نَصّ عليه الشرع ، و يقوله العقل الصريح ، و العلم الصحيح .و أما حكاية حرية الإنسان و قوانين الطبيعة ، فهي لا تصح على الطريقة التي قال بها حسن حنفي ، لأن القول بخلق العالم لا ينفي حرية الإنسان ، و لا وجود قوانين الطبيعة ، بدليل أن الكون كله مخلوق فعلا و حقيقة بدليل الشرع و العلم ، و مع ذلك فإن قوانين الطبيعة موجودة و مُشاهدة ، و حرية الإنسان حقيقة واقعية ثابتة بدليل الشرع و العقل ، و العلم و الواقع . فالقول بخلق العالم لا ينفي ذلك ،و إنما يُثبته و يجعل له حِكَما و غايات .

و الموقف الثاني مفاده أن حسن حنفي زعم أن القول بأن الكون مخلوق من عدم يُحوّل العقيدة إلى أحد روافد الفكر الغيبي الأسطوري.و يُؤدي إلى تدمير العالم باعتباره موجود من عدم . فإنه لا يصير لا محالة إلا إلى عدم ، فيصبح العدم ((أساس الوجود في البداية و النهاية))[431] .
و أقول: أولا إن الرجل لا يتكلم باسم الشرع الصحيح ، و لا باسم العقل الصريح ، و لا باسم العلم الصحيح ، و إنما يتكلم باسم رغباته و أهوائه ، و خلفياته المذهبية ، و مصالحه الدنيوية ،و لا يُريد أن يعرف حقيقة العالم كما هي . فهو يريده أن يكون أزليا لكي يتخلص نهائيا من الدين و أوامره و نواهيه ، و من ثم فلا معاد أخروي ، و لا حساب و لا عقاب ، و لا جنة و لا نار . لكن هيهات أن يكون هذا العالم كما يريده حسن حنفي و أمثاله من أدعياء العقلانية !! . إن هؤلاء يصدق عليهم قوله تعالى : {وَلَوِ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ بَلْ أَتَيْنَاهُم بِذِكْرِهِمْ فَهُمْ عَن ذِكْرِهِم مُّعْرِضُونَ }-سورة المؤمنون:71-،و{وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ وَمَا لَهُم بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ }-سورة الجاثية:24- ،و{ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنفُسُ وَلَقَدْ جَاءهُم مِّن رَّبِّهِمُ الْهُدَى }-سورة النجم:23-،و {وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاء وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَاطِلاً ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ }-ص:27-،و{ أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ أَمْ خَلَقُوا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بَل لَّا يُوقِنُونَ}-سورة الطور:34-36-. نعم أنه ليس لحسن حنفي و أمثاله من علم صحيح ، و لا عقل صريح ، و لا شرع صحيح ، وإنما رأس مالهم الظنون و الأهواء ،و الشكوك و الشبهات ، و هم في تيه وضلال ، و عبثية و عناد !! .
و أما زعمه بأن الخلق من عدم هو رافد من روافد الفكر الأسطوري ، فهو زعم لا يصح ، شرعا، و لا عقلا ، و لا علما . فأما شرعا فإن الله تعالى ذكر صراحة أنه سبحانه يخلق من عدم ، و أنه خالق كل شيء ، كقوله سبحانه: {إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شيئا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ }-سورة يس:82-.

---

431 نفس المرجع ، ج 2 ص: 40، 41 .

و أما عقلا فإنه لا يُوجد أي مانع عقلي يمنع من أن يخلق الخالق مخلوقاته من عدم ،فهو أمر مُمكن و ليس مُستحيلا . و بما أنه هو الخالق ، و على كل شيء قدير ، فإنه بالضرورة قادر على أن يخلق من عدم و من غيره ،و إلا ما كان خالقا . و هذا ليس أمرا خرافيا ، بل أنه أمر معقول و عادي ، و طبيعي جدا ، من أن الخالق قادر على الخلق من عدم ،و إنما الخرافة هي القول بأن المعدوم يخلق نفسه ، أو أن المخلوق قادر على أن يخلق من عدم . لكن الأمر مُختلف تماما بالنسبة لله تعالى ، فإنه سبحانه قادر على الخلق من عدم ، و إلا ما كان خالقا .

و أما علما فإن العلم الحديث كما أنه قال بخلق العالم و عدم أزليته كما سبق أن بيناه ، فإن فكرة الخلق من عدم-أي من لاشيء- أصبحت هي أيضا لها مكانتها في علم الفيزياء الحديثة، و عنها يقول الفيزيائي منصور حسب النبي :((و ياليتها من نتيجة مذهلة يتحدث عنها علماء الفيزياء الآن ، بعدما كانوا قديما يقولون: إن المادة و الطاقة لا تفنى و لا تُستحدث ،و هذا صحيح طبعا في طور التسخير-أي بعد الخلق- ، أما في طور الخلق الإلهي فهناك قانونان ، أحدهما: كن فيكون من جهة ، و الخلق من عدم من جهة أخرى)) .و الخلق من عدم لا يحتاج مطلقا إلى زمن سابق لأن الزمان هنا هو افتراض ذهني لا وجود له فيزيائيا عند بداية الخلق ، و هو ما يُسمى في الفيزياء الحديثة بأنه ((قفزة كمية في الزمكان دون حاجة لمادة أو طاقة)) [432] .

و قال أيضا: أنه يجب التمييز بين الخلق من عدم بلا زمن ،و الخلق بالأمر الإلهي المُسخر بقوانين ثابتة ، و هو الخلق من مادة سابقة , و الخلق الأول لا يتم إلا ب: كن فيكون ،و لا يحتاج لزمان و لا لمادة ، و لا لطاقة . فهو خلق من لا شيء في لا زمن ،و عندما يُوجد هذا النوع من الخلق يصبح خاضعا للنوع الثاني من الخلق الذي هو في طور التسخير الخاضع –في المكان و الزمان- لمقادير محددة ثابتة يدرسها العلماء . و قال الفيزيائي ستيفن هوكنج : ((إن لحظة الانفجار العظيم لا تخضع لقوانيننا العادية الفيزيائية ، لأنها تُوحي لنا بالخلق من عدم))[433] .

و ثانيا إن تدمير العالم ليس حراما ، ولا عيبا ، لا ممنوعا ، و لا مستحيلا ، و لا نقصا ، و ليس جريمة ، و إنما هو أمر ثابت شرعا ،و مُمكن عقلا ، و قال به العلم الحديث . فلماذا إذن هذا العناد و الرفض لمبدأ الخلق من عدم ؟ ! . و لماذا هذا التحسّر على العالم الفاني و التشبث به ،و الخوف عليه ؟ ! . فخالقه سبحانه هو الذي خلقه ،و هو الذي يدمره و يُنهيه ، و ما دخل القائلين بالقدم في ذلك ؟ ! . فهذا العالم خلقه الله تعالى لغاية عليه أن يُؤديها ، فإذا ما أداها ،و بلغ أجله المُحدد له ، فلا بد أن ينتهي ، لأنه لم يُخلق عبثا ، و لا سدى ، و لا باطلا ، و لا لعبا ، ولا ليكون أزليا أبديا .

كما أن نهاية العالم لا تُؤدي إلى العدم كما زعم الرجل، و إنما تُؤدي إلى عالم آخر جديد ،يقوم فيه الناس إلى رب العالمين ، فإما إلى الجنة و نعم المصير ، و إما إلى النار و بئس المصير . لذا فعلى المنكرين له ، و الشاكين فيه ، أن لا ينسوه

---

[432] منصور حسب النبي : الزمان بين العلم و القرآن ، ص: 123، 124 ، 126 .

[433] نفس المرجع ، ص: 128 .

، و أن يُعيدوا حساباتهم يوميا ، وأن يبكوا على أنفسهم ،و أن يحتاطوا لذلك اليوم ،و فيه سيخسرون كل شيء ، و لا يربحون شيئا ، بدلا من التحصر والبكاء على الكون الذي سيُنهيه خالقه عندما يحين أجله .

و ليس صحيحا أن القول بخلق العالم من عدم يعني أن العدم هو أساس الوجود ، و أن مصيره إلى العدم . فهذا تغليط و إغفال لحقيقة الوجود ، لأنه لو كانت حقيقة الوجود عدما ، ما وُجد هذا الكون أصلا ، و بما أنه مخلوق و موجود فهذا يعني بالضرورة أن الوجود هو أساس وجود المخلوق و ليس العدم .و هذا الوجود الحقيقي هو الوجود الإلهي الأزلي ،و المتمثل في الله سبحانه و تعالى الحي الذي لا يموت ، الذي أوجد الكون من عدم ، فلو لم يكن موجودا ما وُجد هذا العالم المخلوق .

و أما الموقف الثالث ، فمفاده أن حسن حنفي زعم أن المعاد الأخروي ظني ، و ليس فيه يقين ، و يظل ظنيا خالصا . و أن الحقيقة هي أن ((أمور المعاد كلها خطأ في تفسير النصوص في تحويل للصور الفنية إلى وقائع حقيقية ، فأمور المعاد لا تُشير إلى وقائع مادية ،و حوادث فعلية ، و عوالم موجودة بالفعل في مكان ما يعيشها الإنسان في زمان ما ، بل هي بواعث سلوكية ، و دوافع للعقل للتأثير على السلوك ، و الحث على الطاعة ترغيبا تارة ، و ترهيبا تارة أخرى . و ليس المقصود بالدوافع الثواب على الحسنة و العقاب على السيئة ، فالأفعال الصالحة لا تحتاج إلى ثواب و عقاب)) . و ((يمكن ممارسة الحياة الخُلقية بلا جزاء ، ثوابا كان أم عقابا . أليس حسن الأفعال في ذاته مُدعاة للإتيان بها ، و قبح الأفعال لذاتها مُدعاة لتجنُبها ؟ ...)) . ثم زعم أيضا أن ((أمور المعاد في نهاية الأمر ما هي إلا تعبير عن عالم التمني عندما يعجز الإنسان عن عيشة بالفعل في عالم يحكمه القانون ،و يسوده العدل ...)) . و أن ((أمور المعاد في أحسن الأحوال تصوير فني يقوم به الخيال تعويضا عن حرمان في الخبز أو الحرية))، و هي –أي أمور المعاد- تُعادل المدن الفاضلة في الفلسفة . فأمور المعاد إذن هي أولا خطأ في التفسير، و تحويل الصور الفنية إلى وقائع مادية. و هي أيضا خطأ في الاتجاه ، و تحويل هذا العالم إلى عالم آخر ، مما يكشف عن موقف مُغترب مُنحرف مُعوّج مُتعرّج في الحياة . و كلما عُمقت ثقافة الإنسان و قوي وعيه ، و قلت غربته عن العالم ، فإنه لا يكون في حاجة إلى خلق مثل هذه العوالم الوهمية ، و أصبح قادرا على التفرقة بين عالم التمني و عالم الواقع[434] .

و دحضا لأباطيله أقول: أولا أنه واضح من كلام الرجل، أنه لا يُؤمن بمعاد ، و لا بجنة و لا نار ، و قوله هذا زعم باطل شرعا ،و لا دليل عليه عقلا و لا علما . و هو كلام لا يقوله مسلم أبدا ، و إن قاله و زعم أنه مسلم فهو مُتناقض مع نفسه من جهة ، و قد نقض إيمانه بدين الإسلام بالضرورة من جهة أخرى . لأنه أنكر أمرا معروفا من الدين بالضرورة .و هو زعم لا يصح أن يصدر عن باحث موضوعي يحترم عقله و علمه ،و غيره ، لأنه خاض في أمور غيبية لا يُدركها،و أصدر فيها أحكاما قطعية دون دليل صحيح ، و لا ضعيف من الشرع ، و لا من العقل ، و لا

[434] حسن حنفي : من العقيدة إلى الثورة ، ج 4 ص: 600، 606 .

من العلم . و كل ما قاله هو مزاعم ، و المزاعم ليست دليلا ،و لا يعجز عنها أحد ، و هي رأس مال المفاليس. فرجّح النفي على الإثبات بلا مُرجح ، مع أنه كان قد ذكر في بداية زعمه أن أمر المعاد ظني لا يقين فيه . و هذا يعني أنه ليس مُستحيلا ، و لا هو واجب الوجود ، و إنما هو ممكن الوجود و العدم معاً من الناحية النظرية - مع ثبوته القطعي شرعا- ،و عليه فهو يحتمل الأمرين معا، و من ثم فإن كلا من النافي و المُثبت له مُطالب بالدليل ،و لا يحق لأي منهما أن يتخذ موقفا نهائيا إلا بدليل صحيح ، أو راجح يعتمد عليه في موقفه الذي أختاره . و إلا فإن الأمر من الناحية الاستدلالية و البرهانية يبقى مُحتملا للأمرين معا ، و من اتخذ موقفا بلا دليل فزعمه لا يصح ، و هو مُتبع لأهوائه و ظنونه ،و ليس هو من العلمية ولا من الموضوعية و لا من العقلانية في شيء . و هذا الذي وقع فيه حسن حنفي، إنه تناسى المنهجية العلمية الصحيحة و داس عليها ، فنفى المعاد الأخروي من دون أي دليل صحيح و لا ضعيف ،و هذا وحده كاف لرفض مزاعمه كلها لأنه بناها على رغباته و أهوائه ، و مصالحه و مذهبيته ، و أُمنياته و مغالطاته ، و تحريفاته للشرع، و داس على المنهج الاستدلالي الصحيح ، وجعله و راء ظهره ، مع الرجم بالغيب،و القول بلا علم .

و ليس صحيحا أن المعاد الأخروي يظل ظنيا ، فهذا حكم غير علمي ، و لا يحق للرجل أن يصدره، لأنه حَكَم على أمر لا دليل له فيه حاضرا و لا مُستقبلا ،و إنما فعل ذلك ليقنع به نفسه و يُغالط به غيرها . علما بأن المعاد الأخروي سبق أن تكلمنا على جانب منه في مبحث التكفير و بينا أن المعاد الأخروي قطعي شرعا ، و راجح بقوة عقلا و علما ، لكننا نُظيف هنا أمورا أخرى تزيد الموضوع إثراء و قوة . و عليه فبما أن المعاد الأخروي قطعي الثبوت شرعا ، فأنه من الناحية العقلية و الأخلاقية و العلمية فإنه راجح بقوة ،و نفيه ليس معه دليل صحيح . فلا يُوجد أي مانع عقلي يمنعه،و لا دليل عقلي يُثبت عدم وجوده ، بل إن الدواعي العقلية و الأخلاقية ،الإنسانية والعلمية ، تتطلب وجود المعاد الأخروي ،و ترجحه بقوة ، لأن وجود للكون بداية و نهاية ، و مظاهر العظمة و الحِكمة فيه ،و الغائية المهيمنة عليه من جهة ، و كثرة الظلم و الجرائم، و المنكرات بين بني آدم ، مع غياب العدل من جهة ثالثة . كل ذلك يجعل من وجود المعاد الأخروي أمرا مطلوبا ، و راجحا بقوة ، و عدم وجوده مُستبعدا جدا جدا،لأنه لا يُعقل أن يكون هذا الكون خُلق لعبا ، و عبثا و سدى ، فتضيع الحقوق ،و ينتهي العالم إلى العدم بلا غاية، فإذا أضفنا إليه اليقين الشرعي يتقوى الدليلان العقلي والعلمي و يكتملان باليقين الشرعي، فيصبح الأمر قطعيا شرعا و عقلا و علما ، و لله الحمد و المنة .

و ثانيا إن الرجل افترى على الشرع ،و الصحابة،و التابعية وعلى المسلمين من بعدهم ،عندما زعم أن القول بالمعاد الأخروي هو خطأ في تفسير النصوص الشرعية.و هذا زعم باطل ومُضحك ،لأن المعاد الأخروي هو من ضروريات و أركان الإيمان بدين الإسلام ،و لا يحتاج إلى الاجتهاد لإثباته بفهم النصوص و تدبرها، فهو ليس في حاجة إلى ذلك ، لأنه من بديهيات الشرع و قطعياته المباشرة ،و مبدأ هذا حاله لا يمكن أن يُخطئ فيه الصحابة و التابعون و المسلمون من بعدهم

. و إنما الذين يُخالفهم في ذلك فهم المخطئون أو المُحرفون . و هذا هو حال حسن حنفي إنه تجاوز تلك البديهيات و القطعيات الشرعية من جهة ، و خطّأ فهم الصحابة والسلف وعلماء الأمة من بعدهم من دون دليل صحيح و لا ضعيف من جهة أخرى . فالرجل وقع في انحرافين خطيرين أفسدا عليه زعمه ، هما:الأول هو الانحراف في طريقة الاستدلال و البرهان التي سبق ذكرها . و ثانيهما الانحراف في فهم الشرع و تفسيره ، فإنه أنكر بديهياته المفهومة منه بالضرورة من دون أي دليل يعتمد عليه ، مُكتفيا بزعمه و ظنه و هواه . لذا فإن زعمه لن يستقيم إلا إذا أقام الدليل الشرعي و العقلي على أن آيات المعاد لا تُعبر عن معاد مادي حقيقي ،و إنما تُعبر عن صُوّر فنية وهمية . و هذا الدليل-الذي نطالبه به- لن يعثر عليه أبدا، و عندما يموت فإنه سيتأكد من بطلان زعمه بنفسه ، إذا ظل مُصرا على موقفه السابق من المعاد الأخروي.

و في مُقابل زعمه هذا، فإن النُصوص الشرعية شاهدة بقوة على أن المعاد الأخروي حقيقة مادية و من بديهيات الإيمان و أساسياته ، و بدونه لا إسلام و لا إيمان ، لذا فإنه من المؤسف جدا أن يجعلنا هذا الرجل نذكر النصوص الشرعية لإثبات المعاد الأخروي الذي هو من كبرى اليقينيات الشرعية . لكننا-مع ذلك- نورد الشواهد الآتية إبطالا لزعمه: أولها إن الشرع نَصّ على أن المعاد الأخروي من أركان الإيمان ،و بدونه لا إيمان ولا إسلام ، فلو كان المعاد الأخروي أمرا وهميا صوريا لا حقيقة له ، لما أمرنا الله تعالى بالإيمان به، و لما جعله من أركان الإيمان. فلا يصح شرعا و لا عقلا أن يأمرنا الله بأن نُؤمن بأمر لا وجود له !! ، و قد ذكره في كتابه مرات كثيرة جدا على أنه حقيقة لا شك فيها ، كقوله تعالى : { وَمَن يَكْفُرْ بِاللّهِ وَمَلاَئِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلاَلاً بَعِيداً }-سورة النساء:136- .

و الشاهد الثاني مفاده هو أن الله تعالى ربط المعاد الأخروي بنهاية العالم ،و هذا يعني أنه ليس وهما ولا خيالا، و إنما هو مُرتبط بأمر مادي كبير هو نهاية العالم ، الذي هو قطعي الثبوت شرعا ،و مُمكن و راجح بقوة: عقلا ، و مصيره إلى الزوال علماً ، و هذا بناء على ما سبق أن بيناه و وثقناه . فالمعاد الأخروي ليس وهما و لا صُوّرا فنية ،و إنما هو عالم مادي مُرتبط بزوال عالم مادي آخر يختلف عن الأول .

و الشاهد الثالث هو أن الشرع أكد و نَصّ صراحة على أن المعاد الأخروي حقيقة لأن له مكان مُخصص له، و زمان مُحدد أيضا ، و فيه أحوال و مظاهر كثيرة ستحدث فيه ، كقوله سبحانه: {سَابِقُوا إلى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ السَّمَاء وَالْأَرْضِ أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ }-سورة الحديد:21-،و {يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي لاَ يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلاَّ }-سورة الأعراف:187-، و {لَآكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ }-سورة الواقعة:52- .

الشاهد الأخير- الرابع – مفاده أنه بما أن الله تعالى لا يُخلف المعاد ،و لا يكذب ، وأنه بشّر بالمؤمنين الصالحين بالجنة خالدين فيها ، و توعّد الكفار و الظالمين

بالنار خالدين فيها ، فإن هذا يستلزم بالضرورة أن المعاد الأخروي هو حقيقة مادية يقينية ، و لا يمكن أن تكون وهما و خيالا و صورا فنية . و هل يُعقل أن توعد الله تعالى لأبي جهل و زوجته بدخول النار ، هو توعّد كاذب لا حقيقة فيه ،و ما هو إلا أوهام و خيالات !! . أليس من يقول بمثل هذا الباطل ، هو المُتبع لهواه ، المُحرف للشرع و المفتري عليه ،و على الناس ؟ ! .

و أما حكاية المجاز ، فقد سبق أن بينا أن المجاز الصحيح – الموافق للشرع و اللغة- ليس هو نفيا للحقيقة ،و لا هو مجرد صور فنية وهمية ،و إنما هو أسلوب من أسليب اللغة العربية في التعبير عن الحقيقة بطريقة غير مباشرة ، بدلا من التعبير عنها بطريقة مباشرة ، و الحقيقة في الحالتين واحدة لم تتغير. علما بأن الرجل ليس بدعا فيما قاله ، فقد سبقه إلى القول به سلفه من الفلاسفة في العصر الإسلامي. و ذلك أنهم زعموا أن ما قاله الرسول هو من باب التخيل لا الحقيقة[435] . و هؤلاء زعموا ذلك بلا دليل من الشرع و لا من العقل ، و لا من العلم ،و إنما أوصلهم إلى القول بذلك قولهم بأزلية العالم و ما يترتب عنه من إنكار للنبوة و للمعاد الأخروي على طريقة أرسطو و أتباعه[436] . و منهم حسن حنفي الذي سبق أن ذكرنا أنه رجّح القول بقدم العالم ،و أخرج النبوة و المعاد الأخروي من أن يكونا من أصول الإيمان، ثم أظهر إنكاره ليوم المعاد بصراحة ، فناقشناه في زعمه و بينا بطلانه .

و ثالثا إن الشبهات و الاعتراضات ،و الأباطيل التي أثارها الرجل ، هي أيضا لا تصح، و قد استخدمها لتأييد ما ذهب إليه . فمن ذلك أنه زعم أن أمور المعاد ما هي في النهاية إلا تعبير عن عالم التمني بسبب عجز الإنسان . و هذا زعم لا يصح ، لأن عالم الغيب و المعاد الأخروي ليسا تمنيا، و لا خيالا ، و إنما هما حقيقتان من حقائق الإسلام والوجود معا من جهة ، كما أن القول بذلك مُمكن و راجح بقوة: عقلا و علما ، و مطلوب أخلاقيا من جهة أخرى ، على ما سبق أن بيناه . فأمر هذا حاله من الحقيقة لا يصح الزعم بأنه من عالم التمنيات . علما بأن الرجل لم يُقدم على زعمه دليلا صحيحا و لا ضعيفا ليُؤيد به زعمه . و بذلك يتبين أن الصواب هو أن إنكار المعاد الأخروي هو الذي من عالم التمنيات ، لأنه ليس عند منكريه دليل صحيح من الشرع ، و لا من العقل ، و لا من العلم ، لتأييد زعمهم . إنهم أنكروه تمنيا منهم بأن لا يكون له وجود حقيقي ، لأنهم لا يُريدونه، لكي لا يُلاقون خالقهم ، و من ثم فلا يُحاسبهم ، و لا يُعاقبهم على ما فعلوه من جرائم و قبائح ، و على ما كانوا عليه من ضلال و كفر و تمرد . فهم –في الحقيقة- أصحاب التمنيات والأوهام ، أنكروا المعاد الأخروي بلا دليل ، و تعلّقوا بالشكوك و الشبهات ،و الأباطيل و التمنيات في نفيهم له .

و منها أيضا أنه زعم أن الأعمال الحسنة و الأفعال السيئة لا تحتاج إلى ثواب و لا إلى عقاب ، بدعوى أنه يُمكن ممارسة الحياة الخُلقية بلا جزاء . بدعوى أن حسن الأعمال مُدعاة في ذاتها للإتيان بها، و قبح الأفعال مُدعاة لتجنبها. و زعمه

---

[435] ابن تيمية : بيان تلبيس الجهمية ، ط& ، مطبعة الحكومة ، مكة المكرمة ، ج 1 ص: 74 .

[436] أنظر مثلا : كتابنا : نقد فكر الفيلسوف ابن رشد الحفيد .

هذا لا يصح ، و فيه تغليط و تدليس على القراء، لأن استحسان الإنسان للأعمال الصالحة لا يكفي بأن يحمل معظم الناس على القيام بها . لذا فإنه لكي يقوم الناس بذلك فلا بد من وجود الأوامر و التشجيعات ، و التخويفات و المكافآت ،و المتابعات من المسؤولين. بدليل أنه على الرغم من استحسان النفوس لفعل الخيرات ، فإن الذين يفعلونها من الناس طواعية و حبا فيها قليل جدا بشهادة الواقع ،و قد لا يُداوم عليها إلا قلة منهم . و هذا يعني أن الاستحسان الفطري الداخلي في الإنسان لفعل الخيرات ، لا يكفي وحده لحمل الناس على فعلها طواعية دون أوامر و دوافع من داخل الإنسان و خارجه. و بذلك يتبين أن وجود الأوامر الشرعية و القوانين الأرضية، و الحوافز المتنوعة ، هو أمر ضروري لحمل كثير من الناس على فعل الخيرات ، و ليس لحمل أكثرهم على فعلها ،و الواقع شاهد على ذلك . و بذلك يتبين جليا أن الاستحسان الداخلي وحده غير قادر على حمل الناس على فعل الخيرات ، و إنما هو أرضية أولية لا بد لها من توفر أوامر و حوافز داخلية و خارجية لحمل كثير من الناس على الإحسان إلى الناس، و غيابها يُوقفها تقريبا ، ولا تستطيع الاستمرارية .

و أما استقباح العقل للأفعال السيئة و القبيحة ،و أكل أموال الناس بالباطل، و مختلف أنواع الظلم التي يستهجنها العقل. فهذا وحده لا يكفي و لا يستطيع أن يصرف الناس عن فعل تلك الأعمال،و لكي يتجنبها الناس فلا بد من وجود النواهي و الزواجر ،و العقوبات المادية و المعنوية ، لكي يرتدع الناس عن فعل تلك الأعمال . علما بأن دلك ردع لأكثر الناس ، و إلا فإن منهم طائفة كبيرة لا يردعها الضمير ، و لا العقل ، ولا النواهي ، و لا الزواجر ، و لا العقوبات من ارتكاب مختلف أنواع الظلم و الجرائم ،و الأعمال القبيحة ، و المحاكم –في كل دول العالم- مملوءة بقضايا الفساد و الجرائم. و لو أقدمت دولة ما على إلغاء القوانين و العقوبات ،و غلق مؤسسات الدرك و الشرطة ، بدعوى الاعتماد على الضمير و العقل في تسيير شعبها، لأنهارت الدولة ،و لأكل الناس بعضهم بعضا ،و لن ينفع معهم ضمير، و لا قبح الأعمال في نفوسهم و عقولهم ،و لا صفتها المدعاة بنفسها لتجنبها على حد زعم حسن حنفي !! . و لن يُوقف هؤلاء إلا تراجع الدولة عما أقدمت عليه ،و استخدامها مختلف أنواع القوة للتحكم في الأوضاع .

علما بأن ما يجده الإنسان في نفسه من حب للخير ،و ميل لفعل الخيرات ، و ما يجده في ذاته من سرور عند قيامه بذلك ، هو في الحقيقة يُعبر عن أمرين هامين:الأول هو أن الإنسان فيه جانب خيّر يُقابل الجانب الشرير في النفس البشرية ، لقوله سبحانه: { وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا{7} فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا{8} قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا{9} وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّاهَا}-سورة الشمس:7-10-،وعليه فإن في البشر من قد يتغلب جانبهم الشرير على جانبهم الخيّر، و من ثم تميل نفوسهم إلى الشر و فعل المُنكرات ،و لا تميل إلى فعل الخيرات إلا قليلا ، و هؤلاء لا يصدق عليهم ما قاله الرجل . فالبشر إذن ليسوا كما تصوّرهم حسن حنفي بأنهم خيّرون بطبعهم و به يتصرّفون في الواقع،وإنما هم مفطورن على الخير و الشر معا ، و هذا أمر هام جدا أغفله حسن حنفي، و هو وحده كافٍ لهدم كل ما بناه حول حكاية استحسان الضمير

والعقل لفعل الخيّرات كوسيلة منه للتشكيك في المعاد الأخروي . فأخذ جانبا من النفس البشرية و عممه عليها ،و أغفل جانبها الأخر و أبعده من تكوينها ، ليُؤيد به زعمه . لكن مناقشتنا السابقة له ،و الأمثلة التي ذكرناها أبطلت زعمه ،و أظهرت تحريفه ،و أكدت على أن النفس البشرية مفطورة على الخير و الشر معاً ،و أنه لا بد لها أيضا من أوامر ودوافع و قوانين لكي تنضبط ،و تفعل الخيرات ، و تتجنب المظالم و المنكرات ، بإرادتها أو بأمر مفروض عليها .

و الأمر الثاني هو أن السرور الذي قد يجده فاعل الخير في نفسه ، هو نوع من أنواع الجزاء الدنيوي الذي جعله الله تعالى في نفوس فاعلي الخير ، كمكافأة لهم ،وتحبيب لهم على فعل الخيرات . فهذا جزاء دنيوي قبل الجزاء الأخروي ، و هو أيضا نوع من التشجيعات و الجوائز ، ليُقبل الإنسان على فعل الخيرات . فلو كان فاعلو الخيرات لا يجدون ذلك الجزاء ،و لا يُشجعهم المجتمع بالأوامر و الحوافز و الجوائز، لتركوها كلهم أو معظمهم ، فما بالك بالذين لا يفعلونها أصلا ؟ ! .

و أما بالنسبة للأعمال القبيحة، فإن البشر الذين لم تفسد فطرهم إذا ارتكبوا تلك الأعمال يجدون في نفوسهم قلقا و حرجا وألما ،و استهجانا لما فعلوه . فهذا الذي وجدوه بداخلهم هو نوع من أنواع الزواجر والعقوبات المعنوية التي جعلها الله تعالى في نفوس الناس ليرتدعوا من جهة، و يُنذرهم و يُنبههم لما سينتظرهم يوم القيامة من عقاب إن هموا استمروا في فعل المنكرات من جهة أخرى . و أما الذين فسدت فطرهم ، فلا رادع دخلي لهم ، بل قد يجدون في نفوسهم ما يدفعهم و يُشجعهم على الظلم و المنكرات و يتلذذون بها .و هنا يصبح التصدي لهم ، و معاقبتهم أمرا ضروريا لحماية المجتمع من شرورهم. فأين مزاعم حسن حنفي التي تدفع الإنسان إلى فعل الخيرات ،و تقبيح الظلم من دون تدخل عوامل أخرى ؟ !. أليس النفس البشرية مفطورة على الخير والشر معا ؟ ،و أليس أن الأعمال الخيرية لا بد لها من أوامر، و حوافز ،و جوائز ،و أن الأعمال القبيحة هي أيضا لا بد لها من نواهٍ ، و زواجر ، و عقوبات ؟؟ .

و رابعا إن زعمه بأن القول بالمعاد الأخروي هو تعلق بالعوالم الوهمية التي تُبعد الإنسان عن عالم الواقع ،و تجعله مُغتربا مُنحرفا مُتعرجا في الحياة . فهو زعم لا يصح لثلاثة أمور أساسية:أولها هو أن عالم الغيب و المعاد الأخروي هو عالم حقيقي وليس خياليا و لا وهميا ، لأن الشرع نَصّ على وجوده و أكد عليه ،و جعله من أركان الإيمان المعروفة من دين الإسلام بالضرورة .

و الثاني هو أن الاعتقاد بوجود عوالم أخرى لا نراها، هو أمر ليس مُستهجنا ،و لا مُستحيلا ،و إنما هو مُمكن و راجح عقلا ، و لا يُوجد أي دليل و لا مانع عقلي ينفي وجود عوالم لا يراها الإنسان . فإذا ما فكّر الإنسان في الكون بطريقة عقلية علمية صحيحة فيجده مملوءا بالأسرار والتنوّع في المخلوقات .و عليه فما المانع من وجود عوالم أخرى لا نراها ؟ ! . و هذا الاعتقاد ينفع الإنسان ولا يضره إذا تَمّ بطريقة علمية صحيحة ، بعيدا عن الأوهام والظنون و الخرافات من جهة ، و إنما يُوسع آفاق العقل ،و يفتح له مجالا واسعا للبحث و التدبر و التساؤل

من جهة أخرى . و قد يكون ذلك سببا في اكتشاف حقائق جديدة لم يكن الإنسان يعرفها من قبل .

و الأمر الثالث- الأخير- مفاده أن العلم الحديث أثبت وجود عوالم متعددة لم يكن الإنسان يعرفها و لا يراها من قبل . فاكتشف عالم الفيروسات ، و البكتريا ، و الجراثيم ، و عالم الذرة و خفاياه ، فدخل في غيبيات لا حدود لها ، فخاض فيها و أصبح يتعامل مع الأشباح و الاحتمالات . من ذلك أنه بعدما تكلم العلم في الذرة و مكوناتها المعروفة كالإلكترونات ،و البروتونات ،و النيوترونات ، أصبح يتكلم الآن عن الكواركات ،و المادة المضادة ، و الزمن المعكوس ، و ازدواجية الكون[437] .

و بذلك يتبين أن حسن حنفي هو المُتعلق بالأوهام عندما نفى المعاد الأخروي بلا دليل صحيح شرعا و لا عقلا و لا علما. و أن الذين يُؤمنون بالمعاد الصحيح هم المتمسكون بالحقائق القائمة على الشرع الصحيح ، و العقل الصريح ، و العلم الصحيح .

و أُشير هنا إلى حسن حنفي كرر إنكاره للمعاد الأخروي ، من دون دليل صحيح و لا ضعيف ،و تكلم فيه بلا علم ،و أصدر حكما قطعيا بنفيه ، لُيقنع به نفسه ،و يُغالط به القراء ، و يُلبس عليهم دينهم . فقال:((و الحقيقة أن الجنة و النار ليستا في المكان ،و لا في الزمان ، بل صورتان فنيتان ، من أجل إحداث آثار نفسية للترغيب و الترهيب))[438] .

و أقول : إن زعمه هذا لا يختلف عن زعمه السابق ، تكلم فيه بلا شرع و لا عقل و لا علم ، و قد سبق أن ناقشناه فيه ، و بينا زيفه و بطلانه ، فلا نُعيده هنا . لكن الذي يهمنا هنا هو بيان انحراف منهج الاستدلال عند الرجل ، و ذلك أنه نفى وجود يوم القيامة ، و الجنة و النار ، بقوله: ((و الحقيقة)) ، و لم يُقدم على هذه الحقيقة المزعومة دليلا صحيحا و لا ضعيفا . علما أنه من الواجب على أي باحث يقول بنفي أمر ما أو بإثباته ، أن يذكر دليله لتأييد ما ذهب إليه . لكن الرجل مارس النفي و الإثبات من دون أي دليل و لا شواهد من الشرع ،و لا من العقل ،ولا من العلم !! . فليس عند الرجل دليل ، و إنما دليله هو رغباته ،و أهواؤه ، و مذهبيته المنحرفة و المُحرّفة للشرع و الحقيقة . و هذا ليس من الشرع ،و لا من العقل ،و لا من الموضوعية ، ولا من العلم في شيء . فالرجل من الذين يصدق عليهم قوله تعالى : { إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنفُسُ وَلَقَدْ جَاءهُم مِّن رَّبِّهِمُ الْهُدَى }-سورة النجم:23-،و {أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِن بَعْدِ اللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ }-سورة الجاثية:23 -،و { وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ }-سورة القصص:50- .

واضح من ذلك أن الرجل مُعاند ،و مُغالط ، و صاحب هوى ، ينكر حقائق الشرع و بديهياته من دون أي دليل .إنه يقوم بعمل غير مشرّف ، فلماذا لا يترك

---

[437] أنظر : سام تريمان : من الذرة إلى الكوارك ، ترجمة أحمد فؤاد باشا ، عالم المعرفة ، الكويت ، رقم 327 ، سنة 2006 . و منصور حسب النبي : الإشارات القرآنية للسرعة العظمى ، دار المعارف، القاهرة ، ص: 87 و ما بعدها .

[438] حسن حنفي : موسوعة الحضارة العربية الإسلامية ، ج 2 ص: 36 .

دين الإسلام لحاله ، و ليبحث لنفسه عن مذهب ، أو عقيدة أخرى تتفق مع رغباته و مصالحه و مذهبيته ؟ ، و من ثم يتخلّص مما هو فيه من تحريفات ،و مُغالطات. إنه لو كان موضوعيا مع نفسه و غيره ، ما رضي لنفسه بأن يقوم بذلك العمل التحريفي التضليلي التغليطي من أجل دنيا زائلة !! .

و أما الموقف الرافع فمفاده أن حسن حنفي برر موقفه من المعاد الأخروي بأن قوله بالتفسير المجازي للمعاد ، كان بسبب قُصور نظرية العلم عن إدراكه . ثم أشار إلى أن موقفه هذا هو من الجديد الذي جاء به كتابه : من العقيدة إلى الثورة[439] .

و قوله هذا لا يصح ، لأنه لم يستخدم التفسير المجازي الصحيح ، و إنما استخدم النفي و التعطيل ، و الإنكار و التحريف في تعامله مع نُصوص الشرع المتعلقة المعاد الأخروي ، من دون أي دليل صحيح من الشرع و لا من العقل ، و لا من العلم . لأن التفسير المجازي الصحيح للشرع ليس نفيا لحقائق الشرع ،و إنما هو إثبات لها ، و تعبير عنها بأسلوب آخر غير مُباشر . فعندما نقول : فلان شجاع ، أو فلان أسد ، فالمعنى المراد واحد ، و الحقيقة واحدة ، اختلف لفظ التعبير عناه ،و لا يُوجد في ذلك نفيا للحقيقة . فالرجل لم يُفسر نصوص المعاد تفسيرا مجازيا ،و إنما نفى حقائقها ،و أنكر مضمونها . و هذا تغليط و تحريف ،و ليس علما و لا تفسيرا صحيحا من جهة ،و اختفاء من وراء المجاز لإنكار المعاد الأخروي .

و أما تبرير موقفه بأن نظرية العلم قاصرة عن إدراكه، فهذا تبرير لا يصح ،و تلك النظرية المزعومة هي نظرية قاصرة زائفة باطلها أكثر من صحيحها ، و هي التي أفسدت تفكير الرجل . لأنها مُخالفة للشرع الصحيح ،و العقل الصريح ، و العلم الصحيح ، و كتابنا هذا تضمن عشرات الأمثلة من الأخطاء المنهجية و التطبيقية التي وقع فيها الرجل ، بسبب نظريته الخاطئة المتعلقة بالعلم و الوحي و العقل ، و هذا قد سبق بيانه و تفصيله في الفصول السابقة.

و أما قوله بأن موقفه من المعاد هو من الجديد الذي جاء به كتابه من العقيدة إلى الثورة ، فالحقيقة ليست كذلك. لأن التأويل التحريفي للمعاد و غيره من العقائد ، ليس جديدا ، فقد مارسه الفلاسفة في العصر الإسلامي،و زعموا أنهم يُوفقون بين دين الإسلام و فلسفة اليونان ، منهم : الكندي ، و الفارابي ، و ابن سينا ، و ابن رشد ،و هذا الأخير توسع في ذلك، فأول المعاد ،و الصفات ، و خلق العالم ، حتى بلغ به ضلاله أنه زعم أن القول بقدم العالم و أزليته لا يتنافى مع الشرع[440] . و حسن حنفي نفسه اعترف بذلك و نقض زعمه السابق ، عندما أشار إلى أن الفلاسفة مارسوا التأويل من أجل ((تنزيه الذات ،و البعد عن التجسم ، و في أمور المعاد))[441] .

علما بأن القول بالتنزيه في أمور المعاد و عدم التجسيم ، ما هو إلا تضليل و تغليط . لأنه لا يُوجد أي مانع شرعي، و لا عقلي ، و لا علمي يمنع من أن تكون

---

[439] حسن حنفي : حوار الأجيال ، ص: 491 .
[440] للتوسع في ذلك أنظر كتابنا : نقد فكر الفيلسوف ابن رشد الحفيد .
[441] حسن حنفي : من النقل إلى الإبداع ، مج 2 ، ج 2 ، ص: 207 .

أمور المعاد الأخروي مادية و روحية معا. لأن هذا يختلف عن الذات الإلهية ، فالله سبحانه ليس كمثله شيء في الذات و الصفات ،و إثباتنا لها هو إثبات وجود لا إثبات كيفية . لكن بالنسبة للمعاد الأخروي فالأمر مُختلف تماما ، و هو و إن كان يختلف عن عالمنا الذي نعيش فيه ، فهو أيضا عالم آخر مادي و معنوي مخلوق ، بشهادة الشرع و الواقع و العقل.

فأما شرعا فإن النصوص ذكرت صراحة وجود المعاد الأخروي المادي و المعنوي زمانا و مكانا، ثوابا و عقابا ، و الشواهد الشرعية على ذلك كثيرة جدا سبق ذكر طائفة منها، كقوله تعالى : {سَابِقُوا إلى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ السَّمَاء وَالْأَرْضِ أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ }-سورة الحديد:21-،و{قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَلِكُمْ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَأَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللهِ وَاللّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ }-سورة آل عمران:15-.

و أما عقلا و واقعا فإنه بما أن الإنسان روح و عقل و جسد ، عَبَد الله تعالى أو عصاه بكيانه كله ، فمن الطبيعي جدا أن يُجازي أو يُعاقب بكل مكوناته ، فليس من المعقول ،و لا من العدل أن يقوم الإنسان بأعمال بعقله و جسده و روحه في هذه الحياة الدنيا ، ثُم يوم القيامة يكون المعاد روحيا فقط !! .

و لا بد أن أُشير هنا إلى أمر هام جدا ، مفاده هو أن المعاد الأخروي المذكور في الشرع ، يختلف تماما عن المعاد الذي يقوله الفلاسفة الأرسطيون و يتظاهرون به . فحسن حنفي سبق أن أنكر المعاد الأخروي صراحة، لكنه دافع عن معاد هؤلاء الفلاسفة المزعوم بدعوى التنزيه المُفترى عليه ، فهي كلمة حق أُريد بها باطل. و أما الآخرون فإنهم يقولون بالمعاد الأرسطي الخرافي المزعوم ، الذي لا حساب فيه و لا عقاب ،و لا جنة و لا نار ، فهو في الحقيقة ليس معادا أصلا،و إنما هو خرافة و هذيان [442] .

و الموقف الأخير– الخامس- مفاده هو أن حسن حنفي عندما تطرق إلى موضوع خلود الجنة و النار و فنائهما ، رجّح الرأي الذي يقول بفنائهما ، بدعوى أن القول بخلودهما يعني أنهما شاركتا الله في الخلود ،و لم ينفرد الله بصفة البقاء. لذا فإن القول بفنائهما هو المناسب،و المُتفق مع بقاء الله . و بما أن الجنة و النار مخلوقتان ، فإنهما بالضرورة فانيتان . فالأقرب إلى ((التنزيل –حفاظا على صفة البقاء لله- أن تفنى الجنة و النار)). كما أنه يمكن رفض القول بالخلود بناء على حجج طبيعية، منها أنه ما دامت القوة الجسمانية متناهية فلا بد من فنائها. كما أن دوام الإحراق مع بقاء الحياة مستحيل عقلا. لأن الإحراق يتحول إلى رماد ،و ينتهي الشيء المحروق[443] .

و أقول: إن قوله هذا لا يصح ، و يتناقض مع ترجيحه للقول بقدم العالم و دفاعه عنه ، مع إنكاره للمعاد الأخروي . فموقفه هذا هو الذي يُؤدي إلى القول بتعدد القدماء ،و ليس القول بعدم فناء الجنة و النار. و عليه فإن ترجيحه للرأي القائل

---

[442] عن ذلك أنظر كتابنا : نقد فكر الفيلسوف ابن رشد الحفيد .

[443] حسن حنفي : من العقيدة إلى الثورة ، ج 4 ص: 597 .

بفناء الجنة و النار وعدم خلودهما ، ليس هو من باب الإيمان بوجود الجنة و النار و فنائهما بعد ذلك ، لأنه كان قد سبق أن رجّح القول بقدم العالم ،و أنكر المعاد الأخروي كلية. فهو إما أنه ناقش الموضوع من الناحية النظرية المجردة فقط، و إما أنه قال ذلك من باب التشكيك و التغليط و التلبيس على من يُؤمن بوجودهما و خلودهما من جهة ،و الانتصار للرأي المخالف لذلك من جهة أخرى . و أما أنه إذا كان صادقا فيما قاله ، فهو مُتناقض مع نفسه، و من ثم فهو إما أنه لا يعي ما يقول ، أو أنه تعمد ذكر ذلك لغايات في نفسه .

و أما الشبهة التي ذكرها الرجل، فهي أيضا لا تصح، لأن الفارق بين الخالق و المخلوق هو فارق جوهري أساسي حاسم ، بمعنى أن الخالق لن يتحول إلى مخلوق ، و لا المخلوق يتحول إلى خالق بذاته ، فالفارق الذاتي إذن هو فارق جوهري أساسي لا يزول . لأن الخالق أزلي بالضرورة ، فلا أول له و لا آخر ، حي لا يموت ،و على كل شيء قدير . لكن المخلوق حادث بالضرورة ، له بداية و له نهاية في هذه الحياة الدنيا ،و الله تعالى هو الذي شاء أن يُخلّد الإنسان في المعاد الأخروي . فهذا التخليد ليس ذاتيا فيه ، و إنما هو بإرادة من الله و أمره ، و من ثم فإن المخلوق مهما بقي خالدا فإنه سيبقى مخلوقا قابلا للإعدام في أية لحظة إذا شاء الله تعالى ذلك . و عليه فإن الإنسان يوم القيامة لن يصبح أزليا و لا قديما ، و لا خالقا ، لأنه مخلوق لله تعالى .

كما أنه يجب التفريق بين صفات الأولية، و الأخروية، و الأزلية ، و الصمدية ،و الأبدية ،و صفات الكمال الأخرى التي يتصف بها الله تعالى ، و بين صفة الخلود التي سيُضفيها الله تعالى على الإنسان في المعاد الأخروي . لأن الخلود لا يعني الأزلية و الأولية و الأبدية ، و إنما يعني المكوث الطويل ، و قد يعني الأبدية غير الذاتية ، إذا أُضيفت إليه صفة الأبدية غير الذاتية ، كقوله تعالى : {خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً لَّا يَجِدُونَ وَلِيّاً وَلَا نَصِيراً }-سورة الأحزاب:65-. فهذه صفة خلود أبدية غير ذاتية مُضفاة على الإنسان من الله تعالى ، و ليست ذاتية فيه . لذا لم يصف الله تعالى نفسه بأنه خالد ، أو أنه هو الخالد ، أو أن من صفاته الخلود ، و إنما وصف نفسه بأنه: {هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ }-سورة الحديد:3 -،و {وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ وَسَبِّحْ بِحَمْدِهِ وَكَفَى بِهِ بِذُنُوبِ عِبَادِهِ خَبِيراً }-سورة الفرقان:58-،و{لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ }-سورة الإخلاص:3-. و أما الخلود فيُوصف به المخلوق، لأنه ليس أزليا ، و إنما الله تعالى هو الذي يُوصف بالأزلية ،و من ثم فإن المخلوق عندما يُخلّده الله في يوم القيامة لن يصبح أزليا ،و لا خالقا ، و لا قديما، و بذلك تسقط الشبهة التي أثارها حسن حنفي .

و ختاما لهذا المبحث يتبين أن ما أثاره حسن حنفي من أباطيل و شبهات تتعلق بأزلية العلم ، و المعاد الأخروي ، و الجنة و النار ، لم يصح منها شيء . و أن الرجل اعتمد فيما قاله- على التغليط و التأويل التحريفي من دون أي دليل صحيح من الشرع ،و لا من العقل ، و لا من العلم. و أن الشبهات و الأباطيل التي أثارها الرجل و أيدها ، مُخالفة للشرع جملة و تفصيلا ، لا تصدر عن مسلم صادق الإيمان

بدين الإسلام ، فهو –عندما قرر ذلك-إما أنه لم يكن يعي ما يقول ، أو أنه تعمد القول بذلك لغايات في نفسه .

سابعا : أباطيل تتعلق بمكانة النبي-عليه الصلاة و السلام- :

أثار حسن حنفي شبهات وأباطيل تتعلق بمكانة النبي-عليه الصلاة و السلام- في الإسلام ، و موقف المسلمين منها من جهة ،و العلاقة الجوهرية التي تربط بين الرسول و الله تعالى من جهة أخرى . و بمعنى آخر: طبيعة العلاقة التي توجد بين المُرسِل و الرسول . فمن ذلك أن الرجل يرى أن الرسول هو ((مجرد حامل للرسالة))، و ما هو إلا مُبلّغ للوحي ، و مجرد وسلة . و فضله من الوحي ،و مآثره في الرسالة ، و عظمته في الجهاد ،و قدوته في الأخلاق ، هي ((مثل أي قائد ، أو زعيم))[444] .

و أقول: إن قوله هذا فيه إغفال لجانب كبير و هام من مكانة رسول الله –عليه الصلاة و السلام- من جهة ،و فيه تقزيم لمكانته الحقيقية من جهة أخرى . تبناه الرجل كرد فعل للمُغالين في تعظيم رسول الله ، كالصوفية الذين أشار إليهم الرجل بنفسه[445] . و كل من الموقفين فيهما غلو و انحراف ،و لا يصحان ، لأن الرجل قزّم مكانة النبي،و هؤلاء الصوفية أفرطوا في تعظيمه .

و الموقف الصحيح و الشامل ، ليس هو كما ذهب إليه حسن حنفي ، لأن رسول الله –عليه الصلاة و السلام- ليس هو مجرد وسيلة فقط ، و إنما هو رسول ، و مُبشر ، و مُنذر ، و مُعلم ، و قائد ، و زوج ، و أب، و مُجتهد ، و داعية ، و عظيم ، ... إلخ . و هذه الصفات- و غيرها- دلت عليها النصوص الشرعية و الشواهد التاريخية . و قد أمرنا الله تعالى بأن نحب رسوله بعد حبنا له سبحانه ،و لا نتقدم بين يدي الله و رسوله ، و أمرنا بأن نوقره و نُطيعه ، و جعله أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، و علّق الفلاح الأخروي بطاعة الله و رسوله ، بل جعل طاعة الرسول هي طاعة لله . و الشواهد الشرعية على ذلك كثيرة ، منها قوله تعالى : {قُلْ إِن كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ اللّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُواْ حَتَّى يَأْتِيَ اللّهُ بِأَمْرِهِ وَاللّهُ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ }-سورة التوبة:24-،و {قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ }سورة آل عمران:31-،و {مَّنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللّهَ وَمَن تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظاً }-سورة النساء:80- .

و أما تشبيهه لمكانة الرسول بمكانة القادة و الزعماء ، فهو تشبيه ناقص ، و لا يصح ، و لا مجال للمقارنة بينهما في الأصل و المنطلق . و فعله هذا لا يصح ،و فيه تقزيم لمكانة رسول الله –عليه الصلاة و السلام- بدليل الشواهد الآتية : أولها هو أن النبي يُوحى إليه من الله تعالى ، و أما غيره من البشر كالقادة ، و الزعماء ، فلا يُوحى إليهم، وهم بشر عاديون ، لهم اجتهادات و اختيارات ،و نشاطات كغيرهم من بني آدم . و الثاني هو أن النبي معصوم من الخطأ بفضل التوجيه و الرعاية الإلهية

---

[444] نفس المرجع ، ج 1 ص: 15 ، ج 5 ص: 22 .

[445] حسن حنفي : الدين و الثورة في مصر ، ج 7 ص: 155 .

له، لكن غيره من البشر غير معصومين ، فهم يُخطئون و يُصيبون ، و يُؤمنون و يكفرون . و الشاهد الثالث مفاده هو أن النبي طاعته واجبة بالضرورة ، فمن عصاه و رفض دعوته فمصيره إلى النار ، لكن غيره من البشر طاعتهم ليست واجبة بالضرورة ، و طاعة أولي الأمر التي أمر بها الشرع هي طاعة ليس لذواتهم ، و إنما هي بأمر من الشرع و من أجله أيضا ،و لا تكون إلا في معروف ، لأنه ((لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق))[446] .

و الشاهد الرابع -الأخير- مفاده أنه عند التنازع بين المسلمين فإن الأمر يُرد كله على الله و الرسول ،و لا يُرد إلى أحد من القادة ،و لا من الزعماء ، و لا من الحكام ،ولا إلى أولي الأمر ، لقوله تعالى : {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إلى اللّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً }-سورة النساء:59- .

و بذلك يتبين أن الرجل أخطأ خطأ فاحشا عندما قزّم مكانة الرسول ،و جعله مجرد وسيلة و جسر من جهة ، و ساوى مكانته و دوره في المجتمع بالقادة و الزعماء من جهة أخرى . علما بأن ما قلناه لا ينفي عن الرسول أن من صفاته أيضا أنه قائد ، و رئيس ، و زعيم ، لكنها صفات تقوم على أساس النبوة أولا ، ثم هي من صفات العظمة التي اتصف بها رسول الله ثانيا . فهو بشر رسول عظيم ، لقوله تعالى : {قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَمَن كَانَ يَرْجُو لِقَاء رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلاً صَالِحاً وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَداً }-سورة الكهف:110-،و {وَإِنَّكَ لَعَلى خُلُقٍ عَظِيمٍ }-سورة القلم:4- .

و الموقف الثاني مفاده هو أن حسن حنفي استنكر إضافة كتب العقائد لذات الرسول إلى جانب ذات الله تعالى . لأن الرسول مخلوق بشري، و إضافته كقطب إلى القطب الأول ، و هما: الله و الرسول ، يُوحي بعقائد ((مِلل أخرى تعقد رباطا جوهريا بين الشخصين كما هو الحال في الأديان: التاوية ، و الكنفوشوسية ، و البوذية ، و المسيحية . مكن كل من لاوتزي ، و كونفوشيوس ، و بوذا ، و المسيح ، و أشخاصا تاريخيين: أنبياء و دعاة ، قبل أن يتحوّلوا إلى آلهة))[447] .

و أقول: إن ذلك الأمر في دين الإسلام ، ليس هو كما صوّره حسن حنفي ،و قال به. لأن العلاقة بين الخالق و النبي في دين الإسلام ، تختلف تماما عن العلاقة الجوهرية التي أشار إليها الرجل ، و ذكر أنها توجد في الأديان التي ذكرها . فالعلاقة في الإسلام تقوم على أساس على الفصل التام بين الخالق و المخلوق ، فلا هي علاقة نسب ، و لا ولد ، و لا ألوهية ، كقوله تعالى : قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ{1} اللَّهُ الصَّمَدُ{2} لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ{3} وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُواً أَحَدٌ }-سورة الإخلاص:1-4-،و {قُلْ إِنَّ صَلاَتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ }- سورة الأنعام:162-،و {إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ }-سورة القصص:56- .

---

[446] الألباني: صحيح الجامع الصغير ، ج 4 ص:55 .

[447] حسن حنفي: من العقيدة إلى الثورة ، ج 1 ص: 88 .

و أما إنكاره على علماء أصول الدين ذكرهم للرسول بعد ذكرهم لله تعالى ، و إضافتهم ذاته إلى ذات الله سبحان. فهذا ليس هؤلاء ،و لا المسلمون هم الذين فعلوا ذلك ،و إنما الله تعالى هو الذي أضاف اسم الأنبياء بعد اسمه سبحانه ، و جعل الإيمان بالرسل من أساسيات الدين و أركانه بعد الإيمان به ، لقوله سبحانه : {وَمَن لَّمْ يُؤْمِن بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ فَإِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَعِيراً }-سورة الفتح:13-،و {فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالنُّورِ الَّذِي أَنزَلْنَا وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ }-سورة التغابن:8-. فمن الطبيعي جدا أن يُذكر اسم الرسول بعد اسم الله تعالى ، و هذا ترتيب و ليس تسوية ، فلا يمكن التسوية بينهما في الذات و المكانة ،و إنما ذلك هو إضافة ترتيب تعبر عن علاقة الوحي القائمة بين المرسل و الرسول ، و بين الله و النبي ، التي تقوم على أساس التبليغ و العبودية التامة لله تعالى . لكنها لا تُلغي مكانة الرسول، و لا تهملها ،ولا تمحي ذاته ، لذا أمرنا الله تعالى بحب رسوله ،و طاعته ، و توقيره ، و عدم التقدم بين يديه .

و أما الموقف الثالث ، فهو امتداد للموقف الثاني ، و مفاده أن حسن حنفي زعم أن الرسول ليست له الأهمية التي تجعله محورا من محاور علم العقائد ، يُذكر مع الله كمحور أول . فالرسول ما ((هو إلا مُبلّغ ، أنه وسيلة و ليس غاية ،و ما على الرسول إلى البلاغ ... إن الرسول ليس موضوعا مستقلا لعلم أصول الدين، لأنه وسيلة إيصال الوحي فقط ، و وسيلة تبليغ لا غاية ،و طريق لا هدف . أما الوحي فأنه موضوع مُستقل غير مُشخّص ، و إدخال الرسول كجزء بين من الوحي تشخيص ،و تركيز للتشخيص. الذي حدث بتحويل الوحي إلى ذات ...))[448] .

و قوله هذا غير صحيح في معظمه ، و فيه تغليط ،و تدليس على القراء . لأن أهمية النبي-عليه الصلاة و السلام- كأساس و محور مهم ، من محاور العقيدة خاصة ،و الوحي عامة تتجلى من ثلاثة جوانب أساسية: أولها هو أن معرفة الرسول أمر ضروري لمعرفة المُرسل و الوحي ، فلكي نعرف ذلك، فلا بد أن نتعرّف على الرسول من حياته و أخلاقه و أسرته ، لأن هذا يُساعدنا على التمييز بين النبي الصادق ،و أدعياء النبوة . لذا جعل الله تعالى أن من أدلة صدق رسوله محمد بن عبد الله-عليه الصلاة و السلام- ، أنه أشار إلى جوانب هامة جدا و أساسية من حياته قبل النبوة ، كما في قوله سبحانه : {وَمَا كُنتَ تَتْلُو مِن قَبْلِهِ مِن كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذاً لَّارْتَابَ الْمُبْطِلُونَ }-سورة العنكبوت:48-،و {وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحاً مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِن جَعَلْنَاهُ نُوراً نَّهْدِي بِهِ مَنْ نَّشَاء مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ }-سورة الشورى:52-، {تِلْكَ مِنْ أَنبَاء الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَا أَنتَ وَلاَ قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَـذَا فَاصْبِرْ إِنَّ الْعَاقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ }-سورة هود:49- .

و الجانب الثاني مفاده هو أن مكانة الرسول و جهاده و دعوته ، كل ذلك هو جزء من الوحي نفسه ، بدليل أن الله تعالى سجل جانبا كبيرا من ذلك في آيات كثيرة من القرآن الكريم ، خلال العهدين المكي و المدني معا . كتسجيله لحادثة الهجرة ، و المعارك الكبرى التي خاضها الرسول و صحابته ، كبدر ، و أحد ، و الأحزاب ، و

---

[448] نفس المرجع ، ج 1 ص: 89 .

حُنين ، و ما كان يُعانيه رسول الله من صد و عنت في مكة من جهة ، و حرصه الشديد على نشر دعوته ،و هداية قومه إلى الدين الحق من جهة أخرى . فكان قلبه يتقطع حزنا على إعراضهم ،و رفضهم لدين الله تعالى ، و هذا سجّله الله تعالى في قوله: {لَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَّفْسَكَ أَلَّا يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ }-سورة الشعراء:3-،و {أَفَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَناً فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَاتٍ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَصْنَعُونَ }-سورة فاطر:8-. فهذا الجانب من حياة رسول الله ، و جهاده و دعوته ، هام جدا ، و كله يصب في الدعوة ،و أصبح جزءا لا يتجزأ من الوحي. و هذا خلاف ما أراد أن يُومنا به حسن حنفي ، في فصله الكلي بين الوحي و الرسول.

و الجانب الثالث هو أن رسول الله –عليه الصلاة و السلام- هو أيضا له مكانة محورية في الوحي نفسه . لأن الله تعالى جعله هو الدليل ،و الشارح ، و المربي ، و القدوة . و في الوحي أمور كثيرة لا تُعرف تفاصيلها إلا عن طريق النبي-عليه الصلاة و السلام- ، كتفاصيل الصلاة ، و الزكاة ، و الحج . فرسول الله هو المعلم ،و المربي ، و القدوة . فهو ليس مجرد وسيط و لا وسيلة فقط ، كما زعم حسن حنفي ،و إنما هو رسول رب العالمين له مهام جليلة ، هي أوسع مما حصره فيه الرجل ، الذي قزّم مكانة الرسول و دوره ،و جعله وسيطا آليا ، لا إرادة له و لا اختيار ، فلا فضل و لا عظمة له فيما يقوم به . إن الرجل مُخالف للشرع و العقل و التاريخ ،و زعمه يجعله قريبا من الذين عناهم الله تعالى في قوله سبحانه: {إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيْنَ اللّهِ وَرُسُلِهِ وَيقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلاً }-سورة النساء:150- .

و أما حكاية التشخيص ، فهي تخليط و تدليس، و الرجل كثير التكرار لها ، و قد سبق أن أشرنا إليها ، و بينا حقيقتها . و هي حكاية باطلة من أساسها ، لأن الوحي كله كلام الله ،و تجلياته و مظاهره متنوعة حسب مواضيعه . فمنها ما يتعلق بالله و صفاته ، و منها ما يتعلق بالأنبياء و أقوامهم، و منها ما يتحدث عن آيات الأفاق و الأنفس ،و مختلف مظاهر الكون ، و منها آيات أخرى تتعلق بالملائكة و الجن و الشياطين ،و التشريع العملي من أوامر و نواهٍ . فالوحي كله كلام الله ،و لا يصح إدخال فيه حكاية التشخيص كلية، لأن كل ما فيه هو حقائق ،و ليست أوهاما، و لا ظنونا ، و لا صورا فنية ،و لا فيه تشبيه و لا تجسيم .

و الموقف الأخير-الرابع- يتعلق بموضوع الشفاعة ، فقد استنكر حسن حنفي شفاعة النبي-عليه الصلاة و السلام- لأمته يوم القيامة ، فقال: ((جعلنا الرسول شفيعنا في اليوم الآخر، و جعلناه واسطة بين الله و الخلق ،و اقتربنا من المسيحية فيما تقول في المسيح)) . ثم حكى عن علماء أصول الدين أنهم قالوا : ((إن شخص الرسول سيتدخل في الجزاء ،و يخرق قانون الاستحقاق عن طريق الشفاعة))[449] .

و أقول: إن أمر الشفاعة ليس كما رآه حسن حنفي ،و لا كما بالغ فيه كثير المسلمين الذين انتقدهم الرجل. و ذلك الشفاعة الصحيحة ثابتة شرعا ، و مُمكنة

[449] المرجع السابق ، ج 1 ص: 15 ، 91 .

عقلا ،و ليست مُستنكرة ،ولا مُستهجنة بالشرع و لا بالعقل . فأما شرعا فقد أثبتها الله تعالى في أكثر من آية ، كقوله سبحانه: {يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ }-سورة الأنبياء:28- ،و {إِنَّ رَبَّكُمُ اللهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُدَبِّرُ الأَمْرَ مَا مِن شَفِيعٍ إِلاَّ مِن بَعْدِ إِذْنِهِ ذَلِكُمُ اللهُ رَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ أَفَلاَ تَذَكَّرُونَ }-سورة يونس:3-،و {لَا يَمْلِكُونَ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنِ اتَّخَذَ عِندَ الرَّحْمَنِ عَهْداً }-سورة مريم:87 -،و{يَوْمَئِذٍ لَّا تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلاً }-سورة طه:109-،و { مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلاَّ بِإِذْنِهِ }-سورة البقرة:255-.

و أما عقلا فإن الشفاعة الصحيحة القائمة على العدل ،و الحكمة ، و الرحمة و الفضل ، فلا يُوجد مانع عقلي ينكرها أو ينفيها . إنه لا مانع من أن الله تعالى قد يُشفّع رسوله في المسلمين الذين هم أهل للشفاعة ، و هم من المسلمين الناقصين الذين يُحبون الله و رسوله و دينه ، و أخلطوا الأعمال السيئة بالحسنة ،و تجنّبوا الكبائر ،و لا يخصهم إلا القليل من الأعمال الحسنة لكي تترجح كفة ميزان حسناتهم على كفة سيئاتهم . فهذا الصنف من المسلمين لا مانع عقلي من أن تشملهم الشفاعة يوم القيامة بعفو من الله و رحمته و فضله ، فيأخذ بأيديهم و يتجاوز عما ينقصهم .

علما بأن تلك الشفاعة ليست خبطة عشواء ، و إنما لها مقدماتها و أسبابها ،و لا ينالها إلا من يستحقها . و لا تتم إلا بإذن من الله تعالى ، و تتم على يد من أذن له ،و لا ينالها من ليس أهلا لها . لأن الله تعالى أكد على أن الجنة لا يدخلها إلا الذين آمنوا و عملوا الصالحات ، فالجنة ليست هدية مجانية ،و لا هي سلعة رخيصة . أنه لن ينالها إلا من سعى لها سعيها بإيمان و إخلاص ،و اجتهاد و أعمال صالحة . و كلامنا هذا معروف من دين الإسلام بالضرورة ،و هو مظهر من مظاهر الحكمة و الرحمة الإلهيتين. قال تعالى : {وَمَنْ أَرَادَ الآخِرَةَ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ كَانَ سَعْيُهُم مَّشْكُوراً }-سورة الإسراء:19-،و {وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَى }-سورة النجم:39-،و{الْعَصْرِ إِنَّ الإنسان لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ }-سورة العصر:1-3- .

و بناء على ذلك فإن الشفاعة يوم القيامة لا تشمل كل المسلمين ، و إنما تشمل من يستحقها منهم فقط . لأنه صحت أحاديث نبوية ذكرت صراحة أن طائفة من المسلمين ستدخل النار، ثم يخرجون منها بعد أداء الديّن الذي عليهم . فلو كانت الشفاعة تشمل كل أمة الإسلام ، ما دخلها هؤلاء . و سنذكر على ذلك أربعة أحاديث نبوية صحيحة : أولها حديث المفلس الذي يقول فيه رسول الله غليه الصلاة و السلام : « أَتَدْرُونَ مَا الْمُفْلِسُ ». قَالُوا الْمُفْلِسُ فِينَا مَنْ لاَ دِرْهَمَ لَهُ وَلاَ مَتَاعَ. فَقَالَ « إِنَّ الْمُفْلِسَ مِنْ أُمَّتِي يأتي يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِصَلاَةٍ وَصِيَامٍ وَزَكَاةٍ وَيَأْتِي قَدْ شَتَمَ هَذَا وَقَذَفَ هَذَا وَأَكَلَ مَالَ هَذَا وَسَفَكَ دَمَ هَذَا وَضَرَبَ هَذَا فَيُعْطَى هَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ وَهَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ فَإِنْ فَنِيَتْ حَسَنَاتُهُ قَبْلَ أَنْ يُقْضَى مَا عَلَيْهِ أُخِذَ مِنْ خَطَايَاهُمْ فَطُرِحَتْ عَلَيْهِ ثُمَّ طُرِحَ فِي النَّار»[450].والثاني هو حديث الثلاثة المرائين الذين أُدخلوا النار بسبب الرياء ، و هم : المجاهد ، و المقرئ للقرآن ، و الغني المُنفق للمال ، و نص

---

[450] مسلم : الصحيح ، ج 8 ص: 18 .

الحديث هو: « إِنَّ أَوَّلَ النَّاسِ يُقْضَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَيْهِ رَجُلٌ اسْتُشْهِدَ فَأُتِيَ بِهِ فَعَرَّفَهُ نِعَمَهُ فَعَرَفَهَا قَالَ فَمَا عَمِلْتَ فِيهَا قَالَ قَاتَلْتُ فِيكَ حَتَّى اسْتُشْهِدْتُ. قَالَ كَذَبْتَ وَلَكِنَّكَ قَاتَلْتَ لأَنْ يُقَالَ جريء. فَقَدْ قِيلَ. ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فَسُحِبَ عَلَى وَجْهِهِ حَتَّى أُلْقِىَ فِي النَّارِ. وَرَجُلٌ تَعَلَّمَ الْعِلْمَ وَعَلَّمَهُ وَقَرَأَ الْقُرْآنَ فَأُتِيَ بِهِ فَعَرَّفَهُ نِعَمَهُ فَعَرَفَهَا قَالَ فَمَا عَمِلْتَ فِيهَا قَالَ تَعَلَّمْتُ الْعِلْمَ وَعَلَّمْتُهُ وَقَرَأْتُ فِيكَ الْقُرْآنَ. قَالَ كَذَبْتَ وَلَكِنَّكَ تَعَلَّمْتَ الْعِلْمَ لِيُقَالَ عَالِمٌ. وَقَرَأْتَ الْقُرْآنَ لِيُقَالَ هُوَ قَارِئٌ. فَقَدْ قِيلَ ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فَسُحِبَ عَلَى وَجْهِهِ حَتَّى أُلْقِىَ فِي النَّارِ. وَرَجُلٌ وَسَّعَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَعْطَاهُ مِنْ أَصْنَافِ الْمَالِ كُلِّهِ فَأُتِيَ بِهِ فَعَرَّفَهُ نِعَمَهُ فَعَرَفَهَا قَالَ فَمَا عَمِلْتَ فِيهَا قَالَ مَا تَرَكْتُ مِنْ سَبِيلٍ تُحِبُّ أَنْ يُنْفَقَ فِيهَا إِلاَّ أَنْفَقْتُ فِيهَا لَكَ قَالَ كَذَبْتَ وَلَكِنَّكَ فَعَلْتَ لِيُقَالَ هُوَ جَوَادٌ. فَقَدْ قِيلَ ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فَسُحِبَ عَلَى وَجْهِهِ ثُمَّ أُلْقِىَ فِي النَّارِ»[451] .

و الحديث الثالث مفاده هو أن أكثر أهل النار هم من النساء، فقد قال النبي- عليه الصلاة والسلام-للنساء:(يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ تَصَدَّقْنَ فَإِنِّي رَأَيْتُكُنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ فَقُلْنَ وَبِمَ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ تُكْثِرْنَ اللَّعْنَ وَتَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ...)[452] . و الحديث الرابع – الأخير – هو حديث افتراق أمة الإسلام إلى ثلاثة و سبعين ، كلها في النار إلا واحدة ، و قد سبق أن بيناه و وثقناه .

و يتبين –في ختامنا لهذا المبحث- أن حسن حنفي سعى جاهدا لتقزيم مكانة النبي- عليه الصلاة و السلام - ،و جعله مجرد واسطة ، و وسيلة تعمل آليا من جهة . و جرّده من خصائصه التي أثبتها الشرع له – و قد سبق ذكر طرف منها- بدعوى عدم الغلو و المبالغة في تعظيم الرسول ، خوفا من الوقوع فيما وقع فيه أصحاب الأديان السابقة للإسلام ، من غلو و تطرف في موقفهم من أنبيائهم و زعمائهم . لكن الرجل لم يتخذ الموقف الصحيح من القضية ، فأخطأ من موقفه من مكانة النبي بتقزيمه لمكانته ، قابل به خطأ المغالين في تعظيمهم لمكانة رسول الله –عليه الصلاة و السلام .

ثامنا : أباطيل تتعلق بالتسوية بين الأديان و عدم التفريق بينها :

أثار بعض أدعياء العقلانية أباطيل و شبهات تتعلق بالأديان عامة ،و علاقة الإسلام بها خاصة .أذكر منها طائفة من خلال المواقف الآتية: أولها يتمثل في أن حسن حنفي زعم أن الأدلة على صحة العقائد ، تتضمن كل دين ،و ليست خاصة بالعقائد الإسلامية ، لأن ((العقائد واحدة : وجود الله ، و خلق العالم ، و خلود النفس ، حتى و لو اختلفت التسميات ،و تضاربت الآراء))[453] .

و أقول: إن قوله هذا غير صحيح في معظمه ، و فيه تغليط و تدليس على القراء ، لأنه أولا لا يصح أن يُقال: ((إن الأدلة على صحة العقائد تتضمن كل دين)) ، و إنما الصحيح هو أن يُقال: لكل دين أدلته التي يستخدمها للتدليل على صحة عقائده. و الفرق واضح بين القولين : الأول يعني أن كل الأديان صحيحة . لكن الثاني لا يعني ذلك بالضرورة ، و إنما يعني أن كل دين يعرض أدلته التي يراها هو أنها أدلة صحيحة على صحة دينه . و عليه فإنما قاله الرجل لا يصح .

---

[451] نفس المصدر، ج 6 ص: 47 .

[452] البخاري: الصحيح ، ج 2 ص : 120 .

[453] من العقيدة إلى الثورة ، ج 1 ، ص: 68 .

علما بأن الأديان كلها لا تخرج – من حيث الصحة و البطلان – عن ثلاثة احتمالات : فإما أنها كلها صحيحة ، و إما أنها كلها باطلة ، و إما أن واحد منها صحيح فقط ،و الباقي باطل . فالاحتمال الأول الذي قال به حسن حنفي لا يصح ، لأنه من الثابت قطعا أن الأديان مُتعددة و متناقضة فيما بينها ، و تكفر بعضها بعضا ،و من ثم فهي لا يمكن أن تكون كلها صحيحة ، لأن الحق واحد في ذاته ، لا يتعدد و لا يتناقض .

و أما الاحتمالان الثاني و الثالث ، فهما احتمالان ممكنان نظريا و واقعيا ، و من ثم فمن الممكن أن تكون كلها أديان باطلة ، و من الممكن أيضا أن يكون واحد منها صحيح .

و يمكن التحقق من هذين الاحتمالين إلا باستخدام النقد و التحقيق العلمي بالاحتكام إلى النقل الصحيح ، و العقل الصريح ، و العلم الصحيح .

و الذي لا شك فيه ، هو أن كل الأديان المعروفة تفتقد إلى الأدلة الصحيحة التاريخية ، و العقلية ، و العلمية التي تُثبت صحتها ، بل أنها مليئة بالأساطير و المستحيلات ،و مملوءة أيضا بالأخطاء التاريخية و العلمية[454]، و لم ينج منها إلى القرآن الكريم ، فهو كتاب الله المعجز الذي تحدى الله به الجن و الإنس معا .و مضمونه شاهد على إعجازه و تحديه للثقلين، فإعجازه مُتعدد، و قد ألفت فيه مصنفات كثيرة جدا ،و تحديه ما يزال مُستمرا ،و لم يستطع مخلوق الرد على تحديه . و ليس هنا مجال تفصيل ذلك ، فهذا موضوع له كتبه المتخصصة فيه ، فليرجع إليها من يريد الاطلاع على ذلك ، أو التأكد منه .

و الرجل نفسه نفى زعمه السابق عندما قال: إن العقائد كلها ضد العقل و نقيضه ، و أنها ضد الطبيعة أيضا[455] . فلو كانت تلك العقائد تتضمن أدلة صحتها كما زعم سابقا ، ما كانت مناقضة للعقل ، و لا للطبيعة . فهو متناقض مع نفسه . علما بأن قوله الثاني لا يصح ، و لا يصدق إلا على الأديان الباطلة ،و لا يصدق على الدين الحق . و هذا الأمر سنناقشه فيه قريبا بإذن الله تعالى .

و نقض زعمه السابق أيضا عندما نص صراحة على أن كلا من التوراة و الأناجيل مملوءة بالأخطاء التاريخية، و الجغرافية، و العلمية[456]. فلو كانت الديانتان اليهودية و النصرانية صحيحتين ما وُجدت في كتبهما تلك الأخطاء التي أشار إليها حسن حنفي .

و ثانيا إن قوله بأن العقائد كلها واحدة ، هو قول لا يصح ، و فيه تغليط و تدليس على القراء. لأن أهم شيء تختلف فيه هذه الأديان، هو: أصلها و مصدرها و مضمونها . فمنها أديان بشرية أرضية ، كالبوذية و الكنفوشوسية[457] . و منها أديان تزعم أنها من عند الله كاليهودية و النصرانية ، لكن حالهما يُكذّب مقالهما ، فهما

---

[454] أنظر مثلا : موريس بوكاي : دراسة الكتب المقدسة في ضوء المعارف الحديثة . و محمد أبو زهرة : مقارنة الديانات القديمة .

[455] حسن حنفي : من العقيدة إلى الثورة ، ج 1 ص: 66 .

[456] نفس المرجع ، ج 4 ، ص: 251 ، 252 ، 254 .

[457] أبو زهرة : المرجع السابق ، ص: 58 و ما بعدها ، و 66 و ما بعدها .

ديانتان محرفتان بشهادة الشرع الصحيح ، و العقل الصريح ، و العلم الصحيح ،و فيهما كثير من الأساطير والأباطيل ،و الأخطاء التاريخية و العلمية ، بشهادة حسن حنفي نفسه[458] .

و منها أيضا دين واحد فقط من عند الله تعالى ، هو دين الإسلام ، قال تعالى : {إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللهِ الإِسْلاَمُ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوْتُواْ الْكِتَابَ إِلاَّ مِن بَعْدِ مَا جَاءهُمُ الْعِلْمُ بَغْياً بَيْنَهُمْ وَمَن يَكْفُرْ بِآيَاتِ اللهِ فَإِنَّ اللهِ سَرِيعُ الْحِسَابِ }-سورة آل عمران:19 -. فهذا الأمرهو الفارق الأساسي بين الأديان ،و لا يصح إغفاله ،و لا التهوين من أهميته ، كما فعل حسن حنفي الذي جعل الأديان كلها في سلة واحدة . و معرفة الفارق الذي ذكرناه أمر هام و ضروري جدا ، لأنه تترتب عنه معرفة الدين المقبول عند الله من الدين غير المقبول عنده سبحانه و تعالى ،و التمييز بين الدين الحق من الدين الباطل، والدين المُنجي لصاحبه يوم القيامة من الدين المُهلك لصاحبه. و لهذا نص الله تعالى على أن دين الإسلام هو الدين الوحيد المقبول عنده ،و غيره من الأديان باطلة كلها ، لقوله سبحانه: {وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلاَمِ دِيناً فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ}-سورة آل عمران:85-،و {قَاتِلُواْ الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَلاَ بِالْيَوْمِ الآخِرِ وَلاَ يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللهُ وَرَسُولُهُ وَلاَ يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُواْ الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ }-سورة التوبة:29- فالله تعالى لم يُسو بين الأديان كما فعل حسن حنفي، فهو سبحانه عنده الدين الحق واحد هو الإسلام ،و هذا خلاف ما زعمه الرجل .

و أما من حيث المضمون فأهم شيء تختلف فيه هو موقفها من الله تعالى ، فبعضها يقوم على القول بتعدد الآلهة ، كالتثليث في البرهمية و النصرانية[459]. و بعضها لا يقوم على الإله أصلا ، فهو دين بلا إله ، كالديانة البوذية. و بعضها يقوم على عبادة السماء و الملائكة ،و أرواح العباد كالكونفوشوسية[460] . و بعضها يقوم على التوحيد التشبيهي التجسيمي الخرُافي ، كالديانة اليهودية[461] . و منها دين الإسلام الذي يقوم على التوحيد التنزيهي الصحيح ، انطلاقا من قوله تعالى : قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُواً أَحَدٌ }-سورة الإخلاص: 1-4-،و (ليس كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ }الشورى11. وعليه فلا تصح التسوية أبدا بين الأديان في أصلها و مصدرها ،و مضمونها المتعلق بموقفها من الله تعالى ، فالفارق جوهري و كبير جدا في ذلك. و هذا خلاف ما أراد أن يُوهمنا به حسن حنفي .

كما أن وجود الإيمان بالله في الأديان لا يُسوي بينها، ولا يجعلها صحيحة كلها، بدليل أن الله تعالى ذكرلنا أقواما كانت لهم أديانهم، و كانوا يُؤمنون بآلهتها من جهة، و يُؤمنون بوجود الله تعالى من جهة أخرى . منهم مشركي قريش في قوله

---

[458] للتوسع في ذلك أنظر مثلا : أبو زهرة : نفس المرجع ، ص: 26 و ما بعدها ، و 48 و ما بعدها . و موريس بوكاي: نفس المرجع .

[459] أنظر مثلا : أبو زهرة : نفس المرجع ، ص: 24 و ما بعدها .

[460] نفس المرجع ، ص: 58 ، 72 .

[461] لقد عقدتُ مُقارنة بين التوحيد في دين الإسلام و في اليهودية ، فظهر الفارق كبيرا جدا ، و عن ذلك أنظر كتابنا : الأخطاء التاريخية و
المنهجية في مؤلفات محمد أركون و محمد عابد الجابري .

سبحانه:{وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ }-سورة العنكبوت:61-،و{ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاء مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلى اللَّهِ زُلْفَى إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ }-سورة الزمر:3- . فمع إيمانهم بالله فلم يقبل إيمانهم ولا ديانتهم،و نفس الأمر ينطبق على اليهودية و النصرانية ، فهما ديانتان مُحرفتان باطلتان غير مقبولين عن الله تعالى ، فلا دين مقبول عنده إلا دين الإسلام كما سبق أن بناه .

و بذلك يتبين أن الذي يُحدد صحة الدين ليس هو التشابه الظاهري الذي قد يُوجد بين الأديان على طريقة حسن حنفي- ،و إنما الذي يُحدد ذلك هو الله تعالى ،و فهو الذي يختار دينه ،و هو الذي يُحدد له عقائده و شريعته .

و ليس صحيحا أن العقائد محصورة في ثلاثة عقائد التي ذكرها حسن حنفي . لأن من أركان العقائد الإسلامية أيضا: الإيمان بالرسل، و الملائكة ، و الكتب الإلهية المُنزلة . كما أنه تُوجد اختلافات جوهرية أخرى تتعلق بالمعاد الأخروي ، و الجنة و النار . فمنها من قال بتناسخ الأرواح كالبرهمية ، و منها من أهمل أمر خلود النفس ،و لم يُؤمن بجنة و لا نار ،و ثواب و لا عقاب كما هو حال الكونفوشوسية[462] . و الإسلام هو الدين الوحيد الذي اهتم كثيرا بالمعاد الأخروي ،و فصّل فيه ،و أكد عليه ،و جعله من أركان الإيمان ،و هذا أمر معروف من دين الإسلام بالضرورة ،و أُفردت لها مصنفات ، ككتاب مشاهد القيامة في القرآن الكريم للشهيد الرباني سيد قطب .

و أُشير هنا على أنه تُوجد خُطوط كبرى مُتشابهة بين معظم الأديان ، لأنها ربما كانت كلها ذات أصل إلهي واحد ، على أساس أن دين الله تعالى واحد ، و هو الذي جاءت به كل الأنبياء ، لقوله سبحانه: {شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحاً وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ }-سورة الشورى:13-. لكن رسالات هؤلاء الأنبياء اندثرت ، و أنحرف أهلها ، و بقيت منها أفكار تكونت منها مذاهب مُنحرفة عن أصلها الصحيح ، و مُتناقضة فيما بينها أيضا، ثم أصبحت-بمرور الزمن – ديانات أرضية مُستقلة بذاتها .

و ذلك هو الذي حدث لليهودية و النصرانية و لديانات أخرى سبقتهما في الظهور. و الدليل على ذلك هو أن الله تعالى عندما أشار إلى بعض انحرافات اليهود و النصارى ، ذكر أنهم تأثروا بأقوام كفروا من قبل ، و ساروا على طريقتهم في الانحراف . فقال سبحانه: {وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللهِ وَقَالَتْ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللهِ ذَلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِؤُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَبْلُ قَاتَلَهُمُ اللهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ }-سورة التوبة:30-،و {قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لاَ تَغْلُواْ فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلاَ تَتَّبِعُواْ أَهْوَاء قَوْمٍ قَدْ ضَلُّواْ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّواْ كَثِيراً وَضَلُّواْ عَن سَوَاء السَّبِيلِ }-سورة المائدة:77-. لذا فإنه لا تصح التسوية بين الأديان لأن الخطوط الكبرى التي قد

---

[462] أبو زهرة : المرجع السابق ، ص: 38 ، 73 .

تتشابه فيها الأديان لا تسوي بينها في الأصل و المصدر ، و لا في المضمون ،و لا في الأهمية و القيمة ، و لا في الصحة و القبول عند الله تعالى .
و واضح من موقف الرجل أنه قال بذلك الزعم محاولة منه لتقزيم دين الإسلام،و تسويته بالأديان الأرضية و المحرفة من جهة ،و لأن الرجل علماني ، فلا تهمه الأديان، فهي عنده كلها سواء نظر إليه نظرة دنيوية علمانية من جهة أخرى . و قد فعل ذلك بطريقة تغليطية تدليسية ، قد تنطلي على كثير من الناس .و بما أنه لا تصح التسوية بين المذاهب الفلسفية القديمة،و الحديثة ،و المعاصرة ، و جعلها مذهبا واحدا ، بدعوى أن موضوعها ،و منهجها العقلي واحد ، فإنه لا تصح أيضا التسوية بين الأديان، بدعوى أن موضوعها و منهجها واحد .

و أما الموقف الثاني فمفاده أن هشام جعيط زعم أن القرآن فيه تناقضات ، من دون أن يذكر أي مثال منها لتأييد زعمه . ثم قال: إن التناقضات موجودة في كل الأديان الكبرى[463] .
و أقول: إن قوله هذا فيه حق و باطل ، فأما الباطل فهو زعمه بأن القرآن فيه تناقضات ، و هذا افتراء على القرآن، و كان عليه أن يذكر لنا نماذج من هذه التناقضات المزعومة ، أو على الأقل يذكر واحدا منها فقط ، إن كان صادقا في زعمه . و نحن نتحداه بأن يذكر لنا مثالا واحدا على ذلك التناقض المزعوم . و لن يجده أبدا، حتى و إن حاول التغليط و التدليس ، فهو معروف بذلك ،و باختلاق الأخبار، و إنكار حقائق الشرع و التاريخ[464]. و لن يجد ذلك لأن القرآن الكريم كتاب إلهي مُحكم لا يأتيه الباطل أبدا. و حتى إذا افترضنا جدلا أنه ذكر لنا نماذج من التناقضات المزعومة ، فهي في الحقيقة ليست تناقضات، و إنما هي نماذج مُحرفة، و مُؤوّلة تأويلا تحريفيا فاسدا لغايات في نفسه من جهة ،أو أنها نماذج أخطأ في فهمها ، فظن أنها متناقضة و هي ليست كذلك من جهة أخرى .

و أما الحق الموجود في كلامه ، فهو حق مشوب بباطل ،و المتمثل في قوله : إن التناقضات موجودة في كل الأديان الكبرى . فهذا كلام يصدق على كل الأديان الكبرى و الصغرى معا، لكنه لا يصدق على دين الإسلام . فالأديان الأخرى هي أديان باطلة محرفة ، مملوءة بالأخطاء و المستحيلات[465] . و كلامنا هذا هو انتصار للحق ، و العقل و العلم ، و ليس تعصبا للباطل ،و لا انتصارا له .
و الموقف الثالث مفاده هو أن حسن حنفي زعم أن العقائد لها معنى نمطي في تاريخ الأديان، و هي أنها ((ضد العقل ، فوق العقل ، سر لا يُمكن إدراكه بالعقل ، بل أنها نقيض العقل، بل و ربما أيضا نقيض الأخلاق ، و ضد الطبيعة . و لهذا يُؤمن بها الناس، و إلا لماذا يُؤمن الناس بالعقائد إذا كانت مفهومة بالعقل، معقولة بالأخلاق، و مُدركة بالطبيعة ؟. و لأنها لا تنبع من طبيعة العقل ، أو من ثنايا

[463] هشام جعيط : الوحي و القرآن ، ص: 10 .
[464] للتوسع في ذلك أنظر كتابنا : أباطيل و خرافات حول القرآن الكريم ، و النبي محمد –عليه الصلاة و السلام - .
[465]أنظر مثلا : محمد أبو زهرة : الديانات القديمة . و موريس بوكاي : الكتب المقدسة في ضوء المعارف الحديثة .

الطبيعة. و هي سلطة يجب التسليم بمقرراتها دون اعتراض ،لأنها تُعبر عن الروح القدس))[466] .

و أقول: إن قوله هذا فيه حق و باطل ، و فيه تغليط و تدليس ، و تعميم لا يصح تعميمه . لأنه أولا إن الأديان ليست دينا واحدا ، و إنما هي أديان كثيرة متناقضة ، منها دين واحد فقط صحيح ، و الباقية كلها أديان باطلة ، و هذا أمر سبق بيانه. و نفس الأمر ينطبق على المذاهب الفلسفية و الفكرية، فمنها الصحيح و منها الباطل .و عليه فإن هذه الأديان- الباطلة و المُحرفة- فيها الحق و الباطل ، و فيها ما يُوافق العقل و الطبيعة ،و فيها ما يُناقضهما ،و فيها الحقائق و الأساطير . لكن لا يمكن أن يُوجد دين، أو مذهب كله أباطيل و أساطير من أوله إلى أخره ، فهذا يتنافى مع طبيعة الإنسان و العمران البشري .

و أما الدين الحق فكله حق، وعلم، و حكمة، و برهان .لا توجد فيه أباطيل و لا خرافات ، و لا أخطاء تاريخية ، ولا جغرافية ، و لا علمية . و لا فيه ما يُناقض الفطرة و لا العقل ، لقوله سبحانه: {الَر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ }-سورة هود:1-،و {لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ }-سورة فصلت:42-،و { وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءهُم بَعْدَ الَّذِي جَاءكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللّهِ مِن وَلِيٍّ وَلاَ نَصِيرٍ }-سورة البقرة:120- . و بما أن الإسلام هو دين الله تعالى ، و قد تولى حفظه ، فلا بد أن يكون كله حقا و علما ، برهانا و حكمة .

علما بأن ما يأتي به الدين الحق لا يُوجد فيه ما يُخالف العقل و لا العلم ،و لا الفطرة و لا الطبيعة . وإنما يأتي بما يُوافق ذلك تماما من جهة . و بما يفهمه العقل و لا يستطيع أن يأتي بمثله كالمعجزة القرآنية من جهة أخرى . و يأتي بأمور لا يدركها الإنسان ،و لا يستطيع الوصول إليها، لكنها مُمكنة و ليست مستحيلة ،و لا هي مناقضة للعقل ، و لا للعلم ، و لا للطبيعة ، كالأمور المتعلقة بالملائكة ، و الجن ، و خلق آدم ، و المعاد الأخروي و أحواله .

لكن أهل الأهواء – من أدعياء العقلانية و أمثالهم- بما أنهم يرفضون الدين مُطلقا –بما فيه الدين الحق- ، فإنهم يُغالطون ،و يُحرفون، و يُثيرون الشكوك و الشبهات لرد حقائق الدين الحق لغايات في أنفسهم. و قد يزعم بعضهم أنه إذا كان الدين الحق يأتي بما يُوافق العقل و يُدركه و يفهمه ، فإن الإنسان - في هذه الحالة- لا يحتاج إلى الدين ، و يُمكنه الاستغناء عنه . و أما إذا كان الدين يأتي بما يُخالف العقل، فهذا دليل على بطلانه ،و من حق العقل أن يرفضه ، و هذا الرأي مُخالف لما قاله حسن حنفي. و قد يقول بعضهم:إذا كان الدين يأتي بما لا يُدركه العقل ،و بما فوقه ، فهذا غير مقبول، لأن العقل لا يفهمه. هذه الاعتراضات مأخوذ بعضها مما قاله حسن حنفي ، و بعضها مما قد يقوله غيره من أدعياء العقلانية . لكن الذي يهمنا هو أن تلك الاعتراضات لا تصح، و فيها تغليط و تدليس على القراء ، بدليل ما يأتي :

[466] حسن حنفي : من العقيدة إلى الثورة ، ج 1 ص: 66 .

أنها مبنية على أساس رفض العبودية لله تعالى ، و هذا موقف باطل ، مُخالف للشرع و العقل معا . لأنه بما أن الله تعالى هو خالقنا ، و قد خلقنا لعبادته ، و فرضها علينا ، فإنه يجب الخضوع له ،و الالتزام بشرعه ،و التسليم له: حبا ، و رجاء ، و خوفا . و من ثم لا يصح رفض الدين الحق و لا إنكاره ، و لا الزعم بأن الإنسان يمكنه الاستغناء عنه ، أو الإتيان بمثل دينه و كتابه .

و لأنها أيضا أن الله تعالى أنزل كتابه شاملا كاملا حاويا لكل ما يحتاجه الإنسان في دنياه و آخرته من جهة. و جعله موافقا لطبيعة الإنسان بكل مكوناته العقلية ، و النفسية ، و الجسدية من جهة أخرى . و لا بد أن يكون كذلك ليتمكن الإنسان من فهمه ،و الالتزام به ، و الدعوة إليه. و لا يصح شرعا و لا عقلا أن يأمرنا الله تعالى بالالتزام بدينه ، و لا يكون يتوافق مع طبيعتنا و فطرتنا . و مع تدبرنا فيه ،و فهمنا له ، فهو كتاب معجز خالد ، تحدى الله به الجن و الإنس معا ن ليكون دليلا قاطعا دامغا على صحة دين الإسلام من جهة ، و لا يستطيع أهل الأهواء و الضلال الإتيان بمثله مع أنهم يرونه و يُلمسونه ،و يقرؤونه من جهة أخرى .

و أما إخبار الدين الحق بما لا تُدركه العقول ،و لا تصل إليه الأيدي ، و لا تراه الأعين . فهذا أمر ضروري بالنسبة للإنسان لأنه محدود القدرات من جهة ، و لأن مصيره لا يتوقف على هذه الحياة الدنيا من جهة أخرى . لذا فلا بد أن يأتي الدين الحق بالأمور الغيبية التي لا يعلمها الإنسان ،و لا يُمكنه الوصول إليها ، لتكون إجابات صحيحة شافية كافية ، لما يطرحه الإنسان من أسئلة كونية خالدة : من أين ؟ ، و إلى أين ؟ ، و لماذا ؟ . و الإجابات التي يقدمها الدين الحق ،و الأمور الغيبية الأخرى التي يأتي بها ، ليست من المُستحيلات ،و لا من المتناقضات ،و إنما هي كلها من المُمكنات عقلا . و بما أنها جاءتنا من عند الله تعالى ، فهي إجابات صحيحة ، يجب على الإنسان الإيمان بها ، مع أنه لم يراها ،و لا أدرك حقيقتها إدراكا ماديا. و مثال ذلك العوالم الغيبية التي أكتشفها العلم الحديث ، كعالم الذرة ،و الجاذبية ، و الفيروسات ،و الجراثيم ،و البكتريا ، فهي من أكبر حقائق غيبيات العلم الحديث التي لا يمكن رؤيتها ،و لا يُعرف لها حدود[467] .

و ثانيا إن زعم الرجل بأن الناس آمنوا بتلك العقائد ، ليس لأنها موافقة للعقل و الطبيعة، و إنما لأنها مُخالفة لهما . فهو زعم باطل، بدليل الشواهد الآتية: أولها هو أن الواقع يشهد على أن أكثر الناس الذين يعتنقون الأديان و المذاهب المختلفة ، أنهم آمنوا بها تقليدا ، و تعصبا ، و وراثة ، و لم يُؤمنوا بها اختيارا ، و لا لأنها مُوافقة للعقل و العلم ، و لا لأنها مُخالفة لهما . و منهم من آمن بها لأنه يتعيّش بها و منها ، فيستخدمها وسيلة للتسلط بها على الناس، و أكل أموالهم ، و انتهاك أعراضهم . و منهم من يُؤمن بها عن جهل و حسن نية . و منهم من يُؤمن بها لأنها تُلبي بعض حاجياته النفسية و الروحية ، فقد تضمن له حياة دنيوية مُستقرة مُطمئنة ، و تعده بعالم أخروي سعيد .

[467] سبق توثيق ذلك .

و الشاهد الثاني مفاده أنه يُوجد كثير من الناس من لا يُؤمن بأي دين من الأديان المعروفة ، و اتخذوا لأنفسهم الإلحاد دينا لهم . و هؤلاء كان عددهم كبيرا أيام المعسكر الشيوعي الذي فرض الإلحاد على الناس بقوة الدولة ، و حارب الأديان دون هوادة . و من الناس أيضا من أنكر الأديان كلها بدعوى أنها تخالف العقل و العلم و الطبيعة ،و لم يستطع تمييز الدين الحق من بين الأديان الباطلة . و منهم من تعمد الإيمان بالإلحاد كدين له ، لأنه يتوافق مع أهوائه و مصالحه و شهواته ، فارتضاه دينا له ، و أعرض عن الأديان كلها ، و لم يُكلف نفسه البحث عن الدين الحق من بينها .

و الشاهد الثالث هو أننا نحن المسلمون آمنا بديننا ليس لأنه ليس لأنه مخالف للعقل و العلم و الطبيعة ؛ و إنما لأنه موافق لذلك من جهة، و لأن الله تعالى أمرنا بأن نبني عقيدتنا على الحجة و البرهان، ولا نبنيها على الظنون و الأهواء ، لقوله سبحانه : {أَمَّن يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَمَن يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَإِلَهٌ مَّعَ اللَّهِ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ }-سورة النمل:64-،و {وَمَن يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهاً آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِندَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ }-سورة المؤمنون:117-،و {وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولـئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً }-سورة الإسراء:36- . و آمنا به أيضا لأنه خالٍ من الأباطيل و الأساطير ،و الأخطاء العلمية. و لأنه تضمن الأدلة العقلية و العلمية الدامغة على أن القرآن الكريم هو كلام الله تعالى . و لأن كثيرا من أهل العلم – في عصرنا الحالي- تركوا أديانهم الباطلة ، و اعتنقوا دين الإسلام ، لأنهم وجدوه دينا يمثل العقل و العلم ،و الفطرة و البديهة ، و العمل و الحرية. و هذا كله خلاف ما زعمه حسن حنفي ، و يُبطله من أساسه أيضا .

و أما الشاهد الأخير – الرابع - ، فيتضمن ثلاثة أقوال لحسن حنفي تنقض زعمه السابق – الذي نحن في صدد الرد عليه-، أولها إنه زعم أن ((اليهودية ثقافة عقلانية أخلاقية شاملة ، لا فرق بينها و بين أي دين ، أو ثقافة أخرى))[468] . فقوله هذا هو نقض لزعمه السابق ، فبعدما ذكر أن العقائد كلها مناقضة للعقل و الطبيعة ، أصبحت الآن اليهودية والأديان الأخرى عقلانية ثقافة وأخلاقا **!!** .

و قوله الثاني يتمثل في زعمه بأن ((الأدلة على صحة العقائد تتضمن كل دين))[469] . و معنى ذلك أن الأديان تتضمن أدلة صحيحة ، و من ثم فهي أديان ليست مناقضة للعقل، و لا للطبيعة ، لأن الصحيح لا يكون مناقضا لهما .

و القول الثالث – الأخير – مفاده أن الرجل ذكر أنه لما كانت العقائد تقول: أنها خارج التاريخ ، و لا تتغير بتغيراته حسب الظروف و الأحوال، أدى ذلك بالناس إلى ((رفضها كلية ،و إيثار الحقائق المتغيرة التي تُعبر عن مصالحهم ، و احتياجاتهم، و مستواهم الإنساني))[470] . و هذا تناقض صارخ مع زعمه السابق ، الذي ذكر فيه أن الناس آمنوا بالعقائد لأنها مُخالفة للعقل و الطبيعة. ثم هو هنا قرر أن الناس تخلوا عن عقائدهم لأنها لا تواكب حركة التاريخ **!!** . فهو هنا متناقض مع

---

[468] حسن حنفي : حوار المشرق و المغرب ، ص: 124 .

[469] حسن حنفي : من العقيدة إلى الثورة ، ج 1 ص: 68 .

[470] نفس المرجع ، ج 1 ص: 67 .

نفسه من جهة ، كما أنه افترى على أتباع الأديان كلها ، عندما زعم أنهم رفضوها كلية من جهة أخرى . فهذا زعم باطل، و تكذيب صارخ للواقع ، الذي يشهد على أن الناس في العالم الإسلامي ، و الهند و الصين ، و اليابان و أوربا ن ما يزالون على أديانهم، و كثير منهم مُتمسكون بها ، و يموتون من أجلها .

و أما الموقف الرابع فمفاده أن حسن حنفي ذكر أن كتب العقائد تقول عن نفسها: إنها مُقدسة لم يأت بها بشر، و إنما هي من عند الله . و هذا كله عند حسن حنفي ((تصورات خاطئة لمعنى العقائد ، بعد أن تمّ اكتشاف أنها من وضع التاريخ ، تُعبر عن تجربة الجماعة الأولى التي آمنت بها ، و عكست فيها انفعالها ، آمالها ، و آلامها))[471] .

و أقول: إن قوله هذا لا يصح تعميمه على كل دين ، فهو لا يصدق على الدين الحق ، لكنه يصدق لا الأديان الأخرى . لأنه أولا إن الأديان الباطلة هي حقا كانت انعكاسا لظروفها التاريخية التي ظهرت فيها، كالبوذية، و الكنفوشوسية[472] . لكن ذلك لا ينطبق على الدين الإلهي الحق ، حتى و إن كان تأثر بواقعه ، فظهر كرد فعل له. لأنه قد يرسل الله تعالى نبيا بالدين الحق إلى قوم منحرفين، يأمرهم بالتوحيد ،و عبادة الله تعالى ،و ينهاهم عما هم فيه من كفريات ، و شركيات ، و انحرافات ، و منكرات ، و ضلالات ، كالنبي لوط- عليه السلام- أرسله الله تعالى إلى قومه الذين كانوا يعملون الفاحشة ، فلما أصروا عليها أهلكهم، في قوله سبحانه : {وَلُوطاً إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّن الْعَالَمِينَ }-سورة الأعراف:80-،و {فَلَمَّا جَاء أَمْرُنَا جَعَلْنَا عَالِيَهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ مَّنضُودٍ }-سورة هود:82-.

فظهور الدين الإلهي على أيدي هؤلاء الأنبياء ، حسب ظروف أقوامهم ، لا يعني أنه دين بشري، و لا أنه وليد ظروفه التي ظهر فيها ،و لا أنه ليس من عند الله . و إنما يعني أن الله تعالى أرسل أنبياءه إلى الأقوام الضالة ليهديهم إلى الطريق المستقيم ، و يُغير أوضاعهم الفاسدة، و يُخرجهم من الظلمات إلى النور ، و لو لم يُرسلهم ما ظهروا ،و لا ظهر دين الإلهي. كل ذلك تم بإرادة الله و حكمتها بلا حتمية و لا جبرية . و هذا يعني أن الأوضاع البشرية ليست هي التي أوجدت الدين الإلهي و الأنبياء الذين جاءوا به ، و إنما الإرادة الإلهية هي التي أرسلت الأنبياء بالدين الحق ، رحمة ، و حكمة ، و عدلا من الله تعالى . و الشاهد على ذلك أيضا أنه وُجدت شعوب و أقوام كثيرة ضالة- قديما و حديثا- لم يظهر فيها أنبياء ، كالأقوام الذين عاشوا في القرون التي كانت بين عيسى و محمد –عليهما الصلاة و السلام- .

ثم أنه بعد ذلك قد يتعرض الدين الإلهي الحق للتحريف ، فيخرج عن أصله الإلهي الصحيح ، و يصبح دينا بشريا محرفا . و هذا هو الذي حدث للديانتين اليهودية و النصرانية ، فحالهما الآن شاهد قطعي دامغ على أنهما ليستا من عند الله تعالى ،و إنما هما ديانتان بشريتان مليئتان بالخرافات و الأباطيل، و الأخطاء

---

[471] نفس المرجع ، ج 1 ص: 68 .

[472] أنظر مثلا : أبو زهرة : الديانات القديمة ، ص: 64 ، 72 و ما بعدها .

التاريخية و العلمية[473]. و قد أثبتت دراسات تاريخ الأديان و مقارنتها، أن النصرانية الحالية تأثرت أساسا بالأوضاع الدينية الوثنية التي كانت سائدة في المشرق زمن ظهور النصرانية و تطوّرها . حتى أنها أخذت عقائد و أفكارا من الديانتين البرهمية و البوذية ، كالتثليث ، و القول ببنوة المسيح لله ، حتى أنه وُجدت نصوص كثيرة جدا في كتب البراهمة و البوذيين ، هي نفسها موجودة في الأناجيل باللفظ أو بالمعنى[474] .

و ثانيا إن ما بينته دراسات تاريخ الأديان و مقارنتها، من تأثر الأديان بغيرها من الأفكار و المذاهب ،و تأثيرها في بعضها أيضا ، لا يعني بالضرورة أن كل دين لابد أن يحدث له ذلك ،و أنه لا وجود للدين الإلهي الصحيح ،و أن كل الأديان ما هي إلا نتاج للظروف التاريخية التي ظهرت فيها . فهذا لا يصح ،و لا يصدق على الدين الإلهي الصحيح، وهو أول دين ظهر على وجه الأرض على يد أبينا آدم –عليه السلام- ، و هو نفسه الذي جاءت به كل الأنبياء .

و أشير هنا إلى من مظاهر الإعجاز التاريخي الباهر في القرآن الكريم ، أنه نصّ صراحة على أن اليهودية والنصرانية تأثرتا بالمذاهب و الأهواء و الأديان التي كانت متزامنة معهما. وهذا أمر أثبتته دراسات تاريخ الأديان، و مقارنتها[475] . و الشاهد على ذلك قوله تعالى : {وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللهِ وَقَالَتْ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللهِ ذَلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِؤُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَبْلُ قَاتَلَهُمُ اللهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ }-سورةالتوبة:30-،و {قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لاَ تَغْلُواْ فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلاَ تَتَّبِعُواْ أَهْوَاء قَوْمٍ قَدْ ضَلُّواْ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّواْ كَثِيراً وَضَلُّواْ عَن سَوَاء السَّبِيلِ }-سورة المائدة:77-. فواضح من ذلك أن اليهودية و النصرانية قد انحرفتا عن أصلهما الإلهي الصحيح ، بسبب تأثرهما بالمذاهب و الأهواء ، و الأديان و الفلسفات التي كانت زمن نشأتهما و تطورهما .

و الموقف الخامس يتمثل في أن حسن حنفي زعم مُتسائلا: ((ألم يُقر الإسلام اليهودية و المسيحية ، و الحنفية و الصابئة ، و ديانات العرب الوثنية ، محاولا نفي البعض، واستبقاء البعض الآخر، حتى ينشأ الدين الجديد من خلال التواصل الثقافي ؟ . ألم يقم الإسلام بتلوين اليهودية و دين إبراهيم ،و ديانات العرب من دون أن يحكم عليها أحكاما علمية ، أو تاريخية صرفة))[476] .

و أقول: إن قوله هذا لا يصح ، و باطل جملة وو تفصيلا ، و فيه تغليط و تحريف ، و تدليس ، و يتضمن إنكارا لنبوة محمد –عليه الصلاة و السلام- من جهة ، و هو زعم مُخالف لدين الإسلام بالضرورة من جهة أخرى ، من دون أن يُقدم على زعمه دليلا ضعيفا و لا صحيحا . و إنما مارس التحريف ، و التلاعب ، و الافتراء على الشرع و التاريخ معا ، لغايات في نفسه . لأنه أولا إن دين الإسلام ليس دينا

---

[473] أنظر مثلا: أبو زهرة : الديانات القديمة . و موريس بوكاي : المرجع السابق . و أحمد ديدات : هل الكتاب المقدس كلام الله

[474] للإطلاع على ذلك أنظر : محمد أبو زهرة ، نفس المرجع ، ص: 26 و ما بعدها ، ص: 48 و ما بعدها .

[475] أنظر مثلا : أبو زهرة : المرجع السابق . و رؤوف شلبي: أضواء على المسيحية ، المكتبة العصرية ، بيروت ، 1975 ، ص: 27 و ما بعدها .

[476] حسن حنفي : حوار الأجيال ، ص: 480 .

جديدا ،و لا هو محاولة تلفيقية بين الأديان ،و لا هو أقر اليهودية ، و لا النصرانية ،و لا الوثنية ،و لا الصابئية ،و لا غيرها من الأديان . و إنما هو دين الله تعالى ،و هو أقدم دين على وجه الأرض، ارتضاه الله دينا لنفسه و لعباده ، و قد جاءت به كل الأنبياء من أولهم آدم إلى خاتمهم محمد- عليهم الصلاة و السلام-،و هذا لا يحتاج إلى توثيق لأنه أمر معروف بالضرورة من دين الإسلام. و عليه فإن كل الأديان الأخرى باطلة ، بغض النظر عن أصلها الأول أكان إلهيا، أو بشريا . فالإسلام هو الدين الإلهي الوحيد الذي جاءت به كل الأنبياء، و من ثم فإن اليهودية لم تكن دين موسى عليه السلام- ،و لا النصرانية كانت دين عيسى -عليه السلام- ،و دينهما واحد هو دين الإسلام ،و هو نفسه دين كل الأنبياء. فالدين الذي جاء به محمد-عليه الصلاة و السلام – ليس دينا جديدا ،و لا هو خليطا من الأديان ،و لا مُلفقا منها . و هذا خلاف ما زعمه حسن حنفي الذي افترى على الإسلام و التاريخ معا.

و ثانيا إن زعمه بأن الإسلام لوّن تلك الأديان من دون أن يحكم عليها أحكاما علمية ، أو تاريخية صرفة . هو زعم باطل، و مخالف للمعروف من دين الإسلام بالضرورة من جهة ،و هو افتراء مُتعمد على الشرع و التاريخ من جهة أخرى . لأن الثابت شرعا و تاريخا ، هو أن الإسلام نص صراحة على أنه هو دين الله تعالى ،و كفّر كل من لم يُؤمن به ،و ذم كل أهل الأديان الأخرى ،و توعّدهم –إن لم يُؤمنوا- بالخلود في نار جهنم ،و بئس المصير . و الشواهد الشرعية على ذلك كثيرة ، منها قوله تعالى : {إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللهِ }-سورة آل عمران:19-،و {وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلاَمِ دِيناً فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ }-سورة آل عمران:85-،و {إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أُوْلَئِكَ هُمْ شَرُّ الْبَرِيَّةِ }-سورة البينة:6-، {لَّقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُواْ إِنَّ اللّهَ ثَالِثُ ثَلاَثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَـهٍ إِلاَّ إِلَـهٌ وَاحِدٌ وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ }-سورة المائدة:73- {وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَآمَنُوا بِمَا نُزِّلَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَهُوَ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ كَفَّرَ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَأَصْلَحَ بَالَهُمْ }-سورة محمد:2- .

و واضح من كلام حسن حنفي أن الإسلام عنده ليس دينا إلهيا ، و إنما هو دين بشري مُلفق ، و خليط من أديان سابقة له . و هذا زعم باطل سبق إبطاله ، و الرجل لم يُقدم عليه دليلا صحيحا و لا ضعيفا ، و إنما تكلم بلا علم ، و تعمد التحريف و الافتراء على الإسلام و أهله ، لغايات في نفسه .

و أما الموقف السادس فيتضمن مزاعم باطلة لحسن حنفي حول علاقة الإسلام بالديانتين اليهودية و النصرانية . أولها هو أن الرجل زعم أن الإسلام ينهل من ((نفس النبع الذي خرجت منه النصرانية دين إبراهيم ... و الإسلام تأكيد للرسالات السماوية اليهودية و المسيحية ...))[477] .

و زعمه هذا فيه تحريف و تغليط ، و لا يصح بالطريقة التي ذكرها الرجل . لأن الإسلام فرّق بين دين الله تعالى ، الذي هو الإسلام الذي جاءت به كل الرسالات السماوية، و بين الديانات الباطلة كاليهودية و النصرانية الحاليتين المحرفتين . و

[477] حسن حنفي : من النقل إلى الإبداع ، مج 1 ن ج 2 ص: 9 .

لهذا نفى الله تعالى من أن يكون إبراهيم-عليه السلام- يهوديا أو نصرانيا ، في قوله سبحانه: {مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيّاً وَلاَ نَصْرَانِيّاً وَلَكِن كَانَ حَنِيفاً مُّسْلِماً وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ }-سورة آل عمران:67-. و نفس الأمر ينطبق على كل أنبياء بني إسرائيل ، فكانوا كلهم مسلمين ،و لم يكونوا يهودا ، و لا نصارى ، و هذا أمر سبق أن بيناه و أثبتناه بالنصوص الشرعية . لذا فإن الديانتين اليهودية و النصرانية الحاليتين، هما ديانتان مُحرفتان غير مقبولتين عند الله تعالى ، و من آمن بهما فهو كافر، و على دين باطل ، كباقي أتباع الديانات الأخرى . و هذا أمر معروف بالضرورة من دين الإسلام ، و قد سبق أن بيناه آنفا . و هذا يعني أن الإسلام لم ينبع من نفس النبع الذي خرجت منه اليهودية و النصرانية الموجودتان اليوم ، و إنما هما ديانتان بشريتان مُحرفتان . لكن الإسلام هو دين الله تعالى الذي ارتضاه لعباده ، و الذي جاءت به كل الأنبياء . و عليه فإن الإسلام ليس تأكيدا لليهودية ، و لا للنصرانية ، و إنما هو تأكيد للرسالات السماوية السابقة من جهة، و تأكيد للدين الإلهي الواحد الذي جاءت به كل الأنبياء من جهة ثانية ، و هو نفي للديانات الباطلة كاليهودية و النصرانية من جهة ثالثة ، و ختم للرسالات الإلهية ، و مُمثل وحيد للدين الإلهي الحق من جهة رابعة .

و أما زعمه الثاني فمفاده أن حسن حنفي زعم أن الإسلام يقبل شريعة التوراة ، و تعليم السيد المسيح ، و بالتآلف مع أهل الكتاب[478] . و قوله هذا فيه حق و باطل ، و فيه تغليط و تحريف ، و تدليس على القراء . لأن الإسلام نصّ صراحة على بطلان كل ما سواه من الأديان، فلم يعترف ،و لا قبل اليهودية و لا النصرانية ،و لا غيرهما من الأديان . و قد أكد الله تعالى على أن الدين الحق هو الإسلام ،و لن يقبل من أحد غيره ،و هذا أمر سبق بيانه.

علما بأن الإسلام فرّق بين الدين الحق الذي جاء به موسى و عيسى –عليهما السلام- ،و الذي هو الإسلام، و بين الديانتين اليهودية و النصرانية المحرفتين الموجودتين الآن . و بما أن الأمر كذلك فإن الله تعالى لم يعترف بالديانتين اليهودية و النصرانية ، و لم يقبل من اليهود و النصارى ما هم عليه من ظلال و انحراف ، لذا كفّرهم صراحة ، و توعدهم بنار جهنم ، كقوله تعالى : {إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أُوْلَئِكَ هُمْ شَرُّ الْبَرِيَّةِ }-سورة البينة:6-، و{لَّقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُواْ إِنَّ اللّهَ ثَالِثُ ثَلاَثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَـهٍ إِلاَّ إِلَـهٌ وَاحِدٌ وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ }-سورة المائدة:73- . لكن مع تكفير الإسلام لهؤلاء اعترف لهم بحق العيش مع المسلمين وفق الضوابط الشرعية ، و أباح لنا التزوّج منهم ، من دون أن يتزوجوا هم منا . كما أنه أباح لنا أكل طعامهم ،و أكلهم لطعامنا . لكن هذا لا يعني اعترافا بصحة دينهم ، لأن الشرع حسم هذا الأمر ، و نصّ صراحة على كفرهم ، و حذرنا منهم ، و نهانا من موالاتهم. كقوله سبحانه: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَتَّخِذُواْ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاء بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللّهَ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ }-

[478] حسن حنفي : حوار المشرق و المغرب ، ص: 27 .

سورة المائدة:51- ، {وَلَن تَرْضَى عَنكَ الْيَهُودُ وَلاَ النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَى اللّهِ هُوَ الْهُدَى وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءهُم بَعْدَ الَّذِي جَاءكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللّهِ مِن وَلِيٍّ وَلاَ نَصِيرٍ }-البقرة:120-. و بذلك يتبين أن حسن حنفي مُغالط ، و مُحرف، و مُتلاعب بالنصوص الشرعية لغاية في نفسه .

و زعمه الأخير- الثالث – يتمثل في أن الرجل قال: إن اليهود إخوتنا في الدين . و عندما انتقده بعض أهل العلم في ذلك ، قال عن نفسه: إنه يُفرّق بين اليهودية و الصهيونية، فالذين يرفضون الدولة العبرية في فلسطين، هم يهود و ليسوا صهاينة ،و هم ((إخواننا في الدين ،منهم: إبراهيم ،و إسحاق ، و يعقوب ، و موسى ، و عيسى ، و سبينوزا ... و غيرهم))[479] .

و زعمه هذا لا يصح ، و فيه تغليط و تدليس، و افتراء على الشرع و المسلمين ،و على التاريخ الصحيح . لأنه أولا إن الأخوة التي تجمع بين المسلمين و اليهود ليست أخوة الدين، و إنما هي أُخوة الإنسانية ،و هي أخوة تجمع بين كل بني آدم دون استثناء ، و ليست خاصة بالمسلمين و اليهود . لكن الأخوة المعتبرة عند الله تعالى ، هي أُخوة الإسلام –الدين الحق- ، فهي الأساس ،و لا اعتبار لأية أخوة أخرى ، لقوله سبحانه: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ }-سورة الحجرات:13- ،و {إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ }-سورة الحجرات:10-،و {وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ }-سورة المؤمنون:52-، {لَا تَجِدُ قَوْماً يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءهُمْ أَوْ أَبْنَاءهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُوْلَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ أُوْلَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ }-سورة المجادلة:22- . فهذه الأخوة هي المعتبرة عند الله تعالى ، و المُنجية يوم القيامة ، و عليها يقوم دين الإسلام .

و ثانيا إن القرآن فرّق بين بني إسرائيل المسلمين، و بين بني إسرائيل اليهود. فالأولون هم الذين كانوا على دين الله تعالى الذي جاء به نوح ،و إبراهيم ،و إسحاق ن و يعقوب ، و موسى ، و عيسى-عليهم السلام- ، فهؤلاء كانوا مسلمين ،و لم يكونوا يهودا ، لأنهم كانوا على دين الإسلام الذي جاءت به كل الأنبياء ، منهم خاتمهم محمد –عليه الصلاة و السلام- و قد آمن به أعيان من اليهود قديما و حديثا . و أما بنو إسرائيل اليهود ، فهم الذين حرفوا دين الله تعالى ، و قتلوا الأنبياء بغير حق ، و جعل الله منهم القردة و الخنازير، و شبههم بالحمار الذي يحمل أسفارا ، و قال فيهم الله تعالى : {لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِن بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوا وَّكَانُواْ يَعْتَدُونَ }-المائدة78:- و هم الذين أنكروا نبوة محمد –عليه الصلاة و السلام-،و حاربوه ، و كادوا له و لأمته . و هم الذين كفّرهم الله تعالى ،و حذّرنا منهم ، و هم الموجدون الآن ، سواء كانوا يهودا صهاينة ، أو يهودا فقط ، أو كانوا في فلسطين ، أو خارجها . فكلهم يهود ، أنكروا نبوة نبي

---

[479] نفس المرجع ، ص: 118 ، 137 .

الإسلام ،و هم الذين كفّرهم الله تعالى ، و حذّرنا منهم . و عليه فهم ليسوا إخوتنا في الدين أبدا ، لكن الرجل لا ينسى التحريف و التغليط ، فهذا هو ديدنه **!!** .

و ليس صحيحا أن إبراهيم –عليه السلام- كان يهوديا، فهذا افتراء على الشرع و التاريخ معا، و تكذيب صريح للشرع،و رد له من جهة ، و تكرار لمزاعم اليهود و النصارى بأن إبراهيم كان منهم من جهة أخرى . فقد حكى الله تعالى ذلك عنهم ، و رد عليهم بدليل عقلي تاريخي قطعي دامغ مُفحم ، أبطل به زعمهم من أساسه, فقال سبحانه: { يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تُحَآجُّونَ فِي إِبْرَاهِيمَ وَمَا أُنزِلَتِ التَّورَاةُ وَالإنجِيلُ إِلاَّ مِن بَعْدِهِ أَفَلاَ تَعْقِلُونَ هَاأَنتُمْ هَؤُلاء حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِ عِلمٌ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِ عِلْمٌ وَاللّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيّاً وَلاَ نَصْرَانِيّاً وَلَكِن كَانَ حَنِيفاً مُّسْلِماً وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ}-سورة آل عمران:65-67-. فهذا الرد القاطع الدامغ موجه أيضا لحسن حنفي الذي عطّل عقله، و اتبع هواه عندما زعم ما زعمه اليهود و النصارى بأن إبراهيم كان منهم .

و أما إسحاق، و يعقوب، و موسى، و عيسى –عليهم السلام- ، فهم أيضا لم يكونوا يهودا ،و إنما كانوا مسلمين، على دين الله تعالى كغيرهم من الأنبياء الآخرين ، لقوله تعالى : {شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحاً وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ }-سورة الشورى:13- ، فكل الأنبياء كانوا مسلمين على دين واحد هو الإسلام . و بنو إسرائيل كانوا على طائفتين: طائفة مسلمة ، و أخرى ضالة منحرفة كافرة ،و هي التي حرفت التوراة ،و قتلت الأنبياء ،و الشاهد على ذلك قوله تعالى : {لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِن بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوا وَّكَانُواْ يَعْتَدُونَ }-سورة المائدة:78-،و {فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِندِ اللّهِ لِيَشْتَرُواْ بِهِ ثَمَناً قَلِيلاً فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُمْ مِّمَّا يَكْسِبُونَ }-سورة البقرة:79- .

و أما سبينوزا فهو فيلسوف يهودي معروف ، من أتباع كفار بني إسرائيل ، و من يهود التوراة المحرفة الذين كفروا بدين الله تعالى قديما و حديثا . و عليه فلا يصح ذكره مع الأنبياء أبدا ،و في أي حال من الأحوال . لكن حسن حنفي لا يُبالي بذلك ، فهو يتعمد التحريف و التغليط لغايات في نفسه .

و الموقف السابع مفاده أن جورج طرابيشي ذكر أن نظرية كوبرنيك (ق: 16 م) في الفلك أحدثت ثورة ،و سددت ((طعنة صماء إلى الصورة التوراتية للكون . و لتُحدث انقلابا في المركزية ، بحيث فقدت الأرض حظوتها التي حبتها نظرية الخلق التوراتية/ الإنجيلية / القرآنية ، و و غدت مجرد كوكب يدور بصغار في جبرية حول مركزه الشمس ، بدلا من أن تكون مركزا تدور حوله ، و تتعبد له سائر أفلاك الكون))[480] .

---

[480] جورج طرابيشي : العلمانية كجهادية دنيوية ، القسم الأول : 2/1 ، موقع أوان على الشبكة المعلوماتية .

و أقول: إن الرجل أخطأ عندما ألحق ما يقوله القرآن عن نشأة الكون بنظرية الخلق في التوراة ،و التي تقول بها أيضا الأناجيل. و هذا تعمد مقصود له خلفيات مذهبية ، لأن الفرق كبير جدا بين ما ذكره القرآن الكريم حول خلق الكون ،و بين ما ذكرته التوراة عن ذلك . فنظرة التوراة مُخالفة للعلم و القرآن معا ، من ذلك أنها زعمت أن الله خلق العالم في سبعة أيام ، من أيامنا هذه المعروفة ،و المرتبطة بشروق الشمس و غروبها ن، و أنه سبحانه استراح من عمله في اليوم السابع ، و أن السماء هي جلد ، فصل الله به بين المياه التي تحت الجلد ،و المياه التي فوقه . و أشارت إلى أن عمر الكون يُقدر ب 37 قرنا قبل الميلاد . و كل هذا- و غيره- مُخالف لما يقوله العلم الحديث ، الذي يُقدر الزمن الذي يفصلنا عن تكوّن النظام الشمسي بأكثر من 4 ملايير سنة ،و أما عمر الكون كله ، فقُدّره بأكثر من ذلك بأضعاف مضاعفة . هذا فضلا عن الأخطاء العلمية الكثيرة المتعلقة بنظرية الخلق التوراتية،ليس هنا مكان تفصيلها[481].

و أما ما قاله القرآن الكريم عن خلق العالم ، فالأمر مختلف تماما عما ذكرته التوراة . فمن ذلك قوله تعالى : {أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقاً فَفَتَقْنَاهُمَا وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاء كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ }-سورة الأنبياء:30-،و {ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاء وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ اِئْتِيَا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ }-سورة فصلت:11-،و {وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ }-سورة ق:38-،و {وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ وَلَن يُخْلِفَ اللَّهُ وَعْدَهُ وَإِنَّ يَوْماً عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ }-سورة الحج:47-،و {أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى بَلَى إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ }-سورة الأحقاف:33- . فواضح من ذلك أن ما قاله القرآن مُخالف لما قالته التوراة ، و ما ذكره القرآن مُتفق مع ما قاله العلم الحديث[482] . و فيه رد على أباطيل التوراة المحرفة ، فزعمت أن السماء جلد ، لكن القرآن وصفها بأنها دخان . و التوراة ذكرت أن الكون خُلق في سبعة أيام من أيامنا المعروفة ، لكن القرآن خالفها ،و نصّ صراحة على أن الكون خلقه الله تعالى في 6 أيام ، بمعنى أنه خُلق في 6 مراحل ، لأن اليوم من الخلق يُقابله ألف سنة مما نعد به نحن . و التوراة زعمت أن الله تعالى تعب و استراح في اليوم السابع ،و هذا زعم باطل و مضحك، و وصف لا يليق بالله تعالى ،و لا يصح وصفه به ، لأنه صفة عجز، و تشبيه للخالق بمخلوقاته ؛ فرد عليها القرآن الكريم بقوله سبحانه :((و ما مسنا من لغوب)) ، و ((و لم يعي بخلقهن)) . فلا مجال للمقارنة بين القرآن الكريم و التوراة فيما يتعلق بخلق العالم ،و لا في مجالات أخرى ، فالقرآن هو المُصدق للحق ،و المُهيمن على الكتب التي سبقته ،و المُعجز الذي تحدى الله به الإنس و الجن معا ، لكن جورج طربيشي مُغالط ،و مُحرف ، و مُتعصب للباطل .

---

[481] عن ذلك أنظر : التوراة ، سفر التكوين ، الإصحاح الأول /1 و ما بعدها . و موريس بوكاي : المرجع السابق ، ص: 41 و ما بعدها .

[482] - أنظر مثلا : موريس بوكاي : نفس المرجع ، ص: 157 ، و ما بعدها ، و ص: 239 و ما بعدها . و عبد الدائم الكحيل : موسوعة الإعجاز العلمي في القرآن و السنة ، على الشبكة المعلوماتية .

و أما بالنسبة لثبات الأرض، فليس في القرآن الكريم ما ينص على أن الأرض ثابتة، و إنما فيه إشارات تدل على أنها مُتحركة ،و تسبح في فلكها ، كقوله تعالى : {خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ يُكَوِّرُ اللَّيْلَ عَلَى النَّهَارِ وَيُكَوِّرُ النَّهَارَ عَلَى اللَّيْلِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى أَلَا هُوَ الْعَزِيزُ الْغَفَّارُ }-سورة الزمر:5-،و {وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ }-سورة النمل:88-. واضح من ذلك أن حركة الجبال هي من حركة الأرض. و قوله سبحانه: {لَا الشَّمْسُ يَنبَغِي لَهَا أَن تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ }-سورة يس:40-، يتضمن حركة الأرض، لأن سباحة الليل و النهار في فلك واحد لا تتم إلا بحركة الأرض .

و أما بالنسبة لمركزية الأرض فلكيا، التي قالت بها الكنيسة ، فكان على الرجل أن يذكر لنا دليله الذي يُؤيد زعمه بأن القرآن يقول بمركزية الأرض ، لكنه لم يفعل ذلك ،و اكتفى بتعميم زعمه بلا دليل ،و الزعم ليس دليلا ،و لا يعجز عنه أحد . و قد بحثتُ في القرآن الكريم ، فلم أعثر فيه على ما يدل على أن الأرض هي مركز الكون. بل فيه ما يُشير إلى خلاف ذلك ،كما في قوله تعالى : {وَالسَّمَاء بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ }-الذاريات:47- ،و هذه الآية تتعلق بنظرية تمدد الكون، و هي قد تتضمن عدم مركزية الأرض .

و أما زعمه بأن الأرض فقدت حبوتها التي حبتها بها التوراة ،و الأناجيل، و القرآن ، فهو زعم لا يصح شرعا و لا علما . لأن الشرع نصّ صراحة على أن للأرض حبوة و خُصوصية حقيقية، و من ثم فهي لم تفقدها ،و لن تفقدها إلى أن يرث الله الأرض و من عليها. قال سبحانه و تعالى : {وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلاَئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُواْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاء وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لاَ تَعْلَمُونَ }-سورة البقرة:30-،و {وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِن فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاء لِّلسَّائِلِينَ }-سورة فصلت:10-،و {وَجَعَلْنَا السَّمَاء سَقْفاً مَّحْفُوظاً وَهُمْ عَنْ آيَاتِهَا مُعْرِضُونَ }-سورة الأنبياء:32- .

و أما علما فإن العلم الحديث أثبت أن للأرض حظوتها ،و خصائصها التي تميزت بها ،و لم تشاركها فيها كواكب المجموعة الشمسية الأخرى . فمع وجود خصائص عامة تجمع كل تلك الكواكب، إلا أن الأرض هي الكوكب الوحيد الذي فيه ظروف مناسبة و كاملة لحياة الإنسان و الحيوان والنبات ،و هي غير مُتوفرة بشكل طبيعي مناسب في الكواكب الأخرى ، بسبب الحرارة الشديدة ، أو البرودة، أو عدم وجود الغطاء النباتي، أو الغلاف الغازي المناسب لحياة الإنسان ، و سقوط الأمطار ،و حماية الكوكب من الأخطار الخارجية[483]. فكوكب عُطارد مثلا، يمثل فيه ثاني أُكسيد الكربون 90 في المائة من الهواء، و يُمثل في الأرض 1 في المئة فقط ،و عليه فيستحيل على الإنسان العيش عليه[484] .

---

[483] أنظر : عبد الحميد سماحة : في أعماق الفضاء ، ص: 11 و ما بعدها ، و 30 و ما بعدها . و آن هوايت : النجوم ، ص: 45 و ما بعدها .

[484] آن هوايت : نفس المرجع ن ص: 48 .

و أما الموقف الأخير – الثامن- فمفاده أن هشام جعيط زعم أنه بالنظر إلى الديانتين اليهودية و النصرانية ، قد ((يبدو أن محمدا مُتطفلا على التوحيدية التي ابتدعها الشعب الإسرائيلي من العدم))[485] .

و أقول: إن قوله هذا زعم باطل جملة و تفصيلا ، و هو كلام بلا علم ،و لا عقل ، و لا شرع ، و إنما هو كلام دافعه الهوى و التعصب للباطل . لأنه أولا بنى زعمه على ((قد يبدو)) ، من دون أي دليل صحيح و لا ضعيف يُؤيد به زعمه . فلا يصح شرعا، و لا عقلا ، و لا علما نفي حقائق الشرع و التاريخ و العلم ، بالاعتماد على عبارة ((يبدو)) ، فلا يصح استخدامها هنا ، و حتى عند استخدامها في الأمور الظنية و الاحتمالية ، فلابد من وجود مَرجحات و شواهد يُعتمد عليها في الترجيح عندما نستخدم عبارات : يبدو ، و يظهر ، و ربما ، و أظن . لذا فنحن نطالب الرجل بالدليل الذي نفى به حقائق الشرع و التاريخ ، و جعله يختلق الأباطيل و الخرافات و المفتريات ، و يُرجحها بلا مُرجح ،و لن يظفر به إلى الأبد .و هذا الرجل افترى كذبة كبيرة على طريقة سلفه من المشركين و اليهود و النصارى الذين أنكروا نبوة محمد- عليه الصلاة و السلام- من دون أي دليل من الشرع ،و لا من العقل، و لا من التاريخ ،و لا من العلم . و هؤلاء قد فضحهم الله تعالى في قوله سبحانه: {يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ }- سورة آل عمران:71- و هذا الرجل وهؤلاء ليسوا من أهل العلم ،و لا من أهل الموضوعية و الحياد ، و إنما هم من أهل الأهواء المتعصبين للباطل ،و المحرفين للتاريخ .

و هذا الرجل قد أساء الأدب مع الله و رسوله و المسلمين ،و مع التاريخ و الحقيقة أيضا ، لأنه اتهم رسول الله –عليه الصلاة و السلام- بالتطفل على توحيدية بني إسرائيل على حد زعمه . و هذا اتهام باطل ،و لا يقوله مُسلم ، و عليه أن يحترم نفسه و لا يتهم غيره بلا دليل صحيح ، فهو قد اتهم رسول الله ،و كذّبه ،و كذب عليه زورا و بهتانا . فالتوحيد الذي جاء به النبي-عليه الصلاة و السلام- هو توحيد إلهي جاءت به كل الأنبياء، و ليس مأخوذا من بني إسرائيل ، و لا من غيرهم ، لقوله تعالى : {شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحاً وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ }-سورة الشورى:13-. و هذا الرجل هو حر في أن يُؤمن ، أو يكفر ، أو يُلحد ، و عليه أن يتحمل ما يترتب عن ذلك يوم القيامة ، لكن يجب عليه أن يلتزم بالمنهج العلمي الصحيح في بحوثه ، و لا يحق له أن يتكلم بلا دليل ، و لا ينفي حقائق الشرع و التاريخ و العلم بإثارة الشكوك و الشبهات و الأباطيل ،و لا يتهرب من المسؤولية العلمية باستخدام عبارة : يبدو ، فهذا ليس من العلم ،و لا من الموضوعية في شيء .

و ثانيا إن الرجل مُغالط ، و مُفترٍ ، و مُدلس ، لأن التوحيد الذي جاء به رسول الإسلام ، هو نفسه التوحيد الذي جاءت به كل الأنبياء ،و ليس خاصا ببني إسرائيل

---

[485] هشام جعيط : الوحي و القرآن ، ص: 44 .

، و لا هم الذين ابتدعوه من جهة ، و توحيد القرآن الكريم يختلف يماما عن التوحيد الذي زعم الرجل أنه موجود في اليهودية و النصرانية من جهة أخرى . فهما ديانتان مُحرفتان لا يُعبران أبدا عن التوحيد الحق الذي جاء به الإسلام الذي هو دين كل الأنبياء .

و لا يصح القول بأن النصرانية فيها توحيد ، فهذا كذب، لأنها ديانة تثليثية تقوم على ثلاثة أقانيم هي: الأب ، و الابن ، و روح القدس، و كل أقنوم هو إله . و عليه فإنه لا يمكن أن تكون النصرانية ديانة توحيدية ، لأنه لا يمكن أن يكون واحد يُساوي ثلاثة ، و لا ثلاثة تُساوي واحدا . لذا كفّر الله تعالى هؤلاء لقولهم بالتثليث في قوله سبحانه: {لَّقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُواْ إِنَّ اللّهَ ثَالِثُ ثَلاَثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَـهٍ إِلاَّ إِلَـهٌ وَاحِدٌ وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ }-سورة المائدة:73- . و أما توحيد التوراة فهو توحيد تجسيمي تشبيهي أُسطوري، الله فيه كالإنسان ، حتى أنها –أي التوراة- زعمت أن النبي يعقوب-عليه السلام صارع الله و غلبه . و عليه فإن توحيد التوراة لا يُمكنه أن يصل توحيد القرآن[486] ، و لا يمكن أن يكون توحيده مأخوذا من توحيد التوراة المزعوم.

و الشاهد على ذلك أيضا أن الرجل نفسه نقض زعمه السابق عندما قال: إن القرآن تجاوز اليهودية ،و ألح على تواصل التوحيد من نوح إلى إبراهيم ،و بعده بني إسرائيل و النصارى و الصابئة[487] . فهذا الرجل عندما تكلم بهواه و تعصبه صدر منه كلامه الأول ، و عندما تكلم بالشرع و العقل و التاريخ ، صدر منه كلامه الثاني ، الذي نقض به زعمه الأول !! .

و بذلك يتضح -مما ذكرناه- ان تسوية الإسلام بالأديان الأخرى ، هو موقف باطل و لا يصح ، يقوم على مزاعم مُخالفة للشرع و التاريخ و العلم . لأن بطلان الأديان الأرضية و المُحرفة ، لا يعني بالضرورة أن الأديان كلها باطلة ،و أنه لا يُوجد من بينها الدين الإلهي الحق . و بما أن الإسلام هو الدين الحق ، فلا يصح تسويته بالأديان الأخرى . لكن أدعياء العقلانية يتعمدون ذلك لنزع الصفة الإلهية عن دين الإسلام ،و إلحاقه بالأديان الأخرى ، من دون أي دليل صحيح ، إلا إتباع الهوى و التعصب للباطل ، و التعلق بالظنون و الشبهات.

و ختاما لهذا المبحث يتبين منه أن ما أثاره أدعياء العقلانية من اعتراضات ،و انتقادات تتعلق بقضايا علم أصول الدين ، كالتأويل ، و الصفات ، و الإيمان ، و التكفير ، و المعاد الأخروي ، ما هي إلا أباطيل و مزاعم ، بينا أنها مُخالفة للشرع الصحيح ، و العقل الصريح ، و العلم الصحيح . و لم يثبت منها شيء في معظم الأحيان ، و القليل الذي صحّ منها ، أشرنا إليه ، و وضعناه في مكانه المناسب ، و أخرجناه من سياقه التحريفي الذي ورد فيه .

<u>(ب) أباطيل تتعلق بأصول الفقه :</u>

---

[486] للتوسع في المقارنة بين توحيد القرآن و توحيد التوراة أنظر كتابنا : الأخطاء التاريخية و المنهجية في مؤلفات محمد أركون ، و عابد الجابري .

[487] هشام جعيط : المرجع السابق ، ص: 53 .

نفى بعض أدعياء العقلانية أن تكون السنة النبوية وحيا إلهيا ،و أنها كانت مصدرا للتشريع زمن النبي- عليه الصلاة و السلام- ، فتعلق هؤلاء بشبهات و أباطيل لتأييد مزاعمهم ، سنذكرها من خلال المواقف التالية :

أولها يتمثل في أن نصر حامد أبا زيد زعم أن القرآن هو الواقعة الأصلية ، أو النص الأول ، ثم تليه النصوص الثانوية ((الشارحة التي توالت حول النص . و منها النص الثانوي الأول، و هو السنة))[488] . فهي أول النصوص الثانوية ،و هي النص الثاني بالنسبة للقرآن ، فهي ((في جوهرها شرح و بيان للنص الأصلي الأول. و إذا كانت السنة نصا ثانويا ، فإن اجتهادات الأجيال المتعاقبة من العلماء ... تُعد نَصوصا ثانوية أخرى من حيث هي شروح و تعليقات ، إما على النص الأصلي الأول ، أو على النص الثاني الثانوي)) . ثم أشار إلى أنه يجب أن لا يُفهم من وصفه للسنة بأنها نص ثانوي، أن ذلك يمثل تقليلا من شأنها ، لأن ((المصطلح ، مُصطلح وصفي لا يتضمن أي حكم قيمي))[489] .

وأقول: إن قوله هذا زعم باطل، و فيه تحريف و تغليط ،و تدليس على القراء . لأنه أولا لا يصح وصف السنة النبوية بأنها نص ثانوي، لأنه يُوجد فرق واضح في المعنى بين الثاني و الثانوي ، فالثاني هو الذي يأتي في المرتبة الثانية بعد الأول ،و له أهمية كبيرة أيضا ؛ و أما الثانوي فهو الأقل أهمية ، و لا تهم مرتبته ، فقد يأتي في المرتبة الأخيرة ، أو العاشرة ، أو الرابعة ، و يمكن الاستغناء عنه ، لأنه ليس أصليا . فالفرق واضح و حاسم بين الثاني و الثانوي ، و هذا هو الشائع و المعروف بين أهل العلم. و حتى الرجل نفسه أشار إلى ذلك عندما برر موقفه و اعتذر له بدعوى أنه مجرد مصطلح ، مع أن الحقيقة ليست كذلك . و عليه فإن السنة النبوية هي نص أصلي ثانٍ ، تأتي بعد النص الأصلي الأول ، و هو القرآن الكريم من جهة ، و لا يصح إخراج السنة النبوية من هذه المكانة و المرتبة و تسويتها بنصوص أهل العلم من جهة أخرى . لأن الرجل ألحقها بأقوالهم و جعلها أول النصوص الثانوية . و هذا لا يصح شرعا ،و لا عقلا ، و لا تاريخا .

فأما شرعا فإن الله تعالى جعل الإيمان برسوله ،و الالتزام بأوامره و نواهيه من أركان الإيمان بعد الإيمان بالله تعالى ، كقوله سبحانه: {وَمَن لَّمْ يُؤْمِن بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ فَإِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَعِيراً }-سورة الفتح:13-،و {فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّىَ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُواْ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجاً مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيماً }-سورة النساء:65-،و {قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ }-سورة آل عمران:31-. و جعل سبحانه طاعة رسوله هي من طاعة الله، كما في قوله: {مَّنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللّهَ وَمَن تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظاً }-سورة النساء:80- .

كما أنه سبحانه جعل النجاة يوم القيامة مُعلقة بطاعة الله و رسوله ،و جعل عصيان الله و رسوله سببا في الهلاك و الخسران يوم القيامة ، لقوله سبحانه: { وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً }-سورة الجن:23-،و {وَمَن

---

[488] حامد أبو زيد : التفكير في زمن التكفير ، ص: 150 .

[489] حامد أبو زيد : الإمام الشافعي ، ص: 13 .

يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ }-سورة النور:52- . و أمرنا سبحانه أن يكون حبنا لرسوله بعد حبنا له مباشرة ، و إذا اختلفنا في شيء علينا أن نرده إلى الله و رسوله ،ولا نرده إلى أقوال البشر ، لقوله سبحانه: {قُلْ إِن كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ اللهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُواْ حَتَّى يَأْتِيَ اللهُ بِأَمْرِهِ وَاللهُ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ }-سورة التوبة:24-،و{ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلى اللهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً }-سورة النساء:59- .

و من كل ذلك يتبين أن السنة النبوية هي نص أصلي يأتي مباشرة بعد القرآن الذي هو الأصل الأول ، و هي الأصل الثاني في العقائد و التشريع ،و في كل مجالات الحياة . و هذا خلاف ما أراد أن يُوهمنا به حامد أبو زيد المُغالط و المُحرّف للشرع ،و المُخالف له صراحة عن سبق إصرار و ترصد . و لا يشفع له كلامه الأخير الذي زعم فيه أن تقسيمه لا يتضمن حكما قيميا ، فهذا تبرير مرفوض ،و لا يصح ، لأن ما قاله عن السنة النبوية لا يصح ،و يتضمن بالضرورة الحط منها ،و الطعن فيها ، و سواء أقر الرجل بذلك أو لم يُقر به ، قصده أو لم يقصده .

و أما عقلا فلا يُعقل أن يرسل الله رسولا ،و لا يكون هو المصدر و الأصل الأساسي الثاني للشرع ، لأن الرسالة لا تتم إلا بذلك، و إلا فلا فائدة من إرساله أصلا. و بما أنه هو الواسطة بين الله والإنسان ،و هو المُبلغ ، و الشارح للشرع ، فلا بد أن تكون مكانته أصلية أساسية بعد القرآن الكريم . لذا قال سبحانه: {وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللهِ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُواْ أَنفُسَهُمْ جَآؤُوكَ فَاسْتَغْفَرُواْ اللهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُواْ اللهَ تَوَّاباً رَّحِيماً }-سورة النساء: 64- . بمعنى ليلتزم الناس بأوامره و نواهيه ، و ليس لهم الخيار في ذلك بما أنهم مسلمون .

و أما من الناحية التاريخية، فإن السيرة النبوية ، و الأحاديث الصحيحة يشهدان على أن رسول الله-عليه الصلاة و السلام- كان هو النبي ، و المربي ، و القائد ، و المعلم ، و الراعي ، و الحاكم ، و القاضي ، و الأب الحنون لكل المسلمين. و كانت كل أمور الإسلام و المسلمين تُرجع إليه ، ليحكم فيها بما أراه الله . و عليه فإن السنة النبوية كانت أصلا أساسيا ثانيا في تاريخ الإسلام و أهله زمن العهد النبوي. وهذا أمر معروف بالضرورة من تاريخ الدعوة الإسلامية لا يحتاج إلى توثيق .

و ثانيا أنه لا يصح أن نجعل السنة النبوية ضمن اجتهادات علماء الإسلام ، فهذا أمر باطل، و مرفوض شرعا و عقلا. لأن السنة النبوية هي كلام الرسول و فعله ، و هو المُبلّغ عن الله تعالى ،و الواجب طاعته شرعا و عقلا . و أما اجتهادات العلماء ، فهي اختيارات ظنية نسبية ، فيها الخطأ و الصواب من جهة ، و لم يُوجب الله علينا إتباعها من جهة أخرى . فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ،و لا إتباع لرأي إذا خالف الشرع . و عليه فإنما زعمه حامد أبو زيد هو تحريف للشرع ، و تقزيم للسنة ، و افتراء عليهما ،و تسوية لكلام الرسول بكلام البشر .

و الموقف الثاني مفاده أن حامد أبا زيد زعم أن السنة النبوية لم تكن هي المصدر الثاني في التشريع بعد القرآن زمن النبي و الصحابة و التابعين ،و إنما الشافعي هو

الذي أسس لمشروعيتها. و احتج الرجل –على زعمه- بأنه لو كانت السنة مُتفقا على حُجيتها و استقلالها في التشريع ، لما احتاج من الشافعي كل الجهد الذي بذله في كتابه الرسالة ،و في مؤلفاته الأخرى للدفاع عن موقفه . و زعم أيضا أن هدف الشافعي من ذلك لم يكن الدفاع عن السنة ضد أهل الرأي، لأن الخلاف بين أهل الرأي و أصحاب الحديث، لم يكن حول مشروعية السنة ،و إنما كان خلافا حول الثقة في بعض أنواع الأحاديث[490] .

و ردا عليه أقول: إن زعمه هذا لا يصح، و فيه تغليط و تحريف ، و تدليس على القراء من جهة ،و هو افتراء مُتعمد على الشرع و التاريخ ، و هو إنكار لما هو معروف من الدين و التاريخ بالضرورة من جهة أخرى . و ذلك لأنه أولا إن القرآن الكريم كما أنه أكد على أن الإيمان بالرسول هو الركن الثاني من أركان الإيمان بدين الإسلام ، فأنه أكد أيضا على أن السنة النبوية هي المصدر الثاني أيضا في التشريع ، و هذا أمر معروف بالضرورة من دين الإسلام ، و قد سبق أن بيناه و أثبتناه بالشرع و العقل و التاريخ[491] . لذا فإنه لا إيمان لمن أنكر ذلك ،و من أنكره فهو جاحد مُعاند مُكابر، و مُتعصب للباطل ، و مُتبع لهواه ، يُنكر الشمس في رابعة النهار لغايات في نفسه .

و ثانيا إن حدوث خلاف بين طوائف أهل العلم حول موضوع ما ، لا يعني بالضرورة أن الأمر مُختلف فيه لعدم أصالته و شرعيته ، و أنه لم يكن مُجمع عليه من قبل ؛ و إنما قد يعني أنه حدث انحراف عن الشرع،و خروج عن الأصل ، و خرق للإجماع ، و تحريف للتاريخ .و للتدليل على ذلك و توضيحه نذكر الشواهد الآتية: أولها هو أن القرآن الكريم حسم أمر الخلافة ، فجعلها شورى بين المسلمين ، تتم بالرضا و الاختيار ، و لم يحصرها في شخص ، و لا في أسرة ،و لا في قبيلة . لكن الشيعة خالفوا ذلك ،و زعموا أن الخلافة محصورة في علي و بنيه ،و احتجوا لزعمهم بروايات حديثية و تاريخية مكذوبة ، عارضوا بها ما قرره القرآن الكريم في موضوع الخلافة[492] . فزعمهم باطل،و لا اعتبار لخلافهم و موقفهم هذا، فهو باطل مردود عليهم .

و الشاهد الثاني مفاده هو أن القرآن الكريم أثبت لله تعالى الصفات ،و فصّل فيها على أساس من التوحيد و التنزيه و الإثبات ، بلا تجسيم ،و لا تشبيه ، و لا تكييف ،و لا تعطيل ، و لا تأويل . لكن المعتزلة خالفوا ذلك ، فنفوا الصفات و عطّلوها ، بلا دليل صحيح من الشرع ، و لا من العقل ، و هذا أمر سبق بيانه و توثيقه . و عليه فلا اعتبار لخلافهم ،و موقفهم هذا باطل مردود عليهم .

و الشاهد الثالث هو أن القرآن الكريم نصّ صراحة على أن الصحابة – رضي الله عنهم- مؤمنون أتقياء صالحون ، رضي الله عنهم ،و رضوا عنه ،و شهد لهم بالخيرية ، و التمكين في الأرض لإيمانهم و صلاحهم . لكن الشيعة-مع ذلك- طعنت فيهم ،و ذمتهم ، و كفّرتهم كلهم تقريبا ، بالاعتماد على روايات حديثة و تاريخية

---

[490] حامد أبو زيد : التفكير في زمن التكفير ، ص: 164 . و الإمام الشافعي ، ص: 81 .

[491] أنظر مثلا : عمر سليمان الأشقر : تاريخ الفقه الإسلامي ، ص: 48 و ما بعدها .

[492] أنظر مثلا : الكليني : الكافي ، ج 1 ص: 185، 187 .

مكذوبة[493] / و موقفهم هذا باطل مردود عليهم لأنه مخالف لما قرره القرآن مخالفة صريحة .

و الشاهد الرابع-الأخير- مفاده هو أن القرآن الكريم نصّ صراحة على أنه كتاب الله المحفوظ المُحكم المُفصل ، الذي لا يأتيه الباطل أبدا . لكن الشيعة خالفوا ذلك و كذّبوه ، و طعنوا في القرآن ، و زعموا أنه تعرّض للتحريف ،و ضاع منه أكثر من النصف ، زعموا ذلك بالاعتماد على روايات حديثية و تاريخية مكذوبة ، لتأييد مذاهبهم الباطلة المُخالفة للشرع و العقل و العلم[494]. فموقفهم هذا باطل بالضرورة لأنه مخالف للقرآن مخالفة صريحة .

فواضح من ذلك أن أهل الأهواء و الضلال ، هم الذين انحرفوا عن دين الإسلام ،فتصدى لهم أهل السنة للرد عليهم عندما انحرفوا عن أصول الدين المُجمع عليها بين المسلمين ،و لم يكن بسبب ما زعمه الرجل من أن السنة النبوية لم تكن مصدرا للتشريع ، فجاء الشافعي ليُؤسس لمشروعيتها . فهذا زعم باطل ، و الصواب هو أن رد أهل السنة جاء للرد على المُحرفين للكتاب و السنة ،و عن الذين يريدون الخروج عنهما .

و ثالثا إن ما قاله الرجل عن سبب الخلاف بين أصحاب الأثر و أهل الرأي ، ليس مقصورا على ما ذكره الرجل ،و ليس هو السبب الأساسي في الخلاف بين الطائفتين . و إنما يعود إلى توسع أهل الرأي في القياس و النظر على حساب النصوص الشرعية من جهة ،و انحرافهم عن منهج الصحابة في الإفتاء من جهة ثانية ، الأمر الذي قد يفتح باب الشر على المسلمين ،و يُبعدهم عن العناية بالكتاب و السنة ،و يُشغلهم بآراء الرجال من جهة ثالثة . و انتقدوهم أيضا في أنهم عارضوا كثيرا من النصوص الشرعية بالرأي ،و ظنوا أن النصوص قاصرة عن بيان جميع الحوادث . كما أنهم بالغوا في الإغراق في الفقه التقديري الافتراضي . لهذه الاعتراضات و الاعتبارات و غيرها ، خالف أصحاب الأثر أهل الرأي ،و تصدوا للرد عليهم[495] .

فالخلاف عميق بين المدرستين، و ليس سطحيا ،و لا هو كما زعم الرجل بأنه يتعلق بالثقة في بعض الأحاديث . فهو خلاف أساسي ، و منهجي ، يتعلق بأسس الفتوى و الاستنباط . الأمر الذي يعني أن طريقة أهل الرأي كانت تتضمن انحرافا منهجيا يُؤثر سلبا على النصوص عامة ،و النبوية منها خاصة. و هذا خلاف ما زعمه نصر حامد أبو زيد ،و أراد أن يُوهمنا به ، ليُؤيد به رأيه المزعوم الذي قال به .

و أما الموقف الثالث فمفاده أن حامد أبا زيد ذكر أن السنة النبوية ليست وحيا ، و إنما القرآن هو الذي وحي من عند الله ،و السنة شرح و بيان له ، و منها ما هو اجتهاد من النبي نفسه[496] .

---

[493] أنظر مثلا : الكليني : نفس المصدر ، ج 1 ص: 187 . و إحسان إلهي ظهير : السنة و الشيعة ، ص: 27 و ما بعدها ، 42 و ما بعدها.

[494] أنر مثلا : نفس المصدر ، ج 1 ص: 238 ، 419 ، ج 2 ص: 619 . و نفس المرجع ، ص: 65 و ما بعدها .

[495] أنظر مثلا : عمر سليمان الأشقر : المدخل إلى دراسة المدارس و المذاهب الفقهية ، ص: 22 و ما بعدها . و تاريخ الفقه الإسلامي ، ص: 76 .

[496] نصر حامد أبو زيد : التفكير في زمن التكفير ، ص : 168 . و الإمام الشافعي ، ص: 83 ، 89 .

و أقول: إن قوله هذا غير صحيح في معظمه ، و فيه تغليط و تدليس ، و إغفال لمفهوم الوحي في الشرع من جهة ، و فيه تقزيم لمكانة السنة النبوية من جهة أخرى . و الحقيقة هي أن الوحي الإلهي ليس نوعا واحدا ،و إنما هو أنواع ، لقوله تعالى :{مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ اللّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُواْ عِبَاداً لِّي مِن دُونِ اللّهِ وَلَـكِن كُونُواْ رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ }-سورة آل عمران:79- . و النوع الثالث هو الذي ينطبق على القرآن الكريم ، الذي هو كلام الله تعالى حرفا و معنى ، لكن السنة النبوية ليست كلام الله . و لم يكن النبي-عليه الصلاة و السلام- يقول للناس أن كلامه هو من كلام الله ،و إنما فرّق بين القرآن الذي هو كلام الله ،و بين كلامه ، فقال لهم أن القرآن كلام الله ،و تحداهم به ، و لم يتحداهم بكلامه هو . و عندما كان الوحي ينزل عليه ، يأمر كُتاب الوحي بتدوين ما ينزل عليه من القرآن الكريم ، و لم يكن يأمر بتدوين كلامه هو ، بل نهي الصحابة من تدوين كلامه ،و أمرهم بتدوين القرآن فقط[497] .

لكن مع ذلك فإن السنة النبوية وحي من الله ، ليس بمعنى أنها كلام الله ، و إنما بمعنى أنها تُمثل حكم الله و أوامره و نواهيه التي وصلتنا عن طريق رسوله ،و لم تصلنا عن طريق كتابه . لذلك أمرنا الله تعالى بطاعة رسوله ،و نهانا عن مُخالفته ، و جعل طاعته واجبة علينا موصلة إلى الجنة ،و من خالفه فقد عصى الله تعالى ،و قد يكون مصيره إلى النار . و ذلك يعني –بالضرورة- أن الرسول معصوم، و أن سنته نوع من أنواع الوحي المُتعبّد به. و لو لم تكن كذلك ما أوجب الله علينا طاعة رسوله ، و لما أنذر من خالفه ،و هدده بسوء المصير . و الشواهد الشرعية المُؤكدة لذلك كثيرة جدا ، و معروفة من دين الإسلام بالضرورة ،و قد سبق أن ذكرنا طائفة منها .

و ذكر الرجل أيضا أنه بالنظر إلى المرحلة الشفوية التي مرت بها الأحاديث النبوية ، و الطريقة التي دُونت بها ، و المرحلة الزمنية التي مرت بها ،و تأثرها بآليات العقل الإنساني نطقا و فهما . فإن كل ذلك يجعلها بعيدة عن النص المقدس ((مسافة شاسعة يكاد معها يكون نصا إنسانيا))[498] .

و أقول:إن قوله هذا غير صحيح في معظمه ، و فيه تدليس و تغليط ، بدليل الشاهدين الآتيين: الأول هو أن السنة النبوية التي وصلتنا ليست نوعا واحدا ، فمنها المروي باللفظ ، و منها المروي بالمعنى ، و منها السنة القولية ، و الفعلية و التقريرية[499] . و عليه فإنه لا يتطلب في النوعين الأخيرين روايتهما باللفظ ، و من ثم فإن تأثرهما بآليات الفكر الإنساني لا يقدح فيهما .

و الشاهد الثاني هو أن المرحلة الشفوية التي مرت بها السنة النبوية قبل التدوين الشامل ، لم تكن مرحلة شفوية صرفة ، و إنما جمعت خلالها بين الرواية الشفوية، و التطبيق العملي ، و التدوين الشخصي للسنة . و بيان ذلك هو أن السنة النبوية قبل

---

[497] انظر : محمد الزفزاف : التعريف بالقرآن و الحديث ، مكتبة الفلاح ، الكويت ، 1984 ، 82 و ما بعدها .

[498] حامد أبو زيد : نقد الخطاب الديني ، ص: 119 .

[499] محمد الزفزاف : المرجع السابق ، ص: 198 و ما بعدها . و محمود الطحان : تيسير مصطلح الحديث ، دار رحاب ، الجزائر ، ص: 18 و ما بعدها

أن تنتشر روايتها ، كانت مُطبقة عمليا في المجتمع الإسلامي في العهدين النبوي و الراشدي و ما بعدهما[500] .

و أما تدوينها فهو أيضا بدأ مبكرا بطريقة فردية، فقد دُوّن كثير من السنة زمن رسول الله و صحابته و التابعين . من ذلك : الصحيفة الصادقة لعبد الله بن عمرو بن العاص ، و صحيفة جابر بن عبد الله الأنصاري ،و صحيفة همام بن مُنبه ،و غيرها من المدونات الشخصية للصحابة و التابعين الذين دوّنوا الأحاديث النبوية في صُحف و كراريس[501] . فالسنة النبوية جمعت منذ مرحلتها الأولى بين التطبيق العملي ، و الرواية الشفوية ، و التدوين الفردي ، قبل أن تُجمع في المُدونات الكبرى المعروفة .

و بما أنه سبق أن بينا أن السنة النبوية هي نوع من أنواع الوحي الإلهي ، لما تحمله من المعاني المتضمنة للأحكام و الأوامر و النواهي الإلهية ، فهي نص نبوي مقدس. فالذي وصلنا منها باللفظ و المعنى فهو نص مُقدس ،و الذي وصلنا منها بالمعنى دون اللفظ ، فهو أيضا نص نبوي مُقدس لما يحمله من المعاني التي أمرنا الشرع بإتباعها .

و ذكر ألرجل أيضا أنه تُوجد شواهد تدل على أنه ليس ((كل ما صدر عن الرسول من أقوال ، و أفعال ،و تقريرات ... صدر عن وحي ، فكثير من الشواهد تدلنا على أنه كان يرى الرأي ثم يستشير أصحابه ،و يتبع رأيهم . و المرويات في ذلك أكثر من أن تُحصى))[502] .

و أقول: أنه سبق أن بينا معنى الوحي فيما يخص السنة النبوية ، فهي ليست وحيا بمعنى أنها تمثل كلام الله لفظا و معنى ، ،و إنما هي وحي يمثل حكم الله و أوامره و نواهيه . و بما أن الله تعالى أمرنا بطاعة رسوله ، و جعلها واجبة مُطلقا من دون تحديد لجانب معين من حياتنا ، فهي تشمل كل مجالات الحياة ، إلا ما استثناه الشرع من الخصوصيات المتعلقة بالنبي-عليه الصلاة و السلام-.

و من المعروف و الثابت في السيرة و سنة النبي-عليه الصلاة و السلام- ، أنه – في مواقف كثيرة- كان يصدر أوامره و نواهيه دون انتظار للوحي. و في أخرى أنه كان يتوقف حتى يأتيه الوحي . و في أخرى أنه كان يجتهد فيها برأيه . و في أخرى كان يستشير أصحابه ، فيأخذ برأي بعضهم دون الآخرين ، كما حدث في غزوة أُحد[503] . و في كل هذه الحالات ، فإنما صدر عن رسول الله-عليه الصلاة و السلام- ،و انتهى إليه و أقره الوحي عليه ، فهو من السنة النبوية المأمور إتباعها شرعا. فلو صدر من الرسول ما لا يتفق مع الشرع لتدخل الوحي ،و لا يقره عليه ، سواء أخذ الرسول باجتهاده ، أو برأي أصحابه ، لأن العصمة الإلهية هي الراعية و العاصمة له من أن يقع في خطأ و يأخذ به . فالله تعالى لا يُقره على ذلك ،و هذا ثابت في سيرة النبي و سيرته-عليه الصلاة و السلام- ، و قد سجله القرآن الكريم ،

---

[500] أنظر : محمد عجاج الخطيب : السنة قبل التدوين ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ص: 29 و ما بعدها ، 75 و ما بعدها .

[501] نفس المرجع ، ص: 337 و ما بعدها ، 343 و ما بعدها .

[502] حامد ابو زيد : الإمام الشافعي ، ص: 89 .

[503] أنظر : ابن هشام : مختصر سيرة ابن هشام ، مكتبة النهضة الجزائرية ، الجزائر ، ص : 137 .

في حادثتي ابن أبي مكتوم ،و أسرى بدر ،و في قوله تعالى أيضا: {وَلَوْلاَ أَن ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شيئا قَلِيلاً }-سورة الإسراء:74-. فالنبي-عليه الصلاة و السلام- معصوم بالوحي، فهو الحارس و العاصم له .

و الموقف الرابع مفاده أن حامد أبا زيد زعم أنه – مع التسليم بحجية السنة- ، فإنها لا تستقل بالتشريع ، و لا تُضيف إلى النص الأصلي-أي القرآن- شيئا لا يتضمنه على وجه الإجمال أو الإشارة . ثم قال: ((و هكذا يتحدد دور السنة في أنها تابعة للكتاب ، إما بالتكرار ، أو بالشرح و التفسير و البيان . و يكاد يختفي دورها التشريعي المستقل بوصفها وحيا))[504] .

و أقول: إن هذا الرجل يُغالط و يُدلس ، و ينكر حقائق الشرع بلا دليل صحيح من جهة ،و يعتمد على إثارة الشبهات و التلاعب و التحريف ، لغايات في نفسه من جهة أخرى . و ذلك لأنه أولا أن من ضروريات الشرع أن السنة النبوية تابعة للقرآن الذي هو كلام الله تعالى ، و هذا أمر ثابت لا نقاش فيه . لذا فإن ما قاله الرجل بأن السنة تابعة للكتاب ، هو أمر ليس جديدا ،و لا هو من اكتشافه . لأن الله تعالى أمرنا مرارا بطاعة الله و رسوله ،و أن نعود إليهما عند التنازع ،و لا نتقدم عليهما . و قال لرسوله: {لَيْسَ لَكَ مِنَ الأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذَّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ }-سورة آل عمران:128-،و {لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ }-سورة الغاشية:22-،و {إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ }-سورة القصص:56-. فالسنة تابعة للكتاب ، لكن تبعيتها له لا تنفي عنها الاستقلالية في التشريع ،و بمعنى آخر أن دورها لا يقتصر على شرح القرآن ،و بيان أحكامه ،و إنما يتجاوز ذلك إلى التشريع و سن الأحكام . و هذا الدور لم يبتدعه الرسول من عند نفسه و إنما الله تعالى هو الذي أعطاه له و أمره بأن يقوم به . علما بأن السنة النبوية لا تأتي أبدا بما يُخالف القرآن ،و لا بما يُناقضه ،و لا بما يُخرج عن أصوله و أحكامه . و هذا أمر منطقي جدا ، لأنه لا يصح في الشرع و لا في العقل أن يُخالف رسول الله كتاب الله .

فالقرآن الكريم كما أنه هو الذي جعل السنة النبوية شارحة و مُبينة للقرآن لقوله تعالى : {وَمَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلاَّ لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُواْ فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ }-سورة النحل:64- ، فإنه هو الذي جعلها مصدرا للتشريع أيضا . بمعنى أنها تُشرّع و تأتي بأحكام غير موجودة في القرآن الكريم ، بدليل الشواهد الآتية : أولها هو أن الله تعالى جعل طاعة رسوله هي طاعة لله ، لقوله سبحانه: {مَّنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللّهَ وَمَن تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظاً }-سورة النساء:80-. و أمرنا بإتباعه مُطلقا من دون تحديد لمجال معين من مجالات الحياة من جهة، و لم يُحدد للرسول مجالا معينا يعمل فيه من جهة أخرى . و إنما قال الله لنا: { وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ }-سورة الحشر:7-،و {قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ }-سورة آل عمران:31- .

---

[504] حامد أبو زيد : الإمام الشافعي ، ص: ص: 83، 89 ، 90 .

و الشاهد الثاني هو أن الله تعالى أجمل أحكاما شرعية تحتاج على تفصيل ، لم يفصلها كما فصّل الميراث مثلا، و ترك تفصيلها للسنة النبوية لتتولى ذلك ، كالأحكام والكيفيات المُتعلقة بالصلاة و الزكاة . و هناك أحكام أخرى لا توجد في القرآن ، لكن رسول الله –عليه الصلاة و السلام- هو الذي سنّها و شرّعها ، كزكاة الفطر ،و الأحكام المتعلقة بربا الفضل[505] .

و الشاهد الثالث – الأخير- يتمثل في أن القرآن الكريم أشار صراحة إلى أن السنة النبوية تستقل بالتشريع و تمارسها بنفسها ، كما في قوله تعالى : {قَاتِلُواْ الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَلاَ بِالْيَوْمِ الآخِرِ وَلاَ يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللّهُ وَرَسُولُهُ }-سورة التوبة:29- . فواضح من ذلك أن السنة النبوية تُحرم كما يُحرّم القرآن الكريم .

و ثانيا لماذا هذا الرجل يُصر على القول بعدم استقلالية السنة بالتشريع ؟ !، إنه لا يُوجد أي مانع عقلي ،و لا شرعي يمنع من أن تكون السنة مستقلة بالتشريع ، كما أنه ليس من العقل أن يُرسل الله رسولا ، و يأمرنا بطاعته و إتباعه ، و يُوجب علينا ذلك، ثم يمنعه من الاستقلال في التشريع في المسائل التي تتطلب تدخل الرسول ،و لا تتطلب تدخل نزول الوحي الإلهي . علما بأنه لا تناقض بين دور الرسول في شرح الوحي و تطبيقه ،و بين تدخله في التشريع و حل مشاكل المجتمع بسن أحكام جديدة لا توجد في القرآن . فالرسول سواء شرح القرآن ، أو اجتهد و شرّع بنفسه ، فهو رسول معصوم لا يخرج عن الشرع في كل الأحوال ، و من ثم فإن ما يسنه ، أو يفرضه هو من الشرع .

كما أن في كلام الرجل نوع من التناقض ، ففي قوله الأول نصّ على أن السنة النبوية لا تستقل بالتشريع . و في كلامه الثاني قال: ((و يكاد يختفي دورها الشريعي المستقل)) . فالفرق بينهما واضح، و القول بأنها لا تستقل بالتشريع ، ينقضه قوله بأنه يكاد يختفي دورها التشريعي المستقل، لأن معناه أنها لها دور تشريعي مستقل محدود ،و ليس أنه ليس لها دور تشريعي كلية .

و زعم أيضا أن كلمة ((السنة)) و إن كانت موجودة في اللغة العربية ، فإنها لم تكن تحمل معناها الاصطلاحي الأصولي في العصر النبوي ،و إنما حملته فيما بعد . و أما حادثة إرسال النبي عليه الصلاة و السلام- لمعاذ بن جبل إلى اليمن ،و قوله له : بم تحكم ؟ ، أو بم تقضي ؟ ، فأجاب معاذ بأنه يقضي بالكتاب و السنة ،و إذا لم يجد فيهما اجتهد برأيه . فإن هذا السؤال عند نصر حامد أبي زيد لم يكن عن الحكم بالمعنى السياسي ، بل عن الحكم بمعنى القضاء و الفتوى . كما أن ذلك لا يعني أن مصطلح السنة النبوية كان محملا بالدلالات التي نجدها في خطاب الشافعي . فقد كان المصطلح مجردا عن الإضافة ، و يعني الطريقة ، و العادة المُتبعة[506] .

و أقول: إن قوله هذا لا يصح ، و فيه تغليط و تحريف للشرع و التاريخ ، فعل ذلك لغايات في نفسه يريد تحقيقها . لأنه أولا إن الذي حدد المعنى الشرعي

---

[505] أنظر : سيد سابق : فقه السنة ، ج 1 ص: 384 ، ج 3 ص: 188 .

[506] حامد نصر أبو زيد : التفكير في زمن التكفير ، ص: 166 ، 167 .

الاصطلاحي لكلمة: السنة النبوية ، هو الشرع نفسه ،و ليس الصحابة ، و لا التابعون ، و لا الشافعي ، و لا غيرهم من أهل العلم . فالشرع هو الذي جعل السنة النبوية هي المصدر الثاني بعد القرآن الكريم ، و أوجب الأخذ بها ، و جعل إتباعها طريق النجاة ،و مُخالفتها طريق الهلاك .و النصوص الشرعية الدالة على ذلك و المُثبتة له كثيرة جدا ، في الكتاب و السنة معا . فأما من القرآن فقد سبق أن ذكرنا منها آيات كثيرة في المواقف السابقة .

و أما من السنة النبوية ، فإن السيرة النبوية ككل ، تُمثل جانبا كبيرا من السنة العملية ، فكانت سيرة رسول الله تطبيقا عمليا للقرآن و السنة معا من جهة ، و مصدرا للتشريع من جهة أخرى . و أما الشواهد من السنة القولية ، فمنها قوله عليه الصلاة و السلام: ((فمن رغب عن سنتي فليس مني))[507] . و((لكل شرة فترة ، فمن كانت شرته إلى سنتي فقد أفلح))[508] . و ((تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما : كتاب الله و سنتي))[509] ، و ((قوم يستنون بغير سنتي ،و يهدون بغير هديي))[510] .

واضح من ذلك أن السنة النبوية كانت تحمل المصطلح الشرعي الذي حاول الرجل نفيه . فقد كانت هي المصدر الثاني للتشريع ، فهي المُفسرة ، و الموجهة ، و المشرعة زمن النبي-عليه الصلاة و السلام - .

و نفس الأمر كان معروفا و مُطبقا زمن الخلافة الراشدة ، فقد اهتم الصحابة بالسنة النبوية ،و رجعوا إليها و حرصوا عليها ، و استوثقوا في روايتها . و قد كان أبو بكر الصديق –رضي الله عنه- إذا (إِذَا وَرَدَ عَلَيْهِ حُكْمٌ نَظَرَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تعالى فَإِنْ وَجَدَ فِيهِ مَا يَقْضِي بِهِ قَضَى بِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ فِي كِتَابِ اللَّهِ نَظَرَ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِنْ وَجَدَ فِيهَا مَا يَقْضِي بِهِ قَضَى بِهِ ، فَإِنْ أَعْيَاهُ ذَلِكَ سَأَلَ النَّاسَ : هَلْ عَلِمْتُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى فِيهِ بِقَضَاءٍ ؟ فَرُبَّمَا قَامَ إلَيْهِ الْقَوْمُ فَيَقُولُونَ : قَضَى فِيهِ بِكَذَا وَكَذَا ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ سُنَّةً سَنَّهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَمَعَ رُؤَسَاءَ النَّاسِ فَاسْتَشَارَهُمْ ، فَإِذَا اجْتَمَعَ رَأْيُهُمْ عَلَى شَيْءٍ قَضَى بِهِ)[511]

و الشاهد على ذلك أيضا أن الصحابي أبا سعيد الخدري قال:(كُنْتُ فِي مَجْلِسٍ مِنْ مَجَالِسِ الْأَنْصَارِ إِذْ جَاءَ أَبُو مُوسَى كَأَنَّهُ مَذْعُورٌ فَقَالَ اسْتَأْذَنْتُ عَلَى عُمَرَ ثَلَاثًا فَلَمْ يُؤْذَنْ لِي فَرَجَعْتُ فَقَالَ مَا مَنَعَكَ قُلْتُ اسْتَأْذَنْتُ ثَلَاثًا فَلَمْ يُؤْذَنْ لِي فَرَجَعْتُ وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا اسْتَأْذَنَ أَحَدُكُمْ ثَلَاثًا فَلَمْ يُؤْذَنْ لَهُ فَلْيَرْجِعْ فَقَالَ وَاللَّهِ لَتُقِيمَنَّ عَلَيْهِ بِبَيِّنَةٍ أَمِنْكُمْ أَحَدٌ سَمِعَهُ مِنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ وَاللَّهِ لَا يَقُومُ مَعَكَ إِلَّا أَصْغَرُ الْقَوْمِ فَكُنْتُ أَصْغَرَ الْقَوْمِ فَقُمْتُ مَعَهُ فَأَخْبَرْتُ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ ذَلِكَ)[512] .

---

[507] البخاري : الصحيح ، ج 5 ص: 1949 . و مسلم : الصحيح ، ج 2 ، ص: 1020 .

[508] أحمد بن حنبل : المسند ، ج 2 ص: 188 .

[509] الألباني : الجامع الصغير و زياداته ، ج 1 ص: 525 .

[510] مسلم : الصحيح ، ج 3 ص: 1475 .

[511] ابن قيم الجوزية : أعلام الموقعين ، ج 1 ص: 65 .

[512] البخاري: الصحيح ، ج 8 ص: 54 .

فيتضح من ذلك أن مصادر التشريع كانت معروفة، و واضحة لدى الصحابة ، و هي: الكتاب أولا، ثم السنة ثانيا، فإذ لم يُوجد الحديث على المجتهد أن يجتهد في البحث عن الدليل من الشرع نفسه ، مع الحرص و التثبت من صحة ما يُروى عن رسول الله من المرويات .

و ثانيا إن الرجل لم يذكر دليلا صحيحا و لا ضعيفا لتأييد زعمه ، و إنما حرّف حديث معاذ ، و نظر إليه نظرة علمانية تحريفية تسلطية ، لإخراجه من سياقه ،و تحمليه مالا يحتمل. علما بأن الحقيقة هي أن حديث مُعاذ هو دليل دامغ على بطلان زعم الرجل ، لأنه ذكر مصادر التشريع بترتيب و وضوح ، فجعل السنة النبوية هي المصدر الثاني بعد القرآن ، جعلها كذلك في كل ما يعترض معاذ بن جبل ، من دون أن يُخصصه بجانب من جوانب الحياة من جهة ،و الحديث نفسه هو حديث عام يشمل كل مجالات الحياة العملية من جهة أخرى . فهو حديث يشمل كل ميادين الحياة من سياسية ، و اجتماعية ، و علمية ،و اقتصادية . لأن رسول الله-عليه الصلاة و السلام – عندما أرسل معاذ بن جبل إلى اليمن ، أرسله ليكون نائبا عنه في كل ما يعترضه ،و في كل جوانب الحياة ، فهو الوالي ،و الحاكم ، و القاضي ، و المعلم ، و المُفتي ، و المربي. و القاضي يحكم في كل قضايا و مسائل الحياة من دون استثناء ، لأي جانب منها . فالحديث عام و مُطلق ، لا تخصيص فيه ،و لا تقييد ،و لا تُوجد فيه أية إشارة تدل على ما زعمه حامد أبو زيد .

و حتى إذا افترضنا جدلا أن الحديث يتعلق بالقضاء و الفتوى ، فإن ذلك لا يعني أن الحديث لا يتعلق بالجانب السياسي على حد زعم الرجل . لأن القضاء و الإفتاء يتناولان كل مجالات الحياة ، بما فيها الجوانب السياسية . لكن حامد أبا زيد هو الذي تسلّط على الحديث بنظرته العلمانية ، لتحريفه و توجيهه خلاف وجهته ،و تحميله مالا يحتمل . فباءت محاولته بالفشل الذريع ، لأن الحديث صريح في نفي زعمه و إبطاله .

و أما إشارة الرجل إلى أن السنة النبوية –زمن النبي- كانت تعني الطريقة و العادة ، فهذا زعم لا يصح ، لأن المفهوم اللغوي كان معروفا ، و مذكورا في القرآن الكريم ، إلى جانب معناها الشرعي الذي كان هو أيضا كان معروفا و مُستعملا في صدر الإسلام و بعده. و الذي كان يعني الاحتكام إلى السنة النبوية كمصدر ثانٍ للتشريع بعد القرآن الكريم ،و هذا أمر سبق بيانه و إثباته .

و الموقف الخامس يتضمن مزاعم قال بها نصر حامد أبو زيد ، تتعلق بعمل الشافعي في السنة النبوية . منها إنه زعم أن السنة النبوية كانت في حاجة إلى تأسيس لمشروعيتها زمن الشافعي ، ليجعلها مصدرا ثانيا . فعمل الشافعي على تحقيق ذلك ، و جعلها وحيا و نصا مُشرعا[513] .

و زعمه هذا باطل جملة و تفصيلا ، و قد سبق أن ناقشناه في ذلك ، و بينا بطلان ما ذهب إليه ، و أقمنا الأدلة على أن السنة النبوية هي المصدر الأصلي الشرعي الثاني بعد القرآن الكريم ، و قد بينا ذلك بدليل الشرع ، و العقل ، و التاريخ . و أما عمل الشافعي فهو استمرار لعمل علماء أهل السنة في الرد على أهل الأهواء و

---

[513] حامد أبو زيد : الإمام الشافعي ، ص : 81 . و التفكير في زمن التكفير ، ص : 162 ، 165 ، 169 .

الضلال ، الذين سعوا إلى الانفلات من كثير مما جاء في السنة النبوية ، خدمة لمذاهبهم و مصالحهم[514] . فجاء عمل الشافعي تذكيرا و احتجاجا ، و بيانا و ردا على هؤلاء لإرجاع السنة النبوية إلى مكانها الصحيح ، الذي نصّ الشرع عليه ، و كانت عليه زمن النبي و الصحابة و التابعين . و عليه فإن عمل الشافعي لم يكن تأسيسا لمشروعية السنة ،و لا كان تحويلا لها إلى وحي .

و زعم أيضا أن الشافعي جعل السنة من الوحي، وسع مجالها حتى جعلها تشمل العادات و التقاليد، و الأعراف التي لم يرفضها الإسلام ،و لا أنكرها . فالشافعي – حسب زعمه- أدمج السنة في الوحي ،و حوّل التقاليد و الأعراف ، و العادات القرشية إلى وحي . فجعل من عادات قريش و أعرافها دينا مُلزما للناس كافة[515] .

و قوله هذا غير صحيح في معظمه ، و فيه تحريف و تغليط ، و تحامل على الشافعي و طعن فيه . لأن كون السنة من الوحي ، ليس هو من عمل الشافعي ، و إنما هو من عمل الشرع ، فهو الذي جعلها وحيا . و هي نوع من أنواع الوحي الإلهي ، فهي و إن لم تكن كلاما إلهيا مُنزلا كالقرآن الكريم ، فإنها تُمثل أحكام الله تعالى بأوامره و نواهيه ، و هذا أمر سبق أن بيناه . و يُؤيد ذلك أيضا أن الرجل نفسه أشار إلى أن الشافعي فرّق بين القرآن و السنة عندما منع نسخ السنة للقرآن[516] . فعدم التسوية بينهما دليل دامغ على أن وحي القرآن يختلف عن وحي السنة النبوية .

و أما ما ذكره عن تقاليد قريش و عاداتها و أعرافها ، فالرجل مُبالغ في ذلك و مُحرف له . لأن دين الإسلام دين إلهي عالمي ، جاء لتغيير الواقع العربي و العالمي من الأصول و الفروع معا،و تشريعاته ،و عقائده ،و مفاهيمه، و علومه ،و طبيعياته ،و منطقياته ،و مناهج استدلاله كلها شواهد و أدلة دامغة على أن الإسلام دين شامل كامل جاء ليُغير العقائد و المفاهيم ،و المشاعر السلوكيات في كل مجالات الحياة . فهذا هو الأصل الذي تجاهله حامد أبو زيد من جهة، و زعم أن الشافعي جعل تقاليد قريش و أعرافها وحيا من جهة أخرى . فجعل من الحبة الصغيرة قبة كبيرة .

و عليه فإنما أقره الإسلام من أخلاق و عادات حميدة كانت في قريش ، فهي قليلة بالمقارنة إلى ما جاء به الإسلام من مبادئ و تشريعات في مختلف مجالات الحياة . و هذا أمر أقره الإسلام ، ليس الشافعي هو الذي ألحقه بالشرع ،و إنما الله تعالى هو الذي جعله من دينه . علما بأن إلحاق الشرع لبعض الأخلاق الحميدة بالإسلام يندرج ضمن قوله تعالى : {وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِناً } -سورة المائدة:4- ، و قول النبي- عليه الصلاة و السلام- : ((إنما بُعثتُ لأتمم مكارم الأخلاق))[517] . فهذه المكارم هي في الأصل من الإسلام

---

[514] سبق توثيق ذلك .

[515] حامد أبو زيد : التكفير ، ص: 182 ، 183 .

[516] حامد أبو زيد : الإمام الشافعي ، ص: 97 .

[517] الألباني: الصحيحة ، ج 1 ص: 112 .

الذي جاء به كل الأنبياء السابقين ، فلما خُتمت الرسالات جاء الإسلام الخاتم و ألحق تلك الأخلاق بأصلها الأول . و بمجرد إقرار الإسلام لها ، أصبحت من دين الإسلام ، و لا يصح وصفها بأنها تقاليد و أعراف ، و عادات جاهلية كما فعل حامد أبو زيد ، الذي أراد أن يُوهمنا بذلك الزعم بطريقة تحريفية تغليطية .

و أما الموقف الخامس فمفاده أن هشام جعيط زعم أن المسلمين هم الذين نسبوا الأحاديث للنبي محمد ،و جعلوه مصدرا و مرجعا للتشريع ،و الحكمة و الأخلاق . و اعتبروه يتكلم بالوحي ،و عظّموه حتى جعلوه من أُسس دينهم في الحديث، و أكثر من ((ذلك في الشهادة ذاتها ، أي في صلب المعتقد ،على مر الزمن))[518] .

و أقول: هذا الرجل مُحرّف ، و مُغالط ، و مُعاند ، و مُدلس ، و مُفترٍ على القرآن ، و التاريخ ، و المسلمين . و كلامه هذا هو زعم باطل بالضرورة من الإسلام و التاريخ . و صاحبه إما أنه جاهل لا يعي ما يقول ، و إما أنه صاحب هوى مُتعصب أعماه هواه حتى جعله يتعمد ذكر تلك الأباطيل و المفتريات بلا حياء . و زعمه هذا بالطل بضرورة الشرع و التاريخ ،و ما ذكرناه سابقا كاف لرده و دحضه . لكننا ذكرناه هنا ليعرف الناس أن هذا الرجل – الذي هو من أدعياء العقلانية – لا يتكلم بالعقل ،و لا بالشرع ، و لا بالعلم ، و إنما يتكلم بهواه و تعصبه للباطل ، انتصارا لمصالحه المادية و المذهبية ، على حساب حقائق الشرع ، و العقل ، و التاريخ .

فعجبا من هذا الرجل كيف سمح لنفسه بممارسة التحريف و الافتراء المتعمدين على الشرع و التاريخ ؟ ! . إنه يتعمد التحريف و التغليط ،وهو من الذين يصدق عليهم قوله تعالى : {يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ }-سورة آل عمران:71-. إن كل الناس يعلمون أن القرآن الكريم هو الذي جعل السنة النبوية المصدر الثاني للتشريع في دين الإسلام ،و ليس المسلمون هم الذين فعلوا ذلك من جهة ، و أن القرآن نفسه هو الذي جعل الإيمان بالرسول هو الركن الثاني من أركان الإيمان ، بعد الإيمان بالله من جهة ثانية . لكن هذا الرجل أعماه هواه و تعصبه للباطل من أن يُقر بذلك ، فأنكره ، و جاء بالمفتريات و الأباطيل التي هي من المُضحكات و المُبكيات معا .

و الموقف الأخير – السادس- مفاده أن حامد أبا زيد زعم أن الإمام أبا حنيفة لا يعتبر إجماع الصحابة سنة واجبة الإتباع . فكان يختار من أقوالهم و أفعالهم بحرية تامة حسب ما يهديه إليه العقل و القياس . ثم أورد قولا لأبي حنيفة –نقلا عن محمد أبي زهرة- يقول فيه: إذا لم أجد في كتاب الله ،و لا في سنة رسول الله – صلى الله عليه و سلم- أخذت بقول الصحابة من شئت ،و أدع قول من شئت ، ثم لا أخرج من قولهم إلى قول غيرهم . فإذا انتهى الأمر إلى إبراهيم ، و الشعبي ،و ابن سيرين ،و سعيد بن المُسيب ، فلي أن اجتهد كما اجتهدوا))[519].

---

[518] هشام جعيط : الوحي و القرآن ، ص: 45 ، 46 .

[519] حامد أبو زيد : الإمام الشافعي ، ص: 116 .

و أقول: إن الرجل واهم و مُخطئ في قوله بأن أبا حنيفة لا يعتبر إجماع الصحابة سنة واجبة الإتباع ، و الدليل على ذلك الشواهد الثلاثة الآتية: أولها هو أن القول الذي نقله عن الشيخ محمد أبي زهرة لا يتعلق بالإجماع ، و إنما يتعلق بالأمور المُختلف فيها بين الصحابة . فعند اختلافهم فله أن يختار بين أقوالهم ما يراه صحيحا ،و لا يخرج عن أقوالهم. و هذا يعني أنه إذا ما أجمعوا على أمر ما ، فإنه سيأخذ به بالضرورة ، لأنه عند اختلافهم لم يخرج عن أقوالهم إلى أقوال غيرهم من أهل العلم . فعند اتفاقهم سيأخذ برأيهم ، و لا يقول برأي من خالفهم . فالقول الذي نقله حامد أبو زيد هو ضده ،و ليس في صالحه .

و الشاهد الثاني مفاده هو أنه نُقل عن أبي حنيفة أنه قيل له: إذا كان قولك يُخالف قول الصحابة . قال : اتركوا قولي لقول الصحابة[520] . و هذا يعني أنه إذا كان أبو حنيفة يأمر بترك قوله إذا خالف قول الصحابة ، فإنه سيأخذ بإجماعهم إن وصله. و عليه فإنه لا يصح ما قاله الرجل من أن أبا حنيفة لا يعتبر إجماع الصحابة سنة واجبة الإتباع .

و الشاهد الأخير- الثالث- مفاده أن أصول الفقه عند الطائفة الحنفية هي أربعه أصول، و المتمثلة في : الكتاب ، و السنة ، و الإجماع ، و القياس[521] .و هذا يُبطل ما نسبه الرجل إلى أبي حنيفة ، لأنه لا يُعقل ، و لا يصح أن يكون أبو حنيفة لا يعتبر إجماع الصحابة أصلا من أصول الفقه ،ثم يأتي أصحابه و يجعلونه الأصل الثالث من أصولهم الفقهية الأربعة !! .

و ختاما لهذا الفصل- و هو الثالث- يتبين منه أن ما نقلناه -عن بعض أدعياء العقلانية – من آراء و اعتراضات ، و انتقادات تتعلق بأصول الدين و أصول الفقه ؛ ما هي إلا أباطيل ، و شبهات ، و مُفتريات ، و مُغالطات ، و تحريفات ، لم يصح منها شيء في معظم الأحيان ، على كثرتها و تنوّعها ، و تعالم أصحابها . و أنها دلت أيضا على أن أصحابها يفتقدون إلى المنهج العلمي الصحيح في كثير مما كتبوه عن أصول الدين و أصول الفقه .

---

[520] عمر سليمان الأشقر : المدخل إلى دراسة المدارس و المذاهب الفقهية ، ص: 97 .

[521] علي البزدوي الحنفي : أصول البزدوي ، مطبعة جاويد برس ، كراتشي ، د ت ، ص: 5 .

....

الفصل الرابع

أباطيل حول السيرة و الحديث ،و التاريخ و حركة الترجمة

أولا : أباطيل تتعلق بالسيرة النبوية .
ثانيا : أباطيل تتعلق بالحديث النبوي .
ثالثا : أباطيل تتعلق بالتاريخ :
أ-أباطيل حول قصص القرآن الكريم .
ب- أباطيل تتعلق بمواقف للصحابة و حوادث أخرى .
ج-أباطيل تتعلق بالروايات الحديثية و التاريخية و منهج تحقيقها
رابعا : أباطيل تتعلق بترجمة التراث القديم إلى اللغة العربية .

....

أباطيل حول السيرة و الحديث ،و التاريخ و حركة الترجمة

أثار بعض أدعياء العقلانية أباطيل و شبهات كثيرة ، منها ما يتعلق بالسيرة النبوية و الحديث النبوي الشريف ،و منها ما يتعلق بتاريخ الأنبياء و الصحابة و قضايا أخرى ، و منها ما يتعلق بترجمة التراث القديم إلى اللغة العربية –زمن العصر العباسي- . فما تفاصيل ذلك ؟ ، و ما وجه الصواب فيما أثاره هؤلاء من أباطيل و مفتريات ؟ .

أولا : أباطيل تتعلق بالسيرة النبوية :

سبق لي أن أفردت كتابا للرد على أباطيل و خرافات تتعلق بالقرآن الكريم و السيرة النبوية الشريفة[522] ؛ لكنني هنا لا أُعيد ذلك ، و سأواصل الرد على أباطيل و مفتريات أخرى ، أثارها بعض أدعياء العقلانية ،و سأذكرها من خلال المواقف الآتية :

أولها هو أن حسن حنفي زعم أن النبي-عليه الصلاة و السلام- قبل بعثته-كما اتصف بالصدق و الأمانة و الشجاعة- فإنه بلغ ((النهاية في العلوم و المعارف))[523] .

و أقول: إن قوله هذا زعم باطل جملة و تفصيلا فيما يتعلق بالعلوم ، و لم يذكر عليه دليلا صحيحا و لا ضعيفا ،و الزعم ليس دليلا ،و لا يعجز عنه أحد . و هذا الرجل يردد مزاعم الكفار من اليهود و النصارى و أمثالهم في إنكارهم لنبوة محمد-

---

[522] الكتاب عنوانه : أباطيل و خرافات حول القرآن الكريم و النبي محمد-عليه الصلاة و السلام - ،و هو رد على أباطيل عابد الجابري و خرافات هشام جعيط ، فيما أثاراه من مفتريات حول القرآن و السيرة . و الكتاب منشور ورقيا و إلكترونيا .

[523] حسن حنفي : من العقيدة إلى الثورة ، ج 4 ص: 160 .

عليه الصلاة و السلام- ،و تعليلهم لها . و هؤلاء كلهم على خطى قريش و العرب الذين أنكروا نبوة محمد بلا دليل ،و إنما أنكروها جحودا و استكبارا ،و حسدا و عنادا . و قد أبطل الله مزاعمهم ،وكشف مفترياتهم ،و تحداهم بالقرآن الكريم ، قال سبحانه: {قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لاَ يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللّهِ يَجْحَدُونَ }-سورة الأنعام:33-، { وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُواْ شُهَدَاءكُم مِّن دُونِ اللّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ }-سورة البقرة :23-24-،و {يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ }-آل عمران:71-. فهذا الرجل يُردد مزاعم هؤلاء من دون أي دليل ، و الشواهد الآتية تُبطل مزاعمه كلية :

أولها هو الشاهد التاريخي ، و مفاده أن كل المصادر التاريخية التي أرخت لسيرة النبي-عليه الصلاة و السلام- قبل نبوته و بعدها ، لم تُشر من قريب ،و لا من بعيد إلى أنه تلقى تعليما ، أو كانت له مطالعات في الكتب ،و لا أنه كان مُطلعا على علوم و معارف عصره . و نحن نتحداه-هو أمثاله- بأن يذكروا لنا رواية تاريخية واحدة تؤيد مزاعمهم المكذوبة .

و الشاهد الثاني يتمثل في الدليل القرآني ،و هو دليل قطعي حاسم، و له جانبان : تاريخي ،و شرعي ، الأول هو أن القرآن يمثل بنفسه وثيقة تاريخية متواترة قطعية الثبوت ، عاصرت حوادث الدعوة ،و سجلت كثيرا منها ،و من حياة رسول الله قبل نبوته و بعدها . و الجانب الثاني أنه يمثل كلام الله تعالى الذي لا يأتيه الباطل أبدا . و القرآن-بهذين الجانبين- قد حسم أمر ما زعمه الرجل حسما نهائيا ، و أكد على أن محمدا-عليه الصلاة و السلام- لم يطلب علوم عصره قبل نبوته و لا بعدها ،و لا كان متبحرا ولا متضلعا فيها ،و إنما الله تعالى هو الذي اجتباه و أكرمه بالعلم و النبوة ، لقوله سبحانه: {وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحاً مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِن جَعَلْنَاهُ نُوراً نَّهْدِي بِهِ مَنْ نَّشَاء مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ }-سورة الشورى:52- ، فهذا نفي تأكيدي عام على أنه لم يكن للرسول علم بكتاب قبل نبوته: لا قراءة ، و لا فهما ،و لا ممارسة . و قال أيضا: { وَأَنزَلَ اللّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللّهِ عَلَيْكَ عَظِيماً }-سورة النساء:113-،و {تِلْكَ مِنْ أَنبَاء الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَا أَنتَ وَلاَ قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَذَا فَاصْبِرْ إِنَّ الْعَاقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ }-سورة هود:49-، و {نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ }-سورة يوسف:3-. فالقرآن شاهد على أن النبي-عليه الصلاة و السلام- لم تكن له علوم قبل النبوة ،و إنما الله تعالى هو الذي اجتباه و علّمه . و هذا دليل قاطع على بطلان زعم حسن حنفي ، لكن الرجل صاحب هوى ، يتعمد مخالفة حقائق القرآن و التاريخ من دون أي دليل .

و الشاهد الثالث مفاده هو أن قريشا –عندما أنكرت نبوة محمد- لم تتهمه بأنه طلب العلم قبل نبوته ، و لا أنه كانت له علوم و معارف عصره . و لو كان حاله كذلك ما تخلفت قريش باتهامه بتلقي ذلك قبل نبوته ،و ما خفي عنها حاله . و قد سجل كل

من القرآن و التاريخ أن قريشا اتهمته بتلقي القرآن عن بعض الناس ، لكنها فشلت في إثبات اتهامها له من جهة ، و الذي يهمنا هنا هو أنها لم تتهمه بما زعمه حسن حنفي من جهة ثانية ، و إنما اتهمته بتلقي القرآن –زمن الدعوة- عن بعض الناس ، من دون أي دليل .

و الشاهد الرابع – الأخير- مفاده أنه لو كان محمد-عليه الصلاة و السلام- عالما بعلوم عصره و بلغ فيها النهاية ، على حد زعم حسن حنفي ، لعُرف بين قومه بالعالم ، كما عُرف بينهم بالصدق و الأمانة . و لعرف بالعلم أيضا ، كما عُرف ورقة بن نوفل بأنه عالم بعلم أهل الكتاب[524] . و لو كان النبي عالما بعلوم عصره و معارفه لما أخذته زوجته خديجة- رضي الله عنه – إلى ورقة بن نوفل ،و لما كان هو في حاجة إلى الذهاب إليه - عندما نزل عليه الوحي أول مرة – لكي يشرح له حاله ، و يُساعده في التعرف على ما حدث له[525] .

و الموقف الثاني مفاده هو أن هشام جعيط قال: ((و من الواضح عندي أن شخصا مثل محمد في الزمن الوسيط الذي عاش فيه ، كان يُحسن القراءة و الكتابة ،و أنه كان يتمتع بأوصاف النبوغ و العبقرية ،و الحافظة ،و الذكاء الوقاد)) . ثم زعم أيضا أن المسلمين الأوائل نزعوا عن الرسول تلك الأوصاف لدعم إلهية القرآن. و زعم أيضا أن القرآن لم يذكر صراحة أن محمدا لا يُحسن القراءة و الكتابة، مع أنه أشار إلى دعوى قريش بأن أعجميا يُعلمه ،و أنه اكتتب القرآن . ثم أن الرجل قزّم الرد القرآني و حرّفه ، عندما قال : بل هو يذكر على لسان مشركي قريش أنهم يتهمون محمدا بأخذ العلم عن رجل أعجمي ،و يرد عليهم فقط في نقطة لغوية ، بأن القرآن عربي. فهو يُشير إلى قولهم بأنه يأخذ العلم عن أناس ، و أنه ((أساطير الأولين أكتتبها)) . و لا يرد القرآن بأن النبي لا يُحسن الكتابة))[526] .

و دحضا لمزاعمه أقول: أولا إن هذا الرجل يتكلم بلا علم ، و لا عقل ، و لا شرع ،و إنما هو صاحب هوى يتكلم بالظن و الهوى ،و التعصب للباطل . و هو قد اعترف بذلك عندما قال: ((و الواضح عندي أن شخصا ...)) ، فذلك واضح في أهوائه وظنونه ، و أوهامه و خرافاته . و هذا أسلوب عير علمي ،و لا عقلاني ،و لا شرعي ،و لا موضوعي من جهة ،و لا يصح استخدامه في وجود الحقائق التاريخية الثابتة من جهة أخرى ، و لا يُستخدم إلا في حالات غياب الروايات التاريخية ، أو في الحالات الاحتمالية ، على أن لا يُبت فيها إلا بالشواهد و المُرجحات ، لأنه لا ترجيح بلا مُرجح ،و مع ذلك تبقى النتائج ظنية . لكن الرجل لم يلتزم بذلك ،و داس على كل أبجديات البحث العلمي الموضوعي ،و اعتمد على هواه في نفي حقائق الشرع و التاريخ . محاولة منه لإقناع نفسه ،و مغالطة القراء ، و للتهرب من النقد و الملاحقة العلمية ، بدعوى أن ذلك اتضح عنده !! . لكن هيهات ، إن ذلك ليس دليلا ،و سيبقى زعما باطلا ،و الزعم ليس دليلا، لا يعجز عنه أحد ،و لن يصح زعمه إلا إذا دعمه بالحجج و الشواهد الصحيحة ،و هذا لن يحصل

[524] البخاري: الصحيح ، ج 1 ص: 7 .
[525] نفسه ، ج 1 ص: 7 .
[526] هشام جعيط : الوحي و القرآن ، ص: 45 .

عليه إلى الأبد . علما بأنه لم يُدعم زعمه بدليل صحيح و لا ضعيف ، و هذا ليس من العلم في شيء ،و ينزع عن كتاباته صفة العلمية و الموضوعية . و لن تنفعه عبارة ((و الواضح عندي)) ، فهي عبارة تهرب و تضليل ،و تحريف و تدليس ،و هي شهادة ضده بأنه صاحب هوى ، و سنظل نطالبه بالدليل الصحيح ، لأن العلم يقوم البرهان لا على تلك العبارة الجوفاء .

و ثانيا إن هذا الرجل كذاب مُفترٍ ، تعمد الكذب على الله و رسوله و المسلمين ،و أنكر بديهيات و حقائق الشرع و التاريخ من دون أي دليل صحيح ،و لا ضعيف ، إلا إتباع الظن و الهوى . و قد أعماه هواه و تعصبه للباطل ، حتى أصبح يهذي ،و يفتري ،و ينكر الحقائق و البديهيات بلا حياء ،و بلا أي ضابط عقلي ،و لا علمي . فزعم أن المسلمين الأوائل هم الذين نزعوا عن الرسول صفات النبوغ و العبقرية لدعم إلهية القرآن. و هذا كله هذيان و كذب ، لأن الثابت قطعا - شرعا و تاريخا- أن محمدا عليه الصلاة و السلام- أول ما أظهر دعوته قال لقومه: إني رسول رب العالمين إليكم و إلى الناس كافة ،و جاءهم بالقرآن الكريم كبرهان قاطع دامغ على صدق نبوته . و قد قال لهم ذلك قبل أن تتكون الجماعة المسلمة و بعدها . بل إن ظهور رسول الله و معه القرآن الكريم ، هما اللذان أوجدا الدعوة الإسلامية و أمة الإسلام ،و ليس العكس. و هذا أمر ثابت قطعا بالشرع و التاريخ و الضرورة . فالله تعالى هو الذي أرسل محمدا نبيا و رسولا ،و جعله رحمة للعالمين ،و ليس محمد هو الذي أرسل نفسه ،و لا المسلمون هم الذين أرسلوه ،و كيف يُرسلونه وهم لم يظهروا إلا بعد ظهوره بنبوته و دينه و دعوته ؟؟ !!. قال تعالى : {إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِن بَعْدِهِ وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالأَسْبَاطِ وَعِيسَى وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَارُونَ وَسُلَيْمَانَ وَآتَيْنَا دَاوُودَ زَبُوراً }-سورة النساء:163-،{قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ لا إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ يُحْيِـي وَيُمِيتُ فَآمِنُواْ بِاللّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ }-سورة الأعراف:158-،و {وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ }-سورة الأنبياء:107-. فعجبا من هذا الرجل المفتري الذي أعماه هواه و تصعبه ، حتى أصبح ينكر الحقائق و البديهيات ،و يتعمد الكذب على الله و رسوله ،و على التاريخ و المسلمين !! .

و ثالثا إن اتصاف رسول الله بالصفات الحميدة ، هو أمر طبيعي ، و وصف الرجل له بأنه كان حكيما ،و ذكيا ، و فطنا ،و عظيما ، و عبقريا ، هو أمر صحيح ، يمثل جانبا من شخصية النبي الخاتم : محمد بن عبد الله-عليه الصلاة و السلام- ، الذي قال فيه تعالى :{وَإِنَّكَ لَعَلى خُلُقٍ عَظِيمٍ }-سورة القلم4:-. لكن هذا الرجل المفتري ظن أن القول باتصاف الرسول بتلك الصفات يُلغي نبوته ،و يُمكّنه من إيجاد تفسير بشري لها . و هذا وهم ،و محاولة فاشلة ، لأن تلك الصفات يتصف بها النبي ، و قد يتصف بها غيره من البشر ، لكن النبوة لا يتصف بها إلا النبي الذي أختاره الله تعالى نبيا . فالنبي يتصف بتلك الصفات بالضرورة ، لكن العظيم و العبقري ليس نبيا بالضرورة . لذا كان النبي محمد-عليه الصلاة و السلام- نبيا بشرا ، و نبيا عظيما عبقريا ، فنبوته لم تلغ عظمته و عبقريته ،و لا إنسانيته و لا عبقريته

ألغت نبوته ،و لا هما بديلا عنها . لذا وصفه الله تعالى بالصفات البشرية الحميدة ،و أكرمه بالنبوة .

علما بأن القرآن الذي جاء به محمد –عليه الصلاة و السلام – من عند ربه ، هو كتاب لا يمكن تفسيره بالعظمة و لا بالعبقرية ، مهما بالغنا في ذلك . لأنه كتاب لا يقبل التفسير البشري أبدا ، فهو كتاب معجز تحدى الله به الإنس و الجن ،و مظاهر إعجازه دامغة و كثيرة جدا ، ليس هنا مجال الخوض[527] . و حتى إذا افترضنا جدلا ، أن محمدا جاء بالقرآن و قال لنا: إن هذا القرآن هو الذي جاء به من عنده-و حشاه أن يقول ذلك- ، لوجب علينا تكذيبه، لأن القرآن لا يقبل التفسير البشري ، و يستحيل أن يأتي به مخلوق من عنده و بما أن الأمر كذلك ، فإنه لا يصح تكذيب محمد عندما قال لنا: إن القرآن وحي إلهي ،و أن الله أنزله عليه.

و بما أن العبقرية لا تقابل النبوة ،و لا تلغيها ،و لا تحل محلها ،و لا تساويها ، و لا هي من المعجزات ، وجدنا كثيرا من بني آدم اتصفوا بها قديما و حديثا ، و في مختلف جهات العالم ،و أعمالهم-أي العباقرة- نسبية ،و يمكن تقليدها، أو الإتيان بأحسن منها. و هم بارعون في تخصصاتهم ، لكنهم ليسوا كذلك في التخصصات العلمية الأخرى . و أعمالهم –مهما بلغت من الدقة و العمق و الاتساع- فهي تبقى نسبية تحتمل الخطأ كما تحتمل الصواب من جهة ،و يمكن الإتيان بمثلها ، أو تجاوزها من جهة أخرى . فالعبقرية مهما بلغت من القوة ، و الغزارة في العطاء و الإبداع ، فلا يمكنها أن تخرج عن الإطار البشري ، و لا تحوّل صاحبها نبيا ،و لا إنسانا كاملا . و هذا خلاف النبي الذي يجمع بين العبقرية البشرية و الوحي الإلهي ، كما هو حال نبينا محمد –عليه الصلاة و السلام - .

و رابعا إن زعمه بأن الرسول كان يُحسن القراءة و الكتابة ،و أن القرآن لم يُصرّح بأنه لم يكن يحسن ذلك ، هو زعم باطل ، مُخالف لحقائق التاريخ و القرآن ،و السنة الصحيحة . و قد تناولتُ هذا الموضوع بشيء من التفصيل في ردي على هذا الرجل في كتاب مُستقل[528]، فلا أُعيده هنا ، لكنني أتناوله بإيجاز ،و بأسلوب آخر ،و من زوايا مُغايرة بعض الشيء . و أما الشواهد على بطلان زعمه ، فمنها الشاهدان الآتيان:

أولهما يتمثل في شهادة التاريخ ، فهو يشهد على أنه لا توجد رواية صحيحة و لا ضعيفة تنص ، أو تُشير من قريب ،و لا من بعيد إلى أن محمدا-عليه الصلاة و السلام – كان يعرف القراءة أو الكتابة ، أو هما معا ، قبل نبوته . و أما الروايات التي أشارت إلى أنه -عليه الصلاة و السلام- تعلّم قراءة بعض الحروف و الأسماء بعد نبوته ، فهي روايات غير صحيحة،و الصحيح منها لا يُثبت ذلك[529] . و قد نصّ الحافظ ابن كثير على أنه ((عُلم بالتواتر،و بالضرورة أن محمدا –ﷺ- لم يكن يُعاني شيئا من الكتابة ، لا في أول عمره ،و لا في آخره)) . و ما كان يُحسن الكتابة ،و

[527] من أراد الوقوف على ذلك فليرجع إلى الكتب المتخصصة في الإعجاز القرآني ، فهي كثيرة جدا .

[528] سبقت الإشارة إليه ، و هو : أباطيل و خرافات حول القرآن الكريم و النبي محمد –عليه الصلاة و السلام - .

[529] للتأكد من ذلك أنظر كتابنا المذكور سابقا .

لا يخط سطرا ،ولا حرفا بيده ، بل كان له كُتاب يكتبون بين يديه الوحي ،و الرسائل إلى الأقاليم[530] .

و الشاهد الثاني مفاده هو أن القرآن الكريم صرّح فعلا وحقا أن رسول الله كان أميا لا يقرأ و لا يكتب من جهة . و أشار إلى ذلك أيضا بالتضمن من جهة ثانية . و كما أن عدم معرفة الرسول للقراءة و الكتابة كانت من ثوابت الشرع ،و من الحقائق المعروفة لدي قريش فيما تعرفه عن رسول الله من جهة ثالثة . لكن الرجل أغفل ذلك ،و حرّف بعضه و قزّمه . و الدليل على صحة ما قلناه ،و بطلان زعم الرجل ، الآيات القرآنية الآتية:

أولها هو وصف الله تعالى لنبيه محمد بأنه النبي الأمي ، في قوله سبحانه : { فَآمِنُواْ بِاللّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ }-سورة الأعراف:158-،و {الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوباً عِندَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ }-سورة الأعراف:157- . و الأمي هو الذي لا يقرأ و لا يكتب ،و الأميون هم الذين لا يعرفون القراءة و لا الكتابة . و ليس صحيحا ما يُقال بأن الأميين هم ما عدا أهل الكتاب ، من العرب المشركين ،و الفرس و غيرهم من الأمم . فهذا رأي غير صحيح ، لأن هؤلاء سموا أميين لأمرين: الأول هو أنهم كانوا لا يعرفون القراءة و لا الكتابة،و ليس لهم إطلاع بما عند أهل الكتاب ، كالعرب المشركين. و الأمر الثاني هو أن من هؤلاء الأميين من كانت لهم معرفة بالقراءة و الكتابة ،و لهم دراية بالعلوم كالفرس مثلا ، لكنهم – مع ذلك- هم من الأميين، لأنهم كانوا يجهلون ما عند أهل الكتاب ، و لا معرفة لهم بدينهم . لذا أطلق اليهود على غيرهم من الأمم اسم أميين ، من جهة ، ثم أن الله تعالى وصف طائفة منهم-أي من اليهود- بأنها أمية من جهة أخرى ، في قوله سبحانه: {وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لاَ يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلاَّ أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلاَّ يَظُنُّونَ }-سورة البقرة:78- . فمع أن هؤلاء كانوا طائفة من اليهود ، إلا أن الله وصفهم بأنهم أميون لا يعلمون الكتاب إلا أماني . و قد توسعتُ في البحث عن معنى الأمي ،و تبين لي أن معناه هو الذي لا يقرأ و لا يكتب . و قد أيدتُ ذلك بأدلة دامغة من القرآن الكريم ،و السنة النبوية الصحيحة ،و أقوال الصحابة و التابعين ،و من جاء بعدهم من أهل العلم خلال القرون الثلاثة الهجرية الأولى[531] .

و الدليل القرآني الثاني هو قوله تعالى : {وَمَا كُنتَ تَتْلُو مِن قَبْلِهِ مِن كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذاً لَّارْتَابَ الْمُبْطِلُونَ }-سورة العنكبوت:48-، فالآية نصت بصراحة على أن محمدا-عليه الصلاة و السلام- ما كان يقرآن كتابا و لا يخطه بيده قبل نبوته ، لأنه كان أميا لا يقرأ و لا يكتب ، لذا وصفه الله تعالى بأنه ((النبي الأمي)) . علما بأن قوله تعالى : ((ما كنت تتلو من قبله من كتاب)) هو نفي للتلاوتين: تلاوة الكتاب حفظا ،و تلاوته قراءة من الكتاب من جهة ، لكنها تضمّنت إشارة إلى أن النبي أصبح –بعد النبوة- يتلو الكتاب حفظا من جهة أخرى . و هذا ثابت قطعا ، فبعدما أنزل الله عليه الكتاب أصبح يتلوه حفظا ،و قد أمره الله تعالى بذلك {

---

530 ابن كثير : تفسير القرآن العظيم ، دار الفيحاء ، دمشق ، 1994 ، ج 3 ص: 413 ، 553 .

531 للتأكد من ذلك راجع كتابنا : أباطيل و خرافات .

وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً }-سورة المزمل:4-. لكنه ظل أميا كتابة و قراءة من الكتاب بعد نبوته ، و الآية السابقة تضمنت الإشارة إلى التلاوة الحفظية ،و لا علاقة لها بالقراءة من الكتاب ،و لا بالكتابة باليد . فالنبوة لم ترفع عنه اسم: النبي الأمي ، لأنه ظل لا يعرف القراءة و لا الكتابة .

و الدليل القرآني الثالث هو قوله تعالى : {وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحاً مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِن جَعَلْنَاهُ نُوراً نَّهْدِي بِهِ مَنْ نَّشَاء مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إلى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ }-سورة الشورى:52-. فهذا نفي عام ،و تأكيد على أن محمدا-عليه الصلاة و السلام- لم يطلب علما قبل نبوته ،و لا كانت له دراية بكتاب : لا قراءة ،و لا فهما ،و لا ممارسة . لأن الآية عامة شاملة نفت كل ذلك ، و لا يصح تخصيصها .

و الدليل القرآني الرابع هو قوله تعالى : { قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ لِيُثَبِّتَ الَّذِينَ آمَنُواْ وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ }-سورة النحل: 102-103- ، و معنى ذلك هو أن الأمر ليس كما زعم جعيط بأن القرآن رد على قريش في نقطة لغوية فقط ، و إنما الأمر أوسع من ذلك ،و فيه رد دامغ على زعمه . لأن الآيتين نصتا على أمرين هامين: الأول هو اتفاق كل من القرآن و قريش على أن محمدا يتلقى تعليما . و الثاني هو اختلافهما حول من الذي يُعلم محمدا ؟ . فزعمت قريش أن أعجميا يُعلمه ، لكن القرآن كذّبها ،و نصّ على أن الله تعالى هو الذي أرسل محمدا و علّمه ،و أبطل زعمها ، لأن الرجل الذي زعمت أنه هو الذي علمه القرآن ، لا يُمكنه ذلك ، لسبب بديهي هو أنه أعجمي لا يعرف اللغة العربية أصلا ، و القرآن لسانه عربي مبين . فإذا كان العرب الأقحاح أعجزهم القرآن بأن يأتوا بمثله ، فإن غيرهم من الأعاجم أعجز بالضرورة .

و أما الأمر الأول – المتفق عليه بين القرآن و قريش- ، و هو أن النبي كان يتلقى تعليما ، فإنه يدل على أن الطرفين انطلقا من حقيقة واحدة ثابتة معروفة بين الناس، هي أن محمدا كان أميا لا يعرف القراءة و لا الكتابة . لأنه لو كان يعرفهما ما احتاج إلى من يعلمه من الأعاجم ،و لا من العرب ، و لتعلّم وحده . و هذا أضمن ، و أسهل ، و أحسن له ، من أن يطلب أحدا يعلّمه كما أدعت قريش . و لكان ذلك أسهل أيضا لقريش من أن تتهمه بأنه تعلم بنفسه ، و أطلع على كتب السابقين ، بدلا من أن تتهمه بأن أعجميا يُعلّمه . و بما أن قريشا اتهمته بأن رجلا يُعلمه ،و لم تتهمه بأنه يتعلم بنفسه ، دلّ هذا على أن محمد-عليه الصلاة و السلام- كان لا يقرأ و لا يكتب ،و أن قريشا كانت تعلم ذلك ،و هذا الموقف هو تأكيد لما قرره القرآن الكريم بأن محمدا كان أميا لا يقرأ و لا يكتب. و لو كانت الأمر كما زعمت قريش بأن أعجميا يُعلّمه لأمكنها كشف أمره ، لكن هذا لم يحدث فدل على بطلان اتهامها من أساسه .

و الدليل القرآني الخامس هو قوله تعالى : {وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلاً }-سورة الفرقان:5-. هذه الآية تحمل شهادة دامغة من قريش على أن محمدا-عليه الصلاة و السلام- ما كان يعرف القراءة و لا الكتابة ،

لأنها اتهمته بأنه طلب من غيره أن يكتب له القرآن ، فقالت : ((اكتتبها فهي تملى عليه)) ، فليس هو الذي كتبها ،و إنما غيره هو الذي كتبها له بطلب منه . و كان في صالح قريش بأن تتهمه بأنه هو الذي كتبها بنفسه ، لأن ذلك أسهل و أخطر و أقوى في اتهامها له ،و تصديها لدعوته . لكنها لم تفعل ذلك ، لأنها كانت تعلم ،و يعلم الناس أن محمدا كان أميا ، لا يقرأ و لا يكتب ،و أن اتهامه بذلك لا ينفع ، لأنه ظاهر البطلان . و لو كان اتهامها صحيحا لأمكنها إبطال دعوته ، و بما أن ذلك لم يحدث دلّ على بطلان اتهامها. لكن المفتري المحرف هشام جعيط زعم ذلك الباطل ،و أنكر حقائق الشرع و التاريخ من دون أي دليل صحيح و لا ضعيف .

و من مغالطات و تحريفات و غرائب هذا الرجل و تناقضاته أنه استخدم القرآن للتشكيك في نبوة محمد ،و الزعم بأنه كان يعرف القراءة و الكتابة. و تناسى – بلا حياء- أن هذا القرآن الذي يحتج به هو نفسه شاهد قاطع دامغ على أن محمدا رسول الله ،و أن الكتاب الذي جاء به هو من عند الله . فعلى أي أساس علمي يستخدم هذا الرجل القرآن من جهة لتأييد مزاعمه ،و يُكذّبه و يُنكره و يُخالفه من جهة أخرى ؟؟ .

و أما الموقف الثالث فمفاده هو أن حسن حنفي شكك في حادثة غسل قلب النبي عندما كان في البادية عند مرضعته حليمة السعدية . فاستنكر حادثة شق بطنه ،و غسل قلبه بدعوى أن ((القلب ليس في البطن ، بل في الصدر، و الشرور ليست في القلب عالقة به ، فيُغسل منها، و لكنها صفات في الأفعال يُدركها العقل ،و تختارها الإرادة))[532] .

و أقول: إن الرجل لم يتحقق فيما نقله ، أو تعمد ذكره ، فاختار الرواية التي تساعده على انتقاد الخبر ،و أغفل الرواية الصحيحة ، التي تُبطل جانبا من انتقاده . و ذلك أن الرواية الصحيحة قالت:((فشقّ عن قلبه))[533] ،و لم تقل ((فشق عن بطنه)) ، علما بأن القرآن الكريم قُد أشار إلى ذلك في قوله تعالى : {أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ }-سورة الشرح:1-. و بذلك يسقط انتقاده المتعلق بالبطن . كما أن الثابت شرعا ، و المُشاهد و المحسوس واقعا، هو أن القلب هو موطن الهداية و الضلال ،و الصحة و المرض، و الله تعالى يقول: {أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ }-سورة الحج:46-،و{فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللّهُ مَرَضاً وَلَهُم عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ }-سورة البقرة:10 - . و قد صحّ الحديث أن النبي-عليه الصلاة و السلام – قال:(أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ)[534] . و قد دلت تجارب نقل القلوب على أن المستقبلين لقلوب غيرهم يرثون نسبة من صفات و خصائص و قدرات الأشخاص المتوفين[535] .

---

[532] حسن حنفي : من العقيدة إلى الثورة ، ج 4 ص: 160 .

[533] مسلم : الصحيح ، ج 1 ص: 101 . و ابن كثير : البداية ، ج 2 ص: 680 .

[534] البخاري: الصحيح ، ج 1 ص: 20 .

[535] للتوسع في ذلك أنظر : عبد الدائم الكحيل : أسرار القلب و الروح ، موقع موسوعة الإعجاز العلمي ، على الشبكة المعلوماتية .

و أما ما حدث للنبي عند مرضعته حليمة السعدية ، فإنه بما أن الخبر قد صحّ، و مُمكن عقلا ، فهو يندرج ضمن الرعاية الإلهية للنبي الخاتم منذ صغره ،و لا يتعارض ذلك مع الشرع ،و لا مع العقل . و واضح من ذلك أن العملية في ذاتها ، هي عملية تطهير معنوية بوسائل مادية لتكون شاهدا ماديا على ما حدث له من جهة ،و لتدل على أن الأمراض المعنوية و الصفات الأخلاقية الحميدة موطنها عضو مادي هو القلب من جهة أخرى ،و الله أعلم بالصواب .

و الموقف الرابع مفاده هو أن هشام جعيط زعم أن ما يُذكر عن النبي – قبل نبوته- بأنه كان يتحنث ،و يبحث عن العزلة كالحنفاء ، هو أمر مشكوك فيه كثيرا[536] .

و أقول: أولا أنه يجب أن لا يغيب عنا أن هذا الرجل -عندما يشكك في أخبار تتعلق بالسيرة النبوية ، أو ينكرها – لا يعني أنه حققها ،و تأكد من عدم صحتها، و إنما رفضها لأنه لا يُؤمن بنبوة و لا بإسلام ،و لا يتفق الأمر مع هواه . و هذا موقف ذاتي مذهبي مُتعصب ، و لا يُعبر عن موقف العقل الصريح ،و لا عن التاريخ الصحيح ،و لا عن العلم الصحيح . لذا فإن المنهج العلمي يفرض عليه- عندما يدرس السيرة و دين الإسلام- أن يكون موضوعيا ، و يفترض احتمال خطأ عقيدته و مواقفه المذهبية من جهة ،و صحة و صدق نبوة محمد و أخباره المتعلقة به من جهة أخرى ،و في مقابل ذلك يفترض العكس أيضا ،و المحك في ذلك هو الدليل الصحيح ، من أي جهة كان . لكن الرجل لم يفعل ذلك ، و أرخى لنفسه العنان نفيا و إثباتا حسب أهوائه و مصالحه .

و نحن – مع ذلك – فإننا سنرد على أباطيله ،و نُبيّن مزاعمه ، لينكشف أمره ،و يزاد ما قلناه قوة و إثباتا. و عليه فإن الرواية التي شكك فيها ، هي رواية صحيحة أثبتتها الروايات الصحيحة[537] . لكن الرجل رجح زعمه بلا دليل ، و شكك في الصحيح بلا حجة ، و هذا ليس من العلم ،و لا من الموضوعية في شيء . و كان عليه- لو كان موضوعيا- أن يجمع الروايات المتعلقة بموضوع التحنث ، ثم يُحققها و يُمحصها إسنادا و متنا ، ليتمكن من تمييز صحيحها من سقيمها . لكنه لم يفعل ذلك ، و اعتمد على منهجه المنحرف الذي أشرنا إليه أعلاه ، و القائم على التعصب و الأهواء و الظنون .

و ثانيا إنه لا يُوجد أي مانع شرعي ،و لا عقلي يجعلنا ننكر، أو نشكك في حادثة اعتزال النبي قبل نبوته . فبما أن الروايات قد صحت في أنه كان يفعل ذلك ، فهذا يُشير إلى أن محمدا كان رافضا لما كان عليه قومه من عبادة للأصنام ،و لِمَا هم عليه من انحراف في الفكر و السلوك . فكان يهرب من ذلك طلبا للراحة ،و السلامة ، و الهدوء من جهة ، و مُتأملا و باحثا عن الحق من جهة أخرى . و هذا أمر ما يزال يستخدمه كثير من أهل العلم و الزهد و السياحة ، فيجدون راحتهم ،و سلامتهم ،و أهدافهم في اعتزالهم للناس ،و في تأملهم في نفوسهم ،و محيطهم ،و في مختلف مظاهر الطبيعة . و عليه فلا يُوجد أي مانع ،و لا أي مبرر للتشكيك في حادثة

---

[536] هشام جعيط : الوحي و القرآن ، ص: 39 .

[537] أنظر مثلا : البخاري : الصحيح ، ج 1 ص: 4 . و مسلم : الصحيح ، ج 1 ص: 39 .

تحنث النبي محمد-عليه الصلاة و السلام- قبل نبوته . فهي حادثة أثبتتها الروايات الصحيحة ،و ممكنة و راجحة عقلا و واقعا ،و يشهد لها قوله تعالى : {وَوَجَدَكَ ضَالاًّ فَهَدَى }-سورة الضحى:7- ، فالآية تتضمن إشارة إلى أن النبي كان رافضا لما كان عليه قومه ،و أنه كان باحثا عن الحق ، فأكرمه الله تعالى بأن اجتباه و هداه إلى الدين الحق ،و جعله النبي الخاتم .

و الموقف الخامس مفاده هو أن هشام جعيط شكك في حادثة نزول الوحي على النبي في غار حراء ، ثم أنكرها صراحة . فزعم أن القرآن سجل محطات كبرى من السيرة النبوية ، لكنه ((لا يُشير البتة إلى غار حراء ،و ما جرى فيه حسب السيّر ، و بالتالي يكون ذلك أمرا مُثيرا للاستفهام و الاستغراب)) . ثم زعم أيضا أنه ((و لئن كانت الأسانيد لا تُعتمد بالنسبة للمؤرخ ، بل فقط متن الرواية ، فقصة الغار ، ثم رؤية الملك فيما بعد ،و إن كانت غير مستحيلة طبعا لتواتر المصادر لدينا . فإني شخصيا أرفضها لأن لحظة التلاقي ،و التجلي ،و الوحي حصلت كما ورد في سورتي النجم و التكوير واضحة مُفصلة)) . ثم أنه انتهي إلى الزعم بأن ((المصدر الوحيد الوثيق للتجلي و الوحي هو إذن القرآن في سورتي التكوير و النجم . و بالتالي فإن قصة غار حراء ، و ما تبعها اختلاق بحت))[538] .

و أقول: إن زعمه هذا باطل جملة و تفصيلا ، و فيه تغليط ،و تحريف للقرآن و التاريخ . لأنه أولا إن زعمه بأن القرآن لا يُشير البتة إلى غار حراء ،و ما جرى فيه حسب السيّر ، هو زعم لا يصح . لأن القرآن أشار إلى جانب من جوانب ما حدث ، فيما ذكرته الروايات الحديثية و التاريخية معا ، و هذا الجانب أغفله الرجل عمدا ، لغاية في نفسه . علما بأن القرآن الكريم ليس كتابا في السيرة ،و لا في التاريخ حتى نطالبه بذكر تفاصيل الحوادث . فهو كتاب إلهي ذكر من التاريخ محطات أساسية مركزة موجزة حسب الحاجة و المقام ، و ترك التفاصيل و الحوادث الأخرى للتاريخ يتولى تدوينها . لذا وجدنا القرآن – مع احتوائه لكثير من حوادث التاريخ- يأمرنا بدراسة التاريخ البشري كله ، كقوله تعالى : {قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُواْ فِي الأَرْضِ فَانْظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ }-سورة آل عمران:137-.

و القرآن الكريم قد أغفل ذكر حوادث كثيرة تتعلق بالسيرة النبوية ،و كان لبعضها تأثير كبير على النبي و دعوته ، و مع ذلك لم يذكرها ، كوفاة السيدة خديجة- رضي الله عنها- ،و وفاة أبي طالب عم النبي-عليه الصلاة و السلام . فعدم ذكر حادثة تتعلق بالسيرة النبوية في القرآن الكريم ، لا يعني أنها غير صحيحة ،و لا أنها مشكوك فيها ، و إنما هي تحتمل الصحة و البطلان ،و التحقيق العلمي هو المحك في ذلك .

و أُشير هنا إلى أن أهم ما يُشترط في أسباب النزول – حسب اجتهادي- هو أمران: الأول هو أن تكون الرواية المتعلقة بسبب النزول صحيحة إسنادا و متنا . و الثاني هو وجود التوافق و المناسبة الصحيحة بين الوحي و سبب النزول . و هذا موجود بوضوح بين سورة العلق ((اقرأ باسم ربك)) كأول ما نزل من الوحي ،و

---

[538] هشام جعيط . المرجع السابق ، ص: 35 ، 39 .

بين سبب نزولها كما روته الروايات الصحيحة . و لا يُشترط في ذلك وجود تفاصيل حول الحادثة المذكورة في القرآن الكريم ، فتكفي الإشارة إليها من قريب ، أو من بعيد ، و هذا كله أغفله هشام جعيط .

و الشواهد الآتية تثبت صحة ذلك: أولها هو أن رواية نزول أول الوحي في غار حراء ،و المتمثل في أول سورة العلق ((اقرأ باسم ربك الذي)) ، هي رواية صحيحة إسنادا و متنا . و هي موافقة لمتن أول ما نزل من الوحي من سورة العلق[539] . و لا يحق لجعيط أن ينكر الرواية لمجرد أنها تخالف هواه ، فهذا موقف ليس من العلم ،و لا من الموضوعية في شيء . فإذا كان من أهل التحقيق و الموضوعية ، فلينقد تلك الروايات ،و يبين عدم صحتها إسنادا و متنا . و هذا لم يفعله الرجل ،و تعلّق بظنونه و أهوائه . و أما ما قاله عن الإسناد ، فهو كلام باطل ، و دليل على العجز أمام ممارسة علم الجرح و التعديل في تحقيق الروايات إسنادا و متنا من جهة ، كما أنه قال بذلك الزعم ليتهرب من الروايات الصحيحة التي تبطل مزاعمه ، و يقفز عليها لتحقيق ما خطط له سلفا من جهة أخرى . و نحن لا نتوسع هنا للرد عليه في موقفه من الإسناد ، لأننا سنناقشه في ذلك ،و نُبطله في المبحث الثالث من هذا الفصل ، إن شاء الله تعالى .

و الشاهد الثاني مفاده هو أن سورة العلق أشارت إلى جانب مما ورد في الروايات الحديثية و التاريخية معا . فهي ذكرت أن الملك عندما جاء إلى محمد-عليه الصلاة و السلام- و هو في الغار ، ضمّه بقوة ، ثم أمره بالقراءة ، و هو ينكر معرفته بالقراءة ، فما زال به حتى أمره بأن يقرأ قوله تعالى : ((اقرأ باسم ربك))[540]- . فالأمر هنا واضح كالشمس ،و هو أن الجزء الذي ورد في الروايات الحديثية و التاريخية موجود في سورة العلق ، و هو جزء منها يتضمن الأمر بالقراءة ،و ما يقرأ . و ليس مطلوبا من القرآن أن يذكر تفاصيل ذلك ، فهو أمر متروك للروايات الحديثية و التاريخية معا . و هو الأمر الذي حدث فعلا ، فقد صحت الروايات في ذلك . و من حقائق القرآن الكريم المعروفة ، أنه لا يُفصل في حوادث أسباب النزول ، و أحيانا لا يُشير إلها أصلا ،و فيه آيات ليس لها أسباب نزول خاصة بها[541] .

و بذلك يتبين أن الرجل مغالط ،و محرّف ، يتعمد الافتراء و المبالاغات ، و أنه ليس صحيحا ما زعمه بأن القرآن ((لا يُشير البتة إلى غار حراء ،و ما جرى فيه حسب السير)) ، ثم تعجب من ذلك و قال: ((و بالتالي يكون ذلك أمرا مثيرا للاستفهام و الاستغراب)) . فهذا هو التحريف و التغليط ، و الافتراء المتعمد على القرآن ، لأن القرآن إذا كان لم يذكر تفاصيل الحادثة ، فإنه قد أشار إلى جانب منها ،و لم يُغفله كلية ، و هذا كافٍ لأداء الغرض . فالعجب من هذا الرجل المُغالط و المحرّف ،و ليس العجب من القرآن الكريم .

---

[539] أنظر : البخاري : الصحيح ، ج 1 ص: 4 . و مسلم : الصحيح ، ج 1 ص: 139 .

[540] ابن كثير : البداية و النهاية ، ج 3 ص: 5 و ما بعدها .

[541] سبق تناول ذلك و توثيقه .

و الشاهد الثالث مفاده هو أن الآيات الخمس الأولى من سورة العلق: اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ خَلَقَ الإنسان مِنْ عَلَقٍ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ{4} عَلَّمَ الإنسان مَا لَمْ يَعْلَمْ }-سورة العلق:1-5-، هي شاهدة بنفسها على أنها أول ما نزل من القرآن ، لأنها تحمل في ذاتها إشعارا بأنها كذلك ،و لا تُشعرنا بأنها امتداد لوحي نزل قبلها من جهة ، كما أن مضمونها و معناها مناسب ليكون أول ما ينزل من الوحي من جهة أخرى . لأن العلم هو مفتاح معرفة الله و دينه،و الالتزام بشرعه و الدعوة إليه .

و ثانيا إن ما قاله الرجل عن سورتي التكوير و النجم ، هو زعم لا يصح ، و هما شاهدان ضده ، بأن الوحي كان قد بدأ في النزول ، قبل نزول سورتي التكوير و النجم . و تفصيل ذلك هو أن سورة التكوير تتضمن شواهد تدل على أنها ليست أول ما نزل من الوحي من جهة ، و إنما هي جزء منه ، و امتداد له ،و تُمثل مرحلة تالية لمرحلة بدايته من جهة أخرى . و الدليل على ذلك الشواهد الآتية : أولها هو أن سورة التكوير تأتي في المرتبة السابعة حسب ترتيب نزول القرآن الكريم[542]. فهي من أوائل السور نزولا ،و ليس أولها .

و الشاهد الثاني هو أن مضمون سورة التكوين شاهد دامغ على أنها امتداد للوحي و ليست بداية له . فهي بدأت بالكلام عن يوم القيامة و ما تُصاحبه من اضطرابات و انهيارات كونية ، و ختمته بالكلام عن الملك جبريل و النبي – صلى الله عليه و سلم - ، قال تعالى : { إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ وَإِذَا النُّجُومُ انكَدَرَتْ وَإِذَا الْجِبَالُ سُيِّرَتْ وَإِذَا الْعِشَارُ عُطِّلَتْ وَإِذَا الْوُحُوشُ حُشِرَتْ وَإِذَا الْبِحَارُ سُجِّرَتْ وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ وَإِذَا الْمَوْؤُودَةُ سُئِلَتْ بِأَيِّ ذَنبٍ قُتِلَتْ وَإِذَا الصُّحُفُ نُشِرَتْ وَإِذَا السَّمَاء كُشِطَتْ وَإِذَا الْجَحِيمُ سُعِّرَتْ وَإِذَا الْجَنَّةُ أُزْلِفَتْ عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا أَحْضَرَتْ فَلَا أُقْسِمُ بِالْخُنَّسِ الْجَوَارِ الْكُنَّسِ وَاللَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ذِي قُوَّةٍ عِندَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ مُطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ وَمَا صَاحِبُكُم بِمَجْنُونٍ وَلَقَدْ رَآهُ بِالْأُفُقِ الْمُبِينِ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَيْطَانٍ رَجِيمٍ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَالَمِينَ لِمَن شَاء مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ وَمَا تَشَاؤُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ-سورة التكوير:1-29- . فالتطرق إلى تلك المواضيع المتنوعة يستلزم أن الوحي كان قد بدأ ،و لا يصح أن تكون هي بدايته .

و الشاهد الثالث هو أن الآيات التي اعتمد عليها الرجل من سورة التكوير ، لتأييد زعمه بأن تلك الآيات هي التي تم فيها التجلي ،و التلاقي و الوحي ، و هي قوله تعالى :(إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ذِي قُوَّةٍ عِندَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ مُطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ وَمَا صَاحِبُكُم بِمَجْنُونٍ وَلَقَدْ رَآهُ بِالْأُفُقِ الْمُبِينِ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ) . فهي قد أشارت إلى جبريل و النبي و قريش ،و هذا يعني أن الوحي كان قد بدأ ،و أن جبريل هو الذي جاء به إليه ،و أن قريشا قد سمعت به ،و اتخذت منه موقفا ، لقوله تعالى : ((و ما صاحبكم بمجنون)) ، فهذا دليل دامغ على أن قريشا قد سمعت بأمر النبي ،و أنكرت نبوته و اتخذت منه موقفا ، و اتهمته بالجنون ، فجاء الوحي

[542] هذا حسب فهرس النزول المُلحق بالمصحف الشريف : مصحف الفجر ، مؤسسة علوم القرآن ، دمشق ، ص: 609، 610 .

ليرد عليها ،و يُبرئ محمدا-عليه الصلاة و السلام - ،و هذا كله يستلزم أن الوحي كان قد بدأ ،و أن الدعوة قد ظهرت قبل نزول سورة التكوير .

و أما قوله تعالى : ((و لقد رآه بالأفق المبين))، فهو شاهد آخر قوي على أن رسول الله كان قد رأى الملك جبريل في الأفق قبل نزول التكوير ، لأنها أشارت إلى أن الرؤية قد حدثت في الماضي ، ،و هذا يعني أن الوحي كان قد بدأ قبل نزول سورة التكوير . و الشاهد على ذلك أيضا ، هو أنه قد صحت الرواية بأن رسول الله رأى جبريل على حقيقته في السماء لأول مرة عندما فتر الوحي . فلما رآه نزلت سورة المُدثر التي مطلعها: يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ قُمْ فَأَنذِرْ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ وَلِرَبِّكَ فَاصْبِرْ}-سورة المدثر: 1-7- ، و هذه السورة تأتي في المرتبة الرابعة حسب ترتيب نزول سور القرآن . فهي أسبق من سورة التكوير ،و النجم أيضا ، التي تأتي في المرتبة الرابعة و العشرين حسب فهرس النزول[543] . و هذا يعني أن الرؤية تمت عند نهاية المدة التي فتر فيها الوحي ،و كان قد بدأ بسورة العلق . و هذه الرؤية حدث فيها تجل في الأفق ،و لم يحدث فيها لقاء و لا وحي كما زعم الرجل ، و إنما نزل الوحي بعدها بسورة المُدثر . ثم أشار الله تعالى إلى تلك الرؤية في سورة التكوير ، على أنها كانت قد حدثت من قبل، لقوله سبحانه: ((و لقد رآه في الأفق المبين)) . و بذلك يتبين أن الآيات- من سورة التكوير- التي أيد بها الرجل زعمه ، هي شاهد قوي ضده ، ينسف زعمه نسفا .

و أما سورة النجم ، فهي أيضا تُبطل زعمه بدليل الشواهد الآتية : أولها هو أن سورة النجم ليست أول ما نزل من القرآن ،و لا من أوائله ، فهي تأتي في المرتبة الثالثة و العشرين حسب فهرس ترتيب نزول القرآن[544] . و من ثم فهي لا يُمكن أن تكون أول الوحي من جهة ، و الفارق كبير بينها و بين سورة التكوير من جهة أخرى .

و الشاهد الثاني أن مضمون السورة ككل هو شاهد دامغ على بطلان زعم الرجل . فهي تبدأ بقوله تعالى : { وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى فَأَوْحَى إِلى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى أَفَتُمَارُونَهُ عَلَى مَا يَرَى وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أخرى عِندَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى عِندَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى إِذْ يَغْشَى السِّدْرَةَ مَا يَغْشَى مَا زَاغَ الْبَصَرُ وَمَا طَغَى لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الأخرى أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنثَى تِلْكَ إِذاً قِسْمَةٌ ضِيزَى إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاء سَمَّيْتُمُوهَا أَنتُمْ وَآبَاؤُكُم مَّا أَنزَلَ اللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَانٍ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنفُسُ وَلَقَدْ جَاءهُم مِّن رَّبِّهِمُ الْهُدَى }- سورة النجم:1-23 . فهي شاهد دامغ على أن الوحي كان قد بدأ في النزول قبل هذه السورة ، و أن الدعوة قد ظهرت ، و أن قريشا قد رفضتها و شرعت في مقاومتها ،و أن القرآن بدأ في الرد عليها ، و هذا واضح جدا من قوله تعالى :(مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى ... أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الأخرى أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ

---

[543] حسب فهرس النزول الذي سبق أن ذكرناه ، ص: 609 ، 610 .

[544] نفسه .

الْأُنثَى تِلْكَ إِذاً قِسْمَةٌ ضِيزَى) . فهذه الآيات أدلة قاطعة على أن الوحي كان قد بدأ منذ مدة طويلة ، و لا يمكن أن تكون سورة النجم هي أول الوحي ،و لا من أوائله .

و الشاهد الثالث يتعلق بالآيات التي اعتمد عليها الرجل من سورة النجم ،و هي قوله تعالى :(عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى أَفَتُمَارُونَهُ عَلَى مَا يَرَى وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أخرى عِندَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى عِندَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى إِذْ يَغْشَى السِّدْرَةَ مَا يَغْشَى مَا زَاغَ الْبَصَرُ وَمَا طَغَى لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى) . و هذه الآيات هي امتداد للوحي و ليست بداية له ،و لا من أوائله ، لأنها تتحدث عن المعراج الذي حدث مع حادثة الإسراء في نحو سنة 12 من البعثة . كما أنها نصت على أن رسول الله رأى جبريل-على حقيقته- نزلة أخرى ، بمعنى أنه كان قد رآه في نزلة أولى ،و هي التي سبقت نزول سورة المدثر[545] ،و المذكورة في سورة التكوير على ما سبق بيانه . و هذا يعني أن سورة النجم ليست هي أول الوحي ،و لا من أوائله، بل هي متأخرة تعود إلى نهاية العهد المكي .

و الشاهد الرابع- الأخير- هو أنه قد صحّ الخبر أنه عندما نزلت سورة النجم كانت طائفة من المسلمين قد هاجرت إلى الحبشة هروبا بدينها من اضطهاد قريش لها . فلما نزلت هذه السورة شاع الخبر بأن قريشا آمنت بالإسلام ، فرجع هؤلاء المهاجرون إلى مكة ، فوجدوا الوضع خلاف ما أشاعه الناس عن قريش[546] . و هذا يعني-بالضرورة- أن سورة النجم ليست هي أول ما نزل من الوحي ،و لا من أوائله ،و بذلك تسقط مزاعم الرجل التي أثارها حول بداية الوحي .

و أما الموقف السادس فله علاقة بالموقف السابق ،و مفاده هو أن هشام جعيط ذكر أن كتب السيّر أشارت إلى أنه حدث صراع بين الملك و النبي في غار حراء . ثم زعم أن ذلك الصراع يُشبه إلى حد كبير صراع يعقوب مع الله ، كما تذكره التوراة ، فافتخر يعقوب بذلك و سُمي بإسرائيل[547] .

و أقول: إن زعمه هذا باطل، و فيه افتراء مُتعمد ، لأن الصراع المزعوم المتعلق بالنبي و جبريل ، لم يحدث ،و لا ذكرته الروايات التحديثية و لا التاريخية المعروفة ،و إنما نصت على أن الملك كان يضم النبي إليه بقوة ، حتى يبلغ منه الجهد ثم يرسله ، فعل به ذلك ثلاث مرات[548] . فواضح من ذلك أن الرجل يتعمد التحريف و الافتراء لغاية في نفسه ، و هذا عمل ليس من الموضوعية ،و لا من العلم في شيء .

و فيما يخص المقارنة التي أشار إليها الرجل ، فهي باطلة ، لأن حكاية الصراع المزعوم بين الملك جبريل و النبي محمد-عليه الصلاة و السلام- ، لم تحدث أصلا ، و من ثم فإن المقارنة لا تصح . علما بأن ما ذكرته التوراة الحالية عن الصراع بين الله و النبي يعقوب-عليه السلام- ، هو كذب على الله و رسوله يعقوب ، لأن التوراة

---

[545] ابن كثير : تفسير القرآن العظيم ، ج 4 ص: 316 .

[546] الألباني : صحيح السيرة ، ص: 208 . و محمد الغزالي : فقه السيرة ، ص: 117 و ما بعدها .

[547] هشام جعيط : الوحي و القرآن ص: 36 ، 39 .

[548] البخاري: الصحيح ، ج 1 ص: 7 . و مسلم : الصحيح ، ج 1 ص: 97 . و ابن كثير: تفسير ابن كثير ، ج 4 ص: 682 . و ابن هشام: مختصر سيرة ابن هشام ، دار النهضة ، الجزائر ، ص: 34 .

الحالية هي كتاب محرف مملوء بالأكاذيب و الأباطيل ،و من ثم لا يصح الاعتماد عليها في ذلك ،و هذا أمر سبق أن أشرنا إليه فيما تقدم من كتابنا هذا .

و حتى إذا افترضنا جدلا صحة ذلك الصراع المزعوم بأنه حدث في غار حراء ، فإن المقارنة لا تصح بين الروايتين ، لأمرين هامين: الأول هو أن الأولى المتعلقة بالصراع في غار حراء تمت بين مخلوقين ، و هي ممكنة عقلا ، بحكم أن محمدا –عليه الصلاة و السلام- صارع مخلوقا مثله لا يعرفه ، رأى أنه جاء ليعتدي عليه . و الثاني مفاده هو أن الرواية الثانية زعمت أن الصراع تم بين الخالق و المخلوق ، بين الله و نبيه يعقوب من جهة ،و هذا أمر مستحيل الحدوث عقلا ،و شرعا ، و واقعا من جهة أخرى . فالمقارنة إذن لا تصح بين الروايتين أصلا . و بذلك يتبين أن الرجل يتعمد الافتراء و التغليط ، و التحريف و إثارة الشبهات ، و الطعن في الإسلام لغاية في نفسه ، كما هو معروف عنه .

و الموقف السابع مفاده هو أن هشام جعيط زعم أن يصعب تصديق حادثة الإسراء ،و أن أبا بكر استعظمها على ما ذكره ابن إسحاق. و زعم أيضا أن حادثة المعراج هي اختلاق ، من دون أن يذكر أي دليل لتأييد زعمه[549] .

و أقول: إن زعمه هذا باطل جملة و تفصيلا ، لأنه لم يذكر دليلا شرعيا ، و لا تاريخيا ، و لا عقليا ، و لا علميا لتأييد ذلك الزعم . و هذا وحده كاف لرده ، لأن الزعم ليس دليلا ،و لا يعجز عنه أحد . و أما فيما يخص حادثتي الإسراء و المعراج ، فهما ثابتتان شرعا و تاريخا ، و ممكنتان عقلا و علما .

فأما شرعا فإن الله تعالى أثبت حادثتي الإسراء و المعراج في كتابه العزيز ، بدليل قوله تعالى : {سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ }-سورة الإسراء:1-. و أشار إلى المعراج في قوله سبحانه:(وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى عِندَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى عِندَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى إِذْ يَغْشَى السِّدْرَةَ مَا يَغْشَى مَا زَاغَ الْبَصَرُ وَمَا طَغَى لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى)سورة النجم: 16-17- . و أما من السنة النبوية ، فقد صحت الأحاديث في إثبات حادثتي الإسراء و المعراج ،و فصلتهما تفصيلا[550] .

و بذلك يتبين أن الرجل أنكر صريح القرآن عندما شكك في حادثة الإسراء ، و أنكر حادثة المعراج من دون أ] دليل من جهة ، و أنه نقض قوله السابق عندما قال : إن القرآن هو المصدر الوحيد الوثيق[551] . فالرجل ظاهر التناقض مع نفسه ،و حقيقة أمره أن لا يتبع القرآن ،ولا السنة ، و لا التاريخ ، و لا العقل ، ولا العلم ،و إنما يتبع أهواءه و ظنونه . فما وافقها فهو صحيح ، و ما خالفها ليس صحيحا !! . و هذا الموقف ليس من العقل ، و لا من الشرع ،و لا من العلم ، و لا من الموضوعية في شيء ،و إنما هو موقف أصحاب الأهواء .

---

[549] هشام جعيط : الوحي و القرآن ، ص: 29 ، 30 ، 31 ، 52 .

[550] أنظر مثلا: البخاري: الصحيح ، ج 5 ص: 52 . و الألباني: الصحيحة ، ج 2 ص: 448 .

[551] سبق توثيق ذلك .

و أما من الناحية التاريخية ، فإن حادثتي الإسراء و المعراج قد ثبتتا بالروايات الحديثية و التاريخية الصحيحة ، و قد جمع الحافظ ابن كثير طرقها ،و توسع فيها بإسهاب[552] .

و أما عقلا فإن حادثة الإسراء و المعراج ، هي و إن كانت مستحيلة في حق الإنسان العادي ، فإنها ممكنة في حق النبي الحق المُؤيد بالقدرة الإلهية ، فالله تعالى فعال لما يريد ،و على كل شيء قدير ، و بذلك تصبح حادثة الإسراء و المعراج في دائرة الإمكان العقلي و العملي في حق النبي . و للإيمان بحدوثها في الواقع لا بد من وجود الدليل الصحيح على حدوثها في الواقع ، من الكتاب ، أو السنة الصحيحة ، أو التاريخ الصحيح . و هذا كله توفر في حادثتي الإسراء و المعراج ، فهما حادثتنا صحيحتان ،و ما زعمه هشام جعيط لا يصح .

و أما من الناحية العلمية ، فإن التطور العلمي الحديث أثبت أمرين هامين جعلا حادثة الإسراء و المعراج ممكنة علميا: الأول هو تمكن الإنسان من الصعود إلى الفضاء خارج الكرة الأرضية . و الثاني هو اكتشاف أنواع متعددة من السرعة ، كالتي تقوم على البخار، و الفحم ، و البترول ، و الطاقة النووية ، و إذا ما استطاع الإنسان إن يقترب من سرعة الضوء المقدرة بنحو 300 ألف كلم/ثا ، فهذا يعني أنه يستطيع أن يصل إلى أعماق الفضاء بسرعة فائقة ، و في ظرف قصير جدا . فإذا كان هذا ممكن علميا و واقعيا في حق الإنسان ، فإن حادثة الإسراء و المعراج التي حدثت للرسول في ليلة بفعل القدرة الإلهية ، هي حادثة عادية و ممكنة علميا .

و أما ما ذكره الرجل حول موقف أبي بكر ، فالأمر ليس كما ذكره و صوّره هشام جعيط ، إنه مارس نوعا من التحريف و التغليط في توجيهه للحادثة ، فعل ذلك لتأييد زعمه و تشكيكه في حادثتي الإسراء و المعراج . لأن أبا بكر عندما أخبره الناس بما قاله النبي-عليه الصلاة و السلام- حول الإسراء ، قال لهم:(إِنَّكُمْ تَكْذِبُونَ عَلَيْهِ، فَقَالُوا بَلَى، هَا هُوَ ذَاكَ فِي الْمَسْجِدِ يُحَدِّثُ بِهِ النَّاسَ؛ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَاَللَّهِ لَئِنْ كَانَ قَالَهُ لَقَدْ صَدَقَ، فَمَا يُعْجِبُكُمْ مِنْ ذَلِكَ فَوَاَللَّهِ إنَّهُ لَيُخْبِرُنِي أَنَّ الْخَبَرَ لَيَأْتِيهِ (مِنْ اللَّهِ) مِنْ السَّمَاءِ إلى الْأَرْضِ فِي سَاعَةٍ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ فَأُصَدِّقُهُ، فَهَذَا أَبْعَدُ مِمَّا تَعْجَبُونَ مِنْهُ)[553] . فواضح من ذلك أن أبا بكر سأل الناس ليتأكد من الخبر ،و أنهم لا يكذبون على النبي ، فلما أكدوا له صدق ما ذكروه له، قال لهم: (إن كان قال فقد صدق) . ثم ذهب معهم إلى رسول الله ليُقيم عليهم الحجة بأن الرسول صادق فيما قاله ،و لم يُقيمها لنفسه ، فهو مُصدق له مُسبقا ،و هذا خلاف ما أراد أن يُوهمنا به هشام جعيط .

و أما الموقف الثامن فمفاده أن هشام جعيط زعم أن ((زيارة جبريل لمحمد في صفة رجل لا يمكن قبولها البتة، لأن المصادر تتناقض في ذلك ، و لأن هذا يتعارض مع القرآن في المنطق و الكلام))[554] .

و أقول: إن قوله هذا لا يصح و فيه كلام بلا علم ، و افتراء على القرآن و تكذيب له أيضا. لأنه أولا ليس صحيحا أن المصادر تناقضت في ذكرها لمجيء

---

[552] ابن كثير : تفسير القرآن العظيم ، ج 3 ص: 5 و ما بعدها . و البداية و النهاية ، ج 3 ص: 118 .

[553] أنظر مثلا: ابن هشام: سيرة ابن هشام، ج 1 ص: 455 . و ابن كثير: السيرة النبوية ، ج 2 ص: 103 .

[554] هشام جعيط : الوحي و القرآن ، ص: 80 .

جبريل إلى النبي في صفة رجل. و ذلك أن الحادثة صحت من الناحية التاريخية ، و لأن الخبر صح في ذلك و لم يتناقض[555]. لكن ذلك لا يمنع من وجود زيادات بين الروايات، و هي اختلافات ليست متناقضة ، و تندرج ضمن اختلاف التنوع لا اختلاف التناقض. علما بأن وجود التناقضات حول الحادثة الواحدة لا يعني أنها باطلة بالضرورة ، و إنما قد تعني أيضا أن الحادثة قد جمعت بين الروايات الصحيحة و المكذوبة ، و ما علينا إلا تحقيقها و تمحيصها لتمييز صحيحها من سقيمها . و بما أن خبر مجيء جبريل إلى النبي-عليه الصلاة و السلام- في هيئة رجل، قد صح بالروايات الصحيحة ، فإنه إذا وُجدت روايات أخرى تخالف ذلك ، فهي روايات مكذوبة ، أو أنها لم تُفهم فهما صحيحا ، ليُجمع بينها و بين الروايات الصحيحة .

و ثانيا ليس صحيحا أن إثبات مجيء جبريل إلى النبي في هيئة رجل يتعارض مع القرآن الكريم . فهذا زعم باطل ، و افتراء مُتعمد على القرآن و تكذيب له. لأن القرآن نفسه أشار إلى تمثل الملائكة في صورة بشر ،و هذا يعني أن خبر تمثل جبريل-عليه السلام- لرسول الله-عليه الصلاة و السلام- يتفق تماما مع القرآن،و لا يتناقض معه . و تفصيل ذلك هو أن القرآن الكريم ذكر أن جبريل تمثل لمريم في صورة بشر، و أن طائفة من الملائكة ذهبت إلى إبراهيم و لوط-عليهما السلام- في هيئة بشر ،و الشاهد على ذلك قوله تعالى : {ً فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَراً سَوِيّاً قَالَتْ إِنِّي أَعُوذُ بِالرَّحْمَن مِنكَ إِن كُنتَ تَقِيّاً قَالَ إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَاماً زَكِيّاً }-سورة مريم:17-19- ،و{ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ{24} إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَاماً قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ فَرَاغَ إِلَى أَهْلِهِ فَجَاء بِعِجْلٍ سَمِينٍ فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ قَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ فَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً قَالُوا لَا تَخَفْ وَبَشَّرُوهُ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ }-سورة الذاريات:24-28- ، {فَلَمَّا جَاء آلَ لُوطٍ الْمُرْسَلُونَ }-سورة الحجر:61- .

و ثالثا إن تمثل الملك في صفة بشر ليس مستحيلا عقلا ، و إنما هو ممكن ، لأن الملك مخلوق نوراني له خصائص و قدرات لا توجد في البشر ، و من ثم فإنه لا يُوجد أي مانع عقلي يمنع من إمكانية قدرة الملك على أن يتمثل في هيئة إنسان . و بما أن الأمر كذلك ، فإنه إذا ثبت بالشرع ، أو بالنقل الصحيح أن المَلَك تمثل في صورة إنسان للنبي فإنه يجب الإيمان بذلك ، و لا يصح إنكاره .

و أما من الناحية العلمية ، فالأمر ليس مستحيلا أيضا ، لأنه بعدما أمكن تحويل النور إلى مادة داخل المعامل المخبرية ، فقد أصبح تجسد الملائكة النورانيين في صورة مادية أمرا مقبولا علميا[556] .

و الموقف التاسع مفاده أن حسن حنفي زعم أن أول من اعتنق الإسلام هم العبيد و الفقراء ،و المساكين و المعذبون ، و المضطهدون، لأنهم وجدوا فيه الحرية و العدالة و المساواة، و أول من عداه هم أشراف مكة و أغنياؤها ، الذين كانوا

---

[555] البخاري : الصحيح ، ج 1 ص: 27 . و مسلم : الصحيح ، ج 1 ص: 39 .

[556] منصور حسب النبي : الإشارات القرآنية للسرعة العظمى و النسبية ، دار المعارف ، القاهرة ، 2002 ، ص: 103 .

يخشـون مـن الـدين الجديـد علـى مكاسـبهم. فالـدين ثـورة فـي صـالح الفقـراء و المُضطهدين[557] .

و أقول: إن قوله هذا لا يصح بالطريقة التي ذكره بها من جهة ، و فيه إغفال و تغليط ،و تحريف للدين و التاريخ من جهة أخرى .لأنه أولا إن الرجل استخدم التفسير الطبقي في تفسيره لاعتناق المسلمين الأوائل للإسلام ،و ه<ا تفسير لا يصح ،و فيه تحريف مُتعمد للشرع و التاريخ . لأن الإسلام ليس دينا طبقيا ،و إنما هو دين إلهي شامل جامع للدين و الدنيا معا ، جاء لكل الأجناس و الفئات من دون اختصاص بطبقة معينة من طبقات المجتمع ،و لا هو خاص بجنس من الأجناس البشرية ،و لا هو خاص بقبيلة من القبائل العربية . إنه دين الله تعالى إلى بني آدم كلهم ، لقوله سبحانه: {وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ }-سورة الأنبياء:107-،و {قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ لا إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ يُحْيِـي وَيُمِيتُ فَآمِنُواْ بِاللهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ }-سورة الأعراف:158-. فالإسلام جاء إلى الناس كلهم ليُخرجهم من الكفر إلى الإيمان ، و من الظلمات إلى النور، و من الشرك إلى التوحيد ، و من شريعة الأهواء و الشياطين إلى شريعة الله عز و جل . فالإسلام ثورة عامة ، و انقلاب شامل على كل الانحرافات و الضلالات ،و على كل أنواع الظلم و الطغيان ، ليُخلص البشر كلهم من عبادة أهوائهم و أنفسهم إلى عبادة ربهم و خالقهم وفق منهجه الرباني .

و ثانيا إن التاريخ شاهد أيضا على بطلان التفسير الطبقي الذي قال به حسن حنفي و أشار إليه . و ذلك لأن التاريخ الصحيح و المعروف شاهد على أن الأوائل الذين آمنوا بدين الإسلام لم يكونوا من فئة واحدة من الناس ، و إنما كانوا خليطا من مختلف الفئات الاجتماعية ، من حيث أعمارهم ، و مكانتهم ، و جنسهم . فآمن منهم الرجال و النساء ، و الصغار و الكبار ، و الأحرار و العبيد ، و العوام و الأعيان ، و الفقراء و الأغنياء ، نذكر منهم : خديجة ،و أبو بكر ، و علي ،و زيد بن حارثة ،و عثمان ،و طلحة ،و الزبير ،و سعد بن أبي وقاص ،و عبد الرحمن بن عوف ،و عمار بن ياسر ، و أبوه ، و أمه سمية ، و بلال ، و حمزة ، و عمر بن الخطاب ،و عبد الله بن عمر ،و غيرهم كثير[558] . و واضح من ذلك أن عدد العبيد و الفقراء و المساكين كان قليلا بالنظر إلى مجموع هؤلاء الذين أسلموا من جهة ، و بالمقارنة إلى العبيد و الفقراء و المساكين الذين لم يُسلموا من المجتمع القرشي خاصة و العربي عامة . و قد كان عددهم- أي الذين لم يُسلموا- كبيرا ، لأنه من المعروف أن الأصل في المجتمعات البشرية أن الفقراء و المساكين و المستضعفين هم غالبية المجتمع ،و أن الأغنياء و الأعيان هم قلة في مجتمعاتهم .

و في مقابل ذلك يمكن القول أيضا: إن عدد الذين أسلموا من الأغنياء و الأعيان ، و المتوسطي الحال لم يكن قليلا بالمقارنة إلى قلة عدد الأغنياء و الأعيان في المجتمع القرشي مقابل كثرة عدد العبيد و الفقراء و المساكين . و بذلك يتبن أن

---

[557] حسن حنفي : الدين و الثورة في مصر ، ج è ص:114 ، 219 ، 280 .

[558] اعتناق هؤلاء للإسلام ثابت لا يحتاج إلى توثيق .

الإسلام – في العهد المكي- آمن به قليل من الأغنياء و الأعيان ، و قليل من متوسطي الحال ، و قليل من العبيد و الفقراء و المساكين ، و كفر به كثير من الأغنياء و الأعيان ، و المتوسطي الحال ، و كثير من الفقراء و العبيد و المساكين . فأدى ذلك إلى تكوين جماعتين متباينتين: الأولى تمثل القلة المؤمنة ، جمعها الإيمان بدين الإسلام بصدق و إخلاص ، و لم تجمعها الطبقية و لا المصالح الدنيوية . و الثانية تمثل الكثرة الكافرة المشركة جمعها دين الجاهلية و العداء للإسلام ، و المصالح الطبقية و الدنيوية أيضا . و عندما انتصر الإسلام ، لم يُكوّن دولة الفقراء ،و لا دولة الأغنياء ،و لا دولة العرب ، و إنما كوّن دولة الإسلام و المسلمين في العهدين المدني و الراشدي . أقامها على أساس الإيمان و التقوى ، و العدل و الإخاء ،و العمل الصالح.

و أما الموقف العاشر فمفاده أن هشام جعيط زعم أن القرآن ((بذاته لم يكن مكتوبا بل هو أثر شفوي، و أراد لنفسه ذلك ، و عاب على اليهود أنهم يخطون الكتاب بأيديهم . و المفترض أن التوراة-الشريعة- أثر شفوي))[559] .

و أقول: إن قوله هذا زعم باطل جملة و تفصيلا ، مارس الرجل- من خلاله- التحريف و التغليط ،و الافتراء على القرآن و التاريخ معا . لأنه أولا ليس صحيحا أن القرآن لم يكن مكتوبا، فهذا زعم باطل لا دليل عليه ، و كان على الرجل أن يذكر دليله على زعمه . و من المعروف و الثابت تاريخيا أن الرسول-عليه الصلاة و السلام- كان حريصا على تدوين القرآن عند نزوله ،و كان له كُتاب كثيرون يُدونون له القرآن . و كان ينهي عن كتابة كلامه خوفا من أن يختلط بالقرآن الكريم ،و يقول: من كتب عني غير القرآن فليَمْحُه[560] . و قد كان للرسول-عليه الصلاة و السلام- كُتاب وحي منذ العهد المكي ،و كان الصحابة يتبادلون القرآن مكتوبا كما حدث في حادثة إسلام عمر بن الخطاب- رضي الله عنه- ، و عندما أراد رسول الله الهجرة إلى المدينة جمع القرآن المكتوب و أرسله مع بعض المسلمين من الأنصار[561] . و قد كان القرآن يُكتب بين يدي رسول الله ،و تُحفظ نُسخه الأصلية ، و منها كان المسلمون ينسخون مصاحفهم[562] ، و هي التي جُمع على أساسها القرآن زمن حلافة أبي بكر-رضي الله عنه-[563] . و كان النبي- عليه الصلاة و السلام – قد نهى المسلمين أن يُسافروا بالمصحف إلى أرض العدو[564].

و ثانيا ليس صحيحا أن القرآن أراد لنفسه أن يكون أثرا شفويا لا مكتوبا . فهذا زعم باطل، و تحريف للقرآن ، و افتراء عليه . لأن الصحيح هو أن القرآن هو الذي أراد لنفسه أن يكون مكتوبا بدليل الشواهد الآتية: أولها هو لو أن الله تعالى أراد لكتابه أن يظل شفويا بلا تدوين ، لما أقدم النبي-عليه الصلاة و السلام- على تدوينه حين نزوله . و من الثابت شرعا و تاريخا و عقلا أن الله تعالى لا يُمكن أن يُقر

---

[559] هشام جعيط : الوحي و القرآن ، ص: 45 .
[560] مسلم : الصحيح ، ج 8 ص: 229 . و محمد عجاج الخطيب: السنة قبل التدوين ، ص: 303 .
[561] ابن حجر : الإصابة في معرفة الصحابة ، ط1 ، دار الجيل ، بيروت ، 1412 ، ج 2 ص: 444 .
[562] البيهقي: السنن الكبرى ، ج 16 ص: 16 .
[563] البخاري: الصحيح ، ج 6 ص: 2669 .
[564] سيأتي توثيق ذلك قريبا .

رسوله خطأ . و بما أنه لم يعترض عليه في تدوينه للقرآن - كما اعترض عليه في بعض الحوادث – دل ذلك على أن تدوين القرآن تمّ بأمر الله تعالى منذ العهد المكي .

و الشاهد الثاني هو أن الله تعالى وصف القرآن بأنه كتاب في آيات كثيرة ، منها قوله سبحانه: {نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ التَّوْرَاةَ وَالإِنجِيل }-سورة آل عمران:3-،و { إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ لَّا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ }-سورة الواقعة:77-79-. و هذا يعني أن القرآن أراد لنفسه أن يكون كتابا لأن عبارة : كتاب ، تعني أنه مكتوب محسوس . كما أن عبارة : ((لا يمسه إلا المطهرون)) تعني أنه كتاب مكتوب ملموس ، لأن الكلام الشفوي المحفوظ لا يُمس .

و الشاهد الثالث هو قوله تعالى : {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ }-سورة الحجر:9- ، فالله تعالى تولى حفظ كتابه في هذه الحياة الدنيا بعدما أنزله إلينا . و الواقع يشهد على أن هذا الحفظ لا يمكن أن يتم بطريقة سليمة و كاملة مضمونة بحيث لا يضيع منه شيء ، إلا إذا تمّ الحفظ بواسطة حفظه شفويا و تدوينه في كتاب . لأن الحفظ الشفوي وحده لا يكفي ،و التدوين وحده لا يكفي أيضا ، و لا يكون حفظا كاملا سليما إلا بالحفظ الشفوي و التدوين الكتابي . و هذا هو الذي تمّ في الواقع ، فقد وصلنا القرآن بالتواتر المحفوظ و المكتوب و المُسند. و بذلك تحقق وعد الله بحفظه لكتابه، و أنه سبحانه أراد لكتابه أن يُحفظ شفويا و كتابا .

و ثالثا أنه ليس صحيحا ما زعمه الرجل من أن القرآن عاب على اليهود كتابتهم للتوراة ، التي هي من المفترض أنها أثر شفوي . فهذا افتراء على القرآن ، و تحريف له ، لأن الصحيح هو أن التوراة الحقيقية نزلت مكتوبة ،و كانت عند اليهود مكتوبة قبل تحريفها و ضياعها ،و أنها لم تكن أثرا شفويا عند نزولها . بدليل قوله تعالى : {وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الأَلْوَاحِ مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْعِظَةً وَتَفْصِيلاً لِّكُلِّ شَيْءٍ فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُواْ بِأَحْسَنِهَا سَأُرِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ }-سورة الأعراف:145- ، و {صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى }-سورة الأعلى:19- ، و {الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوباً عِندَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ }-سورة الأعراف:157-. فواضح من ذلك أن التوراة ليست أثرا شفويا ،و لا كانت كذلك ، و إنما نزلت مكتوبة، و هذا خلاف ما أراد أن يُوهمنا به هشام جعيط ، الذي تبين أنه مُحرّف تعمد تحريف القرآن و الافتراء عليه !! .

و أما الآية التي اعتمد عليها الرجل لتأييد زعمه ، فهو قد حرّفها أيضا ،و أخرجها عن سياقها ، وجهها خلاف وجهتها. وهي قوله تعالى : {فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَـذَا مِنْ عِندِ اللهِ لِيَشْتَرُواْ بِهِ ثَمَناً قَلِيلاً فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُمْ مِّمَّا يَكْسِبُونَ }-سورة البقرة:79 - . فواضح من هذه الآية أنها لا تتعلق بالتوراة الحقيقية التي نزلت مكتوبة ،و كانت عندهم مكتوبة، و قد حرّفوها ، لقوله تعالى : {أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُواْ لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلاَمَ اللهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِن بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ }-سورة البقرة:75- . وأما الكتاب الذي أشارت إليه الآية السابقة ، و عاب الله عليهم كتابته ،و توعّدهم بالويل لكتابتهم أياه ،

فهو كتاب اختلقوه من عند أنفسهم ،و كتبوه بأيديهم ،و جعلوه كتابا موازيا للتوراة الأصلية التي نزلت مكتوبة . فالقرآن الكريم ميّز بين كتابين كانا عند اليهود: كتاب نزل مكتوباً هو التوراة الأصلية ،و هي التي حرّفها اليهود. و كتاب مُختلق ليس من عند الله ، و إنما اليهود هم الذين اختلقوه و قالوا: أنه من عند الله .

و بذلك يتبين أن ما زعمه هشام جعيط باطل جملة و تفصيلا ، و أنه مُحرّف مُغالط مُعاند لا يتورّع من تعمد التحريف و الافتراء ،و التلاعب و التدليس لغايات في نفسه .

و الموقف الحادي عشر مفاده أن الكاتب المصري عبد الكريم خليل زعم أن النبي-عليه الصلاة و السلام- لم ير مُصحفا في حياته[565] .

و قوله هذا زعم باطل ،و كان عليه أن يُوثقه لو كان موضوعيا ليُوثق زعمه ،و ليُمكننا من العودة إلى مصدر الخبر للتأكد منه . لكنه لم يفعل ذلك ، و هذا يكفي لرد زعمه ، لأن الزعم ليس حجة ،و لا يعجز عنه أحد . و الشواهد الآتية تُبطل زعمه : أولها يتمثل في أن كثيرا من الصحابة تخصصوا في حفظ القرآن و مُدارسته زمن النبي –عليه الصلاة و السلام – عُرفوا بالقراء[566] . و هذه العملية تتطلب كتابة القرآن في مصاحف لتسهيل عملية حفظه و مدارسته .

و الشاهد الثاني مفاده هو أن الصحابة كانوا يتعاونون في كتابة مصاحفهم ومن رسول الله ، فكان إذا أراد أحدهم مُصحفا تعاونوا في كتابته له من صحف القرآن المدونة،و قد سبق بيانه و توثيقه .

و الشاهد الثالث مفاده هو أن النبي-عليه الصلاة و السلام – كان قد نهى عن السفر بالمصحف إلى أرض العدو. و قد سأله أحد الصحابة مُصحفا كان عنده فأعطاه له[567] . فهذا شاهد قاطع دامغ على أن القرآن كان مكتوبا في مصاحف .

و الشاهد الرابع مفاده هو أن الخليفة أبا بكر الصديق –رضي الله عنه- عندما جمع صحف القرآن الكريم ألأصلية و دونها في المصحف الإمام لم ينسخ منه نُسخا ليوزعها على المسلمين في دولته ، و لا أمر بحرق ما عندهم من المصاحف و تعويضها بنُسخ من المصحف الإمام الذي جمعه . و هذا دليل دامغ على أن القرآن كان واحدا عند المسلمين ، و أن المصاحف كانت منتشرة بكثرة زمن العهد النبوي المدني و بداية الراشدي .

و بذلك يتضح أن ما زعمه الرجل لا يصح ، و أنه مُخالف للشواهد التاريخية التي ذكرناها .و أن هذا الرجل تكلم بلا علم ، أو أنه تعمد ذكر ذلك الزعم لغايات في نفسه .

و الموقف الثاني عشر مفاده أن هشام جعيط انتقد الخليفة أبا بكر الصديق في جمعه للقرآن في مدونة واحدة ، فزعم أنه لم يهتم بنشرها و تعميمها. و لم يكن

---

[565] عبد الكريم خليل : النص المُؤسس و مجتمعه ، القسم : 1، 2 ، ط 2 ، دار مصر المحروسة ، القاهرة ، 2002 ، ص: 9 و ما بعدها .

[566] البخاري: الصحيح ، ج 6 ص: 2669 .

[567] الطبراني : المعجم الكبير ، ج 9 ص: 61 . و الهيثمي : مجمع الزوائد ، ج 9 ص: 619 . و ابن حجر : فتح الباري ، ج 6 ص: 133 . و الألباني: الصحيحة ، ج 1 ص: 69 .

القصد ((إطلاقا عملا حكوميا يرمي إلى تزويد أمة قيد التوسع بقانونها الموحد ، أو بمرجعيتها المكتوبة))[568] .

و أقول: إن انتقاده هذا لا يصح ، لأنه في غير محله ، و لأنه انتقاد مسموم يرمي إلى الطعن في الصحابة و الدولة الراشدة ، و التشكيك في القرآن بطريقة ظاهرها الحرص على مصلحة الأمة ،و باطنها الدس و المكر ،و الطعن في الدين و الصحابة . و تفصيل ذلك فيما يأتي:

أولا إن انتقاده غير صحيح لأنه لم يكن في محله ، ومن ثم فهو مردود عليه ، لأن السبب الذي جعل الخليفة أبا بكر يجمع القرآن لا يتطلب ما ذكره جعيط في انتقاده لأبي بكر من أنه فرّط في أعمال كان عليه أن يقوم بها تجاه الأمة . و السبب لجمعه للقرآن هو أنه لما كثُر القتل في القراء في موقعة اليمامة تخوّف عمر بن الخطاب- رضي الله عنه- من أن استمرار القتل في هؤلاء قد يُؤدي إلى ضياع بعض القرآن. فأتصل بالخليفة أبي بكر و قال له: ((إن القتل قد استحر بقراء القرآن ،و إنني أخشى أن يستحر القتل بالقراء في المواطن فيذهب كثير من القرآن ،و إني أرى أن تأمر بجمع القرآن)) . فمزال عمر بأبي بكر حتى أقنعه بوجهة نظره ، فاتصل أبو بكر بكاتب الوحي زيد بن ثابت و أخبره بالأمر، فلما اقتنع كلّفه أبو بكر بجمع القرآن الكريم ، فقام بالمهمة على أكمل وجه[569] .

فواضح من ذلك أن السبب في جمع القرآن هو التخوّف من أن يضيع بعض القرآن لو استمر القتل في القراء ، و ليس السبب هو اختلاف الأمة حول القرآن . و هذا يعني أن القرآن كان واحدا عند جميع المسلمين ،و أن المصحف الذي جمعه أبو بكر لا يختلف أبدا عن المصاحف الأخرى التي عندهم . و لهذا لم يقم أبو بكر بنسخ نُسخ من المصحف الإمام –الذي جمعه- و توزيعها على المسلمين . و بذلك تسقط انتقادات الرجل كلها، لأن عمل أبي بكر كان خطوة احترازية خوفا من أن يضيع شيء من القرآن، و لم يكن عملا لجمع الأمة على مُصحف واحد بسبب اختلافها حوله، فهذا لم يحدث لأن المصحف كان واحدا،و لم يحدث حوله أي خلاف .

و ثانيا إن ما قام به الخليفة أبو بكر الصديق في جمعه للقرآن ، كان عملا حكوميا قامت به دولة الإسلام و المسلمين بقيادة خليفة المسلمين ، كان القصد منه ليس ((تزويد أمة قيد التوسع بقانونها الموحد ، أو بمرجعيتها المكتوبة)) على حد زعم هشام جعيط . و إنما كان القصد منه القيام بخطوة احترازية استباقية للحفاظ على القرآن الكريم من أن يضيع منه شيء ، و الحفاظ أيضا على وحدة الأمة بالحفاظ على كتابها الإلهي ،و الحفاظ عليها من أن تختلف حوله ، كما حدث لأهل الكتاب من قبل . و لم يكن قصده من ذلك الجمع تزويد الأمة بكتابها كما زعم جعيط ، لأنها لم تفتقده ،و لا اختلفت حوله .

و يبدو أن هذا الرجل عندما لم يُعجبه ما قام به أبو بكر و عمر و زيد بن ثابت بجمعهم للقرآن، و موافقة الصحابة لهم و إجماعهم على ذلك. انتقد أبا بكر فيما قام

---

[568] هشام جعيط : الفتنة ، ص: 116 .

[569] البخاري: الصحيح ، ج 6 ص: 2669 .

به ، و اختلق ذلك الوهم الذي تصوّره ، لعله يتمكن إلى الطعن في أبي بكر و دولته ،و التشكيك في القرآن الكريم ، بدعوى أن أبا بكر لم يُعمم المصحف الذي جمعه على الناس و تركهم بلا مصحف موحد . و هذا يعني-حسب زعمه- أنه لم يكن لدى المسلمين مصحف واحد يجمعهم . و هذا كله افتراء و تغليط خطط له جعيط مُسبقا ليصل إليه من انتقاده المسموم لما قام به أبو بكر الصديق .

و في ختام هذا المبحث يتضح أن ما أثاره بعض أدعياء العقلانية من أباطيل و انتقادات تتعلق بالسيرة النبوية لم يصح منها شيء ،و ما هي إلا مُفتريات و شُبهات تعلق بها هؤلاء للطعن في السيرة النبوية عامة و التشكيك في بعض حوادثها خاصة ، و تحقيق غايات مذهبية خططوا لها سلفا .

ثانيا: أباطيل تتعلق بالحديث النبوي الشريف:

يتضمن هذا المبحث طائفة من الأباطيل و الشبهات تتعلق بالحديث النبوي الشريف، أثارها بعض أدعياء العقلانية للطعن في السنة النبوية ،و نشر أفكارهم و مفترياتهم الهدامة . سنذكرها من خلال المواقف الآتية :

أولها يتمثل في أن حسن حنفي قسّم السنة النبوية إلى سنة العادة ، و سنة العبادة ، فرّق بينهما بدعوى أن سنة العادة تمثل استمرارا لعادات العرب قبل الإسلام ، منها ((إطالة اللحى ، أو من أجل التمايز مع الطوائف الأخرى ، مثل خضاب الكفار، اللحية و السواد))[570] .

و أقول: هذا تقسيم لا يصح ، لأنه تقسيم غير شرعي ، و كان على الرجل أن يذكر دليله فيما ذهب إليه . و أما لماذا غير شرعي ؟ ، فلأن الله تعالى أمرنا بإتباع سنة رسوله مُطلقا ،و لم يُميز بين السنة المتعلقة بالعبادات ،و السنة المتعلقة بالعادات على حسب زعم حسن حنفي. وإنما قال لنا: { وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ }-سورة الحشر:7-. و عليه فإن كل ما أمرنا به و نهانا عنه النبي-عليه الصلاة و السلام- فهو من العبادة مُطالبون بالأخذ به ، منه إعفاء اللحية .

و حتى إذا كان الإسلام قد أقر بعض عادات العرب و تقاليدهم قبل الإسلام ، فأنه اقرها لأنها كانت عادات و أخلاق حسنة ، تعود أصولها إلى الفطرة السليمة الأولى، وإلى بقايا دعوات الأنبياء السابقين . لذا قال الرسول-عليه الصلاة و السلام- : ((إنما بُعثتُ لأتمم مكارم الأخلاق))[571] . و عندما يأمر أو يٌقر الرسول بعض تلك العادات – و هي قليلة- فإنها تصبح من الأوامر الشرعية مباشرة ،و تخرج من دائرة العادات و التقاليد العربية القديمة ، و لا يصح نسبتها إليها ، لأنها أصبحت جزءا لا يتجزأ من الإسلام . و عليه فإن ما ذهب إليه الرجل لا يصح .

و الموقف الثاني مفاده هو أن الباحث اليساري الماليزي قاسم أحمد[572] زعم أن الحديث النبوي قد تمّ جمعه في أتون الصراع السياسي . فأخذ من الحديث ما يتفق مع أهل السنة الذين هم في السلطة ،و أُستبعدت أحاديث الفرق الأخرى المُخالفة لهم . و وُضعت أحاديث تُؤيد أهل السنة ، و تطعن في الفرق الأخرى . فقامت الفرق

---

[570] حسن حنفي : من النقل إلى الإبداع ، مج 1 ، ج 1 ص: 183 .

[571] سبق توثيقه .

[572] ننقل قوله نقلا عن حسن حنفي الذي أورده في كتابه : حوار الأجيال .

الأخرى بوضع أحاديث لصالحها في أتون ذلك الصراع . لذا زعم الرجل أنه يجب إسقاط الحديث كمصدر للتشريع ،و العودة إلى القرآن وحده . و زعم أيضا أنه نقد الحديث دفاعا عن القرآن ،و تركاً للظن من أجل اليقين ،و إطلاقاً للعقل الإسلامي من عقاله ليدخل رحابة الاجتهاد[573] .

و أقول: إن قوله هذا عير صحيح في معظمه، و فيه مبالغات و تحريفات ، و مُغالطات و افتراءات على الشرع و التاريخ معا . لأنه أولا ليس صحيحا أن جمع الحديث و تدوينه ليس له سند شرعي ، فهذا افتراء على الشرع و رد له . لأن تدوين السنة هو مطلب شرعي ، و ضرورة شرعية و عملية . بدليل الشواهد الآتية: أولها هو أن الله تعالى أمرنا بإتباع السنة و أوجبها علينا ، و جعل طاعة رسوله هي من طاعة الله ،و توعّد من خالف سنة رسوله بالخسران المُبين ،و بشّر من أطاعه و اتبع سنته بالفوز العظيم . و شرع لنا عبادات كثيرة جعلها مرتبطة بالسنة النبوية ارتباطا وثيقا ، كتفاصيل الصلاة ، و مقادير الزكاة . و بما أن الأمر كذلك ، و أن دين الإسلام هو دين الله تعالى ،و أن رسوله هو النبي الخاتم ،و أن الله تعالى لا يقبل دينا إلا الإسلام ، فإن هذا كله يستلزم بالضرورة بقاء السنة النبوية مع بقاء القرآن الكريم. و هذا لا يتم إلا بجمعها و تدوينها ، و عدم القيام بذلك يعني ضياعها ،و من ثم نقصان دين الإسلام ،و ذهاب أمور كثيرة منه . و بما أن الله تعالى تكفل بحفظ دينه ،و جَعَله حجة على البشر إلى يوم القيامة ، فإن هذا يستلزم ضرورة تدوين السنة النبوية ، و أنها ستبقى محفوظة إلى يوم القيامة .

و الشاهد الثاني مفاده هو أن النبي-عليه الصلاة و السلام- الذي نهى أصحابه عن تدوين أحاديثه ، إلا القرآن الكريم للحفاظ عليه ،و الاهتمام به ،و لكي لا يختلط بالحديث ، فإنه هو نفسه سمح لبعض أصحابه بتدوين أحاديثه ، كعبد الله بن عمرو بن العاص صاحب الصحيفة الصادقة ، و جابر بن عبد الله الأنصاري صاحب صحيفة جابر[574] . و هذا دليل دامغ على أن تدوين السنة هو مطلب شرعي ،و إنما حدث تأخيره في بسبب ما ذكرناه . فالرسول لم يُحرم و لا منع تدوين السنة مُطلقا ، و إنما نهى نهيا ظرفيا لسبب موضوعي جدير بذلك من جهة ، كما أن شروع الصحابة في تدوين السنة زمن النبي هو دليل دامغ على إدراكهم لأهمية تدوينها ،و على حاجتهم الماسة إلى ذلك .

و الشاهد الثالث مفاده هو أن دين الإسلام قد اكتمل بوفاة النبي –عليه الصلاة و السلام - ، فكان مصدره الأول مدونا محفوظا ، و هو القرآن الكريم ، و كان مصدره الثاني معروفا مُطبقا ، و محفوظا لدي الصحابة و هو السنة النبوية الشريفة . لكن انقضاء جيل الصحابة و التابعين يجعل اكتمال الدين في خطر، لأن قسما هاما من الحديث النبوي سيضيع بذهابهم . و لبقاء الدين كاملا ،و لأنه يجب أن يبقى كاملا ، فقد أصبح من الضروري جمع السنة النبوية و تدوينها.

و الشاهد الأخير- الرابع- يتمثل في الضرورة العملية ،و الحاجة المُلحة إلى السنة النبوية . و ذلك أن المجتمع الإسلامي- في العهد الراشدي و ما بعده – زادت

---

[573] حسن حنفي : حوار الأجيال ، ص: 516 .
[574] محمد عجاج الخطيب : السنة قبل التدوين ، ص: 289 و ما بعدها .

حاجته إلى السنة النبوية من جهة ، و أن انتشار الكذب على النبي زمن الفتنة الكبرى و ما بعدها، أخلط الأمر على المسلمين ،و أصبح ذلك يُمثل خطرا على الحديث النبوي الصحيح من جهة أخرى . و عليه فأنه أصبح من الضروري تدوين السنة النبوية و تنقيتها للحفاظ عليها .

و ثانيا إن الرجل بالغ في تضخيم تأثير دور العامل السياسي في مضمون السنة النبوية . فاتخذه مُبررا لرفض السنة النبوية كلها ، و هذا لا يصح ، لأنه بالغ في تضخيم ذلك العامل إلى حد التطرف و تحميله ما لا يحتمل . علما بأن السنة النبوية مجالاتها واسعة ،و لا يُمثل الجانب السياسي منها إلا جانبا من جوانبها الكثيرة . منها ما يتعلق بالأنبياء و دعواتهم و أقوامهم ، و منها جانب العبادات و الشعائر المعروفة ، و منها ما يتعلق بالمعاملات الاقتصادية ، و منها الجانب الأخلاقي و الفضائل و الرقائق ، و منها ما يتعلق بالمفاهيم و التصورات الكونية[575] .

و بما أن الأمر كذلك فإن السنة النبوية كانت مُنتشرة بين المسلمين و محفوظة عند الصحابة و تلامذتهم . و قد دوّن هؤلاء كثيرا من السنة النبوية في كراريس، و مدونات و صحف شخصية ، و صلنا بعضها كالصحيفة الصادقة ، و صحيفة جابر ، و صحيفة هام بن مُنبه تلميذ الصحابي أبي هريرة[576] –رضي الله عنه- .

و معنى ذلك أن السنة النبوية كانت معروفة و منتشرة بين المسلمين عامة و أهل العلم خاصة ، فلما حدثت الفتنة الكبرى ، و انقسم المسلمون إلى طوائف متناحرة سياسيا و مذهبيا ، ظهر دور العاملين السياسي و المذهبي في اختلاق الروايات الحديثية المكذوبة على رسول الله[577] . فهذان العاملان ظهرا مُتأخرين ،و كانا مسبوقين بانتشار السنة النبوية و تخصص العلماء فيها ،و حفظهم لها . و قد تمكن أهل الحديث من التصدي للكذابين و مروياتهم المكذوبة بثلاث وسائل أساسية : الأولى هي معرفتهم السابقة بالسنة النبوية ، و هذا سهل لهم تمييز كثير من صحيح السنة النبوية من سقيمها .و الوسيلة الثانية هي تصديهم للكذابين و مروياتهم و مقاومتهم عمليا ، فقد تتبعوهم و فضحوهم و كشفوهم للناس . و الثالثة هي استخدام النقد و التحقيق العلميين ، و ذلك بوضع منهج علمي لتمييز صحيح الراويات من سقيمها إسنادا و متنا[578] .

فالعامل السياسي جاء مُتأخرا، و لم يُؤد إلى ضياع السنة النبوية ،و لا تمكن من شراء ذمم أهل الحديث كما زعم قاسم أحمد . و الغالب عليهم الصلاح و الاستقامة ،و التفرغ لجمع السنة النبوية و الحرص على البعد عن السلطان[579] . و الشاهد على ذلك أيضا أنهم رووا أحاديث ليست في صالح الخلفاء الأمويين و لا العباسيين ، منها: (الخلافة بعدي ثلاثون ثم ملك بعد ذلك)[580] ، و(لا طاعة لمخلوق في

---

[575] أنظر مثلا : أبواب كتاب الصحيح للبخاري .

[576] محمد عجاج الخطيب : المرجع السابق ، ص: 289 و ما بعدها .

[577] نفس المرجع ، ص: 195 و ما بعدها .

[578] للتوسع فيما ذكرناه أنظر : محمد عجاج الخطيب : نفس المرجع . و خالد كبير علال : مدرسة الكذابين في رواية التاريخ الإسلامي و تدوينه

[579] أنظر مثلا : عجاج الخطيب : نفس المرجع . و عمر سليمان الأشقر : تاريخ الفقه الإسلامي .

[580] الألباني: صحيح الجامع الصغير ، ص: 315 .

معصية الخالق)[581] ،و(أول من يُغير سنتي رجل من بني أمية)[582] . علما بأن أهل الحديث رووا و جمعوا و حققوا الروايات الحديثية على اختلاف موضوعاتها ، سواء كانت في صالح السياسيين أو كانت ضدهم . فأهل الحديث كانوا أصحاب غاية و منهج ، فتفرّغوا لعملهم ،و تفانوا فيه ،و ضربوا أمثلة رائعة في الجد و الإخلاص[583] . لكن قاسم أحمد هو المُبالغ و المُغالط ، فضخم دور العامل السياسي و نسف به السنة النبوية كلها ظلما و عدوانا من جهة . و اتهم أهل الحديث بالعمالة للسلطان زورا و بهتانا من جهة ثانية . و أغفل جهود أهل الحديث في حفظ السنة النبوية ،و التصدي للكذابين، و ممارستهم للتحقيق العلمي بنقدهم للمرويات من جهة ثالثة .

و ثالثا إن الرجل اتهم أهل السنة بأنهم أول من بدأ في اختلاق الأحاديث لخدمة أهدافهم المذهبية و السياسية ، ثم تبعتهم الطوائف الأخرى . و هذا اتهام باطل مُخالف للحقائق التاريخية مُخالفة صريحة و صارخة و لا أدري هل أخطأ في ذلك، أو أنه تعمد قوله لغايات في نفسه ؟ . لأن الثابت تاريخيا أن الكذب على النبي و الصحابة ظهر جليا قبيل الفتنة الكبرى و ما بعدها ، على يد الشيعة السبئية و أمثالهم من طلاب الدنيا ، ثم انتشر الكذب بين مخُتلف الطوائف . لكنه كان أكثر انتشارا بين الشيعة الرافضة و الزنادقة[584] . فنهض علماء أهل السنة و تصدوا للكذابين –على اختلاف طوائفهم- دفاعا عن السنة النبوية .

و أما دعوته إلى إسقاط السنة النبوية كمصدر للتشريع ،و العودة إلى القرآن وحده ، فهي دعوة باطلة، و مُتناقضة مع القرآن نفسه . فهي باطلة لأنها مُخالفة للشرع و ضرورياته، لأن السنة النبوية نصّ عليها القرآن الكريم و أمر بها ،و أوجب الأخذ بها ،و جعلها المصدر الثاني في التشريع ،و أكد على أن طاعة الرسول هي من طاعة الله . و هذا أمر سبق أن بيناه و وثقناه فلا نعيده هنا .

و أما تناقضها مع القرآن ، فهو واضح أيضا، لأن الرجل أنكر السنة النبوية ، و دعا إلى إسقاطها و الاكتفاء بالقرآن وحده . و هذا تناقض صارخ مع القرآن نفسه ، لأن من يُؤمن بالقرآن حق الإيمان فإنه بالضرورة يُؤمن بوجود السنة النبوية ، و وجوب إتباعها ، و أنها هي المصدر الثاني بعد القرآن الكريم . و من ينكر هذا فهو في الحقيقة مُكذب للقرآن ، و مُتناقض معه و مع نفسه ، بل إنه لا يُؤمن بالقرآن حق الإيمان ، فهو إما أنه جاهل ، أو أنه مريض مِشكاك ، أو أنه منافق . و أما الذي يُؤمن بالقرآن حق الإيمان فلا يمكن أن يصدر منه ذلك .

و أما زعم الرجل بأنه نقد الحديث دفاعا عن القرآن ، فهذا تغليط و تدليس ، و تحريف للقرآن و افتراء عليه ، لأن الذي يُدافع عن القرآن حقائقه و أوامره و ضرورياته ، يحب عليه أن يلتزم بأوامره و نواهيه . فالرجل في الحقيقة لم يُدافع

---

[581] نفس المرجع، ج 4 ص: 55 .

[582] الألباني: الصحيحة ، ج 4 ص: 248 .

[583] الأمثلة على ذلك كثيرة جدا ، أنظر مثلا : عجاج الخطيب : المرجع السابق .

[584] للوقوف على ذلك أنظر مثلا : عجاج الخطيب : نفس المرجع . و خالد كبير علال : بحوث حول الخلافة و الفتنة ، ط 1 ، دار كنوز الحكمة ، الجزائر ، 2009 . و مدرسة الكذابين في رواية التاريخ الإسلامي و تدوينه .

عن القرآن ،و إنما كذّبه و أنكر حقائقه من جهة ، و دافع عن هواه و مذهبيته و مصالحه من جهة أخرى .

علما بأن الأخذ بالسنة النبوية لا يتنافى مع اليقين ،و إتباعها لا يعني الظن و الاحتمال . لأن السنة النبوية درجات من حيث الصحة و القوة ، فمنها المتواتر الذي لاشك فيه ، و منها الصحيح الذي قامت الأدلة الشرعية و التاريخية و العقلية على صحته ، و منها الظني ، و منها الضعيف ، و منها المكذوب المُختلق[585] .

و أما حكاية الاجتهاد التي تذرّع بها الرجل ، فهي كلمة حق أُريد بها باطل ، لأن الاجتهاد مشروع بالقرآن و السنة ، و قد مارسه الصحابة و التابعون و من جاء بعدهم قبل انتشار التقليد المذهبي و غلق باب الاجتهاد[586] . و بفضل الاجتهاد أبدع أهل الحديث منهجهم النقدي في نقد و تحقيق الروايات الحديثية و التاريخية . و عليه فإن إتباع السنة النبوية الصحيحة لا يمنع الاجتهاد ، و لا يُعطل العقل ،و ليس من الاجتهاد إنكار السنة النبوية الصحيحة . و بذلك تسقط شبهات و مزاعم الرجل التي أثارها حول السنة النبوية .

و أما الموقف الثالث فيتعلق بشروط صحة الحديث، و مفاده أن حسن حنفي ذكر أن شروط الحديث الصحيح هي: اتصال الإسناد ، و عدالة الراوي ، و اتفاق المتن مع المعقول ، و اتفاقه مع حديث آخر[587] .

و أقول: إن الرجل تصرّف في شروط صحة الحديث،و لم يذكرها كما وضعها علماء مُصطلح الحديث ، فزاد فيها و أنقص مكنها ، و تصرّف في بعضها . و بيان ذلك هو أن شروط صحة الحديث في علم الجرح و التعديل هي خمسة ، تتمثل في: 1- اتصال الإسناد ، 2- عدالة الراوي ، 3- ضبط الراوي ، 4- خلو الحديث من الشذوذ ، 5- خلو الحديث من العلة[588] .

و واضح من ذلك أن الرجل أسقط شرط ضبط الراوي من شروطه التي ذكرها هو ، و أدخل فيها اتفاق الحديث مع حديث آخر ، و هذا ليس شرطا من شروط صحة الحديث الخمسة التي ذكرناها.

و يُلاحظ عليه أيضا أنه أغفل شرطي خلو الحديث من العلة و الشذوذ ، فلم يذكرهما من بين شروطه الأربعة التي ذكرها هو في كتابه حوار الأجيال . و ربما يُقال: إنه أشار إليهما بالتضمن ضمن شرطه الرابع: اتفاق المتن مع المعقول . فنقول: إذا أخذنا بذلك ، ففيه بعض الصواب ، لكنه مع ذلك فهو تصرف لا يليق ، لأنه لا يُعبر عن المعنى الحقيقي و الدقيق الذي يُريده نُقاد الحديث من شرطي: خلو الحديث من الشذوذ ،و خلوه من العلة . فالشاذ عندهم هو الحديث الذي يرويه الثقة و يُخالف به من هو أرجح منه حفظا و عددا . و الحديث المُعلل هو الحديث الذي أُطلع

---

[585] عن ذلك أنظر مثلا : ابن الصلاح : مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث ، ص: 9 و ما بعدها . و محمد عجاج الخطيب : السنة قبل التدوين ، ص: 239 و ما بعدها . و محمود الطحان : تيسير مصطلح الحديث ، ص: 18 و ما بعدها .

[586] أنظر : عمر سليمان الأشقر : تاريخ الفقه الإسلامي ، ص: 109 ، 140 و ما بعدها .

[587] حسن حنفي : حوار الأجيال ، ص: 356 .

[588] محمود الطحان : المرجع السابق ، ص: 34 .

فيه على علة تقدح في صحته مع أن ظاهره السلامة ،و هي تقع في الإسناد أكثر مما تقع في المتن[589] .

و أما الموقف الرابع فيتعلق بأحاديث فضل قريش و تقدمها على غيرها . و مفاده أن حامد أبا زيد انتقد الأحاديث المروية في فضل قريش و استبعدها ،و يرى أن ((الحديث عن الفضل المُطلق لقريش أو لغيرها يُعارض المبادئ الإسلامية كلية ،و المنصوص عليها في القرآن الكريم و السنة المتواترة ، منها: { إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ }-سورة الحجرات:13- ، و (لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى)[590] . و بناء على ذلك فإن الرجل ذكر طائفة من الأحاديث المتعلقة بفضل قريش و حكم عليها بالوضع . منها الأحاديث التي تتعلق بالخلافة ، و يرى أنها أحاديث وُضعت مُتأخرة ، بدليل أن أحدا من الصحابة لم يستشهد بها في حادثة سقيفة بني ساعدة . و لو كانت معروفة كلها أو بعضها على الأقل ، لكان من السهل حصر الخلاف بين قريش و الأنصار . ثم أشار إلى أن حديث الإمامة في قريش أورده الأشعري في مقالاته ، و أن أبا بكر احتج به على الأنصار . لكن الرجل ردّ هذا الخبر بدعوى أن ذلك لم يرد عند الطبري ، الأمر الذي يكشف عن ((البُعد الإيديولوجي الذي وُضعت هذه الأقوال لمساندته))[591] .

و أقول: أولا لا شك أن دين الإسلام سوى بين المسلمين، و أن أكرمهم عند الله أتقاهم. و القرآن الكريم قد حسم أمر الإمامة حسما ، فلم يجعلها محصورة في أسرة، و لا في بيت ، ولا في عائلة، و لا في قبيلة ، و إنما جعلها شورى بين المسلمين تتم بالتشاور، و التراضي ، و الاختيار الحر ، و كل ذلك مُتضمن و مأخوذ من قوله تعالى : {وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ }-سورة الشورى:38-،و {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ }-سورة النساء:59-، { وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُوْلِي الأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ }-سورة النساء: 83- . و مأخوذ أيضا من تصرف الرسول-عليه الصلاة و السلام- الذي توفي و لم يُوص لأحد بالخلافة من بعده .

و أما ما حدث في سقيفة بني ساعدة حول الخلافة بعد وفاة النبي-عليه الصلاة و السلام- فهو دليل دامغ على صحة ما ذكرناه ، بدليل الشاهديّن الآتيين: الأول مفاده أن اختلاف الصحابة حول من يتولى الخلافة ، هو دليل قاطع و دامغ على أن النبي-عليه الصلاة و السلام- لم يُوص بالخلافة لأحد من بعد ، فلو أوصى ما اختلف الصحابة حول من يتولاها . و عدم التوصية من رسول الله هو تطبيق عملي لما نصّ عليه القرآن الكريم ، من أن الخلافة شورى بين المسلمين .

و الشاهد الثاني مفاده هو أن اختلاف الصحابة كان حول من يتولى الخلافة منهم ،و لم يكن حول: هل الخلافة شورى بين المسلمين ، أم هي بالوصية ، أم هي بالتوريث ؟ . فهم كانوا متفقين على أن الخلافة شورى بينهم ،و لهذا هم لم يختلفوا حول ذلك ، و إنما اختلفوا حول من يتولاها منهم . و هذا دليل دامغ أيضا على أن

---

[589] أنظر : محمد الزفزاف : التعريف بالقرآن و الحديث ، ص: 253 . و ابن الصلاح : مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث ، ص: 53 .

[590] الحديث أورده الرجل بتصرف ،و هو حديث صحيح . الألباني: الصحيحة ، ج 6 ص: 203 .

[591] نصر حامد أبو زيد : التفكير زم التكفير ، ص: 178 ، 179 .

الرسول لم يُوص لأحد من بعده ، و أن الصحابة كانوا يُؤمنون بأن الخلافة شورى بين المسلمين كما نص عليها القرآن الكريم ، و أن ما حدث بينهم من اختلاف هو تطبيق عملي لما أمر به القرآن الكريم .

لكن ذلك لا يتناقض مع الأحاديث التي ذكرت أن النبي-عليه الصلاة و السلام- كان قد أشار أو لمّح في بعض مجالسه الخاصة بأن أبا بكر سيكون هو الخليفة من بعهده ، و أن الأئمة من قريش بشروط . و قد صحت في ذلك أحاديث نصت في عمومها على أن الأئمة من قريش ما أقاموا الدين ، و ما أقاموا الصلاة ، و ما حكموا عدلوا[592] . و هذه الأحاديث إما أنها من باب الأمر ، و إما أنها من باب الإخبار المستقبلي من أن الأئمة سيكونون من قريش . و إذا كانت من باب الأمر فهي لا تتناقض مع المبدأ القرآني العام الذي جعل الخلافة شورى بين جميع المسلمين ، دون حصر لها في شخص ، و لا في أسرة ، و لا في قبيلة . لأن تلك الأحاديث نصّت على أمر ظرفي استثنائي محدد و مشروط جعل الأئمة من قريش. لأن كبار الصحابة الأوائل كانوا من قريش، و هم أولى بالخلافة من غيرهم . و لأن قبيلة قريش هي قطب القبائل العربية مكانة ، و تأثيرا ، و زعامة ، فهي أولى بالخلافة من غيرها من القبائل الأخرى . على أن يكون ذلك مشروطا و ليس على التأبيد، لأن الأحاديث الصحيحة السابقة أكدت على ما أشرنا إليه .

فقريش كانت لها أسبقية و أولوية ظرفية و مشروطة ، فإذا ما تغيرت تلك الظروف ، أو أخلت قريش بالشروط الشرعية خرجت منها الخلافة ، و سيتولاها من يختاره المسلمون من أي قبلية كان. لأن هذا هو الأصل الذي نصّ عليه الشرع قرآنا و سنة . كما أنه ليس من الشرع ، و لا من العدل ، و لا من العقل أن تبقى الخلافة محصورة في قريش إدا ما تغيرت الظروف ، أو أخلت هي بالشروط الشرعية ، أو رفضها المسلمون . خاصة و أن أحاديث الأئمة من قريش يُحتمل أنه من باب الإخبار عما يحدث مُستقبلا ،و ليست من باب الأمر الشرعي.

و ثانيا إن احتجاج الرجل بموقف الأنصار صحيح من جهة ، لكنه ناقص من جهة أخرى . لأن هؤلاء عندما اختلفوا مع المهاجرين عادوا و سلّموا لهم الأمر ،و بايعوا أبا بكر. و لم يحدث مرة أخرى أنهم - أي الأنصار- طالبوا بالخلافة عندما بُويع عمر و عثمان و علي- رضي الله عنهم- فماذا يعني هذا ؟ ، و لماذا لم يُعاودوا المطالبة بالخلافة ؟ ، إن موقفهم هذا دليل دامغ على أنهم اطلعوا على الأحاديث التي أخبرت بأن الأئمة من قريش ، و أنهم لم يكونوا على علم بها قبل ذلك . بل و يبدو أن كثيرا من المهاجرين لم يكونوا على علم بها، لأن حديث الأئمة في قريش رواه بعض الصحابة ، منهم : أنس بن مالك ، و علي بن أبي طالب ، و أبو برزة الأسلمي[593] .

و أما رد الرجل لحديث الأئمة من قريش ، بدعوى أن الأشعري رواه في مقالاته ،و أن الطبري لم يروه في تاريخه ، فهذا اعتراض لا يصح ، لأن ذلك الحديث،

---

[592] انظر: الضياء المقدسي : الأحاديث المختارة ، مكة المكرمة، مكتبة النهضة الحديثة، 1410ج 4 ص: 403-405 ، ج6 ص: 143-144 .و الهيثمي : مجمع الزوائد ، القاهرة، دار الريان للتراث ، 1407 ج 5 ص: 192 .

[593] البخاري: الصحيح ، ج 6 ص: 2611 . و أحمد بن حنبل : المُسند ، ج 4 ص: 421 . و الألباني : إرواء الغليل ، ج 2 ص: 298 .

هو حديث صحيح لم ينفرد به الأشعري ، و روته كُتب الحديث و التاريخ معا . منها : المُسند لأحمد بن حنبل ، و الصحيح للبخاري ، و البداية و النهاية لابن كثير ، و فتح الباري لابن حجر ، و تاريخ الخلفاء للسيوطي[594] . بل وحتى الطبري روى حديث الإمامة في قريش ، و هذا خلاف ما ذكره حامد أبو زيد ! ، فلا أدري هل أنه لم يتنبه للحديث ، أو أنه تعمد إغفاله ؟ . و نص الخبر و الحديث كما رواهما الطبري هو: [595](قال: فتكلم أبو بكر فلم يترك شيئا نزل في الأنصار ولا ذكره رسول الله ﷺ من شأنهم إلا وذكره. وقال: لقد علمتم أن رسول الله قال لو سلك الناس واديا وسلكت الأنصار واديا سلكت وادي الأنصار. ولقد علمت يا سعد أن رسول الله قال وأنت قاعد: قريش ولاة هذا الأمر فبر الناس تبع لبرهم و فاجرهم تبع لفاجرهم قال فقال سعد صدقت فنحن الوزراء وأنتم الأمراء) .

و بذلك يتبين أن رفض حامد أبي زيد لحديث الإمامة في قريش بدعوى أنه موضوع ،و له خلفيات مذهبية –إيديولوجية حسب تعبيره- ، هو موقف غير صحيح . و أن اعتراضاته على الحديث لم تثبت ،و خلافها هو الصحيح ، على ما سبق أن بيناه .

و الموقف الخامس يتعلق بالطب النبوي، و مفاده أن حسن حنفي طعن في هذا الطب ، و زعم أن ((الطب النبوي عارضته التجربة بزيادة الإسهال بشرب العسل " صدق الله و كذب بطن أخيك "))[596] .

و أقول: إن نص الحديث النبوي الذي اعترض عليه الرجل هو: (أن رجلا أتى النبي- صلى الله عليه و سلم- فقال:أخي يشتكي بطنه . فقال: اسقه عسلا . ثم أتاه الثانية فقال: اسقه عسلا . ثم أتاه الثالثة فقال: اسقه عسلا . ثم أتاه فقال قد فعلت ؟ فقال: صدق الله وكذب بطن أخيك اسقه عسلا . فسقاه فبرأ)[597] . و واضح منه أن حسن حنفي تحامل على الحديث ، و وجهه توجيها سيئا للطعن في الطب النبوي . لأن الحديث شاهد على أن الرجل أخذ بجزء من التجربة و لم يأخذها كاملة من بدايتها إلى نهايتها . و هذا شاهد دامغ على أن الرجل تعمد التحريف لتوجيه الحديث لغاية في نفسه .

و لتوضيح الأمر أكثر أنقل هنا ما قاله المحقق ابن قيم الجوزية تعليقا على هذا الحديث ، فقال:(فهذا الذي وصف له النبي- صلى الله عليه و سلم- العسل كان استطلاق بطنه عن تخمة أصابته عن امتلاء، فأمره بشرب العسل لدفع الفضول المجتمعة في نواحي المعدة والأمعاء . فإن العسل فيه جلاء ودفع للفضول . وكان قد أصاب المعدة أخلاط لزجة تمنع استقرار الغذاء فيها للزوجتها، فإن المعدة لها خمل كخمل القطيفة، فإذا علقت بها الأخلاط اللزجة أفسدتها وأفسدت الغذاء . فدواؤها بما يجلوها من تلك الأخلاط والعسل جلاء والعسل من أحسن ما عولج به هذا الداء لاسيما إن مزج بالماء الحار. وفي تكرار سقيه العسل معنى طبي بديع، وهو أن

---

[594] المُسند ج 4 ص: 421 . و صحيح البخاري ، ج – ص: 2611 , و البداية و النهاية ، ج 5ص: 260 . و فتح الباري ، ج 2 ص: 31 . و تاريخ الخلفاء ، ص: 71 .

[595] الطبري: التاريخ ، ج 2 ص: 234 .

[596] حسن حنفي : من النقل إلى الإبداع ، مج 1 ، ج 1 ص: 150 .

[597] البخاري : الصحيح ، ج 2 ص: 2152 .

الدواء يجب أن يكون له مقدار وكمية بحسب حال الداء، إن قصر عنه لم يزله بالكلية، وإن جاوزه أوهى القوى فأحدث ضررا آخر. فلما أمره أن يسقيه العسل سقاه مقدارا لا يفي بمقاومة الداء ولا يبلغ الغرض ، فلما أخبره عَلم أن الذي سقاه لا يبلغ مقدار الحاجة، فلما تكرر ترداده إلى النبي- صلى الله عليه و سلم- أكد عليه المعاودة ليصل إلى المقدار المقاوم للداء ، فلما تكررت الشربات بحسب مادة الداء برأ بإذن الله. واعتبار مقادير الأدوية وكيفياتها ومقدار قوة المرض من أكبر قواعد)[598] .

و قبل ختام هذا المبحث أُشير هنا إلى أنه سبق أن ذكرنا أن حسن حنفي كان قد طعن في خبر الآحاد بدعوى أنه خبر ظني ، و من ثم طعن في الحديث النبوي ،و زعم أن الأدلة الشرعية كلها ظنية ،و هذا-حسب زعمه- خلاف الدليل العقلي الذي هو يقيني ،و أسيق من الشرع . و نحن سبق أن ناقشناه في ذلك ،و أبطلنا مزاعمه حول ذلك ، لكن الذي يهمنا هنا هو أن هذا الرجل قد نقض زعمه عمليا عندما استخدم أحاديث الآحاد لتأييد أفكاره من دون حرج ، و بلا تحقيق و لا تمحيص . بل أنه استخدم حتى الأحاديث الضعيفة و المكذوبة من دون العودة إلى المصادر الحديثية في أكثر الأحيان . فأين حكاية البرهان و اليقين ،و التحقيق و التمحيص، و العقلانية التي تظاهر بها حسن حنفي و دندن حولها كثيرا ؟ ! .

و الشواهد على ذلك كثيرة في كتب الرجل ، أذكر منها خمسة أحاديث: أولها حديث ((أصحابي كالنجوم ، فبأيهم اقتديتم اهتديتم))[599] . ذكره حسن حنفي من دون توثيق و لا ذكر لدرجته ، مع أنه حديث موضوع-أي مكذوب- ،و مذكور في كتب الموضوعات[600] .

و الثاني هو حديث ((اختلاف الأئمة رحمة بينهم)) ، ذكره حسن حنفي و لم يُخرجه ، و لا ذكر درجته صحة و لا ضعفً[601] . و هذا الحديث لم أعثر له على ذكر باللفظ الذي ذكره الرجل . فلم أجده في كتب الحديث و لا المصطلح ، و لا في كنب التراجم و لا الجرح و التعديل . لكن عثرتُ عليه بلفظ ((اختلاف أمتي رحمة)) ،و هو حديث موضوع لا أصل له[602] .

و أما الحديث الثالث ، فمفاده أن النبي-عليه الصلاة و السلام – قال لأبي بكر و عمر-رضي الله عنهما-: ((لو أنكما تتفقان على أمر واحد ما عصيتكما في مشورة أبدا)) . ذكره حسن حنفي دون توثيق ،و بلا ذكر لدرجته صحة و لا ضعفا ، و بنى عليه أفكاره و وظفه لتأييد ما ذهب إليه[603] ، مع أنه حديث ضعيف[604] .

---

[598] ابن قيم الجوزية : زاد المعاد في هدى خير العباد ، ج 4 ص: 30 .

[599] حسن حنفي : من العقيدة إلى الثورة ، ج 1 ، هامش ص: 242 .

[600] الشوكاني: الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ، ص: 397 . و الألباني : سلسلة الأحاديث الضعيفة ، ج 1 ص: 144 .

[601] حسن حنفي : الدين و الثورة في مصر ، ج 8 ص: 262 .

[602] الألباني: الضعيفة ، ج 1 ص: 447 . و الجامع الصغير و زياداته ، ج 1 ص: 125 .

[603] حسن حنفي : الدين و الثورة في مصر ، ج 1 ص: 172 .

[604] أحمد بن حنبل : المُسند ، حقق أحاديثه شعيب الأرناؤوط ، القاهرة ، مؤسسة قرطبة ، ج 4 ص: 227 . و الألباني : الضعيفة ، ج 3 ص: 59 .

و الحديث الرابع مفاده هو أن رسول الله سُئل : ماذا نفعل بعدك إن وقع لنا أمر ؟ ، فقال : أجمعوا له العابدين ،و اجعلوه بينكم شورى ، و لا تقضوا برأي واحد)) ، ذكره حسن حنفي من دون تحقيق و لا تخريج[605] ، و هو حديث ضعيف مُنكر[606] .

و أما الحديث الأخير- الخامس- فمفاده أن النبي-عليه الصلاة و السلام- قال: ((ما تشاور قوم قط بينهم ، إلا هداهم الله)) . ذكره حسن حنفي بلا تحقيق و لا تخريج[607] ، و يبدو أنه ليس حديثا ، فقد بحثتُ عنه ، و لم أعثر له على أي ذكر في كتب الحديث و المصطلح ، و الجرح و التعديل . لكنني عثرتُ على قول لقتادة السدوسي يُشبه الحديث الذي ذكره الرجل ، و هو: ((ما تشاور قوم يُريدون وجه الله إلا هُدوا إلى أرشد أمرهم))[608] .

تلك هي نماذج من الأحاديث الضعيفة و المكذوبة التي ذكرها حسن حنفي في بعض كتبه ،و اعتمد عليها لتأييد أفكاره . و نحن قد ذكرنا بعضا منها ،و إلا فهناك أحاديث أخرى ضعيفة أوردها في مصنفاته[609] . و واضح من ذلك أن الرجل ناقض نفسه عندما كان قد طعن في الحديث النبوي بأنه ظني و لا يُوصل إلى اليقين ، ثم هو هنا نجده لا يعتمد على الحديث الصحيح ، و يعتمد على الأحاديث الضعيفة و الموضوعة لبناء فكره و تأييد أفكاره ، فهذا تناقض صارخ صريح !! .

<u>ثالثا: أباطيل تتعلق بالتاريخ :</u>

نُفرد هذا المبحث لطائفة من الأباطيل ، أثارها بعض أدعياء العقلانية تتعلق بمواضيع تاريخية متنوعة ، بعضها شرعي تاريخي كقصص القرآن ،و الخبر الشرعي و التاريخي ،و بعضها الآخر يتعلق بتاريخ الصحابة ،و قسم آخر تتعلق حوادثه بمواضيع تاريخية متفرقة .

<u>أ- أباطيل تتعلق بقصص القرآن الكريم :</u>

بالنسبة لقصص القرآن الكريم ، فإن حسن حنفي أيد الفلاسفة القائلين برمزية قصص القرآن حول آدم و حواء ، و الملاك و إبليس[610] . ثم أنه شكك في قصص القرآن عندما زعم أنه ربما أن القرآن لم يرو الحوادث كما وقعت ، لأن القرآن عمل إبداعي أدبي . فربما لم يقع الحوار الذي دار بين نوح و ابنه ،و بين موسى و فرعون ، أو بين إبراهيم و أبيه ، أو بين المسيح و الحواريين . و إنما هو تركيب للحدث ،و إعادة توظيف و إبقاء للدلالة[611] .

و زعم أيضا أن قصص القرآن ليست روايات تاريخية ، بل هي ((مجرد حامل للماهيات ، مجرد بداية تاريخية من أجل التعبير عن الدرس المُستفاد منها . و ثم لا يُعتمد على القصص لتركيب الأحداث ،و لا يُؤخذ كنص تاريخي ، بل كنص أدبي

---

[605] حسن حنفي : الدين و الثورة ، ج 7 ص: 172 .
[606] الألباني : الضعيفة ، ج 10 ص: 357 .
[607] حسن حنفي : الدين و الثورة في مصر ، ج 7 ص: 172 .
[608] ابن حجر : فتح الباري ، ج 13 ص: 340 .
[609] أنظر مثلا : الدين و الثورة في مصر ، ج 7 ص: 171 و ما بعدها . و من العقيدة إلى الثورة ، ج 5 هامش ص: 171 .
[610] حسن حنفي : في فكرنا المعاصر ، ص: 9 ، 91 .
[611] حسن حنفي : حوار الأجيال ، ص: 37 .

تشريعي[612] . و الوحي لا يُعطي وصفا للتاريخ الموضوعي ، فهو بعض معاني مُستقلة ، لا حوادث مادية[613] .

و ردا عليه أقول: إن قوله هذا زعم باطل جملة و تفصيلا ، و قول بلا علم و بلا دليل ،و ما هو إلا زعم ، و الزعم ليس دليلا ،و لا يعجز عنه أحد ، و هو رأس مال المفاليس . إنه اعتمد على رغباته و هواه ، و مذهبيته و مصالحه فيما ادعاه ، و لم يعتمد في ذلك على شرع صحيح ،و لا على عقل صريح ،و لا على علم صحيح . و الشواهد على بطلان زعمه كثيرة جدا ، أذكر منها ما يأتي :

أولها هو أنه بما أن القرآن الكريم كتاب الله المعجز الكامل المحكم المفصل الذي لا يأتيه الباطل أبدا ، فإن هذا يستلزم حتما أن كل ما فيه حق و علم ،و بما أن قصص القرآن جزء منه ، فهي بالضرورة حقائق جمعت بين الحقيقة التاريخية ، و البيان العربي البليغ ، و الإعجاز المتنوع ، كالعلمي ، و العددي ، و التاريخي . و الشاهد القاطع على ذلك أيضا ، هو أن آيات من القرآن الكريم نصت على ذلك ، منها آيات أكدت على أن قصص القرآن حقائق تاريخية ثابتة لا شك فيها ، كقوله تعالى : ((إِنَّ هَـذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ وَمَا مِنْ إِلَـهٍ إِلاَّ اللّهُ وَإِنَّ اللّهَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ))- آل عمران : 62- ، و ((نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَـذَا القرآن وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ))-يوسف : 3-. إنها قصص حقيقية ليست أكاذيب، و لا خرافات ،و لا أوهاما ، و لا مستحيلات .

و منها آيات وصفت القرآن بأنه بلسان عربي مُبين ، كقوله تعالى : (وَهَـذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ }- سورة النحل: 103- ، و {بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ }-سورة الشعراء:195 - ، و {قُرآناً عَرَبِيّاً غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ }- سورة الزمر:28 - . فقصص القرآن كما هي حقائق تاريخية فهي أيضا بلسان عربي مبين ، فجمعت بين ذلك ، لأنها جزء من القرآن الذي هو حق و علم بلسان عربي مبين .

و منها آيات نصت على أن القرآن هو كتاب الله المعجز ، الذي تحدى به الإنس و الجن و يأّسهم من أن يأتوا بمثله ، لقوله تعالى : {قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الإنس وَالْجِنُّ عَلَى أَن يَأْتُواْ بِمِثْلِ هَـذَا القرآن لاَ يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً }- سورة الإسراء:88 - ، و {وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُواْ شُهَدَاءكُم مِّن دُونِ اللهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ فإن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ }-سورة البقرة:23/ 24 -. و هذا يعني بالضرورة أن قصص القرآن معجز هو أيضا ، لأنه جزء من كتاب معجز . و الشاهد على ذلك هو أنه تمّ حديثا اكتشاف بعض مظاهر الإعجاز التاريخي في القصص القرآني ، و سنذكر بعضه قريبا إن شاء الله تعالى .

و أُشير هنا أيضا إلى أمر هام جدا مفاده هو أنه كما أن حسن حنفي لم يقدم دليلا صحيحا و لا ضعيفا لتأييد زعمه ، و لا التزم بما تفرضه عليه المنهجية العلمية في الاستدلال ، و أن القرآن أبطل زعمه . فإن زعمه لن يستقيم أيضا إلا إذا جاء بنص صريح من الشرع ينص صراحة على أن قصص القرآن ليست قصصا

---

[612] نفسه ، ص: 37 .

[613] حسن حنفي : من العقيدة إلى الثورة ، ج 2 ص: 393 .

حقيقية ، و إنما هي قصص رمزية فنية صورية ،و هذا لن يظفر به أبدا ، لأنه لا وجود له في القرآن الكريم ،و لا في السنة النبوية الصحيحة . و من ثم فإن زعمه لن يستقيم ،و سيبقى باطلا زائفا مُختلقا .

و بذلك يتبن أن زعم الرجل لم يصح ، و أنه باطل بالضرورة الشرعية و الواقعية ، و أنه اتضح أيضا أن قصص القرآن جمعت بين الحقائق التاريخية، و الأسلوب البليغ ، و الإعجاز التاريخي .

و الشاهد الثاني مفاده هو أن القرآن الكريم ذكر قصصا كانت قريش و العرب يعرفونها ، فلو كانت غير صحيحة و لا حقيقية لكذبوها بشدة ،و طعنوا في القرآن و الرسول معا، و لوجدوا فيها فرصة ثمينة لإبطال دعوة الإسلام . و قد كانوا شديدي الحرص على الرد على القرآن الكريم الذي تحداهم ، و سفّه أحلامهم ، و وبخهم ، و عاب عليهم عبادتهم للأصنام ، و توّعدهم بالعذاب الأليم في الدنيا و الآخرة إن هم لم يُؤمنوا به . فلو كانت تلك القصص غير حقيقية ما سكتوا عنها و لا عن القرآن و لا عن النبي-غليه الصلاة و السلام- . منها قصة أصحاب الفيل ، فعندما ذكرها القرآن كان كثير ممن عاصرها ما يزال حيا ، فلو لم تكن قصة حقيقية لأنكرتها قريش و العرب ،و لوجدوا فيها فرصة ثمينة للطعن في القرآن و تكذيبه و الرد عليه . ذلك لم يحدث ، فلم تسجل السيرة أن هؤلاء أنكروا وقوع قصة أصحاب الفيل ، و لا أنكروا على القرآن ذكرها .

و من ذلك أيضا ذكر القرآن الكريم لأخبار عن العرب البائدة ،و دعوته المشركين إلى الاعتبار بما حل بهؤلاء عن طريق لفت انتباههم إلى آثارهم المادية التي كانت ما تزال قائمة زمن نزول القرآن الكريم ، كقوله تعالى :{وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ وَبِاللَّيْلِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ }-سورة الصافات:137/ 138- ، و {كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا فَتِلْكَ مَسَاكِنُهُمْ لَمْ تُسْكَن مِّن بَعْدِهِمْ إِلَّا قَلِيلاً وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ }-سورة القصص:58 - ، و {عَاداً وَثَمُودَ وَقَد تَّبَيَّنَ لَكُم مِّن مَّسَاكِنِهِمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَكَانُوا مُسْتَبْصِرِينَ }- سورة العنكبوت:38 - . فلو كانت تلك الآثار غير موجودة ما أمرهم القرآن بالاعتبار بها من جهة ، و لكذبوه و وجدوا في ذلك مطعنا كبيرا للطعن فيه و تكذيبه ، و الرد عليه من جهة أخرى . و لو لم يكن ذلك موجودا لاستغله المنافقون لتشكيك المسلمين في دينهم و إثارة الفتن بينهم . لكن بما أن كل ذلك لم يحدث ، دل على أن قصص القرآن هي حقائق تاريخية، خلاف ما ادعاه حسن حنفي .

و الشاهد الثالث مفاده هو أن القرآن الكريم عندما يذكر أخبار السابقين كان يأمر بالسير في الأرض لمعرفة أحوال هؤلاء و آثارهم و عاقبتهم ، كقوله تعالى : {قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُواْ فِي الأَرْضِ فانظروا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذَّبِينَ }- سورة آل عمران:137 - ، و {أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارُوا الْأَرْضَ وَعَمَرُوهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا وَجَاءتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ }- سورة الروم: 9 -. فلو كانت قصص هؤلاء وهمية ما كانت لهم آثار ، و لا أمرنا الله بالسير في الأرض لمشاهدتها و الاعتبار بها . و مع أن الله تعالى قد أخبرنا بما

حدث لكثير من الأقوام السابقة ، فأنه-مع ذلك- أمرنا بالسير في الأرض لاكتشاف و مشاهدة آثار السابقين . فهذا كله دليل قاطع دامغ على أن حوادث قصص القرآن هي حقائق تاريخية ،و ليست وهمية و لا رمزية فنية كما زعم حسن حنفي .

و الشاهد الرابع مفاده هو أن بعض آثار قصص السابقين التي أشار إليهم القرآن الكريم ما تزال قائمة إلى عصرنا هذا ، منها آثار عاد الثانية شمال الجزيرة العربية ،و آثار ثمود ما تزال قائمة إلى زماننا هذا في منطقة مدائن صالح شمال جزيرة العرب أيضا[614] . فهذه الآثار المتبقية إلى زماننا هذا هي أدلة قاطعة على قصص القرآن حقيقية و ليس وهمية و لا فنية رمزية كما زعم الرجل .

و الشاهد الخامس مفاده هو أنه بما أن الله تعالى أرسل أنبياء كثيرين إلى مختلف الأقوام و الأمم ، كإدريس ،و نوح ، و إبراهيم ، و موسى ، و عيسى ،و آخرهم محمد –عليهم الصلاة و السلام- . و بما أن وجود هؤلاء أمر قطعي لا شك فيه ،و أن قصص القرآن مرتبطة أساسا بهم و بأقوامهم ، فإن كل هذا يستلزم حتما أن قصص القرآن هي حوادث تاريخية حقيقية لا شك فيها .

و الشاهد السادس مفاده هو أن طريقة القرآن الكريم في ذكر قصص السابقين تحمل بذاتها دليلا دامغا على صحة و حقيقية حوادث تلك القصص . نذكر من ذلك مثالين: الأول هو أن القرآن لم يذكرها بأسلوب التضعيف ،و لا التمريض ، و لا التشكيك ، و إنما ذكرها بأسلوب التأكيد و الإثبات ،و القطع و اليقين ، كقوله تعالى : ((إِنَّ هَـذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ وَمَا))- آل عمران: 62- ، و {وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَا إِلى مُوسَى الْأَمْرَ وَمَا كُنتَ مِنَ الشَّاهِدِينَ }-سورة القصص:44 -، و {تِلْكَ مِنْ أَنبَاء الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَا أَنتَ وَلاَ قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَـذَا فَاصْبِرْ إِنَّ الْعَاقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ }-سورة هود:49 -.

و المثال الثاني مفاده هو أن القرآن الكريم عندما ذكر أخبار السابقين أشار إلى أن الله تعالى انتقم من بعضهم و عاقبهم ببعض مظاهر الطبيعة ، كالصاعقة ، و الغرق ، و الرياح ، كقوله سبحانه: {وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى فَأَخَذَتْهُمْ صَاعِقَةُ الْعَذَابِ الْهُونِ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ }- سورة فصلت:17 -، و {فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الطُّوفَانَ وَالْجَرَادَ وَالْقُمَّلَ وَالضَّفَادِعَ وَالدَّمَ آيَاتٍ مُّفَصَّلاَتٍ فَاسْتَكْبَرُواْ وَكَانُواْ قَوْماً مُّجْرِمِينَ }-سورة الأعراف:133 -، و {فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحاً صَرْصَراً فِي أَيَّامٍ نَّحِسَاتٍ لِّنُذِيقَهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَخْزَى وَهُمْ لَا يُنصَرُونَ }-سورة فصلت:16 -. فلو كانت قصص القرآن وهمية فنية رمزية ما حدث كل ذلك ،و لما ذكره الله تعالى ، فهو سبحانه لا يقول إلا حقا .

و الشاهد الأخير- السابع – مفاده هو أن القرآن الكريم أشار إلى حوادث تاريخية ترتبط بأقوام سابقين ، فجاءت الدراسات و الأبحاث الحديثة مصدقة لما أشار إليه القرآن . منها أن القرآن نصّ صراحة و على أن اليهود حرّفوا التوراة بطرق متعددة، و قد سبق أن بيناه و وثقناه . و هذا الأمر كشفت عنه دراسات حديثة ، فأظهرت أن التوراة الحالية لا تتمتع بالتوثيق العلمي الصحيح ، فليس لها أسانيد ، و

---

[614] لطفي عبد الوهاب يحيى : العرب قبل الإسلام ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1979 ، ص: 162 ، 166 ، 167 .

أنها تعرّضت للتحريف ، بدليل ما تضمنته من أخطاء علمية ، و تاريخية ، و استحالات عقلية[615] .

و منها أيضا إشارة القرآن الكريم إلى أن اليهودية و النصرانية الحاليتين قد انحرفتا عن أصلهما الصحيح ، و تأثرتا بمذاهب و أديان سبقتها ، لقوله تعالى : {قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لاَ تَغْلُواْ فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلاَ تَتَّبِعُواْ أَهْوَاء قَوْمٍ قَدْ ضَلُّواْ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّواْ كَثِيراً وَضَلُّواْ عَن سَوَاء السَّبِيلِ }-سورة المائدة:77 - ، و {وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللهِ وَقَالَتْ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللهِ ذَلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِؤُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَبْلُ قَاتَلَهُمُ اللهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ }- سورة التوبة:30 - . و هذا الحقائق التي أشار إليه القرآن الكريم ، كشفت عنها حديثا دراسات مقارنة الأديان ، و أظهرت توافقا عجيبا بين أناجيل النصارى و كُتب الهندوس[616] . ، و هي دليل قاطع دامغ على أن قصص القرآن هي حقائق تاريخية ،و ليست صورا وهمية و لا فنية كما زعم الرجل .

و يتبين من مناقشتنا للرجل أن قصص القرآن ليست كما زعم حسن حنفي بأنها قصص وهمية فنية رمزية ،و إنما هي حقائق تاريخية جمعت بين الحقيقة التاريخية ،و الأسلوب العربي الأدبي البليغ ، و المضمون المعجز .

و من مزاعمه أيضا أنه قال: معروف أن القصص في القرآن أتى ((بصدد الحديث عن العهد القديم دون أن يُقرر وقائع أو حوادث))[617] .

و قوله هذا زعم باطل جملة و تفصيلا ، و هو امتداد لزعمه السابق ، و فيه افتراء مُتعمد على قصص القرآن الكريم من دون أي دليل صحيح و لا ضعيف ، و إنما هو قرر ما يتفق مع هواه و رغبته ، و مذهبيته و مصلحته لغايات في نفسه . و سلوكه هذا ليس من العلم في شيء ،و الزعم ليس دليلا ،و لا يعجز عنه أحد .

و واضح من زعمه أيضا أنه يريد أن يقول: إن قصص القرآن جاء عرضا أثناء حديثه عن العهد القديم ، و عليه فإنه لا غايات له ،و لم يأت ليقرر حوادث تاريخية مقصودة و مُحددة . و هذا زعم باطل شرعا و تاريخا ، بدليل الشواهد الآتية : أولها إنه سبق أن بينا أن قصص القرآن كله حقائق ، و بما أنه كذلك فهذا يعني- بالضرورة- أنه قصص هادف و مُستقل ، و جاء ليُقرر حقائق تاريخية .

و الشاهد الثاني هو أن قصص القرآن يُغطي مساحات واسعة من القرآن الكريم ،و هذا يعني أنه ليس قصصا عرضيا ، و إنما هو قصص هادف مقصود يمثل جانبا كبيرا من القرآن لأجل تحقيق غايات مقصودة .

و الثالث هو أن قصص القرآن له ذاتيته و تنظيمه في القرآن ، فقد يذكر طائفة من القصص بإيجاز في موضع واحد ،و قد يُفصل في قصة أخرى ، و قد يُخصص سورا بأكملها لبعض القصص ، و كل ذلك و غيره من أشكال ورود القصص في

---

[615] أنظر مثلا : عبد الوهاب طويلة : الكتب المقدسة في ميزان التوثيق . و موريس بوكاي : دراسة الكتب المقدسة في ضوء المعارف الحديثة . و حتى حسن حنفي اعترف بذلك . من العقيدة إلى الثورة ، ج 4 ص: 251 .

[616] أنظر مثلا : محمد أبو زهرة : مقارنة الأديان القديمة . و عبد الرؤوف شلبي : أضواء على المسيحية ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت .

[617] حسن حنفي : في فكرنا المعاصر ، ص: 91 .

القرآن يُثبت بأن قصص القرآن ليس عرضيا ،و إنما هو مقصود ، و مُستقل عن العهد القديم ، و له غايات و يتضمن حقائق تاريخية لا وهمية .

و الشاهد الرابع هو أن قصص القرآن كما هو مُستقل في تنظيمه و مساحاته القصصية ، فهو أيضا مُستقل في مضمونه القصصي ، فقد تضمن قصصا لا وجود لها في العهد القديم ، كقصص أنبياء العرب الذين ظهروا في الجزيرة العربية ، كصالح ، و هود ،و مجيء إبراهيم و إسماعيل-عليهم السلام- إلى مكة المكرمة[618] . و هذا دليل دامغ على استقلالية قصص القرآن و غائيته ، و عدم عرضيته و ارتباطه بقصص التوراة .

و الشاهد الخامس هو أن القرآن الكريم نص صراحة على أن لقصصه أهدافا ، منها الأهداف التربوية ، و الدعوية ، و الأخلاقية ، لقوله تعالى : {وَكُـلاًّ نَّقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنبَاء الرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِ فُؤَادَكَ وَجَاءكَ فِي هَـذِهِ الْحَقُّ وَمَوْعِظَةٌ وَذِكْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ }- سورة هود:120- ، و {لَقَدْ كَـانَ فِـي قَصَصِـهِمْ عِبْـرَةٌ لِّأُوْلِـي الأَلْبَـابِ }- سورة يوسف:111- ، و {قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَاء مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَـاء أَبَداً حَتَّـى تُؤْمِنُـوا بِـاللَّهِ }- سورة الممتحنـة:4-. واضـح من ذلك أن لقصص القرآن أهداف و استقلالية ، و ذاتيـة وظيفيـة، و ليست عرضية مرتبطة بالعهد القديم كما زعم الرجل .

و الشاهد السادس هو أن القرآن الكريم نص صراحة على أن لقصصه أهدافا علمية تحقيقية نقدية تصحيحية ، لتصحيح التاريخ ، و الرد على الأباطيل و الشبهات ،و إظهار جرائم و انحرافات الأمم السابقة ،و تصحيح كثير من أخطاء العهد القديم و الرد على أباطيله و أكاذيبه . فمن ذلك قوله تعالى : {إِنَّ هَذَا الْقرآن يَقُصُّ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَكْثَرَ الَّذِي هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ }- سورة النمل:76- ، و {يَا أَهْلَ الْكِتَـابِ قَدْ جَاءكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيراً مِّمَّا كُنتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْفُو عَن كَثِيرٍ قَدْ جَاءكُم مِّـنَ اللّهِ نُـورٌ وَكِتَـابٌ مُّبِينٌ }- سـورة المائـدة:15- ، و {لُعِنَ الَّذِينَ كَفَـرُواْ مِـن بَنِـي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوا وَّكَانُواْ يَعْتَدُونَ }- سورة المائدة:78- ، و {وَاتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَـكِنَّ الشَّيْاطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ }- سورة البقرة:102-، و {يَا أَهْلَ الْكِتَـابِ لِمَ تُحَآجُّونَ فِي إِبْرَاهِيمَ وَمَا أُنزِلَتِ التَّورَاةُ وَالإنجيل إِلاَّ مِن بَعْدِهِ أَفَلاَ تَعْقِلُونَ ، هَاأَنتُمْ هَؤُلاء حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِ عِلمٌ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِـهِ عِلْمٌ وَاللّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ ، مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيّاً وَلاَ نَصْرَانِيّاً وَلَكِن كَـانَ حَنِيفاً مُّسْلِماً وَمَـا كَـانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ }-سورة آل عمران:65 -67- . فواضح من ذلك أن زعم الرجل لا يصح ،و أنه قول بلا علم ،و أنه زعم مَضحك و غريب . و هل يُعقل أن قصص القرآن الذي جاء ليُصحح أخطاء العهد القديم ،و ليكشف انحرافات و جرائم اليهود ، يُقال فيه: أنه قصص ورد عرضيا بصدد حديثه هن العهد القديم ،و أنـه لا أهداف لـه ،و لا يحمل حقائق تاريخية ؟؟!! .

[618] للوقوف على ذلك و غيره ، أنظر : لطفي عبد الوهاب يحيى : العرب قبل الإسلام .

و الشـاهد السـابع مفـاده هـو أن القـرآن الكـريم نـصّ علـى ثـلاث خصـائص مـن خصائص قصص القرآن ، هـي: التصـديق ، و التصـحيح ، و الهيمنـة ، فهـو قصـص يُصـدق الصـحيح الـذي عنـد أهـل الكتـاب ، و يُصـحح الأخطـاء التـي فـي كتـبهم ، و يُهيمن على ما عندهم بفضل شمولية القرآن ،و إعجازه و إحكامـه ، و دقتـه و خلـوه من الأخطاء و النقائص ، و هذه الخصائص مأخوذة من قولـه تعـالى : {وَأَنزَلْنَـا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِناً عَلَيْهِ }-سورة المائدة:48- ، و {إِنَّ هَـذَا القـرآن يَقُـصُّ عَلَـى بَنِـي إِسْـرَائِيلَ أَكْثَـرَ الَّـذِي هُـمْ فِيـهِ يَخْتَلِفُـونَ }-سـورة النمل:76- . فهل يُعقل أن قصصا تلك المميزات من خصائصه الأساسية ، يُقال فيـه: إنه قصص عرضي ،و لا غائية له ، و لا يحمل مضمونا حقيقيا ؟؟!! .

و الشـاهد الثـامن يتضـمن اعترافـا خطيـرا و هامـا قالـه حسـن حنفـي ، و مفـاده أنـه ذكر أن الدراسات الحديثة أثبتت وجود أخطاء كثيرة في التوراة و الأناجيل ، و أنهـا تفتقـد إلـى التوثيـق العلمـي ،و أخطاؤهـا متنوعـة تتعلـق بالأنسـاب و الإحصـاء ، و التاريخ و الجغرافيا ، و علوم الطبيعة[619] . و هذا اعتراف هام و خطير جدا ، نقض بـه الرجل زعمه السابق، و شهد بـه علـى صحة ما ذكره قصص القرآن مـن تحريـف أهل الكتاب لكتبهم ،و ما ترتب عنه من انحراف في السلوك ،و تزوير للحقائق ، و كثرة الأخطاء العلمية في كتبهم التي أشار إليها حسن حنفي . فهذا دليل قاطع دامغ علـى بطـلان زعـم الرجـل ،و أن قصـص القـرآن لهـا ذاتيتهـا و اسـتقلاليتها ،و لهـا مقاصـدها و أهـدافها ،و أن مضـمونها يُعبـر عـن حقـائق تاريخيـة صـحيحة ،و أنهـا مُستقلة عن قصص أهل الكتاب .

و من مزاعمه أيضا أنه أنكر أن يكون ذكر القرآن لأخبار القدماء غير المعروفـة للعرب ، هو من مظاهر الإعجاز في القرآن ،و قـال: ((و الحقيقـة أن العـرب كانـت لديهم أمثال هذه القصص في أقوال الكهان ، و القصص العربي ،و في الإسرائيليات التي كانت معروفة في الأوساط العربية و الإسرائيلية[620]. و زعم أيضـا أن الماضـي ليس غيبـا ، فحوادثـه وقعت بالفعل ،و يمكن معرفتهـا عن طريق الآثـار ،و دراسـة الوثائق و الحفريات . و عليه فإن قصص القرآن بذلك المعنى هو ليس بمعجز . إذ يمكن للوثائق و الآثار أن تقوم بذلك الفعل الذي يقوم بـه القرآن . مما يعنـي أن ذكـر القرآن لقصص الأولين كمـا تفعل الوثـائق و الآثـار ، ليس هو من المعجز ، علـى الرغم من أن الذي جاء بالقرآن كان أميا ،و لم يكن مؤرخا و لا عالمـا بالآثـار ، و لا كان كاتبا[621] . و زعم أيضا أن الإخبار بالمستقبل هو أقرب إلـى الغيب من أخبـار السابقين . لأن المستقبل لم يقع ، لكن حوادث الماضي وقعت ، فعدم العلم بهـا لـيس غيبا ، إلا بمعنى الجهل بالمعلوم . كما أن علم بعض الناس بحوادث تاريخية ،و عدم علم بعضهم لها ليس غيبا[622].

[619] حسن حنفي : من الثورة إلى العقيدة ، ج 4 ص: 251 .
[620] حسن حنفي : من العقيدة إلى الثورة ، ج 4 ص: 197 .
[621] نفس المرجع ، ج 4 ص: 198 .
[622] نفسه ، ج 4 ص: 198 .

و ردا عليه أقول: أولا إن مزاعمه هذه غير صحيحة ، و هي مخالفة للشرع و للحقيقة ، و تندرج ضمن نظرته التقزيمية للمعجزة القرآنية . و قد سبق أن ناقشناه في موقفه من المعجزة القرآنية في الفصل الثاني ، و بينا بطلان مواقفه منها ، فلا نعيد ذلك هنا ،و إنما نتناولها هنا من الناحية التاريخية في علاقاتها بقصص القرآن الكريم .

علما بأن الرجل لم يذكر دليلا صحيحا على ما ذهب إليه ،و إنما غلّف مزاعمه بالدعاوى و المغالطات و التدليسات . و أول دليل على بطلانها هو القرآن الكريم ، و ذلك بما أن القرآن كتاب مُعجز مُحكَم تحدى الله به الإنس و الجن معا ، و قصصه و أخباره جزء لا يتجزأ منه ، فهذا يستلزم أن أخباره عن الماضين هي أيضا من مظاهر إعجازه .

و ثانيا إن الرجل تصرّف في معنى الغيب ،و حرّفه عن معناه الأصلي و وجهه توجيها تحريفيا لغايات في نفسه . فزعم أن الماضي ليس من الغيب ،و هذا لا يصح ، لأن الماضي هو من الغيب، بدليل قوله تعالى : (({تِلْكَ مِنْ أَنبَاء الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَا أَنتَ وَلاَ قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَـذَا فَاصْبِرْ إِنَّ الْعَاقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ }-سورة هود:49- ، و {ذَلِكَ مِنْ أَنبَاء الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيكَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُون أَقْلاَمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ }- سورة آل عمران:44- ،و {ذَلِكَ مِنْ أَنبَاء الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ أَجْمَعُواْ أَمْرَهُمْ وَهُمْ يَمْكُرُونَ }-سورة يوسف:102- . فواضح من ذلك أن الأخبار التي قصها القرآن هي من أنباء الغيب ،و ليس صحيحا ما زعمه الرجل من أن الغيب محصور في المستقبل . لأنه واضح من تلك الآيات-بكل وضوح- أن معنى الغيب ليس كما عرّفه الرجل ، و إنما هو مالا يعلمه الإنسان ،و هذا واضح جدا من قوله سبحانه : (({تِلْكَ مِنْ أَنبَاء الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَا أَنتَ وَلاَ قَوْمُكَ مِن قَبْلِ }-سورة هود:49- . فالغيب هو مالا يعلمه الإنسان سواء تعلق بالماضي ، أو بالمستقبل ، أو بالحاضر أيضا . و الغيب درجات ، منه غيب لا يمكن معرفته ،و آخر يمكن معرفته بالبحث و التنقيب ، و آخر يمكن معرفته مستقبلا ،و آخر لا يمكن معرفته إلا عن طريق الوحي ،و آخر يعرفه أُناس و لا يعرفه آخرون ،و آخر يتعلق بحوادث نعرف بعض أخبارها ،و لا نعرف أخبارها الأخرى . فالرجل أخطأ في تعريف العيب ،و في تحديد أنواعه ،و خالف الشرع فيما ذهب إليه .

و ثالثا إن الرجل كما أنه كان مُخطئاً عندما أنكر الجانب الإعجازي في قصص القرآن الكريم فإنه كان مُغالطا مُدلسا عندما قال بذلك ،و سوى بين ما جاء به القرآن من أخبار ،و بين ما يكتشفه المؤرخون و الأثريون من أخبار عن طريق الوثائق و الآثار . فالأمر عنده سيان ،و لا يُوجد فرق بين الأمرين !! ، و هذا لا يصح ،و فيه تغليط و تدليس لثلاثة أوجه: أولها هو أن ما يكتشفه المؤرخون و الأثريون لا يُوجد فيه إعجاز ، و يمكن أن يقوم به أي باحث مُختص مثلهم . و الثاني مفاده هو أنه بالنسبة للقرآن الكريم فالأمر مُختلف تماما ، لأن القرآن كتاب معجز في كل مواضيعه و مباحثه ،و هذا يعني أن أخباره التاريخية هي أيضا مُعجزة .

و الوجه الأخير- الثالث- هو أن ما ذكره القرآن الكريم من أخبار جاء به رجل أمي لا يقرأ و لا يكتب ،و لا هو بعالم و لا بكاتب ، ذكرها في زمن كانت تلك الأخبار معظمها مجهولة للعرب و لأكثر البشر ، و بعضها مجهول لكل الناس ، و بعضها كان خلافها هو السائد بين البشر . فلما جاءت البحوث و الدراسات و الكشوفات الحديثة و المعاصرة أظهرت صحة و صدق جانب مما ذكره القرآن من أخبار السابقين ،و أظهرت خطأ كثير مما ذكرته الكتب التاريخية و الدينية القديمة من جهة ، و لم تُظهر في القرآن أي خطأ تاريخي يتعلق بالأخبار التي ذكره من جهة أخرى . و هذا إعجاز دامغ و مُذهل رغم أنف المُنكرين و المُحرفين و المُتعصبين للباطل . و هذا الذي جاء به القرآن لا مثيل له في العالم بأسره ،و لا يمكن لأي إنسان أن يأتي بمثله من جهة ،و لأن العمل البشري مهما بلغ من دقة و عبقرية و إبداع ، فإن عمله يبقى عملا بشريا ناقصا عرضة للزيادة و النقصان و الأخطاء من جهة أخرى . و هذا هو الذي وجدناه في كتب البشر ،و لم نجده في القرآن الكريم ، فالفارق كبير و أساسي بين أخباره و أخبار المؤرخين و الأثريين ،و هذا خلاف ما أراد أن يُوهمنا به حسن حنفي .

و رابعا إن زعم الرجل بأن أخبار القرآن كانت معروفة لدى العرب ، فهو زعم باطل ، و محاولة منه لتقزيم ما جاء به القرآن الكريم من أخبار الماضين ،و ما تضمنته من إعجازي تاريخي . و الحقيقة هي أن ما كان يعرفه العرب من أخبار الماضين كان خليطا من الحقائق و الأباطيل و الأساطير . و هذا خلاف ما جاء به القرآن الكريم ، فأخباره كلها حقائق ، منها ما لم يكن يعرفه العرب ،و منها ما لم يكن يعرفه معظم البشر ، و منها ما لم يكن يعرفه كل البشر ، و منها ما كان تصحيحا للخطاء التاريخية التي كانت رائجة بين العرب و أهل الكتاب و غيرهم من الأمم .

و منها أيضا ما جاء ليُظهر ما كان يُخفيه أهل الكتاب من حقائق تاريخية و شرعية ،و منها ما جاء ليُظهر جرائم بني إسرائيل . و الشواهد الشرعية على ذلك كثيرة ، ذكرنا طرفا منها فيما تقدم ذكره ، و نُشير هنا إلى بعضها ، منها قوله تعالى : {تِلْكَ مِنْ أَنبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَا أَنتَ وَلاَ قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَـذَا فَاصْبِرْ إِنَّ الْعَاقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ }- سورة هود: 49- ، و ((إِنَّ هَـذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ وَمَا مِنْ إِلَـهٍ إِلاَّ اللّهُ وَإِنَّ اللّهَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ))- آل عمران : 62-، و {إِنَّ هَذَا الْقرآن يَقُصُّ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَكْثَرَ الَّذِي هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ }- سورة النمل:76-، و {يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيراً مِّمَّا كُنتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْفُو عَن كَثِيرٍ قَدْ جَاءكُم مِّنَ اللّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُّبِينٌ }- سورة المائدة:15-، و { أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُواْ لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلاَمَ اللّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِن بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ }-سورة البقرة:75- . و هنا من حقنا أن نتساءل: هل الرجل تعمد إغفال تلك الحقائق ، أو كان لا يعرفها ؟ ! .

و واضح أيضا أن إصرار الرجل على إخراج أخبار الماضي من الغيب هدفه الأساسي هو السعي لإخراج قصص القرآن من أن تكون مصدرا تاريخيا و تربويا من جهة ، و من أن تحمل مظهرا من مظاهر الإعجاز القرآني من جهة أخرى . و

من ثم تفريغ القصص القرآني من مضمونه التاريخي و التربوي و الإعجازي و جعله مجرد صور وهمية صورية رمزية فنية على حد زعمه السابق .
و خامسا إن زعمه بأن عدم العلم بحوادث الماضي ليس غيبا إلا بمعنى الجهل بالمعلوم ، فإنه قد سبق أن بينا خطأ تعريفه لمعنى الغيب ،و أن الصحيح في ذلك هو تعريف القرآن الكريم للغيب بأنه عدم العلم ، و ليس هو ما ذهب إليه الرجل . و لا يحق لحسن حنفي و لا لغيره أن يفرض علينا تعريفا مخالفا للقرآن ، لأن أي تعريف يُخالف القرآن ، أو اللغة العربية الموافقة له ، فهو تعريف باطل ،و مردود على صاحبه كائنا من كان .
و لا يصح قوله بأن عدم العلم بحوادث الماضي ليس غيبا إلا بمعنى الجهل بالمعلوم . فهذا تعريف غير دقيق ،و فيه تغليط ، بل و لا يصح على ظاهره ، فما المقصود من قوله: الجهل بالمعلوم ؟ ! ؛ فهل هو الجهل بما لا نعرفه ، أو هو الجهل بما نعرفه ، أو هو بأخبار لا نعرفها تتعلق بالمعلوم و المعروف لدينا ؟ . فإذا كان المقصود منه الجهل بما لا نعرفه ، فهذا تعريف صحيح يصدق على المعنى الصحيح للغيب , لا يصدق على تعريف الرجل له و لا يتفق معه . و إذا كان المقصود منه الجهل بما نعرفه أو نعلمه – هو المتفق مع تعريف الرجل و المفهوم من ظاهر كلامه- فهو تعريف لا يصح و فيه تناقض . لأنه إذا كنا نجهله فهذا يعني بالضرورة أننا لا نعرفه و لا نعلمه ،و إذا كنا نعرفه و نعلمه ، فهذا يعني أننا لا نجهله . و عليه فلا يصح أن نقول: الجهل بما نعرفه ، أو الجهل بالمعلوم ؟ ! .
و أما إذا كان المقصود منه الجهل بأخبار لا نعرفها تتعلق بالمعروف و المعلوم لدينا ، فهذا كلام صحيح . لكنه لا ينطبق مع ظاهر كلام الرجل و تعريفه للغيب . لأن تعريفه نصّ على أن عدم العلم بحوادث الماضي ليس غيبا إلا بمعنى الجهل بالمعلوم . و هذا لا يصح ،و كان على الرجل أن يذكر معه ما يدل على المعنى الأخير الذي ذكرناه إن كان هو يقصده . و نحن إذا حملنا تعريفه على الوجه الأخير نكون قد تدخلنا في كلام الرجل و في تعريفه لمعنى الغيب ،و قد نُحمله ما لا يحتمل من جهة ، و لا يصح لنا منهجيا و لا علميا أن نتدخل في كلام الرجل من جهة أخرى ، لأن الموضوعية تفرض علينا أخذ كلامه على معناه الظاهر . و حتى إذا تدخلنا-فرضا- و إذا أخذنا بالاحتمال الثالث فإن كلامه يصبح يحمل التعريف الصحيح للعيب كما عرّفه القرآن الكريم ، و لا يحمل المعنى الذي قال به حسن حنفي .
و سادسا إن القرآن الكريم أشار إلى أن أخباره عن الماضين هي من دلائل و براهين إعجاز القرآن و صدق نبوة محمد-عليه الصلاة و السلام- . من ذلك قوله تعالى : {تِلْكَ مِنْ أَنبَاء الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَا أَنتَ وَلاَ قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَـذَا فَاصْبِرْ إِنَّ الْعَاقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ }-سورة هود:49 -، و {ذَلِكَ مِنْ أَنبَاء الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيكَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُون أَقْلاَمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ }-سورة آل عمران:44- . فالقرآن يقول لنا: تلك أنباء الغيب ما كان يعلمها النبي و لا قومه ، فمن أين جاء بها ؟ ، أنها من وحي الله تعالى لرسوله الخاتم . و هذا خلاف ما زعمه الرجل الذي أبعد أخبار الغيب من أن تكون من الغيب من جهة ، و أنكر

تضمنها لجانب من الإعجاز القرآني من جهة أخرى . فعل ذلك تقزيماً للمعجزة القرآنية باستخدام التأويل التحريفي ،و التغليط و التدليس ،و قد سبق أن توسعنا في الرد على مغالطاته و تحريفاته المتعلقة بالمعجزة القرآنية .

و من تلك الإشارات أيضا قوله تعالى : {فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلْفَكَ آيَةً وَإِنَّ كَثِيراً مِّنَ النَّاسِ عَنْ آيَاتِنَا لَغَافِلُونَ }-سورة يونس:92- . هذه الآية- هي من قصص القرآن- تتضمن آيات باهرات ، منها أنها أخبرت بنجاة جسد فرعون و أنه سيبقى محفوظا لتراه الأجيال القادمة . و منها إن فرعون نفسه بضلاله و طغيانه و مصيره الذي انتهى إليه هو آية لمن يعتبر . و منها إن ذكر القرآن لما حدث لفرعون و جسده هو برهان و آية على أن القرآن كتاب مُعجز ، لأنه أخبر عن أمر لم يكن معروفا زمن نزول القرآن و لا قبله و لا بعده بقرون . و من تلك الآيات الباهرات أيضا أنه على الرغم من وجود تلك الآيات المتعلقة بجسد فرعون إلا أن كثيرا من الناس غافلون عنها .

فلماذا تلك الآيات موجودة و الناس غافلون عنها ؟ ! ، إنهم غافلون عنها لأسباب عديدة ، منها عمليات التحريف و التضليل ، و الطمس و التغليط ، و الإبعاد و الإغفال، و التقزيم لمعجزة القرآن التي يُمارسها أعداء الإسلام و خصومه من أهل الكتاب و العلمانيين ، و غيرهم من أدعياء العقلانية .

و سابعا إن من مظاهر الإعجاز التاريخي في القرآن- الذي أنكره حسن حنفي و سعى لطمسه و صرف الناس عنه- أنه توجد فيه-أي في القرآن- إشارات تاريخية تضمنت حقائق تاريخية إعجازية هامة باهرة ، لم تكن معروفة للناس زمن نزول القرآن و لا قبله و لا بعده بقرون عديدة ، و لم تُعرف إلا في العصر الحديث . سأذكر منها مثالين: الأول يتضمن الإشارة إلى تحنيط الفراعنة لملوكهم . و الثاني فيه إشارة إلى طريقة بناء الفراعنة لبناياتهم العالية كالأهرامات التي تضاربت آراء العلماء في كيفية بنائها .

فبالنسبة للمثال الأول فهو مأخوذ من قوله تعالى : {فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلْفَكَ آيَةً وَإِنَّ كَثِيراً مِّنَ النَّاسِ عَنْ آيَاتِنَا لَغَافِلُونَ }-سورة يونس:92- . فالآية نصت على أن الله تعالى نجى جسد فرعون-بعد غرقه في البحر-، و أنه سيكون آية لم خلفه ، فهو آية لكل من يأتي بعده إلى يوم القيامة ، و بما أن الأمر كذلك فكيف يبقى بدنه محفوظا ليكون من آيات الله الباهرات ؟ ! ، إنه سيُحفظ بالتحنيط لأن الفراعنة كانوا يُحنّطون ملوكهم و أعيانهم ، و حتى بعض حيواناتهم ،و هذا أمر تمّ اكتشافه في العصر الحديث ، و في المتحف المصري بالقاهرة توجد نماذج من المومياءات المحنطة معروضة للزوار .

و واضح من ذلك أن القرآن الكريم أشار إلى عملية التحنيط بالتضمن. و هي عملية كانت قد اختفت قبل ظهور الإسلام و بعده بعدة قرون ،و استمر أمرها مجهولا إلى أن تم اكتشاف المومياءات المحنطة في العصر الحديث .

و أما المثال الثاني -المتعلق ببناء الفرعنة لبناياتهم العالية- فمأخوذ من قوله تعالى : {وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرِي فَأَوْقِدْ لِي يَا هَامَانُ عَلَى الطِّينِ فَاجْعَل لِّي صَرْحاً لَّعَلِّي أَطَّلِعُ إِلى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ مِنَ الْكَاذِبِينَ }-

سورة القصص:38- ، و {وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحاً لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ، أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِباً وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوءُ عَمَلِهِ وَصُدَّ عَنِ السَّبِيلِ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِي تَبَابٍ }-سورة غافر:36، 37- . فواضح من تلك الآيات أنها تضمنت إشارة هامة جدا تتعلق بطريقة بناء الفراعنة لبناياتهم العالية جدا . لأن فرعون طلب بناء بناية عالية لعله-حسب زعمه- يبلغ أسباب السموات ليطلع إلى إله موسى-عليه السلام- ،و لأن الصرح -من معانيه في اللغة- البناء العالي[623] . فكان الفراعنة يبنون بناياتهم العالية ليس بقطع الصخور من المحاجر ، و إنما بصناعة اللَبِن الصخرية ، المصنوعة من الطين المُكَوّن من خليط من مواد البناء ، ثم توقد عليها النار بدرجات عالية الحرارة جدا ، فيتحول الطين إلى قطع صخرية قوية صالحة للبنايات العالية ، على أن تتم عملية الصنع في المكان نفسه المُراد بنائه ،و إلا لا يمكن – في ذلك الوقت- رفع الصخور الكبيرة و الثقيلة و الكثيرة إلى مرتفعات عالية . و لعل هذه الطريقة هي التي تساعدنا على حل لغز كيفية بناء أهرامات الجيزة بمصر[624] .

و تلك الأهرامات ضخمة جدا ، أكبرها هرم خوفو ، ثم يليه هرم خفرع ،. الأول يصل ارتفاعه إلى 146 مترا ،و طول ضلع قاعدته 230 مترا ،و الثاني ارتفاعه نحو 144 مترا ،و طول ضلع قاعدته المربعة نحو 215 مترا[625] . و قُدر مجموع عدد صخور الهرم الأكبر بما لا يقل عن مليونين و 300 ألف كتلة صخرية،و يزيد وزن بعضها عن 8 أطنان ،و يقل وزن بعضها- التي في الأعلى- عن واحد طن[626] .

و بسب ذلك الارتفاع الكبير ، و ضخامة الصخور و كثرتها ، فإنه يصعب جدا قطع ذلك العدد الكبير و الضخم من المحاجر من جهة ، و قطعها بدقة و بقياس صحيح من جهة أخرى . كما أنه لا يمكن رفع تلك الكتل الصخرية- الضخمة و الكثيرة – إلى الأعلى حتى تصل إلى 146 مترا في الهرم الأكبر، على قاعدة واسعة جدا . إن هذا غير ممكن في ذلك الزمان ، لأن وسائلهم في الرفع – مهما بلغت من تطور- فهي محدودة و لا يمكنها رفع تلك الصخور الضخمة و الكثيرة إلى ذلك الارتفاع العالي من جهة ،و هم لم يكونوا من العماليق ليتمكنوا من رفعها من جهة أخرى . فأجسادهم المحنطة شاهدة على أنهم كانوا مثلنا .

و بناء على ذلك فأنه من الراجح أن بناء الفراعنة لأهراماتهم العالية ربما تمت بالطريقة التي أشار إليها القرآن الكريم . فكان العمال يحملون مواد البناء المخلوطة المُكونة للطين ، إلى المكان المُراد بنائه ، فتوضع في قوالب ثم يُوقد عليها النار بدرجات حرارة عالية جدا ، فيتحول الطين إلى كتلة صخرية قوية صالحة للبناء ،و ذات مقاييس و أحجام مضبوطة و محددة حسب القوالب . و لهذا كانت صخور أهرامات الجيزة لها مقاييس و أحجام مُحددة بدقة ،و مختلفة الحجم حسب علو

---

[623] الفيروز أبادي : القاموس المحيط ، ج 1 ص: 292 .

[624] للتوسع في ذلك أنظر : عبد الدائم الكحيل : موسوعة الإعجاز العلمي في القرآن و السنة ، و هذا الباحث مهندس نشط له موقع جيد على الشبكة المعلوماتية ، يمكن الرجوع إليه بالبحث عنه باسم صاحبه .

[625] أحمد فخري : مصر الفرعونية ، مكتبة الأنجلو، القاهرة ، 2006 ، ص: 87 ، 95 .

[626] نفس المرجع ، ص: 97 . و عبد الدائم الكحيل : المرجع السابق .

الهرم[627] . و هذا الطريقة التي أشار إليه القرآن الكريم تتعلق أساسا بالبنايات العالية جدا[628] .

و أما فيما يتعلق بالغاية من قصص القرآن و أغراضه ، فإن حسن حنفي – كعادته – قزّم أغراضها وجعلها محصورة في جانب واحد ،و أغفل الجوانب الأخرى . فذكر أن الغرض منها الترويح عن النفس ،و التخفيف على الفؤاد من حدة الأوامر و النواهي . و منها أيضا أخذ الدرس و العبرة من تلك القصص لتربية الأمة و توجيه سلوكياتها ،و إعطاء الدرس الأخلاقي من التجارب السابقة ،و الاستفادة من الرصيد التاريخي للإنسانية و خبراتها . و ليس الغاية منها إعطاء أخبار عن الماضين[629] .

و أقول: صحيح أن من أهداف قصص القرآن و أغراضه إعطاء الدرس الأخلاقي ،و تربية الأمة ، و أخذ العبرة و الموعظة . فهذا صحيح لاشك فيه ، و قد أشار إليه القرآن في عدة آيات ، كقوله تعالى : {لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُوْلِي الأَلْبَابِ }- سورة يوسف:111-، و {قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَاء مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاء أَبَداً حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ }- سورة الممتحنة:4- ، و كَذَلِكَ{ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ و َرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلاً }- سورة الفرقان:32- .

لكن لا يصح حصر أغراض قصص القرآن فيما أشار إليه الرجل ، فليس له في ذلك دليل صحيح من الشرع و لا من العقل . و الشواهد القرآنية شاهدة على بطلان زعمه ، مما يعني أنه قال بذلك على أساس نظرته التقزيمية للمعجزة القرآنية ، كزعمه السابق بأن قصص القرآن لا تحمل حقائق تاريخية و لا إعجازا .

و أما أغراض قصص القرآن –التي أغفلها و قزّمها الرجل- ، فهي كثيرة جدا ، نذكر بعضها باختصار، لأنه موضوع كُتبت فيه مصنفات على أيدي مُختصين من يريد التوسع فيه فليرجع إليها .

منها استخدام القصص القرآني كدليل على الوحي ، فهي من دلائل النبوة ، لقوله تعالى : {تِلْكَ مِنْ أَنبَاء الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَا أَنتَ وَلاَ قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَذَا فَاصْبِرْ إِنَّ الْعَاقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ }-سورة هود:49 -، و {نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَـذَا القرآن وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ }- سورة يوسف:3- .

و من أغراضها الإشارة إلى وحدة رسالات الأنبياء: مصدرا و غاية ، فكلهم أنبياء الله ، وكلهم جاؤوا بدين واحد و من أجل غاية واحدة ، فكان قصص القرآن مظهرا هاما و مساحة واسعة ، تجلت فيها وحدة الدين الإلهي: مصدرا و غاية . كقوله تعالى : {شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحاً وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا

---

[627] للتوسع في ذلك أنظر : عبد الدائم الكحيل : المرجع السابق .

[628] أُشير هنا إلى أن الباحث محمد سمير عطا يرى أن قوم عاد هم الذين بنوا الأهرامات و ليس الفراعنة . لأنه ليس في مقدورهم بنائها ، لكن قوم عاد د في إمكانهم بنائها ، لأن القرآن ذكر أنهم كانوا من العماليق ،و من ثم فهم يقدرون على بناء الأهرامات ،و القرآن قد أشار إلى أنهم كانوا يبنون البنايات العالية . أنظر محمد سمير عطا : الفراعنة لصوص حضارة ، ط1 ، بيت الحكمة ، القاهرة ، 1996 . و سواء بناها الفراعنة ، أو قوم عاد فإن الأمر في الحالين يتضمن إعجازا تاريخيا قرآنيا .

[629] حسن حنفي : في فكرنا المعاصر ، ص: 91 . و حوار الأجيال ، ص: 37 . و من العقيدة إلى الثورة ، ج 4 ص: 197 ، 198 . و الدين و الثورة ، ج 7 ص: 211 .

بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ }-سورة الشورى:13-، و {إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِن بَعْدِهِ وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالأَسْبَاطِ وَعِيسَى وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَارُونَ وَسُلَيْمَانَ وَآتَيْنَا دَاوُودَ زَبُوراً }-سورة النساء: 163-، و{قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى قَالُواْ إِنْ أَنتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَآؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ }-سورة إبراهيم:10- ، و{وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولاً أَنِ اعْبُدُواْ اللهَ وَاجْتَنِبُواْ الطَّاغُوتَ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى اللهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلالَةُ فَسِيرُواْ فِي الأَرْضِ فانظروا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ }- سورة النحل:36- .

و منها إظهار مواقف الأمم و الشعوب السابقة من الأنبياء و دعواتهم من جهة الإيمان و الكفر ، و إبراز ما لقيه الأنبياء من إعراض و اضطهاد على أيدي أقوامهم ،و مصير كل من المؤمنين و الكافرين في النهاية من جهة أخرى . كقوله تعالى : {يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ مَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلاَّ كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُون }-سورة يس:30-، و {فإِن كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ جَآؤُوا بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ }-سورة آل عمران:184 -، و {وَكَذَلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِم مُّقْتَدُونَ }-سورة الزخرف:23-، و {كَدَأْبِ آلِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَذَّبُواْ بآيَاتِ رَبِّهِمْ فَأَهْلَكْنَاهُم بِذُنُوبِهِمْ وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَونَ وَكُلٌّ كَانُواْ ظَالِمِينَ }-سورة الأنفال :54-، و {وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِم مَّوْعِداً }-سورة الكهف:59- ، و {وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ رُسُلاً إِلَى قَوْمِهِمْ فَجَاؤُوهُم بِالْبَيِّنَاتِ فإن تَقَمْنَا مِنَ الَّذِينَ أَجْرَمُوا وَكَانَ حَقّاً عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ }-سورة الروم:47- .

و منها إظهار جرائم اليهود و فضحهم من خلال القصص القرآني ، لما قاموا به من قتل للأنبياء ، و تحريف للتوراة ، و كفر بدين الله . كقوله تعالى :(ذَلِكَ بأنهم كَانُواْ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللهِ وَيَقْتُلُونَ الأنبياء بِغَيْرِ حَقٍّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوا وَّكَانُواْ يَعْتَدُونَ }-سورة آل عمران:112- ، و {لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِن بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوا وَّكَانُواْ يَعْتَدُونَ }- سورة المائدة:78- ، و {مِّنَ الَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَاسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ وَرَاعِنَا لَيّاً بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْناً فِي الدِّينِ وَلَوْ أنهم قَالُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَاسْمَعْ وَانظُرْنَا لَكَانَ خَيْراً لَّهُمْ وَأَقْوَمَ وَلَكِن لَّعَنَهُمُ اللهُ بِكُفْرِهِمْ فَلاَ يُؤْمِنُونَ إِلاَّ قَلِيلاً }-سورة النساء:46- .

و منها تصحيح التاريخ المكذوب بذكر الأخبار الصحيحة ،و إبطال المكذوب ، كقوله تعالى : {إِنَّ هَذَا القرآن يَقُصُّ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَكْثَرَ الَّذِي هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ }- سورة النمل:76-، و {يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيراً مِّمَّا كُنتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْفُو عَن كَثِيرٍ قَدْ جَاءكُم مِّنَ اللهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُّبِينٌ }- سورة المائدة:15-، و {وَاتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيْاطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ }البقرة102 .

و منها إظهار الانحرافات العقدية و المذهبية الخطيرة التي وقع فيها الإنسان منذ القديم إلى خاتم الأنبياء محمد- عليه الصلاة و السلام- ، كالتي وقع فيها اليهود و النصارى ،و السابقون الذين تأثر بهم أهل الكتاب . و الشاهد على ذلك آيات كثيرة ، منها قوله تعالى : {كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُواْ فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلاَّ الَّذِينَ أُوتُوهُ مِن بَعْدِ مَا جَاءتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْياً بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللهُ الَّذِينَ آمَنُواْ لِمَا اخْتَلَفُواْ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللهُ يَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ }-سورة البقرة:213- ، و (قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لاَ تَغْلُواْ فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلاَ تَتَّبِعُواْ أَهْوَاء قَوْمٍ قَدْ ضَلُّواْ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّواْ كَثِيراً وَضَلُّواْ عَن سَوَاء السَّبِيلِ }-سورة المائدة:77 -، و {وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللهِ وَقَالَتْ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللهِ ذَلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِؤُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَبْلُ قَاتَلَهُمُ اللهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ }- سورة التوبة:30 - .

و من أغراضها أيضا الدعوة إلى دراسة التاريخ و اكتشاف سننه ، لقوله تعالى : {قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُواْ فِي الأَرْضِ فانظروا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذَّبِينَ }- سورة آل عمران:137-، و (سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلُ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلاً }- سورة الأحزاب:62- ، و {أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارُوا الْأَرْضَ وَعَمَرُوهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا وَجَاءتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ }-سورة الروم:9- . فهذه دعوة عامة لدراسة تاريخ البشرية كلها ، توصلنا إلى معرفة تاريخ مصائر الشعوب و الأمم ،و مواقفها من دعوات الأنبياء ،و ما حققته من رقي حضاري من جهة ، و اكتشاف سنن التاريخ وفلسفته ،و استخدام المنهج التجريبي في دراسة التاريخ و الآثار من جهة أخرى . لأن هذه الدعوة أمرتنا بالسير في الأرض، و النظر و البحث فيها عن الأسباب و الخلفيات و النتائج .

و منها أيضا إظهار طرق الاحتجاج و الاستدلال التي كان يستخدمها الأنبياء في الدعوة إلى الله ،و الرد على اعتراضات و شبهات المكذبين . و هذا الأمر واضح جدا في قصص القرآن ، فقد وردت فيه مناظرات و مجادلات كثيرة بين الأنبياء و أقوامهم ، كقوله تعالى : {أَلَمْ تَرَ إِلى الَّذِي حَآجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رِبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِن اللهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللهُ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ }-سورة البقرة:258- ، و{قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ }-سورة الشعراء:72- ، و {مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ }-سورة الصافات:154-، و {يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ أَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ }-سورة يوسف:39- .

و بذلك يتبين جليا أن ما ذكره حسن حنفي من أباطيل حول قصص القرآن و أثاره حوله من أباطيل ، لم يصح منها شيء ، و ما هي إلا شبهات و افتراءات ، و مغالطات و مبالغات . أثارها و دافع عنها لغايات في نفسه ، كشفنا عنها سابقا .

ب- أباطيل تتعلق بالروايتين الحديثية التاريخية و منهج تحقيقهما:

نُخصص هذا المطلب لطائفة من الأباطيل و المفتريات أثارها بعض أدعياء العقلانية ، منها ما يتعلق بالرواية الحديثية و الخبر التاريخي ،و منها ما يتعلق بخبر الآحاد و التواتر ، و منها أيضا ما يتعلق بمنهج نقد الخبر الحديثي و التاريخي .
فبالنسبة لموضوع الروايتين الحديثية و التاريخية ، أو ما يُعرف بالخبر الحديثي و الخبر التاريخي ، أو الخبر الشرعي و الخبر البشري ، فسنذكر منه طائفة من الأباطيل و المفتريات من خلال المواقف الآتية:
أولها مفاده هو أن هشام جعيط ذكر عن نفسه أنه لا يعتمد على ما أُكمل به الإسلام فيما بعد ، من سيرة و تاريخ ، و طبقات و حديث ، لأن ((القاعدة أن كل ما دُوّن بعد مئة سنة من الحدث فاقد لثقة المؤرخ))[630].

و أقول: إن قوله هذا زعم باطل جملة و تفصيلا ، قاله لغايات في نفسه . و هو ظاهر البطلان لأنه أولا إن الإسلام اكتمل نهائيا عند توقف الوحي بوفاة رسوله – عليه الصلاة و السلام- ، و هذه حقيقة شرعية واقعية متواترة لا شك فيها ، لكن الرجل يُغالط و يُدلّس ، و يتعمد مُخالفة الشرع في قوله تعالى : { الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ }- سورة المائدة:3- و {لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ }-سورة فصلت:42-. و بما أن الأمر كذلك فإن دين الإسلام كامل ،و قد اكتمل بتوقف الوحي ،و لم يكتمل في عصر التدوين كما زعم جعيط .
و اكتمال دين الإسلام باكتمال القرآن الكريم ، يعني أيضا اكتمال الحديث النبوي ، فهو و إن لم يكن مدونا كله في كتاب كالقرآن الكريم ، فإنه كان كاملا بوجوده و تطبيقه في الواقع ،و معرفة المسلمين به ،و حفظهم له ،و تدوين بعضهم لجانب منه . فهذا هو الأصل في اكتمال الدين من جهة اكتمال الحديث النبوي ، و أما التدوين الشامل له في عصر التدوين –خلال القرنين: 2-3 الهجريين- ، فهو من وسائل حفظ الحديث ،و ليس إكمالا للدين ، فدين الإسلام اكتمل قرآنا و سنة قبل التدوين الشامل للحديث النبوي .
و نفس الأمر يُقال عن السيرة النبوية ، فهي في أساسها جزء من الدين ، لأن قسما كبيرا منها سجله القرآن الكريم من جهة ، و القسم الآخر كان معروفا و محفوظا و منتشرا بين أهل العلم خاصة ،و المسلمين عامة من جهة ثانية . و قسم آخر منها مذكور مع الأحاديث النبوية المتواترة و الصحيحة من جهة ثالثة.
و ثانيا إن القاعدة المزعومة – و هي أن كل ما دُوّن بعد مئة سنة من الحدث فاقد لثقة المؤرخ - فهي قاعدة غير صحيحة ، و لم يذكر لها مصدرا و لا مرجعا ، و لا أدري من أين أخذها ؟ ! ، فهل أخذها عن غيره ، أو هي من عنده ؟ . و الأرجح أنها من عنده ، لأنه لم يُوثقها ، و الشواهد الآتية تُبطلها إسنادا و متنا .
أولها هو أن تلك القاعدة لم أعثر لها على ذكر في كتب المتقدمين و لا المتأخرين ، إلا عند هشام جعيط . و قد دَوّن المؤرخون المعروفون تواريخهم من دون ذكر لتلك القاعدة و لا التزام بها في تدوينهم لمصنفاتهم . فقد دوّن الطبري و

[630] هشام جعيط : الوحي و القرآن ، ص: 94 .

ابن الجوزي ، و ابن الأثير و ابن كثير حوادث تتعلق ببداية الخليقة و التاريخ القديم بينها و بين رواتها قرون عديدة . و حتى في تدوينهم لحوادث العصر الإسلامي ، لم يلتزموا بتلك القاعدة المزعومة . فمن المعروف أن كبار المؤرخين المسلمين كالطبري و من جاء بعده اعتمدوا كثيرا على محمد بن عمر الواقدي ،و تلميذه محمد بن سعد ، و هما قد دوّنا أخبارا كثيرة عن العهدين النبوي و الراشدي ، و بينهما و بينها أكثر من مائة سنة ، لأن الواقدي تُوفي سنة 207 هجرية ، و ابن سعد تُوفي سنة 230 هجرية .

و الشاهد الثاني مفاده هو أنه لا يُوجد دليل عقلي يُقرر تلك القاعدة المزعومة ، لأن مدار صحة الخبر أساسا ليس العامل الزمني ،و إنما هو مدى ثقة و نزاهة و كفاءة الرواة ضبطا و عدالة . لأننا نقبل رواية دُوّنت مّنذ 200 سنة رواها خمسة رواة ثقات ،و لا نقبل رواية رواها راوٍ واحد كذاب لها من العمر 12 شهراً ، أو 6 أشهر ، أو 6 أيام ، بل و أقل من ذلك . فالعامل الحاسم هنا ليس عامل الزمن ، و إنما هو موضوعية و كفاءة الرواة ضبطا و عدالة . و لهذا قال المتقدمون: آفة الأخبار رواتها ،و لم يقولوا: آفة الأخبار أعمارها ، أو أزمانها .

و نحن لا ننكر بأن عامل الزمن يُؤثر في صحة الخبر، لكنه ليس تأثيرا حاسما و أساسيا . و هذا الأمر قد أشار إليه علماء الجرح و التعديل عندما فرقوا بين الإسناد العالي و الإسناد النازل ، فالعالي هو الذي قلّ عدد رجاله ،و النازل هو الذي زاد عدد رجاله . و الأول أقوى من الثاني ، لأنه كلما قلّ عدد الرواة قلّ احتمال الخطأ و العكس صحيح[631].

فواضح من ذلك أن الرجل لغاية في نفسه أبعد العامل الأساسي و الحاسم في صحة الخبر و قزّمه من جهة ، و أخذ بالعامل الثانوي الاحتمالي الضعيف و نفخه لتأييد ما خطط له سلفا من جهة أخرى .

و الشاهد الثالث مفاده هو أن الرجل نفسه نقض قاعدته المزعومة ،و لم يلتزم بها في كتبه . من ذلك أنه اعتمد- في كتابه : الفتنة[632] – على مؤرخين ذكروا حوادث الفتنة الكبرى مع أن الفرق الزمني بينهم و بينها أكثر من 100 سنة ، بل و أكثر 200 سنة ، بل و أكثر من 400 سنة ، منهم : نصر بن مُزاحم المتوفى سنة 212 للهجرة ، و ابن سعد المُتوفى سنة 230 هجرية ، و البلاذري المتوفى سنة 279 للهجرة ، و الطبري المتوفى عام 310 هجرية ، و المسعودي المتوفى عام 346 للهجرة ، و ابن الأثير المتوفى عام 630 هجرية[633].

و في كتابه تأسيس الغرب الإسلامي[634] –خلال القرنين الأول و الثاني الهجريين- اعتمد على مؤرخين ذكروا حوادث المغرب و الأندلس ، مع أنه بينهم و بينها أكثر من 350 سنة ، بل و أكثر من 450 سنة ، بل و أكثر من 600 سنة .

---

[631] أنظر مثلا : محمود الطحان : تيسير مصطلح الحديث ، ص: 180 ، 181 .
[632] ط 5 ، دار الطليعة ، بيروت ، 2005 .
[633] أنظر مثلا : ص : 44 ، 51 ، 53 ، 63، 64، 65، 68، ، 71 ، 72 ، 216 ، 217 ، 218 ، 311 .
[634] ط 1 ، دار الطليعة ، بيروت ، 2004 .

منهم : ابن عساكر المُتوفى سنة 775 هجرية ، و ابن عذاري المراكشي المُتوفى نحو سنة 695 للهجرة ، و ابن خلدون المُتوفى سنة 808 هجرية[635] .

و بذلك يتبين أن تلك القاعدة المزعومة لا أساس لها من الصحة ، اخترعها الرجل و نقضها بنفسه . لكنه قال بها للطعن في الحديث النبوي و السيرة النبوية و التشكيك فيهما .

و الموقف الثاني مفاده هو أن حسن حنفي زعم أن ((الروايات تُثبت صحة الأقوال ،و ليست صحة الحوادث ، أي تطابق الرسول مع الراوي ، و ليس تطابق أقول الرسول أو الراوي مع الواقع))[636] .

و أقول: أولا إن قوله هذا لا يصح ، لأن الروايات لا تُثبت الأقوال فقط ، و إنما هي حسب مضمونها الذي تحمله ، فقد تُخبرنا بأقوال ، أو بأفعال ، أو ببناء مدارس ، أو بتأليف كتب ، أو بحدوث معارك و حروب ، أو بسقوط دول و قيام أخرى . علما بأن كل ما يُروى هو حادث من حوادث التاريخ ، كالأقوال مثلا ، التي لا يصح إخراجها من حوادث كما فعل حسن حنفي عندما قال : الروايات تُثبت صحة الأقوال ،و ليست صحة الحوادث . فهذا خطأ و فيه تناقض، لأنه بما أن الأقوال من الحوادث ،و إذا ما هي صحت فإنها-في هذه الحالة- تُعبر بالضرورة على صحة حادثة ذلك القول ،و هنا يحدث تطابق بين حادثة القول و الواقع .

و ثانيا إنه لكي نزيد الأمر وضوحا و تبيانا لتهافت زعم الرجل ، نذكر المثالين الآتيين: الأول مفاده هو أنه إذا ما رُوي قول للنبي-عليه الصلاة و السلام- و صحّ عنه بعد نقده و تحقيقه ؛ فإنه في هذه الحالة يكون الخبر صحيحا مُطابقا للواقع من جانبين: أولهما هو أن القول ثبُتت نسبته إلى رسول الله –صلى الله عليه و سلم- ، و معنى هذا أنه حدث هنا تطابق بين صحة الخبر و حدوث القول في الواقع . و الجانب الثاني هو أن متن القول و مضمونه يكون صحيحا مُطابقا للواقع ، لأنه قول النبي ،و كلامه حق و صواب.

و المثال الثاني مفاده هو أنه إذا رُوي أن الحسن البصري مثلا قال برأي فقهي يتعلق بالزكاة . ففي هذه الحالة إذا ما قمنا بتحقيق الخبر من جهة إثبات نسبته إلى الحسن البصري ، ثم أثبت التحقيق العلمي صحة نسبة الخبر إليه ، نكون هنا قد أثبتنا تطابق خبر القول مع حادثة القول في الواقع . بمعنى أن الحسن البصري قد قال بذلك القول فعلا و حقيقة . و أما صحة المتن الذي نقله إلينا الخبر كرأي فقهي ، فهو يحتمل الخطأ و الصواب معا ،و هو أمر ليس من عمل المؤرخ ، و إنما هو من عمل الفقهاء ، فيكون –في هذه الحالة- قد خرج من علم التاريخ و دخل علم الفقه . و حتى إذا أثبت النقد الفقهي خطأ الرأي الذي قال به الحسن البصري ، فإنه في هذه الحالة لا يعني أن الخبر التاريخي غير صحيح ، و إنما يعني أن الرجل أخطأ في اجتهاده مع صحة نسبة القول إليه .

---

[635] أنظر مثلا : ص: 43 ، 45 ، 81، 91 ، 114 ،، 115 ، 198 ،

[636] حسن حنفي : من العقيدة إلى الثورة ، ج 5 ص: 23 .

و الموقف الثالث مفاده هو أن هشام جعيط زعم أن الروايات الحديثية لاحقة للتراث التاريخي خلافا للظاهر ، خصوصا في عناصر الحديث الأقل قبولا ،و الأكثر التباسا و ارتيابا[637] .

و أقول: إن زعمه هذا لا يصح ، و لم يذكر عليه دليلا صحيحا و لا ضعيفا، بل إنه أبعد الدليل الدامغ الصحيح الذي وصفه بأنه ظاهر ، و تمسك بزعمه الذي هو ليس دليلا ، و لا يعجز عنه أحد .

و الصحيح هو أن الحديث النبوي كأصل و مبدأ شرعي و تاريخي معا، ظهر مع ظهور الإسلام ، بحكم أنه هو الأصل الثاني بعد القرآن الكريم . و أما من حيث أنواع الحديث و ما حدث له من تطور من الناحية التاريخية ، فإن نُقاد الحديث قسموا الحديث إلى : متواتر ،و آحاد ، الأول صحيح يقيني ،و الثاني ظني يحتمل الصدق و الكذب معا ، و التحقيق العلمي هو الذي يُحدد ذلك . ثم بعد ذلك قسموه إلى : صحيح ، و حسن ، و ضعيف[638] .و هذا يعني أن الحديث المتواتر ،و الصحيح ،و الحسن ليس من الرواية التاريخية ، و إنما هو من الخبر الشرعي الصحيح ، الذي هو جزء من الدين و ظهر معه ،و أما الحديث الضعيف و الموضوع فهو جزء من الرواية التاريخية ، لأنه حديث مكذوب أختلقه الناس ، و هو مُتأخر عن الرواية الحديثة بالضرورة . و هذا التقسيم هو الذي غاب عن الرجل ، أو تناساه عمدا لغاية في نفسه .

و بناء على ذلك فإن الحديث الصحيح – تواترا و تحقيقا- هو الذي يهمنا هنا و يجد شرعيته و أولويته في الدين و التاريخ معا. إنه وجد أولويته: اهتماما و تدوينا قبل الرواية التاريخية . فمن جهة الاهتمام أنه وجده بضرورة الشرع و العقل و الواقع ، بحكم أن الشرع أوجب علينا إتباع السنة النبوية ،و الصحابة كانوا في أمس الحاجة إليها ،و أنه ليس من العقل أن يُرسل الله نبيا و لا يُطاع و لا يُقتدى به !! .

و أما أولويته من جهة التدوين ، فهذا أمر سبق أن تناولناه و وثقناه ،و بينا أن الصحابة اهتموا مبكرا بتدوين السنة النبوية ، حتى أن النبي-عليه الصلاة و السلام- نهاهم عن ذلك ليتفرغوا للقرآن الكريم ، لكنه مع ذلك أباح لبعضهم بتدوين حديثه ، و قد وصلنا بعضه . و في العهد الراشدي و ما بعده اهتم الصحابة و تلامذتهم بتدوين الحديث و حفظه و مدارسته ، فدونوه في كراسات و صُحف ، و مدونات شخصية قبل أن يُجمع في مصنفات شاملة في عصر التدوين ،و فيه دُوّن التاريخ و غيره من العلوم[639] .

و بذلك يتبين قطعا أن زعم الرجل لا يصح ، و أن الصحيح هو أن اهتمام المسلمين بالحديث النبوي: تطبيقا و حفظا و تدوينا ، كان أسبق و أولى و أهم من اهتمامهم بالروايات التاريخية . لكن الرجل خالف ذلك ليطعن في الحديث النبوي و يُقدم عليه الروايات التاريخية من جهة ،و يُبعده من أن يكون مصدرا أساسيا لتاريخ صدر الإسلام من جهة أخرى .

---

[637] هشام جعيط : الفتنة ، ص: 156 .

[638] أنظر مثلا : محمود الطحان : تيسير مصطلح الحديث .

[639] أنظر مثلا : محمد عجاج الخطيب : السنة قبل التدوين ، . و عمر سليمان الأشقر : تاريخ الفقه الإسلامي .

و الموقف الرابع مفاده هو أن هشام جعيط اتهم المحدثين بأنه كان فيهم عداء تبخيسي تجاه الإخباريين الذين كتبوا التاريخ . كأبي مخنف ،و سيف بن عمر ،و عوانة ،و ابن إسحاق ، و نصر بن مزاحم ،و هشام الكلبي . و قد اتهم المحدثون هؤلاء الإخباريين بالتشيع الصريح ، و من ثم أمكن التشكيك في موضوعيتهم، فجاء مقت المحدثين لهؤلاء من تهمة التشيع. ثم أشار إلى أن سيف بن عمر ليس فيه أثر شيعي،و الآخرون كان تشيعهم خفيفا،و لم يكن مذهبيا[640] .
و ردا عليه أقول: إن اتهامه للمحدثين لا يصح ،و لم يُؤيده بدليل صحيح و لا ضعيف ،و اكتفى بالزعم و الاتهام، و هذا ليس دليلا ،و لا يعجز عنه أحد ،و هو رأس مال المفاليس و المغالطين، و المفترين المتعصبين للباطل. لأنه أولا إن الرجل اتهم المحدثين بما ليس فيهم ،و كل من يُطالع كتبهم في الجرح و التعديل يتبين له بجلاء و قوة ، أن القوم أصحاب منهج نقدي عظيم ،و ليسوا من أهل الأهواء ، و لا من المتعصبين للباطل . و كتبهم تشهد لهم بأنهم جرّحوا و عدّلوا الرواة من مختلف طوائف الناس دون استثناء ، بناء على منهجهم النقدي المعروف . فجرّحوا المحدثين ،و الإخباريين ،و المتكلمين و الفقهاء ، و الصوفية و الزهاد . و قد أحصيتُ أكثر من 350 مُتهما بالكذب ، فوجدتُ أن معظمهم كانوا من رواة الحديث ، و منهم 63 كانوا من الفقهاء و الإخباريين ، و الشعراء و الوعاظ و القصاص[641] .

و أما بالنسبة للإخباريين فمنهم من عدّله المحدثون ، و منهم من جرّحوه . فمن الذين ضعّفوهم : أبو مخنف ،و سيف بن عمر ،و عوانة ، و نصر بن مزاحم ،و هشام الكلبي ،و هؤلاء قد أشار إليهم جعيط . و منهم أيضا : عبد الملك بن حبيب ، و عبد الملك بن عيسى العكبري[642]. و من الذين عدّلوهم و أثنوا عليهم : محمد بن خلف ، و أبو التياح البصري ، و وهب بن مُنبه ، و خليفة خياط ، و يُونس بن بكير الشيباني[643] . و منهم من وصفوه بأنه ليس بالقوي ، و منهم من سكتوا عنهم[644] . فواضح من ذلك أن هشام جعيط اتهم المحدثين زورا و بهتانا .
و ثانيا إن الرجل لم يكن أمينا في نقل موقف المحدثين من الرواة الإخباريين الذين ذكرهم. و ذلك أنه واضح من كلامه أن المحدثين اتهموا هؤلاء كلهم بالتشيع ، ثم أنه -أي جعيط – انتقدهم بأن سيف بن عمر ليس فيه أثر التشيع ،و كأنه يريد أن يقول: إن المحدثين اتهموه بذلك ،و هو بريء منه . كما أنهم اتهموا الآخرين بالتشيع مع أن تشيعهم كان خفيفا،و ليس مذهبيا ، هذا هو الذي قاله جعيط و يُفهم من كلامه. لكن الحقيقة خلاف قوله و زعمه ، لأن المحدثين لم يُلحقوا عوانة بن الحكم ،و لا سيف بن عمر ، و لا محمد بن إسحق بالشيعة و لا بالرافضة . فالأول – عوانة

[640] جعيط . الفتنة ، ص: 156 ، 157 ، 158 ,
[641] للتوسع في ذلك أنظر كتبنا : مدرسة الكذابين في رواية التاريخ الإسلامي و تدوينه ، ص: 63 و ما بعدها
[642] ابن حجر : لسان الميزان ، ج 4 ص: 60 ، 61 ، 68 .
[643] نفس المصدر ، ج 5 ص: 156 ، ج 7 ص: 362 ، 428 . و الذهبي : تذكرة الحفاظ ، ج 1 ص: ى326 ، ج 2 ص: 436
[644] أنظر : الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد ، ج 7 ص: 328 ، ج 14 ص: 238 .

– لم يذكروا أنه كان شيعيا ،و إنما ذكروا أنه كان إخباريا عثمانيا يضع الأخبار لبني أمية[645] .
و أما الثاني – سيف بن عمر – فلم يتهمه المحدثون بالتشيع ،و لا قالوا إنه كان شيعيا و لا رافضيا ،و إنما اتهمه بعضهم بالزندقة و وضع الحديث[646] . فواضح من ذلك أن جعيطا افترى على المحدثين عندما اتهمهم بأنهم اتهموا سيفا بالتشيع ، فهم لم يتهموه بذلك ، و إنما هذا الرجل أخذ كلامهم في سيف ،و تظاهر على أنه كلامه انتقدهم به ، عندما قال: إن سيف ليس فيه أثر شيعي . فهذا ليس كلامه ،و لا هو من استنتاجه ،و إنما هو مأخوذ مما قاله المحدثون في سيف بن عمر.
و الثالث –محمد بن إسحق- فلم يتهمه المحدثون بأنه شيعي ، و لا أنه رافضي ،و إنما اتهمه بعضهم بالتشيع . و الفرق واضح بين الشيعي و الرافضي ،و بين المُتشيع ، أو الذي فيه تشيع . لذا فإن محمد ابن إسحق من أهل السنة ،و إن ضعّفه بعض المحدثين و طعن فيه ، فإن كثيرا منهم قد وثّقه ، و قد استقر أمر الرجل على أنه المرجع في السيرة ،و له شذوذ ،و ليس حجة في الحلال و الحرام ،و لا هو بالواهي ، بل يُستشهد به[647].
و أما الآخرون و هم : أبو مخنف لوط ، و نصر بن مُزاحم ،و هشام بن محمد الكلبي ، فهؤلاء ليسوا كما ذكر هشام جعيط ،و إنما كانوا شيعة رافضة قلبا و قالبا، و كان تشيعهم مذهبيا متطرفا عميقا ،و ليس كما زعم الرجل بأن تشيعهم كان خفيفا،و ليس مذهبيا . و هو قد ذكر ذلك من دون أن يُوثق ما قاله عن هؤلاء . فبالنسبة لأبي مخنف لوط بن يحيى ، فقد قال فيه نقاد الحديث : شيعي محترق صاحب أخبارهم ، متروك لا يُوثق به ، يروي عن الكذابين و المجهولين ،و مُتهم بالكذب[648] . و هذا الرجل كما ترجم له أهل السنة بأنه شيعي رافضي ، فقد ترجم له الشيعة- الرافضة- في مؤلفاتهم على أنه منهم ،وقد ترجم له أبو العباس النجاشي الشيعي في كتابه : رجال النجاشي[649] .
و أما نصر بن مُزاحم ، فقال فيه نقاد الحديث : كذاب رافضي مُغالٍ حديثه فيه اضطراب و خطأ كثير ، و روى المناكير عن الضعفاء[650] . و آخرهم –الثالث- هشام بن محمد الكلبي ، قال فيه نُقاد الحديث : رافضي متروك ، مُتهم بالكذب ، لا يُوثق به ، يروي الأخبار المكذوبة[651] . و هذا الرجل ترجم له الشيعة في مصنفاتهم أيضا و عدّوه منهم[652] ،و هذه شهادة منهم على صدق قول أهل السنة على أنه من الشيعة الرافضة .

[645] ابن حجر : لسان الميزان ، ج 4 ص: 386 .
[646] ابن عدي : الكامل في الضعفاء ، ج 3 ص: 435 , و ابن حبان : كتاب المجروحين ، ج 1 ص: 345 .
[647] الذهبي : تذكرة الحفاظ ، ج 1 ص: 172 . ابن حجر : تقريب التهذيب ، ج 1 ص: 467 .
[648] الذهبي : ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، ج 5 ص: 508 . و السيّر ، ج 7 ص: 320 .
[649] مؤسسة النشر ، إيران ، ص: 319 و ما بعدها .
[650] العقيلي : الضعفاء ، ج 4 ص: 300 . و الذهبي : الميزان ، ج 7 ص: 24 . و ابن الجوزي : الضعفاء ، ج 3 ص: 160 .
[651] الذهبي : نفسه ، ج 7 ص: 89 . و السيّر ، ج 10 ص: 101 ، 102 . و ابن حجر : اللسان ، ج 6 ص: 196 .
[652] النجاشي : المصدر السابق ، ص: 433 .

و بناء على ذلك فإنما قاله هشام جعيط غير صحيح ، لأنه هؤلاء الإخباريين لم يكونوا مُتأثرين بالتشيع تأثيرا خفيا كما زعم الرجل ، و إنما كانوا شيعة مذهبية رافضة قلبا و قالبا .

و ثالثا إن رمي المحدثين لهؤلاء بالكذب و رفض مروياتهم ، ليس لمجرد لأنهم شيعة ، و إنما فعلوا ذلك لأمرين هامين: أولهما هو أنه ثبُت لدي المحدثين أن هؤلاء غير ثقات ،و يتعمدون التحريف و اختلاق الروايات ، و هذا أمر ليس خاصا بهم ، فهو يصدق أيضا على رواة آخرين من طوائف أخرى [653] . و الأمر الثاني هو أن هؤلاء الإخباريين كانوا من الشيعة الرافضة ،و قد ثبت لدي نُقاد الحديث -من خلال عشرات، بل بمئات الروايات أن الرافضة يتعمدون اختلاق الأحاديث و يتخذونها دينا ،و أنهم أكذب خلق الله ، على أساس من مبدأ التقية[654] .

لذاك اتخذ المحدثون موقف عدم قبول روايات هؤلاء . و هذا المبدأ نفسه اتخذه الشيعة الرافضة الاثنى عشرية من مخالفيهم، فهم لا يأخذون بروايات غيرهم من المذاهب الأخرى ،و يعدونهم من النواصب[655] . لكن شتان بين موقف المحدثين المبني الحق و العدل وفق منهجهم النقدي ،و بين موقف الاثنى عشرية المبني على مذهبهم الزائف و رواياتهم المكذوبة . و الدليل على صحة موقف المحدثين يتمثل في أمرين هامين جدا : الأول هو أنه من المعروف و الثابت في مذهب الإمامية أن مبدأ التقية عندهم هو من أساسيات مذهبهم ، مطلوب و محبوب ممارسته في كل أحوالهم و ظروفهم فيما بينهم ،و مع غيرهم من الطوائف الأخرى [656] . و معناه هو أن يُظهر المرء خلاف ما يُبطن . و لا شك شرعا و عقلا أن من يكون ذلك حاله في قوله بالتقية و اعتقاده بها ،و ممارسته لها فإنه لا يمكن قبول رواياته ، لأن الكذب عنده أصبح عقيدة و عبادة ، و تقوى و صلاح ، مطلوب ممارسته،و مأجور فاعله !! . و هذا يتناقض تماما مع مبدأ الموضوعية في الفكر العلمي عامة ، و رواية الأخبار خاصة .

و الأمر الثاني هو أنه ثبت قطعا بدليل الشرع و العقل أن الشيعة الإمامية أقاموا مذهبهم على الكذب و التحريف ، بدليل أن مذهبهم الذي يقوم أساسا على الإمامة ، و العصمة ، وتكفير الصحابة ،و القول بتحريف القرآن[657] . و بما أنه هذه المبادئ مُخالفة للشرع جملة و تفصيلا ، فهي بالضرورة مكذوبة ، و من هذا حاله و مذهبه لا يصح قبول رواياته شرعا و لا عقلا .

و أُشير هنا إلى أن هشام جعيط الذي دافع عن هؤلاء الإخباريين ،و اتهم المحدثين بالتحامل عليهم ، هو نفسه انتقد هؤلاء الإخباريين ،و اعترف بأنهم لم يكونوا المستوى العلمي المطلوب . فاعترف بأنهم أخلطوا في تواريخهم ، و ادخلوا

---

[653] للتوسع في ذلك أأنظر كتابنا : مدرسة الكذابين ، ص: 47 و ما بعدها .

[654] نفس المرجع ، ص: 13 ، 54 .

[655] محمد الخضر : نظرة الإمامية الاثنى عشرية للزيدية ، ص: 67 ، 68 ، 69 ، 71 .

[656] للإطلاع على ذلك،و على حقيقة مذهبهم و عقائدهم الأخرى ، أنظر مثلا : الكليني: الكافي من الأصول ، دار الكتب الإسلامية ، طهران ، 1328 ه ، ج 1 ص: 187 .

[657] سبق توثيق ذلك في مبحث التكفير ،و أنظر أيضا كتاب الكافي المذكور أهلاه .

الخيال ،و نسبوا خُطبا لغير أصحابها[658] . و هذه شهادة منه ضد نفسه و الذين دافع عنهم ،و في صالح المحدثين الذين اتهمهم و تحامل عليهم .
و أما الموقف الخامس فمفاده أن هشام جعيط زعم أن المحدثين ألقوا حجاب الازدراء على مأثور تاريخي مُتناغم بقوة و أصالة مع الماضي . ثم زعم أن لا تاريخ إسلامي قط دون هؤلاء الإخباريين-السابق ذكرهم- الذين ازدرى بهم المحدثون و اتهموهم و شككوا في رواياتهم. ثم أشار إلى أن التاريخ العربي عامة و القرن الأول خاصة هو تاريخ واقعي عقلاني جدا ، مشغول((على نحو مرموق بالموضوعية))[659] .
و أقول: إن قوله هذا غير صحيح في معظمه ،و فيه تغليط و تدليس على القراء أيضا . لأنه أولا إن المحدثين لم يكونوا خُصوما للإخباريين و لا لمروياتهم ، فهم كانوا أصحاب منهج نقدي موضوعي صارم طبقوه على المرويات الحديثية أولا ،و على قسم من المرويات التاريخية ثانيا ، فما صح عندهم قبلوه ،و ما لم يصح رفضوه ،و حذّروا منه و من رواته . فعلوا ذلك مع كل الرواة سواء كانوا من المحدثين ، أو من الإخباريين ، أو من باقي طوائف أهل العلم[660] .
و هؤلاء المحدثون قبل رفضهم لقسم مما رواه الإخباريون ، فإنهم رفضوا كماً كبيرا من المرويات الحديثية من الضعيفة و الموضوعة ، بناء على منهجهم النقدي الصارم . و قد تجلى ذلك بقوة في مصنفاتهم الكثيرة التي صنّفوها في الضعفاء و المجروحين و الموضوعات ، و هي معروفة و مطبوعة ، و مُتداولة بين أهل العلم ، منها : كتاب الموضوعات لابن الجوزي ، و اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي ، و الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني .
و بذلك يتبين أن هشام جعيط لم يكن موضوعيا في موقفه مما فعله المحدثون ،و كان متحاملا عليهم بالباطل ، مع أنهم كانوا موضوعيين مما فعلوه في موقفهم من مختلف طوائف أهل العلم و مروياتهم . فهم أصحاب منهج نقدي مارسوه بموضوعية ، في وقت كانت الغالبية الساحقة من أهل العلم حُ͏ُطاب ليل في موقفهم من المرويات و تعاملهم معها .
و أما وصفه للمأثور الذي أشار إليه بأنه مأثور تاريخيي متناغم بقوة و أصالة مع الماضي ، فهو وصف صحيح بطريقة سلبية لا إيجابية . و ذلك أن مأثورنا التاريخي كله ، منه قسم كبير متناغم مع الحقائق الشرعية و التاريخية ، كتب الرواة الثقات . و منه قسم كبير جدا ليس متناغما مع الحقائق الشرعية و التاريخية ،و إنما هو مُتناغم مع الأهواء و العصبيات و المصالح التي اختلقته و دوّنته . و هذا القسم هو الذي رفضه نُقاد أهل الحديث و دافع عنه هشام جعيط ، مع أن الذين رووه هم من الضعفاء و الكذابين الذين تخصصوا في الكذب و التحريف ، حتى كونوا مدرسة الكذابين في رواية التاريخ الإسلامي و تدوينه . و قد كان عددهم كبيرا جدا جَمَعتهم كُتب المجروحين و الضعفاء ، و قد أحصيتُ منهم-على سبيل المثال لا الحصر-

---

[658] هشام جعيط : الفتنة ، ص: 157 .

[659] نفسه ، ص: 156 ، 157 ، 161 .

[660] سبق توثيق ذلك ، و للتوسع أكثر أنظر : محمد عجاج الخطيب : السنة قبل التدوين . و كتابنا : مدرسة الكذابين في رواية التاريخ الإسلامي و تدوينه .

أكثر من 350 كذابا[661] . و هذا أمر مما يُؤسف له ،و لا يُفتخر بـه ، و لا يُدافع عنـه كما فعل هشام جعيط ، إن ما فعله هؤلاء هو جريمة نكراء فـي حق الأمـة و دينهـا و تاريخها .

و ثانيا إن قولـه بـأن التـاريخ العربـي عامـة و القرن الأول الهجـري خاصـة ، هـو تاريخ واقعي عقلانـي جدا ، مشغول علـى نحـو مرمـوق مـن الموضـوعية ، فهـو قـول فيه حق و باطل . لأن الحقيقة هي أن قسما كبيرا مـن تاريخنـا يصدق عليـه مـا قالـه الرجل ، لكن قسما آخر كبير جدا لا يصدق عليه ذلك . و هذا القسم لا يصح وصـفه بأنـه واقعـي ، اللهم إلا إذا قصـدنا بـذلك: الواقعيـة السلبية التـي لا تُعبـر عـن حقـائق التـاريخ كمـا حـدثت فـي الماضـي ،و إنمـا تُعبـر عـن حقيقـة مـا حـدث مـن تحريـف و اختلاق و تلاعب بحوادث التـاريخ الإسـلامي. فهذه واقعيـة سلبية تحريفيـة ،و ليسـت واقعية إيجابية نقدية تمحيصية ،و هذا ليس مما يُفتخر بـه ، و يُـدافع عنـه ،و إنمـا هـو مما يُذم و يُقاوم و يُتأسف له من جهة ،و لـيس هـو عمـلا عقلانيـا و لا موضـوعيا، و لا مرموقا و لا حياديا من جهة أخرى .

و عليـه فـإن قسـما كبيـرا جـدا مـن تاريخنـا لـيس عقلانيـا و لا مرموقـا ، و لا موضـوعيا و لا نزيهـا ،و إنمـا هـو تـاريخ- خاصـة القـرون الأربعـة الأولـى- مُحـرّف مكذوب مُختلق لعبت بـه الأهـواء ة العصـبيات ،و المـذاهب و المصـالح . و الشـواهد القطعية الدامغة على صحة ما قلته كثيرة ، أذكر منها ثلاثة شواهد أساسية: أولها هو أنه من الثابت قطعا أن الأمـة الإسلامية انقسمت علـى نفسـها إلـى فرق مُتنـاحرة و متصارعة مذهبيا و سياسيا من جهة . و كل فرقة تزعم أنهـا علـى صـواب و غيرهـا على خطأ و ضلال من جهة ثانية . و لكل فرقة مـذهبها و أصـولها وكتبهـا العقديـة و الفقهية ، و الحديثيـة و التاريخيـة المخالفـة لكتب الفرق الأخـرى من جهـة ثالثـة . و هذا كله يستلزم بالضرورة وجود التاريخ المتناقض و المكذوب الذي يناسب الفرق المنحرفـة عـن الشـرع ، أفترتـه دفاعـا عـن مـذاهبها ،و خدمـة لمصـالحها. هـذا إلـى جانب وجود التاريخ الصحيح الذي دوّنه الرواة الثقات الموضوعيون .

و الشاهد الثاني مفاده هو وجـود عـدد كبيـر جـدا مـن الـرواة الضـعفاء و الكذابين الذين تخصصوا رواية المرويات الحديثية و التاريخية . و هم مذكورون بالمئات فـي كتـب علـم الجـريح و التعـديل ،و قـد أُفـرِدَتْ لهـم مصـنفات خاصـة بهـم ، كالضـعفاء الكبير للبخاري ، و الضعفاء للعُقيلي ، و الكامل في ضعفاء الرجال لابـن عَـدي[662] . فماذا يعني ذلك ؟. و ماذا كانوا يفعلون ؟، و ما هو تأثير أعمالهم في روايـة التـاريخ ؟ ، و أليس من الغريب حقا ،و مـن الخطيـر جدا أيضـا أن يتفـرغ هـؤلاء الضـعفاء و الكذابون لرواية الحديث و التاريخ ؟ . إن الإجابة واضـحة لا لُبس فيها ، إنهـم حرّفـوا قسما كبيرا جدا من تاريخنـا و أفسـدوه عـن سـبق إصـرار و ترصـد . فوجـودهم دليـل قاطع دامغ علـى صـحة مـا قلنـاه ،و علـى بطـلان مـزاعم هشـام جعـيط فـي دفاعـه عـن مرويات الضعفاء و الكذابين.

---

[661] للوقوف على ذلك راجع كتابنا : مدرسة الكذابين في رواية التاريخ الإسلامي و تدوينه ، ص: 63 و غيرها .

[662] محمود الطحان : أصول التخريج و دراسة الأسانيد ، ص: 175 ، 176 .

و الشاهد الأخير- الثالث- يتمثل في ظاهرة كثرة الروايات المتناقضة حول كثير من الحوادث التاريخية المتعلقة بالقرون الثلاثة الهجرية الأولى عامة ، و صدر الإسلام خاصة . و هي و إن كان لقسم منها بعض الأسباب الموضوعية العادية المعروفة، كالخطأ و النسيان ، فإن قسما كبيرا منها سببه الأساسي هو التحريف و الكذب المُتعمدان بسبب ما ذكرناها في الشاهدين السابقين . و الأمثلة التاريخية على كثرة تناقض الروايات كثيرة جدا[663] . منها : تناقضها حول بيعة علي بن أبي طالب لأبي بكر الصديق- رضي الله عنهما- ، فقيل : بايعه طواعية ، و قيل: بل بايعه مُكرها ، و قيل: لم يتأخر في بيعته ،و قيل تخلف ستة أشهر . و منها اختلافها حول خروج الصحابي أبي ذر-رضي الله عنه- من المدينة إلى الربذة ، فقيل: أنه خرج إليها بإرادته مُعززا مُكرما ،و قيل: بل أخرجه منها و نفاه إليها الخليفة عثمان- رضي الله عنه- بطريقة فيها عنف و إهانة . و منها اختلافها حول موقف علي بن أبي طالب من قضية التحكيم في موقعة صفين ، فقيل: أنه قبله عن رضا و طواعية ، و قيل : بل قبله تحت تهديد الخوارج له ، و قيل : بل قبله تحت ضغط اليمنية[664] .

و بناء على ذلك فإن تاريخا حدث فيه ما أشرنا إليه، لا يمكن أن يكون عقلانيا و لا مرموقا ، و لا موضوعيا و لا متناغما مع الحقائق التاريخية.و إنما هو تاريخ جانب كبير منه صحيح ، و جانب آخر كبير جدا ليس صحيحا ، لأنه تاريخ لعبت به و صنعته الأهواء و العصبيات ، و المصالح و المذهبيات.

و ثالثا إن زعمه بأنه لا تاريخ إسلامي دون الإخباريين الذين أشار إليهم ، فهو زعم مُبالغ فيه جدا و لا يصح أيضا . لأنه وُجد عدد كبير من الرواة و الإخباريين كانت لهم مؤلفات دوّنوا فيها مروياتهم الحديثية و التاريخية معا ، بعضهم وصلتنا مؤلفاتهم ،و هي مُتداولة بين أهل العلم في زماننا هذا ، منها : تاريخ خليفة خياط ، و الطبقات الكبرى لابن سعد ، و التاريخ الكبير للبخاري ، و فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل . و بعضهم ما تزال مؤلفاتهم مخطوطة في مختلف مكتبات العالم ، أو لم تصلنا فهي ضمن تراثنا العلمي المفقود ، و كثير منه مُبثوث في ثنايا كتب التفسير و الحديث ، و التاريخ و الأدب ، و كتب الفرق و الملل و النحل .

و إثراءً لذلك أذكر هنا مزيدا من المصنفات التاريخية التي ألفها رواة محدثون و إخباريون، أذكرها كشواهد دامغة على أن التاريخ الإسلامي لم يكن محصورا في الرواة الذين ذكرهم الرجل، و لا هو متوقف عليهم. منهم : أحمد بن حنبل ، له كتاب فضائل الصحابة ،و ربما هو الذي أشار إليه المؤرخ ابن العماد الحنبلي بأنه كتاب التاريخ لأحمد ،و قد نقل منه وقائع حادثة صفين[665] ،و إذا لم يكن هو فهذا يعني أنه كتاب تاريخي آخر لأحمد بن حنبل . و مهم : محمد بن إسماعيل البخاري صاحب الصحيح ، له كتاب التاريخ الكبير في 8 أجزاء ، تضمن أخبارا كثيرة عن تاريخ الإسلام و المسلمين ، منها أخبار تتعلق بموقعتي صفين و الحرة[666] .

[663] أنظر مثلا كتابنا : بحوث حول الخلافة و الفتنة الكبرى .

[664] للإطلاع على ما ذكرناه ، و معرفة صحيح تلك الأخبار من سقيمها أنظر : بحوث حول الخلافة و الفتنة الكبرى .

[665] شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، ج 1 ص: 212 .

[666] التاريخ الكبير ، ج 1 ص: 27 ، 189 ، ج 3 ص: 72 ، 392 .

و من الإخباريين : عمر ابن أبي شيبة (ت 262 هجرية) ، من مؤلفاته : تاريخ البصرة ، و تاريخ المدينة ، و أخبار الكوفة ، و أخبار مكة ، و أخبار المنصور ، و كتاب التاريخ ، و غيرها من المصنفات التاريخية[667]. و منهم الإخباري أبو الحسن المدائني(ت 215 هجرية) ، له مصنفات تاريخية كثيرة منها : المغازي ، و السرايا ، و أخبار قريش ، و الردة ، و مقتل عثمان ، و كتاب الجمل ، و كتاب الخوارج ،و الفتوح[668].

و منهم الإخباري أبو عبيدة مُعمر البصري (ت 210 للهجرة) ، من كتبه : مقتل عثمان ، و الجمل و صفين ، و أخبار الحجاج[669] . و منهم : البلاذري ، مشهور بكتابيه : فتوح البلدان و أنساب الأشراف ،و قد اعتمد عليهما هشام جعيط كثيرا في كتابه الفتنة[670] .

و ثالثا أنه ليست العبرة في كثرة المادة التاريخية المروية ، إنما العبرة أساسا في صحة المرويات و إن كانت قليلة ، فهذا هو الصحيح و المطلوب و المفيد . فقليل صحيح خير من كثير غير صحيح ، أو مشكوك فيه ، أو نصفه أو معظمه غير صحيح . و إن كان كثير صحيح خير من قليل صحيح ، لكن هذا لا يصدق على مرويات الذين ذكرهم هشام جعيط ، و دافع عنهم و تعصب لهم . فهم إخباريون ضعفاء و معظمهم كان يتعمد تحريف الأخبار و اختلاقها ، و هذا أمر سبق أن بيناه و وثقناه ،و هذا هو السبب الأساسي في كثرة مروياتهم ، لأنه من المنطقي و الطبيعي أن يكون الإخباري المحرّف و المُختلق للروايات أكثر مادة من الإخباري العدل الثقة !! . و بما الحال هكذا فلا شك أن قليل صحيح خير من كثير غير صحيح ، أو مشكوك فيه ، أو معظمه عير صحيح .

و بناء على ذلك فإن أي مؤرخ يعتمد على هؤلاء الذين أشار إليهم هشام جعيط و على أمثالهم، و يثق فيهم و في مروياتهم و لا يُحققها ، فإنه سيُفسد تاريخه بالضرورة . و مثال ذلك : تاريخ الطبري ، فصاحبه ابن جرير الطبري فهو إن كان اعتمد على محدثين و إخباريين ثقات ، كمحمد بن سعد ، و وهب بن مُنبه ، و عمر ابن شبة[671] ، فإنه جهة أخرى قد اعتمد على المجروحين و الضعفاء أكثر من اعتماده على الرواة الثقات بفارق كبير جدا . و من هؤلاء المجروحين : هشام الكلبي ، و الواقدي ، و أبو مخنف لوط بن يحيى ، و سيف بن عمر .

فبالنسبة لأبي مخنف فقد روى له أكثر من 612 رواية ، و الواقدي روى له أكثر من 440 رواية ، و سيف بن عمر روى له أكثر من 700 رواية[672] ، و مجموع ما رواه لهم: 1752 رواية . و في مقابل ذلك أنه روى لطائفة من كبار الرواة الثقات أحصيتُ لهم في تاريخه ما يأتي : الزبير بن بكار عثرتَ له على 08 روايات ، و محمد بن سعد أحصيتُ له 164 رواية ، و موسى بن عقبة عثرتَ له على

---

[667] الذهبي : تذكرة الحفاظ ، ج 2 ص: 517 . و السير ، ج 12 ص: 371 .

[668] ابن النديم : الفهرست ، ج 1 ص: 148 و ما بعدها .

[669] نفس المصدر ، ج 1 ص: 80 .

[670] أنظر مثلا : ص: 44 ، 51 ، 93 .

[671] أنظر مثلا : تاريخ الطبري ، ج 1 ص: 325 ، 354 ، ج 2 ص: 31 ، 62 ، ج 3 ص: 22 ، ج 4 ص: 73 ، 175 ، 179 ، ج 4 ص: 209 ، 515 ، 517 ، ج 5 ص: 106 .

[672] أنظر كتابنا : مدرسة الكذابين ، ص: 92 و ما بعدها .

07 روايات ،و خليفة خياط عثرتَ له على رواية واحدة فقط ، و وهب بن منبه أحصيتَ له 46 رواية[673] . و بذلك يصل مجموع ما أحصيته لهم في تاريخ الطبري: 226 رواية مقابل 1752 رواية . فالفارق كبير جدا بين ما رواه الطبري لثلاثة من المجروحين و الضعفاء ،و بين ما رواه لخمسة من كبار الثقات المعدلين !! من جهة ، كما أن ذلك يعني أن قسما كبيرا جدا من الكتاب رواه المجروحون و المحرفون من جهة أخرى . و هذا يطعن في الكتاب بلا شك ، و يُنقص من قيمته العلمية كثيرا ، خاصة و أن مؤلفه لم يحقق رواياته .

و الشاهد على ذلك أيضا هو أن الباحث محمد البرزنجي حقق روايات تاريخ الطبري ، في كتابه : صحيح روايات تاريخ الطبري و ضعيفه ، فتبين له أن أكثر من ثلث روايات الكتاب غير صحيحة[674] . فماذا يعني هذا؟ ، و ماذا بقي من تاريخ الطبري ؟ ، أنه يمكن الاستغناء عن قسم كبير جدا من مروياته ، بسبب إكثار الطبري من روايات المجروحين و الضعفاء الذين دافع عنهم هشام جعيط .

و بناء على ما ذكرناه فإنه يتبين جليا أن ما زعمه الرجل معظمه غير صحيح من جهة ، و أنه يُمكننا إعادة جمع المادة التاريخية المتعلقة بالقرون الثلاثة الهجرية الأولى من مختلف المصادر ،و تحقيقها وفق منهج المحدثين-إسنادا و متنا- من جهة أخرى . فنعتمد أولا على القرآن الكريم فيما يتعلق بصدر الإسلام ، ثم على السنة النبوية الصحيحة ثانيا ، ثم على مصنفات علم الحديث و الفقه ، و التفسير و التاريخ ،و الفرق و الملل و الأدب ثالثا ، و الاستفادة من الآثار العمرانية التي ما تزال قائمة رابعا . و بذلك نتمكن من استخراج المادة التاريخية ، ثم بعد ذلك نحققها و نرتبها حسب المواضيع و السنين معا . و بهذا نستطيع الاستغناء عن مرويات المجروحين و المحرفين من جهة ، و ننوع مصادرنا و نتخلص من احتكار تاريخ الطبري لأخبار القرون الثلاثة الهجرية الأولى ، مع الاستفادة من مروياته الصحيحة أيضا .

و أما فيما يتعلق بموضوع خبر الآحاد و المتواتر[675] ، فمن ذلك أن حسن حنفي زعم أن خبر الآحاد لا يُورث إلا الظن ،و لا يحدث به يقين ،و يظل محتملا للصدق و الكذب ،و لا يُورث علما . و بما أن أمره كذلك فهو-أي خبر الآحاد- لا يكون أساسا للعقائد ،و لا يُقال فيها بالظن . و بما أن معظم السمعيات آحادا ، فإنه يستحيل تأسيس السمعيات ،و هي تمثل الشق الثاني في علم أصول الدين[676] .

و أقول: إن قوله هذا غير صحيح في معظمه ، و فيه تغليط و مبالغات لغايات في نفسه . لأنه أولا صحيح أن خبر الآحاد ظني يحتمل الكذب و الصدق ،و الخطأ و الصواب ، لكن لا يصح الجزم بذلك مُطلقا ،و أنه لا يفيد يقينا و لا علما ،و أنه

---

[673] عنهم انظر مثلا : ج1 ص: 325، 354، 373، 390 ، 516، 517، ج2 ص: 31، 62، 85، 269، 305، 699، 572، ج3 ص: 9، 22، 269، ج4 ص: 398، 614، ج5ص: 190

[674] لم أطلع على الكتاب ، لأن ني لم أتحصل عليه ، لكني علمت بما ذكرته من خلال فضائية المستقلة التي أجرت مع مؤلف الكتاب حوارا في حلقات بمناسبة صدور كتابه هذا ، من سنة 2009 .

[675] ينقسم الخبر إلى قسمين : آحاد ، و متواتر . المتواتر هو ما رواه عدد كبير تُحيل العادة على تواطئهم على الكذب ،و له أربعة شروط يجب أن تتوفر فيه ، هي : 1- أن يرويه عدد كثير من الرواة . 1- أن تُوجد هذه الكثرة في جميع طبقات الإسناد . 3- أن تُحيل العادة تواطؤ الرواة على الكذب ، كأن يكونوا من بلدان ، و أجناس ، و مذاهب مختلفة . 4- أن يكون مُستند خبرهم الحِس من سمع و بصر و لمس . و المتواتر يُفيد العلم الضروري ، بمعنى أنه يُفيد اليقين . و أما الآحاد فهو ما لم يجمع شروط المتواتر ،و هو يُفيد العلم النظري المتوقف على النظر و الاستدلال . محمود الطحان : تيسير مصطلح الحديث ، ص: 18 ، 19 ، 21 .

[676] حسن حنفي : من العقيدة إلى الثورة ، ج 4 ص: 162، 245 .

سيبقى كذلك . فهذا لا يصح ،و حكم غير علمي ، لأن الخبر الظني لا يعني أنه صحيح و لا أنه غير صحيح ،و إنما يعني أنه يحتمل الأمرين . و بما أن حاله كذلك فإن التحقيق العلمي هو الحَكَم ، فقد يُوصله إلى الخبر اليقين ، أو إلى الصحيح ، أو إلى الأرجح ، أو إلى الراجح ، أو إلى الضعيف ، أو إلى المكذوب . و عليه فإن زعم الرجل لا يصح ، لأنه قد يصلنا خبر آحاد و يكون بمقدورنا التحقق منه مباشرة ، أو بطريق غير مباشر بواسطة آثاره التي تركها. و لهذا قال الله لنا: (({يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْماً بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ }-الحجرات:6- ، فلم يأمرنا برفض الخبر مع أن راويه فرد مجروح ،و إنما أمرنا بالتبيين و التحقق للتأكد من الأمر ، باستخدام مختلف الوسائل المُمكنة ، فقد نتصل بالشخص المعني بالأمر مباشرة ، أو نجمع الآثار و الشهادات التي تساعدنا على التحقيق . و نفس الأمر يمكن تطبيقه على الروايات القديمة ، و ذلك بالرجوع إلى مختلف المصادر المكتوبة و الأثرية ، فنجمع الروايات و الشواهد و القرائن ، ثم نُحققها و نمحصها ، و قد توصلنا إلى نتائج يقينية ، أو راجحة .

و ثانيا إن الرجل نقض زعمه السابق قولا و عملا . فأما قولا فإنه قال : يمكن إخضاع خبر الواحد للبحث باللجوء إلى البناء الشعوري لهذا الخبر ،و البحث في شروط الراوي ، حتى ((يكون للرواية كبير قدر ممكن من القيمة التاريخية ،و بالتالي من اليقين العلمي ،و هي أيضا شروط أربعة : الإسلام و العدالة ، و الضبط و البلوغ))[677] . و معنى كلامه أن خبر الآحاد يمكن أن يخرج من دائرة الظن ،و بالنقد و التحقيق يمكن أن يدخل دائرة الصحة و اليقين العلمي . و هذا نقض صريح لزعمه السابق الذي نصّ فيه على أن خبر الواحد لا يخرج من دائرة الظن ،و لا يدخل دائرة اليقين و العلم .

و أما شروط صحة خبر الواحد التي ذكرها الرجل ، فهو في الحقيقة ذكر شرطين لا أربعة . علما بأن شروط صحة خبر الواحد في علم الجرح و التعديل هي ستة شروط لا أربعة ، و هي: اتصال الإسناد ،و عدالة الراوي ، و ضبط الراوي ،و خلو الحديث من الشذوذ ، و خلوه من العلة[678] . و أما الإسلام و البلوغ – ذكرهما الرجل- فهما ليسا شرطين منفصلين من شروط صحة الخبر ،و إنما هما يندرجان في العدالة ، لأن معناها هو أن يكون الراوي مسلما بالغا عاقلا سليما من أسباب الفسق ،و من خوارق المروءة[679] .

و أما نقضه لزعمه فعلا و تطبيقا، فمصنفاته مملوءة بأخبار الآحاد ،و هي كثيرة جدا في كتبه التاريخية ، منها كتابه : من النقل إلى الإبداع ، و كتابه : من العقيدة إلى الثورة . و قد سبق أن ذكرنا أن الرجل استخدم أحاديث الآحاد الضعيفة و الموضوعة في كتبه ، و بنى عليها أفكاره و دافع عنها ،وهي ليست آحاد فقط ، بل هي أخبار غير صحيحة أصلا .

---

[677] نفس المصدر ، ج 4 ص: 245 .

[678] ابن الصلاح : مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث ، ص: 9 .

[679] محمود الطحان : تيسير مصطلح الحديث ، ص: 145 .

علما بأن خبر الآحاد الصحيح هو أساس حياة الأفراد و الجماعات ، و الأمم و الدول ، و لا يمكن الاستغناء عنه . و من يطعن فيه فهو متناقض مع نفسه ، أو أنه لا يعي ما يقول ، أو أنه يتعمد ذكر ذلك لغايات في نفسه . فحياتنا في البيوت و المؤسسات ،و المصانع و المزارع تقوم أساسا على خبر الآحاد الصحيح ،و بدونه لا تستقيم حياتنا .

و ثالثا إن ما قاله الرجل عن العقائد السمعية و مكانتها في علم أصول الدين ، هو كلام باطل و لا يصح ،و لا يصدق على عقائد الإسلام كلها . لأن علم أصول الدين الشرعي الحقيقي ليس هو ما كتبه المتكلمون ،و إنما هو موجود في القرآن الكريم أولا ، ثم في السنة النبوية الصحيحة الموافقة له ثانيا . و هذا العلم موجود كله في القرآن الكرم بشكل واضح شامل كامل يقيني ، فيما يتعلق بالله و الملائكة ، و الأنبياء و الكتب ، و الجنة و النار ،و الكفر و الإيمان ،و غير ذلك من عقائد دين الإسلام . كل هذا موجود في القرآن الكريم ، و هو قطعي الورود و الثبوت ، و قطعي الدلالة في ذاته أيضا ،و هذا يستلزم أن كل ما فيه قطعي و لا وجود فيه لظني . و بذلك تسقط مزاعم الرجل كلية ،و يصبح زعمه بأنه يستحيل تأسيس السمعيات هو زعم باطل و مُضحك و خرافة ، لأن ما نصّ عليه القرآن صراحة لا يمكن أن يكون ظنيا ثبوتا و لا دلالة .

و أما فيما يتعلق بالخبر المتواتر، فمنه ما زعمه حسن حنفي من أن الخبر المتواتر هو أيضا ظني كخبر الآحاد ، فلا يُفيد إلا ظنا ، لاحتياج الدليل النقلي إلى دليل عقلي و لو واحد[680] .

و أقول: إن قوله هذا لا يصح ، لأنه ليس من الشرع ، و لا من العقل ، و لا من العلم أن نسوي بين خبر الآحاد و خبر التواتر . لأن الخبر المتواتر إذا توفرت فيه شروطه الأربعة المذكورة سابقا ، فهو خبر يقيني ،و لا يحتمل الصدق و الكذب كخبر الآحاد ، الذي لا بد من تحقيقه ،و جمع الشواهد و القرائن التي تُثبته أو تنفيه . و هذا لا يحتاج إليه الخبر المتواتر ، لأنه يحمل صدقه في ذاته بفضل الشروط الأربعة التي توفرت فيه ، فهي دليل صدقه و مصدر قوته . فلا يُعقل أن نُكذب خبرا رواه جمع غفير من الناس بالمشاهدة و السماع مع اختلاف بلدانهم و أجناسهم ، و عقائدهم و مذاهبهم . إنه لا يُعقل و لا يصح تكذيبهم في ذلك من جهة ،و ليس من العقل أن نسوي خبرهم هذا بخبر الآحاد من جهة أخرى !! .

و أما قوله بأن الدليل النقلي يحتاج إلى الدليل العقلي ، فالأمر ليس ذلك . لأن العقل هو الذي اشترط شروط قبول الخبر المتواتر ، فهو خبر قائم على دليل العقل ، كما أن العقل هو الذي علّق قبول خبر الآحاد بالتحقيق و توفر القرائن . و أما إذا قصد بكلامه أن الدليل العقلي أسبق من الدليل الشرعي ، فهذا أمر آخر ، و قد سبق أن تناولنا ذلك بالتفصيل في الفصل الأول ،و بينا بطلان مزاعمه المتعلقة بذلك ، فلا نعيده هنا .

و من ذلك أيضا أن هشام جعيط زعم أن ((تواتر الخبر ليس بدليل على مصداقيته))[681] . و قوله هذا زعم لا يصح ، و كان عليه أن يُؤيده بأدلة و شواهد

---

[680] حسن حنفي : من العقيدة إلى الثورة ، ج 4 ص: 158 .

تُثبت زعمه ،و لا يكتفي بالزعم ، فهو ليس دليلا ،و لا يعجز عنه أحد . لذا فإن الرجل إما أنه لا يعي جيدا معنى الخبر المتواتر ، أو أنه يتعمد إنكار مصداقيته ليجد مُبررا يرفض به الأخبار المتواترة ، و يتمسك بالظنون و الأوهام ، و الروايات الضعيفة و المكذوبة ، ليُؤيد بها أفكاره الباطلة و شبهاته و أهوائه ، التي لا سند صحيح لها من الشرع ، و لا من العقل ،و لا من التاريخ ، و قد رددتُ على طائفة منها في كتاب مُستقل[682]. و هذا الرجل هو من أكثر أهل الأهواء ردا للمتواتر و الصحيح ،و تمسكا بالأباطيل و الظنون و الأوهام . مع التعمد في تحريف الأخبار ،و تحميلها ما لا تحتمل ، عن سبق إصرار و ترصد بالباطل و لأجله[683].

و أُشير هنا إلى أن ما ذكرناه في ردنا على موقف حسن حنفي السابق ، جانب منه هو رد على ما زعمه هشام جعيط في موقفه هذا ، لذا فلا نعيده هنا . لكنني أُشير هنا إلى أمر هام جدا مفاده هو أن الخبر المتواتر إذا رُفع إلى النبي- عليه الصلاة و السلام- فهو خبر صحيح قطعي، لأنه رُوي بالتواتر ،و لأن قائله رسول الله ، فهو لا يقول إلا حقا. و أما إذا رَوَى لنا الخبر المتواتر حادثة جماعية كصلاة جمعة ، أو محاضرة ، خطاب رئيس أمام حشد من الجماهير ، فإن الخبر صحيح قطعي ، لكنه لو رَوَى لنا الخبر المتواتر قولا لعالم من العلماء تضمن خبرا من الأخبار، فإن الأمر له جانبان: الأول هو أن حدوث القول صحيح قطعي مروي بالتواتر ، بأن هذا العالم قال ذلك . و الأمر الثاني يتعلق بمضمون القول ، و هو يحتمل الصدق و الكذب ،و الصواب و الخطأ إما من جهته ، أو من جهة الذين روى عنهم الخبر . و هنا يجب إخضاع ذلك للتحقيق العلمي إسنادا و متنا . و أما إذا روى لنا ذلك الخبر المتواتر أن العالم الفلاني قال رأيا علميا اجتهاديا ، فإن الخبر له جانبان أيضا: فهو صحيح من جهة ثبوت القول عن العالم ، و الثاني يتعلق بصحة مضمون الرأي ،و هذا يُحقق ليس تحقيقا تاريخيا- إسنادا و متنا- ،و إنما يُحقق تحقيقا حسب نوع علمه من حيث الخطأ و الصواب .

و أما بالنسبة لمنهج نقد الخبر الحديثي و التاريخي ، فإن هشام جعيط زعم أن منهج المحدثين على أهميته ، فهو ((أقل صلاحا على صعيد الحقيقة التاريخية من مأثور المؤرخين))[684] .

و أقول: إن زعمه هذا لا يصح ، إما قاله لأنه ليست له معرفة صحيحة بمنهج نقد الخبر عن المحدثين ، أو أنه تعمد قوله لغايات في نفسه . لأن منهج المحدثين هو منهج نقد الخبر ، و من ثم فهو يصلح لنقد كل الأخبار من الناحية المبدئية ، سواء كان خبرا حديثيا ، أو كان خبرا بشريا . لأن الرواية الحديثية - في أساسها و مآلها- هي خبر تاريخي لا يختلف طريق ورودها عن طريق ورود الأخبار البشرية الأخرى . و الفارق الجزئي و الهام الموجود بين الخبرين يتعلق بالقائل فقط ، و لا

---

[681] هشام جعيط : تاريخية الدعوة المحمدية ، ص: 42 .

[682] أنظر كتابنا : أباطيل و خرافات حول القرآن الكريم و النبي محمد-عليه الصلاة و السلام- ،و قد خصصته للرد على أباطيل عابد الجابري ،و خرافات هشام جعيط .

[683] أنظر كتابنا المذكور أعلاه .

[684] هشام جعيط : الفتنة ، ص: 156 .

يتعلق بالمكونات الأساسية للخبر، فالخبر الشرعي قاله النبي ،و الخبر البشري قاله إنسان عادي . و عليه فإن كل رواية حديثية أو بشرية هي خبر بالضرورة ، مُكونة من إسناد و متن معا ، و من ثم فإن منهجهما النقدي واحد ، هو منهج نقد الخبر .
و بما أن منهج نقد الخبر عند المحدثين يشمل نقد الإسناد و المتن معا[685] ، فهو ليس منهجا ناقصا ، و إنما هو منهج كامل شامل صحيح . و أي منهج يُخالفه فهو منهج ناقص قاصر لا يكفي لنقد الخبر. و بما أنه لا يُوجد خبر بلا إسناد أو بلا متن ، فإن هذا يعني ضرورة نقد الخبر من الإسناد و المتن معا.
و ربما يُقال: إن معظم الأخبار التاريخية ليست لها أسانيد ، فكيف ننقدها نقدا إسناديا ؟ . و الجواب هو: إنه لا خبر بلا إسناد ، غير أن إسناده قد يكون كاملا مُتصلا ،و فد يكون ناقصا منقطعا ، و قد لا يُوجد فيه إلا راوٍ واحد ، أو المؤلف صاحب الكتاب فقط . و في كل هذه الحالات يجب نقد الخبر إسنادا ، لأن الخبر يتأثر بالإسناد و إن كان فيه كاتبه فقط ، و لهذا قيل: آفة الأخبار رواتها . و هذه مقولة صحيحة صادقة يشهد لها بذلك التاريخ و الواقع . و عليه يجب نقد الرواية إسنادا ،و لا يصح إغفاله ، فإذا كان فيها راوٍ واحد لقربها زمنيا ، أو لعدم وجود الرواة الآخرين ، فإنه في هذه الحالة يجب نقد الراوي الواحد من جهة ، و النظر إلى الرواية على أنها ضعيفة[686] من إسنادها من جهة أخرى . ثم يجب نقد متنها أيضا، لأن الجمع بين النقدين ضروري ،و لأن صحة أحدهما لا يستلزم صحة الآخر ، و ضعف أحدهما لا يستلزم ضعف الآخر ،و إن كان الغالب أن صحة أحدهما دليل على صحة الآخر ، و ضعف أحدهما دليل على ضعف الآخر .
و بما أن الأمر كذلك فإنه لا يصح إهمال إسناد الخبر و لا متنه في عملية نقد الخبر . و بما أن منهج المحدثين يقوم على نقد الإسناد و المتن معا ، فهو المنهج الصحيح الكامل الذي يصلح لنقد أي خبر . و من يزعم خلاف ذلك فهو على خطأ ، لأنه يكون قد أخذ بجزء من الخبر و منهجه النقدي من جهة ، و أهمل الجزء الثاني المُكوّن للخبر و منهجه النقدي من جهة أخرى . و من يفعل ذلك يكون قد أفسد منهج نقد الخبر و شوّهه ، و لم يأت بشيء جديد له قيمة حقيقية ،و إنما اتخذ موقفا ناقصا لا يكفي لنقد الخبر، و هو جزء من منهج نقد الخير عند المحدثين .
و بذلك يتبين أن تفريق الرجل بين المنهج النقدي عند المحدثين و عند المؤرخين ، هو تفريق لا يصح من جهة ، و هو افتراء على كبار المؤرخين و المحدثين من جهة أخرى . لأن الثابت تاريخيا هو أن كبار النقاد المحدثين هم أنفسهم كانوا من كبار المؤرخين أيضا ، منهم : البخاري ، و الطبري، و الخطيب البغدادي ،و ابن الجوزي ، ابن عساكر ، و الذهبي ، و ابن كثير ، و ابن حجر العسقلاني . فهؤلاء محدثون مؤرخون مارس معظمهم النقد الحديثي و التاريخي معا ، بمنهج المحدثين - الذي هو نفسه منهج نقد الخبر- من دون أن يُفرّقوا بين منهج النقد الحديثي ، و منهج النقد التاريخي[687] . و عليه فإنه لا يحق لهشام جعيط أن يتكلم باسم المؤرخين

[685] للوقوف على عشرات النماذج التطبيقية التي حققها المحدثون إسنادا و متنا أنظر كتابنا : أخطاء المؤرخ ابن خلدون في كتابه المقدمة .
[686] إن كان إسناده يتطلب أكثر من راوٍ
[687] للوقوف على نماذج كثيرة من تحقيقاتهم أنظر كتابنا : أخطاء المؤرخ ابن خلدون في كتابه المقدمة .

ليطعن في المحدثين و منهجهم من جهة ، و لا أن يُفسد منهج نقد الخبر بدعوى التفريق بين منهجي النقد الحديثي و النقد التاريخي من جهة أخرى .

و أما الموقف الثاني- المتعلق بمنهج نقد الخبر- فمفاده هو أن هشام جعيط زعم أيضا أن الأسانيد لا يمكن (التعويل عليها في الأغلب ،و في الأغلب و ليس دائما))[688] .

و أقول: إنه لا يصح القول بأن نقد المتن أسبق من نقد الإسناد ،و لا نقد الإسناد أسبق من نقد المتن ، لأن طبيعة الخبر هي التي تُحدد : هل نجمع بين الإسناد و المتن معا ، أو نُركّز على الإسناد دون المتن أو على المتن دون الإسناد ، أو نستبعد المتن دون الإسناد ، أو الإسناد دون المتن ؟ ، فهذا هو الموقف الصحيح من المتن و الإسناد . لأنه توجد روايات لا ينفع فيها نقد المتن ،و لا يُساعدنا على تحقيق الخبر ، كالروايات التي تذكر أخبارا عادية من حياة الناس ، فهي ممكنة و ليست مُستحيلة ،و لا تحمل في مضمونها ما يُشير إلى بطلانها ، مع أنها قد تكون مكذوبة مُختلقة . فإذا ما نقدنا إسنادها تبين أنها رواية مكذوبة ، لأن أحد رواتها مثلا ذكر أنه كان شاهد عيان للحادثة ، ثم عندما بحثنا عن حاله وجدناه راوٍ ضعيف ،و مُتهم بالكذب ، و لم يكن شاهد عيان للحادثة لأنه وُلد بعد وقوع الحادثة بعدة سنوات **!!** .

و نفس الأمر قد ينطبق على روايات من جهة الإسناد ، فقد توجد روايات أسانيدها ظاهرة الصحة ، لكن بنقد متونها تبيّن أنها غير صحيحة ، كأن تتضمن أخبارا تُخالف الشرع ، أو العقل ، أو العلم ، أو التاريخ الصحيح ، أو الواقع المَشاهد . و في هذه الحالة يكون إسنادها غير صحيح – مع أن ظاهره صحيح- ،لأن بعض رواته قد يكون ركّب لها إسنادا صحيحا .

و بذلك يتبين أن ما زعمه هشام جعيط غير صحيح ،و الصواب هو أنه يجب التعويل على نقد الأسانيد و المتون معا . غير أن بعض الروايات تقبل النقدين ، و أخرى لا تقبل إلا نقدا واحدا حسب طبيعتها . لكن الرجل أراد من زعمه الطعن في الإسناد و الحط من قيمته ، ليُدلس على القراء و يُغالطهم ،و ليجد لنفسه مُبررا في تركه للروايات المُسندة الصحيحة ، و في أخذه بظنونه و أوهامه ،و اعتماده على الروايات المكذوبة . و هو عندما ألف كتابيه : الوحي و القرآن و النبوة ، و تاريخية الدعوة المحمدية ، فقد ملأهما كذبا و افتراء ، تحريفا و تخريفا[689] .

و الموقف الثالث مفاده هو أن هشام جعيط ذهب إلى القول بأن الإسناد يُعطي ضمانة للمادة))[690] . و موقفه هذا ناقص لأن دور الإسناد ليس محصورا في ذلك فقط ، و إنما هو يتجاوزه . فكما أنه يُوصلنا إلى معرفة مصدر الرواية من بدايتها إلى نهايتها ،و هذا أمر هام جدا ، فإنه يُساعدنا أيضا في تحقيق متن الرواية بدرجات مختلفة . و مثال ذلك أنه إذا وصلتنا رواية ظاهر متنها عادي ممكن مقبول عقلا ، و لا يُثير أية إشكالات ،و إسنادها ظاهر الاتصال ، و فيه تصريح بالسماع ، فهي رواية ظاهرة الصحة ، مع أنها في الحقيقة ليست صحيحة . فكيف عرفنا ذلك ؟ ، إننا عرفناه بنقد الإسناد ، فعندما حققنا الإسناد تبين لنا أمران هامان :الأول هو

---

688 هشام جعيط : تاريخية الدعوة المحمدية ، ص: 271 .

689 لقد رددنا على كثير من أكاذيبه في كتابنا : أباطيل و خرافات حول القرآن الكريم و النبي محمد –عليه الصلاة و السلام - .

690 هشام جغيط تاريخية الدعوة المحمدية ، ص : 33 .

أن الراوي الأول للخبر لم يكن شاهد عيان للحادثة مع أنه صرّح بالسماع و المُشاهدة ، لأن الفارق الزمني بين وقوع الحادثة المروية و ميلاد الرجل بلغ 40 سنة . و الأمر الثاني هو أن الراوي الثاني الذي صرّح هو أيضا بالسماع عن الراوي الأول ، لا يُمكنه أن يروي عنه ، لأن الثاني وُلد في السنة التي تُوفي فيها الأول . و عليه فإن من المستحيل أن يتمكن الأول من رواية الحادثة ،و لا الثاني من الرواية عن الأول ، و هذا يعني أن الرواية لا تصح إسنادا و لا متنا، و هي نتيجة حاسمة توصلنا إليها من خلال نقد الإسناد فقط ،و هي دليل دامغ على بطلان ما زعمه الرجل في تقزيمه لأهمية النقد الإسنادي .

و أما الموقف الأخير- الرابع- فمفاده أن هشام جعيط زعم أن الأسانيد لا تُعتمد لدى المؤرخ ،و إنما المتون فقط هي المُعتمدة عنده[691].

و قوله هذا لا يصح ،و هو زعم لا دليل عليه، و لا يُمثل موقف المؤرخين و إنما يُمثل رأي هشام جعيط و أمثاله من أدعياء العقلانية . و هو رأي لم يقله كبار المؤرخين المسلمين ، كمحمد ابن سعد ، و الطبري ، و الخطيب البغدادي ، و ابن الجوزي ، و ابن عساكر ، و الذهبي ، و ابن كثير ، و ابن حجر .و هؤلاء استخدموا الأسانيد في تواريخهم ، و حتى الذين لم يستخدموه في مؤلفاتهم التاريخية فإنهم لم يقولوا –حسب علمي - ما ذكره هشام جعيط ، إلا ابن خلدون و من تأثر به . فهو قد قسّم الخبر إلى خبر شرعي و خبر بشري ،و جعل النقد الإسنادي خاصا بالخير الشرعي ، و النقد المتني خاصا بالخبر البشري . و هذا خطأ واضح وقع فيه ابن خلدون ، و موقفه هذا مُخالف لمنهج المحدثين خاصة ، و لمنهج نقد الخبر عامة[692] .

و أُشير هنا أيضا إلى أن النقد الإسنادي يأمر به الشرع و يُوجبه العقل و الواقع . فأما الشرع فقد نصّ على ذلك صراحة في قوله تعالى : {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْماً بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ }- سورة الحجرات:6- . و أما العقل و الواقع فهما يدلان على أن بما أنه لا خبر دون إسناد ،و للإسناد تأثير كبير و مباشر في نقل المادة التاريخية و التأثير فيها ، حتى قيل : آفة الأخبار رواتها . فإن هذا يستلزم و يُوجب علينا الاهتمام بالنقد الإسنادي و الأخذ به ،و عدم فصل متون الروايات عن أسانيدها ،و من يُصر على رفض ذلك فهو إما أنه لا يعي ما يقول ،و يتكلم بلا علم ، و إما أنه صاحب هوى يتعمد القول بذلك لغايات في نفسه .

و الشاهد على صحة ما قلته أيضا، هو أن هشام جعيط نفسه نقض زعمه السابق و مارس النقد الإسنادي عندما جرّح المحدثين و طعن فيهم من جهة ، و عدّل طائفة من الإخباريين و دافع عنهم ،و أثنى عليهم و على مروياتهم من جهة أخرى [693] . فهذا موقف نقدي إسنادي تبناه الرجل ، مع أنه كان قد طعن في النقد الإسنادي و قزّمه .

---

[691] هشام جعيط : الوحي و القرآن و النبوة ، ص: 35 .

[692] للتوسع في ذلك أنظر كتابنا : أخطاء المؤرخ ابن خلدون في كتابه المقدمة .

[693] سبق توثيق موقفه هذا .

و لا يغيب عنا أن حتى المنهجية النقدية التاريخية الحديثة- الغربية- لم تُهمل الإسناد و إنما أخذت بجزء منه ، عندما أشارت إلى نقد راوي الخبر و كاتبه من جهة الذاتية و الموضوعية ،و الكفاءة العلمية[694] . و هذا يندرج ضمن نقد الإسناد المتعلق بالعدالة و الضبط في علم الجرح و التعديل ،و قد أشرنا إليه سابقا .

و ختاما لهذا المطلب أُشير هنا إلى أن هشام جعيط ذكر أن الشهاب الزهري هو مُبدع الإسناد في المدينة. و في موضع آخر قال: يُقال عن الزهري أنه هو الذي أسس الإسناد[695] .

وأقول: إن ما ذكره لا يصح ، و الرجل لم يُوثق خبره ، مع أن المنهجية العلمية تفرض عليه ذلك ، ليُوثق كلامه ،و ليرشد غيره إليه ،و ليمكننا من التأكد مما ذكره . و الشاهدان الآتيان يُثبتان عدم صحة ما ذكره : الأول هو من القرآن الكريم ، فإنه أشار إلى النقد الإسنادي في قوله تعالى : {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْماً بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ }-سورة الحجرات:6- . فالقرآن هو مؤسس النقد الإسنادي ، كما أنه هو مؤسس النقد المتني ببنائه للفكر العلمي ،و استخدامه لطرق الاستدلال الصحيحة و حثه عليها من جهة[696] ، و بإعطائه النموذج التطبيقي في النقد المتني التاريخي من جهة أخرى . و ذلك من خلال قوله تعالى : {يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تُحَآجُّونَ فِي إِبْرَاهِيمَ وَمَا أُنزِلَتِ التَّورَاةُ وَالإنجيلُ إِلاَّ مِن بَعْدِهِ أَفَلاَ تَعْقِلُونَ ، هَاأَنتُمْ هَؤُلاء حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِ عِلمٌ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِ عِلْمٌ وَاللّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ ، مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيّاً وَلاَ نَصْرَانِيّاً وَلَكِن كَانَ حَنِيفاً مُّسْلِماً وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ }-سورة آل عمران:65 66 -67 .

و الشاهد الثاني هو أن نقد الإسناد بدأ قبل الشهاب الزهري المُتوفى سنة 124 هجرية ، بدليل أن التابعي ابن سيرين المتوفى سنة 110 هجرية قال: ((لم يكونوا يسألون عن الإسناد ، فلما وقعت الفتنة قالوا : سموا لنا رجالكم . فيُنظر إلى أهل السنة فيُؤخذ حديثهم))[697] . فهذا شاهد على بطلان ما ذكره هشام جعيط ، علما بأن الإسناد كان معروفا قبل الفتنة ،و قد استخدمه بعض الصحابة ، غير أنه لم يُلتزم به لعدم تفشي الكذب[698] .

ج- أباطيل تتعلق بمواقف للصحابة و حوادث أخرى :

أثار بعض أدعياء العقلانية شُبهات و أباطيل كثيرة يتعلق بعضها بتاريخ الصحابة ،و بعضها الآخر يتعلق بحوادث تاريخية مُتفرقة . نذكرها من خلال المواقف الآتية :

فبالنسبة للمواقف المتعلقة بتاريخ الصحابة- رضي الله عنهم-، فمنها أن حامد أبا زيد ذكر رواية عن الطبري مفادها أن الصحابي سعد بن عبادة الأنصاري كان

---

[694] أنظر مثلا : ليلى الصباغ : في منهجية البحث التاريخي ، ط 6 ، منشورات جامعة دمشق ، 1999 ، ص: 288 .

[695] جعيط : تاريخية الدعوة المحمدية ، ص: 33 ، 36 .

[696] سبق التطرق إلى هذا الموضوع ،و إعطاء نماذج منه .

[697] مسلم : الصحيح ، ج 1 ص: 12 .

[698] محمد عجاج الخطيب : السنة قبل التدوين ، ص: 220 و ما بعدها .

مُرشحا للخلافة من قِبَل الأنصار بعد وفاة النبي-عليه الصلاة و السلام-في سقيفة بني ساعدة ، و رفض مُبايعة أبي بكر الصديق رفضا تاما. و قال أيضا : ((كما نعرف أن المهاجرين استطاعوا استثمار الخلافات القديمة بين الأوس و الخزرج بكسر إجماعهم على ترشيح سعد بن عبادة))[699] .

و ردا عليه أقول: إن ما قاله الرجل لا يصح ، لأن الرواية التي اعتمد عليها غير صحيحة إسنادا و لا متنا . و كان عليه أن يجمع الروايات المتعلقة بهذا الموضوع و يُحققها إسنادا و متنا ، ليصل إلى الموقف الصحيح من الموضوع الذي خاض فيه . لكنه لم يقم بذلك ،و اعتمد مباشرة على الرواية المشهورة التي ذكرها الطبري في تاريخه ،و هي لا تصح إسنادا و لا متنا .

فأما إسنادها فيتمثل في : قال الطبري حدثنا هشام بن محمد ، عن أبي مخنف ، قال : حدثني عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي عمرة الأنصاري أن ...[700] . و هذا إسناد لا يصح ،و ظاهر البطلان ، لأن هشاما الكلبي قال فيه نُقاد الحديث : رافضي متروك ، مُتهم بالكذب ، لا يُوثق به ،و يروي الأخبار المكذوبة[701] . و لأنه أيضا أن الطبري قال: حدثنا هشام بن محمد . و هذا لا يصح لأن الطبري لم يلحق به ، فهشام توفي سنة 204 أو 206 هجرية ،و الطبري وُلد سنة 224 للهجرة . فهنا انقطاع كبير ، لا يصح فيه تحديث و لا سماع ، و لا ندري هل الطبري أخطأ أو نسي ، أم هو خطأ من الناسخ ؟ ! . و على أية حال فإن الإسناد لا يصح . بسبب ما ذكرناه . و يزيده ضعفا أيضا أن من رواته: أبو مخنف لوط بن يحيى (ت 157 هجرية) ، و قد قال فيه نُقاد الحديث : مُتهم بالكذب ، ليس بثقة ، و متروك لا يُوثق به ، شيعي مُحترق صاحب أخبارهم ، يروي عن الكذابين و المجهولين[702] .

و أبو مخنف هذا صرّح بأن الذي حدّثه بالرواية هو عبد الله بن عبد الرحمن بن عمرة الأنصاري ، لكن هذا الأخير لم يذكر لنا مصدر خبره ، الذي روى له خبر السقيفة . و هو خبر بعيد عنه زمنيا ، لأنه بما أن أبا مخنف تُوفي سنة 157 هجرية ، و هو قد صرّح بأنه سمع من عبد الله هذا ، فإن هذا يعني أن الرجل كان معاصرا له ،و لم يكن شاهد عيان لما حدث في السقيفة سنة 11 للهجرة ، لأنها بعيدة عنه زمنيا . و بذلك يتبين أن الإسناد لا يصح من جهتين : إنه مُنقطع من بدايته و نهايته ،و في رجاله ضعيفان مُتهمان بالكذب . و هذا بلا شك يُؤثر سلبا على متن الرواية ، لأن آفة الأخبار رواتها .

و أما متنها ففيما يتعلق بما قاله حامد أبو زيد من أن المهاجرين استثمروا خلافات الأوس و الخزرج ، فإن الرجل حمّل الرواية ما لم تصرّح به من جهة ، و هي قد أشارت إلى أن المهاجرين اعترفوا للأنصار بفضلهم ، لكنهم ذكّروهم أيضا بأفضلية المهاجرين و أسبقيتهم في الإيمان و الدعوة من جهة ثانية ،و ذكّروهم أيضا بفضل قريش و مكانتها بين العرب من جهة ثالثة[703] . و هذا ليس استثمارا

[699] نصر حامد أبو زيد : التفكير في زمن التكفير ، ص: 179 .
[700] الطبري : تاريخ الطبري ، ج 2 ص: 241 .
[701] الذهبي : الميزان ، ج 7 ص: 89 . و السيّر ، ج 10 ص: 101 . و ابن حجر : لسان الميزان ، ج 6 ص: 196 .
[702] الذهبي : الميزان ، ج 5 ص: 508 . و السيّر ، ج 7 ص: 320 .
[703] الطبري : المصدر السابق ، ج 2 ص: 242 و ما بعدها .

للخلافات القديمة التي كانت بين الأوس و الخزرج كما زعم الرجل ، و إنما هو توظيف صحيح لحقائق تاريخية ،و تذكير للأنصار بمكانة و أولوية المهاجرين على الأنصار.

و الشاهد على ذلك أيضا هو أن الرواية نفسها أشارت صراحة إلى أن الذي أحدث الخلاف بين الأنصار ، ليس استثمار المهاجرين لخلافات هؤلاء القديمة . و إنما هو أن بعض الأنصار و منهم بشير بن سعد اقتنع بما قاله المهاجرون عن مكانة و فضل المهاجرين و أسبقيتهم ؛ فأيدهم في ذلك و بايع أبا بكر، فاتبعه أصحابه من الأوس و بايعوه لقطع الطريق أمام الخزرج من أن يولوا سعد بن عبادة ،و يستأثرون بالأمر دونهم حسب ما زعمته هذه الرواية[704]. فواضح من ذلك أن الرجل حمّل الرواية ما لم تُصرّح به، و ما لم تقله عن المهاجرين ، لأنها هي أشارت إلى أن الأوس كانوا مُتخوفين من الخزرج حسب زعمها . فالخلاف كان خلافا داخليا بين الأنصار ،و ليس المهاجرون هم الذين استثمروه كما زعم الرجل .

و نحن هنا قد ذكرنا ذلك ليس لأن الرواية صحيحة ،و إنما ذكرناه للرد على الرجل الذي اعتمد عليها و قوّلها ما لم تقله من جهة ، و هي تتضمن أيضا خلاف ما قال به الرجل من جهة أخرى .

و مما يُبطلها أيضا هو أنها تضمنت موقفا للأنصار مُخالفا للشرع و لمكانتهم، لأن الله تعالى قد شهد لهم بالإيمان و العمل الصالح من جهة ،و شهد للسابقين منهم بدخول الجنة ، و جعلهم قدوة لمن بعدهم من المسلمين من جهة أخرى . و الدليل على ذلك هو قوله تعالى : {وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ }-سورة الحشر:9 - ، و {وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأنصار وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأنهارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ }-سورة التوبة:100- .

و بما أن الأمر كذلك فإنما نسبته الرواية إليهم لا يصح ، فزعمت أنهم سارعوا إلى اختيار واحد منهم من دون استشارة باقي إخوانهم المسلمين من المهاجرين و غيرهم . و هذا موقف مُخالف لمبدأ الحكم في الإسلام الذي يقوم على الشورى و الرضا و الاختيار الحر، لقوله تعالى : {وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ }- سورة الشورى:38- ، و { فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللّهِ إِنَّ اللّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ }-سورة آل عمران:159- ، و {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فإن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إلى اللّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً }- سورة النساء: 59- .

كما أنه موقف مخالف لمكانتهم المرموقة في الإسلام ، إنه لا يصح شرعا و لا يُعقل أن يصدر منهم ذلك بشكل جماعي ، لأن ما نسبته إليهم الرواية هو عودة إلى

[704] نفس المصدر ، ج 2 ص: 243 ، 244 .

بعض مظاهر الجاهلية ،و تجاوز للشرع ، و تفريق للمسلمين . فأية أخوة تبقى بينهم ؟ ، و أية وحدة تجمعهم ؟ و أي كيان موحد يبقى لأمة الإسلام؟.

و مما يُضعفها و يُبطلها أيضا أنها تضمنت طعنا صريحا في الأنصار و المهاجرين الذين كانوا معهم ، فزعمت أنه حدثت بينهما مُشادات ،و صدر عن بعضهم كلام لا يليق ،و جرت بينهم مفاخرات و تهديد باستخدام السلاح[705]. و هذه سلوكيات لا يصح أن تصدر عن المؤمن العادي ، فكيف تزعم تلك الرواية أنها صدرت عن هؤلاء الكبار العظماء ؟! ، إنهم الذين شهد لهم القرآن بالإيمان و الخيرية ،و منهم السابقون الأولون من المهاجرين و الأنصار الذين رضي الله عنهم و رضوا عنه !! .

و الشاهد على ذلك أيضا هو أن الرواية الصحيحة عن السقيفة لم تذكر أنه حدثت بين الصحابة تلك المشادات و المفاخرات و العصبيات من جهة[706] . كما أنها- أي رواية الطبري- تتفق مع مذهب هشام بن محمد و أبي مخنف من جهة أخرى . فهما من رواتها ، و من الشيعة المغالين المتهمين بالكذب ، فهما اللذان تصرفا فيها طعنا في الصحابة و خدمة لمذهبهما. و عليه فالرواية لا تصح إسنادا و لا متنا .

و مما يُبطلها أيضا أنها ذكرت أن سعد بن عبادة لم يُبايع أبا بكر نهائيا ،و ظل مصرا على موقفه و مفارقا لأبي بكر طيلة خلافته[707] . و هذا الخبر لم يثبت و لا يصح ، بدليل الشواهد الآتية : أولها مفاده هو أنه صحت الرواية أنه لما حضر أبو بكر و عمر –رضي الله عنهما- إلى سقيفة بني ساعدة ، كان مما قاله أبو بكر لسعد: ((لقد علمتَ يا سعد أن رسول الله –صلى الله عليه و سلم- قال و أنت قاعد : قريش ولاة هذا الأمر . فقال سعد : صدقتَ نحن الوزراء و أنتم الأمراء[708] . فهذا شاهد دامغ على أن سعد بن عبادة أقر بما ذكره أبو بكر، و صدّقه فيما قاله له، و اعترف بأن الأمراء من قريش و الوزراء من الأنصار . و عليه فلا يصح شرعا و لا عقلا أن يعترف سعد بذلك ثم لا يُبايع أبا بكر بالخلافة !! . و هذا يعني أن سعدا تراجع عن موقفه ،و أخذ بالحديث النبوي ،و بايع أبا بكر الصديق .

و الشاهد الثاني يتمثل في رواية صحيحة الإسناد مفادها أن الخليفة عمر بن الخطاب- رضي الله عنه- عندما روى-أيام خلافته- ما جرى يوم السقيفة ختم كلامه بقوله: ((فبايعنا أبا بكر الصديق جميعا ،و رضينا به))، و في رواية أخرى أنه قال:((فبايعنا الجميع أبا بكر عن رضا))[709] . فهذه الرواية نصت صراحة على أن جميع الصحابة الذين كانوا في السقيفة بايعوا أبا بكر عن رضا من دون استثناء . فلم تقل مثلا: بايع الناس ، أو معظمهم ، أو أكثرهم ، أو كلهم إلا واحد . و عليه فإن سعد بن عبادة كان من بين المبايعين لأبي بكر من جهة ، و هذه الرواية تتفق مع الرواية الأولى ، و كل منهما يتقوى بالأخر من جهة أخرى .

---

[705] نفسه ، ج 2 ص: 243 .

[706] أنظر : البخاري : الصحيح ، دار الشهاب ، الجزائر ، ج 8 ص: 25 و ما بعدها . ابن حبان : صحيح ابن حبان ، ج 2 ص: 149 ، ج 12 ص: 145 .

[707] الطبري : المصدر السابق ، ج 2 ص: 244 .

[708] أحمد بن حنبل : المسند ، ج 1 ص: 5 . و ابن كثير : البداية و النهاية ، ج 5 ص: 247 ، 260 . و بن حجر : فتح الباري ، ج 2 ص: 31 . و السيوطي : تاريخ الخلفاء ، ص: 71 . و الألباني : الصحيحة ، ج 3 ص: 146 ,

[709] أحمد بن حنبل : المسند ، مسند العشرة ، رقم الحديث : 368 . و ابن حبان : الصحيح ، ج 2 ص: 149 ، و ج 21 ص: 145.

و الشاهد الثالث مفاده هو أنه من المُستبعد جدا جدا، بل و لا يصح أن صحابيا جليلا كسعد بن عبادة يخرج عن إجماع الصحابة في بيعتهم لأبي بكر الصديق ، و هو أفضل الصحابة و أولاهم بالخلافة، و هو { ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لاَ تَحْزَنْ إِنَّ اللّهَ مَعَنَا فَإن زَلَ اللّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُواْ السُّفْلَى وَكَلِمَةُ اللّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَاللّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ }-سورة التوبة:40-. و عليه فإن سعدا قد بايع أبا بكر، لأنه لا يُوجد أي مبرر شرعي و لا عقلي يجعله يمتنع من بيعته ،و يُؤكد ذلك الشاهدان السابقان .

و الشاهد الأخير- الثالث- يتمثل في روايتين ذكرهما الطبري في تاريخه من رواية سيف بن عمر التميمي ، و قد نصتا صراحة على أن سعد بن عبادة بايع أبا بكر الصديق[710]- رضي الله عنهما- . لكن حامد أبا زيد أغفلهما ،و لا يحق له أن يفعل ذلك ، لأن المنهجية العلمية تفرض عليه أن يذكرهما إلى جانب الرواية التي اختارها . على أن يتم ذلك الاختيار على أساس التحقيق العلمي لا على أساس الهوى و المصلحة . و مع أن الروايتين ضعيفتين من جهة الإسناد لأنهما من رواية سيف بن عمر ،و هو قد ضعّفه نُقاد الحديث كما سبق أن ذكرناه . فإنهما –مع ذلك- أحسن إسنادا من الرواية التي ذكرها حامد أبو زيد ، لأن سيف ابن عمر أقل ضعفا و أحسن حالا من هشام بن محمد الكلبي و أبي مخنف لوط بن يحيى من جهة[711] ، كما أن روايتي سيف متنهما صحيح موافق للشواهد الصحيحة السابقة ، فهما إذن يتقويان بها إسنادا و متنا ،و من ثم يمكن الرد بهما على الراوية التي ذكرها حامد أبو زيد من جهة أخرى .

و بذلك يتبين جليا أن ما قاله حامد أبو زيد لم يصح، و أن رواية الطبري المشهورة- و التي اعتمد عليها الرجل- المتعلقة بحادثة سقيفة بني ساعدة ، هي رواية لم تصح إسنادا و لا متنا ،و قد تلاعب بها محرفو التاريخ من أهل الأهواء و العصبيات ، و المصالح السياسية و المذهبية ، فزادوا فيها و أنقصوا منها حسب أهوائهم . و إلا فإنما حدث في السقيفة – كما ذكرته الروايات الصحيحة – كان خلافا عاديا طبيعيا بين الصحابة، لأن الشرع كان قد حسم مسألة الخلافة ، عندما جعلها شورى بين المسلمين . فهم لم يختلفوا حول ذلك ، و إنما اختلفوا حول من يتولى الخلافة منهم بالشورى ، فنجحوا في تجاوزه ،و اتفقوا على بيعة أبي بكر الصديق . فكوّنوا بذلك دولة الخلافة الراشدة التي قامت بأعمال جليلة و جبارة أعزت الإسلام و المسلمين ، كجمعها للقرآن و توحيده ،و قضائها على المرتدين، و فتحها للبلدان .

و الموقف الثاني يتعلق بموضوع ميراث النبي-عليه الصلاة و السلام- بعد وفاته و موقف أبي بكر الصديق منه. و مفاده أن الكاتب المصري سيد القمني إنه قال: على الرغم من علم أبي بكر الصديق بقوله تعالى : {وَاعْلَمُواْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فإن لِلّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِن كُنتُمْ آمَنتُمْ بِاللّهِ وَمَا أَنزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ وَاللّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ

---

[710] الطبري : المصدر السابق ، ج 2 ص: 244 .

[711] بناء على ما ذكره نُقاد الحديث في هؤلاء ، و قد سبق ذكر أقولهم في هؤلاء .

}-سورة الأنفال :41- ، فإنه عندما طالبته فاطمة بحصتها الموروثة عن أبيها ،و أخبرته أن أباها منحها إياها ، طالبها بالدليل فشهد لها علي، و أم أيمن حاضنة النبي ، فلم يقبل أبو بكر شهادة و نصف ،و طالبها بشاهدتين كاملتين شرعا[712] .

ثم أن الرجل استغرب لماذا أبو بكر ذكر حديث: الأنبياء لا يُورثون ،و ما تركوه صدقة . ثم هو يطلب من فاطمة شهادة على مطلبها ،و بيده حكم شرعي يمنع ذلك الجدال من بدايته . ثم أشار الرجل إلى أن فاطمة ذكّرت أبا بكر بقوله تعالى على لسان زكريا: {يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيّاً }- سورة مريم:6- ، فلم يقبل منها ذلك ،و أيده عمر ابن الخطاب ، فغضبت فاطمة و أعلنت سخطها ،و ذكّرتهما بقول النبي فيها: ((رضا فاطمة من رضاي ،و سخط فاطمة من سخطي)) . ثم قالت لهما: ((إنني أُشهد الله و الملائكة أنكما أسخطاني ،و ما أرضيتماني ،و لئن لقيتُ النبي لأشكونكما إليه)) . ثم أشار الرجل إلى مصادره التي اعتمد عليها ، و هي: التفسير الكبير للرازي ، و وفاء الوفا للسمهودي ،و الإمامة و السياسة[713] .

ثم زعم القمني أن أبا بكر نسخ بموقفه السابق آيتين: الأولى نصت على أن خمس الغنائم للنبي و قرباه. و الثانية نصت على توريث الأنبياء كما في توريث زكريا ليحيى . و بما أن الأمر كذلك فعمل أبي بكر لا يتفق مع طلبه للشهادة على صدق فاطمة ، كما أن طلبه هذا يتضمن أن الكذب من فاطمة كان جائزا ، و هذا لا يتفق أيضا مع كرامتها و مكانتها. و بهذا يتبين أن أبا بكر كان مُتعمدا في الإساءة إلى البيت النبوي، و هذا هو الاحتمال الوحيد المُرجّح [714].

و أشار أيضا إلى أن موقف أبي بكر و عمر من مسألة الميراث يعني أن فاطمة و علي و حاضنة النبي أم أيمن كانوا يكذبون على الخليفة تحايلا على أموال المسلمين . و هذا لا يستقيم مع مكانتهم و قدرهم و كرامتهم[715] .

ثم أن الرجل تساءل عن سبب إقدام أبي بكر على تلك الأعمال، ثم ذكر رأي الشيعة و أيدهم و أخذ برأيهم ،و هو أن السبب فيما فعله أبو بكر هو سبب سياسي يتعلق بصحة خلافته . لأن عليا و بني هاشم حتى ذلك الوقت لم يكونوا قد بايعوه ،و رفضوا الاعتراف بصحة بيعته ، لأنهم كانوا يرون في ذلك حقا لهم أُغتصب منهم ،و أنه حق يقوم على قرابتهم من الرسول-عليه الصلاة و السلام- . ثم زعم الرجل أن اعتراف أبي بكر بذلك الحق الذي قال به علي و بنو هاشم يفتح باب الصراع و الفتنة على الدولة في وقت كانت فيه الظروف السياسية خطيرة بسب ما نعي الزكاة و حروب الردة[716] .

و ردا عليه أقول: إن قوله هذا زعم باطل جملة و تفصيلا ، و فيه مغالطات و تدليسات و تحريفات كثيرة من جهة ،و و فيه أيضا إهمال كبير للمنهجية العلمية الصحيحة في تناول القضايا الفكرية و تحقيقها من جهة أخرى . و لا أدرى هل هذا الرجل جاهل لا يعي ما يقول ، أو أنه صاحب هوى يتعمد ذكر ذلك لغايات في نفسه ؟ ! . لأنه أولا إن الرجل أقام موقفه على خطأين أساسيين نتجت عنهما أخطاء

[712] سيد القمني : الخروج على النص ، مقالات سيد القمني على موقع : محاور ، في الشبكة المعلوماتية .
[713] نفسه .
[714] نفسه .
[715] نفسه .
[716] نفسه .

أخرى ، و هما: الأول هو أن الرجل بنى كل ما قاله على رواية باطلة ،و أهمل الرواية الصحيحة و لم يأخذ بها . و الخطأ الثاني هو أن الرجل أخطأ في فهم الآيتين اللتين ذكرهما. و هذا يعني أن كل ما بناه على هذين الخطأين فهو باطل و لا يصح ،و تفصيل ذلك فيما يأتي:

فبالنسبة للرواية التي ذكرت أن فاطمة طلبت من أبي بكر حصتها التي منحها إياها النبي ،و أن أبا بكر طلب منها إحضار الشهود ، فهي رواية غير صحيحة ، بدليل الشواهد الآتية : أولها هو أن الرواية الصحيحة –التي ذكرتها كتب الحديث – نصت صراحة على أن فاطمة أرسلت إلى أبي بكر تسأله ميراثها من أبيها- عليه الصلاة و السلام- فيما أفاء الله عليه ، فاعتذر لها أبو بكر بأن رسول الله قال: « لاَ نُورَثُ مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَةٌ »[717] و لم تُشر أبدا إلى أنه طلب منها الشهود . ففاطمة طلبت الميراث ، فرد عليها أبو بكر بحديث الميراث،و لم يُطالبها بالشهود أصلا .

و الشاهد الثاني مفاده هو أن حديث ((لا نورث ما تركناه صدقة)) ، هو حديث صحيح لم ينفرد به أبو بكر ، و إنما رواه و أقر به جمع من الصحابة ، كعمر ، و عثمان ، و علي ، و العباس ، و طلحة و الزبير ، و أبي هريرة ،و عائشة-رضي الله عنهم-[718] . و هذا دليل دامغ على أن ما ذكره أبو بكر صحيح ، و ما قام به هو عمل شرعي لا ظلم فيه و لا جور ،و أن الروايات التي تخالف ذلك ، كالتي ذكرها الرجل ، هي روايات باطلة مغرضة هدفها الطعن في أبي بكر و عمر- رضي الله عنهما- .

و الشاهد الثالث مفاده هو أن الروية التي ذكرها الرجل تحمل دليل بطلانها بذاتها ، فهي مرة تقول : إن أبا بكر ذكّر فاطمة بالحديث النبوي: ((لا نورث ما تركناه صدقة)) ، ثم هو يُطالبها بالشهود ، فهذا تناقض واضح في موقفه ، لأن صحة الحديث تستلزم عدم المطالبة بالشهود ،و تُلزم الطرفين الالتزام بالحديث دون نقاش ، كما أن الشاهد على بطلانه ذه الرواية أنها مخالفة للرواية الصحيحة السابق ذكرها ، التي لا وجود فيها لحكاية الشهود أصلا .

و الشاهد الرابع مفاده هو أنه لو كان ما زعمته تلك الرواية من أن عليا شهد لفاطمة بأن النبي منحها نصيبها من الميراث، و أن أبا بكر ظلم فاطمة ، فإن عليا سيُغير ما فعله أبو بكر عندما تولى الخلافة . لكنه لم يفعل ذلك ،و أبقى الأمر كما تركه أبو بكر، و قد كانت فدك تحت حكمه ، فلم يعط أولاد فاطمة ،و لا أزواج النبي ،و لا ولد العباس شيئا من ذلك الميراث[719] .

و أما بالنسبة لخطأ الرجل في فهمه للآيتين ، ففيما يخص قوله تعالى : {وَاعْلَمُواْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فإن لِلّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِن كُنتُمْ آمَنتُمْ بِاللّهِ وَمَا أَنزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ وَاللّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ }-سورة الأنفال :41- ، فالآية نصت على أن للرسول نصيب من خمس الغنائم ، من ضمن الذين لهم نصيب في ذلك ، و لم تنص على مصير ما يتركه النبي-عليه الصلاة و السلام- بعد وفاته . و هذا هو سبب الخلاف ، فهو لم

---

[717] مسلم : الصحيح ، ج 5 ص: 151 .

[718] أنظر مثلا : البخاري : الصحيح ، ج 3 ص: 1020 ، 1126 ، ج 5 ص: 2048 . و مسلم : الصحيح ، ج 2 ص: 1383 .

[719] ابن تيمية : منهاج السنة النبوية ، ج 3 ص: 230 .

يكن قائما على: هل ترك الرسول ميراثا أو لم يترك ؟ ، فتركه للميراث كان ثابتا و محل اتفاق . و عليه فإن الآية لا علاقة لها بميراث النبي-عليه الصلاة و السلام- ،و لا أبو بكر خالفها ، و لا نسخها ،و لا ناقضها في موقفه من ميراث رسول الله . لكن ذلك الرجل هو الذي زعم خلاف هذا، و أخرج الآية من ساقها ، و حمّلها ما لا تحتمل ، و قوّلها ما لم تقل ، و اتهم أبا بكر زورا و بهتانا معتمدا على الروايات المكذوبة و الاتهامات الباطلة ،و التأويلات الفاسدة .

و أما الآية الثانية و هي قوله تعالى : {يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيّاً }- سورة مريم:6- ، فهي تفسر نفسها بذاتها ، و تفسرها آيات و أحاديث أخرى . فهي تفسر نفسها من خلال قوله تعالى : ((وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ)) ، فقد حددت نوع الوراثة المقصودة ، فهي ليست وراثة مادية ،و إنما هي وراثة نبوة ، لأن الميراث المادي لآل يعقوب لا يصل إلى زكريا ،و لا إلى ابنه يحيى ، لأنه توجد قرون بين يعقوب و أبنائه إلى زكريا و ابنه- عليهم السلام- . كما أنه على فرض وجوده-أي الميراث المادي- فهو لأبنائه المباشرين ، فهم الذين يرثون أباءهم ،و لا يرثهم أحفادهم و من جاء بعدهم .

و حتى إذا افترضنا جدلا أن تلك الآية تتعلق بالميراث المادي- و هو غير صحيح- ، فإن ذلك الأمر يندرج ضمن شرع من قبلنا ، فهو تشريع خاص بالنبي زكريا و ابنه –عليهما السلام-و ليس هو من شريعتنا، لقوله تعالى : { لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً وَلَوْ شَاء اللهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَـكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُم فَاسْتَبِقُوا الخَيْرَاتِ إِلَى الله مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ }- سورة المائدة:48- ، و لقوله عليه الصلاة و السلام- :(لا نورث ما تركناه صدقة) .

و أما تفسيرها بآيات أخرى من القرآن، فيتمثل في أنها تدخل ضمن قوله تعالى : {وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْهُدَى وَأَوْرَثْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ الْكِتَابَ }-سورة غافر:53- ، فهذا هو الذي توارثه أنبياء بنو إسرائيل ، أنه ميراث النبوة . كما أن قوله تعالى : { وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ }-سورة النمل:16-، يُشبه قول زكريا السابق ، و يندرج ضمن الآية الثانية . كما أن معنى: ((وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ)) ، واضح منه أنه ليس ميراثا ماديا و إنما هو ميراث المُلك و النبوة ، لأنه لو كان ميراثا ماديا ما خصّ داوود ابنه سليمان من بين أولاده الآخرين بذلك الميراث ، فهم أيضا لهم الحق فيه لو كان ميراثا ماديا[720].

و أما تفسيرها بالسنة النبوية ، فإن الأمر واضح بجلاء ، فقد صحّ عن النبي-عليه الصلاة و السلام قال: ((لا يقتسم ورثتي دينارا ما تركت بعدي نفقة نسائي و مؤونة عاملي فهو صدقة))[721] ، و((لا نورث ما تركناه صدقة)) ، و ((إن العلماء ورثة الأنبياء وإن الأنبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما ، ورثوا العلم فمن أخذه أخذ بحظ وافر))[722] . فهذه الأحاديث هي دليل قاطع على أن الأنبياء لا يُورثون ميراثاً ماديا ، و أن المقصود من تلك الآية هو ميراث النبوة.

---

[720] ابن كثير : تفسير القرآن العظيم ، دار الفيحاء ، دمشق ، 1994 ، ج 3 ص: 151 ، 476 .
[721] البخاري : الصحيح ، ج 2 ص: 1128 .
[722] الألباني: صحيح ابن ماجة ، ج 1 ص: 42 .

و بذلك يتبين جليا أن ذلك الرجل بنى موقفه و اتهاماته لأبي بكر و عمر على خبر باطل ، من دون أن يُحاول تحقيقه للتأكد من صحته من جهة ، و لم يبحث عن الخبر الصحيح ليستخدمه في بحثه العلمي ،و يكون موقفه صحيحا موضوعيا من جهة أخرى . فأخطأ فيما ذهب إليه ، و جانب الصواب في تعامله مع الروايات و المصادر الحديثية و التاريخية معا. اللهم إلا إذا كان قال بتلك المزاعم مُتعمدا لغايات في نفسه ، فيكون هنا صاحب هوى ، لا صاحب علم .

و ثانيا إن الرجل لم يكن موضوعيا و لا مصيبا في تفسيره لسبب موقف أبي بكر من ميراث النبي-عليه الصلاة و السلام- . فزعم أن السبب السياسي هو الذي جعله يمنع آل البيت من ذلك الميراث ، بدعوى أنهم امتنعوا من بيعته ،و هذا تعليل باطل شرعا و تاريخا ، تابع فيه مزاعم الشيعة بلا دليل صحيح من الشرع و لا من التاريخ . فأما شرعا فإن أبا بكر-رضي الله عنه- اتخذ موقفا شرعيا لا سياسيا نفعيا ، لأنه تمسك بما نص عليه الحديث النبوي الصحيح من أن النبي-عليه الصلاة و السلام- لا يُورث ،و أن ما تركه صدقة . و هذا الحديث لم ينفرد به أبو بكر فقد ذكره غيره من كبار الصحابة ،و وافقوه على موقفه من ميراث رسول الله[723] .

و أما تاريخيا فليس صحيحا أن موضوع الخلافة كان محل خلاف بين أبي بكر الصديق و آل البيت ،و لا أن آل البيت لم يكونوا بايعوه في ذلك الوقت ، و لا كانوا يعتقدون أن الخلافة من حقهم ،و أن أبا بكر اغتصبها منهم . و الدليل على ذلك يتمثل في الشواهد الشرعية و التاريخية الصحيحة الآتية: أولها هو أن الشرع قد حسم مسألة الخلافة حسما نهائيا ، فلم يجعلها في فرد معين ,و لا في أسرة ،و لا في قبيلة ،و إنما جعلها شورى بين المسلمين تتم بالرضا و التشاور و الاحتيار ، فإن اختلفوا في شيء عليهم بالرد إلى الله و رسوله . و الشاهد على ذلك قوله تعالى : وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ }- سورة الشورى:38- ، و { فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ }-سورة آل عمران:159- ، و {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إلى اللّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً }- سورة النساء: 59- . و عليه فإن كل من يقول بخلاف ذلك فهو على خطأ و مُخالف للشرع ، و إما أنه صاحب هوى قال بذلك لغايات في نفسه .

و الشاهد الثاني مفاده هو أنه من الثابت تاريخيا أن النبي-عليه الصلاة و السلام- توفي و لم يُوص لأحد من بعده بالخلافة ، و هذا دليل قاطع على أنها شورى بين المسلمين. و لهذا اختلف الصحابة فيمن يتولى منهم الخلافة ،و لم يختلفوا في : هل هي شورى بينهم ، أو بالوصية ، أو بالتوريث ؟ ، فهذا لم يحدث ، لأن أمر شورية الخلافة لم يكن محل خلاف بينهم و لا كان مشكلة أصلا .

و الشاهد الثالث مفاده هو أنه صحّ الخبر أنه قُبيل وفاة النبي-عليه الصلاة و السلام- بأيام قليلة التقى العباس و علي – رضي الله عنهما- ، فقال له العباس: ((ألا ترى أنت والله إن رسول الله -ﷺ- سيتوفى في وجعه هذا ،و أنى اعرف وجوه

---

[723] سبق توثيق ذلك .

بنـي عبد المطلب عند الموت ، فاذهـب بنـا إلـى رسـول الله- ﷺ- فلنسـأله فيمن هذا الأمر، فإن كان فينا علمنا ذلك ،وإن كان في غيرنا كلمناه فأوصى بنا . فقال علي- رضي الله عنه - : والله لئن سألناها رسول الله- ﷺ- فمنعناها لا يعطيناها الناس أبدا، فوالله لا أسأله أبدا)[724] . فهذا الخبر الصحيح هو دليل قاطع على أن لا العباس و لا علي كان يعتقد أن الخلافة من حقه ،و لا هي في آل النبي ، و لا أن الرسول أوصى بالخلافة لعلي و لا للعباس ، و لا لغيرهما من الصحابة ،و إنما تُوفي و لم يُوص بها لأحد، و تركها شورى بين المسلمين ، بناء على ما أمر به القرآن الكريم .

و الشاهد الثالث هو أنه صحّ الخبر أن عليا – رضي الله عنه- خطب في الناس فقال: ((إن رسول الله –صلى الله عليه و سلم- لم يعهد إلينا في الإمارة شيئا ،و لكن رأي رأيناه))[725] . و هذا الشاهد يتفق مع الشاهد السابق .

و الشاهد الرابع مفاده هو أن عليا بايع أبا بكر مع الناس في البيعة العامة و لم يتخلف عنها ،و ذلك أنه لما جلس أبو بكر الصديق للبيعة ولم ير عليا سأل عنه ، فقام أناس من الأنصار و أتوا به، فقال له أبو بكر: ابن عم رسول الله و ختنه ، أردتَ أن تشق عصا المسلمين ؟ ! ، فقال علي: لا تثريب يا خليفة رسول الله – صلى الله عليه و سلم- ، و بايعه .و عندما لم ير الزبير بن العوام سأل عنه ، فجيء به إليه ، فقال له :ابن عمة رسول الله –ﷺ- و حواريه ، أردت أن تشق عصا المسلمين ؟ ! فقال له : لا تثريب يا خليفة رسول الله ،و بايعه[726].

و هذا الخبر إسناده صحيح[727] ، قال عنه الحافظ ابن كثير: و هذا إسناد صحيح محفوظ من حديث أبي نضرة بن مالك عن أبي سعيد الخدري[728] .و أما متنها فلا علة فيه و لا شذوذ، و فيه تصريح بأن أبا بكر لما لم ير عليا و الزبير في البيعة العامة استدعاهما ،فحضرا و بايعاه طواعية .و قد قال أبو بكر بن خزيمة عن هذه الرواية ((جاءني مسلم بن الحجاج فسألني عن هذا الحديث –أي هذه الرواية- فكتبته له في رقعة و قرأت عليه ؛ فقال: هذا الحديث يساوي بدنة-أي ناقة- فقلتُ : يسوي بدنة ، بل يسوي بدرة – كيس من الدراهم-))[729] .

و أما ما يُروى أن عليا تأخر عن بيعة أبي بكر الصديق ستة أشهر فمنه رواية صحيحة الإسناد ، لكن متنها يخالف الرواية الصحيحة التي سبق ذكرها ،و التي نصت على أن عليا بايع أبا بكر يوم البيعة العامة . فإنه ليس في الأمر تناقضا، لأنه صحّ الخبر أن عليا بايع أبا بكر مرتين: الأولى في البيعة العامة،و الثانية جدد له البيعة بعد وفاة زوجته فاطمة- رضي الله عنهما[730] .

---

[724] أحمد بن حنبل : المُسند ، ج 1 ص: 263 . و البخاري: الصحيح ، ج 4 ص: 1615 .

[725] رواه عبد الله بن أحمد بإسناد صحيح ، نفس المصدر ج 2 ص: 570 . و البخاري : التاريخ الكبير، ج 4ص: 33 .و الخطيب البغدادي : المصدر السابق ج 3 ص: 165 .

[726] عبد الله بن أحمد : السنة ،ط1، الدمام، دار ابن القيم ، 1406 ج2 ص: 554 . الحاكم : المستدرك ،بيروت ، المكتبة العلمية 1990 ج 3 ص: 80 .و البيهقي : السنن الكبرى ، مكة، دار الباز، 1994 ج 8 ص: 183 .و ابن كثير : البداية ، بيروت ، مكتبة المعارف ، دت ،ج 5 ص: 261 . الذهبي : الخلفاء الراشدون ،ط1 بيروت، دار الجيل ، 1992 ص: 6 . السيوطي : تاريخ الخلفاء ، ط1 مصر، مطبعة السعادة، 1952 ص: 69

[727] انظر : عبد الله بن أحمد بن حنبل : السنة ، ج2ص: 554 .و الحاكم النيسابوري : المستدرك على الصحيحين ، ج3 ص: 80.

[728] البداية و النهاية ، ج 5 ص: 262 .

[729] نفس المصدر ، ج5 ص: 261 ، 293 .

[730] للوقوف على ذلك ، و التوسع فيه أنظر كتابنا : بحوث حول الخلافة و الفتنة الكبرى .

و الشاهد الخامس مفاده هو أنه قد صحت الأخبار أن علاقة علي بأبي بكر و عمر كانت علاقة حب و إخاء و تعاون زمن خلافة الشيخين[731] . و قد كان علي يثني عليهما ، و يترضى عليهما و يشهد لهما بالأفضلية أيام خلافته[732] . فلو كان الشيخان قد أخذا منه الخلافة ،و اعتديا عليه و على زوجته و منعاها ميراثها من أبيها كما زعمت رواية القمني ، ما كانت علاقة علي بالشيخين كما وصفناها .

و بذلك يتبين بالدليل الصحيح الدامغ أن ما أثاره سيد القمني ليس صحيحا ،و ما هو إلا شبهات و أباطيل، و مفتريات و اتهامات بناها على أخبار باطلة ، و فهم سيئ للشرع ،و انحراف منهجي في التعامل مع الروايات الحديثية و التاريخية معا .

و أما الموقف الثالث فمفاده أن حامد أبا زيد زعم أن تثبيت قراءة النص القرآني بلسان قريش- زمن الخليفة عثمان بن عفان - مع أن النص نزل مُتعددا ، كان ((جزءا من التوجيه الأيديولوجي للإسلام لتحقيق السيادة القرشية))[733] .

و أقول: إن رأيه هذا مُخالف للشرع و للحقيقة التاريخية ، فهو لا يصح ، و فيه تغليط و توجيه سيء لحادثة توحيد المصحف زمن عثمان- رضي الله عنه- . لأنه أولا إن ما فعله الصحابة في توحيدهم للمصحف-زمن الخليفة عثمان- لم يكن مُخالفا للشرع ، و إنما هو أمر شرعي و من أجل الشرع ،و هو خروج من التعدد الشرعي المُرخّص به ،و عودة إلى الأصل الشرعي الأول الموحد للمصحف . و شرح ذلك هو أن القرآن أول ما نزل كان بلسان قريش ، لقوله تعالى : {وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ اللهُ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ }-سورة إبراهيم: 4- ، و {فإنما يَسَّرْنَاهُ بِلِسَانِكَ لِتُبَشِّرَ بِهِ الْمُتَّقِينَ وَتُنذِرَ بِهِ قَوْماً لُّدّاً }-سورة مريم: 97- ، و {فإنما يَسَّرْنَاهُ بِلِسَانِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ }- سورة الدخان : 58- ، و {بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ }-سورة الشعراء : 195- فنزول القرآن بلسان قريش هو أمر شرعي نصّ عليه الله سبحانه و تعالى من أجل دينه و دعوته ،و لم يكن من أجل سيادة قريش أو من عدمها .

ثم أنه عندما توسعت الدعوة و كَثُرت القبائل التي دخلت في الإسلام ، و وجدت صعوبة في نطق بعض الحروف القرآنية بسب اختلاف لهجاتها ، فبعضها كان ينطق حرف : حتى ، ب: عتى ، و كلمة: لبيك ، ب: لبيش ، و كلمة: الصيام ، ب: أمصيام[734] . فبسبب ذلك رخّص لهم الشرع بقراءة القرآن على سبعة أحرف ، لقوله- عليه الصلاة و السلام- : ((أقرأني جبريل عليه السلام على حرف فراجعته فلم أزل أستزيده فيزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف))[735] . ثم عندما تُوفي النبي-عليه الصلاة و السلام- و جُمع القرآن الكريم زمن خلافة أبي بكر بقي الأمر

---

[731] أنظر مثلا : مسلم : الصحيح ، ج 3 ص: 1331 . و ابن كثير : البداية ، ج 6 ص: 707 . و السيوطي: تاريخ الخلفاء ، ص: 75.

[732] أنظر مثلا : أحمد بن حنبل : المسند ، ج 1 ص: 106 ، 127 . و ابن تيمية : منهاج السنة النبوية ، ج 7 ص: 511 . و الألباني: ظلال الجنة ، ج 2 ص: 202 .

[733] حامد أبو زيد : الإمام الشافعي ، ص: 62 .

[734] أنظر مثلا : محمد الزرقاني: مناهل العرفان ، ط1 ، دار الفكر ، بيروت ، 1996 ، ج 1 ص: 115 . و أبو بكر الحميدي : مُسند الحميدي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ج 2 ص: 381 .

[735] مسلم : الصحيح ، ج 1 ص: 561 .

كما كان عليه فيما يتعلق بالحروف و القراءات ، إلى عهد عثمان بن عفان . و في أيامه حدثت خلافات بين المسلمين حول حروف القرآن و قراءاته ؛ فتدخل عثمان و الصحابة- رضي الله عنهم- و اتفقوا على توحيد المصحف ،و كوّنوا لجنة متخصصة كلّفوها بذلك ،و قال لهم عثمان: ((إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش فإنما نزل بلسانهم))[736] .

فهذا الذي قام به الصحابة هو عودة إلى الأصل ، و ليس حراما و لا خطأ ، و لا هو مُخالفا للشرع و لا للعقل ، و إنما هو عمل جليل مطلوب شرعا و عقلا ،و هو اجتهاد جماعي أجمعوا عليه ، و أجماعهم حجة أمرنا الشرع بإتباعه . لقوله سبحانه : {وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءتْ مَصِيراً }-سورة النساء:115-، و {وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأنصار وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأنهارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ }-سورة التوبة:100- ،و لقوله –عليه الصلاة و السلام : ((إن أمتي لا تجتمع على ضلالة))[737] .

و ثانيا إن ما قام به الصحابة لم يكن من أجل قريش و لا ضدها ،و إنما كان من أجل القرآن و الإسلام و المسلمين ، فكان استجابة ضرورية لحل خلافات ظهرت بين المسلمين تتعلق بحروف القرآن و قراءاته. علما بأن الإحتلافات بين تلك الحروف لم تكن كبيرة جدا ، لأن اللغة العربية كان يجمعها أصل عريض ، لذا وجدنا عثمان قال لهؤلاء : ((إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش فإنما نزل بلسانهم)) ، فالأصل واحد الذي يفهمه العرب، و الاختلاف استثناء ، أمرهم بكتابته بلسان قريش ، لأنه نزل بلسانها ،و لأن لسانها كان معروفا و منتشرا بين العرب ، بحكم أنها هي قطب القبائل العربية ، نظرا لمكانتها التاريخية و الدينية و التجارية. و بذلك يتبن أن ما زعمه حامد أبو زيد لا يصح ، و هو مردود عليه.

و الموقف الرابع مفاده أن حامد أبا زيد زعم أن الخليفة عثمان بن عفان – رضي الله عنه- كان متهاونا مع أقاربه و ولاته و قضاته[738] .

و زعمه هذا لا يصح ، و هو اتهام باطل في حق الخليفة الشهيد عثمان بن عفان الذي كان خلاف ما اتهمه به الرجل ، فلم يكن مهملا لدولته ،و لا متهاونا مع أقاربه و عماله . و الدليل على ذلك الشواهد التاريخية الآتية :

أولها يتعلق بالوليد بن عقبة بن أبي معيط ،و هو أخ عثمان لأمه ،و قد ولاه إمارة الكوفة سنة 25 إلى سنة 29 للهجرة . و قد كان مُحببا إلى رعيته عادلا معها ، ليس على داره باب[739] . لكن من أخطائه أنه شرب الخمر فتكلم فيه الناس ، و رفعوا أمره إلى الخليفة عثمان بن عفان ،و شهد عليه شاهدان بشربه للخمر ، فأقام

[736] نفس المصدر ، ج 2 ص: 1291 .
[737] الألباني: الجامع الصغير و زياداته ، ج 1 ص: 267 . و الصحيحة ، ج 1 ص: 44 .
[738] نصر حامد أبو زيد : الاتجاه العقلي في التفسير ، ص: 13 .
[739] ابن كثير : البداية ، ج 7 ص: 151 .

عليه الحد و عزله عن إمارة الكوفة ،و عوّضه بسعيد بن العاص. و في رواية أن أحد الشهود قال: رأيتُ الوليد يتقيأ ، فقال عثمان: إنه لم يتقيأ حتى شربها ، ثم أمر علي بن أبي طالب بجلده[740] . فواضح من ذلك أن عثمان لم يتساهل مع أخيه لأمه ، فأقام عليه حد شرب الخمر ،و عزله عن إمارة الكوفة ، و لم يحاول تبرئته و لم يرأف به . حتى أنه عندما شهد الشاهدان على الوليد ، أكد عثمان ذلك بقوله: ((إنه لم يتقيأ حتى شربها)) . فهل يصح بعد هذا اتهام عثمان بأنه كان متهاونا مع أقاربه و ولاته ؟ .

و الشاهد الثاني يتعلق بعبد الله بن سعد بن أبي سرح ،و هو أخ عثمان من الرضاع ،و لاه إمارة مصر ، و كانت له سيرة محمودة في رعيته ،و له مواقف مَشرفة بطولية في الفتوحات الإسلامية. و على يديه فُتحت إفريقية سنة 27 هجرية ، و انتصر المسلمون في معركة ذات الصواري سنة 34 للهجرة[741] . و كان عثمان- رضي الله عنه- قد وعده بخمس الخمس من الغنائم إن هو فتح إفريقية ، فلما تمكن من فتحها و أخذ خمس الخمس أنكر عليه جنده فعله هذا ، و شكوه إلى أمير المؤمنين عثمان بن عفان . فتراجع عثمان عن وعده لأميره عبد الله بن سعد ،و استجاب للجند ، و أرسل إليه يأمره بأن يرد ما أخذه على الجند ، و أن يولي عليهم من يرضاه و يرضونه . ففعل ما أمره به الخليفة ،و أنقلب عائدا إلى مصر ،و لم يحتج عليه بوعده ،و لم يجد غضاضة في ذلك[742] .

فواضح من ذلك أن عثمان كان يختار الأكفاء ولاة له ،و أنه لم يكن مهملا لدولته و لا لجنده و لا لأمرائه . بل حتى أنه اشتد مع واليه على مصر إرضاء لجنده ، فتراجع عن وعده له مع استحقاقه له ،لأنه كان في مستوى القيادة ،و أن الخليفة هو الذي وعده بذلك . علما بأنه من حق الخليفة أن يُكافئ الشجعان و الأكفاء من قادته و ولاته ،و يُوفي بوعوده لهم ، لكنه-مع ذلك- تراجع عن وعده تطييبا لخاطر جنده و نزولا عند طلبهم .

كما أن ما أظهره والي مصر عبد الله بن أبي سرح من طاعة للخليفة ، و صبر على جنده هو دليل دامغ على حسن اختيار عثمان له من جهة ،و على عِظم قدره و نُبله ، و كرامته و شجاعته ،و حسن قيادته و سياسته لرعيته من جهة أخرى . فأين التهاون المزعوم الذي أُتهم به عثمان و ولاته ؟ .

و الشاهد الثالث يتعلق بسعيد بن العاص الأموي ،و لاه عثمان إمارة الكوفة سنة29 إلى 43 هجرية ،و كان جواداً مُمدحاً حليماً ، حسن السيرة كريما عاقلاً[743]

---

[740] البخاري : الصحيح ، كتاب فضائل الصحابة ، ج 3 ص: 1405. و مسلم : الصحيح ، ج 3 ص: 1331 . و البيهقي : السنن الكبرى ، ج 8 ص: 318 .

[741] الذهبي : سيّر أعلام النبلاء ، ج 3 ص: 34 . و ابن كثير : البداية ، ج 4 ص: 297 . و ابن حجر : الإصابة ، ج 4 ص: 110 . و ابن تيمية : منهاج السنة النبوية ، ج 6 ص: 357 .

[742] الطبري : تاريخ الطبري ، ج 2 ص: 597 . و ابن كثير : البداية ، ج 7 ص: 152 . و الذهبي : تاريخ الخلفاء الراشدين ، ص: 185.

[743] الذهبي : السّر ، ج 3 ص: 445 . و ابن كثير : البداية ، ج 8 ص: 84 . و ابن العماد الحنبلي : شذرات الذهب ، ج 1 ص: 65 .

و هذا دليل دامغ على أن عثمان بن عفان كان يختار الولاة الأكفاء عمالا لـه . لكن الحُساد و المشاغبين اتهموا سعيدا هذا بتهم باطلة ليس هنا مجال تفصيلها و إظهار بطلانها[744]. فلما خرج إلى الحج ثم عاد إلى الكوفة منعه جماعة من أهلها من دخولها ،و أجبروه على العودة من حيث أتى . ثم اختار أهل الكوفة الصحابي أبا موسى الأشعري- رضي الله عنه- خلفا له ،و أرسلوا إلى عثمان يطلبون منه الموافقة على تعيينه أميرا عليهم ، فوافق على طلبهم[745] .

فلو كان عثمان مُتساهلا في اختيار ولاته ،و مهملا لرعيته و ظالما لها ، لما أختار هذا الوالي الكريم الحسن السلوك ، و لما استجاب لرعيته ، و لأصر على إبقاء واليه أميرا على الكوفة و يرسل معه جيشا لقمع المشاغبين و إجبارهم على الخضوع له و لأميره بالقوة .

و الشاهد الأخير- الرابع- مفاده هو أنه عندما سمع عثمان بن عفان - رضي الله عنه- أن واليه على البصرة: عبد الله بن عامر بن كريز قد أحرم من نيسابور شكرا لله على فتحه لخُراسان ، أنكر عليه فعله ،و أرسل إليه يتوعده و يقول له: لقد تعرّضت للبلاء[746] . فهذا مثال نموذجي على اهتمام عثمان بما يجري في الأقاليم ،و تتبعه لأعمال ولاته ،و شدته معهم . و به و بالشواهد السابقة يتبين جليا أن ما اتهمه به حامد أبو زيد لا يصح .

و أما الموقف الخامس فمفاده أن حامد أبا زيد زعم أن تهاون عثمان مع أقاربه كوّن طبقة من الارستقراطية الدينية و القرشية ، مقابل أهل الأمصار و فقراء المقاتلين الذين وقع عليهم الغبن على يد ولاة عمان و حكامه لاستئثارهم ((بالفيء و الغنائم لأنفسهم و خزائن دولتهم ، و حرمان المُقاتلين منها ، مُدعين أن الفيء لله و ليس للمحاربين إلا أجر قليل يُدفع إليهم))[747] .

و أقول: إن زعمه هذا باطل ، يُبطل جزءاً منه ما ذكرناه في الموقف السابق،و يُبطل جزءه الباقي ما يأتي: أولا إنه قبل الرد على ذلك الزعم تجب الإشارة إلى أمر هام جدا ، مفاده هو أنه ليس صحيحا ما يُشاع على عثمان بأنه أكثر من تعيين أقاربه ولاة له على الأمصار. علما بأن تعيين الأقارب ليس حراما و لا عيبا إذا تم بطريقة شرعية . و من المعروف أن عليا نفسه ولى الإمارة بعض أقاربه ،و أناس مطعون فيهم . فمن أقاربه : عبد الله بن عباس كان على البصرة ، و عبيد الله بن عباس كان على البحرين و اليمن ، و قُثم بن عباس كان على الطائف و مكة . و من المطعون فيهم : محمد بن أبي حُذيفة كان على مصر ،و الأشتر النخعي عينه علي على الجزيرة و مصر ، و محمد بن أبي بكر عينه على مصر ،و هؤلاء معروف أنهم كانوا من رؤوس الفتنة في الثورة على عثمان بن عفان[748] .

و أما بالنسبة لولاة عثمان ، فإنه كما ولى من أقاربه ، فقد ولى أيضا أكثر من هؤلاء من قبائل أخرى . فقد أحصيتُ من ولاته طيلة خلافته فعثرتُ على 20 واليا

---

[744] للوقوف على ذلك أنظر كتابنا : بحوث حول الخلافة و الفتنة .

[745] عبد الرزاق الصنعاني : المُصنف ، ط 2 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ج 5 ص: 456 . و الحاكم النيسابوري : المُستدرك على الصحيحين ، ج 4 ص: 489 .

[746] ابن عساكر : تاريخ دمشق ، ج 29 ص: 263 .

[747] حامد أبو زيد : الاتجاه العقلي في التفسير ، ص: 13 .

[748] أنظر كتابنا : بحوث حول الخلافة و الفتنة الكبرى ، ص: 31 و ما بعدها .

، ليس منهم إلا خمسة ولاة هم من أقاربه و قبيلته ، مقابل 16 واليا من قبائل أخرى . و أقاربه هم: معاوية ، و الوليد بن عقبة ، و سعيد بن العاص ، و عبد الله بن أبي سرح ، و عبد الله بن عامر . و أحصيتُ ولاته في السنة التي تُوفي فيها (سنة 35) ، فعثرتُ على تسعة من ولاته ، من بينهم ثلاثة هم من أقاربه، و الباقي من قبائل أخرى ، و أقاربه هم : معاوية ، و عبد الله بن أبي سرح ، و عبد الله بن عامر[749] .

و ليس صحيحا أن ولاة عثمان بن عفان من أقاربه كانوا ظلمة طُغاة ، فهذا اتهام باطل لا يصح . بدليل أنني تتبعتُ سلوكيات و أعمال هؤلاء ، فوجدتهم أنهم كانوا في مستوى تحمل المسؤوليات التي كُلّفوا بها. و كان لهم جهاد و فتوحات ،و كانوا عادلين مع رعيتهم ،و لهم محاسن و فضائل كثيرة[750] .

و ثانيا إنه ليس صحيحا أن المسلمين من جنود و عامة كانوا فقراء مقهورين مظلومين، لا يأخذون نصيبهم الشرعي من الغنائم . فهذا افتراء مكشوف من افتراءات محرفي التاريخ ،و الدليل على بطلانه الشواهد الآتية : أولها إنه لا يصح أن تحدث تلك المخالفة الصريحة للشرع- المتعلقة بتقسيم الغنائم- في دولة الراشدين ، و على مرأى و مسمع من الصحابة و لا ينكرونه و لا يعترضون عليه ، فهذا لا يحدث في دولة الصحابة التي مدحها الشرع و شهد لها بالإيمان و العمل الصالح[751] . و القرآن الكريم قد نصّ صراحة على طريقة تقسيم الغنائم ،وأعطى لكل فئات المجتمع الإسلامي حقها منها، لقوله: {وَاعْلَمُواْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَإِنَّ لِلّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِن كُنتُمْ آمَنتُمْ بِاللّهِ وَمَا أَنزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ وَاللّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ }-سورة الأنفال :41- .

و الشاهد الثاني هو أنه لو حدث ما زعمه الرجل ، لما سكت عنه المسلمون ،و لتحركوا عمليا لإصلاحه . بدليل أن المسلمين زمن خلافة عثمان-رضي الله عنه- كانوا قادرين على التحرك لتغيير واقعهم و أن يقولوا: لا ، بألسنتهم و أيديهم ضد من يظلمهم ، أو لا يعجبهم . و قد ذكرنا سابقا نماذج من ذلك ، كما فعل أهل الكوفة مع واليها سعيد بن العاص عندما منعوه من دخولها ،و اقترحوا على عثمان أبا موسى الأشعري خلفا له ، فنزل عند رأيهم . و كذلك ما حدث بين الوالي عبد الله بن أبي سرح و جنده بسب الخمس ،و تدخل الخليفة لصالح الجند. فأمة هذا حالها و أعمالها لا يمكن أن يحدث ما زعمه الرجل و تسكت عنه .

و الشاهد الثالث هو شاهد عملي دامغ على أن المسلمين زمن الخليفة عثمان كانوا يلتزمون بالطريقة الشرعية في توزيع الغنائم . و مثاله ما حدث عندما فتح المسلمون إفريقية سنة 27هجرية ، فإن أميرهم ابن أبي سرح أخذ من الغنيمة الخُمس ،و وزع الباقي على الجند ، ثم هو أخذ من الخُمس خَمسه و أرسل الباقي

---

[749] نفس المرجع ، ص: 32 و ما بعدها .

[750] نفس المرجع ، ص: 35 و ما بعدها .

[751] في قوله تعالى : {وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُم فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْناً يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شيئا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ }سورة النور:55 .

إلى الخليفة . ثم عندما اشتكاه جنده إلى الخليفة أمره أن يرد عليهم ما أخذه من الخمس .

و أشير هنا إلى أن الزعم بأن الفقر و الظلم الاقتصادي كانا منتشرين بين الناس زمن خلافة عثمان بن عفان. هو زعم باطل و من أكبر الأكاذيب التي يروج لها أهل الأهواء قديما و حديثا ، للطعن في عثمان-رضي الله عنه- . و الحقيقة هي خلاف ذلك تماما، فلم يُوجد ظلم في توزيع الغنائم ولا الثروات ،و هذا سبق بيانه من جهة ، كما أن في زمن عثمان كَثُرت الأموال و الخيرات و تكدّست حتى ضاق بها عثمان ذرعا من جهة أخرى . فاتخذ لها خزائن و قسّمها على الناس ، فكان يأمر للرجل الواحد بمائة ألف بدرة[752] في كل بدرة أربعة آلاف أوقية[753] . و قد صحّ الخبر أن الناس في زمن عثمان كانوا يأخذون أعطياتهم وافرة ،و يستلمون أرزاقهم وافية ، و ما من يوم يمر إلا و يقتسمون فيه خيرا كثيرا ، و كان المنادي يناديهم : أن اغدوا على الملابس ،و السمن و العسل[754] .

و الموقف السادس هو أن حامد أبا زيد زعم أن سياسة عثمان أثارت ضده سخط الأمصار كالكوفة ، و البصرة ،و مصر ،و رأي عامة المسلمين ،و هم الذين كانوا يشكلون جماهير الثورة ضد عسف حكام عثمان و ولاته[755] .

و أقول: إن زعمه هذا غير صحيح في معظمه ،و ليس صحيحا أن الظلم الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي كان منتشرا بين المسلمين زم خلافة عثمان . فهذا كذب ، لأن الأمة كانت تعيش حياة اقتصادية و اجتماعية جيدة كما سبق أن بيناه .و كانت تتمتع بهامش واسع من الحرية في القول و التحرك السياسي ،و هذا الوضع الجيد هو الذي استغله الأشرار و رؤوس الفتنة للطعن في عثمان و ولاته من جهة ، و في التحرك و تنظيم جماعتهم ،و تحريض الناس و تثويرهم ضد هؤلاء من جهة أخرى . و قد فعلوا ذلك علانية ،و تحركوا في الأمصار بحرية من دون أن يتخذ عثمان و عُماله إجراءات صارمة لردعهم و قطع دابرهم[756].

و ثانيا إنه ليس صحيحا أن الأمصار و عامة المسمين ثاروا على عثمان و ولاته . فهذا افتراء و زعم باطل ، لا دليل صحيح عليه ، و إنما خلافه هو الصحيح . بمعنى أن الذين ثاروا على عثمان كانوا قلة قليلة من عامة المسلمين ، من حيث عددهم و بلدانهم . فبالنسبة لعددهم فإن رؤوس الفتنة جمعوا حولهم الأوباش و الطامعين ،و المخدوعين من عامة الناس ،و ضللوهم بالأكاذيب و الأباطيل[757] . و قد قُدر عددهم الإجمالي ب: 1800 إلى 3000 شخص[758] . و هذا عدد ليس كبيرا

---

[752] تساوي البدرة عشرة آلاف درهم . و الأوقية كانت تساوي أربعين درهما .ابن كثير : المصدر السابق ، ج 357، 337 .و ابن العماد الحنبلي : شذرات ، ج2 ص: 317 . ابن الأثير : النهاية في غريب الحديث،بيروت المكتبة العلمية 1979 ج1 ص: 80 .

[753] السيوطي : تاريخ الخلفاء ص: 156 .و ابن عساكر : المصدر السابق ج29 ص: 258

[754] روى هذا الخبر : موسى بن إسماعيل ، عن مبارك بن فضالة ، عن الحسن البصري ، و هؤلاء كلهم ثقات . الهيثمي: مجمع الزوائد ، ج 9 ص: 93-94 .و ابن كثير : المصدر السابق ، ج7 ص: 214 .

[755] حامد أبو زيد : الاتجاه العقلي في التفسير ، ص: 14 .

[756] أنظر مثلا : الطبري : تاريخ الطبري ، ج 2 ص: 611 ، 620 . ابن الأثير : الكامل ، ج 3 ص: 31 .

[757] للوقوف على ذلك راجع كتابنا : بحوث حول الخلافة و الفتنة الكبرى .

[758] انظر: الطبري : المصدر السابق، ج 2ص: 652، 663 .و ابن سعد : الطبقات ، ج 3 ص: 71 .و ابن عساكر: تاريخ دمشق، ج 39ص : 317 .و ابن الجوزي: المنتظم ، ج5 ص: 49 و ما بعدها .

بالمقارنة إلى مجموع سكان مصر و البصرة و الكوفة ،وبالمقارنة إلى إجمالي المسلمين في الأمصار الإسلامية كلها ،و لتقريب الأمر أكثر فإن جيش الشام في معركة صفين (سنة 37هجرية) ، قُدر بنحو : 135 مقاتل ، و جيش العراق قُدر بقرابة 130 مقاتل[759] . و عليه فإن عدد المسلمين في الأمصار كلها كان كبيرا ، مما يعني أن عدد الثائرين على عثمان كان قليلا بالمقارنة إلى مجموع سكان الأمصار . فأين ما زعمه الرجل من أن جماهير المسلمين ثارت على عثمان ؟ ! .

و أما من جهة الأمصار فإن الثائرين خرجوا من مصر و الكوفة و البصرة ،و هذا الأقاليم قليلة العدد بالمقارنة إلى الأقاليم الأخرى التي لم تُشارك في الثورة ، منها : الشام ، و بلاد فارس ، و خُراسان ، و اليمن ، و مكة ، و المدينة ، و شمال العراق و وسطه ، فواضح من ذلك أن زعم الرجل بأن عامة الأمصار ثارت على عثمان ، هو زعم غير صحيح .

و مما يزيد ما قلناه تأكيدا و قوة و صحة ، هو أن الثائرين على عثمان –عندما غادروا بلدانهم - أخفوا نواياهم عن الناس ،و لم يجرؤوا على إخبارهم بما خرجوا من أحله ؛ و إنما أظهروا لهم أنهم يُريدون الحج[760]. و من كان هذا حالهم لا يصح أن يُقال: إنهم كانوا يمثلون عامة الأمصار و المسلمين!! . فهذا زعم باطل ،و لو كان المجتمع الإسلامي يُعاني من القهر و الفقر و الظلم ،و ساخطا على عثمان و ولاته ، فلا شك أن الثورة عليه ستكون عارمة كثيرة الأمصار و الأنصار. و بما أن هذا لم يحدث دلّ على أن ما زعمه الرجل ليس صحيحا .

و أما الموقف السابع فمفاده أن حامد أبا زيد ذكر أن الصحابيين عمار بن ياسر و أبا ذر الغفاري تعرّضا للنفي و التشريد لاعتراضهما على عثمان . و بعد مقتله أنظما إلى معسكر علي بن أبي طالب[761] .

و أقول: إن ما ذكره الرجل عن نفي عثمان لأبي ذر و عمار –رضي الله عنهما- لم يثبت ، و لم أعثر على أية رواية صحيحة تُثبت ذلك. فبالنسبة لأبي ذر فقد جمعتُ الروايات التي زعمت أن عثمان استدعاه من الشام إلى المدينة بطريقة مُهينة ، ثم نفاه إلى الربذة بضواحي المدينة ، فلم تصح منها أية رواية . مُقابل روايات أخرى صحيحة نصت صراحة على أن عثمان استدعى أبا ذر بطريقة محترمة ،و لم ينفيه إلى الربذة ،و لا عامله بقسوة ،و لا أهانه . و إنما أبو بذر هو الذي اختار العزلة عن المجتمع بعد استشارته لعثمان في ذلك ، فأذن له بالعزلة ،و خرج إلى الربذة معززا مكرما و استقر بها[762] .

و أما إشارته إلى أن الصحابيين أبا ذر و عمار كانا في معسكر علي بعد مقتل عثمان ، فلا يصدق ذلك إلا على عمار . و أما أبو ذر الغفاري فهو لم يكن مع جيش العراق و لا الشام ،و لا كان مع الصحابة المعتزلين للفتنة ، لأنه كان قد توُفي سنة

---

[759] ابن العماد الحنبلي : شذرات الذهب ، ج 1 ص: 212 .
[760] الطبري : المصدر السابق ، ج 2 ص: 647 ، 665 . و ابن كثير : البداية ، ج 7 ص: 168 .
[761] حامد أبو زيد : الاتجاه العقلي في التفسير ، ص: 14 .
[762] للوقوف على ذلك و التوسع فيه أنظر كتابنا : بحوث حول الخلافة و الفتنة الكبرى .

32للهجرة ، قبل مقتل عثمان سنة 35هجرية[763] . فكيف يُقال: إن أبا ذر التحق بمعسكر علي بعد مقتل عثمان ؟ ! .

و الموقف الثامن مفاده هو أن حامد أبا زيد أشار إلى أن عبد الله بن سبأ قام بدور خطير في تأليب الناس على عثمان و ولاته ،و أنه أدخل أفكارا يهودية كالقول بأن عليا هو وصي الرسول . كما أنه أدخل التجسيم اليهودي ،و ظهر ذلك على الرافضة الأوائل. ثم ذكر الرجل أن ما ذكره عن ابن سبأ لا ((يجعله يلجأ لتفسير حركة التاريخ بالهوى الفردي ، كما يذهب إلى ذلك كل من قالوا بأن عبد الله بن سبأ سعى للفتنة لحقده على الإسلام،و رغبته في الكيد لأهله)). ثم قال بأنه لا يقبل ببساطة تلك الفكرة الساذجة التي ترى في هذه الأفكار -التي جاء بها ابن سبأ- محاولة مقصودة لهدم الإسلام من الداخل عن طريق اعتناقه و تخريبه بعقائد أجنبية[764] .

و أقول :إن رأيه المتعلق بتفسير نشاط ابن سبأ و ما ترتب عنه ، لا يصح ،و ترده الشواهد الشرعية و التاريخية و العقلية من جهة ، و رأيه الذي قال به لم يُؤيده بالشواهد التي تُثبته من جهة أخرى . و إنما هو مجرد رأي شخصي يفتقد إلى الشواهد و الأدلة التي تؤيده ، مقابل شواهد كثيرة جدا تستبعد رأيه ، بل و تُبطله أيضا . لأنه أولا لا يصح التقليل من الهوى الفردي في تحريك التاريخ و تفسيره ، لأن الأصل هو أن الهوى الفردي هو الذي يُحرك الأفراد و الجماعات ، فأهل الضلال و الظلم يعملون على تحقيق أهوائهم من دون الالتزام بالشرع و لا بالعقل ، بل إنهم كثيرا ما يُسخرون الشرع و العقل لخدمة أهوائهم و مصالحهم . و أما أهل الإيمان و العدل و الصلاح فهم يجعلون الشرع و العقل حكما على أهوائهم و ليس العكس. و الشاهد على ذلك نصوص شرعية كثيرة . منها قوله تعالى : {إ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الأنفس وَلَقَدْ جَاءهُم مِّن رَّبِّهِمُ الْهُدَى }- سورة النجم:23-، و {لَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءهُم مِّن بَعْدِ مَا جَاءكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذَاً لَّمِنَ الظَّالِمِينَ }-سورة البقرة:145-، و {فإن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ }-سورة القصص:50-. و الواقع الذين نعيشه شاهد على صحة ذلك ، لأن معظم البشر تُسيرهم أهواؤهم و مصالحهم ،و لا يُسيرهم الشرع الصحيح و لا العقل الصريح،و لا العلم الصحيح .

و عليه فلا يصح التقليل من دور الهوى الشخصي الفردي في تحريك التاريخ و تفسيره ، فهو أساسي في ذلك . فإذا ما اجتهد صاحبه في نشر أهوائه- الفكرية و الشهوانية و العرقية- بين الناس ،و كوّن أتباعا يتحول هواه من هوى فردي إلى هوى جماعي ،و الأمثلة التاريخية على ذلك كثيرة جدا . منها الدور الذي قام به بولس و أصحابه في إفساد و تحريف النصرانية[765] . و الدور الذي قام به أبو عبد الله الشيعي و عبيد الله المهدي في نشر أهوائهما و أفكارهما المنحرفة و تكوين دولتهم في المغرب الإسلامي .و الدور الذي قام به كارل ماركس و أتباعه في نشر الإلحاد و الشيوعية . و الدور الذي قام به تيودور هرتزل و أصحابه في تكوين

---

[763] ابن العماد الحنبلي : شذرات ، ج 1 ص: 196 .

[764] حامد أبو زيد : الاتجاه العقلي في التفسير ، ص: 13 ، 24 ، 25 ، 40 .

[765] أنظر: رؤوف شلبي: أضواء على المسيحية ، المكتبة العصرية ، بيروت ، 1975 ، ص: 84 و ما بعدها .

الحركة الصهيونية . و الدور الذي قام به هتلر في تكوين النازية ،و السعي لاحتلال أوروبا و غيرها . هؤلاء و غيرهم كثير كانت تحركهم أساسا أهواؤهم الشخصية و كانت عاملا أساسيا في ظهور دعواتهم و حركاتهم و دولهم .

و من الثابت عقلا و واقعا أن كل مذهب ، أو فكرة ، أو ديانة منتشرة بين الناس ، إلا و أصلها و منطلقها فرد واحد ،و منه انتشرت إلى غيره .

و ثانيا إن ما قام به عبد الله بن سبأ هو استمرار لما قام به إخوانه من المنافقين و اليهود خلال العهد النبوي . فقد اظهر المنافقون إيمانهم بالإسلام وهم يكفرون به ،و اندسوا بين المسلمين و نشروا بينهم سمومهم و شكوكهم في دينهم،و تعاون ضدهم مع اليهود و المشركين . و قد سجل القرآن الكريم كثيرا من أحوالهم و أعمالهم ، و نفسياتهم و ضلالاتهم ،و فضحهم في آيات كثيرة ،و فيه سورة باسمهم .

و أما إخوانهم من أهل الكتاب ، فهم أيضا كادوا للإسلام و المسلمين بمختلف الوسائل المُتاحة لهم ، حتى أن بعضهم دعا إلى أظهار الإيمان بالإسلام ، ثم الارتداد عنه ليُشكك المسلمين في دينهم . و هذا قد سجله القرآن الكريم في قوله تعالى : {وَقَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ آمِنُواْ بِالَّذِيَ أُنزِلَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُواْ وَجْهَ النَّهَارِ وَاكْفُرُواْ آخِرَهُ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ }-سورة آل عمران: 72- ،و هم لم يُقفوا كيدهم إلى يومنا هذا ،و لن يُوقفوه إلى يوم القيامة . لهذا حذّرنا الله تعالى منهم ، و كشف لنا حقيقتهم و موقفهم منا، في قوله سبحانه: {وَلَن تَرْضَى عَنكَ الْيَهُودُ وَلاَ النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَى اللهِ هُوَ الْهُدَى وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءهُم بَعْدَ الَّذِي جَاءكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللهِ مِن وَلِيٍّ وَلاَ نَصِيرٍ }-سورة البقرة:120-، و {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَتَّخِذُواْ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاء بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَأنهم نْهُمْ إِنَّ اللهَ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ }-سورة المائدة:51- ، و{إِن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِن تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُواْ بِهَا وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ لاَ يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شيئا إِنَّ اللهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ }-سورة آل عمران:120- . فالرجل-أي ابن سبأ- ليس بدعا ،و إنما هو على طريق أسلافه من المنافقين و أهل الكتاب و أمثالهم في العمل على إفساد دين الإسلام و الكيد له و لأهله . لكن الغريب أن حامد أبا زيد حاول تبرئة ابن سبأ من سعيه لتحقيق ذلك ، رغم ما أظهره من كفريات و ضلالات .

و ثالثا إن الدارس لتاريخ ابن سبأ و أتباعه يتبين له بالدليل الدامغ أن هؤلاء كانوا أصحاب أهواء و أفكار مُسبقة مدمرة للدين و المجتمع ، عملوا على تحقيقها في الواقع ،و الدليل على ذلك يتمثل في الشواهد الآتية:

أولها هو أن الرجل و أصحابه أظهروا أفكارا مُخالفة للشرع مخالفة صريحة ، في زمن الخلافة الراشدة ، التي هي امتداد طبيعي لعصر النبوة ، الذي لا يصح أن تظهر فيه أفكار هؤلاء الضالة . من ذلك : قولهم بالوصية ، و الطعن في القرآن الكريم و الصحابة ، و القول بألوهية على بن أبي طالب[766]. هذه الأفكار ليست من الشرع و لا يتقبلها المجتمع المسلم ، لكنها مع ذلك أظهرها ابن سبأ و أصحابه .

---

[766] للوقوف على ذلك و التوسع فيه ، أنظر كتابنا : بحوث حول الخلافة و الفتنة الكبرى ، مبحث: رؤوس الفتنة في الثورة على الخليفة الشهيد عثمان بن عفان .

فلماذا أظهروها ؟ ، إنهم فعلوا ذلك لأنهم كانوا يحملون مشروعا فكريا تدميريا لإفساد دين الإسلام و الكيد له و لأهله، و إلا لماذا أظهروا تلك الكفريات و الضلالات ، و الأباطيل و المفتريات ؟ ! .

و الشاهد الثاني هو أن ابن سبأ لم يكن يعمل و يتحرك كفرد ،و إنما كان يعمل أيضا كجماعة في جماعتين: الأولى انخراطه في الجماعة الكبيرة المُتمثلة في التيار المعارض لعثمان الذي كونه رؤوس الفتنة في تأليب الناس و الثورة عليه ، فهو كان رأسا من رؤوس هؤلاء. و الثانية هي الجماعة التي كوّنها ابن سبأ بنفسه ،و تحت إشرافه ، و التي تحمل فكره و اسمه ، و المعروفة بالسبئية . و كانت تتحرك داخل الجماعة الأولى ، مع أنها تأتمر بأوامر ابن سبأ ،و عندما استشهد عثمان أنظمت الجماعتان إلى جيش علي ، لكن جماعة ابن سبأ ظلت جماعة متميزة : تنظيما و أفكارا و مواقف. و ظلت معروفة باسم السبئية حتى بعد استشهاد علي بن أبي طالب[767].

و الشاهد الثالث يتمثل في أن السبئية كانت جماعة مُنظمة ،و مُصرة على البقاء و الاستمرارية و التميز . فعندما أنظمت إلى جيش علي أظهرت أفكارها حتى أن بعض أفرادها أظهر القول بأُلوهية علي صراحة و بوقاحة ، فأحرقهم . لكنها مع ذلك بقيت و واصلت نشاطها كجماعة منظمة موجهة لها أفكارها و أهدافها ، حتى أن عليا-رضي الله عنه- كان يشتكي منها ،و أخرج زعيمها من جيشه و نفاه خارج الكوفة . و عندما أُستشهد علي بقيت جماعة السبئية قائمة نشطة في نشر فكرها ،و قد تجل ذلك بوضوح في حركة المختار الثقفي الكذاب(سنة 61هجرية) ، فقد كانت حركة سبئية . و واصلت السبئية نشاطها طيلة القرن الهجري الأول و ما بعده ، و قد تجلى تأثيرها الفكري و الحركي في ظهور المذاهب و الحركات الشيعية الإمامية ،و التي ما تزال مُتأثرة بها،و امتداد لها إلى يومنا هذا ، فهي مذاهب إمامية سبئية[768] .

و بذلك يتضح أن ذلك الإصرار و العزم ، و الاستمرارية و الحرص على نشر الفكر السبئي هو دليل دامغ على أن السبئية كانت جماعة منظمة تحمل مشروعا فكريا تدميريا لإفساد دين الإسلام و الكيد له و لأهله . و قد تمكّنت من تحقيق كثير من أهدافها و أفكارها. و هذا يعني أن ما قاله حامد أبو زيد لا يصح ، و لا يصدر إلا عن إنسان لا يعي ما يقول ، أو أنه يتعمد ذكر ذلك لغايات و هوى في نفسه . و عليه فأنه من السذاجة إنكار كون السبئية جماعة منظمة خطيرة تحمل مشروعا فكريا تدميريا .

و الموقف التاسع مفاده هو أن حسن حنفي زعم أن جيش علي كان معروفا بتقواه ،و مُعسكر خُصومه ضاعت منه التقوى. فالتحق الأتقياء الأطهار بجيش على ، بينما التحق أهل الدنيا بجيش معاوية[769] .

---

[767] أنظر مثلا : الطبري : تاريخ الطبري ، ج 2 ص: 647 ، 680 ، 681 ، ج 3 ص: 39 ، 40 . و ابن كثير : البداية ، ج 7 ص: 251 . الذهبي : السيّر ، ج 3 ص: 481 ، 482 . و عن نشاط السبئية بعد استشهاد علي ، أنظر كتابنا : بحوث حول الخلافة و الفتنة الكبرى ، مبحث: رؤوس الفتنة في الثورة على الخليفة الشهيد عثمان بن عفان .

[768] للوقوف على ما ذكرنا شرحا و توسعا و توثيقا أنظر كتابنا : بحوث حول الخلافة و الفتنة الكبرى ، مبحث: رؤوس الفتنة في الثورة على الخليفة الشهيد عثمان بن عفان .

[769] حسن حنفي: من العقيدة إلى الثورة ، ج 5 ص: 159 . و الدين و الثورة في مصر ، ج 4 ص: 314 .

و أقول: إن قوله هذا فيه حق و باطل ، و غير صحيح في معظمه . لأنه أولا إن الصواب ليس كما قال ، و إنما هو أن الصالحين و الطالحين و طلاب الدنيا و الآخرة كانوا في الجيشين . فبخصوص جيش علي فإنه ضم في صفوفه خليطا من الناس: مُختلفة قبائلهم و توجهاتهم ، و مصالحهم و أمصارهم . منهم قتلة عثمان الأشرار الذين قُدر عددهم ب: 1800 إلى 3000 مُقاتل ، قدموا من مصر و الكوفة و البصرة . و منهم جماعة من أهل المدينة ، و قد كان عددهم قليلا ، لأنهم لم يستجيبوا لعلي عندما دعاهم إلى الخروج معه لقتال أهل الشام ،و لم يخرج معه منهم إلا نفر قليل[770] . و منهم الصحابة المعروفون الذين كانوا معه ، كابن عباس ،و عمار ، و عثمان بن حنيف[771] .

و منهم أيضا جماعات التحقت بجيش على عند مسيره إلى العراق ، فقد أنظم إليه عدد كبير من الأعراب و الحضر. فيُروى أنه أنظم إليه نحو 600 راكب من طيئ ،و من الكوفة مابين :6000-7000 مقاتل ،و جم غفير من العراق و فارس و مصر[772].

و من جهة أخرى فإن جيش علي كما كان خليطا من الناس ، كان أيضا خليطا من الاتجاهات و الأطماع و التعصبات ، فلم يكن يتمتع بانسجام فكري و لا وجداني . فقتلة عثمان كان فيهم الغلو الفكري، و التعصب القبلي، و الطمع و الغرور ، و التهوّر و الحسد ،و الكِبر و النفاق . و أهل العراق كثير منهم كان فيه الجفاء و الغلظة ، و الجهل و قلة العقل، و الفجور و المعاندة و العصيان[773]. و كان في جيشه من يسب كبار الصحابة كأبي بكر و عمر ، و يعتقد في علي الألوهية و النبوة ، و أنه هو الوصي ،و أفضل من الشيخين. فدفعه ذلك إلى اتخاذ إجراءات قاسية ضدهم ، من حرق، و نفي ، تعزير[774] .

فواضح من ذلك أن جيش علي لم يكن منسجما فكريا ،و لا وجدانيا ، و لا قبليا ،و لا تنظيميا . فأدى ذلك إلى كثرة عصيانه لعلي ،و صعوبة التحكم فيه من جهة ، و إلى انقسامه على نفسه بظهور الخوارج و قتلهم لعلي من جهة أخرى . فهل جيش هذا حاله يُقال فيه: إنه كان مُعسكر تقوى و صلاح ؟ ! .

و ثانيا إن ما قاله الرجل عن جيش الشام لا يصح ، لأنه جيش مُكوّن أساسا من بقايا جيش طلحة و الزبير-رضي الله عنهما- ،و من جيش الشام الموالي لمعاوية بن أبي سفيان. و هذا الجيش كان يُطالب بحق شرعي هو الاقتصاص من قتلة عثمان ،و لم يكن فيه ما كان في جيش علي من المجرمين و المنحرفين كقتلة عثمان و السبئية . و هو جيش قُدر عدده في معركة صفين بنحو 135 ألف مُقاتل[775] ، و هل يُعقل أن جيشا هذا عدده ، و خرج من أجل المُطالبة بالحق الضائع ، يكون مُعسكرا ضاعت منه التقوى،و جنوده طلاب دنيا؟ ! . هذا حكم باطل، و لا يصح تعميمه أبدا

---

[770] ابن كثير : البداية و النهاية ، ج 7 ص: 231 .

[771] أنظر كتبنا : الصحابة المعتزلون للفتنة ، ص: 34 .

[772] المسعودي: مروج الذهب ، ج 2 ص: 429 .

[773] ابن كثير : البداية ، ج 7 ص: 317 . و كتابنا : الثورة على سيدنا عثمان بن عفان ، ص: 59 و ما بعدها .

[774] الطبري : تاريخ الطبري ، ج 2 ص: 647 . و الدارقطني: السنن ، حققه هاشم يماني، بيروت، دار المعرف' 11966، ج3 ص: 108 . ابن تيمية: منهاج السنة النبوية ، ج 4 ص: 137 ، 205 ، 206 .

[775] سبق توثيق ذلك .

، لأنه كان جيشا مُطالبا بالحق، و أحسن حالا من جيش العراق : انضباطا و ولاء، و تماسكا وسلامة من الفكر الضال المنحرف ، و الشاهد على ذلك هو أن التاريخ يشهد على أن الفرق الضالة و المتطرفة خرجت من جيش علي و لم تخرج من جيش الشام .

و ذلك لا يعني أن جيش الشام كان كله من الأطهار، و إنما نقول: إن تعميم الرجل لما قاله على كل معسكر أهل الشام لا يصح ، و فيه مجازفة بلا دليل صحيح من التاريخ و لا من العقل . و جيش الشام قد كان فيه بعض الصحابة كمعاوية ، و عمرو بن العاص ، و ابنه عبد الله ، و النعمان بن بشير ، و حبيب بن مسلمة-رضي الله عنهم- . و هؤلاء و إن كانوا أقل شهرة و مكانة من الصحابة الذين كانوا في جيش العراق ، فهم أيضا-أي الذين كانوا مع علي- كان عددهم قليلا بالمقارنة إلى كبار الصحابة المشهورين الذين اعتزلوا الفتنة ،و لم ينظموا إلى أي طرف من المتنازعيّن ،و أشهرهم : سعد بن أبي وقاص، و سعيد بن زيد ،و عبد الله بن عمر ،و أُسامة بن زيد ، و محمد بن مسلمة ، و عبد الله بن سلام ، و جرير بن عبد الله ، و أبو موسى الأشعري، و أبو هريرة ، و أبو مسعود البدري، و عُمران بن حُصين ،و زيد بن ثابت[776] .

و ثالثا إنه قد يحتج بعض الناس بحديث النبي-عليه الصلاة و السلام- الذي يقول : ((ويح عمار تقتله الفئة الباغية))[777] . و هذا حديث صحيح لكن يجب وضعه في المكان المناسب، و فهمه فهما صحيحا . لأن الذين قتلوا عمارا خرجوا للمطالبة بالحق ،و عمار هو أيضا خرج مجتهدا فيما رآه صوابا ، فالكل خرج مجتهدا طالبا للحق. و قتل عمار أو غيره أمر وارد و طبيعي ،لأن من يخرج إلى الحرب فماذا ينتظر ؟ . و إذا كان قتلة عمار هم الفئة الباغية ، فإن ذلك لا ينفي عن جيش الشام اجتهاده و خروجه للمطالبة بالحق . كما أن وجود الفئة التي قتلت عمارا في جيش الشام لا يُجرّم جيش الشام كله ، لأن الحديث حدد فئة و ليس طائفة و لا جيشا بأكمله من جهة ، كما أن ذلك لا يعني أن جيش علي كان كله على صواب ،و أنه جيش طاهر تقي . فهذا لا يصح لأنه من الثابت تاريخيا أنه كان جيشا خليطا من الصالحين و الطالحين ،و فيه طائفة من الزنادقة و المجرمين الذين قتلوا خليفة المسلمين ظلما و عدوانا،و كانوا هم السبب في الفتنة و ما نتج عنها ،و يتحملون المسؤولية المباشرة فيما حدث فيما بعد .

لذلك وجدنا النبي-عليه الصلاة و السلام- وصف الذين قتلوا عمارا بالبغي ،و هو بغي مبني على اجتهاد و مطالبة بحق ، لكنه صحّ الحديث عنه أيضا أنه وصف الذين قتلوا الخليفة عثمان بن عفان بأنهم منافقون، في قوله- عليه الصلاة و السلام- :((يا عثمان ! إن الله مقمصك قميصا فإن أرادك المنافقون على خلعه فلا تخلعه حتى تلقاني))[778] .فهؤلاء منافقون كانوا في جيش علي بن أبي طالب ،و لا

---

[776] أنظر كتابنا: الصحابة المعتزلون للفتنة ، ص: 34 .

[777] البخاري: الصحيح ، ج 1 ص: 172 .

[778] أحمد بن حنبل : المسند ، ج 6 ص: 75 . و الألباني: الجامع الصغير و زياداته ، ج 1 ص: 1391 .

شك أن جرم قتل عثمان أعظم ،و ما نتج عنه أكبر و أخطر ، مما ارتكبه الذين قتلوا عمارا. و بذلك تسقط مزاعم حسن حنفي التي أراد أن يُوهمنا بها.

و أما بالنسبة للأباطيل المتعلقة بالحوادث التاريخية المتفرقة ، فأولها هو أن حسن حنفي زعم أن بني إسرائيل عصوا كل الأنبياء : نوح ،و إبراهيم ، و موسى ،و عيسى ، و صالح . و قد أنذرهم نوح قبل أن يحل بهم العذاب،و أمرهم بطاعة الله فعصوه و أصروا على الانحراف ، فدعا عليهم و حل بهم العقاب. و كذلك صالح فقد أمرهم بترك الناقة و عدم عقرها فعقروها[779] .

و أقول: إن قوله هذا مملوء بالأخطاء من بدايته إلى نهايته ،و لا يصح أن يقع فيها باحث في التاريخ أو التراث أبدأ ، اللهم إلا إذا كان يتعمد الوقوع فيها لغايات في نفسه . و ذلك القول ظاهر البطلان لا يحتاج إلى نقاش ،و لا إلى توثيق لإظهار بطلانها . لأنه من المعروف شرعا و تاريخا أن بني إسرائيل ينتسبون إلى يعقوب – و هو إسرائيل عليه السلام- ، فهو أب بني إسرائيل المباشر من جهة ، و هو ابن إسحاق ،و حفيد إبراهيم -عليهم السلام- من جهة أخرى . و بما أن الأمر كذلك فإنه لا يمكن أن يكون نوح و صالح و إبراهيم من أنبياء بني إسرائيل لسبب منطقي واضح ، هو أن هؤلاء وُجدوا قبل أن يُولد إسرائيل نفسه . فكيف يبعث الله تعالى نوحا و صالحا و إبراهيم إلى بني إسرائيل قبل أن يُوجدوا أصلا ؟ ! .

و أما النموذج الثاني فيتمثل في أن حسن حنفي ذكر أنه بعد عصر ابن خلدون المُتوفى سنة 808 هجرية جاء ((عصر الشروح و الملخصات و موسوعات ، حين عاشت الحضارة الإسلامية على نفسها ، تُهمّش نصوصها ،و تجتر علومها ،و تشرح متونها على مدى خمسة قرون منذ الفتح العثماني حتى فجر النهضة الحديثة في القرن الماضي))[780].

و قوله هذا لا يصح ، لأن عصر انحطاط الحضارة الإسلامية لم يبدأ بعد عصر ابن خلدون ،و إنما سبقه بأكثر من خمسة قرون ،و ما عصر ابن خلدون و ما تلاه إلا امتداد و استمرار للانحطاط الحضاري الذي بدأ منذ أكثر من خمسة قرون ، ثم أزداد اتساعا و عمقا في زمانه و ما بعده . و هو شخصيا أشار في تاريخه إلى مظاهر من ذلك ،و ما حلّ بالمغرب من خراب و فتن ، و تراجع لمستواه الحضاري . و قد كان المغول قد دمروا- قبل ابن خلدون- جانبا كبيرا من حضارتنا منذ أواسط القرن السبع الهجري. علما بأن حضارتنا قد بدأت تعاني من الانحطاط السياسي و التفكك الاجتماعي منذ القرن الأول الهجري و ما تلاه .

و أما ظاهرة الشروح و المختصرات فهي ربما كانت قد بلغت القمة زمن ابن خلدون . لأن ظاهرة شرح الكتب و اختصارها برزت جليا في القرن الثالث الهجري ، ثم توسعت أكثر فيما بعد . و نتج عن ذلك أيضا إعادة شرح المختصرات

---

[779] حسن حنفي : الدين و الثورة في مصر ، ج 3 ص: 42 .
[780] نفس المرجع ، ج 6 ص: 17 .

،و قد برزت بشكل واضح في القرن الرابع الهجري ، و ازدادت اتساعا في القرن الخامس و ما بعده[781] .

و كذلك المصنفات الموسوعية ، فهي قد ظهرت قبل عصر ابن خلدون بفترة طويلة أيضا . منها : موسوعة الحديث النبوي ، و عنوانها: جامع الأصول في أحاديث الرسول لأبي السعدات مجد الدين بن الأثير المتوفى سنة 606 هجرية ، جمع فيه أحاديث الكتب الستة، و هي: الموطأ ، و الصحيحان ، و سنن أبي داود ، و سنن الترمذي ، و سنن النسائي[782] . و منها أيضا الموسوعات الفقهية ، ككتاب الإيصال في 42 مجلدا، و كتاب المُحلى في 11 مجلدا ، و هما لابن حزم الظاهري . و كتاب المُغني في الفقه في 10 أجزاء للموفق ابن بن قدامة المقدسي ،و هو كتاب في الفقه المُقارن جمع فيه مصنفه فقه السلف و المذاهب الأربعة[783] .

و النموذج الثالث مفاده هو أن حسن حنفي استنكر على المسلمين مواصلتهم استخدام المصطلحات الشرعية القديمة ، كألفاظ الجنة و النار ، و الحلال و الحرام ،و الملاك و الشيطان . ثم دعا إلى إسقاطها و التعبير عن مضمونها بلغة عصرية أكثر قدرة على التعبير عن مضمونها. ثم زعم أن ((مفكرينا القدماء قد اسقطوها و استعملوا بدلها ألفاظا أكثر عقلانية و عمومية)) . أما نحن فلم نستطع أن نستكشف العلوم المعاصرة[784] .

و أقول: إن قوله هذا باطل جملة و تفصيلا ، و مُخالف للحقائق الشرعية و التاريخية ،و فيه افتراء و تغليط . لأنه أولا إن المصطلحات الشرعية لا يصح تغييرها شرعا و لا عقلا . و لن يستطيع هذا الرجل و أمثاله تغييرها من جهة . كما أن لكل علم مصطلحاته يتميز بها ، فإذا ما بدلناها نكون قد اعتدينا عليه و حرفنا جانبا منه من دون أي مبرر صحيح من جهة ثانية . كما أن النهوض الحضاري الحقيقي لا يتطلب تغيير المصطلحات القديمة من جهة ثالثة .

و لا يغيب عنا أن العبرة ليست في تركنا للمصطلحات القديمة و تعويضها بأخرى جديدة معاصرة ، فهذا أمر ليس ضروريا ، لأن التطور العلمي و الحضاري و مواكبة التمدن كل ذلك لا يتم بمجرد تغيير المصطلحات . فهذه نظرة سطحية شكلية انهزامية بعيدة عن العوامل الحقيقة التي تؤدي بالأمم إلى النهوض و الرقي . إنه لابد - لكل أمة تريد تحقيق ذلك- أن تتوفر فيها شروط أساسية ، أهمها أربعة:1- وحدتها الداخلية: قيادة و شعبا ، 2- تحقيق العدل الحقيقي بين الراعي و الرعية ،3- طلب العلوم النافعة دينا و دنيا ، 4- العمل الجاد و المتواصل . لكن الرجل ترك أُسس النهضة الحقيقية و طالب بتغيير المصطلحات شكليا ،و هذا لن يحقق النهوض الحضاري إذا لم نأخذ بأسبابه الحقيقة .

[781] أنظر مثلا : ابن النديم : الفهرست ، ج 1 ص:35 ، 56 ، 62، 63 ، 65 ، 66 ، 69، 74، 95، 253 ، 261، 266 . و أبو إسحق الشيرازي: طبقات الفقهاء ، ص: 112 ، 118 ، 167 .

[782] عمر سليمان الأشقر : تاريخ الفقه الإسلامي ، ص: 115 .

[783] نفس المرجع ، ص: 123 ، 124 ، 125 .

[784] حسن حنفي : في فكرنا المعاصر ، ص: 54 .

و ثانيا إن الرجل وقع في خطأ تاريخي فادح و مكشوف ،و لا أدري هل أنه لا يعي ما يقول ، أو أنه تعمد ذكر ذلك لغايات في نفسه !! . فهل يُعقل أن نتصوّر أن المفكرين المسلمين القدماء تخلوا عن المصطلحات الشرعية ؟ ! ، و الرجل قد عمم قوله عليهم كلهم ،و على اختلاف طوائفهم و تخصصاتهم ، من فقهاء ، و متكلمين ، و محدثين ، و فلاسفة . و هذا زعم باطل بلا شك ، و تراثهم موجود عندنا شاهد بقوة على أنه مملوء بالمصطلحات الشرعية من دون تغيير . و من غير المعقول أن نتوسع في الرد عليه ، لأن الذي نفاه هو من المتواترات ، ومن المعروف من تراث المسلمين بالضرورة . لكننا-مع ذلك- نذكر بعض النماذج من باب التمثيل لا الحصر . ففيما يتعلق بعبارة : الحلال و الحرام ، التي أشار إليها الرجل ، فقد وردت أكثر من 6 مرات في كتاب تمهيد الأوائل و تلخيص الأوائل للفقيه المتكلم أبي بكر الباقلاني (ت403هجرية)[785] . و وردت أكثر من 4 مرات في كتاب المحصول للمتكلم المفسر للفخر الرازي(ت 606هجرية)[786] . و عثرت عليها في أربعة مواضع في كتاب المعتمد في أصول الدين للمتكلم أبي الحسن البصري المعتزلي[787] . و وردت مرات كثيرة جدا في كتاب بداية المجتهد و نهاية المقتصد للفقيه الفيلسوف ابن رشد الحفيد(ت 495هجرية)[788].

و أما النموذج الأخير- الرابع- فمفاده هو أن حسن حنفي زعم أنه عندما تعرّض الوطن العربي للحروب الصليبية فإنه رغم ضعف العرب فإنهم هبوا للدفاع عن أراضيهم ،و اتحدت الأمة ، فكان النصر حليف القومية العربية . و استمرت الحرب 80 سنة استطاع –خلالها- الصليبيون من احتلال فلسطين و بيت المقدس . ثم أشار الرجل إلى أن النصارى العرب لم ينخدعوا بالحملات الصليبية لأنهم كانوا ((يُؤمنون بالقومية العربية و باستقلال أراضيهم ... فوقفوا بجانب إخوانهم المسلمين يُدافعون عن أوطنهم ،و فطنوا إلى تستر الحملات الصليبية بالدين)) [789].

و أقول: إن قوله هذا غير صحيح في معظمه ، و فيه تغليط و تحريف للتاريخ . لأنه أولا إن ما ذكره عن القومية العربية لا يصح تاريخيا ، لأن هذه الفكرة لم يعرفها المسلمون إلا عن طريق الغرب في القرنين 19 و 20 الميلاديين . و من ثم فإن هذه القومية المزعومة لم يكن لها وجود أصلا زمن الحروب الصليبية. و من المعروف تاريخيا أن العنصر العربي كان ضعيفا جدا زمن تلك الحروب ،و معظم الدول التي كانت قائمة آنذاك ،و التي قاومت الصليبيين لم تكن عربية أصلا ، و هي: الدولة السلجوقية ، و الدولة الزنكية ، و الدولة الأيوبية ، و الدولة المملوكية ، و كانت شعوبها خليطا من الأعراق و الأجناس يعتنق معظمها دين الإسلام. فلم يكن في ذلك الزمان قومية عربية ،و لا وطن عربي ؟ . و كل حديث عن ذلك آنذاك هو تحريف للتاريخ ،و تدليس على الناس.

---

[785] ص: 370 ، 378 ، 418 ، 421 ، 516 .

[786] ج 2 ص: 560 ، 617 ، ج 5 ص: 146 ، 388 .

[787] ج 1 ص: 48 ، 232 ، 338 ، ج2 ص: 321 .

[788] أنظر مثلا : ج 1 ص: 294 ، 329 ، 487 ، 640 .

[789] حسن حنفي: الدين و الثورة في مصر ، ج 3 ص: 193 .

و ثانيا أنه ليس صحيحا بأن الحروب الصليبية دامت 80 سنة ، فهذا خطأ فادح . لأنها بدأت سنة 492 باحتلال الصليبيين للقدس الشريف ، ثم وسّعوا نشاطهم و نفوذهم و كوّنوا ممالكهم في بلاد الشام . و في النصف الأول من القرة الخامس الهجري اشتدت حركة الاسترداد الإسلامية على يد الزنكيين ، ثم واصل الأيوبيون ذلك ، و قد تمكن الناصر صلاح الدين الأيوبي من استرداد القدس الشريف سنة 583 هجرية .و لم تتوقف الحرب باسترداد القدس ، بل استمرت و تمكن صلاح الدين من رد الحملة الصليبية الثالثة ،و ظل يُقاومهم إلى أن توفي سنة 589 هجرية. و قد استمرت بعده المقاومة الإسلامية للصليبيين على يد الأيوبيين و المماليك ، إلى أن تم القضاء النهائي على الوجود الصليبي كله سنة 690 هجرية باسترجاع مدينة عكا، و بقية السواحل الشامية على يد المماليك[790]. فالحروب الصليبية لم تدم 80 عاما ،و إنما دامت قرابة قرنين من الزمن ، و بالضبط دامت 198 سنة . و الفارق كبير جدا بين ثمانين سنة و 198 سنة !! .

و ثالثا إن ما قاله عن تعاون النصارى العرب مع المسلمين في حروبهم ضد الصليبيين ، فهو لم يذكر عليه مثالا ،و لا وثق ما ذكره للرجوع إليه و التأكد منه . و قد بحثت على ذلك في كتب التاريخ فلم أعثر على ذلك التعاون ، و إذا كان حدث في بعض المرات ، فإنه لم يكن عاما و لا قاعدة مُتبعة لديهم ، فلو كان كذلك لاشتهر و ذُكر مرارا . و من الطبيعي جدا أن يتعاون نصارى العرب مع إخوانهم في العقيدة نصارى أوروبا في احتلالهم لبيت المقدس و غيره ، فهم أمة واحدة . و قد حذرنا القرآن الكريم من اليهود و النصارى مُطلقا ، في قوله سبحانه: (({وَلَن تَرْضَى عَنكَ الْيَهُودُ وَلاَ النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَى اللهِ هُوَ الْهُدَى وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءهُم بَعْدَ الَّذِي جَاءكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللهِ مِن وَلِيٍّ وَلاَ نَصِيرٍ }-سورة البقرة:120-، و {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَتَّخِذُواْ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاء بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَأنهم نْهُمْ إِنَّ اللهَ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ }-سورة المائدة:51- .

و مما يُؤكد ذلك أيضا أنه توجد شواهد تاريخية تشهد على تعاون نصارى الشام و ما جاوره مع أعداء المسلمين من الصليبيين و المغول . فمن ذلك أنه عندما استشهد السلطان عماد الدين زنكي سنة 541 هجرية كاتب زعيم الفرنجة نصارى مدينة الرّها – بأرض الجزيرة- فأجابوه و تعاونوا معه في دخوله إلى المدينة[791] . و في أيام السلطان نور الدين محمود(ت 569هجرية) جمع ابن جوسلين الفرنجة و اتجه إلى مدينة الرُّها –على غفلة من أهلها- ، فدخلها بتعاون مع نصارى المدينة ،

---

[790] أنظر مثلا : ابن كثير: البداية ، ج 13 ص: 368 ، 369 . و ابن العماد الحنبلي : شذرات ، ج 5 ص: 401 ، ج 6 ص: 452، 459 .

[791] أبو شامة المقدسي : كتاب الروضتين في أخبار الدولتين النورية و الصلاحية ، ج 1 ص: 58 .

فقتل و نهب من فيها من المسلمين . فهبّ نور الدين لنجدة المدينة، فكسر الفرنجة ،و انتقم من نصارى الرُّها الذين تعاونوا مع الفرنجة[792] .

و عندما هاجم الصليبيون مدينة دمياط المصرية نحو سنة 648 هجرية فرح بذلك نصارى بعلبك[793] . و عندما دخل المغول مدينة دمشق سنة 658 هجرية و خرّبوها و انتقموا من أهلها بعدما أعطوهم الآمان ؛ اجتمع نصارى دمشق بالمغول و رحّبوا بهم . فأحسن إليهم المغول، و زاروا كنائسهم فأصبح لهم بذلك دولة و صولة في دمشق ،و كان بعضهم يقول: ((ظهر الدين الصحيح دين المسيح)) ، و ذموا الإسلام و المسلمين علانية. و عندما عاد المغول إلى دمشق سنة 699 بقيادة ملكهم غازان، تعاون معهم نصارى دمشق مرة أخرى [794]. و لا شك أن تعاون نصارى الشام مع المغول ، هو دليل آخر على تعاونهم مع أعداء الإسلام و المسلمين من جهة ، و على أن تعاونهم مع المغول هو شاهد دامغ على أن تعاونهم مع إخوانهم الصليبيين هو أمر طبيعي و عادي في تصرّهم، تفرضه عليهم عقيدتهم ، و تعاونهم معهم أولى من تعاونهم مع المغول .

و ختاما لهذا المبحث يتبين أن الذين رددنا عليهم- من أدعياء العقلانية - أباطيلهم كثيرة جدا ، ذكرنا نماذج منها تعلق بعضها بقصص القرآن الكريم ،و أخرى تتعلق بالروايات الحديثية و التاريخية و منهج تحقيقها، و منها نماذج حول تاريخ الصحابة و حوادث متفرقة . فتبين منها أن هؤلاء ليسوا من أهل التحقيق التاريخي ،و لا يهتمون به و لا يُمارسونه إلا قليلا ، و بطريقة ناقصة و معوّجة ،و لا يمتلكون منهجا نقديا تاريخيا شاملا لنقد الأسانيد و المتون معا . و هذا ينقض مزاعمهم المتعلقة بالعقلانية و الموضوعية ، و اليقين و التحقيق. إنهم ليسوا من العقلانيين ، و من لا أهل اليقين ، و لا من أهل التحقيق في معظم ما يكتبونه عن الإسلام و أهله .

رابعا: أباطيل تتعلق بترجمة التراث القديم إلى اللغة العربية:

نُفرد هذا المبحث لموضوع ترجمة التراث القديم إلى اللغة العربية زمن التدوين خلال العصر الإسلامي. نورد من خلاله طائفة من الأباطيل و الشبهات تتعلق بأسباب تلك الترجمة و رجالها ،و أهدافها و خصائصها ،و إيجابياته و سلبياتها .

فبالنسبة لأسبابها و دوافعها و أهدافها فإن حسن حنفي ذكر أن تلك الترجمة تمت رغبة في إثراء الثقافة الإسلامية ،و فهم الموروث و توظيفها لصالحه أيضا[795] .و لم تكن ((دافعا نظريا خالصا مجرد حب الاستطلاع و التعرّف على ثقافات الشعوب المغلوبة ، و بل كانت دافعا عمليا لنقل علوم الطب لمداواة الجند في مجتمع الفتح،و علوم الكيمياء لصناعة السلاح)) . و كان الهدف من تلك الترجمة موقفا

---

[792] نفسه ، ج 1 ص: 58 .

[793] ابن كثير : البداية ، ج 13 ص: 208 .

[794] نفس المصدر ، ج 13 ص: 254 ، ج 14 ص: 10 .

[795] حسن حنفي: من النقل إلى الإبداع ، مج 1 ، ج 1 ص: 118 .

حضاريا عاما من ضرورة التعرف على الوافد من أجل استعماله لفهم الموروث ،و إيجاد ثقافة حديثة تجمع بين الاثنين[796] .

و أقول: إن قوله هذا غير صحيح في معظمه ، و فيه تغليط و تدليس . لأنه أولا لا يصح إدراج دين الإسلام ضمن مصطلح الموروث ، فهو وحي الله و دينه ،و ليس موروثا ولا تراثا ،و القول بما زعمه الرجل هو خطأ عقيدي و منهجي خطير جدا ، لا يصح القول به شرعا و لا عقلا ، و أما ما أنتجه المسلمون من علوم فهو إنتاج بشري ينتمي إلى التراث الإسلامي. و دين الإسلام لم يكن في حاجة ضرورة إلى تراث القدماء لفهمه ، فهو دين شامل كامل مُحكم مُفصل يشرح نفسه بنفسه ،و له منهجه الذاتي في الفهم و البحث و الاستدلال العلمي، و هذا أمر سبق أن تناولناه و بيناه و وثقناه . لذا فإن فهمه لا يتوقف أبدا على منطق اليونان، و لا على طبيعياتهم ،و لا على إلهياتهم ،و لا على أي تراث بشري آخر. و من يزعم ذلك فهو إما أن جاهل بدين الإسلام و لا يعي ما يقول ، و إما أنه يتعمد القول بذلك لغايات في نفسه . علما بأن دين الإسلام لا يمنع من الاستفادة من أي علم نافع ، على أن يتم ذلك بطريقة شرعية صحيحة مفيدة .

و ثانيا إن حاجة المسلمين للطب مثلا لا تعني بالضرورة ترجمة التراث الطبي القديم لاستفادة منه ،لأن الطب من ضروريات الحياة الإنسانية ،و لا يُوجد مجتمع إنساني ليس لديه طب . و لأن النبي-عليه الصلاة و السلام- هو نفسه له طب معروف بالطب النبوي ، و قد أمر المسلمين بالتداوي و تعلم الطب ، في قوله: ((تداووا فإن الله لم يضع داء إلا وضع له دواء غير داء واحد الهرم))[797] ، أمرهم بذلك ليُكونوا لأنفسهم طبا ، و لم يُعلق ذلك بالبحث عنه عند الشعوب الأخرى ،و لا بترجمته مستقبلا .

و قد كان للعرب طبهم قبل الإسلام ، فلما أسلموا أدخلوه في الطب الإسلامي ، ثم بعد ذلك كوّن المسلمون لأنفسهم طبا خاصا بهم عالجوا به أنفسهم طيلة أكثر من 100 سنة قبل ترجمة التراث القديم . فكان طبهم كافيا لمعالجة مجتمعهم و جنودهم . لذا فأنهم الخطأ الفادح القول بأن المسلمين كانوا في حاجة ضرورة إلى الطب القديم لمعالجة الجنود في مجتمع الفتح . لأن الفتوحات الإسلامية كانت قد تمت و توقفت مّنذ مدة طويلة . و قد عالجوا جنودهم بالطب الذي كانوا يعرفونه قبل ترجمة التراث الطبي القديم ،و لم يكونوا في حاجة ضرورة إليه أبدا .

و نفس الأمر يُقال عن الكيمياء ، فقد كانت للمسلمين خبرة كافية لصناعة الأسلحة قبل أن تُترجم كتب الكيمياء , و قد صنع المسلمون أسلحتهم بأنفسهم في العهدين النبوي و الراشدي ،و فتحوا الأقاليم الواسعة ، و أطاحوا بدولتي الروم و الفرس بأسلحتهم التي صنعوها قبل أن تترجم كتب الكيمياء بمدة طويلة . و عليه فإن زعم الرجل المتعلق بالطب و الكيمياء لا يصح ،و هو من باب التغليط و التدليس أكثر مما هو من باب التفسير العلمي الصحيح .

[796] نفس المرجع ، مج 1 ج 2 ص: 14 ، 25 .
[797] أحمد بن حنبل: المسند ، ج 4 ص: 278 .

و ثالثا إن المسلمين لم يكونوا في حالة ضرورة إلى ثقافة القدماء لفهم الشرع ،و لا الشرع كان في حاجة إليها ، و لا هم كانوا في حالة ضرورة لترجمتها و الاطلاع عليها و الاستفادة بها ،و لا كانوا في حاجة إلى ثقافة أجنبية تناسب عصرهم . لأن ما كان عندهم من علوم الشرع و اللغة ، و الفطرة و البديهة، و التجارب العملية ،و ما حثهم عليه الشرع من البحث و الاستكشاف ، و تسخير مظاهر الطبيعة و خيراتها لصالح الإنسان ، كل ذلك كان كافيا لهم بأن تستمر حياتهم حياة عادية طبيعية من دون العودة إلى علوم القدماء . والحقيقة هي أنهم لو لم يُترجموا حرفا واحدا من تلك العلوم لَمَا حدث لهم أي مكروه ، و لَمَا تعطلت مسيرة حضارتهم ، كالذي حدث لها عندما ترجموا ذلك التراث[798] ، و إنما سيكون عاملا هاما في إنشاء علوم طبيعية و تطبيقية ذاتية تنموا نموا طبيعيا على أساس منطقيات و طبيعيات القرآن، و عمرانياته و إلهياته .

و لا يصح القول بأن عملية الترجمة كانت موقفا حضاريا عاما بضرورة التعرف على التراث القديم . فهذا غير صحيح ، لأنه مخالف لما حدث في الواقع ، فهي لم تكن ضرورة شرعية ، ولا اجتماعية ، و لا سياسية ، و لا علمية ،و لا كانت تُعبر عن رغبة الأمة ،و لا عن موقف من يُمثلها من علمائها المُعتبرين من علماء الشريعة ؛ و إنما كانت تُعبر عن رغبة أفراد من الخلفاء و رجال دولتهم، ففرضوا رغبتهم على الأئمة بقوة السلطة . و بما أن الأمر كذلك فعملهم لا يُعبر عن موقف الشرع و لا عن موقف الأمة ، و إنما يُعبر عن موقف القلة الذين فرضوا على الأمة ترجمة ذلك التراث ، و لم يكن موقفهم موقفا حضاريا عاما ضروريا كما زعم الرجل .

و أما فيما يتعلق بالمترجمين فإن حسن حنفي أشار إلى أن النصارى العرب هم الذين رفعوا لواء الترجمة كحُنين بن إسحق ، و اسحق بن حنين ، و يحيى بن عدي ،و كانوا نصارى دينا ، و عربا لسانا، و مسلمين ثقافة . و كان ولاؤهم للعروبة لغة و ثقافة ، و لم يكن ولاؤهم لليونان أو الرومان لغة و ثقافة . ثم ذكر أن حنين بن اسحق يمكن القول بأنه ((كان أول المسلمين لتوظيف الوافد لصالح الموروث)). و أشار أيضا إلى أن هدف هؤلاء من الترجمة لم يكن نشر ثقافة اليونان، بل كان هدفهم منها تطوير ثقافة الأنا الحضاري العربي العام،و لم يكن((الهدف نشر ثقافة الغير في ثقافة الأنا ،و تغريب ثقافة الأنا في ثقافة الغير))[799] .

و أقول: إن قوله هذا غير صحيح في معظمه ، و فيه تحريف و تغليط و تدليس. لأنه أولا إن الثقافة التي يصح أن يُسمى بها الإنسان و يُنسب إليها ، هي التي تقوم على الدين ، أو العقيدة ، أو المذهب ، أو الاتجاه الفكري الذي يُؤمن به الإنسان ،و من ثم فهي التي تتحكم في تصوراته و وجدانه و سلوكياته . فهي ثقافة تُعبر عن ثقافة الهُوية ،و هي تابعة للدين أو المذهب ، أو للمبادئ الفكرية الأخرى . و أما المعارف التي يكتسبها الإنسان بالمطالعة الحرة ، أو التخصص العلمي ، فهي علوم

---

[798] للوقوف على بعض ذلك أنظر كتابنا: مقاومة أهل السنة للفلسفة اليونانية .

[799] حسن حنفي: من النقل إلى الإبداع ، مج 1 حج1 ص: 37 ، 118 ، مج 1 ج 2 ص: 7 ، 9 ، 10 ، 11 .

و معارف و ثقافة نظرية لا يصح تسمية الإنسان بها ، أو نسبته إليها. و لا يستطيع الفرد أن ينتمي إلى ثقافات متناقضة . مثال ذلك أن الباحث المتخصص في الأديان و المذاهب الفكرية ، لا شك أن له ثقافة واسعة بالإسلام ،و اليهودية ،و النصرانية ، و البوذية ،و الهندوسية ،و الشيوعية ،و الوجودية و غيرها من الأديان و المذاهب ؛ فهل هذا الإنسان يوصف بأنه : مسلم ثقافة، و نصراني ثقافة، و يهودي ثقافة ، و شيوعي ثقافة، و وجودي ثقافة، و بوذي ثقافة...إلخ ؟ ! . إن هذا لا يصح ،و هو تلاعب و تغليط !! ، و إنما يُقال فيه : له ثقافة متخصصة تتعلق بتلك الأديان و المذاهب .

و هل المستشرقون الملاحدة و اليهود و النصارى الذين تخصصوا في الدراسات الإسلامية ، يصح أن نصفهم بأنهم مسلمون ثقافة ؟! . إن ذلك لا يصح ، و القول به هو تضليل و تغليط . لأن ثقافة الإنسان التي يصح أن يتسمى بها، أو ينتمي إليها ، أو يُعرف بها ، هي ثقافة العقيدة أو المذهب الذي يُؤمن به الإنسان ،و أما ثقافة المعارف و العلوم فلا يصح شرعا و لا عقلا أن يتسمى بها ,و لا ينتسب إليها ،و لا يُعرف بها .

و بناء على ذلك فإن ما زعمه حين حنفي من أن النصارى العرب المترجمين كانوا مسلمين ثقافة، هو زعم لا يصح ، لأن هؤلاء بما أنهم كانوا نصارى ، فهذا يعني أنهم كانوا نصارى دينا و ثقافة ،و إلا ما كانوا نصارى أصلا ،و بما أنهم نصارى فهم بالضرورة نصارى دينا و ثقافة . و عليه فإنه لا يصح وصفهم بأنهم كانوا مسلمين ثقافة ، حتى و إن كانت لهم ثقافة إسلامية . و من يقول بذلك فهو مُضلل ،و مُغالط ، و متلاعب . حتى أن حسن حنفي زعم أن المترجم حُنين بن إسحق كان أول المسلمين من وظف الوافد لصالح الموروث . و هذا لا يصح ، لأنه خطأ فاحش لفظا و مضمونا ، فأما لفظا فإنه لا يصح و لا يجوز شرعا و لا عقلا وصف غير المسلم كالنصراني أو اليهودي ، بأنه مُسلم ،و هذا أمر بديهي لا يحتاج إلى دليل . و أما مضمونا فإن هذا المترجم – حنين بن إسحق- كان نصرانيا مُتعصبا لدينه مُتمسكاً به[800] . فهو نصراني قلبا و قالبا، لا يصح تسميته مسلما ،و هو نفسه- كنصراني مُتمسك بدينه- لا يرضى أن نسميه يهوديا ، و لا مسلما، و لا بوذيا ،و لا يسمح لغيره أن يًسميه بذلك أيضا . ، و من يصفه بذلك فقد اعتدى عليه. لكن حسن حنفي فعل ذلك ، افتراء عليه و على التاريخ ،و تغليطا و تدليسا على القراء، فلماذا هذا التحريف؟ ! .

و ثانيا إن ما ذكره الرجل عن أهداف المترجمين مما ترجموه ، فهي لم تكن كذلك . لأنه لم يذكر أدلة تؤيد ما قاله ،و اكتفى بالظن و الرأي ،و هما ليسا دليلين ،و لا بد لهما من شواهد صحيحة تؤيدهما. و لأنه توجد شواهد تنفي ما ذهب إليه، و تؤيد ما نراه من أن هؤلاء المترجمين عملوا على خدمة دينهم و أفكارهم و مصالحهم الدنيوية من جهة ، و سعوا أيضا إلى إفساد دين الإسلام و الفكر و المجتمع الإسلاميين من جهة أخرى . و أولها-أي الشواهد- هو أن الله تعالى حذّرنا

---

[800] ابن أبي أصيبعة : عيون الأنباء في طبقات الأطباء ، ج 1 ص: 172 . و جمال الدين القفطي: أخبار العلماء بأخيار الحكماء ، ص: 77 .

من اليهود و النصارى، و نصّ على أن عداءهم لنا دائم ،و لن يرضوا عنا ، لقوله سبحانه : {وَلَن تَرْضَى عَنكَ الْيَهُودُ وَلاَ النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَى اللّهِ هُوَ الْهُدَى وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءهُم بَعْدَ الَّذِي جَاءكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللّهِ مِن وَلِيٍّ وَلاَ نَصِيرٍ }-سورة البقرة:120- ، و {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَتَّخِذُواْ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاء بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللّهَ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ }-سورة المائدة:51- . و بناء على ذلك فإن اليهود و النصارى لن يعملوا من أجل مصلحتنا و لا مصلحة ديننا من جهة ، و أنه من واجبنا و من حقنا أن نشك في نواياهم و فيما قدموه لنا و نحذر منه من جهة أخرى .

و الشاهد الثاني مفاده هو أنه بما أن هؤلاء المترجمين كانوا نصارى- و من غيرهم من أهل الذمة- فهم بلا شك ينظرون إلينا من خلفيتهم الدينية ،و هي تفرض عليهم أن ينصروها و يتصدون لمن يُخالفها ، أو يتهددها . و هذا يجعلهم –من الطبيعي و المنطقي جدا- لأن يعملوا ضد مصلحة الإسلام و المسلمين بكل ما يملكون .

و الشاهد الأخير- الثالث- هو شاهد مادي محسوس يتمثل في التراث القديم الذي ترجموه إلى اللغة العربية ، فهو تراث مليء بالشركيات و الضلالات ،و غيرها من المخالفات الشرعية . منها القول بأزلية العالم ،و نفي الصفات الإلهية ، و القول بنظرية الفيض ، و القول بتعدد الآلهة باسم العقول العشرة ،و إنكار المعاد الأخروي الشرعي[801] . و هذه الأفكار و العقائد هي إنكار صريح لما قرره الإسلام ، و هدم و نسف له ، لأنها تُخالفه مُخالفة أساسية ، و موجهة ضده أيضا . و عليه فإنه لا يصح ترجمتها ،و إذا تُرجمت ففي حدود ضيقة و بشروط ، فيُؤخذ النافع منها و يُترك الباقي ، مع التعليق و الرد و الإبطال إذا تُرجم ما يُخالف الشرع لضرورة استدعت ذلك .

لكن ما فعله هؤلاء المترجمون، هو أنهم ترجموا كل ما وصلهم من دون التزام بتلك الشروط . بدليل أننا وجدنا- فيما ترجموه- أباطيل و ضلالات و مخالفات شرعية كثيرة ، أشرنا إلى بعضها أعلاه. و الآن بين يديّ كتاب تلخيص ما بعد الطبيعة لأرسطو لخّصه ابن رشد الحفيد ،و هو مملوء بالمخالفات الشرعية و الأخطاء العلمية ، كالقول بأزلية العالم ، و العقول العشرة الأزلية الخالدة ، و مساهمتها في خلق العالم و تسييره[802] . فهذه الأخطاء و الضلالات و الأباطيل هي دليل قاطع دامغ على أن الذين ترجموا التراث القديم عملوا على إفساد دين الإسلام و الفكر الإسلامي ،و ليس الأمر كما زعم حسن حنفي بأن هدفهم هو تطوير ثقافة الأنا. و إنما حقيقة عملهم هو أن جانبا كبيرا منه كان القصد منه إفساد دين الإسلام وأهله . بدليل ما ذكرناه ،و ما نتج عن عملهم في الواقع من انحرافات فكرية خطيرة جدا ، قال بها كبار الفلاسفة المسلمين ، فأنكر أبو بكر الرازي النبوة ، و فضل الفارابي الفيلسوف على النبي، و قال ابن سينا و ابن رشد بأزلية العالم ،و أنكرا المعاد الأخروي الشرعي . لذا كفّرهم كبار أهل العلم و ذموهم و طعنوا فيهم[803] .

---

[801] للوقوف على ذلك أنظر مثلا ، كتابنا: مقاومة أهل السنة للفلسفة اليونانية . و نقد فكر ابن رشد الحفيد .

[802] حققه عثمان أمين ، مكتبة البابي الحلبي ، القاهرة ، 1958 ، ص: 123 و ما بعدها .

[803] للوقوف على ذلك انظر للمؤلف : مقاومة أهل السنة للفلسفة اليونانية . و نقد فكر ابن رشد الحفيد .

فواضح من ذلك أن ما قام به هؤلاء المترجمون كان عملا ناقصا و مغشوشا مسموما ، فأفسد فكر و سلوكيات كثير من أهل العلم . و هذا خلاف ما أراد أن يُوهمنا به حسن حنفي ، الذي كال المديح الجُزافي لهؤلاء **!!** .

و أما فيما يتعلق بالعلوم المُترجمة ، فإن حسن حنفي أشار إلى أن الحضارة الإسلامية رفضت الأدب اليوناني،و قبلت الفلسفة اليونانية ، و رفضت أيضا إلهيات أرسطو ،و قبلت منطقه و طبيعياته . ثم ذكر مقارنة بين بعض جوانب طبيعيات أرسطو و طبيعيات القرآن الكريم . فذكر أن أرسطو أقام طبيعياته على مبدأين: الأول هو أن الطبيعة لا تصنع شيئا عبثا ، بل دائما تفعل من أجل غاية ،و هو ما يتفق مع وصف الطبيعيات في القرآن: { رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذا بَاطِلاً سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ }-سورة آل عمران:191-. و الثاني هو أن الوظيفة تخلق العضو ليس العكس ،و النظرة الوظيفية تُعبر عن روح القرآن في عدة آيات ، منها { و َمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإنس إِلَّا لِيَعْبُدُونِ }-سورة الذاريات:56-. و الطبيعة واسعة الحيلة ، مُحدثة النظام ، صانعة فاعلة[804].

و أقول: إن قوله هذا غير صحيح في معظمه، و فيه تغليط و تدليس و تحريف . لأنه أولا يجب التفريق بين ما تمّ ترجمته من التراث القديم ، و بين مواقف المسلمين منه. و ذلك أن الكلام الذي ذكره الرجل يتعلق أساسا بموقف المسلمين ،و ليس بما تمّ ترجمته ، لأن عملية الترجمة شملت الآداب ، و المنطقيات ، و الإلهيات ، و الطبيعيات ، و التعاليم اليونانية و الهندية و الفارسية[805] . فالرفض و القبول اللذان أشار إليهما حسن حنفي لا يتعلقان بالتراث المُترجم ،و إنما يتعلقان بموقف المسلمين منه .

فبالنسبة لموقفهم منه فإن معظمهم رفض الفلسفة اليونانية في عمومها مُنذ أن تُرجمت إلى القرن الخامس الهجري . و فيه حدث تحّول خطير في موقف بعض علماء الأشاعرة –السنة الخلف- من الفلسفة اليونانية، و ذلك عندما انتقد الغزالي إلهيات أرسطو و قبل منطقه ،و أدخله في أصول الفقه في كتابه: المُستصفى من علم الأصول . فتأثر به كثير من علماء الأشعرية و أقبلوا على دراسة المنطق الصوري العقيم ،و الدعوة إليه و الدفاع عنه ،و إدخاله في كتب الأصول، بل إن بعضهم توسع في الإقبال على فلسفة اليونان عامة [806] .

و في ذلك الظرف ظل الحنابلة و أهل الحديث على منهج السنة السلف في رفضهم للفلسفة بإلهياتها و منطقها و بكثير من طبيعياتها . و قد تجلى ذلك في انتقادات كبار علماء الحنابلة و أهل الحديث لتلك الفلسفة ، كابن الجوزي، و ابن تيمية ، و الذهبي، و ابن قيم الجوزية ، و ابن كثير[807].

لكن الذين قبلوا نلك الفلسفة و نشروها و دافعوا عنها ، فهم عامة الفلاسفة المسلمين ،و معظمهم كانوا مشائين مُتعصبين لفلسفة أرسطو، فانتصروا لها ، و

---

[804] حسن حنفي: من النقل إلى الإبداع ، مج 1 ج 2 ص: 14 . و حوار المشرق و المغرب ، ص: 11 . و مقدمة في علم الاستغراب ، ص: 100 .

[805] لبيب عبد الغني: دراسات في تاريخ العلوم عند العرب ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، 2008 ، ص: 42 .

[806] للوقوف على ذلك و التوسع فيه أنظر كتابنا : مقاومة أهل السنة للفلسفة اليونانية .

[807] للوقوف على تفاصيل مواقفهم أنظر : نفس المرجع ، ص: 21 و ما بعدها .

ضيعوا أوقاتهم و جهودهم في الدفاع عن منطقه العقيم ،و إلهياته الشركية ،و طبيعياته المملوءة بالظنون و الأخطاء العلمية[808] .

و بذلك يتبين جليا خطأ ما ذكره الرجل عندما عمم حكمه السابق بأن الحضارة الإسلامية قبلت طبيعيات أرسطو و رفضت إلهياته و منطقه. و الصواب هو أن غالبية المسلمين رفضوا الفلسفة اليونانية ، غير أن طائفة منهم وسّعت مجال الأخذ منها بقبولها للمنطق منذ القرن الخامس الهجري و ما بعده ، لكن عامة الفلاسفة المسلمين قبلوها و دافعوا عنها . و هذا التفصيل لمواقف المسلمين منها لم يذكره حسن حنفي ، فأصدر حكما عاما أوقعه في خطأ فادح .

و ثانيا إن مقارنة الرجل لطبيعيات أرسطو بطبيعيات القرآن الكريم ، هي مقارنة لا تصح جملة و لا تفصيلا . فأما جملة فإن طبيعيات أرسطو تقوم على إلهياته الخُرافية ، كالقول بأزلية الكون و أبديته ،و تأليه الأفلاك المعروفة بالعقول العشرة ، و مُشاركتها لله في الخلق و تسيير العلم ، و قيامها على نظام إيدوكس و بطليموس في الفلك الذي يُقسم العالم إلى قسمين: قسم يُمثل ما فوق فلك القمر ،و هو عالم الجواهر الأزلية الخالدة , الثاني يُمثل عالم ما تحت فلك القمر ،و هو عالم التكوّن و الفساد ،و هو العالم الأرضي[809] . و كل هذه الأفكار باطلة مُخالفة للشرع و العلم معا. فالشرع أكد على أن العالم مخلوق له بداية و ستكون له نهاية حتما ،و أن الله تعالى هو خالق العالم بأسره و المُسيّر له و المُهيمن عليه ،و لا يُوجد في الشرع ذكر و لا إشارة لحكاية عالم ما فوق فلك القمر و ما تحته. و أما علماً فإن العلم الحديث أثبت بأن العالم مخلوق له بداية و ستكون له نهاية أيضا ، و نقض حكاية عالم ما فوق القمر و ما تحته مُنذ أن استخدم غاليليو المنظار في القرن السابع عشر الميلادي ،و من طريف ما يّذكر أنه عندما نظر في السماء بالمُقَرّب و رأى أقمارا للمشتري ،و تبين له خطأ أرسطو في تقسيمه للعالم إلى عالم ما فوق القمر الأزلي ،و عالم ما تحت فلك القمر الفاسد ،و دعا بعض الأرسطيين لمشاهدة ذلك امتنعوا من الذهاب لمشاهدة ذلك ، غيرة على مذهب أرسطو[810] .و حتى حسن حنفي انتقد ذلك التقسيم و وصفه بأنه كان موتا ،و خرافة ، و اغترابا[811] .

و أما تفصيلا فإن ما ذكره الرجل مُخالف لطبيعيات القرآن أيضا ، لأن في طبيعيات أرسطو أن الطبيعة هي التي تصنع ، و تُوجد ،و تُكوّن ؛ و هذا مُخالف لما أكد عليه القرآن مرارا من الله هو خالق كل شيء ، و لا خالق سواه . و الغريب في الأمر أن حسن حنفي ذكر قوله تعالى { رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذا بَاطِلاً سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ }-سورة آل عمران:191- ، لتأييد ما تقوله فلسفة أرسطو بأن الطبيعة هي الصانعة و المُكوّنة ، مع أن الآية خلاف ذلك ، فهي قالت : ((رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ)) ،و لم تقل أن الطبيعة هي التي خلقت كما تزعم فلسفة أرسطو .

---

[808] للوقوف على ذلك أنظر للمؤلف : مقاومة أهل السنة للفلسفة اليونانية . و نقد فكر ابن رشد الحفيد .

[809] أنظر مثلا : ابن رشد : تلخيص ما بعد الطبيعة ، ص: 123 و ما بعدها . و علي حسن موسى و آخرون : تاريخ علم الفلك ، ط1 ، دار دمشق ، دمشق ، 1984 ، ص: 46 و ما بعدها . حسن حنفي:. يوسف كرم : تاريخ الفلسفة الحديثة ، دار القلم ، بيروت ، ص: 16 ، 20 .

[810] يوسف كرم : نفسه ، ص: 16 ، 20 .

[811] من النقل إلى الإبداع ، مج 1 ج 1 ص: 61 .

كما أن الغائية في فلسفة أرسطو هي غائية آلية أبدية ، و هذا مُخالف للشرع الذي أكد على أن العالم له غاية خُلق من أجلها ،و أنه سينتهي عندما يُؤديها . و كل ذلك قائم على أساس العبودية لله تعالى ،و في النهاية يكون المعاد الأخروي الذي يُقام فيه الحساب و العقاب ،و ما يترتب عنه من جنة و نار . و هذا لا وجود له في الغائية الأرسطية ، فشتان بين الغائيتين !! .

و أما حكاية أرسطو عن أن الوظيفة التي تخلق العضو و ليس العكس ، فلا يصح مقارنتها بما ورد عن الوظيفة في القرآن ، لأمرين: الأول هو أن القرآن لا يقول بما يقوله أرسطو من أن الوظيفة تخلق العضو ،و إنما يقول: إن الله تعالى هو خالق كل شيء ، و من ثم فهو سبحانه خالق العضو و الوظيفة معا ، كقوله:{ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيراً }- سورة الفرقان:2-، و{ صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ أنه خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ }-سورة النمل:88- ،و {أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقاً فَفَتَقْنَاهُمَا وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاء كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ }-سورة الأنبياء:30-.

و الأمر الثاني هو أن حكاية الوظيفة التي تصنع العضو هي زعم لا يصح ، فلا الوظيفة تصنع العضو ،و لا العضو يصنع الوظيفة ،و إنما هما و كل ما في العالم خلقه الله تعالى ليُؤدي وظيفة مُحددة له سلفا. و الواقع يشهد على ذلك ، فكل كائن مخلوق بوظيفته و أعضائه ،و لن يستطيع تغيير خِلقته التي خُلق عليها.

و أما فيما يخص الأباطيل المتعلقة بالخصائص و المميزات التي اتصفت بها عملية الترجمة ، فمنها أن حسن حنفي زعم أن عملية الترجمة التي تمت لم يُوجد لها فيها اضطراب ،و إنما الذي حدث هو محاولة للتحرر من اللفظ بحثا عن المعنى ، فلا ((توجد ترجمة عربية مُضطربة ، بل هنا بحث عن المعاني لتجاوز اللفظ))[812] . و زعم فؤاد زكريا أن عملية الترجمة كانت ((ترجمات أمينة تُعد من أروع الأعمال التي تحققت حتى ذلك العصر))[813] .

و أقول: إن قولهما هذا غير صحيح في معظمه ، و فيه مُبالغة و تغليط . لأنه أولا إن الترجمة الصحيحة ليست هي التي تتجاوز الألفاظ كلية طلبا للمعاني،و لا هي التي تُركز على الألفاظ و تُهمل المعاني، بل يجب الجمع بينهما حسب طبيعة النص أو اللفظ . فإذا كان النص أو اللفظ واضحا و لا يقبل تأويلا بعيدا صحيحا ، فلا يصح تحميله ما لا يحتمل ،و تقويل صاحبه ما لم يقل . و عليه فلا يصح تجاوز اللفظ إذا لم يكن يقبل ذلك ، لأن اللفظ هو الأساس و الأصل في التعبير عن المعنى الحقيقي المُراد التعبير عنه. و إلا ستصبح عملية الترجمة هي عملية تحريف للنص بدعوى طلب المعاني و تجاوز اللفظ .

و لا يصح القول بأن عملية الترجمة لم يُوجد فيها اضطراب فهذا حكم غير علمي ،و لا يصح إصداره . لأن الخطأ و السهو و النسيان من طبيعة البشر ، و إذا أضفنا إلى ذلك إمكانية تصرف المترجم في توجيه النص و تحريفه تأثرا بعقائده و

---

[812] حسن حنفي: من النقل إلى الإبداع ، مج 1 ج 2 ص: 21 .

[813] فؤاد زكريا : التفكير العلمي ، ص: 120 .

مذهبيته و مصالحه ، فإن عملية الترجمة ستكون ناقصة و مُضطربة، و مُتضمنة لكثير من الاختلالات و الأخطاء و التحريفات .

و الشاهد على ذلك أيضا هو أن حسن حنفي نفسه نقض كلامه السابق عندما أشار إلى أن احتمال الخطأ في الترجمة وارد بسبب السرعة في الفهم، أو لُبس في فهم معنى لفظ ما ، فأدى ذلك إلى وقوع أخطاء و إخلال في المعنى . و اعترف أيضا أنه أثناء عملية الترجمة أُستبدلت ألفاظ بألفاظ أخرى ، لا تُؤدي نفس المعنى لغاية في نفس المترجم[814]. و بهذا يكون الرجل قد نسف كلامه السابق نسفاً !! .

و بما أن الأمر كذلك ، و عملية الترجمة كثيرا ما تمت بطريقتين منفردتين، هما : الترجمة بالمعنى ، و الترجمة الحرفية . و المترجمون لم يكونوا كلهم أهل اختصاص فيما ترجموه[815] . فإن هذا يعني أن عملية الترجمة تضمنت أخطاء و نقائص كثيرة ، لأن الترجمة الحرفية وحدها لا تكفي ،و الترجمة بالمعنى و حدها هي أيضا لا تكفي . كما أن المترجم غير المختص أخطاؤه كثيرة ، لأنه يُترجم ما لا يفهم .

و ثانيا إن كثيرا من المترجمين لم يكونوا في مستوى الترجمة علما ،و لا نزاهة ، و لا موضوعية . لأنه وُجد فيهم غير المُختصين ، فكان الطبيب مثلا يُترجم كتب الرياضيات و الفلك ، و ما وراء الطبيعة . و وُجد في النصارى من كان يتدخل في النصوص المترجمة حسب مذهبه ، فتدخلوا في توجيه فلسفة أفلاطون و أرسطو ، فكانوا ((إذا وقع أحدهم على رأي يُخالف مذهبه حذفه ، أو حوّره ،و ربما أضافوا كلهم إلى كتب الفلاسفة ما ليس منها))[816] . فأدى ذلك إلى تحريف نصوص ،و انتحال لبعض الأعمال ، بنسبتها إلى غير أصحابها الأصليين ، فوصلت الفلسفة اليونانية إلى المسلمين مُشوّهة ممسوخة جهلا من الناقلين أو قصدا منهم[817].

و بذلك يتضح جليا خطأ ما قاله الباحثان حسن حنفي و فؤاد زكريا ،و إنما الصواب هو أن عملية الترجمة جمعت بين الذاتية و الموضوعية ، و الخطأ و الصواب ،و السلبيات و الإيجابيات .

و الخاصية الثانية مفادها هي أن حسن حنفي زعم أن أعمال هؤلاء المترجمين لا يُوجد فيها خطأ و صواب ،و إنما هي دراجات مختلفة في فهم النص . و كرر ذلك بقوله: ((لا يُوجد فهم للنص صواب أم خطأ ، بل تأكيد قراءة له دفاعا عن الأنا في مواجهة الآخر. لا يُوجد معنى موضوعي للنص ، بل معنى مقروء فيه من الحاضر إلى الماضي ، رؤية الأنا للآخر. لا يهم معنى النص الخاص ، فذاك لا يعلمه أحد و لا حتى مؤلفه...))[818] .

و أقول: إن قوله هذا غير علمي و لا يصح ، و فيه تغليط و تدليس ،و تلاعب بالألفاظ ،و لا أدري هل الرجل يعي ما يقول ، أو أنه تعمد ذكر ذلك لغايات في

---

[814] حسن حنفي : من النقل إلى الإبداع ، مج 1 ج 2 ص: 33 ، 48 ، 49 ، 50 و ما بعدها ، 233 .

[815] عمر فروخ: عبقرية العرب في العلم و الفلسفة ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ص: 129 . و لبيب عبد الغني: دراسات في تاريخ العلوم عند العرب ، ص: 72 .

[816] عمر فروخ: عبقرية العرب في العلم و الفلسفة ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ص: 130 .

[817] نفسه ، ص: 130 . و لبيب عبد الغني : المرجع السابق ، ص: 72 .

[818] حسن حنفي: من النقل إلى الإبداع ، مج 1 ج 2 ص: 21 ، 24 .

نفسه ؟! . لأنه أولا يجب التفريق بين ترجمة النص ،و بين القراءة الذاتية له ، فهذا أمر واضح لا يحتاج إلى دليل لإثباته . لكن الرجل أغفله و جعل الأمرين واحدا هو القراءة الذاتية للنص . و هذا خطأ بيّن لأن الترجمة لها شروطها و مميزاتها ، كما أن القراءة الذاتية للنص لها مميزاتها و شروطها . فالأولى يجب الالتزام فيها بالنص قلبا و قالبا: منه و إليه ،و لا يصح التدخل في معناه بالزيادة و لا بالنقصان ،و لا يُحمل ما لا يحتمل ، و لا يُقوّل ما لم يقل. و على المُترجم أن لا يُدخل ذاتيته التي ربما قد تُغيّر المعنى،و إذا كانت له آراء و انتقادات له أن يذكرها في الهامش و لا يُدخلها في المتن .

و أما القراءة الثانية- الذاتية- للنص فهي أيضا ليست متحررة من كل شرط و قيد ، فعليها أن تتعامل مع النص بضوابط علمية موضوعية . و هي و إن كانت أكثر تحررا من الترجمة ، فلا يصح فيها تحميل النص ما لا يحتمل ،و لا تقويل صاحبه ما لم يقل .

و لا شك أن كل عمل علمي إلا و يحتمل الخطأ و الصواب ، كباقي أعمال بني آدم الأخرى . فهناك أخطاء قد تقع بسبب قلة العلم ، و سوء الفهم ، و قلة الخبرة ، و أخرى قد تقع بسبب التحريف المُتعمد لغاية في نفس المُترجم . و مثال ذلك أننا إذا كلفنا باحثا بترجمة كتاب ما ، و لم يكن يُتقن اللغتين اللتين يستخدمهما،و لم يكن خبيرا بالترجمة ،و لا كان مُتخصصا أو عارفا بما يُترجمه ،و لا كان نزيها موضوعيا ، فماذا ننتظر منه ؟ ! ، لا شك أن ترجمته ستكون سيئة للغاية شكلا و مضمونا.

و في مُقابل ذلك المترجم فلو كلفنا مترجما آخر وكان مُتقنا للغتين ، و مُتخصصا في موضوع الكتاب ، و نزيها حياديا ، و له خبرة واسعة في الترجمة ، لاشك أن الترجمة ستكون جيدة للغاية شكلا و مضمونا ،و أحسن من ترجمة الأول ، بل و لا مجال للمقارنة بين العملين . و هذا دليل قاطع دامغ على أن الترجمة فيها الخطأ و الصواب ، كما هو موجود في كل أعما بني آدم.

و واضح مما ذكرناه أن زعم الرجل لا يصح ، لكن يبدو أنه قال بذلك محاولة منه لتمرير أفكاره الخاطئة المتعلقة بترجمة التراث القديم عامة ،و الفلسفة اليونانية خاصة. و الشاهد على ذلك أيضا أنه هو شخصيا نقض زعمه السابق عندما اعترف بحدوث أخطاء و نقائص في الترجمة لأسباب مختلفة ، منها: عدم فهم النص فهما صحيحا ، و تعمد بعض المترجمين استخدام ألفاظ بألفاظ لا تُؤدي نفس المعنى لغاية في نفس المُترجم[819] .

و ثانيا إن زعمه بأنه لا يُوجد معنى موضوعي للنص هو زعم لا يصح ،و غير علمي أيضا . لأن النص إذا كان واضحا مُحكما فإنه بالضرورة له معنى موضوعي واضح مفهوم مُحكم مُبيّن ، و هذا أمر مُشاهد محسوس لا يصح و لا يمكن التشكيك فيه . و إذا كان نصا مُتشابها احتماليا يحتمل أكثر من معنى ، فهذا يجب فهمه بطريقة علمية صحيحة موضوعية لإزالة ذلك الغموض و الاشتباه و الاحتمال . و

[819] نفس المرجع ، مج 1 ج 2 ص: 33 ، 48 ، 49 ، 50 و ما بعدها ، 233 .

بذلك نرفع عنه ظنيته ،و يصبح نصا موضوعيا واضحا مفهوما ،و يسقط ما زعمه حسن حنفي .

لكن الغريب في الأمر أن الرجل زعم ذلك ،و نسي نفسه أو تناساها بأنه شكك في موضوعية معاني تلك النصوص ، و قدم لنا رأيه- و هو نص أيضا- على أنه كلام صحيح حقيقي موضوعي عندما قرر به زعمه السابق . فلم يشك فيما قرره ،و لا في: هل نحن سنفهم كلامه أم لا ؟ ! ، إنه شكك في فهم كلام غيره ، و لم يُشكك في فهم الناس لكلامه هو!. فنصوص غيره ذاتية مشكوك فيها ،و لا يمكن فهمها على حقيقتها ، و نصوصه هو موضوعية يمكن فهمها !! . و هذا وحده كافٍ لرد زعمه السابق ، فعلى أي أساس علمي موضوعي يكون كلامه موضوعيا واضحا مفهوما ،و كلام غيره ليس كذلك ؟؟!! .

و الخاصية الثالثة مفادها أن حسن حنفي يرى أن الثقافة اليونانية لم تكن غازية لنا[820] . و قوله هذا لا يصح لأن الثقافة اليونانية إن كانت لم تغزنا بعوامل خارجية ، إلا أنها غزتنا بعوامل داخلية ، أهمها عاملان : الأول يتمثل في الخلفاء الذين أمروا بالترجمة و شجعوها و وسعوا مجالها بطريقة سيئة ، من دون إذن من الأمة ، و لا من علمائها، و لا من دينها ،و لا من حاجة حقيقية للمجتمع[821] . و عمل هذا حاله لا يُعتبر عملا مشروعا ،و إنما هو خطأ ارتكب في حق دين الإسلام و أهله ،و لا يُعبر إلا عن أراء و مواقف الخلفاء الذين أمروا بالترجمة و شجعوها .

و العامل الثاني يتمثل في المترجمين أنفسهم ،و معظمهم كانوا من أهل الذمة ، و قد ساهموا بقوة في تشجيع الخلفاء ، و جلب الكتب القديمة ، و المُساهمة في تحريف كثير مما ترجموه ،و في إدخال الأفكار و المذاهب المُخالفة لدين الإسلام . و عملهم هذا لا يُعبر عن إرادة الأمة و لا عن دينها ،و إنما هو يُعبر عن رغباتهم و مصالحهم المذهبية و المادية معا.

و الوجه الثاني لذلك الغزو هو أن ذلك التراث المُترجم أفسد أكثر مما أصلح ،و أضر أكثر مما نفع ، بسبب كثرة مخالفته للشرع ، و انحرافه المنهجي ،و كثرة أخطائه العلمية[822]. فكان ذلك سببا في إفساد جانب كبير من الفكر الإسلامي من جهة ، و في إفساد فكر و سلوكيات معظم الفلاسفة المسلمين من جهة أخرى ، حتى أن كثيرا منهم كفّرهم العلماء و ذموهم صراحة[823] .

و عليه فإن الثقافة التي ذلك هو حالها ، فهي ثقافة غازية بلا شك . لكثرة مخالفتها للشرع الصحيح ، و العقل الصريح ،و العلم الصحيح من جهة ، و لمقاومة معظم الأمة لها ،و فرضها عليها بقوة السلطان من جهة أخرى .

و الخاصية الأخيرة- الرابعة- فمفادها أن حسن حنفي زعم أن الثقافات القديمة التي تُرجمت إلى اللغة العربية كانت تعتمد على العقل و حده .و كانت المصطلحات اليونانية عقلانية و طبيعية إنسانية[824] .

---

[820] نفس المرجع ، مج 1 ج 2 ص: 30 .
[821] سبق توثيق ذلك .
[822] للتوسع في ذلك أنظر للمؤلف : مقاومة أهل السنة للفلسفة اليونانية . و نقد فكر ابن رشد الحفيد .
[823] سبق توثيق ذلك .
[824] حسن حنفي: المرجع السابق ، مج 1 ج 1 ص: 38 ، 39 .

و أقول: إن قوله هذا فيه حق و باطل ،و ليس كما زعم هو . لأن تلك الثقافات القديمة ليست نتاجا إنسانيا صرفا ، و إنما هو يتضمن بداخله كثيرا من بقايا تعاليم الوحي و الأنبياء من جهة ، و هو ليس نتاجا بشريا قائما على العقل الصريح وحده فقط ،و إنما يتضمن أيضا جانبا كبيرا مما أنتجته الأهواء و العصبيات و الظنون من جهة أخرى . و الشواهد على ذلك كثيرة جداً ، منها مثلا الفلسفة اليونانية ، فقد كانت مليئة بالأساطير و الأوهام ،و الظنون و الأخطاء العلمية ، كعالم المُثل عند أفلاطون ، و إلهيات أرسطو القائمة على المحرك الأول و العقول العشرة ،و أزلية العالم ،و النفس الكلية ، فإن معظم ذلك أباطيل و خرافات و أهواء ، ليس فيها ما يُوافق الشرع الصحيح ،و لا العقل الصريح ،و لا العلم الصحيح. هذا فضلا عن الأخطاء العلمية الكثيرة الموجودة في فلسفة أرسطو، و التي تكلم فيها بلا عقل صريح ،و لا علم صحيح ، و لا منهج علمي سليم . كقوله بأن الشمس باردة ، و أن المرارة فضلة لا فائدة منها ، و أن دور الدماغ هو تبريد القلب، و أن فك التمساح السفلي لا يتحرك ، و أن رقبة الأسد مُكوّنة من قطعة واحدة ، فلا يستطيع تحريكها كيف يشاء ،و غير ذلك كثير جدا في كتبه الطبيعية[825] .

و ربما يرد علينا حسن حنفي فيقول: إنه من الخطأ قياس ((العلم القديم على العلم الحديث ،و العلم القديم له مستوياته و فلسفته و تصوراته المُغايرة للعلم الحديث ، مثل وظيفة المُرة))[826] .

و تبريره هذا غير صحيح في معظمه ، و هو محاولة منه لإخفاء كثير من أخطائه و شبهاته التي بناها على العلم القديم عامة ،و الفلسفة اليونانية خاصة . فإذا ما أظهرنا أخطاء العلم القديم بالاحتكام إلى الشرع الصحيح ،و العقل الصريح و العلم الحديث ، فهذا ليس في صالحه ، لأنه سيكشف تهافت و بطلان كثير من فكره ، كموقفه بقدم العالم و دفاعه عنه مع أنه مُخالف للشرع و العلم معا[827] .

علما بأن العلم هو العلم ،و الخطأ هو الخطأ ، و العلم الصحيح منهجه واحد في عمومه ، مع تنوّعه حسب مواضيعه . و أرسطو لم يكن علميا و موضوعيا في كل فلسفته ،و لا التزم بالمنهج العلمي الصحيح في كل أبحاثه . فقد أصاب في مواقف كثيرة عندما التزم فيها بالمنهج العلمي الصحيح ، و أخطأ في مواقف كثيرة أيضا عندما لم يلتزم فيها بذلك المنهج . و له أخطاء مهما اخترعنا له فيها المبررات و الأعذار ، فإن ذلك لن يُحوّل خطأه صوابا ، و لا يرفع عنه اللوم ، لأنه تكلم فيها بلا علم و جزم بصحتها ، مع أنه اعتمد فيها على السماع ، أو الظن ، أو الاحتمال و الترجيح ، كقوله بالعقول العشرة ، و أن فك التمساح السفلي لا يتحرك ، و أن عدد أسنان المرأة أقل من عدد أسنان الرجل ،و غير ذلك كثير جدا[828] .

و لا يصح القول بأن مصطلحات اليونان كانت عقلانية و طبيعية إنسانية . فهذا كلام غير علمي و لا عقلاني ، لأن مصطلحاتهم هي جزء من فلسفتهم ، و

---

[825] أنظر مثلا : أرسطو : كتاب طبائع الحيوان البري و البحري ، المقالة الرابعة عشر ، حققته عزة محمد سالم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1985،مقدمة المحقق ، ص: 14 ، 31 ، 32 ، 33 ، 127 ، 131 ، 153 . و للتوسع في ذلك أنظر كتابنا: نقد فكر الفيلسوف ابن رشد الحفيد ، ص: 122 و ما بعدها .

[826] حسن حنفي : من النقل إلي الإبداع ، مج 1 ج 2 ص : 81 .

[827] سبق أن ناقشناه في ذلك و رددنا عليه .

[828] سبق توثيق ذلك ، و للتوسع فيه أنظر كتابنا : نقد فكر الفيلسوف ابن رشد الحفيد ، 122 و ما بعدها ، 172 و ما بعدها . .

هي فلسفة – كما سبق أن بيناها- مليئة بالحقائق و الصواب ، و تضمنت جانبا من العقلانية و الإنسانية ، لكنها من جهة أخرى ، هي فلسفة مليئة أيضا بالأباطيل و الخرافات ،و اللاعقلانية و اللاإنسانية . و التاريخ يشهد على تكبر اليونان على الشعوب الأخرى ،و تسميتهم لهم بالبرابرة ،و فد تجلى ذلك واضحا في اختلالهم لمصر و بلاد فارس على يد الأسكندر المقدوني.

و هذا كله شاهد دامغ على بطلان ما زعمه الرجل ، و هو نفسه قد نقضه عندما ذكر أن الفلسفة الإسلامية القديمة و ما تقدمه من العقول العشرة ،و الأفلاك العشرة ،و عالم ما فوق فلك القمر ،و عالم ما تحت القمر هو ((موت ،و خرافة ، و اغتراب))[829] . و بما أن هذه الفلسفة التي سماها إسلامية- زورا و بهتانا- ليست إسلامية و لا عربية ، و إنما هي فلسفة يُونانية مُترجمة إلى اللغة العربية[830] ، فإن ذلك التقسيم ليس تقسيما إسلاميا ، و إنما هو تقسيم يُوناني قائم على نظام بطليموس الفلكي[831] ، فإن هذا يستلزم أن قوله السابق ينطبق على فلسفة اليونان . فهي إذاً فلسفة ((موت ، و خرافة ، و اغتراب)) ، و ليست عقلانية ،و لا طبيعية ،و لا إنسانية ، و ليس لها من ذلك إلا القليل !! .

و بذلك يتبين- من موضوع ترجمة التراث القديم-- أن عملية الترجمة التي شهدها القرنان الثاني و الثالث الهجريان لم تتم بطريقة كاملة صحيحة ، و قد تخللتها نقائص و أخطاء كثيرة . منها أنها لم يكن الشرع أساسها ، و لا كانت خاضعة له ،و لا كانت نابعة من الأمة و لا من علمائها الممثلين لها . و منها أنها لم تتم على أيدي مسلمة تقية متخصصة ،و إنما تمت –في الغالب- على أيدي أناس لا يمثلون ديننا ، و لا أمتنا، و لا مصالحنا العامة . و منها أيضا أنها لم تتم بطريقة عقلانية علمية هادفة ، على أساس من الانتقاء الجيد ،و النقد الشرعي و العقلي و العلمي الصحيح . فترتب عن كل ذلك أن سلبيات العملية كانت أكبر من ايجابياتها،و ضررها أكبر من نفعها ، و عدمها أحسن من وجودها.

و ختاما لهذا الفصل- الرابع- يتبين أن ما أثاره بعض أدعياء العقلانية من أباطيل تتعلق بالسيرة النبوية ،و الحديث النبوي ، و التاريخ و حركة الترجمة ، لم يصح منها شيء ، و ما هي إلا مزاعم جوفاء لا دليل صحيح عليها ، و قد ناقشناهم في ذلك و بينا بطلانها و تهافتها .

و اتضح أيضا أن هؤلاء الأدعياء خُطاب ليل فيما يكتبونه عن تاريخنا، فلا يملكون منهجا نقديا كاملا شاملا ،و لا لهم خبرة في الممارسة النقدية للروايات إسنادا و متنا. و لا هم يحرصون على استخدام الروايات الصحيحة و استبعاد الضعيفة و الموضوعة ، فالأمر عندهم كله سيان، و هذا ليس من أبجديات البحث العلمي الصحيح !!.

---

[829] حسن حنفي : المرجع السابق ، مج 1 ج 1 ص: هامش ص: 61 .

[830] للتوسع في ذلك أنظر كتابنا: مقاومة أهل السنة للفلسفة اليونانية ، ص: 112 و ما بعدها .

[831] سبق توثيق ذلك .

....

الفصل الخامس

أباطيل تتعلق بالمذاهب و الطوائف، و علم الكلام و الفلسفة

أولا : أباطيل تتعلق بالمذاهب و الطوائف الإسلامية .

ثانيا : أباطيل تتعلق بعلم الكلام .

ثالثا : أباطيل تتعلق بالفلسفة .

....

أباطيل تتعلق بالمذاهب و الطوائف، و علم الكلام و الفلسفة

نُخصص هذا الفصل للرد على طائفة من الأباطيل و الشبهات ، أثارها بعض أدعياء العقلانية المعاصرين ، تتعلق بالمذاهب و الطوائف الإسلامية ،و بعلم الكلام و الفلسفة – خلال العصر الإسلامي- . فما تفاصيل ذلك ؟ ، و ما هي أسبابها و خلفياته المذهبية، و الغايات المرجوة منها؟ .

أولا : أباطيل تتعلق بالمذاهب و الطوائف الإسلامية:

نُفرد هذا المبحث للرد على مجموعة من الشبهات و المغالطات ، و الأخطاء الأباطيل ، قال بها بعض أدعياء العقلانية . قسم منها يتعلق بأهل السنة و الشيعة الإمامية و المعتزلة ، و قسم منها يتعلق بقضايا مذهبية مُتفرقة .

فبالنسبة للأباطيل المتعلقة بأهل السنة فسنذكرها من خلال المواقف الآتية: أولها مفاده هو أن حامد أبا زيد زعم أنه عندما وصل الخليفة المتوكل العباسي (232-247هجرية) إلى السلطة ، حدث انقلاب فكري بتراجع المعتزلة و سيطرة الحنبلية التي ((تمّ إطلاق اسم أهل السنة و الجماعة عليها))[832] .

و أقول: إن قوله هذا غير صحيح تاريخيا و لم يُوثقه ، و كان عليه أن يُوثقه ، لأن المنهجية العلمية تفرض عليه ذلك . و أما لماذا قوله غير صحيح ؟ ، فهو لا يصح لأمرين: الأول هو أنه ليس صحيحا أن اسم أهل السنة و الجماعة ظهر زمن المتوكل عندما نكب المعتزلة ، و إنما هو اسم قديم ظهر قبل ذلك بمدة طويلة ، فقد ظهر بعد الفتنة الكبرى (سنة 41هجرية) و ما نتج عنها من انتشار للكذب بشكل كبير و واسع .ثم انتشر و أصبح معروفا في القرنين الأول و الثاني الهجريين و ما بعدهما[833].

و الأمر الثاني هو أن الطائفة الحنبلية لم تكن ظهرت زمن أحمد بن حنبل ، فهو – في أيام المتوكل و من قبله و بعده- كان ما أعيان و أئمة أهل السنة و أصحاب الحديث،و لم يكن زعيما و لا إماما للحنبلية ، لأن هذه الطائفة لم تكن موجودة أصلا ، لأنها لم تكن قد ظهرت كجماعة مذهبية لها اسمها و إمامها ، و رجالها و تراثها إلا في الربع الأخير من القرن الثالث الهجري و ما بعده ، ظهرت على أيدي أصحاب أحمد و تلامذتهم[834] . و بما أن الأمر كذلك فإن ما ذكره الرجل عن الحنبلية و أهل السنة غير صحيح ،و قد تكلم فيه بلا علم ، لغاية في نفسه.

---

[832] حامد أبو زيد : التفكير في زمن التكفير ، ص: 132 . و الإمام الشافعي ، ص: 11 .

[833] أنظر : عبد الله بن أ؛مد : السنة ، ج 1 ص: 376 . و مسلم : الصحيح ، ج 1 ص: 12 . اللالكائي : اعتقاد أهل اللسنة ، ج 1 ص: 55 ، 57 ، 60 ، 61 ، 72 ، 154 . و أبو نعيم الأصفهاني : حلية الأولياء ، ج 6 ص: 327 ، ج 7 ص: 34 .

[834] خالد كبير علال: الحركة الحنبلية و أثرها في بغداد- ق: 3، 5 – رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد التاريخ ، جامعة الجزائر ،1996 م ، ص: 34، 43، 106، 166 .

و الموقف الثاني مفاده هو أن حسن حنفي زعم أن إتباع سلف الأمة ينتهي إلى التقليد . فاختار هو نهج عدم التأسي بأحد من القدماء و المحدثين معا ، فهم رجال و نحن رجال، نتعلم منهم و لا نقتدي بهم . ثم قال: ((إذا كان القدماء قد آثروا الإتباع دون الإبداع ، فإننا نرى مأساتنا في الإتباع لا في الإبداع))[835] .

و أقول: إن قوله هذا غير صحيح في معظمه ، و فيه خلط و تغليط و تدليس . لأنه أولا إن التأسي و الاقتداء إذا تمّا بطريقة صحيحة فهما ليسا عيبا ،و لا نقصا ، و لا عجزا ، بل هما مطلوبان شرعا و عقلا . و الرجل لم يُفرّق بين مبدأي الإتباع و التأسي ،و بين مبدأ التقليد ، فذمها كلها ،و هذا لا يصح . لأن الشرع الإلهي أمرنا بالتأسي و الاقتداء بالأنبياء و الصالحين ،و لم يأمرنا بالتقليد ، و إنما ذمه و أمرنا بسؤال أهل العلم عند عدم العلم ،و لم يأمرنا بتقليدهم ، لذا عاب الله تعالى على الكافرين تقليدهم لأباهم في ضلالهم . و الشاهد على ما أشرنا إليه هو الآيات الآتية، قال سبحانه: { وَأَنَّ هَـذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ وَلاَ تَتَّبِعُواْ السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ }-سورة الأنعام:153-، و {وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأنصار وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأنهارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ }-سورة التوبة:100- ، و {لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيراً }-سورة الأحزاب:21- ،و {أُوْلَـئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ قُل لاَّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِنْ هُوَ إِلاَّ ذِكْرَى لِلْعَالَمِينَ }-سورة الأنعام:90- ،و {وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ إِلَى مَا أَنزَلَ اللهُ وَإِلَى الرَّسُولِ قَالُواْ حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لاَ يَعْلَمُونَ شيئا وَلاَ يَهْتَدُونَ }-سورة المائدة:104- .

و بناء على ذلك فإن الإتباع نوعان: إتباع حسن ، و إتباع سيء . و التأسي و الاقتداء هما أيضا نوعان: الأسوة الحسنة ، و الأسوة السيئة ،و الاقتداء الحسن ، و الاقتداء السيئ . و عليه فلا يصح الكلام العام الذي أصدره حسن حنفي .

و ثانيا إن علماء الشريعة فرّقوا بين الإتباع و التقليد ، فالإتباع هو تبني آراء الغير بالدليل و الحجة . و التقليد هو خلاف ذلك ، بمعنى أنه تبني و أخذ بآراء الغير بلا دليل[836] . فالإتباع الحسن ليس مذموما، و هو ضرب من ضروب الاجتهاد ،و إنما التقليد هو المذموم ، لأنه عجز و سلبية ،و قد نهى عنه الشرع ،و أمر بخلافه عندما حث على الاجتهاد و الإتباع الحسن من جهة ، و لأن السلف الأول قد مارسوا الاجتهاد و الإتباع و ذموا التقليد من جهة أخرى [837] .

و ليس صحيحا أن القدماء آثروا الإتباع دون الإبداع . فهذا حكم عام لا يصدق على كل القدماء من جهة ، كما أن الذي يمنع الإبداع ليس الإتباع و إنما هو التقليد . لأن الإتباع هو مظهر من مظاهر الاجتهاد ، و طريق إلى الاجتهاد المطلق من

---

[835] حسن حنفي : من العقيدة إلى الثورة ، ج 1 ص: 34 ، ج 2 ص: 203 .

[836] عمر سليمان الأشقر : المدخل إلى دراسة المدارس و المذاهب الفقهية ، ط2 ، دار النفائس ، الأردن ، 1998 ، ص: 192، 215 .

[837] نفس المرجع ، ص: 192 و ما بعدها ، 211 .

جهة أخرى . و علماء السلف الصالح جمعوا بين الاجتهاد و الإتباع الحسن ،و الإبداع النافع ،و ذموا التقليد . و قد تجلى ذلك في إنتاجهم الفكري المُبدع في علم الحديث ، و الفقه ، و أصول الدين ، و التفسير و علومه[838] . و أما المقلدون فهم الذين قلّدوا الأئمة و تمذّهبوا بمذاهبهم و تعصبوا لهم[839] . فكانوا مُقلدين مذهبيين ،و لم يكونوا مجتهدين مُتبعين مُبدعين. فالرجل لم يُوفق فيما ذهب إليه ،و أخطأ فيما قاله عن الإتباع .

و الموقف الثالث مفاده هو أن حسن حنفي قال: ((و إذا كان الموقف هو التحريم التام لعلم الكلام باسم الشرع ، فلا يمكن صياغة عقائد أهل السنة ، لأن كل صياغة تعني إعمال الفكر أو تفسير النصوص. و هي كلها اجتهادات ظنية ، في حين نجد بعض الفقهاء قد حرّم علم الكلام ، ثم صنف فيه دفاعا عن عقائد أهل السنة))[840] .

و أقول: إن الأمر ليس ما ذكره الرجل ، و قوله هذا غير صحيح في معظمه ،و فيه تغليط و تدليس ، لأن السلف من أهل السنة الذين حرّموا علم الكلام لم يُحرّموه لأنه فكر و كلام ،و إنما حرّموه لأنه فكر غير صحيح في منهجه و نتائجه . و بمعنى آخر أنهم حرّموا باطله ،و لم يُحرّموا الفكر لمجرد أنه فكر يتعلق بقضايا أصول الدين[841] .

و عليه فإن الفكر أوسع من علم الكلام ، فلا يخلو عمل إنسان من فكر ،و لا يُوجد علم بلا فكر،و لا يُمكن أن يستغني أهل العلم عن الفكر ،و إلا ليسوا من أهل العلم . فكل علم لا بد له من فكر ، فيُوجد فكر فقهي، و فكر حديثي ، و آخر فكر تاريخي ، و فكر كلامي ،و آخر فكر فلسفي ، و فكر أدبي . فعلم الكلام هو مجال من مجالات الفكر الإنساني ،و ليس هو الفكر الإنساني ذاته بحيث من رفضه و ذمه يتعطل فكره ، و لا يصبح من أهل الفكر و العقل ،و لا هو من العقلانيين . فهذا لا يصح أبدا ، و هذا هو الذي تضمّنه كلام حسن حنفي ، لأن كلامه فيه اتهام بأن من يُحرّم علم الكلام و يطعن فيه ، فهو قد طعن في الفكر و دعا إلى تعطيله . و هذا زعم لا يصح ، لأن علماء السلف مثلا عندما ذموا كلام المعتزلة[842] ، لم يذموا صفة الكلام و لا مطلقه ، و إنما ذموا باطل كلام هؤلاء . و قد ذموه بالكلام و الفكر السليمين على أساس من الشرع الصحيح ، و العقل الصريح ، و العلم الصحيح ، فأثمر ذلك تأليف كتب قيمة في الرد على المعنزلة و الجهمية و المجسمة . منها كتاب الرد على الزنادقة لأحمد بن حنبل ، و النقض على بشر المريسي ،و الرد على الجهمية و هما لأبي عثمان الدارمي ،و كتاب خلق أفعال العباد و الرد على الجهمية للبخاري ، و تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ،و كتاب التوحيد لابن خزيمة .

و تلك الكتب مطبوعة و متداولة بين أهل العلم ،و هي شاهد مادي قاطع دامغ على تهافت زعم الرجل الذي قال بأن رفض علم الكلام يعني أنه لا يمكن صياغة

---

[838] عمر سليمان الأشقر: تاريخ الفقه الإسلامي، ص: 92 و ما بعدها، 108 . .

[839] نفس المرجع ، 175 .

[840] حسن حنفي: من العقيدة إلى الثورة ، ج 1 ص: 129 .

[841] ابن تيمية: مجموع الفتاوى ، ج 13 ص: 147 . و درء التعارض ، ج 1 ص: 27 .

[842] كما فعل أبو عثمان الدارمي في كتابه : الرد على الجهمية ، و ابن قتيبة في كتابه : تأويل مختلف الحديث .

عقائد أهل السنة صياغة فكرية . فالأمر ليس كما تصوّره و قال به ، لأن علماء السلف -و من سار على نهجهم- ردوا على أباطيل المعتزلة و أمثالهم ،و شرحوا مذهب أهل السنة و دافعوا عليه بالكلام الصحيح القائم على الشرع الصحيح ،و العقل الصريح و العلم الصحيح . و بهذا يزول تعجب الرجل عندما ذكر أن بعض الفقهاء حرّم علم الكلام ، ثم صنف فيه كتبا دفاعا عن عقائد أهل السنة . فلا يُوجد أي تناقض في موقفهم هذا ، فهم ردوا كلاما باطلا بكلام صحيح . و ليس الفكر حكرا على كلام المعتزلة و أمثالهم ،و لا مذهبهم هو المذهب المُمثل للفكر البشري ،و إنما هو-في عمومه- مظهر من مظاهر الفكر الإنساني المنحرف عن الشرع و العقل و العلم . لأنهم أقاموه على تقديم عقولهم المخلوقة القاصرة على كلام الخالق الحق المُطلق ،و هذا هو السبب الأساسي في انحراف هؤلاء و من تأثر بهم .

و أما الموقف الرابع فمفاده أن حسن حنفي أشار إلى أننا نسينا عقائد المعارضة كالشيعة ، و الخوارج ، و المعتزلة ، و الزيدية ، نسيناها لصمت وسائل الإعلام عنها ،و ((عدم تدوينها إلا في كتب خُصومها بعد أن فنيت نصوصها الأصلية ، في خضم الصراع السياسي)) . و معنى كلامه هذا أن الرجل حمّل أهل السنة مسؤولية ما حدث لهؤلاء حسب زعمه[843] .

و أقول: إن قوله هذا غير صحيح في معظمه ، لأنه ليس صحيحا أن تلك الفرق –التي ذكرها- هي التي كانت تمثل المعارضة السياسة دوما خلال التاريخ الإسلامي . و إنما الصحيح هو أن المعارضة كانت حسب النظام السياسي القائم ، فقد حمل لواءها أهل السنة ضد المعتزلة عندما كانوا في السلطة زمن الخلفاء: المأمون ، و المعتصم ، و الواثق . و مثّلوها أيضا ضد الدولة البويهية الشيعية في العراق و بلاد فارس في المدة ما بين: 343 إلى 447 للهجرة . و مثلوها بقوة و شجاعة زمن الدولة العبيدية الإسماعيلية في المغرب و مصر و الشام من سنة 297 إلى 567 للهجرة . و مثّلوها أيضا في الدولة الصفوية في إيران . بل أن طائفة منهم قد حملت لواء المعارضة مُبكرا زمن الدولة الأموية ، فقد ثار عليها عبد الله بن الزبير ، و الحسين بن علي، و أهل المدينة ، و ابن الأشعث ،و هذه الحوادث متواترة لا تحتاج إلى توثيق.

و ليس صحيحا أن كتب تلك الفرق- التي أشار إليها- قد فنيت أصولها ، لأن كل دولة كانت تحمي مذهبها و تدعوا إليه ،و تضيّق على خصُومها ،و بذلك كانت كل طائفة تحمي تراثها الفكري بكل ما تستطيع ،و لا تتوقع من خصومها أن يحموه لها . و لهذا فإن كتب كل الفرق ما تزال موجودة إلى يومنا هذا ، لأن الواقع يشهد على أن كلا من الخوارج الإباضية ،و الشيعة الإمامية – من زيدية و أثنى عشرية و إسماعيلية- ما تزال كتبهم عندهم إلى يومنا هذا ،و من يطلبها عندهم سيجدها . و قد غاب عن حسن حنفي أن تلك الفرق هي التي تتعمد إخفاء **كتبها الأصلية** عن أهل السنة لتخفي عنهم ضلالاتها و انحرافاتها .

---

[843] حسن حنفي : حوار المشرق و المغرب ، 134 .

و أما فيما يتعلق بحوادث حرق و الكتب و إتلافها ، فهي قد حدثت مرارا في تاريخنا الإسلامي ، لكنها ليست خاصة بأهل السنة ، و إنما هي أعمال تندرج ضمن الصراع و التعصب المذهبيين بين مختلف الفرق المتصارعة التي شهدها تاريخنا الإسلامي.و الشواهد التاريخية الآتية تُثبت ذلك بوضوح: أولها مفاده هو أن العبيديين الإسماعليين عندما أسقطوا الدولة الرستمية و دخلوا عاصمتها تيهرت سنة 296 هجرية خرّبوا مكتبة المعصومة العامرة بمختلف أنواع المصنفات، بعدما أخذوا منها ما يحتاجون إليه من كتب الفلك و الطب و الهندسة[844] .

و الشاهد الثاني مفاده هو أنه في سنة 398 هجرية أظهر الشيعة في بغداد مصحفا زعموا أنه مصحف عبد الله بن مسعود ، فجمع القاضي أبو محمد الأكفاني الأعيان ، و الفقهاء ، و القضاة ، و عرض عليهم المصحف ، فوجدوه يُخالف المصحف العثماني المتداول بين المسلمين ، فأشار أبو حامد الإسفراييني بحرقه ، فأُحرق بحضرة الشيعة ، فغضبوا غضبا شديدا ، و دعوا على من فعل ذلك و سبّوه ، ثم تطور الأمر إلى حدوث فتنة بينهم و بين أهل السنة لم تهدأ إلا بتدخل الخليفة[845] .

و الشاهد الثالث هو أنه عندما أطاح السلطان الناصر صلاح الدين بالدولة العبيدية الإسماعيلية في مصر سنة 597 هجرية ، وضع يده على مكتبتهم العامرة ، فأخذ منها هو و أصحابه ما اختاروه منها من مصنفات ،و أخرج باقي كتبها إلى السوق فبيعت في المزاد العلني[846] .

و الشاهد الأخير- الرابع- مفاده هو أنه عندما دمر المغول بغداد و غيرها من المدن سنة 656 للهجرة ، استولى وزيرهم نصير الدين الطوسي الشيعي الاثنى عشري (ت672 هجرية) على كتب أهل السنة ، فأخذ منها المؤلفات التي تهمه – منها كتب الفلسفة و علم الكلام- و أحرق كتب العلوم الشرعية[847] .

و بذلك يتضح جليا أن حسن حنفي افترى على أهل السنة ،و لم يكن موضوعيا عندما خصّهم بالذكر و الذم و الأنتقاد ،و حمّلهم أمورا لم يفعلوها،و بعضها ليست خاصة بهم . هذا فضلا على أن الرجل تكلّم في أمور لا علم له بها ، أو أنه تناساها لغاية في نفسه .

و الموقف الخامس يتعلق بالمدرسة السلفية ، فقال حسن حنفي: ((و العقلية السلفية ليست كلها عقلية دينية غيبية . صحيح أن ابن تيمية يُؤمن بوجود الشياطين و الجن و العفاريت ،و هذه هو أحد وجوه الضعف في هذه المدرسة...))[848] .

و أقول: هذا كلام لا يصح شرعا و لا عقلا ، و صاحبه إما أنه لا يعي ما يقول ، و إما أنه صاحب هوى يتعمد ذكر تلك الأباطيل لغاية في نفسه . لأنه أولا إن المدرسة السلفية كلها هي مدرسة دينية عقلية غيبية ، تُؤمن بالجن و الشياطين ،و

---

[844] عبد العزيز سالم : تاريخ المغرب في العصر الإسلامي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، د ت ، ص: 490 .

[845] ابن كثير : البداية ، ج 11 ص: 339 .

[846] أبو شامة : كتاب الروضتين في أخبار الدولتين ، ج 2 ص: 210 .

[847] الكتبي : فوات الوفيات ، ج 2 ص: 3، 302 . و الصفدي : الوافي في الوفيات ، ج 2 ص: 307 . و ابن تيمية : التفسير الكبير ، ج 2 ص: 6 ، ج 3 ص: 132 .

[848] حسن حنفي : في فكرنا المعاصر ، ص: 92 .

بكل ما أخبر به الشرع . و هذا ليس خاصا بها ، لأنه اعتقاد معروف من دين الإسلام بالضرورة ، نصت عليه نصوص شرعية كثيرة ، ومن أنكره ليس مسلما .
و ثانيا إن الإيمان بالغيب ليس عيبا و لا نقصا، و لا هو مخالف للشرع و لا للعقل و لا للعلم . و الإيمان بالغيب الحقيقي ليس وهما و لا خرافة ، و إنما هو إيمان حق ، موضوعه الإيمان بوجود مخلوقات لا نراها . و هذا لا يتناقض مع العقل و لا مع العلم ،و قد سبق أن توسعنا في هذا الموضوع في الفصل الثاني ،و ناقشنا فيه مزاعم أدعياء العقلانية المتعلقة به ، فلا نعيده هنا.
و العقلية الغيبية الإسلامية هي عقلية جمعت بين الوحي الصحيح ،و العقل الصريح ،و العلم الصحيح . و إيمانها بالغيبيات – كالجن و الشياطين- ليس ضعفا و لا نقصا ،و إنما هو قوة و حيوية ، و يقين و تنوّع ،و عقلانية بديهية واعية متفتحة .
و ثالثا إن انتقاد الرجل للمدرسة السلفية بأنها عقلية دينية غيبية ،و إيمانها هذا هو من وجوه ضعفها . هو في الحقيقة رد للشرع ، و إنكار لما قرره و أكده و نصّ عليه صراحة . فهذا الرجل أنكر حقائق شرعية معروفة و نسبها إلى المدرسة السلفية ، و كأنها هي التي جاءت بتلك العقائد من عندها !!. فهو انتقد الشرع و أنكر حقائقه من خلال انتقاده للمدرسة السلفية، و كأن الأمر خاص بها ، من دون أن يذكر أي دليل يُؤيد به قوله ، إلا الزعم ، و الزعم ليس دليلا ، و لا يعجز عنه أحد، و هو رأس مال المفاليس .
و الموقف السادس مفاده هو أن حسن حنفي ذكر أن الحركات السلفية ، ومن ممثليها ابن تيمية و ابن القيم ، تدعو إلى العودة إلى القرآن طبقا للحديث المشهور : ((لا يصلح آخر هذه الأمة إلا ما أصلح به أولها)) . فهذه الحركات السلفية الإصلاحية ترى أن الخلاص يتمثل في الرجوع إلى الماضي في الأجيال الأربعة من الأفضل إلى الأقل فضلا[849] .
و أقول: إن قوله هذا ليس خاصا بالدعوة السلفية الإصلاحية ، و إنما هو أمر شرعي يجب على كل مسلم الرجوع إلى القرآن الكريم و السنة النبوية الصحيحة، و الأخذ بهدى الصحابة و ما أجمعوا عليه ، على أن يكون المرجع النهائي هو الشرع نفسه ، لقوله سبحانه: { وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ وَلاَ تَتَّبِعُواْ السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ }-سورة الأنعام:153- ، و { فإن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إلى اللهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً }-سورة النساء:59- ، و { وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأنصار وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأنهارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ }-سورة التوبة:100- . و هذا الموضوع سبق أن بيناه و فصلناه عندما تكلمنا عن منهج فهم القرآن الكريم ، فلا نعيده هنا .
و عليه فإن العودة إلى الكتاب و السنة الصحيحة ليست خاصة بالمدرسة السلفية ، و لا هي عيب و لا نقص ،و إنما هي كمال و شرف و عزة ،و فرض على كل المسلمين: أفرادا و جماعات . و هي في الحقيقة عودة إلى الشرع الإلهي و ليست

---

[849] نفس المرجع ، ص: 183 .

عودة إلى الماضي ، لأن الشرع صالح لكل زمان و مكان ،و لا تتغير حقيقته من جهة ، و لا يتناقض و لا يتنافى مع المعاصرة و الأخذ بالصحيح منها من جهة أخرى . لأن الشرع نفسه هو الذي أمرنا بالاجتهاد و التعاون على البر و التقوى ،و حثنا على طلب العلم النافع ،و السعي لتسخير مظاهر الطبيعة و استغلال ثرواتها و خيراتها لصالح بني آدم .

و أما المقولة التي أوردها الرجل و سماها حديثا ، فهي ليست حديثا نبويا ،و إنما هي قول مأثور عن مالك بن أنس[850] . و معناها صحيح ، فإن أراد المسلمون استعادة قوتهم و مجدهم ، و صلاحهم و التوفيق الإلهي لهم ، فلا يتحقق ذلك إلا بالعودة إلى الشرع بالطريقة الصحيحة التي كان عليها الصحابة خلال العهدين النبوي و الراشدي . و واضح من ذلك أيضا أن الرجل لا يُفرق بين الحديث النبوي و كلام السلف من جهة ، و أن كلام السلف ليس شرعا و لا معصوما و لا مقدسا من جهة أخرى . و هو لم يُفرق بين مقولة مالك المتوفى سنة 197 هجرية ، و بين الحديث النبوي ،و هذا خطأ فادح و فاحش لا يصح أن يقع فيه باحث في الإسلاميات ، اللهم إلا أن يكون ذلك وقع منه خطأ أو سهوا .

و الموقف السابع مفاده هو أن حسن حنفي ذكر أن الحركة السلفية القديمة و الحديثة تُؤمن بأن الدين احتوى كل شيء . و هذا-في رأيه- يُؤدي إلى انهدام العقل بعد أن تمّ كسبه و إثباته[851] .

و أقول: إن ما نسبه إلى الحركة السلفية ليس خاصا بها ،و لا هي التي جاءت به ، و إنما هو من أصول و حقائق دين الإسلام . فهو دين كامل شامل للدنيا و الآخرة معا ، جاء لتعبيد العباد لرب العباد في هذه الدنيا أولا ، لتكون مزرعة لهم توصلهم إلى يوم القيامة ثانيا ، لأن الإنسان لم يُخلق إلا لذلك . و هذا يستلزم اكتمال الدين و شموليته للدارين، و هذه حقيقة شرعية نص عليها الشرع و أكدها صراحة ، كقوله تعالى : { الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِيناً }-سورة المائدة:3- ، و { وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ }-سورة النحل:89-، و{ مَّا فَرَّطْنَا فِي الكِتَابِ مِن شَيْءٍ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ }-سورة الأنعام:38- .

فاكتمال الإسلام و شموليته ،و احتوائه على كل شيء ، هو أمر حقيقي شرعي ثابت ، لكنه لا يعني ما ذهب إليه الرجل من أن ذلك يُؤدي إلى تعطيل العقل و هدمه . لأن شمولية دين الإسلام لها أوجه و جوانب ، منها ما هو مُفصل ، و منها ما هو مُوجز ، و منها ما له خُطوط كبرى رئيسية ، و منها ما تضمن التوجيهات و المنطلقات الأساسية . من ذلك أنه فصّل في الميراث و شؤون الأسرة و الزواج و الحدود . و أنه وضع خطوطا كبرى تتعلق بالنظامين السياسي و الاقتصادي من جهة ، و فصل جوانب منها كالتي تتعلق بالبيوع و الربا من جهة أخرى ، و أبواب الفقه الإسلامي شاهدة على ذلك . و أنه وضع أيضا تفاصيل و خطوطا عريضة

---

[850] ابن تيمية : مجموع الفتاوى ، ج 1 ص: 353 .
[851] حسن حنفي : من النقل إلى الإبداع ، مج 1 ج 2 ص: 170 .

تتعلق بمناهج البحث و طرق الاستدلال ،و الدعوة إلى الاجتهاد و استغلال ثروات الطبيعة و كنوزها[852] .

و بذلك يكون الإسلام دينا كاملا شاملا للدنيا و الآخرة من جهة ، و مُشجعا للعقل و موجها له و حاميا له من جهة أخرى ، و لا يكون مُعطلا و لا هادما له كما زعم حسن حنفي .

و أما الموقف الثامن فمفاده أن حامد أبا زيد ذكر أن أهل الحديث لم يكونوا يتمتعون باتساع الأفق العقلي القابل للخلاف و النقاش، كالمتكلمين ، أو الفقهاء ، أو علماء القرآن ، بل ((كانوا أقرب إلى الوعاظ في تصوّر الحقيقة ،و في التعصب ضد أي اجتهاد ليس له سنة مباشرة من النقل)) . ثم أشار إلى أن اختلاف أهل الحديث في تعديلهم للرواة و تجريحهم لهم ليس ناشئا عن الحب و الكراهية ، أو الاختيار ،و إنما ناشئ عن ((اختلاف المعايير لاختلاف المواقف الأيديولوجية))[853] .

و أقول: إن قوله هذا غير صحيح في معظمه ، و فيه تغليط و تحامل بالباطل على أهل الحديث . لأنه أولا غاب عن الرجل أن كبار علماء و أعيان أهل الحديث ليسوا كما صوّرهم بطريقته التقزيمية . فقد كانوا مُتسعي الأفق ،و جمعوا بين علم الحديث و الفقه ،و اللغة و التفسير ،و كان لهم إطلاع على مقالات الفرق المعاصرة لهم . و من أعيانهم : مالك بن أنس ،و الشافعي ، إسحاق بن راهويه ، و أبو عبيد القاسم بن سلام ، و أحمد بن حنبل ، و أبو داود السجستاني، و البخاري ،و مسلم ، و أبو عثمان الدارمي، و الدارقطني، و الخطيب البغدادي، و أبو سعد السمعاني، و الذهبي، و ابن كثير ،و غيرهم كثير . و قد كانت لكثير من هؤلاء مصنفات هامة تتعلق بأصول الدين ، تشهد لهم بالتضلع و التمهر فيما كتبوه ،و قد سبق أن أشرنا إلى بعض مصنفاتهم في الموقف الثالث ، فلا نعيده هنا .

علما بأن علم مُصطلح الحديث هو شاهد قاطع دامغ على سعة إطلاع كبار علماء أهل الحديث على مُختلف العلوم ، لأن اكتشاف هذا العلم و تنظيره و ممارسته يتطلب علوما و قدرات عقلية و عملية فائقة ، لا تتوفر في كل أهل العلم . و عليه فإن اتهام الرجل لهؤلاء بأنهم كانوا أقرب إلى الوعاظ في تصوّر الحقيقة ، هو اتهام باطل مردود عليه ، لا يصدق على أئمة أهل الحديث و أعيانهم .

لكننا نُشير هنا إلى أنه وُجد من انتمى إلى طائفة أهل الحديث من ليس منهم ، أو لا يُمثل طائفتهم تمثيلا صحيحا ، أو أنه كان ناقصا في تكوينه العلمي ، فكان راوية و لم يكن ناقدا محققا ، فلم يجمع بين الرواية و الدراية ،و لا بين الحفظ و الفقه . و هذا الأمر ليس جديدا و لم يكتشفه نصر حامد أبو زيد ، فقد أشار إليه قديما أهل الحديث أنفسهم ،و انتقدوا تلك الطائفة انتقادا لاذعا ، كالخطيب البغدادي ،و ابن الجوزي، و الذهبي ،و ابن تيمية و غيرهم[854]. و وجود هذا الصنف من الأتباع ليس خاصا بأهل الحديث فقط، و إنما هو موجود أيضا في مختلف طوائف أهل العلم .

---

[852] هذه المفاهيم و الأوامر سبق توثيقها مرارا ،و نُصوصها الشرعية معروفة .

[853] نصر حامد أبو زيد : نقد الخطاب الديني ، ص: 129 .

[854] أنظر : الخطيب البغدادي : الكفاية في طلب علم الرواية ، ص: 4 و ما بعدها . و ابن الجوزي: تلبيس إبليس ، ص: 167 ، 430 . و ابن تيمية : نقض المنطق ، ص: 81 . و الذهبي : السيّر ، ج 2 ص: 433 ، 602 .

فما من علم من العلوم إلا و انتمى إليه من ليس من أهله، أو لا يُمثله تمثيلا صحيحا و كاملا .
و ليس صحيحا أن أهل الحديث رفضوا كل اجتهاد ليس له سنة مُباشرة من النقل . فهذا لا يصدق على كبارهم و فقهائهم ، فقد كانت لأحمد بن حنبل اجتهادات كثيرة دقيقة بناها على القياس[855] . و البخاري بوّب صحيحه بطريقة فقهية اجتهادية دقيقة تدل على سعة علمه و فقهه، و قدرته على استنباط الأحكام[856] ،و صحيحه شاهد دامغ على ذلك ، فإنك تأخذ منه الفهم و الأحكام من خلال عناوين أبوابه . و هل يُعقل أن أهل الحديث -و هم الذين رووا الأحاديث النبوية التي تجيز الاجتهاد و تحث عليه- ، ثم هم يُخالفونها فلا يجتهدون ،و يذمون من يُمارس الاجتهاد ؟ ! ، إنه لا يُعقل ذلك ،و لا يصح في حقهم .
و أما ما ذكره الرجل عن اختلاف أهل الحديث في الجرح و التعديل في الراوي الواحد . فهو مُبالغ فيما قاله ،و أخطأ في تفسيره له . لأن أهل الحديث يمثلون مدرسة واحدة لها منهجها و خصائصها و معاييرها التي تحكمها ،و هي ليست مُختلفة المعايير كما زعم الرجل،و إلا ما كانت تُمثل طائفة واحدة . و الذي اتفقوا عليه هو أكثر من الذي اختلفوا فيه ، لذا فإن معظم الذين عدّلوهم اتفقوا على تعديلهم ، و أكثر الذين جرّحوهم اتفقوا على تجريحهم . و الشاهد على ذلك هو أنه من المعروف أنهم صنفوا كتبا في الضعفاء و المجروحين ,و أخرى في المدلسين ،و أخرى في الثقات .
و ليس صحيحا أن السبب في ذلك الاختلاف هو سبب مذهبي ، فمع أن هذا السبب ليس عيبا لأن المذهبية الصحيحة ليست عيبا و لا نقصا ،بل ويجب الأخذ بها ، لأن العيب هو الأخذ بالمذهبية الباطلة . و أهل الحديث مذهبيتهم صحيحة سليمة تقوم على النقل الصحيح و العقل الصريح و العلم الصحيح[857] . و عليه فإن استخدامهم لمذهبيتهم ليس خطأ لا و لا عيبا .
و اختلافهم سببه-في الغالب- أمور موضوعية و ليست ذاتية ، بنوها على أساس مَشاهدة الرواة و معاشرتهم ،و تتبع أخبارهم و السؤال عنهم ، و الرحلة لملاقاتهم[858] . و مع ذلك فقد اختلوا في الحكم على كثير من الرواة ، لأن بعض الرواة جمعوا صفات متناقضة ، و آخرون مرت حياتهم بمراحل تغير فيها كثير من أحوالهم و صفاتهم ، و بعضهم كان يُمارس التقية فتناقضت أحوالهم و صفاتهم ، فادى كل ذلك إلى اختلاف أقوال المحدثين فيهم . و عليه فإن الرجل لم يُوفق فيما ذهب إليه، و تحامل بلاحق على أهل الحديث و عمم حكمه الجائر عليهم .
و أما فيما يتعلق بالشيعة الإمامية ، فمن الأباطيل المتعلقة بهم ما ذكره حامد أبو زيد من أن فرق الشيعة تتدرج في ثلاثة فرق ، هي: الغالية ،و الإمامية ،و الزيدية ،

[855] عمر سليمان الأشقر : المدخل إلى دراسة المدارس و المذاهب الفقهية ، ص: 151 و ما بعدها .
[856] عمر سليمان الأشقر: تاريخ الفقه الإسلامي ، ص: 96 .
[857] للوقوف على جانب مذ ذاك و التوسع فيه أنظر : ابن تيمية : درء تعارض العقل و النقل .
[858] للتوسع في ذلك أنظر : محمد عجاج الخطيب : السنة قبل التدوين .

تتفق في إمامة علي و أحقيته بالخلافة. و يُعتبر ابن سبأ مؤسس الغالية ، لأنه غالى في علي حتى جعله إلهاً ،و أما مؤسس الإمامية فهو المختار بن عبيد[859] .
و أقول: إن قوله هذا غير صحيح في معظمه ، لأنه أولا هو أن كل فرق الشيعة المذهبية هي فرق مُغالية تقوم – كما ذكر الرجل- على القول بإمامة علي بن أبي طالب –رضي الله عنه- و أحقيته بالخلافة حسب زعمهم . و هذا غلو بحد ذاته وانحراف صريح عن الشرع ، لأنه سبق أن بينا أن الشرع حسم مسألة الإمامة حسما ،و جعلها شورى بين المسلمين ،و كل من يقول بخلاف هذا فهو قد خالف الشرع و افترى عليه و دخل في الغلو ، الذي هو بدوره درجات . و عليه فإن كل فرق الشيعة مغالية و إنما تختلف في درجة غلوها و انحرافها عن الشرع .
علما بأن المذهب الإمامي لا ينحصر غلوه في القول بإمامة علي ،و إنما يظهر أيضا في القول بإمامة أبناء علي من فاطمة ،و أن هؤلاء الأئمة معصمون من الخطأ ،و الإيمان بهم واجب، و طاعتهم فرض على المسلمين ،و من أنكر ذلك فهو كافر ،و غير ذلك من أصول الإمامية[860] . فهذه مظاهر أخرى من غلو هؤلاء ، مما يعني أن كل تلك الفرق مغالية ،و لا تختلف إلا في درجة الغلو .
و ثانيا إن كل الفرق الشيعية المذهبية – التي سبق ذكرها- هي من تأسيس ابن سبأ و أصحابه ، لأن جماعة السبئية هي أول من أختلق و أظهر القول بأن عليا هو الوصي ،و أن عثمان أخذ منه الخلافة بغير حق ،و هذا الخبر ذكره حامد أبو زيد نفسه في كتابه الاتجاه العقلي في التفسير[861] . ثم أن ابن سبأ وسع نشاطه و طوّر فكره ، حتى أن طائفة من أصحابه أظهرت القول بألوهية علي فأحرقهم[862] .و هذا يعني أن ابن سبأ و أصحابه هم مؤسسو الشيعة المذهبية كلها سواء التي قالت بالإمامة و الوصية ، أو التي ألهت عليا .
و أما المختار بن عبيد الثقفي فليس هو مؤسس الإمامية ،و إنما هو من أتباع السبئية ،و قد استخدم مذهبها في الدعوة إلى حركته السياسية المذهبية ،و زاد فيها كثيرا من أكاذيبه و غلوه و ضلاله ، لذا عُرف بالمختار الثقفي الكذاب[863]. فهو لم يُؤسس الإمامية ، و إنما هي من تأسيس ابن سبأ، و هذا أمر أشار إليه الرجل نفسه عندما ذكر أن ابن سبأ أظهر في مصر القول بأن عثمان أخذ الخلافة بغير حق ،و أن عليا هو وصي النبي،و هذا كان قبل ظهور المختار الثقفي بمدة طويلة . فالرجل متناقض مع نفسه ، نقض هنا ما قاله هناك ،و لا أدري هل نسي ما قاله سابقا ، أو أنه تعمد ذكره لغاية في نفسه ؟ ! .
و الموقف الثاني مفاده هو أن حامد أبا زيد ذكر أن الشيعة الزيدية فكرها واقعي تخفف ((كثيرا من غلواء السبئية ،و االكيسانية ،و كذلك من غلواء الخوارج في تكفير عثمان و علي بعن أن قبل التحكيم))[864] .

---

[859] حامد أبو زيد : الاتجاه العقلي في التفسير ، ص: 26 .
[860] سبق توثيق ذلك .
[861] ص : 13 .
[862] سبق توثيق ذلك في الفصل الرابع .
[863] للتوسع الطبري: المصدر السابق ، ج 3 ص : 442-443 ، 476-477 . ابن عساكر: تاريخ دمشق، ج 34 ص: 486 .
[864] الاتجاه العقلي في التفسير ، ص: 27 .

و أقول: إن قوله هذا غير صحيح في معظمه ، لأنه أولا إن فرقة الزيدية ليست طائفة واحدة ، و إنما هي على ثلاث طوائف ، هي: الجارودية ، و السليمانية ، و البترية ، و هي ليست على اعتقاد واحد فيما يتعلق بأصول الاعتقاد ، بل بينها اختلافات جوهرية أيضا ، منها أن الجارودية غالية سبئية المذهب ، لأنها قالت بالنص على إمامة علي ،و كفرت الصحافة في اختيارهم لأبي بكر ،و السليمانية قالت بتكفير عثمان و عائشة ،و طلحة و الزبير بقتالهم لعلي- رضي الله عنهم-[865] .

و ثانيا إنه لا يصح وصف فكر الزيدية بالواقعية ، لأن الفكر الذي يُخالف القرآن الكريم ،و و التاريخ الصحيح الموافق له ، و يتمسك بروايات حديثية باطلة و أقوال مكذوبة ، لا يصح وصفه بالواقعية ، لأن الواقعية الصحيحة هي التي تعني الحقيقة . و الذي يُخالف ما نص عليه الشرع ليس واقعيا و لا عقلانيا ،و هذا واضح في مذهب الجارودية الزيدية ، فهو في الحقيقة مذهب رافضي سبئي ،و مذهب السليمانية الزيدية يتضمن جانبا من الرفض و الغلو في تكفيره لبعض أعيان الصحابة . كما أن الزيدية كلها معتزلة الأصول[866] ،و هذا انحراف خطير و كبير ، لأن مذهب الاعتزال سبق أن ذكرنا أنه يقوم على تقديم العقل على الشرع ،و نفي الصفات الإلهية . و مذهب هذا حاله لا يمكن أن يكون واقعيا ،و لا يصح وصفه بالواقعية أيضا ، فهو مذهب خليط تضمن الغلو و الاعتدال ،و الترفض و التسنن ،و الانحراف و الاستقامة .

و الموقف الثالث مفاده هو أن حامد أبا زيد ذكر أن الزيدية يرون أن عليا كان أحق بالخلافة من أبي بكر و عمر لأفضليته ، لكنهم لم يتشددوا في رفض خلافتهما كالروافض ،و قالوا بجواز إمامة المفضول مع وجود الفاضل[867] .

و أقول: إن قوله هذا لا يصدق على كل الزيدية ، لأن موقفهم من خلافة الشيخين أبي بكر و عمر-رضي الله عنهما- ليس واحدا،و كان على الرجل أن يُحدد موقفهم بدقة ،و لا يصدر حكما عاما عممه عليهم كلهم . لأن الجارودية منهم تقول بالنص على علي-رضي الله عنه- ،و تُكفر الصحابة لأنهم بايعوا الشيخين و لم يُبايعوا عليا . فالجارودية رافضة ،و السليمانية نصف رافضة لأنهم كفروا بعض كبار الصحابة[868] .

علما بأن موضوع الخلافة أو الإمامة ليس هو كما نظرت إليه الزيدية ، لأن الشرع قد حسم موضوعها حسما و جعلها شورى بين المسلمين ،و كل ما يُروى من أخبار حديثية أو تاريخية تخالف ذلك فهي مكذوبة حتما . و عليه فإن الخلافة لا أحد أحق بها ، مهما كان نسبه ، أو مكانته ، أو فضله ، أو قوته إلا من أختاره المسلمون بالشورى الشرعية الصحيحة ، التي تتضمن التشاور و الرضا و حرية الاحتيار . ففي هذه الحالة يكون هذا المُختار هو الخليفة الشرعي حتى و إن لم يكن أفضلهم ،و لا أعلمهم ، لأنه بما أن المسلمين اختاروه بالشورى الشرعية فهو الخليفة الشرعي ،و لا يُشترط فيه أن يكون أعلمهم ، و لا أفضلهم . بدليل أن

---

[865] الشهرستاني : ج 1 ص: 184 ، 186 . و عبد القاهر البغدادي : الفرق بين الفرق ، ص: 30 .
[866] الشهرستاني: نفس المصدر ، ج 1 ص: 180 .
[867] نفسه ، ج 1 ص: 197 ، 180 .
[868] سبق توثيق ذلك .

الشرع جعل الخلافة شورى بين المسلمين ،و أمرهم عند الاختلاف بالرد إلى الله و رسوله ، لقوله سبحانه : { فإن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إلى اللهِ وَالرَّسُولِ إن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً }-سورة النساء:59-، فالشرع لم يأمرنا بالرد إلى أعلمنا و لا إلى أفضلنا . و عليه فإن ما يقوله الزيدية حول الخلافة غير صحيح ، حتى و إن سلمنا جدلا بأن عليا أفضل الصحابة، مع أن الحقيقة الشرعية و التاريخية تُثبت خلاف زعمهم ،و ليس هنا مجال تفصيل ذلك[869] .

و أما الموقف الرابع فمفاده أن نصر حامد أبي زيد قال: ((ذهبت الشيعة إلى تكفير كل من حارب عليا و تخطئته ، بل غالى بعضهم و خاض في أبي بكر و عمر ،و شك في أحقيتهما للخلافة))[870] .

و أقول:إن الأمر ليس كما ذكره الرجل ، لأن الشيعة الإمامية من اثنى عشرية ،و إسماعلية ، و نصيرية ،و جارودية لم تشكك في أحقية الشيخين في الخلافة ، و لا كفّرت من حارب عليا فقط ، و إنما أنكرت خلافتهما كلية ، و كفرتهما و كفّرت كل من خالفها في قولها بالنص على إمامة علي و بنيه من بعده . ثم هي نفسها كفّرت بعضها بعضا بسبب اختلافها حول الأئمة . من ذلك أن الإمامية الإثنى عشرية ذكر ثقتهم محمد بن يعقوب الكُليني(ت329هجرية) حديثا زعم فيه أن الصحابة ارتدوا بعد النبي-عليه الصلاة و السلام- ،و أن أئمتهم كفروا كل من لم يُؤمن بأئمتهم الإثنى عشر[871] . و موقفهم هذا يستلزم تكفير كل من ليس على مذهبهم من أهل السنة ،و الخوارج ، و باقي الطوائف الشيعية الأخرى . و موقفهم من الصحابة ثابت في كتبهم ، و ذكرته عنهم الكتب السنية من جهة[872] ،و هو موقف من ضروريات مذهبهم من جهة أخرى .

و بذلك يتضح جليا أن الرجل لم يذكر موقف الشيعة الحقيقي من الصحابة و المسلمين عامة ، و الشيخين خاصة . و لا أدري هل أنه لم يكن على علم بموقفهم الحقيقي ، أو أنه تعمد ذكر ذلك لغاية في نفسه؟! .

علما بأن ما يقوله هؤلاء الشيعة هو موقف يُعبر عن موقف واضعي مذهبهم ، و لا يُعبر عن موقف آل البيت الحقيقي من الخلافة و الشيخين و الصحابة . لأن ما يرويه هؤلاء عنهم فيما يتعلق بالنص على الإمامة و تكفير الصحابة ، هو كله باطل، كذبه عليهم الرواة المذهبيون المتعصبون للباطل . و هو كذب لأنه مخالف للقرآن ،و لأنه صحت الأخبار التي تُخالفها ،و تُثبت أن عليا و آل بيته-رضي الله عنهم- لم يقولوا بالإمامة ،و لا بالعصمة ، و لا كفروا الصحابة[873] .

---

[869] للتوسع في ذلك راجع : ابن تيمية : منهاج السنة النبوية .

[870] حامد أبو زيد : الاتجاه العقلي في التفسير ص: 34 .

[871] الكليني: الكافي من الأصول ، دار الكتب الإسلامية ، طهران ، 1328 ه ، ج 1 ص: 187 .

[872] أنظر مثلا : أبو المظفر الآسفراييني : التبصير في الدين ، ص: 41 . و ابن تيمية : مجموع الفتاوى ، ج 3 ص: 336 ، 357 . و الذهبي: السيّر ، ج 5 ص: 374 .

[873] أنظر مثلا : الخلال: السنة ، ج 1 ص: 289 . و عبد الله بن أحمد : السنة ، ج 2 ص: 578 . البيهقي: شعب الإيمان ، ج 1 ص: 179 . و ابن تيمية : منهاج السنة النبوية ، ج 7 ص: 396 . و الذهبي: السيّر ، ج 4 ص: 401 . الشوكاني: إرشاد الغبي إلى مذهب أهل البيت في صحب النبي ، ص: 46 و ما بعدها .

و الموقف الخامس مفاده هو أن حسن حنفي زعم أننا لم نعرض عقائد الشيعة ، إلا من خلال كتب أهل السنة ، التي لم تكن مجردة عن الهوى و التعصب . ثم دعا إلى إعادة فهم الشيعة بعد انتصار ثورتهم في إيران[874].

واضح من قوله أن كتب أهل السنة لم تكن موضوعية في عرضها لعقائد الشيعة عامة و الاثنى عشرية خاصة – لأنها هي المنتصرة في إيران- بسبب الهوى و التعصب . و هذا اتهام باطل من جهة ،و مُصيب من جهة أخرى ، لأن كثيرا من كتب السنة المشهورة ، كالفرق بين الفرق لعبد القاهر البغدادي ، و الملل و النحل للشهرستاني، لم تعرض مذهب الشيعة الإمامية على حقيقته ،و ركزت على الجانب التاريخي منه ،و أهملت حقيقة عقائده و أصوله[875] . و هذا ليس بسبب الهوى و التعصب كما زعم الرجل ، و إنما هو بسب الغفلة ، أو قلة العلم بمذهبهم ،و عدم الرجوع إلى كتبهم الأصلية لأخذ عقائدهم ، أو حسن الظن بالقوم لما يُظهرونه من تقية . و لا شك أن ما وقع فيه السنيون كان في صالح هؤلاء الشيعة ،و لم يكن تحاملا و لا تعصبا عليهم كما زعم الرجل !! .

و بناء على ذلك فلا بد من الرجوع إلى كتب الشيعة الأصلية لمعرفة مذهبهم على حقيقته ، منها كتابهم : الكافي في الأصول للكُليني ، فهو أساس مذهبهم . فإذا رجعنا إليه- و عيره من كتبهم الأصلية- سنجد فيه أمورا كثيرة خطيرة و غريبة لم تذكرها معظم كتب الفرق السنة المعروفة من جهة ، و يتبين لنا أيضا مدى خطأ حسن حنفي عندما أراد أن يُوهمنا بما زعمه من أن أهل السنة تغصبوا على الشيعة و أخفوا حقائق مذهبهم من جهة أخرى .

فمن هم المتعصبون السنيون أو الشيعة الإمامية ؟ ! ، و هل حسن حنفي لم يكن على علم بحقيقة مذهب هؤلاء ، أو أنه كان على علم به و تعمد قول ذلك الزعم لغايات في نفسه ؟ ! . إنه لابد من معرفة مذهب الشيعة الإمامية كلهم من مصادرهم الأصلية أولا ، و لا نعرفها من كتبهم العامة التي يُؤلفونها لأهل السنة تضليلا لهم، و إخفاء لكتبهم عنهم ثانيا . ثم بعد ذلك علينا أن نستعين بالكتب السنية المتخصصة في بيان عقائد الإمامية من كتبهم الأصلية ، مثل كتب الباحث الناقد إحسان إلهي ظهير .

و الموقف السادس مفاده هو أن حسن حنفي زعم أن ((المعتزلة و الشيعة على طرفي نقيض في الوحيد))[876] . و قوله هذا زعم لا يصح ،و مخُالف للثابت من التاريخ ، لأن كلا من الشيعة الزيدية و الإمامية كانوا معتزلة عدلية في الأصول، و من رجالهم المشهورين بالاعتزال : ابن النديم ، و الشريف المرتضي ، و ابن المطهر الحلي . علما بأن المتقدمين الأوائل من الإمامية كانوا مُجسمة [877] . و إذا كان الرجل عمم حكمه على أساس معرفته بالمتقدمين من الإمامية ، فإنه كان عليه

---

[874] حسن حنفي : الدين و الثورة في مصر ، ج 8 ص: 8 .

[875] أنظر مثلا : عبد القاهر البغدادي: الفرق بين الفرق ، ص: 64، 65 . و الشهرستاني: الملل ، ج 1 ص: 198 و ما بعدها .

[876] حسن حنفي: من العقيدة إلى الثورة ، ج 5 ص: 614 .

[877] أنظر مثلا : ابن حزم : الملل و النحل ، ج 1 ص: 56 ، 180 ، 202 . و ابن تيمية : منهاج السنة النبوية ، ج 1 ص: 70 ، 72 . و الذهبي: العبر في خبر من غبر ، ج 1 ص: 288 . و ابن حجر: لسان الميزان ، ج 4 ص: 223 ، ج 5 ص: 72 . و محمد رضا المُظفري : عقائد الإمامية ، ص: 61، 64 ، 66 .

أن لا يُعمم حكمه عل كل الشيعة من جهة ،وأن يُوسع بحثه و اطلاعه حول تطور مذهب هؤلاء من جهة أخرى .

و الموقف السابع مفاده هو أن حسن حنفي ذكر بعض الدول و أشار إلى مذهبها العقدي الذي قامت عليه ، لكنه لم يفعل ذلك مع دولة إيران الحالية . فذكر أن الدولة الأموية قامت على عقائد المرجئة ،و الدولة الفاطمية قامت على عقائد الشيعة ،و الدولة الحجازية-أي السعودية- قامت على الدعوة الوهابية ، ثم قال: ((و الجمهورية الإسلامية في إيران على الثورة الإسلامية))[878] .

و قوله هذا فيه تعصب و تلاعب و تغليط ، لأنه كان على الرجل أن يذكر كل دولة بمذهبها الذي قامت عليه و تعمل على تطبيقه و الانتصار له ،و لا يستثني إيران من بين الدول الأخرى . فلم يذكر مذهبها ، و وصفها بأنها إسلامية قامت على الثورة الإسلامية ، مع أن كل الدول الأخرى رفعت راية الإسلام ،و لم يكن هذا خاصا بإيران وحدها .

علما بأن دولة إيران الحالية هي دولة شيعية إمامية اثنى عشرية بنص دستورها . ففي مادته الثانية نصّ على أن من أسس الجمهورية : الإيمان بالإمامة ،و قيادتها المستمرة للدولة. و أن من أسس الاجتهاد الاعتماد على سنة الأئمة المعصومين – حسب اعتقادهم- . و في مادته الثانية عشرة : إن المذهب الرسمي للدولة هو المذهب الجعفري الاثنى عشري[879].

و الموقف الأخير- الثامن- مفاده أن حسن حنفي زعم أن فكر الخميني أقرب إلى فكر أهل السنة . الأئمة لديه هم فقهاء الأمة ، و أمناء الرسل ،و لا يقول بما تقوله غلاة الشيعة . و أشار في الهامش إلى أنه وضع تقديما لكتاب الحكومة الإسلامية للخميني . ثم زعم أن شيعة إيران-و هم اثنى عشرية- تركوا الغلو القديم الذي كان في عقائد الشيعة[880].

و ردا عليه أقول: إن قوله هذا لا يصح ، و فيه تغليط و تحريف ، و افتراء على الشيعة و السنة معا . لأنه بما أن الخُميني و شيعة إيران على المذهب الاثنى عشري ،و هو المذهب الرسمي لدولة إيران و عليه تقوم دولتهم ، فإن هذا يستلزم بالضرورة أنهم شيعة إمامية اثنى عشرية لم يُغيّروا شيئا من عقائدهم و أصولهم المذهبية . لأنهم لو غيّروا ذلك ما بقي مذهبهم مذهبا إماميا اثنى عشريا ، و لا هم من الإمامية الاثنى عشرية . فهم شيعة اثنى عشرية يُكفرون غيرهم ،و يقولون بالتقية و البداء ، و العصمة و الطعن في القرآن الكريم، و غير ذلك من عقائدهم الباطلة[881].

فهؤلاء الشيعة ما زالوا على انحرافهم و غلوهم ،و لم يتخلوا عن ذلك ،و لا هم أقرب إلى فكر أهل السنة كما زعم حسن حنفي . و الشواهد الآتية تزيد ذلك تأكيدا و إثراء : أولها يتمثل في شهادة الشيعي المعاصر محمد الرضا المظفر ، فقد نصّ في كتابه عقائد الإمامية على أن من عقائد الاثنى عشرية أن الإمامة عندهم هي

[878] حسن حنفي: الدين و الثورة في مصر ، ج 7 ص: 93 ، 94 .
[879] أنظر الدستور الإيراني ، المادتان : الثانية ، و الثانية عشرة .
[880] حسن حنفي: الدين و الثورة في مصر ، ج 5 ص: 23 ، ج 8 ص: 19 .
[881] سبق توثيق ذلك مرارا ، و هو معروف بالضرورة من مذهبهم ،و كتابهم الكافي شاهد على ذلك .

استمرار للنبوة،و أن الإمام كالنبي يجب أن يكون معصوما، و أن طاعته واجبة كالرسول[882]. فهذه شهادة دامغة من هذا الرجل على أن الشيعة الإمامية المعاصرة ما تزال على غلوها و انحرافها ، لأن ما ذكره هو نقض لختم النبوة و لدين الإسلام ،و انقلاب عليه . و هو شاهد دامغ على استمرار هؤلاء على غلوهم و انحرافهم ،و بعدهم عن المذهب السني .

و الشاهد الثاني يتعلق بما قاله الرجل عن عقيدة الخميني و فكره ، إنه شاهد دامغ على عكس ما زعمه حسن حنفي . فقد نصّ الخميني في كتابه: الأربعون حديثا على كفر كل من لم يُؤمن بالأئمة الاثنى عشر[883]. و قال في كتابه : الحكومة الإسلامية-الذي قدّم له حسن حنفي- : ((إن من ضروريات مذهبنا أن لأئمتنا مقاما لا يبلغه مَلَك مُقرّب،و لا نبي مُرسل))[884]. فهذه شهادة قاطعة دامغة شهد بها الخميني على نفسه و شيعته على أنهم ما يزالون على غلوهم و عقائدهم الاثنى عشرية القديمة . لكن العجب من حسن حنفي الذي زعم أن الخميني ليس مغاليا في الأئمة،و أن فكره أقرب إلى أهل السنة !! . مع أن شهادة الخُميني هي دليل دامغ على بطلان زعم حسن حنفي . و لا أدري هل أنه كان يجهل مذهب الاثنى عشرية ، أم أنه لا يعي ما يقول ، أو أنه تعمد ذكر ذلك لغايات في نفسه ؟ ! .

و الشاهد الثالث يتمثل في أوضاع أهل السنة في دولة إيران الإمامية الاثنى عشرية ، إنهم يُعانون من الحرمان و الاضطهاد ، و التضييق و الحصار، و من يريد الإطلاع على تفاصيل ذلك و غيره ،فليرجع إلى موقع أهل السنة في إيران على الشبكة المعلوماتية ، أنه سيجد ما لم يكن يتوقعه. فالوضعية السيئة لأهل السنة في إيران هي دليل دامغ على أن شيعة إيران لم يُغيروا عقائدهم و لا موقفهم من أهل السنة .

و بذلك يتضح جليا أن ما زعمه حسن حنفي غير صحيح ، أنه كان مُغالطا مُدلسا فيما ذكره ،و أنه افترى على الشيعة و السنة معا ، عندما وصف الشيعة بما ليس فيهم .

و أما بالنسبة للمعتزلة، فمن الأباطيل المتعلقة بهم : وصف حسن حنفي لهم بأنهم أهل العقل ، فأصبح عندهم أحد أصولهم، و كانوا ثورة على التقليد و التعصب و اللجاج. و اعترفوا بالعقل و البرهان ،و كانوا ضد التقليد و الهوى و المحاجة[885] .

و أقول: إن قوله هذا غير صحيح في معظمه، لأنه أولا لا يصح وصف المعتزلة بأنهم أهل العقل لأمرين: الأول هو أن كل بني آدم أهل عقل ، يستخدمونه في الحق و الباطل ،و الظلم و العدل ،و هو يعمل فيهم آليا طبيعيا . و كل أهل العلم هم من أهل العقل على اختلاف عقائدهم و مذاهبهم .و عليه فلا يصح تخصيص وصف المعتزلة بذلك دون غيرهم من طوائف أهل العلم .

و الأمر الثاني هو أنه يجب التفريق بين من يستخدم العقل كوسيلة ،و هذا الذي يُمارسه كل الناس ،و بين من يحتكم إلى العقل الفطري و يأخذ بأحكامه و مواقفه

---

[882] ص: 91 ، 93 .

[883] نقلا عن : محمد الخضر : نظرة الإمامية الاثنى عشرية للزيدية ، ص: 24 ، 25 .

[884] الخميني: الحكومة الإسلامية ، ص: 52 .

[885] حسن حنفي: موسوعة الحضارة الإسلامية ، ج 2 ص: 103 . و من العقيدة إلى الثورة ، ج 1 ص: 220 ، ج 5 ص: 644 .

الصحيحة ،و هذه هي العقلانية . و هذا لا يصدق على كل الناس و لا على أهل العلم كلهم ،و إنما يصدق فقط على من يحتكم إلى العقل الفطري و يأخذ بأحكامه ،و هم العقلانيون من مختلف طوائف الناس ، وليسوا من أهل العلم فقط . لأن عددا كبيرا جدا من أهل العلم ليسوا عقلانيين في كثير من أفكارهم و مواقفهم . و المعتزلة من هؤلاء ، فهم ليسوا عقلانيين في أكثر مذهبهم ، فهم استخدموا عقولهم في مواقفهم المذهبية ، لكن أكثر أصولهم ليست عقلانية. لأنها مواقف مُخالفة للشرع ، و من ثم فهي بالضرورة مُخالفة للعقل الصريح و العلم الصحيح ، كتقديمهم عقولهم القاصرة على الوحي الإلهي، و نفيهم للصفات الإلهية ، و ممارستهم للتأويل التحريفي، و قولهم بالصلاح و الأصلح ،و نفيهم للقضاء و القدر[886] . و عليه فإن القوم ليسوا من العقلانيين ،و لا أحدثوا ثورة في العقلانية ، و إنما أحدثوا فسادا كبيرا في العقل .

و ثانيا إن المعتزلة لم يكونوا ثورة على التقليد ، لأن التقليد لم يكن قد ظهر بين أهل العلم عندما ظهرت المعتزلة في العقد الأول من القرن الثاني الهجري[887] . فكان الاجتهاد معروفا و منتشرا بكثرة بين أهل العلم، و في ذلك الزمن ظهر كبار علماء الأمة المجتهدين من التابعين و تابعيهم ، كالأئمة الأربعة و أصحابهم[888] .

و أما ثورتهم على التعصب حسب زعم الرجل، فإن الحقيقة هي أنه كان في المعتزلة تعصبان مذمومان: الأول هو تعصبهم على الشرع ، فقد تعصّبوا عليه عندما أخروه و قدّموا عقولهم عليه من جهة ، و قرروا مبادئ تُخالفه صراحة باستخدامهم للتأويل التحريفي من جهة أخرى . و الثاني هو تعصبهم لباطلهم ، فقدموه على الشرع الصحيح و العقل الصريح ، انتصارا و تعصبا لمذهبهم .

و الموقف الثاني مفاده هو أن حامد أبا زيد زعم أن موقف المعتزلة من العقل مكنهم من إقامة أفكارهم على أساس معرفي مكين ،و مكنهم من الدفاع عن الإسلام ضد مهاجميه من أبناء الأديان الأخرى . كما أنهم حاولوا مخلصين ((رفع التناقض بين العقل و الشرع من جانب ،و بين النُصوص المتعارضة ظاهريا في القرآن من جانب آخر))[889] .

و أقول: إن قوله هذا غير صحيح في معظمه، لأنه أولا إن موقفهم من العقل لم يكن صحيحا ، لأنهم قدموا عقولهم على الوحي الإلهي ،و هذا خطأ منهجي فادح ،أفسد عليهم فكرهم و مذهبهم ، و الحقيقة هي أنهم قدموا أهواءهم و ظنونهم على الشرع الصحيح و العقل الصريح ، فسموا أهواءهم و أباطيلهم عقلا . فنتج عن ذلك أن معظم أصولهم غير صحيحة مُخالفة الشرع و العقل معا ، كموقفهم من الصفات ، و القضاء و القدر ، و الصلاح و الأصلح ،و خلود مرتكب الكبيرة في النار ،و قد سبق أن توسعنا في رد أباطيلهم في مواضع كثيرة من كتابنا هذا .

---

[886] سبق تناول ذلك فيما تقدم من الكتاب .

[887] هذا تحديد تقريبي ، بحكم أن واصل ابن عطاء مؤسس المعتزلة كان من تلاميذ الحسن البصري المُتوفى سنة 210 هجرية . و أما التقليد المذهبي بين أهل العلم فقد ظهرت بوادره جلية في القرن الثالث ، ثم انتشر أكثر في القرن الرابع الهجري و ما بعده . و للتوسع في ذلك أنظر كتابنا: التعصب المذهبي في التاريخ الإسلامي .

[888] أنظر مثلا : عمر سليمان الأشقر: تاريخ الفقه الإسلامي ، ص: 75 و ما بعدها ، و 86 و ما بعدها .

[889] نصر حامد أبو زيد : الاتجاه العقلي ، ص: 241 ، 246 .

و أما زعمه بأن المعتزلة رفعوا التناقض بين العقل و الشرع ، فهذا زعم لا يصح ، و الحقيقة خلاف ذلك تماما. لأن الأصل هو عدم وجود أي تناقض بين الشرع الصحيح و العقل الصريح ، فتصوّر وجود تناقض بينهما هو خطأ في التصوّر و التفكير، لأنه لا يمكن أن يُوجد بينهما تناقض أبدا . فإذا ما وُجد تناقض بينهما ، فإما أن النص الشرعي غير صحيح كأن يكون حديثا ضعيفا ، أو أننا لم نفهم النص الشرعي فهما صحيحا ، أو أننا لم نفهم ما قرره العقل ، أو أننا أخطأ في موقفنا العقلي . و إذا صح النص و الفهم معا فلا يمكن أن يُوجد تناقض بينهما. و عليه فإن المعتزلة هم الذين أوجدوا التناقض بينهما عندما قدموا عقولهم و ظنونهم على الوحي الصحيح ، فأوقعهم ذلك في تناقض لا مخرج لهم منه إلا بالتخلص من ذلك المبدأ الشيطاني الذي أفسد عليهم دينهم و تفكيرهم .

و لا يصح أيضا القول بأن نصوص القرآن مُتعارضة ، فهذا زعم باطل ، لأن كتاب الله وحي إلهي مُحكم مُفصل لا يأتيه الباطل أبدا ،و من هذه صفاته لا يُمكن أن تكون نصوصه مُتعارضة أبدا . و نفس الأمر ينطبق على السنة النبوية الصحيحة ، فهي لا تناقض نفسها ،و لا القرآن ،و لا العقل .

و ثانيا إن ما أشار إليه الرجل من أن المعتزلة مكّنهم منهجهم من الدفاع عن الإسلام ضد مهاجميه ، فإن الأمر يحتاج إلى توضيح ،و ذلك أن دين الإسلام يُدافع عن نفسه بنفسه بما تضمّنه من حقائق و براهين و آيات بينات . و الشاهد على ذلك هو أن القرآن الكريم مملوء بالرد على كل أهل الأهواء و الضلال من أهل الكتاب و غيرهم من الملل و النِحل و المذاهب الأخرى . كما أن الرد على المخالفين للإسلام ليس حِكرا على طائفة من الطوائف الإسلامية ، و إنما كان ذلك في مقدور و متناول كل علماء الإسلام المتبحرين في الشريعة . فكل عالم مسلم مُتضلع في علوم الشريعة قادر على الرد على كل أهل الأهواء و الأديان و المذاهب الأخرى ،من دون أن يحتاج إلى كلام المعتزلة ،و لا إلى فلسفة اليونان. مُنطلقا في ذلك من الشرع الصحيح ، و العقل الصريح ،و العلم الصحيح . و الشاهد على ذلك أيضا أن علماء الشريعة كما ردوا على المعتزلة بمصنفات قيمة كالتي صنفها أحمد بن حنبل ،و ابن قتيبة ،و الدارمي،و الكِنَاني،و البخاري،وابن خزيمة[890] ، فهم أيضا كانوا قادرين على الرد على غيرهم من أهل المذاهب و الملل الأخرى .

و إذا كان للمعتزلة جهود في الرد على غير المسلمين، فهذا ليس خاصا بهم من جهة ،ولا ننس بأنهم قبل ردهم على هؤلاء ، فهم قد ردوا على دينهم و أساؤوا إليه ،و حرفوا نصوصهم من جهة أخرى . فقدموا عقولهم القاصرة عليه ،و خالفوه في ذلك مُخالفة صريحة . و وأولوا نصوصه تأويلا تحريفيا في مجال الصفات خاصة و أصول الدين عامة. فهم أساؤوا إلى الإسلام قبل أن يُسيء إليه أهل الذمة الذين قيل أنهم ردوا عليهم . و ربما يُقال: إن نوايا المعتزلة كانت سليمة فيما قاموا به و وقعوا فيه. فأقول: لا تهمنا نواياهم في هذا المقام ، و الله تعالى أعلم بها ، و إنما الذي يهمنا هنا هو أننا نحاسبهم على ما ظهر منهم من أخطاء و انحرافات في

---

[890] مؤلفات هؤلاء منشورة ،و متداولة بين أهل العلم ،و قد سبق أن ذكرنا بعضها .

المنهج و التطبيق ،و لا دخل لنواياهم هنا. و هذا من حقنا أن نرد عليهم فيه ، كما أنه من حق غيرنا أن يرد علينا أيضا بالحق و العلم .

علما بأن ردود المعتزلة لم تكن في المستوى المطلوب ، فقد كانت ردودا ناقصة كثيرة الأخطاء ، بسبب انحرافهم المنهجي في موقفهم من الوحي و العقل ، و ما ترتب عنه من ممارسات تطبيقية خاطئة . لأن سلامة المنهج تُؤدي في الغالب إلى كثرة الصواب و قلة الخطأ ،و انحراف المنهج يُؤدي في الغالب إلى كثرة الأخطاء و قلة الصواب . و بذلك يكون هؤلاء قد ردوا أباطيل غير المسلمين بأباطيل المعتزلة ، و لم يردوا أباطيلهم بحقائق الإسلام إلا قيلا ، لأنه ليس لهم من حقائقه إلا القليل بسبب انحرافهم المنهجي.

و الموقف الثالث مفاده هو أن حسن حنفي زعم أن المعتزلة هم أول من ردوا على البدع قبل الأشاعرة ، فكانوا هم أهل السنة و الجماعة ، قبل أن يظهروا كجماعة . فهم الذين ردوا على القدرية ، مع أنهم فيما بعد أصبحوا قدريين[891] .

و أقول: إن قوله هذا غير صحيح، و فيه تغليط و تدليس. لأنه إذا كان المعتزلة ردوا على المُبتدعة عندما كانوا ضمن الطائفة السنية – قبل انفصالهم عنهم- فهم في هذه الحالة هم من أهل السنة ،و ليسوا من المعتزلة،و ليسوا هم أهل السنة، ،و ردودهم هي جزء من ردود أهل السنة على مُخالفيهم . و أما إذا كانوا ردوا عليهم بعد انفصالهم عن السنيين ، فهم في هذه الحالة أصبحوا من أهل الأهواء و البدع ، وردودهم –في الغالب- هي ردود بدعية فاسدة ، يجب الرد عليهم فيها .

و ليس صحيحا أن المعتزلة هم أول من رد على أهل البدع ، فهذا واضح البطلان لأن أهل الأهواء ظهروا قبل المعتزلة بعقود من الزمن . فقد ظهروا في الفتنة الكبرى و ما بعدها ، كالسبئية ،و الخوارج فأظهروا بدعا كثيرة ، كالتكفير ، و الوصية ، و الطعن في الصحابة. و قد تصدى لهم كبار الصحابة كعبد الله بن عباس , علي بن أبي طالب- رضي الله عنهما- ،و جادلوهم و ردوا على شبهاتهم ، كما حدث مع الخوارج بسبب حادثة التحكيم[892] . ثم تواصلت ردود علماء الأمة على أهل البدع و المنحرفين، خلال القرن الأول الهجري، منهم: الشعبي ،و الشهاب الزهري ، و القاسم بن محمد ، و الحسن البصري ،و غيرهم من التابعين[893].

و أما الموقف الرابع فيتعلق بتدين و صلاح مؤسس المدرسة الاعتزالية واصل بن عطاء ،و صاحبه عمرو بن عُبيد . فذكر حامد أبو زيد أن الرجلين كانا معروفين بالتقوى و الصلاح[894] .

و أقول: إن قوله هذا غير صحيح في معظمه ، و فيه تغليط و تدليس. لأن المصادر التاريخية لم تذكر ذلك بالطريقة التي ذكرها الرجل ،و لا هو جمع الروايات التاريخية التي تحدثت عن أخلاق الرجلين ، ليضعها في مكانها المناسب و الصحيح .

---

[891] حسن حنفي: من العقيدة إلى الثورة ، ج 5 ص: 643 .

[892] عن موقف علي من السبئية راجع كتابنا: بحوث حول الخلافة و الفتنة الكبرى .

[893] أنظر: ابن النديم : الفهرست ، ج 1ص: 202 الذهبي: السيّر ، ج 5 ص: 59 ، ج 6 ص: 155 . و ابن كثير : البداية ، ج 9 ص: 366 . و عمر سليمان الأشقر : تاريخ الفقه الإسلامي ، ص: 76 ، 78 .

[894] نصر حامد أبو زيد : الاتجاه العقلي في التفسير ، ص: 46 .

فبالنسبة لواصل بن عطاء (ت131هجرية) ، فقد وصفته بعض المصادر بأنه رجل سوء، كافر لا يُحتج به[895] . و ذكر بعضها أنه كان يتصدق على النسوة الفقيرات في سوق الغزل[896] . و في مقابل ذلك لم أعثر على أخبار أخرى تدل على أنه كان معروفا بين الناس بالتقوى و الصلاح على حد تعبير حامد أبي زيد .
و أما عمرو بن عبيد(ت142هجرية)، فأخباره متضاربة ، فوصفته بعض المصادر بالزاهد العابد[897] ، و وصفته أخرى بأنه كان زاهدا ثم انحرف عندما أصبح معتزليا[898] . و ذُكِر أنه كان يكذب في الحديث النبوي ،و يشتم الصحابة ،و يكذب على الحسن البصري ،و أُتهم أيضا بالكفر و الضلال ،و قيل أنه كان مظهرا للزهد ،و يغر الناس بتقشفه[899] .
و بذلك يتبين أن وصف الرجل لواصل بن عطاء ، و عمرو بن عبيد بأنهما كانا معروفين بالتقوى و الصلاح ، هو وصف غير ثابت و أخبارهما متضاربة بين المدح و الذم . لذا فإن الأمر يحتاج إلى جمع أخبارهما و تحقيقها إسنادا و متنا للوصول إلى حقيقية أمرهما من جهة ؛ كما أنه من المُحتمل أنهما كانا صالحين، ثم انحرفا بعد اعتزالهما من جهة أخرى . أو أنهما كانا متناقضين جمعا بين مظاهر الضلال و الهدى ، و الصلاح و الطلاح،و هو مظهر من مظاهر انحرافهما الفكري .
و الموقف الخامس مفاده هو أن حسن حنفي ذكر أن المعتزلة كانوا قليلي الكتابة ، مما أدى إلى قلة مؤلفاتهم بسبب انشغالهم بالمناظرات و الدعوة إلى فكرهم[900] .
و خبره هذا لا يصح ، لأن كثيرا من أعيان المعتزلة كانت لهم مُصنفات كثيرة ،و عُرفوا بكثرة التأليف. كما أن انشغالهم بالمناظرات و الردود ،و الدعوة إلى مذهبهم ليس مانعا و لا مُقللا من التأليف ، بل إن ذلك قد يتطلب منهم كثرة التأليف ،و هذا هو الذي حدث فعلا و واقعا ، بدليل النماذج الآتية: أولها شيخ المعتزلة واصل بن عطاء ، كان كثير التأليف، ذكر له ابن خلّكان عشرة كتب ،و أشار إلى أنه له غيرها[901] .
و الثاني هو إبراهيم النظام (ت231هجرية) ، صنف كتبا كثيرة في الفلسفة و الاعتزال[902] .و ثالثهم هو أبو عثمان الجاحظ (ت250هجرية) له مصنفات كثيرة جدا[903] في الكلام و الفلسفة و الأدب ، منها كتاب الحيوان في سبع مجلدات ، و كتاب البيان و التبيين . و آخرهم- الرابع- هو القاضي عبد الجبار(ت488هجرية) صنف كتبا كثيرة ، منها تفسير كبير في نحو 300 مجلد ،و منها كتابان مطبوعان ،

---

[895] ابن الجوزي: الضعفاء و المتروكين ، ج 3 ص: 181 . و ابن حجر: لسان الميزان ، ج 6 ص: 214 .
[896] الذهبي: المصدر السابق ، ج 5 ث: 465 .
[897] ابن العماد الحنبلي: شذرات ، ج 2 ص: 196 .
[898] ابن كثير: المصدر السابق ، ج 10 ، ص: 79 .
[899] أنظر: العقيلي : الضعفاء، ج 3 ص: 280 . و الذهبي: الميزان ، ج 5 ص: 33 . و الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد ، ج 12 ص: 166 ، 170 ، 171 ، 172 ، 180 ، 182 . و ابن كثير : نفس المصدر ، ج 10 ص: 79 .
[900] حسن حنفي : من العقيدة إلى الثورة ، ج 1 ص: 200 ، 201 .
[901] ابن خلّكان : وفيات الأعيان ، ج 6 ص: 11 .
[902] ابن حجر: لسان الميزان ، ج 1 ص: 28 .
[903] الذهبي: السيّر ، ج 11 ص: 527 و ما بعدها . و ابن العماد الحنبلي : شذرات ، ج 3 ص: 231 .

هما: المُغني ، في 20 مجلدا من الحجم الكبير موضوعه أصول الدين . و الثاني : شرح الأصول الخمسة[904] .

و أما الموقف الأخير- السادس- فمفاده أن حسن حنفي ذكر أن المعتزلة لم يُعمروا كثيرا ، فقد أنهتهم محنة خلق القرآن ،و فيها تمّ القضاء عليهم في نهاية أيام الخليفة المتوكل[905] .

و قوله هذا غير صحيح، لأن المتوكل(232-247هجرية) لم يقض على المعتزلة عندما رفع محنة خلق القرآن، و إنما نكّل ببعض بكبارهم و أضعفهم ،و لم يُطاردهم في دولته ،و لا قضى عليهم. و الدليل على ذلك هو أن بعض كبار المعتزلة عاشوا زمن المتوكل وبعده ، منهم : أبو عثمان الجاحظ المُتوفى سنة 250 هجرية ، و أبو علي الجُبائي ،و أبو هاشم الجُبائي . و كانت البصرة – زمن المتوكل و بعده- معقل الاعتزال ،و فيها ظهر أبو الحسن الأشعري المُتوفى نحو سنة 324 هجرية ،و قد ظل على الاعتزال مدة طويلة ،و كانت له فيها مناظرات مشهورة مع شيخه أبي علي الجُبائي ، ثم بعد ذلك ترك الاعتزال و انتقل إلى مذهب أهل السنة[906] .

و قد تقوى المعتزلة من جديد ،و أصبح لهم نفوذ قوي زمن دولة بني بويه(334-447 هجرية) ، فقد كان الاعتزال و التشيع طافحين ، مما جعل الخليفة القادر بالله (381-422هجرية) يتدخل ، فجمع المعتزلة و استتابهم من الاعتزال و التشيع ، و من كل ما يُخالف الإسلام ، و أخذ على ذلك توقيعاتهم ، على أنهم إن خالفوا ذلك حلّ بهم من النكال و العقوبة ما يتعظ به أمثالهم[907].

و من كبار علمائهم في القرن الخامس الهجري: ابن الوليد البغدادي ، كان مدرس المعتزلة في بغداد . و أبو جعفر البخاري المعروف بقاضي حلب،و القاضي عبد الجبار الذي سبق ذكره[908] . و في هذا القرن كان للمعتزلة نفوذ قوي في مدينتي نيسابور و الري ، و هم الذين ضيقوا على الأشاعرة بنيسابور و نفوا طائفة من أعيانهم [909] .

و بذلك يتبين أن ما زعمه الرجل غير صحيح، فالخليفة المتوكل لم يقض على المعتزلة قضاء تاما فكرا و لا جماعة ، و إنما ضيّق عليهم و نكّل ببعضهم ،و أضعفهم .

و أما بالنسبة للقضايا المذهبية المتفرقة ، فسنذكر منها موقفين لنصر حامد أبي زيد : الأول مفاده هو أن الرجل أشار إلى أن سيد قطب ذكر أن جيل الصحابة استقى دينه و معرفته من القرآن الكريم ، ثم بعد ذلك اختلطت الينابيع عند من جاء بعدهم تأثرا بالمذاهب و الفلسفات و الثقافات القديمة . ثم علّق الرجل على كلاك سيد

---

[904] ابن حجر: لسان الميزان ، ج 2 ص: 109 . و القاضي عبد الجبار : شرح الأصول الخمسة ، مقدمة المحقق ، موفم للنشر ، الجزائر ، 1990 .

[905] حسن حنفي: من العقيدة إلى الثورة ، ج 1 ص: 201 . و الدين و الثورة في مصر ، ج 8 ص: 264 .

[906] الذهبي: السيّر ، 14 ص: 183 ، 313 ، ج 15 ص: 87 . و ابن كثير : البداية ، ج 11 ص: 223 .

[907] ابن الجوزي: المنتظم ، ج 7 ص: 287 . الذهبي: السير ، ج 17 ص: 650 . و ابن كثير : البداية ، ج 12 ص: 6 ، 26 .

[908] ابن الجوزي : نفس المصدر ، ج 8 ص: 236 . و ابن كثير : نفس المصدر ، ج 12 ص: 91 ، 136 .

[909] ابن الأثير : الكامل في التاريخ ، ج 4 ص: 195 . و الذهبي : المرجع السابق ، ج 8 ص: 143 .

قطب بقوله: ((و لا ينبغي أن نُخدع هنا بهذا التعميم الذي نسبه الكاتب على عصور الإسلام كلها-حاشا العصر الأول- من أنها خضعت لكارثة اختلاط الينابيع)) ، بدليل أن سيد قطب نفسه أخذ باجتهادات فقهاء تلك العصور . فأخذ ببعض أراء ابن القيم و ابن تيمية[910] .

و أقول: إن اعتراضه هذا لا يصح ، و فيه تغليط و توجيه غير سليم لكلام سيد قطب. لأنه أولا إن ظاهرة تعدد مصادر التلقي و اختلاطها هي حقيقة تاريخية ثابتة معروفة بالتواتر، و لا تحتاج إلى توثيق. و قد بدأت تدريجيا في حياة المسلمين، فبسبب الفتنة الكبرى ظهرت الفرق الضالة و المتطرفة ، ثم حدث الانحراف السياسي في نظام الحكم على أيدي الأمويين و من سار على نهجهم . فأدى كل ذلك إلى ظهور التعصب للطوائف و المذاهب و الأشخاص منذ القرن الأول الهجري ، ثم ازداد ذلك اتساعا و رسوخا في القرن الثاني و ما بعده . و قد ترتب عن ذلك أيضا تعدد مصادر التلقي و اختلاطها كنتيجة حتمية لأنقسام الأمة على نفسها ،و تناحرها فيما بينها .

فوُجد من المسلمين من اتخذ الفلسفة دينا و مذهبا و مصدرا لتلقي المفاهيم و العلوم ، كما هو حال أبي بكر الرازي ، و الفارابي ، و ابن سينا ، و ابن رشد[911]. و منهم من اتخذ التصوف مصدرا لدينه و سلوكياته ، فأصبح ينظر إلى الدين انطلاقا من التصوف ، فمنه ينظر إلى الدين ،و و يُؤوّله من أجله ، و يُخالفه باسم التصوف[912] .

و منهم من جعل المذاهب الفقهية هي مصدر دينه و تلقيه ، فأصبحت كل طائفة تتعصب لمذهبها ،و تأخذ منه فقهها ، و تكافح من أجله ، حتى أنه قد حدثت مواجهات و فتن كثيرة بين أتباع المذاهب الفقهية . و قد انتهى بهم تعصبهم إلى انفصالهم عن بعضهم في المدينة الواحدة ، بأحيائهم ، و مساجدهم ، و مدارسهم ، بل إن الطوائف السنة كانت لها أربعة محاريب في الجوامع الكبرى ، كما في الجامع الأموي بدمشق ، و الحرم المكي[913] .

و منهم من كان يأخذ أصول دينه من علم الكلام الذي وضعه المعتزلة و الأشاعرة و الماتريدية و غيرهم ،و لا يأخذ ذلك مباشرة من الكتاب و السنة الصحيحة . و إذا رجع إليهما فإنه ينظر إليهما من خلال خلفيته المذهبية ، فيُؤول نصوصهما تأويلا تحريفيا لتتفق مع مذهبيته[914] .

و منهم من جعل الروايات التاريخية المكذوبة مصدر دينه على حساب الوحي . فأصبحت تلك الروايات مصدراً للتلقي مُقدما على الشرع و حَكماً عليه . و عليها قامت الفرق الضالة و المنحرفة ، كما هو حال طوائف الشيعة الإمامية ، فقد أقامت معظم مذهبها على الروايات المكذوبة[915] .

---

[910] حامد أبو زيد : نقد الخطاب الديني ، ص: 87 .

[911] للوقوف على ذلك و التوسع فيه أنظر للمؤلف : مقاومة أهل السنة للفلسفة اليونانية . و نقد فكر الفيلسوف ابن رشد الحفيد .

[912] للتوسع في ذلك أنظر : ابن الجوزي : تلبيس إبليس .

[913] للتوسع في ذلك أنظر كتابنا: التعصب المذهبي في التاريخ الإسلامي .

[914] للوقوف على ذلك و التوسع فيه أنظر كتابنا : الأزمة العقيدية بين الأشاعرة و أهل الحديث .

[915] للتوسع في ذلك و التأكد منه أنظر كتابنا : مدرسة الكذابين في رواية التاريخ الإسلامي و تدوينه .

و الشاهد على صحة ذلك أيضا هو الحديث النبوي الصحيح الذي يقول فيه النبي-عليه الصلاة و السلام- : ((إن بني إسرائيل افترقت على إحدى وسبعين فرقة وإن أمتي ستفترق على اثنتين وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة وهي الجماعة))[916]

و عليه فإن ما ذكره الشهيد سيد قطب عن تعدد و اختلاط مصادر التلقي هو كلام صحيح ،و حقيقة تاريخية ثابتة بشهادة الشرع و التاريخ معا ، حاول الرجل إخفاءها أو التقليل منها لغاية في نفسه .

و ثانيا إن القول باختلاط مصادر التلقي لا يعني ضياع القرآن ، و لا أنه لم يبق من يعتمد عليه . فهذا لم يرده سيد قطب ،و لا قصده ،و لا قال به العلماء السابقون . و إنما المقصود هو أن مصادر التلقي تعددت ،و الاعتماد على القرآن كأول مصدر و وحيد قد تراجع كثيرا ، وقُدِمت عليه المذاهب و الأفكار البشرية .

و هو-أي سيد قطب- عندما أخذ عن بعض أهل العلم السابقين كابن تيمية ،و ابن القيم ، يكون قد قدّم الدليل على أنه لم يكن يقصد- بقوله السابق- أن القرآن قد تخلى عنه كل المسلمين كمصدر للتلقي ،و إنما هو إما أنه أعطى دليلا على أن هناك قلة من العلماء الربانيين المجتهدين ظلوا على الصراط المستقيم عندما تعددت المصادر و اختلطت الينابيع ،و انتشر التعصب المذهبي بين المسلمين . فأخذ ببعض أفكارهم لأنها كانت صحيحة . و إما أنه حتى إذا أخذ ببعض أفكار المُقلدين و المتعصبين فهذا لا يعني أنه مُتناقض مع نفسه ،و إنما يعني أنه أخذ ما صح من أفكارهم ،و إن كان قد انتقدهم بقوله السابق . و هؤلاء المُقلدون و المتعصبون لم تكن كل أفكارهم باطلة ، و إنما هي خليط من الأخطاء و الصواب و الانحرافات . فلا مانع و لا تناقض إذا هو أخذ بما صحّ من أفكارهم عن وعي وفهم من جهة ،و رَفَضَ أفكارهم المذهبية المُخالفة للشرع و العقل و العلم من جهة أخرى .

و أما موقفه الأخير-الثاني- فمفاده أن حامد أبا زيد انتقد الخطاب الديني الإسلامي المعاصر في أنه خطاب سيطرت عليه آفة التعصب ، قصد ذلك أو لم يقصده[917] .

و أقول: إن التعصب نوعان: تعصب ممدوح ،و آخر مذموم ؛ فأما الممدوح فهو التعصب للحق و الانتصار له. و أما المذموم فهو التعصب للباطل و الانتصار له على مستوى الأفكار و السلوك ،و المذاهب و الأديان . و الأول ضروري و مطلوب لإقامة الحجة و العدل و الحق، و أما الثاني فغير مطلوب . لكن الرجل ذم التعصب مُطلقا دون التفريق بين نوعي التعصب ، الذي هو نفسه قد مارس أحدهما.

علما بأن التعصب ليس خاصا بالخطاب الإسلامي ، و إنما هو وُجد قديما و حديثا ، و موجود في كل المذاهب و الأديان ،و لا يخلوا منه مُجتمع و لا دين و لا مذهب .و الخطاب الإسلامي ليس اتجاها واحدا ، فهو يتضمن اتجاهات يغلب عليها التعصب للباطل ،و هذا جانب سلبي تجب مقاومته. و يتضمن أيضا اتجاهات

---

[916] سبق توثيق هذا الحديث عندما تناولنا موضوع التكفير .

[917] نصر حامد أبو زيد : نقد الخطاب الديني ، ص: 134 .

صحيحة يغلب عليها التعصب للحق و الانتصار له ،و هذا جانب إيجابي يجب مدحه و تشجيعه .
وثانيا إن الرجل مُتناقض مع نفسه ، فهو انتقد الخطاب الإسلامي و وصفه بالتعصب ،و نسي نفسه بأنه هو شخصيا من كبار المتعصبين للباطل بدعوته إلى العلمانية و الانتصار لها بكل ما يستطيع ، فدافع عنها و حرّف دين الإسلام و حقائق التاريخ من أجلها . و هذا الموضوع سنتوسع فيه في الفصل السادس إن شاء الله تعالى . و أما هنا فسنقتصر على ذكر مثالين فقط من تعصباته: الأول هو أن الرجل بلغ به تعصبه إلى الإنكار على الإسلاميين الذين يرفعون شعار: الإسلام هو الحل[918]. فلم يُعجبه ذلك و انزعج منه ، لأنه شعار يحمل مضمونا يمثل خطرا داهما عليه و على علمانيته و أهلها. لذا تعصب هذا الرجل على هؤلاء و على شعارهم ، حتى أنه زعم زعما مُضحكا مسموما عندما ادعى أن العلمانية تحمي الإسلام[919] . و هذا لا يصح ، لأنه لا يمكن الجمع بين الإسلام الشامل الكامل: دنيا و آخرة ، سيف ومصحف ، فكر و سلوك ، دين و دولة ، و بين العلمانية التي هي ديانة أرضية تطرح نفسها بديلا دنيويا شاملا بلا آخرة . فالديانتان متناقضتان و لا تجتمعان،و لا يمكن للعلمانية أن تحمي الإسلام كما زعم الرجل ،و إنما الحقيقة هي أنها تعطله وتدمره ، و تروّضه و تُفرّغه من مضمونه ، و تُسخّره لصالحها ،و تجعله ترسا سلبيا في آلتها موجها و مُسيّرا لخدمة العلمانية . فواضح من ذلك أن تعصب الرجل لعلمانيته ،و تعصّبه على مخالفيه هما اللذان أوقعاه في هذا التناقض السافر الذي لا يصح الوقوع فيه .
و المثال الثاني هو أن حامد أبا زيد استنكر على الخطاب الإسلامي المعاصر دعوته إلى أسلمة العلوم ،و سمى ذلك كهنوتا[920] . فلماذا استنكر ذلك ،و انزعج منه ؟ ! ، إنه لا يحق له فعل ذلك ، لأن الدعوة إلى أسلمة العلوم هي مطلب شرعي و طبيعي و عقلاني . لأن من حق كل أمة أن تصبغ العلوم بدينها و أفكارها و مذاهبها . و لماذا يصبغ العلمانيون و الملاحدة العلوم بأفكارهم و مذاهبهم المادية و الملحدة ، و كتبهم شاهدة على ذلك ، حتى أنهم أفسدوا جانبا كبيرا من العلوم الإنسانية و الطبيعية زمن الاتحاد السوفياتي و قبله و بعده؟!! . فلماذا يفعل هؤلاء ذلك ،و لا يحق للإسلاميين أسلمة العلوم ، و هم حملة الدين الإلهي الحق؟ ! . فهذا الرجل يدعو إلى علمنة العلوم و الإسلام و المجتمعات و لا يجد حرجا في ذلك ، لكنه يستنكر على الإسلاميين دعوتهم إلى أسلمة العلوم ! إنه مُتعصب للباطل و مُنتصر له ، فلا ينكر ذلك على نفسه ،و ينكره على غيره ،و هذا ليس من الموضوعية في شيء .
و في ختام هذا المبحث يُستنتج منه أن ما أثاره بعض أدعياء العقلانية من شبهات و انتقادات تتعلق بالمذاهب و الطوائف الإسلامية لم يصح منها شيء ، و ما هي إلا أباطيل و مغالطات لم تصمد أمام النقاش العلمي الموضوعي .

ثانيا: أباطيل تتعلق بعلم الكلام :

---
[918] نصر حامد أبو زيد : نقد الخطاب الديني ، ص: 95 .
[919] نفس المرجع ، ص: 44 .
[920] نفس المرجع ، ص: 64 .

نُخصص هذا المبحث لطائفة من الشبهات و المغالطات و المفتريات أثارها بعض أدعياء العقلانية المعاصرين ، تتعلق بنشأة علم الكلام و منهجه ، و موضوعه و أهميته ، و الحاجة إليه و مواقف أهل العلم منه . فما تفاصيل ذلك ؟ ،و ما وجه الصواب فيما أثاره هؤلاء ؟ .

فبالنسبة لنشأة علم الكلام ، فمن الأباطيل المتعلقة بذلك ، ما ذكره حسن حنفي من أنه ليس هناك ((ما يُسمى علم الكلام ، بل هناك تاريخ للفرق الإسلامية . فنحن لا نجد حديثا عن علم الكلام قبل القرن الخامس . و لا نجد في كتب الفرق حديثا عن علم الكلام ، أو حتى تعريفا له إلا في المؤلفات المتأخرة. مما يدل على أن ما أُصطلح تسميته علم الكلام هو في الحقيقة تاريخ الفرق الإسلامية))[921] .

و أقول: إن قوله هذا غير صحيح ، لأن علم الكلام ظهر بظهور المتكلمين عامة و المعتزلة خاصة في النصف الأول من القرن الثاني الهجري ،و لا يعود كما زعم الرجل إلى القرن الخامس . و الشواهد الآتية تُوضح ذلك و تُثبته : أولها هو أن ظهور الخائضين في الكلام باسم أهل الكلام أو المتكلمين في القرن الثاني ، يعني بالضرورة أن القوم كان لهم موضوع يبحثون فيه ،و له مباحث و قضايا يقوم عليها ،و له منهج فكري يتميز به . و تفصيل ذلك هو أن موضوعه كان معروفا ، و هو أصول الدين و العقائد ،و مباحثه كثيرة و متنوعة ، منها : الإيمان و الكفر ، و الصفات الإلهية ، و الإمامة ، و الخلود في النار ، و خلق العالم و أزليته ،و أفعال العباد . و أما منهجه فقد كان معروفا و مُمارسا منذ بدايته عند المعتزلة و مخالفيهم ، فالمعتزلة قدموا عقولهم على الوحي ،و السلف و أهل الحديث قدموا الوحي على العقل . و هذا الذي ذكرناه متواتر معروف بأنه حدث في القرنين الثاني و الثالث الهجريين و ما بعدهما .

و قد سجلت ذلك كثير من المصنفات الكلامية التي تعود إلى تلك الفترة ، و قد وصلتنا منها مجموعة ذات قيمة علمية و تاريخية كبيرة . منها: الرد على الزنادقة لأحمد بن حنبل ، و النقض على بشر المريسي ،و الرد على الجهمية و هما لأبي ثمان الدارمي ،و كتاب خلق أفعال العباد و الرد على الجهمية للبخاري ، و تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ، و كتاب التوحيد لابن خزيمة . و هي مصنفات ذات أهمية كبيرة جدا لأنها تتضمن بداخلها علم أصول الدين من جهتين: الأولى أنها تضمنت جانبا من الكلام الذي قال به المعتزلة و أمثالهم من المخالفين لأهل السنة . و الثانية أنها تضمنت البديل الكلامي الذي يُؤمن به أهل السنة و يدعون إليه. و نفس الأمر ينطبق على المصنفات الكلامية التي ألفها مخالفو أهل السنة في القرنيين الثاني و الثالث الهجريين .

و كل ذلك يستلزم أن المتكلمين كان لهم علم ، سواء سميناه كلاما ، أو علم الكلام ، أو أصول الدين ، أو علم أصول الدين ، أو العقائد ، أو علم العقائد ، فالنتيجة واحدة ، هي أن هذا العلم ظهر بظهور المتكلمين و على أيديهم . فلا كلام بلا أهل الكلام ، و لا متكلمون بلا كلام .

---

[921] حسن حنفي: من العقيدة إلى الثورة ، ج 5 ص: 635 .

و الشاهد الثاني هو أن كبار علماء السلف ، كالشافعي ،و أحمد بن حنبل ،و البخاري قد ذموا الكلام و أهله، و قد سموه كلاما[922] . فواضح من ذلك أنهم قصدوا علم الكلام ، و قد سموه كلاما ، و هذا يعني أنه كان يُمثل موضوعا مستقلا بذاته و مباحثه و منهجه ،و لم يكن يُمثل تاريخا و تراجم للفرق و رجالها . فهو علم و ليس تاريخا ، سواء سميناه كلاما أو علم الكلام ، أو أصول الدين أو علم أصول الدين ، فهو في النهاية علم حسب طبيعة موضوعه و منهجه . كالسحر مثلا، فسواء سميناه سحرا أو علم السحر ، فالنتيجة واحدة ، هي أنه علم ضار، لأنه يُتعلم ،و له أصول و فروع و مؤلفات ... . كذلك الكلام ، فهو علم يُتعلم و له موضوعه و مباحثه ، و منهجه و مصنفاته . و قد كان كذلك مُنذ أن ظهر في النصف الأول من القرن الثاني الهجري .

و الشاهد الثالث مفاده هو أنه من الثابت و المعروف تاريخيا أن كل الطوائف المذهبية كانت لها مصنفات في أصول الدين ، في القرنين الثاني و الثالث الهجريين و ما بعدهما .و كان المعتزلة من الأوائل الذين صنفوا في علم الكلام، كواصل بن عطاء،و عمرو بن عبيد ،و هذا أمر سبق أن أشرنا إليه ،و وثقناه . و وجود تلك المصنفات المُتخصصة في علم الكلام، هو دليل دامغ على أن علم الكلام كان موجودا معروفا بموضوعه ،و مباحثه، و مناهجه قبل القرن الخامس الهجري بأكثر من قرنين .

و الشاهد الرابع-الأخير- يتضمن رد حسن حنفي على نفسه و نقضه لكلامه السابق . و ذلك أنه ذكر أن علم الكلام كان أسبق ظهورا و تكوّنا من علم الفقه و الفلسفة و التصوف[923] . و بما أنه من الثابت تاريخيا أن الفقه ظهر في القرن الأول الهجري،و الفلسفة و علم الكلام ظهرا في القرن الثاني ،و التصوف ظهر في القرن الثالث ، فهذا يعني-حسب زعم الرجل- أن علم الكلام يكون قد ظهر قبل تلك العلوم ، لأنه كان أسبق ظهورا منها حسب كلامه . و هذا تناقض صارخ و قع فيه حسن حنفي . فالرجل نقض كلامه السابق ،و لا يمكن أن يكون علم الكلام ظهر في القرن الخامس الهجري . كما أنه ليس صحيحا أن علم الكلام ظهر قبل الفقه ، لأن علم الفقه هو من علوم الشريعة ،و هي علوم ظهرت كلها بظهور الإسلام ،و دوّنت أساسا بتدوين القرآن لأنها مُتضمنة فيه ،و طُبقت بتطبيق المسلمين لها في الواقع . و هذا يعني أن كل علوم الوحي الصرفة دُوّنت قبل عصر التدوين في القرنين الثاني و الثالث الهجريين . و أما ما حدث لها في هذا العصر، فهو إعادة تدوين و تبويب في كتب مُستقلة ،و إلحاق بها آراء و اختيارات و اجتهادات أهل العلم .

و الموقف الثاني مفاده هو أن حسن حنفي ذكر أنه ليس لعلم الكلام أصل في الوحي ،و إنما هو علم طارئ[924]. و قوله هذا غير صحيح ، لأنه بما أن : لا مشاحة في الاصطلاح ، و علم الكلام موضوعه أصول الدين ، فإن هذا العلم كموضوع و مباحث و منهج ، موجود في القرآن الكريم و السنة النبوية الصحيحة . إنه موجود فيهما بشكل واضح و دقيق ،و مُركّز و مُفصل.،و النصوص الشرعية التي تناولت

---

[922] أنظر مثلا : البخاري : خلق أفعال العباد ، ص: 62 . و اللالكائي : اعتقاد أهل السنة ، ج 1: 145 ، 146 .

[923] حسن حنفي: المرجع السابق ، ج 1 ص: 131 .

[924] نفس المرجع ، ج 1 ص: 127 .

أصول الدين والإيمان كثيرة جدا، ليس هنا مجال ذكرها . و عليه فإن علم أصول الدين هو علم من علوم الوحي ظهر بظهور الإسلام ، و لم يظهر على أيدي المعتزلة و لا على أيدي غيرهم . و أما الذي ظهر على أيديهم فهو علم الكلام البشري ، ومنه المعتزلي ، الذي ظهر على أيدي المعتزلة ، فهو علم الكلام المعتزلي ، أو علم أصول الدين المعتزلي ، و هو حتى و إن كان قد اعتمد على الشرع ،و تشابهت مباحثه بمباحث أصول الدين الشرعية، فهو لا يمثل علم أصول الدين الشرعي ،و إنما يمثل علم الكلام المعتزلي منهجا و تطبيقا ، خصائص و مباحث .

و هذا الأمر ليس خاصا بالمعتزلة فقط ،و إنما هو ينطبق على كل الفرق الأخرى ، لأن كلا منها إلا وله أصوله الدينية الكلامية . فعلم الكلام ليس علما واحدا ،و إنما هو في الأصل عِلمان أساسيان، هما: علم أصول الدين الشرعي ، و علم أصول الدين البشري ، أو علم العقائد الشرعي ،و علم العقائد البشري . و هذا البشري هو علم مذهبي مُتعدد حسب خلفياته و اتجاهاته المذهبية . فهناك الكلام المعتزلي ،و الكلام الأشعري ،و الكلام الماتريدي ،و الكلام السلفي ، و الكلام الشيعي الاثنى عشري ، و الكلام الشيعي الإسماعيلي ... إلخ . و هذه الأنواع من علم الكلام البشري لا تُمثل و لا تُعبر بالضرورة عن علم أصول الدين الشرعي ، فبعضها قد يُمثله بخمسة في المئة ، و بعضها قد يُمثله بعشرين في المئة ،و بعضها قد يُمثله بستين في المئة ، و بعضها قد يُمثله بأكثر من تسعين في المئة . و كلما كان مذهب هذا العلم أكثر التزاما بالشرع : منهجا و موضوعا ، تطبيقا و احتكاما للشرع ، كان أكثر صوابا و انطباقا، و التزاما و تمثيلا لعلم أصول الدين الشرعي ،و العكس صحيح .

و الموقف الثالث فمفاده هو أن حسن حنفي ذكر أنه إذا كانت علوم الفقه و الفلسفة هاجمت علم الكلام ، فإن هذا العلم لم يُهاجم أي علم آخر ،ولم يضعه في موضع الاتهام إلا في أقل الحدود . و ربما لأنه ((كان أولها في الظهور و التكوّن ، فلم يتم التعرّف على العلوم الأخرى إلا في وقت مُتأخر))[925] .

و أقول: إن قوله هذا غير صحيح ، لأنه أولا إن علوم الشريعة هي أول العلوم ظهورا و ممارسة عند المسلمين ،و بعدها ظهرت علوم البشر التي بُنيت أساسا على علوم الوحي ،و هذا أمر سبق أن أشرنا إليه و أثبتناه ، فلا نعيده هنا[926] .

و ثانيا ليس صحيحا أن علم الكلام لم يُهاجم غيره . فهذا زعم باطل ، من يقوله إما أنه لا يعي ما يقول ، و إما أنه صاحب هوى تعمد ذكر ذلك لغاية في نفسه . لأن علم الكلام المعتزلي مثلا ، انقسم على نفسه، و دخل رجاله في مهاترات و اتهامات وصلت إلى حد التكفير ، فقد كان أبو هاشم الجُبائي المعتزلي يُكفر أصحابه المُخالفين له، فكفّروه هم أيضا . و قد تبادل مُعتزلة البصرة و معتزلة بغداد التكفير فيما بينهم[927]. و كان أكثر المعتزلة يُكفرون مُخالفيهم[928] .

---

[925] نفس المرجع ، ج 1 ص: 131 .

[926] للتوسع في ذلك أنظر : عمر سليمان الأشقر : تاريخ الفقه الإسلامي .

[927] أبو المُضفر الاسفراييني: التبصير في الدين ، ط 1 ، عالم الكتب ، بيروت، 1983 ، ص: 88 . و الفخر الرازي : نفس المرجع ، ص: 44 ، 46 ، 56 .

و من ذلك أيضا أن المعتزلة كانوا يطعنون في الحديث و أهله ، و طعنوا في علماء السلف و علمهم[929] . و كان إبراهيم النظام المعتزلي(ت231هجرية) شديد الازدراء بأهل الحديث ،و وصفهم بأنهم: ((زوائل الأسفار ، لا علم عندهم بما يحتوي إلا كعلم الأباعر)) . و كان القاضي عبد الجبار المعتزلي(ت488هجرية) كثير القدح في العلماء الذين يُخالفونه[930] .

و الموقف الرابع مفاده هو أن حسن حنفي مُتناقض في موقفه من المعتزلة و علم الكلام ، فقد سبق أن ذكرنا أنه مدح المعتزلة ،و وصفهم بأنهم أهل العقل ،و كانوا ثورة على التقليد و التعصب. لكنه هنا ذم الكلام و انتقده ، و وصفه بأنه علم لم يُؤد في النهاية إلا إلى ((التعصب و الجهل ،و إفساد العقائد البسيطة ،و الدخول في متاهات الفلسفة . و لم يُؤد علم الكلام إلا إلى إعمال الهوى في النص ،و إلى تغيير العقائد ،و الخروج على الشرع . و إن الجهل بعلم الكلام علم ، و العلم به جهل، لأن الجهل به رجوع إلى البديهة ،و عودة إلى مقاصد الوحي ...))[931].

فالتناقض ظاهر في كلامه ، لأنه إذا كان المعتزلة أهل العقل و البرهان ،و كانوا ثورة على التقليد و التعصب حسب زعمه السابق، فهذا يعني أنهم أهل فكر صحيح ، و إبداع جيد . و بما أنهم هم أقطاب المتكلمين ، فهذا يعني أن علم الكلام عامة ،و المعتزلي خاصة ، هو علم صحيح و محمود . لكن الرجل نقض ذلك بكلامه الثاني عندما حطّ على علم الكلام و ذمه كله ، و جعل العلم به جهلا ،و الجهل به علما !! . فعلم الكلام لا عقل فيه و لا علم ،و لا برهان فيه و لا بديهة، و إنما فيه الجهل و التعصب ، و الهوى و الإفساد !! .

و أما الموقف الخامس فيتعلق بمنهج علم الكلام ، فذكر حسن حنفي أن القدماء طبقوا منهجين في علم الكلام: الأول منهج إيماني ،و الثاني منهج سلبي دفاعي. فوصف الأول بأنه ((منهج إيماني خالص يقوم على التسليم بالعقائد الدينية تسليما مسبقا عن طريق الوحي،و في هذه الحالة تكون وظيفة العقل مجرد إيراد البراهين على صحة المسلمات المُسبقة ،و هو المنهج المعروف في العصر الوسيط الأوروبي (أؤمن كي أعقل) ، أو (الإيمان باحثا عن العقل) . و زعم أيضا أن هذا المنهج هو على عكس ((المنهج في علوم الحكمة الذي يبحث عن بداية عقلية مُطلقة دون افتراض مُسبق)) . لكن المنهج الإيماني يبدأ بالتسليم ثم يبحث عن الأدلة و البراهين على صدق مسلماته أولا . فهو علم إيماني خالص أكثر منه علما عقليا،و بالتالي فهو يفتقد شروط العلم ،و هو البحث عن نقطة بداية يقينية يصل إليها العقل من داخله[932] .

و ردا عليه أقول: إن قوله هذا غير صحيح في معظمه ،و فيه تغليط و تدليس ، لأنه أولا يجب أن لا يغيب عنا أن كل الأديان و المذاهب و الفلسفات لها مسلماتها و مناهجها الإيمانية التسليمية ،و ليس هذا خاصا بالكلام الديني حسب زعم حسن

---

[928] ابن تيمية : منهاج السنة النبوية ، ج 5 ص: 158 .
[929] ابن تيمية : مجموع الفتاوى ، ج 4 ص: 154 ، 155 ، ج 5 ص: 403 ، ج 19 ص: 73 .
[930] ابن حجر : لسان الميزان ، ج 1 ص: 28 ، ج 2 ص: 109 .
[931] حسن حنفي: من العقيدة إلى الثورة ، ج 1 ص: 127 .
[932] نفس المرجع ، ج 1 ص: 94 ، 95 .

حنفي ، الذي قزّم المنهج الإيماني الديني ، و رفع من شأن المنهج الفلسفي . فهذا زعم باطل ، لأن أي مذهب فلسفي مثلا ، لابد له من أسس فكرية يقوم عليها ، قد تكون صحيحة ،و قد تكون خاطئة ،و قد تجمع بين ذلك . و عليها تبني مسلمات و نتائج يُؤمن بها أصحاب هذا المذهب ،و هذا يعني أنه أصبح لهذا المذهب منهج إيماني و مسلمات ، يرجع إليها أتباعه من عامته و خاصته ، من دون البحث عن الدليل في أغلب الأحيان ، لأن البحث عنه قد يعني شكهم فيه ، لكن غيرهم من لا يُؤمن بمذهبهم لا يفعل ذلك . و هذا قد لاحظناه في الفلاسفة المسلمين المشائين ، فقد كان بعضهم[933] يحتج بكلام أرسطو على أنه كلام قطعي صحيح لا شك فيه ، من دون التأكد من صحة الدليل ، مع أن ذلك الكلام قد يكون غير صحيح ، مُخالف للشرع أو للعلم ، أو لهما معا، كالقول بأزلية العالم و أبديته ، و أن الشمس باردة ، و أن الأرض ثابتة ،و أن دور الدماغ هو تبريد القلب، و أن المرارة فضلة لا فائدة فيها ،و غير ذلك كثير جدا[934] .

و بما أنه لا يخلو دين ،و لا مذهب ،و لا فلسفة من منهج إيماني و مسلمات ، فإن العبرة إذن ليست فيما قاله حسن حنفي ،و إنما هي في صحة الدين ، أو المذهب الفلسفي ، فإذا صح الاثنان أو أحدهما فإن الصحيح منهما له بداية يقينية ،و يكون منهجه الإيماني و مسلماته صحيحة ، إذا تمّ ذلك بطريقة علمية . و أما غير الصحيح منهما فلا بداية يقينية له ، و لا يصح التسليم له بمنهجه،و لا بمسلماته . و عليه فإن الصحيح منهما يجب الأخذ بمنهجه و مسلماته ، بغض النظر أكان أصله دينيا، أو فلسفيا ، و هذا خلاف ما زعمه الرجل و أراد أن يُوهمنا به .

و بناء على ذلك فإن التسليم للمبدأ الحق -دينيا كان أو فلسفيا-، ليس عيبا ، لأنه تسليم علمي صحيح قائم على البرهان ، يُوجبه الشرع و العقل و العلم . و هذا النوع من التسليم موجود في الدين الحق ،و في كل العلوم . و أما إذا كان تسليما قائما على الأوهام و الخرافات و المبادئ الباطلة ، فهو تسليم مرفوض شرعا و عقلا و علما . لكن الرجل لم يُفرق بين التسليمين و ذمّ التسليم مطلقا و ألصقه بالدين ، لغاية في نفسه .

و ثانيا إن البداية العقلية الصحيحة ليست محصورة في الفلسفة ، فهي قد توجد في مذهب فلسفي و لا توجد في آخر ، كما أنها قد توجد في دين و لا توجد في دين آخر. و مثال ذلك أن فلسفة أرسطو كلها قائمة على أمور ظنية وهمية أقامها على أساس خرافة العقول العشرة ،و أزلية الكون. و كذلك الفلسفة الإلحادية المعاصرة- كالماركسية مثلا- أقامها أصحابها على أساس أوهام و خرافات كالقول بالصدفة ،و الطبيعة ، و الداروينية ،و المادية الجدلية .

و المثال الثاني يتعلق بالأديان ، و نفس الأمر ينطبق عليها أيضا ، فشتان بين دين الإسلام الذي ظهر في ضوء التاريخ ، و قام على أساس البرهان اليقيني العقلي و العلمي معا، بلا أوهام و لا أساطير، و الشاهد على ذلك القرآن الكريم ،و الروايات الصحيحة الموافقة له. و بين الأديان الأخرى التي ظهرت في ظلام التاريخ المملوء

---

[933] منهم ابن رشد الحفيد ، فقد كان سلبيا شديد التعصب لأرسطو بالباطل ، و عن ذلك أنظر كتابنا : نقد فكر الفيلسوف ابن رشد الحفيد .

[934] سبق توثيق ذلك .

بالخرافات والخوارق من جهة ؛و في غياب الدليل القائم على العقل و العلم من جهة ثانية ؛ و في تضمّنها لكثير من الأساطير و الأخطاء التاريخية و العلمية من جهة ثالثة . و هذا أمر محسوس رأيناه في كتب تلك الأديان التي بين أيدينا اليوم[935] , فدين الإسلام له بداية يقينية بدليل الشرع و العقل و العلم ، أما الأديان الأخرى فهي تفتقد إلى ذلك . و بذلك تسقط مزاعم حسن حنفي .

و فيما يخص المنهج الدفاعي الذي أشار إليه الرجل، فهو ليس خاصا بعلم الكلام ،و إنما هو موجود في كل الأديان و الفلسفات ، و في مختلف المذاهب الفكرية و الطائفية دون استثناء . و قد عرفه الإنسان قديما قبل ظهور الإسلام ،و بعده ،و ما يزال مستعملا إلى يومنا هذا ، لأنه من ضروريات الحياة الإنسانية . و كتب حسن حنفي هي نفسها شاهدة على أن صاحبها استخدم كثيرا المنهج الدفاعي لنشر فكره و الدفاع عنه ،و الرد على مخالفيه .

و الموقف السادس مفاده هو أن حسن حنفي وصف علم الكلام بأنه علم لا موضوع له و لا منهج ،و لا فائدة منه . لذلك حرّمه الفقهاء[936] .

و أقول: إن قوله هذا غير صحيح ، لأنه أولا مناقض لما قاله في موقفه السابق ، عندما نصّ على أن علم الكلام قام على منهجين، هما: الإيماني و الدفاعي. و هذا يعني أن لعلم الكلام منهجا و موضوعا أيضا ، لأنه لا منهج دون موضوع ، و الموضوع هو الذي يفرض منهجه . و بما المنهج موجود ، فهذا يستلزم وجود الموضوع بالضرورة . و عليه فإن لعلم الكلام منهج و موضوع ، و هذا يُخالف ما زعمه الرجل .

و ثانيا إن علم الكلام الشرعي الذي يعني علم أصول الدين أو علم العقائد الموجود في القرآن و السنة الصحيحة هو علم شرعي ، كله حق و علم و صواب ، له منهجه و موضوعه و مباحثه ،و لا يصدق عليه شيء مما ذكره الرجل . و أما علم الكلام الذي ورثناه عن أسلافنا ، فهو لا يُمثل بالضرورة علم الكلام الشرعي ،و إنما قد يُمثل جانبا منه ، أو معظمه ، أو كله . فهذا الكلام الذي ورثناه ليس نوعا واحدا، فمنه الذي باطله أكثر من صحيحه كالكلام المعتزلي مع انحراف منهجه . و منه الكلام السني السلفي ، صوابه أكثر من باطله مع صواب المنهج و سلامته . و منه الكلام السني الخلفي ،و فيه كثير من الحق ، مع كثير من الباطل ، و منهجه أخذ من المنهجين السابقين[937] .

و بناء على ذلك فإنه لا يصح إصدار حكم عام بأنه لا فائدة من علم الكلام . لأن هذا العلم – كما ورثناه عن أسلافنا- كان له جانب إيجابي ساهم به في الرد على الفرق المنحرفة من المسلمين من جهة ، و ساهم أيضا في الرد على الديانات و المذاهب غير الإسلامية من جهة أخرى . من ذلك مثلا : كتاب الرد على الجهمية لأبي عثمان الدارمي ،و تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ، و منهاج السنة النبوية ، و الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح ، و هما للشيخ تقي الدين بن تيمية ، و

---

[935] سبق أن توسعنا في ذلك و وثقناه .

[936] حسن حنفي: من العقيدة إلى الثورة ، ج 1 ص: 125 .

[937] للتوسع في ذلك و الوقوف على الشواهد و الأدلة أنظر كتابنا : الأزمة العقيدية بين الأشاعرة و أهل الحديث .

كتاب الصواعق المرسلة على الجهمية و المعطلة ، و كتاب هداية الحيارى في أجوبة اليهود و النصارى ، و هما لابن قيم الجوزية.

و ثالثا إنه ليس صحيحا أن الفقهاء حرّموا علم الكلام ،و إنما الصواب هو أنهم اختلفوا في موقفهم منه ، فمنهم من حرّم الاشتغال به ، و منهم من كرّه تعاطيه و لم يُحرّمه ، و منهم من استحسن الخوض فيه، و منهم من ذمه و اشتغل به . منهم : الإمام أحمد بن حنبل فقد نهى عن مجادلة المتكلمين و مناظرتهم في مقالاتهم ،و حث على السكوت عن الرد عليهم ؛ لكنه غيّر موقفه و أصبح يقول: ((كنا نسكت حتى دُفعنا إلى الكلام فتكلمنا)) ، فجاء موقفه هذا استجابة للظروف الفكرية الملحة التي عاشها أيام محنته و بعدها . فصنّف كتابه الرد على الزنادقة و الجهمية،و ناقش المتكلمين و ردّ على شبهاتهم ،و ناظر خالد بن خداش في مسألة القدر، و ناظر المعتزلة –في حضرة الخليفة المعتصم- في قضية خلق القرآن- و ظهر عليهم . ثم أصبح يُوجب على العلماء الرد على ما يحدث من البدع و المذاهب الفاسدة بإقامة الحجج المزيلة للشبهة الكاشفة عن غمة الضلالة . و أصبح يُفضل الذي يتكلم في أهل البدع عن الملتزم بالعبادات الساكت عن الكلام في هؤلاء[938] .

و منهم الشيخ أبو حامد الغزالي ، إنه خاض في علم الكلام ،و له فيه مصنفات ، منها: إلجام العوام عن علم الكلام ، و كتابه هذا مطبوع و متداول بين أهل العلم ، و واضح منه أنه لم يُحرم علم الكلام عن أهل العلم ،و إنما منع العوام من تعاطيه و الخوض فيه .

و من ذلك أيضا أن كثيرا من فقهاء الحنابلة صنفوا كتبا في علم الكلام ، منها: كتاب المعتمد في أصول الدين ، و إبطال التأويلات ، و هما للقاضي أبي يعلى الفراء، و كتاب الاعتقاد ، و إيضاح الأدلة في الرد على الفرق المُضلة ، و هما لأبي الحسين بن أبي يعلى الفراء ، و كتاب البرهان في أصول الدين ، و الرد على الأشاعرة ، و هما لعبد الوهاب بن الحنبلي الدمشقي[939] . و منها أيضا كتب الشيخين ابن تيمية و تلميذه ابن قيم الجوزية ، في أصول الدين ،و هي معروفة و متداولة بين أهل العلم .

و من ذلك أيضا أن فقهاء الأشاعرة صنفوا كتبا كثيرة في علم الكلام ، منها : تمهيد الأوائل و تلخيص الدلائل للقاضي أبي بكر الباقلان ي ، و كتاب الإرشاد ، و الرسالة النظامية ، و هما لأمام الحرمين أبي المعالي الجويني[940] . فلو كان الفقهاء حرّموا علم الكلام ، ما اشتغل به هؤلاء ، و ما استخدموه في الدعوة إلى مذاهبهم و الدفاع عنها .

---

[938] ابن مفلح : الآداب الشرعية و المنح المرعية،بيروت ، دار العلم للجميع، 1972،ج 1ص: 11، 235-236 .و عبد الإله الأحمدي : المسائل و الرسائل المروية عن الإمام احمد ،ط2 الرياض ، دار طيبة،ج1ص: 167 . و الخلال : السنة ،حققه عطية الزهراني،ط2 الرياض، دار الراية،1415ج 1ص: 235، 526، 532، 543، 549 . و أبو الحسين بن أبي يعلى : طبقات الحنابلة ،ج 2ص: 280 .

[939] أنظر كتابنا: الأزمة العقيدية بين الأشاعرة و أهل الحديث ، ص: 148 و ما بعدها .

[940] نفس المرجع، ص: 153 .

و أما الموقف الأخير- السابع- فمفاده أن حسن حنفي يرى أن علم الكلام مادام يقوم على أحكام مُسبقة ، فهو ليس علما[941] .
و قوله هذا فيه حق و باطل ، و لا يصح على إطلاقه ، لأن علم الكلام ليس علما واحدا ، فمنه علم الأصول الشرعي الموجود في الكتاب و السنة الصحيحة ، و هذا كله حق و علم و يقين . و منه علم الكلام البشري ،و هو على قسمين : قسم موافق للشرع الصحيح ، و العقل الصريح ،و العلم الصحيح ، و هذا علم كلام صحيح . و قسم غير صحيح في معظمه ، يتمثل أساسا في علم الكلام المعتزلي بسبب انحرافه المنهجي القائم على تقديم العقل على الشرع . فخالف بذلك الشرع الصحيح و العقل الصريح ،و كَثُرت أخطاؤه و انحرافاته ، لأنه ليس من الشرع و لا من العقل تقديم عقل المخلوق على شرع الخالق !! .

و ذلك هو السبب الذي جعل كلام المعتزلة- و من تأثر به- تغلب عليه الأخطاء و الانحرافات ، و الشكوك و الشبهات ، بحيث يمكن وصفه بأنه ليس علما حقيقيا ،و بذلك يصدق عليه وصف حسن حنفي، لكنه لا يصدق على علم الكلام كله . لكن ليس السبب في ذلك لأنه يقوم على أحكام مُسبقة على حد قول الرجل . فهذا غير صحيح ، لأن كل علم و إلا و له أحكام مُسبقة ، و العبرة ليست في أنها مُسبقة أو غير مُسبقة ،و إنما العبرة في توفر الشرط الضرورية للعلم . و هي الموضوع المُتميز ، و المنهج السليم ، و الأحكام و النتائج الصحيحة . و الكلام المعتزلي يفتقد إلى الشرطين الأخيرين ، لأن انحرافه المنهجي جعل أخطاءه كثيرة ،و صوابه قليلا[942] .
و أُشير هنا إلى أمر هام جدا ، مفاده هو أن علم الكلام الذي ورثناه عن أسلافنا يغلب عليه علم الكلام المعتزلي بصفة مباشرة ، أو غير مباشرة بسبب تأثيره في المذاهب الكلامية الأخرى . لهذا غلب عليه الانحراف المنهجي ،و كَثرة الأخطاء و الأباطيل . و لكي نستطيع إيجاد علم كلام صحيح معاصر ، فلابد من إعادة تأسيسه بإصلاح انحرافه المنهجي و التخلص من أخطائه و نقائصه ،و لا يمكن تحقيق ذلك إلى إذا أقمناه على : الشرع الصحيح ،و العقل الصريح ، و العلم الصحيح .
و من المفارقات الغريبة أن حسن حنفي في الوقت الذي بالغ في ذم علم الكلام ،و وصفه بأنه ليس علما ،و لا منهج له و لا موضوع ،و لا فائدة منه ؛ نجده يناقض نفسه ،و يُبالغ في مدح المتكلمين ،و يصفهم بأنهم أهل العقل و التنزيه المُطلق ، و أنهم حرروا الإنسان من التشبيه المادي . ثم أنه ألحق نفسه بهم عندما ذكر أنه هو شخصيا يتبنى المذهب الاعتزالي[943]. !! إنه رضي لنفسه مذهبا ذمه و قزّمه ، بل نفاه كلية ، فهذا من غرائب الرجل و تناقضاته .

---
[941] حسن حنفي : من العقيدة ‘إلى الثورة ، ج 1 ص: 102 ، 103 .
[942] ذكرنا كثيرا من أخطاء و انحرافات هؤلاء ، في كتابنا هذا .
[943] حسن حنفي: نفس المرجع ، ج 1 ص: 200 . و في فكرنا المعاصر ، ص: 91 .

و في ختام هذا المبحث يُستنتج منه أنه كانت لحسن حنفي مواقف فكرية تتعلق بعلم الكلام ذكرنا منها سبعة ، ناقشناه فيها ،و بينا وجه الصواب فيه ، فلم يصح و لا واحد منها .

ثالثا: أباطيل تتعلق بالفلسفة:

نُفرد هذا المبحث لطائفة من الأباطيل أثارها بعض أدعياء العقلانية تتعلق بالإبداع الفكري عند الفلاسفة المسلمين ، في مجال الترجمة و التصنيف، و المنطق و قضايا أخرى مُتفرقة ذات صلة بالفلسفة خلال العصر الإسلامي .

و أُشير هنا إلى أنه توجد قضايا أخرى هامة تتعلق بالفيلسوف ابن رشد ،و بفلسفة الفلاسفة المسلمين ، فهل هي فلسفة أصيلة ؟ ، و هل هي إسلامية ، أو عربية ، أو يُونانية مُعرّبة ؟ ! . لكنني لم أناقشها هنا لأنه سبق أن ناقشتها في بعض كتبي[944] ، فلا أُعيد مناقشتها هنا.

و أما بالنسبة للأباطيل المتعلقة بالإبداع الفكري عند الفلاسفة المسلمين ، فسنذكرها من خلال المواقف الآتية : أولها مفاده هو أن حسن حنفي ذكر أنه كانت للفلاسفة في العصر الإسلامي فلسفتهم التي أنشؤوها مقابل الفلسفة اليونانية[945] .

و أقول: إن قوله هذا غير صحيح في معظمه ، و فيه تغليط و تحريف للحقائق التاريخية الثابتة. لأن الصحيح هو أن معظم ما كان عند فلاسفة العصر الإسلامي ، هو فلسفة يُونانية مُعرّبة ، تناولوها بالشروح و التلخيصات و الإضافات الجزئية التابعة للأصل اليوناني في غالب الأحيان . فكانت فلسفتهم امتدادا للفلسفة اليونانية و شارحة لها ، و مُدافعة عنها ، و خادمة لها في الغالب الأعم . و لم تكن لديهم فلسفة ذاتية أصيلة مُستقلة ناقدة و هادمة للفلسفة اليونانية من جهة ، و لا كانت مُنشئة و لا مُبدعة لفلسفة جديدة من جهة أخرى ، بدليل الشواهد الآتية:

أولها و مفاده هو أن حسن حنفي نفسه اعترف- ضمنيا و صراحة- بأن مضمون فلسفة فلاسفة العصر الإسلامي هو مضمون يُوناني . فمن ذلك قوله: إن ما تقدمه الفلسفة الإسلامية القديمة من العقول العشرة ،و الأفلاك العشرة ،و عالم ما فوق فلك القمر ، و عالم ما تحت فلك القمر، هو ((موت ،و خرافة ، و اغتراب))[946] . و هذه الفلسفة التي سماها إسلامية ، ليست هي صاحبة القول بالعقول العشرة و أفلاكها ،و لا بفلك ما تحت القمر و لا بما فوقه ،و إنما الفلسفة اليونانية هي القائلة بذلك في الأصل ، ثم أخذه عنها فلاسفة العصر الإسلامي[947] . و بما أن الأمر كذلك فإن فلاسفة العصر الإسلامي لم يكن ذلك من أنتاجهم ،ولا من إبداعهم.

و اعترف أيضا بأن هؤلاء أخذوا أمورا من الفلسفات القديمة و أوّلوها ، كانت تتعلق بالألوهية ،و خلق العالم ، و خلق النفس ، مع أنها حقائق شرعية واضحة بذاتها في الوحي لم تكن بحاجة إلى ذلك العناء الذي قاموا به في تأويل ما أوّلوه[948] . و هذا اعتراف صريح و دامغ و خطير بأن ما كان عند فلاسفة العصر الإسلامي

---

[944] أنظر : مقاومة أهل السنة للفلسفة اليونانية . و نقد فكر الفيلسوف ابن رشد الحفيد .

[945] حسن حنفي: مقدمة في علم الاستغراب ، ص: 100 .

[946] حسن حنفي : من النقل إلى الإبداع ، مج 1 ج 1 ص: 61 . و حوار المشرق و المغرب ، ص: 11 . و مقدمة في علم الاستغراب ، ص: 100 .

[947] سبق توثيق ذلك في الفصل الرابع .

[948] حسن حنفي: الدين و الثورة في مصر ، ج 7 ص: 92 .

من فلسفة تتعلق بالألوهية ، و خلق العالم ، و خلق النفس ، ليس من إنتاجهم و إنما أخذوه من الفلسفات القديمة ، و اعرضوا عما جاء به الشرع ، بل و أخضعوه لها بالتأويل التحريفي . فلا هم أبدعوا إنتاجا ذاتيا ،و لا هم أخذوا بما جاء به الشرع. و بذلك يكون حسن حنفي قد نقض هنا ما قاله سابقا .

و اعترف بذلك أيضا عندما قال: إن القدماء آثروا الاتباع على الإبداع ، فتحوّل الموروث اليوناني على أيديهم إلى موروث عربي . فحمل العرب لواء اليونان ،و أبدعوا في تمثل اليونان و احتواء ثقافتهم ،و التعبير عن الأنا من خلال الآخر . فتمثل إبداعهم في النقل و العرض ، و الشرح و الهضم و التمثل[949] . فواضح من ذلك أن فلاسفة العصر الإسلامي لم يكن عندهم فلسفة ذاتية من إنتاجهم و إنما أخذوها من اليونان ، فنقلوها ،و عرضوها ، و شرحوها ،و هضموه ، و تمثّلوها . و هذا عمل متواضع جدا كان في خدمة فلسفة اليونان لا في نقدها و لا في هدمها ،و لا يصح تسميته إبداعا ، لأنها تسمية تغليطية تضليلية ، و لا يصح ذلك العمل إلا إذا سميناه إبداعا سلبيا . لأنه لم يكن عملا نقدياً هدمياً ، و لا مُبدعا مُنتجاً . و عليه فلم يكن عند هؤلاء فلسفة خاصة بهم مُقابل فلسفة اليونان كما زعم الرجل ،و إنما كانت عندهم فلسفة يُونانية مُعرّبة ، فكانوا فلاسفة العصر الإسلامي بلا فلسفة إسلامية **!!** .

و الشاهد الثاني مفاده هو أن أي باحث موضوعي إذا نظر في الفلسفة التي كانت عند فلاسفة العصر الإسلامي سيجدها لا تختلف – في مضمونها و أصولها- عن فلسفة اليونان ، إلا في بعض المصطلحات و التأويلات التحريفية التي كانت تصب في خدمة فلسفة اليونان في النهاية ، لأنها كانت تهدف أساسا إلى أرسطة الإسلام لا إلى نقد فلسفة اليونان و أسلمتها . و هذه العملية شملت الإلهيات ،و المنطق ، و الطبيعيات ، كالقول بأزلية العلم ، و المعاد الأرسطي ، و العقول العشرة ، و الأخذ بنظام الفلك الأرسطي البطليموسي ، و الأخذ بالمنطق الصوري . و هذه القضايا سبق أن ناقشناها و وثقناها و بينا وجه الصواب فيها، فلا نعيدها هنا . لأن الذي يهمنا هنا هو أن هؤلاء الفلاسفة لم تكن عندهم فلسفة خاصة بهم ،و لا هي من أنتاجهم .

و الشاهد الثالث مفاده هو أن حسن حنفي اعترف بأن المنطق الذي كان عند فلاسفة العصر الإسلامي هو نفسه المنطق الصوري ، فعرضوه و شرحوه ،و لم يكن لهم دور في نقده[950] . و هذا يعني أن هؤلاء الفلاسفة لم يكن عندهم منطق خاص بهم ، و لا كان لهم دور إيجابي مبدع في نقد ذلك المنطق و هدمه ،و إنما كان عندهم منطق أرسطو العقيم ، فعرضوه و شرحوه و خدموه . فأين منطقهم مقابل منطق اليونان ؟ ! . إنهم أذهبوا أوقاتهم ، و جهودهم ، و أموالهم في خدمة منطق عقيم ، لا يحتاج إليه الذكي ،و لا ينتفع به الغبي[951]. و هو منطق لا يحتاج إليه الناس في حياتهم العملية ،و لا العلماء في بحوثهم العلمية .

إن هؤلاء الفلاسفة عجزوا في أن يُقدموا لنا قراءة نقدية هدمية شاملة لمنطق أرسطو ، مع أنهم أذهبوا جانبا كبيرا من أوقاتهم و جهودهم و أموالهم في شرحه و

---

[949] حسن حنفي : من النقل إلى الإبداع ، مج 1 ج 1 ص: 28 ، 34 ، 35 ، 125 .

[950] نفس المرجع ، مج 1 ج 3 ص: 96 ، مج 3 ج 2 ص: 182 .

[951] هذه المقولة مأخوذة بمعناها من مقولة لابن تيمية مشهورة و معروفة .

تلخيصه و الدفاع عنه . و الدليل على ذلك أيضا هو أنني بحثت في مؤلفات كبار فلاسفة العصر الإسلامي ، كالفارابي ،و ابن سينا ، و ابن رشد ، فلم أعثر لهم على أي كتاب صنّفوه في نقد ذلك المنطق و هدمه . إنهم لم يفعلوا ذلك ، فأخذوا به ضمن أخذهم للفلسفة المشائية و إيمانهم بها ،و تقديسهم لصاحبها[952] . إنهم كبّلوا فكرهم بمنطق أرسطو ،و أخرجوه من فضاءات العقل الفطري الطبيعي المُبدع الواسع ، المتعددة طرق بحثه و استدلالاته من جهة ،و الفعال المُبدع طبيعيا دون العودة إلى مقدمات منطق أرسطو من جهة أخرى .

و هذا الذي قلته اعترف به حسن حنفي نفسه عندما حصر عمل هؤلاء في المنطق الصوري في شرحه دون نقده . و اعترف بذلك أيضا عندما ذكر أن الذين نقدوا المنطق الصوري هم الفقهاء ، على رأسهم الشيخ تقي الدين بن تيمية الذي وجه له انتقادات منهجية عميقة ، و دعا إلى إعادة فتح باب الفكر ضد الأنساق المُغلقة ، و حث على النظر و الاجتهاد بعيدا عن القوالب و الأشكال[953]. لكنه حاول تبرير موقف هؤلاء الفلاسفة من عدم نقدهم للمنطق الصوري بدعوى أن وظيفة النقد و الرفض و الإبداع في نقد الفلسفة لم تكن من وظيفتهم ،و إنما كانت وظيفة علوم أخرى . قام بها الفقهاء الذين انتقدوا المنطق اليوناني الذي هو أساس الطبيعيات و الإلهيات اليونانية[954] .

و تبريريه هذا لا يصح و غير مقبول ،و فيه تغليط و تدليس ، لأن المفروض عقلا أن الفلاسفة – الذين يزعمون العقل و العقلانية - هم الذين يقومون بذلك ، فهم أولى و أقدر و أجدر من غيرهم بحكم أنهم أهل اختصاص ،و أعلم بالمنطق و الفلسفة من غيرهم . لكنهم لم يكونوا في مستوى القيام بذلك ، فلا فلسفتهم مكّنتهم من القيام به ،و لا منطقهم مكّنهم من نقدها ،و لا نقد نفسه بنفسه قبل أن ينقده العقل الفطري.

و قد ذكر حسن حنفي أن فلاسفة العصر الإسلامي انتقدوا بعضهم فيما يتعلق ببعض مواقفهم من جوانب من المنطق الصوري . من ذلك أن ابن رشد وجه انتقادات لابن سينا و الفارابي ،و خطّأ الأول في تقديمه للجدل على صناعة البرهان[955] . فلماذا انتقدوا بعضهم دفاعا عن منطق أرسطو العقيم ،و لم ينتقدوا المنطق الصوري نفسه في أصوله و مكوناته الأساسية ؟ ! .

إنهم لم يقوموا بذلك بسبب سلبيتهم و انهزاميتهم ، و تعصبهم لأرسطو و فلسفته . فأطال ذلك من عمر المنطق الصوري الذي أخر العلم أكثر مما قدّمه ،و أضرّ به أكثر مما نفعه ،و أفسد الفكر البشري أكثر مما أصلحه ،و كان ضرره أكثر من نفعه . فمكّنه ذلك من الهيمنة على العقل البشري نحو عشرين قرنا إلى أن جاء الفكر العلمي الحديث فأنتقده و قزّمه، و تجاوزه و أظهر عجزه و سلبيته . و إن كان بعض علماء الإسلام قد سبقوا الفكر العلمي الحديث إلى نقد ذلك المنطق و هدمه، كما فعل الشيخ تقي الدين بن تيمية ، لكن عمله ظل محدودا ،و لم يُؤد إلى التخلص

---

[952] للوقوف على نماذج من ذلك أنظر كتابنا : نقد فكر الفيلسوف ابن رشد الحفيد .

[953] حسن حنفي : من النقل إلى الإبداع ، مج 3 ج 2 ص: 182 .

[954] نفس المرجع ، مج 1 ج 1 ص: 35 .

[955] نفس المرجع ، مج 1 ج 3 ص: 101 .

من المنطق الصوري ، و تعويضه بمنطق العقل الفطري القائم على تعدد مناهج البحث و طرق الاستدلال ، الموافقة للمنطق الشرعي و العقل الفطري . لأن معظم مجتمعه كان رافضا لدعوته التجديدية الإصلاحية .

و الشاهد الرابع يتعلق بطبيعيات الفلسفة اليونانية ، و هي التي كانت مهيمنة على طبيعيات الفلسفة خلال العصر الإسلامي ،و لم يكن فيها لفلاسفة هذا العصر إبداعا كبيرا أساسيا هدميا . و من يُطالع كتاب الطبيعيات لابن سينا يجد الغالب على الكتاب السرد و تكرارا لما قاله اليونان و شراحهم من جهة ،و كثرة الأخطاء العلمية من جهة أخرى . من ذلك قوله: ((و الحامل لا تطمث إلا في الندرة ، لأن الطمث ينصرف إلى عذاء الجنين ، فإن طمثت الحامل ضعف الولد))[956] . و قوله هذا واضح أنه خطأ علمي فادح ، لأن الطمث ليس غذاء و إنما هو دم فاسد . و الولد لا يتغذى من الطمث و إنما يتغذى من دم الأم عن طريق الحبل السري. و الطمث يتوقف ليس لأنه يصبح غذاء للجنين ،و إنا يتوقف بسبب توقف التبويض عندما تحمل المرأة . و هذا مجرد مثال فقط ،و إلا فأخطاء تلك الطبيعيات كثيرة جدا ، منها ما هو مخالف للشرع ، و منها ما هو مخالف للمشاهدة الصحيحة[957] . فكان في مقدور هؤلاء الفلاسفة نقد ذلك بالاحتكام إلى الشرع الصحيح ،و العقل الصريح ،و المُشاهدة الصحيحة ، لكنهم- و للأسف- لم يكونوا في مستوى هذا العمل ، فرددوا كثيرا ما أخطاء طبيعيات اليونان و أخذوا بها ، كقولهم بأزلية العالم ،و أن الشمس باردة و ليست حارة[958] .

فلو كان هؤلاء في المستوى المطلوب : كفاءة و تمهرا و نقدا ، لما وقعوا في تلك الأخطاء و الانحرافات المنهجية التي كان في مقدورهم تجنبها من جهة ، و لتمكنوا من تكوين فلسفة خاصة بهم مُستقلة عن فلسفة اليونان شكلا و مضمونا من جهة أخرى . و بما أنهم لم يكونوا كذلك و لا فعلوه ، فإن زعم الرجل بأنه كان لهؤلاء فلسفة مقابل فلسفة اليونان هو زعم غير صحيح .

و الشاهد الخامس يتضمن شهادات لبعض أهل العلم في حقيقة الفلسفة التي كانت عند فلاسفة العصر الإسلامي ،و هي تُؤيد ما قلناه و تُفند ما زعمه حسن حنفي. و هي شهادات من الداخل و ليست شهادات استشراقية، حتى لا يُقال: أنها شهادات الأعداء ترمي إلى تقزيم ما قام به الفلاسفة المسلمون . أولها شهادة المتفلسف الشهرزوري (ت 687هجرية) إنه ذكر في كتابه: نزهة الأرواح و روضة الأفراح في تاريخ الحكماء ، أن الفلسفة في العصر الإسلامي كانت امتدادا للفلسفة اليونانية في عصر مُتأخر،و أن الفلاسفة المسلمين كانوا امتدادا لفلاسفة اليونان[959] . فهذا شاهد دامغ من داخل فلاسفة العصر الإسلامي أنفسهم نقله حسن حنفي بنفسه عن الشهرزوري ، فهو من باب: { وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَا }-سورة يوسف:26- ، و هو من جهة أخرى رد على زعم الرجل نفسه .

---

[956] ابن سينا : الطبيعيات ، ج 4 ص: 103 .

[957] للوقوف على نماذج من ذلك أنظر كتابنا : نقد فكر الفيلسوف ابن رشد الحفيد .

[958] سبق توثيق ذلك .

[959] نقلا عن حسن حنفي: من النقل إلى الإبداع ، مج 1 ج 1 ص: 139 .

و الشهادة الثانية للفقيه تاج الدين السبكي (ق: 8ه) ذكر أن أكثر فلاسفة المسلمين كانوا على رأي أرسطو[960]. و الأخيرة-الثالثة- هي للمؤرخ عبد الرحمن بن خلدون قال فيها: إن الفلاسفة المسلمين اتبعوا أرسطو في رأيه ((حذو النعل بالنعل ، إلا في القليل))[961] .

و أشير هنا إلى أن فلسفة اليونان لم تكن تتطلب الشرح و التلخيص ،و التعليق ، و الدفاع عنها و التعصب لها ،و إنما كانت تتطلب نقضا و هدما، بنقد أساسياتها و قواعدها ، لأنها كانت كثيرة الأخطاء و الانحرافات المنهجية في إلهياتها ، و منطقياتها ، و طبيعياته . لكن فلاسفة العصر الإسلامي – من مسلمين و ذميين- لم يكون في مستوى القيام بهذا العمل النقدي الهام و الضروري . فجاء إبداعهم ناقصا جزئيا محدودا ، سلبياته أكثر من إيجابياته في معظم جوانب تلك الفلسفة من جهة ،و تركز عملهم أساسا في خدمة فلسفة اليونان شرحا و تلخيصا ، دفاعا و تعصبا من جهة أخرى . إنه كان من الواجب عليهم القيام بذلك العمل النقدي على أساس من الوحي الصحيح ،و العقل الصريح ، و العلم الصحيح . و هذا العمل قد قام بجانب منه بعض فقهاء الإسلام كالغزالي في الإلهيات ،و ابن تيمية في الإلهيات و المنطق . ثم أكملته أوروبا و توسعت فيه ،و شمل عملها كل جوانب تلك الفلسفة ،و على ذلك العمل النقدي قامت العلوم الحديثة[962] .

و أما الموقف الثاني فمفاده أن حسن حنفي زعم أن فلاسفة العصر الإسلامي تمثّلوا ما ترجموه و لخصوه ، ثم نقدوه ،و قبلوا منه ما يتفق مع العقل و التجربة و الطبيعة[963] .

و أقول: إن قوله هذا مبالغ فيه جدا، و غير صحيح في معظمه ، لأنه أولا إن ما ذكرناه في نقدنا للرجل في موقفه السابق ، هو دليل دامغ و كافٍ لإبطال زعمه هذا. و ثانيا إن النقد الذي مارسه فلاسفة العصر الإسلامي كان نقدا جزئيا و سطحيا ، هزيلا و قليلا كان يصب في خدمة فلسفة اليونان أكثر مما كان يصب في انتقادها من جهة ، كما أنه لم يكن نقدا هدميا لتقويض تلك الفلسفة الهزيلة المملوءة بالخرافات ، و الانحرافات المنهجية ، و الأخطاء العلمية من جهة ثانية .

و ثالثا إن العقل الذي استخدمه فلاسفة العصر الإسلامي كان في الغالب عقلا تبريريا تبجيليا ، اجتراريا مُتعصبا لفلسفة اليونان ، بدليل أنه أمضى معظم أوقاته و جهوده في شرح تلك الفلسفة و تلخيصها ، و الدفاع عنها و التعصب لها، مع أنها فلسفة كانت تحتاج إلى نقض و هدم ، لا إلى ما قام به هؤلاء . و عمل هذا حاله لا يصح وصفه بأنه عمل نقدي إبداعي ، فهذا ليس إبداعا إيجابيا ،و لا نقدا مُنتجا .

و رابعا إن حسن حنفي قال كلمة حق في الفلسفة التي كانت عند فلاسفة العصر الإسلام ، نقض به زعمه السابق. أنه قال: إن ما تقدمه تلك الفلسفة من العقول العشرة نو الأفلاك العشرة ،و عالم ما فوق فلك القمر ،و ما تحته ، هو ((موت ،و

---

[960] طبقات الشافعية الكبرى، ج 4 ص: 67 .

[961] المقدمة ، ص: 515 .

[962] هذا الذي ذكرناه من المتواترات لا يحتاج إلى توثيق ،و للتوسع في ذلك أنظر مثلا : يوسف كرم : تاريخ الفلسفة الحديثة . .

[963] حسن حنفي: من النقل إلى الإبداع ، مج 1 ج 1 ص: 26 .

خرافة ،و اغتراب))[964] فهل فلسفة هذا حالها يُقال فيها : إنها قامت على العقل و التجربة و الطبيعة ؟ ، أين محل العقل و النقد و التجربة مع الموت و الخرافة و الاغتراب ؟ ! .

و الموقف الثالث مفاده هو أن حسن حنفي زعم أن فلاسفة العصر الإسلامي خلّفوا لنا تراثا في مواجهة التراث المنقول[965] .

و أقول: إن قوله هذا غير صحيح في معظمه، لأنه أولا إن ما ذكرناه في الموقفين السابقين هو دليل دامغ على بطلان زعمه هذا ، لأن معظم ما كان عند فلاسفة العصر الإسلام هو فلسفة يونانية مغرّبة ، فهذا هو الأصل ، ثم قاموا بخدمتها بالشروح و التلخيصات ، و التعليقات و الدفاع عنها و التعصب لها،و معظم انتقاداتهم لها كانت جزئية هامشية ، كثيرا ما كانت في خدمتها لا في نقضها . و فلسفة هذا حالها لا يُمكن أن تكون في مواجهة تراث اليونان .

و ذلك واضح جدا في أعمال كبار و أعلام الفلاسفة المسلمين ، كالفارابي ، و أبي سليمان السجستاني ،وابن رشد الحفيد . فالفارابي مثلا أحصيتُ من مؤلفاته 100 كتاب معظمها في الفلسفة ليس من بينها و لا كتاب واحد مُخصص لنقد الفلسفة اليونانية في أي جانب من جوانبها . من بينها 19 كتابا في شرح تلك الفلسفة ، معظمها في شرح كتب أرسطو ، و منها 22 مُختصرا غالبها في المنطق الأرسطي[966]. فواضح من ذلك أن الرجل أمضى معظم حياته العلمية في خدمة الفلسفة اليونانية ،و هذا عجز و سلبية و أنهزامية ، لأنه أمضى قسما كبيرا من حياته في خدمة فلسفة مملوءة الخرافات و الأباطيل ،و الضلالات و الأخطاء !! . إنه اختار لنفسه التبعية و السلبية بدلا من التحرر و الإيجابية، و الاجتهاد و الإبداع . فلو وفر تلك الجهود في نقد تلك الفلسفة و نقضها ، لكان ذلك أحسن له ،و لقدم للعلم خدمات جليلة جدا تساعده في تطوّره سريعا ،و تُخرجها من أسر الفلسفة اليونانية مُبكرا . لكن المُؤسف أن الرجل رضي لنفسه أن يكون تلميذا سلبيا خدوما لتلك الفلسفة . و من كان هذا حاله و إنتاجه لا يصح أن يُقال فيه : إن تراثه كان في مواجهة تراث اليونان خاصة و المنقول عامة .

و أما أبو سليمان السجستاني(ت بعد:391هجرية) ، فهو صاحب كتاب صوان الحكمة ، كان يحفظ أقوال فلاسفة اليونان ، كديموقراطيس ،و أفلاطون ، و أرسطو[967] . و من مؤلفاته: مقالة في أن ((الأجرام العلوية طبيعتها طبيعة خامسة ،و أنها ذات أنفس ،و أن النفس التي هي النفس الناطقة))[968] . فهذا الرجل أمضى أوقاتا كثيرة ،و بذل جهودا كبيرة لحفظ أباطيل و خرافات و حقائق و شركيات فلاسفة اليونان ، فلم تنفعه في إبداع فلسفة نقدية هدمية ،و إنما نفعته في تكرار و خدمة ما أنتجه هؤلاء. كالمقالة التي أشرنا إليها ، فهي في الحقيقة خرافة من خرافات أرسطو ، لا مهارة فيها و لا إبداع . و إنما هي تمثل جانبا من جوانب

---

[964] نفس المرجع ، مج 1 ج 1 هامش ص: 61 .

[965] حسن حنفي: في الفكر العربي المعاصر، ص: 11 . و مقدمة في الاستعراب ، ص: 101 .

[966] ابن أبي أُصيبعة : عيون الأنباء في طبقات الأطباء ، ج 1 ص: 402 ، 403 .

[967] حسن حنفي: من النقل إلى الإبداع ، مج 1 ج 1 ص: 118 .

[968] ابن أبي أُصيبعة : المصدر السابق ، ج 1 ص: 285 ، 286 .

إلهيات أرسطو الشركية الخرافية ، فنصت على أن الأجرام السموية ليس طبيعتها كطبيعة العناصر الأربعة المكونة لعالم الكون و الفساد ،و هي: الهواء ،و النار ، و التراب ، و الماء . و إنما هي مكونة من عنصر خامس مخالف في طبيعته عن العناصر الأربعة الأخرى ، لذا فهي جواهر أزلية خالدة عاقلة ذات أنفس . و هذه مزاعم و خرافات مُخالفة للشرع و العقل و العلم ، لأنه من الثابت شرعا و علما أن الكون ليس أزليا ،و أنه مخلوق من مادة واحدة[969] . فواضح من ذلك أن هذا الرجل حفظ أقول فلاسفة اليونان ليس لنقدها و إنما لخدمتها و الدفاع عنها حتى و إن كانت تخالف الشرع ،و لا أساس عقلي صحيح لها . و من هذا حاله لا يصح أن يُقال بأنه أنتج تراثا مواجها لتراث اليونان !! .

و أما ابن رشد فهو قد أوّل الشرع تأويلا تحريفيا ليتفق مع فلسفة أرسطو، فيما يتعلق بأزلية العالم و الصفات[970] . و أمضى معظم حياته العلمية في شرح و تلخيص ،و تجميع مؤلفات أرسطو . و قد قُدرت مؤلفات ابن رشد ب: 118 كتابا ، معظمها في الفلسفة اليونانية عامة و الأرسطية خاصة ، و غالبها في الشروح و الملخصات ،و قُدر المشروح منها ب: 38 كتابا معظمها لأرسطو طاليس . و قليل منها في الفقه و الأدب[971]. و قد اعترف بذلك حسن حنفي نفسه عندما أشار إلى أن أعمال ابن رشد في شرح الكتب الفلسفة و تلخيصها و تجميعها ، هي أكبر ((بكثير من مؤلفاته التي لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة))[972] . و في مقابل ذلك لم أعثر له على أي كتاب خصصه لنقد إلهيات أرسطو ، و لا طبيعياته، و لا منطقه .

و قد حاول حسن حنفي الدفاع عن ابن رشد و تبرير سلبيته بقوله: إن ابن رشد دخل معارك اليونان كأنه منهم ،و انتصر للحق ،و ليس مهمته((تخطئة أرسطو، بل فهمه ،و استيعابه،و إكماله . الحكم بالخطأ و الصواب مهمة الفقهاء و المتكلمين ،و ليس الحكماء))[973].

و قوله لا يصح ،و فيه تغليط و تدليس من جهة ،و يتضمن اعترافا منه بأن ابن رشد وقّف نفسه لفهم أرسطو و استيعابه و إكماله من جهة أخرى . و من هذا حاله لا يمكن أن ينتج تراثا يكون في مواجهة تراث اليونان،و إنما هو في خدمته بالضرورة .

و أما قوله بأن ابن رشد انتصر للحق ، فهذا أمر ليس خاصا به ، لأن كل أهل العلم يقولونه . كما أن من يطلب الحق يجب أن يكون ناقدا مُمحصا مُجتهدا مُبدعا ، و شجاعا مُخطّئاً لمن انحرف و أخطأ في آرائه و مواقفه العلمية .و الباحث الذي لا يُخطئ المُخطئ هو باحث غير موضوعي ،و مُتعصب للباطل لا للحق. لذا كان من الواجب على ابن رشد أن يُخطئ أرسطو في أخطائه و خرافاته و ضلالاته . و بما أن ابن رشد لم يفعل ذلك ، فهو قد كان في خدمة تراث اليونان ،و لم يكن في

---

[969] سبق تناول ذلك عندما تكلمنا عن أزلية الكون و حدوثه .

[970] أنظر مثلا كتابنا : نقد فكر الفيلسوف ابن رشد الحفيد ، ص: 28 و ما بعدها ، 44 و ما بعدها .

[971] الجابري : ابن رشد ، ص: 160 و ما بعدها . و محمد عمارة : المثالية و المادية ، ص: 99 و ما بعدها . و بركات محمد مراد : تأملات في فلسفة ابن رشد ، ص: 24-31 .و مراد وهبة : ابن رشد و التنوير ، ص: 63 .

[972] حسن حنفي : من النقل إلى الإبداع ، مج 1 ج 1 ص: 10 .

[973] نفس المرجع ، مج 1 ج 3 ص: 91 .

مواجهة معه ،و لا كان ناقدا مُمحصا لـه،و لا كـان خادمـا للشـرع ،و لا للعقل ، و لا للعلم .

لكن الغريب و العجيب من أمر حسن حنفي أنه زعم أن الفلاسفة ليس من مهمتهم الحكم بالخطأ و الصواب ،و إنما هو من مهمة الفقهاء و المتكلمين. و هذا زعم باطل و مُضحك ، و غريب جدا ، و فيه تحريف و افتراء على الحقيقة ، لأن الثابت عقلا و تاريخا و واقعا أن الفلاسفة – قديما و حديثا- لهم كتب كثيرة خصصوها للردود و الانتصار لمذاهبهم و أفكارهم ،و هي تتضمن بالضرورة التصويب و التخطئة .

من ذلك أن كتب أرسطو مملوءة بتخطئة مخالفيه و الانتصار لأفكاره، من ذلك أنه خطّأ أصحاب أنكساغورس القائلين بأن المرارة تُسبب الأمراض الحادة ،و زعم هو أن المرارة فضلة[974]. و من ذلك أن جالينوس خالف أرسطو و خطّأه في مسائل طبية كثيرة . ثم أن ابن رشد خالف جالينوس في مسائل طبية و انتصر فيها لرأي أرسطو[975] . و قد صنف الفارابي كتاب الرد على جالينوس فيما تأّوله من كلام أرسطو ،و له كتاب الرد على يحيى النحوي فيما رد به على أرسطو[976] .

إن ذلك الزعم لا يصح أن يصدر من باحث في التراث ، فهل كان الرجل يجهل ذلك ، أو أنه تجاهله لغاية في نفسه ؟ ! .

و الأغرب من ذلك هو أن حسن حنفي بعد 10 صفحات من كلامه السابق نقض زعمه السابق عندما أشار إلى أن ابن رشد خطّأ الفارابي و ابن سينا ، و خطّأ الثاني أيضا في تقديمه للجدل على صناعة البرهان ، و قال: إن ابن سينا لم يُصب مرة واحدة ، بل أنه ((أخطأ على طول الخط ،و ليس له أجر الاجتهاد حتى و لو أخطأ))[977] . فهذا دليل قاطع دامغ على بطلان ما ادعاه الرجل من جهة ، و هو شاهد على أن ابن رشد كانت له الجرأة على تخطئة و نقد من سبقه من فلاسفة العصر الإسلامي ،و لم تكن له الجرأة على نقد و تخطئة أرسطو على كثرة أخطائه و خرافاته و شركياته من جهة أخرى !!. لكنه و للأسف كانت له الجرأة السلبية القاتلة عندما اعتقد العصمة في أرسطو، و زعم أنه بلغ الكمال الإنساني ،و وصفه بأنه ملاك إلهي أرسله الله ليُعلمنا[978] . إن فيلسوفا كهذا لا يُشرف الشرع، و لا العقل ، و لا الفلسفة ، و لا العلم ، و لا يمكن أن يكون تراثه في مواجهة التراث اليوناني .

و ثانيا إن حسن حنفي نفسه نقض زعمه السابق عندما وصف الفلسفة التي كانت عند فلاسفة العصر الإسلامي ، و ما تقوله عن العقول العشرة و الأفلاك العشرة ،و عالم ما فوق فلك القمر و عالم ما تحته ، بأنها ((موت ، و خرافة ، و اغتراب))[979] . و بما أن هذا الذي ذكره ليس من إنتاج هؤلاء الفلاسفة ،و إنما أخذوه عن

---

[974] أرسطو : كتاب طبائع الحيوان البري و البحري ، المقالة الرابعة عشر ، حققته عزة محمد سالم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1985، 30 .

[975] ابن رشد : رسالة النفس ، ص: 18 . و زينب عفيفي : فلسفة ابن رشد الطبيعية ، ص: 218، 219 . و أنظر أيضا : رسائل ابن رشد الطبية .

[976] ابن أبي أُصيبعة : عيون الأنباء ، ج 1 ص: 402 .

[977] حسن حنفي: من النقل إلى الإبداع ، مج 1 ج 3 ص: 101 .

[978] للوقوف على ذلك و التوسع فيه أنظر كتابنا : نقد فكر الفيلسوف ابن رشد الحفيد ، ص: 172 و ما بعدا .

[979] سبق توثيقه أكثر من مرة :

اليونان بحذافيره[980] ، فهذا يعني أنهم لم يتركوا لنا تراثا في مواجهة التراث المنقول ،و إنما معظم ما تركوه لنا كان تراثا يُونانيا مُعربا من جهة ، و مخدوما : شرحا و تلخيصا ، دفاعا و تعصبا من جهة أخرى .

و الموقف الرابع- الأخير المُتعلق بالإبداع الفكري- موضوعه المراحل التي مرت بها فلسفة اليونان خلال العصر الإسلامي . و مفاده أن حسن حنفي يرى أن ما حدث لتلك الفلسفة في ذلك العصر كان أمرا طبيعيا . و هو المرور من مرحلة الترجمة ، ثم التشبع و الفهم ، ثم التمثّل و الاحتواء ، ثم العرض و التأليف المستقل ، ثم تأتي((بعد ذلك مرحلة النقد ، ثم التأليف المُضاد)) . فذلك أمر طبيعي يبدأ من النقل إلى الإبداع[981] .

و أقول: إن ما ذكره ليس حتمي الوقوع ، و تلك المراحل لم تتحقق كلها على أيدي فلاسفة العصر الإسلامي . لأنه أولا ليس حتميا المرور بكل تلك المراحل و الخطوات ،و ليس ضروريا المرور بقرنين أو أقل أو أكثر لكي نصل إلى مرحلة النقد و الإبداع . و ليس بالضرورة أن المرور بتلك المراحل سيوُصلنا إلى النقد و الإبداع . لأنه من الممكن جدا أن تُجمع كل تلك الخطوات أو أكثرها في أول مرحلة أو خطوة . و مثاله فإنه إذا ما تولى ذلك العمل باحث متمكن من الترجمة ،و النقد و التحقيق، و له علم كافٍ ، فإنه يستطيع أن يُترجم ذلك التراث و ينقده ، و يعليق عليه، و يشرحه و يُلخّصه في مرحلة واحدة ،و لا يحتاج أبدا إلى عقد من الزمن ،و لا إلى قرون ،و سيُنجز العملية كلها بمراحلها و خُطواتها في مرحلة واحدة .

و عليه فإن الذين ترجموا التراث القديم إلى اللغة العربية ، لو كانوا مُختصين ،و لهم الشجاعة الأدبية ،و توفرت فيهم النوايا الحسنة ، و كانوا جامعين لعلوم الشرع و العقل ، لأمكنهم نقض و هدم معظم ما ترجموه منذ الخُطوة الأولى ،و لتجاوزا تلك الخطوات التي أشار إليها حسن حنفي . و بما أنهم لم يكونوا كذلك أثناء الترجمة و بعدها جاء عملهم سلبيا ناقصا ضرره أكثر من نفعه من جهة ،و لا وصل إنتاجهم الفكري- فيما بعد- إلى المستوى المطلوب من الإبداع و التحدي من جهة أخرى .

و ثانيا إن الباحث المتضلع الماهر المُبدع يمكنه أن يفهم و ينقد ، و ينقض و يهدم ، و يُنتج و يُبدع منذ أول خطوة من عمله ،و لا يحتاج أبدا إلى عقود من الزمن ، و لا إلى قرون لكي ينقد و يُبدع . و يُقابله الباحث الفاشل السلبي العاجز ، الذي لا يُبدع في أول خطوة و لا في آخرها. و ذلك المُتضلع يُمكنه اختصار المراحل و دمجها بسهولة ، و لا يتطلب منه ذلك المرور بمرحلة الشروح و التلخيصات . فيقوم بالترجمة الأمينة ،و الانتقاء الصحيح لما يُترجم ، و يُمارس النقد و الهدم في مرحلة واحدة . لكن الذي حدث في الواقع كان خلاف ذلك تماما ، فاستغرقت الترجمة أكثر من قرن من الزمن ،و استمرت عملية الشروح و التلخيصات ، و الدفاعات و التعصبات قرونا من الزمن ،و لم يخرجوا منها ،و لا دخلوا مرحلة النقد و الإبداع بمعناهما الشامل و الصحيح . و مثال ذلك أن آخر كبار الفلاسفة

---

[980] سبق توثيق ذلك .

[981] حسن حنفي: المرجع السابق ، مج 1 ج 2 ص: 317 .

الأرسطيين و هو ابن رشد الحفيد المُتوفى سنة 595 هجرية ، أمضى معظم حياته العلمية في شرح كتب أرسطو و تلخيصها و تجميعها و الدفاع عنها و التعصب لها ،و ليس له من بين مؤلفاته كتاب خصصه لنقد فلسفة أرسطو المملوءة بالأخطاء و الخرافات[982] .

و كلامنا هذا خاص بفلاسفة العصر الإسلامي ، فهم – في الغالب الأعم- لم يخرجوا من الشروح و الملخصات ،و لا وصلوا إلى النقد و الإبداع و التأليف الإيجابي المُضاد . و لا ينطبق على الفقهاء الذين برزت منهم طائفة أبدعت في نقدها لفلسفة اليونان ،و هدمت جانبا كبيرا منها. و عملهم هذا هو دليل قاطع يُكشف مدى سلبية معظم فلاسفة العصر الإسلامي ، الذين لم يكونوا في مستوى التحدي ، فلم يبدعوا و لا انتقدوا في المرحلة الأولى ،و لا في الثانية ،و لا الأخيرة **!!** .

و أُشير هنا إلى أمر هام جدا مفاده هو أن فلسفة اليونان- المملوءة بالأخطاء و الخرافات- ما كانت تحتاج إلى عقود من الزمن، و لا إلى قرون لنقدها و نقضها و هدمها ،و إنما كانت تحتاج إلى عام أو أقل من عام لنقضها و طرح البديل الصحيح محلها . فلو تفرّغ لها نُخبة من علماء المسلمين الأتقياء الجامعين لعلوم الشرع الصحيح ، و العقل الصريح، و العلم الصحيح ، لتمكنوا من نقض و هدم معظم الفلسفة اليونانية . لأنها فلسفة لم يكن حالها يتطلب شرحا و لا تلخيصا و لا دفاعا ،و إنما كان يتطلب نقدا و نقضا و هدما لمعظم ما فيها ، لإعادة بناء العلم من جديد على أُسس مغايرة لأسسها التي كانت عليها. لكن للأسف أن هذه العملية تأخرت ،و فوّت المسلمون عن أنفسهم القيام بها ، فقامت بها أوربا في نهضتها الحديثة و ما بعدها .

و أما بالنسبة للأباطيل المتعلقة بالقضايا الفلسفية المُتفرقة ، فمنها أن حسن حنفي زعم أن الثقافة اليونانية تتميز بخصائص تجعلها قريبة من حضارتنا . منها ((العقلانية ،و القدرة على التأمل و الاستدلال ،و الاتجاه نحو الطبيعة و الفطرة))[983] .

و أقول: إن قوله هذا غير صحيح في معظمه ، لأن الفارق كبير و أساسي بين حضارتنا و حضارة اليونان. فثقافة حضارتنا تقوم على الوحي الإلهي ،و التوحيد الصحيح ،و العبودية لله تعالى في مجال العقائد و المفاهيم و التصورات ،و السلوكيات العملية . و في الاستدلال العلمي تقوم على الشرع الصحيح ، و العقل الصريح و العلم الصحيح . و ذلك- في شموليته و كماله و يقينيته- لا يُوجد في ثقافة اليونان ، فهي –في عمومها- ثقافة شركية تقوم على تعدد الآلهة ، و تُمثل الأسطورة جانبا كبيرا منها ، و هي موجودة بشكل واضح حتى في فلسفة أرسطو التي يُقال أنها تقوم على المنطق. فإلهيات أرسطو هي مجموعة من الخرافات و الظنون و الأهواء ، لا أساس صحيح لها من الشرع ،و لا من العقل، و لا من العلم .و حتى طبيعياته مملوءة بالأخطاء و الظنون ،و الانحرافات المنهجية[984] .

و بناء على ذلك فإنه ليس في ثقافة اليونان من العقلانية و سلامة الفطرة إلا القليل الذي يُوجد أيضا-بنسب متفاوتة- في كل أديان و مذاهب البشر. و سبب قلة

---

[982] سبق توثيق ذلك .

[983] حسن حنفي : المرجع السابق ، مج 1 ج 1 ص: 27 .

[984] سبق ذكر طرف منها ،و للتوسع في ذلك أنظر كتابنا : نقد فكر الفيلسوف ابن رشد الحفيد ، ص: 122 و ما بعدها .

ذلك هو فساد فِطرة معظم بني آدم ، التي أفسدتها الأهواء و الظنون ،و الشركيات و الانحرافات .

و أما وصفه لثقافة اليونان بأن لها اتجاهاً نحو الطبيعة ، فهذا يُمثل جانبا من الحقيقة ،و لا يُمثل الجانب الآخر منها ، الذي هو اتجاه نحو الأسطورة و الشرك ، و القول بتعدد الآلهة. فالفارق كبير جدا بين ثقافة حضارتنا و ثقافة حضارة اليونان ،و هذا الذي أغفله الرجل .

و عليه فإن وصف حضارة اليونان و ثقافتهم بالعقل و العقلانية هو وصف يجب تقييده و لا يكون مُطلقا، ليصبح وصفا نسبيا محدودا . علما بأن الاتصاف بالعقل و العقلانية يُوجد في كل حضارة ، و ليس خاصا بحضارة اليونان . لأنه بما أن كل حضارة لها علماء ،و لا علم بلا عقل ، فإن كل أهل العلم يستخدمون العقل من جهة ،و لهم نصيب مُتفاوت من العقلانية يضيق و يتسع من شخص إلى آخر من جهة أخرى . و هي لا تعني استخدام العقل ، و إلا كان كل البشر عقلانيين في كل أحوالهم ، بحكم أن كلهم يستخدمون عقولهم .و إنما هي تعني الاحتكام إلى العقل الصريح و الأخذ بأحكامه، و هي قليلة في فلسفة اليونان بالمقارنة إلى جوانبها الأخرى التي تمثل جانبا كبيرا من الخرافة و الأهواء و الظنون . فهي فلسفة خليط من الحقائق و الأباطيل ،و الأساطير و الأوهام ،و الأهواء و الظنون .

و الشاهد على ذلك أيضا أن حسن حنفي قال: إن ما تقدمه الفلسفة الإسلامية القديمة من العقول العشرة ،و الأفلاك العشرة ،و عالم ما فوق فلك القمر، و عالم ما تحت فلك القمر ، هو ((موت ،و خرافة ، و اغتراب))[985] . و بما أنه سبق أن بينا أن هذه الأفكار مأخوذة من الفلسفة اليونانية و ليست من إنتاج فلاسفة العصر الإسلامي . فإن قول الرجل ينطبق أولا و أساسا على فلسفة اليونان ، و هذا يعني أن جانبا كبيرا منها هو موت ،و خرافة ، و اغتراب. فأين وصفه العام لها بالعقلانية و التأمل ،و الاتجاه نحو الطبيعة و الفطرة ؟ ! . إنها كغيرها من الفلسفات المنحرفة- القديمة منها و الحديثة- جمعت بين الحقائق و الأباطيل ، و الأهواء و الظنون ، و الخرافة و العقلانية .

و الموقف الثاني مفاده هو أن حسن حنفي زعم أن الشيخ أبا حامد الغزالي قضى على العلوم العقلية في المشرق الإسلامي أواخر القرن الخامس الهجري[986].

و قوله هذا لا يصح ، و فيه تغليط و تحريف للتاريخ. لأنه أولا أن الشيخ أبا حامد الغزالي انتقد إلهيات فلسفة زمانه في كتابيه المنقذ من الضلال و تهافت الفلاسفة ، وكفّر أهلها بسببها. لكنه لم يفعل ذلك مع طبيعياتها و لا مع منطقها . فقد اعترف بالطبيعيات و لم ينكرها و لا أفردها بالنقد ، لكنه أشار إلى أن فيها أمورا مُخالفة للشرع[987] . و أما منطقها فإن الغزالي- و للأسف- تبناه و استحسنه أخذ به ،و صنف فيه كتبا ، منها : معيار العلم ،و مِحك النظر ،و القسطاس المستقيم ،و هذه

---

[985] حسن حنفي : من النقل إلى الإبداع ، مج 1 ج 1 ص: 61 . و حوار المشرق و المغرب ، ص: 11 . و مقدمة في علم الاستغراب ، ص: 100 .

[986] من النقل إلى الإبداع ، مج 1 ج 3 ص: 66 .

[987] أبو حامد الغزالي : المنقذ من الضلال ، المكتبة الثقافية ، بيروت ، د ت ، ص: 26 ، 26

المصنفات ذكرها حسن حنفي نفسه[988] . بل إن الأمر بلغ بالغزالي إلى إدخال المنطق الأرسطي إلى علوم الشريعة عندما ألحق بكتابه المستصفى في علم الأصول مقدمة منطقية ،و زعم أن من لم يُحط بها علما فلا ثقة في علمه[989]. و هذا زعم باطل و خطأ فادح وقع فيه الغزالي ، لأن ذلك المنطق لا تتوقف عليه علوم الشرع و لا علوم العقل ،و لا علوم العمران ، و لا علوم الطبيعة ،و قد سبق أن توسعنا في ذلك وبينا وجه الحق في ذلك، فلا نعيده هنا.

و مع أهمية ما قام به الغزالي في انتقاده لإلهيات فلسفة عصره ، فإن عمله كان ناقصا كثيرا ، لأنه لم يشمل نقد منطقياتها و طبيعياتها مع كثرة أخطائها و انحرافاتها المنهجية . و عليه فلا يصح ما قاله حسن حنفي من أن الغزالي قضى على الفلسفة . فهو لم يفعل ذلك ، بل أنه خدم تلك الفلسفة عندما لم يتفرغ لنقد طبيعياها من جهة ، وعندما استحسن منطقها و تبناه و أدخله في العلوم الشرعية من جهة أخرى .

و ثانيا إن العلوم العقلية و الطبيعية ليست وليدة فلسفة اليونان ، و لا هي أسيرة لها ،و لا هي متوقفة عليها ، فقدت ظهرت قبلها بقرون طويلة ، ثم استقلت عنها نهائيا في العصر الحديث . و ليس صحيحا أن عمل الغزالي قضى على العلوم العقلية ، فقد أنجز كثير من أهل العلم مصنفات عديدة و متنوعة في الفلسفة و علم الكلام بعد الغزالي المُتوفى سنة 505 هجرية . منهم : أبو الفتح الشهرستاني(548ه) ، من مصنفاته: مصارعة الفلاسفة ، و الملل و النحل، و نهاية الإقدام في علم الكلام ،و هي مطبوعة و متداولة بين أهل العلم . و منهم : الفخر الرازي(ت 606ه) من مؤلفاته العقلية : نهاية العقول، و تأسيس التقديس ، و الملخص في الفلسفة[990] . و منهم : النصير الطوسي(ت672ه) ، كان متخصصا في علوم الأوائل ، من مصنفاته المشهورة : مصارعة المصارعة رد به على الشهرستاني في كتابه مصارعة الفلاسفة ،و كتابه هذا مطبوع و متداول بين أهل العلم .

و من أهم المؤلفات العقلية التي صُنفت في نقد أباطيل العلوم العقلية و التصوف الفلسفي ، مصنفات الشيخين تقي الدين ابن تيمية ،و تلميذه ابن قيم الجوزية ، فلهما مصنفات نقدية هدمية بنائية قيمة للغاية . منها الرد على المنطقيين ،و منهاج السنة النبوية ، و درء تعارض العقل و النقل ،و هي لابن تيمية . و الصواعق المرسلة على الجهمية و المعطلة ، و مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد و إياك نستعين ،وهما لابن القيم . و كتبهم هذه معروفة و مطبوعة ، و متداولة بين أهل العلم .

و بذلك يتبين أن مقاومة فلسفة اليونان لا يستلزم القضاء على العلوم العقلية و الطبيعية الصحيحة ، كما زعم حسن حنفي . و إنما الحقيقة هي خلاف زعمه ، و ذلك أن نقدها يفتح مجالا للإبداع ، و كسرا للأغلال . لأن تلك الفلسفة هي التي أعاقت نشاط العقل الصريح ، و عرقلت تطور العلوم أكثر مما طوّرتها . بسبب كثرة أخطائها و خرافاتها، و انحرافاتها المنهجية في المنطق و مناهج البحث و

---

[988] من النقل إلى الإبداع ، مج 3 ج 2 ص: 144 و ما بعدها .

[989] أبو حامد الغزالي : المستصفى في علم الأصول ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1996 ، ص: 10 و ما بعدها .

[990] ابن العماد الحنبلي : شذرات الذهب ، ج 7 ص: 41 .

الاستدلال . فأصبح من الواجب شرعا و عقلا و علما نقضها و هدمها لتخليص العقل و العلوم من معوقاتها و أغلالها انحرافاتها . و هذا هو الذي أكمل في العصر الحديث بعدما بدأه المسلمون . لكن عمل الغرب كان عملا ناقصا أيضا ، لأنه في مجال الإلهيات هدّم باطلا بباطل ، فأبعد خرافات إلهيات اليونان ,و استبدلها بأساطير إلهيات الماديين المُحدثين في الغالب الأعم .

لكن المفارقة الغريبة و العجيبة هنا ، هي أن الغربيين يُمدحون لهدمهم فلسفة اليونان و إنشائهم للعلم الحديث على أُسس مغايرة لأسس فلسفة اليونان من جهة ، لكن فلاسفة العصر الإسلامي يُمدحون أيضا لقبولهم لتلك الفلسفة-مع كثرة أخطائها و خرافاتها و انحرافاتها- ،و تفانيهم في خدمتها و التعصب لها من جهة أخرى !! . فهذه مفارقة عجيبة ، تنطوي على تغليط و تدليس مقصودين ، مع أن المنطق يفرض علينا أنه إذا مدحنا الغربيين لأنهم نقضوا تلك الفلسفة و هدموها؛ فإنه يفرض علينا أيضا ذم فلاسفة العصر الإسلامي لأنهم لم يكونوا في مستوى النقد و الإبداع . ففاتهم ما قام به الفقهاء في نقدهم لتلك الفلسفة من جهة ،و فاتهم أيضا ما قام به الغربيون من نقض و هدم لها من جهة ثانية ،و اهتموا بها اهتماما زائدا ،و تعصبوا لها تعصبا ممقوتا من جهة ثالثة !! .

و ثالثا إن موقف الرجل فيه تناقض صارخ ،و ذلك أنه هو نفسه كان قد وصف جانبا كبيرا من الفلسفة-العلوم العقلية- التي كانت عند فلاسفة العصر الإسلامي بأنها موت ،و خرافة ، و اغتراب . و هذا يعني أن جانبا كبيرا منها كان يمثل الخرافة و الموت و الاغتراب ، فكيف يُتهم الغزالي بأنه قضى عليها ،و قسم كبير منها كان ميتا أصلا ، و مملوءا الخرافة و الاغتراب؟ ! . فالغزالي ساهم في الإجهاز على جانب من تلك الفلسفة، و شارك في إحياء العقل النقدي و تخليصه من أباطيل إلهيات اليونان و خرافاتها من جهة ، لكنه خدمها و ساهم في ابقائها و انتشارها من جهة أخرى .

و الموقف الثالث مفاده هو أن حسن حنفي ذكر أن الفلاسفة كانوا من مفكري البلاط يُفكرون للأمير ،و يعملون لحسابه ، كالكندي ،و الفارابي ،و ابن رشد . فكانوا من النخبة و لم يكونوا من الشعب ، باستثناء فلاسفة الشيعة كأبي يعقوب السجستاني[991] .

و أقول: ليس صحيحا أن فلاسفة الشيعة كانوا من الشعب و لم يكونوا من النخبة التي تخدم الأمير، لأنه يُوجد من فلاسفة الشيعة من كانوا في خدمة السلطان ،و كانوا من المقرّبين منه ، كالمُبشر بن فاتك ،و المنجم محمد بن عبد الله الإفريقي المصري[992] . و منهم كبيرهم النصير الطوسي الاثنى عشري كان مستشارا و وزيرا لطاغية المغول هولاكو خان، و كان معه في احتلال كثير من بلاد المسلمين ،و شجّعه على دخول بغداد و انتهاكها. فهذا الفيلسوف الشيعي كان وزيرا و مستشارا لكافر وثني ، قتل آلاف المسلمين ،و انتهك أعراضهم ،و نهب أموالهم ،و

---

[991] حسن حنفي : من النقل إلى الإبداع ، مج 3 ج 3 ص: 368 .

[992] جمال الدين القفطي : أخبار العلماء بأخيار الحكماء ، ص: 89 ، 121 . و ابن أبي أصيبعة : عيون الأنباء في طبقات الأطباء ، ج 1 ص: 370 . ابن تيمية : مجموع الفتاوى ، ج 3 ص: 209 ، 475 .

دمر عمرانهم و حضارتهم[993] . فأين ما زعمه حسن حنفي ؟! ، فهل قال ذلك بلا علم ، أو تعمد قوله لغاية في نفسه ؟ ! .

و أما الموقف الأخير- الرابع- فمفاده أن حسن حنفي عندما تطرق إلى موضوع الصراع بين الدين و الفلسفة قال: ((فالدين هو الذي يبدأ بالحرب ضد الفلسفة دفاعا عن السلطة ضد حرية النقد))[994] .

و أقول: إن الأمر ليس كما صوّره الرجل ، لأن الدين الحق لا يُحارب الفكر الصحيح ،و لا الفلسفة الصحيحة . كما أن الفلسفة و الفكر الصحيحيّن لا يُحاربان الدين الحق ، و كل منهما يُحارب الفلسفة و الدين الباطلين . كما أن الفلسفة الباطلة و الدين غير الصحيح يُحاربان الدين الحق و الفلسفة الصحيحة .

و بما أن الأمر كذلك فلا يُوجد أي صريع بين الحق و الحق ،و كل منهما يُصدق الآخر و يتبعه ، و له مجاله الذي يعمل فيه أيضا . على أن تكون الأولوية و المكانة للدين الحق لأمرين أساسيين هامين: الأول هو إن الدين الحق يُمثل كلام الخالق و رسالته ،و لا يصح و لا يحق للإنسان أن يتقدم على خالقه بفكره ، و لا بسلوكه ، و بنُظمه ،و هذا أمر سبق أن فصلناه و بيناه في الفصل الأول .

و الأمر الثاني هو أن أول إنسان – آدم عليه السلام- عندما نزل إلى الأرض مع زوجه كان نبيا يحمل دينا وعلما علّمه الله إياه . فالدين و العلم أسبق ظهورا من الفلسفة ،و الدين أسبق ظهورا منهما ، لأن الفلسفة ظهرت على الأرض بعدما نزل آدم و زوجه إليها و شرعا في عمارتها.

و الحقيقة هي أن الفلسفة – الفكر عامة- هي التي بدأت ضد الدين الحق منذ بدايات المجتمع البشري الأول ، و ذلك أن الناس كلهم كانوا أمة واحدة على دين الإسلام . فلما تدخلت الأهواء و المصالح و تناقضت فيما بينها بدأ الصراع بين الدين الحق و الأهواء و المصالح غير الشرعية . ثم ألبس أهل الأهواء أهواءهم و ظنونهم لباس العقل ،و سموها فكرا و فلسفة ، و رفضوا الدين الحق ،و اخترعوا لأنفسهم و أقوامهم أديانا و مذاهب حسب أهوائهم و ظنونهم و مصالحهم ،و هذه العملية ما تزال مستمرة و قائمة إلى يومنا هذا .

و الشاهد على ما ذكرناه هو قوله تعالى : {كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُواْ فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلاَّ الَّذِينَ أُوتُوهُ مِن بَعْدِ مَا جَاءتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْياً بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللّهُ الَّذِينَ آمَنُواْ لِمَا اخْتَلَفُواْ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللّهُ يَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ }-سورة البقرة:213-، و{ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الأنفس وَلَقَدْ جَاءهُم مِّن رَّبِّهِمُ الْهُدَى }-سورة النجم:23- ، و { وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءهُم بَعْدَ الَّذِي جَاءكَ مِنَ الْعِلْمِ مَالَكَ مِنَ اللّهِ مِن وَلِيٍّ وَلاَ نَصِيرٍ }-سورة البقرة:120- ، و {قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لاَ تَغْلُواْ فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلاَ تَتَّبِعُواْ أَهْوَاء قَوْمٍ قَدْ ضَلُّواْ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّواْ كَثِيراً وَضَلُّواْ عَن سَوَاء السَّبِيلِ }- سورة المائدة:77- . و هذا الذي قرره القرآن يشهد له

---

[993] ابن الفوطي : الحوادث الجامعة و التجارب النافعة ، بيروت ، دار الفكر الحديث ، 1987 ، ص : 157 ، 158 . رشيد الدين فضل الله الهمذاني : جامع التواريخ : تاريخ المغول ، مج 2 ج 1 ص: 256 ، 257 ، 279 ، 280 . ابن كثير : البداية و النهاية ، ج 13 ص: 201 . و ابن تيمية : مجموع الفتاوى ، ج 14 ص: 166 .

[994] حسن حنفي : حوار الأجيال ، ص: 156 .

التاريخ و الواقع من جهة ، كما أن الأهواء و المصالح و الظنون- التي أُلبست ثوب العقل و الفلسفة- هي البادئة بالانحراف و الحرب ضد الدين الحق من جهة ثانية . و عليه فإنه يجب على الدين الحق و الفكر الصحيح مُحاربة تلك الأهواء و الظنون و المصالح المُتسترة بالعقل و الفلسفة من جهة ثالثة .

و كما أنه تُوجد في التاريخ شواهد تُثبت أن أدياننا و ممثليها بدؤوا الفلسفة و أهلها بالحرب و الاضطهاد كما حدث بين الكنيسة و مخالفيها من الفلاسفة و العلماء في أوروبا الوسيطة . فإنه توجد شواهد أخرى كثيرة تُثبت أن فلسفات و ممثليها بدؤوا الدين و أهله بالحرب و التضييق و الاضطهاد . نذكر منها أربعة شواهد : أولها إنه عندما تُرجمت الفلسفة اليونانية إلى اللغة العربية تضمنت جانبا كبيرا مخالفا للإسلام صراحة ، كقولها بتعدد الآلهة ، و قدم العالم و أزليته ، و إنكار المعاد الأخروي الشرعي ، و إنكار الصفات الإلهية[995] . فهي بهذا الأفكار الباطلة- و غيرها كثير- تكون قد غزت الإسلام و أهله في عقر دارهم ،و بدأتهم بالحرب ، و أعلنتها عليهم حرابا ضروسا تريد قلعهم من أصولهم . فماذا تنتظر منهم ؟ ! . إنه أصبح من الواجب عليهم شرعا و عقلا التصدي لتلك الفلسفة الغازية الباطلة ، لإنقاذ الدين و العقل و العلم من أباطيلها و خرافاتها ، و ضلالاتها و شركياتها .

و الشاهد الثاني يتمثل فيما قام به الخليفة المأمون المعتزلي المُتفلسف ، إنه أدخل على الأمة أفكارا و مذاهب كثيرة مُخالفة لدين الإسلام عندما توسع في ترجمة العلوم القديمة إلى اللغة العربية بطريقة غير صحيحة من جهة ، و أنه فرض على الأمة القول بخلق القرآن بقوة السلطان من جهة أخرى . فهو الذي أعلن الحرب على الإسلام و أهله عندما فرض عليهم- بقوة السلطان- ما ليس من الدين ، و لا من العقل ،و لا من العلم.

و الشاهد الثالث مفاده هو أن الفيلسوف النصير الطوسي وزير الطاغية هولاكو خان شارك المغول في قتلهم للمسلمين و تدمير حضارتهم ، و ضيّق على علماء الشريعة و أحرق كتبهم ،و رفع من شأن فلسفة اليونان و أهلها ،و رام القضاء على دين الإسلام و إحلال محله فلسفة اليونان[996] . فهذا الفيلسوف و فلسفته هما اللذان أعلنا الحرب على الإسلام و أهله .

و الشاهد الرابع مفاده هو أنه عندما سيطرت الفلسفة الماركسية على مقاليد الحكم في روسيا و باقي دول المعسكر الشيوعي ، فرض قادتها فلسفتهم الإلحادية بقوة الحديد و النار على رعاياهم ،و حاربوا الأديان بلا هوادة ،و قتلوا من أتباعها أعدادا كبيرة جدا[997] . فهذه الفلسفة الملحدة المجرمة هي التي بدأت الأديان و أهلها بالحرب الضروس .

[995] للوقوف على ذلك أنظر كتابنا : نقد فكر الفيلسوف ابن رشد الحفيد ، ص: 39 و ما بعدها ، و 113 و ما بعدها .

[996] ابن تيمية : نفسه ، ج 14 ص: 166 . و ابن قيم الجوزية : إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان ، المكتبة الثقافية ، بيروت ، دت ، ج 2 ص: 196 .

[997] هذه الأخبار و المعطيات لا تحتاج إلى توثيق لأنها من المتواترات المعاصرة . و للتوسع في ذلك يمكن الإطلاع على كتاب الإسلام في وجه الزحف الأحمر ، للشيخ محمد الغزالي .

و ختاما لهذا الفصل- الخامس- يتضح منه أن ما أثاره بعض أدعياء العقلانية من أباطيل و شَبهات تتعلق بالمذاهب و الطوائف الإسلامية ، و بعلم الكلام و الفلسفة، لم يصح منها شيء . و ما هي إلا أباطيل و مفتريات ،و مغالطات و تدليسات لا دليل صحيح عليها من الشرع و لا من العقل و لا من التاريخ .

الفصل السادس

بين الدين و العلمانية ،و خصائص فكر أدعياء العقلانية

أولا: أباطيل حول العلاقة بين الدين و العلمانية.

1- أباطيل تتعلق بتعريف العلمانية وغيرها.
2- أباطيل علمانية حول الحاكمية و الشمولية.
3- شبهات أباطيل لعلمنة الإسلام .
4- هل العلمانية هي الحل ؟ .

ثانيا: خصائص فكر أدعياء العقلانية .

....

بين الدين و العلمانية ،و خصائص فكر أدعياء العقلانية

نتناول في هذا الفصل- السادس و الأخير- موضوعين هامين: الأول يتعلق بأباطيل و شبهات حول العلاقة بين العلمانية و الدين . و الثاني يتعلق بأهم خصائص فكر أدعياء العقلانية عامة ،و الذين رددنا عليهم خاصة ، فهم نماذج لأمثالهم في أكثر أفكارهم . فما تفاصيل ذلك ؟ ، و ما وجه الصواب فيما أثاره هؤلاء من أباطيل و شبهات حول الدين و العلمانية ؟ .

أولا: أباطيل حول العلاقة بين الدين و العلمانية:

أثار بعض أدعياء العقلانية شُبهات و مُفتريات كثيرة تتعلق بالعلمانية تعريفا ، و مذهبا ، و تطبيقا من جهة ، و علاقتها بالدين عامة ،و دين الإسلام خاصة من جهة أخرى . و سنذكرها و نناقشها من خلال المطالب الأربعة الآتية:

1- أباطيل تتعلق بتعريف العلمانية وغيرها:

نشأ مصطلح العلمانية في أوروبا ،و هو مُشتق من العَلْم ، بمعنى العَالَم ، أو الدنيا ، و الشيء العَلْماني هو خلاف الديني. و هو بالإنجليزية و الفرنسية: secularism وsecularite ، و يعني الدنيوية ، أو المذهب الدنيوي ،و العَالَمية . و هو يختلف عن: العِلْمَانية ، أو العِلْمية المُشتقة من العِلْم و التي تعني في اللغة الإنجليزية: scientism . و العَلْمانية كانت تُمثل في الأصل حركة اجتماعية تهدف إلى صرف الناس و توجيههم إلى عدم الاهتمام بالآخرة،و الاهتمام بهذه الدنيا وحدها فقط . ثم تبلّور مفهومها و أصبح يعني فصل الدين أو إبعاده عن الدولة، على أن تقوم الدولة على أُسس دنيوية لا دينية[998] .

فواضح من ذلك أن العَلْمانية تقوم أساسا على الدنيوية ، بمعنى إبعاد الدين من الحياة العملية في مختلف جوانبها ،و إحلال اللادينية محله ،و هي المعروفة بالعَلْمانية . و تبين أيضا أن مصطلح العَلْمانية لا علاقة له بالعلم في أصلها اللغوي و في نشأتها. و الفارق واضح جدا في اللغات الأوروبية بين العِلْم و العَلْمانية ،و بمعنى آخر بين العلم و الدنيوية . لكن معنى العَلْمانية في اللغة العربية فيه التباس بينه و بين معنى العِلم و العِلمية ،و العِلْمانية ، مع الفارق الكبير بين المعنيين . فهذا

[998] أنظر: جروان السابق : الكنز : قاموس فرنسي- عربي ، ط 2 باريس ، 1997 . و زكريا فايد : العلمانية ، ط1 ، الزهراء للإعلام العربي ، القاهرة ، 1988 ، ص: 11 ، 12 . و محمد قطب: مذاهب فكرية معاصرة ، ط3 ، 1988، دار الشروق ، القاهرة ، ص: 445 و سفر الحوالي : العلمانية ، ص: 12 . .

الالتباس يُفسد المعنى و يُضلل الناس ، لذا يجب تغيير مُصطلح العَلْمانية بمصطلح صحيح معنى و لغة ، من ذلك: الدنيوية ، أو اللادينية ، أو اللاأخروية ، أو مصطلح آخر من هذا القبيل .

علما إن العلمانية كمبدأ و عقيدة و ديانة أرضية ليست جديدة في حياة البشر ،و ليست هي نتاجا أوروبيا، و إنما هي عُرفت بذلك بناء على مصطلحها الرائج حاليا باسم العَلْمانية. و إلا فإن النزعة العلمانية كفكر و ممارسة و اتجاه ظهر قديما بأشكال مختلفة عندما رفض الإنسان شرع الله تعالى ،و قتل الأنبياء ، و وضع لنفسه فلسفات و نُظم ليعيش بها في هذه الدنيا .

و مع وضوح ما أشرنا إليه فإن بعض أدعياء العقلانية لا ينسون مُغالطاتهم و تحريفاتهم ، ليُلبّسوا على الناس أفكارهم لغايات في أنفسهم. منهم نصر حامد أبو زيد إنه زعم أن العَلْمانية ليست معادية للدين ،و ليست بالضرورة مُضادة للعقيدة ،و إنما هي تُعادي التأويل الكنسي الحرفي للعقائد و تناهض سعي الكنيسة فرض تأويلها و هيمنتها و سيطرتها . كما أن العَلْمانية تُناهض الشمولية الفكرية و الإطلاقية العقلية للكنيسة من جهة ، كما أنها مُناهضة لحق امتلاك الحقيقة المُطلقة، دفاعا عن النسبية و التاريخية و التعددية[999] .

و أقول: إن زعمه هذا غير صحيح في معظمه ،و فيه تغليط و تدليس ،و تحريف لمعنى العَلْمانية. لأنه أولا قد سبق أن بينا و اتضح أنها مذهب دنيوي يُبعد الدين من توجيه الدنيا،و يدعو إلى إهمال الآخرة و عدم الاهتمام بها ، فوجودها أو عدم وجودها سيان . لذا وجدنا العلمانية تحتوي بداخلها مذاهب مادية ملحدة كالماركسية .

فالعلمانية لها وجهان يمثلان موقفها من الدين: الأول هو وجه مُلحد ينكر الدين كلية ،و يُعاديه و يُحاربه بلا هوادة ، و هذا حال المذاهب الغربية المُلحدة كالشيوعية مثلا ،و هي عندما حكمت في مناطق كثيرة و كبيرة من العالم فرضت على الناس الإلحاد بالقوة ،و اضطهدت الأديان و أهلها بوحشية،و أعمالها هذه مغروفة متواترة لا تحتاج إلى توثيق . وأما وجهها الثاني فهو وجه يُبعد الدين من أن يُوجه حياة الناس و سلوكياتهم في السياسة و الاجتماع ، و الاقتصاد و الثقافة ، لكنه مع ذلك لا ينكر وجود الدين كعقيدة داخلية في قلب صاحبها شريطة أن لا تتحول إلى سلوك و أفكار تُغيّر وتوجّه حياة الأفراد و الجماعات و الدول . و بذلك يتبين أن العلمانية حرب على الدين إما أن تنكره كلية ،و إما أن تُعطله و تمنعه من يتدخل في توجيه المجتمع في كل جوانب الحياة.

و بما أما أن دين الإسلام دين كامل شامل جاء للدنيا و الآخرة معا ،على أساس من العبودية التامة لله تعالى ، فهو يرفض العلمانية و مُناقض لها ،و هي أيضا لا تقبله و تعمل على إبعاده . فكل منهما يُعادي الآخر ، فهما نقيضان لا يجتمعان ، فلا مقام لها في وجود الإسلام،و لا مقام له في وجودها و هيمنتها على المجتمع . فكل منهما يُريد حكم الدنيا، إلا أن الإسلام يحكمها بالآخرة ،و العلمانية تحكمها بلا آخرة

[999] حامد أبو زيد : التفكير في زمن التكفير ، ص: 82 .

، فهي ديانة أرضية بلا إله و لا آخرة ،و إنما الدنيا هي الإله و الآخرة ، و هي المبدأ و النهاية . و هذا كله مُخالف لدين الإسلام مخالفة تامة ، و يرفضه جملة و تفصيلا .

و ثانيا إن الرجل مغالط عندما ربط العلمانية بالكنيسة و رجالها ، و هذا تحريف للحقيقة لأن العلمانية بمعناها العملي ليست وليدة العصر الأوروبي الحديث ،و إنما هي ظهرت قديما منذ أن رفض الإنسان الوحي الإلهي و عوّضه بأهوائه و شهواته و مصالحه الدنيوية . وأما ظهورها بمصطلحها الحديث في أوروبا كرد فعل لممارسات الكنيسة ، فهو مظهر من مظاهر العلمانية،و مرحلة من مراحلها ،و ليس تعريفا نهائيا مرتبطا بالكنيسة دوما . فهي مذهب دنيوي بلا آخرة، و ديانة أرضية تبقى تحمل نفس المعنى ، في أي زمان و مكان و ليست مرتبطة بالكنيسة و تصرفاتها كما زعم حامد أبو زيد.

و هو مُغالط أيضا عندما ذكر أن الكنيسة ادعت لنفسها الشمولية الفكرية ،و الإطلاقية الشمولية العقلية ، و امتلاكها للحقيقة مقابل العلمانية التي لم تدع لنفسها ذلك . و هذا زعم غير صحيح بالنسبة للعلمانية ، لأن الكنيسة إذا كانت قد قالت بذلك في زمن هيمنتها على أوروبا في العصر الوسيط ، فإن العلمانية هي أيضا قد أدعت لنفسها مثل ذلك أو أكثر . لأنها قد طرحت نفسها بديلا عن الأديان فكرا و سلوكا من جهة ،و طرحت نفسها دينا دنيويا جديدا للإنسان من جهة أخرى . و هي وإن لم تسم نفسها دينا ، فهي بفكرها و مشروعها و واقعها تمثل دينا أرضيا دنيويا لا إله فيه و لا آخرة . و هي كذلك سواء اعترفت به أو لم تعترف به، لأنها دين شمولي تسلطي مُتعصب لها نظرتها إلى الإنسان و الحياة و الكون ، و لها منهجها في السياسة و الاقتصاد ،و الثقافة و الاجتماع .

أنها بذلك دين دنيوي شمولي مهيمن على كل جوانب الحياة ، يُؤدي بالضرورة إلى إبعاد الدين كفاعل و موجه للمجتمع ،و تقزيمه و حصره في زاوية ضيقة في نفوس معتنقيه ،و لا نكاد نعثر له على أثر في توجيهه للمجتمع من جهة . و منعه من أن يخرج من زاويته القابع فيها ،و تحويله إلى ترس علماني صغير ضمن الآلة العلمانية الضخمة المهيمنة على المجتمع ليصبح يعمل لصالحها لا لصالحه من جهة أخرى . و إذا ما حاول الخروج مما هو فيه، قمعته العلمانية و فرضت عليه هيمنتها و شموليتها الدنيوية اللاأخروية ،و الواقع العلماني الذي نعيشه شاهد على صحة ما قلناه. فهي في الحقيقة لا تدعو إلى النسبية ،و لا إلى التاريخية ،و لا إلى التعددية ، و إنما تظاهرت بذلك لتمنع الدين من أن يقول بالإطلاقية و الشمولية و اللاتاريخية، و تجد لنفسها مكانا في المجتمع . لكنها من جهة أخرى أدعت ذلك لنفسها و طرحت مذهبها بديلا شموليا مهيمنا لا تاريخيا .

علما بأن ادعاء الشمولية و القول بامتلاك الحقيقة المطلقة ليس عيبا و لا نقصا في حق الدين الإلهي الحق- الإسلام- ، بل هو كمال و شمولية.و إنما العيب هو إدعاء الأديان الباطلة و المذاهب الفاسدة للشمولية و الإطلاقية ،و امتلاك الحقيقة . فهذا هو الباطل ، فهي بما أنها أديان و مذاهب باطلة و منحرفة فليس فيها من الحق

إلا القليل ،و باطلها أكثر من صوابها. و عليه فهي لا تملك الشمولية الصحيحة و لا الحقيقة المُطلقة .

و لا يغيب عنا أن العلمانية الحديثة هي امتداد للعلمانيات القديمة ،و شكل من أشكالها ، لكنها أكثر انحرافا و قوة و تنظيرا ، لأن العلمانيات السابقة كانت تُمارس العلمانية باسم الدين ، إما باستغلال الدين الحق لصالحها ،و إما باختلاق أديان جديدة تكون في خدمتها . لكن العلمانية الحديثة لم تفعل ذلك ،و إنما أقصت الأديان من توجيه المجتمع ،و طرحت نفسها دينا دنيوي بديلا عن الأديان . فهي دين دنيوي بلا إله و لا آخرة ، قائم على خدمة مصالح الإنسان و أهوائه و ظنونه في هذه الحياة الدنيا ، فهي المبدأ و المعاد . و بذلك تكون العلمانية أبعدت الإنسان من أن يكون عبدا لخالقه ،و حوّلته عبدا لها و لأهوائه و مصالحه الدنيوية .

و أُشير هنا إلى أن العَلْمانية ارتكبت في حق الإنسان جريمتين خطيرتين كبيرتين: الأولى إنها فصلت الدنيا عن الآخرة ،و جعلت الدنيا هي المبدأ و المعاد ،و أبعدت الآخرة من حياة الإنسان ،و أنسته مصيره الذي ينتظره بعد الموت . مع أن العلاقة ضرورية بين الدنيا و الآخرة ، لأنه لا آخرة بلا دنيا ، لأن الدنيا هي التي يتقرر فيها مصير الإنسان في الآخرة ؛ و من جهة أخرى فإنه لا دنيا بلا آخرة ، لأن لولا الآخرة ما وُجدت الدنيا . و الجريمة الثانية هي أن العَلْمانية رفضت شرع الله و عطّلته ،و طرحت نفسها بديلا عنه كديانة أرضية بلا إله و لا آخرة ، أقامتها على الأهواء و المصالح ،و الشكوك و الشبهات ،و المغالطات و التدليسات . فالعلمانية هي في النهاية ضد مصلحة الإنسان بالضرورة ، لأنها تُبعده عن خالقه و شريعته ،و يكون مصيره الخُسران المُبين يوم القيامة .

و مع وضوح ذلك فإن حامد أبا زيد زعم أيضا أن العلمانية ليست في جوهرها ((سوى التأويل الحقيقي و الفهم العلمي للدين ،و ليس ما يُروّج له المُبطلون من أنها الإلحاد الذي يفصل بين الدين و المجتمع و الحياة))[1000] .

و زعمه هذا غير صحيح ، و فيه تغليط و تدليس و تحريف ، لأنه لا يُمكن أن تكون العلمانية هي الفهم الصحيح للدين الحق ،و إنما هي الفهم المُبطل و الناقض للدين الحق و المُفسد و المُحرف له أيضا . لأنه بما أن دين الإسلام دين و دولة ، سيف و مصحف ، دنيا و آخرة ، و بما أن العلمانية دين بشري لا آخرة فيه و لا إله ، و لها تشريعاتها العلمانية في كل مجالات الحياة ، فهما بالضرورة متناقضان متصادمان لا يجتمعان. فكل منها ثورة على الآخر ،و لا يمكن أن تكون العلمانية فهما حقيقيا و لا علميا للدين الحق على حد زعم الرجل.

و أما بالنسبة لعلاقة العلمانية بالإلحاد فهي مُلحدة من جانبين: الأول إنها أرضية للإلحاد و لكل التيارات المادية ، التي هي بالضرورة علمانية . و هذا يعني أن العلمانية هي الأرضية الأساسية و الواسعة لكل الاتجاهات اللادينية على اختلاف توجهاتها . و العلمانية تتكون من اتجاهين أساسيين، هما: اتجاه علماني إلحادي مُنكر للخالق و الدين بالضرورة ، كالاتجاه الشيوعي الماركسي ، و اتجاه علماني

[1000] نصر حامد أبو زيد : نقد الخطاب الديني ، ص: 64 .

مؤمن بالخالق كمبدأ عقلي نظري ،و مُعطل لشرعه و رافض له في الواقع ، كما هو حال الدول المُعاصرة . فالاتجاهان يجمعهما رفض الاحتكام إلى دين الله تعالى .

و أما الجانب الثاني للإلحاد في العلمانية فيتمثل في المعنى الآخر للإلحاد ،و الذي يتمثل في تحريف النصوص الشرعية و التلاعب بها . و هذا النوع من الإلحاد أشار إليه القرآن الكريم في قوله سبحانه: { وَذَرُواْ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَآئِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ }-سورة الأعراف:180- ، و {إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا أَفَمَن يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِي آمِناً يَوْمَ الْقِيَامَةِ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ أنه بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ }-سورة فصلت:40- ،و { فَأَمَّا الَّذِينَ في قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاء الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاء تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُوْلُواْ الألْبَابِ }-سورة آل عمران:7-. و هذا النوع من الإلحاد هو التأويل التحريفي الذي مارسه العلمانيون كثيرا قديما و حديثا ،و قد ذكرنا طرفا منه فيما تقدم من كتابنا هذا ،و سيأتي ذكر طرف آخر فيما يأتي من هذا الفصل ، إن شاء الله تعالى .

و بذلك يتضح أن ما زعمه حامد أبو زيد غير صحيح ، لأن العلمانية دين دنيوي مُلحد من جانبين ، و ينتهي في النهاية إلى رفض الدين و تعطيله ، إما باسم الإلحاد المُنكر لله و لدينه ، أو باسم الإلحاد المؤمن بالله المُعطل لدينه و المُحرف له .

و ذكر أيضا أن من مبادئ العلمانية أنه لا سلطان على العقل إلا العقل[1001]. و الحقيقة هي أن الأمر خلاف قوله هذا، لأن العلمانية لا تقوم على العقل ،و لا على العقلانية ، و إنما تقوم أساسا على الأهواء و الظنون ،و الشهوات و الشُبهات . لأن العقل لا يحق لأي إنسان أن يحتكره ،و ليس خاصا بمذهب دون آخر ،و لا بطائفة دون أخرى ،و ليس مبدأ و لا مذهبا عقليا . و إنما هو وسيلة الناس عامة و أهل العلم خاصة ،و عليه فإنه يحق لكل إنسان يقول عن نفسه بأنه من أهل العقل ،و ليس هذا خاصا بالعلمانية و لا بأهلها .

و أما لماذا هي ليست عقلانية ؟ ، فلأن العقلانية تعني الاحتكام إلى العقل الصريح و الأخذ بأحكامه . و هذا لا يصدق على العلمانية ، لأنها استخدمت العقل وسيلة ،و لم تحتكم إليه و لم تلتزم بأحكامه في مواقفها من الدين و الدنيا و الآخرة . بدليل أنها لو كانت عقلانية في ذلك الأمر ما أبعدت الناس عن خالقهم ،و ما صرفتهم عن الآخرة ، و لا عطّلت شريعة الله تعالى ، و لا ألّهت نفسها و جعلت الإنسان عبدا لها و لأهوائه و شهواته. و بما أن الأمر كذلك فإن السلطان المُتحكم في العلمانية ليس هو سلطان الشرع ، و لا العقل ، و لا العقلانية ، و إنما هو سلطان الأهواء و الظنون ،و الشهوات و الشُبهات .

و أُشير هنا إلى أن مقولة: العقل أسبق من الشرع ،و أن الواقع أسبق منه أيضا . هي مقولة سبق أن توسعنا في الرد عليها[1002] ، لكن الذي يهمنا منها هو أنها مقولة لها خلفية علمانية تُؤدي في النهاية إلى إيجاد علمانية بشكل كلي أو جزئي . و تفسير ذلك هو أن القول بأسبقية العقل و الواقع على الوحي ، يعني أن الإنسان

[1001] نفس المرجع ، ص: 42 .
[1002] في الفصلين الأول و الثاني من كتابنا هذا .

هو الأصل ،و له الاختيار في أن يقبل الدين أو يرفضه ،و له أن يختار منه ما يريد ،و له أن يُعطله و يرفضه كلية ، بدعوى أنه مُخالف للعقل أو الواقع أو لهما معا ، أو أنه أصبح لا يصلح لنا في زماننا هذا. و بذلك يصبح الإنسان -بعقله و واقعه- علمانيا مُتقدما على خالقه و دينه ،و مُشرعا لنفسه ،و عابدا لأفكاره و أهوائه. و لهذا وجدنا العلمانيين المعاصرين يتبنون منهج القائلين بتقديم العقل على الوحي كالمعتزلة و الفلاسفة المسلمين، و يثنون عليهم أيضا. فهؤلاء المعتزلة و الفلاسفة هم المنظرون الأوائل للعلمانية في تاريخنا الإسلامي.

2- أباطيل علمانية حول الحاكمية و الشمولية:

نورد هنا طائفة من الأباطيل و الشبهات العلمانية ، تتعلق بالحاكمية و الشمولية في دين الإسلام ، قال بها بعض أدعياء العقلانية . نذكرها من خلال المواقف الفكرية الآتية: أولها هو أن حسن حنفي ذكر أنه لما أدخل العلمانيون العرب العلمانية إلى بلاد المسلمين حدث خطآن: الأول هو نقل تلك العلمانية إلى بلاد المسلمين. و الثاني هو رد فعل خاطئ تمثل في مطالبة الحركات الإسلامية بالحاكمية . و مجموع الخطأين لا يكون صوابا . فشكّل ذلك لنا تحديا هو ((كيف يمكن تحقيق أهداف الفريق العلماني، ما تصبوا إليه مُجتمعاتنا من حرية و تقدم ؟ ، في الوقت نفسه كيف نستطيع أن نحقق مطالب الفريق الثاني))[1003] .

و أقول: إن قوله هذا فيه حق و باطل ، و فيه تغليط و تحريف . لأنه أولا لاشك أن إدخال العلمانية- الدنيوية اللادينية- إلى بلاد المسلمين ليس هو خطأ فقط ،و إنما هو جريمة كبرى في حق دين الإسلام و أهله، و قد تمثل ذلك في إدخال الأنظمة الغربية إلى بلاد المسلمين. علما بأن جانبا من العلمانية الجزئية كان موجودا في المجتمعات الإسلامية نفسها ،و لها جذور قديمة . و قد سبق أن بينا أن العلمانية ليست جديدة على الإنسان ، و إنما هي ظهرت مع بداية انحراف الإنسان عن شرع الله تعالى ، فكلما زاد الانحراف اتسع مجال العلمانية على حساب الشرع ، و كلما زاد الالتزام بالشرع انحصر مجال العلمانية .

و قد تجلت مظاهر تلك العلمانية -التي ظهرت قديما بين المسلمين- في جانبين هامين: الأول هو القول بأسبقية العقل على الشرع على أيدي المعتزلة و الفلاسفة ، فهؤلاء نظّروا للعلمانية الفكرية[1004] التي هي خطوة أولى توصل إلى العلمانية الوجدانية و السلوكية . و الجانب الثاني يتمثل في الانحراف السياسي الخطير الذي حدث على يد بني أمية و بني العباس و من سار على نهجهم ، هؤلاء هم الذين عطّلوا مبدأ الشورى الشرعي الذي نص صراحة على أن الأمة هي التي تختار من يحكمها بحرية و رضا و اختيار. فتحويل هؤلاء الحكم الشوري إلى حكم وراثي و ملك عضوض هو الذي حرم الأمة من حقها السياسي في اختيار من يحكمها من جهة ،و عطّل جانبا هاما و أساسيا من دين الإسلام من جهة أخرى . و بذلك أصبح الحاكم و أسرته و حاشيته يفعلون ما يريدون،و يعيشون في علمانية حقيقية ، مملوءة

[1003] حسن حنفي: حوار المشرق و المغرب ، ص: 36 .

[1004] هذا بغض النظر عن نواياهم ، لأن موقفهم يُوصل إلى العلمانية بالضرورة .

بالمنكرات و المخالفات الشرعية ، بلا رقيب من الدين و لا من الأمة ،و لا حدود تُقام عليهم . و أصبح كل من هب ودب من رجال الأسرة الحكمة يُمكن أن يصبح خليفة أو سلطانا ،و ما على الأمة إلا أن تبارك انطلاقا من شعار: مات الملك يحيى الملك . و هذا الذي ذكرناه حدث في تاريخنا الإسلامي مرارا و تكرارا ، بل كان قاعدة لا استثناء، و هو من المتواترات التي لا تحتاج إلى توثيق .

فكان ذلك هو السبب الذي منع من تكرار حكم الخلافة الراشدة عبر تاريخنا الطويل، فبعدما وأدها الأمويون و العباسيون و من جاء بعدهم ،و وجدوا من أفتى لهم بشرعية ما هم فيه من جهة ، و دعوا الناس إلى طاعتهم و الرضا بهم من جهة أخرى . أدى كل ذلك إلى استمرار تلك العلمانية السياسية الجزئية التي سنها بنو أمية ، و هي- مع انحرافها و خطورتها- كانت تتدثر بالدين و تتظاهر به و تحكم باسمه . و أما العلمانية الحديثة التي أدخلها العلمانيون إلى بلاد المسلمين كانت علمانية سافرة مُتطرفة خصما لدودا للدين ، باسم الرأسمالية ، و الاشتراكية ،و الديمقراطية. و في الحالتين فإن العلمانية بشقيها كانت دخيلة عن الإسلام و المسلمين ، سواء التي أُدخلت إليهم قديما أو حديثا ، فكلاهما كان شرا و وبالا عليهم،و إن اختلفت درجات ذلك .

و أما مُطالبة الحركات و الدعوات الإصلاحية الإسلامية الحديثة بالحاكمية ، فذلك ليس خطأ، و إنما هو أمر مطلوب شرعا و عقلا. و هي قد تأخرت في المطالبة باستعادة الحاكمية الشرعية الكاملة بعدما اغتال الأمويون و أمثالهم جانبها الأساسي . فهي قد كانت راضية أو ساكتة على ذلك الانحراف ، فلما غزتنا العلمانية الحديثة أحس هؤلاء أن الإسلام و المسلمين كلهم في خطر داهم فهبوا لمواجهتها. و عملهم هذا ليس خطأ و لا عيبا و لا انحرافا كما زعم حسن حنفي ، و إنما هو واجب شرعا وعقل و واقعا .

و أما ربطه للحرية و التقدم بالعلمانية و أهلها ، فهو ربط غير صحيح ،و فيه تغليط و تلاعب . لأن الحاكمية الشرعية الحقيقية لو طُبقت بطريقة صحيحة شاملة لكل دين الإسلام ، فإنها ستحقق للمسلمين كل ما يُريدونه من حرية و عدل ،و تقدم و رفاهية ، و سعادة الدارين . علما بأن التقدم المادي الدنيوي الشامل لا يتحقق إلا إذا تحققت شروطه العملية في الواقع ،و أهمها أربعة ، هي : الوحدة بين الراعي و الرعية ، و العلم ، و العمل ،و العدل . و أي شعب يأخذ بذلك فإنه سيُحقق النهوض المادي الدنيوي ، بغض النظر عن دينه و مذهبه ، و ثقاته و تاريخه ، إنه سيُحقق ذلك حتى و إن كان يعبد الحمير و القرود . و أي شعب لا يلتزم بتلك الشروط فإنه لن يحقق النهوض الدنيوي حتى و لو رفع شعار الإسلام ، أو الديمقراطية ، أو العقلانية ، أو العلمانية ، أو الرأسمالية ، أو الاشتراكية .

و عليه فإنه لا يصح ما زعمه حامد أبو زيد من أن أوروبا تطورت لأنها أخذت بالعلمانية و طبقتها في بلادها[1005]. و هذا تضليل و تغليط لأن أوروبا الغربية تقدمت دنيويا لأنها أخذت بالأسباب و الشروط الصحيحة للنهضة التي ذكرناها سابقا . و أي دولة تأخذ بها -سواء كانت علمانية أو دينية ، أو تعبد الحمير- فإنها ستتقدم

[1005] نصر حامد أبو زيد : نقد الخطاب الديني ، ص: 63 .

دنيويا . و الشاهد على ذلك أيضا هو أن شرق أوروبا طبقت العلمانية الماركسية فلم تحقق نهضتها الدنيوية ،و ما حققته لم يرفع برأسها ،و لا حقق لها التقدم الذي كانت تريده . ثم تركت علمانيتها الماركسية ،و أخذت بالعلمانية الرأسمالية ، لكنها ما تزال لم تحقق نهضتها المادية ،و هي تُشبه كثيرا من دول العالم الثالث .

و الشاهد على ذلك أيضا هو أن كل دول العالم الآن تأخذ بالعلمانية على اختلاف أشكالها و تباين دراجاتها ، لكن أصلها الأساسي واحد . و مع ذلك فإن هذه الدول العلمانية قليل منها مُتقدم دنيويا ،و معظمها مُتخلف في كل جوانب الحياة تقريبا . فلماذا هذا التباين الكبير ؟! ، فلو كانت العلمانية هي التي تُطوّر الدول لمجرد أنها علمانية لاستلزم ذلك تطور كل دول العالم ،و بما أن الأمر ليس كذلك ، دلّ هذا على أن النهوض الدنيوي لا يتعلق بالعلمانية ،و لا بغيرها من الاتجاهات ، و إنما يتعلق بشروط النهضة التي سبق أن ذكرناها، فمن أخذ بها فإنه سيتقدم دنيويا ، و إن كان يُؤمن بالخرافات ،و يسجد للأصنام ،و يُقدس الحمير و القرود . و كلامنا هذا يشهد على صحته الشرع[1006] و العقل ،و التاريخ و الواقع .

لكنني أُشير هنا إلى أمر هام جدا ، هو أن الأخذ بأسباب التقدم الدنيوي على أساس من دين الإسلام يختلف اختلافا جوهريا عن الأخذ بتلك الأسباب على أساس من العلمانية ، أو أي دين أو مذهب آخر . فمع أن كلا من الطريقين يُحقق التقدم الدنيوي لمن أخذ بهما على أساس من شروط النهضة ، فإن الأخذ بها على أساس من الحاكمية الإسلامية بالطريقة الصحيحة ، سيُحقق لنا السعادة الكاملة في الدنيا و الآخرة . لكن الأخذ بالأديان و المذاهب الأخرى لا تُحقق للإنسان سعادة الدارين ، لأنها أديان و مذاهب باطلة غير مقبولة عند الله تعالى . و هي و إن حققت النهوض الدنيوي لمن أخذ بها وفق شروط النهضة ، و حققت له سعادته المادية ، فإنها لا تُحقق له ساعدته الروحية الصحيحة الكاملة في الدنيا ،و لن تحقق له السعادة في الآخرة ،و سيكون مصيره إلى جهنم و بئس المصير. و هناك يخسر كل شيء ، و لن ينفعه تطوره المادي الذي حققه في دنياه .

و الموقف الثاني مفاده هو أن حسن حنفي زعم أن الحاكمية و الخلافة و الألوهية جاءت إلى البشرية من خارج النطاق الأرضي و المحيط الإنساني ، مما يُوقع في الثيوقراطية و التسلطية لإغفال مصالح الناس[1007] .

و أقول: إن زعمه هذا باطل جملة و تفصيلا ،و فيه تغليط و تحريف و تدليس ،و هو محاولة علمانية تضليلية لتحريف الشرع و الطعن فيه باسم الحاكمية . لأنه أولا إن الحاكمية الإسلامية الصحيحة مصدرها الشرع وحده ،و هي الدين نفسه بكل مكوناته. و عليه فإن الحاكمية نور و هداية ، و حبل الله المتين ، لقوله سبحانه: { وَأَنَّ هَـذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ وَلاَ تَتَّبِعُواْ السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ }-سورة الأنعام:153-،و {يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءكُم بُرْهَانٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُوراً مُّبِيناً }-سورة النساء:174-، و {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اسْتَجِيبُواْ لِلّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُم لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأنه إِلَيْهِ

[1006] لأن الله تعالى أخبرنا أن أقواما كثيرين كانت لهم دنيا واسعة ، مع أنهم كانوا كافرين .

[1007] حسن حنفي: الدين و الثورة ، ج 5 ص: 295 ، 296 .

تُحْشَرُونَ }-سورة الأنفال :24-، و {وَاعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ اللّهِ جَمِيعاً وَلاَ تَفَرَّقُواْ }-سورة آل عمران:103- ، و{وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإنس إِلَّا لِيَعْبُدُونِ }-سورة الذاريات:56-. فالحاكمية ليست من ابتداع الإسلاميين ولا المسلمين ، و إنما هي من صميم دين الإسلام ،و قد جاءت لتحرير الإنسان من عبادة نفسه و أهوائه، و غيره من بني آدم ، لتجعله عبدا لله تعالى وحده في كل حياته . و لا يصح وصف شريعة الله بأنها ثيوقراطية و تسلطية ، فهذا افتراء على الشرع و عدم تأدب معه ،و طعن في الشرع مصدره الهوى لا العقل ، لأنه لا يصح شرعا و لا عقلا وصف شريعة الله بذلك .

و ثانيا أنه لا يصح الطعن في الحاكمية الإلهية بدعوى أنها جاءت إلى الإنسان من خارجه ، فهذا انتقاد باطل ،و لا يصح أن يصدر عن باحث موضوعي ، لأن العالم بأكمله لله تعالى ،و الإنسان مخلوق من مخلوقاته يتصرف فيه و معه بما يشاء،و كيفما يشاء . و لا دخل هنا للداخل و الخارج لأن الأرض جزء من هذا الكون، و تتأثر بعوامله الداخلية و الخارجية معا . و شريعة الإسلام جاءت إلى الإنسان من عند الله ، كما يأتيه نور الشمس من خارجه بأمر الله أيضا. و شريعة الله تعالى تتفق تماما مع فطرة الإنسان التي فطره الله عليها ، فكلاهما من عنده سبحانه. قال تعالى :{ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفاً فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ }-سورة الروم:30- ،و{ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَى شَهِدْنَا أَن تَقُولُواْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ }-سورة الأعراف:172- .

و أما حكاية التسلطية فإن التسلط سببه انحراف الإنسان عن الصراط المستقيم ،و هي قد تحدث باسم أي دين و أي مذهب ، فقد تقع باسم الإسلام و الحاكمية ، كما قد تقع باسم العلمانية و الاشتراكية ،و الرأسمالية و الديمقراطية . و عليه فلا يصح ما قاله الرجل عندما اتهم الحاكمية الشرعية بالثيوقراطية و التسلطية. و هذا الرجل بلغ به تعصبه لعلمانيته إلى أنه وصف شريعة الله بذلك من جهة ،و إلى الاعتراض على الله تعالى عندما أنزل على عباده شريعته من السماء ليعبدوه به من جهة أخرى . و هذا اعتراض لا يصح شرعا و لا عقلا ، لأنه ليس من الشرع و لا من العقل أن يعترض المخلوق على خالقه ،و من يفعل ذلك فهو مُتبع لهواه لا لعقله . علما بأن دين الله تعالى لم يأت للتسلط على الإنسان ،و إنما جاء ليُحرره و يُسعده في الدنيا و الآخرة .

و الموقف الثالث مفاده أن حامد أبا زيد استنكر على الخطاب الإسلامي المعاصر تمسكه بالحاكمية و دعوته إليها. ثم زعم أن مفهومها-أي الحاكمية- ليس مفهوما شرعيا ،و إنما هي مما ابتدعه بعض المسلمين[1008].

و أقول: إن قوله هذا زعم باطل جملة و تفصيلا ، لأن الحاكمية ليست لغزا ولا مفهوما معقدا ،و إنما هي مفهوم شرعي واضح جلي ، يعني الاحتكام إلى شريعة الله بكاملها و في كل جوانب الحياة قلبا و قالبا . و المطالبة بها هي واجبة على كل مسلم شرعا و عقلا ، و من لا يُطالب بها فهو متناقض مع نفسه ، أو أنه جاهل

[1008] نصر حامد أبو زيد : نقد الخطاب الديني ، ص: 70 و ما بعدها ، 85 .

بشريعة الله ، أو أنه مريض صاحب هوى ، أو أنه ليس مسلما على الحقيقة . و عليه فإنه لا يصح الإنكار على من يُطالب بحاكمية شرع الله ،و إنما يجب الإنكار على من لا يُطالب بها ،و على من يُنكر على من يُطالب بها. و من يعترض على الحاكمية الشرعية هو في الحقيقة لا يعترض على المطالبين بها ،و إنما يعترض على الله تعالى و شريعته .

و مع أن الحاكمية و المطالبة بها هما من ضروريات الشرع و بديهياته، و لا يحتاجان إلى نقاش و استدلال ، فإنني-مع ذلك- سأذكر ثلاثة شواهد شرعية تزيد في إبطال زعم الرجل،و تثري الموضوع أيضا: أولها مفاده هو أن الله تعالى لم يخلقنا إلا لعبادته سبحانه ، لقوله: { وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإنس إِلَّا لِيَعْبُدُونِ }-سورة الذاريات:56-، و {قُلْ إِنَّ صَلاَتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ }-سورة الأنعام:162- .و هذا يستلزم منا الالتزام بشريعة الله في كل أحوالنا ،و أن تكون حياتنا كلها لله تعالى وفق شريعته . لأن وجودنا في هذه الحياة الدنيا له غاية واحدة هي عبادة الله تعالى و الالتزام بشرعه في كل أحوالنا.

و الشاهد الثاني هو أن الله تعالى أنزل على بني آدم دينه و فرضه عليهم ،و أوجب عليهم الاحتكام إليه في كل أحوالهم، و حذّرهم من مغبة الانحراف عن شرعه و تعطيله و جعله وراء ظهورهم. و هذا كله يفرض على المسلمين الأخذ بالحاكمية الشرعية في كل أحوالهم . قال تعالى : { وَأَنَّ هَـذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ وَلاَ تَتَّبِعُواْ السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ }-سورة الأنعام:153- ، و{وَمَن يَعْصِ اللّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَاراً خَالِداً فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُّهِينٌ }-سورة النساء:14-، و {ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاء الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ }-سورة الجاثية:18- ،و {فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّىَ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُواْ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجاً مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيماً }-سورة النساء:65- .

و الشاهد الثالث- الأخير- هو أن الله تعالى قد أخبرنا أن مصير الإنسان النهائي في هذه الدنيا ينتهي إما إلى الخلود في النار و بئس المصير ،و إما إلى الخلود في الجنة و نعم المصير . و هذا المصير النهائي يتوقف على ما يختاره الإنسان من اتجاه في حياته الدنيا ، فأمامه سبيلان: سبيل الهداية و الإيمان و النجاة ، أو سُبيل الضلال و الغواية، و الأهواء و الشياطين . و لا يستطيع الإنسان تجنب المصير المشؤوم الذي ينتظره، إلا إذا أختار السبيل الأول، و هذا يتطلب منه الالتزام بشرع الله و حاكميته في كل أحواله .

و أما مُصطلح الحاكمية فهو مصطلح شرعي موجود في الشرع و مأخوذ منه لفظا و معنى، كقوله تعالى : {وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللّهُ وَلاَ تَتَّبِعْ أَهْوَاءهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَن بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللّهُ إِلَيْكَ }-سورة المائدة:49- ،و{ فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّىَ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُواْ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجاً مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيماً }-سورة النساء:65-، و { وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللّهُ فَأُوْلَـئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ }-سورة المائدة:44-،و { إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلّهِ يَقُصُّ الْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ }-سورة الأنعام:57- .

و مع وضوح مفهوم الحاكمية ،و أنه من ضروريات الشرع، فإن حامد أبا زيد حاول نفيه و تعطيله باستخدام التأويل التحريفي . فزعم أن الآيات التي تأمر بالطاعة كقوله تعالى : { فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّىَ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُواْ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجاً مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيماً }-سورة النساء:65- ،و {إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ }-سورة النور:51- ،و {وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالاً مُّبِيناً }-سورة الأحزاب:36- . فزعم أنها آيات تتعلق بوجود الرسول و هو حي ، فهو مُمثل السلطة الدينية و الزمانية في المجتمع ،و هو الذي كان يفصل بين الناس. ففي هذه الآيات هو الحَكَم المباشر بوصفه قاضيا و حاكما و هذه ((حالة ليست كائنة الآن، لأن ما هو بين يدي المُسلم نُصوص أصلية و ثانوية[1009] تحتاج للفهم بإعمال العقل و الاجتهاد)) . فذلك الانصياع مُتعلق بوجود الرسول حكما و قاضيا في شؤون الدين و العقيدة ،و فيما سوى ذلك فقد خالفه بعض الصحبابة في شؤون الدنيا التي قرر النبي- صلى الله عليه و سلم- نفسه أكثر من مناسبة أننا أدرى بشؤونها[1010] . ثم زعم أن أنه لو صحّ انتقاد خُصومه له في موقفه من الانصياع و الطاعة للشرع ، لكان من الواجب على المسلمين الانصياع الدائم في ((حالة تأبير النخل، و منزل الحرب الذي اقترحه الرسول بدلا من حفر الخندق . وعدم انصياع عمر بن الخطاب للأوامر القرآنية ينفي نفيا كاملا صواب الاستشهاد بتلك الآيات لتكريس مفاهيم العبودية و الانصياع و الطاعة و عدم المخالفة))[1011] .

و أقول: إن زعمه هذا باطل جملة و تفصيلا ،و فيه تحريف و تغليط ، و تدليس و تلاعب بالشرع ،و هو موقف علماني تحريفي مقصود . لأنه أولا إن طاعة النبي- عليه الصلاة و السلام- واجبة شرعا و عقلا في حياته و بعد مماته ،و هي من ضروريات الشرع و بديهياته أيضا. لهذا وجدنا الله تعالى علّق نجاة الإنسان بطاعة الله و رسوله ،و جعل هلاكه في عدم طاعتهما، كقوله سبحانه : { وَمَن يُطِعْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً }-سورة الأحزاب:71-، و{ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالاً مُّبِيناً }- سورة الأحزاب:36- . و بما أن الإسلام هو دين الله الخاتم ،و رسوله خاتم الأنبياء ،و الله تعالى لا يقبل دينا إلا الإسلام ،و قد أوجب علينا طاعة رسوله ،و هو بشر غير خالد و أنه سيموت ، و أن رسالة الإسلام ستستمر بعده ، فإن كل هذا يستلزم بالضرورة أن طاعة الرسول ستستمر بعد وفاته إلى يوم القيامة ،و أنها ليست ظرفية مُرتبطة بحياته . و هذا يستلزم أيضا أن السنة النبوية الصحيحة ستبقى موجودة محفوظة ،و سيُطبق من يخلفه من حكام المسلمين و قضاتهم جانبا من سنته المرتبطة به كحاكم و قاضٍ لا كرسول .

و مقابل ذلك لا يُوجد في الشرع ما يدل على زعم الرجل، فلا يُوجد فيه نص يقول: إن الخضوع للشرع مرتبط بالرسول في حياته فقط ، ثم يرتفع الأمر بالخضوع بعد وفاته، ثم يصبح المسلمون غير مُلزمين بذلك . هذا الأمر غير

[1009] سبق أن ناقشناه في تقسيمه للنصوص إلى أصلية و ثانوية ،و بينا بطلان ذلك في الفصل الأول .

[1010] سنعود إلى هذا الحديث لا حقا بحول الله تعالى .

[1011] نصر حامد أبو زيد : التفكير في زمن التكفير ، ص:

موجود في الشرع مُطلقا،و خلافه هو الثابت قطعا ،و قد بيناه أعلاه .و عليه فإن زعم الرجل لا يصح و لن يستقيم إلا إذا جاء بمثل ذلك الأمر ،و بما أنه لن يظفر به ، فإن زعمه باطل و لن يصح ،و لن تنفعه تحريفاته و مُغالطاته .

و من الشواهد على ذلك أيضا قوله تعالى : {وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىَ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ اللّهَ شَيئا وَسَيَجْزِي اللّهُ الشَّاكِرِينَ }-سورة آل عمران:144- . فالآية تتضمن الأمر باستمرار طاعة الشرع و الثبات على الدين حتى بعد وفاة رسول الله-عليه الصلاة و السلام- .

و منها قوله-عليه الصلاة و السلام- : ((بلغوا عني ولو آية، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، فمن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار))[1012]. وقال في خطبة حجة الوداع: ((ألا ليبلغ الشاهد الغائب))[1013]. وقال: ((نضَّر الله امرءاً سمع منا حديثاً فبلغه إلى مَن لَمْ يسمعه، فرُبَّ حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى مَن هو أفقه منه))[1014]. و هذه الأحاديث تضمنت أمرا بالتبليغ عنه و الحث عليه ،و الالتزام بسنته الصحيحة ،و التحذير من الكذب عليه ، و هذه أوامر شرعية عامة تتضمن كل ذلك في حياته و بعد مماته ، فهي مُطلقة وليست مُقيدة ،و لا يصح تخصيصها و لا تقييدها .

و منها قول النبي – صلى الله عليه و سلم- : ((...عليكم بسنتي و سنة الخلفاء الراشدين المهديين بعدي ، عضوا عليها بالنواجذ))[1015] . فالحديث واضح صريح بأن رسول الله أمرنا بإتباع سنته و نهج الخلفاء الراشدين من بعده و ليس في حياته بالنسبة لسنته.

و منها أيضا أن الشرع قد أثنى على الصحابة و زكاهم ،و اعترف لهم بالإيمان و العمل الصالح ،و شهد لهم للسابقين منهم بدخول الجنة،و أمرنا بإتباع نهجهم كما في الحديث السابق ، فهم عندما توفي النبي-عليه الصلاة و السلام- اتبعوا سنته و استمروا في الأخذ بها ،و لم يظهر فيهم من زعم أن سنته توقف الأخذ بها بموته على حد زعم هذا الرجل . و الشاهد على ذلك أن أبا بكر أصر على أن يرسل جيش أسامة ، لأن الرسول هو الذي كان قد عزم على إرساله قبل وفاته . و كذلك رفض أن يُقسم ميراث رسول الله- عليه الصلاة و السلام- لأنه كان قد سمعه أنه قال : ((لا نورث ما تركنا صدقة))[1016] . و قد اهتم الخليفتان أبو بكر و عمر- رضي الله عنهما- بالسنة النبوية تطبيقا و حرصا و صيانة[1017] . و بما أن الشرع شهد للصحابة بالإيمان و العمل الصالح ،و أمرنا بإتباع منهجهم ،و هم قد أخذوا بالسنة النبوية ،و حرصوا عليها ،و طبقوها في حياتهم ، فهذا دليل قاطع دامغ على أن طاعة النبي و الالتزام بسنته هما أمران واجبان في حياته و بعد مماته ،و هذا خلاف ما زعمه الرجل.

[1012] الألباني: صحيح الجامع الصغير ، المكتب الإسلامي، بيروت ، 1408 ، ج 1 ص: 269 .
[1013] البخاري: الصحيح ، ج 1 ص: 24 .
[1014] الألباني: المرجع السابق ، ج 2 ص: 94 .
[1015] الألباني : الصحيحة ، ج 6 ص: 234 .
[1016] صحيح ، و قد سبق توثيقه .
[1017] عمر سليمان الأشقر : تاريخ الفقه الإسلامي ، ص: 64 و ما بعدها .

و ثانيا أنه واضح من زعم الرجل أنه قال به ليس على أساس من الشرع الصحيح ،و لا من العقل الصريح ،و لا من التاريخ الصحيح ،و إنما قاله انطلاقا من نظرية التاريخية التي يقول بها العلمانيون في موقفهم من الإسلام . و قد سبق أن ناقشناهم فيها فيما يتعلق بدين الإسلام ،و بينا عدم انطباقها عليه ،و فلا نعيده هنا . و واضح من زعمه أنه يريد وضع حد و نهاية لدين الإسلام و تعطيله زمنيا و عمليا . على أساس أن الشرع متوقف على طاعة الرسول ،و و جانب كبير من الشرع مُرتبط بالسنة النبوية ،و بما أن طاعة الرسول واجبة في حياته فقط- حسب زعم الرجل- فهذا يعني أن الإسلام سينتهي بعد وفاته مباشرة ،و يتعطل تطبيقه آليا ،و يتجاوزه الزمن و لا يصبح صالحا لكل زمان و مكان. و بهذا يتخلص حامد أبو زيد من دين الإسلام ، لتحل محله علمانيته التي يُؤمن بها . فبئس ما صنع إنه حرّف الشرع و التاريخ ليصل إلى هدفه العلماني على حساب الحقيقة و الموضوعية ،و قد بينا بطلان زعمه،و سيزيده بطلانا ما يأتي .

و ثالثا إن الرجل حاول مُغالطتنا عندما زعم أن السنة النبوية تحتاج إلى إعمال الفكر و الاجتهاد لفهمها و الأخذ بها ، ليُوهمنا بأنه سيحدث خلاف عند فهمنا لها ،و من ثم يضيع الفهم الصحيح لها ،و لا يمكننا الأخذ و الالتزام بها . و هذا زعم باطل سبق أن ناقشناه و أبطلناه ،و بينا المنهج الصحيح في فهم النصوص الشرعية من جهة ،و أن السنة النبوية فيها أحكام كثيرة جدا واضحة مُحكمة سهلة الفهم ، لا تحتاج إلى تأويل فاسد ،و لا إلى أخذ و رد و عراك من جهة أخرى . كما أن الاحتكام إلى المنهج الشرعي الصحيح في فهم الشرع كفيل بفهم السنة فهما صحيحا ، بعيدا عن التأويلات التحريفية التي يقول بها المؤوّلون المُحرّفون للنصوص الشرعية .

و من مغالطاته أيضا أنه زعم أن طاعة النبي تتعلق به كحاكم و قاضٍ في شؤون الدين و العقيدة ،و ما سوى ذلك فقد خالفه بعض الصحابة في شؤون الدنيا على أساس حديث أننا أدرى بأمور دنيانا . و هذا زعم باطل ، لأن النبي- عليه الصلاة و السلام- كان حاكما و قاضيا و مربيا و معلما في كل شؤون الحياة و لم يكن ذلك خاصا بشؤون الدين فقط كما زعم الرجل . لأن من بديهيات دين الإسلام أنه دين كامل شامل للدنيا و الآخرة ، و للدين و الدولة ،و قد شرع لكل مظاهر الحياة دون استثناء ،و الشاهد على ذلك مضمون الكتاب و السنة ،و سيرة حيان النبي-عليه الصلاة و السلام- ليس هنا مجال تفصيل ذلك .

و ليس صحيحا أن بعض الصحابة خالفوا النبي في شؤون الحياة ، فهذا لم يحدث ، و إنما ربما كانت لبعضهم اجتهادات حسب ظروفهم و أحوالهم ، بغض النظر هل وافقوا فيها السنة أم خالفوها ؟ ، فهذا اجتهاد مباح بأمر من الشرع ، فمن أصاب له أجران، و من أخطأ فله أجر واحد . و ليس المقصود منه مُخالفة السنة كما أراد أن يُوهمنا به حامد أبو زيد .

و عندما كان رسول الله يُشاور الصحابة في بعض القضايا كحفر الخندق لم يكن مقصوده أنه يُعلمهم عدم الانصياع له في شؤون الحياة ، فهذا زعم باطل . و إنما كان يُربيهم و يُعلمهم الشورى عمليا من جهة ،و يُطبق معهم الشرع و يُشرّع لهم

أيضا من جهة أخرى . فكان يُشاورهم تطبيقا لقوله تعالى :{وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ }-سورة آل عمران:159-. و يأخذ بالرأي الصحيح من آرائهم لكي يُشرع لهم بالسنة التقريرية .

و أما بالنسبة لما فعله عمر ابن الحطاب مع المؤلفة قلوبهم ، أو عندما وقف تطبيق حد السرقة عام الرمادة . فهو ليس رفضا للشرع ،و لا رفضا للانصياع له كما زعم الرجل ، فحاشا له أن يصدر منه ذلك، . هذا الرجل قد تجاوز حدوده و اتهم عمر بن الخطاب بأنه تعمد مخالفة الشرع و عدم الانصياع له . و إنما الحقيقة هي أنه - رضي الله عنه- كان خليفة مجتهدا ، اجتهد في تطبيق الشرع من أجل الدين و مصلحة المسلمين . و لم يرفع حكم المؤلفة قلوبهم و لا عطّله ،و هو ما يزال ساريا ،و سيظل كذلك إلى يوم القيامة ،و إذا ما ظهرت المؤلفة قلوبهم في زماننا هذا فعلى الأمة أن تعطيهم حقهم .

و أما الموقف الرابع فمفاده أن حامد أبا زيد بعدما أنكر الحاكمية ،و زعم أن الخطاب الإسلامي المعاصر هو الذي اختلقها، أراد أن يطعن فيها بما لا يصح الطعن به ، فوصفها-أي الحاكمية- بأنها ذات مغزى إيديولوجي سياسي[1018] .

و أقول: إن الحاكمية هي مبدأ إسلامي أصيل ،و من ضروريات الشرع و بديهياته رغم أنف حامد أبي زيد المُصر على الباطل و التحريف ، انتصارا للحاكمية العلمانية ضد الحاكمية الإسلامية الإلهية .و قد سبق أن ناقشناه في ذلك و بينا بطلان زعمه في إنكاره للحاكمية الشرعية . و عليه فلا يصح الزعم بأن الخطاب الديني المعاصر هو الذي اخترعها و تنادى بها. فهذا تحريف للشرع و التاريخ ،و افتراء مُتعمد . و الرجل فعل ذلك قصدا ليصل إلى إنكار مبدأ الحاكمية الشرعية ، ليحل محله مبدأ الحاكمية العلمانية الذي يُؤمن به .

علماً بأن اتصاف أي فكر أو اتجاه بالمذهبية التي سماها الرجل بالإيديولوجية لا يُعد عيبا و لا نقصا ، لأنه لا يُوجد فكر ليست له خلفيات و منطلقات ينطلق منها و يعمل على خدمتها و الانتصار لها . و سواء سميناها : فكرية ، أو مذهبية ، أو إيديولوجية ، أو مصلحية ، أو نفعية ، فالنتيجة واحدة ، هي أنه لا يُوجد فكر أو مبدأ إلا وله خلفيات ينطلق منها ،و أهداف ينتصر لها و يعمل على تحقيقها . و عليه فلا يصح الطعن فيها و التشهير بها لمجرد ظهور تأثير تلك الخلفيات و الغايات في فكر صاحبها و مواقفه . لأنه أمر طبيعي و عادي و ضروري ، و لا يصح الطعن به . فهي لازمة لكل فكر ، منها ينطلق ،و إليها يحتكم ،و لها ينتصر . و الرجل نفسه فعل ذلك و أظهر من التعصب الإيديولوجي الممقوت لعلمانيته شيئا كثيرا ، حتى أوصله إلى التعمد في تحريف الشرع و إنكار ضرورياته ، انتصارا لإيديولوجيته العلمانية الباطلة . و حتى حسن حنفي انتقد حامد أبا زيد في بعض أعماله الفكرية ، بأنها تحمل دلالات إيديولوجية[1019] . و الحقيقة هي أن كلا من أعمال الرجلين الفكرية غارقة في الإيديولوجية المتعصبة للباطل ،و كتابنا هذا مملوء بالشواهد الدالة على ذلك .

[1018] نصر حامد أبو زيد : نقد الخطاب الديني ، ص: 215 .

[1019] حسن حنفي: حوار الأجيال ، ص: 448 .

و أُشير هنا إلى أنه من حق أي إنسان أن ينشر فكره و دينه و مذهبه ،و يُدافع عنه .و ليس ذلك عيبا و لا نقصا ،و إنما يجب عليه أن يقوم بذلك على أساس من الحق و العدل و الموضوعية من جهة ،و الاحتكام في مواقفه إلى الوحي الصحيح ،و العقل الصريح ،و العلم الصحيح من جهة أخرى . و لا ينتصر لأفكاره و مواقفه بالباطل و التحريف ،و الافتراء و التدليس على حساب الحقيقة . فهذا هو الانتصار المذهبي- الإيديولوجي- المذموم القاتل المدمر الذي يجب على كل إنسان الابتعاد عنه .

و الموقف الخامس يتعلق بمبدأ الشمولية في الإسلام ، و مفاده هو أن حامد أبا زيد زعم أن مفهوم شمولية النصوص ليس مفهوما شرعيا ،و إنما هو من اختراع بعض أهل العلم خلال العصر الإسلامي[1020] .

و ردا عليه أقول: إن زعمه هذا باطل جملة و تفصيلا ، و فيه تغليط و تحريف للشرع ،و إنكار لما هو معروف من الشرع بالضرورة من دين الإسلام . لأنه أولا إن محتوى القرآن و السنة الصحيحة شاهد قاطع دامغ على أنه مضمون شمولي ، يشمل كل مجالات الحياة من سياسة و اقتصاد ،و اجتماع و أخلاق ،و عقائد و مفاهيم ، و يشمل أيضا على الطبيعيات و المنطقيات، و مناهج البحث و طرق الاستدلال .و من ينظر في أبواب الفقه الإسلامي من عبادات و معاملات يجدها كثيرة و متنوعة تمس مختلف جوانب الحياة ، و تنطلق كلها من النصوص الشرعية . و كل ذلك دليل قاطع على أن الشمولية هي من حقائق دين الإسلام و بديهياته .

و الشاهد الثاني مفاده هو أن النصوص الشرعية هي نفسها - بعدما تضمنت الشمولية بتشريعاتها- نصت صراحة على وجود مبدأ الشمولية و أنه من خصائصها . كقوله تعالى :{ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ }-سورة المائدة:3- ،و هذا إكمال عام مطلق شامل غير مُخصص و لا مُقيد ،و لا يصح تخصيصه و لا تقييده. و منها قوله تعالى : { وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ }-سورة النحل:89- ،و {ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاء الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ }-سورة الجاثية:18-،و {لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ }-سورة فصلت:42- و القول بعدم شمولية الشريعة و اكتمالها هو من الباطل الذي نفاه الله تعالى عن دينه . و منها أيضا حديث النبي –عليه الصلاة و السلام ((قد تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك))[1021].

و الشاهد الثالث مفاده هو أن ختم الله تعالى للنبوة بالقرآن الكريم و السنة النبوية يعني أن دين الإسلام صالح لكل زمان و مكان بالضرورة . و أنه قادر على مواكبة كل التطورات البشرية ،و الاستجابة لكل حاجيات الإنسان في مختلف مجالات الحياة . و أنه قادر على إقامة البرهان القاطع الدامغ على أنه دين الله تعالى . و كل

[1020] نصر حامد أبو زيد : التفكير في زمن التكفير ، ص: 14 ، 144 ، 148 ، 149 .

[1021] الألباني: صحيح الجامع الصغير ، ج 1 ، ص: 407 .

ذلك- و غيره- لا يتأتى إلا إذا كان الإسلام دينا شموليا كاملا يجمع بين الدنيا و الآخرة ،و الدين و الدولة ،و يستجيب لكل مُتطلبات الإنسان في كل زمان و مكان.
و الشاهد الأخير-الرابع- مفاده هو أنه بما أن الله تعالى أخبرنا أنه أكمل دينه و رضيه لنا ،و أتمم به علينا نعمه ، فهذا يعني بالضرورة أنه دين مُتصف بالشمولية ، لأن عدم اتصافه بذلك يعني أنه ناقص و ليس كاملا ،و لا يستطيع مواكبة التطورات الدنيوية . و هذا لا يصح لأنه يتناقض مع خلوده و اكتماله .

و ثانيا إن الرجل احتج بحديث تأبير النخل ليُؤيد زعمه بنفي شمولية دين الإسلام للدين و الدنيا معا . فزعم أن الحديث قال فيه النبي-عليه الصلاة و السلام-((أنتم أعلم بأمور دنياكم)) فنصّ فيه على أننا أدرى بشؤون دنيانا[1022] .

وأقول: إن احتجاجه بالحديث لا يصح ، لأنه أخرجه من إطاره الذي قيل فيه ،و حرّفه و جعّده، و نفخه و وجهه توجيها علمانيا خالف به سياق الحديث و أصول الإسلام . و الشاهد على ذلك الأدلة الآتية : أولها هو أن الحديث يجب أن يُفهم في سياقه ،و في مكانه من دين الإسلام ، بمعنى أن الحديث يمثل جزئية صغيرة من كل كبير من جهة . و أن الحديث لم ينص على أننا أعلم بأمور دنينا كلها ،و إنما نص على نوع معين من تلك الأمور يتعلق بطريقة تأبير النخل التي تعتمد على الخبرة و التجربة من جهة أخرى . بدليل أن الإسلام شرّع لكل مجالات الحياة المتعلقة بشؤون ديننا و دنيانا معا ، فحرّم الربا ،و الخمر ، و الغش ،و الزنا ،و السرقة ، و التطفيف في الميزان . و أمر بالشورى و العدل ، و التعاون على البر و التقوى ،و غير ذلك كثير . كما أنه من الثابت شرعا و تاريخا أن النبي- عليه الصلاة و السلام – استمر-بعد ذلك الحديث- في توجيهه لكل شؤون الدين و الدنيا معا في السلم و الحرب،و لم ينسحب من توجيهه و إشرافه لذلك . فذلك الحديث يجب أن يوضع في إطار شمولية الإسلام للدين و الدنيا معا ، فهو ليس نقضا لها ،و إنما هو جزء منها،و من تشريعاتها . و عليه فلا يصح ما زعمه الرجل من أن الحديث نص على أننا أدرى بشؤون دنينا كلها .
و الدليل الثاني مفاده هو أن ذلك الحديث يمثل دليلا دامغا على أن النبي- عليه الصلاة و السلام – كان يوجه و يتدخل في كل مجالات الحياة دون استثناء من جهة . فلما حدثت واقعة تأبير النخل كانت فرصة لتدخل الشرع و تشريعه لما نصّ عليه الحديث من جهة ثانية . فالحادثة هي نوع من أنواع التشريع ،و ليست انسحابا من الشرع في توجيه جانب من جوانب الحياة العملية . فهو قد فتح للعقل الإنساني مساحة دنيوية شرعية للحركة و الإبداع ،و لم يفتح له مساحة علمانية للانفلات من الشرع و الانقلاب عليه ،و إحلال العلمانية محله كما يُريد أن يُوهمنا به هذا الرجل. فهذه المساحة الإبداعية هي مشروعة بأمر من الشرع أولا ،و يجب فيها على من يعمل فيها أن يكون محكوما بالأوامر الشرعية الأخرى ثانيا . كإتقان العمل ،و عدم

[1022] حسن حنفي: التفكير في زمن التكفير ، ص: 143 . و الإمام الشافعي ، ص: 67 .

الغش و التبذير ،و عدم التعامل بالربا ،و غير ذلك من الأوامر و المنهيات الشرعية .

و الثالث- الأخير- هو أن ذلك الحديث ليس نقضا لشمولية الإسلام ،و إنما هو يمثل جانبا و مظهرا من مظاهر شموليته للدين و الدنيا معا . و تفصيل ذلك هو أن شمولية الإسلام أنواع و درجات ،و ليست نمطا واحد . فهو قد نص صراحة أنه دين شامل كامل من جهة ، ثم فصل شموليته حسب مظاهر الحياة الإنسانية و طبيعتها من جهة أخرى . منها مظاهر فصّل في أحكامها كالصلاة ، و الزكاة ، و الميراث ،و الأحوال الشخصية المتعلقة بالأسرة . و منها مظاهر أوجز أحكامها فحدد لها خطوطا كبرى لأنها هي تتطلب ذلك ، كتشريعه للنظام السياسي ، فنصّ فيه على العدل ،و الأخوة ،و التعاون ، و الشورى ، و ترك التفاصيل الجزئية المتغيرة للاجتهاد حسب تغيرات الزمان و المكان . و منها مظاهر أطلق فيها الشرع للإنسان حرية الحركة و التصرف بناء على التجربة و الممارسة ، كالأمور التقنية و العملية المتعلقة بالفلاحة و الصناعة و التجارة . لكنها من جهة أخرى محكومة بالضوابط و الأوامر الشرعية . و منها مظاهر حث فيها الشرع الإنسان على النظر في كل مظاهر الكون ،و حثه على السير في الأرض و السعي لاكتشاف قوانينها و كنوزها ،و تسخيرها لخدمة الإنسان . لكن على الإنسان أن يتعامل مع تلك المظاهر الشمولية على أساس من الشرع و حاكميته.

و بذلك يتبين جليا أن الرجل ليس موضوعيا ،و لا أراد أن يفهم الحديث فهما صحيحا . و إنما حرّفه و جعّده و أخرجه من سياقه التاريخي و إطاره الشرعي لغايات في نفسه . منها أنه فعل ذلك لينكر جانبا من الشمولية الشرعية ،و يفتح بابا تتسلل منه علمانيته لعلمنة جانبا من دين الإسلام .

و ثالثا إن زعمه بأن بعض العلماء كالشافعي هم الذين قالوا بالشمولية ،و هي ليست من الشرع . هو زعم باطل لأمرين أساسيين: الأول هو أنه سبق أن أثبتنا بالأدلة الشرعية و العقلية أن الشمولية هي من دين الإسلام بالضرورة . و الثاني هو أن ما نسبه الرجل إلى أن بعض أهل العلم هم الذين قالوا بذلك ، هو دليل ضده و ليس في صالحه . لأن هؤلاء العلماء الذين قالوا بالشمولية لم يقولوا: إنهم ابتدعوها من عند أنفسهم ، و إنما قالوا: إنهم أخذوها من الشرع . و هذا دليل دامغ آخر على أن مبدأ الشمولية هو مبدأ شرعي ،و كان معروفا قديما ،و ليس من اختراعهم كما زعم الرجل .

و الشواهد الآتية تُبطل زعمه ،و تُثبت خلافه: منها إن الصحابي أبا ذر الغفاري- رضي الله عنه- كان يقول: ((لقد تُوفي رسول الله-صلى الله عليه و سلم- ،و ما طائر يُقلّب جناحيه في السماء ، إلا ذكر لنا منه علما))[1023] .و قال عبد الله بن مسعود- رضي الله عنه- :((أُنزل في هذا القرآن كل علم ،و كل شيء))[1024] . و

[1023] ابن تيمية : درء تعارض النقل و العقل ، ج 5 ص: 336 .

[1024] الطبري : تفسير الطبري ، ج 7 ص: 633 .

قال عمر بن الخطاب- رضي الله عنه- : ((حسبنا كتاب الله))[1025] . و قال البخاري: ((لا أعلم شيئا نحتاج إليه إلا و هو في كتاب الله و السنة))[1026].
و منها أيضا أن الشيخ تقي الدين بن تيمية صنف كتابا عنوانه: شمول النصوص للأحكام في الفقه[1027] ، و جعل ابن قيم الجوزية أحد مباحث كتابه أعلام الموقعين بعنوان ((النصوص مُحيطة بأحكام جميع الحوادث))[1028] . و قال الحافظ ابن كثير: ((إن القرآن اشتمل على كل علم نافع من خبر ما سبق، وعلم ما سيأتي، وحكم كل حلال وحرام، وما الناس إليه محتاجون في أمر دنياهم و دينهم، ومعاشهم))[1029] .
و قد نصّ الشاطبي على أن الله تعالى أنزل الشريعة على رسوله ،و فيها تبيان كل شيء يحتاج إليه الخلق في تكاليفهم و تعبداتهم . و قال أيضا : ((القرآن فيه بيان كل شيء على ذلك الترتيب المتقدم، فالعالم به على التحقيق عالم بجملة الشريعة ولا يعوزه منها شيء)) . ثم نقل قولا لابن حزم يقول فيه : ((كل أبواب الفقه ليس منها باب إلا وله أصل فى الكتاب والسنة نعلمه والحمد لله ، حاش القراض فما وجدنا له أصلا فيهما ألبتة)) . ثم عقّب عليه بقوله : ((وأنت تعلم أن القراض نوع من أنواع الإجارة ، وأصل الإجارة في القرآن ثابت ، وبيّن ذلك إقراره عليه الصلاة و السلام وعمل الصحابة به))[1030] .
و ما أما بالنسبة للشافعي فإن حامد أبا زيد زعم أن الشافعي هو الذي منح للنصوص شموليتها و أضفاها على الدين، بتوسيعه لفاعلية النصوص و مجال تأثيرها[1031] . و هذا زعم باطل لأنه سبق أن بينا أن الشمولية من حقائق الشرع و ضرورياته ،و أنها كانت معروفة بين الصحابة ،و قال بها كثير من العلماء بعد الشافعي ليس تأثرا به ،و إنما أخذوها من النصوص الشرعية . و حتى الشافعي عندما أشار إليها فأنه أخذها من الشرع و لم يخترعها من عنده، بدليل أنه قال: ((فقد جعل الله الحق في كتابه ثم سنة نبيه ﷺ فليس تنزل بأحد نازلة إلا والكتاب يدل عليها نصا أو جملة))[1032] ،و قال أيضا: ((فليست تنزل في أحد من أهل دين الله نازلة إلا وفي كتاب الله الدليل على سبيل الهدى فيها قال الله تبارك وتعالى : { كتاب أنزلناه إليك لتخرج الناس من الظلمات إلى النور بأن ربهم إلى صراط العزيز الحميد}-سورة إبراهيم:1-، و قال: { وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون}-سورة النحل:44- و قال : { ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين}-سورة النحل:89-[1033] . و حتى الرجل نفسه نقل

[1025] ابن حجر: فتح الباري ، ج 1 ص: 209 .
[1026] نفس المصدر ، ج 1 ص: 488 .
[1027] اسماعيل باشا البغدادي: هدية العارفين و آثار المصنفين ، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، ج 1 ص: 209 .
[1028] ابن قيم الجوزية : أعلام الموقعين ، ج 1 ص: 337 .
[1029] ابن كثير: تفسير ابن كثير ، ج 2 ص: 768 .
[1030] الشاطبي : الموافقات ، ج 1 ص: 507 ، ج 3 ص: 369 ، 371 .
[1031] نصر حامد أبو زيد : التفكير في زمن التكفير ، ص/ 148 ، 149 .
[1032] الشافعي : كتاب الأم ، ج 2 ص: 313 .
[1033] الشافعي: الرسالة ، ص: 20 .

معنـى ذلـك عـن الشـافعي بأنـه قـال: ((مـا مـن نازلـة إلا و لهـا فـي كتـاب الله حكـم))[1034] .

فواضح من ذلك بطلان ما زعمه الرجل ، لكنه- مع ذلك- مُصر على التحريف و التغليط بنفيه لشمولية الشرع ،و زعمه أن الشافعي هو أول من اخترعها و قال بها . إنه فعل ذلك ليجد مُبررا ينفي به مبدأ الحاكمية و الشمولية في دين الإسلام . و يرد به على الإسلاميين المطالبين بتطبيقهما في الواقع . و ليجد لنفسه مجالا يدعوا فيه لحاكميته العلمانية التي يُؤمن بها و يتعصب لها بالباطل، و ينتصر لها بالتحريف .

و أُشير هنا إلى أن هذا الرجل كما أنه حرّف النصوص لنفي حاكمية الشرع ، فإنه حرّفها أيضا لنفي شموليته. فمن ذلك أنه ذكر قوله تعالى : { وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ }-سورة النحل:89- ، فعقّب عليه بقوله: إنه يجب فهمه على أساس أن عبارة (كل شيء) لا تفيد العموم و الشمول ،و إنما هي كما يقول علماء أصول الفقه من باب العام الذي يُراد به الخاص. ثم اتهم من يقول خلاف ذلك بأن فهمه لها هو فهم حرفي للآية . و هذا الذي يقوله بعض الفتية و الجُهال بدعوى: أسلمة العلوم و المعارف . و لو صح هذا الفهم الحرفي المُبتذل لتصورنا أن البشر لم يفعلوا شيئا على وجه الإطلاق ، من قبل نزول القرآن ... . ثم زعم – دون دليل- أن معنى (كل شيء) يختص بالعقيدة ،و لا يمتد إلى الطبيعة و الاجتماع التي حصيلتها الخبرة البشرية[1035] .

و أقول: إن قوله هذا لا يصح ،و فيه تغليط و تحريف، و تدليس على القراء ،و افتراء و استهزاء ببعض أهل العلم من دون حق . إنه وجّه الآية خلاف وجهتها الصحيحة ،و أوّلها تأويلا تحريفيا ،و أخرجها من سياقها الصحيح ،و فرّغها من مضمونها الحقيقي . لأنه أولا إن القرآن الكريم كتاب مُحكم مُفصل مُبيّن لا يأتيه الباطل أبدا ،و و هذا يعني –بالضرورة- أن كل كلمة فيه هي في مكانها الصحيح بدقة و إعجاز . و ليس الأمر كما زعم الرجل بأن الآية هي من باب العام الذي يُراد به الخاص من دون أن يذكر أي دليل صحيح لتأييد زعمه . و عليه فإن التبيان المذكور في تلك الآية هو تبيان حقيقي قائم على فهم حرفي صحيح لها . لكن هذا التبيان- كما كانت الشمولية على أشكال و درجات- هو أيضا على أنواع و درجات ، و ليس هو كما فهمه الرجل ، و أراد أن يُوهمنا به . فهو تبيان منه التبيان المُفصل ،و منه المُجمل ، و منه المتوسط ،و منه التبيان الإرشادي ، و منه الاستفساري ، و منه الاجتهادي و غير ذلك من أواع و درجات التبيانات . فقوله تعالى (تبيانا لكل شيء) ، هو معنى صحيح و ليس مجازا ،و لا هو من نوع العام الذي يُراد به الخاص .

و ثانيا إنه سبق أن بينا أن الشمولية هي حقيقة شرعية ، و من ضروريات دين الإسلام . و أن مضمون الشرع شاهد قاطع دامغ على أنه شامل لمختلف جوانب الحياة ،و لعلوم الطبيعة و الإنسان على اختلاف أنواعها و درجاتها بين التفصيل و الإجمال ،و التوجيه و الإرشاد ، و الدعوة إلى الاجتهاد و سؤال أهل العلم ،و الحث

[1034] نفس المرجع ، ص: 144 .

[1035] حامد أبو زيد : التفكير في زمن التكفير ، ص: 144 .

على البحث و الطلب و الإبداع . فالشرع تضمن علوما فصّلها ،و أخرى أوجزها ، و أخرى توسط فيها ،و أخرى ذكر خطوطها الكبرى ، و أخرى حثنا على طلبها و دراستها و اكتشافها . من ذلك أن القرآن الكريم تضمن أخبارا تاريخية كثيرة ، لكنه مع ذلك أمرنا بدراسة التاريخ و تدبره ،و الاستفادة منه و اكتشاف سننه على أرض الواقع ، كقوله تعالى :{ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُواْ فِي الأَرْضِ فانظروا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذَّبِينَ }-سورة آل عمران:137-. و تضمن أيضا حقائق حول نشأة الكون و مروره بمراحل حسب الأيام الستة التي مر بها . لكنه-مع ذلك- أمرنا بالسير في الأرض للوقوف على كيفية بدء خلق العالم ، في قوله سبحانه: { قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فانظروا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ }-سورة العنكبوت:20-. و تضمن أيضا معطيات و إشارات علمية كثيرة تتعلق بمختلف علوم الطبيعة ، لكنه مع ذلك أمرنا بالسير في الأرض ،و النظر في السماء ،و ارتياد الفضاء إن استطعنا إلى ذلك ، و حثنا على استغلال و استخراج كنوز الكون و ثرواته ، لقوله تعالى : { و َسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً مِّنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ }-سورة الجاثية:13-، و { يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالإنس إِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَن تَنفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ فإن فُذُوا لَا تَنفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ }-سورة الرحمن-33- .

و ثالثا إن العلماء الذين سبق ذكرهم قالوا بشمولية الشرع لكل جوانب الحياة و الأحكام ،و لم يقولوا بالشمولية المُحرفة التي قال بها الرجل . و أقوالهم شاهدة على بطلان قوله عندما زعم أن تلك الآية هي من باب العام الذي يُراد به الخاص . فهذا زعم باطل ،و افتراء على أهل العلم ، و قد سبق أن ذكرنا أقوالهم في ذلك فلا نُعيده هنا .

و أما زعمه بأن تلك العبارة ((تبيانا لكل شيء))هي من العموم المُراد به الخُصوص ،و أنها تتعلق بالعقيدة . فهو زعم باطل أيضا . لأن تلك الآية عامة و ليست مُخصصة ،و مُطلقة و ليست مُقيدة . و أية مُحاولة لتخصيصها أو تقييدها فهي محاولة باطلة و فاشلة مُسبقا، لأنها هي نفسها شاهدة على بطلان زعمه من جهة ،و لأنه توجد نصوص أخرى نصت على حاكمية الشرع و شموليته من جهة أخرى . فالرجل لم يذكر دليلا صحيحا على زعمه ،و كل ما فعله أنه أسقط رأيه و هواه على تلك الآية ،و هذا منهج باطل ، ليس من العلم ، و لا من الشرع ، و لا من العقل في شيء .

و أما المثال الذي ذكره حول معرفة البشر بالعلوم ،و زعمه بأن فهم تلك الآية على أنها شاملة لكل العلوم يعني أنهم –أي البشر- لم يكونوا يعلمون من العلوم شيئا قبل نزول القرآن . فهو مثال لا يصح ، ذكره الرجل للتغليط و المزايدة ،و التهكم و التسفيه .لأنه لا الشرع- قرآن و سنة- ،و لا علماء الإسلام قالوا بذلك . فالقرآن الذي نصّ على أن الله تعالى جعل كتابه تبيانا لكل شيء ، هو نفسه الذي أمرنا بطلب العلم و اكتشاف سنن الطبيعة و تسخيرها لخدمة الإنسان من جهة . و أخبرنا أن الله تعالى أنزل على الأمم السابقة كتبا إلهية كانت نورا و هداية ،و تضمّنت علوما

نافعة من جهة ثانية . و أخبرنا أيضا بأنه قامت حضارات كثيرة عمرت الأرض طويلا ، و بلغت شأنا كبيرا في القوة و البطش. و كل هذا يستلزم أنه كانت لتك الحضارات علوم و اكتشافات و انجازات ، كما هو حال الحضارة الفرعونية . لكن الرجل تعمد تحريف معنى الشمولية الشرعية ، حتى أوصله تحريفه إلى الزعم بأن تلك الآية جعلت الإنسان لم يكن يعرف شيئا قبل نزولها !! . و هذا زعم باطل لم يقله الشرع ،و لا أهل العلم ،و إنما قاله حامد أبو زيد تعصبا لعلمانيته ،و طعنا في الشرع و أهل العلم المخالفين له .

و قد أوصله تعصبه لباطله إلى الاستهزاء و التهكم بنخبة من كبار أهل العلم الساعين إلى أسلمة العلوم ، فوصفهم بأنهم صبية جهال !!. و هذا كلام باطل مردود عليه ، أوصله إليه تعصبه لعلمانيته ،و تخوّفه و رفضه مما يقوم به هؤلاء لأسلمة العلوم . لأنه عمل يهدم جانبا كبيرا من مشروعه العلماني التحريفي المسموم . إنه رجل أعماه تعصبه للعلمانية حتى جعله لا يحتمل ما يقوم به هؤلاء ، فطعن فيهم ،وقزّم عملهم و سفّهه. و هذا سلوك ليس من أخلاق العلماء ،و لا هو من الموضوعية في شيء.

و النموذج الثاني مفاده هو أن حامد أبا زيد زعم أن قوله تعالى : { الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِيناً }-سورة المائدة:3- ، تتمحور دلالته كلها حول الدين و ليست حول الدنيا ، التي كرر أكثر من مناسبة أننا أدرى بشؤونها[1036] .

و قوله هذا باطل مردود عليه، لأن الآية واضحة في أنها تشمل دين الإسلام كله من جهة ،و المعنى نفسه نصت عليه آيات أخرى أكدت فيه على حاكمية الإسلام و شموليته ذكرناها سابقا من جهة ثانية ،و لأن الإسلام بمضمونه شاهد على أنه شرّع للدنيا و الآخرة ,و لا آخرة بلا دنيا ،و أنه دين و دولة ،و سيف و مصحف من جهة ثالثة . و ليس هنا مجال تفصيل ذلك ،و قد سبق أن ذكرنا جانبا منه. فالإسلام دين كامل شامل للدين و الدنيا معا .

كما أن هذا الرجل لا يمل من تكرار حديث (أنتم أعلم بأمور دنياكم) ، مع أنه حديث ضده ،و قد سبق أن ناقشناه في ذلك و بينا بطلان زعمه. لأن هذا الحديث لا علاقة له بالعلمانية التي يُؤمن بها الرجل ، و إنما هو حديث شرّع لجانب من جوانب الحياة ، فتح به مساحة دنيوية شرعية محكومة بالأحكام الشرعية الأخرى ، فهو جزء من حاكمية الإسلام و شموليته .

و النموذج الأخير- الثالث- مفاده أن حامد أبا زيد زعم أن الاختلاف المذكور في قوله تعالى : { و َمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إلى اللَّهِ ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبِّي عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ }-سورة الشورى:10- ، هو اختلاف مردود إلى حكم الله يوم القيامة. و الشاهد على ذلك سياق الآية الذي وردت فيه في الآيتين السابقتين لها في نفس السورة[1037] .

[1036] حامد أبو زيد : التفكير في زمن التكفير ، ص: 45 .

[1037] نفس المرجع ، ص: 144 .

و أقول: إن قوله هذا زعم باطل ، و فهم غير صحيح ، و نموج للتحريف المُتعمد الذي يُمارسه هذا الرجل في تفسيره للقرآن خدمة لعلمانيته و مصالحه و أهوائه . إنه لا يفهم القرآن على أساس منهجه الشرعي في التفسير ،و إنما يفهمه من انطلاقا من علماينته و تأويله التحريفي للشرع ،و هذا انحراف منهجي كبير و خطير في فهم الشرع لا يُوصل إلى الفهم الصحيح ،و إنما يُوقع أصحابه في التأويلات التحريفية و الانحرافات المنهجية . لذا وجدناه تسلط على الآية- التي اعتمد عليها- تسلطا تحريفيا أخرجها به من معناها الصريح ،و من سياقها الذي وردت فيه ، و من مكانتها بالنسبة لكل النصوص الشرعية: القرآنية و الحديثية . فلم يفسر القرآن بالقرآن ،و لا فسّره بالسنة النبوية الصحيحة ،و لا بما أجمع عليه الصحابة ،و لا بالفهم الصحيح الصريح الذي يقول به العقل الصريح .

و أما الآية التي احتج بها فهي بنفسها و بسياقها الذي وردت فيه نصت على العودة إلى الله –عند الاختلاف- مُطلقا و لم تقيدها بيوم القيامة كما زعم الرجل . و عليه فهي تتضمن الأمرين ، فإذا كان الأمر يتعلق بأمور دنيوية مطلوبة حالا عدنا إليه فيها عن طريق رسوله و كتابه ،و إن كان يتعلق بأمور أخروية مؤجلة و ليس لنا فيها حكم شرعي تطبيقي عملي ، تُرك حكمها إلى الله يوم القيامة . فهذا هو الذي نصت عليه الآية و سياقها الذي وردت فيه ،و هو قوله تعالى : { وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآناً عَرَبِيّاً لِّتُنذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا وَتُنذِرَ يَوْمَ الْجَمْعِ لَا رَيْبَ فِيهِ فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ{7} وَلَوْ شَاء اللَّهُ لَجَعَلَهُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِن يُدْخِلُ مَن يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمُونَ مَا لَهُم مِّن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ{8} أَمِ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاء فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ وَهُوَ يُحْيِي المَوْتَى وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ{9} وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبِّي عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ{10} فَاطِرُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجاً وَمِنَ الأنعام أَزْوَاجاً يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ{11} لَهُ مَقَالِيدُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ أنه بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ}-سورة الشورى:7/ 12- .

و مما يُبطل زعمه أيضا هو أن الله تعالى أرسل رسوله و أنزل عليه كتابه لكي نأخذ بشريعته في هذه الدنيا أولا ، و إلا أية فائدة من إرسال الأنبياء و إنزال الكتب ،و تشريع الشرائع إذا لم نكن مأمورين بالاحتكام إلى الله في الحياة الدنيا،و بالرد إليه و إلى رسوله ؟! . و لِمَا أمرنا بطاعته و حذّرنا من مغبة عصيان الله و رسوله ؟! ،و لماذا فرض الحدود و أمرنا بتطبيقها ؟! ،و لماذا أمرنا بالرد إلى الله و رسوله في الدنيا ؟ ! . قال تعالى : {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً }-سورة النساء:59- ،و {ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاء الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ }-سورة الجاثية:18- .

و أُشير هنا أن الرجل لم يكتف بمحاولة نفي حاكمية الشرع و شموليته ،و إنما أثار حولهما أيضا شُبهات و أباطيل على طريقته التأويلية التحريفية ، خدمة لحاكميته العلمانية . فمن ذلك أنه زعم أن الحاكمية الشرعية تُؤدي إلى تكبيل الإنسان بكل أنماط القيود التي تجعله ((قابلا لأي نظام اجتماعي سياسي يستنزف

قواه ، و يقضي على إنسانيته)) .و أنها تنفي الإنسان و تجمد حيوية الواقع في أنساق جامدة . و تُؤدي إلى إهدار العقل ،و مصادرة الفكر على المستوى العلمي و الثقافي ؛ مما ينتج عن ذلك ((تكريس أشد الأنظمة الاجتماعية و السياسية رجعية و تخلفا . بل ينقلب على دعاته أنفسهم إذا أُتيح له أن يتبناه بعض الساسة الانتهازيين ، كما هو واقع الأمر في كثير من أنظمة الحكم في العالم العربي الإسلامي))[1038] .

و أقول: إن قوله هذا زعم باطل جملة و تفصيلا ، لا ينطبق أبدا على الحاكمية الشرعية الصحيحة ،و فيه تغليط و تحريف أيضا . لأنه أولا إن الحاكمية الشرعية الصحيحة هي التي تُحرر الإنسان من أهوائه و شهواته ، ومن كل القيود الخارجية التي تعوقه في دنياه ،و تجعله حرا طليقا لا يخاف إلا الله تعالى ، قال سبحانه :{ فَلاَ تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ }-سورة المائدة:3-،و { فَلاَ تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ }-سورة آل عمران:175-. و قال النبي-عليه الصلاة و السلام- :{ (لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق)[1039] . فالحاكمية الصحيحة الصادقة هي ثورة على كل أنواع الظلم و الانحراف ،و القيود و الأغلال الزائفة المُكبلة للإنسان. إنها تحرره كلية إلا من ضوابط الشرع و الحق و العدل، و هي ضرورية للتحرر لأنه إن لم ينضبط بها فإنه سينضبط بغيرها بالضرورة . و هي- أي الضوابط الشرعية- التي تزيده قوة و شجاعة ،و صوابا و تمسكا بالحق من جهة . و تجمع له قِواه كلها، و توحّد له أهدافه الجزئية و غاياته الكلية من جهة ثانية . و تُسعده سعادة كاملة في الدنيا و الآخرة من جهة ثالثة . و أما الإنسان الرافض لحاكمية الشرع فهو عبد لأهوائه و شياطينه ،و لمصالحه و لغيره من البشر , و مهما حقق من دنيا فإنه لن يذوق السعادة الحقيقية في الدنيا ،و سيخسر كل شيء يوم القيامة ،و سيكون مصيره جهنم و بئس المهاد .

و عليه فإن الحاكمية الشرعية الصحيحة لا تهدر العقل ،و لا تصادر الفكر ، وإنما تُحرره و تقويه ،و تضعه في الطريق المستقيم على أساس من الشرع الصحيح ،و العقل الصريح ،و العلم الصحيح من جهة. و تجعله ينطلق من أُسس يقينية ثابتة تعطيه القوة و الفاعلية و الإبداع في مختلف مجالات الحياة من جهة أخرى .

و ثانيا ليس صحيحا بأن الحاكمية تُؤدي إلى تكريس أشد النظم السياسية رجعية و تخلفا و انحرافا . فهذا تغليط و تحريف ، لأنه لا توجد في العالم دولة تُطبق الحاكمية الشرعية الصحيحة ،و إنما الحقيقة هي أن كل دوله تُطبق العلمانية بأشكال و دراجات مُختلفة حسب ظروفها و مصالحها ، حتى أن بعضها قد يتدثر بالإسلام .و مع ذلك فإن معظم دول العالم مملوءة بالفساد و الظلم و الانحراف . و إذا وجدت دول رفعت شعار الحاكمية ظلما و تحريفا ،فالعيب هنا ليس عيب الحاكمية الشرعية ،وإنما العيب عيب الذين رفعوا شعار الحاكمية . و هذا يُمكن أن يحدث مع أي نظام في العالم سواء كان عادلا أو ظالما ، صحيحا أو باطلا . لأن الانتهازيين يُوجدون في كل زمان و مكان ،و يُمكنهم تسخير أي نظام لصالحهم ، و هذا قد حدث قديما و حديثا ،و ما يزال واقعا إلى يومنا هذا . و عليه فإن الظلم و التخلف لا علاقة لهما بشعار الحاكمية ،و لا بشعار العلمانية ،و إنما سببه الأساسي هو فساد الإنسان ،

[1038] حامد أبو زيد : نقد الخطاب الديني ، ص: 113 .

[1039] الألباني: صحيح الجامع الصغير ، ج 2 ص: 150 .

الذي قد يرفع شعار الإسلام ، أو العلمانية أثناء ممارسه لذلك . و هذا يعني أن ما أثاره الرجل حول الحاكمية غير صحيح .

و أما فيما يخص الشمولية الشرعية فإن حامد أبا زيد زعم أن مفهوم شمولية النصوص لكل الوقائع يُلغي من الإسلام المناطق الدنيوية التي تركها للعقل و الخبرة و التجربة. و هي في التحليل النهائي تُكبّل الإنسان بإلغاء أفعاله و إهدار خبرته،و هذه هي التي قال بها الشافعي حسب زعم الرجل[1040] .

و أقول: إن قوله هذا زعم باطل، و لا يصدق على الشمولية الشرعية التي نصّ عليها دين الإسلام و علماؤه . لكن الرجل مُصر على موقفه الرافض للشمولية الشرعية بلا دليل صحيح من الشرع و لا من العقل ،و إنما رأس ماله التعلق بالشبهات و التحريفات ،و النظر إليها من خلال حاكميته العلمانية . مع أن الشمولية الشرعية لا تلغي العقل و لا تُكبله ،و لا تُعطله و لا تُهمله ،و إنما هي تضع له أساسا شرعيا متينا يقينيا يتعلق بالعقائد و التشريع ، و الأخلاق و المفاهيم الكونية حول الله و الكون و الإنسان ،و بذلك تُمكّنه من الانطلاقة الصحيحة القوية من جهة . و تمنعه من الانحراف و السقوط ،و تجنبه من أن يكون فريسة للأهواء و الشكوك و الشهوات و الُشبهات من جهة ثانية . ثم هي تحثه على البحث و السيّر في الأرض ،و الاجتهاد و النظر في كل ما يراه و يُحيط به ، فإن أصاب فله أجران ،و إن أخطأ فله أجر واحد . و الشواهد الشرعية على ما ذكرناه كثيرة جدا و معروفة بالضرورة من دين الإسلام ، منها قوله تعالى : { وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً مِّنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لَّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ }-سورة الجاثية:13- ،و{ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ القرآن أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا }-سورة محمد:24-،و { و َسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً مِّنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لَّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ }-سورة الجاثية:13- ، و { يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالإنس إِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَن تَنفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ فإن فُذُوا لَا تَنفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ }-سورة الرحمن-33- ، {قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فانظروا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ }-سورة العنكبوت:20-. و بذلك تكون الشمولية الشرعية قد فتحت للإنسان أفاقا و مجالات واسعة للإبداع و الاكتشاف ،و تفجير طاقاته و قدراته ، بطريقة شرعية صحيح من جهة و هي أدلة قاطعة دامغة على بطلان مزاعم حامد أبي زيد التي ألصقها بالشمولية الشرعية و حاكميتها من جهة أخرى .

و واضح من ذلك أيضا أن الرجل مُصر على موقفه من الشمولية الشرعية لأنه أدرك أنه لا علمانية في ظل القول بحاكمية الإسلام و شموليته . فهو رافض لهذه الشمولية ،و وجد نفسه أمام حاكميتين شموليتين : الحاكمية الشمولية الإلهية المُتمثلة في دين الإسلام ، و الحاكمية الشمولية البشرية المتمثلة في العلمانية . فاختار الديانة الأرضية على الديانة الإلهية ، فأخطأ الاختيار ،و بئس ما أختار !! .

2- شبهات وأباطيل لعلمنة الإسلام:

[1040] حامد أبو زيد : التفكير في زمن التكفير ، ص: 145 ، 146 ، 148 .

من الثابت شرعا و واقعا و عقلا ، أن الإسلام و العلمانية نقيضان لا يجتمعان ، و هذا أمر يعرفه أدعياء العقلانية و غيرهم من أهل الفكر . لكن مع وضوح ذلك فإن كثيرا منهم يسعون إلى علمنة الإسلام محاولة منهم لإفساده و تطويعه ،و تقزيمه و السيطرة عليه و على أهله من جهة ،و الدعوة إلى علمانيتهم و نشرها بين المسلمين لتحل محل دينهم بأشكال و درجات مختلفة من جهة أخرى . فاستخدموا طرقا و وسائل أثاروا-من خلالها- شبهات و أباطيل لعلمنة الإسلام ، نذكر بعضها من خلال المواقف الآتية :

أولها هو أن حسن حنفي زعم أنه ((لا توجد سعادة معروفة يبحث عنها الناس بالفعل إلا في هذه الحياة الدنيا و ليس خارجها . و لا يُوجد فوز يبغيه الناس و يسعون إليه إلا في هذا العالم)). و ليس في عوالم أخرى سابقة على حياتهم كما هو الحال عند الصوفية ، أو لاحقا على مماتهم كما هو الحال عند المتكلمين[1041] .

و ردا عليه أقول: إن زعمه هذا يتضمن تشكيكا في المعاد الأخروي بطريقة علمانية تغليطية تدليسية . و بما أنه سبق و أن ذكرنا أن هذا الرجل نفى المعاد الأخروي،و انتصر للقول بأزلية العالم ، فإن قوله هذا هو امتداد لموقفه السابق بطريقة تحريفية تغليطية يريد منها تجريد الإسلام من ركن غيبي حقيقي من أركانه الأساسية الإيمانية . فشكك فيه و نسبه إلى علم الكلام و أهله ،و كأن هذا اليوم هو من اختراعهم و ليس هو ركنا من أركان الإيمان في الإسلام ؟! . إنه فعل ذلك بطريقة علمانية جعلت الدنيا هي أمل الإنسان و مصيره ،و مبدأه و مُنتهاه ، ليُجرد الدين من جانبه الغيبي الحقيقي و يجعله ديناً دنيويا لا يختلف عن الديانة العلمانية . فعل ذلك لأنه يعلم أننا إذا شككنا في يوم القيامة أو نفيناه نكون قد هدمنا الإسلام بالضرورة ، لأنه لا إسلام دون معاد أخروي .

و هذا الرجل لم يكتف بذلك ،و إنما افترى على المسلمين ،و على كل من يُؤمن المعاد الأخروي، و ذلك أنه عندما تكلّم عن نفسه و أمثاله في موقفهم من المعاد الأخروي و سعادته ، لم يجعله خاصا به و بأمثاله ،و إنما عممه ، و زعم أن الناس لا توجد سعادة معروفة يبحثون عنها بالفعل إلا في الحياة الدنيا . و هذا افتراء مُتعمد على كل المؤمنين بالمعاد الأخروي من مختلف الأديان . فالمسلمون مثلا معروفة لديهم السعادة الأخروية ،و يُؤمنون بها ،و يعملون بجد و إخلاص للفوز بها ،و لا يشكون فيها ، لأن الله تعالى هو الذي أخبرهم بها ،و كلامه حق ،و لا يُخلف المعاد أبدا . و عليه فلا يصح لحسن حنفي تعميم قوله ،و ما عليه إلا أن يُعبر عن رأيه هو ،و لا يُعممه على كل الناس زورا و بهتانا. علما بأن السعادة الأخروية ، كما أنها ثابتة بالشرع و هي من أركانه ، فإنها أيضا مُمكنة عقلا ،و مطلوبة أخلاقيا ،و ليست مُستحيلة علميا .

و الموقف الثاني مفاده هو أنه سبق أن ذكرنا في الفصلين الأول و الثاني أن أدعياء العقلانية -قديما و حديثا- قالوا بتقديم العقل على الشرع. و هذا المبدأ خطير

[1041] حسن حنفي: من العقيدة إلى الثورة ، ج 1 ص: 115 .

جدا ، لأنه يُؤدي إلى إبعاد الإسلام من توجيه الأفكار و المشاعر و التحكم فيها أولا ، ثم يترتب عن ذلك إبعاده أيضا من توجيه السلوك و الواقع ثانيا . لأن واقعنا و سلوكياتنا هي في الأساس انعكاسا لأفكارنا و عواطفنا . و بذلك يتراجع الإسلام و يتعطل كلية تقريبا من توجيه أفكارنا و مشاعرنا و أعمالنا ،و تحل محله العلمانية كنظام شامل موجه للفكر و السلوك ،و يصبح الإسلام محصورا في زاوية ضيقة ،و ترسا صغيرا تابعا للآلة العلمانية : تُديره إشرافا و تحكما، و هيمنة و توجيها .

و الموقف الثالث-من مظاهر علمنة الإسلام- مفاده هو أن حسن حنفي دعا إلى فصل الوحي الإسلامي -أي دين الإسلام- عن قائله ،و هو الله تعالى [1042] .

و أقول: إن دعوته هذه باطلة شرعا و عقلا ،و هي تدعو إلى الضحك و الاستغراب من هذا الرجل الذي يعمل جاهدا على هدم الإسلام بمختلف الطرق ،و بكل ما يستطيع من أجل ديانته الأرضية التي لن تنفعه-منفعة حقيقية- في الدنيا و لا الآخرة . و هو سابقا كان قد حاول فصل يوم القيامة عن دين الإسلام ، ثم هو هنا يدعو إلى فصله عن الله تعالى ،و هذا كلام من لا يعي ما يقول ، أو هو كلام صاحب هوى متعصب للباطل . إن دعوته هذا لن يستجيب إليها مسلم صادق الإيمان ، و لا يمكن تطبيقها على الإسلام و لا على المسلمين ، لأنه إذا فصلنا الإسلام عن الله تعالى فإنه لن يبقى إسلام أبدا . و دعوته هذه تُحوّل الإسلام إلى دين دنيوي علماني بلا إله و لا آخرة ،ولا وحي و لا نبوة ،و لا علاقة بين الخالق و المخلوق . فعجبا من هذا الرجل كيف سمح لنفسه بأن قال بهذا الكلام الباطل الذي كشف عن حقيقة صاحبه في موقفه من دين الإسلام ؟؟!! .

و الموقف الرابع مفاده هو أن حسن حنفي زعم أن الوحي هو ((مجموعة مواقف إنسانية نموذجية تتكرر في كل زمان و مكان ، تصف الإنسان في العالم . فالعالم هو الوطن الأوحد للإنسان))[1043] .

و أقول: إن قوله هذا زعم باطل في معظمه ،و الرجل قد كرر هنا إنكاره للمعاد الأخروي ،و فسّر الوحي تفسيرا تحريفيا ماديا دنيويا علمانيا. و هذا زعم باطل ، لأن الوحي الإلهي هو كلام الله تعالى ، مواضيعه متنوعة ،و ليس مواقف إنسانية نموذجية كما زعم الرجل . فالوحي الإلهي مواضيعه منها ما يتعلق بالله و صفاته ،و بالملائكة و الجن و الشياطين ،و بالجنة و النار ،و منها ما يتعلق بتاريخ الطبيعة و الإنسان ،و بالشريعة و آيات الآفاق و الأنفس، و بالعلوم الشرعية و الإنسانية و الطبيعية .

و أما زعمه بأن الوطن الأوحد للإنسان هو هذا العالم ، فإنه باطل شرعا ،و لا يصح عقلا و لا علما . فأما شرعا فبطلانه لا يحتاج إلى دليل ، لأن المعاد الأخروي و ما يتعلق به من جنة و نار ، هو من أركان الإيمان و ضروريات دين الإسلام . و أما عقلا فلا يصح ما قاله الرجل ، لأنه لا يُوجد دليل عقلي ينفي إمكانية وجود عوالم أخرى غير عالمنا هذا من جهة ، كما أن إمكانية وجود عالم أو عوالم

[1042] حسن حنفي: من العقيدة إلى الثورة ، ج 2 ص: 556 .

[1043] نفس المرجع ، ج 1 ص: 87 .

أخرى ممكن جدا ، بحكم أن عالمنا هذا يخص حياتنا الدنيوية ،و العالم الآخر يتعلق بمصيرنا بعد مماتنا من جهة أخرى . فنحن عندما نموت ليس لدينا دليل عقلي و لا واقعي يثبت لنا عدم وجود تلك العوالم أو وجدودها ،و من ثم لا يصح نفيها و لا إثباتها، و يبقى الأمر ممكنا،و هذا ينقض زعم الرجل عندما قرر أنه لا عالم للإنسان إلا عالمنا هذا .

و أما علميا فوجود عوالم أخرى أمر وارد جدا ، في حياتنا و بعد مماتنا . فكثير من علماء الطبيعة تحدثوا عن إمكانية وجود عوالم أخرى في هذا العالم العظيم الواسع . كما أن قول العلم بأن للعالم بداية ،و أنه ستكون له نهاية ، هذا دليل قوي على أن للكون غاية يُؤديها، و أن المعاد الأخروي مُمكن جدا . و هذا يُبطل أيضا ما زعمه الرجل ، الذي قرر أمرا مُخالفا للشرع ، و لا دليل صحيح له عليه من العقل و لا من العلم .

و الموقف الخامس مفاده هو أن حامد أبا زيد ذكر أنه يُوجد سؤال مرتبط ((بإيديولوجية الإسلام السياسي الراهنة: إذا كان الإسلام دينا و دنيا ،و إذا كانت العلمانية هي الدنيوية ، فلماذا رفض العلمانية و معاداتها . في هذا السؤال ينكشف المستور: يجيب بعضهم إن الإسلام لا يحتاج للعلمانية ، لأنه لا يُعارض العِلم من جهة ،و لا يهمل الدنيا من جهة أخرى . و هذا لا يُفسر ذلك العداء الشديد الذي يصل إلى حد التحريم))[1044].

و أقول: إن سبب العداء واضح و معروف و بديهي ،ولا يصح التساؤل عنه بحثا عن الجواب . و من يطرحه فهو إما جاها بالموضوع ،و إما أنه لا يعي ما بقول ،و إما أنه صاحب هوى طرحه لغاية في نفسه . و لا شك أن الرجل يعرف الجواب، لأن العلماني يعرف لماذا هو يُعادي الدين ،و لماذا الدين يُعاديه ،و نفس الأمر ينطبق على الإسلامي ، فكل منهما يعرف الجواب الصحيح ، بأن الخلاف بينهما أساسي، و العلاقة بينهما هي علاقة تناقض، إذا حضر أحدهما يجب أن يغيب و ينسحب الآخر ، فهي ليست علاقة تكامل ، و لا تطابق ، و لا تعاون .

لأنه أولا إن الإسلام دين إلهي يجمع بين الدنيا و الآخرة ،و بين الدين و الدولة ، و بين السيف و المصحف . و العلمانية هي ديانة أرضية تضمنت تشريعا بشريا دنيويا بلا إله و لا آخرة . و غاية الإسلام في الدنيا تعبيد العباد لرب العباد وفق شريعته . و غاية العلمانية تعبيد العباد لأهوائهم و شهواتهم ،و لأسيادهم و كبرائهم ،وفق الشريعة العلمانية . و مصير الإنسان في الإسلام يتقرر يوم القيامة إما إلى الجنة ،و إما إلى النار، و أما مصيره في العلمانية فينتهي في هذه الدنيا ، فلا معاد فيها ،و لا جنة و لا نار. لكنها لن تنجيه من المصير المشؤوم الذي ينتظره بعد مماته ، إنها غررت به ،و أنسته نفسه و خالقه ،و هذه أكبر جريمة ترتكبها العلمانية في حق الإنسان . فواضح من ذلك أنه يستحيل الجمع بينهما ،و هذا هو الذي يفسر سبب العداء القائم بينهما ، إنه عداء مُتجذر بسبب التناقض القائم بينهما .

و ثانيا إن الرجل عندما تساءل عن سبب عداء الإسلام السياسي للعلمانية ، نسي أو تناسى ثلاثة أمور أساسية و هامة أيضا: أولها هو أن العداء بينهما ليس سطحيا و

[1044] نصر حامد أبو زيد : التفكير في زمن التكفير ، ص: 89 ، 90 .

لا جزئيا ،و إنما هو عداء أصلي و عميق بسبب التناقض الموجود بينهما . و الأمر الثاني هو أن العلمانية هي البادئة بالعداء و المتمردة على الدين الحق ،و هذا سبق أن بيناه عندما أشرنا إلى أن الدين الإلهي الحق هو أسبق من العلم و من الفكر الفلسفي . و الأمر الثالث هو أن الرجل أغفل عداء و تعصب العلمانيين على الدين و أهله ،و أشار فقط إلى عداء الإسلاميين للعلمانية . و الحقيقة هي أن وجود العداء من الجانبين طبيعي و عادي و ضروري بسبب التناقض القائم بين الديانتين . و الرجل ذاته نسي نفسه بأنه ضرب مثالا علمانيا مُتشددا في العداء لحاكمية الإسلام و شموليته ،و في التعصب لعلمانيته، فرفض حاكمية دين الإسلام ،و تبنى حاكمية دين العلمانية !! .

و أما الموقف السادس فمفاده أن حسن حنفي زعم أن ((العلمانية لفظ غربي خالص يُعبر عن مسألة غربية خالصة ،و هو رفض سلطة رجال الدين ،و الإسلام دين علماني منذ البداية، لأنه ليس فيه رجال دين. علمانية معطاة من الداخل بوضع إلهي ،و ليست مكتسبة من الخارج بجهد إنساني))[1045] . و زعم نصر حامد أبو زيد أن الإسلام هو الدين العلماني بامتياز[1046] . و زعم مجد أركون أن في الإسلام علمانية لا تُضاد الدين[1047] .

و أقول:إن أقوالهم هذه باطلة جملة و تفصيلا ، و هي مُضحكة و مُثيرة للغثيان أيضا ،و هي افتراء على الإسلام و العلمانية معا . و هي مزاعم منطلقها الهوى الذي يعمي و يصم ، حتى أنه جعلهم يُنكرون الحقائق المعروفة من دين الإسلام بالضرورة، و جعلهم من جهة أخرى ينكرون المعروف من دين العلمانية بالضرورة أيضا .و التي هي لا تقبل الدين عامة و الإسلام خاصة ،و لا تقبل منه إلا ما تريده هي منه ، ليكون ترسا علمانيا تابعا لآلتها خاضعا لها توجيها و هيمنة . و عليه فإن هؤلاء إما أنهم لا يعون ما يقولون ، و إما هم أصحاب أهواء تعمدوا القول بذلك لغايات في أنفسهم .

و ليس صحيحا أن العلمانية-كمذهب دنيوي ، أو كدين أرضي- مُرتبطة بالكنيسة و تصرفات رجالها ، فهذا جانب تاريخي كان من عوامل ظهورها بقوة ،و لم يكن هو سبب ظهورها ،و لا أساس فكرها . فهي كفكر علماني دنيوي رافض للآخرة و للدين الحق لا علاقة لها بالنصرانية،و لا بأي دين آخر ، فهي قد ظهرت قديما منذ أن رفض الإنسان الوحي الإلهي ،و إن كانت قد تدثرت بأديان زائفة ، أو حتى بالدين الحق على أيدي الذين يُتاجرون بالأديان ،و هذا أمر سبق أن بيناه . لكنها في العصر الحديث ظهرت كدين أرضي بلا إله و لا آخرة ، و رافض لكل دين يجمع بين الإله و الآخرة ،و بين الدنيا و الآخرة.

و بناء على ذلك فإن الإسلام لا يمكن أن يكون علمانيا ،و لا العلمانية تكون إسلامية ، لأن كلا منهما مُخالف للآخر بمصدره ،و غايته ،و شريعته ،و هذا أمر

[1045] حسن حنفي: الدين و الثورة في مصر ، ج 7 ص: 112 ، 113 .

[1046] حامد أبو زيد : التفكير في زمن التكفير ، ص: 83 .

[1047] مجد أركون: تاريخية الفكر العربي الإسلامي ، ترجمة صالح هاشم ، ط 3 ، مركز الإتحاد القومي ، و المركز الثقافي العربي ، بيروت ، الدار البيضاء ،1998 ، ص: 214 ، 267 ، 294 . و الإسلام ، أوروبا ، الغرب ، ترجمة هاشم صالح ، ط 2 ، دار الساقي ، بيروت 2001 ، ص: 101 ، 102 ، 103 .

سبق أن بيناه فلا نعيده هنا . و بذلك تسقط مغالطات و تحريفات و تدليسات هؤلاء العلمانيين الذين يصرون على مزاعمهم لتحريف دين الإسلام ،و ليصبح في خدمة أهوائهم و مصالحهم ،و ليجعلوه ترسا تابعا لعلمانيتهم . و لو احترم هؤلاء الإسلام و علمانيتهم ،و التزموا بالموضوعية العلمية ، ما قالوا بمثل تلك المزاعم الباطلة ، التي أوقعتهم في التحريف و التغليط و الافتراء .

و الموقف السابع مفاده هو أن حامد أبا زيد زعم أن النبي- عليه الصلاة و السلام- عندما هاجر إلى المدينة توحّدت فيه السلطتان الزمنية و الروحية . بمعنى السياسية و الدينية ، فأخذت التعاليم الدينية منحى دنيويا ،و أصبحت ممارسات الرسول قائد دولة. ثم تساءل: ((هل هذا التحول في بنية الدين ذاته ، أم هو تحوّل تاريخي ؟ ،و ماذا لو لم يلق النبي تأييد أهل المدينة و مساندتهم ؟ . لكن السؤال الأخطر: هل هل هذا التوحد التاريخي الذي حدث في المدينة بين السلطتين خاص بشخص النبي، أم أنه توحد أبدي دائم يجب الحفاظ عليه ؟ . من الواضح أن الخلاف بين الأنصار و أهل مكة حول مسألة الحكم أنصب على هذه النقطة. و من الواضح أنه كان ثمة اتجاهان: اتجاه للفصل تزعمه أهل المدينة ،و اتجاه للدمج تزعمه أهل مكة . و تغلب اتجاه الدمج ،و هذه غلبة تاريخية تُفسرها نظرية العصبية عند ابن خلدون، بمعنى أنها غلبة اجتماعية سياسية ، لا إقرار لمبدأ ديني))[1048] .

و أقول: إن قوله هذا زعم باطل جملة و تفصيلا ، و فيه تغليط و تحريف و افتراء . لأنه أولا إن دين الإسلام دين كامل مُحكم مُفصل شامل لكل مجالات الحياة ،و أحكامه ذاتية أصلية أصيلة سواء شُرّعت في بداية الدعوة ، أو في وسطها ، أو في نهايتها . منها تشريعه السياسي ، فهو نظام لا يختلف عن النظم الإسلامية الأخرى ، و لا ينفصل عنها مصدراً ،و لا غايةً ،و لا تشريعاً . لذا لا يُوجد في الإسلام سلطة أخروية و أخرى سلطة دنيوية ،و لا سلطة زمنية و أخرى روحية ، فمن يقول بذلك فهو مُبطل و مُفترٍ و مُحرف للشرع . فدين الإسلام شرع واحد شرّع للدين و الدنيا معا ، فلا توجد فيه دنيا بلا آخرة ،و لا آخرة بلا دنيا ، و لا يصح التفريق بينهما بالطريقة العلمانية .

و ثانيا إنه لا يصح القول بأن النبي-عليه الصلاة و السلام- لم تتوحد فيه السلطة السياسية و الدينية من جهة ،و لا يصح قول ذلك في حقه عليه الصلاة و السلام- من جهة أخرى . لأن ذلك باطل لأمرين: الأول هو أن لا يوجد في دين الإسلام التفريق بين السلطتين السياسية و الدينية . و الثاني هو أن السيرة النبوية شاهدة على أن النبي كان منذ بداية الدعوة كان هو النبي و القائد، و الحاكم و المربي، و الموجه للجماعة المسلمة في كل مجالات الحياة ، فكانت كل السلطات بيده يُمارسها حسب ظروفه في المرحلة المكية . من ذلك ممارسته للسلطتين السياسية و الأمنية ، فقد كانت له مُجادلات و اتصالات مع زعماء قريش و غيرها . و أمر جماعة من المسلمين بالهجرة إلى الحبشة مرتين ،و قال لهم : إن بها ملكا لا يظلم عنده أحد،

[1048] حامد أبو زيد : التفكير في زمن التكفير ، ص: 88 ، 89 .

وهي أرض صدق، حتى يجعل الله لكم فرجا مما أنتم فيه[1049]. و أمر أصحابه بالهجرة إلى المدينة ، و قبلها كانت له اتصالات سرية مع زعماء الأنصار في بيعتي العقبة . و كل ذلك تمّ بطريقة سرية مُحكمة . هذه كلها أعمال ذات صبغة سياسية و أمنية و كانت غاية في الأهمية و الخطورة بالنسبة للمسلمين و أعدائهم. ثم عندما هاجر النبي –عليه الصلاة و السلام- إلى المدينة توسعت مجالات سلطاته و توجيهاته في كل ميادين الحياة حسب ظروف الإسلام و المسلمين الجديدة . فلم يحدث أي جديد لم يكن له أصل في الدين كما زعم الرجل . فكل ما حدث هو توسيع مجالات عمل النبي-صلى الله عليه و سلم- ،و هي كلها أعمال و تشريعات إلهية أصيلة في الإسلام : تشريعاً و ممارسة ، و ليست من العلمانية في شيء .

و ثالثا إن اتساع دائرة التشريعات و تنوّعها في المرحلة المدنية هو أمر طبعي للغاية و ضروري للإسلام و المسلمين . لأن المرحلة المكية لم تكن تسمح له بممارسة بذلك . فتأخره هو أمر عادي و مطلوب ،و لا يعني ذلك أنه ليس أمرا أصيلا من الدين كما زعم الرجل . فهذا افتراء و تغليط ، لأن مرحلة الدعوة كانت تتطلب ذلك ،و لأن المرحلية لا تعني عدم الأصالة و الذاتية . و إنما هي مرحلة عمرية ضرورية و أصيلة لا بد منها ، مثالها مرحلة الشيخوخة عند الإنسان مثلا ، فهي آخر مراحل حياة الإنسان ، فهل تأخرها هذا يعني أنها غير طبيعية ، أو ليست مرحلة أصلية في الإنسان ؟ . و نفس الأمر ينطبق على الحيوانات و النباتات في مختلف مراحل نموها . فتأخر مرحلة من مراحل النمو لا يعني أنها ليست طبيعية و لا أصلية ،و إنما هي مرحلة طبيعية مرحلية حسب نموها العمري . و نفس الأمر ينطبق على تشريعات الإسلام التي ظهرت في العهد المدني ، فهي كلها تشريعات إلهية إسلامية لا تختلف عن التشريعات المكية: مصدرا ،و لا تشريعا ،و لا غاية .

و أما عن تساؤله: ماذا كان سيحدث لو لم يجد الرسول التأييد من أهل المدينة ؟ ، فهو تساءل لا يصح ، لأن الله تعالى الذي أرسل محمدا نبيا خاتما للعالمين ، أرسله ليُنصره و يُؤيده ،و من ثم فسينصره بالضرورة بالأنصار أو بغيرهم . قال سبحانه و تعالى : { هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً }-سورة الفتح:28-.

و رابعا إن ما حدث بين الأنصار و المهاجرين يوم السقيفة ، فالأمر لم يحدث كما صوّره الرجل الذي مارس التحريف و التغليط فيما قال به. لأن الصحابة لم يختلفوا في: هل الخلافة تتم بالشورى بين المسلمين ،أو هي وراثية تتم بالوصية و التعيين ؟ ، و هل الخلافة من الدين أو من الدنيا ؟ ، فهذا لم يحدث ،و إنما اختلفوا في من يتولى الخلافة منهم . فهذا هو الذي وقع و ليس كما زعم الرجل بأن الخلاف كان حول السلطتين السياسية و الروحية .و حادثة السقيفة شاهدة على أن ما زعمه الرجل لم يحدث ،و قد سبق أن ذكرنا ذلك في الفصل الرابع . و بينا أن سبب اختلافهم هو أن النبي-عليه الصلاة و السلام- لم يوص لأحد بالخلافة من بعده ،و هذا أمر مقصود منه ، لأنه تطبيق عملي لمبدأ الشورى الذي نصّ عليه الشرع . و من جهة أخرى فإن أبا بكر كان مما قاله للأنصار أن ذكّرهم بالحديث النبوي

[1049] ابن كثير : السيرة النبوية ، ج 2 ص: 4 .

الصحيح ((الأئمة من قريش...))،و هذا الحديث هو دليل شرعي راعى الظروف التي كان عليه المسلمون بعد وفاة النبي-عليه الصلاة و السلام- ، فأعطى لقريش أولوية ظرفية مشروطة ، كما سبق أن بيناه و وثقناه .
و يُلاحظ على الرجل أنه لم يُؤيد زعمه بدليل شرعي و لا تاريخي ، لكنه استخدم مرتين عبارة : من الواضح ، لتغليط القارئ و التأثير عليه، و إيهامه بأن ما قاله ثابت صحيح تاريخيا و لا يحتاج إلى توثيق ،و هذا عمل لا يصح ،و ليس من الموضوعية في شيء . و قد استخدمه الرجل لغايات في نفسه .
و أما الموقف الثامن فمفاده أن حامد أبا زيد زعم أن مشروعه الفكري يجعل العلمانية مطلبا لحماية الإسلام نفسه[1050] .
و زعمه هذا باطل جملة و تفصيلا ، و فيه تغليط و تحريف ،و افتراء على الإسلام و العلمانية معا ،و هو زعم ظاهر البطلان . لأنه سبق أن بينا أن العلاقة بينهما هي علاقة تناقض ،و لا يمكن الجمع بينهما ، لأن الأخذ بأحدهما و تطبيقه في الواقع هو تعطيل للآخر بالضرورة . فإذا ما حكمت العلمانية – و هي ديانة أرضية شمولية- فإنها ستعطل الإسلام و تحل محله ،و تجعله ترسا علمانيا صغيرا تابعا لآلتها العلمانية المهيمنة على المجتمع،و تُنكل به متى أرادت . و بذلك فهي تكون قد عطلته ،و اعتدت عليه ،و حرّفته ، و سجنته و حكمت عليه بالسجن المؤبد مع الأعمال الشاقة . فأين الحماية المزعومة؟ ،و هل هذه حماية ؟!. و هل ترضى العلمانية لنفسها ذلك ؟ ! .
و الموقف الأخير- التاسع- مفاده هو أن طائفة من العلمانيين حرّفوا الإسلام ،و اعتدوا عليه ،و طعنوا فيه ،و انتصروا لعلمانيتهم باسم الإسلام عندما قال بعضهم باليسار الإسلامي ،و قال آخرون باليمين الإسلامي أو الديني[1051] .
و أقول: إن ذلك كله كذب ، لأن اليسار و اليمين هما وجهان لعملة واحدة هي العلمانية . و كل من يزعم أن في الإسلام يسار و يمين ، فهو يعمل على هدم الإسلام و علمنته . علما بأن الإسلام دين إلهي شامل كامل لا يسار فيه و لا يمين ، و يرفض أي محاولة لتقسيمه و إلحاقه بدين أو مذهب آخر.
و من يزعم أن الإسلام يساري أو يميني ، فهو إما أنه جاهل بدين الإسلام . و إما أنه مُغرض صاحب هوى يتعمد التحريف لغايات في نفسه . و إما أنه ضعيف الإيمان بالإسلام ، و مهزوم فكريا و نفسيا أمام الفكر الغربي .

4-هل العلمانية هي الحل ؟ :

يزعم أدعياء العقلانية أن العلمانية هي الحل لمشاكل الإنسان ،و هي التي تحرره من الاضطهاد و تُخرجه من التخلف. و أما الإسلام فزعموا أنه لا يحقق للإنسان حريته و لا تقدمه ،و إنما يُرجعه إلى الخلف . هذه الشبهات و الأباطيل سنذكرها فيما يأتي من خلال مواقف فكرية قال بها بعض أدعياء العقلانية .

[1050] حامد أبو زيد : التفكير في زمن التكفير ، ص: 92 ، 93 .

[1051] حسن حنفي: اليمين و اليسار في الفكر الديني ، ص: 13 ، 14 ، 35 ، 38 . و الدين و الثورة في مصر ، ج 3 ص: 200 ، ج 7 ص:237 .

أولها مفاده هو أن حامد أبا زيد زعم أن العلمانية هي الحماية الحقيقية لحرية الدين و العقيدة و الفكر ،و حرية الإبداع . و هي الحماية الحقة للمجتمع المدني،و لا قيام له بدونها))[1052] .

و أقول: أولا إن ما قاله الرجل هو مجرد زعم ،و الزعم ليس دليلا ،و لا يعجز عنه أحد . و قوله هذا يمكن أن يقوله أي دين ،و أي مذهب ، فيقول مثلا: إذا حكمتُ المجتمع بعقائدي و تشريعاتي فإني سأُحقق للناس الأمن و الرخاء،و أضمن لهم حرية العقيدة و الفكر . شريطة أن تكون كل مقاليد الحكم بيدي ، لأتمكن من تطبيق مشروعي على أرض الواقع تطبيقا صحيحا كاملا شاملا . و هذا نفسه الذي تزعمه العلمانية و تطالب به .

علما بأنه لا يُوجد دين أو مذهب يقول للناس خلاف ما تقول به العلمانية و تُبشر به . كأن يقول للناس: إذا حكمتُ سأقتلكم ،و أنهب أموالكم و ثرواتكم ، و أُضيع مصالحكم،و أنتهك أعراضكم !! . و عليه فإن العلمانية ليست حلا وحيدا و لا ضروريا ، و إنما هي طرف في النزاع ، و حل مُقترح من بين الحلول المُقترحة ،و ما تقوله و تتظاهر به ، ليس خاصا بها ، فكل دين أو مذهب يمكنه أن يقول مثل ذلك أو أكثر و أحسن منه . لذا فلا داعٍ لمثل هذه المزايدات .

و ثانيا إن الرجل مُغالط و لا ينسى مزاعمه و مغالطاته ، لأن الديانة العلمانية ليست حامية للدين ،ولا داعية له ،و إنما هي مناقضة و منافية له ،و لا يُمكنها أن تحكم في الواقع إلا إذا عطلته و حرّفته ،و هيمنت عليه وعلمنته و جعلته ترسا علمانيا تابعا لها ،و هذا أمر سبق بيانه فلا نعيده هنا. و هي لا تضمن للدين و أتباعه حرية الفكر و الإبداع بالمعنى الحقيقي ، لأنهم إذا ما تحركوا و دعوا إلى دينهم بالحاكمية و الشمولية ، تصدت لهم و قمعتهم باسم القانون ،و اتهمتهم بمختلف الاتهامات . فالعلمانية ليست حامية للدين و لا للمجتمع ،و إنما هي في الأساس حامية لنفسها و أهلها،و مُضطهدة و قامعة لمن يُخالفها و يُهددها . و هذا ليس خاصا بها ،و إنما يستخدمه أي دين وأي مذهب لحماية نفسه و مجتمعه و دولته . و عليه فإن العلمانية لا تعترف بالدين عقيدة و منهاجا شاملا للحياة كما هو حال دين الإسلام ،و إنما تعترف به كما تريده هي و على مقاسها . و بهذا فهي ترفضه و لا تحميه ،و إنما تريد دينا على مقاسها و تحت سيطرتها و توجيهها ،و من ثم فهي لا تحرر الفكر و لا الإبداع ،و إنما تفرض نموذجها العلماني على الأديان و المذاهب المخالفة لها .

و ثالثا إن زعم الرجل بأن العلمانية هي الحماية الحقة للمجتمع المدني ،و لا قيام له دونها ، هو من مغالطاته و مزايداته . لأن الذي يحمي المجتمع أساسا ليست العلمانية و لا غيرها من الأديان و المذاهب ،و إنما هو مدى توفر شروط البناء و النهوض الداخلي في أي مجتمع ،و قد سبق أن ذكرناها . فإذا ما توفرت في أي مجتمع فإنه سيحمي نفسه و يحقق نهضته الدنيوية ، حتى و إن كان يعبد الحمير و القرود ،و ليس ذلك مُرتبطا بالعلمانية . و الشاهد على هو أن كل دول العالم تُطبق

[1052] نصر حامد أبو زيد : المرجع السابق ، ص: 91 .

العلمانية على اختلاف أشكالها و درجاتها،و مع ذلك فإن معظمها يُعاني من التخلف و الاضطرابات ،و الانقسامات و المشاكل الداخلية. و حتى الدول العلمانية التي حققت لشعوبها الأمن و الرخاء المادي ، فإنها من جهة أخرى لن تكون لهم هي الحل الصحيح الذي يضمن لهم السعادة الحقيقة و الكاملة في الدنيا و الآخرة ،و لن يضمن هذا إلا الدين الإلهي الحق ،و هو الإسلام .

و الموقف الثاني مفاده هو أن حامد أبا زيد زعم أيضا أنه في ظل العلمانية ازدهرت الأديان و تحرر أصحابها من الاضطهاد ، و المطاردة، و المصادرة . ثم أشار إلى أن بعض الدول العلمانية قد تخون ذلك ، كما حدث في شرق أوروبا ،و في بعض الدول الرأسمالية المُهيمنة . لكن المبادئ العامة تظل صائبة و مشروعة[1053] .

و ردا عليه أقول: إن قوله هذا غير صحيح في معظمه ،و فيه تغليط و تحريف. لأنه أولا ليس صحيحا أن الأديان ازدهرت في ظل العلمانية ، لأنه من المعروف تاريخيا أن العلمانية لم تحكم إلا بعدما أزاحت الأديان و مذاهبها التي كانت سائدة في أوروبا و غيرها . فقُمعت الأديان و أُبعدتها و لم تزدهر في ظل العلمانية ،و هذا حدث في أُوروبا و في العالم الإسلامي ، فقد عُطلت الشريعة و أُبعدت ،و حُورب رجالها و حلت محلها العلمانية نظاما شموليا في ظل الاستعمار و بعده . أليس هذا قمع و تعطيل للأديان ،و مُطاردة لها و لأصحابها ؟؟ .

و ثانيا إن الذي حدث للأديان و أهلها في الدول الشيوعية في مختلف جهات العالم لم يكن خيانة من العلمانية اليسارية لنفسها و للعلمانية ككل كما زعم الرجل ،و إنما هو من أساسيات و صميم العلمانية الشيوعية التي هي الوجه الملحد للديانة العلمانية . لأنه من الثابت و المعروف أن العلمانية الشيوعية تقوم على إنكار وجود الله و محاربة الأديان بعقائدها و نظمها لإحلال النظام الشيوعي الشمولي محلها[1054] . فعدم اضطهاد الأديان و إبعادها في العلمانية الشيوعية هو الذي يُعد خيانة للعلمانية الشيوعية و ليس العكس., و هذا العداء للأديان ليس خاصا بالشيوعية كما حاول أن يُوهمنا حامد أبو زيد ،و إنما هو من صميم العلمانية كلها . لأنه لا قيام لها إلا بإبعاد الدين و محاربته من أن يكون دينا و دنيا ،و دينا و دولة ،و دنيا و آخرة ،و عندما تتغلب عليه تقمعه و تسجنه سجنا مؤبدا مع الأحكام الشاقة له و لأتباعه من جهة ،و تجعله ترسا علمانيا تابعا لها من جهة أخرى . ،و الواقع الذي عشناه في القرن العشرين و نشاهده حاليا شاهد على صدق ما قلناه .

و ثالثا إن الرجل مُغالط أيضا ، لأنه نسي أو تناسى أن الدول الغربية التي ظهرت فيها العلمانية الحديثة و أخذت بها و طبقتها في بلدانها ، هي نفسها التي دشنت الاستعمار- بل الاستدمار- الحديث بكل مظاهره المظلمة و مآسيه المحزية . فهي في الوقت الذي رفعت فيع شعار العلمانية و حقوق الإنسان ، و الحرية و العدالة و المساواة شنت على العالم الضعيف حملة استدمارية احتلالية واسعة ، فاستولت عليه و اقتسمته فيما بينها،و فعلت فيه الأفاعيل: قتلا و تشريدا ، نهبا و

[1053] نصر حامد أبو زيد : نفس المرجع ، ص: 82 .

[1054] سبق بيان ذلك و توثيقه .

انتهاكا، كالذي فعلته فرنسا في الجزائر و فيتنام . و حتى فيما بينها فعلت في نفسها الأفاعيل كما حدث في حروب القرن التاسع عشر ،و الحربين العالميتين الأولى و الثانية في القرن العشرين .

ثم أنه عندما تحررت الشعوب الضعيفة ، فإن الدول العلمانية الاستدمارية الكبرى لم ترفع عنها أيديها و لا تركتها لحالها . و إنما أوقعتها في احتلال جديد ،و جعلتها تدور في فلكها و في خدمتها بوسائل و أشكال مختلفة : ثقافيا و اقتصاديا ، سياسيا ،و عسكريا , و قد تتدخل عسكريا لاحتلال بعضها من جديد إذا اقتضى الأمر ، كاحتلال الولايات المتحدة لأفغانستان و العراق بمساعدة حلفائها . فالرجل سكت عما تفعله تلك الدول ،و هي زعيمة العلمانية و داعيتها ، فأين حكاية التحرر و الازدهار المزعومين ؟! .

و رابعا إن العلمانية في الحقيقة لا تُحرر الإنسان ،و إنما تُبعده عن خالقه و شريعته ،و تجعله عبدا لأهوائه و شهواته ، و مصالحه و وساوسه من جهة ،و تسلطه على الضعفاء من بني جنسه من جهة أخرى . بدليل أن الدول العلمانية الكبرى كما أنها داعية للفساد و الانحراف الأخلاقي في العالم ، فإنها راعية للاستعمار بكل أشكاله الظاهرة و الخفية . كإنشائها لدولة اليهود ،و رعايتها لها ،و دعمها اللامشروط لها على حساب الشعب الفلسطيني المظلوم من جهة ،و عملها المستمر على إضعاف الدول العربية و الهيمنة عليها لتكون منفذة لسياساتها و خادمة لمصالحها من جهة أخرى . فأين حكاية التحرر و الازدهار التي تغنى بها الرجل ؟ ! .

و الموقف الثالث فمفاده أن جورج طرابيشي زعم أن عجز الدول العربية عن النهوض سببه توقف سيرورتها نحو العلمانية التي بدأتها أو تراجعت عنها . لذا فإن استئناف هذه السيرورة نحو العلمانية الشاملة ، أمر بات ضروريا مصيريا . و إلا فهي مهددة بالانكفاء نحو قرون وسطية جديدة على يد الأصولية[1055] .

و أقول: إن قوله هذا لا يصح ،و فيه تغليط و تحريف ، لأنه أولا إن النهوض الدنيوي لا يتعلق بالضرورة بالعلمانية و لا بغيرها من الأديان و المذاهب ،و هذا أمر سبق أن بيناه ،و أثبتنا أن النهوض الدنيوي يتحقق إذا توفرت شروطه الأساسية الأربعة ، سواء كان النظام الحاكم دينيا أو علمانيا ، أو خليطا من ذلك ، بل إنه سيتحقق حتى و إن كان نظاما خرافيا يقوم على عبادة القرود و الحمير و الخنازير .

و ثانيا إن كل دول العالم علمانية ، و منها الدول العربية على اختلاف أشكال و دراجات علمانياتها . و عليه فإن التخلف الحاصل في هذه الدول تمّ في ظل العلمانية المُطبقة فيها باسم اليمن ، أو اليسار، أو القومية ، و الاشتراكية ، أو الديمقراطية، أو الدين. فالرجل مُغالط و مدلس أراد أن يُوهمنا بأن تخلف الدول العربية سببه عدم تطبيقها للعلمانية ،و هذا زعم باطل. علما بأن تخلفها يعود أساسا إلى عدم أخذها بأسباب و شروط النهضة الأساسية عي مستوى السياسة و المجتمع ،و العلم و العمل .و كلامنا هذا يشهد على صحته التاريخ و الواقع الذي نعيشه .

[1055] جورج طرابيشي : العلمانية كجهادية دنيوية ، موقع أوان على الشبكة المعلوماتية ، ق 2 ص: 2 .

و عليه فإن دعوة الرجل الدول العربية إلى مزيد من العلمانية هي دعوة باطلة جوفاء ،و لن تُحسن من أوضاعها شيئا ،و لن تخرجها من تخلفها. لسبب واضح هو أن العلمانية ليست جديدة عنها، فهي مُطبقة منذ زمن طويل من جهة ،و لأنها لم تأخذ بالأسباب الضرورية للنهوض الدنيوي من جهة أخرى . و من يأخذ بها فإنه سيحقق نهوضه الدنيوي سواء كان علمانيا ، أو قوميا ، أو إسلاميا ، أو وثنيا ،أو يهوديا ، أو نصرانيا ،و أو هندوسيا ، أو مُلحدا .

و ثالثا إن الرجل جعل العلمانية جهادا دنيويا ،و هذا مظهر من مظاهر تعصبه لها من جهة ،و دليل على أن العلمانية هي دين أرضي له جهاد دنيوي لا أُخروي ، كالدين الإلهي الذي هو جهاد دنيوي أخروي من جهة أخرى . و عليه فإن العلمانية هي أيضا أصولية متطرفة مُتعصبة لدينها ،و لا يصح قصر ذلك على الدين و أهله.

و من مغالطاته أنه حذّر الدول العربية من العودة إلى القرون الوسطى على يد الأصولية ،و يعني بها العودة إلى الإسلام . و هذا تغليط لأن المسلمين عرفوا أيام قوتهم و نهوضهم في العصر الإسلامي من جهة ،و لأن ما تعانيه الدول العربية من تخلف و تبعية في كل المستويات ليس سببه دين الإسلام ، لسبب واضح معروف هو أنه ليس الإسلام هو الذي يُسير هذه الدول في أساسياتها ، فلا تحتكم إليه في الشورى الشرعية الصحيحة ،و لا في الاقتصاد و الاجتماع ،و لا في السياسة و العلاقات الدولية . و إنما هي تحتكم في كل ذلك إلى نظمها العلمانية ،ولا يمثل فيها الإسلام إلا جانبا صغيرا و ترسا علمانيا تابعا لها .

فالرجل لكي لا تعود الدول العربية إلى الإسلام و تأخذ به بقوة و صدق ،و بطريقة صحيحة يُريد أن يُوهمها بأن سبب تخلفها هو أخذها بالإسلام و تراجعها عن تطبيق العلمانية . و هذا زعم باطل و تضليل مُتعمد ،لأن هذه الدول لا تأخذ بحاكمية الإسلام و شموليته ،و إنما تأخذ بالحاكمية العلمانية و شموليتها من جهة ،و لم تأخذ بأسباب النهوض الأساسية بطريقة صحيحة باسم العلمانية ،و لا باسم الإسلام ،و لا باسم القومية من جهة أخرى .

علما بأن الرجل عندما أشار إلى العصور الوسطى كان يقصد التحذير من العودة إلى الإسلام لا النصرانية، لأنه كان يتكلم عن الدول العربية لا الغربية . و هذه تحذير باطل و لا يصح ، لأن الإسلام دين و دنيا صالح لكل زمان و مكان،و في عصور حكمه كان للمسلمين شأن كبير: قوة و انتشارا ، عدلا و نهوضا ، علما و صلاحا ، عزة و تسامحا .

و الموقف الأخير- الرابع- مفاده هو أن جورج طرابيش زعم أن العلمانية في جانبها القانوني جاءت بإعلان حقوق الإنسان في الثورة الفرنسية فأدى ذلك إلى تحوّل المركزية من الله إلى الإنسان ،و انتقل مبدأ السيادة و حق التشريع من الله و خلفائه على الأرض إلى الأمة و ممثليها في المجلس النيابي . فأصبح التشريع يستند إلى مرجعية بشرية خالصة حسب الحاجات و القيم التي يُحددها البشر لأنفسهم من دون ((تقيد بوثنية نص أولي))[1056] .

[1056] المرجع السابق ، ق 2 ص. 2 .

و أقول:إن قوله هذا غير صحيح في معظمه ،و فيه تغليط و تحريف و غرور. لأنه أولا إن العلمانية ليست جديدة في حياة الإنسان ،و لا هي وليدة العصر الحديث ، فقد سبق أن بينا أنه ظهرت قديما عندما رفض الإنسان الوحي الإلهي و عارضه بأهوائه و مصالحه . لكنه مع ذلك ظل يُمارس علمانيته باسم الأديان الذي حرفه ،و استخدمه لخدمة شهواته و مصالحه . لكن العلمانية ظهرت على حقيقتها في العصر الحديث عندما تغلبت على الدين ، فأظهرت دينها خلفا للأديان التي كانت تتدثر بها ،و أقامته على أساس أهوائها و شهواتها و مصالحها الدنيوية، و نظمها الشمولية المهيمنة على كل جوانب الحياة .

و لا يصح أن يُمدح الإنسان إذا رفض الدين الإلهي الحق-الإسلام- و تمرد عليه ، فهذا ضلال مُبين ،و سلوك مشين لا يقره شرع صحيح ،و لا عقل صريح . لكن من حق العقل الصريح أن يرفض الباطل و الضلال سواء كان باسم الدين ، أو العلمانية ، أو الفلسفة ، أو حقوق الإنسان . و من حقه أيضا أن يرفض الدين الباطل إذا لم يجد الدين الإلهي الحق ، فإذا وجده وجب عليه شرعا و عقلا الإيمان به، و الدعوة إليه ،و الالتزام به . فإذا لم يفعل ذلك فهو ضال مُضل مُتبع لهواه ، عابد لنفسه و شهواته ،و أهوائه و مصالحه ،و لا يصح أن يُمدح على ذلك أبدا.

و ثانيا إن العبرة ليست في وجود نواب للأمة في البرلمان من عدم وجودهم ، فقد يكون الأمر كله شكليا مُزيفا ،و طريقا للتلاعب بمصالح الأمة و الضحك عليها . فكما ضحك العلمانيون القدماء على شعوبهم باسم الدين بدعوى أنهم الممثلون لله و لدينه في الأرض ، فحكموهم بذلك و سخرّوهم لمصالحهم . فكذلك هم اليوم قد يضحكون على شعوبهم و يستغلون مناصبهم لخدمة مصالحهم ،و التشريع لما يُخالف شعوبهم بدعوى أنهم هم الممثلون للأمة في البرلمان . و هذا أمر ليس مجرد احتمالات و توقعات ، بل هو أمر حقيقي واقع في معظم دول من العالم ، و سائل الإعلام مملوءة بأخبار هؤلاء .

و ثالثا إن زعم الرجل بأن ما قامت به العلمانية في مجال التشريع تمّ من دون تقيد بوثنية أي نص أولي. هو زعم باطل و تغليط و غرور ، لأن العبرة ليست في النصوص الأولي ،و لا الثانية ، و لا الثالثة ، و لا في القليلة و لا في الكثيرة . و إنما العبرة في الصواب و الاستقامة على ما يقوله الشرع الصحيح ،و العقل الصريح ،و العلم الصحيح . علما بأن العلمانية – قديما و حديثا- كانت لها نصوصها الوثنية المقدسة التي تؤمن بها و ترجع إليها ،و هذا بشهادة التاريخ و الحاضر. فالشعوب العلمانية القديمة كالفراعنة ، و اليونان ، و الرومان ، كانت لهم نصوصهم المرجعية المقدسة التي يرجعون إليها ، باسم الدين أو الفلسفة .

و نفس الأمر ينطبق على العلمانية الحديثة ، فهي أيضا لها أصولها الوثنية الأولى و الثانية ... التي تقدسها و تتعصب لها و تحتكم إليها . و الرجل نفسه ذكر ذلك عندما أشار إلى أن العلمانية الحديثة أخذت جانبها القانوني من إعلان حقوق الإنسان في الثورة الفرنسية. فهذا الإعلان هو من النصوص الوثنية الأولى المقدسة لدى العلمانية الحديثة ،و ليس هو النص الوثني الأول المُقدس لديها فنصوصها كثيرة قديما و حديثا.

و الرجل نسي أو تناسى أن للعلمانية الشيوعية أصولها ونصوصها الوثنية الأولى ،و الثانية أيضا . فقد وضع نصوصها الأولى ماركس و أنجلز في القرن التاسع عشر ، ثم أضاف إليها أتباعها و شراحها نصوصا وثنية أخرى في القرن العشرين عندما كوّنوا المعسكر الشيوعي . و الرجل نفسه هو من أعلم الناس بذلك ، لأنه ترجم كثيرا من التراث الشيوعي إلى اللغة العربية في السبعينيات و الثمانينيات ،و قد نشرته له دور النشر اليسارية ، كدار الطليعة و الحداثة . فهذا التراث هو تراث علماني وثني يساري مُلحد يمثل نصوصا أولى مٌقدسة عند أصحابها. و بذلك تسقط مزايدات الرجل و مغالطاته و تحريفاته .

و في الختام يتبين- من هذا المبحث- أن العلمانية هي دين أرضي بشري لا إله فيه و لا آخرة . ظهرت قديما منذ أن رفض الإنسان الوحي الإلهي ،و عوّضه بعقائد و شرائع أقامها على أهوائه و ظنونه ،و شهواته و مصالحه . و هي ما تزال مستمرة إلى يومنا هذا مُتجلية في العلمانية الحديثة السائدة في العالم المعاصر من جهة ،و هي ذات أشكال و درجات ، حتى أنها قد لا تظهر بشكلها اللاديني السافر كالعلمانية اليسارية و اليمينية ،و إنما قد تظهر أيضا باسم الدين و تتدثر به من جهة أخرى .

و اتضح أيضا أن العلمانية بوجهها المُلحد أو الرافض للدين هي ملة واحدة ،و خصم عنيد للدين عامة و الإسلام خاصة . لذا وجدناها حريصة على إنكار حاكمية الإسلام و شموليته . و هي تُغالط و تُحرف عندما تزعم أنها حامية للدين، لأنها في الحقيقة تُعطله و تعاديه، و تجعله ترسا علمانيا في آلتها المُسيرة المجتمع .

و تبين أيضا أن النهوض الدنيوي لأي أمة لا يتعلق بالضرورة بالعلمانية و لا بأي دين أو مذهب آخر . و إنما يتعلق أساسا بالأخذ بشروط النهوض الأساسية التي إذا أخذ بها أي شعب سيُحقق نهضته الدنيوية . و هي و إن حققت له ذلك- بتلك الشروط- فإنها لن تُحقق له سعادته الكاملة في الدنيا و لا في الآخرة،و ستكون سبب هلاكه يوم يقوم الناس لرب العالمين .

ثانيا: خصائص فكر أدعياء العقلانية :

نُخصص هذا المبحث لاستنتاج و رصد أهم خصائص فكر أدعياء العقلانية الذين رددنا عليهم و على أمثالهم . فهو مبحث تجميعي مُركز لاستخراج و استنتاج خصائص فكر هؤلاء ،و هي قد تصدق عليهم كلهم ، أو على أكثرهم ، أو على بعضهم فقط . و سنذكرها من دون التزام بتوثيقها لأنه سبق أن وثقناها.

فمن ذلك أولا إنه فكر يعمل على هدم الإسلام و الطعن فيه ،و إنكار حقائقه و ثوابته . و ذلك باستخدام التحريف و التغليط ،و الافتراء و التدليس ،و التأويل الفاسد في التعامل مع النصوص الشرعية ، فيُخرجها من سياقها الصحيح ، و يُحملها مالا تحتمل ، و يُدخل فيها ما ليس منها ، لتطويعها و استخدامها لتحريف الإسلام و خدمة العلمانية . ففكر هؤلاء هو فكر يرفض دين الله تعالى ،و يُحاربه بكل ما يستطيع ، ليصرف الناس عن عبادة خالقهم ،و يُحولهم إلى عبادة أنفسهم و أهوائهم

و مصالحهم باسم العلمانية . و بذلك فهو فكر معادٍ للإنسان لأنه يصده عن السعادة الحقيقية في الدنيا و الآخرة معا ،و ينتهي به إلى الخلود في جهنم و بئس المصير،و هذه أكبر جريمة و مأساة يرتكبها فكر هؤلاء في حق الإنسان .

و ثانيا إنه فكر يرفع شعار العقل و العقلانية تضليلا و تغليطا . لأن العقل ليس خاصا بهم ، فكل الناس لهم عقولهم و يستخدمونها في مختلف مجالات حياتهم . و ليس لهم من العقلانية إلا القليل في مواقفهم من الإسلام ، فهي – في معظمها- ليست من العقلانية في شيء ،و إنما هي أهواء و ظنون ،و شطحات و شكوك ،و أباطيل و مفتريات ، ألبسوها لباس العقلانية لغايات في أنفسهم . و حقيقة أمرهم أنهم من خصوم الشرع الصحيح و العقل الصريح . فلا هم من الراسخين في الدين ،ولا في العقلانية ،و لا في العلم ،و إنما هم من أدعياء العقلانية رأس مالهم الشكوك و الشبهات ،و الأهواء و الظنون ،و الأباطيل و الخرافات.

و ثالثا أنه فكر يتظاهر بأنه صاحب منهج علمي صارم في بحوثه و مواقفه الفكرية ، لكن حقيقة أمره خلاف ذلك تماما عندما يتعامل مع دين الإسلام و أهله .فهو يُمارس الانتقاء و التغليط ، و التهويل و المبالغات ،و الافتراء و التحريف ،و التأويل الفاسد ،و ضرب النصوص بعضها ببعض . فهذا هو منهج ذلك الفكر في تعامله مع الإسلام . إنه فكر أقامه أصحابه أساسا على أهوائهم و شهواتهم و مصالحهم لغايات في أنفسهم ،و لم يُقيموه على الشرع الصحيح ،و لا على العقل الصريح ،و لا على العلم الصحيح . حتى أن بعضهم كان يتعمد إنكار حقائق الإسلام و بديهياته صراحة ،و يفرض عليها أهواءه فرضا . و هذا قد مارسه مرارا حسن حنفي ،و هشام جعيط ،و نصر حامد أبو زيد ،و قد ذكرنا على ذلك أمثلة كثيرة جدا . و بذلك فهم قد جنوا على أنفسهم ،وعلى الشرع و العقل و العلم ،و على الموضوعية و الأمانة العلمية في البحث العلمي.

و رابعا إنه فكر لا يملك منهجا نقديا تمحيصيا كاملا في التعامل مع الروايات الحديثية و التاريخية. و إنما هو فكر يُمارس ذلك بالاعتماد أساسا على التخمين و الحدس ،و الظنون و الأهواء انطلاقا من خلفياته المذهبية العلمانية ، التي من خلالها يتعامل مع تلك الروايات . و هذا ليس من النقد و لا من التحقيق التاريخيين في شيء . لأن منهج نقد الخبر – ليكون علميا- يجب أن يجمع بين نقد الأسانيد و المتون معا . و هذا لا يمتلكه فكر أدعياء العقلانية ، بل إنه فكر يتعمد تحريف الحقائق التاريخية ،و لا يُميز-في الغالب- بين صحيح الأخبار من سقيمها ،و إنما يتعامل معها حسب أهوائه و مصالحه . حتى أن حسن حنفي ذكر صراحة أن صحة الأخبار من عدمها لا تهمه . و كان هشام جعيط يختلق الروايات حسب هواه و يُعارض بها حقائق الشرع و التاريخ!! .

و خامسا إنه فكر له إنتاج فكري هزيل ، و مليء بالمفتريات و الأباطيل ،و المغالطات و التحريفات،و الدعاوى العريضة و التعالمات و الشطحات . و يُمارس التحريف المتعمد عن سبق إصرار و ترصد في تعامله مع النصوص الشرعية . لذا جاء إنتاجه الفكري هزيلا كثير الاجترار و الحشو و النقول ،و كثير الأخطاء و

المبالغات و التقزيمات ،و قليل التحقيق و النقد و الإبداع و الإيجابية . و مثال ذلك أن حسن حنفي صنف كتابه: من العقيدة إلى الثورة في 5 أجزاء – التي تحصلتُ عليها- فملأه بالحشو و النقل من كتب علم الكلام حسب موضوعاته ، إلى درجة الإطناب المُمل ، مع كثرة التكرار . فلو جردناه من ذلك لم يبق من فكر الرجل إلا القليل لا يزيد عن جزء و نصف على الأكثر.

و صنف أيضا كتابه: من النقل إلى الإبداع في 9 أجزاء-التي تحصلتُ عليها- ملأه بالحشو و النقول الكثيرة جدا من كتب التراث ، و ألحق به تعليقات مبعثرة و مُكررة هنا و هناك . فلو جردناه من ذلك ،و جمعنا فكر الرجل – دون المُكرر- ما زاد الكتاب عن جزأين على الأكثر.

و سادسا إنه فكر يتخذ من الاهتمام بالتراث الإسلامي مُنطلقا و وسيلة للطعن في الدين و إثارة الشكوك و الشبهات حوله ،و اختلاق الأباطيل و المفتريات حول الإسلام و تاريخه من جهة . و يستخدمه للانتصار للفرق و الاتجاهات المنحرفة عن الشرع و الرفع من شأنها من جهة ثانية . و يستخدمه أيضا لتأييد فكره العلماني و تبرير وجوده بين المسلمين من جهة ثالثة . فهو فكر اهتم بتراث المسلمين لغايات مذهبية في نفوس أهله ، خدمة لحاضرهم و مُستقبلهم على حساب دين الإسلام و أهله .

و سابعا إنه فكر كثير التناقض، لأنه لا يقوم على الشرع الصحيح ،و لا على العقل الصريح ،و لا على العلم الصحيح في معظم مواقفه من الإسلام و تاريخه و أهله. و إنما يقوم على التحريف المُتعمد ،و التأويل الفاسد ،و التغليط المقصود ، لذا كثُرت تناقضاته و تحريفاته. حتى أن بعض ممثليه يدعي أنه مسلم ثم ينكر حقائق الدين و ثوابته ، فينفي يوم القيامة ،و يقول بأزلية العالم ،و ينكر عالم الغيب ،و يعمل جاهدا على تحريف الشرع و الطعن فيه . و بعضهم يقول: أنا مسلم و هو يعمل على هدمه ،و إنكار حاكميته و شموليته انتصارا للعلمانية . و بعضهم يرفع شعار العقل و هو يعمل ضده . و بعضهم يتظاهر بالنقد و التحقيق في تعامله مع الروايات التاريخية ،و هو من أبعد الناس عن ذلك ،و غارق في اختلاق الروايات ، و التمسك بالخرافات . فالقوم ليسوا محققيين و لا عقلانيين ،و إنما هم أهل أهواء و ظنون .

و ثامنا إنه فكر علماني يحمل مشروعا علمانية شموليا كبديل للدين عامة و الإسلام خاصة . و مع أنه فكر مُتنفذ عمليا في الواقع بحكم أن دول العالم تتبناه ، إلا أنه – مع ذلك- فهو يعمل جاهدا لمحاربة الإسلام و حصاره و إقصائه بكل ما يستطيع .

و تاسعا إنه فكر مُصر على فرض مفهوم التاريخية على دين الإسلام بالقوة و التحريف ،و التغليط و التدليس. و مع أنها لا تنطبق عليه ،و هو يرفضها و لا يقبلها ، فإن ذلك الفكر مُصر على موقفه محاولة منه لنقض مبدأ صلاحية الإسلام لكل زمان و مكان . لأنه يعلم أنه لا مقام له بين المسلمين إلا إذا نقض مبدأ حاكمية الإسلام و شموليته، و صلاحيته لكل زمان و مكان . و قد طبق هؤلاء مفهوم التاريخية على الإسلام بأسماء مختلفة ، فطبقه حسن حنفي باسم أسباب النزول ،و

مارسه حامد أبو زيد باسم البُعد التاريخي ،و طبقه محمد عابد الجابري باسم معهود العرب ،و استعمله كل محمد أركون و هشام جعيط باسمه الصريح المعروف به : التاريخية .

و عاشرا- الخاصية الأخيرة- إنه فكر مُتعصب لمذهبيته بالباطل و التحريف من جهة ،و ينكر على مخالفيه انتصارهم لأديانهم و مذاهبهم ،و يتهمهم بالتعصب لها ،و يصف مواقفهم هذه بأنها مواقف{ أيديولوجية} كذم لهم من جهة أخرى . و ينسى أو يتناسى نفسه بأنه فكر غارق في مذهبيته {الإيديولوجية} المتعصبة للباطل ،و الممارسة للتحريف المُتعمد.

و ختاما لهذا الفصل- السادس و الأخير- يُستنتج منه أن ما أثاره بعض أدعياء العقلانية من أباطيل تتعلق بالعلمانية و الدين ، ما هو إلا شُبهات و مفتريات القصد منها الدعوة إلى العلمانية ،و تعطيل الإسلام بإنكار حاكميته و شموليته للدين و الدنيا معا من جهة ،و السعي لتدجينه و ترويضه و علمنته ليصبح تابعا لها و ترسا في آلتها من جهة أخرى .

و تبين أيضا أن فكر أدعياء العقلانية - الذين رددنا عليهم - في مواقفه من الدين و التراث ،و العقل و العلم لم يكن فيها فكرا شرعيا، و لا موضوعيا ،ولا علميا ،و لا عقلانيا في كل المواقف الفكرية التي انتقدناه فيها . و إنما كان فكرا مُحرفا مُغالطا ، مُعاندا مُتعصبا ، هزيلا مُتلاعبا.

....

الخاتمة

أظهر بحثنا هذا حقائق كثيرة ،و توصل إلى نتائج خطيرة و هامة أيضا تتعلق بفكر أدعياء العقلانية - الذين رددنا عليهم- ،و ما تحمله من أباطيل و شبهات ، و مغالطات و تحريفات . منها ما يتعلق بالوحي و العقل ،و الوحي و الواقع ، و الوحي و الفكر العلمي ،و منها ما يتعلق بأصول الدين و الفقه ،و الحديث و التاريخ ،و علم الكلام و الفلسفة ،و الدين و العلمانية .

فتبين أن مقولة العقل أسبق من الشرع غير صحيحة من الناحية المبدئية العقلية ،و لا يصح تطبيقها و ممارستها مع الدين الحق . لأنه ليس من الشرع ،و لا من العقل ،و لا من العلم أن يتقدم المخلوق على الخالق ،و لا الجاهل على العالم ،و لا الأعمى على البصير . و هذا يُثبت قطعا أن القائلين بتلك المقولة ليسوا شرعيين ،و لا عقلانيين ،و لا علميين ،و إنما هم أهل أهواء و ظنون ،و مغالطات و تحريفات لغايات في أنفسهم .

و اتضح أن نصيب هؤلاء من الفكر العلمي الصحيح ،و العلم الطبيعي الحديث كان قليلا و هزيلا . فجاء إنتاجهم العلمي أدبيا سُفسطائيا هزيلا مملوءا بالأخطاء

الشرعية و التاريخية و العلمية ، و مُكررا لأباطيل و شُبهات تتعلق بالدين و العلم ،و الدين و الغيب ،و الدين و نشأة الكون ، كان الملاحدة و العلمانيون قد أثاروها قديما . مع أنها باطلة و قد تجاوزها الزمن بدليل الشرع الصحيح ،و العقل الصريح ،و العلم الصحيح . لكن هؤلاء الأدعياء ما يزالون يرددون تلك الأباطيل و الشبهات تغليطا وعنادا ، و تعصبا للباطل الذي يقولون به.

و تبين أيضا أن هؤلاء الأدعياء كانوا ضعفاء جدا في تعاملهم مع منهج نقد الخبر ، و في موقفهم من الروايات الحديثية و التاريخية . فليس لديهم منهج نقدي صحيح ،و معظم مروياتهم بلا تحقيق ، و لا تمييز فيها بين صحيحها من سقيمها . فكانوا كحاطب ليل في جمعه للحطب ليلا ، فماذا ننتظر منه أن يجمع يا تُرى ؟! . لذلك كانت أخطاؤهم التاريخية المُتعلقة بالسيرة و التاريخ ،و علم الكلام و الفلسفة كثيرة جدا ، ذكرنا طائفة منها في الفصلين الرابع و الخامس ،و هي كافية لإثبات صحة ما قلناه حول منهجهم النقدي و طريقة تعاملهم مع المرويات الحديثية و التاريخية معا.

و لا نطيل هنا بتذكير القارئ بأهم النتائج و الحقائق التي كشف عنها بحثنا هذا ، فهي عديدة و متنوعة لكثرة أباطيل هؤلاء الأدعياء التي شملت مواضيع كثيرة تتعلق بالدين و العقل ،و العلم و التراث ،و الفلسفة و علم الكلام . فمن أراد الوقوف عليها فليرجع إلى مواضعها من مباحث كتابنا هذا و فصوله .

تم الكتاب و لله الحمد أولا و أخيرا .
أ، د / خالد كبير علال
الجزائر- ربيع سنة 1431/ 2010

....

أهم المصادر و المراجع:

1-القرآن الكريم .
2-ابن أبي أُصيبعة : عيون الأنباء في طبقات الأطباء .
3-ابن أبي العز الحنفي : شرح العقيدة الطحاوية ، ط 9 ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، 1988.
4-ابن بدران الدمشقي : نزهة الخاطر العاطر في شرح كتاب روضة الناظر و جنة المناظر ، ط 2 ، دار ابن حزم ، بيروت ، 1995 .
5-ابن تيمية : منهاج السنة النبوية،ط 1، مؤسسة قرطبة، 1406.
6-ابن تيمية : بيان تلبيس الجهمية ، ط& ، مطبعة الحكومة ، مكة المكرمة.
7-ابن تيمية : مجموع الفتاوى ، تحقيق عبد الرجمن بن قاسم ، مجمع الملك فهد ، السعودية .
8-ابن تيمية : درء تعارض العقل و النقل، تح رشاد سالم، دار الكنوز الأدبية ، الرياض .
9- ابن تيمية: الصارم المسلول على شاتم الرسول، ط& ، دار ابن حزم، بيروت
10-ابن تيمية : دقائق التفسير ، حققه محمد السيد الجلیند ، مؤسسة علوم القرآن ، دمشق ، 1404.
11-ابن حجر : الإصابة في معرفة الصحابة ، ط1 ، دار الجيل ، بيروت ، 1412.
12-ابن حزم : الإحكام في أصول الأحكام ، دار الحديث ، القاهرة ، 1404.
13-ابن خلدون : المقدمة ط1،دار الكتب لعلمية ،بيروت ، 1993.
14-ابن كثير : تفسير القرآن العظيم ، دار الفيحاء ، دمشق ، 1994 .
15-ابن كثير : تفسير القرآن العظيم ، بيروت ، دار الفكر ، 1401.
16- ابن كثير : البداية ، بيروت ، مكتبة المعارف ، دت .
17- ابن رشد : رسالة النفس .
18-ابن رشد : تلخيص ما بعد الطبيعة .
19-ابن رشد : رسائل ابن رشد الطبية .
20-ابن قيم الجوزية : أعلام الموقعين .

21- ابن قيم الجوزية : إغاثة اللهفإن من مصائد الشيطان ، المكتبة الثقافية ، بيروت ، دت ، ج 2 ص: 196 .
22- ابن قيم الجوزية : الصواعق المرسلة ، ط2 ، تحقيق : د. علي بن محمد الدخيل الله ، دار العاصمة – الرياض ،1418 - 1998
23-ابن الفوطي : الحوادث الجامعة و التجارب النافعة ، بيروت ، دار الفكر الحديث .
24-ابن هشام : مختصر سيرة ابن هشام ، مكتبة النهضة الجزائرية ، الجزائر .
25-ابن مفلح : الآداب الشرعية و المنح المرعية،بيروت ، دار العلم للجميع، 1972 .
26-ا بن منظور : لسان العرب ، ط1 ، دار صادر بيروت.
27-أبو المُضفر الاسفراييني: التبصير في الدين ، ط 1 ، عالم الكتب ، بيروت، 1983 .
28-أبو الأعلى المودودي : الربا ، دار الفكر ، بيروت .
29-أبو المعالي الجويني : البرهان في أصول الفقه .
30-أبو بكر الحميدي : مُسند الحميدي ، دار الكتب العلمية ، بيروت
31-أرسطو : كتاب طبائع الحيوان البري و البحري ، المقالة الرابعة عشر ، حققته عزة محمد سالم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، .1985
32-أرسطو : كتاب الميتافيزيقا ، ملحق بكتاب مدخل إلى الميتافيزيقا ، لإمام عبد الفتاح إمام ، ط 1 ، نهضة مصر ، 2005 .
33-احمد ديدات : هل الكتاب المقدس كلام الله ، دار الهدي ، الجزائر .
34-أحمد بن حنبل : المُسند ، حقق أحاديثه شعيب الأرناؤوط ، القاهرة ، مؤسسة قرطبة .
35-أحمد فخري : مصر الفرعونية ، مكتبة الأنجلو، القاهرة ، 2006 ،
36-اسماعيل باشا البغدادي: هدية العارفين و آثار المصنفين ، دار إحياء التراث العربي، بيروت .
37-الألباني : الصحيحة ،مكتبة المعارف ، الرياض .
38-الألباني : إرواء الغليل ،ط 2، المكتب الإسلامي، بيروت، 1985 .
39-الألباني: صحيح الجامع الصغير ، المكتب الإسلامي، بيروت ، 1408 .
40-الألباني: ظلال الجنة ، المكتب الإسلامي، بيروت، 1993 .
41-إمام عبد الفتاح إمام : مدخل الميتافيزيقيا ط1 ، نهضة مصر 2005 .
42-البخاري : الصحيح ، دار الشهاب ، الجزائر .
43-البيهقي : السنن الكبرى ، مكة، دار الباز، 1994
45-جورج طرابيشي : العلمانية كجهادية دنيوية ، القسم الأول، موقع أوان على شبكة الأنترنت، يوم : 2008/11/01 .

46-جورج طرابيش : العلمانية كجهادية – القسم الثاني من المقالة ، على موقع أوان في شبكة الأنترنت ، يوم 2008/16/1 /
47-حسن حنفي: موسوعة الحضارة العربية، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت 1986 .
48-= = : من النقل إلى الإيداع ،دار قباء ،القاهرة 2000 .
49-= = : الدين و الثورة في مصر، مكتبة مدبولي، القاهرة ، 1989 .
50-= = : اليمين و اليسار في الفكر الديني ،دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ،1996 .
51- = = : من العقيدة إلى الثورة ، ط 1 ، دار التنوير ، بيروت ، 1988 .
52-= = : قضايا معاصرة: في فكرنا المعاصر ، 1981 .
53-= = : في الفكر الغربي المعاصر،ط4 ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر ، بيروت ، 1990 . ص: 11 .
54-= = : مقدمة في علم الاستعراب ،الدار الفنية ، القاهرة ، 1991 . ص: 101 .
55- = = : حوار الأجيال ، القاهرة ، دار قباء ، 1998[1]
56- حسن حنفي ، ومحمد عابد الجابري : حوار المشرق و المغرب ، ط1 ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، بيروت ،1990.
57-خالد كبير علال : أباطيل وخرافات حول القرآن الكريم والنبي محمد-عليه الصلاة والسلام- ، ط 1 ، دار طليطلة ، الجزائر ، .2009
58-= = = : نقد فكر الفيلسوف ابن رشد الحفيد ، ط1 ، دار كنوز الحكمة، الجزائر ، 2009 .
59-= = : : أخطاء المؤرخ ابن خلدون في كتابه المقدمة ، ط1 ن دار الإمام مالك ، الجزائر .
60-= = : الداروينية في ميزان الإسلام و العلم ، دار البلاغ ، الجزائر .
61-= = :الأخطاء التاريخية و المنهجية في مؤلفات محمد أركون و محمد عابد الجابري، ط1 ، دار قرطبة ، الجزائر ، 2009 .
62-= = : بحوث حول الخلافة و الفتنة ، ط 1 ، دار كنوز الحكمة ، الجزائر ، 2009 .
63-الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد .
64-الخلال : السنة ،حققه عطية الزهراني،ط2 الرياض، دار الراية،.1415
65-الدارقطني: السنن ، حققه هاشم يماني، بيروت، دار المعرف' 11966
66-الذهبي : الخلفاء الراشدون ،ط1 بيروت، دار الجيل ، 1992 .
67-الذهبي : مختصر العلو للعلي الغفار اختصره الألباني ، المكتب الإسلامي ، بيروت 1412هـ.
68- رؤوف شلبي: أضواء على المسيحية ، المكتبة العصرية ، بيروت ، 1975
69-رشيد الدين فضل الله الهمذاني : جامع التواريخ : تاريخ المغول .

70- زكريا فايد : العلمانية ، ط1 ، الزهراء للإعلام العربي ، القاهرة ، 1988.
71- زينب عفيفي : فلسفة ابن رشد الطبيعية .
72-روبرت افروس وجورج ستانسيو : العلم في منظوره الجديد ، ترجمة كمال جلايلي .عالم المعرفة ، الكويت 1981 .
73- سام تريمان : من الذرة إلى الكوارك ، ترجمة أحمد فؤاد باشا ، عالم المعرفة ، الكويت ، رقم 327 ، سنة 2006 .
74-سيد سابق : فقه السنة، دار الجبل ، بيروت ،1995 .
75-الشهرستاني : الملل و النحل .
76-سيد القمني: مقالات سيد القمني على موقع : محاور ، شبكة الأنترنيت.
77- سعيد رمضان البوطي : فقه السيرة ، ط1، دار الفكر الجزائر1991.
78- السيوطي : تاريخ الخلفاء ، ط1 مصر، مطبعة السعادة، 1952 .
79- صبحي الصالح : مباحث في علوم القرآن ، ط25 ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 2002 .
80-الطبري : تاريخ الطبري ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
81-عمر سليمان الأشقر :تاريخ الفقه الإسلامي ، قصر الكتاب ، البليدة 1990 .
82-عمر سليمان الأشقر : خصائص الشريعة الإسلامية ، قصر الكتاب-الجزائر-
83-عمر سليمان الأشقر : المدخل إلى دراسة المدارس و المذاهب الفقهية ، ط 2 ، دار النفائس ، الأردن ، 1998.
84-عبد الدائم الكحيل : موسوعة الإعجاز العلمي في القرآن الكريم ، و هي موجودة في موقع المؤلف على شبكة الأنترنت.
85-عبد الكريم زيدان : السنن الإلهية في الأمم و الجماعات و الأفراد في الشريعة الإسلامية ، للدكتور عبد الكريم زيدان .
86-عبد الوهاب طويلة : الكتب المقدسة في ميزان التوثيق العلمي ، ط 2، دار السلام ، القاهرة 2002 .
87-عبد الحميد سماحة : في أعماق الفضاء ، ط2 ، دار الشروق ،1980 .
88-على عبد المعطي محمد : مقدمات في الفلسفة ، دار النهضة العربية ،1985.
89-عبد الكريم خليل : النص المُؤسس و مجتمعه ، القسم : 1، 2 ، ط 2 ، دار مصر المحروسة ، القاهرة ، 2002.
90-عبد الرزاق الصنعاني : المُصنف ، ط 2 ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
91-عبد الله بن أحمد : السنة ،ط1، الدمام، دار ابن القيم ، 1406
92-عبد الجبار : شرح الأصول الخمسة ، موفم للنشر ، الجزائر ، 1990 ،
93-عبد القاهر البغدادي : الفرق بين الفرق ، المكتبة العصرية ، بيروت .
94-عبد الجبار المعتزلي : شرح الأصول الخمسة ، مقدمة المحقق ، موفم للنشر ، الجزائر ، 1990 .

95-عبد الإله الأحمدي : المسائل و الرسائل المروية عن الإمام احمد ،ط2 الرياض ، دار طيبة،ج1ص: 167 .
96-عمر فروخ: عبقرية العرب في العلم و الفلسفة ، المكتبة العصرية ، بيروت.
97-علي البزدوي الحنفي : أصول البزدوي ، مطبعة جاويد برس ، كراتشي ، د ت .
98-علي حسن موسى و آخرون: تاريخ علم الفلك ، ط1 ، دار دمشق ، دمشق ، 1984 .
99-الغزالي : المستصفى من علم الأصول ،دار الكتب العلمية بيروت ، 1996.
100-الغزالي : المنقذ من الضلال ، المكتبة الثقافية ، بيروت .
101-الفخر الرازي : الحصول في علم الصول .
102-الفخر الرازي : اعتقادات فرق المسلمين و المشركين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1402 .
103-فرنك كلوز : النهاية - الكوارث الكونية و أثرها في مسار الكون ، ترجمه مصطفى فهمي ، عالم المعرفة الكويت ،رقم : 111 ، .1994.
104-فؤاد زكريا : التفكير العلمي ، عالم المعرفة ، الكويت ، .1978.
105-الكليني: الكافي من الأصول ، دار الكتب الإسلامية ، طهران ، 1328
106- ليلى الصباغ : في منهجية البحث التاريخي ، ط 6 ، منشورات جامعة دمشق ، 1999
107-لبيب عبد الغني: دراسات في تاريخ العلوم عند العرب ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، 2008 .
108-لطفي عبد الوهاب يحيى : العرب قبل الإسلام ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1979 .
109-محمد الزقاني: مناهل العرفإن ، ط1 ، دار الفكر ، بيروت ، 1996 ،
110-محمد عابد الجابري : العقل الأخلاقي العربي ط2، المركز الثقافي العربي ،2001 .
111-محمد سمير عطا : الفراعنة لصوص حضارة ، ط1 ، بيت الحكمة ، القاهرة ، 1996 .
112-محمد عجاج الخطيب : السنة قبل التدوين ،ط1/ مكتبة وهبة القاهرة .1963
113- محمد الغزالي : الإسلام في وجه الزحف الأحمر، المكتبة العصرية، بيروت .
114- محمد الغزالي : فقه السيرة ، دار الشهاب ، الجزائر .
115-محمد أبو زهرة : الديانات القديمة ،ومحاضرات في النصرانية
116-محمد قطب : مذاهب فكرية معاصرة ط3 ، دار الشروق ، القاهرة ، 1998 .
117- محمد الرضا المُظفر : عقائد الإمامية ، ط2 ، دار الإرشاد ، بيروت
118-محمد الخضير : نظرة الإمامية الاثني عشرية للزيدية ، قدم له محمد المهدي ، مكتبة الرضوان ، مصر ، 2006 .

119-محمد الزفزاف : التعريف بالقرآن و الحديث ، مكتبة الفلاح ، الكويت ، 1984 .
120- محمود الطحان : تيسير مصطلح الحديث ، دار رحاب ، الجزائر.
121-محمود الطحان : أصول التخريج و دراسة الأسانيد .
122-محمد العثيمين : الأصول من علم الأصول ، الدار السلفية ، الجزائر .
123-مسلم : الصحيح : دار الجيل بيروت ،و دار الأفاق الجديدة , بيروت ، دت .
124-منصور حسب النبي : الإشارات القرآنية للسرعة العظمى و النسبية ، دار المعارف القاهرة ، 2002 . و أنظر أيضا كتابه
125- الزمان بين العلم و القرآن ، دار المعارف ، القاهرة ، 2002 .
126-موريس بوكاي : دراسة الكتب المقدسة على ضوء المعارف الحديث الحديثة ، دار المعارف ، لبنان ، 1977 .
127- نصر حامد أبو زيد : الاتجاه العقلي في التفسير ، ط 3 ، المركز الثقافي العربي ، المغرب، 1996 .
128- نصر أبو زيد : فلسفة التأويل، ط1 ، دار التنوير ، بيروت ، 1983 .
129-نصر حامد أبو زيد : التفكير في زمن التكفير ،ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة ،1995 .
130-نصر حامد أبو زيد : الإمام الشافعي ، ط 2 ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1996 .
131-نصر حامد أبو زيد :نقد الخطاب الديني ، ط 2 ،سينا للنشر ، القاهرة ، 1994 .
132-هشام جعيط : الفتنة، ط 5 ، دار الطليعة ، بيروت ، 2005 .
133-هشام جعيط : تاريخية الدعوة المحمدية في مكة ، ط1 ، دار الطليعة ، بيروت ، 2007 .
134-هشام جعيط : الوحي و القرآن ،ط 3، دار الطليعة، بيروت، 2007 .
135- الهيثمي : مجمع الزوائد ، القاهرة، دار الريان للتراث ، 1407.
136-وحيد الدين خان : الدين في مواجهة العلم ،ط4،المختار الإسلامي ، القاهرة ،1978 .
137-وحيد الدين خان : الإسلام يتحدى ، ترجمة ظفر الإسلام خان ، ط 7 ، المختار الإسلامي ، القاهرة ، 1977 .
138- يوسف كرم : تاريخ الفلسفة الحديثة ، دار القلم ، بيروت ، دت .

....

محتويات الكتاب

مصنفات للمؤلف :
1- صفحات من تاريخ أهل السنة و الجماعة في بغداد .
2-الداروينية في ميزان الإسلام و العلم .
3- قضية التحكيم في موقعة صفين – دراسة وفق منهج علم الجرح و التعديل
4- الثورة على سيدنا عثمان بن عفان – دراسة وفق منهج علم الجرح و التعديل-
5-مدرسة الكذابين في رواية التاريخ الإسلامي و تدوينه .
6- الصحابة المعتزلون للفتنة الكبرى – دراسة وفق منهج أهل الجرح و التعديل
7- الأزمة العقيدية بين الأشاعرة و أهل الحديث .
8- أخطاء المؤرخ عبد الرحمن ابن خلدون في كتابه المقدمة
9- الأخطاء التاريخية و المنهجية في مؤلفات محمد عابد الجابري و محمد أركون
10-أباطيل و خرافات حول القرآن الكريم و النبي محمد-عليه الصلاة و السلام-
-دراسة نقدية لدحض أباطيل الجابري ،و خرافات هشام جعيط-
11-نقد فكر الفيلسوف ابن رشد الحفيد –على ضوء الشرع و العقل و العلم –
12-التعصب المذهبي في التاريخ الإسلامي- خلال العصر الإسلامي-
13-بحوث حول الخلافة و الفتنة الكبرى-وفق منهج علم الجرح و التعديل- .
14- مقاومة أهل السنة للفلسفة اليونانية .